

# عُمْدَةُ الرَّعَايَةِ عَلَى شَرْحِ الْوَقَايَةِ

لِلإِمَامِ عَبْدِ الْحَيِّ بْنِ عَبْدِ الْحَكِيمِ اللَّكُونِيِّ

المتوفى ١٣٠٤ هـ

ووليّه تتمة

زبدية النهاية لعمدة الرعاية للشيخ عبد الحميد بن عبد الحكيم اللكنوني  
وحسن الدراية لأوضح شرح الوقاية للشيخ عبدالعزيز بن عبد الرحيم اللكنوني

ومهاشمه

غَايَةُ الْعَايَةِ  
عَلَى عُمْدَةِ الرَّعَايَةِ  
لِلدُّكْتُورِ صَلَّاحِ مُحَمَّدِ ابْنِ الْحَاخِ  
الْأُسْتَاذِ الْمُسَاعِدِ فِي جَامِعَةِ الْبَلْعَاءِ الطَّبِيقِيَّةِ

الجزء السَّابِعُ

يجتمع على الكتب التالية:

المقابلة - الولاء - الإكرام - المحرم - المأذون - الضَّعْب - الشُّفْعَة - القسمة

المزاجعة - المسافة - الأضحية - الذَّيَاخُ - الكراهية - إصلاط الحوائط - الأثرية

الضَّيْر - الرَّمْع - الجنائزات - الدَّيَات - المعاقن - الوصايا - الخنثى

تنبيه:

وضعنا في أعالي الصفحات الحقن المسمى بـ "وقاية الرواية في مسائل الشهادة"  
لديمان الشريعة محمد بن أحمد الجبوري، وليه شرح المشهور بـ "شرح الوقاية"  
لصدا الشريعة عبد الله بن مسعود الجبوري، ثم عمدة الرعاية على شرح  
الوقاية" لإبراهيم عبد الحفيظ اللكنوني، ووضعنا في أسفل الصفحات الحقن على  
عمدة الرعاية المسمى "غاية العناية" للدكتور صلاح محمد أبو الحاخ



دار الكتب العلمية  
Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah

DKI

أسستها في بيروت سنة 1971 بيروت - لبنان  
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon  
Établie par Mohamed Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban

**Title :** 'UMDAT AL-RI'ĀYAH  
ALĀ ŠARĤ AL-WIQĀYAH

**الكتاب :** عمدة الرعاية  
على شرح الوقاية  
وبهامته: غاية العناية  
على عمدة الرعاية

**Classification:** Hanafit jurisprudence

**التصنيف:** فقه حنفي

**Author :** Imām 'Abdul-Hayy al-Laknawī

**المؤلف:** الإمام عبد الحي بن عبد الحليم اللكنوي

**Editor :** Dr. Šalāḥ Muḥammad Abu al-Ḥajj

**المحقق:** د. صلاح محمد أبو الحاج

**Publisher :** Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

**الناشر:** دار الكتب العلمية - بيروت

**Pages :** 4544 (7 volumes)

**عدد الصفحات:** 4544 (7 أجزاء)

**Year :** 2009


**سنة الطباعة:** 2009

**Printed in :** Lebanon

**بلد الطباعة:** لبنان

**Edition :** 1<sup>st</sup>

**الطبعة:** الأولى

  
**DKi**  
**Dar Al-Kotob**  
**Al-ilmiyah**  
Est. by Mohamed Ali Baydoun  
1971 Beirut - Lebanon  
Aramoun, al-Quebbah,  
Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Bldg.  
Tel.: +961 5 804 810/11/12  
Fax: +961 5 804813  
P.O.Box: 11-9424 Beirut-Lebanon,  
Riyad al-Soloh Beirut 1107 2290  
جميع الحقوق محفوظة لدار الكتب العلمية  
بيروت-لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب  
كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر  
أو برمجته على أسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.  
هاتف: +961 5 804 810/11/12  
فاكس: +961 5 804813  
بيروت-لبنان  
رياض الصلح بيروت  
11-9424

Exclusive rights by © **Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah**  
Beirut-Lebanon No part of this publication may be  
translated, reproduced, distributed in any form or by any  
means, or stored in a data base or retrieval system, without  
the prior written permission of the publisher.

Tous droits exclusivement réservés à © **Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah**  
Beyrouth-Liban Toute représentation, édition, traduction ou reproduction  
même partielle, par tous procédés, en tous pays, faite sans autorisation  
préalable signée par l'éditeur est illicite et exposerait le contrevenant à  
des poursuites judiciaires.

جميع حقوق الملكية الادبية والفنية محفوظة لدار الكتب العلمية  
بيروت-لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب  
كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر  
أو برمجته على أسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب المكاتب

### كتاب<sup>(١)</sup> المكاتب<sup>(٢)</sup>

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي منه البداية، وإليه النهاية، والصلاة والسلام على رسوله الذي به الهداية إلى الوقاية، وعلى آله وأصحابه ينابيع الدراية والرواية.  
أمّا بعد:

فيقول العبد الضعيف الراجي عفوريّه القويّ: محمد المدعو بعبد العزيز ابن مولانا محمد عبد الرحيم الشهيد اللكنوي، هذه تكملة لـ «عمدة الرعاية» الموسومة بـ «حسن الدراية لأواخر شرح الوقاية» كتبها ارتجالاً؛ لالتماس بعض الأحباب، والله الميسر للصعاب، الملهم للصواب في كلّ باب.

[١] قوله: كتاب المكاتب؛ أورد عقد الكتابة بعد عقد الإجارة؛ لمناسبته أنّ كلّ واحدٍ منهما عقدٌ يستفاد به المال بمقابلة ما ليس بمال على وجهٍ يحتاج فيه إلى ذكر العوض بالإيجاب والقبول بطريق الأصالة. كذا في «النهاية».

[٢] قوله: المكاتب؛ الكتابة عقدٌ شرعاً بين المولى والعبد بلفظ الكتابة، أو ما يؤدي إلى مودّاه موجبٌ التحرير يداً في الحال، ورقبة في المال. وقيل: سمّي الكتابة لما يكتب فيه من الكتاب على العبد للمولى، وللعبد على المولى.  
وركنها: الإيجاب والقبول.

وسببها: تعلّق البقاء والمقدور.  
وشرطها: قيام الرق في المحلّ، وكون المسمّى مالاً معلوماً قدرّاً وجنساً.  
وحكمها: صيرورة العبد أخصّ بنفسه، ومنافع نفسه من سيّده، حتى لا يبقى له عليه ولا على إكسابه سبيل. هكذا في بعض حواشي «الهداية»<sup>(١)</sup>.

الكتابة: إعتاق المملوك يداً حالاً ورقبةً مآلاً، فإن كاتبَ قنّه ولو صغيراً يعقلُ بمالٍ حال

(الكتابة<sup>(١)</sup>): إعتاق المملوك يداً حالاً ورقبةً مآلاً، فإن كاتبَ قنّه ولو صغيراً يعقلُ بمالٍ حال<sup>(٢)</sup>

[١] أقوله: الكتابة... إلخ؛ أمّا جواز الكتابة؛ فلقوله ﷺ: ﴿فَكَاتِبُهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ﴾<sup>(١)</sup> الآية.

فإن قيل: إنّ الأمرَ للوجوب، فينبغي أن يكونَ الكتابةُ واجباً. قلنا: إنّ هذا الأمرَ ليس للإيجابِ بإجماع الفقهاء، وإنّما هو أمرٌ ندب هو الصحيح، وقيل: إنّه لبيان الإباحة والجواز؛ كقوله ﷺ: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله ﷺ: ﴿إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾<sup>(٣)</sup> مذكورٌ على وفاقِ العادة، فإنّ المولى إنّما يكتبُ عبده إذا علِمَ فيه خيراً، وهذا القولُ ضعيف؛ لأنّ فيه إلغاء الشرط إذا الإباحةُ ثابتةٌ بدون هذا الشرط.

وأما النديّة فمعلّقةٌ به، والمرادُ بالخير المذكور في الآية على ما قيل: أن لا يضرّ بالمسلمين بعد العتق، فإن كان يضرّ بهم فالأفضلُ أن لا يكتبه، وإن كان يصحّ لو فعله. وأما اشتراطُ قبول العبد؛ فلائنه مال يلزمه، فلا بدّ من إلتزامه، ولا عتق إلاّ بأداء كلّ البذل؛ لقوله ﷺ: «المكاتبُ عبدٌ ما بقي عليه درهم»<sup>(٤)</sup>، أخرجه أبو داود في «سننه»، هذا مستفادٌ من «الهداية»<sup>(٥)(٦)</sup>.

[٢] أقوله: حال: أي تقدّ كلّهُ كقوله: على ألف درهم، فإنه يمكنه أن يحصله بالاستقراض أو الاستيهاب عقب العقد المذكور. كذا نقل «رد المحتار»<sup>(٧)</sup> عن الإثقاني.

(١) النور: من الآية ٣٣.

(٢) المائدة: من الآية ٢.

(٣) النور: من الآية ٣٣.

(٤) في «سنن أبي داود» (٤: ٢٠)، وغيره.

(٥) «الهداية» (٣: ٢٥٣).

(٦) ينظر: «العناية» (٨: ٩٤ - ٩٥).

(٧) «رد المحتار» (٥: ٦٠).



## أو مؤجِّل، أو مُنَجَّم

أو مؤجِّل<sup>(١)</sup>، أو مُنَجَّم: أي مؤقَّتْ بأزمنة معيَّنة<sup>(٢)</sup>، أُخِذَ مِنَ التَّوَقُّيتِ بَطْلُوعِ النُّجْمِ، ثُمَّ شَاعَ بَعْدَ ذَلِكَ نَحْوُ: أَنْ يَقُولَ كَاتِبُكَ بِمِثَّةٍ عَلَى أَنْ تُؤَدِّيَ كُلَّ شَهْرٍ بِكَذَا، أَوْ كُلَّ عَشْرَةِ أَيَّامٍ كَذَا، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ<sup>(٣)</sup> لَا يَجُوزُ حَالًا، وَلَا بُدَّ مِنْ نَجْمَيْنِ: أَيِ شَهْرَيْنِ؛ لِأَنَّهُ عَاجِزٌ عَنِ التَّسْلِيمِ<sup>(٤)</sup> فِي زَمَانٍ قَلِيلٍ. قُلْنَا: يُمْكِنُ أَنْ يَسْتَقْرَضَ، وَفِي السَّلَمِ الْأَجَلُ<sup>(٥)</sup> قَائِمٌ مُقَامُ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ.

[١] قوله: مؤجِّل: أي غير منجم، بأن أجَّله إلى شهرٍ أو شهرين، أو سنةٍ أو سنتين. كذا في بعض حواشي «الهداية».

[٢] قوله: بأزمنة معيَّنة؛ فيه إشارة إلى الفرق بين المنجم والمؤجِّل، حيث اكتفى فيه بأداء المال في آخر المدَّة معلومة كانت أو لا، وأمَّا المنجم فقد اعتبر فيه معلومية المدَّة، وما يؤدِّي فيها كما يفصح عنه تمثيله بقوله: كَاتِبُكَ بِمِثَّةٍ عَلَى أَنْ... الخ.

[٣] قوله: لَأَنَّهُ عَاجِزٌ عَنِ التَّسْلِيمِ؛ لخروجه عن يد مولاه مفلساً، ولم يكن قبل العقد أهلاً لتملُّك المال للرق، والعاجز عن التسليم لا بدَّ له من أجلٍ يقدرُ به على البذل، بخلاف السَّلَمِ على أصله؛ لأنه أهل للملك، فكان احتمالُ القدرة ثابتاً، وقد دلَّ الإقدام على عقد السَّلَمِ على القدرة فثبتت القدرة به. كذا في «الهداية»<sup>(٦)</sup>.

[٤] قوله: وفي السَّلَمِ الْأَجَل... الخ؛ جوابُ سؤالٍ مقدَّرٍ يرُدُّ علينا من أنَّ إمكان الاستقراض ثابتٌ في السَّلَمِ، فَلَمْ لَا يَجُوزُونَ فِيهِ الْبَدَلُ فِي الْحَالِ، وَتَقْرِيْبُ الْجَوَابِ: إِنَّ الْكِتَابَةَ عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ، وَهُوَ يَعْتَمِدُ الْمَعْقُودَ عَلَيْهِ وَبِهِ.

ووجود الأول لا بدَّ منه؛ لَأَنَّهُ ﷺ «نَهَى عَنْ بَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدَ إِنْسَانٍ»<sup>(٧)</sup>.

ووجود الثاني ليس ككلِّ الإجماع على أن مَنْ لَيْسَ عِنْدَهُ فَرَسٌ أَحْمَرٌ جَازِلُهُ أَنْ يَشْتَرِيَ مَا شَاءَ بِمَا شَاءَ، وَبَدَلُ الْكِتَابَةِ مَعْقُودٌ بِهِ لَا مُحَالَةَ، فَأَشْبَهَ الثَّمَنَ فِي الْبَيْعِ، وَالْقُدْرَةُ

(١) ينظر: «النكت» (ص ٧٣٥)، وغيرها.

(٢) «الهداية» (٣: ٢٥٣).

(٣) سبق تخريجه.

أو قال: جعلتُ عليك ألفاً تؤدِّيهِ نجومًا أوْلُها كذا وآخرها كذا، فإن أدَيْته، فأنت حرٌّ، وإن عجزتَ فقِنْ، وقبل العبدُ صحَّ، وخرَجَ من يده دون ملكه

(أو قال: جعلتُ عليك<sup>(١)</sup> ألفاً تؤدِّيهِ نجومًا أوْلُها كذا وآخرها كذا، فإن أدَيْته، فأنت حرٌّ، وإن عجزتَ فقِنْ، وقبل العبدُ صحَّ): أي صحَّ هذا العقدُ بلفظِ الكتابة، أو بلفظِ يؤدِّي معناها، وهو قوله: أو قال: جعلتُ عليك... الخ، (وخرَجَ<sup>٢</sup> من يده دون ملكه)، فإنَّ المكاتبَ عبدٌ ما بقي عليه درهم.

عليه ليس بشرط، فكذا على بدل الكتابة.

وأما المُسلمُ فيه فهو معقودٌ عليه، ولا يجوزُ العقدُ على المعدم، فأشبهه المبيع، ووجوده شرطٌ، فلا بدُّ من القدرة عليه. كذا في «حاشية الجلبي حسن»<sup>(١)</sup>.

[١] أقوله: جعلتُ عليك... الخ؛ فقوله: فإن أدَيْتَ فأنت حرٌّ؛ لا بدُّ منه؛ لأنَّ قوله: جعلتُ عليك يحتملُ الكتاب، ويحتملُ الضربة؛ لأنَّ المولى يستبدُّ بضربة عبده فلا يتعيَّن جهةُ الكتابة إلا بقوله: إن أدَيْته فأنت حرٌّ.

بخلافِ قوله: كاتبك؛ لعدم الاحتمال، وقوله: وإن عجزتَ فأنت رقيق لا يحتاجُ إليه هاهنا، وفي الكتابة أيضاً، وإنَّما ذكره حثّاً للعبدِ على الأداء عند النجوم. كذا في «الكفاية»<sup>(٢)</sup>.

[٢] أقوله: وخرج... الخ؛ أي إذا صحَّت الكتابةُ خرَجَ المكاتبُ من يد المولى، ولم يخرج عن ملكه، أمَّا الخروجُ من يده فلتحقيق معنى الكتابة لغة، أو لتحقيق مقصود الكتابة وهو أداءُ البذل، فيملكُ البيعُ والشراء والخروجُ إلى السفر وإن نهاه المولى. وأمَّا عدمُ الخروجِ عن ملكه فلمَّا رويْنَا من أنَّ «المكاتبَ عبدٌ ما بقي عليه درهم»<sup>(٣)</sup>؛ ولأنَّه عقدٌ معاوضةٌ ومبناه على المساواة، وينعدمُ ذلك بتنجز العتق،

(١) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٢٣ - ٥٢٤)، والصواب أن هذه الحاشية ليوسف بن جنيد جلبي، وليس لحسن جلبي كما توهمه المحشي، وقد تعرض لذلك الإمام اللكنوي في «مقدمة العمدة».

(٢) «الكفاية» (٨: ٩٨).

(٣) سبق تخريجه.

وعتقَ مجاناً إن أُعتِقَ. وغَرِمَ السيدُ إن وَطِئَ مكاتبته، أو جَنَى عليها أو على وَلَدِها، أو مالها: أي العقر، أو أرش الجناية، أو مثل المال، أو قيمته.

### [فصل في الكتابة الفاسدة]

فإن كَاتَبَ على قيمته، أو عَيْنَ لغيره يتعَيَّنُ بالتَّعْيِينِ (واعتقَ مجاناً إن أُعتِقَ<sup>(١)</sup>).

وغَرِمَ السيدُ<sup>(٢)</sup> إن وَطِئَ مكاتبته، أو جَنَى عليها أو على وَلَدِها، أو مالها: أي العقر، أو أرش الجناية، أو مثل المال، أو قيمته.

### [فصل في الكتابة الفاسدة]

فإن كَاتَبَ على قيمته<sup>(٢٧٢)</sup>، أو عَيْنَ<sup>(٣)</sup> لغيره يتعَيَّنُ بالتَّعْيِينِ<sup>(٣)</sup>، هذا في ظاهره ويتحقق بتأخره. كذا في «الهداية»<sup>(٤)</sup>.

[١] أقوله: وغرم السيد... الخ؛ أي إذا وطئ المولى مكاتبته لزمه العقر؛ لأنها صارت أخصّ بإجرائها توسلاً إلى المقصود بالكتابة، وهو الوصول إلى البدل من جانبه، وإلى الحرية من جانبها بناءً عليه، ومنافع البضع ملحقة بالأجزاء والأعيان.

[٢] أقوله: على قيمته؛ بأن قال: إن أدّيت إليّ قيمتك فأنت حرّ، أو قال: كاتبتك على قيمتك.

[٣] أقوله: أو عين؛ كالعبد والفرس الذين هما ملكان لغير المكاتب. كذا في «حاشية الجلبى»<sup>(٥)</sup>.

(١) أي عتق المكاتب مجاناً بلا عوض إن أعتقه مولاه؛ لأنه ما التزم البدل إلا ليحصل له العتق وقد حصل. ينظر: «فتح باب العناية» (٢: ٢٤١).

(٢) أي بأن قال: كاتبتك على قيمتك فسدت الكتابة؛ لأن القيمة مجهولة قدرّاً وجنساً ووصفاً فتباحشت الجهالة، وصار كما إذا كاتب على ثوب أو دابة. ينظر: «مجمع الأنهر» (٢: ٤٠٧).

(٣) بأن كاتبه على عين لغيره يتعين بالتعيين؛ لعجزه عن تسليمه ففسدت. ينظر: «الدر المنتقى» (٢: ٤٠٧).

(٤) «الهداية» (٣: ٢٥٤).

(٥) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٢٤).

أو مئة ليرد سيده عبداً غير عين أو المسلم على خمر أو خنزير فسد، وعتق فيهما الرواية، وعن أبي حنيفة عليه السلام أنها تصح حتى إذا ملكها، وسلمها عتق، وإن عجز يرد إلى الرق، وفيه احتراز عن دراهم الغير، أو دنائره، فإن الكتابة عليها جائزة؛ لعدم تعيينها، (أو مئة ليرد سيده عبداً غير عين)، حتى لو شرط أن يرد عبداً معيناً صح، (أو المسلم على خمر أو خنزير فسد<sup>(١)</sup>)، قوله: المسلم عطف على الضمير المستتر في قوله: فإن كاتب، والعطف جائز لوجود الفصل. (وعتق فيهما<sup>(٢)</sup>)

[١] أقوله: فسد؛ جزاء لقوله: فإن كاتب... الخ؛ أما الفساد في القيمة؛ فلأن قيمته مجهولة قدرًا وجنسًا ووصفًا، فتباحشت الجهالة، وأما في عين الغير؛ فلأنه لا يقدر على تسليمه؛ لأن ملك الغير غير مقدور التسليم، وأما في مئة دينار ليرد عليه عبداً غير معين؛ فلأن بدل الكتابة مجهول القدر فلا يصح، كما إذا كاتبه على قيمة العبد؛ لأنه لا يستثنى العبد من الدنانير والدرهم، وإنما يستثنى قيمته، والقيمة لا تصلح بدلاً، فكذاك مستثنى، وهذا عند الطرفين.

وأما عند أبي يوسف عليه السلام فهي جائزة، ويقسم المئة على قيمة المكاتب وعلى قيمة عبد وسط، فتبطل منها حصّة العبد، فيكون مكاتباً بما بقي، وأما في الخمر والخنزير؛ فلأن كل واحدٍ منها ليس بمال متقوم في حق المسلم، فلا يصلح بدلاً عن الكتابة، فيفسد العقد، هذا زبدة ما في شروح «الهداية»<sup>(٢)</sup>.

[٢] أقوله: وعتق فيهما؛ أي في الخمر والخنزير؛ لأن العقد انعقد، فعتق بالأداء، وإن كان فاسداً. كذا في «الكافي»، وكذا إذا كاتب العبد على قيمة نفسه يعتق بأداء تلك القيمة؛ لأنها البذل.

(١) أي الخمر والخنزير يعني في أدائهما؛ لأنهما مال في الجملة فأمكن اعتبار معنى العقد فيه، وموجبه العتق عند أداء العوض المشروط، ثم بعدما عتق بأداء المسمى سعى في قيمة نفسه. ينظر: «درر الحكام» (٢: ٢٤).

(٢) «حاشية السعدي» و«الكفاية» و«العناية» (٨: ١٠٠). وينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٥٢٤).

## وسعى في قيمته إن أدى ما سُمي

وسعى في قيمته<sup>(١)</sup> إن أدى ما سُمي، وفي ظاهر الرواية: إنما يثبت العتق والسَّعْيُ في القيمة إن أدى ما سُمي، وهو الخمرُ والخنزير، وعن أبي حنيفة رضي الله عنه: أنه إنما يعتق بأداء عينهما إن قال: إن أدیتُهُما فأنت حرّ، ولا فرق<sup>(٢)</sup> في ظاهر الرواية

وإنما ثبت أداء القيمة إمّا بتصادقهما على ما أدى في قيمة العبد، أو بتقويم المقومين، وإذا اختلفوا في ذلك فلا يعتق ما لم يؤدّ أقصى القيمتين؛ لأنّه المتيقن، بخلاف ما إذا كاتب على ثوبٍ حيث لا يعتق بأدائه؛ لأنّه لا يفتن على مراد العاقبة؛ لاختلاف إحساسه، فلا يثبت العتق بدون إرادته.

لا يقال: إن قيمة العبد مجهولة لجهالة الثوب، فينبغي أن تؤثر تلك الجهالة في فساد العقد على وجه لا يعتق بأداء القيمة، كما لا يعتق بأداء الثوب؛ لأننا نقول: إن جهالة القيمة يمكن إزالتها بتقويم المقومين، فلا تأثير لها في فساد العقد، ولا في إبطاله، ولا وقوف على أداء الشروط في الثوب، فاسم الثوب كمّا يتناول ما أدى يتناول غيره. ومعلوم أن مراده ليس مطلق الثوب؛ لأنّه لا يزول ملكه عن العبد لأيّ ثوب كان، فكان المراد معيّنًا ولا يدري أن المؤدّي هل هو ذلك المعين أم لا، فلا يثبت الأداء. كذا فهم من تقرير «الكفاية»<sup>(١)</sup>. هكذا في «الجلبي»<sup>(٢)</sup>.

[١] قوله: وسعى في قيمة؛ أي إذا اعتق بأداء عين الخمر والخنزير لزمه أن يسعى في قيمته؛ لأنّه وجب عليه أو رقبته لفساد العقد، وقد تعدّر بالعتق، فيجب ردّ قيمته كما في البيع الفاسد إذا تلف المبيع. كذا في «الهداية»<sup>(٣)</sup>.

[٢] قوله: ولا فرق... الخ؛ أي لا فرق بين أن يقول: إن أدیت الخمر أو الخنزير فأنت حرّ أو لم يقل. كذا في «العناية»<sup>(٤)</sup>.

(١) «الكفاية» (٨: ١٠٢ - ١٠٣).

(٢) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٢٤ - ٥٢٥).

(٣) «الهداية» (٣: ٢٥٥).

(٤) «العناية» (٨: ١٠٠).

ولا يُنْقَصُ مِمَّا سَمِّيَ وزيد عليه، وصحَّتْ على حيوانٍ ذَكَرَ جنسَه فقط، ويؤدِّي الوسط، أو قيمته

وعند أبي يوسف رحمته إن أدَّى العينَ عتقاً<sup>(١)</sup>، وإن أدَّى القيمةَ عتقاً أيضاً، وعند زفر رحمته لا يعتقُ إلاَّ بأداءِ القيمة؛ لأنَّ المسلمَ نُهيَ عن اقتراب الخمر، فاقبضت القيمةَ مقامها.

(ولا يُنْقَصُ مِمَّا سَمِّيَ وزيد عليه)، هذه مسألةٌ مبتدأةٌ لا تعلقُ لها بمسألةِ الخمر والخنزير، ومعناها: أن القيمةَ في الكتابةِ الفاسدةِ إذا كانت من جنس المسمَّى، فإن كانت ناقصةً عن المسمَّى لا تنقص عن المسمَّى، وإن كانت زائدة زيدت عليه<sup>(٢)</sup>، ووضع المسألة في «المبسوط» فيما إذا كاتبَ عبدهُ بألف على أن يخدمه أبداً، فالكتابةُ فاسدة، فتجب القيمة، فإن كانت ناقصةً عن الألف لا تنقصُ عنه، وإن كانت زائدة زيدت عليه.

(وصحَّتْ على حيوانٍ ذَكَرَ جنسَه فقط): أي لم يذكر نوعه وصفته، (ويؤدِّي الوسط، أو قيمته)<sup>(٣)</sup>، إنَّما يحجر؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ أصلٌ من وجه، أمَّا

[١] أقوله: إن أدَّى العينَ عتقاً؛ لأنَّه بدلٌ صورة، وإن أدَّى القيمةَ عتقاً أيضاً؛ لأنَّها البدلُ معنى؛ لأنَّ المرادُ أداءُ قيمةِ نفسِ العبدِ على ما نقله الأكمل، وإن كان ظاهر دليل زفر رحمته يشعر بكون المراد بهما قيمة الخمر. كذا في الجلبى<sup>(١)</sup>.

[٢] أقوله: زيدت عليه؛ لأنَّه عقدٌ فاسد، فيجبُ القيمةُ عند هلاكِ المبدلِ بالغة ما بلغت، كما في البيعِ الفاسد؛ وهذا لأنَّ المولى راضٍ بالنقصان، والعبدُ راضٍ بالزيادة، كيلا يبطلُ حقُّه في العتقِ أصلاً، فتجبُ القيمةُ بالغاً ما بلغت. كذا في «الهداية»<sup>(٢)</sup>.

[٣] أقوله: ويؤدِّي الوسط أو قيمته؛ ويجبرُ على قبولِ القيمة؛ لأنَّه قضاءٌ في معنى الأداء، كما إذا تزوج المرأة على حيوان، وبيِّنَ جنسَه ولم يبيِّن نوعه وصفته، فإنَّه يجوز، وينصرفُ إلى الوسط، ويجبرُ على قبولِ القيمة. هكذا في العيني<sup>(٣)</sup>.

(١) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٢٥).

(٢) «الهداية» (٣: ٢٥٥).

(٣) في «رمز الحقائق» (٢: ٢٠٨).

وفي كافر كاتب عبداً مثله بخمرٍ مقدرةً صح: وأيُّ أسلمَ لسيده قيمتها، وعتقَ بقبض الخمر

الوسط فظاهراً، وأمّا قيمة الوسط؛ فلأن الوسط يعرف بالقيمة فصارت أصلاً، فدفع القيمة قضاءً في معنى الأداء.

(وفي كافر كاتب عبداً مثله بخمرٍ مقدرةً<sup>(١)</sup> صح: وأيُّ أسلمَ لسيده قيمتها<sup>(٢)</sup>، وعتق بقبض الخمر<sup>(٣)</sup>)؛ لأن عتقه متعلق بقبضها، لكن مع ذلك يجب القيمة كما مر.

[١] أقوله: مقدرة؛ كمئة أرطال صح؛ لأنها مالٌ في حقهم، بمنزلة الخل في حقنا. كذا في «الهداية»<sup>(١)</sup>.

[٢] أقوله: قيمتها؛ أي قيمة الخمر؛ لأن المسلم ممنوع عن تملك الخمر وتملكها، وفي التسليم ذلك، إذ الخمر غير متعين، فيعجز عن تسليم البدل، فيجب عليه قيمته. وهذا بخلاف ما إذا تباع الذميان خمرًا، ثم أسلم أحدهما حيث يفسد البيع على ما قاله البعض؛ لأن القيمة تصلح بدلاً في الكتابة في الجملة، فإنه لو كاتب على عبد الخدمة، وأتى بالقيمة، يجبر على القبول، فجاز أن يبقى العقد على القيمة، أمّا البيع لا ينعقد صحيحاً على القيمة، فافترقا. كذا في «الهداية»<sup>(٢)</sup>.

[٣] أقوله: وعتق بقبض الخمر؛ لأن في الكتابة معنى المعاوضة، فإذا وصل أحد العوضين إلى المولى سلّم العوض الآخر للعبد، وذلك بالعتق بخلاف ما إذا كان العبد مسلماً، حيث لم يحز الكتابة؛ لأن المسلم ليس من أهل التزام الخمر، ولو أذاها عتق كما مر. كذا في «الهداية»<sup>(٣)</sup>.



(١) «الهداية» (٣: ٢٥٦).

(٢) «الهداية» (٣: ٢٥٦ - ٢٥٧).

(٣) «الهداية» (٣: ٢٥٧).

## باب تصرف المكاتب

صح بيعه وشراؤه وسفره، وإن شرط ضده

### باب تصرف المكاتب<sup>(١)</sup>

(صح بيعه وشراؤه<sup>(٢)</sup> وسفره، وإن شرط ضده)، فإنه إن شرط أن لا يسافر فله السفر استحساناً؛ لأنه شرط مخالف لمقتضى العقد<sup>(٣)</sup>، وهو مالكية اليد، ولا

[١] أقوله: باب تصرف المكاتب؛ لما ذكر أحكام الكتابة الصحيحة والفاصلة، شرع في بيان تصرفات المكاتب من الأفعال التي يجوز له أن يفعلها أو لا يجوز، فإن جواز التصرف يثبتني على العقد الصحيح. كذا في «العناية»<sup>(١)</sup>.

[٢] أقوله: صح بيعه وشراؤه؛ أي المكاتب، وكذا الإجارة والإمارة والإيداع والإقرار بالدين واستيفاءه، وقبول الحوالة بدين عليه [لا] إن لم يكن عليه، وله الشفعة فيما اشتراه المولى، وللمولى الشفعة فيما اشتراه العبد المكاتب، وأن يتوكل بالشراء وإن أوجب عليه ضمان الثمن للبائع، وأن يأذن لعبده.

وأن يحط شيئاً بعد البيع بعيب ادعى عليه، أو يزيد في الثمن، وأن يرد بالعيب ولو اشترى من مولاه إلا أنه لا يجوز له أن يربح فيما اشتراه من مولاه، إلا أن يبين، وكذلك المولى فيما اشتراه منه، ولا أن يبيع من مولاه درهماً بدرهمين؛ لأنه صار أحق بمكاسبه فصار كالأجنبي في المعاوضة المعلقة. كذا في «البدائع»<sup>(٢)</sup> ملخصاً. هكذا في «رد المحتار»<sup>(٣)</sup>.

[٣] أقوله: لمقتضى العقد؛ أي عقد الكتابة؛ لأن مقتضاه مالكية اليد على جهة الاستقلال، وثبوت الاختصاص بنفسه ومنافعه؛ لحصول ما هو المقصود بالعقد، وذلك قد يكون بالسفر، والتقييد بمكان ينافيه، والشرط المخالف له باطل، فهذا الشرط باطل، ولما ورد عليه أن هذا يقتضي بطلان العقد كما في البيع.

(١) «العناية» (٨: ١٠٩).

(٢) «بدائع الصنائع» (٤: ١٤٣).

(٣) «رد المحتار» (٥: ٦٣).



## وإنكاح أمته، وكتابة عبده

تفسد الكتابة بهذا الشرط، فإن الكتابة تُشبه البيع، ومع ذلك هي إعتاق بالنظر إلى العبد، فقلنا: كل شرط مفسد يكون في أحد البدلين، كما إذا شرط خدمة مجهولة تفسدها، وكل شرط<sup>(١)</sup> لا يكون كذلك لا يفسدها عملاً بالشبهين.

وإنكاح أمته، وكتابة عبده؛ لأنهما يفيدان المال<sup>(٢)</sup>، وعند زفر والشافعي<sup>(٣)</sup>

أجاب عنه بقوله: ولا تفسد الكتابة؛ يعني أن الشرط الباطل إنما يبطل الكتابة إذا تمكّن في صلب العقد، كما إذا قال: كاتبك على أن تخدمني مدة أو زماناً، وشرط عدم السفر ليس كذلك؛ لأنه لا شرط في بدل الكتابة، ولا فيما يقابله، فلا يفسد به الكتابة، ثم أشار إلى تفصيل المقام بقوله: فإن الكتابة... إلخ؛ يعني إن الكتابة تشبه البيع من حيث المعاوضة وعدم صحتها بلا بدل، واحتمالهما الفسخ قبل الأداء، ويشبه النكاح من حيث أنهما معاوضة مال بغير مال.

وقوله: ومع ذلك هي إعتاق بالنظر إلى العبد؛ إشارة إلى ما ذكره الأكمل بقوله: أو نقول: إن الكتابة في جانب العبد إعتاق؛ لأن الإعتاق إزالة الملك لا إلى أحد، والكتابة كذلك؛ لأنه لا يحصل للمكاتب شيء، وإنما يسقط عنه ملك مولاه، وكل شرط يختص بجانب العبد فهو داخل في الإعتاق؛ لدخوله في الكتابة، وهذا الشرط يختص بجانب العبد، فهو داخل في الإعتاق، والإعتاق لا يبطل بالشرط الفاسد. انتهى. كذا في «حاشية الجلبي»<sup>(٢)</sup>.

[١] قوله: وكل شرط؛ لا يكون كذلك كاشتراط أن لا يبيع نسيئة، أو أن لا يخرج من البلد، أو أن لا يبيع ولا يشتري عن فلان، وغير ذلك<sup>(٣)</sup>.

[٢] قوله: لأنهما يفيدان المال؛ فإنه بالإنكاح يتملك المهر فدخل تحت عقد الكتابة، وكذا بكتابة عبده يتملك بدل الكتابة، فدخل تحت العقد.

(١) ينظر: «النكت» (ص ٧٤٨)، وغيرها.

(٢) «ذخيرة العقبي» (ص ٥٢٥ - ٥٢٦).

(٣) ينظر: «الذخيرة» (ص ٥٢٦).

وله ولاؤه إن أدى بعد عتقه، ولسيده إن أدى قبله لا تزوجه إلا بإذنه ولا هبته لا يجوز الكتابة وهو القياس؛ لأنها تؤدي إلى العتق، وهو ليس من أهله، وجه الاستحسان<sup>(١)</sup>: أنها إفادة المال، وعتقه يضاف إلى المولى، (وله ولاؤه إن أدى بعد عتقه<sup>(٢)</sup>)، ولسيده إن أدى قبله<sup>(٣)</sup>: أي للمكاتب الأول ولاء الثاني إن أدى الثاني بعد عتق الأول<sup>(٤)</sup>، ولسيده إن أدى قبله، (لا تزوجه إلا بإذنه<sup>(٥)</sup> ولا هبته

١] أقوله: وجه الاستحسان... الخ، توضيحه: إن كل واحد منهما عقد اكتساب المال فيملكه كالبيع، وقد يكون عقد الكتابة أنفع له من البيع؛ لأنه لا يزيل الملك إلا بعد وصول البدل إليه، والبيع يزيله قبله؛ ولهذا يملكه الأب والوصي.

٢] أقوله: إن أدى بعد عتقه؛ لأن العاقد؛ أي المكاتب الأول من أهل ثبوت الولاء، وهو الأصل؛ لأنه مباشر للعتق، فيثبت الولاء له.

٣] أقوله: ولسيده إن أدى قبله؛ لأن له فيه نوع ملك، ويصح إضافة الإعتاق إليه في الجملة، فإذا تعدد إضافته إلى مباشر العقد وهو المكاتب الأول؛ لعدم الأهلية أضيف إليه، كما في العبد المأذون إذا اشترى شيئاً يثبت الملك للمولى، فكذا هذا. هكذا في «الهداية»<sup>(١)</sup>.

٤] أقوله: إن أدى الثاني بعد عتق الأول... الخ؛ أما إن أديا بدلها جميعاً معاً فولاؤهما للمولى ترجيحاً للأصل، وإن عجز الأول عن الأداء ورد إلى الرق، ولم يؤد الثاني بدله بقي مكاتباً، فإن أدى البدل إلى المولى عتق، وإن عجز رد إلى الرق كالأول. كذا في «حاشية الجلبي»<sup>(٢)</sup> ناقلاً عن «الغرر»<sup>(٣)</sup>.

٥] أقوله: لا تزوجه إلا بإذنه؛ لأنه ليس من جنس الاكتساب، وفيه ضرر للمولى بلزوم المهر والنفقة في رقبته، وإنما استفاد من التصرف بعقد الكتابة ما كان سبباً إلى أداء بدلها، وهو ليس بوسيلة إلى أداء البدل، فيبقى على الحجر، فإذا أذن له المولى جاز لزوال الحجر حينئذ، هذا في المكاتب.

(١) «الهداية» (٣: ٢٥٨).

(٢) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٢٦).

(٣) «غرر الأحكام» (٢: ٢٦).

ولو بعوض، ولا تصدُّقُه إلاَّ بيسير، وتكفُّلُه وإقراضُه وإعتاقُ عبده  
ولو بعوض<sup>(١)</sup>، ولا تصدُّقُه إلاَّ بيسير<sup>(٢)</sup>، وتكفُّلُه<sup>(٣)</sup> وإقراضُه وإعتاقُ عبده

أما في المكاتبَةِ هل يجوزُ لها التزوُّج بلا إذن؟ ففيه خلاف؛ قال شيخ الإسلام  
رحمته: لا تتزوَّج المكاتبَةُ بغير إذن مولاهَا؛ لأنَّها مملوكة للمولى، وقال زُفر رحمته: يجوز  
ذلك؛ لأنَّه من باب الاكتساب.

إنَّا نقول: المهرُ وجبُ في مقابلةِ الملكِ بالذات لا في المنافع، وهو حقُّ السيِّد، فإن  
عُتِّقَتْ قبل أن يفسخَ النكاحُ صحَّ ذلك النكاح؛ لأنَّه لا يفسدُ إلاَّ لحقَّ المولى، فإذا عُتِّقَتْ  
زالَ حقُّه، فصَحَّ، ولا خيارَ لها؛ لأنَّها باشرتِ العقدَ برضاها، ونفَذَ بعدَ الإعتاق. كذا  
في «العناية»<sup>(٤)</sup>.

ونحنُ نقول: كما لا يجوزُ تزوُّجُه بلا إذن مولاه لا يجوزُ تسريه أيضاً، وإن كان مع  
إذنه كالقنِّ والمدبَّر والمأذون، وهو اتِّخاذُ الجاريةِ للتمتع؛ وذلك لأنَّ مبنى حلِّ التسريِّ  
على ملكِ الرقبة، والرقيقُ مطلقاً لا يملكُ شيئاً من أحكامِ ماليَّةِ المال، فلا ينفعُهم إذنه،  
وسيشير الشارح رحمته إلى هذا المعنى بَعِيدَ هذا بقوله؛ لأنَّ كسبَ المكاتبِ موقوفٌ، فلا  
يتعلَّقُ به ما لا يحتملُ الفسخ. هكذا في «حاشيةِ الجلبي»<sup>(٥)</sup>.

[١] أقوله: ولو بعوض؛ لأنَّ الهبةَ تبرُّعٌ ابتداءً وهو ليس أهله<sup>(٦)</sup>.

[٢] أقوله: إلاَّ بيسير؛ أي لا يصحُّ تصدُّقُه إلاَّ بشيءٍ يسير، قيل: ما دون الدرهم  
يسير؛ لتوسُّعِ الناس فيه. كذا في «الكفاية»<sup>(٧)</sup>.

[٣] أقوله: وتكفُّلُه؛ بالنفس أو المال بأمرِ المولى أو بغير أمره؛ لأنَّ الكلَّ تبرُّعٌ، وهو  
ليس بأهله. كذا في «التيبين»<sup>(٨)</sup>.

(١) لأن الهبة عوض ابتداءً، وهو ليس أهله. ينظر: «شرح ابن ملك» (ق ٢٥٢/ب).

(٢) «العناية» (٨: ١١١).

(٣) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٢٦).

(٤) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٥٢٦).

(٥) «الكفاية» (٨: ١١١).

(٦) «تبيين الحقائق» (٦: ١٥٧).

(٧) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٥٢٦).

ولو بمال وبيع نفس عبده منه، وإنكاحه والأب والوصي<sup>١</sup> في رقيق الصغير كالمكاتب وشيء من ذا لا يصح من مأذون ومضارب وشريك

ولو بمال<sup>(١)</sup>؛ لأنه فوق الكتابة، (وبيع نفس عبده منه، وإنكاحه)، فإن ذلك إعتاق، وهذا إتلاف مال.

(والأب والوصي<sup>١</sup> في رقيق الصغير كالمكاتب): أي كل تصرف يملكه المكاتب في عبده يملكه في رقيق الصغير، وما لا فلا، فإنهما يملكان تصرفاً يحصل به المال للصغير كالمكاتب يملك كسب المال، فحكمهما حكمه، فيملكان كتابة عبده لا إعتاقه على مال، وبيع عبده من نفسه.

(وشيء من ذا لا يصح من مأذون ومضارب وشريك<sup>(٢)</sup>): أي من قوله: لا تزوجه إلى هنا، وأما إنكاح أمته، وكتابة عبده فهما وإن لم يكونا جائزين للمأذون لم يدخلهما في قوله: وشيء من ذا، بل ذكرهما في «كتاب المأذون» بقوله: ولا يزوج رقيقه ولا مكاتبه؛ لأن قوله هاهنا: وإنكاح أمته عطف على البيع والشراء، وهما جائزان للمأذون، فتخصيص الإشارة في قوله: وشيء من ذا إلى بعض المعطوفات دون البعض لم يكن حسناً، فجعل الإشارة إلى قوله: لا تزوجه إلى آخره.

[١] أقوله: ولو بمال؛ لأن الإعتاق على مال إسقاط الملك عن رقبته، وإثبات الدين في ذمة المفلس، وهو فوق الكتابة؛ لأن الثابت للمكاتب ثبوت حق الحرية، وللمعتق على مال حقيقتها. كذا في «الجلبي»<sup>(١)</sup> ناقلاً عن «الكفاية».

[٢] أقوله: وشريك؛ أي شريك شركة العتاق، وشركة المفاوضة، وشركة العتاق هي شركة في كل تجارة، أو في نوع من أنواع التجارة، وتصح ببعض مال أحد الشريكين، ومع فضل مال أحدهما، ومع تساوي ماليهما مع تفاوت الربح بينهما، أو مع تفاوت ماليهما بتساوي الربح بينهما، ومع كون أحد المالين دراهم، والآخر دنانير، والخلط فيه ليس بشرط، وكل شريكي العتاق مطالب بثمر مشتريه، لا بثمر مشتري الآخر، فإن هذه الشركة لا تتضمن الكفالة.

## ويكاتبُ عليه بالشَّراءِ ولدَهُ وأبواه ، لا من لا ولاد بينهما

(ويكاتبُ عليه <sup>[١]</sup> بالشَّراءِ ولدَهُ وأبواه <sup>(١x١)</sup> ، لا من لا ولاد <sup>[٢]</sup> بينهما) ، هذا عند أبي حنيفة رحمته الله ، وعندهما : إن اشترى ذا رحمٍ مُحَرَّم كالأخ والعمَّ يدخلُ في كتابته ، كما يعتقُ عليه <sup>[٣]</sup> ، له : إنَّ للمكاتبِ كسباً لا ملكاً <sup>[٤]</sup> ، فجعلَ الكسبُ كافياً للصَّلة <sup>[٥]</sup> في قرابةِ الولادة إذ القادرُ على الكسبِ مخاطبٌ بالنَّفقةِ في الولادة لا في غيره ، إذ لا بد فيه من اليسار .

ثم يرجعُ على شريكِهِ بحصَّةٍ من الثمنِ إن أدَّاه من مال نفسه ؛ لأنَّه وكيلٌ بالشَّراءِ من جهةِ شريكه ، والوكيلُ بالشَّراءِ إذا نقد الثمن من مال نفسه يرجعُ على الموكل ، وشركةُ المفاوضة هي شركة متساويين من جهة المال ؛ أي الدراهم والدنانير ، ومن جهةِ الحرِّية ، ومن جهةِ الدين ، وتتضمنُ الكفالة والوكالة ، فكلُّ منهما وكيلٌ من الآخر ووكيل . كذا قال عليّ القاري في «شرح النَّقاية» .

[١] أقوله : ويكاتب عليه ؛ أي يصيرُ مكاتباً مثله <sup>(٢)</sup> .

[٢] أقوله : ولده وأبواه ؛ لأنَّه من أهلٍ أن يكاتب ، وإن لم يكن من أهلِ الإعتاق فيجعلُ مكاتباً تحقيقاً لصَّلةِ الرحم بقدر الإمكان . كذا في «النهاية» .

[٣] أقوله : لا من ولاد... الخ ؛ أي لا يدخلُ في كتابته مَنْ لا ولاد بينهما .

[٤] أقوله : كما يعتقُ عليه ؛ أي إذا كان المكاتبُ حرّاً واشترى الأخ أو العمَّ ، يعتقُ كلُّ واحدٍ منهما عليه .

[٥] أقوله : لا ملكاً ؛ ولهذا يحلُّ الصدقةُ له ، وإن أصاب مالا ولا يملك الهبة ، ولا يفسد نكاح امرأته إذا اشتراها .

[٦] أقوله : كافياً للصَّلة ؛ أراد أنَّ قدرته على الكسبِ توجبُ الصَّلةَ في قرابةِ الولاد .

كذا في بعض حواشي «الهداية» .

(١) وأقواهم دخولاَ الولد المولود في كتابته ثمَّ الولد المشتري ثم الأبوان ؛ ولهذا يتفاوتون في الأحكام ، فإن المولود في كتابته يكون حكمه كحكم أبيه ، حتى إذا مات أبوه ولم يترك وفاءً سعى على نجوم أبيه ، والولد المشتري يؤدِّي بدل الكتابة حالاً وإلا ردَّ إلى الرق ، والوالدان يردَّان إلى الرق ولا يؤدِّيان حالاً ولا مؤجَّلاً . وتماه في «درر الحُكام» (٢ : ٢٧) .

(٢) ينظر : «ذخيرة العقبى» (ص ٥٢٦) .

وصحَّ بيعُ أمٍّ ولده شراها بدونه، فإن شري معه فلا

(وصحَّ بيعُ أمٍّ ولده<sup>(١)</sup> شراها بدونه، فإن شري معه فلا<sup>(١)</sup>)، هذا عند أبي حنيفة رحمته الله : وعندهما لا يصحُّ بيعُها، وإن شراها بدون الولد؛ لأنها أمٌّ ولده فلا يجوزُ بيعُها، وله : أنَّ القياسَ يجوزُ بيعُها، وإن كان معها ولد؛ لأنَّ كسبَ المكاتبِ موقوفٌ فلا يتعلَّقُ به ما لا يحتملُ الفسخ، أمَّا إذا كان معها ولدٌ يثبتُ امتناعُ البيعِ بتبعيةِ الولد<sup>(٢)</sup>

[١] أقوله : وصحَّ بيعُ أمٍّ ولده... إلخ؛ يعني إذا ولدت زوجةُ المكاتبِ قبل أن يملكها بوجهٍ من الوجوه، فملكها فإنَّ ملكها مع الولد، فليس له أن يبيعها بالاتفاق؛ لأنَّ ولدها داخلٌ في الكتابةِ كما مرَّ، والأمُّ تابعةٌ للولد في هذا الحكم على مقتضى الحديث، وإن ملكها بدونه له ذلك. كذا في الجلبى<sup>(٢)</sup>.

[٢] أقوله : بتبعية الولد... إلخ؛ فإن قلت : إذا ثبت للولد حقيقة الحرية يثبت للأمُّ حقُّها، وهاهنا يثبت للولد من (حق) الحرية، فينبغي أن لا يثبت للأمُّ أنه تحقيقاً لا لخطاٍ رتبها عن الولد.

قلت : للكتابة أحكام؛ منها عدم جواز البيع، فيثبت للأمُّ هذا الحكم دون الكتابة تحقيقاً لا لخطاٍ رتبها.

فإن قلت : لم لا تصير مكاتباً تبعاً للولد.

قلت : العقدُ وردَّ على المكاتب والولد جرؤه، فيكون وارداً عليه بخلاف الأمِّ. كذا في بعض حواشي «الهداية»<sup>(٣)</sup>.

(١) فلا تدخل في كتابته حتى لا تعتق بعته ولم يفسخ النكاح؛ لأنه لم يملكها فجاز له أن يطأها بملك النكاح، وإن لم يكن الولد مع أم الولد جاز بيعها؛ لعدم دخولها في كتابته؛ لأن ما كسبه المكاتب متردد بين أن يؤدي وبين أن يعجز، فإن أدى الكل يتقرَّر له، وإن عجز يتقرَّر للمولى فلا يتعلَّقُ به ما لا يحتملُ الفسخ، وهو أمومية الولد. ينظر: «مجمع الأنهر» (٢: ٤١١).

(٢) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٢٧).

(٣) ينظر: «نتائج الأفكار» (٩: ١٨١).

## كولد ولد له من أمته

قال ﷺ: «أعتقها ولدُها»<sup>(١)</sup>، ولا يثبتُ أصالة، والقياسُ ينفيه<sup>(٢)</sup>، (كولد<sup>(٣)</sup> ولد له من أمته)، يتعلّقُ بقوله: ويكتبُ عليه بالشَّراء: أي إن ولدَ ولدٍ من أمته فادَّعاهُ دخلَ في كتابته<sup>(٣)</sup>

[١] أقوله: والقياسُ ينفيه؛ يعني ولا نصَّ فيه لترك القياس به، بخلاف ما إذا كان معها الولد. كذا في «حاشية الجلبي»<sup>(٢)</sup>.

[٢] أقوله: كولد... الخ؛ صورته كما لو ولد له ولدٌ من أمِّه له دخلٌ في كتابة، فإن قلت: المكاتبُ لا يملكُ التسري، ولا وطء أمته، وبه قالت الثلاثة، فمن أين ولد له ولدٌ حتى يدخل في كتابته.

قلت: نعم إلا أنه له في مكاتبه يدٌ كالحر؛ وذلك يكفي لثبوت النسب منه عند الدعوى، وإن لم يحلَّ وطؤه، كما في الجارية المشتركة، وجارية الابن إذا وطئها الأب وادَّعى الولدُ ثبتَ النسب، وإن لم يحلَّ لأحدِ الشريكين وللأب وطء الجارية المشتركة وجارية الابن، هكذا في «شرح العيني»<sup>(٣)</sup>.

[٣] أقوله: دخل في كتابته؛ لما بيَّنا في المشتري من أنه من أهل أن يكتب وإن لم يكن من أهل الاعتاق، فيجعل مكاتباً تحقيقاً للصلة بقدر الإمكان، وكان حكمه كحكمه.

فإن قلت: المكاتبُ لا يملكُ المشتري ولا وطء أمته، وبه قالت الثلاثة فمن أين ولد له ولدٌ حتى يدخل في كتابته.

(١) من حديث ابن عباس رضيهما الله في «سنن ابن ماجه» (٨٤١)، و«المستدرک» (٢: ٢٣)، و«سنن البيهقي الكبير» (١٠: ٣٤٦)، و«سنن الدارقطني» (٤: ١٣١)، و«مصنف عبد الرزاق» (٧: ٢٣٣)، و«الآحاد والمثاني» (٥: ٤٥٠)، و«مسند ابن الجعد» (١: ٢٦٥)، وغيرها، قال ابن القطان: له إسناد جيد. ورواه ابن حزم بإسناد صحيح وصححه، وله شواهد كثيرة. ينظر: «الدرية» (٢: ٨٧)، و«الخلاصة» (٢: ٤٦٤)، وغيرهما.

(٢) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٢٧).

(٣) أي «البنية» (٨: ٥٧).

وكسبه له فإن كاتب قنّين له زوجين، فولدت دخل الولد في كتابتها، وكسبه لها (وكسبه له): أي كسب ولد المكاتب يكون للمكاتب؛ لأن الولد كسبه، وكسب الولد كسب كسبه<sup>(١)</sup>.

(فإن كاتب قنّين له زوجين، فولدت دخل الولد في كتابتها، وكسبه لها): أي زوج أمته من عبده فكاتبهما، فولدت ولدا دخل الولد في كتابة الأم<sup>(٢)</sup>، وكسبه للأم؛ لأن الولد يتبع الأم<sup>(٣)</sup> في الرّق والعنق وفروعه<sup>(٤)</sup>.

قلت: نعم؛ إلا أن له في مكاتبه يدا كالحرّ، وذلك يكفي لثبوت النسب منه عند الدعوى، وإن لم يحل وطؤه كما في الجارية المشتركة، وجارية الابن إذا وطئها الأب وادعى الأب. كذا في «شرح العيّني»<sup>(١)</sup>.

[١] أقوله: كسب كسبه؛ وكان كسب الولد قبل الدعوى، فلا ينقطع بالدعوة اختصاصه؛ أي اختصاص المكاتب بكسب ولده، وكذلك إذا ولدت المكاتب من زنا أو زوجها دخل الولد في كتابتها؛ لأن الولد المولود يسري إليه الصفات الشرعية الثابتة في الأمر كالتيدير والاستيلاد والحرية والملك، فإذا سرى إليها صار حكمه كحكم أمه فكانت هي أحقّ به وبكسبه؛ لأنّه جزؤها، وقد انقطع حق المولى عنه. كذا في «التيين»<sup>(٢)</sup>.

[٢] أقوله: في كتابة الأم؛ بناء على أن الأوصاف القارة الشرعية في الأمهات تسري إلى الأولاد. كذا في «شرح العيّني»<sup>(٣)</sup>.

[٣] أقوله: لأن الولد يتبع الأم؛ وإنما كان تبعية الأم أرجح؛ لأنّه جزء منها، بحيث يقرض منها بالمقراض. كذا في «العناية»<sup>(٤)</sup>.

[٤] أقوله: وفروعه؛ يعني الكتابة والتيدير والاستيلاد، فإن هذه الأوصاف القارة الشرعية في الأمهات تسري إلى الأولاد، وإذا سرت كتابتها إلى ولدها لم يجز بيعه كما

(١) «البنية» (٨ : ٥٧).

(٢) «تبيين الحقائق» (٥ : ١٥٩).

(٣) أي «البنية» (٨ : ٥٨).

(٤) «العناية» (٩ : ١٨٣).



فإن ولدت حرة بزعمها من مكاتب أو عبد نكحها بإذن فاستحقت، فولد لها عبد (فإن ولدت حرة<sup>(١)</sup> بزعمها من مكاتب أو عبد نكحها بإذن فاستحقت، فولد لها عبد): أي تزوج المكاتب بأذن مولاه امرأة، فقالت: أنا حرة فولدت منه فاستحقت فولد لها عبد عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله، وعند محمد رحمهما الله حر بالقيمة؛ لأنه ولد المغرور، لهما: أن القياس أن يكون عبداً لكونه مولوداً بين رقيقين<sup>(٢)</sup>

لم يجز بيع أمه. كذا في «العناية»<sup>(١)</sup>.

١ أقوله: فإن ولدت حرة... الخ؛ هذه مسألتان:

الأولى: إن تزوج المكاتب بإذن مولاه امرأة زعمت أنها حرة، فولدت منه فاستحقت فولد لها عبد، فلا يأخذ المكاتب الأولاد بقيمة يؤذيها إلى المستحق؛ أي لا يكون الولد حراً بالقيمة. صرح به الشارح رحمهما الله.

والثانية: إنه إن تزوج العبد المأذون بالتزويج من امرأة فولدت ثم استحقت فولد لها عبد كذلك، ولم يصرح به الشارح رحمهما الله لظهوره، وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله. وعند محمد رحمهما الله الأولاد في صورتين أحرار بالقيمة؛ لأنه شارك الحر في سبب ثبوت هذا الحق، وهو الغرور؛ لأنه ما رغب في نكاحها إلا لينال حرية الأولاد، فتجب عليه قيمة الأولاد والمهر في الحال لوجود الإذن من المولى، والأولاد أحرار، هذه رواية «المبسوط».

وفي «شرح الجامع الصغير»: إن قيمة الأولاد عنده يتأخر أداؤها إلى ما بعد العتق، وإليه أشار الشارح رحمهما الله بقوله: وهاهنا لا قدرة... الخ، كما فهم من تقرير الأكمل رحمهما الله. كذا في «حاشية الجلبى»<sup>(٢)</sup>.

٢ أقوله: بين رقيقين؛ والمولود بينهما رقيق، وهذا لأن الأصل في الولد أن يتبع الأم في الرق والحرية.

(١) «العناية» (٩: ١٨٢).

(٢) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٢٧).

فإن وطئَ أمةً بملكه فاستُحِقَّتْ ، أو بشراءٍ فاسدٍ فردَّتْ

وفي الحرِّ خالفنا القياس<sup>(١)</sup> بإجماع الصحابة رضي الله عنهم ، وهذا<sup>(٢)</sup> ليس في معناه ؛ لأنَّ حقَّ المولى مجبورٌ بالقيمة يؤدِّيها الحرُّ في الحال ، وهاهنا لا قدرة للعبدِ على أدائها في الحال ، بل تؤخَّرُ<sup>(٣)</sup> إلى العتق<sup>(٤)</sup> .

فإن وطئَ<sup>(٥)</sup> أمةً بملكه فاستُحِقَّتْ ، أو بشراءٍ فاسدٍ فردَّتْ

[١]قوله : وفي الحرِّ خالفنا القياس ؛ هذا دفعٌ دخل مقدَّرٌ تقريره : إنَّ ولد الرجل الحرِّ الذي تزوجَ امرأةً بزعَمَ أنَّها حرةٌ ، فولدت ولداً ثمَّ استُحِقَّتْ ، فولدُها حرٌّ بالاتِّفاقِ مع وجود الأصلِ المذكور ، وتقدير الجواب أنَّ في الحرِّ خالفنا القياس وتركناه بإجماع الصحابة رضي الله عنهم .

[٢]قوله : وهذا ؛ أي ولدُ المكاتب ليس في معنى ولد الحرِّ والمغرور ، كما ذكره الشارح رحمته الله بقوله : لأنَّ حقَّ المولى... الخ ؛ ولأنَّ المغرورَ في الأصلِ حرٌّ ، فإذا لم يعتق ولدهُ يلحقه ضررٌ بأن يرقَ مأواه ، وفي الفرع رقيق ، فلم يكن في معنى ما ورد به الشرع ، فتعدَّرت التعديَّة . كذا في «حاشية الجلبي»<sup>(٦)</sup> .

[٣]قوله : بل تؤخَّرُ إلى العتق ؛ فكان المانعُ عن الإلحاقِ به موجوداً ، وهو الضررُ اللاحقُ بالمستحقِّ بالتأخير ، فيبقى على الأصل ، ولا يلحق به ثمَّ إذا غرم القيمة يرجع عليها عنده ؛ لأنَّ الغرورَ حصلَ منها . كذا في «حاشية الجلبي»<sup>(٧)</sup> ناقلاً عن «العناية»<sup>(٨)</sup> .

[٤]قوله : فإن وطئَ... الخ ؛ أي إذا اشترى المكاتبُ أمةً بالشراء الصحيح ووطئها بغير إذن المولى أو بإذنه ، لكنَّه قال : بغير إذن المولى ليتبيَّن منه ما إذا كان بإذنه بالطريق الأولى . كذا في «العناية»<sup>(٩)</sup> .

(١) وإذا غرم القيمة يرجع عليها عنده ؛ لأنَّ الغرورَ حصلَ منها . ينظر : «العناية» (٨ : ١٢٠) .

(٢) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٢٧) .

(٣) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٢٧) .

(٤) «العناية» (٨ : ١٢٠) .

(٥) «العناية» (٨ : ١٢٠) .

**أَخَذَ عَقْرُهَا فِي الْحَالِ ، كَالْمَأْذُونِ بِالتَّجَارَةِ ، وَلَوْ نَكَحَ فَوْطَى أَخَذَ حِينَ عَتَقَ**  
**أَخَذَ عَقْرُهَا<sup>(١)</sup> فِي الْحَالِ<sup>(١٧)</sup> ، كَالْمَأْذُونِ بِالتَّجَارَةِ :** أي وطئ المكاتب ، أو المأذون  
 أمةً بغير إذن المولى بناءً على أنَّها ملكه بأن اشتراها ، أو وهبته له ، ثمَّ استَحَقَّتْ  
 الأمة ، أو اشترى أمةً شراءً فاسداً فوطئها ، ثُمَّ رُدَّتْ يَجِبُ الْعَقْرُ فِي الْحَالِ<sup>(١٨)</sup> .  
**(وَلَوْ نَكَحَ فَوْطَى أَخَذَ حِينَ عَتَقَ) :** أي نكح المكاتب أو المأذون أمةً بغير إذن  
 المولى فوطئ ، ثُمَّ اسْتَحَقَّتْ يَجِبُ الْعَقْرُ بَعْدَ الْعَتَقِ ، وَالْفَرْقُ أَنَّهُ لَوْلَا الشُّرَاءُ لَمَا سَقَطَ  
 الْحَدُّ ، وَمَا لَمْ يَسْقُطِ الْحَدُّ لَا يَجِبُ الْعَقْرُ ، فَيَكُونُ مِنْ تَوَابِعِ التَّجَارَةِ ، فَيَكُونُ ثَابِتًا فِي  
 حَقِّ الْمَوْلَى ، وَهَذَا النِّكَاحُ لَيْسَ مِنْ بَابِ الْكَسْبِ

١١ أقوله : عقرها... الخ ؛ العقر : من أسماء المهر كالصداق ، وفي «استيلاء»  
 «الجوهرة» العقر في الحرائر مهر المثل ، وفي الإماء عشر قيمة البكر ونصف عشر قيمة  
 الثيب .

والظاهر أنه يشترط عدم نقصان العشر أو نصفه عن عشر دراهم ، فإن نقص  
 وجب تكميله إلى العشرة ؛ لأنَّ المهر لا ينقص عن العشرة سواء كان مهر المثل أو  
 مسمى ، وقيل : في الجواري ينظر إلى مثل تلك الجارية جمالاً ومولى بكم تتزوج فيعتبر  
 بذلك وهو المختار . كذا نقل في «رد المحتار»<sup>(١٩)</sup> .

٢١ أقوله : في الحال ؛ أي في حالة الكتابة قبل عتقه لدخوله في كتابته ؛ لأنَّ الإذن  
 بالشراء إذن بالوطء . كذا في «الدر المختار»<sup>(٢٠)</sup> .

٢٢ أقوله : يجب العقر في الحال ؛ يعني أنَّ المكاتب إذا اشترى أمة لا يجوز له الوطء  
 ولو بإذن المولى ، ومع هذا لو وطئها ثُمَّ اسْتَحَقَّتْ يُلْزَمُ الْعَقْرُ فِي الْحَالِ ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ  
 يَتَزَوَّجَ امْرَأَةً بغير إذن المولى ، ومع ذلك لو تزوج يؤخذ بالمهر إذا عتق .

(١) أي في حالة الكتابة قبل عتقه لدخوله في كتابته ؛ لأنَّ الإذن بالشراء إذن بالوطء . ينظر : «الدر المختار» (٥ : ٦٥) .

(٢) «رد المحتار» (٨ : ١٢٠) .

(٣) «الدر المختار» (٥ : ٦٥) .

وصحّ تدبير مكاتبه، وعجز نفسه وكان مُدبِّراً، أو مضى عليها وسعى في ثُلثي قيمته، أو ثُلثي البذل إن مات سيده فقيراً

فلا ينتظمه الكتابة<sup>(١)</sup>، ولقائل أن يقول<sup>(٢)</sup>: إن العقر يثبت بالوطء لا بالشراء، والإذن بالشراء ليس إذناً بالوطء، والوطء ليس من التجارة في شيء، فلا يكون ثابتاً في حق المولى<sup>(٣)</sup>.

(وصحّ تدبير مكاتبه، وعجز نفسه وكان مُدبِّراً، أو مضى عليها وسعى في ثُلثي قيمته، أو ثُلثي البذل إن مات سيده فقيراً): أي له الخيار: إمّا أن عجز نفسه وكان مُدبِّراً، أو مضى على الكتابة.

وتقرير الفرق الذي أشار إليه الشارح رحمه الله بقوله: والفرق أنه... الخ أن الكتابة أوجب الشراء، والشراء أوجب سقوط الحدّ، وسقوط الحدّ أوجب العقر، فالكتابة أوجب العقر، ولا كذلك النكاح. كذا نقل الجلسي<sup>(٢)</sup> عن «البنائية»<sup>(٣)</sup>، و«العناية»، «الدراية».

[١] أقوله: فلا ينتظمه الكتابة؛ فيتأخّر إلى ما بعد عتقه، كما إذا كفل المكاتب يؤخذ به بعد العتق؛ لأنّ الكتابة لا تنتظمها. كذا في بعض حواشي «الهداية».

[٢] أقوله: ولقائل أن يقول... الخ؛ ويمكن أن يجاب عنه بما قال في «رد المحتار»<sup>(٤)</sup>: إنا سلّمنا أنّ العقر ثبت بالوطء لا بالشراء ابتداءً، لكن الوطء مستند إلى الشراء إذ لولاه لكان الوطء حراماً بلا شبهة، فلا يثبت به العقر ويجب الحدّ، والوطء نفسه إن لم يكن من التجارة لكن الشراء منها فيكون ثابتاً في حق المولى. اهـ.

(١) أجاب عنه في «الدرر» (٢: ٢٨)، و«رد المحتار» (٥: ٦٥): إنا سلّمنا أنّ العقر ثبت بالوطء لا بالشراء ابتداءً، لكن الوطء مستند إلى الشراء؛ إذ لولاه لكان الوطء حراماً بلا شبهة، فلا يثبت به العقر ويجب الحدّ، والوطء نفسه إن لم يكن من التجارة لكن الشراء منها فيكون ثابتاً في حق المولى.

(٢) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٢٨).

(٣) «البنائية» (٨: ٦٣).

(٤) «رد المحتار» (٥: ٦٥).

### واستيلادُ مكاتبته، ومَضَتْ عليها، أو عَجَزَتْ وكانت أمٌ ولدٍ له

فإن مَضَى عليها فمات المولى ولا مالَ له سواه، فهو بالخيار: إمَّا أن يَسْعَى في ثُلْثي قيمته، أو ثُلْثي بدل الكتابة، وعندهما: يسعى في الأقلِّ منهما، فإنَّ الإعتاقَ لَمَّا كان متَجَزَّأً عند أبي حنيفة رحمته الله بقي الثُلثان عبداً، فإن أدَّى للتدبير ثُلْثي القيمة في الحال عتق الكلُّ في الحال، وإن أدَّى للكتابة ثُلْثي البدلِ مؤجَّلاً عتق مؤجَّلاً، فيفيدُ التَّخيير، وقد تلقى جهتا الحريةَ ببدلين معجِّلٍ بالتدبير، ومؤجَّلٍ بالكتابة، فيتخيرُ بينهما، وعندهما: لَمَّا لم يكن متَجَزَّأً صارَ بموتِ المولى معتقُ الكلِّ، وقد سقطَ عنه ثُلثُ المال، وبقي الثُلثان، وكلُّ ما هو أقلُّ من ثُلْثي البدل، أو ثُلْثي القيمة يسعى فيه، ولا فائدةَ في التَّخيير بين الأقلِّ والأكثر.

(واستيلادُ مكاتبته<sup>(١)</sup>، ومَضَتْ عليها، أو عَجَزَتْ وكانت أمٌ ولدٍ له): أي ولدتِ المكاتبَةُ فادَّعى المولى الولدَ تصيرُ أمٌ ولدٍ له، فتخيرُ بين أن تمضي على الكتابة وتؤدِّي البدل، فتعتقُ قبل موتِ المولى وبين أن تُعَجِّزَ نفسها

[أقوله: استيلاد مكاتبته؛ عطف على: تدبير مكاتبته؛ أي إذا ولدت المكاتبَةُ من المولى فهي بالخيار إن شاءت عجزت نفسها، وصارت أمٌ ولدٍ له، وإن شاءت مضت على الكتابة، فإن مات سيدها فقيراً سعت في ثلثي قيمتها، وثلثي بدل الكتابة. قال في «الهداية»<sup>(١)</sup>: ونسبٌ ولدها ثابتٌ من المولى، وهو حرٌّ؛ لأنَّ المولى يملك الإعتاقَ في ولدها، وماله من الملك يكفي لصحة الاستيلاد بالدعوة. انتهى.

وإذا اختارت الكتابة أخذت العقرَ من مولاهَا؛ لاختصاصها بنفسها وبمنافعها على ما قدَّمنا، ثمَّ إن مات المولى عتقت بالاستيلاد، وسقطَ عنها بدلُ الكتابة، وإن ماتت هي وتركت مالاً يؤدِّي منه بدل الكتابة، وما بقي ميراثٌ لابنها جرياً على موجب الكتابة، فإن لم تترك مالاً فلا سعاية على الولد؛ لأنَّه حرٌّ.

ولو ولدت ولداً آخرَ لم يلزم المولى إلا أن يدَّعي حرمةَ وطئها عليه، فلو لم يدَّع وماتت من غير وفاءٍ يسعى هذا الولد؛ لأنَّه مكاتبٌ تبعاً لها، فلو مات المولى بعد ذلك

(١) «الهداية» (٣: ٢٦٠).

### وكتابة أم ولده فعتقت بموته مجاناً ومدبره

فتعتق بعد موت المولى<sup>(١)</sup>، فإن مضت على الكتابة فلها أن تأخذ العقر<sup>(٢)</sup> من سيدها.  
(وكتابة أم ولده<sup>(٣)</sup> فعتقت بموته مجاناً<sup>(٤)</sup> ومدبره): أي صحت<sup>(٥)</sup> كتابة مدبره

عتق هذا الولد وبطل عنه السعاية؛ لأنه بمنزلة أم الولد إذ هو ولد لها فيتبعها<sup>(١)</sup>.

[١] قوله: فتعتق بعد موت المولى؛ أي على الاستيلاد، وسقط عنها مال الكتابة.

[٢] قوله: فلها أن تأخذ العقر؛ أي مهر مثلها؛ لاختصاصها بنفسها وبمنافعها،  
توسلاً إلى المقصود بالكتابة. كذا في «حاشية الجلبي»<sup>(٢)</sup>.

[٣] قوله: وكتابة أم ولده؛ أي وصح كتابة أم ولده؛ لأن الكتابة يتوسل بها إلى ملك اليد في الحال، والحرية عند أداء البدل، وحاجة أم الولد إلى استفادة هذا المعنى قبل موت المولى، كحاجة غيرها فكان جائزاً<sup>(٣)</sup>.

[٤] قوله: مجاناً؛ أي بالاستيلاد، وتعلق عتقها بموت السيد، وسقط عنها بدل الكتابة؛ لأن الغرض من إيجاب البدل العتق عند الأداء، فإذا عتقت قبل الأداء لا يمكن توفير الغرض على المولى، فسقط بدل الكتابة، وبطلت الكتابة؛ لامتناع إبقائها بلا فائدة.

غير أنه تسلم لها الأكساب والأولاد؛ لأن الكتابة انفسخت في حق البدل، وبقيت في حق الأولاد والأكساب، حتى يعتق الأولاد ويخلص له الأكساب. كذا في «الهداية»<sup>(٤)</sup>.

[٥] قوله: صحت... الخ؛ لوجود المقتضى وهو الحاجة، فإن الثابت بالتدبير مجرد استحقاق الحرية لا حقيقتها، ولانتفاء المانع، وهو عدم المنافسة بين الكتابة والتدبير. كذا في «حاشية الجلبي»<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: «الهداية» (٣: ٢٦٠ - ٢٦١).

(٢) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٢٨).

(٣) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٥٢٨).

(٤) «الهداية» (٣: ٢٦١).

(٥) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٢٨).

### ويسعى في ثلثي قيمته أو كلّ البدل في موت سيّده معسراً

(ويسعى في ثلثي قيمته<sup>(١)</sup> أو كلّ البدل في موت سيّده معسراً) ، هذا عند أبي حنيفة رحمته ، وعند أبي يوسف رحمته يسعى في الأقلّ منهما ، وعند محمد رحمته يسعى في الأقلّ<sup>(٢)</sup> من ثلثي القيمة أو ثلثي البدل ، أمّا الخيار وعدمه ففرع التجزؤ وعدمه كما مرّ.

وأما المقدار فمحمد رحمته يقول : البدل لما كان مقابلاً بالكلّ فبالموت يسلم له ثلث البدل ، ومن المحال أن يجب البدل في مقابلة الثلث وهما يقولان : البدل وقع في مقابلة الثلثين ، لأنّ الظاهر أنّ الإنسان لا يلتزم المال في مقابلة ما يستحقّ حرّيته.

[١] أقوله : ويسعى في ثلثي قيمته... الخ ؛ أي إن مات المولى ولا مال له غيرها ، فهي بالخيار بين أن تسعى في ثلثي قيمتها أو جميع مال الكتابة ، وإنما قيّد بقوله : معسراً ؛ أي لا مال له غيرها ؛ لأنّه لو كان له مال غيرها وهي تخرج من ثلث المال عتقت بالتدبير وسقطت عنها الكتابة ؛ لوقوع الاستغناء بها عن أداء المال ، فكان هذا بمنزلة ما لو عتق المولى مكاتبه. كذا في «الكفاية»<sup>(١)</sup>.

[٢] أقوله : يسعى في الأقلّ : من ثلثي القيمة أو ثلثي البدل ، فالخلاف في الخيار والمقدار ، فأبو يوسف مع أبي حنيفة رحمته في المقدار ، ومع محمد رحمته في نفي الخيار ، أمّا الخيار ففرع تجزؤ الإعتاق ، والإعتاق عنده لما تجزأ بقي الثلثان رقيقاً ، وقد تلقّتها جهتا حرية ببدلين : معجّلة بالتدبير ، ومؤجّلة بالكتابة فتخيّر ، وعندهما لما عتق كلّها بعثت بعضها فهي حرّة ، ووجب عليها أحد المالين ، فتختار الأقلّ لا محالة ، فلا معنى للتخيير. وأمّا المقدار ؛ فلمحمد رحمته أنّه قابل البدل بالكلّ ، قد سلّم لها الثلث بالتدبير ، فمن المحال أن يجب البدل بمقابلته ، ألا ترى أنّه لو سلّم لها الكلّ بأن خرجت من الثلث يسقط كلّ البدل ، فهاهنا يسقط الثلث ، فصار كما إذا تأخّر التدبير عن الكتابة.

ولهما : أنّ جميع البدل مقابل بثلثي رقبته ، فلا يسقط منه شيء ؛ وهذا لأنّ البدل وإن قوبل بالكلّ صورة وصيغة ، لكنّه مقيّد لما ذكرنا معنى وإرادة ؛ لأنّها

وصلحُه مع مكاتبِه على نصفِ حالٍ من بدلٍ مؤجلٍ ، فإن ماتَ مريضٌ كاتبٌ عبدهُ على ضِعْفِ قيمَتِه بأجلٍ

(وصلحُه مع مكاتبِه على نصفِ حالٍ من بدلٍ مؤجلٍ): أي صحَّ صلحُه ، والقياسُ أن لا يصحَّ<sup>(١)</sup> ؛ لأنَّه اعتياضٌ عن الأجلِ بالمالِ ، ووجه الاستحسان : أن الأجلَ في حقِّ المكاتبِ مالٌ من وجهٍ لا يقدرُ على الأداءِ إلَّا به ، وبدلُ الكتابةِ ليس بمالٍ من وجهٍ<sup>(٢)</sup> حتَّى لا تصحَّ الكفالةُ به<sup>(٣)</sup> فاعتدلا<sup>(٤)</sup>.

(فإن ماتَ مريضٌ كاتبٌ عبدهُ على ضِعْفِ قيمَتِه بأجلٍ)

استحقَّت حرِّيَّةُ الثلثِ ظاهراً ، والظاهر أنَّ الإنسانَ لا يلتزمُ المالَ بمقابلةٍ ما يستحقُّ حرِّيَّةً. هكذا في «الهداية»<sup>(١)</sup>.

١١ أقوله : أن لا يصحَّ ؛ لأنَّه اعتياضٌ عن الأجلِ ، وهو ليس بمالٍ ، والدينُ مالٌ فكان ربا ؛ ولهذا لا يجوزُ مثلهُ في الحرِّ ، بأن كان على الحرِّ ألفٌ مؤجَّلٌ فصالحه على خمسٍ مئة حالةً ، وفي مكاتبِ الغيرِ بأن كان على مكاتبِ الغيرِ ألفٌ إلى سنةٍ فصالحه على خمسِ مئة. كذا في بعض حواشي «الهداية».

٢٢ أقوله : ليس بمالٍ من وجهٍ ؛ لاحتمال التعجيزِ.

٣١ أقوله : حتَّى لا تصحَّ الكفالةُ به ؛ أي ببذلِ الكتابةِ ، فلو كان مالاً من كلِّ وجهٍ لصحَّت الكفالةُ به. كذا في «شرح العيني»<sup>(٢)</sup>.

٤١ أقوله : فاعتدلا ؛ فكان اعتياضاً عمّا هو مالٌ من وجهٍ بما هو مالٌ من وجهٍ ، واختلف الجنسُ ، فلم يكن ثمة ربا. كذا في «العناية»<sup>(٣)</sup>.

٥١ أقوله : فإن ماتَ مريضٌ... الخ ؛ صورته على ما في «حاشية الجلبي»<sup>(٤)</sup> : إن كاتبَ المريضِ عبدهُ على ألفين إلى سنةٍ ، وقيمتُه ألفٌ درهمٍ ثمَّ ماتَ المولى ، ولا مالَ له سواه ، ولم يجزِ الورثةُ الأجلُ ؛ لأنَّ المريضَ تصرفَ فيه ، وهو حقُّهم ، فلمهم أن يردُّوه

(١) «الهداية» (٣ : ٢٦١).

(٢) «البنية» (٨ : ٧٦).

(٣) «العناية» (٨ : ١٢٧).

(٤) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٢٨).



وردَّ ورثته أدَّى ثلثي البدل حالاً ، وباقيه مؤجلاً ، أو استرق وفي نصف قيمته هنا أدَّى ثلثيها حالاً أو استرق

وردَّ ورثته أدَّى ثلثي البدل<sup>(١)</sup> حالاً ، وباقيه مؤجلاً ، أو استرق : أي خير العبد بين أن يؤدي ثلثي البدل حالاً والباقي<sup>(٢)</sup> مؤجلاً ، وبين أن يمتنع فيسترق ، وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما ، وعند محمد رحمته خير العبد بين أن يؤدي ثلثي القيمة حالاً ، والباقي إلى تمام البدل مؤجلاً ، وبين أن يمتنع فيسترق ؛ لأن المريض ليس له التأجيل في ثلثي القيمة ، أمّا فيما وراءه<sup>(٣)</sup> يصح له الترك<sup>(٤)</sup> فيصح له التأخير ، لهما : أن جميع المسمى بدل الرقبة<sup>(٥)</sup> وحق الورثة متعلق بالمبدل ، فكذا بالمبدل ، فلا يصح له التأخير إلا في ثلثه .

دفعاً لضرر تأخير حقهم إلى مضي الأجل عن أنفسهم .  
[١] قوله : ثلثي البدل ؛ وهو ألف وثلاثمائة وثلاثة وثلاثون درهماً وثلث درهم في الصورة المذكورة<sup>(١)</sup> .

[٢] قوله : والباقي ؛ هو ست مئة وستة وستون درهماً ، وثلثا درهم<sup>(٢)</sup> .

[٣] قوله : فيما وراءه ؛ أي الزائد على ثلثي القيمة<sup>(٣)</sup> .

[٤] قوله : يصح له الترك ؛ بأن يترك الزيادة ويكتبه على قيمته ؛ لأنه لم يتعلق بها حق الورثة ، فيصح له التأخير ؛ لأنه لما جاز له ترك أصله جاز له ترك وصفه وهو التعجيل بالطريق الأولى ، فصار كما إذا خالع المريض امرأته على ألف إلى سنة جاز ؛ لأن له أن يطلقها بغير بدل .

[٥] قوله : بدل الرقبة ؛ من حيث أنه لا يعتق إلا بأداء الكل ، حتى أجرى عليها أحكام الإبدال ، وحق الورثة متعلق بالمبدل ، فكذا بالمبدل ، والتأجيل إسقاط معنى ، فيعتبر من ثلث الجميع ، بخلاف الخلع ؛ لأن البدل فيه لا يقابل المال ، فلم يتعلق حق الورثة بالمبدل ، فلا يتعلق بالمبدل . كذا في «الهداية»<sup>(٤)</sup> .

(١) ينظر : «ذخيرة العقبى» (ص ٥٢٩) .

(٢) ينظر : «ذخيرة العقبى» (ص ٥٢٩) .

(٣) ينظر : «ذخيرة العقبى» (ص ٥٢٩) .

(٤) «الهداية» (٣ : ٢٦٢) .

وفي نصف قيمته هنا أدّى ثلثيها حالاً أو استرق، فإن قال حرٌ لسيّد عبد: كاتب عبدك على كذا، وشرط العتق بأدائه أولاً ففعل وأدّى الحرّ عتق، ولم يرجع

(وفي نصف قيمته هنا): أي فيما إذا كان البدل نصف القيمة هنا: أي في المسألة المذكورة وهي موت المريض الذي كاتب عبده على بدل مؤجل، (أدّى ثلثيها حالاً أو استرق): أي خير العبد بين أن يؤدي ثلثي القيمة حالاً، وبين أن يمتنع فيسترق؛ لأن المحاباة وقعت في المقدار<sup>(١)</sup> وفي التأخير فتنفذ بالثلث<sup>(٢)</sup> دون الثلثين اتفاقاً.

(فإن قال<sup>(٣)</sup> حرٌ لسيّد عبد: كاتب عبدك على كذا، وشرط العتق بأدائه أولاً): أي سواء قال: عليّ إن أدّيت فهو حرّ أو لم يقل، (ففعل وأدّى الحرّ عتق، ولم يرجع): أي لا يرجع المؤدّي على العبد؛ لأنه متبرّع في الأداء، وإنما يعتق

[١] أقوله: وقعت في المقدار؛ وهو إسقاط الألف، وفي التأخير هو تأجيل الألف

الأخرى.

[٢] أقوله: فتنفذ بالثلث؛ أي يصحّ تصرّفه في ثلث قيمته في الإسقاط والتأخير، لكن لما سقط ذلك الثلث لم يبق التأخير أيضاً، ولم يصحّ تصرّفه في ثلثي القيمة إلا في حق الإسقاط، ولا في حق التأخير. كذا في «شرح العيني»<sup>(١)</sup>.

[٣] أقوله: فإن قال... إلخ؛ لما فرغ عن ذكر الأحكام التي تتعلق بالأصل في الكتابة، شرع في ذكر الأحكام التي تتعلق بالنائب فيها؛ فإن قال حرّ: أي أجنبي فضولي لسيّد عبد: كاتب عبدك على كذا: أي على ألف درهم مثلاً، وشرط العتق أو لم يشترط، ففعل السيّد وأدّى الحرّ ألف درهم عتق العبد ولم يرجع هذا الحرّ على العبد بما أدّى؛ لأنه متبرّع، وإنما عتق العبد بأداء الحرّ.

أمّا إن شرط العتق بأدائه بأن قال: إن أدّيت فهو حرّ فظاهر، وأمّا إن لم يشترط فالقياس أن لا يعتق العبد؛ لأنه ما شرط حتى يعتق بأداء الشرط، ويكون العقد موقوفاً على إجازة العبد، وفي الاستحسان يعتق؛ لأنه يتوقف... إلخ.

وإن قبل العبد فهو مكاتب، فإن كوتب حاضرٌ وغائبٌ، وقيل الحاضر فأى أدى قبل جبراً أو عتقاً

بأداء الحرّ، أمّا إن شرط العتق بأدائه فظاهر، وأمّا إن لم يشترط فالقياس أن لا يعتق، وفي الاستحسان يعتق؛ لأنه يتوقّف على قبول العبد الغائب فيما يضره<sup>(١)</sup> وهو وجوب البدل عليه، لا فيما ينفعه وهو صحة أداء القابل البدل، (وإن قبل العبد فهو مكاتب<sup>(٢)</sup>): أي إن كاتب الحرّ العبد، وبلغ العبد وقبل فهو مكاتب؛ لأن الكتابة موقوف على إجازته.

(فإن كوتب حاضرٌ وغائبٌ، وقيل الحاضر فأى أدى قبل جبراً أو عتقاً)، صورة المسألة: أن يقول: كاتّني بالف على نفسي وعلى فلان<sup>(٣)</sup> الغائب ففعل وقبل الحاضر

[١] أقوله: فيما يضره... إلخ؛ وفيما نحن فيه لا ضرر للعبد الغائب؛ لأن المولى ينفرد بإيجاب العتق، والحاجة إلى قبول المكاتب لأجل البدل، فإذا تبرّع الفضولي بأداء البدل. وتصرّف الفضولي نافذ في حق كلّ حكم ليس فيه ضرر، ولا ضرر عليه في عتقه عند تبرّع الغير بأداء البدل عنه، فينفذ الكتابة في حق هذا الحكم، ويتوقّف في حكم لزوم البدل وهو الألف مثلاً على العبد. كذا في «الكفاية»<sup>(١)</sup>.

[٢] أقوله: وإن قبل العبد فهو مكاتب؛ يعني أن هذا العقد نافذ في حق العبد من حرمة البيع، ونفوذ عتقه بأداء هذا القابل، وموقوف على إجازته فيما عليه من لزوم البدل؛ لأنه عقد جرى بين فضولي ومالك، فيتوقّف على إجازة من له الإجازة، فإذا قبله كان ذلك إجازة منه، فيصير مكاتباً منه؛ لأن الإجازة في الانتهاء كالإذن في الابتداء. كذا في «حاشية الجلبى»<sup>(٢)</sup>.

[٣] أقوله: وعلى فلان؛ يعني به الشارح ﷺ العبد الآخر الغائب لهذا المولى<sup>(٣)</sup>.

(١) «الكفاية» (٨: ١٢٩).

(٢) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٢٩).

(٣) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٥٢٩).

## فصار كمعير الرهن

فالقياصُ أن يصحَّ في حصّة الحاضر<sup>(١)</sup> وفي حصّة الغائب يتوقّفُ على قبوله. وجه الاستحسان: أنّ الحاضرَ أضافَ العقدَ إلى نفسه فجعلَ نفسه أصلاً، والغائبَ تبعاً فيصحُّ كما يصحُّ على الأولادِ<sup>(٢)</sup> بالتّبعية فأيهما أدّى قبلَ جبراً<sup>(٣)</sup>، أمّا الحاضر؛ فلا نكّلَ البدلِ عليه، وأمّا الغائب<sup>(٤)</sup>؛ فلا نكّلَ ينالُ شرفَ الحرّية، وإن لم يكنِ البدلُ عليه.

(فصار كمعير الرهن)، صورته: استعارَ رجلٌ عيناً من غيره ليرهنه بدين

[١] قوله: في حصّة الحاضر؛ لأنّ الحاضرَ وليّ نفسه، ويتوقّف في حصّة الغائب؛ لعدم الولاية عليه، كمن باع عبده وعبد غيره، أو زوج أمته وأمة غيره، أو زوج بنته وبنت غيره الصغيرتين.

[٢] قوله: كما يصحّ على الأولاد؛ يعني أنّ الكتابة على هذا الوجه مشروعة، كالأمة إذا كوتبت دخل أولادها في كتابتها تبعاً، حتى عتقوا بأدائها، وليس عليهم من البدل شيء.

[٣] قوله: فأيهما أدّى قبل جبراً؛ أي يجبر المولى على القبول، أمّا الحاضر؛ فلا نكّلَ البدلَ عليه فيجبر المولى على قبوله عند أدائه، ويعتق الغائب أيضاً لدخوله في كتابة الحاضر تبعاً، كما في ولد المكاتب، أو لما ذكرنا من التعليق ووجود الشرط.

وأما إذا أدّى الغائب؛ فلا نكّلَ ينالُ لهذا الأداء شرفَ الحرّية، فلا يكون بمنزلة الأجنبي بل يكون بمنزلة ولد المكاتب. كذا في «الكفاية»<sup>(١)</sup>.

[٤] قوله: وأمّا الغائب... إلخ؛ يعني أنّ القياص فيه أن لا يجبر المولى على القبول إن أدّى الغائب؛ لأنّه أجنبي متبرّع، إذ ليس عليه شيء من البدل، ووجه الاستحسان: إن له منفعة؛ لأنّه ينالُ شرفَ الحرّية... إلخ. كذا في «حاشية الجلبي»<sup>(٢)</sup>.

(١) «الكفاية» (٨: ١٣٠ - ١٣١).

(٢) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٢٩).

ولم يرجع على الآخر

عليه للآخر، فرهته، ثم احتاج المعير إلى استخلاص عينه، فإن أدى الدين إلى المرتهن يجبر المرتهن على القبول، وإن لم يكن على معير الرهن دين<sup>(١)</sup>، وإنما هو على المستعير، وإن أدى الدين يرجع على المستعير به، وإن أدى بغير أمره، لأنه مضطر إلى تخلص عينه ولا يتمكن إلا بأداء الدين.

(ولم يرجع على الآخر<sup>(٢)</sup>)؛ لأنه متبرع في حق الآخر، وإنما يرجع معير الرهن<sup>(٣)</sup>؛ لأنه مضطر في الأداء؛ لأنه يخاف تلف ماله في يد المرتهن

[١] أقوله: وإن لم يكن على معير الرهن دين؛ فكذا هاهنا يجبر المولى على القبول من الغائب، وإن لم يكن البدل عليه؛ لأنه محتاج إلى استفادة الحرية. كذا في «شرح العيني»<sup>(١)</sup>.

[٢] أقوله: ولم يرجع على الآخر؛ الحاصل أنه أيهما أدى لا يرجع على صاحبه، أما الحاضر؛ فلائه قضى ديناً عليه ولم يتعرض له الشارح لظهوره، وأما الغائب؛ فلائه متبرع بالأداء غير مضطر إليه.

قد يقال: معير الرهن اعتبر مضطراً إلى أداء دين المستعير؛ لاستخلاص المال، والحاجة إلى استخلاص نفسه أقوى، فالأولى أن يعتبر الغائب مضطراً إلى أداء بدل الكتابة، فالأولى أن يقال: الغائب بالأداء عامل لنفسه؛ لرجوع منفعة إليه، وهو عتق رقبته فلا يرجع بما نفعه، يعود إليه على الغير بخلاف معير الرهن. هكذا في «حاشية ملا الهداد».

[٣] أقوله: وإنما يرجع معير الرهن، جواباً عما قيل: الغائب هاهنا كمعير الرهن، وهو مضطر؛ ولهذا يرجع على المستعير بما أدى.

تقريره: إن المعير كالغائب، وفي جواز الأداء من غير دين عليه لا في الاضطرار، فإن الاضطرار إنما هو إذا فات له شيء حاصل، وهاهنا ليس كذلك، بل إنما هو

وقبول الغائب له لغو، فإن كوتبت أمة وطفلان لها فقبلت فأى أدى

(وقبول الغائب له لغو<sup>(١)</sup>) ؛ لأن العقد نفذ على الحاضر.

(فإن كوتبت أمة<sup>(٢)</sup> وطفلان لها<sup>(٣)</sup> فقبلت فأى أدى<sup>(٤)</sup>)

بفرضية أن يحصل له الحرية، وهذا كما يقال عدم الربح لا يسمى خسراناً. كذا في «حاشية الجلبي»<sup>(١)</sup>.

[١] أقوله: وقبول الغائب له لغو؛ يعني لا يؤثر قبوله في لزوم بدل الكتابة عليه، وكذلك رده لا يؤثر في رد عقد الكتابة عن الحاضر.

الحاصل أن الكتابة لازمة للشاهد؛ أي العبد الحاضر؛ لأن الكتابة نفذت عليه من غير قبول الغائب، فلا يتغير بقبوله، كمن كفّل من غيره بغير أمره فبلغه فأجازه، لا يتغير حكمه حتى لو أدى لا يرجع عليه، كذا هذا. هكذا في «الهداية» وحاوئها<sup>(٢)</sup>.

[٢] أقوله: فإن كوتبت أمة... الخ؛ أي إذا قبلت الأمة الكتابة عن نفسها وعن ابنين صغيرين لها جاز، وإنما وضع المسألة في الأمة إشارة إلى أن الحكم في العبد والأمة سواء، فإنه لو وضعها في العبد لربما توهم أن الجواز لثبوت ولاية الأب عليهما، فلا يجوز ذلك في الأمة؛ لعدم ولايتها، فإن الأم الحرة لا ولاية لها، فكيف الأمة. كذا في «العناية»<sup>(٣)</sup>.

[٣] أقوله: وطفلان لها؛ أي والحال أن لها ابنين صغيرين، وكذا إذا كان الولد واحداً، وإنما قيّد بالصغير ليدلّ بذلك على أن لا أثر لقبول الغائب أو رده. كذا في «الكفاية»<sup>(٤)</sup>.

[٤] أقوله: فأى أدى؛ أي أيهم أدى لم يرجع على صاحبه، ويجبر المولى على القبول؛ وذلك لأن الأم إذا أدت فقد أدت ديناً على نفسها، وكل من الولدين إن أدى فهو متبرّع غير مضطر، وفي ذلك كله لا رجوع. كذا في «حاشية شرح الجلبي»<sup>(٥)</sup>.

(١) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٢٩).

(٢) «العناية» و«الكفاية» (٨ : ١٣١).

(٣) «العناية» (٨ : ١٣١).

(٤) «الكفاية» (٨ : ١٣١).

(٥) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٣٠).

لم يرجع وعتقوا

لم يرجع وعتقوا<sup>(١)</sup>، كما في مسألة الأولى<sup>(٢)</sup>.

[١] قوله : وعتقوا ؛ لأنها جعلت نفسها أصلاً في الكتابة ، وأولادها تبعاً على ما بينا في المسألة الأولى ، وهي أولى بذلك من الأجنبي ، يعني أنّ هذا العقد على هذا الوجه يجوز في حق الأجنبي ففي حق ولدها أولى ؛ لأن ولدها أقرب إليها من الأجنبي . كذا في «الهداية» وشروحه<sup>(١)</sup>.

[٢] قوله : كما في المسألة الأولى ؛ وهي كتابة العبد الحاضر عن نفسه وعن العبد الغائب.

فإن قلت : إذا أدى أحدهما ينبغي أن لا يعتق الابن الآخر ؛ لأنه لا أصالة بينهما ، ولا تبعية .

قلت : إن أحدهما إذا أدى كان أداؤه كأداء الأم ؛ لأنه تابع لها من كل وجه ، ولو أدت الأم عتقوا ، فكذا إذا أدى أحدهما . كذا في «شرح العيني»<sup>(٢)</sup>.

❦

(١) «الكفاية» و«العناية» (٨ : ١٣١).

(٢) «البنية» (٨ : ٨٩).

## باب كتابة العبد المشترك

أحد شريكي عبدٍ أذنَ للآخر بكتابة حصّته بالفٍ وقبضه ففعل وقبض بعضه، فذا له إن عجز

### باب كتابة العبد المشترك<sup>(١)</sup>

(أحد شريكي عبدٍ<sup>(٢)</sup> أذنَ للآخر<sup>(٣)</sup> بكتابة حصّته بالفٍ وقبضه ففعل وقبض بعضه<sup>(٤)</sup>، فذا له إن عجز)، الضميرُ في حصّته يرجعُ إلى الآخر، هذا عند أبي حنيفة، وأصله: أن الكتابة متجزئة فيكون مقتصرًا على نصيبه، وفائدة الإذن<sup>(٥)</sup>

[١]أقوله: باب كتابة العبد المشترك؛ آخره؛ لأن الأصل عدم الاشتراك، والاثنين بعد الواحد. كذا في «رد المحتار»<sup>(١)</sup>.

[٢]أقوله: أحد شريكي عبد...الخ؛ أي إذا كان العبدُ بين شريكين أذنَ أحدهما لصاحبه أن يكتب حصّته بالفٍ درهم، ويقبض بدل الكتابة، فكتب الشريك المأذون له، نفذ في حصّته فقط إذا قبض بعضه؛ أي بعض الألف فعجز، فالمقبوض كلّهُ للقابض؛ لإذنه له بالقبض، فيكون متبرعاً. كذا في «الدر المختار»<sup>(٢)</sup>.

[٣]أقوله: أذنَ للآخر؛ قال الزّيلعي: فائدة الإذن بالكتابة أن لا يكون له حقّ الفسخ كما لم يأذن، وفائدة إذنه بالقبض أن ينقطع حقّه فيما قبض. كذا في «ردّ المحتار»<sup>(٣)</sup>.

[٤]أقوله: وقبض بعضه؛ وإتما خصّ البعض؛ لأن مدار المسألة على العجز، وذا لا يتصور بعد قبض الكلّ؛ لأنه لو قبض الكلّ عتق حظّ القابض كلّهُ، فامتنع العجز. كذا في «حاشية شرح جلببي»<sup>(٤)</sup>.

[٥]أقوله: وفائدة الإذن...الخ؛ جوابٌ عن سؤالٍ مقدّرٍ تقريره أن يقال: إذا كانت

(١) «رد المحتار» (٥ : ٦٨).

(٢) «الدر المختار» (٥ : ٦٨).

(٣) «رد المحتار» (٥ : ٦٨).

(٤) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٣٠).



مكاتبه لرجلين جاءت بولدٍ فادّعاهُ أحدهما، ثم جاءت بآخرٍ فادّعاهُ الآخر،  
فعجزت

أنه إذا لم يأذن<sup>(١)</sup> فله حق الفسخ، فبالإذن لا يبقى ذلك، وإذنه لشريكه بالقبض  
إذن للعبد بالأداء إليه<sup>(٢)</sup>، فيكون متبرعاً<sup>(٣)</sup> في نصيبه على القابض، فيكون له،  
وعندهما: الكتابة غير متجزئة، فالإذن بكتابة نصيبه إذن بكتابة الكل، فالقابض  
أصيل في البعض، ووكيل في البعض، والمقبوض مشترك بينهما، فبقي كذلك بعد  
العجز.

(مكاتبه لرجلين جاءت بولدٍ فادّعاهُ أحدهما، ثم جاءت بآخرٍ فادّعاهُ الآخر،

فعجزت

الكتابة تجري عنده، فما الفائدة في إذن أحدهما للآخر بالكتابة. كذا في «شرح العيني»<sup>(١)</sup>.  
[١] قوله: إنه إذا لم يأذن؛ أي ليس الإذن لصاحبه لصحة كتابة نصيبه، فإن  
أحدهما لو كاتب نصيبه بغير إذن شريكه صحّت. كذا في «النهاية».  
[٢] قوله: إذن للعبد بالأداء إليه؛ إلا إذا نهاه قبل الأداء، فيصحّ لنهيه؛ لأنه تبرّع  
لم يتمّ بعد. كذا في «حاشية أخيه جليبي»<sup>(٢)</sup>.

[٣] قوله: فيكون متبرعاً؛ في نصيبه على المكاتب؛ لأنه لما أذن أحدهما صاحبه  
بكتابة نصيبه صار نصيب المكاتب مكاتباً، وبقي نصيب الأذن عبداً كما كان، فحين  
اكتسب كان هذا كسب مملوك بعرضه مكاتباً وبعضه عبد.

فما كان من كسب المكاتب فهو للمكاتب، وما كان من كسب العبد فهو لمولاه،  
فمتى أذن الذي لم يكاتب شريكه لقبض الكتابة فقد أذن لعبده لقضاء دينه من الكسب  
الذي يكون له، فيصير بالإذن متبرعاً بنصيب نفسه من الكسب على العبد، ثم على  
الشريك، فإذا تمّ تبرّعه بقبض الشريك لم يرجع. كذا في «الكفاية»<sup>(٣)</sup>.

(١) «البنية» (٨ : ٩١).

(٢) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٣٠).

(٣) «الكفاية» (٨ : ١٣٣).

فهي أم ولدٍ للأول وضمن نصفَ قيمتها، ونصفَ عقرها، وشريكه عقرها، وقيمةُ الولدِ وهو ابنه

فهي أم ولدٍ للأول<sup>(١)</sup> وضمن نصفَ قيمتها<sup>(٢)</sup>، ونصفَ عقرها، وشريكه<sup>(٣)</sup> عقرها، وقيمةُ الولدِ وهو ابنه، هذا عند أبي حنيفة رحمته، وبإثنه: أن استيلاءَ المكاتبِ المشتركة متجزئ عند أبي حنيفة رحمته، فيقتصر على نصيبه<sup>(٤)</sup>؛ لأنَّ المكاتب لا ينتقل من ملكٍ إلى ملكٍ كما مرَّ في المدبَّر، واستيلاءُ القنَّة لا يتجزئ، فإذا استولد أحدُ الشريكين القنَّة المشتركة، صارت كلها أم ولدٍ له، ويضمن نصفَ قيمتها للشريك. إذا عرفتَ هذا؛ فاستيلاءُ الثاني قبل العجز وقع

[١] أقوله: فهي أم ولدٍ للأول؛ لأنه لما ادَّعى أحدهما الولدَ صحَّت دعوته لقيام الملك له فيها، وصار نصيبه أم ولدٍ له؛ لأنَّ المكاتب لا تقبلُ النقل من ملكٍ إلى ملكٍ، فتقتصر أموميةُ الولدِ على نصيبه كما في المدبرة المشتركة.

ولو ادَّعى الثاني ولدها الآخر صحَّت دعوته؛ لقيام ملكه ظاهراً، ثم إذا عجزت بعد ذلك جعلت الكتابة كأن لم تكن، وتبين أنَّ الجارية كلها أم ولدٍ للأول؛ لأنه زال المانع من الانتقال، ووطؤه سابق. كذا في «الهداية»<sup>(١)</sup>.

[٢] أقوله: نصف قيمتها؛ لأنه تملك نصيبه لما استكمل الاستيلاء، ونصف عقرها لوطنه جاريةً مشتركة<sup>(٢)</sup>.

[٣] أقوله: وشريكه... الخ؛ أي ضمنَ شريكه عقرها؛ أي كمال عقرها، وقيمةُ الولد وهو ابنه بمنزلة المغرور؛ لأنه حين وطئها كان ملكه قائماً ظاهراً، وولدُ المغرور ثابتٌ بالنسب منه، حرٌّ بالقيمة على ما عرف، لكنّه وطء أم ولدٍ الغير حقيقةً فيلزمه كمالُ العقر. كذا في «الهداية»<sup>(٣)</sup>.

[٤] أقوله: فيقتصر على نصيبه؛ فبقي نصيبُ الآخر مكاتباً على حاله.

(١) «الهداية شرح بداية المبتدي» (٣: ٢٦٤).

(٢) ينظر: «الهداية» (٣: ٢٦٥).

(٣) «الهداية» (٣: ٢٦٥).

في ملكه ظاهراً<sup>(١)</sup> فيثبت نسب ولده، لكن إذا عجزت صارت كأن الكتابة لم تكن، فظهر أنه في الحقيقة وطئ أم ولد الغير<sup>(٢)</sup>، فاستيلاد الأول وقع غير متجزئ، فكلها أم ولده، ويضمن نصف قيمتها لشريكه<sup>(٣)</sup>، ولا تكون أم ولد للشريك، لكن ولد الشريك ولد مغرور، حيث وطئ معتمداً على الملك، فيكون حراً بالقيمة، ويضمن تمام عقرها.

وأما عندهما: فاستيلاد المكاتب لا يتجزأ، فقبل العجز صارت أم ولد للأول، وانتقل نصيب الثاني إليه بفسخ الكتابة، فإن الكتابة تنسخ بالاستيلاد فيما لا يتضرر به<sup>(٤)</sup> المكاتب

[١] قوله: ظاهراً؛ إنما قال: ظاهراً؛ لأنه إذا عجزت تكون أم ولد للأول، فيكون الملك ظاهراً. كذا في «الحمدية».

[٢] قوله: وطئ أم ولد الغير؛ فإن قيل: فعلى هذا ينبغي أن لا يضمن الثاني الولد للأول عند الأعظم عليه السلام؛ لأن حكم ولد أم الولد حكم أمه، ولا قيمة للأم الولد عنده، فكذا لولدها.

أجيب: بأن عنده في تقوّم أم الولد روايتان، فيكون الولد متقوّمًا على أحدهما، فكان حراً بالقيمة.

[٣] قوله: ويضمن نصف قيمتها لشريكه؛ لأنه يملك نصيبه؛ لما استكمل الاستيلاد. كذا في «حاشية الجلبي»<sup>(١)</sup>.

[٤] قوله: فيما لا يتضرر به؛ وهو أمومية الولد؛ لأنه لا ضرر لها في كونها أم ولد، بل لها نفع فيه، حيث لم تبق محلاً للاستبدال بالبيع والهبة، وتعتق مجاناً بعد موت المولى. كذا في «النهاية».

وتبقى الكتابة فيما وراءه بخلاف التدبير؛ لأنه لا يقبل الفسخ، وبخلاف بيع

فيكون وطء الثاني في غير ملكه<sup>(١)</sup>، فيجب عليه تمام العقر لا الحد للشبهة، ولا يكون ولدُه حرّاً بالقيمة، ويضمن الأول للشريك نصف قيمتها مكاتبه عند أبي يوسف<sup>(٢)</sup>، والأقل من نصف قيمتها ومن نصف ما بقي عليها من بدل الكتابة عند محمد<sup>(٣)</sup>، وإذا انفسخت الكتابة في حصّة الشريك عندهما قبل العجز، فكلها مكاتبه للأول بنصف البدل<sup>(٤)</sup> عند الشيخ أبي منصور<sup>(٥)</sup>

المكاتب؛ لأن في تجويزه إبطال الكتابة؛ إذ المشتري لا يرضى ببقائه مكاتباً. كذا في «الهداية»<sup>(١)</sup>.

[١] أقوله: فيكون وطء الثاني في غير ملكه؛ يعني إذا صارت كلها أم ولد للأول، فالثاني واطئ أم ولد الغير، فلا يثبت نسب الولد منه، ولا يكون الولد حرّاً عليه بالقيمة، غير أنه لا تجب الحدّ عليه للشبهة، ويلزمه جميع العقر؛ لأن الوطء لا يعرى عن إحدى الغرامتين، وهو الحدّ أو العقر. كذا في «الهداية»<sup>(٢)</sup>.

[٢] أقوله: ويضمن الأول للشريك نصف قيمتها مكاتبه عند أبي يوسف<sup>(٣)</sup>؛ لأنه تملك نصيب شريكه، وهي مكاتبه فيضمنه موسراً كان أو معسراً؛ لأنه ضمان التملك؛ لظهور آثار الملك فيه من حلّ الوطئ والاستخدام ونحوها. كذا في «الكفاية»<sup>(٤)</sup>.

[٣] أقوله: والأقل من نصف قيمتها، ومن نصف ما بقي من بدل الكتابة عند محمد<sup>(٥)</sup>؛ لأن حق شريكه في نصف الرقبة على اعتبار العجز، وفي نصف البدل على اعتبار الأداء، فللتردد بينهما يجب أقلهما؛ لأن الأقل متيقن. كذا في بعض حواشي «الهداية»<sup>(٦)</sup>.

[٤] أقوله: بنصف البدل؛ لأن الكتابة انفسخت فيما لا يتضرر به المكاتب، ولا

(١) «الهداية شرح بداية المبتدي» (٣: ٢٦٥).

(٢) «الهداية» (ص ٢٦٥).

(٣) «الكفاية شرح الهداية» (٨: ١٣٧).

(٤) «العناية» و«الكفاية» (٨: ١٣٧).

وأيُّ دَفَعَ العقر إليها صحَّ فإن لم يطأ الثاني ودبرها فعجزت، بطل تدبيره، وهي أمٌ ولدٍ للأوّل

ويكُلّ البدل<sup>(١)</sup> عند عامّة المشايخ رحمهم الله.

(وأيُّ دَفَعَ العقر إليها صحَّ): أي قبل العجز<sup>(٢)</sup> لاختصاصها بمنافعها وأعواضها، (فإن لم يطأ الثاني ودبرها فعجزت، بطل تدبيره<sup>(٣)</sup>، وهي أمٌ ولدٍ للأوّل<sup>(٤)</sup>)

يتضرّر بسقوط نصف البدل. كذا في «الهداية»<sup>(١)</sup>.

[١] أقوله: ويكُلّ البدل؛ أي عند عامّة المشايخ رحمهم الله: كلّها مكاتبٌ للأوّل بكلّ البدل؛ لأنّ الكتابة لم تنسخ إلّا في حقّ التملّك ضرورة، فلا يظهر في حقّ سقوط نصف البدل، وفي إبقائه في حقّه نظرٌ للمولى، وإن كان لا تتضرّر المكاتبُ بسقوطه، والمكاتبُ هي التي تعطي العقر؛ لاختصاصها بأبدال منافعها، ولو عجزت وردّت في الرقّ يردّ إلى المولى؛ لظهور اختصاصه على ما بيّناه سابقاً. كذا في «الهداية»<sup>(٢)</sup>.

[٢] أقوله: قبل العجز... إلخ؛ فإن عجزت تردّ العقر للمولى؛ لأنّه ظهر اختصاصه لها. كذا في «الزّيّلعي»<sup>(٣)</sup>.

[٣] أقوله: بطل تدبيره؛ لأنّه لم يصادف الملك، أمّا عندهما فظاهر؛ لأنّ المستولد تملّكها قبل العجز، فإن فسخت الكتابة قبل التدبير فلا يصحّ تدبيره، وأمّا عند أبي حنيفة رحمهم الله؛ فلأنّه بالعجز تبين أنّه تملّك نصيبه من وقت الوطء، فتبيّن أنّه مصادفٌ ملكٌ غيره، والتدبير يعتمدُ الملك، بخلاف النسب؛ لأنّه يعتمدُ الغرور على ما مرّ. كذا في «الهداية»<sup>(٤)</sup>.

[٤] أقوله: وهي؛ أي الجارية التي دبرها الثاني بعد استيلاء الأوّل ثمّ عجزت.

[٥] أقوله: أمٌ ولدٍ للأوّل؛ لأنّه تملّك نصيبَ شريكه، وكمل الاستيلاء على ما بيّنا

(١) «الهداية» (٣: ٢٦٥).

(٢) «الهداية» (٣: ٢٦٥).

(٣) «تبيين الحقائق» (٥: ١٦٨).

(٤) «الهداية» (٣: ٢٦٦).

والولد له، وضمّن لشريكه نصفَ عقرها، ونصفَ قيمتها، فإن حرّرها أحدهما غنياً فعجزتْ ضمّن نصفَ قيمتها لشريكه، ورجع به عليها

والولد له<sup>(١)</sup>، وضمّن لشريكه نصفَ عقرها، ونصفَ قيمتها<sup>(٢)</sup>؛ لأنّه تبيّن بالعجز أنّه يملك نصيبَ الشريك وقت الاستيلاد، فالتدبير وقع في غير ملكه بخلاف النسب؛ لأنّه يعتمد الغرور.

(فإن حرّرها<sup>(٣)</sup>): أي المكاتبَة المشتركة، (أحدهما غنياً فعجزت<sup>(٤)</sup> ضمّن نصفَ قيمتها لشريكه، ورجع به عليها)

في قول أبي حنيفة رحمه الله، ثمّ إذا عجزت بعد ذلك جعلت الكتابة كأن لم تكن، وتبيّن أنّ الجارية كلّها أمّ ولدٍ للأول؛ لأنّه زال المانع من الانتقال. كذا في «الكفاية»<sup>(١)</sup>.

١ أقوله: والولد له؛ أي للأول؛ لأنّه صحّت دعوته لقيام المصحح وهو الملك في المكاتبَة؛ لأنّ استيلاده كان عند قيام الكتابة، ويصحّ استيلاد المكاتبَة بالإجماع؛ لأنّ الاختلاف مع بقاء الكتابة، وهاهنا ما بقيت لأنّه لما استولدها الأول ملك نصف شريكه، ولم يبقَ ملك للمدبّر فيها، فلا يصحّ تدبيره. كذا في «الكفاية»<sup>(٢)</sup>، و«العناية»<sup>(٣)</sup>.

٢ أقوله: ونصفَ قيمتها؛ لأنّه تملك نصفها بالاستيلاد، وهو تملك بالقيمة.

٣ أقوله: فإن حرّرها؛ صورته: إن كاتب الجارية المشتركة ثمّ أعتقها أحدهما وهو موسر، ثمّ عجزت يضمن المعتق لشريكه نصفَ قيمتها، ويرجع بذلك عليها.

٤ أقوله: فعجزت؛ وأمّا قبل العجز ليس له أن يضمن المعتق عند الأعظم رحمه الله؛ لأنّ الإعتاق لما كان يتجزؤ عنده كان أثره أن يجعل نصيب غير المعتق كالمكاتب، فلا يتغيّر بالإعتاق نصيبُ صاحبه؛ لأنّها مكاتبَة قبل ذلك.

(١) «الكفاية شرح الهداية» (٨: ١٣٨).

(٢) «الكفاية» (٨: ١٣٨).

(٣) «العناية» (٨: ١٣٩).

عبدٌ لرجلين دبره أحدهما، ثم حرره الآخر مليئاً أو عكساً أعتق المُدبّر، واستسعى فيهما أو ضمّن شريكه في الأولى فقط

هذا عند أبي حنيفة رحمته الله <sup>(١)</sup>، وعندهما: لا يرجع، وهذا مبني على أن الساكت إذا ضمّن المعتق يرجع به عليها عند أبي حنيفة رحمته الله لا عندهما. (عبدٌ لرجلين <sup>(٢)</sup> دبره أحدهما، ثم حرره الآخر مليئاً أو عكساً): أي حرره أحدهما، ثم دبره الآخر، (أعتق المُدبّر، واستسعى فيهما): أي في المسألتين، (أو ضمّن شريكه في الأولى فقط)، اعلم أن في المسألة الأولى إذا دبره الأول، فللثاني الإعتاق، أو التّضمن، أو الاستسعاء عند أبي حنيفة رحمته الله، فإذا أعتق الثاني لم يبق له ولاية التّضمن <sup>(٣)</sup> والاستسعاء

وعندهما: لما كان لا يتجزؤ بعق الكُلّ فله أن يضمّنه قيمته نصيبه مكاتباً إن كان موسراً، ويستسعي العبد إن كان معسراً؛ لأنّه ضمانٌ إعتاق، فيختلف باليسار والإعسار. كذا في «الهداية» <sup>(١)</sup>.

[١] أقوله: هذا عند أبي حنيفة رحمته الله؛ وعندهما لا يرجع؛ لأنّها لما عجزت وردّت في الرّقّ تصيرُ كأنّها لم تنزل فيه على الخلاف في الرجوع، وفي الخيارات عند أبي حنيفة رحمته الله الساكتُ مخيّرٌ بين الخيارات الثلاث، إن شاء أعتق، وإن شاء استسعى العبد، وإن شاء ضمّن شريكه قيمة نصيبه، وعندهما: ليس له إلاّ الضمان مع اليسار، والسعاية مع العسار.

[٢] أقوله: عبدٌ لرجلين... إلخ؛ أي إن كان العبدُ بين رجلين دبره أحدهما ثمّ أعتقه الآخر وهو موسر، فإن شاء الذي دبره ضمّن المعتق نصفَ قيمته مدبراً، أو استسعى العبد أو أعتق، وإن أعتقه أحدهما ثمّ دبره الآخر، فإن شاء الذي دبره استسعى العبد، أو أعتق ولم يكن له أن يضمّن المعتق، كما في المسألة الأولى، وهذا عند أبي حنيفة رحمته الله بناءً على أنّ التدبيرَ يتجزؤ عنده.

[٣] أقوله: لم تبق له ولاية التّضمن... إلخ؛ لأنّ أثر التّضمن أن يملك الضامن

ثُمَّ بِالْإِعْتِاقِ أَفْسَدُ<sup>(١)</sup> نَصِيبَ الْمُدَبِّرِ، فَلَهُ أَنْ يُعْتَقَ، أَوْ يَسْتَسْعِيَ، أَوْ يَضْمَنَ قِيَمَتَهُ مُدَبِّرًا، وَقَدْ مَرَّ فِي «بَابِ عَتَقِ الْبَعْضِ» مِنْ «كِتَابِ الْإِعْتِاقِ»: أَنَّ قِيَمَةَ الْمُدَبِّرِ ثَلَاثُ قِيَمَةِ الْقِنِّ<sup>(٢)</sup>، وَإِنْ ضَمَّنَهُ لَا يَتَمَلَّكُهُ<sup>(٣)</sup>؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْتَقِلُ مِنْ مَلِكٍ إِلَى مَلِكٍ<sup>(٤)</sup>.

نَصِيبَ الْمُضْمَنِّ، وَالْمَعْتَقُ لَا يَمْلِكُ. كَذَا فِي بَعْضِ حَوَاشِي «الْهِدَايَةِ».

١١ أقوله: أفسد... الخ؛ لأنه كان قبل إعتاقه يملك الاستخدام والاستغلال، وكان لا يجبر على الإخراج إلى المعتق، فبعد إعتاق المعتق يكون المدبر مجبوراً على الإخراج إلى المعتق، ويكون بمنزلة المكاتب، ويكون مختصاً بإكسابه. كذا في «الكفاية»<sup>(١)</sup>.

٢٢ أقوله: ثلثا قيمة القن؛ لأن المنافع أنواع ثلاثة:

١. البيع وأشباهه في كونه خارجاً عن الملك كالهبة والصدقة والإرث والوصية.
٢. والاستخدام وأمثاله في كونه انتفاعاً بالمنافع كالإجارة والإعارة والوطء والإعتاق وتوابعه من الكتابة.

٣. والاستيلاء والتدبير، والإعتاق على مال.

والفائت في المدبر النوع الأول هو البيع، فيسقط الثلث. كذا في بعض حواشي «الهداية»<sup>(٢)</sup>.

٣٣ أقوله: وإذا ضمّنه لا يتملكه؛ أي بالضمان؛ لأنّ هذا ضمان حيلولة بين المالك والمملوك لا ضمان تملك، فإنّه بالإعتاق أزال الاستخدام وغيره للمولى، فصار بمنزلة الغاصب. كذا في «الكفاية»<sup>(٣)</sup>.

٤٤ أقوله: لا ينتقل من ملك إلى ملك؛ كما إذا غصب مدبراً فأبق حتى ضمن الغاصب القيمة لا يملك الغاصب، فإذا وجدّه الغاصبُ فله أن يستسعيه. كذا في «الكفاية»<sup>(٤)</sup>.

(١) «الكفاية» (٨: ١٤٠).

(٢) ينظر: «العناية» (٨: ١٤٠).

(٣) «الكفاية شرح الهداية» (٨: ١٤٠).

(٤) «الكفاية» (٨: ١٤٠).



وأما في المسألة الثانية : إذا أعتق الأول فللآخر الخيارات الثلاث عنده ، فإذا دبره لم يبق له<sup>(١)</sup> ولاية التضمين ، بل بقي له ولاية الإعتاق أو الاستسعاء ، فولاية الإعتاق أو الاستسعاء ثابتة في المسألتين ، والتضمين يختص بالأولى.

وعندهما : إذا دبره أحدهما ، فإعتاق الآخر باطل ؛ لأن التدبير لا يتجزأ عندهما ، فيملك نصيب صاحبه بالتدبير ، ويضمن نصف قيمته قنأ موسراً كان أو معسراً ؛ لأنه ضمان تملك ، فلا يختلف باليسار والعسار<sup>(٢)</sup> ، وإن أعتقه أحدهما فتدبير الآخر باطل ؛ لأن الإعتاق لا يتجزأ عندهما<sup>(٣)</sup> ، فيضمن نصف قيمته إن كان موسراً ، ويسعى العبد إن كان معسراً ؛ لأن هذا ضمان إعتاق فيختلف باليسار والعسار.

[١] أقوله : لم يبق له... الخ ؛ لأنه بمباشرة التدبير يصير ميرثاً للمعتق عن الضمان معنى ، وهو أن نصيبه كان قنأ عند إعتاق المعتق ، فكان تضمينه إياه متعلقاً بشرط تملك العين بالضمان ، وقد فوت ذلك بالتدبير بخلاف الأول ، فهناك نصيبه كان مدبراً عند ذلك ، فلا يكون التضمين مشروطاً بتمليك العين منه. كذا في «العناية»<sup>(١)</sup>.

[٢] أقوله : فلا يختلف باليسار والعسار ؛ ويضمن نصف قيمته قنأ ؛ لأنه صادفه التدبير وهو قنأ. كذا في «الهداية»<sup>(٢)</sup>.

[٣] أقوله : لا يتجزأ عندهما ؛ فيعتق كله ، فلم يصادف التدبير الملك ، وهو يعتمد فيه ضمن... الخ.



(١) «العناية» (٨ : ١٤٠).

(٢) «الهداية» (٣ : ٢٦٧).

## باب الموت والعجز

مكاتبٌ عجزَ عن نجمٍ إن كان له وجهٌ سيصلُ إليه لا يعجزُهُ الحاكمُ إلى ثلاثة أيامٍ  
ولاً عجزَهُ

### باب الموت والعجز<sup>(١)</sup>

(مكاتبٌ عجزَ عن نجمٍ<sup>(٢)</sup> إن كان له وجهٌ<sup>(٣)</sup> سيصلُ إليه لا يعجزُهُ الحاكمُ إلى  
ثلاثة أيامٍ<sup>(٤)</sup>): أي إن مضتْ ثلاثة أيامٍ، ولم يؤدِّ حصّةَ ذلك النجمِ حُكْمَ بعجزِهِ،  
(ولاً عجزَهُ): أي إن لم يكنْ له وجهٌ<sup>(٥)</sup> سيصلُ إليه عجزَهُ

[١] أقوله: باب الموت والعجز؛ أي موت المكاتبِ وعجزه عن أداءِ بدل الكتابة،  
وموت المولى، تأخير أحكام هذه الأشياءِ ظاهرُ التناسب؛ لأن هذه الأشياءَ متأخرة عن  
عقد الكتابة، فكذا بيان أحكامها. كذا في «التتائج»<sup>(١)</sup>.

[٢] أقوله: عن نجم؛ النجمُ هو الطالع، ثم سُمِّيَ به الوقت المضروب، ثم سُمِّيَ  
ما يؤدِّي فيه من الوظيفة. كذا في «العناية»<sup>(٢)</sup>.

[٣] أقوله: إن كان له وجه؛ بأن كان له دين يقبضه، أو مالٌ غائبٍ يرجى قدومه،  
والتعجيز: النسبةُ إلى العجز، والحكم به، والحاكم القاضي. كذا في «حاشية الجلبي»<sup>(٣)</sup>  
ناقلاً عن «البيان».

[٤] أقوله: إلى ثلاثة أيام؛ لأن الثلاث هي المدة التي ضربت لإيلاء الأعذار،  
كإمهال الخصم للدفع، وإمهال المديون للقضاء، فلا يزداد عليه. كذا في «الهداية»<sup>(٤)</sup>.

[٥] أقوله: وجه؛ أي للمكاتب وجهٌ لتحصيل المالِ وطلب المولى بعجزه عن  
الحاكم عجزَهُ الحاكم، وفسخَ الكتابة.

(١) «نتائج الأفكار» (٨: ١٤١).

(٢) «العناية» (٨: ١٤١).

(٣) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٣١).

(٤) «الهداية» (٣: ٢٦٧).

## وفسخها بطلب سيده، أو سيده برضاه

وهذا عند أبي حنيفة ومحمد عليهما السلام <sup>(١)</sup>، وعند أبي يوسف عليه السلام لا يعجزه <sup>(٢)</sup> حتى يتوالى عليه نجمان.

(وفسخها <sup>(١)</sup> بطلب سيده، أو سيده برضاه

[١] أقوله: وهذا عند أبي حنيفة ومحمد عليهما السلام؛ لأن سبب الفسخ قد تحقق، وهو العجز؛ لأن من عجز عن أداء نجم واحد يكون أعجز عن أداء نجمين، وهذا أي كون العجز سبباً للفسخ؛ لأن مقصود المولى الوصول إلى المال عند حلول نجم، وقد فات، فيفسخ؛ أي المولى أو القاضي؛ لاختلاف الرويتين إذا لم يكن راضياً به دونه. قال أخي وأستاذي مولانا أبو الحسنات عبد الحي نور الله مرقده، أقول: فبه شيء، وهو أن دليلهما لا يتمشى في صورة أدى سائر النجوم وبقي نجم واحد معجز. كذا في «نتائج الأفكار» <sup>(٣)</sup>.

أقول: الاستدلال الشامل من قوله: وهذا، وقوله: إن سبب الفسخ... الخ، دفع في مقابلة استدلال أبي يوسف عليه السلام، والصورة المذكورة لا وجود لتوالي النجمين فيها، فافهم. انتهى. بخلاف اليومين والثلاثة؛ لأنه لا بد منها لإمكان الأداء، فلم يكن تأخيراً، والآثار متعارضة، فإن المروي عن ابن عمر عليهما السلام أن مكاتبة له عجزت عن نجم فردّها، فسقط الاحتجاج بها. كذا في «الهداية» وحواشيه <sup>(٣)</sup>.

[٢] أقوله: وعند أبي يوسف عليه السلام لا يعجزه؛ أي لا يحكم الحاكم بعجزه مطلقاً، سواء كان له وجه سيصل أو لم يكن، حتى يتعاقب على المكاتب نجمان؛ لقول علي عليه السلام: إذا توالى على المكاتب نجمان ردّ في الرق. علّقه بهذا الشرط فلا يردّ بدونه، ولقائل أن يقول: هذا استدلال بمفهوم الشرط، وهو ليس بقائم؛ لأنه يفيد الوجود عند الوجود فقط.

(١) أي فسخ الحاكم الكتابة بعد عجز المكاتب بطلب مولاه. ينظر: «درر الحكام» (٢: ٣١).

(٢) «نتائج الأفكار» (٨: ١٤٢).

(٣) «العناية» و«الكفاية» (٨: ١٤٢).

وعاد رقه وما في يده لسيده

أي فسخها سيده برضا المكاتب<sup>(١)</sup>، (وعاد رقه<sup>(٢)</sup> وما في يده<sup>(٣)</sup> لسيده

والجواب: ما أشار إليه فخر الإسلام ﷺ: أنه معلق بشرطين، والمعلق بشرطين لا ينزل عند أحدهما، كما لو قال: إن دخلت هذين الدارين فأنت طالق. كذا في «العناية»<sup>(١)</sup>.

ولأنه عقد إرفاق حتى كان أحسنه مؤجله، وحالة وجوب الأداء بعد حلول نجم، فلا بد من إمهال مدة استيسار، وأولى المدد ما توافق عليه العاقدان، فإذا مضى النجم الثاني تحقق العجز، فيوجب الفسخ. كذا في «العيني»<sup>(٢)</sup>.

١١ أقوله: برضا المكاتب؛ وقيل: يتفرد المولى بالفسخ، ولا يشترط رضا المكاتب كما إذا وجد المشتري في المبيع عيباً قبل القبض، فإنه يتفرد بالفسخ، وحديث ابن عمر ﷺ في المكاتب يدل عليه.

وذلك لأن الكتابة يتم بقبض المولى البدل، فما لم يقبض البدل لا يتم، فيفسخه مستقلاً به إذا فات غرضه، كما يستقل المشتري بالفسخ بالعيب قبل القبض، قلنا: العبد بعد العقد صار في يده، فصار هذا فسخاً بعد القبض، فلا بد من القضاء أو الرضا. كذا في «حاشية الجلبي»<sup>(٣)</sup> ناقلاً عن «التبيين».

٢١ أقوله: وعاد رقه؛ أي إذا عجز المكاتب عاد إلى أحكام الرق؛ لانفساخ عقد الكتابة.

٣١ أقوله: وما في يده... الخ؛ أي ما كان في يده من الإكساب فهو لسيده؛ لأنه ظهر بالعجز أنه كسب عبده، وهذا لأنه كان موقوفاً عليه، أو على عبده؛ لأنه أدى بدل الكتابة وكسبه للمكاتب، وإن عجز فللمولى فقد زال التوقف بالعجز. كذا في «الكفاية»<sup>(٤)</sup>.

(١) «العناية» (٨: ١٤١).

(٢) «البنية» (٨: ١٠٨).

(٣) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٣١).

(٤) «الكفاية» (٨: ١٤٣).

### فإن مات عن وفاء لم يفسخ

فإن مات عن وفاء<sup>(١)</sup> : أي عن مالٍ يفي ببدل الكتابة، (لم يفسخ)، هذا عندنا، وعند الشافعي<sup>(٢)</sup> تبطل الكتابة لفوات المحل، ونحن نقول<sup>(٣)</sup> :

١١ أقوله : فإن مات عن وفاء ؛ أي إن مات المكاتب عن مالٍ يفي ببدل الكتابة لم تفسخ كتابته، هذا عندنا، وهو قول عليّ وابن مسعود رضي الله عنهما، وبه نأخذ، وعند الشافعي رضي الله عنه تبطل الكتابة، ويموت عبداً، وما ترك لمولاه، وإمامه في ذلك زيد بن ثابت رضي الله عنه حيث قال : «المكاتبُ عبدٌ ما بقي عليه درهم لا يرث ولا يورث»<sup>(٤)</sup>، رواه الترمذي.

ولأن المقصود من الكتابة عتقه، وقد تعدّر إثباته بموته فيبطل؛ وهذا لأنه لا يخلو: إما أن يثبت بعد الموت مقصوداً، أو يثبت قبله أو بعده مستنداً، لا وجه إلى الأول؛ لعدم المحلية، ولا إلى الثاني؛ لفقد الشرط وهو الأداء، ولا إلى الثالث؛ لتعدّر الثبوت في الحال، والشيء يثبت في الحال ثم يستند. كذا في «الهداية»<sup>(٥)</sup>.

٢٢ أقوله : ونحن نقول ؛ توضيحه : إن عقد الكتابة عقدٌ معاوضة، ولا يبطل بموت أحد المتعاقدين، وهو المولى، فكذا لا يبطل بموت الآخر، وهو العبد، والجامع بينهما الحاجة إلى إبقاء العقد؛ لإحياء الحق، بل أولى؛ لأنَّ حقه أكد من حق المولى، حتى لزم العقد في جانب العبد، والموت أنفى للمالكية منه للملوكية، فينزل حياً تقديراً. كذا في «الهداية»<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: «النكت» (ص ٧٤١)، وغيرها.

(٢) بدون لفظ: لا يرث ولا يورث في «مصنف عبد الرزاق» (٨: ٤٠٥)، وفي «الموطأ» (٢: ٧٨٧)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (٤: ٣١٧) عن ابن عمر رضي الله عنهما.

وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنه قال رضي الله عنه : «المكاتب عبد ما بقي عليه من كتابته درهم» في «سنن أبي داود» (٢: ٤١٤)، و«السنن الصغير» (٩: ١٩٩)، و«معركة السنن» (١٦: ٢٠٣)، وغيرها.

(٣) «الهداية» (ص ٢٦٩).

(٤) «الهداية» (٣: ٢٦٨).

وقضي البدل من ماله ، وحكم بموته حرّاً ، والإرثُ منه ، وعتقَ بنيه إن ولدوا في كتابته أو شَرَاهم ، أو كوتَبَ هو وابنه صغيراً أو كبيراً بمرّة

هو حيٌّ في بعض الأحكام<sup>(١)</sup> فكذا في هذا ؛ لاحتياجه إلى زوال أثر الكفر ، وهو الرّق ، أو يستند الحرية<sup>(٢)</sup> إلى ما قبل الموت<sup>(٣)</sup> ، (وقضي البدل من ماله ، وحكم بموته حرّاً ، والإرثُ منه<sup>(٤)</sup> ، وعتقَ بنيه إن ولدوا في كتابته) ، حتى لو ولدوا قبل الكتابة لا يتبعونه ، (أو شَرَاهم<sup>(٥)</sup> ، أو كوتَبَ هو وابنه صغيراً أو كبيراً بمرّة)

[١] قوله : في بعض الأحكام ؛ أي في حقّ بقاء التركة على حكم ملكه فيما إذا كان عليه دين مستغرق ، وفي حقّ التجهيز والتكفين وتقيد الوصية في الثلث ، هكذا في «نتائج الأفكار»<sup>(٢)</sup>.

[٢] قوله : أو يستند الحرية... الخ ؛ هذا دليل ثانٍ توضيحه أو يستند الحرية باستناد سبب الأداء إلى ما قبل الموت : أي آخر جزءٍ من أجزاء حياته ، فإن قيل : يلزم تقدّم المشروط على الشرط.

أجيب عنه : بأن يكون أداء خلفه كأدائه ، فلا يلزم ذلك ، ولا يتوهم أنّ العتق يتقدّم على الأداء ، بل يقدر الأداء قبل العتق. كذا في «العناية»<sup>(٣)</sup>.

[٣] قوله : والإرث منه ؛ أي حكم بأنّ ما فضل من بدل الكتابة فهو ميراثٌ منه لورثته.

[٤] قوله : وعتق... الخ ؛ أي يعتق أولاده ولدوا في حال الكتابة.

[٥] قوله : أو شراهم ؛ أي يعتق أولاده المشترون في حالة الكتابة.

[٦] قوله : أو كوتب هو وابنه... الخ ؛ أي لو مات الأب وترك الوفاء ، ورثه ابنه إن كان هو وابنه مكاتبين بكتابة واحدة ، إنّما قيّدناه بقولنا : بكتابة واحدة احترازاً عما لو

(١) أي إن المكاتب يعتق في آخر جزء من أجزاء حياته ؛ لأن بدل الكتابة هو سبب الأداء موجود قبل الموت ، فيستند الأداء إلى ما قبله فيجعل أداء نائبه كأدائه ، وتماه في «مجمع الأنهر» (٢ : ٤٢١).

(٢) «نتائج الأفكار» (٨ : ١٤٦).

(٣) «العناية» (٨ : ١٤٥).

وإن لم يترك وفاء فَمَنْ ولد في كتابته سعى على نجومه ، وإذا أدى حُكْمَ بعثِ أبيه قبل موته وبعثه ، وَمَنْ شراه أدى البدلَ حالاً ، أو ردَّ رقيقاً أي بكتابة واحدة ؛ فإنَّ الولدَ إن كان صغيراً يتبعه ، وإن كان كبيراً جعلاً كشخص واحد<sup>(١)</sup>.

(وإن لم يترك وفاء فَمَنْ ولد في كتابته سعى على نجومه ، وإذا أدى حُكْمَ بعثِ أبيه<sup>(٢)</sup> قبل موته وبعثه ، وَمَنْ شراه<sup>(٣)</sup> أدى البدلَ حالاً ، أو ردَّ رقيقاً) ، هذا عند أبي حنيفة رضي الله عنه وعندهما الولدُ المشتري يسعى على نجوم الأب أيضاً ، لأنه كوتبَ بتبعية الأب.

كانا مكاتبين كلَّ منهما بعقدٍ واحد ؛ لأنَّ الولدَ إن كان منفرداً بكتابه وأداها بعد الموت لم يرثه ؛ لأنه مقصودٌ بالكتابة.

ولأنَّما يعتقُ من وقتِ أداءِ البدلِ مقصوراً عليه ؛ لأنَّ الاستناد للضرورة ، ولا ضرورة في حقِّه هاهنا ، فإذا لم يستندْ عتقه كان عبداً عند موت أبيه ؛ فلهذا لا يرثه. كذا في «الكفاية»<sup>(١)</sup>.

[١] قوله : كشخص واحد ؛ فإذا حكمَ بحرية الأب يحكمُ بحريته في تلك الحالة على ما مرَّ. كذا في «الهداية»<sup>(٢)</sup>.

[٢] قوله : حكم بعثِ أبيه... إلخ ؛ لأنَّ الولدَ داخلٌ في كتابته ، وكسبه ككسبه ، فيخلفه في الأداء ، وصار كما إذا ترك وفاء. كذا في «الهداية»<sup>(٣)</sup>.

[٣] قوله : وَمَنْ شراه... إلخ ؛ أي إن تركَ ولدًا مشترى في الكتابة ، فله الخيار بين أن يؤدِّي بدل الكتابة حالاً ، وبين أن يرُدَّ رقيقاً.

[٤] قوله : هذا عند أبي حنيفة رضي الله عنه ؛ وله الفرق بين الفصلين أنَّ الأجل يثبت شرطاً في العقد ، فيثبتُ في حقِّ مَنْ دخل تحت العقد ، والمشتري لم يدخل ؛ لأنه لم يضاف إليه

(١) «الكفاية» (٨ : ١٤٦ - ١٤٧).

(٢) «الهداية شرح بداية المبتدي» (٣ : ٢٦٨).

(٣) «الهداية» (٣ : ٢٦٨).

فإن ترك ولدًا من حرّة معتقة ودينًا يفي ببذلها، فجنى الولد وقضي به على عاقلة أمّه لم يكن ذلك تعجيزاً لأبيه اختصم قوم أمّه وأبيه في ولاته، فقضي به لقوم أمّه فهو تعجيز

(فإن ترك ولدًا من حرّة<sup>(١)</sup> معتقة ودينًا يفي ببذلها، فجنى الولد وقضي به) : أي بموجب الجناية، (على عاقلة أمّه لم يكن ذلك تعجيزاً لأبيه) ؛ لأنّ هذا القضاء لا ينافي الكتابة ؛ لأنّ مقتضى الكتابة إلحاق الولد بموالي الأم، وإيجاب العقل عليهم، لكن على وجه يحتمل أن يعتق الأب فينجرّ الولاء إلى موالى الأب، وإنّما قال : ودينًا يفي ؛ لأنّه لو كان عيناً لا يتأتّى القضاء بالإلحاق بالأب ؛ لأنّه يمكن الوفاء في الحال.

(وإن اختصم قوم أمّه وأبيه في ولاته، فقضي به لقوم أمّه فهو تعجيز<sup>(٢)</sup>) ؛ لأنّ القضاء بكون ولّاء الولد لموالي الأم، معناه : أنّ الأب مات رقيقاً، وانفسخ عقد الكتابة فيكون القضاء في فصل مجتهد فيه، فينفذ فيه وتنفسخ الكتابة.

العقد، ولا يسري حكمه إليه لانفصاله بخلاف الصورة الأولى، أي المولود في الكتابة ؛ لأنّه متصل وقت الكتابة، فيسري الحكم إليه، وحيث دخل في حكمه سعى في نجومه. كذا في «الهداية»<sup>(١)</sup>.

[١] قوله : فإن ترك ولدًا من حرّة ؛ ذكر هذه المسألة التي ذكرها بقوله : وإن اختصم... الخ ؛ فرّقاً بينهما، صورة المسألة الأولى : مكاتب مات وله ولد حرّ من حرّة، وترك ديناً على الناس وفاء بمكاتبه، فالكتابة باقية، وولاء الولد لموالى الأم. وصورة المسألة الثانية : مات هذا الولد بعد الأب، واختصم موالى الأب وموالى الأم، فقال موالى الأم : مات رقيقاً والولاء لنا، وقال موالى الأب : مات حرّاً والولاء لنا، فقضى بولائه لموالى الأم. كذا في «حاشية جليبي»<sup>(٢)</sup>.

[٢] قوله : فهو تعجيز ؛ أي قضاء بعجز المكاتب، وفسخ الكتابة ؛ لأنّ هذا

(١) «الهداية» (٣ : ٢٦٩).

(٢) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٣١).



وطابَ لسيِّده ما أدى إليه من صدقةٍ فعجز فإن جنى عبدٌ فكاتبه سيِّده جاهلاً

(وطابَ لسيِّده ما أدى إليه من صدقةٍ<sup>(١)</sup> فعجز): أي إذا لم يكن المولى مصرفاً للزكاة، فأخذَ المكاتبُ الزكاة؛ لكونه من المصارف، ثمَّ أدَّاهُ إلى المولى عن بدلِ الكتابة، ثمَّ عَجَزَ فظهرَ أنَّ المولى أخذَ الزكاة، وهو غني، ومع ذلك يطيبُ له، لأنَّه أخذَهُ عوضاً<sup>(٢)</sup> عن العتق زمانَ الأخذ، والعبدُ قد أخذَهُ صدقة، وقد قال النَّبيُّ ﷺ: «لَهَا صَدَقَةٌ، وَلَنَا هَدِيَّةٌ»<sup>(٣)</sup>.

(فإن جنى عبدٌ فكاتبه سيِّده جاهلاً بها<sup>(٤)</sup>)

اختلافٌ في الولاء مقصوداً، وذلك يتبنَّى على بقاءِ الكتابة وانتقاضها، فإنَّها إذا فسخت ماتَ عبدٌ، واستقرَّ الولاءُ على موالي الأمِّ، وإذا بقيت واتَّصل بها الأداء ماتَ الولدُ حراً، وانتقلَ الولاءُ إلى موالي الأب، وهذا فصلٌ مجتهدٌ فيه، فينفذ ما يلاقيه من القضاء؛ فلهذا كان هذا القضاء تعجيزاً. كذا في «الهداية»<sup>(٥)</sup>.

[١] أقوله: من صدقة؛ أي من الصدقة التي أخذها المكاتب عن الغير، ثمَّ أدَّاه... الخ؛ وهذا عند محمد ﷺ ظاهر؛ لأنَّ بالعجز يتبدَّل الملك عنده.

وكذا عند أبي يوسف ﷺ، وإن كان بالعجز يتقرَّر ملكُ المولى عنده؛ لأنَّه لا خبثٌ في نفس الصدقة، وإنَّما الخبث في فعل الأخذ؛ لكونه إذلالاً به، والأخذ لم يوجد من المولى، فصار كابن السبيل إذا وصل إلى وطنه، وكالفقير إذا استغنى، وقد بقي في أيديهما ما أخذَا من الصدقة، حيث يطيب لهما. كذا في «الهداية»<sup>(٦)</sup>.

[٢] أقوله: لأنَّه أخذَهُ عوضاً؛ وتبدَّل السببُ كتبدَّل العين.

[٣] أقوله: جاهلاً بها؛ أي لم يكن المولى عالماً بالجناية عند الكتابة، حتى يصير مختاراً للدفاء، إلا أنَّ الكتابةَ مانعةٌ من الدفع، فإذا زال المانع عاد الحكمُ الأصلي.

(١) من حديث أنس وعائشة ﷺ في «صحيح البخاري» (٢: ٥٤٣)، و«صحيح مسلم» (٢: ٧٥٥)، ولفظه: «أهدت بركة ﷺ إلى النبي ﷺ لحماً تصدق به عليها، فقال: هو لها صدقة ولنا هدية».

(٢) «الهداية شرح بداية المبتدي» (٣: ٢٦٩).

(٣) «الهداية» (ص ٢٧٠).

فعجز أو مكاتب فلم يقض به فعجز دفع أو فدَى وإن قُضي به عليه مكاتباً فعجز بيع فيه ، ولا تنفسخ بموت السيد ، وأدَى البدل إلى ورثته على نجومه

أي بالجنائية ، (فعجز أو مكاتب فلم يقض به فعجز دفع أو فدَى)<sup>(١)</sup> : أي جنى مكاتب فلم يقض بموجب الجنائية فعجز خير بين دفعه ، وأداء إرش الجنائية ؛ لأن هذا هو موجب جنائية العبد لكن الكتابة صارت مانعة عن الدفع ، ثم زال المانع بالعجز ، فعاد الحكم الأصلي.

(وإن قُضي به<sup>(٢)</sup> عليه مكاتباً فعجز بيع فيه) : أي وإن قضى بموجب الجنائية على المكاتب حال كونه مكاتباً ، ثم عجز بيع في ذلك ؛ لأنه دين متعلق برقبته بالقضاء ، فانتقل إلى قيمته.

(ولا تنفسخ<sup>(٣)</sup> بموت السيد ، وأدَى البدل<sup>(٤)</sup> إلى ورثته على نجومه

[١] قوله : وإن قضى به ؛ أي بموجب الجنائية عليه ؛ أي على المكاتب في كتابته ، ثم عجز ، فما قضى به من موجبها دين في ذمته يباع فيه. كذا في «العناية»<sup>(٢)</sup>.

[٢] قوله : ولا تنفسخ... إلخ ؛ يعني أن الكتابة حق المكاتب ؛ لأنها سبب حرّته ، وحرّية حقّه فهي سبب حقّه ، وسبب حق المرء حقّه لافضائه إلى حصوله ، فالكتابة حقّه ، فإذا مات المولى لم ينفسخ ؛ لئلا يؤدّي موته إلى إبطال حق غيره. كذا في «حاشية الجلبلي»<sup>(٣)</sup>.

[٣] قوله : وأدَى البدل... إلخ ؛ أي قيل : له أدّ البدل إلى ورثته ، فيؤدّي إلى ورثته على نجومه ؛ لأنه استحقّ الحرّية بالأداء على النجوم المقرّرة من المولى ، والسبب كذلك فيبقى بهذه الصفة ، ولا يتغيّر إلا أن الورثة يخلفون المولى في الاستيفاء ، بأن أعتقوه جميعاً ، أي ابرأوا عن بدل الكتابة ، وهذه لا يسمّى تغيّراً.

(١) أي لو جنى المكاتب فعجز من الكتابة قبل القضاء بموجب الجنائية ؛ لأنه لما عجز صار قناً ، وحكم جنائية القرن يخير فيه المولى بين الدفع والفداء ، أما لو عجز بعدما قضى على المكاتب بموجب الجنائية في حال كتابته فعجز فهو موجب الجنائية دين على عليه ويباع العبد فيه لانتقال الحق من رقبته إلى قيمته بالقضاء. ينظر : «مجمع الأنهر» (٢ : ٤٢٢).

(٢) «العناية» (٨ : ١٥١).

(٣) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٣٢).

**فَإِنْ أَعْتَقَهُ بَعْضُهُمْ لَا يَصِحُّ، وَإِنْ أَعْتَقُوهُ عُتِقَ مَجَانًا**

فَإِنْ أَعْتَقَهُ بَعْضُهُمْ لَا يَصِحُّ، وَإِنْ أَعْتَقُوهُ عُتِقَ مَجَانًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْتَقِلُ مِنْ مَلِكٍ إِلَى مَلِكٍ، فَلَا يَصِحُّ إِعْتَاقُ بَعْضِ الْوَرِثَةِ<sup>(١)</sup>، وَأَمَّا إِعْتَاقُ الْكُلِّ فَنَجْعَلُهُ<sup>(٢)</sup> إِبْرَاءً تَصَحِيحًا لِلْعَتَقِ، وَلَا كَذَلِكَ إِعْتَاقُ بَعْضِ الْوَرِثَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ جَعْلُهُ إِبْرَاءً لِلْبَعْضِ تَصَحِيحًا لِلْعَتَقِ، فَإِنْ إِبْرَاءُ الْبَعْضِ لَا يَصَحُّ الْعَتَقُ، لِأَنَّهُ لَا يَعْتَقُ شَيْءٌ بِإِبْرَاءِ الْبَعْضِ.

[١] أقوله: فلا يصحُّ إعتاقُ بعضِ الورثة؛ لأنَّه لم يملكه؛ إذ المكاتبُ لا يملكُ بسائرِ أسبابِ الملك، كالبيعِ والهبة، فكذا بالإرث، ولا عتق فيما لم يملكه ابنُ آدم. كذا في «حاشية الجلبي»<sup>(١)</sup>.

[٢] أقوله: فنَجْعَلُهُ... إلخ؛ يعني أنَّ القياسَ عدمُ الجوازِ في الكلِّ أيضاً؛ لعدم الملك، ووجه الاستحسان: أن يصيرَ إعتاقُهم إِبْرَاءً عن بدلِ الكتابة، فإنَّهم يملكونه بجرَّيانِ الإرث فيه، فإذا برئ المكاتبُ عن جميعِ البدلِ عُتِقَ، كما إذا أبرأه مولاه، ولما توجه عليه جعلُ إعتاقِ أحدِ الورثةِ إِبْرَاءً عن نصيبه.

أجاب عنه بقوله: ولا كذلك إعتاقُ البعض: يعني أنَّه لا يصحُّ ذلك؛ لأنَّا نجعلُهُ إِبْرَاءً اقتضاءً تصحيحاً لعتقه، والعتقُ لا يثبتُ في المكاتبِ بإبراءِ بعضِ البدلِ أو أدائه، لا في بعضه، ولا في كلِّه؛ لأنَّ عتقه معلقٌ بسقوطِ جميعِ البدلِ.

ولهذا لو أبرأ المورثُ عن بعضِ البدلِ لم يعتقُ شيءٌ منه، وإذا لم يمكن إثبات المقتضى لا يثبتُ المقتضى، فلا وجه لإبراءِ البعض، وكذا حال إبراءِ الكلِّ لحقِّ بقية الورثة. كذا في «حاشية الجلبي»<sup>(٢)</sup> ناقلاً عن «العناية»<sup>(٣)</sup>.



(١) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٣٢).

(٢) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٣٢).

(٣) «العناية» (٨: ١٥١).

## كتاب الولاء

هو ميراثٌ يستحقُّه المرءُ بسببِ عتقِ شخصٍ في ملكه ، أو بسببِ عقدِ الموالاة.

### كتاب<sup>(١)</sup> الولاء<sup>(٢)</sup>

(هو ميراثٌ<sup>(٣)</sup> يستحقُّه المرءُ بسببِ عتقِ شخصٍ في ملكه ، أو بسببِ عقدِ

الموالاة.

[١] قوله : كتاب الولاء ؛ أورد كتاب الولاء عقيبَ كتاب المكاتب ؛ لأنَّ الولاء من آثار الكتابة بزوال ملك الرقبة عند أداء بدل الكتابة. كذا في «نتائج الأفكار»<sup>(١)</sup>.

[٢] قوله : الولاء ؛ هو من الوليِّ بمعنى القرب ، فهي قرابةٌ حكميةٌ حاصلةٌ من العتق أو من الموالاة ، هذا في اللِّغة : يقال : وليَّ الشيءُ الشيءَ إذا حصلَ الثاني بعد الأول من غير فصل.

وقال في «النهاية» : سَمِيَ ولاء العتاقة وولاء الموالاة به ؛ لأنَّ حكمها وهو الإرث يقرب ، ويحصلُ عند وجود الشرط من غير فصل ، أو من الموالاة ، وهو مفاعلة من الولاية بالفتح ، وهو : النصرة والمحبة ، إلا أنَّه اختصَّ في الشرع بولاء الإعتاقِ أو بولاء الموالاة ، ومن آثاره : التناصر ، والإرث والعقل. كذا في «التبيين»<sup>(٢)</sup>.

[٣] قوله : هو ميراث... الخ ؛ بيانٌ للمعنى العرفيِّ له باعتبار أثره وحكمه ، فإنَّ معناه في عرف الفقهاء رحمهم الله : التناصرُ الذي يوجبُ الإرث والعقل ، وقد صرَّح به صاحب «الهداية»<sup>(٣)</sup> حيث قال في بيان مفهومها الشرعيِّ : والمعنى فيهما : التناصر ، ثمَّ بيَّن وجودَ التناصرِ فيهما بأنَّ العربَ كانت تتناصرُ بهما وبالحلفِ والمخالعة . وقد قرَّرَ النبيُّ ﷺ تناصرَهم بالولاء بنوعيه ، فقال : «إنَّ مولى القوم منهم ، وحليفُهم منهم»<sup>(٤)</sup>.

(١) «نتائج الأفكار» (٨ : ١٥٢).

(٢) «تبيين الحقائق» (٥ : ١٧٥).

(٣) «الهداية» (٣ : ٢٧١).

(٤) في «سنن الدارمي» (٢ : ٣١٨) ، و«مسند أحمد» (٤ : ٣٤٠) ، قال شيخنا الأرنفوط : حديث

## فالولاء مَنْ أعتقَ بإعتاقٍ أو بفرعٍ له أو بملكٍ قريبه فولأؤه

(فالولاء) نوعان<sup>(١)</sup> : ولأء العتاقة، وولاء الموالاة.

فابتدأ بولاء العتاقة فقال : (مَنْ أعتقَ بإعتاقٍ أو بفرعٍ له) : كالكتابة، والتدبير، والاستيلاد، (أو بملكٍ قريبه) : أي بالكية قريبه إياه، (فولأؤه<sup>(٢)</sup>

والمراد بالخليف : مولى الموالاة ؛ لأنهم كانوا يؤكدون الموالاة بالحلف. انتهى. كذا في «حاشية الجلبي»<sup>(٣)</sup>.

[١] أقوله : فالولاء نوعان ؛ أي الولاء المستعمل في اصطلاح الشرع ، وهو الذي يقعُ به التناصر نوعان ، فإيرادُ الفاءِ على الولاءِ صريحٌ أنَّ تنوعه إلى نوعين باختلافِ السببين المذكورين كما صرَّح به الأكمل<sup>(٢)</sup>.

[٢] أقوله : فولأؤه لسيده ؛ بقوله ﷺ : «الولاء لمن أعتق»<sup>(٣)</sup> ؛ ولأنَّ التناصرَ به فيعقله وقد أحياء معنى بإزالة الرقِّ عنه ؛ لأنَّ الرقيقَ هالكٌ حكماً ، ألا ترى أنَّه لا يثبتُ في حقِّه كثيرٌ من الأحكام التي تعلَّقت بالأحياءِ نحو القضاء والشهادة والسعي إلى الجمعة والخروج إلى العيدين وأشباه ذلك.

وبالإعتاقِ ثبتتْ هذه الأحكامُ في حقِّه ، فكان إحياءُ معنى ، ومَنْ أحياء غيره معنى ورثه كالولد ، فيصيرُ الولاءُ كالولاء ، ومن حيث أنَّ سببَ حياةِ الولدِ إنما هو الوالد ، فيرثه المولى كما يرثُ الوالد الولد.

فإن قيل : ينبغي أن يرثَ العبدُ المعتق من المولى أيضاً إذا لم يترك المولى عصابة نسبية ، كما هو قول حسن بن زياد ﷺ.

قلنا : المعتقُ أجنبِيٌّ عنه ، وقد جاء في المعتق نصٌّ مخالفٌ للقياس فلا يقاس عليه

صحيح لغيره دون قوله : «وحليفهم منهم» ، وهذا إسناد ضعيف لجهالة إسماعيل بن عبيد بن رفاعه فقد انفرد بالرواية عنه ابن خثيم.

(١) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٣٢).

(٢) ينظر : «ذخيرة العقبى» (ص ٥٣٢).

(٣) في «صحيح البخاري» (٢ : ٧٥٦) ، وغيره.

لِسَيِّدِهِ وَإِنْ شَرَطَ عَدَمُهُ وَمَنْ أَعْتَقَ أُمَّةً زَوْجَهَا قِنْ<sup>(١)</sup>، فولدت لأقل من نصف حول  
فله ولأء الولد بلا نقل عنه

لِسَيِّدِهِ<sup>(١)</sup> وَإِنْ شَرَطَ عَدَمُهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ شَرَطٌ مُخَالَفٌ لِمَقْتَضَى الْعَقْدِ فَيَنْفَعُ الْعَتَقُ  
وَيَبْطُلُ الشَّرْطُ.

فإن قيل: كيف يكون الولاء في التدبير والاستيلاد للسيد، والمدبر وأم الولد  
إنما يعتقان بعد موت السيد؟ قلنا: صورته: أن يرتد السيد - نعوذ بالله منها -  
ويلحق بدار الحرب حتى يحكم بعتق مدبره وأم ولده، ثم جاء مسلماً فمات مدبره  
أو أم ولده فالولاء له.

(وَمَنْ أَعْتَقَ أُمَّةً زَوْجَهَا قِنْ<sup>(٢)</sup>، فولدت لأقل من نصف حول): أي من وقت  
الإعتاق، (فله ولأء الولد بلا نقل عنه): أي إن أعتق أبوه لا ينتقل ولأء الولد من  
غيره. كذا في «العناية»<sup>(١)</sup>، و«الكفاية»<sup>(٢)</sup>.

[١] أقوله: لسيد؛ أي المعتق - بالكسر -، وكذلك المعتقة؛ لما روى النسائي أن  
بنت حمزة رضي الله عنه «أعتقت غلاماً لها، ثم مات المعتق - أي الغلام -، وترك ابنته،  
فجعل النبي ﷺ المال بينهما نصفين»<sup>(٣)</sup>.

ويستوي أيضاً في ثبوت الولاء الإعتاق بمال وبغيره، وسواء كان العتق حاصلًا  
ابتداءً أو بجهة الواجب: كالكفارة ونحوها؛ لإطلاق ما روينا سابقاً من قوله ﷺ:  
«الولاء لمن أعتق»، هكذا يفهم من عبارة «العناية»<sup>(٤)</sup>.

[٢] أقوله: ومن أعتق أمة زوجها قِنْ... الخ؛ صورتها: إذا تزوج عبد رجل أمة  
لغيره فأعتق مولى الأمة الأمة، فولدت لأقل من ستة أشهر من وقت الإعتاق، فلمولى

(١) «العناية» (٨: ١٥٤).

(٢) «الكفاية» (٨: ١٥٤ - ١٥٥). ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٥٣٢ - ٥٣٣).

(٣) في «المعجم الكبير» (٢٤: ٣٥٤)، وغيرها.

وعن ابن أبي موسى رضي الله عنه قال: «توفي رجل وترك ابنته ومواليه، فقسم النبي ﷺ المال بينهما  
نصفين بين ابنته ومواليه» في «مراسل أبي داود» (ص ٤٠٥)، وغيره.

(٤) «العناية» (٨: ١٥٥).

وكذا لو ولدت ولدَيْن أحدهما لأقل من ذلك

موالي الأم إلى موالي الأب ؛ لأن الحمل كان موجوداً وقت الإعتاق، فإعتاقه وقع قصداً<sup>(١)</sup> فلا ينتقل ولاؤه من معتقه.

(وكذا لو ولدت ولدَيْن أحدهما لأقل من ذلك<sup>(٢)</sup>) : أي ولدت الأمة المعتقة

الأمة ولاء الولد، لا ينتقل الولاء عن مولى الأمة إلى مولى العبد إن أعتق عبده ؛ لأن الحمل كان موجوداً...الخ.

[١] أقوله : وقع قصداً ؛ إذ هو جزء منها يقبل الإعتاق مقصوداً، قال أخى جلبي<sup>(١)</sup> : اعلم أن مسألة جرّ الولاء وتميّز مواضع الجرّ عن غيرها من مهمّات هذا المقام. والأصل في ذلك : إن العتق إذا وقع على الولد مقصوداً لا ينتقل ولاؤه أبداً، وإن وقع تبعاً ثم أعتق الأب جرّ ولائه إلى مواليه، وعلى هذا إذا أعتق الرجل أمة وولدها عتقاً ولاؤه لهما له، فإن أعتق الأب بعد ذلك لا يجرّ ولائه، لأنه لما كان منفصلاً عن الأم كان مملوكاً لمولى الأم، والعتق تناوله مقصوداً لا تبعاً، فلا يتبع أحداً.

وإذا أعتقت الأم وهي حامل، أو أعتقت وولدت بعد العتق لأقل من ستة أشهر، أو ولدت أحد التوأمين لأقل من ستة أشهر بيوم، ثم أعتق الأب رجلاً آخر، فكذلك لا ينتقل الولاء إلى موالي الأب ؛ لأن المولى قصد إعتاق الأم، والقصد إليها بالإعتاق قصداً إلى جميع أجزائها، والحمل جزء منها.

فإن كان الحمل ظاهراً وقت الإعتاق فواضح، وإن ولدت لأقل من ستة أشهر حصل التعيين ؛ لقيامه فيه، وكذا إذا ولدت أحد التوأمين ؛ لأنهما معلقان معاً، هذا تفصيل ما أجمله الشارح رحمه الله متقوياً بتقوية العناية. انتهى.

[٢] أقوله : لأقل من ذلك ؛ أي أقل من نصف الحول، وهو ستة أشهر بيوم مثلاً،

والآخر بعدها. كذا في «الكفاية»<sup>(٢)</sup>.

(١) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٣٣).

(٢) «الكفاية» (٨ : ١٥٦).

فإن ولدت لأكثر منه ، فولأء الولد لسيدها ، فإن أعتق الأب جرّ ولأء ابنه إلى قومه  
ولدين توأمين بين الإعتاق وبين ولادة أحدهما أقل من نصف حول ، لا  
ينتقل ولأء الولدين أيضاً ؛ لأن أحد التوأمين كان موجوداً وقت الإعتاق<sup>(١)</sup> ، فكذا  
الآخر<sup>(٢)</sup> ، والتوأمين ولدان من بطن واحد بين ولادتهما أقل من نصف حول.

(فإن ولدت لأكثر منه<sup>(٣)</sup> ، فولأء الولد لسيدها ، فإن أعتق الأب<sup>(٤)</sup> جرّ ولأء  
ابنه إلى قومه) : أي إن ولدت الأمة المعتقة ولداً بين الإعتاق وولادته أكثر من نصف  
حول فولأء الولد لسيد أمه بمعنى أن الولد إن مات فولأؤه لسيد الأم ، فإن أعتق

١١ أقوله : لأن أحد التوأمين كان موجوداً وقت الاعتاق ؛ وإن لم يعرف حملها  
وقت الإعتاق.

٢١ أقوله : فكذا الآخر ؛ لأن التوأمين يتعلّقان معاً.

٣١ أقوله : فإن ولدت لأكثر منه ؛ أي إن ولدت بعد عتقها لأكثر من ستة أشهر  
ولداً فولأؤه لموالي الأم ؛ لأنه عتق تبعاً للأم لا اتصاله بها بعد عتقها ، فيتبعها في الولاء ،  
ولم يتيقن لقيامه وقت الإعتاق ؛ لأنه ولد لأكثر من ستة أشهر بعد الإعتاق ، حتى يعتق  
مقصوداً.

٤١ أقوله : فإن أعتق الأب... الخ ؛ أي إن أعتق الأب مولاه ، جرّ الأب ولأء ابنه ،  
فانتقل الولاء عن موالي الأم إلى موالي الأب ؛ لأن الولاء بمنزلة النسب ، قال ﷺ :  
«الولاء لحمه كلحمه النسب ، لا بيع ، ولا يوهب ، ولا يورث»<sup>(١)</sup>.

ثم النسب إلى الآباء ، فكذلك الولاء والنسبة إلى موالي الأم كانت لعدم أهلية  
الأب ضرورة ، فإذا صار بالعتق أهلاً عاد الولاء إليه.

فإن قيل : الولاء كالنسب ، والنسب لا يحتلّ الفسخ بعد ثبوته ، فكذا الولاء  
يجب أن لا يفسخ بعد ثبوته.

(١) في «صحيح ابن حبان» (١١ : ٣٢٦) ، و«المستدرک» (٤ : ٣٧٩) ، و«المعجم الأوسط» (٢ : ٨٢)

و«معجم الشيوخ» (١ : ٣١٢) ، و«سنن البيهقي الكبير» (٦ : ٢٤٠) ، وغيرها ، بلا زيادة : ولا



**عجمي له مولى الموالاة، نكح معتقة فولدت، فولاء ولدها لمولاه**

الأب قبل موت الولد صار الولد بحيث إن مات بعد موت الأب، فولاء الولد يكون لمعتق الأب، وإنما قلنا: قبل موت الولد؛ لأن الأب إن أعتق بعد موت الابن لا ينتقل ولأه الابن إلى موالي الأب، لأن مولى الأم استحق ولأه الولد زمان موته، وبعد تقرير ذلك لا ينتقل عنه.

وإنما قلنا: بعد موت الأب؛ لأن الأب إذا أعتق، والولد مات قبل موت الأب، فميراثه للأب فلا يكون ولأه لمولى الأب.

(عجمي<sup>(١)</sup> له مولى الموالاة، نكح معتقة فولدت، فولاء ولدها لمولاه)، هذا عند أبي حنيفة ومحمد ﷺ

قلنا: لا يفسخ، ولكن حدث الأولى منه فقدّم عليه، كما تقول في الأخ: إنه عصبه، فإذا حدث من هو أولى منه في الإرث لا يبطل تعصيه، ولكن يقدم عليه. كذا في بعض حواشي «الهداية»<sup>(١)</sup>.

١١ أقوله: عجمي... الخ؛ العجمي وهو خلاف العربي، وإن كان فصيحاً. كذا في «المغرب»<sup>(٢)</sup>، وصورة المسألة: إن الحر العجمي الذي ليس بمعتق لأحد، سواء كان له ولأه موالاة لأحد أو لم يكن. كذا في «الزاد» و«شرح الأقطع».

وفي «الفوائد الظهيرية»: هذه المسألة على وجوه: إن زوجت نفسها من عربي فولاء الأولاد لقوم الأب في قولهم؛ لأن الشرف بأسباب العرب أقوى، وإن زوجت نفسها من أعجمي له آباء في الإسلام، فولاء الأولاد لقوم الأب عند أبي يوسف ﷺ بلا ريب، وعلى قولهما اختلف المشائخ: حكى عن أبي بكر الأعمش وأبي بكر الصغار ﷺ: إنه لقوم الأب.

وقال غيرهما: لقوم الأم، ولو زوجت نفسها من رجل أسلم من أهل الحرب وإلى أحد أو لم يوال، فهي مسألة الكتاب، وإن زوجت نفسها من عبد أو مكاتب

(١) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٥٣٣).

(٢) «المغرب» (ص ٣٠٦).

وأما عند أبي يوسف رحمه الله <sup>(١)</sup> فولأوه لمولى الأب <sup>(٢)</sup> موالاة؛ ترجيحاً لجانب الأب، وهما رجحاً <sup>(٣)</sup> ولأء العتاقة وإن كان من جانب الأم، وإنما وضع المسألة في فولأء الولد لمولى الأم إجماعاً إلا إذا أعتق الأب فيجبرُ الولاء من موالي الأم إلى قومه. هذا زبدة ما في «الكفاية» <sup>(١)</sup>.

١١ أقوله: وأما عند أبي يوسف رحمه الله ... الخ؛ ثمرة الاختلاف يظهر فيما إذا مات هذا الولد وترك عمّة أو غيرها من ذوي الأرحام، ومعقّ أمّه أو عصبة معتقها كان المالك لمعتق أمّه أو عصبته عندهما، وعند أبي يوسف رحمه الله يكون لذوي الأرحام. كذا في «التبيين» <sup>(٢)</sup>.

٢١ أقوله: فولأوه لمولى الأب؛ فلا يكون عليه ولأء عتاقة، وإنما يورث ماله بين ذوي أرحامه، كما إذا كان الأب عربياً والأم معتقة، فإنه لا يكون ولأؤه لمولى أمّه ترجيحاً لجانب الأب، بخلاف ما إذا كان الأب عبداً؛ لأنّه هالك معنى. فلا يردّ ما قيل: إنّه لما كان النسبُ إلى الآباء وجب أن يستوي الأب الحرُّ والعبد، وليس كذلك؛ لأنّا قلنا: إنّ العبد هالك معنى، وهذا المعنى معلوم إن كان الأب حرّاً؛ لأنّ الحرية حياة باعتبار صفة المالكية، والعربُ والعجم فيه سواء. وإنما قلنا: إنّ العبد هالك معنى؛ لأنّه لا يملك شيئاً، ولأنّ الرقّ أثر الكفر، والكفر موتٌ حكمي، كما قال الله تعالى: ﴿أَوْ مَن كَانَ مِيثًا فَاحْيَيْنَهُ﴾ <sup>(٣)</sup>: أي كافرأ فهديناه، فصار هذا الولد كأنّه لا أب له فينسب إلى موالي الأم ضرورة. هذا زبدة ما في «العناية» <sup>(٤)</sup> و«نتائج الأفكار» <sup>(٥)</sup>.

٣١ أقوله: وهما رجحاً... الخ؛ لأنّ العتاقة قويّ معتبرٌ في حقّ الأحكام حتى

(١) «الكفاية» (٨: ١٥٨).

(٢) «تبيين الحقائق» (٥: ١٧٧).

(٣) الأنعام: من الآية ١٢٢.

(٤) «العناية» (٨: ١٥٨).

(٥) «نتائج الأفكار» (٨: ١٥٨).

## والمعتقُ عصبَةٌ

العجمي ؛ لأنَّ ولَاءَ الموالاةِ لا يكونُ في العرب ؛ لأنَّ لهم شعوباً وقبائل ، فلا إرث لمولى الموالاة لتأخُّره عن الوارثِ النَّسبي وإن كان من ذوي الأرحام ، وأمَّا العجم ، فقد ضيَّعوا أنسابهم ، فيتصوَّرُ فيهم مولى الموالاة .

(والمعتقُ<sup>(١)</sup> عصبَةٌ<sup>(٢)</sup>)

اعتبرت الكفاءةُ فيه ، ألا ترى أنَّ معتقَةَ العرب لا يكون كفاءَ ألمعتقِ العجم ، والنسبُ في حقِّ العجم ضعيف ، فإنَّ تفاخرهم قبل الإسلام كان بعمارة الدنيا ، وبعد الإسلام بالإسلام .

فإذا ثبتَ الضعفُ في جانب الأب كان هو والعبد سواء ، فإنَّ العجمَ ضيَّعوا أنسابهم ؛ ولهذا لم تعتبر الكفاءةُ فيما بينهم بالنسب ، والقويُّ لا يعارضُهُ الضعيف ، بخلاف ما إذا كان الأبُ عربيًّا ؛ لأنَّ أنسابَ العرب قويَّةٌ معتبرةٌ في حكم الكفاءة والعقل ، لما أنَّ تناصرهم بها ، فأغنت عن الولاء .

والمرادُ من تضييع أنسابهم عدمُ حفظهم أسماءَ آبائهم ، وهذا فيهم ظاهر ؛ لأنَّ مدارَ حلِّ النكاحِ وحرمةِ على الجهل بأسماء الآباء عندهم ، ففيما يثبت الجهل يثبتُ الحلُّ ، وقيل : معنى تضييعهم الأنساب ، أنَّهم لم يراعوا حقَّه ، بل يراعون المال ، أمَّا تضييعُ النسبِ في العجميِّ الذين لحقوا العرب وصاروا موالِي لهم فأظهر ، هذا ما أفاده مولانا أعظمي رحمته الله .

[١] أقوله : المعتقُ عصبَةٌ ؛ لقوله ﷺ لَمَنْ اشْتَرَى عَبْدًا فَأَعْتَقَهُ : «هو أخوك ومولاك ، إن شكرك فهو خيرٌ له وشرُّ لك ، وإن كفرك فهو خيرٌ لك وشرُّ له ، ولو مات ولم يترك وارثاً كنت أنت عصبته»<sup>(١)</sup> ، وورث ابنة حمزة ﷺ على سبيل العصبية مع قيام وارث ، وهو بنت الميِّت . كذا في «الهداية»<sup>(٢)</sup> .

[٢] أقوله : عصبَةٌ ؛ عصبَةُ الرجل : قرابته لأبيه ، فكأنَّها جمع عاصب ، وإن لم

(١) في «سنن الدارمي» (٢ : ٤٦٨) ، و«سنن البيهقي الكبير» (٦ : ٢٤٠) ، وغيرها .

(٢) «الهداية» (٣ : ٢٧١) .

قُدِّمَ النَّسَبِيُّ عَلَيْهِ ، وهو على ذي الرحم

قُدِّمَ النَّسَبِيُّ<sup>(١)</sup> عَلَيْهِ<sup>(١)</sup> ، وهو على ذي الرحم) : أي المَعْتَقُ شَخْصٌ يَأْخُذُ مَا بَقِيَ مِنْ صَاحِبِ الْفَرْضِ ، وَكُلُّ الْمَالِ لَهُ عِنْدَ عَدَمِهِ وَالنَّسَبِيُّ :

١. إِمَّا عَصَبَةٌ بِنَفْسِهِ : أَي ذَكَرٌ لَا فَرْضَ لَهُ وَلَا يَدْخُلُ فِي نَسَبِهِ إِلَى الْمَيْتِ أَنْثَى.

٢. وَإِمَّا بغيره ، وهي أَنْثَى يَعَصَّبُهَا ذَكَرٌ.

٣. وَإِمَّا مَعَ غَيْرِهِ كَالْأَخْتِ لِأَبٍ وَأُمٍّ ، أَوْ لِأَبٍ تَصِيرُ عَصَبَةٌ مَعَ الْبَنْتِ.

يَسْمَعُ بِهِ ، مِنْ عَصَبِ الْقَوْمِ لِفُلَانٍ : إِذَا أَحَاطُوا بِهِ ، فَالْأَبُ طَرَفٌ ، وَالْإِبْنُ طَرَفٌ ، وَالْأَخُ جَانِبٌ ، وَالْعَمُ جَانِبٌ ، ثُمَّ سَمِيَ بِهِ الْوَاحِدُ وَالْجَمْعُ وَالْمَذْكَرُ وَالْمَوْثُثُ ، وَقَالُوا فِي مَصْدَرِهَا : الْعَصُوبَةُ . كَذَا فِي «شرح الفرائض للسيد الشريف»<sup>(٢)</sup>.

[١] أقوله : النسبي... الخ ؛ اعلم أن العصبَةَ نوعان : نسبي ، وسببي .

أما النسبي فثلاثة ؛ لآته :

١. إِمَّا عَصَبَةٌ بِنَفْسِهِ ، وهو ذَكَرٌ لَا فَرْضَ لَهُ ، وَلَا تَدْخُلُ فِي نَسَبِهِ إِلَى الْمَيْتِ أَنْثَى :

كَالْإِبْنِ وَالْأَبِ وَالْأَخِ وَالْعَمِ ، وَإِنَّمَا اعتُبرَ الذَّكَورَةُ ؛ لِأَنَّ الْأُنْثَى لَا تَكُونُ عَصَبَةً بِنَفْسِهَا ، بَلْ قَدْ تَكُونُ عَصَبَةً بِغَيْرِهَا ، كَالْبَنْتِ مَعَ الْإِبْنِ ، وَالْأَخْتِ مَعَ الْأَخِ مَثَلًا .

وَقَدْ تَكُونُ عَصَبَةً مَعَ غَيْرِهَا كَالْأَخْتِ مَعَ الْبَنْتِ ، وَإِنَّمَا اعتُبرَ عَدَمُ دُخُولِ الْأُنْثَى فِي نَسَبِهِ إِلَى الْمَيْتِ ؛ لِأَنَّ مَنْ دَخَلَ الْأُنْثَى فِي نَسَبِهِ إِلَى الْمَيْتِ لَمْ يَكُنْ عَصَبَةً ، بَلْ قَدْ يَكُونُ مِنْ ذَوَاتِ الْفُرُوضِ ، كَأَوْلَادِ الْأُمِّ مَثَلًا ، وَقَدْ يَكُونُ مِنْ ذَوَاتِ الْأَرْحَامِ ، كَأَبِ الْأُمِّ ، وَابْنِ الْبَنْتِ مَثَلًا .

٢. وَإِمَّا عَصَبَةٌ بِغَيْرِهِ : وهي أَنْثَى يَعَصَّبُهَا ذَكَرٌ : كَالْبَنْتِ يَعَصَّبُهَا الْإِبْنُ مَثَلًا .

٣. وَإِمَّا عَصَبَةٌ مَعَ غَيْرِهِ وهي أَنْثَى تَعَصَّبُهَا أَنْثَى ، كَالْأَخْتِ لِأَبٍ وَأُمٍّ ، أَوْ لِأَبٍ يَعَصَّبُهَا الْبَنْتُ مَثَلًا .

(١) أي المعتق عصبه يؤخر عن العصبه النسبية على ما تقرر في علم الفرائض ينظر : «درر الحكام» (٢ : ٣٦).

(٢) «شرح الفرائض السراجية» (ص ٢١).

وكلُّهم يُقدِّمُ على المُعتق<sup>(١)</sup>، والمُعتقُ يُقدِّمُ على ذوي الرِّحم<sup>(٢)</sup>؛ أي مَنْ لا فرضَ له

والعصبات بأنفسهم أربعة أصناف:

١. جزءُ الميِّتِ كالابنِ وابنِ الابنِ وإن سفل.

٢. وأصله كالأب والجد وإن علا.

٣. وجزءُ أبيه كالأخ وابنه وإن سفل.

٤. وجزءُ جدِّه كالعمِّ مثلاً الأقربُ فالأقرب.

وأما السببيّ فمولى العتاقة، هذا زبدة ما في «شرح السراجية للسيد الشريف»<sup>(١)</sup>.

[١] أقوله: وكلُّهم يُقدِّمُ على المُعتق؛ توجيهه لما كان مولى العتاقة عصبَةً يُقدِّمُ على ذوي الأرحام وهو المروي عن زيد بن ثابت رضي الله عنه، فإن كان للمعتق عصبَةٌ من النسب فهو أولى من المُعتق؛ لأنَّ المُعتق آخرُ العصبات؛ وهذا لأنَّه قال رضي الله عنه: «ولم يترك وارثاً»<sup>(٢)</sup>.

قالوا: المرادُ منه وارثٌ هو عصبَةٌ لا وارثٌ مطلقاً، بدليل حديث توريث بنت حمزة رضي الله عنه فتأخَّر عن العصبَةِ النسيبَةِ دون ذوي الأرحام. هذا خلاصة ما في حواشي «الهداية»<sup>(٣)</sup>.

[٢] أقوله: على ذوي الأرحام؛ وهو في اللغة بمعنى ذي القرابة مطلقاً، وفي الشرع ما ذكره الشارح رضي الله عنه بقوله: الذي لا فرضَ له: أي فرضٌ مقدَّرٌ في الكتاب أو السنَّة أو إجماع الأمة، وتدخل في نسبته إلى الميِّتِ أنثى: أي ولا يكون عصبَةً، ويحرزُ المالُ كلّهُ

(١) «شرح الفرائض السراجية» (ص ٢١ - ٢٢).

(٢) فعن ابن عباس رضي الله عنه: «إن رجلاً مات على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله ولم يترك وارثاً إلا عبداً هو أعتقه، فأعطاه النبي صلى الله عليه وآله ميراثه» في «مشكل الآثار» (٨: ٣٧١)، و«مسند أحمد» (١: ٢٢١)، وضعفه شيخنا الأرناؤوط.

(٣) «العناية»، و«الكفاية» (٨: ١٥٩ - ١٦٠).

فإن مات السيّد، ثمّ المَعْتَق، فإنَّهُ لأقرب عَصَبَةٍ سَيِّدِهِ ولا ولاءَ للنِّسَاءِ إلّا ما أعتقن كما في الحديث

ويدخل في نسبته<sup>(١)</sup> إلى الميْت أنثى.

(فإن مات السيّد، ثمّ المَعْتَق، فإنَّهُ لأقرب عَصَبَةٍ سَيِّدِهِ): أي إن مات السيّد، ثمّ المَعْتَق ولا وارث له من النِّسَبِ<sup>(٢)</sup>، فإنَّهُ لأقرب عَصَبَةٍ سَيِّدِهِ على التَّرتيب الذي يُعرَفُ في علم الفرائض.

(ولا ولاءَ للنِّسَاءِ إلّا ما أعتقن كما في الحديث): وعبارة الحديث<sup>(٣)</sup> هذه: «ليس للنِّسَاءِ من الولاءِ إلّا ما أعتقن، أو أعتق مَنْ أعتقن، أو كاتبَن أو كاتبَ مَنْ عند الانفراد، أو الباقي من سهام ذوات الفروض، ومع ذوات الفروض مع العَصَبَةِ يكون محروماً<sup>(٤)</sup>».

[١] قوله: ويدخل في نسبته... إلخ؛ كأولاد البنات وإن سفلوا ذكوراً كانوا وإنائاً، ومَنْ أراد زيادة التفصيل فليُنظر في علم الفرائض<sup>(٥)</sup>.

[٢] قوله: ولا وارث له من النِّسَبِ؛ أي لا وارث له من العصابات نسبية، فإنَّهُ كلّ للمَعْتَق وتأويل قوله: فإنَّهُ لأقرب عَصَبَةٍ، أن لا يكون للمَعْتَقِ عَصَبَةٌ من النِّسَبِ، ولا صاحب فرض وحال؛ أي له حال فرض لا غير.

أمّا إذا كان صاحب فرض له حال تعصيب أيضاً لا شيء للمَعْتَق، ولو كان صاحب فرضٍ فله الباقي بعد فرضه؛ لأنّه عَصَبَةٌ، والعَصَبَةُ يحرز المال كلّ عند الانفراد، والباقي عند ذوات الفروض.

[٣] قوله: وعبارة الحديث... إلخ؛ قال الفاضل الشريّف رحمه الله: ومعناه: ليس للنِّسَاءِ من الولاءِ إلّا ما أعتقن، أو ولاءُ ما أعتقه مَنْ أعتقن، أو ولاءُ ما كاتبته أو ولاءُ ما كاتبته من كاتبته، أو ولاءُ ما دبرته، أو ولاءُ ما دبرته من دبرته، فكلّمة: ما؛ المذكورة

(١) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٥٣٤).

(٢) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٥٣٤).

كاتبين، أو دبرن، أو دبر من دبرن، أو جرّ ولاء معتقهنّ، أو معتق معتقهنّ<sup>(١)</sup> : أي ليس للنساء من الولاء إلاّ ولاء من أعتقته، أو ولاء من أعتق من أعتقته، وأمّا ولاء المدبر فقد عرفته، ففي مدبر المدبر يفرض ذلك مرتين<sup>(٢)</sup>، ومسألة جرّ الولاء قد مرّت.

والمقدرة عبارة عن معنوق يتعلّق به الإعتاق؛ فلاّنه بمنزلة سائر ما يتملّك ممّا لا عقل له، كما في قوله ﷺ: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>.

وكلمة: من؛ عبارة عن صار حراً مالكا فاستحقّ أن يعبر عنه بلفظ العقلاء، وقوله: أو جرّ؛ يحتاج إلى أن يقدر معه أن حتى يصير مؤولاً بالمصدر؛ أي ليس لهن شيء من الولاء، إلا ولاء ما ذكر أو إن جرّ ولاء معتقهنّ، أو ولاء معتق معتقهنّ. انتهى هكذا في «حاشية جليبي»<sup>(٣)</sup>.

١١ أقوله: يفرض ذلك مرتين؛ قال الفاضل الشريف ﷺ: صورة ولاء مدبرهنّ إن دبّرت امرأة عبداً ثم ارتدّت ولحقت بدار الحرب، وحكم القاضي بحرية عبدها المدبر، ثم أسلمت ورجعت إلى دار الإسلام، ثم مات المدبر ولم يخلف عصبّة نسبية، فهذه المرأة عصبته.

(١) قال الزيلعي في «نصب الراية» (٤: ١٥٤) وابن حجر في «الدراية» (٢: ١٩٥): غريب، وأخرجه البيهقي في «السنن الكبير» (١٠: ٣٠٦): من طريق ابن مسعود وعليّ وزيد بن ثابت أنهم كانوا يجعلون الولاء للكبير من العصبّة ولا يورثون النساء من الولاء إلا ما أعتقن أو أعتق من أعتقن. ومن طريق إبراهيم كان عمر وعليّ وزيد بن ثابت لا يورثون النساء من الولاء إلا ما أعتقن. وأخرج ابن أبي شيبة (٦: ٢٨٩) من طريق الحسن أنه قال: لا ترث النساء من الولاء إلا ما أعتقن أو أعتق من أعتقن. وروى عبد الرزاق (٩: ٣٦) من طريق يحيى بن الجزار عن عليّ قال: لا ترث النساء من الولاء إلا ما كاتبن أو أعتقن. ومن طريق ابن مسعود نحوه قال الحكم وكان شريح يقوله.

(٢) النساء: من الآية ٣.

(٣) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٣٤).

وحكم مدبر هذا المدبر كذلك ؛ أي إذا حكم القاضي بعق مدبرها بسبب لحاقها ،  
فاشترى عبداً أو دبّره ثمّ مات أو رجعت المرأة ثانية إلى دار الإسلام إمّا قبل موت  
مدبرها أو بعده ، ثمّ مات المدبر الثاني ولم يخلف عصبة نسبية فولأؤه لهذه المرأة .  
وصورة جرّ معتقٍ معتقهنّ الولاء : إن امرأة أعتقت عبداً ، فاشترى العبدُ المعتقُ  
عبداً ، فزوجه بمعتقةٍ غيره ، فولدَ منهما ولدٌ ، وهو حرٌّ وولأؤه لمولى أمّه ، فإذا أعتقَ ذلك  
العبدُ المعتقُ عبده جرّ بإعتاقه ولأءَ ولدِ معتقه إلى نفسه ، ثمّ إلى مولاته . انتهى كلامه  
الشريف . هكذا في «حاشية الجلبي»<sup>(١)</sup> .

مجي



## فصل في ولاء الموالاة

إن أسلم رجلٌ على يد رجلٍ وولاه، أو غيره على أن يرثه، ويعقل عنه صح

### فصل<sup>(١)</sup> في ولاء الموالاة

(إن أسلم رجلٌ على يد رجلٍ وولاه، أو غيره على أن يرثه، ويعقل عنه<sup>(٢)</sup> صح) : قوله : إن أسلم رجلٌ على يد رجلٍ الخ، قيدٌ أُخرجَ مخرجَ العادة، وهو ليس بشرطٍ لصحة هذا العقد

[١] أقوله : فصل ؛ هذا فصل في أحكام ولاء الموالاة، آخر ولاء الموالاة عن ولاء العتاقة ؛ لأنّ ولاء العتاقة أقوى ؛ لأنّه غير قابلٍ للتحوّل والانتقال في جميع الأحوال، بخلاف ولاء الموالاة، فإنّ للمولى فيه أن ينتقل.

وصورة ولاء الموالاة : أن يقول مجهولُ النسب للذي أسلمَ على يده أو لغيره : واليتك عليّ إلى أني [إن] متٌ فميراثي لك ، وإن جنيتُ فعقلي عليك وعلى عاقلتك، وقبيل الآخر منه، يكون القابل مولى له يرثه إذا مات، ويعقل عنه إذا جنى، وله شرائط منها أن يكون من غير العرب ؛ لأنّ العربيّ له نصرةٌ بنفسه : أي قبيلة، وذلك أكّد من نصرة الموالاة.

ومنها : أن يكون معتقاً.

ومنها : أن يشترط الميراث والعقل.

ومنها : أن يكون لم ينتقل عنه غيره.

ومنها : الإسلامُ على يده عند البعض، والصحيحُ أن ذا ليس بشرط. هذا زيادة

«نتائج الأفكار»<sup>(١)</sup>، و«الكفاية»<sup>(٢)</sup>.

[٢] أقوله : على أن يرثه ويعقل عنه ؛ هذا صريحٌ في كون كلٍّ من الإرث شرطاً

معتبراً. كما صرح في «الكفاية»<sup>(٣)</sup>، فقول الشارح رحمته الله : وهو ليس بشرط مختص بقيد

(١) «نتائج الأفكار» (٨ : ١٦١).

(٢) «الكفاية شرح الهداية» (٨ : ١٦١ - ١٦٢).

(٣) «الكفاية» (٨ : ١٦٢).

وعقله عليه وإرثه له ، وأخر عن ذي الرحم ، وله النقل عنه بمحضره إلى غيره إن لم يعقل عنه

(وعقله عليه وإرثه له) : أي إن جنى <sup>(١)</sup> الأسفل فديته على المولى الأعلى ، وإن مات فأرثه للأعلى ، وهذا عندنا ، وعند الشافعي <sup>(٢)</sup> لا اعتبار لعقد الموالاة .  
(وأخر عن ذي الرحم ، وله النقل عنه بمحضره إلى غيره إن لم يعقل عنه

الإسلام ، يعني على المذهب الصحيح كما نقلت أنفاً من «الكفاية» <sup>(١)</sup> ، وعند البعض الإسلام شرط أيضاً .

١١ أقوله : أي إن جنى... الخ ؛ أقول : ظاهر صريح في أن الإرث مختص من الجانب الأعلى ، وليس كذلك ؛ لأنه لو شرط الإرث من الجانبين فكان كذلك ، ويتوارثان من الجانبين بخلاف ولاء العتاقة ، فإنه يرث الأعلى ، ولا الأسفل من الأعلى ؛ لأن سبب الإحياء قد وجد من الأعلى في حق الأسفل ، ولم يوجد من الأسفل في حق الأعلى ، وهاهنا السبب هو العقد والشرط ، فعلى الوجه الذي وجد الشرط ثبت الحكم. كذا في «حاشية الجلبي» <sup>(٢)</sup> ناقلاً عن «الكفاية» <sup>(٣)</sup> .

٢١ أقوله : وعند الشافعي... الخ ؛ لأن فيه إبطال حق بيت المال ؛ ولهذا لا تصح في حق وارث آخر ، فكذا لا يصح في حق بيت المال ؛ لأنه بمنزلة الورثة عند عدمهم .  
ولنا : قوله ﷺ : ﴿وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَنُكُمْ﴾ <sup>(٤)</sup> الآية ، والآية في الموالاة ، والحديث : فقال ﷺ : «هو أحق الناس به بحياه ومماته» <sup>(٥)</sup> ، وهذا يشير إلى العقل

(١) «الكفاية» (٨ : ١٦٢) .

(٢) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٣٥) .

(٣) «الكفاية» (٨ : ١٦٢) .

(٤) النساء : من الآية ٣٣ .

(٥) فمن تميم الداري ﷺ قال : «سألت رسول الله ﷺ ما السنة في الرجل من أهل الشرك يُسلم على يدي رجل من المسلمين؟ فقال رسول الله ﷺ : هو أولى الناس بمحياء ومماته» في «سنن الترمذي» (٤ : ٤٢٧) ، و«سنن أبي داود» (٢ : ١٤٢) ، و«سنن النسائي الكبير» (٤ : ٨٨) ، و«سنن ابن ماجه» (٢ : ٩١٩) ، وغيرها .

فإن عقلَ عنه، أو عن ولده فلا، ولا يوالي معتقاً أحداً.

فإن عقلَ عنه، أو عن ولده فلا، ولا يوالي معتقاً أحداً، فإن ولاءَ العتاقة مقدّم على ولاءِ الموالاة، فشرط أن لا يكون<sup>(١)</sup> معتقاً، وأيضاً من شرطه أن يكون مجهول النسب<sup>(٢)</sup>، وأن لا يكون عربياً؛ لأن للعرب قبائل، فيكون لهم الورثة النسبية.

والإرث؛ ولأنّ ماله حقّه، فيصرفه إلى حيث يشاء، والصرف إلى بيت المال ضرورة عدم المستحق. هذا زبدة ما في «الهداية»<sup>(١)</sup>.

١١ أقوله: فشرط أن لا يكون؛ وأن لا تكون بينه وبين أحد عقد موالاة، وقد عقله عنه، وأشار المصنّف رحمه الله إلى هذا بقوله: ولم يعقل عنه... إلخ. كذا في «حاشية الجلبي»<sup>(٢)</sup>.

٢٢ أقوله: أن يكون مجهول النسب؛ بأن لا ينسب هو إلى غيره، أمّا نسبة غيره إليه فغير مانع، وقيل: إنه غير شرط، وهو المختار. كذا في «حاشية الجلبي»<sup>(٣)</sup>.



(١) «الهداية» (٣: ٢٧٤).

(٢) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٣٥).

(٣) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٣٥).

## كتاب الإكراه

هو فعلٌ يوقعهُ المُكرهُ بغيره، فيفوتُ به رضا، أو يفسدُ اختياره مع بقاء أهليته

### كتاب الإكراه<sup>(١)</sup>

(هو فعلٌ يوقعهُ المُكرهُ بغيره، فيفوتُ به رضا، أو يفسدُ اختياره مع بقاء أهليته<sup>(٢)</sup>)، يقال: أوقع فلانٌ بفلانٍ ما يسوؤه، ثمَّ الإكراهُ نوعان: أحدهما: أن يكونَ مفوتاً للرَّضا، وهو أن يكونَ بالحبس، أو الضرب. والثاني: أن يكونَ مفسداً للاختيار، وهو أن يكونَ التهديد بالقتل، أو قطع العضو<sup>(٣)</sup>.

فَقُوتُ الرِّضا أعمُّ من فسادِ الاختيار، ففي الحبس، أو الضَّرْبِ يفوتُ الرِّضا، ولكن الاختيارُ الصَّحيحُ باقٍ، وفي القتل لا رضا، ولكن له اختيارٌ غيرُ صحيح، بل اختيارٌ فاسد.

وتحقيقه: إن الرِّضا في مقابلةِ الكراهة، والاختيارُ في مقابلةِ الجبر، ففي الإكراه بالحبس والضرب لا شكُّ أنَّ الكراهةَ موجودة، فالرِّضا معدومٌ، لكن

[١] أقوله: كتاب الإكراه؛ وهو في اللغة: حملُ المكره على ما يكرهه، يقال: أكرهته على كذا؛ أي جعلته عليه، وهو كاره، في الاصطلاح: ما ذكرَ المصنِّفُ ﷺ بقوله: وهو فعلٌ... الخ، قيل: في مناسبة أنَّ الولاءَ من آثارِ العتق، والعتقُ لا يؤثِّرُ فيه الإكراه، فناسب ذكره عقيبه، أو لأنَّه نادرٌ كالمالواة. هكذا في «ردِّ المحتار»<sup>(١)</sup>.

[٢] أقوله: مع بقاء أهليته؛ أي لا يزولُ به أهليَّةُ المكره، ولا يسقطُ عنه الخطاب؛ لأنَّ المكرهَ مبتلى، والابتلاءُ تحقُّقُ الخطاب، ألا ترى أنَّه متردِّدٌ بين فرضٍ ورخصة، ويأثمُ مرَّةً ويؤجرُ أخرى، وهو آيةُ الخطاب. كذا في «الكفاية»<sup>(٢)</sup>.

[٣] أقوله: أو قطع العضو؛ وكذا قطعُ بعضِ العضو كاملة. هكذا في «ردِّ المحتار»<sup>(٣)</sup> ناقلاً عن «الشرنبلالية»<sup>(٤)</sup>.

(١) «رد المحتار» (٥ : ٨٠).

(٢) «الكفاية» (٨ : ١٦٦).

(٣) «رد المحتار» (٥ : ٨٠).

(٤) «الشرنبلالية» (٢ : ٢٧٠).

وشرطه: قدرة المكره على إيقاع ما هدد به

الاختيار متحقق مع وصف الصحة، فإن الاختيار إنما يفسد في مقابلة تلف النفس أو العضو، فإن كل أمر فيه هلاك أحدهما فالامتناع عنه مجبول في طبيعة جميع الحيوانات.

ألا ترى أن القوة الماسكة، كيف تمسك الإنسان، بل جميع الحيوانات عن الهوى<sup>(١)</sup> من المكان العالي، ومن الإلقاء في النار عند مظنة التلف، فالامتناع عنه وإن كان اختيارياً، فهو اختيار صورة قريب من الجبر، فكذا في الإكراه عند خوف تلف النفس أو العضو اختيار الامتناع عما فيه مظنة الهلاك اختيار فاسد؛ لأن الإنسان عليه مجبور من حيث إن الطبع عليه مجبول، ومع ذلك الأهلية باقية في الملجئ وغير الملجئ<sup>(٢)</sup> لتحقيق العقل والبلوغ.

(وشرطه:

١. قدرة المكره<sup>(٣)</sup> على إيقاع ما هدد به

[١] أقوله: عن الهوى؛ وهو بفتح الهاء وسكون الواو، مصدر هوى يهوى، كرمى يرمي، هوى؛ أي سقط إلى السفلى. كذا في «حاشية الجلبي»<sup>(١)</sup>.

[٢] أقوله: في الملجئ وغير الملجئ؛ أي المضطر وغير المضطر، والمراد بالأول هو النوع الثاني من الإكراه، وعن الثاني هو الأول منه. كذا في «حاشية الجلبي»<sup>(٢)</sup>.

[٣] أقوله: وشرطه قدرة المكره؛ هذا شروع لتعداد الأوصاف الأربعة التي اعتبرت شرائط لتحقيق الإكراه:

الأول: صفة المكره بالكسر، وهي القدرة.

والثاني: صفة المكره بالفتح، وهي خوفه.

والثالث: صفة المكره به، وهي كونه متلفاً أو نحوه.

والرابع: صفة الفعل الذي يكره عليه، وهي كونه من الأفعال التي يمتنع عنها المكره قبل الإكراه. كذا في «حاشية الجلبي»<sup>(٣)</sup>.

(١) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٣٦).

(٢) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٣٦).

(٣) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٣٦).

سُلْطَانًا كَانَ، أَوْ لَصًّا، وَخَوْفُ الْمُكْرَهِ إِيقَاعُهُ وَكَوْنُ الْمُكْرَهِ بِهِ مُتْلَفًا نَفْسًا، أَوْ  
عَضْوًا، أَوْ مُوجِبًا غَمًّا يَعدُمُ الرِّضَاءُ

سُلْطَانًا كَانَ، أَوْ لَصًّا<sup>(١)</sup>، روي عن أبي حنيفة رحمه الله أَنَّ الْإِكْرَاهَ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا مِنْ  
السُّلْطَانِ<sup>(٢)</sup>، فَكَأَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ بِنَاءً عَلَى مَا كَانَ وَقَعًا فِي عَصْرِهِ.

٢. (وَخَوْفُ الْمُكْرَهِ إِيقَاعُهُ): أَي يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّ الْمُكْرَهَ يَوْقِعُهُ<sup>(٣)</sup>.

٣. (وَكَوْنُ الْمُكْرَهِ بِهِ مُتْلَفًا نَفْسًا)<sup>(٤)</sup>، أَوْ عَضْوًا، أَوْ مُوجِبًا غَمًّا<sup>(٥)</sup> يَعدُمُ الرِّضَاءُ<sup>(٦)</sup>

[١] أقوله: لَصًّا؛ - بكسر اللام -، وَضَمَّهَا لُغَةً فِيهِ، يُقَالُ بِالْفَارْسِيَّةِ: دزد  
أَشْكَارًا. كَذَا قَالَ الْجَلْبِي<sup>(١)</sup>.

[٢] أقوله: لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا مِنَ السُّلْطَانِ؛ لَمَّا أَنَّ النِّعَةَ لَهُ، وَالْقُدْرَةَ لَا تَتَحَقَّقُ بِدُونِ  
النِّعَةِ، فَقَدْ قَالُوا: هَذَا اخْتِلَافُ عَصْرِ زَمَانٍ؛ لَا اخْتِلَافُ حُجَّةٍ وَبِرْهَانٍ، أَشَارَ إِلَيْهِ  
الْشَّارِحُ رحمه الله بِقَوْلِهِ: فَكَأَنَّهُ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رحمه الله ... الخ.

ذَلِكَ بِنَاءً عَلَى مَا كَانَ وَقَعًا فِي عَصْرِهِ؛ لِأَنَّ فِي زَمَنِهِ لَمْ يَوْجَدْ الْإِكْرَاهُ إِلَّا مِنْ  
السُّلْطَانِ، ثُمَّ تَغَيَّرَ الزَّمَانُ وَأَهْلُهُ، وَنَشَرَ الْفُسَادُ وَالطُّغْيَانُ، وَدَفَعَ الْإِكْرَاهَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ،  
فَلَوْ كَانَ الْإِمَامُ فِي زَمَانٍ صَاحِبِيهِ لَأَفْتَى بِقَوْلِهِمَا. كَذَا فِي «الْبَيَانِيَّةِ»، قَالَ أَخِي جَلْبِي<sup>(٢)</sup>:  
قَدْ ظَهَرَ مِنْ هَذَا التَّقْرِيرِ أَنَّ مَسْأَلَةَ الْمَتْنِ عَلَى رَأْيِهِمَا.

[٣] أقوله: يَوْقِعُهُ؛ لِيَصِيرَ بِهِ مُضْطَرًّا عَلَى مَا دَعَى إِلَيْهِ مِنَ الْفِعْلِ.

[٤] أقوله: مُتْلَفًا نَفْسًا؛ فِي «الْقَهْطَسْتَانِيَّةِ»<sup>(٣)</sup>؛ أَي حَقِيقِيَّةً أَوْ حَكْمِيَّةً، كَتْلَفَ كُلَّ  
الْمَالِ، فَإِنَّهُ شَقِيقُ الرُّوحِ. كَمَا فِي «الزَّاهِدِيَّةِ»، قَالَ صَاحِبُ «رَدِّ الْمُحْتَارِ»<sup>(٤)</sup>: تَقْيِيدُهُ بِكُلِّ  
الْمَالِ مُخَالَفٌ لِمَا سَيُشِيرُ إِلَيْهِ الشَّارِحُ رحمه الله أَخْذًا عَنِ «الْقُنْيَةِ».

[٥] أقوله: غَمًّا؛ - بفتح الغين المعجمة، وتشديد الميم - : الهم.

[٦] أقوله: بَعْدَ الرِّضَا؛ أَي مَعَ بَقَاءِ الْإِخْتِيَارِ الصَّحِيحِ، وَإِلَّا فَالْإِكْرَاهُ لَيْسَ بِمُتْلَفٍ  
لِعَدَمِ الرِّضَا أَيْضًا، وَلَكِنَّهُ يَفْسُدُ الْإِخْتِيَارُ. كَذَا فِي «رَدِّ الْمُحْتَارِ»<sup>(٥)</sup>.

(١) فِي «ذَخِيرَةِ الْعُقْبِيِّ» (ص ٥٣٦).

(٢) فِي «ذَخِيرَةِ الْعُقْبِيِّ» (ص ٥٣٦).

(٣) «جَامِعُ الرُّمُوزِ» (٢: ٣٦٨).

(٤) «رَدِّ الْمُحْتَارِ» (٥: ٨٠).

(٥) «رَدِّ الْمُحْتَارِ» (٥: ٨٠).

## والمُكْرَهُ مَمْتَنَعاً عَمَّا أُكْرِهَ عَلَيْهِ قَبْلَهُ لِحَقِّهِ أَوْ لِحَقِّ آخَرٍ أَوْ لِحَقِّ الشَّرْعِ

اعلم أنَّ هذا يَخْتَلَفُ باختلاف النَّاسِ، فَإِنَّ الْأَرَادِلَ رُبَّمَا لَا يَغْتَمُونَ بِالضَّرْبِ أو الْحَبْسِ، فَالضَّرْبُ اللَّيِّنُ لَا يَكُونُ إِكْرَاهًا فِي حَقِّهِمْ، بَلِ الضَّرْبُ الْمُبْرَحُ<sup>(١)</sup>، وَكَذَا الْحَبْسُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ حَبْسًا مَدِيدًا يَتَضَجَّرُ مِنْهُ، وَالْأَشْرَافُ يَغْتَمُونَ بِكَلَامٍ فِيهِ خَشَوْنَةٌ، فَمِثْلُ هَذَا<sup>(٢)</sup> يَكُونُ إِكْرَاهًا لَهُمْ.

٤. (وَالْمُكْرَهُ مَمْتَنَعاً عَمَّا أُكْرِهَ عَلَيْهِ قَبْلَهُ لِحَقِّهِ<sup>(٣)</sup>): كَبَيْعِ مَالِهِ، أَوْ إِتْلَافِهِ، أَوْ إِعْتِاقِ عَبْدِهِ، (أَوْ لِحَقِّ آخَرَ): كِإِتْلَافِ مَالِ الْغَيْرِ، (أَوْ لِحَقِّ الشَّرْعِ): كَشُرْبِ الْخَمْرِ، وَالزَّوْنِ.

(فَلَوْ أُكْرِهَ بِقَتْلِ أَوْ ضَرْبٍ شَدِيدٍ<sup>(٤)</sup>، أَوْ حَبْسٍ<sup>(٥)</sup> حَتَّى يَبَاعَ، أَوْ اشْتَرَى، أَوْ أَقْرَ، أَوْ أَجَرَ فَسَخَّ أَوْ أَمْضَى)، فَإِنَّ هَذِهِ الْعُقُودَ يَشْتَرِطُ فِيهَا الرِّضَا، فَالْإِكْرَاهُ الَّذِي يَعْدَمُ الرِّضَا، وَهُوَ غَيْرُ الْمُلْجِئِ يَمْنَعُ نَفَاذَهَا لَكِنَّهَا تَنْعَقِدُ، وَلَهُ الْخِيَارُ فِي الْفَسْخِ وَالْإِمْضَاءِ.

[١] أقوله: المبرح؛ - بالراء والحاء المهملتين - : الشديد المؤلم. كذا يفهم عن

«الصحاح»<sup>(١)</sup>.

[٢] أقوله: فمثل هذا... الخ؛ ولذا قال محمد ﷺ: ليس في ذلك تقدير لازم، بل

ذلك على حسب ما يرى من حال من ابتلي به؛ لأنَّ نصب المقادير لا يكون بالرأي. كذا في «حاشية الجلبى»<sup>(٢)</sup>.

[٣] أقوله: لحقه؛ أي إمَّا أَنْ يَكُونَ امْتِنَاعُهُ مِمَّا أُكْرِهَ عَلَيْهِ؛ لَكُونِهِ خَالِصَ حَقِّهِ

كإكراهه على إتلاف ماله، ولو بعوض كبيعته. كذا في «رد المحتار»<sup>(٣)</sup>.

[٤] أقوله: أو ضرب شديد؛ متلف لا بسوط أو سوطين إلا على المذاكير والعين؛

لأنَّه يَخْشَى مِنْهُ التَّلَفَ<sup>(٤)</sup>.

[٥] أقوله: أو حبس؛ قال في «رد المحتار»<sup>(٥)</sup>: أي حبس نفسه، قال الزَّيْلَعِيُّ:

(١) «الصحاح» (١: ٨١).

(٢) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٣٦).

(٣) «رد المحتار» (٥: ٨٠).

(٤) ينظر: «الدر المختار» (٥: ٨١).

(٥) «رد المحتار» (٥: ٨١).

وَمِلْكُهُ الْمُشْتَرَى إِنْ قَبِضَ فَيَصِحُّ إِعْتَاقُهُ ، وَلَزِمَهُ قِيَمَتُهُ

(وَمِلْكُهُ الْمُشْتَرَى إِنْ قَبِضَ فَيَصِحُّ إِعْتَاقُهُ ، وَلَزِمَهُ قِيَمَتُهُ) ؛ لِأَنَّ بَيْعَ الْمُكْرَهَةِ عِنْدَنَا بَيْعٌ فَاسِدٌ ؛ لِأَنَّ رُكْنَ الْبَيْعِ <sup>(١)</sup> صَدَرَ مِنْ أَهْلِهِ فِي مَحَلِّهِ ، وَالْفَسَادُ لِفَوَاتِ الْوَصْفِ <sup>(٢)</sup> ، وَهُوَ الرِّضَا ، وَالْمَبِيعُ بَيْعاً فَاسِداً يَمْلِكُ بِالْقَبْضِ ، فَلَوْ قَبْضٌ وَأَعْتَقَ ، أَوْ تَصَرَّفَ تَصَرُّفاً لَا يَنْقُضُ <sup>(٣)</sup> يَنْفَذُ <sup>(٤)</sup> خِلَافاً لَزَفَرٍ <sup>(٥)</sup> ، إِذْ هُوَ عِنْدَهُ بَيْعٌ مُوقُوفٌ

وَالْإِكْرَاهُ بِحَبْسِ الْوَالِدَيْنِ أَوْ الْأَوْلَادِ لَا يَعِدُّ إِكْرَاهاً ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بَمُلْجِيٍّ ، وَلَا بَعْدَمِ الرِّضَا بِخِلَافِ حَبْسِ نَفْسِهِ .

لَكِنْ فِي «الشَّرْهُبَالِيَّةِ» عَنْ «المَبْسُوطِ» : إِنَّهُ قِيَاسٌ ، وَفِي الْإِسْتِحْسَانِ : حَبْسُ الْأَبِ إِكْرَاهٌ ، وَذَكَرَ الطُّوْرِيُّ <sup>(٦)</sup> : إِنَّ الْمُعْتَمَدَ لَا فَرْقَ بَيْنَ حَبْسِ الْوَالِدَيْنِ وَالْوَلَدِ فِي وَجْهِ الْإِسْتِحْسَانِ زَادَ الْقَهْطَانِيُّ أَوْ غَيْرِهِمْ مِنْ ذِي رَحِمٍ مُحْرَمٍ ، وَعِزَاهُ إِلَى «المَبْسُوطِ» .

[١] أَقُولُهُ : لِأَنَّ رُكْنَ الْبَيْعِ ؛ أَيِ الْإِجْبَابِ وَالْقَبُولِ صَدَرَ مِنْ أَهْلِهِ ، هُوَ الْعَاقِلُ الْبَالِغُ فِي مَحَلِّهِ ؛ أَيِ الْمَالِ الْمُنْقُومِ <sup>(١)</sup> .

[٢] أَقُولُهُ : لِفَوَاتِ الْوَصْفِ ؛ وَهُوَ الشَّرْطُ لِقَوْلِهِ <sup>(٢)</sup> : «إِلَّا أَنْ تَكُونَ يَحْكُمُهُ عَنْ تَرَاضٍ» <sup>(٣)</sup> ، وَتَأْثِيرُ انْتِفَاءِ الشَّرْطِ فِي فِسَادِ الْعَقْدِ لَا غَيْرَ : كَانْتِفَاءِ الْمَسَاوَةِ فِي بَابِ الرِّبَا . كَذَا فِي «حَاشِيَةِ الْجَلْبِي» <sup>(٤)</sup> نَاقِلاً عَنْ «الْأَكْمَلِيَّةِ» .

[٣] أَقُولُهُ : لَا يَنْقُضُ ؛ أَيِ لَا يُمْكِنُ نَقْضُهُ كَالْتَدْبِيرِ وَالِاسْتِيلَادِ <sup>(٥)</sup> .

[٤] أَقُولُهُ : يَنْفَذُ ؛ أَيِ يَجُوزُ ، وَيَلْزِمُهُ الْقِيَمَةُ كَسَائِرِ الْبَيَاعَاتِ الْفَاسِدَةِ .

فَإِنْ قِيلَ : لَوْ كَانَ كَسَائِرِ الْبَيَاعَاتِ الْفَاسِدَةِ لَمَّا عَادَ جَائِزاً بِالْإِجَازَةِ .

وَأَجِيبَ : بِأَنَّ إِجَازَةَ الْمَالِكِ يَرْتَفِعُ الْمَفْسَدُ وَهُوَ الْإِكْرَاهُ وَعَدَمُ الرِّضَا ، فَيَجُوزُ بِخِلَافِ سَائِرِهَا ، فَإِنَّ الْمَفْسَدَ فِيهِ بَاقٍ .

(١) ينظر : «ذخيرة العقبى» (ص ٥٣٦) .

(٢) النساء : من الآية ٢٩ .

(٣) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٣٦) .

(٤) ينظر : «ذخيرة العقبى» (ص ٥٣٦) .



واعلم أنّ صاحب «الهداية»<sup>(١)</sup> أورد [قد] هاهنا مسألة بيع الوفاء بقوله: قال المصنّف رحمه الله: «وَمَنْ جَعَلَ الْبَيْعَ الْجَائِزَ الْمَعْتَادَ بَيْعًا فَاسِدًا، جَعَلَهُ كَيْبَ الْمَكْرِهِ حَتَّى يَنْقُضَ بَيْعُ الْمُشْتَرِي مِنْ غَيْرِهِ إِلَى آخِرِهِ».

قال الأكمل رحمه الله<sup>(٢)</sup>: «أَرَادَ بِالْبَيْعِ الْجَائِزِ الْمَعْتَادِ بَيْعَ الْوَفَاءِ، وَصُورَتُهُ: أَنْ يَقُولَ الْبَائِعُ لِلْمُشْتَرِي: بَعْتُ مِنْكَ هَذَا الْعَيْنَ بِمَا لَكَ عَلَيَّ مِنَ الدِّينِ، أَتَى مَتَى قَضَيْتُ الدِّينَ فَهَوَ لِي، أَوْ يَقُولُ: بَعْتُ مِنْكَ هَذَا الْعَيْنَ بِكَذَا، عَلَى أَتَى إِذَا دَفَعْتُ إِلَيْكَ ثَمَنَكَ تَدْفَعُ الْعَيْنَ إِلَيَّ، قَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهِ، وَمَشَايخِ سَمَرَقَنْدَ جَعَلُوهُ جَائِزًا مُفِيدًا لِبَعْضِ الْأَحْكَامِ، وَهُوَ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ دُونَ الْبَيْعِ وَالْهَبَةِ عَلَى مَا هُوَ الْمَعْتَادُ بَيْنَ النَّاسِ لِلْحَاجَةِ».

واختاره صاحب «الهداية»<sup>(٣)</sup>، وأشار إليه بقوله: البيع الجائز المعتاد من المشايخ [من] جعله بيعاً فاسداً، وجعله كالبيع المكره عليه، حتى ينقض به بيع المشتري من غيره؛ لأنّ الفساد لفوات الرضاء، كما في البيع المكره عليه.

ومنهم مَنْ جعله رهناً لقصد المتعاقدين؛ لأنّهما وإن سَمَّيَا بَيْعاً، لَكِنْ غَرَضُهُمَا الرِّهْنُ، وَالْعَبْرَةُ لِلْمَقَاصِدِ وَالْمَعَانِي، فَلَا يَمْلِكُهُ الْمُرْتَهِنُ، وَلَا يَبَاحُ لَهُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ إِلَّا بِإِذْنِ مَالِكِهِ، وَهُوَ ضَامِنٌ لِمَا أَكَلَ مِنْ ثَمَرِهِ، وَاسْتَهْلَكَ مِنْ عَلَيْهِ، وَالدِّينُ سَاقِطٌ لِهَلَاكِهِ فِي يَدِهِ إِذَا كَانَ وَفَاءً بِالدِّينِ، وَلَا ضَمَانٌ عَلَيْهِ فِي الزِّيَادَةِ إِذَا هَلَكَ بِغَيْرِ صَنْعِهِ، وَلِلْبَائِعِ اسْتِرْدَادُهُ إِذَا قَضَى دَيْنَهُ، وَلَا فَرْقَ عِنْدَنَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الرِّهْنِ.

ومنهم: مَنْ جَعَلَهُ بَيْعاً بَاطِلاً عِتْبَاراً بِالْهَازِلِ؛ لِأَنَّهُمَا تَكَلَّمَا بِلَفْظِ الْبَيْعِ، وَلَيْسَ قَصْدُهُمَا الْبَيْعُ، فَكَانَ لِكُلِّ مِنْهُمَا أَنْ يَفْسَخَ بِغَيْرِ رِضَا صَاحِبِهِ، وَلَوْ أَجَازَ أَحَدُهُمَا لَمْ يَجْزُ عَلَى صَاحِبِهِ.

ومعنى قوله: هو المعتاد؛ أنّهم في عرفهم لا يفهمون لزوم البيع بهذا الوجه، بل يجوزونه إلى أن يردّ البائع الثمن إلى المشتري، وبقي للمشتري ردّ المبيع على البائع من

(١) «الهداية» (٣: ٢٧٦).

(٢) في «العناية» (٩: ٢٣٤).

(٣) «الهداية» (٣: ٢٧٦).

فإن قبضَ ثمنه، أو سَلَمَ طوعاً نَفَذَ، وإن قبضَه مكرهاً لا، وردّه إن بقي قبل الإجازة لا يفيدُ الملك<sup>(١)</sup>.

(فإن قبضَ ثمنه، أو سَلَمَ طوعاً نَفَذَ، وإن قبضَه مكرهاً لا، وردّه إن بقي)، لم يذكر في «الهداية»<sup>(٢)</sup> حُكْمُ التَّسْلِيمِ مَكْرَهاً، لكن ذُكِرَ في أصول الفقه<sup>(٣)</sup>: أن الإكراه إذا كان على البيع والتَّسْلِيمِ يكونُ التَّسْلِيمُ مقتضراً على الفاعل، ولم يجعل غير امتناع، ولا يكون ذلك إلا إذا لم يخرج [عن] ملكه ببيع أو هبة؛ ولهذا سمّوه ببيع الوفاء؛ لأنّه وفاء بما عهد من ردّ المبيع، هذا زبدة ما في «العناية»<sup>(٤)</sup>.

وقال صاحب «البيان»: والأصحّ عندي أنّه بيعٌ فاسدٌ يوجبُ الملك بعد القبض وحكمه حكمُ سائر البيوع الفاسدة؛ لأنّه بيعٌ بشرط لا يقتضيه العقد، وقد نهى النبي ﷺ عن بيع وشرط. انتهى كلامه. كذا في «حاشية الجلبى»<sup>(٥)</sup>.

[١] أقوله: لا يفيدُ الملك؛ كالبيع بشرط الخيار، قلنا: البيع بالخيار إنّما لا يفيدُه؛ لأنّه جعل العقد في حقّ حكمه كالمعلق بشرط، والمعلق بالشرط معدوم قبل وجود الشرط. كذا في «حاشية الجلبى»<sup>(٦)</sup> ناقلاً عن «العناية».

[٢] أقوله: أو سَلَمَ؛ أي المبيع طوعاً، وهو قيدٌ للقبض والتسليم معاً، والتسليم طوعاً إنّما يتصور إذا أكره على البيع، لا على الدّفع.

[٣] أقوله: لم يذكر في «الهداية»؛ يعني كما لم يذكر في «الوقاية» أيضاً، قال أخي جلبى ﷺ<sup>(٧)</sup>: يردّ على ظاهره أنّ صاحب «الهداية»<sup>(٨)</sup> قال قبيل هذا: ثمّ إذا باع مكرهاً وسَلَمَ مكرهاً يثبتُ به الملك، وهل هذا إلا ذكرُ حكمِ التسليمِ مكرهاً، فليتأمل. انتهى.

[٤] أقوله: لكن ذكر في أصول الفقه؛ في «التوضيح»<sup>(٩)</sup>: والأفعال: منها: ما لا يحتملُ كون الفاعل آلةً للحامل، ومنها: ما يحتملُه:

(١) «العناية» (٨: ١٦٩ - ١٧٠).

(٢) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٣٦ - ٥٣٧).

(٣) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٣٧).

(٤) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٣٧ - ٥٣٨).

(٥) «الهداية» (٣: ٢٧٧).

(٦) ينظر: «التلويح» (٢: ٣٩٦ - ٣٩٧).

الفاعل آلة للحامل في التسليم ؛ لأنه حملهُ على تسليم المبيع ، ولو جعل آلة له يصير تسليم المغصوب ، فإذا كان التسليم مقتصرًا على الفاعل ، ينبغي أن ينفذ ، ويجب القيمة.

في الأوّل: يقتصر على الفاعل ، مثل الأكل والشرب حتى لا يرجع إلى الحامل شيء من أحكامها من حيث أنّهما أكل وشرب ، كما إذا أكره صائم صائماً على الإفطار ، فإنه يبطل صوم الفاعل لا الحامل.

وأما ما يتعلق بذلك من حيث أنّه إتلاف ، كما إذا أكرهه على أكل مال الغير ، فقد اختلفت المرويات في أنّ الضمان على الفاعل ، أو على الحامل ، وكذا في الزنا لو أكرهه عليه ، كان العقر على الزاني ، لكن لو تلفت الجارية ينبغي بذلك أن يكون الضمان على الحامل : أي على المكره.

والثاني : وهو ما يحتمل كون الفاعل آلة للحامل قسماً ؛ لأنه : إمّا أن يلزم من جعله آلة للمكره - بالكسر - تبديل محلّ الجناية أو لا.

أما القسم الأوّل: فيقتصر على الفاعل ولا يتعلق بالحامل ، إذ لو نسب إلى الحامل ، وجعل الفاعل بمنزلة الآلة عاد على موضعه بالنقض ؛ لأنّ تبديل محلّ الجناية يستلزم مخالفة الحامل ؛ لأنه إنّما حمّله بالإكراه على الجناية في ذلك المحلّ ، ومخالفة الحامل يستلزم بطلان الإكراه ؛ لأنه عبارة عن حمل الغير على ما يريده الحامل ويرضاه ، على خلاف رضا الفاعل ، وهو فعل معين في محلّ معين ، فإذا فعل غيره كان طائعاً بالضرورة لا مكرهاً.

والثاني : ما يكون تبديل محلّ الجناية مستلزماً لتبديل ذات الفعل ، كما إذا أكرهه الغير على بيع الشيء وتسليمه ، فيقتصر التسليم على الفاعل ، إذ لو نسب إلى الحامل وجعل الفاعل آلة لزم التبديل في محلّ التسليم ، بأن يصير مغصوباً ؛ لأنّ التسليم من جهة الحامل يكون تصرفاً في ملك الغير على سبيل الاستيلاء ، فيصير البيع والتسليم غصباً.

وأما إذا نسب التسليم إلى الفاعل وجعل تسميماً للعقد ، حتى أنّ المشتري يملك المبيع ملكاً فاسداً لانعقاد البيع وعدم نفاذه ، فلا يلزم ذلك. انتهى<sup>(١)</sup>.

فلو أكره البائع لا المشتري، وهلك المبيع في يده، ضمن قيمته للبائع، وله أن يضمّن أيّاً شاء، فإن ضمّن المكره رجع على

فإن قلت<sup>(١)</sup>: يُشكّل قبض الثمن، فإنّ الفاعل لا يمكن أن يكون آلة فيه، ومع ذلك لا ينفذ فيه.

قلت: لا يلزم هنا من جعله آلة تغير الفعل الذي أكره عليه بخلاف تسليم المبيع.

(فلو أكره البائع لا المشتري، وهلك المبيع في يده): أي في يد المشتري، (ضمن قيمته<sup>(٢)</sup> للبائع، وله أن يضمّن أيّاً شاء<sup>(٣)</sup>)، فإن ضمّن المكره رجع على

[١] أقوله: فإن قلت: أول: حاصل السؤال إنّ المفهوم من أصول الفقه: إنّ الفعل الذي [لا] يجعل المكره فيه آلة للمكره يقتصر على المباشر فينفذ، ويجب القيمة وقبض الثمن من هذا القبيل، مع أنّ النفاذ وجوب القيمة منتفیان فيه.

وحاصل الجواب: إنّهما مختصّان بما يستلزم مما جعل الفاعل آلة لتبديل محلّ الجناية كالبيع مثلاً، والقبض ليس كذلك كما لا يخفى. كذا في «حاشية الجلبي»<sup>(١)</sup>.

[٢] أقوله: ضمن قيمته؛ لأنّه مضمونٌ عليه بحكم عقد فاسد، وهو البيع بالإكراه، وما هو كذلك فهو مضمونٌ بالقيمة، فضمن المشتري قيمته للبائع وهو المطلوب<sup>(٢)</sup>.

[٣] أقوله: أيّاً شاء؛ أي المشتري، والمكره كالغاصب، وغاصب الغاصب، فإنّ المالك يختار في تضمين أيّهما شاء، فإن ضمّن المكره رجع على المشتري بقيمته لقيامه مقام البائع: أي بأداء الضمان؛ لأنّ المضمون يصير ملكاً للضامن وقت سبب الضمان. وإن ضمّن المشتري نفذ كلّ شراء كان بعد شرائه: أي شراء هذا المشتري الضامن لو تداولته الأيدي بالبيع؛ لأنّه ملكه بالضمان، فظهر أنّه باع ملكه ولا ينفذ شراء كان قبل شراء هذا المشتري الضامن؛ لأنّ استناد ملك المشتري إلى وقت قبضه. كذا في «الكفاية»<sup>(٣)</sup>.

(١) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٣٨).

(٢) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٥٣٨ - ٥٣٩).

(٣) «الكفاية» (٨: ١٧١ - ١٧٢).

المشتري بقيمته، وإن ضَمِنَ المشتري نَفَذَ كُلُّ شَرَاءٍ بَعْدَهُ لَا مَا قَبْلَهُ  
 المشتري بقيمته<sup>(١)</sup>، وإن ضَمِنَ المشتري نَفَذَ كُلُّ شَرَاءٍ بَعْدَهُ لَا مَا قَبْلَهُ، فقولُهُ:  
 ضَمِنَ قِيمَتَهُ لِلْبَائِعِ: أي ضَمِنَ المشتري، بمعنى أن إقرار الضمان عليه.  
 وله: أي للبائع، وهو المَكْرَهُ - بالفتح - أن يضمِّنَ أيّاً شاء من المَكْرَهِ<sup>(٢)</sup>  
 بالكسر، ومن المشتري<sup>(٣)</sup>، فإن ضَمِنَ المَكْرَهَ رَجَعَ على المشتري، وإن ضَمِنَ  
 المشتري نَفَذَ كُلُّ شَرَاءٍ بَعْدَهُ لَا مَا قَبْلَهُ، فإنَّ المشتري أَعْمُ من أن يكونَ مشترياً أولاً،  
 أو مشترياً ثانياً، أو ثالثاً لو تناسخت العقود<sup>(٤)</sup>، فإنه إن ضَمِنَ المشتري الثاني القيمة  
 يصيرُ ملكاً له، فينفذُ كُلَّ شَرَاءٍ بَعْدَ ذَلِكَ الشَّرَاءِ، ولا ينفذُ الشَّرَاءَ الَّذِي قَبْلَهُ،  
 فيرجعُ المشتري الضَّامِنُ بِالْثَمَنِ على بائِعِهِ، ثُمَّ هَذَا الْبَائِعُ بِالْثَمَنِ على بائِعِهِ، وهذا  
 بخلاف<sup>(٥)</sup> ما إذا أجازَ المالك أحدَ العقودِ حيث ينفذُ الجميع؛ لأنَّهُ أَسْقَطَ حَقَّهُ، وهو

١] أقوله: من المَكْرَهِ، - بالكسر -؛ لأنَّ المَكْرَهَ بالفتح آلةٌ له فيما يرجعُ على  
 الإلتلاف، وإن لم يصلحْ آلةٌ له من حيث الكلام، فإنَّ الكلامَ بلسانِ الغير لا يتصور  
 فكأنَّ المَكْرَهَ دفعَ مالِ البائعِ إلى المشتري كذا في «حاشية الجلبلي»<sup>(٦)</sup>.  
 ٢] أقوله: ومن المشتري؛ لأنَّ الهلاكَ حصلَ عنده، فكان كُلُّ واحدٍ منهما أحدثَ  
 سبباً للضمان. كذا في «حاشية الجلبلي»<sup>(٧)</sup>.

٣] أقوله: لو تناسخت العقود؛ بأن باعَ هذا من ذاك، وذاك من آخر، ثُمَّ ضَمِنَ  
 المالكُ المشتري الثاني مثلاً. كذا في «البيانية»<sup>(٨)</sup>.

٤] أقوله: وهذا بخلاف... الخ؛ لَمَّا وَرَدَ السُّؤالُ بالفرقِ بين تضمينه مشترياً وإجازته  
 عقداً منها، حيث اقتصرَ النفاذُ هاهنا على ما كان بعده، وعمَّ الجميع هناك، أجاب  
 بقوله؛ لأنَّهُ أَسْقَطَ حَقَّهُ، يعني في صورةِ الإجازة، وهو... الخ<sup>(٩)</sup>.

(١) لأنه قام مقام البائع بأداء الضمان؛ لأن المضمون يصير ملكاً للضامن من وقت سبب الضمان،  
 وهو الغصب. ينظر: «درر الحكام» (٢: ٢٧٢).

(٢) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٣٩).

(٣) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٣٩).

(٤) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٥٣٩).

(٥) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٥٣٩).

فإن أكره على أكل ميتة، أو دم، أو لحم خنزير، أو شرب خمر بمجس، أو ضرب، أو قيد لم يحل، وبقتل أو قطع حل

المانع، فعاد الكل إلى الجواز، وفي الضمان يثبت الملك المستند، فيستند إلى حين العقد<sup>(١)</sup> لا قبله<sup>(٢)</sup>.

(فإن أكره على أكل ميتة، أو دم، أو لحم خنزير، أو شرب خمر بمجس، أو ضرب، أو قيد لم يحل، وبقتل أو قطع حل)؛ لأن هذه الأشياء<sup>(٣)</sup> مستثناة عن الحرمة في حال الضرورة، والاستثناء عن الحرمة حل، ولا ضرورة في إكراه غير ملجئ.

[١] أقوله: فيستند إلى حين العقد؛ لأنه صار بأداء الضمان كأنه اشتراه من هذا المالك في أول العقد برضاه، لما قال الشارح رحمه الله قبيل هذا بقوله: يصير ملكاً له؛ أي للضامن بالضمان من وقت سبب الضمان، فينفذ كأنه باع ملك نفسه لا قبله؛ أي قبل التضمين<sup>(٢)</sup>.

[٢] أقوله: لأن هذه الأشياء... الخ؛ توضيحه: إن تناول هذه المحرمات إنما يباح عند الضرورة، كما في حال المخمصة، لقيام المحرم فيما وراءها، ولا ضرورة إلا إذا خاف على النفس، أو على العضو حتى لو خيف ذلك بالضرب الشديد، وغلب على ظنه ذلك لا يباح له ذلك.

ولا يسعه أن يصير على ما توعد به، وإن صبر... الخ حتى أوقعوا به ولم يأكل فيأثم؛ لأنه لما أبيح كان بالامتناع معاوناً لغيره من إهلاك نفسه فيأثم كما في حالة المخمصة.

وعن أبي يوسف رحمه الله: إنه لا يأثم؛ لأنه رخصة، يعني أن الإثم ينتفى عن المضطر، ولا تنكشف الحرمة بالضرورة، قال الله ﷻ: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾<sup>(٣)</sup>؛ إذ الحرمة قائمة، فكان أخذاً بالغرمة.

(١) الفرق بين الإجازة والتضمن: أنه إذا ضمن فأخذ القيمة صار كأنه استرد العين فتبطل البياعات التي قبله بخلاف أخذ الثمن؛ لأنه ليس كأخذ العين بل إجازة فافتراقاً. ينظر: «الشرنبلالية» (٢): ٢٧٢.

(٢) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٥٣٩).

(٣) البقرة: من الآية ١٧٣.

فَإِنْ صَبَرَ فَقَتَلَ أَثِمَ كَمَا فِي الْمَخْمَصَةِ. وَعَلَى الْكَفْرِ بِقَتْلٍ، أَوْ قَطْعٍ، رُخِصَ لَهُ أَنْ يَظْهَرَ مَا أُمِرَ بِهِ، وَقَلْبُهُ مَطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَالصَّبْرِ أَجْرٌ، وَلَمْ يُرَخَّصْ بغيرهما

(فَإِنْ صَبَرَ فَقَتَلَ أَثِمَ كَمَا فِي الْمَخْمَصَةِ<sup>(١)</sup>).

وَعَلَى الْكَفْرِ<sup>(٢)</sup> بِقَتْلٍ، أَوْ قَطْعٍ، رُخِصَ لَهُ أَنْ يَظْهَرَ مَا أُمِرَ بِهِ<sup>(٣)</sup>، وَقَلْبُهُ مَطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَالصَّبْرِ أَجْرٌ، وَلَمْ يُرَخَّصْ بغيرهما: أَي بغير القتل، والقَطْعِ رُوي أَنَّ خِيبًا<sup>(٤)</sup>

قُلْنَا: حَالَةُ الْاضْطِرَارِ مُسْتَنَاءَةٌ بِالنَّصِّ فِي قَوْلِهِ ﷺ: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ﴾<sup>(٥)</sup>، وَهُوَ تَكَلُّمٌ بِالْحَاصِلِ بَعْدَ الثَّنَاءِ فَلَا مُحَرَّمٌ، فَكَانَ إِبَاحَةً لَا رَخْصَةً. إِلَّا أَنَّهُ إِنَّمَا يَأْتِمُ إِذَا عَلِمَ أَنَّ إِبَاحَتَهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ؛ لِأَنَّ فِي انْكِشَافِ الْحَرَمَةِ خَفَاءً؛ لِأَنَّهُ أَمْرٌ يَخْتَصُّ بِمَعْرِفَتِهِ الْفَقْهَاءُ لَا الْعَوَامُ، فَيَعْذَرُ بِالْجَهْلِ فِيهِ، كَمَا يَعْذَرُ بِالْجَهْلِ بِالْخُطَابِ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ أَوْ فِي دَارِ الْحَرْبِ. كَذَا فِي «الْهُدَايَةِ»<sup>(٦)</sup>.

[١] أقول: وعلى الكفر؛ عطف على أكل ميتة؛ أي وإن أكره على الكفر بالله ﷻ أو بالرسول ﷺ - والعياذ بالله - بقتل أو بقطع عضو، إنما قيد به؛ لأنه لو أكره بحبس أو قيد لم يكن ذلك إكراهًا؛ لأنَّ الإكراه بهذه الأشياء ليس بإكراه في شرب الخمر لما مرَّ آنفًا.

ففي الكفر أولى وأخزى؛ لأنَّ حرمة أشدَّ من حرمة الخمر، فإذا خافَ على النفس أو العضو رُخِصَ له؛ أي وسعه أن يظهر ما أمر به ويؤدِّي، فإن يظهر ذلك وَقَلْبُهُ مَطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ؛ لما روي أَنَّ خِيبًا<sup>(٧)</sup>... الخ.

[٢] أقول: ما أمر به؛ بما يدلُّ على الكفر.

[٣] أقول: روي أَنَّ خِيبًا<sup>(٨)</sup>؛ - هو بضمَّ الحاء المعجمة، وفتح الباء الموحدة، وسكون الياء المثناة التحتانية - من الصحابة الكرام ﷺ، وقصة قتله أنه أخذه بنو محيان وربطوه وباعوه في مكة من بني الحارث بن عامر بن نوفل، وكان خبيبٌ قتل الحارث يوم بدر، فمكثَ عندهم أسيرًا، ثم خرجوا به من الحرم ليقتلوه، فصلَّى ركعتين، ثم

(١) الْمَخْمَصَةُ: المجاعة. ينظر: «مختار الصحاح» (ص ١٩٠).

(٢) الأنعام: من الآية ١١٩.

(٣) «الهداية» (٣: ٢٧٧).

وعَمَّاراً<sup>(١)</sup> ابتلياً بذلك فصبرَ خبيبٌ حتى صُلب، فسمَّاهُ النبي ﷺ: «سيدَ الشهداء»<sup>(١)</sup>

قامَ إليه عقبَةُ بن الحارث فقتله. كذا في «صحيح البخاري».

وأما أَنَّ الخبيبَ ﷺ صلب وسمَّاهُ النبي ﷺ سيدَ الشهداء، وقال: هو رفيقي في الجنة فهو غريب. كذا في بعض حواشي «الهداية».

[١] أقوله: وعَمَّار... الخ؛ وقصة عَمَّار ﷺ رواه الحاكمُ في «مستدركه» في «تفسير سورة النحل»: عن عبيدة بن محمد بن عمَّار بن ياسر عن أبيه قال: «أخذ المشركون

(١) قال الزيلعي في «نصب الراية» (٤: ١٥٩)، وابن حجر في «الدراية» (٢: ١٩٧): لم نقف على لفظ «سيد الشهداء» في قصة خبيب ﷺ، وقصة خبيب ﷺ في «صحيح البخاري» (٤: ١٤٦٥)، وهي: عن أبي هريرة ﷺ قال بعث رسولُ الله ﷺ عشرةً عيناً وأمر عليهم عاصم بن ثابت الأنصاري حتى إذا كانوا بالهداة بين عسفان ومكة ذكروا لحي من هذيل يقال لهم: بنو لحيان، فنفروا لهم بقريب من مئة رجلٍ رام فاقصصوا آثارهم حتى وجدوا مأكلاً لهم التمر في منزلٍ نزله، فقالوا: تمرٌ يثرب فاتبعوا آثارهم، فلَمَّا أحس بهم عاصم وأصحابه لجؤوا إلى موضعٍ فأحاط بهم القوم فقالوا: لهم انزلوا فأعطوا بأيديكم ولكم العهد والميثاق أن لا نقتل منكم أحداً، فقال عاصم بن ثابت: أيها القوم أما أنا فلا أنزل في ذمة كافر.

ثم قال: اللهم أخبر عَنَّا نبيك ﷺ، فرمواهم بالنبل فقتلوا عاصماً ونزل إليهم ثلاثة نفر على العهد والميثاق منهم: خبيب، وزيد بن الدثنة، ورجل آخر، فلَمَّا استمكنوا منهم أطلقوا أوتار قسيهم فربطوهم بها، قال الرجل الثالث: هذا أول الغدر والله لا أصحبكم إن لي بهؤلاء أسوة يريد القتلى، فجروه وعالجوه فأبى أن يصحبهم فأنطلق بخبيب وزيد ابن الدثنة حتى باعوهما بعد وقعة بدر، فابتاع بنو الحارث بن عامر بن نوفل خبيباً، وكان خبيباً هو قاتل الحارث بن عامر يوم بدر فلبث خبيب عندهم أسيراً حتى أجمعوا قتله فاستعار من بعض بنات الحارث موسى يستحذ بها فأعارته، فدرج بني لها وهي غافلة حتى أتاه، فوجده مجلسه على فخذه والموسى بيده.

قالت: ففزعت فزعة عرفها خبيب، فقال: أنخشين أن أقتله ما كنت لأفعل ذلك، قالت: والله ما رأيت أسيراً قط خيراً من خبيب، والله لقد وجدته يوماً يأكل قطفاً من عنب في يده، وإنه لموثق بالحديد وما بمكة من ثمرة، وكانت تقول إنه لرزق رزقه الله خبيباً، فلَمَّا خرجوا به من الحرم ليقنلوه في الحل قال لهم: خبيب دعوني أصلي ركعتين فتركوه فركع ركعتين، فقال: والله لولا أن تحسبوا أن ما بي جزعٌ لزدت ثم قال: اللهم أحصهم عدداً، واقتلهم بدداً....».



وأظهرَ عَمَّارٌ ﷺ وكانَ قلبُهُ مطمئناً بالإيمان، فقال رسولُ الله ﷺ: «فإن عادوا فعد»<sup>(١)</sup>.

والفرق<sup>(٢)</sup> بين هذا وبين شربِ الخمرِ أنَّ شربَ الخمرِ يحلُّ عندَ الضرورة، والكفرُ لا يحلُّ أبداً فيرخَّصُ إظهارُهُ مع قيامِ دليلِ الحرمة؛ لأنَّ حقَّه<sup>(٣)</sup> يفوت بالكلية، وحقُّ الله تعالى لا يفوت بالكلية؛ لأنَّ التصديقَ بالقلبِ باقٍ.

عَمَّارُ بنِ ياسرٍ ﷺ فلم يتركوه حتى سبَّ النبي ﷺ، وذكرَ آلهتهم بخير، ثم تركوه، فلما أتى رسولُ الله ﷺ قال: ما تركتُ حتى نلتُ منك، وذكرتُ آلهتهم بخير، قال: فكيف تجد قلبك؟ قال: مطمئناً بالإيمان، قال: فإن عادوا فعد»<sup>(١)</sup>. كذا في «نصب الراية لحديث الهداية»<sup>(٢)</sup>.

[١] أقوله: فعد؛ أي إلى طمأنينة القلب، وما قيل من أن معناه: فعد إلى ما كان منك من السبِّ والكفر والطمأنينة جميعاً فغلط؛ لأنَّ أدنى درجاتِ الأمرِ الإباحة، فتكون إجراء كلمة الكفر مباحاً، وليس كذلك؛ لأنَّ الكفرَ ممَّا لا ينكشفُ حرمة. كذا في «العناية»<sup>(٣)</sup>.

[٢] أقوله: والفرق... الخ؛ هذا جوابُ سؤالِ مقدِّر تقريره أن يقال: ما الفرق بين إجراء كلمة الكفر وبين المحرمات المتقدمة حتى يصير المكره بالامتناع عنه إلى أن يقتل مأجوراً مفضلاً، وبالامتناع عنها آثماً.

وتقريرُ الجواب: إنَّ شربَ الخمرِ يحلُّ عندَ الضرورة، والكفرُ لا يحلُّ أبداً؛ لأنَّ قبَّحه في النهاية، والامتناعُ لإعزاز الدين عزيمة، بخلاف ما تقدَّم من أكلِ الميتة وشربِ الخمر، فإنَّ الحرمةَ هناك تكون باقية للاستثناء كما تقدَّم، فيرخَّص... الخ.

[٣] أقوله: لأنَّ حقَّه... الخ؛ دليلٌ عقليٌّ لرخصة إظهار كلمة الكفر مع قيام دليل الحرمة، تقريره: إنَّ الإيمانَ لا يفوت بهذا الإظهار حقيقة؛ لأنَّ الركنَ الأصليَّ فيه التصديق، وهو قائم حقيقة، والإقرارُ ركن زائد، وهو قائم تقديراً؛ لأنَّ التكرار ليس بشرط.

(١) في «المستدرک» (٢: ٢٨٩)، وغيره.

(٢) «نصب الراية» (٤: ١٥٨).

(٣) «العناية» (٨: ١٧٤ - ١٧٥).

وَرُخِّصَ لَهُ إِتْلَافُ مَالٍ مُسْلِمٍ بِهِمَا، وَضُمِّنَ الْمَكْرَهُ، لَا قَتْلَهُ وَيَقَادُ الْمَكْرَهُ فَقَطْ

(وَرُخِّصَ لَهُ<sup>(١)</sup> إِتْلَافُ مَالٍ مُسْلِمٍ بِهِمَا): أي بالقتل والقطع، (وَضُمِّنَ الْمَكْرَهُ)<sup>(٢)</sup> - بكسر الراء - إذ في الأفعال يصيرُ الفاعلُ آلةً للحامل، (لا قتله)، فإنَّ قتلَ المسلم لا يَحِلُّ بالضرورة<sup>(٣)</sup> (ويَقَادُ الْمَكْرَهُ فَقَطْ)<sup>(٤)</sup>: أي إن كان القتلُ عمداً

وفي الامتناع فوت نفسه حقيقة، فكان مما اجتمع فيه فوت حقَّ العبد يقيناً، وفوت حقَّ الله تعالى توهماً، فيسعه الميل إلى إحياء حقّه. كذا في «العناية»<sup>(١)</sup>.

[١] أقوله: ورُخِّصَ لَهُ... الخ؛ لأنَّ مَالَ الْغَيْرِ يَسْتَبَاحٌ لِلضَّرُورَةِ، كما في حالة المخصصة، وقد تحققت الضرورة.

[٢] أقوله: وضمن المكره - بالكسر -؛ لأن المكره - بالفتح -، آلة للمكره فيما يصلحُ آلةً له، والإتلافُ من هذا القبيل، إذ المكره يمكن أن يأخذَ المكره ويلقيه على المال فيتلفه، وإنما قلنا فيما يصلح احترازاً عن الأكل والتكلم والوطء، فإنَّه فيها لا يصلحُ آلة له. كذا في «العناية»<sup>(٢)</sup>.

[٣] أقوله: لا يحلُّ بالضرورة؛ يعني إن قتلَ المسلمُ بغير حقٍّ مما لا يستباحُ لضرورة ما، فكذا بهذه الضرورة، لا يقال: قد فهمَ مما ذكره المصنّف ﷺ أنَّ ما لا يحلُّ لا يرخِّص فيه، والكفرُ لا يحلُّ أبداً مع أنَّه رخص إظهاره.

لأننا نقول: الذي لا يحلُّ أبداً هو نفسُ الكفر الذي يمتنعُ اجتماعه مع الإيمان قطعاً، والذي يرخِّص فيه هو إظهاره الذي لا ينافي اطمئنان القلب بالإيمان، وهذا الإظهارُ إنما يستباحُ بعذرٍ كما صرح به مفتي الثقلين، حيث فسَّرَ الرخصة بالاستباحة بعذر، مع قيام دليل الحرمة، فثبت أنَّ كلَّ ما لا يحلُّ بضرورة لا يكون مرخصاً فيه قطعاً، كالقتل مثلاً<sup>(٣)</sup>.

[٤] أقوله: ويقاد المكره فقط؛ قال في «النهاية»: سواء كان المكره الأمرُ يانعاً عاقلاً أو معتوهاً أو غلاماً غير يانع، فالقود على الأمر، ونسبه إلى «المبسوط»، فنسب الشيخُ

(١) «العناية شرح الهداية» (٨: ١٧٦).

(٢) «العناية» (٨: ١٧٧).

(٣) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٥٤٠).

فعند أبي حنيفة<sup>(١)</sup> ومحمد<sup>(٢)</sup> القصاصُ على الحامل ؛ لأنَّ الفاعلَ يصيرُ آلةَ له<sup>(٣)</sup> ،  
وعند زُفر<sup>(٤)</sup> على الفاعل ؛ لأنَّه مباشر<sup>(٥)</sup> ، ولا يحلُّ له القتل

الأكملُ عبدُ العزيز<sup>(٦)</sup> قولُ صاحب «النهاية» إلى السهو.

وقال: الروايةُ في «المبسوط» بفتح الراء دون كسرها، وروى عن أبي اليسر<sup>(٧)</sup> في «مبسوطه»: ولو كان الأمرُ صبيّاً أو مجنوناً لم يجب القصاصُ على أحد؛ لأنَّ القاتلَ في الحقيقة هذا الصبيّ والمجنون، وهما ليسا بأهلٍ لوجوب العقوبة. كذا في «حاشية الجلبى»<sup>(٨)</sup> ناقلاً عن «العناية»<sup>(٩)</sup>.

١١ أقوله: فعند أبي حنيفة<sup>(١٠)</sup>...الخ؛ القصاصُ على الحامل، وهو المكرهُ لأنَّ الفاعل... الخ؛ توضيحه: إنَّ المكرهَ محمولٌ على القتلِ بطبعه إيثاراً لحياته فيصيرُ آلةً للمكره بالكسر فيما يصلح آلة له، وهو القتل، بأن يلقيه عليه. فإن قيل: لو كان المكره آلةً لأضيف الإثم إليه، كالقتل.

قلت: لا يصلحُ المكرهُ آلة له في الجنابة على دينه، فبقي الفعلُ مقصوداً عليه في حقِّ الإثم، كما تقولُ في الإكراه على الإعتاق. هذا ما يستفادُ من «الهداية»<sup>(١١)</sup>.

٢١ أقوله: يصيرُ آلة له؛ وذلك لأنَّ الآلةَ هي التي تعمل بطبعها كالسيف، فإن طبعه القتلُ عند الاستعمال في محلّه، كالنار فإنَّ طبعها الإحراق، وكالماء فإنَّ طبعه الإغراق، وإذا كان كذلك ففي الجري على موجب الطبع مشابهة بالآلة.

ولو استعملَ القاتلُ آله التي هي السيفُ في شخصٍ ظلماً فقتله يجبُ القصاصُ على القاتل، فكذا يجبُ القصاصُ على المكره هاهنا؛ لكون المكره آلة له. كذا في «الكفاية»<sup>(١٢)</sup>.

٣١ أقوله: لأنَّه مباشر...الخ؛ وهو ظاهر؛ لأنَّ الفعلَ من المكره حقيقة؛ لصدوره منه بغير واسط، وحسباً؛ لأنَّه معاين ومُشاهد عنه، وكذا شرعاً؛ لأنَّه قرَّرَ الشرعُ حكمه

(١) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٤٠ - ٥٤١).

(٢) «العناية» (٨: ١٧٨)، وفيها: ونسبه شيخ شيخي علاء الدين عبد العزيز إلى السهو.

(٣) «الهداية» (٣: ٢٧٨).

(٤) «الكفاية» (٨: ١٧٨).

### وصح نكاحه وطلاقه وعتقه

وعند أبي يوسف رحمه الله لا يجب على أحدٍ للشبهة<sup>(١)</sup>، وعند الشافعي رحمه الله يجب عليهما على الفاعلِ بالباشرة، وعلى الحاملِ بالتسيب، والتسيبُ عنده كالباشرة<sup>(٢)</sup> : كشهودِ القصاص<sup>(٣)</sup>.

(وصح نكاحه<sup>(٤)</sup> وطلاقه وعتقه) : أي إعتاقه، فإن هذه العقود تصحُّ عندنا مع وجود الإكراه؛ قياساً على صحتها مع الهزل، وعند الشافعي رحمه الله لا تصح<sup>(٥)</sup> عليه وهو الأثم، بخلاف الإكراه على إتلاف مال الغير؛ لأنه سقط حكمه وهو الأثم، فأضيف إلى غيره<sup>(٦)</sup>.

١] أقوله : للشبهة؛ يعني إنَّ القتلَ الحاصلَ من المكره بقي مقصوراً عليه من وجه نظراً إلى التأثيم، فإنَّ الإثمَ عليه، وتفصيله مرّ آنفاً في دليل زفر رحمه الله، وأضيف إلى المكره - بالكسر - من وجهٍ نظراً إلى الحمل، فإنه حملٌ على القتل، فدخلت الشبهة في كلِّ جانب، والقصاص يندفعُ بالشبهة<sup>(٧)</sup>.

٢] أقوله : والتسيب عنده كالباشرة؛ يعني التسيب في هذا القتلِ حكمُ الباشرة، فإنَّ السببَ التامَّ ينزلُ منزلة الباشرة في حقِّ وجوبِ القصاصِ عنده. كذا في «التبيين»<sup>(٨)</sup>.  
٣] أقوله : كشهودِ القصاص؛ فإنَّ الشاهدين لو شهدا على رجلٍ بالقتلِ العمد، فاقترض المشهود عليه، ثم جاء المشهود به حياً يقتلُ الشاهدان عنده. كذا في «الكفاية»<sup>(٩)</sup>.

٤] أقوله : وصح نكاحه... الخ؛ يعني لو أكره على نكاح امرأة أو على طلاق امرأته أو عتق عبده ففعل، صحَّ نكاحه وطلاقه وإعتاقه عندنا، قياساً على صحة هذه العقود مع الهزل.

٥] أقوله : وعند الشافعي رحمه الله لا تصح؛ لأنَّ تصرفاتِ المكره كلها باطلة، إلا أن يكون إكراهاً بحق، وقد مرَّ في «كتاب الطلاق».

(١) ينظر : «ذخيرة العقبى» (ص ٥٤١).

(٢) ينظر : «ذخيرة العقبى» (ص ٥٤١).

(٣) «تبيين الحقائق» (٥ : ١٨٥ - ١٨٦).

(٤) «الكفاية» (٨ : ١٧٧).

## ورجع بقيمة العبد، ونصف المسمى أن لم يطقاً

(ورجع بقيمة العبد، ونصف المسمى أن لم يطقاً): أي يرجع المكره<sup>(١)</sup> على من أكرهه في صورة الإكراه بالإعتاق بقيمة العبد؛ لأن الإعتاق من حيث أنه إتلاف يضاف إلى الحامل؛ لأن الإتلاف فعل، فيمكن فيه جعل الفاعل آلة للحامل، وإن لم يمكن ذلك في القول<sup>(٢)</sup>.

ويرجع عليه في الإكراه بالطلاق بنصف المسمى إن لم يوجد الدخول؛ لأن نصف المسمى في معرض السقوط بأن تجيء الفرقة من قبل المرأة، فيتأكد بالطلاق<sup>(٣)</sup> قبل الدخول فمن هذا الوجه يكون إتلافاً يضاف إلى الحامل، يجعل

[١] قوله: يرجع المكره؛ إلى قوله: بقيمة العبد، قيل: هذا إذا قال المكره: أردت بقولي هو حرّ عتقاً مستقلاً كما طلب مني، فإنه يعتق العبد قضاءً وديانة، ويضمن المكره قيمة العبد؛ لأنه أتى بما أمره على وفق ما أكرهه، وكذا إذا قال: لم يخطر ببالي سوى الإتيان بمطلوبه.

وإن قال: خطر ببالي الإخبار بالحرية فيما مضى كاذباً، وأردت ذلك لا إنشاء الحرية، عتق العبد قضاءً لا ديانة؛ لأنه عدل عما أكرهه عليه، فكان طائعاً في الإقرار، فلا يصدقه القاضي في دعوى الإخبار كاذباً، ولا يضمن المكره شيئاً؛ لأن العبد عتق بالإقرار طائعاً لا بالإكراه. كذا في «حاشية الجلبي»<sup>(٢)</sup> ناقلاً عن «العناية»<sup>(٣)</sup>.

[٢] قوله: وإن لم يمكن ذلك في القول؛ فإن الإعتاق من حيث التكلم يقتصر على المعتق، فإنه لو انتقل إلى المكره من حيث التكلم أيضاً كخشية الإتلاف لم يعتق العبد قطعاً كذا في «حاشية الجلبي»<sup>(٤)</sup>.

[٣] قوله: فيتأكد بالطلاق؛ وللتأكيد شبهة بالإيجاب، فكأنه أوجب على المكره

(١) لأن ما عليه كان على شرف السقوط بوقوع الفرقة من جهتها بمعصية كالارتداد وتقبيل ابن الزوج، وقد تأكد ذلك بالطلاق فكان تقريراً للمال من هذا الوجه فيضاف تقريره إلى الحامل، والتقرير كالإيجاب، فكان متلفاً له فيرجع عليه بخلاف ما إذا دخل بها؛ لأن المقرر تقرر هنا بالدخول لا بالطلاق. ينظر: «درر الحكام» (٢: ٢٧٢).

(٢) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٤١).

(٣) «العناية» (٨: ١٧٩).

(٤) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٤١).

ونذرُهُ، ويمينه، وظهارُهُ، ورجعته

الفاعل آلة له بخلاف ما بعد الدُخول ؛ لأنَّ المهرَ تقررَ بالدُخول<sup>(١)</sup>.  
ولقائل أن يقول: المهرُ يجبُ بالعقد، والطلاقُ شرطُهُ، والحكمُ لا يضافُ  
إليه، وأيضاً سقوطُهُ بالفرقةِ مجردٌ وهم، فلا اعتبارَ له.  
(ونذرُهُ، ويمينه<sup>(٢)</sup>، وظهارُهُ، ورجعته)

ذلك ابتداءً فكان إتلافاً للمال<sup>(٣)</sup>.

[١] أقوله: تقرر بالدخول ؛ أي لا بالطلاق، فبقي مجردُ إتلافِ ملكِ النكاح، وإنه  
ليس بمال، فلا يضمنُ بالمال ؛ لأنه لا مماثلة بين ما هو مال وبين ما ليس بمال متقوم،  
وتقومه عند التملكِ بالنكاح ؛ لإظهارِ خطرِ المهور، وهذا الخطر للمملوك لا للملك  
الوارد عليه.

ألا ترى أنَّ إزالةَ الملكِ بغيرِ شهودٍ وبغيرِ وليٍّ صحيح، فلا حاجةً إلى إظهارِ الخطرِ  
عند إتلافِ الملك ؛ فلهذا لا يضمنُ المثلث شيئاً ؛ ولذا لا يجبُ على شاهدي الطلاق بعد  
الدخول ضماناً عند الرجوع. هكذا في «الكفاية»<sup>(٤)</sup>.

[٢] أقوله: ونذرُهُ ويمينه...الخ ؛ أي صحَّ نذرُهُ، أراد المصنِّف ﷺ أن يبينَ ما يعملُ  
فيه الإكراه وما لا يعمل.

فالمضابطة: كلُّ ما لا يؤثرُ فيه الفسخُ بعد وقوعه، لا يعملُ فيه الإكراه من حيث  
منع الصحة ؛ لأنَّ الإكراه لفواتِ الرضاء، وفواتِ الرضاء مؤثِّرٌ في عدم اللزوم، وعدمُ  
اللزوم يَمَكِّنُ المكره من الفسخ، فالإكراه يَمَكِّنُ المكره من الفسخ بعد التحقق، فما لا  
يَحْتَمِلُ الفسخُ لا يعملُ فيه الإكراه، فيصحُّ النذرُ مع الإكراه. كذا في «العناية»<sup>(٥)</sup>.

قال في «الهداية»<sup>(٦)</sup>: ولا رجوعَ على المكره بما لزمه ؛ لأنه لا مطالبُ له في الدنيا،  
فلا يطالبُ به فيها، وكذا اليمين والظهار لا يعملُ فيهما الإكراه لعدم احتمالهما  
الفسخ، وكذا الرجعة والإيلاء والفيء فيه باللسان ؛ لأنها تصحُّ مع الهزل<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٥٤١ - ٥٤٢).

(٢) «الكفاية» (٨: ١٨٠).

(٣) «العناية شرح الهداية» (٨: ١٨١).

(٤) «الهداية» (٣: ٢٧٩).

(٥) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٥٤٢).

ولإيلاؤه، وفيؤهُ فيه، وإسلامُهُ بلا قتلٍ لو رَجَعَ، لا إبراءهُ مديونَهُ أو كفيْلَهُ  
ولإيلاؤه، وفيؤهُ فيه<sup>(١)</sup>، وإسلامُهُ بلا قتلٍ لو رَجَعَ، الأصل عندنا أن كلَّ عقدٍ لا  
يحتملُ الفسخَ بالإكراه لا يمنعُ نفاذه، وكذلك كلُّ ما ينفذُ مع الهزل ينفذُ مع  
الإكراه، والإسلامُ إنما يصحُّ مع الإكراه؛ لقوله ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى  
يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»<sup>(٢)</sup>، فالإسلامُ يصحُّ مع خوفِ القتلِ، لكن إذا أسلمَ المُكرهُ،  
ثُمَّ ارْتَدَّ لَا يَقْتُلُ لَتَمَكَّنَ الشُّبْهَةُ فِي إِسْلَامِهِ<sup>(٣)</sup>.  
(لا إبراءهُ مديونَهُ أو كفيْلَهُ<sup>(٣)</sup>)

[١] أقوله: وإيلاؤه وفيؤهُ فيه؛ لأنَّ الإيلاءَ يمينٌ في الحال، وطلاقٌ في المال، كما  
صرَّح به في بابه، والإكراه لا يمنعُ كلَّ واحدٍ منهما، والفِيءُ الرجوع.  
والمراءُ هاهنا أن يقول المولى: رجعتُ فيه: أي في زمانِ الإيلاء، ولأن تركَ الفِيءِ  
إليها أربعة أشهرٍ حتى بانت، ولم يكن دخلُ بها وجبَ نصفُ المهر، ولا يرجع به على  
المكره؛ لأنَّه كان متمكناً من القربان في المدة، فإذا لم يفعل كان ذلك رضا منه بما لزمه  
من الصداق، وإن قربها وكفرَ لم يرجعْ على المكره بشيء؛ لأنَّه أتى بضدِّ ما أكرهه  
عليه. كذا في «العناية»<sup>(٢)</sup>.

[٢] أقوله: لَتَمَكَّنَ الشُّبْهَةُ فِي إِسْلَامِهِ؛ أي لاحتمال عدم الإسلام من الابتداء،  
فيكون كفره أصيلاً؛ لعدم صحَّةِ إسلامه، والشبهة دائرة للقتل.  
[٣] أقوله: لا إبراءهُ مديونَهُ أو كفيْلَهُ؛ أي [لا] يصحُّ مع الإكراه إبراءهُ مديونَهُ أو  
إبراءهُ كفيْلَهُ بنفسٍ أو مال؛ لأنَّ البراءة لا تصحُّ مع الهزل؛ لأنَّها إقرارٌ لفراغِ الذمَّةِ،  
فيؤثِّرُ فيها الإكراه.

وكذا لو أكره الشفيعُ أن يسكتَ عن طلبِ الشفعة فسكت لا تبطلُ شفيعته إذا زال  
الإكراه فطلب، وإلا فبطلت، وكذا لو أكره على تسليمها بعد طلبها لا تبطل. هكذا في  
«ردِّ المحتار»<sup>(٣)</sup>.

(١) من حديث أبي هريرة وأنس بن مالك ؓ في «صحيح البخاري» (١: ١٥٣)، و«صحيح مسلم»  
(١: ٥٢)، و«صحيح ابن خزيمة» (١: ٣٩٩)، و«صحيح ابن حبان» (١: ٤٠١)، و«المنتقى»  
(١: ٢٥٨).

(٢) «العناية» (٨: ١٨١).

(٣) «ردِّ المحتار» (٥: ٨٧).

وردّته فلا تبين عرسه

وردّته<sup>(١)</sup> فلا تبين عرسه<sup>(٢)</sup>

[١] قوله: وردّته؛ أي بلسانه وقلبه مطمئن بالإيمان، اعلم أنّ المكره على إجراء كلمة الكفر على ثلاث أوجه:

في وجه لا يكفر لا قضاء ولا ديانة، وهو أنّه أكره على الإجراء فأجراها ولم يخطر بباله غير ما طلب منه من الكفر، وهو الخبر عمّا مضى، فلم يعلم لنفسه مخلصاً غيره، فيتعدّر بالاضطرار، فلا يكفر ولا تبين امرأته بالإجراء وقلبه مطمئن بالإيمان.

وفي وجه يكفر قضاء وديانة، وهو أنّه أكره فأجراها، وقال: أردت ما طلب مني من الكفر، وقد خطر ببالي الخبر عمّا مضى؛ لأنّه مبتدئ بالكفر هازل به، حيث علم لنفسه مخلصاً غيره؛ لأنّه لما خطر أمكنه الخروج عمّا ابتلي به بأن ينوي ذلك، والضرورة قد اندفعت بهذا الإمكان، فإذا لم يفعل وأنشأ الكفر كان كمن أجرى كلمة الكفر طائعاً على وجه الاستخفاف، مع علمه أنّه كفر، فتبين امرأته في القضاء والديانة.

وفي وجه يكفر قضاء ويفرق القاضي بينه وبين امرأته، ولم يكفر ديانة، وهو أنّه أكره فأجراها، فقال في جواب ادّعائها البيّنونة: أخبرت عن أمر ماض، ولم أكن فعلت؛ لأنّه إقرار أنّه طائع بإتيان ما لم يكره عليه؛ لأنّه أكره على الإنشاء دون الإقرار، ومن أقرّ بكفر فيما مضى طائعاً، ثمّ قال: عنيت به الكذب، لا يصدّقه القاضي؛ لأنّه خلاف الظاهر، إذ الظاهر هو الصدق حالة الطوعية، لكنّه يصدّق ديانة؛ لأنّه ادّعى ما يحتمله لفظه. كذا هاهنا. كذا قال أخي جلبي<sup>(١)</sup>.

[٢] قوله: فلا تبين عرسه؛ لأنّ الردّة تتعلّق بالاعتقاد، ألا ترى أنّه لو كان قلبه مطمئناً بالإيمان لا يكفر، وفي اعتقاده الكفر شكّ، فلا يثبت البيّنونة بالشكّ، فإن قالت المرأة: قد ثبت منك، وقال هو: قد أظهرت ذلك وقلبي مطمئن بالإيمان، فالقول قوله استحساناً؛ لأنّ اللفظ غير موضوع للفرقة، والفرقة بتبدّل الاعتقاد ومع الإكراه لا يدلّ هذا اللفظ على التبدّل فكان القول قوله.

بخلاف الإكراه على الإسلام، حيث يصير به مسلماً؛ لأنّه لما احتمل الإسلام

(١) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٤٢ - ٥٤٣).



## ولو زنى يحدُّ إلا إذا أكرهه السلطان

ولو زنى يحدُّ<sup>(١)</sup> إلا إذا أكرهه السلطان، هذا عند أبي حنيفة رحمته الله، وعندهما لا يحدُّ. أقول: كون الإكراه مسقطاً للحدِّ متفقٌ عليه فيما بينهم، بل هذا الاختلاف إنما هو في تحقق الإكراه من غير السلطان، فإنَّ عند أبي حنيفة رحمته الله الإكراه لا يتحقق من غير السلطان، فالزنا لا يمكن أن يكون مع الإكراه فيحدُّ، وإذا أكرهه السلطان فزنى لا يحدُّ لوجود الإكراه هنا، وعندهما الإكراه يتحقق من السلطان وغيره، فلا يحدُّ في الصورتين.

الوجود واحتمل اللفظ وتردّد بين قصد الوجود وعدمه، رجّحنا الإسلام في الحالتين؛ لأنّه يعلو ولا يعلّى. كذا في «الهداية»<sup>(١)</sup>.

[١] أقوله: ولو زنى يحدُّ... إلخ؛ أي وإن أكره على الزنا فزنى وجب عليه الحد عند أبي حنيفة رحمته الله، إلا أن يكرهه السلطان فلا يحدُّ، وعندهما: لا يحدُّ، أقول: كون الإكراه... إلخ.



## كتاب الحجر

هو منعُ نفاذِ تصرفٍ قولي

### كتاب<sup>(١)</sup> الحجر<sup>(٢)</sup>

(هو منع<sup>(٣)</sup> نفاذِ تصرفٍ قولي)، إنما قال هذا؛ لأنَّ الحَجَرَ لا يتحققُ في أفعالِ الجوارح، فالصَّبِيُّ إذا أُلْفَ مالٌ الغيرُ يجبُ الضَّمانُ، وكذا المجنون.

[١] أقوله: كتاب الحجر؛ أوردته بعد الإكراه؛ لأنَّ في كلِّ سلب ولاية المختار عن الجري على موجب الاختيار، والإكراه أقوى؛ لأنَّ فيه السلبُ ممن له اختيار صحيح، وولاية كاملة، فكان بالتقديم أخرى. كذا في «ردِّ المختار»<sup>(١)</sup>.

[٢] أقوله: الحجر؛ هو لغة: المنع، مصدرٌ حَجَرَ عليه حجراً، من باب قتل: منعه عن التصرف، فهو محجورٌ عليه، والفقهاء يحذفون الصلة تخفيفاً، ومنه سَمِيَ الحَطِيمُ حِجْراً بالكسر؛ لأنَّه منعٌ من الكعبة، وكذا العقلُ لمنعه من القبائح. هكذا في «ردِّ المختار»<sup>(٢)</sup>.

[٣] أقوله: هو منعٌ؛ من نفاذِ قولي لا فعلي؛ لأنَّ الفعلَ بعد وقوعه لا يمكنُ رُدُّه، فلا يتصورُ الحَجْرُ عنه؛ ولذا قال الشارح رحمته؛ لأنَّ الحَجَرَ لا يتحققُ في أفعالِ الجوارح. واستشكلَ عليه صاحبُ «الدرِّ المختار»<sup>(٣)</sup> بقوله: قلت: يشكُلُ عليه الرقيقُ؛ لمنع نفاذِ فعلِهِ في الحال، بل بعد العتق، كما صرَّح به في «البدائع»، ثمَّ أجابَ هو عنه بقوله: اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَقَالَ: الْأَصْلُ فِيهِ ذَلِكَ، لَكِنَّهُ أُخِّرَ لَعْتَقِهِ لِقِيَامِ الْمَانِعِ، فَتَأَمَّلْ.

ثمَّ اعلم أنَّ المراد من نفاذِ تصرفٍ قولي: لزومه، فإنَّ عقدَ المحجور ينعقدُ موقوفاً، والنافذُ أعمُّ من اللازم. «فَهُسْتَانِي»، والحاصلُ أَنَّ المنعَ من ثبوتِ حكمِ التصرفِ فلا يفيد الملكَ بالقبض، وفيه: إنَّه لا يشملُ سوى العقود الدائرة بين النفع والضرر، مع أنَّ القولَ قد يلغو أصلاً؛ كطلاقِ الصبيِّ، وقد يصحُّ كطلاقِ العبد.

(١) «رد المختار على الدر المختار» (٥: ٨٩).

(٢) «رد المختار» (٥: ٨١).

(٣) «الدر المختار» (٥: ٨٩).

## وسببه: الصَّغَرُ

(وسببه<sup>(١)</sup>: الصَّغَرُ)

فالمُناسبُ في تعريفه ما في «الإيضاح» بقوله: وفي اصطلاح الفقهاء: عبارةٌ عن منع مخصوصٍ بشخص مخصوص عن تصرفٍ مخصوص، أو عن نفاذه. وتفصيله: إنّه منعٌ للرقيق عن نفاذِ تصرّفه الفعلي الضارّ، وإقراره بالمال في الحال، وللصغير والمجنون عن أصل التصرف القوليّ إن كان ضرراً محضاً، وتوقّف نفاذه إن كان دائراً بين الضرر والنفع. اهـ.

وكتبَ في هامشه: الحجرُ على مراتب: أقوى: وهو المنع عن أصلِ التصرف، ومتوسّط: وهو المنع عن وصفه، وهو النفاذ، وضعيف: وهو المنع عن وصفٍ وصفه، وهو كون النفاذِ حالاً. اهـ.

وقد أدخلَ في التعريف المنع عن الفعل كما ترى، ودخل فيه نحو الزنا والقتل، في حقّ الصبيّ والمجنون، فإنّه محجورٌ عليهما بالنسبة لحكمه، وهو الحدّ والقصاص. كما في «الجوهرة».

ويظهرُ لي أنّ هذا هو التحقيق، فإنّه إن جعلَ الحجرَ هو المنع من ثبوت حكم التصرف، فما وجهُ تقييده بالقولي ونفي الفعلي، مع أنّ لكلّ حكماً؛ ولهذا يندفع ما استشكله الشارح رحمته؛ أي صاحبُ «الدر المختار»<sup>(١)</sup> من أصله، وأمّا ما علّله به من قول قوله: لأنّ الفعلَ بعد وقوعه... الخ، نقول: الكلامُ في منع حكمه لا منع ذاته، ومثله القول لا يمكنُ ردهً بذاته بعد وقوعه، بل ردّ حكمه.

فإن قلت: قيّد بالقوليّ؛ لأنّ الأفعال لا يحجرُ عنها كلّها، فإنّ ما وجبَ الضمان منها يؤخذُ بها.

قلت: وكذلك القول بعضه غيرُ محجور عنه، كالذي تمحض نفعاً؛ كقبول الهبة والصدقة إلّا أن يفرّق بالغلبة والكثرة، فيتأمّل. هكذا في «رد المحتار»<sup>(٢)</sup>.

[١] قوله: وسببه... الخ؛ أي أسبابُ الموجبة للحجر ثلاثة: الصغر، والمجنون،

(١) «الدر المختار» (٥: ٨٩).

(٢) «رد المحتار» (٥: ٨٩).

والجنون، والرق. فلم يصح طلاق صبي ومجنون غلب  
والجنون<sup>(١)</sup>، والرق.

فلم يصح طلاق صبي ومجنون<sup>(٢)</sup> غلب: أي المجنون المغلوب: هو الذي  
اختلط عقله بحيث يمنع جريان الأفعال والأقوال على نهج العقل إلا نادراً وغير  
المغلوب هو الذي يختلط كلامه فيشبه كلامه مرة كلام العقلاء، ومرة لا، وهو

والرق، هذه الثلاثة بالاتفاق وألحق بها ثلاثة أخرى وهي: المفتي الماجن، والمتطبل  
الجاهل، والمكاري الفلس، وأما حجر المديون، والسفيه بعدما بلغ رشيداً، فعلى قول  
أبي يوسف ومحمد رضي الله عنهما. كذا في الشروح. هذا ما استفاد من «نتائج الأفكار»<sup>(١)</sup>.

١١ أقوله: والجنون؛ أعم من القوي والضعيف كما في المعتوه، وحكمه كميز  
كما سيجيء في المأذون، قال في «الإيضاح»: إن سبب الحجر هو مطلق الجنون، ويراد  
بالقوي: المطبق، وبالضعيف: غيره، أو يراد بالقوي: القسمين، وبالضعيف العته،  
فالكاف في: كما في المعتوه؛ للتظهير على الأول، وللتمثيل على الثاني، فتأمل. هكذا في  
«رد المحتار»<sup>(٢)</sup>.

٢١ أقوله: ومجنون؛ لما أخرجه الترمذي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله  
ﷺ: «كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه المغلوب على عقله»<sup>(٣)</sup>. انتهى. وهو المجنون،  
وأخرج ابن ماجة عن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «رفع القلم عن الصغير  
والجنون والنائم»<sup>(٤)</sup>. كذا في «نصب الراية لتخريج أحاديث الهداية»<sup>(٥)</sup>.

(١) «نتائج الأفكار» (٨: ١٨٧).

(٢) «رد المحتار» (٦: ١٤٣).

(٣) في «سنن الترمذي» (٣: ٤٩٦)، قال الترمذي: هذا حديث لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث  
عطاء بن عجلان، وعطاء بن عجلان ضعيف ذاهب الحديث، والعمل على هذا عند أهل  
العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم أن طلاق المعتوه المغلوب على عقله لا يجوز إلا أن يكون  
معتوها يفيق أحياناً فيطلق في حال إفاقته.

(٤) في «سنن ابن ماجة» (١: ٦٥٨)، وغيره.

(٥) «نصب الراية» (٣: ٤٢٦، ٥: ٣٧٣).

## وَعَتَّقَهُمَا وَإِقْرَارُهُمَا. وَصَحَّ طَلَاقُ الْعَبْدِ

المعتوه<sup>(١)</sup>، وسيجيء حكمه<sup>(١)(٢)</sup>، (وإعتاقُهُما)<sup>(٣)</sup> : أي إعتاقَهُمَا، (وإقْرَارُهُمَا)<sup>(٤)</sup>.  
وَصَحَّ طَلَاقُ الْعَبْدِ<sup>(٥)</sup>

[١] أقوله: هو المعتوه؛ اختلفوا في تفسير المعتوه، وأحسن ما قيل فيه: هو مَنْ كان قليل الفهم، مختلط الكلام، فاسد التدبير، إلّا أنّه لا يَضْرِبُ ولا يَشْتِمُ، كما يفعل المجنون. كما في «الدرر»<sup>(١)</sup>.

[٢] أقوله: وسيجيء حكمه؛ وهو أنّه كالصبيّ العاقل، كما أنّ المجنون المغلوب كالصبيّ الغير العاقل<sup>(٢)</sup>.

[٣] أقوله: وإعتاقَهُمَا؛ أي لا يصحّ الإعتاق؛ لأنّ الإعتاقَ يتمحّضُ مضرةً، ولا وقوف للصبيّ على المصلحة في الطلاق بحال، أمّا في الحالِ فلعدم الشهوة، وأمّا في المال؛ فلأنّ علم المصلحة فيه تتوقّف على العلم بتباين أخلاقهما وتنافر طباعهما عند البلوغ حدّ الشهوة، ولا علم له بذلك.

والوليّ وإن أمكن أن يقفَ على مصلحته في الحال، لكن لا وقوفَ له على عدم التوافق على اعتبار بلوغه حدّ الشهوة؛ فلهذا لا يتوقّفان على إجازته، ولا ينفذان بمباشرة، بخلاف سائر العقود من البيع والشراء وغيرهما. كذا في «العناية»<sup>(٣)</sup>.

[٤] أقوله: وإقْرَارُهُمَا؛ أي لا يصحّ إقرار المجنون المغلوب والصبيّ نظراً لهما، المراد من الصبيّ المحجور، فلو كان مأذوناً يصحّ إقراره، كالمعتوه والعبد المأذون، كما يأتي في آخر «كتاب المأذون». هكذا في «ردّ المحتار»<sup>(٤)</sup>.

[٥] أقوله: وَصَحَّ طَلَاقُ الْعَبْدِ؛ لقوله ﷺ: «لا يملك العبدُ والمكاتبُ شيئاً إلّا

(١) بعد أسطر.

(٢) «درر الحكام» (٢: ٢٧٣).

(٣) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٥٤٤).

(٤) «العناية» (٥: ٢٥٧).

(٥) «رد المحتار» (٦: ١٤٤).

وإقراره في حق نفسه لا في حق سيده فلو أقر بمال آخر إلى عتقه، وبحد وقود عجل ومن عقد منهم وهو يعقله أجاز وليه أو رد

وإقراره في حق نفسه<sup>(١)</sup> لا في حق سيده فلو أقر: أي العبد المحجور، (بمال آخر إلى عتقه<sup>(٢)</sup>)، وبحد وقود عجل، فإنه في حق دمه مبقى على أصل الأدمية حتى لا يصح إقرار مولاه بذلك عليه.

(ومن عقد منهم وهو يعقله<sup>(٣)</sup> أجاز وليه<sup>(٤)</sup> أو رد)، قوله: منهم يرجع إلى الصبي والعبد والمجنون

الطلاق<sup>(٥)</sup>؛ ولأنه عارف بوجه المصلحة فيه، فكان أهلاً، وليس فيه إبطال ملك المولى، ولا تفويت منفعه، فينفذ.

[١] أقوله: وإقراره في حق نفسه؛ لقيام أهليته لا في حق سيده؛ أي لا يصح في حق سيده رعاية لجانب المولى؛ لأن نفاذه لا يعرى عن تعلق الدين برقبة العبد أو كسبه، وكل ذلك إلتلاف مال المولى<sup>(٦)</sup>.

[٢] أقوله: آخر إلى عتقه؛ لوجود الأهلية وزوال المانع، ولا يلزمه في الحال؛ لقيام المانع، وبحد وقود يحل، فإنه في حق دمه... الخ.

[٣] أقوله: وهو يعقله؛ أي يعقل نفع العقد ومضرته، يعني يعرف أن البيع جالب للثمن، سالب للمبيع، والشراء بالعكس مثلاً.

[٤] أقوله: أجاز وليه إن شاء؛ أورد إن شاء؛ لأن التوقف في العبد كان لحق المولى، فيتخير المولى فيه، وفي الصبي والمجنون كان نظراً لهما، فليتحرى مصلحتهما، وفيه لا بد أن يعقل العقد؛ ليوجد ركن العقد، فينقذ موقوفاً على الإجازة، وفي المجنون كان لعدم الأهلية، وقد يكون للمجنون أهلية، فإن المجنون قد يعقل... الخ.

(١) قال الزيلعي في «نصب الراية» (٥: ٣٧٦) : غريب؛ وأخرج ابن ماجه (١: ٦٧٢) عن ابن عباس رضي الله عنه قال: «أتى النبي ﷺ رجل، فقال: يا رسول الله إن سيدي زوجني أمته، وهو يريد أن يفرق بيني وبينها، قال: فصعد النبي ﷺ المنبر، وقال: يا أيها الناس ما بال أحدكم يزوج عبده أمته، ثم يريد أن يفرق بينهما، إنما الطلاق لمن أخذ بالساق». وابن لهيعة ضعيف، اهـ. وذكر له طرقاً أخرى.

(٢) ينظر: «الجوهرة النيرة» (١: ٢٤١).

وإن أتلّفوا شيئاً ضمنوا، ولا يُحجّر حرٌّ مكلفٌ بسفّهٍ وفسقٍ ودّينٍ

فإنّ المجنون قد يعقلُ البيعَ والشراءَ ويقصدهما<sup>(١)</sup>، وإن كان لا يرجحُ المصلحةَ على المفسدة، وهو المعتوه الذي يصلحُ وكيلًا عن الغير، والمرادُ بالعقدِ في قوله: ومَنْ عقدَ منهم: العقودُ الدائرةُ بينَ المنفعةِ والمضرةِ، بخلافِ الاتّهاب، فإنّه يصحُّ بلا إجازةِ الولي، وبخلافِ الطلاقِ والعتاق، فإنّهما<sup>(٢)</sup> لا يصحّان وإن أجاز الولي.

(وإن أتلّفوا شيئاً ضمنوا<sup>(٣)</sup>)؛ لما بيّنا أنّه لا حجرَ في أفعال الجوارح.

(ولا يُحجّر حرٌّ مكلفٌ بسفّهٍ<sup>(٤)</sup> وفسقٍ ودّينٍ)، هذا عند أبي حنيفة رحمته الله

١١ أقوله: ويقصدهما؛ أي لإفادة هذا الحكم: أعني كون البيع جالباً للثمن، وسالماً للمبيع، والشراء بالعكس، وهو احترازٌ عن الهازل، فإنّه يبيعه ليس لإفادة هذا الحكم. كذا في «الكفاية»<sup>(١)</sup>.

٢١ أقوله: فإنّهما؛ أي الطلاقُ والعتاق لا تصحّان وإن أجازهما الولي؛ لأنّ كلاّ منهما ضررٌ محض، وهذا الحكمُ في الصبيّ والمجنون، وأمّا العبدُ فيصحُّ طلاقه، وكما مرّ من المصنّف رحمته الله أنّما بقوله: وصحّ طلاق العبد؛ لأنّه مكلفٌ متصرّفٌ في خالص حقّه، ولم يلزم منه إبطالُ حقّ المولى، فيصحُّ كتصرّف سائر الأحرار.

٣١ أقوله: ضمنوا؛ إحياءً لحقّ المتلف عليه؛ وهذا لأنّ كونَ الإتلاف موجباً لا يتوقّف على قصد، كالذي يتلفُ بانقلاب النائم عليه، والحائط المائل بعد الإشهاد، بخلاف القولي على ما بيّناه. كذا في «الهداية»<sup>(٢)</sup>.

٤١ أقوله: بسفّه؛ وهو خفّةٌ تعتري الإنسانَ فيحمّله على العمل بخلافٍ موجبٍ الشرع والعقل، مع قيام العقل، وقد غلبَ في عرفِ الفقهاء على تبذيرِ المال وإتلافه على خلافِ مقتضى الشرع والعقل، مثل دفعِ ماله إلى المغنين واللّعايب وشراءِ الحمامة الطيّارة بثمنٍ غالٍ وإلقائه في البحر وإحراقه، هذه أمثلة التبذير الذي هو دأبُ السفهاء. كذا في «الكفاية»<sup>(٣)</sup>.

(١) «الكفاية شرح الهداية» (٨: ١٨٧).

(٢) «الهداية» (٣: ٢٨٠).

(٣) «الكفاية» (٨: ١٩١).

وعندهما وعند الشافعي <sup>(١)</sup> يُحَجَّرُ عَلَى السَّفِيهِ

وقد وقع في بعض نسخ «المتن»: وصحَّ منه بعد حجره ما يصحُّ قبله، حتى كتبه بعض شراح «الوقاية»: ظنني أنها من النسخ المنتشرة قبل التلخيص، كما أشار إليه الشارح في الديباجة. كذا في «الجلبي» <sup>(٢)</sup>.

قوله: بسفه؛ وتصرفه في ماله جائز، وإن كان مبدراً مفسداً يفسد ماله فيما لا غرض له فيه ولا مصلحة له. كذا في «الهداية» <sup>(٣)</sup>.

[١] قوله: وعندهما وعند الشافعي يُحَجَّرُ عَلَى السَّفِيهِ؛ لأنه مبدراً ماله بصرفه لا على الوجه الذي يقتضيه العقل، يحجر عليه نظراً له، اعتباراً بالصبي، بل أولى؛ لأنَّ الثابت في حق الصبي احتمال التبذير، وفي حقه حقيقة؛ ولهذا منع المال عنه في الابتداء إجماعاً بطريق النظر، ثمَّ المنع لا يفيد بدون الحجر؛ لأنه ي تلف بلسانه ما منع من يده.

ولأبي حنيفة يُحَجَّرُ عَلَى السَّفِيهِ؛ إنه مخاطب، فيكون أهلاً للتصرف؛ لأنَّ التكليف يقتضي التمكّن من الاستيفاء جرياً على موجب التكليف، والاستيفاء إنما يكون بالوصول إلى الأموال؛ وذلك بالتمليك والتملك، وبالعقل ثبت أهلية التمييز فلا يحجر عليه اعتباراً بالرشيد، وهذا؛ أي عدم الحجر؛ لأنَّ في سلب ولايته إهدار آدميته، وإحاقه بالبهايم، وهو أشدَّ ضرراً من التبذير، فلا يتحمل الأعلى لدفع الأدنى.

حتى لو كان في الحجر دفع ضرر عام كالحجر على المتطبيب الجاهل، والمفتي الماجن، والمكاري الفليس جازاً فيما يروى عنه، إذ هو دفع ضرر الأعلى بالأدنى، ولا يصحّ بالقياس على منع المال؛ لأنَّ الحجر أبلغ منه في العقوبة.

ولا على الصبي؛ لأنه عاجز عن النظر لنفسه، وهذا قادرٌ عليه، نظر له الشرع مرةً بإعطاء آلة القدرة، والجري مع خلافه لسوء اختياره، ومنع المال مفيدٌ بدون

(١) ينظر: «النكت» (ص ٤٦٠)، وغيرها.

(٢) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٤٤).

(٣) «الهداية» (٣: ٢٨١).



## بل مفت ماجن

وأيضاً إذا طلب<sup>(١)</sup> غرماءُ الفليس الحجرَ عليه حَجَرَهُ القاضي ومنعَهُ من البيع والإقرار، وعندهما وعند الشافعي<sup>(١)</sup> يُحَجَرُ عَلَى الْفَاسِقِ زَجْرًا لَهُ، (بل مفت ماجن<sup>(٢)</sup>)

الحجر؛ لأنَّ غالبَ السفه في الهباتِ والتبرعاتِ والصَّدقاتِ؛ وذلك يقفُ على اليد. كذا في «الهداية»<sup>(٣)</sup>.

[١] قوله: وأيضاً إذا طلب... إلى قوله: والإقرار؛ حكمٌ مشتركٌ بينهما وبين الشافعي<sup>ؒ</sup> كما هو الظاهر، وإنَّما لم يكتفِ بلفظ: والمديون؛ عطفًا على: السفه؛ إشعاراً لاشتراط طلب الغرماء في المديون.

ثم نقول وقع بعد قوله: والإقرار؛ في أكثر النسخ بل في كلها؛ وعندهما وعند الشافعي<sup>ؒ</sup> يحجرُ على الفاسق، وفي أقلِّهما عندهما بلا عطف، وعلى التقديرين لا ريبَ في فساده؛ لأنَّه صريحٌ في وقوع الخلافِ منهما في الفاسق.

وقد صرح مفتي الثقلين بنفيه، حيث قال: اعلم أنَّ الحجرَ عند أبي حنيفة<sup>ؒ</sup> على الحرِّ البالغ العاقل لا يجوزُ بسبب السفهِ والدَّينِ والفسق والغفلة، وعنهما يجوزُ بغيرِ الفسق، وعند الشافعي<sup>ؒ</sup> يجوزُ بالكلِّ. انتهى هكذا في «حاشية الجلبى»<sup>(٤)</sup>.

[٢] قوله: بل مفت ماجن... الخ؛ أي لا يحجرُ حرٌّ مكلف، بل يحجرُ هؤلاء الثلاث، اعلم أنَّ الماجن: هو الذي لا يبالي ما صنع وما قيل له، ومصدره المُجُون، والمَجَانَةُ اسمٌ منه، والفعلُ من باب طلب. كذا في «المغرب»<sup>(٥)</sup>.

وفي «الذخيرة»: المفتي الماجن: هو الذي يعلمُ الناسَ الحيلَ الباطلة، بأن يعلمَ المرأةَ حتى ترتد فتبينَ من الزوج، ويعلمُ الرجلُ أن يرتد فيسقطُ منه الزكاة، ثم يسلم، ولا يبالي أن تحرم حلالاً أو يحل حراماً، فضرره متعدُّ إلى العامة.

(١) ينظر: «النكت» (ص ٤٦٢)، وغيرها.

(٢) «الهداية» (٣: ٢٨١).

(٣) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٤٤).

(٤) «المغرب» (ص ٤٣٧).

وطبيب جاهل، ومكّار مفلس، فإن بلغ غير رشيد لم يسلم إليه ماله، حتى يبلغ خمساً وعشرين سنة

وطبيب جاهل، ومكّار مفلس، اعلم أن أبا حنيفة رحمته الله يرى الحجر على هؤلاء الثلاثة دفعا لضررهم عن الناس، فالفتي الماكن: هو الذي يعلم الناس الحيل، والمكاري المفلس: هو الذي يكاري الدابة ويأخذ الكراء فإذا جاء أوان السفر لا دابة له فانقطع المكثري عن الرفقة.

(فإن بلغ غير رشيد لم يسلم إليه ماله، حتى يبلغ خمساً وعشرين سنة<sup>(١)</sup>)

والطبيب الجاهل: فإنه يسقي الناس في أمراضهم دواء مهلكاً، وهو يعلم ذلك، أو لم يعلم، والمكاري المفلس: وهو الذي يتقبل الكراء، ويؤاجر الإبل، وليس له إبل ولا غيرها يحمل عليه، ولا مال يشتري به الدواب.

والناس يعتمدون عليه ويدفعون الكراء إليه، ويتصرف هو ما أخذ منهم في حاجته، وإذا جاء أوان الخروج يخفي هو نفسه، فيذهب أموال الناس، وربما يصير ذلك سبباً لتقاعدهم عن الخروج إلى الحج والغزو، وفساد هذا الشخص متعدداً أيضاً. هكذا في «الكفاية»<sup>(١)</sup>.

قال في «البدائع»<sup>(٢)</sup>: ليس المراد بالحجر هاهنا حقيقة الحجر، وهو المعنى الشرعي الذي يمنع نفوذ التصرف، ألا ترى أن المفتي لو أفتى بعد الحجر وأصاب في الفتوى جاز، ولو أفتى قبل الحجر وأخطأ لم يجز.

وكذا الطبيب لو باع الأدوية بعد الحجر نفذ بيعه، فدل هذا على أنه ما أراد به الحجر حقيقة، وإنما أراد به المنع الحسي: أي يمنع هؤلاء الثلاثة عن عملهم حساً؛ لأن المنع عن ذلك من باب الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر. كذا قال الأستاذ في «غره»<sup>(٣)</sup>. انتهى. كذا في «حاشية الجلبي»<sup>(٤)</sup>.

[أقوله: خمساً وعشرين سنة؛ يسلم إليه ماله وإن لم يؤنس منه الرشد، وقال:

(١) «الكفاية» (٨: ٢٩٣).

(٢) «بدائع الصنائع» (٧: ١٦٩).

(٣) «غرر الأحكام» (٢: ٢٧٤).

(٤) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٤٤ - ٥٤٥).

وصح تصرفه قبله وبعده يسلم إليه ولو بلا رشد

وصح تصرفه قبله وبعده يسلم إليه ولو بلا رشد. اعلم أن الصبي إذا بلغ غير رشيد لم يسلم إليه ماله اتفاقاً، قال الله ﷻ: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ <sup>(١)</sup>، إلى قوله: ﴿فَإِنْ أَسْتَمْتُمْ<sup>(٢)</sup> مِنْهُمْ رِشْدًا فَادْفَعُوا<sup>(٣)</sup>﴾.

فأبو حنيفة رحمه الله قدر الإيناس بالزمان وهو خمس وعشرون سنة<sup>(٤)</sup>، فإن هذا سن إذا بلغه المرء يمكن أن يصير جداً؛ لأن أدنى مدة البلوغ اثنا عشر حولاً، وأدنى مدة الحمل ستة أشهر، ففي هذا المبلغ يمكن أن يولد له ابن، ثم في ضعف هذا المبلغ يمكن أن يولد لابنه ابن، فالظاهر أن يؤنس منه رشد ما في سن خمس وعشرين، فيدفع فيه إليه أمواله وقبل هذا السن إن تصرف في ماله بيعاً أو شراءً أو نحوهما يصح تصرفه عند أبي حنيفة رحمه الله. وقالوا: لا يصح؛ لأنه لو صح لم يكن منع المال عنه مفيداً<sup>(٥)</sup>.

لا يدفع إليه ماله أبداً حتى يؤنس رشده، ولا يجوز تصرفه منه؛ لأن علة المنع السفه، فيبقى ما بقي العلة، وصار كالصبا.

[١] قوله: إلى قوله ﷻ: ﴿فَإِنْ أَسْتَمْتُمْ﴾؛ أي أبصرتُم وأحسستُم، أو وجدتم صلاحاً في الدين، وحفظاً للأموال. كذا فهم من «تفسير القاضي» و«النيسابوري». كذا في «حاشية الجلبي»<sup>(٣)</sup>.

[٢] قوله: وهو خمس وعشرون سنة؛ لما روي عن عمر رضي الله عنه أنه قال: انتهى لب الرجل إذا بلغ خمساً وعشرين. كذا في «حاشية الجلبي»<sup>(٤)</sup>.

[٣] قوله: لم يكن منع المال عنه مفيداً؛ لأنه يتلف بلسانه ما منع من يده. كذا في «حاشية الجلبي»<sup>(٥)</sup>.

(١) من سورة النساء، الآية (٥).

(٢) من سورة النساء: الآية (٦).

(٣) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٤٥).

(٤) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٤٥).

(٥) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٤٥).

## وحبس القاضي المديون

قلنا: بل يفيد؛ لأن غالب تبذير السفهاء بالهبة، فمنع المال يمنع الهبة<sup>(١)</sup>؛ ثم بعد خمس وعشرين سنة يسلم إليه ماله وإن لم يؤنس منه رشداً عند أبي حنيفة<sup>(٢)</sup>، فإن هذا السن مظنة الرشداً فيدور الحكم معها.

(وحبس القاضي المديون)<sup>(٣)</sup>: أي الحر المديون

[١] قوله: يمنع الهبة؛ لأنها موقوفة على التسليم، والقبض هو موقف على اليد، فإذا لم يكن في يده شيء يمنع عن ذلك، وإن فعل لم ينفذ.

[٢] قوله: عند أبي حنيفة<sup>(٤)</sup>؛ فإن هذا السن... الخ، ولأن المنع باعتبار أثر الصبا، وهو في أوائل البلوغ، وبقاء أثره كبقاء عينه، فإذا امتد الزمان، وظهرت الخبرة والتجربة لم يبق أثر الصبا، وحدث ضرب من الرشداً لا محالة؛ لأنه حال كمال لبه؛ ولهذا قال أبو حنيفة<sup>(٥)</sup>: لو بلغ رشيداً ثم صار سفيهاً لا يمنع المال عنه؛ لأنه ليس بأثر الصبا.

وقالا: لا يدفع إليه أبداً حتى يحس الرشداً، ولا يجوز تصرفه فيه؛ لأن علة المنع السفه، فيبقى ما بقي العلة، فصار كالصبي، فلما كان كذلك عندهما لا ينفذ بيعه إذا باع؛ توفيراً لفائدة الحجر، وإن كان فيه مصلحة أجازها الحاكم؛ لأن ركن التصرف وهو الإيجاب والقبول قد وجد، والتوقف للنظر له، وقد نصب الحاكم ناظراً له، فيتحرى المصلحة فيه، كما في الصبي الذي يعقل البيع ويقصده.

ولو باع قبل حجر القاضي جاز عند أبي يوسف<sup>(٦)</sup>؛ لأنه لا بد من حجر القاضي عنده؛ لأن الحجر دائر بين الضرر والنظر، والحجر لنظره فلا بد من فعل القاضي، وعند محمد<sup>(٧)</sup> لا يجوز؛ لأنه يبلغ محجوراً عنده، إذ العلة هي السفه بمنزلة الصبا.

وعلى هذا الخلاف إذا بلغ رشيداً ثم صار سفيهاً، فعند أبي يوسف<sup>(٨)</sup> لا يصير محجوراً حتى يقضي القاضي، وعند محمد<sup>(٩)</sup> يصير محجوراً للسفه. هذا ما استفاد من «الهداية»<sup>(١٠)</sup>.

[٣] قوله: وحبس القاضي المديون... الخ؛ قال أبو حنيفة<sup>(١١)</sup>: لا حجر في الدين،

ليبيع ماله لدينه، وقضى دراهم دينه من دراهمه، وباع دنائره لدراهم دينه، وبالعكس استحساناً

(ليبيع ماله<sup>(١)</sup> لدينه، وقضى دراهم دينه من دراهمه، وباع دنائره لدراهم دينه، وبالعكس استحساناً)، اعلم أن القياس أن لا يبيع الدراهم لأجل دنائير الدين، ولا الدنانير لأجل دراهم الدين

فإذا وجبت ديون على حرّ، وطلب غرماؤه حبسه والحجر عليه، لا يحجر عليه؛ لأن في الحجر إهدار أهليته، فلا يجوز لدفع ضرر خاص.

فإن له مالاً لم يتصرف القاضي فيه؛ لآفته نوع حجر، ولآفته تجارة لا عن تراض، فيكون حراماً بالنص، وهو قوله ﷺ: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ﴾<sup>(١)</sup> أي بالحرام شرعاً بالغصب والربا ﷻ ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَتْ بِحَكْرَةٍ عَنْ تَراخُصٍ بَيْنَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، ولكن يحبس القاضي لبيع ماله لدينه... الخ.

[١] قوله: لبيع ماله؛ أي حبسه أبداً حتى يبيع ماله بنفسه لأداء دينه، وقالوا: إذا طلب غرماؤه الحجر عليه حجر القاضي عليه، ومنعه من البيع والتصرف والإقرار، حتى لا يضرّ بالغرماء؛ لأنّ الحجر على السفیه إنما جوزناه نظراً له، وفي هذا الحجر نظراً للغرماء؛ لآفته عساه يلجئ ماله فيفوت حقهم.

ومعنى قولهما: منعه من البيع؛ أن يكون البيع بأقلّ من ثمن المثل، أمّا البيع بثلث المثل لا يبطل حقّ الغرماء، والمنع لحقهم، فلا يمنع منه، وباع ماله إن امتنع المفلس من بيعه، وقسمه بين غرمائه بالحصص عندهما؛ لأنّ البيع مستحقّ لإيفاء ديونه، حتى يحبس لأجله، فإذا امتنع ناب القاضي منابه، كما في الحبّ والعنه.

قلنا: التلجئة موهومة والمستحقّ قضاء الدين، والبيع ليس بطريق معين لذلك، بخلاف الحبّ والعنه والحبس لقضاء الدين، بما يختاره من الطريق، كيف ولو صحّ البيع كان الحبس إضراراً بهما بتأخّر حقّ الدائن، وتعذيب المديون، فلا يكون مشروعاً. كذا في «الهداية»<sup>(٣)</sup>.

(١) النساء: ٢٩.

(٢) النساء: ٢٩.

(٣) «الهداية» (٣: ٢٨٥).

لا عرضه وعقاره، ومن أفلس ومعه عرض

لأنهما مختلفان<sup>(١)</sup>، لكن في الاستحسان أن يباع<sup>(٢)</sup> كل واحد لأجل الآخر؛ لأنهما متحدان في الثمنية، (لا عرضه وعقاره)، خلافاً لهما، فإن المفلس إذا امتنع من بيع العرض والعقار للدين، فالقاضي يبيعهما ويقضي دينه بالحصص<sup>(٣)</sup>.  
(ومن أفلس<sup>(٤)</sup> ومعه عرض<sup>(٥)</sup>)

[١] أقوله: لأنهما مختلفان؛ كما في العروض؛ لأنهما لا تباع للاختلاف؛ ولهذا لم يكن لصاحب الدين أن يأخذه عند اختلاف جنس حقه جبراً.

[٢] أقوله: لكن في الاستحسان أن يباع؛ وجه الاستحسان: إن الدراهم والدنانير متحدان في الثمنية والمالية، ألا ترى أنه يضم أحدهما في الآخر في الزكاة، مختلفان في الصورة، فبالنظر إلى اتحادهما يثبت للقاضي ولاية التصرف، وبالنظر إلى اختلافهما يسلب عن الدائن ولاية الأخذ عملاً بالشبهين.

بخلاف العروض؛ لأن الغرض يتعلق بصورها وأعيانها، فلا يبيعه القاضي، أما النقود فوسائل، فلا يتعلق الغرض بصورها، فيتصرف القاضي فيها، فافترقا. هذا ما يستفاد من «الهداية»<sup>(١)</sup>.

[٣] أقوله: بالحصص؛ أي يعطي القاضي بثمانهما كل واحد من الغرماء بقدر حقه<sup>(٢)</sup>.

[٤] أقوله: من أفلس؛ يقال: أفلس الرجل إذا لم يبق في يده مال، كأن دراهمه صارت فلوساً، كما يقال أخبت الرجل: إذا صار أصحابه خبتاً، وأقطف إذا صارت دابته قطوفاً. هكذا في «العيني».

[٥] أقوله: ومعه عرض؛ أي متاع لرجل بعينه اشتراه منه، ولفظ: معه؛ صريح في أن وضع المسألة في أن المتاع باق في يده، كذا في «حاشية الجلبلي»<sup>(٣)</sup>.

(١) «الهداية» (٣: ٢٨٥ - ٢٨٦).

(٢) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٥٤٥).

(٣) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٤٥).

### شراء فبائعه أسوة للغرماء

شراء فبائعه أسوة<sup>(١)</sup> للغرماء: أي أفلسَ ومعه عرضٌ شراء، ولم يؤدِّ الثمن، فبائعه أسوة للغرماء، وقال الشافعي رحمته الله: يحجرُ القاضي على المشتري بطله، ثم للبائع خيارُ الفسخ<sup>(٢)</sup>.

[١] أقوله: وأسوة؛ وهي - بضم الهمزة وكسر ها - لغتان فيما أسى به: أي اقتدى به: أي صار بائعٌ هذا العرضِ مقتدياً بغرماء المديون مساوياً معهم. كذا في «حاشية الجلبي»<sup>(١)</sup>.

[٢] أقوله: ثم للبائع خيارُ الفسخ؛ لأنه عجزَ المشتري عن أداءِ الثمن، فيوجبُ ذلك العجزُ حقَّ الفسخ، كعجزِ البائع عن تسليم المبيع؛ وهذا لأنه عقدُ معاوضة، وقضيته المساواة، وصار كالسَلَم.

ولنا: إنَّ الإفلاسَ موجبُ العجزِ عن تسليمِ المتقودة من الدراهم والدنانير، وهو غيرُ مستحقٍّ بالعقد، فلا يثبتُ حقُّ الفسخِ باعتباره، وإنما المستحقُّ وصفٌ في الذمة: أعني الدين، وبقبضِ العينِ تتحققُ منهما مبادلة، هذا هو الحقيقة، فيجبُ اعتبارها إلا في موضعِ التعذر، كالسَلَم؛ لأنَّ الاستبدالَ ممتنعٌ، فأعطى للعين حكمَ الدين. كذا في «الهداية»<sup>(٢)</sup>.



(١) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٤٥).

(٢) «الهداية» (٣: ٢٨٧).

## فصل

بلوغُ الغلام: بالاحتلام، والإحبال، والإنزال، والجارية: بالاحتلام، والحيض والحبل، فإن لم يوجد فحتى يتم له ثماني عشرة سنة، ولها سبع عشرة سنة، وقالاً فيهما: بتمام خمس عشرة سنة، وبه يفتى، وأدنى مدّة له اثنا عشرة سنة ولها تسع سنين

## فصل

(بلوغُ الغلام<sup>(١)</sup>: بالاحتلام<sup>(٢)</sup>، والإحبال<sup>(٣)</sup>، والإنزال، والجارية: بالاحتلام، والحيض والحبل، فإن لم يوجد فحتى يتم له ثماني عشرة سنة، ولها سبع عشرة سنة، وقالاً فيهما: بتمام خمس عشرة سنة<sup>(٤)</sup>، وبه يفتى، وأدنى مدّة له اثنا عشرة سنة ولها تسع سنين

[١] أقوله: بلوغُ الغلام؛ وهو في اللغة: الوصول، وفي الاصطلاح: انتهاء حدّ الصغر، ولما كان الصغرُ أحدَ أسباب الحجر، وجبَ بيانُ انتهائه، فوضع هذا الفصل لبيان ذلك. كذا في «حاشية الجلبي»<sup>(١)</sup>.

[٢] أقوله: بالاحتلام؛ الحُلم بالضمّ ما يراه النائم، يقال: حلم واحتلم<sup>(٢)</sup>.

[٣] أقوله: والإحبال؛ أحبله أبسن كردانيد اورا. كذا في «المنتخب».

[٤] أقوله: خمسة عشر سنة؛ وهو رواية عن أبي حنيفة رحمته الله، وقول الشافعي رحمته الله، وعنه في الغلام تسع عشرة سنة.

وقيل: المراد أن يدخل في التاسع عشر سنة، ويتم له ثمانية عشرة سنة، فلا اختلاف.

وقيل: فيه اختلافُ الرواية؛ لآثته ذكر في بعض النسخ حتى يستكمل تسع عشرة سنة، وأمّا ثبوتُ البلوغ بالعلامة؛ فلأنّ البلوغَ بالإنزال حقيقة، والحبلُ والإحبال لا يكون إلا مع الإنزال، وكذا الحيضُ في أوان الحبل، فجعل كلّ ذلك علامةً البلوغ. كذا في «النهاية».

(١) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٤٥).

(٢) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٥٤٦).



فإن راهقاً فقالا : بلغنا صدقاً، وهما كالبالغ حكماً

فإن راهقاً<sup>(١)</sup> فقالا<sup>(٢)</sup> : بلغنا صدقاً<sup>(٣)</sup>، وهما كالبالغ حكماً<sup>(٤)</sup>.

[١] أقوله : فإن راهقاً ؛ أي الغلام والجارية ، يقال : رهقه : أي قرب منه ، وصبي

مراهق : أي متقارب من البلوغ.

[٢] أقوله : فقالا ؛ أي إذا أشكل الأمر في بلوغهما ، ولم يعلم ذلك منهما ، فقالا

... الخ.

[٣] أقوله : صدقاً ؛ أي القول قولهما ، قيل : هذا إذا بلغ الغلام اثنتي عشرة سنة أو

أكثر ، والجارية تسع سنين أو أكثر ، ولا يقبل فيما دون ذلك ؛ لأن الظاهر كذبه ، وقد أشار المصنف رحمه الله إلى هذا المعنى لقوله : وأدنى مدة له اثنا عشر سنة ، ولها تسع سنين.

كذا في «حاشية الجلبى»<sup>(١)</sup>.

[٤] أقوله : وهما كالبالغ حكماً ؛ أي حكمهما حكم البالغين ؛ لأنه معنى لا يتعرف

إلا من جهتهما ظاهراً ، فإذا أخبرا به ولم يكذبهما الظاهر قيل قولهما ، حتى إذا ادعى الغلام البلوغ وعمره أقل من اثني عشر سنة لا يصدق.

وكذا إذا ادّعت الجارية وعمرها أقل من تسع سنين لا تصدق ، كما تقبل المرأة في

الحيض ؛ لأنه معنى لا يعرف إلا من جهتها ، فالقول قولها إلا إذا كذبها الظاهر. كذا في «العيني».



## كتاب المأذون

الإذنُ فكُ الحجرِ وإسقاطُ الحقِّ

### كتاب<sup>(١)</sup> المأذون<sup>(٢)</sup>

(الإذنُ فكُ الحجرِ<sup>(٣)</sup> وإسقاطُ الحقِّ)، اعلم أنَّ الأصلَ في الإنسانِ أن يكون مالِكاً للتصرُّفات

[١] أقوله: كتاب المأذون؛ إيرادُ كتابِ المأذونِ بعد كتابِ الحجرِ ظاهرُ المناسبةِ، إذ الأذنُ يقتضي سبقَ الحجرِ، فلماً ترتباً وجوداً ترتباً أيضاً ذكراً. كذا في «نتائج الأفكار»<sup>(١)</sup>.  
[٢] أقوله: المأذون؛ قال في «ردِّ المختار»<sup>(٢)</sup>: أي الإذن، فهو مصدر كَمَعَسُور، وإن كان الظاهرُ أنَّه صفة، ولكنه يحتاجُ لحذفِ المضافِ أو الصلة، في «الكَرْمَانِي»: يقال مأذونٌ له أو لها، وتركُ الصلةِ ليس من كلام العرب، وأقره القَهْستَانِي، وتقديرُ المضاف: إذن المأذون؛ لأنَّ البحثَ عن الأفعال لا عن الذوات.

وفي «المصباح»<sup>(٣)</sup>: إنَّ الفقهاءَ يحذفون الصلة لفهم المعنى.

[٣] أقوله: الإذنُ فكُ الحجرِ؛ هذا معناه الشرعيُّ، قال صاحبُ «ردِّ المختار»<sup>(٤)</sup>: قال الطُّوريُّ: قال شيخ الإسلام في «مبسوطه»: الإذنُ هو الإطلاقُ لغةً؛ لأنه ضدُّ الحجرِ، وهو المنع، فكان إطلاقاً عن شيء إلى شيء. اهـ.

وفي «النهاية»: الإذن في الشيء رفعُ المانع لمن هو محجور عنه، وإعلامٌ بإطلاقه فيما حَجَرَ عليه، من أذن له في الشيء إذنًا، وأبعدَ الإمامُ الزَّيْلَعِي<sup>(٥)</sup> حيث قال: إنَّه الإعلام، ومنه الأذان، وهو الإعلام؛ لأنَّ الإذنَ من أذن [في] كذا: إذا أباحه، والأذانُ من أذن بكذا: إذا أعلم... الخ، وفي «حاشية أبي السعود»: وقال قاضي زادَه ﷺ في «التكملة»: لم أرَ قطَّ في كتبِ اللغةِ مجيءَ الإذنِ بمعنى الإعلام.

(١) «نتائج الأفكار» (٩: ٢٨١).

(٢) «رد المختار» (٦: ١٥٤).

(٣) «المصباح المتبوع» (ص ١٠).

(٤) «رد المختار» (٦: ١٥٥).

(٥) في «التبيين» (٥: ٢٠٤).

ثُمَّ يَتَصَرَّفُ الْعَبْدُ لِنَفْسِهِ بِأَهْلِيَّتِهِ ، فَلَمْ يَرْجِعْ بِالْعَهْدَةِ عَلَى سَيِّدِهِ

فإذا عرض له الرِّقُّ وتعلَّقَ به حقُّ المولى صارَ مانعاً<sup>(١)</sup>؛ لكونه مالِكاً للتَّصَرُّفِ ، فإذا أسقطَ المولى حقَّه المانع عن التَّصَرُّفِ وأزالَ حجرَه : أي منعه عن التَّصَرُّفِ فهو الإذنُ ، هذا عندنا ، وعند الشَّافِعِيِّ<sup>(٢)</sup> هو توكيلٌ وإنابة.

(ثُمَّ يَتَصَرَّفُ الْعَبْدُ لِنَفْسِهِ بِأَهْلِيَّتِهِ) ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِتَوَكِيلٍ ، وَالتَّوَكِيلُ هُوَ الَّذِي يَتَصَرَّفُ لْغَيْرِهِ ، فَقَوْلُهُ : ثُمَّ يَتَصَرَّفُ عَطْفٌ عَلَى مُحَذُوفٍ ، فَإِنَّ قَوْلَهُ : الإِذْنُ فَكُ الْحَجَرُ مَعْنَاهُ : إِذَا أَذِنَ الْمَوْلَى يَنْفَكُ الْعَبْدُ عَنِ الْحَجَرِ<sup>(٣)</sup> ، فَعَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ : يَنْفَكُ قَوْلُهُ : ثُمَّ يَتَصَرَّفُ .

(فَلَمْ يَرْجِعْ بِالْعَهْدَةِ<sup>(٤)</sup> عَلَى سَيِّدِهِ) ، هَذَا تَفْرِيعٌ عَلَى أَنَّهُ يَتَصَرَّفُ لِنَفْسِهِ ، فَإِنَّهُ إِذَا اشْتَرَى شَيْئاً لَا يَطْلُبُ الثَّمَنَ مِنَ الْمَوْلَى لَكُونِهِ مُشْتَرِئاً لِنَفْسِهِ ، بِخِلَافِ الْوَكِيلِ فَإِنَّهُ يَطْلُبُ الثَّمَنَ مِنَ الْمَوْكَلِ ؛ لِأَنَّهُ اشْتَرَى لِلْمَوْكَلِ .

[١] أقوله : صار بالغاً... إلخ ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ الرِّقِّ وَإِنْ بَقِيَ أَهْلاً لِلتَّصَرُّفِ بِلِسَانِهِ النَّاظِقِ ، وَعَقْلُهُ الْمُمِيزِ ، لَكِنْ لَمَّا كَانَ تَصَرُّفُهُ يَوْجِبُ تَعَلُّقَ الدِّينِ بِرَقَبَتِهِ أَوْ كَسْبِهِ ، وَذَلِكَ حَقُّ الْمَوْلَى ، ثَبَتَ الْحَجَرُ عَنْهُ فَلَا بُدَّ مِنْ إِذْنِهِ ؛ لِثَلَا يَبْطُلُ حَقُّهُ مِنْ غَيْرِ رِضَاهُ ، فَقَوْلُهُ : وَإِسْقَاطُ الْحَجَرِ كَالْتَفْسِيرِ لِقَوْلِهِ : فَكُ الْحَجَرِ . كَذَا فِي «حَاشِيَةِ الْجَلْبِي»<sup>(٢)</sup> .

[٢] أقوله : يَنْفَكُ الْعَبْدُ عَنِ الْحَجَرِ ؛ فَلَا يَتَوَقَّعُ بَوَاقٍ ، وَلَا يَتَخَصَّصُ بِنَوْعٍ : أَيِ بِمَكَانٍ ، قَالَ الْقُهْطَانِيُّ : وَفِي «التَّائِرِ خَانِيَّةٍ» هَذَا إِذَا صَادَفَ الإِذْنَ عَبْدًا مُحْجُورًا ، أَمَّا إِذَا صَادَفَ عَبْدًا مَأْذُونًا يَتَخَصَّصُ ، فَلَوْ أَذِنَ لَهُ فِي التَّجَارَةِ ثُمَّ دَفَعَ إِلَيْهِ مَالًا وَقَالَ : اشْتَرِ لِي بِهِ الطَّعَامَ ، فَاشْتَرَى الْعَبْدُ الرَّقِيقَ يَصِيرُ مُشْتَرِئاً لِنَفْسِهِ ، نَصٌّ عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ ﷺ . كَذَا فِي «رَدِّ الْمُحْتَارِ»<sup>(٣)</sup> .

[٣] أقوله : فَلَمْ يَرْجِعْ بِالْعَهْدَةِ ؛ أَيِ بِحَقِّ التَّصَرُّفِ كَطَلَبِ الثَّمَنِ وَغَيْرِهِ ، وَالْعَهْدَةُ فُعْلَةٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ ، مِنْ عَهْدِهِ لِقِيهِ . «قُهْطَانِي» . كَذَا فِي «رَدِّ الْمُحْتَارِ»<sup>(٤)</sup> .

(١) ينظر : «النكت» (ص ٥١١) ، وغيرها .

(٢) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٤٦) .

(٣) «رد المحتار» (٦ : ١٥٥) .

(٤) «رد المحتار» (٦ : ١٥٥) .

ولم يتوقّت، فعبداً أذن يوماً مأذون حتى يُخجَرَ عليه، ولم يتخصَّصْ بنوع، فإن أذن في نوع عمَّ إذنه في الأنواع

(ولم يتوقّت): هذا تفريع على أنه إسقاط الحق لا توكيل، فإن الإسقاط لا يتوقّت<sup>(١)</sup>، والتوكيل يتوقّت.

(فعبداً أذن يوماً مأذون حتى يُخجَرَ عليه، ولم يتخصَّصْ بنوع، فإن أذن في نوع<sup>(٢)</sup> عمَّ إذنه في الأنواع)، هذا تفريع على أنه فك الحجر، وليس بتوكيل؛ لأن فك الحجر هو الإطلاق عن القيد، فلا يتخصَّصْ بتصرُّف، وفيه خلاف الشافعي رحمته الله، والمراد أنه إذا أذن في نوع من التجارة<sup>(٣)</sup> عمَّ إذنه في الأنواع، وكذا إذا قيل: اقعِدْ صباغاً، فإنه إذن بشراء ما لا بد لهذا العمل فيعم، وكذا إذا قيل: أد إلى الغلّة كل شهر كذا، بخلاف ما إذا أذن<sup>(٤)</sup> بشراء شيء معين، فإن هذا استخدام لا إذن.

[١] قوله: فإن الإسقاط لا يتوقّت؛ كالطلاق والعتاق وتأجيل الدين وتأخير المطالبة إذ الاسقاطات يتلاشى. كذا في «حاشية الجلبي»<sup>(١)</sup>.

[٢] قوله: فإن أذن في نوع؛ سواء سكت عن غيره أو نهى بطريق الصريح نحو أن يأذن في شراء البر، وقال: لا تشتري غيره. كذا في «رد المحتار»<sup>(٢)</sup>.

[٣] قوله: إذا أذن في نوع من التجارة؛ كالبر مثلاً، نعم إذنه في الخبز والصباغة وغيرهما من أنواع الحرف<sup>(٣)</sup>.

[٤] قوله: بخلاف ما إذا أذن... الخ؛ لا يقال: هذا مخالف لقوله بعيد هذا، أما إذا قيّد فعندنا يعمّ التجارات؛ لأن الأول صريح في التقييد لا يفيد الإذن، والثاني يفيد؛ لأننا نقول: المقيّد قسمان:

١. قسم لا يجوز أن يكون إذناً، وهو الأمر بالتصرّف الشخصي كالأمر ببيع عين شخصه من الأطعمة والأشربة والأثواب وغيرها، وهو الاستخدام؛ لأنه إن جعل ذلك إذناً لانسد باب الاستخدام؛ لإفضائه إلى أن من أمر بشراء نقل بفلسين كان مأذوناً يصح إقراره بديون تستغرق رقبتة، ويؤاخذ بها في الحال، فلا يقدم أحد على

(١) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٤٦).

(٢) «رد المحتار» (٦: ١٥٥).

(٣) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٥٤٦).

ويثبت: دلالة، فعبدُ رآه سيدهُ يبيعُ ويشترى وسكتَ مأذونٌ

(ويثبت: دلالة<sup>(١)</sup>، فعبدُ رآه سيدهُ يبيعُ ويشترى وسكتَ مأذونٌ<sup>(٢)</sup>)، هذا عندنا خلافاً لزفرَ والشافعي رحمهما <sup>(٣)</sup>، وإنما يكونُ مأذوناً دفعاً للغرور

استخدام عبده فيما اشتد إليه حاجته؛ لأنَّ غالبَ استعمال العبدِ في شراءِ الأشياءِ الحقيرة.

٢. وقسمٌ يجبُ أن يكونَ إذنًا، وهو الأمرُ بالتصرفِ النوعي: كالأمرُ ببيع نوعٍ معيَّن من أنواع الأعيان المذكورة، وهذا الفرق الذي مداره النوعية والشخصية هو المفهوم من كلام صاحب «الهداية». صرح به الأكمل. كذا في «حاشية جليبي»<sup>(٢)</sup>.

[١] أقوله: ويثبت دلالة؛ أي يثبت الإذن دلالة، في «الحقائق»: إنما يجعلُ سكوتُ المولى إذنًا إذا لم يسبق منه ما يوجبُ نفي الإذن حالة السكوت، كقوله: إذا رأيتم عبيدي يتجر فسكت، فلا إذن له بالتجارة، ثم رآه يتجر، فسكت لا يصيرُ مأذوناً اتفاقاً. كذا في «رد المحتار»<sup>(٣)</sup>.

[٢] أقوله: وسكت مأذون؛ قال في «الهداية»<sup>(٤)</sup>: لا فرق بين أن يكون عيناً مملوكاً للمولى أو لأجنبي.

[٣] أقوله: خلافاً لزفرَ والشافعي رحمهما؛ لهما: إنَّ الإذنَ توكيلٌ وإنابةٌ من المولى؛ لأنَّه يستفيد الولاية من جهته، ويثبتُ الحكم وهو الملك له دون العبد؛ ولهذا يملكُ حجره، فيتخصَّصُ بما خصَّه كالمضارب.

ولنا: إنَّه إسقاطُ الحقِّ، وفكُّ الحجرِ على ما مرَّ، وعند ذلك تظهرُ ملكية العبد، فلا يتخصَّصُ بنوعٍ دون نوع، بخلاف الوكيل؛ لأنَّه يتصرفُ في مال غيره، فتثبتُ له الولاية من جهته، وحكمُ التصرفِ وهو الملك واقعٌ للعبد، حتى كان له أن يصرفه إلى قضاء الدين والنفقة، وما استغنى عنه يخلفه المالك فيه. كذا في «الهداية»<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: «النكت» (ص ٥١٠)، وغيرها.

(٢) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٤٦ - ٥٤٧).

(٣) «رد المحتار» (٦: ١٥٦).

(٤) «الهداية» (٤: ٣).

(٥) «الهداية» (٤: ٤).

وصريحاً، فلو أذن مطلقاً صحَّ كلُّ تجارةٍ منه، فيبيعُ ويشترى، ولو بغُبنٍ فاحشٍ ويوكلُ بهما، ويرهن، ويرتهن، ويتقبَّلُ الأرضَ ويأخذُها مزارعةً

(وصريحاً<sup>(١)</sup>)، فلو أذن مطلقاً صحَّ كلُّ تجارةٍ منه) إجماعاً، فإنَّ تخصيصَ الشيءِ بالذكرِ في الرواياتِ إن دلَّ على نفيِ الحكمِ عمَّا عداهُ فتعميمُ التجارةِ إجماعاً يختصُّ بما إذا أُطلق، أمَّا إذا قيَّدَ فعندنا يعمُّ التَّجاراتِ خلافاً للشَّافعيّ رحمته الله.

(فبيعُ ويشترى، ولو بغُبنٍ فاحشٍ)، ولا يصحُّ عندهما بغُبنٍ فاحشٍ؛ لأنَّه تبرُّعٌ<sup>(٢)</sup> دلالة. وله<sup>(٣)</sup>؛ إنَّه من بابِ التجارةِ، (ويوكلُ بهما<sup>(٤)</sup>)، ويرهن، ويرتهن<sup>(٥)</sup>، ويتقبَّلُ الأرضَ): أي يأخذُها قبالةً بالاستتجارِ والمساقاةِ (ويأخذُها مزارعةً<sup>(٦)</sup>)

[١] أقوله: وصريحاً؛ بأن يقول له: أذنت لك في التجارة، ولا يفيد أنَّ التجارة اسمٌ عامٌ يشمل الجنس، فيبيع ويشترى ما بدا له من أنواع الأعيان؛ لأنَّه أصلُ التجارة، وهذا بالإجماع، بخلاف الإذن دلالة، فإنَّ فيه خلافَ زفرٍ والشَّافعيّ رحمته الله كما مرَّ<sup>(١)</sup>.

[٢] أقوله: لأنَّه تبرُّع؛ أي بمنزلةِ التبرُّع؛ لأنَّ البيعَ بالغبنِ الفاحشِ خلافُ المقصود، إذ المقصود بالبيع الاسترباح دون الإلتاف، فكان بمنزلةِ التبرُّع؛ ولهذا اعتبر من المريض من الثلث، وما هو خلاف المقصود لا ينظمه الإذن بالمقصود. كذا في «العناية»<sup>(٢)</sup>.

[٣] أقوله: وله؛ أنَّه من بابِ التجارة؛ والعبدُ متصرِّفٌ بأهليَّةٍ نفسه، فصار كالحرِّ، وعلى هذا الخلافِ الصبيُّ المأذون. كذا في «الهداية»<sup>(٣)</sup>.

[٤] أقوله: ويوكلُ بهما؛ أي بالبيع والشراء؛ لأنَّه قد لا يتفرَّغ بنفسه، فجاز الاستعانةُ بغيره.

[٥] أقوله: ويرهن ويرتهن؛ لأنَّهما من توابع التجارة، فإنَّهما إيفاءٌ واستيفاء.

[٦] أقوله: مزارعة؛ وهي عقدٌ على الزرع ببعض الخارج من الأرض، وهي فاسدةٌ عند الإمام رحمته الله، وعندهما: جائزة، وبقولهما يفتى لتعامل الناس.

(١) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٥٤٧).

(٢) «العناية» (٩: ٢٨٧).

(٣) «الهداية» (٤: ٤).

ويشتري بذراً يزرعه، ويشارك عناناً ويدفع المال ويأخذه مضاربة، ويستأجر ويؤجر نفسه

ويشتري بذراً يزرعه، ويشارك عناناً<sup>(١)</sup>، إنما قال: عناناً احترازاً عن المفاوضة، (ويدفع المال ويأخذه مضاربة، ويستأجر): أي يستأجر شيئاً كالأجير والبيت وغيرهما<sup>(٢)</sup>، (ويؤجر نفسه<sup>(٣)</sup>): هذا عندنا خلافاً للشافعي رحمته الله<sup>(٤)</sup>.

[١] قوله: ويشارك عناناً؛ اعلم أن شركة العنان: هي شركة في كل تجارة، أو في نوع من أنواع التجارة، ويصح ببعض مال أحد الشريكين، ومع فضل مال أحدهما، ومع تساوي مالهما، مع تفاوت الربح بينهما ومع تفاوت مالهما بتساوي الربح بينهما، ومع كون أحد المالين دراهم والآخر دنانير، والخلط فيه ليس بشرط.

وشركة المفاوضة: هي شركة متساويين من جهة المال، ومن جهة الحرية، ومن جهة الدين، وتتضمن الكفالة والوكالة. هكذا قال عليُّ القاري رحمته الله في «شرح النقاية»<sup>(٢)</sup>. إذا عرفت هذا فنقول: له أن يشارك شركة العنان، وليس له أن يشارك شركة المفاوضة؛ لأنها تعتقد على الوكالة والكفالة، والكفالة لا تدخل تحت الإذن، فلو فعل ذلك كانت عناناً؛ لأن في المفاوضة عناناً وزيادة، فصحت بقدر ما يملك المأذون، وهو الوكالة. كذا في «العناية»<sup>(٣)</sup>.

[٢] قوله: وغيرهما؛ كالحانوت، وغيره، أقول: والمراد بهذا الغير غير الأرض المستأجرة للمأذون لدخولهما في قوله: ويتقبل الأرض، كما صرح به الشارح رحمته الله بقوله: أي يأخذها... الخ. كذا في «حاشية الجلبي»<sup>(٤)</sup>.

[٣] قوله: ويؤجر نفسه؛ هذا عندنا خلافاً للشافعي رحمته الله، وهو يقول: إن العبد لا يملك العقد على نفسه: كبيع نفسه وهبتها ورهنها، فكذا على منافعه؛ لأنها تابعة لها. ولنا: إن نفسه رأس ماله، فيملك التصرف فيها، إلا إذا كان يتضمن إبطال الإذن كالبيع؛ لأنه يحجر به، والرهن؛ لأنه يحبس به، فلا يحصل مقصود المولى، أما الإجارة

(١) ينظر: «النكت» (ص ٥١٢)، وغيرها.

(٢) «فتح باب العناية» (٢: ٥٢٧ - ٥٣٠).

(٣) «العناية» (٩: ٢٨٦).

(٤) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٤٨).

ويقرُّ بوديعةً وغصبٍ ودين ويهدي طعاماً يسيراً، ويضيِّفُ مَنْ يطعمُهُ، ويحطُّ من الثَّمَنِ بعيبٍ قدرًا عهدًا. وَلَا يَتَزَوَّجُ وَلَا يَزَوِّجُ رَقِيقَهُ

(ويقرُّ بوديعةً<sup>(١)</sup> وغصبٍ ودين ويهدي طعاماً يسيراً<sup>(٢)</sup>، ويضيِّفُ مَنْ يطعمُهُ، ويحطُّ من الثَّمَنِ بعيبٍ قدرًا عهدًا<sup>(٣)</sup>).

وَلَا يَتَزَوَّجُ وَلَا يَزَوِّجُ رَقِيقَهُ<sup>(٤)</sup>، وعند أبي يوسف ﷺ يَزَوِّجُ الأُمَةَ؛ لِأَنَّهُ تَحْصِيلُ الْمَالِ، لَهَا؛ إِنَّهُ لَيْسَ مِنَ التَّجَارَةِ

لَا يَحْجُرُ بِهِ، وَيَحْصَلُ بِهِ الْمَقْصُودُ، وَهُوَ الرِّبْحُ وَيَمْلِكُ. كَذَا فِي «الْهِدَايَةِ»<sup>(١)</sup>.

[١] أقوله: ويقرُّ بوديعة... إلخ؛ لِأَنَّ الْإِقْرَارَ مِنْ تَوَابِعِ التَّجَارَةِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَصَحَّ إِقْرَارُهُ لَمْ يَعَامَلْهُ أَحَدٌ. كَذَا فِي «الرِّئَاسَةِ»<sup>(٢)</sup>.

[٢] أقوله: طعاماً يسيراً؛ فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِهْدَاءُ غَيْرِ الْمَأْكُولَاتِ أَصْلًا، وَالْإِهْدَاءُ الْيَسِيرُ رَاجِعٌ إِلَى الضِّيَافَةِ الْيَسِيرَةِ، وَهِيَ مَعْتَبَرَةٌ بِمَالِ تِجَارَتِهِ، فَقِيلَ: إِنْ كَانَ مَالُ تِجَارَتِهِ مِثْلًا عَشْرَةَ آلَافٍ دِرْهَمٍ، وَاتَّخَذَ ضِيَافَةً بِمَقْدَارِ عَشْرَةِ، كَانَ يَسِيرًا، وَإِنْ كَانَ مَالُ تِجَارَتِهِ عَشْرَةَ مِثْلًا فَاتَّخَذَ ضِيَافَةً بِمَقْدَارِ دَانِقٍ فَذَاكَ يَكُونُ كَثِيرًا عَرَفًا، وَالْهِدْيَةُ بِالْمَأْكُولِ كَالضِّيَافَةِ بِهِ.

وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا يَصَحَّ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ تَبَرُّعٌ، لَكِنْ تَرَكْنَاهُ فِي الْيَسِيرِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ ضَرُورَاتِ التَّجَارَةِ اسْتِجْلَابًا لِقُلُوبِ الْمَعَامِلِينَ مَعَ الْمَأْذُونِ لَهُ فِي التَّجَارَةِ. كَذَا فِي «حَاشِيَةِ الْجَلْبِي»<sup>(٣)</sup> نَاقِلًا عَنْ «الْبَيَانِيَةِ».

[٣] أقوله: قدرًا عهدًا؛ أَي مِثْلًا مَا يَحْطُّ التَّجَارُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ صَنِيعِهِمْ، إِذْ قَدْ يَكُونُ أَخْذُ الْمَعِيبِ بِهِ مِنَ الْحَطِّ، بِخِلَافِ الْحَطِّ مِنْ غَيْرِ عَيْبٍ، وَالْحَطُّ أَكْثَرُ مِنَ الْعَادَةِ؛ لِأَنَّهُ تَبَرُّعٌ مُحْضٌ بَعْدَ تَمَامِ الْقَصْدِ، وَلَيْسَ مِنْ صَنِيعِ التَّجَارِ فَلَا ضَرُورَةَ إِلَيْهِ. كَذَا فِي «التَّبْيِينِ»<sup>(٤)</sup>.

[٤] أقوله: وَلَا يَزَوِّجُ رَقِيقَهُ؛ أَي لَا يَكْفِي فِي تَزَوُّجِهِ الْإِذْنُ الْمَفْهُومُ مِنَ الْإِذْنِ الْعَامِّ لِلتَّجَارَةِ، بَلْ يَجِبُ أَنْ يَأْذَنَ لَهُ قَصْدًا عَلَى حِدَةٍ.

(١) «الهداية» (٤ : ٤).

(٢) «تبين الحقائق» (٥ : ٢٠٧).

(٣) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٤٨).

(٤) «تبين الحقائق» (٥ : ٢٠٨).



ولا يكتبه، ولا يعتق أصلاً، ولا يقرض، ولا يهب ولو بعوض. وقالوا: لا بأس للمرأة أن تتصدق بشيء يسير من بيت زوجها، وكل دين وجب بتجارته، أو بما هو في معناها؛ كبيع وشراء

(ولا يكتبه<sup>(١)</sup>، ولا يعتق أصلاً<sup>(٢)</sup>، ولا يقرض، ولا يهب ولو بعوض. وقالوا: لا بأس للمرأة أن تتصدق بشيء يسير: كالرغيف مثلاً، (من بيت زوجها)، هذه المسألة ليست من هذا الباب لكنها ذكرت للمناسبة، فإن المرأة<sup>(٣)</sup> مأذونة عادة بهذا.

(وكل دين وجب بتجارته، أو بما هو في معناها؛ كبيع وشراء<sup>(٤)</sup>)

ومما يجب التنبيه أنه لا يجوز للمأذون أن يتخذ أمته للمجاعة، وإن صرح المولى بتجويزه قصداً على حدة، حتى أن المولى لو سلم إلى مأذونه أمته المملوكة فقال: أعطيتكها ووهبتكها فتمتع بها كتمتع الرجال من النساء، فقبضها فوطء، يكون زناً محضاً، وحراماً صرفاً، ولا فرق بينها وبين الأجنبية إلا بسقوط الحد فيه للشبهة. كذا في «حاشية الجلبي»<sup>(١)</sup> ناقلاً عن «البيان» و«التحفة».

[١] قوله: ولا يكتبه؛ أي لا يجوز للعبد المأذون أن يكتب عبده؛ لأنه ليس بتجارة، إذ هي مبادلة المال بالمال، والبدل في الكتابة مقابل لفك الحجر، فلم يكن تجارة إلا أن يميزه المولى، ولا دين عليه؛ لأن المولى قد ملكه، ويصير العبد نائباً عنه. كذا في «الهداية»<sup>(٢)</sup>.

[٢] قوله: ولا يعتق أصلاً؛ أي لا بمال ولا بغيره؛ لأن الثاني تبرع محض، وهو لا يملكه، والأول تصرف يفوق الكتابة، فمن لا يملك الأدنى، فأولى أن لا يملك الأعلى. [٣] قوله: فإن المرأة؛ وإن كان مسوقاً لبيان مناسبتها ذكر هاهنا، لكنه في الحقيقة تعليل لقول المصنف رحمه الله: ولا بأس... الخ. كذا في «حاشية الجلبي»<sup>(٣)</sup>.

[٤] قوله: كبيع وشراء... الخ؛ نظير قوله: دين وجب بتجارته، [قوله]: إجارة واستئجاره، نظير قوله: أو بما هو في معناه، وصورة وجوب الدين بالبيع: هو أن يبيع

(١) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٤٨).

(٢) «الهداية» (٤ : ٥).

(٣) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٤٩).

وإجارة وإستجار، وغرم وديعة، وغصب، وأمانة جردها، وعقر وجب بوطء مشرية بعد الاستحقاق يتعلّق برقبته يباع فيه، ويقسمُ ثمنه بالحصص، وبكسبه حصل قبل الدين أو بعده وبما أتهب

وإجارة وإستجار، وغرم وديعة، وغصب، وأمانة<sup>(١)</sup> جردها، وعقر وجب بوطء مشرية بعد الاستحقاق يتعلّق برقبته يباع فيه، ويقسمُ ثمنه بالحصص، وبكسبه<sup>(٢)</sup> حصل قبل الدين أو بعده وبما أتهب: أي بما وهب له، فقبل الهبة، هذا عندنا، وقال زفر<sup>(٣)</sup> والشافعي<sup>(٤)</sup>: لا يباع هو في الدين لكن يباع كسبه؛ لأن غرض المولى تحصيل مال لم يكن، لا فوت ما قد كان، ولنا: أن الدين ظهر في حق المولى، فيتعلّق برقبته دفعا للضرر عن الناس<sup>(٥)</sup>.

ويستحق المبيع، وهلك الثمن في يده.

وصورة الدين بالإجارة أن يستعجل الأجرة، ثم هلك المستأجر قبل تمام المدّة، فإن المستأجر يرجع بما أعطاه، فهذا دين لحقه لسبب الإجارة، وذكر الأمانة بعد الوديعة؛ لأن الأمانة أعمّ منها. هكذا في «حاشية الجلبي»<sup>(٦)</sup> ناقلاً في «النهاية».

[١] أقوله: وأمانة؛ ذكر الأمانة بعد الوديعة؛ لأن الأمانة أعمّ من الوديعة، ومن أنواع الأمانات مال المضاربة، والعارية، والبضاعة، ومال الشركة، وهذه الأشياء عند الجحود بها ينقلب غصباً، وكان الضمان الواجب بهذه الأشياء ضمان غصب؛ لأنّ الأمين يصير غاصباً للأمانة بالجحود. كذا في «الكفاية»<sup>(٧)</sup>.

[٢] أقوله: وبكسبه؛ أي يتعلّق دين المأذون بكسبه، ويقسم أيضاً بين الغرماء بالحصص، وقد اكتفى عن ذكره بذكر تقسيم ثمن العبد. كذا في «حاشية الجلبي»<sup>(٨)</sup>.

[٣] أقوله: دفعا للضرر عن الناس؛ وهذا لأن سببه التجارة، وهي داخلة تحت الإذن، وتعلّق الدين برقبته استيفاء حامل على المعاملة.

فمن هذا الوجه صلح غرضاً للمولى، وينعدم الضرر في حقه بدخول المبيع في

(١) ينظر: «النكت» (ص ٥١٣)، وغيرها.

(٢) «ذخيرة العقبي» (ص ٥٤٩).

(٣) «الكفاية» (٨: ٢٢٥).

(٤) «ذخيرة العقبي» (ص ٥٤٩).

لا بما أخذه سيده منه قبل الدين ، وطولبَ بما بقيَ بعد عتقه ، وللسيد أخذ غلة مثله مع وجود دين ، وما زاد للغرماء

( لا بما أخذه سيده<sup>(١)</sup> منه قبل الدين ، وطولبَ بما بقيَ بعد عتقه ) : أي إذا قضى دينه من ثمن رقبته إذا بيعت ، ومن كسبه ، فإن بقي شيء من الدين طولب به إذا عتق .

( وللسيد<sup>(٢)</sup> أخذ غلة<sup>(٣)</sup> مثله مع وجود دين ، وما زاد للغرماء<sup>(٤)</sup> )

ملكه ، وتعلقه بالكسب لا يُنافي تعلُّقه بالرقبة ، فيتعلّق بهما ، غير أنه يبدأ بالكسب في الاستيفاء إيفاءً لحقّ الغرماء ، وإبقاءً لمقصود المولى ، وعند انعدامه يستوفى من الرقبة . كذا في «الهداية»<sup>(١)</sup> .

[١] أقوله : لا بما أخذه سيده... إلخ ؛ إشارةً إلى الفرق بين الكسب الذي يبدأ به بأداء دين المأذون ، وهو [الذي] عبّر عنه المصنّف رحمه الله بقوله : وبكسبه حصل... إلخ ، وبين الكسب الذي لا يصرف إلى أداء دينه أصلاً ، وهو الذي قبضه مولاه قبل حقوق الدين به . كذا في «حاشية الجلبي»<sup>(٢)</sup> .

[٢] أقوله : وللسيد... إلخ ؛ أي للمولى أن يأخذ الغلة وهي الضريبة التي يضرب المولى على العبد كلّ شهرٍ مع قيام الدين عليه استحساناً ، والقياس أن لا يجوز ؛ لأنّ الدين مقدّم على حقّ المولى في الكسب .

وجه الاستحسان : إنّ في ذلك نفع الغرماء ؛ لأنّ حقهم يتعلّق بمكاسبه ، ولا تحصل المكاسب إلا ببقاء الإذن في التجارة ، ولو منعناه عن أخذ الغلة يحجر عليه ، فيفسد باب الاكتساب . كذا في «الكفاية»<sup>(٣)</sup> .

[٣] أقوله : غلة ؛ الغلة : كلّ ما يحصل من ريع الأرض أو كرائها أو أجرة غلام أو نحو ذلك . كذا في «العناية»<sup>(٤)</sup> .

[٤] أقوله : للغرماء ؛ لعدم الضرورة فيها ، وتقدّم حقهم .

(١) «الهداية» (٤ : ٦) .

(٢) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٤٩) .

(٣) «الكفاية» (٨ : ٢٢٦) .

(٤) «العناية» (٨ : ٢٢٦) .

وينحجر إن أبق أو مات سيده، أو جُنَّ مطبقاً، أو لحق بدار الحرب مرتداً

وينحجر إن أبق<sup>(١)</sup>، هذا عندنا، وعند الشافعي<sup>(٢)</sup> لا ينحجر؛ لأن الإباق لا ينافي الإذن، فإنه يصح<sup>(٣)</sup> إذن الآبق، ولنا: إن دلالة الحجر<sup>(٤)</sup> قائمة؛ لأن المولى لا يرضى بإسقاط حقه حال تمرده، أما إذا أذنه<sup>(٥)</sup> صريحاً فهو يفوت دلالة الحجر<sup>(٦)</sup>.  
(أو مات سيده<sup>(٧)</sup>، أو جُنَّ مطبقاً، أو لحق بدار الحرب مرتداً)

[١] قوله: وينحجر إن أبق؛ وإن عاد العبد من الإباق، هل يعود الإذن؟ لم يذكره محمد ﷺ، والصحيح أنه لا يعود. كذا في «العناية»<sup>(٢)</sup>.

[٢] قوله: فإنه يصح... الخ؛ أي ابتداءً، يعني أنه لو أذن المولى لعبده الآبق في التجارة، وعلم به العبد كان مأذوناً، فأولى أن لا ينافيه بقاء؛ لأنه أسهل من الابتداء. كذا في «العناية»<sup>(٤)</sup>.

[٣] قوله: ولنا أن دلالة الحجر... الخ؛ توضيحه: إن الإباق حجرٌ دلالة؛ لأن المولى إنما يرضى بكونه مأذوناً على وجه يتمكن من تقضية دينه بكسبه، بخلاف ابتداء الإذن؛ لأن الدلالة لا معتبر بها عند وجود التصريح بخلافها. كذا في «الهداية»<sup>(٥)</sup>.

[٤] قوله: أما إذا أذنه؛ جوابٌ عن دليل الشافعي ﷺ كما هو الظاهر.

[٥] قوله: أو مات سيده... إلى قوله: مرتداً؛ أي يحجر في هذه الصور الثلاث العبد المأذون؛ لأن الإذن غير لازم، وما لا يكون لازماً من التصرف يعطى لدوامه حكم الابتداء، هذا هو الأصل.

فلا بد من قيام أهلية الإذن في حالة البقاء، والأهلية تنعدم بالموت والجنون المطبق، وكذا بلحوقه بدار الحرب؛ لأنه موتٌ حكمي، ألا ترى أن ماله يقسم بالحقوق بدار الحرب بين ورثته. كذا في «الهداية»<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: «النكت» (ص ٥١٣)، وغيرها.

(٢) أي إن الإباق حجرٌ دلالة؛ لأن المولى إنما يرضى بكونه مأذوناً على وجه يتمكن من تقضية دينه بكسبه، بخلاف ابتداء الإذن؛ لأن الدلالة لا معتبر بها عند وجود التصريح بخلافها. ينظر: «الهداية» (٤: ٧).

(٣) «العناية شرح الهداية» (٩: ٢٩٧).

(٤) «العناية» (٢٩٧: ٧).

(٥) «الهداية» (٤: ٧).

(٦) «الهداية» (٤: ٧).

أَوْ حُجِرَ عَلَيْهِ بِشَرَطٍ أَنْ يَعْلَمَ هُوَ وَأَكْثَرُ أَهْلِ سَوْقِهِ، وَالْأَمَةُ إِنْ اسْتَوْلَدَهَا  
أَوْ حُجِرَ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup> بِشَرَطٍ أَنْ يَعْلَمَ هُوَ وَأَكْثَرُ أَهْلِ سَوْقِهِ، دَفْعاً لِلغُرُورِ عَنِ النَّاسِ.  
(وَالْأَمَةُ إِنْ اسْتَوْلَدَهَا): أَيِ تَنَحَّجِرُ الْأَمَةُ إِنْ اسْتَوْلَدَهَا عِنْدَنَا.

وعند زفر<sup>(٢)</sup>: لَا تَنَحَّجِرُ؛ لِأَنَّهُ يُجُوزُ إِذْنُ الْمُسْتَوْلَدَةِ، قُلْنَا: فِيهِ دَلَالَةُ  
الْحَجَرِ، إِذِ الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَرْضَى أَنْ تَخْرُجَ وَتَعَامَلَ مَعَ النَّاسِ، لَكِنْ إِذَا أَذْنَهَا<sup>(٣)</sup> صَرِيحاً  
فَالصَّرِيحُ يَفُوتُ دَلَالَةَ الْحَجَرِ.

[١] أقوله: أَوْ حَجَرَ عَلَيْهِ... الخ؛ أَيِ يَنْحَجِرُ الْمَأْذُونُ لَوْ حَجَرَ عَلَيْهِ... الخ؛ لِأَنَّهُ لَوْ  
انْحَجَرَ بِغَيْرِ هَذَا الشَّرْطِ لَتَضَرَّرَ النَّاسُ بِهِ؛ لِتَأَخَّرِ حَقُّهُمْ إِلَى مَا بَعْدَ الْعَتَقِ، لَمَّا لَمْ يَتَعَلَّقْ  
بِرَقَبَتِهِ وَكَسْبِهِ، وَقَدْ بَايَعُوهُ عَلَى رَجَاءِ ذَلِكَ، وَيَشْتَرِطُ عِلْمُ أَكْثَرِ أَهْلِ سَوْقِهِ، حَتَّى لَوْ  
حَجَرَ فِي السُّوقِ وَلَيْسَ فِيهِ رَجُلٌ أَوْ رَجُلَانِ يَنْحَجِرُ، وَلَوْ بَايَعُوهُ جَازَ، وَإِنْ بَاعَهُ الَّذِي  
عَلِمَ بِحَجَرِهِ، وَلَوْ حَجَرَ عَلَيْهِ فِي بَيْتِهِ بِمَحْضَرٍ مِنْ أَكْثَرِ أَهْلِ سَوْقِهِ يَنْحَجِرُ.  
الْحَاصِلُ الْمَعْتَبَرُ شَيْعُ الْحَجَرِ وَاشْتِهَارُهُ، فَيَقَامُ ذَلِكَ مَقَامَ الظُّهُورِ عِنْدَ الْكُلِّ، كَمَا  
فِي تَبْلِيغِ الرِّسَالَةِ مِنَ الرِّسْلِ، وَيَبْقَى الْعَبْدُ مَأْذُوناً إِلَى أَنْ يَعْلَمَ بِالْحَجَرِ كَالْوَكِيلِ؛ وَلِذَا  
قَالَ: شَرَطَ أَنْ يَعْلَمَ هُوَ؛ وَهَذَا لِأَنَّهُ يَتَضَرَّرُ بِهِ، حَيْثُ يُلْزَمُهُ قَضَاءُ الدِّينِ مِنْ خَالِصِ مَالِهِ  
بَعْدَ عَتَقِهِ، وَمَا رَضِيَ بِهِ.

وَلِأَنَّمَا يَشْتَرِطُ الشُّيُوعُ فِي الْحَجَرِ إِذَا كَانَ الْإِذْنُ شَائِعاً، أَمَّا إِذَا لَمْ يَعْلَمَ بِهِ إِلَّا الْعَبْدُ،  
ثُمَّ حَجَرَ عَلَيْهِ بِعِلْمٍ مِنْهُ يَنْحَجِرُ؛ لِأَنَّهُ لَا ضَرَرَ فِيهِ. كَذَا فِي «الْهِدَايَةِ»<sup>(١)</sup>.

[٢] أقوله: لَكِنْ إِذَا أَذْنَهَا... الخ؛ هَذَا جَوَابٌ عَنْ اسْتِدْلَالِ زَفَرٍ<sup>(٢)</sup>، وَهُوَ يَقُولُ:  
الْإِسْتِيلَادُ لَيْسَ بِحَجَرٍ عَلَيْهَا اعْتِبَاراً بِالْإِبْتِدَاءِ، فَإِنَّ الْمَوْلَى إِذَا اسْتَوْلَدَ أُمَّتَهُ قَبْلَ أَنْ يَأْذَنَ  
لَهَا، ثُمَّ أَذْنَهَا جَازَ، فَكَذَا إِذَا اسْتَوْلَدَهَا بَعْدَ الْإِذْنِ وَهُوَ الْقِيَاسُ، وَمَذْهَبُنَا هُوَ  
الْإِسْتِحْسَانُ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْعَادَةَ فِي الظَّاهِرِ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ يُحْصِنُ أُمَّ وَلَدِهِ كَمَا بَيْنَهُ  
الشَّارِحُ<sup>(٣)</sup>.

(١) «الهداية» (٤ : ٧).

(٢) ينظر: «المبسوط» (٢٥ : ٣٦).

لا إن دبرها، وضمن قيمتهما للغريم ولو حُجِرَ فأقرَّ أن ما معه أمانة أو غصب،  
أو أقرَّ بدين عليه صحَّ

(لا إن دبرها<sup>(١)</sup>)، وضمن قيمتهما للغريم: أي في صورة الاستيلاء والتدبير إن كان على المستولدة وعلى المدبرة دين محيط، غرَّم السيد قيمتهما<sup>(٢)</sup>، ولا يغرَّم ما زاد على القيمة؛ لأنه لم يحبس إلا الرقبة فعليه قيمتها.

(ولو حُجِرَ فأقرَّ أن ما معه أمانة أو غصب، أو أقرَّ بدين عليه<sup>(٣)</sup> صحَّ)

[١] قوله: لا إن دبرها؛ أي لا تنحجر الأمة إن دبرها، وكذا لا ينحجر العبد إن دبره، أمّا في الأمة؛ فلائها لا تتعين للفراش، حتى يقال: جرت العادة على تحصين الفراش، وأمّا العبد فوجهه مكشوف<sup>(٢)</sup>.

[٢] قوله: غرم السيد قيمتهما؛ لإتلافه محلاً تعلق به حقّ الغرماء، إذ بالتدبير والاستيلاء يمتنع البيع، وبه يقضي حقهم.

فإن قيل: إنّ الإعتاق أدخلَ منهما في الإتلاف على الغرماء، فما وجه أنّه لا غرامة في إعتاق أم ولده المديونة والمدبرة على السيد، وفيهما الغرامة عليه. قلنا: إنكشف وجهه بحيث لا يشتبه على من له أدنى تمييز؛ لأنّ منشأ الخسران، هو الاستيلاء والتدبير، اللذان يمنعان تعلق الدين بالرقبة، فوجود الإعتاق وعدمه بعدهما سيان في عدم إضرارهم<sup>(٣)</sup>.

[٣] قوله: أو أقرَّ بدين عليه؛ عطف على قوله: أقرَّ [أن] ما معه أمانة؛ أي لو أقرَّ بدين عليه صحَّ إقراره في الحال، حتى يؤخذ به في الحال من كسبه دون رقبته، لا يتأخّر إلى ما بعد العتق عند الأعظم رحمته.

اعلم أنّ صحّة إقرار الدين بعد الحجر مشروط بوجود الشيء معه من كسبه بمقدار ما بقي بأداء أقرَّ به، حتى لو لم يوجد معه شيء أصلاً لم يصحّ إقراره قطعاً في قولهم جميعاً، وإن وجد البعض فيصحّ في مقدار الموجود.

(١) إذ العادة ما جرت بتحسين المدبرة فلم يوجد دلالة الحجر فتبقى مأذونة. ينظر: «الدر المنتقى» (٢: ٤٥١).

(٢) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٥٥٠).

(٣) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٥٥٠).

ولو شمل دينه ماله ورقبته لم يملك سيده ما معه

هذا عند أبي حنيفة رحمته الله، وقالوا: لا يصح؛ لأن مصحح الإقرار<sup>(١)</sup> الإذن، وقد زال، وله: إن المصحح<sup>(٢)</sup> اليد، وهي باقية.

(ولو شمل دينه ماله ورقبته لم يملك سيده ما معه)، هذا عند أبي حنيفة رحمته الله، وعندهما: يملك؛ لأن الرقبة ملكه، فكذا الإكساب وله: إن ملك المولى يثبت خلافة عن العبد عند فراغه عن حاجته، كملك الوارث، وهاهنا مشغول بها<sup>(٣)</sup>.

ويؤكد قول صاحب «الهداية»<sup>(١)</sup>: فيقضي مما في يده متصلاً بقوله: ويقرّ بدين عليه. كذا في «حاشية الجلبي»<sup>(٢)</sup>.

[١] قوله: لأن مصحح الإقرار... الخ؛ أي لأن المصحح لإقراره إن كان هو الإذن فقد زال بالحجر، وإن كان المصحح اليد فالحجر أبطله؛ لأن يد المحجور غير معتبرة، وصار كما إذا أخذ المولى كسبه من يده قبل إقراره، أو ثبت حجره بالبيع من غيره؛ ولهذا لا يصح إقراره في حق الرقبة بعد الحجر. كذا في «الهداية»<sup>(٣)</sup>.

[٢] قوله: وله: إن المصحح... الخ؛ أي إن المصحح لإقراره هو اليد؛ ولهذا لا يصح إقرار المأذون فيما أخذه المولى من يده، واليد باقية حقيقة، وشرط بطلانها بالحجر حكماً فراغها عن حاجته، وإقراره دليلٌ تحققها.

بخلاف ما إذا انتزعه المولى من يده قبل الإقرار؛ لأن يد المولى ثابتة حقيقةً وحكماً، فلا تبطل بإقراره، وكذا ملكه ثابت في رقبته، فلا يبطل بإقراره من غير رضاه. كذا في «الهداية»<sup>(٤)</sup>.

[٣] قوله: وهاهنا مشغول بها؛ أي فيما نحن فيه مشغول بالحاجة، فلا يخلفه فيه، وإذا عرف ثبوت الملك وعدمه، فالتعقُّ ذريعته. كذا في «الهداية»<sup>(٥)</sup>.

(١) «الهداية» (٤ : ٧).

(٢) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٥٠).

(٣) «الهداية شرح بداية المبتدي» (٤ : ٧).

(٤) «الهداية» (٤ : ٧ - ٨).

(٥) «الهداية» (٤ : ٨).

فلم يعتق عبدٌ كَسِبَهُ بإعتاق سيِّده ويبيعُ من سيِّده بمثلِ القيمةِ لا بأقل، وسيِّدهُ منه بمثلها أو بأقل

(فلم يعتق<sup>(١)</sup> عبدٌ كَسِبَهُ بإعتاق سيِّده): أي عند أبي حنيفة رحمته الله، وعندهما: يعتق ويضمنُ السيّدُ قيمته للغرماء، (واعتقَ إن لم يُحِطْ دينُهُ): أي برقبته وكسبه. (ويبيعُ من سيِّده بمثلِ القيمةِ لا بأقل<sup>(٢)</sup>)، وسيِّدهُ منه بمثلها أو بأقل): أي يجوزُ بيعُ المأذونِ الذي شملَ دينُهُ ماله ورقبته من سيِّده، وإنما يجوزُ؛ لأنَّ سيِّدهُ أجنبيٌّ عن ماله إذا كان عليه دينٌ محيَط<sup>(٣)</sup>.

[١] قوله: يعتق؛ لأنه كسبُ عبده، ووجد سببُ الملك في كسبه، وهو ملكُ رقبة المأذون.

[٢] قوله: لا بأقل... إلخ؛ لا يقال: هذا مخالفٌ للتوفيق، حيث قال: وإن باعَ منه بأقلَ فالبيعُ جائزٌ اتفاقاً في الغبنِ واليسيرِ والفاحش، وتبطلُ المحاباة... إلخ؛ لأننا نقول: هاهنا خلافٌ بين العلماء، فبعضُهم قالوا: إنَّ تجويزَ بيعِ المأذونِ المديونِ بأقلَ من القيمةِ مختصٌّ بهما، خلافاً للأعظم رحمته الله، وهو مختار صاحب «الهداية»، وتبعه المصنّف رحمته الله والشارح رحمته الله، وبعضُهم قالوا: باتفاق كلِّ في التجويز، وهو الصحيح.

ويؤيده قول صاحب «العناية»: وتخصيصهما بهذا الحكم اختيارُ المصنّف رحمته الله؛ لقول بعض المشايخ، قيل: والصحيح أنه قول الكل؛ لأنَّ للمولى أن يُخلَصَ كسبُ عبده المأذونِ لنفسه بالقيمة بدون البيع، فلا يكون له ذلك بالبيع أولى، فصار العبدُ في تصرُّفه مع مولاه كالمرِيضِ المديونِ في تصرُّفه مع الأجنبيِّ، فكأن صاحب التوفيق أشارَ إلى رجحانِ رأيِ القائلين باتِّفاق الكلِّ، حيث لم يتعرَّضَ بخلافه مع مطالعتهِ المعتمِرات التي كلَّها على الخلاف. كذا في «حاشية الجلبى»<sup>(١)</sup>.

[٣] قوله: إذا كان عليه دينٌ محيَط... إلخ؛ وقال صاحب «نتائج الأفكار»<sup>(٢)</sup>: مراده إذا لم يكن الدينُ محيَطاً بماله ورقبته جاز عتقه عند الكلِّ. كما صرَّحَ به في «الكافي» وسائر الكتبِ المعتمِرة.

(١) «ذخيرة العقبي» (ص ٥٥٠ - ٥٥١).

(٢) «نتائج الأفكار» (٩: ٣٠١ - ٣٠٢).



فلو باعَ بالأكثرِ حطَّ الفضلُ ، أو نقضَ البيعُ ، وبطلَ ثمنُهُ لو سلَّم مبيعَهُ قبلَ قبضِهِ ، وله حبسُ مبيعِهِ لثمنِهِ

وعندهما : إن باعَ بأقلَّ من قيمتهِ يجوزُ البيعُ ويخيرُ المولى بين إزالةِ المحاباةِ ونقضِ البيعِ ؛ لأنَّ الضررَ عن الغرماءِ يندفعُ بذلك ، وإنما لم يجوزُ أبو حنيفة رحمته للثَّمةِ كما في الوارث ، ولا تهمةَ فيما إذا حابى الأجنبيَّ .  
(فلو باعَ بالأكثرِ حطَّ الفضلُ ، أو نقضَ البيعُ ) : أي يؤمرُ <sup>(١)</sup> السيّد بإزالةِ المحاباةِ ، أو نقضِ البيعِ .

(وبطلَ ثمنُهُ لو سلَّم مبيعَهُ قبلَ قبضِهِ ، وله حبسُ مبيعِهِ لثمنِهِ) : أي للسيّد ولايةٌ حبسِ المبيعِ لقبضِ الثمنِ ، فإن سلَّم المبيعَ قبلَ قبضِ الثمنِ ، أبطلَ حقُّه <sup>(٢)</sup> في العينِ فلم يبقَ له حقٌّ إلا في الدّينِ ، والمولى لا يستوجبُ على عبدهِ ديناً ، فيبطلُ الثمنُ .

ومن اكتفى بذكر قوله : بماله ، ولم يذكر رقبتهِ ، فكأنه بنى الكلامَ على أنَّ تعلُّقَ الدينِ بكسبه مقدّمٌ على تعلُّقِ الدينِ برقبتهِ ، فلم يحتجْ إلى ذكر الثاني بعد ذكر الأوّل .  
[١] أقوله : أي يؤمرُ ؛ أي جازَ البيعُ ، لكنَّ المولى مخيرٌ بين الأمرين ، كما في جانب العبد ، سواءً كانت المحاباةُ كثيرةً أو يسيرةً ؛ لأنَّ الزيادةَ تعلّقَ به حقُّ الغرماءِ ، قال في «النهاية» : هذا على اختيار صاحب «المبسوط» .

وأما على رواية صاحب «الكشاف» : فإنَّ هذا البيعَ لا يجوزُ عند الأعظم رحمته كما ذكر في جانب العبد ، قال أخي جلبي <sup>(١)</sup> : هكذا يفهم من «العناية» .

[٢] أقوله : أبطلَ حقُّه ؛ لأنَّ حقَّ المولى كان ثابتاً في العين من حيث الحبسُ ؛ لعدم تعلُّقِ حقِّه بمالِيةِ العين بعد البيعِ ، والثابتُ في العين من حيث الحبسُ سقطَ بالتسليمِ ، فحقُّ المولى سقطَ به ، فلو فرضَ بقاءَ حقِّه بعد سقوطه ، لكان ذلك في الدّينِ ؛ لكونه في مقابلةِ العينِ ، والمولى لا يستوجبُه على عبدهِ ، حتى لو أتلَفَ شيئاً من ماله لم يضمن .  
كذا في «حاشية الجلبي» <sup>(٢)</sup> .

(١) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٥١) .

(٢) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٥١) .

وصحَّ إعتاقه مديوناً وضمنَ السَّيْدُ الأَقْلُ من دينه ، وقيمتِه وهو فضلُ دينه معتقاً  
فإن بيعَ عبدٌ ذو دينٍ محيطٍ برقبته وغيَّبه المشتري

(وصحَّ إعتاقه مديوناً)<sup>(١)</sup> : أي صحَّ إعتاق المولى العبد المأذونَ حالَ كونه  
مديوناً سواءً كانَ الدَّيْنُ محيطاً أو لم يكن ، لأنَّ ملكه فيه باقٍ<sup>(٢)</sup>.

(وضمنَ السَّيْدُ الأَقْلُ من دينه ، وقيمتِه) : أي إذا كان الدَّيْنُ أَقْلُ من القيمة  
يضمنُ الدَّيْنُ ، إذ لا حقٌّ للغرماءِ إلا في الدَّيْنِ ، وإن كانت القيمة أَقْلُ من الدَّيْنِ  
يضمنُ القيمةَ<sup>(٣)</sup> ؛ لأنَّه تعلقَ حقُّهم بالرقبة ، وهو أُلْفَها ، (وهو فضلُ دينه معتقاً) :  
أي ضَمِنَ المأذونَ الذي عتقَ فضلَ دينه على القيمة.

(فإن بيعَ عبدٌ ذو دينٍ محيطٍ برقبته وغيَّبه<sup>(٤)</sup> المشتري

[١] أقوله : مديوناً ؛ سواء لزمه الدين بسبب التجارة ، أو الغصب ، أو جحود  
الوديعة ، أو إتلاف المال. كذا في «العناية»<sup>(١)</sup>.

[٢] أقوله : لأنَّ ملكه فيه باقٍ ؛ والمولى ضمنَ القيمةَ بالغةً ما بلغت إذا كان الدينُ  
مثلاً أو أكثرَ منها عِلِمَ بالدَّيْنِ أو لم يعلمْ به للغرماءِ ؛ لأنَّه أُلْفَ ما تعلقَ به حقُّهم معاً ،  
واستيفاءً من ثمنه ، وضماناً الإِتلافِ لا يَخْتَلَفُ بالعلم وعدمه. كذا في «العناية»<sup>(٢)</sup>.

[٣] أقوله : يضمنُ القيمةَ ؛ سواءً عِلِمَ المعتق الدَّيْنِ أو لم يعلمْ به ؛ لأنَّه أُلْفَ ما  
تعلقَ به حقُّهم بيعاً واستيفاءً من ثمنه ، وضماناً الإِتلافِ لا يَخْتَلَفُ بالعلم وعدمه ، فلا  
يوجب أزيدَ من مقدار ما أُلْفَه ، فبقيَ الباقي على العبدِ كما كان ، ويطلب بعد العتق ،  
وهذا معنى قول المصنِّف رحمته الله : وهو فضلُ دينه معتقاً. كذا في «حاشية الجلبي»<sup>(٣)</sup>.

[٤] أقوله : فإن بيعَ عبدٌ ذو دينٍ ؛ معناه باعَه بضمنٍ لا يفي بديونهم بدون إذن  
الغرماءِ والدَّيْنُ حالٌ. كذا في «العناية»<sup>(٤)</sup>.

[٥] أقوله : وغيَّبه ؛ قيَّدَ بقوله : وغيَّبه ؛ لأنَّ الغرماءَ إذا قدرُوا على العبدِ كان لهم  
أن يطلُّوا البيعَ إن لم يقضِ المولى ديونهم ، فإذا لم يقدرُوا على العبدِ إن شاء أجاز

(١) «العناية شرح الهداية» (٩ : ٣٠٤).

(٢) «العناية» (٩ : ٣٠٤).

(٣) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٥١).

(٤) «العناية» (٩ : ٣٠٥).

أجاز الغريمُ بيعَهُ وله ثمنه ، أو ضَمَنَ المشتريُّ أو البائعُ قيمته ، فإن ضَمَّنَهُ ورُدَّ عليه بعيبٍ رجع البائعُ على الغريمِ بقيمته ، وعادَ حقُّه في العبدِ فإن باعَهُ سيِّدُهُ مُعْلِماً أجازَ الغريمُ بيعَهُ<sup>(١)</sup> وله ثمنه ، أو ضَمَنَ المشتريُّ<sup>(٢)</sup> أو البائعُ قيمته ، فإن ضَمَّنَهُ : أي البائع ، (ورُدَّ عليه<sup>(٣)</sup> بعيبٍ رجع<sup>(٤)</sup> البائعُ على الغريمِ بقيمته ، وعادَ حقُّه في العبد) : أي رجع البائعُ على الغريم ، وعادَ حقُّ الغريمِ في العبد .  
(فإن باعَهُ سيِّدُهُ مُعْلِماً<sup>(٥)</sup>)

الغريم ... الخ. كذا في «العيني»<sup>(١)</sup>.

[١] أقوله : أجازَ الغريمُ بيعَهُ ؛ أي إن شاءَ أجازَ الغريمُ بيعَهُ وله ثمنه ، وليس له التضمن حينئذٍ ؛ لأنَّ الإجازةَ اللاحقةَ كالإذنِ السابق ، فلو كان البيعُ بإذنه لم يكن هناك ضمان ، فكذا إذا أجاز .

فإن قيل : يشكل هذا بما إذا كفلَ رجلٌ غيره عن غيره بغير إذنه ثمَّ أجازَه المكفول له لا يرجعُ الكفيل عليه .

قلنا : لأنَّه لا يحتاجُ المأذون ، فلا يؤثرُ الإذنُ منها ، وكذلك هاهنا ؛ فإنَّ البيعَ يتوقَّفُ لزومه على إجازةِ الغرماء . كذا في «الكفاية»<sup>(٢)</sup>.

[٢] أقوله : أو ضَمَنَ المشتريُّ ؛ أي إن شاءَ الغريمُ ضَمَنَ المشتري ، ثمَّ إنَّ ضَمَنَ المشتري رجعَ المشتري بالثمنِ على البائع ؛ لأنَّ استردادَ القيمةِ منه كاستردادِ العبدِ لو ظفروا به ، وإنَّ ضَمَنَ البائعِ قيمته ، تمَّ البيعُ الذي جرى بين البائع والمشتري لزوالِ المانع . كذا في «حاشية الجلبلي»<sup>(٣)</sup> ناقلاً عن «الكفاية»<sup>(٤)</sup>.

[٣] أقوله : ورُدَّ عليه ؛ أي البائع وهو المولى .

[٤] أقوله : رجع ؛ أي البائع ؛ قيل : معناه إذا قبله بقضاء ؛ لأنَّ القاضي إذا ردَّه فقد فسخَ العقدَ بينهما ، فعادَ إلى الحالِ الأوَّل وهو ظاهر . كذا في «العناية»<sup>(٥)</sup>.

[٥] أقوله : معلماً بدينه ؛ أي أعلمَ البائعُ الذي هو السيِّدُ المشتري بأنَّ هذا العبد

(١) «البنية شرح الهداية» (٨ : ٣٢٢).

(٢) «الكفاية» (٩ : ٢٣٥).

(٣) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٥١ - ٥٥٢).

(٤) «الكفاية» (٨ : ٢٣٥).

(٥) «العناية» (٨ : ٢٣٥).

بدينه، فللغريم ردُّ بيعه إن لم يصل ثمنه إليه، وإن وصل ولا محابة في البيع لا، ولا يخاصم المشتري منكرًا دينه إن غاب بائعه

بدينه، فللغريم ردُّ بيعه إن لم يصل ثمنه إليه، وإن وصل ولا محابة في البيع لا، وإنما قال: مُعلِّماً بدينه؛ لأنَّ البائع إذا أعلم المشتري أنَّ على العبد الدين، والمشتري رضي بذلك، توهَّم أن ينفذ البيع برضا البائع والمشتري، فنقول: إن مع هذا يكون للغرماء ولاية ردِّ البيع<sup>(١)</sup> إذا لم يصل الثمن إليهم وإن وصل، فإن لم يكن في البيع محابة فلا<sup>(٢)</sup>، وإن كانت فيما أن ترفع المحابة، أو ينقض البيع. (ولا يخاصم المشتري منكرًا دينه إن غاب<sup>(٣)</sup> بائعه): أي إذا كان البائع غائبًا،

الذي أبيعك مديون، وفائدة هذا الإعلام سقوط خيار المشتري في الرد بعيب الدين، حتى يقع البيع لازماً فيما بين البائع والمشتري، وإن لم يكن لازماً في حق الغرماء. كذا في «الكفاية»<sup>(١)</sup>.

[١] أقوله: يكون للغرماء ولاية ردِّ البيع؛ لتعلق حقهم وهو الاستسعاء من العبد، والاستيفاء من رقبته، وفي كل واحدٍ منهما فائدة. كذا في «العناية»<sup>(٢)</sup>. فإن قيل: إذا باع المولى عبده الجاني بعد العلم بالجناية كان مختاراً للفداء، فما بال هذا أن لا يكون مختاراً لقضاء الديون من ماله.

أجيب: بأنَّ موجب الجناية دفع على المولى، فإذا تعدَّر عليه بالبيع طوَّلب به لبقاء الواجب عليه، وأمَّا الدين فهو واجب في ذمة العبد، بحيث لا يسقط عنه بالبيع والإعتاق، حتى يؤاخَذ به بعد العتق، فلمَّا كان كذلك كان البيع من المولى بمنزلة أن يقول: أنا أقضي دينه، وذلك عدة منه بالتبرع، فلا يلزمه. كذا في «حاشية الجلبي»<sup>(٣)</sup>.

[٢] أقوله: فلا؛ أي فليس للغرماء حقُّ نقض البيع إذا وصل إليهم الثمن، والبيع بمثل القيمة وإن لم يكن في الثمن وفاءً بديونهم. كذا في «الكفاية»<sup>(٤)</sup>.

[٣] أقوله: إن غاب؛ أمَّا إذا غاب المشتري والبائع حاضر فلا خصومة بينهم وبين

(١) «الكفاية» (٨: ٢٣٥ - ٢٣٦).

(٢) «العناية» (٨: ٢٣٦).

(٣) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٥٢).

(٤) «الكفاية» (٨: ٢٣٦).

### ولو اشترى عبداً، وباع ساكتاً عن إذنه وحجره فهو مأذون

والمشتري منكر<sup>(١)</sup> للدين، فالدائن لا يخاصمه عند أبي حنيفة ومحمد عليهما السلام؛ لأنه ليس خصماً له، وعند أبي يوسف عليه السلام هو خصمه، ويقضي للغريم بدينه، لأنه يدعي الملك لنفسه فيكون خصماً لكل من ينازعه، ولهما: أن الدعوى يتضمن فسخ العقد، وفي الفسخ قضاء على الغائب<sup>(٢)</sup>.

(ولو اشترى عبداً، وباع ساكتاً عن إذنه وحجره فهو مأذون<sup>(٣)</sup>)، عبد قدم مصرأ، وقال: أنا عبد فلان مأذون في التجارة، ويبع ويشترى فهو مأذون

البائع في رقبة العبد بلا خلاف، حتى يحضر المشتري؛ لأن الملك واليد للمشتري، وإبطال ذلك بدون حضوره لا يمكن فيه، فما لم يطل ملك المشتري لا تكون الرقبة محلاً لحق الغرماء، إلا أن لهم أن يضمّنوا البائع قيمته؛ لأن البيع والتسليم صار مفوّتاً محلّ حقهم. كذا في «الكفاية»<sup>(١)</sup>.

[١] أقوله: والمشتري منكرأ... الخ؛ إنما قيّد بالإنكار؛ لأن المشتري إذا أقرّ بدينهم وصدّقهم في الدعوى كان لهم أن يردّوا البيع بلا خلاف. كذا في «حاشية الجلبي»<sup>(٢)</sup>.  
[٢] أقوله: قضاء على الغائب؛ ولأن العقد قائم بكل من العاقلين، وفسخه حكمٌ عليهما.

[٣] أقوله: فهو مأذون؛ وهو استحسان، والقياس أن لا يقبل قوله؛ لأنه خبر عن شيئين أحدهما أخبر أنه مملوك، وهذا إقرار منه على نفسه، والثاني أخبر أنه مأذون في التجارة، وهو إقرار على المولى، وإقراره عليه ليس بحجة. كذا في «العناية»<sup>(٣)</sup>.  
ووجه الاستحسان: إن هذا خبر في المعاملات، وخبر الواحد فيها مقبول، ألا ترى أن واحداً إذا قال: أنا وكيل فلان أو مضاريه، وليس ثمة أحد يكذبه يقبل قوله؛ لأن الظاهر أنه يصدق ولا يكذب، وكذا هاهنا؛ لأن في التجارة منفعة لمولاه، فالظاهر أنه مأذون ما لم يتبين الحجر؛ ولأن للناس حاجة إلى قبول قول الأحاد في هذا الباب؛ لأن الإنسان يبعث عبده في الآفاق ليتجر ويضارب.

(١) «الكفاية» (٨: ٢٣٧).

(٢) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٥٢).

(٣) «العناية» (٩: ٣٠٩).

ولا يباع لدينه إلا إذا أقر سيده بإذنه

وكذا إن سكت عن الإذن والحجر فإن تصرفه دليل على إذنه<sup>(١)</sup>، (ولا يباع لدينه إلا إذا أقر سيده<sup>(٢)</sup> بإذنه)؛ لأن المولى إذا لم يقر بالإذن، فالدين لا يظهر في حقه، والمعاملون إنما تضرروا لأنهم اعتمدوا على ظاهر الحال، والمولى لم يغرهم<sup>(٣)</sup>.

والو[قلنا: إن قولهم لا يقبل لصاق الأمر على الناس؛ لأنه حينئذ يحتاج العبد إلى أن يستصحب مولاه آناء الليل وأطراف النهار، أو شاهدين عادلين يشهدان على الإذن والمضاربة، وما ضاق أمراه إذ اتسع فيه. كذا في «حاشية الجلبي»<sup>(١)</sup> ناقلاً عن «البيان».

١] أقوله: دليل على إذنه؛ والقياس أنه لا يجوز بيعه وشرائه؛ لأنه يحتمل أن يكون مأذوناً أو محجوراً، فلا يثبت الإذن بالشك، وما في يده مال لمولاه، فلا يباع في دينه بالشك.

وفي الاستحسان: يجوز أن يطالب العبد بديون الغرماء؛ لأن إقدامه على المبيعة مع الناس دليل على إقراره أنه مأذون؛ لأنه عاقل دين، فالظاهر أنه لا يقدم على تصرفات باطلة. كذا في «حاشية الجلبي»<sup>(٢)</sup> ناقلاً عن «البيان».

٢] أقوله: إلا إذا أقر سيده؛ أي يقول المولى: إنه مأذون؛ فإنه يباع حينئذ فإن حكم المأذون أن يباع في الدين، وأما إن قال إنه محجور فالقول قوله؛ لأنه متمسك بالأصل، وعلى الغرماء البيّنة؛ لأن دعوى العبد الإذن كدعوى الإعتاق والكتابة فلا يقبل قوله عند جحود المولى إلا بالبيّنة. كذا في «حاشية الجلبي»<sup>(٣)</sup>.

٣] أقوله: والمولى لم يغرهم؛ أي لم يجعلهم مغروراً<sup>(٤)</sup>.



(١) «ذخيرة العقبي» (ص ٥٥٢).

(٢) «ذخيرة العقبي» (ص ٥٥٣).

(٣) «ذخيرة العقبي» (ص ٥٥٣).

(٤) ينظر: «ذخيرة العقبي» (ص ٥٥٣).

## فصل في حكم تصرف الصبي

(وتصرفُ الصَّبِيِّ إن نفعَ كالإسلام والأتَّهاب، صحَّ بلا إذن، وإن ضرَّ الطَّلَاق والعِتَاق لا وإن أذنَ به، وما نفعَ وضرَّ كالبيع والشَّراء عُلِّقَ بإذن وليِّه

## فصل في حكم تصرف الصبي

(وتصرفُ الصَّبِيِّ<sup>(١)</sup> إن نفعَ كالإسلام والأتَّهاب، صحَّ بلا إذن، وإن ضرَّ الطَّلَاق والعِتَاق لا وإن أذنَ به، وما نفعَ وضرَّ<sup>(٢)</sup> كالبيع والشَّراء عُلِّقَ بإذن وليِّه)؛ اكتفاءً بالأهليَّة القاصرة في النَّافع، واشتراطاً للكاملية في الضَّارَّ، ودفعاً للضرر بانضمام رأي الوليِّ في المتردّد بينهما، وعند الشَّافعيّ<sup>(٣)</sup> لا يصحُّ تصرفه<sup>(٤)</sup> بإجازة الوليِّ، وكذا لا يصحُّ إسلامه.

١١ أقوله: وتصرّف الصبي... الخ؛ هذا شروعٌ لبيان أحكام إذن الصبي بعد الفراغ من أحكام إذن العبد إلاّ أنّه قدّم الأوّل لكثرة وقوعه، ولكونه مجمعاً عليه في الجواز، لا يقال: قد سبق حال الصبي في «كتاب الحجر»؛ لأنّا نقول: إنّما ذكرَ هناك لبيان حجره، وهنا لبيان كونه مأذوناً بإذن وليِّه، فلا اعتبار. كذا في «حاشية الجلبي»<sup>(٢)</sup>.

٢١ أقوله: وما نفع وضرر... الخ؛ فإن قيل: إذا باع شيئاً بأضعاف قيمته كان نافعاً محضاً، كقبول الهبة، فيجب نفوذه بلا تعليق وتوقف.

أجيب: بأنّ المعتبر في ذلك هو الوضع لا الجزئيات الواقعة اتفاقاً، والبيع في أصل الوضع متردّد بينهما. كذا في «حاشية الجلبي»<sup>(٣)</sup>.

٣١ أقوله: لا يصحّ تصرفه... الخ؛ لأنّ حجره لصباه نفسه، وهو باق بعد الإذن، وبقاء العلة يستلزم بقاء المعلول لا محالة، بخلاف حجر الرقّ، فإنّه ليس للرقّ نفسه بل لحقّ المولى، وهو يسقط بإذنه، لكونه راضياً بتصرفه حينئذٍ؛ ولأنّه مولى عليه حتى يملك المولى التصرف والحجر عليه، والمولى عليه لا يكون وليّاً للمنافاة؛ لأنّ الأوّل: سمة العجز، والثاني: سمة القدرة، وهما متضادّان فلا يجتمعان.

(١) ينظر: «فتوحات الوهاب» (٣: ٣٣٦)، وغيره.

(٢) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٥٣).

(٣) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٥٣).

وشرطه: أن يعقل البيع سالباً للملك والشراء جالباً له. ووليّه: أبوه، ثم وصيه، ثم جدّه ثم وصيه

وشرطه<sup>(١)</sup>: أن يعقل البيع سالباً للملك والشراء جالباً له.  
ووليّه: أبوه<sup>(٢)</sup>، ثم وصيه، ثم جدّه ثم وصيه

ولنا: إنّ التصرف المشروع صدر من أهله في محله عن ولاية شرعية، فوجب تنفيذه على ما عرف تقريره في الخلافات، والصبا سبب الحجر؛ لعدم الهداية لذاته، وقد ثبتت نظراً إلى إذن الولي وبقاء ولايته لنظر الصبي؛ لاستيفاء المصلحة بطريقتين، واحتمال تبدل الحال، بخلاف الطلاق والعتاق؛ لأنّه ضارٌّ محضٌ، فلم يؤهل له. والنافع المحض، كقبول الهبة والصدقة يؤهل له قبل الإذن، والبيع والشراء دائر بين النفع والضرر، فيجعل أهلاً له بعد الإذن لا قبله، لكن قبل الإذن يكون موقوفاً منه على إجازة الولي؛ لاحتمال وقوعه نظراً للصبي، وصحة التصرف في نفسه. كذا في «الهداية»<sup>(١)</sup>.

[١] أقوله: وشرطه؛ أي شرط كونه مأذوناً يعني أنّ الشرط من كون الصبي عاقلاً أن يعرف مضمون البيع والشراء، لا أن يعرف مجرد العبارة، هذا عين عبارة «البيان»، كذا في «حاشية الجلبي»<sup>(٢)</sup>.

[٢] أقوله: ووليّه أبوه؛ أي الصبي ثم وصي الأب بعد موته، ثم وصي وصيه، ثم بعدهم جدّه الصحيح وإن علا، ثم بعد موت الجد وصيه، ثم وصي وصيه. «القهستاني».

وزاد هو والزئليعي رحمهما؛ ثم الوالي بالطريق الأولى، ثم القاضي أو وصيه. كذا في «الدر المختار»<sup>(٣)</sup>، قال في «الهندية»<sup>(٤)</sup>: المعتوه الذي يعقل البيع يأذن له الأب والوصي والجد دون الأخ والعم، وحكمه حكم الصبي. انتهى.

(١) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٥٣٣)، و«الكفاية» (٨: ٢٤٠).

(٢) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٥٣).

(٣) «الدر المختار» (٦: ١٧٤).

(٤) «الهندية» (٥: ١١٢).



ثمَّ القاضي أو وصيه، ولو أقرَّ بما معه من كسبه أو إرثه صحَّ

ثمَّ القاضي أو وصيه<sup>(١)</sup>: إنما قال: ثمَّ وصيه في الأوَّلين، وقال: أو وصيه في الأخير؛ لأنَّ وصي الأب من استخلفه بعد موته في التصرف في مال ولده، وأما الذي أذن له في التصرف حال حياته فوكيل لا وصي، وكذا في الجد، وأما وصي القاضي فهو الذي أمره بالتصرف في مال اليتيم، فهو يتصرف في حال حياة القاضي، وإنَّما سمي وصياً مع أنَّ الإيصاء هو الاستخلاف بعد الموت؛ لأنَّ هنا يصير خليفة للأب، كأنَّ الأب جعله وصياً، فإنَّ فعل القاضي يصير كفعله، فمعنى الكلام أنَّ وليَّ أبوه، ثمَّ وصيه بعد موته، ثمَّ الجد إن لم يكن الأب، ولا وصيه ثمَّ وصيه بعد موته، ثمَّ القاضي أو وصيه، أيُّهما تصرف صحَّ.

(ولو أقرَّ بما معه من كسبه أو إرثه صحَّ)، فإنَّ المولى إذا أذن الصبي بالتجارة صحَّ إقراره بكسبه<sup>(٢)</sup>؛ لأنَّه من تمام التجارة، إذ لو لم يصحَّ إقراره لا يعامله النَّاسُ مع أنَّ إقرار الولي لا يصحُّ<sup>(٣)</sup>؛ لأنَّه إقرار على الغير، وإقرار الصبي إقرار على

وقال في «رد المحتار»<sup>(١)</sup>: ثمَّ حكم المعتوه حكم الصبي إذا بلغ معتوهاً، أمَّا إذا بلغ عاقلاً ثمَّ عتته لا تعود الولاية إلى الأب قياساً، بل إلى القاضي أو السلطان، وفي الاستحسان: تعود إليه، قيل: الأوَّل قول أبي يوسف رحمته الله، والثاني قول محمد رحمته الله، وقيل: الأوَّل قول زفر رحمته الله، والثاني قول علمائنا الثلاثة. كما في «التاتارخانية».

١) أقوله: ثمَّ القاضي أو وصيه... الخ، أمَّا الأم أو وصي الأم فلا يصحَّ منهم الإذن له في التجارة؛ لأنَّه غير ولي في التصرفات مطلقاً، بل هو كالأجنبي إلا فيما يرجع إلى حفظه؛ ولهذا لا يملك بيع عقاره، وإنَّما جاز بيع وصي الأم العروض التي ورثها الصغير من الأم بطريق التحصين، والحفظ على الأم الميتة، وعلى الصغير لا لأنَّه تجارة، حتى لو اشترى شيئاً آخر لليتيم لا يجوز، وليس في الإذن تحصين وحفظ. كذا في «الكفاية»<sup>(٢)</sup>.

٢) أقوله: صحَّ إقراره بكسبه؛ عيناً كان أو ديناً لوليه أو لغيره.

٣) أقوله: مع أنَّ إقرار الولي لا يصحَّ... الخ؛ إشارة إلى ما عسى يردُّ على قوله:

(١) «رد المحتار» (٦: ١٧٤).

(٢) «الكفاية» (٨: ٢٤٢).

نفسه ، والحجرُ ارتفعَ بالإذن فصارَ كالبالغ فصَحَّ إقراره بالإرث أيضاً في ظاهرِ الرواية<sup>(١)</sup> ، وعن أبي حنيفة رحمه الله : أنه لا يصحُّ في الإرث ؛ لأنه إنما يصحُّ في الكسب ؛ لما دُكرَ أنه من توابع التجارة ، ولا كذلك في الإرث .

فإن الولي إذا أذن الصبي ... الخ ، من أن الولاية المتعدية فرعُ الولاية الأصلية القائمة ، والولي لا يملك الإقرارَ على الصبي ، فكيف يفيدُ ذلك بإذنه .

والجواب : إنه أفاده من حيث كونه من توابع التجارة ، والولي يملك الإذن والتجارة وتوابعها ، وقد عبّر الشارح رحمه الله عن هذا الجواب بقوله ؛ لأنه من تمام التجارة ، إذ لو لم يصحَّ إقراره لا يعامله الناس . كذا في «حاشية الجلبي»<sup>(٢)</sup> .

[١] أقوله : في ظاهر الرواية ؛ قيد بظاهر الرواية ؛ لأنه روى الحسن رحمه الله عن الأعظم رحمه الله أنه لا يصحَّ إقراره فيما ورثه عن أبيه ؛ لأنَّ صحَّة إقراره في كسبه لحاجته إلى ذلك في التجارات ، حتى لا يمتنع الناس عن المبايعه معه خوفاً عن تَوَي أموالهم ؛ ولهذا ملكه ، وإن لم يملك الولي الإقرارَ عليه .

ووجه الظاهر : إنه بانضمام رأي الولي التحق بالبالغ ، وكلُّ واحدٍ من المالكين ملكه فارغٌ عن حاجة الغير ، فيصحَّ إقراره فيهما . كذا في «الكفاية»<sup>(٣)</sup> ؛ ولهذا جوزَ أبو حنيفة رحمه الله بعد الإذن تصرفه بالغبن الفاحش كالبالغين ، فكان الإرثُ والكسبُ سواء في صحَّة الإقرار لكونهما مآليّة .



(١) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٥٣ - ٥٥٤) .

(٢) «الكفاية» (٨ : ٢٤٢ - ٢٤٣) .

## كتاب الغصب

هو أخذ مال مُتَقَوِّمٍ محترم بلا إذن مالِكِهِ، يزِيلُ يده

### كتاب<sup>(١)</sup> الغصب<sup>(٢)</sup>

(هو أخذُ مالٍ مُتَقَوِّمٍ محترم بلا إذن مالِكِهِ، يزِيلُ<sup>(٣)</sup> يده<sup>(٤)</sup>)، فالغصبُ لا يتحقَّقُ في الميتة؛ لأنَّها ليست بمال، وكذا في الحرِّ، ولا في خمرِ المسلم؛ لأنَّها ليست بمُتَقَوِّمة، ولا في مالِ الحربِيِّ؛ لأنَّه ليس بمحترم. وقوله: بلا إذن مالِكِهِ؛ احترازٌ عن الوديعة، وإنَّما قال: يزِيلُ يده؛ لأنَّ عند أصحابنا هو إزالة اليدِ المحقَّقة بإثباتِ اليدِ المبطلة، وعند الشافعي<sup>(٥)</sup> هو إثبات اليدِ المبطلة، ولا يشترط إزالة اليد، قلنا: كلاً منَّا في الفعل الذي هو سببٌ للضَّمان، وهو إزالة اليد.

[١] أقوله: كتاب الغصب؛ المناسبة بين «كتاب الغصب» و«كتاب المأذون»: أنَّ المأذون يتصرَّف في الشيء بالإذن الشرعي، والغاصب يتصرَّف لا بإذن شرعيٍّ، فكان بينهما مناسبة المقابلة، إلَّا أنَّه قدَّم «كتاب المأذون»؛ لأنَّه مشروع، والغصب ليس بمشروع. كذا في «غاية البيان».

[٢] أقوله: الغصب؛ في اللغة: عبارة عن أخذ الشيء مالا كان الشيء أو غيره، يقال: غصب زوجة فلان أو ولده من الغير على سبيل التغلب للاستعمال فيه من أهل اللغة، وفي الشريعة ما قال المصنَّف<sup>(٦)</sup> بقوله: هو أخذ مال... الخ، والمناسبة بينهما ظاهرة.

[٣] أقوله: يزِيلُ يده؛ أي على وجه يزِيلُ يده، يعني أنَّه إن كان في يده أو يقصرُ يده إن لم يكن في يده، كما إذا غصب من يدِ المُرتَهَن أو المُستأجر أو المودع فإنَّ الغاصب قصرَ يد المالك عن ماله في هاتيك الصور. كذا في «نتائج الأفكار»<sup>(٧)</sup>.

[٤] أقوله: يزِيلُ يده؛ حتى كان استخدام العبد وحمل الدابة غصباً دون الجلوس على البساط؛ لأنَّه بالاستخدام والحمل ثبتَ يد التصرُّف عليه، وذلك يوجبُ زوالَ يد المالك عنه دون الجلوس على البساط؛ لأنَّه لم يوجد فيه النقل والتحويل، والبساط فعلُ المالك، وقد بقي أثرُ فعلِهِ في الاستعمال، فلم يكن الغاصبُ مزيلاً يده.

(١) ينظر: «تصحيح التنبيه» للنووي (ص ٧٩)، وغيره.

(٢) «نتائج الأفكار» (٩: ٣١٦).

## فاستخدامُ العبد، وحملُ الدابة غصباً

ويتفرَّعُ على هذا مسائل كثيرة منها: إنَّ زوائد المَغْصُوبِ<sup>(١)</sup> لا تكونُ مضمونةً عندنا، خلافاً<sup>(٢)</sup> له؛ لأنَّ إثباتَ اليدِ<sup>(٣)</sup> متحققٌ بدونِ إزالةِ اليدِ<sup>(٤)</sup>.  
ومنها: الاختلافُ في غصبِ العقارِ<sup>(٥)</sup>، وسيأتي<sup>(٦)</sup>.  
ومنها: ما قالَ في المتن: (فاستخدامُ العبدِ<sup>(٧)</sup>)، وحملُ الدابةِ<sup>(٨)</sup> غصباً

وعلى قول الشافعيّ رحمته الله إزالةُ يدِ المالكِ عن المَغْصُوبِ ليس بشرط، بل إثباتُ يدِ العدوانِ عليه كافٍ لتحقيقِ الغصب، وثمرةُ الاختلافِ تظهرُ في زوائدِ المَغْصُوبِ، مثل: ولدِ المَغْصُوبِ، وثمرةُ البستان، فإنَّها ليست بمضمونةٍ عندنا؛ لانعدامِ حدِّ الغصبِ الذي ذكرنا. كذا في «الكفاية»<sup>(٩)</sup>.

[١] أقوله: إنَّ زوائدَ المَغْصُوبِ؛ مثل: ولدِ المَغْصُوبِ، وثمرةُ البستان.  
[٢] أقوله: لأنَّ إثباتَ اليدِ... الخ؛ أي لانعدامِ حدِّ الغصبِ الذي ذكره المصنّف رحمته الله.  
[٣] أقوله: بدونِ إزالةِ اليدِ؛ لأنَّها ما كانت ثابتةً على هذه الزيادة حتى يزيلها الغاصب.

[٤] أقوله: وسيأتي؛ إشارةً إلى قوله المصنّف رحمته الله: وشرطُهُ كونُ المَغْصُوبِ نقلياً... الخ.

[٥] أقوله: فاستخدامُ العبدِ؛ أي ولو كان مشتركاً، وهذا لو استعمله لنفسه، فلو في عمل غيره لا ضمان. كذا في «ردِّ المحتار»<sup>(١٠)</sup>.

[٦] أقوله: وحملُ الدابةِ؛ أي ولو مشتركة، وكذا ركوبها، فيضمنُ نصيبَ صاحبها، ولو ركب فنزل وتركها في مكانها لم يضمن؛ لأنَّ الغصبَ لم يتحقق بدون النقل. كما في «المحيط».

وينبغي أن يكون الاستخدامُ كذلك، لكن إذا تلفَ بنفسِ الحمل والركوب يضمن، وإن لم يحوّلها؛ لوجود الإتلاف بفعله كما يأتي، وكذا يضمن بيع حصّته من

(١) ينظر: «النكت» (ص ٥٩٥)، وغيرها.

(٢) ينظر: «النكت» (ص ٦٠١)، وغيرها.

(٣) «الكفاية» (٨: ٣٤٥).

(٤) «ردِّ المحتار» (٦: ١٧٨).

لا جلوسه على البساط، وحكمه: الإثم لمن علم، ورد العين قائمة

لا جلوسه على البساط<sup>(١)</sup>؛ إذ في الأولين نقلهما من مكان إلى مكان، وفي الآخر: البساط على حاله، ولم يفعل فيه شيئاً، يكون إزالة لليد. وقد فرغ على هذا الاختلاف: تباعد المالك عن المواشي حتى هلكت، وإمساك الغير حتى قلع الآخر ضرره، وليس هذا التفريع بمستقيم؛ لأن إثبات اليد لم يوجد في هاتين المسألتين، ثم لا بد أن يزداد على هذا التعريف، لا على سبيل الخفية ليخرج السرقة.

(وحكمه: الإثم لمن علم، ورد العين قائمة)

الدابة المشتركة، وتسليمها للمشتري بغير إذن شريكه. كذا في «رد المحتار»<sup>(١)</sup>.

[١] قوله: لا جلوسه على البساط؛ فإن الجلوس عليه ليس بتصرف؛ فلهذا لا يرجع به على المتعلق به عند التنازع، فلم يصر في يده، والبسط [فعل المالك]، فينبغي أن ثبت يد المالك عليه ما بقي أثر عمله لا تنفأ ما يزيل يده بالنقل والتحويل. كذا في «الزيلي»<sup>(٢)</sup>.

[٢] قوله وحكمه الإثم؛ ومعنى المسألة: إن كان الغاصب يعلم أن المغصوب ملك المغصوب منه ومع علمه غصب.

فحكمه الإثم ورد العين إن كانت قائمة والغرم إن كانت هالكة، وإن لم يكن الغصب مع علمه بأن ظن أن المأخوذ مال نفسه مثلاً كانت المسألة بحالها في جميع ما ذكرنا سوى الإثم؛ لأن الإثم حينئذ مرفوع عن الغاصب؛ لقوله ﷺ: «وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به، ولكن ما تعمدت قلوبكم»<sup>(٣)</sup>؛ ولقوله ﷺ: «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان»<sup>(٤)</sup>.

(١) «رد المحتار» (٦: ١٧٨).

(٢) «رد المحتار» (٥: ٢٢٢).

(٣) الأحزاب: ٥.

(٤) قال الزيلي في «نصب الراية» (٢: ٧٥): هذا لا يوجد بهذا اللفظ، وإن كان الفقهاء كلهم لا يذكرونه إلا بهذا اللفظ، وأقرب ما وجدناه بلفظ: «رفع الله عن هذه الأمة ثلاثاً»، رواه ابن عدي في «الكامل» من حديث أبي بكرة، وأكثر ما يروى بلفظ: «إن الله تجاوز لأمتي عن

والغرم هالكة، ويجب المثل في المثلي: كالمكيل، والموزون، والعدي المتقارب

والغرم<sup>(١)</sup> هالكة، ويجب المثل في المثلي<sup>(٢)</sup>: كالمكيل، والموزون، والعدي المتقارب<sup>(٣)</sup>، اعلم أنه جعل هذه الأقسام الثلاثة مثلياً مع أن كثيراً من الموزونات ليس بمثلي، بل من ذوات القيم كالقمقمة والقدر ونحوهما، فأقول: ليس المراد بالوزني مثلاً: ما يوزن عند البيع، بل ما يكون مقابلته بالثمن مبيناً على الكيل أو الوزن أو العدد ولا يختلف بالصنعة، فإنه إذا قيل هذا الشيء قفيز بدرهم، أو من بدرهم، أو عشرة بدرهم، إنما يقال: إذا لم يكن فيه تفاوت، وإذا لم يكن فيه تفاوت كان مثلياً. وإنما قلنا: ولا يختلف بالصنعة؛ حتى لو اختلف كالقمقمة

المراد به: الإثم. هذه خلاصة ما في «الكفاية»<sup>(١)</sup>.

[١] أقوله: الغرم؛ - بضم الغين المعجمة، وسكون الراء المهملة - : ما يلزم أداءه. كذا في «الصحاح»<sup>(٢)</sup>.

[٢] أقوله: ويجب المثل في المثلي؛ أي من غصب شيئاً له مثل: كالمكيل والموزون فهلك في يده فعليه مثله؛ لأن الواجب هو المثل؛ لقوله ﴿فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>.

ولأن المثل أعدل لما فيه من مراعاة الجنس والمالية؛ فلأن الحنطة مثل الحنطة جنساً ومالية؛ لأن مالية الحنطة المؤداة مثل مالية الحنطة المغصوبة؛ لأن الجودة ساقط العبرة في الربويات، فكان أدفع للضرر، فإن الغاصب فوت على المغصوب منه الصورة والمعنى، فالجبر التام أن يتداركه بما هو مثل له [صورة ومعنى]. كذا في «العناية»<sup>(٤)</sup>.

[٣] أقوله: والعدي المتقارب؛ كالجوز والبيض<sup>(٥)</sup>.

الخطأ والنسيان»، هكذا روي من حديث ابن عباس، وأبي ذر، وثوبان، وأبي الدرداء، وابن عمر، وأبي بكر، وتماه فيه.

(١) «الكفاية» (٨: ٢٤٧).

(٢) «الصحاح» (٢: ١٨).

(٣) البقرة: ١٩٤.

(٤) «العناية» (٩: ٣١٩).

(٥) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٥٥٤).

### فإن انقطع المثلُ فقيمتُهُ يوم يختصمان

والقدر لا يكونُ مثلياً، ثمَّ ما لا يختلفُ بالصَّنعة:

١. إمَّا غيرُ مصنوع.

٢. وإمَّا مصنوعٌ لا يختلفُ كالدرهم والدنانير والفلوس، فكلُّ ذلك مثلي.

وإذا عرفتَ هذا عرفتَ حكمَ المذروعات، فكلُّ ما يقال: يباعُ من هذا الثوبِ ذراعٌ بكذا، فهذا إنَّما يقالُ فيما لا يكونُ فيه تفاوت، وهو ما يجوزُ فيه السَّلَم، فإنَّه يُعرفُ ببيانِ طولِهِ وعرضِهِ ورقعته<sup>(١)</sup>، وقد فصلَ الفقهاءُ المثليات وذوات القيم، ولا احتياجُ إلى ذلك، فما يوجدُ له المثلُ في الأسواقِ بلا تفاوتٍ يعتدُّ به فهو مثلي، وما ليس كذلك فمن ذوات القيم، وما ذكرَ من الكيلِّي وأخواته فمبنيٌّ على هذا.

(فإن انقطع المثلُ<sup>(٢)</sup> فقيمتُهُ يوم يختصمان)، هذا عند أبي حنيفة رحمته الله؛ لأنَّ القيمةَ تجبُ يومَ الخصومة، وعند محمد رحمته الله تجبُ يومَ الانقطاع<sup>(١)</sup>؛ لأنَّه حينئذٍ ينتقلُ إلى القيمة، وعند أبي يوسف رحمته الله يومَ تحقُّقِ السَّبب، وهو الغصب، فإنَّه إذا انقطع المثلُ

[١] أقوله: ورقعته؛ قال الجوهري<sup>(٢)</sup>: رقعة الشيء: أصله وجوهره. كذا في «حاشية الجلبلي»<sup>(٣)</sup>.

[٢] أقوله: فإن انقطع المثل... الخ؛ أي إن لم يقدر الغاصبُ على مثله بأن انقطع المثل فعلى الغاصبِ قيمته يوم يختصمان؛ أي المالك والغاصب، هذا عند أبي حنيفة رحمته الله؛ لأنَّ النَّقْلَ من المثل إلى القيمة لا يثبتُ بمجرد الانقطاع، إذ لو كانت القيمة ثابتةً بمجرد الانقطاع لكان يجبرُ المالكُ على قبولِ القيمةِ لو أتى بها الغاصب، ولا يمكنُ له من الصبرِ إلى مجيء أوان وجودِ المثل.

(١) وحدُّ الانقطاع أن لا يوجد في السوق الذي يباعُ فيه وإن كان يوجد في البيوت. ينظر: «الشرنبلالية» (٢: ٢٦٢).

(٢) في «الصحيح» (١: ٤٩٩).

(٣) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٥٤).

## وفي غير المثلي قيمته يوم غصبه

التحق إلى ما لا مثل له، أقول: هذا<sup>(١)</sup> أعدل إذ لم يبق شيء من نوعه في يوم الخصومة، والقيمة تعتبر بكثرة الرغبات وقلتها، وفي المعلوم هذا متعذر أو متعسر، ويوم الانقطاع لا ضبط له، وأيضاً لم ينتقل إلى القيمة في هذا اليوم، إذ لم يوجد من المالك طلب، وأيضاً عند وجود المثل لم ينتقل إلى القيمة، وعند عدمه لا قيمة له.

## (وفي غير المثلي قيمته يوم غصبه)

وحيث لم يجبر فهم منه أنه إنما ينتقل إلى القيمة بقضاء القاضي فيعتبر قيمته يوم الخصومة والقضاء بخلاف ما لا مثل له؛ لأنه مطالب بالقيمة بأصل السبب كما وجد، فيعتبر قيمته عند ذلك.

وعند محمد رحمه الله يجب يوم الانقطاع؛ لأن الواجب في المثل هو المثل في الذمة، وإنما ينتقل إلى القيمة بالانقطاع، فيعتبر قيمته يوم الانقطاع، وعند أبي يوسف رحمه الله تحقق السبب وهو الغصب؛ لأنه لما انقطع التحق بما لا مثل له، فيعتبر قيمته يوم انعقاد السبب، إذ هو الموجب. هذه زبدة ما في «الكفاية»<sup>(١)</sup>.

١١ أقوله: أقول هذا... الخ؛ هذا إشارة إلى اختيار القول الثاني، وقوله: إذ لم يبق؛ جواب عن دليل الإمام الأعظم رحمه الله، وقوله: يوم الانقطاع لا ضبط له... الخ، وقوله: أيضاً لم ينتقل... الخ، وقوله: أيضاً عند وجود المثل... الخ؛ أجوبة عن قول محمد رحمه الله. كما هو الظاهر.

٢١ أقوله: وفي غير المثلي؛ أي ما لا مثل له صورة ومعنى، بل له مثل معنى فقط، وهو القيمة، يجب قيمته يوم غصبه إجماعاً؛ لأنه لما تعدد مراعاة الحق في الجنس فُيراعى في المالية أحدها دفعاً للضرر بقدر الإمكان.

قال في «رد المحتار»<sup>(٢)</sup>: هذا في الهلاك كما هو فرض المسألة، أما إذا استهلك فكذاك عنده، وعندهما يوم الاستهلاك، وفي «جامع الفصولين»: غصب شاة فسمنت

(١) «الكفاية» (٨: ٢٤٧ - ٢٤٨).

(٢) «رد المحتار» (٦: ١٨٣).



## كالعددي المتفاوت

كالعددي المتفاوت<sup>(١)</sup>: أي الشيء الذي يعدّ، ويكون أفرادُه متفاوتةً، ولا يرادُ هاهنا ما يقابلُ بالثمن مبنياً على العدد: كالحيوان مثلاً، فإنه يعدُّ عند البيع من غير أن يقال: يباعُ الغنم عشرة بكذا.

ثم ذبحها، ضمن قيمتها يوم غصب لا يوم ذبحه عنده، وعندهما يوم ذبحه، ولو تلفت بلا إهلاكه ضمن قيمتها يوم غصب.

[١] قوله: كالعددي المتفاوت؛ مثل الدوابّ والثياب، وكالرمان والسفرجل والبطيخ، أمّا العددي المتقارب: كالجوز والبيض فهو كالمكيل، حتى يجب مثله؛ لقلة التفاوت، وفي البُرّ المخلوط بالشعير القيمة؛ لأنه لا مثل له، هذا كله فيما هلك المغصوب في يد الغاصب.

أمّا ما دام قائماً فعليه ردّ العين المغصوبة، كما قال المصنّف رحمه الله قبيلاً هذا بقوله: وردّ العين قائمة؛ لقوله ﷺ: «على اليد ما أخذت حتى تردّ»<sup>(١)</sup>، وقال ﷺ: «لا يحلُّ لأحدٍ أن يأخذ متاع أخيه لآعاً ولا جاداً، فإن أخذه فليردّه عليه»<sup>(٢)</sup>. ولأنّ اليد حقٌ مقصودٌ، وقد فوّتها عليه، فيجبُ إعادتها بالردّ إليه، وهو الموجبُ الأصليّ على ما قالوا، وردّ القيمة مخلص خلفاً؛ لأنّه قاصر، إذ الكمال في ردّ العين والمالية.

وقيل: الموجبُ الأصليّ القيمة، وردّ العين مخلص، ويظهر ذلك في بعض الأحكام، والواجبُ الردّ في المكان الذي غصبه فيه؛ لتفاوت القيم بتفاوت الأماكن. كذا في «الهداية»<sup>(٣)</sup>.

(١) في «سنن أبي داود» (٤: ٢٩٦)، و«سنن الترمذي» (٣: ٥٦٦)، وغيرها.

(٢) فعن عبد الله بن السائب عن أبيه عن جده ﷺ: أنه سمع النبي ﷺ يقول: «لا يأخذن أحدكم متاع أخيه لا لآعاً ولا جاداً، وإذا أخذ أحدكم عصا أخيه فليردّها» في «المعجم الكبير» (٢٢: ٢٤١)، و«سنن أبي داود» (٢: ٧١٩)، و«الأحاديث والمثنوي» (٥: ٣٢٥)، و«سنن البيهقي

الكبير» (٦: ٩٣)، وغيرها.

(٣) «الهداية» (٤: ١٢).

فإن ادعى الهلاك حُسْنَ حَتَّى يُعْلَمَ أَنَّهُ لو بقي لأظهر، ثم قُضِيَ عليه بالبدل. وشرطه: كون المَغْصُوبِ نَقْلِيًّا، فلو غَصِبَ عَقَارًا

(فإن ادعى الهلاك<sup>(١)</sup> حُسْنَ حَتَّى يُعْلَمَ أَنَّهُ لو بقي لأظهر، ثم قُضِيَ عليه بالبدل<sup>(٢)</sup>).

وشرطه<sup>(٣)</sup>: كون المَغْصُوبِ نَقْلِيًّا<sup>(٤)</sup>، فلو غَصِبَ عَقَارًا

[١] أقوله: فإن ادعى الهلاك... الخ؛ أي ادعى الغاصبُ هلاك المَغْصُوبِ، حبسه الحاكمُ حتى يعلمَ الحاكمُ أَنَّ المَغْصُوبَ لو بقيَ في يد الغاصبِ لأظهره، ثم بعد الحبسِ قُضِيَ الحاكمُ بالبدل على الغاصبِ، وفي «التبيين»<sup>(١)</sup>: ليس لحبسه حدٌ مقدّر، بل هو مفوض إلى رأي القاضي، كحبسِ الغريم في الدين، وفي «العناية»<sup>(٢)</sup>: هذا الحبسُ إذا لم يرضَ المالكُ بالقضاء بالقيمة.

[٢] أقوله: ثم قُضِيَ عليه بالبدل؛ بما اتَّفَقا عليه من القيمة، أو أقام المالكُ بَيِّنَةً على ما يدَّعيه من القيمة. كذا في «العناية»<sup>(٣)</sup>.

وإنما يقضي عليه بالبدل؛ لأنَّ الواجبَ عليه ردُّ العين والهلاك بعارض، فهو يدَّعي أمرًا عارضًا خلافَ الظاهر فلا يقبلُ قوله، كما إذا أفلس، والحالُ عليه ثمنُ متاع، فيحبسُ إلى أن يعلمَ ما يدَّعيه، فإذا عَلِمَ الهلاكُ سقطَ عنه ردُّه، فيلزمه ردُّ بدله، وهو القيمة. كذا في «الهداية»<sup>(٤)</sup>.

[٣] أقوله: وشرطه؛ أي شرطُ تحقُّقِ الغصبِ الموجب للضمان.

[٤] أقوله: نقليًّا؛ أي تحقُّقُ الغصبِ فيما ينقل ويحوَّل؛ لأنَّ الغصبَ بحقيقته يتحقَّقُ فيه دون غيره؛ لأنَّ إزالة اليدِ بالنقل، والنقلُ واحد، وقيل: التحويلُ هو النقلُ من مكانٍ والإثباتُ في مكانٍ آخر، كما في حوالة الباذنجان، والثقلُ يستعمل بدون الإثبات في مكانٍ آخر، والعقارُ هو كلُّ ما له أصل، كالدار والضيعة. كذا في «العناية»<sup>(٥)</sup>.

(١) «التبيين» (٥: ٢٢٤).

(٢) «العناية» (٩: ٣٢٣).

(٣) «العناية» (٩: ٣٢٣).

(٤) «الهداية» (٤: ١٢).

(٥) «العناية» (٩: ٣٢٣).

**وهلك في يده لم يضمن**

وهلك في يده<sup>(١)</sup> لم يضمن<sup>(٢)</sup>، هذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما، وعند محمد رحمه والشافعي رحمهما<sup>(٣)</sup> : يجري فيه الغصب، أمّا عند الشافعي رحمهما؛ فلأنّ حدّ الغصب وهو إثبات اليد المبطلة يصدق عليه<sup>(٤)</sup>.

وأما عند محمد رحمه؛ فلأنّ الغصب وإن كان عنده ما ذكرنا، لكن إزالة اليد في العقار يكون بما يمكن فيه لا بالنقل، وهما قولان : إنّ الغصب إثبات اليد بإزالة يد المالك بفعل في العين، وهو لا يتصور في العقار؛ لأنّ يد المالك لا تزول إلا بإخراجه عنها، وهو فعل فيه لا في العقار، فصار كما إذ أبعد المالك عن المواشي<sup>(٥)</sup>.

[١] أقوله : وهلك في يده؛ بأن غلب السيل على الأرض، بقيت تحت الماء أو غصب داراً فهدمت بأفة سماوية أو جاء السيل فذهب بالبناء. كذا في «الكفاية»<sup>(٦)</sup>.

[٢] أقوله : لم يضمن؛ قال في «الدر المختار»<sup>(٧)</sup> : خلافاً لمحمد رحمهما، ويقولها قالت الثلاثة رحمهم، وبه يفتى في الوقف. ذكره العيني، وذكر ظهير الدين في «فتاواه» : الفتوى في غصب العقار والدور الموقوفة بالضمان، وإن الفتوى في غصب منافع الوقف بالضمان. وفي «فوائد» صاحب «المحيط»<sup>(٨)</sup> : اشترى داراً وسكنها، ثم ظهر أنّها وقف، إذ كانت للصغير لزمه أجر المثل؛ صيانة لمال الوقف والصغير، وفي «إجارة» «الفيض» : إنّما لا يتحقق الغصب عندهما في العقار في حكم الضمان، أمّا فيما وراء ذلك فيتحقق، ألا ترى أنّه يتحقق في الرد، فكذا في استحقاق الأجرة.

[٣] أقوله : يصدق عليه؛ ومن ضرورة إثبات اليد زوال يد المالك؛ لاستحالة اجتماع اليدين على محل واحد في حالة واحدة، فيتحقق الوصفان، وهو الغصب، فصار كالمقول. كذا في «العناية»<sup>(٩)</sup>.

[٤] أقوله : كما إذ أبعد المالك عن المواشي؛ فإنّ ذلك لا يكون غصباً، حتى لو

(١) ينظر : «النكت» (ص ٦٠١)، وغيرها.

(٢) «الكفاية» (٨ : ٢٥١ - ٢٥٢).

(٣) «الدر المختار» (٦ : ١٨٦).

(٤) «المحيط» (٦ : ١٨٦).

(٥) «العناية» (٩ : ٣٢٤).

وضمن ما نقص بفعله ، كسكناء وزرعه ، أو بإجارة عبدٍ غصب

(وضمن<sup>(١)</sup> ما نقص بفعله<sup>(٢)</sup> ، كسكناء وزرعه ، أو بإجارة عبدٍ غصب) : أي ضمن العقار<sup>(٣)</sup> وغيره ، أمّا في العقار كالسكنى ، والزرع ، وفي غير العقار كما إذا غصب عبداً فأجره فعمل ، فعرض له مرض أو نخافة<sup>(٤)</sup> ضمن النقصان<sup>(٥)</sup> .

حبس المالك حتى تلفت مواشيه لا يضمن. كذا في «المبسوط»<sup>(١)</sup> ، وليس هذا كالمقول ؛ لأن النقل فعل فيه ، وهو الغصب .

[١] أقوله : وضمن ؛ في قولهم جميعاً ، أمّا على قول محمد ﷺ والشافعي ﷺ ظاهر ، وأمّا على قول الأعظم والثاني ؛ فلأنه إتلاف ، والعقار يضمن به. كذا في «العناية»<sup>(٢)</sup> .

[٢] أقوله : بفعله ؛ يعرف النقصان ، بأن ينظر بكم كان يستأجر هذه الأرض قبل استعمالها ، وبكم يستأجر بعده ، وتفاوت ما بينهما نقصانها ، ومن صورة النقصان بفعله : أن يفعل في الدار الحدادة والقسارة ، فضعف جدارها بذلك فانهدمت ، وإنما قيّد بفعله ؛ لأنها إذا انهدمت بعدما غصبها وسكن فيها ، لا يسكناء ، وعمله بأفة سماوية فلا ضمان عليه عند الأعظم ﷺ. كذا في «حاشية الجلبى»<sup>(٣)</sup> .

[٣] أقوله : ضمن العقار ؛ لأنه إتلاف ، والعقار يضمن به ، كما إذا نقل ترابه ؛ لأنه فعل في العين ، ويدخل فيما قاله إذا انهدمت الدار بسكناء وعمله ، فلو غصب داراً أو باعها أو سلّمها وأقر ذلك ، والمشتري ينكر غصب البائع ، ولا يئنه لصاحب الدار ، فهو على الاختلاف في الغصب ، هو الصحيح. كذا في «الهداية»<sup>(٤)</sup> .

[٤] أقوله : نخافة ؛ وهي بالنون والحاء المهملة : الهزال ، ومنه تخيف .

[٥] أقوله : ضمن النقصان ؛ لأنه دخل جميع أجزائه في ضمانه بالغصب. كذا في «العناية»<sup>(٥)</sup> .

(١) «المبسوط» (١١ : ٧٤) .

(٢) «العناية» (٩ : ٣٢٥) .

(٣) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٥٥) .

(٤) «الهداية» (٤ : ١٣) .

(٥) «العناية» (٩ : ٣٢٧) .

وتصدَّقَ بأجره، وأجر مستعاره، وبيع حصل بالتَّصَرُّفِ في مودعه، أو مغصوبه متعيِّناً بالإشارة، أو بالشَّراءِ بدراهم الوديعة، أو الغصب، ونقدها، فإن أشار إليها ونقدَ غيرها، أو إلى غيرها وأطلق، ونقدها لا، وبه يُفتَى

(وتصدَّقَ بأجره<sup>(١)</sup>، وأجر مستعاره، وبيع<sup>(٢)</sup> حصل بالتَّصَرُّفِ في مودعه، أو مغصوبه متعيِّناً بالإشارة، أو بالشَّراءِ بدراهم الوديعة، أو الغصب، ونقدها، فإن أشار إليها ونقدَ غيرها، أو إلى غيرها وأطلق، ونقدها لا، وبه يُفتَى): أي تصدَّقَ عند أبي حنيفة ومحمد عليهما السلام خلافاً لأبي يوسف عليه السلام <sup>(٣)</sup> بأجر عبد غصب

١١ أقوله: وتصدَّقَ بأجره؛ أي تصدَّقَ الغاصبُ غلَّةَ العبدِ إن استغله فنقصه الاستغلال، أو أجر المستعار ونقص وتصدَّقَ بما بقي من الغلَّة والأجرة.

٢١ أقوله: وبيع؛ حصل بالتَّصَرُّفِ في مودعه أو مغصوبه... إلخ؛ أي لو تصرفَ في المغصوبِ والوديعة بأن باعه وبيعَ فيه إذا كان ذلك متعيِّناً بالإشارة أو بالشَّراءِ بدراهم الوديعة أو بدراهم الغصب ونقدها، يتصدَّقَ ببيع حصل فيهما إذا كان ممَّا يتعيَّن بالإشارة، وإن كان ممَّا لا يتعيَّن فعلى أربعة أوجه:

١. فإن أشار إليها ونقدها فكذلك يتصدَّق.

٢. وإن أشار إليها ونقدَ غيرها.

٣. أو أشار إلى غيرها ونقدها.

٤. أو أطلق ولم يشترِ ونقدها، لا يتصدَّق في هذه الصور الثلاث الأخيرة عند الكرخي، قيل: وبه يفتى، والمختارُ أنه لا يحلُّ مطلقاً. كذا في «الملتقى»<sup>(١)</sup>، ولو بعد الضمان، هو الصحيح. كما في «فتاوى النوازل».

واختار بعضهم الفتوى على قول الكرخي عليه السلام في زماننا؛ لكثرة الحرام، وهذا كُله عندهما وعند أبي يوسف عليه السلام لا يتصدَّق بشيء منه، كما لو اختلف الجنس، ذكره الزَّيْلَعِيُّ فليحفظ.

٣١ أقوله: خلافاً لأبي يوسف عليه السلام؛ لأنه حصل في ضمانه وملكه، أمَّا الضمان فظاهر، وكذلك الملك في المضمون؛ لأنَّ المضمونات تملكُ بأداء الضمان مستنداً إلى وقت الغصب.

### فإن غَصَبَ وَغَيْرَ فزالَ اسْمُهُ

فأَجَرَ وأَخَذَ الأجرة، فكذا بأجرة عبدٍ مستعار قد أَجَرَهُ وأَخَذَ أَجرَهُ، وكذا تصدَّقَ بربحٍ حصلَ بالتَّصَرُّفِ في المودع أو المَغْصُوبِ إذا كانَ مِمَّا يَتَعَيَّنُ بالإشارة، وكذا يَتَصَدَّقُ بربحٍ حصلَ بالشُّراءِ بوديعةٍ أو مَغْصُوبٍ لا يَتَعَيَّنُ بالإشارة إذا أشارَ إليها ونقدها، فقوله: أو بالشُّراءِ عطفٌ على التَّصَرُّفِ، أمَّا إن أشارَ إليها، ونقَدَ غيرها، أو أشارَ إلى غيرها ونقدها، أو أطلقَ ونقدها: أي لم يشر إلى شيءٍ بل قال: اشتريتُ بألفِ درهمٍ ونقَدَ من دراهمِ الغصبِ والوديعة، ففي جميع هذه الصُّور يَطِيبُ له الرِّبْحُ ولا يَجِبُ له التَّصَدُّقُ.

### فإن غَصَبَ وَغَيْرَ<sup>(١)</sup> فزالَ اسْمُهُ<sup>(٢)</sup>

قال صاحب «نتائج الأفكار»<sup>(١)</sup>: أقول: فيه نوعٌ تأملٌ؛ لأنَّ الذي حَصَلَ في ضمانه وملكه إمَّا هو البعضُ الفائتُ من المَغْصُوبِ دون مجموعِ المَغْصُوبِ؛ لأنَّ الكلامَ فيما إذا نقصته الغلَّةُ، فوجبَ عليه ضمانُ النقصانِ مع استردادِ الأصلِ، والظاهر أنَّ الغلَّةَ بمقابلةِ منافعِ العبدِ المَغْصُوبِ المستغلِّ لا بمقابلةِ منفعةٍ وصفِهِ الفائتِ فقط، فما وجه القول بأنَّه لا يَتَصَدَّقُ.

ولهما: إنَّه حصلَ بسببِ خبثٍ وهو التَّصَرُّفُ في ملكٍ الغيرِ، وما هذا حاله فسيبيلُهُ التَّصَدُّقُ، إذ الفرعُ يَحْصُلُ على وصفِ الأصلِ، والمملكُ المستندُ ناقصٌ، فلا يندمُ به الخبثُ. كذا في «الهداية»<sup>(٢)</sup>.

١١ أقوله: وغير؛ إشارةً إلى أنَّ المَغْصُوبَ تَغَيَّرَ بفعلِ الغاصبِ، أمَّا إذا تَغَيَّرَ بغيرِ فعله مثل إن صارَ العنبُ زبيباً بنفسه أو خلاً، أو الرطبُ تمرّاً، فإنَّ المالكَ فيه بالخيار إن شاء أخذَ، وإن شاء تركه وضمنه. كذا في «العناية»<sup>(٣)</sup>.

٢١ أقوله: فزالَ اسْمُهُ؛ احترازٌ عمَّا إذا غَصَبَ شاةً ذَبَحَها؛ لأنَّه فاتَ أعظمُ المقاصد وهو الدرّ والتَّسَلُّ، ولكن لم يزلَ اسمُ الشاةِ عليها؛ لأنَّه يقال: شاةٌ مذبوحة. كذا في «الكفاية»<sup>(٤)</sup>.

(١) «نتائج الأفكار» (٩: ٣٢٩ - ٣٣٠).

(٢) «الهداية» (٤: ١٤).

(٣) «العناية على الهداية» (٩: ٣٣٢).

(٤) «الكفاية» (٨: ٢٥٩).

وأعظمُ منافعِهِ ضَمَنُهُ وملكُهُ بلا حلٍّ قبل أداءِ بدله : كذبحِ شاةٍ وطبخِها أو شَيِّها ،  
أو طحنِ بُرٍّ وزرعِهِ ، وجعلِ حديدٍ سيفاً ، والصُّفْرُ إِنْاءً ، والبناءُ على سَاجَةٍ وَلَبْنٍ  
وأعظمُ منافعِهِ <sup>(١)</sup> ضَمَنُهُ وملكُهُ <sup>(٢)</sup> بلا حلٍّ قبل أداءِ بدله : كذبحِ شاةٍ وطبخِها  
أو شَيِّها <sup>(٣)</sup> ، أو طحنِ بُرٍّ وزرعِهِ ، وجعلِ حديدٍ سيفاً ، والصُّفْرُ <sup>(٤)</sup> إِنْاءً ، والبناءُ على  
سَاجَةٍ وَلَبْنٍ <sup>(٥)</sup> ، السَّاجَةُ بالجِيمِ : خشبةٌ منحوتةٌ مهياًةٌ

[١] أقوله : وأعظمُ منافعِهِ ؛ أي زالَ أعظمُ منافعِهِ كما إذا غصبَ حنطةً وطحنَها ؛  
لأنَّ المقاصدَ المتعلقةَ بعينِ الحنطةِ تزولُ بالطحنِ ، وهي جعلُها بذراً وهريسةً وكشكاً  
وغيرها . كذا في «الكفاية» <sup>(١)</sup> .

[٢] أقوله : وملكُهُ ؛ أي زالَ ملكُ المغصوبِ منه عنه ، وملكها الغاصبُ ، حتى لو  
أبى المالكُ عن أخذِ القيمةِ وأرادَ اللحمَ مشوياً في الشاةِ إذا ذبحها الغاصبُ وطبخها  
وشواها ، لم يكن للمالكِ ذلك ؛ لأنَّ الملكَ قد زال . كذا في «الإيضاح» ، هذا زبدة ما في  
«العناية» <sup>(٢)</sup> .

[٣] أقوله : بلا حلٍّ...الخ ؛ أي لا يحلُّ للغاصبِ الانتفاعُ بالمغصوبِ حتَّى يؤدي  
بدله ، كَمَنْ غصبَ شاةً وذبحها وطبخها وشواها ، أو غصبَ بُراً وزرعَهُ... الخ .  
[٤] أقوله : أو شَيِّها ، فيه إشارةٌ إلى أنَّ الذبحَ وحده لا يزيلُ الملكَ ، كما مرَّ ، بل  
الذَّبْحُ والطبخُ ، والذَّبْحُ والشْيُّ بمنزلةِ طحنِ الحنطةِ . كذا في «العناية» <sup>(٣)</sup> .

[٥] أقوله : والصفرُ ؛ - بالضم - : روئين كه بهندي كانسي كويند . كذا في  
«الغياث» ، وقال في «البرهان» : وأن مس باقلعي كذاخته .

[٦] أقوله : والبناءُ على سَاجَةٍ وَلَبْنٍ ؛ أقول : وجودُ التغيُّرِ فيهما لا يخلو عن نوع  
خفاء ، فلو قال في تقريرِ أصلِ المسألة : لو تغيَّرتِ العينُ المغصوبةُ بفعلِ الغاصبِ حتى  
زال اسمُها وأعظمُ منافعُها ، أو اختلطَ بملكِ الغاصبِ بحيثَ يمتنعُ امتيازُها لو يمكنَ مخرجُ  
زال ملكِ المغصوبِ . كما فعله الزَّيْلَعِيُّ رحمته الله لكانت الأمثلة كلها واضحة . كذا في «حاشية  
الجلبي» <sup>(٤)</sup> .

(١) «الكفاية» (٨ : ٢٥٩) .

(٢) «العناية شرح الهداية» (٨ : ٢٥٩) .

(٣) «العناية» (٨ : ٢٥٩) .

(٤) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٥٥) .

للأساس عليها، وهذا عندنا؛ لأنه أحدث صنعة متقومة<sup>(١)</sup> صير حق المالك هالكاً<sup>(٢)</sup> من وجه، وعند الشافعي<sup>(٣)</sup> لا ينقطع حق المالك عنه؛ لأن العين باق

[١] قوله: صنعة متقومة؛ لأن قيمة الشاة تزداد بطبخها أو شيها، وكذلك قيمة الحنطة تزداد بجعلها دقيقاً. كذا في «العناية»<sup>(٢)</sup>.

[٢] قوله: صير حق المالك هالكاً؛ احتراز عما إذا صبغ الثوب المغصوب أصفر أو أحمر فإنه لا ينقطع حق المالك مع أنه أحدث صنعة متقومة، ولكن لم يكن هالكاً من وجه، ألا ترى أنه لم يتبدل اسم الثوب، ولم يفت أعظم المقاصد. كذا في «الكفاية»<sup>(٣)</sup>.

[٣] قوله: وعند الشافعي<sup>(٤)</sup>... الخ؛ قال في «الهداية»<sup>(٥)</sup>: وقال الشافعي<sup>(٦)</sup>: لا ينقطع حق المالك، وهو رواية عن أبي يوسف<sup>(٧)</sup> غير أنه إذا اختار أخذ الدقيق لا يضمّنه النقصان عنده؛ لأنه يؤدّي إلى الربا، وعند الشافعي<sup>(٨)</sup> يضمّنه، وعن أبي يوسف<sup>(٩)</sup> أنه يزول ملكه عنه، لكنّه يباع في دينه، وهو أحقّ به من الغرماء بعد موته.

للشافعي<sup>(١٠)</sup> أن العين باقية، فيبقى على ملكه وتتبعه الصنعة، كما إذا هبت الريح في الحنطة وألقته في طاحونة الغير فطحنت، ولا معتبر بفعله؛ لأنه محذور، فلا يصلح سبباً للملك على ما عرف، فصار كما إذا انعدم الفعل أصلاً وصار كما إذا ذبح الشاة المغصوبة وسلخها وأربها.

ولنا: إنّه أحدث صنعة متقومة فيصير حق المالك هالكاً من وجه، ألا ترى أنه تبدل الاسم وفات معظم المقاصد، وحقه في الصنعة قائم من كل وجه، يترجّح على الأصل الذي هو فائت من وجه، ولا نجعله سبباً للملك من حيث أنه محذور، بل من حيث أنه إحداث الصنعة بخلاف الشاة؛ لأن اسمها باق بعد الذبح والسلخ، وهذا الوجه يشمل الفصول المذكورة، ويتفرّع عليه غيرها، فاحفظه. انتهى.

(١) ينظر: «النكت» (ص ٦٠٤)، وغيرها.

(٢) «العناية» (٩: ٣٣٤).

(٣) «الكفاية» (٨: ٢٦٠).

(٤) «الهداية» (٤: ١٥).



فإن ضربَ الحجرين درهماً وديناراً أو إناءً لم يملكه، وهو للمالكِ بلا شيءٍ فإن ذبحَ شاةً غيره طرَحَهَا المالكُ عليه، وأخذَ قيمَتَهَا، أو أخذَهَا وضمَّنَهُ نقصانَهَا، وكذا لو خرقَ ثوباً وفوَّتَ بعضَ العينِ وبعضَ نفعِهِ لا كلَّهُ

ولا يعتبرُ فعلُ الغاصبِ<sup>(١)</sup>؛ لأنَّهُ محظور، فلا يصيرُ سبباً للملك.

(فإن ضربَ الحجرين<sup>(٢)</sup> درهماً وديناراً أو إناءً لم يملكه، وهو للمالكِ بلا شيءٍ)، هذا عند أبي حنيفة رحمهُ الله؛ لأنَّ الاسمَ باقٍ، ومعناه الأصلي: الثمنِيَّة، وكونُهُ موزوناً وهو باقٍ حتى يجري فيه الرُّبَا، وعندهما: يصيران للغاصبِ قياساً على غيرهما.

(فإن ذبحَ شاةً غيره طرَحَهَا المالكُ عليه، وأخذَ قيمَتَهَا، أو أخذَهَا وضمَّنَهُ نقصانَهَا<sup>(٣)</sup>)، وكذا لو خرقَ ثوباً وفوَّتَ بعضَ العينِ<sup>(٤)</sup> وبعضَ نفعِهِ لا كلَّهُ، حتَّى لو

[١] أقوله: ولا يعتبرُ فعلُ الغاصبِ؛ جوابُ إشكالٍ مقدَّر، وهو أن يقال فيما ذكرت من الاستثناء لم يوجد فيه الفعل، وفي المتنازع فيه وجدَ الفعل. كذا في «الكفاية»<sup>(١)</sup>.

[٢] أقوله: فإن ضربَ الحجرين... إلخ؛ صورته: إن غصبَ فضةً أو ذهباً فضربَ بها دراهمَ أو دنانيرَ أو إناءً لم يملكه الغاصب، بل هو للمالكِ فأخذَهَا ولا شيءٌ للغاصب، وهذا عند أبي حنيفة رحمهُ الله، وقالوا: يملكها الغاصب، وعليه مثلها؛ لأنَّهُ أحدثَ صنعةً معتبرةً صيرتَ حقَّ المالكِ هالكاً من وجه، ألا ترى أنه كسره وفات بعض المقاصد، والتبرُّ لا يصلحُ رأسَ المالِ في المضاريبات والشركات، والمضروبُ يصلحُ ذلك.

وله: إنَّ العينَ باقيةً من كلِّ وجه، ألا ترى أنَّ الاسمَ باقٍ، ومعناه الأصلي: الثمنِيَّة، وكونُهُ موزوناً، وإنَّه باقٍ حتى يجري فيه الربا باعتباره وصلاحيته لرأس المال من أحكام الصنعة دون العين، وكذا الصنعة فيها غير متقومةً مطلقاً؛ لأنَّهُ لا قيمةَ لها عند المقابلة بجنسها. كذا في «الهداية»<sup>(٢)</sup>.

[٣] أقوله: وفوَّتَ بعضَ العينِ؛ يعني من حيثُ الظاهر والغالب إذا الظاهرُ أنَّ

(١) أي إن المالك مخير إن شاء ضمَّنَهُ قيمَتَهَا وسلم الشاةَ إليه، وإن شاء أخذَهَا وضمَّنَ نقصانَهَا؛ لأنه اتلاف من وجه؛ لفوات بعض المنافع كالحمل والدر والنسل وبقاء بعضها وهو اللحم. ينظر: «درر الحكام» (٢: ٢٦٥).

(٢) «الكفاية» (٨: ٢٦٠).

(٣) «الهداية» (٤: ١٦).

وفي يسير نقصه ولم يفوت شيئاً منها ضمن ما نقص. ومن بنى في أرض غيره، أو غرس أمر بالقلم والردّ وللمالك أن يضمّن له قيمة بناء أو شجر أمر فوّت كلّ النفع يضمّنه كلّ القيمة، (وفي يسير<sup>(١)</sup> نقصه ولم يفوت شيئاً منها ضمن ما نقص.

ومن بنى في أرض غيره، أو غرس أمر بالقلم والردّ<sup>(٢)</sup>)، هذا في ظاهر الرواية، وعند محمد عليه السلام: إن كان قيمة البناء أو الغرس أكثر من قيمة الأرض فالغاصب يملك الأرض بقيمتها، (وللمالك<sup>(٣)</sup> أن يضمّن له قيمة بناء أو شجر أمر الثوب إذا قطع يفوت شيء من أجزائه، ويفوت بعض منفعه، وتبقى بعضها. كذا في «حاشية الجلبي»<sup>(٤)</sup>).

[١] قوله: وفي يسير... الخ؛ معناه لا يفوت فيه شيء من العين والمنفعة، وإنما يدخل فيه النقصان من حيث ماليته بسبب فوات الجودة قبل الأول، إشارة إلى الفاحش، والثاني إلى اليسير، وهو الصحيح، وإنما وضع المسألة في الثوب إشارة إلى أنّ الحكم عام في الذي يلبس كالقميص وغيره، وفيما لم يلبس كالكرباس. هذا زيادة ما في «العناية»<sup>(٢)</sup>.

[٢] قوله: بالقلم والردّ؛ أي يقطع البناء أو الشجر وردّ الأرض فارغة إلى مالكها؛ لقوله عليه السلام: «ليس لعرق ظالم حق»<sup>(٣)</sup>؛ ولأنّ ملك صاحب الأرض باقٍ، فإنّ الأرض لم تصر مستهلكة، والغصب لا يتحقّق فيها، ولا بدّ للملك من سبب فيؤمر الشاغل بتفريغها، كما إذا شغل ظرف غيره بطعامه. كذا في «الهداية»<sup>(٤)</sup>.

[٣] قوله: وللمالك... الخ؛ أي إن كانت الأرض تنقص بقطع ذلك، فللمالك أن يضمّن له قيمة البناء، وقيمة الشجر مأمور بقلعه ويكونان له؛ لأنّ فيه نظراً لهما، ودفع

(١) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٥٥).

(٢) «العناية» (٩: ٣٤٢).

(٣) في «صحيح البخاري» (٢: ٨٢٣)، و«سنن الترمذي» (٣: ٦٦٢)، وحسنه

(٤) «الهداية» (٤: ١٧).

بقلعه إن نقصت به ، فتقومُ بلا شجرٍ وبناء ، وتقومُ مع أحدهما مستحقُّ القلع فيضمنُ الفضل ، فإن حمرَ الثوب ، أو صفرَ أو لَتَ السويقِ بسمنٍ ضمَّته أبيض ومثل سويقه ، أو أخذهُما وغرمَ ما زاد الصبغ والسمن ، فإن سودَ ضمَّته أبيض ، أو أخذهُ ولا شيء للغاصب ؛ لأنه نقص

بقلعه إن نقصت به) : أي إن نقصت الأرض بالقلع ، ثم بينَ طريقَ معرفة قيمة ذلك فقال : (فتقومُ بلا شجرٍ وبناء ، وتقومُ مع أحدهما مستحقُّ القلع فيضمنُ الفضل) ، قيل : قيمة الشجر المستحق للقلع أقل من قيمته مقلوعاً ، فقيمة المقلوع إذا نقصت منها أجره القلع ، فالباقي قيمة الشجر المستحق القلع ، فإذا كانت قيمة الأرض مئة ، وقيمة الشجر المقلوع عشرة ، وأجرة القلع درهماً ، بقي تسعة دراهم ، فالأرضُ مع هذا الشجر تقومُ بمئة وتسعة دراهم ، فيضمن المالك التسعة .

(فإن حمرَ الثوب<sup>(١)</sup> ، أو صفرَ أو لَتَ السويقِ بسمنٍ ضمَّته أبيض ومثل سويقه ، أو أخذهُما وغرمَ ما زاد الصبغ والسمن ، فإن سودَ ضمَّته أبيض ، أو أخذهُ ولا شيء للغاصب ؛ لأنه نقص) ، هذا عند أبي حنيفة رحمته الله ، وعندهما : التسويد كالتحمير ، قيل : هذا الاختلاف بحسب اختلاف العصر ، فلينظر إن نقصه السوداء كان نقصاناً ، وإن زاده يعدُّ زيادة ، وعند الشافعي رحمته الله <sup>(١)</sup> المالك يمسك

الضرر عنهما ، وقوله : أمر بقلعه ، جملة وقعت صفة لكل واحدٍ من البناء والشجر على سبيل البدل .

١١ أقوله : فإن حمرَ الثوب... الخ ؛ أي من غصب ثوباً أبيض فصبغه أحمر أو أصفر ، أو غصب سويقاً فلتته بسمن ، فالمالك بالخيار إن شاء ضمَّته قيمة ثوب أبيض ، ومثل السويق ، وسلمه للغاصب ، وإن شاء أخذهُما وغرمَ ما زاد الصبغ والسمن فيهما . وإن صبغه أسود إن شاء ضمَّته أبيض ، وإن شاء أخذهُ بلا غرم ؛ أي لا شيء للغاصب ؛ لأنه نقص ، أما إذا صبغ بلا فعلٍ أحدٍ كإلقاء الريح ، فلا خيار لرب الثوب ، بل يدفع قيمة الصبغ لصاحبه ؛ لأنه لا جناية من صاحب الصبغ ، حتى يضمن الثوب . زيلعي . كذا في «رد المحتار»<sup>(٢)</sup> .

(١) ينظر : «النكت» (ص ٦٠٤) ، وغيرها .

(٢) «رد المحتار» (٦ : ١١٢) .

الثوب، ويأمر الغاصب بقلع الصبغ ما أمكن، ولا فرق بين السواد وغيره، بخلاف مسألة السويق، فإن التمييز غير ممكن، له القياس على قلع البناء<sup>(١)</sup>. قلنا: في قلع البناء لا يتلف مال الغاصب؛ لأن النقص يكون<sup>(٢)</sup> له، وهنا يتلف، فرعاية الجانبين فيما قلنا، والسويق مثلي<sup>(٣)</sup> فإن طرحه على الغاصب يأخذ المثل بخلاف الثوب، فيأخذ فيه القيمة.

[١] أقوله: القياس على قلع البناء؛ أي للشافعي رحمته الله القياس على قطع البناء، يعني كما أن في فصل الساحة يؤمر بقطع الشجر إذا لم تتضرر الأرض، فكذلك هاهنا؛ لأن في كل منهما شغل ملك الغير بملكه. كذا في «العناية»<sup>(١)</sup>.

[٢] أقوله: لأن النقص يكون... الخ؛ وهو - بالكسر - المنقوض، يعني أن الحاصل من البناء المنقوض كالخشب والأجر للغاصب، أما الصبغ فيتلاشى، ولم يحصل للغاصب منه شيء، فلم يؤمر الغاصب بقلع صبغه، كيلا يفوت حقه بالكلية. كذا في «حاشية الجلبي»<sup>(٢)</sup>.

[٣] أقوله: والسويق مثلي... الخ؛ هذا شروع في بيان وجه تخصيص الثوب بالقيمة، والسويق بالمثل كما لا يخفى.



(١) «العناية» (٩ : ٣٤٤).

(٢) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٥٦).

## فصل في بيان مسائل تتصل بمسائل الغصب ولو غُيِبَ ما غصب وضمَّن المالك قيمته ملكه وصدَّق الغاصبُ في قيمته

### فصل في بيان مسائل تتصل بمسائل الغصب

(ولو غُيِبَ<sup>(١)</sup> ما غصب وضمَّن المالك قيمته ملكه)، خلافاً للشافعي<sup>(٢)</sup>؛ لأن الغصب لا يكون سبباً للملك<sup>(٣)</sup>، قلنا: إنما يملكه ضرورة أن المالك يملك بدله؛ لئلا يجتمع البدل والمبدل في ملك شخص واحد بخلاف ما لا يقبل الملك<sup>(٤)</sup> كالمُدبِّر.

### (وَصَدَّقَ الْغَاصِبُ<sup>(٥)</sup> فِي قِيَمَتِهِ

[١] أقوله: ولو غُيِبَ... الخ؛ يعني مَنْ غصبَ عيناً فجعلها غائباً، فالمالك بالخيار إن شاء انتظر أن يوجد، وإن شاء ضمنه قيمتها، فلو لم ينتظر وضمَّن الغاصب قيمتها ملكها<sup>(٦)</sup>.

[٢] أقوله: لا يكون سبباً للملك؛ تقريره: إن الغصب عدوانٌ محضٌ، وما هو كذلك لا يكون سبباً للملك الذي هو أثرٌ فرعيٌّ، ونفعٌ محضٌ، كما لو غصب مدبراً وغيبه وضمَّن قيمته، فإنَّ الغاصب لا يملكه بالاتفاق.

ولنا: إنَّ للمالك البدل، وهو القيمة بكماله؛ أي يداً ورقبة، وكلُّ مَنْ ملكَ بدلَ شيءٍ خرج المبدل عن ملكه في مقابلته، وإلا يلزم اجتماع البدل والمبدل في ملك شخص واحد، وهو باطل، فلا بُدَّ أن يدخل في ملك صاحب البدل دفْعاً للضرر عن صاحب البدل، بشرط أن يكون المبدل قابلاً للنقل عن ملك إلى ملك، والمدبِّر ليس كذلك. كذا في «العناية»<sup>(٧)</sup>.

[٣] أقوله: بخلاف ما لا يقبل الملك... الخ؛ جوابٌ عن قياس الشافعي<sup>(٨)</sup> حيث قال: كما لو غصب مدبراً... الخ كما مرَّ.

[٤] أقوله: وصدَّق الغاصب... الخ؛ لأنَّ المالك يدعي الزيادة، وهو ينكر، والقول قول المنكر مع اليمين.

(١) ينظر: «أسنَى المطالب» (٢: ٣٤٨)، وغيره.

(٢) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٥٥٦).

(٣) «العناية» (٩: ٣٤٨).

مع حلفه إن لم يَقم حجة الزيادة، فإن ظهر المغصوبُ وقيمتُهُ أكثر، وقد ضَمِنَ الغاصبُ بقوله، أخذه المالكُ وردَّ عوضه أو أمضى الضمان، وإن ضَمِنَ بقول مالك، أو بحجته، أو بنكول غاصبه، فهو له ولا خيار للمالك

مع حلفه إن لم يَقم<sup>(١)</sup> حجة الزيادة، فإن ظهر المغصوبُ وقيمتُهُ أكثر، وقد ضَمِنَ الغاصبُ بقوله، أخذه المالكُ<sup>(٢)</sup> وردَّ عوضه أو أمضى الضمان، وإن ضَمِنَ بقول مالك، أو بحجته، أو بنكول غاصبه، فهو<sup>(٣)</sup> له ولا خيار للمالك؛ لأنه تَمَّ ملكه؛ لأنَّ المالكَ رضى بذلك حيث ادَّعى عليه هذا المقدار.

١١ أقوله: إن لم يَقم؛ أي المالكُ حجة الزيادة، فإن عجزَ من إقامة البيّنة، وطلبَ يمين الغاصب، وللغاصبِ بيّنة تشهد بقيمة المغصوب لا تقبلُ بيّنة الغاصب، بل يحلف عن دعواه، للحديث المشهور في هذا الباب؛ ولأنَّ بيّنته تنفي الزيادة، والبيّنة على النفي لا تقبل.

وقال بعضُ المشايخ: ينبغي أن تقبل؛ لإسقاط اليمين، كالمودع إذا ادَّعى ردَّ الوديعة، فإنَّ القولَ قوله مع اليمين، ولو أقام البيّنة على ذلك قبلت. كذا في «العناية»<sup>(١)</sup>.  
٢١ أقوله: أخذه المالك... إلخ؛ أي بالخيار؛ إن شاء أخذه وردَّ عوضه، وإن شاء أمضى الضمان؛ لأنه لم يتمَّ رضاه لهذا المقدار، حيث يدَّعي الزيادة، وأخذه دونها لعدم الحجة، وأخذ المالك بما دون الزيادة لا يدلُّ على تمام الرضاء؛ لأنه إنما أخذ ذلك للضرورة، وهي عدمُ الحجة عنده، فلا يدلُّ على رضاه، بخلاف المسألة الآتي؛ لأنَّ دعواه تلك القيمة كانت باختياره. كذا في «العناية»<sup>(٢)</sup>.

ولو ظهرت العينُ وقيمتها مثل ما ضَمَنه أو دونه في هذا الفصل، فكذلك الجواب في ظاهر الرواية، وهو الأصح؛ لأنه لم يتمَّ رضاه، حيث لم يعطَ له ما يدَّعيه، والخيار لفوات الرضاء، وقال الكرخي رحمته الله؛ الاختيار له. كذا في «الهداية»<sup>(٣)</sup>.

٣١ أقوله: فهو؛ أي المغصوبُ للغاصب، ولا خيار للمالك كما في المسألة المتقدمة؛ لأنه تَمَّ له الملك بسبب اتّصل به رضاء المالك، حيث ادَّعى هذا المقدار على الغاصب.

(١) «العناية شرح الهداية» (٩ : ٣٤٦).

(٢) «العناية» (٩ : ٣٤٧).

(٣) «الهداية» (٤ : ١٩).

ونفذ بيعُ غاصبٍ ضُمنَ بعد بيعه لا إعتاق عبده ضُمنَ بعده وزوائد الغصبِ متصلة كالسَّمن، والحسن، ومنفصلة كالولدِ والثَّمر، لا تضمنُ إلا بالتَّعدِّي، أو بالمنع بعد الطلب

(ونفذ بيعُ غاصبٍ<sup>(١)</sup> ضُمنَ بعد بيعه لا إعتاق عبده ضُمنَ بعده)؛ لأنَّ الملكَ المستندَ كافٍ لنفاذِ البيعِ<sup>(٢)</sup> لا الإعتاق.

(وزوائد الغصبِ متصلة كالسَّمن، والحسن، ومنفصلة كالولدِ والثَّمر، لا تضمنُ إلا بالتَّعدِّي، أو بالمنع بعد الطلب)، هذا عندنا، وعند الشَّافعيّ رحمته<sup>(٣)</sup> مضمونة<sup>(٤)</sup>، وقد مرَّ أن هذا مبنيٌّ على الاختلاف في حدِّ الغصب.

[١] أقوله: ونفذ بيعُ غاصبٍ...الخ؛ أي من غصب شيئاً فباعه فضمَّته المالكُ قيمته فقد جازَ بيعه، وإن غصبَ عبداً فأعتقه فضمَّته المالكُ لا ينفذُ إعتاقه؛ لأنَّ الملكَ الثابتَ في المغصوبِ ناقصٌ؛ لثبوته مستنداً أو ضرورةً؛ ولهذا يظهرُ في حقِّ إكسابِ المغصوب، فإنَّها للغاصبِ دون أولاده، فإنَّها للمالك، والناقصُ يكفي لنفوذِ البيعِ دون الإعتاق؛ كملكِ المكاتب، فإنَّ له أن يبيعَ عبده، وليس له أن يعتقه. كذا في «العناية»<sup>(٥)</sup>.

[٢] أقوله: كافٍ لنفاذِ البيعِ...الخ؛ إنَّما قال: كافٍ؛ لأنَّ الدَّلِيلَ يأبى ثبوتَ الملكِ بالغصب؛ لكونه عدواناً، والملكُ نعمة، وإنَّما يثبتُ الملكُ له ضرورةً القضاء بالضمان؛ لئلا يجتمعَ البذل والمبدل في ملكٍ واحد، والثابتُ ضرورةً ثابتٌ من وجه دون وجه؛ ولهذا يظهرُ في حقِّ الإكسابِ دون الأولاد؛ لأنَّ الملكَ يثبتُ شرطاً للقضاء بالقيمة.

والولدُ غيرُ مضمون عليه بالقيمة، وهو بعد الانفصال ليس يتبع فلا يثبتُ هذا الحكم فيه، بخلاف الكسب؛ لأنَّه بدلُ المنفعة، فيكون تبعاً محضاً، وثبوتُ الحكم في التَّبع بثبوته في المتبوع، سواء ثبت في المتبوع مقصوداً بسببه أو شرطاً لغيره. كذا في «الكافي».

[٣] أقوله: مضمونة؛ متَّصلة كانت أو منفصلة؛ لوجودِ الغصب، وهو إثباتُ اليد على مال الغير بغير رضا، وكما في الظبية المخرجة من الحرم إذا ولدت في يده يكون مضموناً عليه.

(١) ينظر: «النكت» (ص ٥٩٥)، وغيرها.

(٢) «العناية» (٩: ٣٤٨).

وَضُمِّنَ نَقْصَانُ وَلَادَةٍ مَعَهُ، وَجَبَرَ بَوْلِدُ يَفِي بِهِ

(وَضُمِّنَ نَقْصَانُ وَلَادَةٍ<sup>(١)</sup> مَعَهُ، وَجَبَرَ بَوْلِدُ يَفِي بِهِ)، خِلَافاً لَزُفَرٍ<sup>(٢)</sup> وَالشَّافِعِيِّ<sup>(٣)</sup> فَإِنَّ الْوَلَدَ مَلَكُهُ، فَلَا يَصْلَحُ جَابِراً لِلْمَلِكَةِ، قُلْنَا: سَبِيهُمَا شَيْءٌ

ولنا: إِنَّ الْغَضَبَ إِثْبَاتُ الْيَدِ عَلَى مَالِ الْغَيْرِ عَلَى وَجْهِ يَزِيلُ يَدَ الْمَالِكِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ، وَيَدُ الْمَالِكِ مَا كَانَتْ ثَابِتَةً عَلَى هَذِهِ الزِّيَادَةِ حَتَّى يَزِيلَهَا الْغَاصِبُ، وَلَوْ اعْتَبِرَتْ ثَابِتَةً عَلَى الْوَلَدِ تَبَعاً لِلْمَلِكِ الْأَمِّ فَإِنَّهُ مَا أَزَالَ الْيَدَ، إِذَا الظَّاهِرُ عَدَمُ الْمَنْعِ، حَتَّى لَوْ مَنَعَ الْوَلَدُ بَعْدَ طَلْبِهِ يَضْمَنُهُ. كَذَا فِي «الْكِفَايَةِ»<sup>(٤)</sup>.

وَاعْتَرَضَ عَلَى هَذَا التَّقْرِيرِ بِأَنَّ هَذَا يَقْتَضِي أَنْ يَضْمَنَ الْوَلَدُ إِذَا غَضِبَ الْجَارِيَةَ الْحَامِلَةَ؛ لِأَنَّ الْيَدَ كَانَتْ ثَابِتَةً عَلَيْهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ مَا إِذَا غَضِبَهَا غَيْرَ حَامِلٍ فَحَمَلَتْ فِي هَذَا الْغَاصِبِ وَوَلَدَتْ، وَالرَّوَايَةُ فِي «الْأَسْرَارِ». وَأَجِيبْ: بِأَنَّ الْحَمْلَ قَبْلَ الْإِنْفِصَالِ لَيْسَ بِمَالٍ بَلْ يَعْدُ عَيْباً فِي الْأُمَةِ، فَلَمْ يَصْدَقْ عَلَيْهِ إِثْبَاتُ الْيَدِ عَلَى مَالِ الْغَيْرِ. كَذَا فِي «الْعِنَايَةِ»<sup>(٥)</sup>، وَكَثِيرٌ مِنْ شُرُوحِ «الْهِدَايَةِ»، وَفِي الظُّبْيَةِ ضَمَانُ جُنَايَةٍ؛ وَلِهَذَا يَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِهَا، وَيَجِبُ بِالْإِعَانَةِ وَالْإِشَارَةِ؛ فَلَا يُجِبُ بِمَا هُوَ فَوْقَهَا، وَهُوَ إِثْبَاتُ الْيَدِ عَلَى مُسْتَحَقِّ الْأَمْنِ أَوَّلَى وَأُخْرَى. كَذَا فِي «الْهِدَايَةِ»<sup>(٦)</sup>.

١١ أقوله: وَضُمِّنَ نَقْصَانُ الْوَلَادَةِ... الخ؛ أَيُّ مَا نَقَصَتْ الْجَارِيَةُ بِسَبَبِ الْوَلَادَةِ فِي يَدِ الْغَاصِبِ، فَهُوَ فِي ضَمَانِ الْغَاصِبِ، فَلَوْ غَضِبَهَا فَوَلَدَتْ عَنْدَهُ، فَمَاتَ الْوَلَدُ فَعَلَيْهِ رَدُّ الْجَارِيَةِ وَرَدُّ نَقْصَانِ الْوَلَادَةِ الَّذِي يَثْبُتُ فِيهَا بِسَبَبِ الْوَلَادَةِ؛ لِأَنَّ الْجَارِيَةَ بِالْغَضَبِ دَخَلَتْ فِي ضَمَانِهِ بِجَمِيعِ أَجْزَائِهَا، وَقَدْ فَاتَ جُزْءٌ مُضْمُونٌ عَلَيْهِ، كَمَا لَوْ فَاتَ كُلُّهَا، فَإِنْ رُدَّتْ الْجَارِيَةُ وَالْوَلَدُ وَقَدْ نَقَصَتْ قِيَمَةُ الْجَارِيَةِ وَقِيَمَةُ الْوَلَدِ يَصْلَحُ أَنْ تَكُونَ جَابِرَةً لَذَلِكَ النَقْصَانِ، لَمْ يَضْمَنْ الْغَاصِبُ شَيْئاً.

وَقَالَ زُفَرٌ وَالشَّافِعِيُّ<sup>(٧)</sup>: لَا يَنْجَبِرُ النَقْصَانُ بِالْوَلَدِ؛ لِأَنَّ الْوَلَدَ مَلَكُهُ، فَلَا يَصْلَحُ جَابِراً لِلْمَلِكَةِ. كَذَا فِي «الْعِنَايَةِ»<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: «النكت» (ص ٥٩٧)، وغيرها.

(٢) «الْكِفَايَةِ» (٨: ٢٧٦).

(٣) «الْعِنَايَةِ» (٩: ٣٤٨).

(٤) «الْهِدَايَةِ» (٤: ١٩).

(٥) «الْعِنَايَةِ» (٩: ٣٥١).



فلو زنى بأمة غصبها فردت حاملاً، فولدت، فماتت ضمن قيمتها

واحد، وهو الولادة<sup>(١)</sup>، ومثل هذا لا يعد نقصاناً<sup>(٢)</sup>.

(فلو زنى بأمة غصبها فردت حاملاً، فولدت، فماتت ضمن قيمتها)، هذا

عند أبي حنيفة رحمته الله، وعندهما: لا يضمن. لأن الرد وقع صحيحاً<sup>(٣)</sup>، وقد ماتت في

١١ أقوله: وهو الولادة... الخ؛ قال في «الكفاية»<sup>(١)</sup>: أي عند الصاحبين رحمتهما الله: سبب

النقصان الولادة؛ لأنها أوجبت فوات جزء من مالية الأصل، وحدوث مالية الولد؛

لأنه وإن كان موجوداً قبل الانفصال لم يكن مالاً حتى لم يجز بيعه وهبته، وإنما صار

مالاً مقصوداً بالانفصال.

وعند الأعظم رحمته الله سبب نقصان العلق، ويظهر ذلك فيما إذا غصب جارية

فحبلت عند الغاصب، فردها فماتت بالولادة فعندها لا يضمن؛ لأن سبب الهلاك

الولادة، وكان ذلك في يد المالك، ويضمن عنده؛ لأن سببه العلق وكان عند

الغاصب.

٢٢ أقوله: ومثل هذا لا يعد نقصاناً؛ وذلك لأن السبب الواحد لما أثر في الزيادة

والنقصان كانت الزيادة خلفاً عن النقصان، كالبيع لما زال المبيع عن ملك البائع،

يدخل الثمن في ملكه، فكان الثمن خلفاً عن مالية المبيع؛ لاتحاد السبب، حتى أن

الشاهدين إذا شهدا على رجل يبيع شيئاً بمثل قيمته، فقاضى القاضي به، ثم رجعا لم

يضمنا شيئاً.

وهذا لأن الفوات إلى خلف كلا فوات، وصار كما إذا غصب جارية سميئة

فهزلت، ثم سمت أو سقطت سنّها ثم نبتت. كذا في «حاشية الحلبي»<sup>(٢)</sup> ناقلاً عن

«الأكمليّة».

٣٣ أقوله: لأن الرد وقع صحيحاً؛ لأنه أوصل الحق إلى المستحق، وصحة الرد

يوجب البراءة عن الضمان، فإن قيل: لا نسلم أن الرد صح؛ لأنها هلكت بسبب كان

عند الغاصب، أجب بقوله: وقد ماتت في يد المالك... الخ.

(١) «الكفاية» (٨: ٢٧٨ - ٢٧٩).

(٢) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٥٦).

بخلاف الحرّة ومنافع ما غصب سكّنه أو عطّله

يد المالك بسبب حادثٍ في ملكه<sup>(١)</sup>، وهو الولادة، وله: أنّه لم يصحّ الردّ؛ لأنّ سبب التّلف<sup>(٢)</sup> حصل في يد الغاصب، (بخلاف الحرّة)؛ لأنّها لا تضمن بالغصب ليقى الضّمان<sup>(٣)</sup> بعد فساد الردّ، ثمّ عطف على الحرّة قوله: (ومنافع<sup>(٤)</sup> ما غصب سكّنه أو عطّله)، فإنّها غير مضمونة بأجر عندنا<sup>(٥)</sup> سواء استوفى المنافع، كما إذا سكّن في الدار المغصوبة، أو عطّلها

[١] أقوله: بسبب حادثٍ في ملكه؛ وهو الولادة، فلا يضمن الغاصب كما إذا حميت في يد الغاصب ثم ردّها محمومة فهلكت عند المولى فيه، فلا ضمان عليه، وأيضاً كما زنت في يده ثم ردّها فجلدت فهلكت، فلا ضمان عليه، وكمن اشترى جارية قد حبلت في يد البائع ولم يعلم المشتري الحمل فولدت عنده وماتت في نفاسها لا يرجع على البائع بالاتفاق.

[٢] أقوله: لأنّ سبب التّلف؛ يعني العلوق حصل في يد الغاصب، فكأنّه لم يردها فهلكت عنده، وصار كما جنت في يد الغاصب جناية فقتلت بها في يد المالك، أو دفعت بها إلى وليّ الجناية يرجع على الغاصب بكلّ القيمة، كذا هذا.

بخلاف الحرّة لأنّها ليست بمالٍ لا تضمن بالغصب؛ ليقى ضمان الغصب بعد فساد الردّ، وفي فصل الشراء الواجب ابتداء التسليم، وما ذكرنا شرط صحّة الردّ، والزنا سبب جلد مؤلم لا جارح ولا متلف، فلم يوجد السبب في يد الغاصب. كذا في «الهداية»<sup>(١)</sup>.

[٣] أقوله: ليقى الضّمان؛ أي ضمان الغصب بعد فساد الردّ؛ أي بكونها حبلى.

[٤] أقوله: ومنافع؛ المنافع كركوب الدابة، والحمل عليها، والزوائد للدابة واللبن لها، والثمرّة للشجر. كذا في «نور الأنوار».

[٥] أقوله: فإنّها غير مضمونة [بأجر] عندنا؛ إلّا أن يكون وقفاً أو مالاً يتيماً، فإنّ منافعهما تضمن. كذا في «الفصولين».

### وإتلافُ خمر المسلم وخنزيره، وإن أتلَفهما للذميّ ضمن

وعند الشافعي<sup>(١)</sup> مضمونة<sup>(٢)</sup> بأجرِ المثل في الصورتين، وعند مالك<sup>(٣)</sup> مضمونة<sup>(٤)</sup> إن استوفى، لا إن عطّلها، وهذا بناءً على عدم تقويمها<sup>(٥)</sup> عندنا، وإن تقويمها ضروريٌّ في العقد.

### (وإتلافُ خمر المسلم وخنزيره، وإن أتلَفهما للذميّ ضمن)

لنا: ما روي أن عمرَ وعلياً<sup>(٦)</sup> حكما بوجوب قيمة ولد المغرور، وحرّيته وردّ الجارية لعقرها على المالك، ولم يحكما بوجوب أجر منافعهما مع علمهما أن المستحق يطلب جميع حقه، وأن المغرور كان يستخدمهما مع أولادها، ولو كان ذلك واجباً لما سكتا عن بيان ذلك؛ لوجوبه عليهما. كذا في «حاشية الجلبي»<sup>(٣)</sup> ناقلاً عن «التبيين»<sup>(٤)</sup>.

[١] أقوله: وعند الشافعي<sup>(١)</sup> مضمونة؛ لأن المنافع أموال متقومة حتى تضمن بالعقود: كعقد الإجارة مثلاً، فكذا ينبغي أن يضمن بالغصب، ونحن لا نسلم أن المنافع متقومة في ذاتها، بل تتقوم ضرورة عند ورود العقد، ولم يوجد العقد هاهنا. كذا في «الهداية»<sup>(٥)</sup>.

[٢] أقوله: وعند مالك<sup>(٢)</sup> مضمونة؛ أي يجب أجر المثل إن سكنها، ولا شيء عليه إن عطّلها بناءً على أن المنافع تضمن بالإتلاف، والسكنى إتلاف، والتعطيل ليس كذلك، بل هو غصب. كذا في المعترات.

[٣] أقوله: بناءً على عدم تقويمها؛ أي المنافع عندنا، وذلك لأن صفة المالية للشيء إنما تثبت بالتمول، والتمول صيانة الشيء وأدخاره لوقت الحاجة، لا عن الانتفاع بالإتلاف؛ لأن الأكل والشرب لا يسميان تمولاً؛ لأن المال اسم لما هو مخلوق لإقامة مصالحنا به.

(١) ينظر: «النكت» (ص ٥٩٧)، وغيرها.

(٢) في «المنتقى» (٥: ٢٧٣): من غصب دار فلم يسكنها حتى انهدمت أنه ضامن لقيمتها خلافاً لأبي حنيفة<sup>(٣)</sup>.

(٣) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٧).

(٤) «التبيين» (٥: ٢٣٤).

(٥) «الهداية» (٤: ٢٠).

ولو غصبَ خمرَ مسلم فخلَّلَهَا بما لا قيمةَ له أو جلدَ ميتةٍ فدبَّعَهُ به  
خلافًا للشافعي<sup>(١١٨)</sup>، فإنَّ الذميَّ تبعُ المسلم، فلا تقومُ في حقِّه، ولنا: أنَّه  
متروكٌ على اعتقاده.

(ولو غصبَ خمرَ مسلم فخلَّلَهَا بما لا قيمةَ له): كالنَّقل من الظلِّ إلى  
الشمس<sup>(١١٩)</sup>، (أو جلدَ ميتةٍ فدبَّعَهُ به): أي بما لا قيمةَ له كالتراب والشمس

ولكن باعتبارِ صفةِ التمولِّ والادِّخار لوقتِ الحاجة، فالمنافعُ لا تبقى وقتين؛  
لأنَّها أعراض، كما تخرجُ من حيزِ العدمِ إلى الوجودِ تتلاشى فلا يتصورُ فيها التمولُّ.  
ولئن سلَّمنا أنَّ لها حكمَ المال ليس لها صفةُ التقوُّم؛ لأنَّ التقوُّم لا يسبقُ  
الوجود؛ لأنَّ التقوُّم إنما يكون بعد الإحراز، ألا ترى أنَّ الصيدَ والحشيشَ غيرَ متقوِّمٍ  
قبل الإحراز، وإن كانا عيناً، والإحرازُ بعد الوجودِ لا يتحقَّقُ فيما لا يبقى وقتين فلا  
يكون متقوِّماً.

وإنما يثبتُ حكمُ التقوُّم للمنفعةِ شرعاً عند ورودِ العقد عليها باعتبارِ إقامةِ العينِ  
مقامَ المنفعةِ للضرورة والحاجة، فبطلت المقياسية؛ لأنَّ للرضاء أثراً في إيجابِ الأصول  
والفصول جميعاً، فالمالُ يجب بالشرط مقابلاً بغير مال، ويجوزُ بيعُ عبدٍ قيمتهُ ألف  
بألف، وشيءٍ من ذلك لا يثبتُ بالعدوان، وكلَّ قياسٍ لا يقومُ إلا بوصفٍ به يقعُ  
الفرق بين الأصل والفرع فهو باطل. كذا في «الكفاية»<sup>(١٢٠)</sup>.

١١ أقوله: خلافًا للشافعي<sup>(١٢١)</sup>؛ أي في هذه الصورة أيضاً لا يضمن عنده، وله:  
إنَّه سقطَ تقوُّمُ الخمرِ والخنزيرِ في حقِّ المسلم، فكذا في حقِّ الذميِّ؛ لأنَّهم أتباعُ لنا في  
حقِّ الأحكام، فلا يجبُ بإتلافهما مالٌ متقوِّمٌ وهو الضمان.

ولنا: إنَّ التقوُّمَ باقٍ في حقِّهم إذ الخمرُ لهم كالخلِّ لنا، والخنزيرُ لهم كالشاةٍ لنا،  
ونحنُ أمرنا بأن نتركهم وما يدينون، والسيفُ موضوع، فيتعدَّرُ الإلزام، وإذا بقيَ التقوُّمُ  
فقد وجدَ إتلافُ مالٍ مملوكٍ متقوِّمٍ فيضمنه، بخلاف الميتةِ والدِّم. كذا في «الهداية»<sup>(١٢٢)</sup>.

٢١ أقوله: كالنَّقل من الظلِّ إلى الشمس؛ وبالعكس: أي النَّقل من الشمسِ إلى

(١) ينظر: «النكت» (ص ٦٠٦)، وغيرها.

(٢) «الكفاية» (٨: ٢٨٣ - ٢٨٤).

(٣) «الهداية» (٤: ٢١).

أَخَذَهُمَا الْمَالِكُ بِلا شيءٍ ، وَلَوْ أَتْلَفَهُمَا ضَمِنَ ، وَلَوْ خَلَّلَهَا بِذِي قِيَمَةٍ مُلْكُهُ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فَلَوْ دَبَّغَ بِهِ الْجِلْدَ

(أَخَذَهُمَا الْمَالِكُ<sup>(١)</sup> بِلا شيءٍ ، وَلَوْ أَتْلَفَهُمَا<sup>(٢)</sup> ضَمِنَ ، وَلَوْ خَلَّلَهَا بِذِي قِيَمَةٍ) : كَالْمَلْحِ وَالْخَلِّ ، (مُلْكُهُ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ) ، هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله ، وَعِنْدَهُمَا أَخَذَهَا<sup>(٣)</sup> الْمَالِكُ ، وَأَعْطَى مَا زَادَ الْمَلْحَ ، (فَلَوْ دَبَّغَ بِهِ الْجِلْدَ) : أَيُّ بِشَيْءٍ لَهُ قِيَمَةٌ كَالْقِرْظِ<sup>(٤)</sup> وَالْعَفْصِ<sup>(٥)</sup>

الظِّلِّ. كَمَا صَرَّحَ بِهِ صَاحِبُ «الْهِدَايَةِ»<sup>(٦)</sup>.

[١] أقوله : أَخَذَهَا الْمَالِكُ ؛ بِلا شيءٍ : أَيُّ لَا يَلْزِمُ لِلْمَالِكِ أَنْ يَدْفَعَ شَيْئاً إِلَى الْغَاصِبِ ؛ لِأَنَّ التَّخْلِيلَ تَطْهِيرٌ لِلْخَمْرِ ، فَلَا يُضَافُ إِلَيْهِ الْمَالِيَّةُ ، وَالتَّقْوُمُ وَالدَّبَاغَةُ إِظْهَارٌ لِلْمَالِيَّةِ وَالتَّقْوُمُ ، فَصَارَ كَغَسَلِ الثَّوبِ النَجَسِ ، فَلَمَّا أَنَّ غَسَلَ الثَّوبِ الْمَغْصُوبِ النَجَسِ لَا يَزِيلُ مُلْكَ الْمَالِكِ ، فَكَذَا هَذَا.

[٢] أقوله : وَلَوْ أَتْلَفَهُمَا ؛ أَيُّ لَوْ أَتْلَفَ الْغَاصِبُ الْخَلَّ الَّذِي صَيَّرَهُ مِنَ الْخَمْرِ الْمَغْصُوبِ وَالْجِلْدَ الْمَدْبُوعَ الَّذِي دَبَّغَهُ بَعْدَ الْغُصْبِ ، ضَمِنَ مِثْلَ الْخَلِّ ؛ لِأَنَّهُ أَتْلَفَ مَا لَا مَتَقَوُّماً خَالِصاً لِلْمَالِكِ مِثْلِيّاً ، وَقِيَمَةُ الْجِلْدِ ظَاهِراً غَيْرَ مَدْبُوعٍ فِي رِوَايَةٍ ؛ لِأَنَّهُ الْحَصْلُ لَوْصِفِ الدَّبَاغَةَ ، فَلَا يَلْزِمُ عَلَيْهِ ضَمَانُ أَثَرِهِ.

وَأَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ عَلَى أَنَّهُ يَضْمَنُ قِيَمَتَهُ مَدْبُوعاً ؛ لِأَنَّ صِفَةَ الدَّبَاغَةِ تَابِعَةٌ لِلْمَدْبُوعِ ، فَإِذَا كَانَ الْأَصْلُ مَضْمُوناً فَلَا بُدَّ أَنْ يَسْتَتَبِعَ وَصْفَهُ. كَذَا فِي «حَاشِيَةِ الْجَلْبِي»<sup>(٧)</sup>.

[٣] أقوله : وَعِنْدَهُمَا أَخَذَهَا ؛ أَيُّ الْخَلِّ الْمَالِكِ ، وَأَعْطَى مَا زَادَ الْمَلْحُ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ دَبْغِ الْجِلْدِ.

قال صاحب «الهداية» : ومعناه هاهنا أن يعطي مثل وزن الملح من الخل ، هذا إذا

(١) القرظ : ورق السَّلم يدبغ به ، وقيل : شجر عظام لها شوك غلاظ كشجر الجوز. ينظر : «المغرب» (ص ٣٧٩).

(٢) العَفْصُ : يدبغ به ، ويتخذ منه الحبر ، مولد وليس من كلام أهل البادية. ينظر : «مختار الصحاح» (ص ٤٤٢) ، و«المصباح» (ص ٤١٨).

(٣) «الهداية» (٤ : ٢١).

(٤) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٥٧).

أَخَذَهُ الْمَالِكُ وَرَدَّ مَا زَادَ الدَّبِغُ فِيهِ ، وَلَوْ أَتْلَفَهُ لَا يَضْمَنُ

(أَخَذَهُ الْمَالِكُ وَرَدَّ مَا زَادَ الدَّبِغُ<sup>(١)</sup> فِيهِ ، وَلَوْ أَتْلَفَهُ لَا يَضْمَنُ) ، هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله ، وَعِنْدَهُمَا يَضْمَنُ الْجِلْدَ مَدْبُوعًا ، وَيُعْطِيهِ الْمَالِكُ مَا زَادَ الدَّبَاغُ فِيهِ .  
فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ إِذَا خَلَّلَ أَوْ دَبَغَ بِمَا لَا قِيَمَةَ لَهُ أَخَذَهُمَا الْمَالِكُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ حَقَّهُ ، وَلَيْسَ مِنَ الْغَاصِبِ سِوَى الْعَمَلِ ، وَلَا قِيَمَةَ لَهُ ، أَمَّا إِذَا خَلَّلَ أَوْ دَبَغَ بِذِي قِيَمَةٍ يَصِيرُ مُلْكًا لِلْغَاصِبِ تَرْجِيحًا لِلْمَالِ الْمُتَقَوِّمِ عَلَى غَيْرِ الْمُتَقَوِّمِ ، وَالْفَرْقُ لِأَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله بَيْنَ الْخَلِّ وَالْجِلْدِ : إِنَّ الْمَالِكَ يَأْخُذُ الْجِلْدَ ، وَلَا يَأْخُذُ الْخَلَّ ؛ لِأَنَّ الْجِلْدَ بَاقٍ لَكِنْ أُرْزِلَ عَنْهُ النَّجَاسَاتُ ، وَالْخَمْرُ غَيْرُ بَاقٍ ، بَلْ صَارَتْ حَقِيقَةً أُخْرَى ، وَإِنَّمَا لَا يَضْمَنُ الْجِلْدَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله إِذَا أَتْلَفَهُ ؛ لِأَنَّهُ غَضِبَ جِلْدًا<sup>(٢)</sup> غَيْرَ مَدْبُوعٍ

خَلَّلَهَا بِإِلْقَاءِ الْمَلْحِ ، أَمَّا لَوْ خَلَّلَهَا بِإِلْقَاءِ الْخَلِّ فِيهَا فَعَنْ مُحَمَّدٍ رحمته الله أَنَّهُ إِنْ صَارَ خَلًّا مِنْ سَاعَةٍ يَصِيرُ مُلْكًا لِلْغَاصِبِ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ اسْتَهْلَاكَ لَهُ ، وَهُوَ غَيْرُ مُتَقَوِّمٍ ، وَإِنْ لَمْ تَصِرْ خَلًّا إِلَّا بَعْدَ ضَمَانٍ بَأَن كَانَ الْمُلْقَى فِيهِ خَلًّا قَلِيلًا فَهُوَ بَيْنَهُمَا عَلَى قَدَرِ كِلَاهُمَا ؛ لِأَنَّهُ خَلَطَ الْخَلَّ بِالْخَلِّ فِي التَّقْدِيرِ ، وَهُوَ عَلَى أَصْلِهِ لَيْسَ بِاسْتَهْلَاكَ .

وَعِنْدَ الْأَعْظَمِ رحمته الله هُوَ لِلْغَاصِبِ فِي الْوَجْهَيْنِ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ نَفْسَ الْخَلَطِ اسْتَهْلَاكَ عِنْدَهُ ، وَلَا ضَمَانَ فِي الْاسْتَهْلَاكَ ؛ لِأَنَّهُ أَتْلَفَ مُلْكَ نَفْسِهِ ، وَزِيَادَةُ التَّوْضِيحِ فِي «الْهَدَايَةِ»<sup>(١)</sup> .

١١ أقوله : وَرَدَّ مَا زَادَ الدَّبِغُ ؛ وَبَيَانُهُ : أَنْ يَنْظَرَ إِلَى قِيَمَتِهِ ذَكِيًّا غَيْرَ مَدْبُوعٍ ، وَإِلَى قِيَمَتِهِ مَدْبُوعًا ، فَيَضْمَنُ فَضْلَ مَا بَيْنَهُمَا ، وَلِلْغَاصِبِ أَنْ يَجْبِسَهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ حَقَّهُ لِحَقِّ الْحَبْسِ فِي الْمَبِيعِ . كَذَا فِي «الْهَدَايَةِ»<sup>(٢)</sup> .

٢١ أقوله : لِأَنَّهُ غَضِبَ جِلْدًا... الخ ؛ تَفْصِيلُ دَلِيلِهِ عَلَى مَا قَالَهُ أَخِي جَلْبِي رحمته الله :<sup>(٣)</sup>  
إِنَّ مَالِيَّتَهُ وَتَقَوُّمَهُ حَصَلَ بِفَعْلِ الْغَاصِبِ ، وَفَعَلَهُ مُتَقَوِّمٌ لَاسْتِعْمَالِهِ إِلَّا مُتَقَوِّمًا فِيهِ ؛ وَلِهَذَا كَانَ لَهُ أَنْ يَجْبِسَهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ مَا زَادَ الدَّبَاغُ فِيهِ ، فَكَانَ حَقًّا لَهُ ، وَالْجِلْدُ تَبَعًا لِصَنْعَتِهِ فِي

(١) «الهداية» (٤ : ٢٢ - ٢٣) .

(٢) «الهداية» (٤ : ٢٢) .

(٣) فِي «ذَخِيرَةِ الْعَقَبِيِّ» (ص ٥٥٧) .

وَضَمِنَ بِكسرِ مِعْزَفٍ، وإِراقَةِ سكرٍ، ومنصَّفٍ، وصَحَّ بيعُها

ولا قيمة له، والضَّمانُ يتبعُ التَّقوُّمَ، لكنَّ العينَ<sup>(١)</sup> إذا كانت باقياً لا يشترط.

(وَضَمِنَ بِكسرِ مِعْزَفٍ، وإِراقَةِ سكرٍ، ومنصَّفٍ، وصَحَّ بيعُها<sup>(١)</sup>)،  
المِعْزَفُ<sup>(٢)</sup>: آلةُ اللّهُو كالطَّنْبُورِ<sup>(٣)</sup> والمِزمار ونحوهما، وهذا عند أبي حنيفة رحمته،  
وعندهما لا يضمن

حقَّ التَّقوُّمِ، ثمَّ الأصلُ وهو الصنعةُ لا يجبُ عليه الضمانُ بالإتلاف، فكذا  
التبع، فصار كما إذا هلك من غير صنعه.

[١] أقوله: لكنَّ العين... الخ؛ أقول: هذا إشارة إلى ما يرد على قوله: والضَّمانُ  
يتبعُ التَّقوُّمَ، وهو أن لا تقوُّمَ للجلدِ عند عدمِ هلاكِهِ أيضاً مع أنَّه يجبُ رُدُّه حينئذٍ،  
والجواب: إنَّ وجوبَ الرَّدِّ حالَ قيامه بناءً على أنَّ الرَّدَّ يتبعُ الملكَ، والجلدُ غيرُ تابعٍ  
للصنعةِ في حقِّ الملك؛ لثبوتهِ قبلها، وإن كان غيرَ متقوِّمٍ، وهاهنا نقوضُ ذكرت  
أجوبتها في «الهداية» و«التيين» في الحاشية. كذا في «حاشية الجلبى»<sup>(٣)</sup>.

[٢] أقوله: المِعْزَفُ؛ - بكسر الميم، وسكون العين المهملة، وفتح الزاء  
المعجمة -، ما ذكره الشارح رحمته.

والإِراقَةُ: الصَّبُّ والإسالة.

والسَّكْرُ: - بفتحتي السين المهملة، والكاف المخففة، والراء المهملة - : النِّيءُ  
من ماء الرطب إذا اشتدَّ.

والمِنْصَفُ - بفتح الصاد المهملة المشددة - : ما ذهبَ نصفه بالطبخ. كذا في  
«الهداية»<sup>(٤)</sup> و«الصَّحاح»<sup>(٥)</sup>.

(١) لصلاحيتهما لما يحل به الانتفاع وإن صلحت بما لا يحل فصار كالأمة المغنية والحمامة الطيارة.  
وقالا: لا يجوز بيعها، وعليه الفتوى؛ لكثرة الفساد. ينظر: «الملتقى» (ص ١٧٧)، و«درر  
الحكام» (٢: ٢٦٩)، و«مجمع الأنهر» (ص ٤٦٩).

(٢) الطَّنْبُورُ: من آلات الملاهي وهو قُتْعُولٌ بِضَمِّ الفَاءِ فارسيٌّ مُعَرَّبٌ وإِنَّمَا ضُمَّ حَمَلًا على باب  
عُصْفُورٍ. ينظر: «المصباح» (ص ٣٦٨).

(٣) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٧٧).

(٤) «الهداية» (ص ٤: ٢٢٢).

(٥) «الصَّحاح» (ص ٦٠٨).

### وفي أمّ ولدٍ غُصِبَتْ فهلَكَتْ لا يضمنُ بخلافِ المُدْبِرةِ

وعند أبي حنيفة رحمته الله إنّما يضمنُ قيمتهُ<sup>(١)</sup> لغير اللهو، ففي الطنبور يضمنُ الحُشْبُ المنحوت، وأما طبلُ الغزاة<sup>(٢)</sup> والدَّف الذي يباحُ ضربه في العرس فمضمونٌ بالاتفاق. (وفي أمّ ولدٍ غُصِبَتْ فهلَكَتْ لا يضمنُ بخلافِ المُدْبِرةِ)، هذا عند أبي حنيفة رحمته الله

والزّمار: - بكسر الميم، وسكون الزاء المعجمة أ: آلة طرب، يقال بالفارسية: تاي.

والدَّف: بضم الدال المهملة والفتح لغة فيه: [وهو الذي يضرب به]. كذا في «الصّحاح»<sup>(١)</sup>.

[١] أقوله: وعند أبي حنيفة رحمته الله إنّما يضمنُ قيمته... الخ؛ هذا شروعٌ في بيان كيفية الضمان عند أبي حنيفة رحمته الله يعني ليس معنى قوله: ضمن؛ أنّه يضمنُ قيمتهُ صالحةً للهو بالغةً ما بلغت.

بل معناه: وتجبُ قيمتها غير صالحةٍ للهو كما في الجارية المغنيّة، والكبش النطوح، والحمامة الطيّارة وغيرها، كما صرّح به صاحب «الهداية»<sup>(٢)</sup>، حتى قال أبو الليث رحمته الله: لو أنّ إنساناً أراد أن يشتري البربط ليضعه وعاءاً للملح أو قصعةً يجعل فيها الثريد، أو الدف ليضع القطن فيه، بكم يشتري، فيضمن قيمته بذلك. هكذا في حواشي «الهداية»<sup>(٣)</sup>.

[٢] أقوله: وأما طبلُ الغزاة... الخ؛ أقول: هذا صريحٌ في أنّ الخلاف المذكور بينه وبين صاحبيه فيما عدا هذه المشروعات المذكورة فقط، وليس كذلك بل المتبادر من عبارة «الهداية» أولاً أن يكون الضمان واجباً في جميع أفراد آلات الطرب بقيمته غير صالحة للهو عنده، وليس بواجب عندهما في جميعها، سواء كان للغزو أو العرس أو للعيد أو للعب الصبيان أو العبيد أو غير ذلك من الأمور الشرعيّة فضلاً عن غيرها.

(١) «الصّحاح» (ص ٢٥٤).

(٢) «الهداية» (ص ٤: ٢٣).

(٣) ينظر: «حاشية الشلبي» (٥: ٢٣٨).



وَمَنْ حَلَّ قَيْدَ عَبْدٍ غَيْرِهِ، أَوْ رِبَاطٍ دَابَّتِهِ، أَوْ فَتَحَ بَابَ اصْطِبِلِهَا، أَوْ قَفَصَ طَائِرَهُ فَذَهَبَتْ، أَوْ سَعَى إِلَى سُلْطَانٍ مِّنْ يُّؤْذِيهِ، وَلَا يَدْفَعُ بِلَا رَفْعٍ، أَوْ مَن يَفْسُقُ وَلَا يَمْتَنِعُ بَنِيهِ، أَوْ قَالَ مَعَ سُلْطَانٍ

فَإِنَّ الْمُدَبِّرَ مَتَقَوِّمٌ عِنْدَهُ لَا أُمَّ الْوَلَدِ، وَعِنْدَهُمَا يَضْمَنُهُمَا لِتَقَوُّمِهِمَا<sup>(١)</sup>.  
(وَمَنْ حَلَّ قَيْدَ عَبْدٍ غَيْرِهِ، أَوْ رِبَاطٍ<sup>(٢)</sup> دَابَّتِهِ، أَوْ فَتَحَ بَابَ اصْطِبِلِهَا، أَوْ قَفَصَ طَائِرَهُ فَذَهَبَتْ<sup>(٣)</sup>، أَوْ سَعَى إِلَى سُلْطَانٍ<sup>(٤)</sup> مِّنْ يُّؤْذِيهِ، وَلَا يَدْفَعُ<sup>(٥)</sup> بِلَا رَفْعٍ، أَوْ مَن يَفْسُقُ)، عَطَفْتُ عَلَى مَن يُّؤْذِيهِ، (وَلَا يَمْتَنِعُ بَنِيهِ، أَوْ قَالَ مَعَ سُلْطَانٍ

وَأَمَّا الْإِتْلَافُ الْمَذْكُورُ فِي رِوَايَةِ أُخْرَى، كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُ صَاحِبِ «الْهِدَايَةِ»، بِلَا ذِكْرِ الْخِلَافِ الْمَطْلُوقِ بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ، وَقِيلَ: الْإِخْتِلَافُ فِي الدَّفِّ وَالطَّبْلِ الَّذِي رَمَحَ بِهِ، مَبْنِي عَلَى الْإِحْرَازِ<sup>(٦)</sup>.

[١] أقوله: يَضْمَنُهُمَا لِتَقَوُّمِهِمَا؛ وَلَكِنْ لَا يَمْلِكُ الْمُدَبِّرُ بِأَدَاءِ الضَّمَانِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ النُّقْلَ مِنْ مَلِكٍ إِلَى مَلِكٍ. صَرَّحَ فِي «الْكَافِي»، وَدَلِيلُ الْفَرِيقَيْنِ مَذْكُورٌ فِي آخِرِ «بَابِ مَعْتَقِ الْبَعْضِ» مِنْ «الْهِدَايَةِ» حَيْثُ قَالَ: التَّقَوُّمُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْإِحْرَازِ. كَذَا فِي «حَاشِيَةِ الْجَلْبِي»<sup>(٢)</sup>.  
[٢] أقوله: أَوْ رِبَاطٍ؛ وَهُوَ - بِكَسْرِ الرَّاءِ الْمَهْمَلَةِ - مَا يَشُدُّ بِهِ الدَّابَّةَ وَالْبَقَرَةَ وَغَيْرَهُمَا. كَذَا فِي «الصَّحَاحِ»<sup>(٣)</sup>.

[٣] أقوله: فَذَهَبَتْ؛ أَيِ الْمَذْكُورَاتِ مِنَ الْعَبْدِ وَالْدَّابَّةِ وَالطَّائِرِ.  
[٤] أقوله: أَوْ سَعَى إِلَى سُلْطَانٍ؛ أَيِ وَشَى بِهِ وَشَايَةً. كَذَا فِي «الصَّحَاحِ»<sup>(٤)</sup>، وَقَدْ فَسَّرَهُ صَاحِبُ «الْكَشَافِ» فِي أَفْعَالِهِ بِغَمْزِهِ، كَرَدَ أَوْ بِسُلْطَانٍ. كَذَا فِي «حَاشِيَةِ الْجَلْبِي»<sup>(٥)</sup>.  
[٥] أقوله: وَلَا يَدْفَعُ؛ أَيِ لَا يَقْدِرُ دَفْعَ إِذَائِهِ إِلَّا بِالْمُرَافَعَةِ إِلَى السُّلْطَانِ. كَذَا فِي «الْجَلْبِي»<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٥٥٨).

(٢) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٥٨).

(٣) «الصَّحَاحِ» (١: ٢٣٧).

(٤) «الصَّحَاحِ» (١: ٣١٨).

(٥) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٥٨).

(٦) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٥٨).

قد يُغَرِّم وقد لا يُغَرِّم إِنَّهُ وَجَدَ مَالاً فغَرِّمَهُ شيئاً لا يضمن، ولو غَرِّمَ ألبته يضمن، وكذا لو سعى بغير حق عند محمد ﷺ زجراً له، وبه يفتى

قد يُغَرِّم<sup>(١)</sup> وقد لا يُغَرِّم<sup>(٢)</sup> إِنَّهُ وَجَدَ مَالاً فغَرِّمَهُ شيئاً لا يضمن، ولو غَرِّمَ ألبته يضمن، وكذا لو سعى بغير حق<sup>(٣)</sup> عند محمد ﷺ زجراً له<sup>(٤)</sup>، وبه يفتى<sup>(٥)</sup>، وعند أبي حنيفة وأبي يوسف ﷺ

[١] أقوله: قد يغرم وقد لا يغرم؛ صفة السلطان؛ أي قد يأخذ السلطان مالا من الرعايا بأمثال هذه الكلمات، وقد لا يأخذه، وقوله: إِنَّهُ وجد؛ أي إن فلاناً وجد مقول لقوله، أو قال مع سلطان. كما أفاد «الجلبي»<sup>(١)</sup>.

[٢] أقوله: قد يغرم وقد لا يغرم؛ - بتشديد الراء - أي على البناء للفاعل من مزيد الثلاثي، قال في «المنح»: والفتوى اليوم بوجوب الضمان على الساعي مطلقاً. كذا في «رد المحتار»<sup>(٢)</sup>.

[٣] أقوله: بغير حق؛ أي بغير صدور ذنب وجريمة منه<sup>(٣)</sup>.

[٤] أقوله: زجراً له؛ قيد بقوله: ضمن، لا بقوله: سعى كما توهم، وهو ظاهر. كذا في «حاشية الجلبي»<sup>(٤)</sup>.

[٥] أقوله: وبه يفتى؛ دفعاً للفساد وزجراً له، وإن كان غير مباشر، فإن الساعي سبب محض لا هلاك المال، والسلطان يغرمه اختياراً لا طبعاً.

هذا وفي «الدر المختار»<sup>(٥)</sup>: وعزّر ولو الساعي عبداً طولب بعد عتقه، ولو مات الساعي فللمسعي به أن يأخذ قدر الخسران من تركته هو الصحيح. كذا في «جواهر الفتاوى»، ونقل في ضمان الساعي غرم الشاكي ديته لا لو مات بالضرب؛ لندوره وقد مرّ في «باب السرقة». انتهى.

(١) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٥٨).

(٢) «رد المحتار» (٦: ٢١٣).

(٣) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٥٥٨).

(٤) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٥٨).

(٥) «الدر المختار» (٦: ٢١٣).

لا يضمن الساعي ؛ لأنه توسط فعل فاعل مختار، وفي فتح باب الإصطبل،  
والقفص، خلافاً لمحمد ﷺ، لهما: توسط فعل المختار، وله: أن الطائر مجبول  
على النّفار.

وقال في «رد المحتار»<sup>(١)</sup>: قال في «الجزية»: وقد جوز السيد أبو الشجاع ﷺ قتله،  
فإنه ممن يسعى في الأرض بالفساد، ويثاب قاتلهم، وكان يفتى بكفرهم، ومختار المشايخ  
ﷺ أنه لا يفتى بكفرهم، وجواز القتل لا يدل على الكفر، كما في القطاع، والأعونة  
من المحاربين الله ورسوله. قاله في «البرازية»...الخ.



## كتاب الشفعة

هي تملك عقار

### كتاب الشفعة<sup>(١)</sup>

(هي تملك عقار<sup>(٢)</sup>)

[١] قوله: كتاب الشفعة... الخ؛ الشفعة بالضم، بمعنى المفعول، وهي مشتقة من الشفع بالفتح، بمعنى الضم، وسُميت بها لما فيها من ضم المشتراة: يعني العقار، والمناسبة بينها وبين الغصب تملك الإنسان مال غيره بلا رضاء في كل منهما. والأصل في ثبوت الشفعة ما أخرجه البخاري في «صحيحه»: عن عمرو بن الشريد عن أبي رافع مولى النبي ﷺ يقول: «الجار أحق بسقبة، قيل لعمر بن الشريد: ما السقبة؟ قال: الجوار»<sup>(١)</sup>.

وما أخرجه مسلم في «صحيحه» عن جابر ﷺ قال: «قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل مشترك لم يقسم ربة أو حائط»<sup>(٢)</sup>. وما أخرجه أبو داود إن النبي ﷺ قال: «جار الدار أحق بدار الجار أو الأرض»<sup>(٣)</sup>. وما أخرجه أصحاب السنن الأربع عن جابر ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «الجار أحق بشفعته ينتظر بها، وإن كان غائباً إذا كان طريقهما واحداً»<sup>(٤)</sup>، هذا ما استدلل أصحابنا ﷺ.

[٢] قوله: هي تملك عقار؛ دون المنقول؛ كالشجر والبناء، فإنه منقول لم تحب الشفعة إلا بتبعيته، والعقار كالدَّار، والكرم والرحى والبئر، والصيغة من باب التفعيل، يعني مالك شذن زمين را. «فوائد عارفية»<sup>(٥)</sup>.

(١) في «صحيح البخاري» (٢: ٧٨٧)، وغيره.

(٢) في «صحيح مسلم» (٣: ١٢٢٩)، وغيره.

(٣) في «سنن أبي داود» (٣: ٢٨٦)، وغيره.

(٤) في «سنن الترمذي» (٣: ٦٥١)، و«سنن أبي داود» (٣: ٢٨٦)، و«سنن النسائي» (٤: ٦٢)،

و«سنن ابن ماجه» (٢: ٨٣٣)، وغيرها.

(٥) ينظر: «مجمع الأنهر» (٢: ٤٧٢).

### على مشتريه جبراً بمثل ثمنه وتجب بعد البيع وتستقر بالإشهاد

على مشتريه<sup>(١)</sup> جبراً بمثل ثمنه: أي بمثل ثمن المشتري، وهو الثمن الذي اشترى به، (وتجب<sup>(٢)</sup> بعد البيع<sup>(٣)</sup>)، المراد بالوجوب الثبوت، (وتستقر بالإشهاد<sup>(٤)</sup>)، إذ حق الشفعة قبل الإشهاد مترزّل؛ لأنه بحيث لو أخر في الطلب تبطل، فإذا أشهد استقر: أي لا تبطل بعد ذلك بالتأخير.

[١] قوله: على مشتريه؛ متعلق بقوله: تملك، وهذا احترازٌ عما ملكه بلا عوض: كالهبة والإرث والصدقة، والعوض غير عين كالمهر والإجارة والخلع، فإنه لا شفعة في شيء منها، حتى إذا جعلت الأرض مهرًا للمرأة، أو خالعتها بها، أو وهب الأرض فلا شفعة، وإنما قال: جبراً وقصرًا، فإن المشتري لا يرضى به، وهو تميز عن نسبة التملك إلى الفاعل. كذا في «الفوائد العارفية».

[٢] قوله: تجب بعد البيع... إلخ؛ المراد بالوجوب الثبوت، كما قال الشارح رحمه الله، وإنما قال ذلك ليكون إشارة إلى أنه ليس المراد بالوجوب المصطلح الذي من تركه الإثم، فالمعنى أنها كانت عند تحقق سببها لا أن يكون المراد بالوجوب لزوم الإثم بتركها، وإنما قال بعد البيع؛ لأن سببها هو الاتصال.

[٣] قوله: بعد البيع... إلخ؛ وكذا ثبتت الشفعة بعد ما في معنى البيع: كالصلح على مال، والهبة بعوض. كذا في «شرح المجمع»<sup>(١)</sup>.

[٤] قوله: بالإشهاد؛ قال في «البحر»<sup>(٢)</sup>: فإذا أخبر بحضرة شهود يشهدهم عليه، وإن لم يكن بحضرته أحد يطلب من غير إشهاد، والإشهاد لمخالفة الجحود، والطلب لا بُدَّ منه كيلا يسقط حقه فيما بينه وبين الله عز وجل، ولتمكنه من الحلف إذا حلف؛ ولئلا يكون معرضاً عنها وراضياً، وكون الطلب متصلاً يعني على الفور، هذا عند عامة المشايخ.

وروى هشام عن محمد رحمه الله إن له التأمل إلى آخر المجلس، كالمخير؛ لأنه تملك، ولا بُدَّ من التأمل، وهو اختيار الكرخي، وبعض المشايخ، وفي «التجريد»: وهو أصح الروايتين.

(١) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٥٦٠).

(٢) «البحر الرائق» (٨: ١٤٦).

وتملك بالآخذ بالتراضي، أو بقضاء القاضي بقدر رؤوس الشفعاء لا الملك للخليط في نفس المبيع

(وتملك بالآخذ بالتراضي<sup>(١)</sup>، أو بقضاء القاضي بقدر رؤوس الشفعاء<sup>(٢)</sup> لا الملك<sup>(٣)</sup>): أي إنما يملك العقار إذا أخذه الشفع برضاه، وبرضا المشتري، وقوله: أو بقضاء القاضي؛ عطف على الآخذ لا على التراضي؛ لأن القاضي إذا حكم ثبت الملك للشفع قبل أخذه، (للخليط<sup>(٤)</sup> في نفس المبيع

١١ أقوله: وتملك بالآخذ بالتراضي... الخ؛ على صيغة المجهول، والضمير راجع إلى العقار، والمراد بالتراضي رضاء البائع والمشتري والشفع، فإذا تبقى واحد منها لم يملك بالآخذ إذا سلمها المشتري أو حكم الحاكم؛ لأن ملك المشتري قد تم، فلا ينتقل إلى الشفع إلا بالتراضي، أو قضاء القاضي، ويظهر فائدة هذا الآخذ إذا سلمها أو قضى القاضي بها فيما إذا مات الشفع بعد الطلبين، أعني الإشهاد والمواثبة، وتام الكلام في «الهداية».

فانظر هنا، وفائدة توقف الملك بتسليم المشتري إلى وقت حكم الحاكم أن يثبت الملك للشفع، وإن وجد منه الطلبان، أما تسليم المشتري بدون حكم الحاكم أو بحكم الحاكم، فإذا وجد أحدهما حينئذ تملك الشفع الدار المشفوعة. ٢١ أقوله: بقدر رؤوس الشفعاء... الخ؛ أي بقدر رؤوس الشفعاء الجار فيه. «جلبي»<sup>(٥)</sup>.

٣١ أقوله: للخليط... الخ؛ متعلق يجب؛ أي يجب الشفعة للخليط، ويقسم على عدد الرؤوس إذا كانوا أكثر، لا بقدر الملك؛ لأنهم استووا في سبب الاستحقاق؛ لوجود علة استحقاق الكل في حق كل واحد منهم؛ ولهذا لو انفرد واحد منهم أخذ الكل، والاستواء في العلة يوجب الاستواء في الحكم، ولا يرجح بكثرة العلة بل بقوة فيها.

(١) لاستواء الكل؛ لوجود علة فيجب الاستواء في الحكم، وشمل ما لو كان المشتري أحدهم، وطلب معهم، فيحسب واحداً منهم، ويقسم المبيع بينهم. ينظر: «رد المحتار» (٥: ١٣٩).

(٢) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٦٠).

ثم له في حق المبيع كالشرب والطريق الخاصين كشرب نهر لا تجري فيه السفن، وطريق لا ينفذ، ثم لجار ملاصق، بابه في سكة أخرى، كواضع جذع على الحائط ثم<sup>(١)</sup> له في حق المبيع: أي ثم للشريك في حق المبيع: (كالشرب<sup>(١)</sup>) والطريق الخاصين كشرب نهر لا تجري فيه السفن، وطريق لا ينفذ، ثم لجار ملاصق، بابه في سكة أخرى، كواضع جذع على الحائط: إنما ذكر واضع الجذع ليعلم أنه جار، وليس بخليط، ولا يشترط للجار الملاصق<sup>(٢)</sup> وضع الجذع حتى لو لم يكن له شيء على الحائط يكون جاراً ملاصقاً، وعند الشافعي<sup>(٣)</sup> لا تثبت الشفعة<sup>(٤)</sup>

وقال الشافعي<sup>(٥)</sup>: يجب بقدر الملك، حتى لو كانت الدار بين ثلاثة لأحد نصفها، وللآخر ثلثها، وللثالث سدسها، فباع صاحب النصف نصيبه فالشريكان لو أخذه بالشفعة يقسمانه أثلاثاً، ثلث لصاحب السدس، وثلثان لصاحب الثلث. ولو باع صاحب الثلث ثلثه، يقسمه للشريكان الباقيان أرباعاً، ربع لصاحب السدس، وثلاثة الأرباع لصاحب النصف، ولو باع صاحب السدس سدسه، اقتسمه الشريكان الباقيان أخماساً، خمسه لصاحب الثلث، وثلاثة أخماسه لصاحب النصف عنده، وعندنا: يقتسمان في الكل نصفين، هذا ما في «البنية شرح الهداية»<sup>(٦)</sup>.

[١] قوله: ثم؛ لفظ: ثم؛ يفيد ثبوت حق الشفعة لكل واحد من هؤلاء، وأيضاً يفيد الترتيب. كذا في «الهداية»<sup>(٧)</sup>.

[٢] قوله: للجار الملاصق؛ سواء كان مكاتباً أو ماذوناً أو ذمياً عملاً بإطلاق الحديث، وهو قوله ﷺ: «الشفعة لشريك لم يقاسم»<sup>(٨)</sup>.

[٣] قوله: وعند الشافعي<sup>(٩)</sup> لا تثبت الشفعة... الخ؛ وله قوله ﷺ: «الشفعة فيما

(١) الشرب: النصيب من الماء. ينظر: «رد المحتار» (٥: ١٤٠).

(٢) ينظر: «النكت» (ص ٦١٤)، وغيرها.

(٣) «البنية شرح الهداية» (٨: ٤٧٥ - ٤٧٦).

(٤) «الهداية» (٤: ٢٤).

(٥) قال الزيلعي في «نصب الراية» (٥: ٤١٣): غريب، وأخرجه مسلم (٣: ١٢٢٩) عن جابر ﷺ قال: «قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل مشترك لم يقسم ربة أو حائط»، وذكر الفاظاً أخر تؤيده.

## للجار بل للأولين.

لم يقسم ، فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة»<sup>(١)</sup> ؛ ولأنَّ حقَّ الشفعةِ خلافٌ للقياس لما فيه من تملكِ المال على الغير من غير رضاه ، وقد وردَ الشرعُ به فيما لم يقسم ، وهذا ليس في معناه ؛ لأنَّ مؤنةَ القسمةِ تلزمه في الأصل دون الفرع .  
ولنا : ما أخرجَه أصحابُ السنن الأربعة ، وهو قوله ﷺ : «الجارُ أحقُّ بشفعته ، ينتظر بها وإن كان غائباً إذا كان طريقهما واحداً»<sup>(٢)</sup> ، هذا ما في «الهداية»<sup>(٣)</sup> ، وحواشيه .



(١) في «صحيح البخاري» (٢ : ٧٧٠) ، وغيره .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) «الهداية» (٤ : ٢٤) .



## [باب طلب الشفعة]

ويطلبُها الشَّفيعُ في مجلسِ علمِه بالبيع بلفظِ يُفْهَمُ طلبُها، كطلبتُ الشُّفْعَةَ ونحوه وهو طلبُ مواثبة

## [باب طلب الشفعة]

(ويطلبُها الشَّفيعُ<sup>(١)</sup> في مجلسِ علمِه بالبيع بلفظِ يُفْهَمُ طلبُها، كطلبتُ الشُّفْعَةَ ونحوه)، مثل: أنا طالبٌ للشُّفْعَةِ، أو أطلبُها، واعتبارُ مجلسِ العلمِ اختيار الكَرْخِي عليه السلام، وعند بعض المشايخ عليه السلام ليس له خيار المجلس، حتَّى إن سكت أدنى سكوتٍ تبطلُ شفَعته<sup>(٢)</sup>، (وهو طلبُ مواثبة)، إنَّما سَمِّيَ بهذا ليدلَّ على غايةِ التعجيل

[١] أقوله: ويطلبها الشفيع... الخ؛ أعلم أنَّ للشفيع ثلاث طلبات:

الأوّل: طلب الإشهاد.

والثاني: طلب المواثبة.

والثالث: طلب التملك، كما بيّن في «المتن»، والمرادُ بالمواثبةِ المسارعة والمبادرة، من الوثوب، أو من الوثبة، يعني: برجستن أزال خود، وأشار إلى الأوّل بقوله: وهو طلب مواثبة، وإلى الثاني بقوله: وهو طلبُ الإشهاد، وإلى الثالث بقوله: وهو طلب تملك وخصوصة. كذا في «الفوائد العارفية».

[٢] أقوله: إنَّما سَمِّيَ... الخ؛ قيل: إنَّما سَمِّيَ به تبرُّكاً بلفظ الحديث وهو قوله عليه السلام: «الشفعة لمن واثبها»<sup>(٣)</sup>: أي طلبُها على وجه السرعة والمبادرة. قاله الجلبلي<sup>(٣)</sup>.

(١) اختلفوا في اختيارهما فما اختاره الكرخي وبعض مشايخ بخارا مشوا عليه في المتون، ويكون كمجلس المخيرة للتأمل، وهو الأصح. كما في «الدرر» (٢: ٢٠٩)، ورواية الأصل أنه يشترط على فور علمه بالبيع حتى لو سكت ساعة تبطل، وإليه ذهب مشايخ بلخ وعامة مشايخ بخارا، وعليه الفتوى كما في «الجواهر»، قال ابن عابدين في «رد المحتار» (٥: ١٤٣): وهذا ترجيح صريح مع كونه ظاهر الرواية فيقدّم على ترجيح المتون بمشيهم على خلافه؛ لأنه ضمنني.

(٢) قال الزيلعي في «نصب الراية» (٤: ١٧٦): غريب، وأخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٨: ٨٣) من قول شريح. اهـ. وقد ذكر شواهد في الباب تشهد له.

(٣) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٦١).

ثُمَّ يَشْهَدُ عِنْدَ الْعَقَارِ، أَوْ عَلَى مَنْ مَعَهُ مِنْ بَائِعٍ أَوْ مُشْتَرٍ، فَيَقُولُ: اشْتَرَى فَلَانٌ هَذِهِ الدَّارَ، وَأَنَا شَفِيعُهَا، وَقَدْ كُنْتُ طَلَبْتُ الشُّفْعَةَ، وَأَطْلَبُهَا الْآنَ، فَاشْهَدُوا عَلَيْهِ، وَهُوَ طَلَبُ إِشْهَادٍ

كَأَنَّ الشَّفِيعَ يَثْبُتُ<sup>(١)</sup>، وَيَطْلُبُ الشُّفْعَةَ

(ثُمَّ يَشْهَدُ عِنْدَ الْعَقَارِ، أَوْ عَلَى مَنْ مَعَهُ<sup>(٢)</sup> مِنْ بَائِعٍ أَوْ مُشْتَرٍ، فَيَقُولُ: اشْتَرَى فَلَانٌ هَذِهِ الدَّارَ، وَأَنَا شَفِيعُهَا، وَقَدْ كُنْتُ طَلَبْتُ الشُّفْعَةَ، وَأَطْلَبُهَا الْآنَ، فَاشْهَدُوا عَلَيْهِ، وَهُوَ طَلَبُ إِشْهَادٍ).

[١] أقوله: كَانَ الشَّفِيعَ يَثْبُتُ... الخ؛ مِنَ الْوَثْبَةِ، بِالثَّاءِ الْمَثْلَثَةِ، وَالْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ، وَهِيَ: الطَّفَرَةُ، قَدْ فَسَّرَ فِي «الصَّحَاحِ» كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْأُخْرَى، قَالَهُ الْجَلْبِي<sup>(٢)</sup>.

[٢] أقوله: أَوْ عَلَى مَنْ مَعَهُ... الخ؛ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ بِلَفْظٍ: مَعَ؛ يَرْجِعُ إِلَى مُوَصُولٍ، وَمِنْ بَائِعٍ أَوْ مُشْتَرِيٍّ، الْمَوْصُولُ يَعْنِي يَشْهَدُ عَلَى شَخْصٍ يَكُونُ مَعَهُ الْعَقَارُ مِنْ الْبَائِعِ إِنْ لَمْ يُسَلِّمْ الْمَبِيعَ، أَوْ مُشْتَرِيٍّ إِنْ سَلَّمَ، هَذَا مُلَخَّصٌ مَا فِي بَعْضِ حَوَاشِي «الْكِتَابِ».

[٣] أقوله: عَلَى مَنْ مَعَهُ؛ أَيُّ يَشْهَدُ عَلَى شَخْصٍ يَكُونُ مَعَهُ الْعَقَارُ مِنْ بَائِعٍ إِنْ لَمْ يُسَلِّمْ الْمَبِيعَ، أَوْ مُشْتَرِيٍّ إِنْ سَلَّمَهُ، وَقَدْ عَبَّرَ عَنْهُ الْبَاشَارُ رحمته الله بِقَوْلِهِ: أَوْ عِنْدَ صَاحِبِ الْيَدِ. قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رحمته الله: الشَّفِيعُ إِنَّمَا يَحْتَاجُ إِلَى طَلَبِ الْإِشْهَادِ بَعْدَ طَلَبِ الْمَوَاطَبَةِ إِذَا سَمِعَ الشَّرَاءَ حَالَ عَيْنِهِ مِنَ الْمُشْتَرِيِّ وَالْبَائِعِ وَالْدَّارِ، أَمَّا إِذَا سَمِعَ الشَّرَاءَ بِحُضْرَةِ أَحَدٍ هَؤُلَاءِ فَطَلَبَ طَلَبَ الْمَوَاطَبَةِ، وَأَشْهَدَ عَلَى ذَلِكَ فَهُوَ كَيْفِيهِ، وَيَقُومُ مَقَامَ الطَّلِبِينَ، قَالَهُ الْجَلْبِي<sup>(٣)</sup>.

(١) أَيُّ يَشْهَدُ عَلَى الْبَائِعِ إِنْ كَانَ الدَّارَ فِي يَدِهِ وَلَمْ تَسْلَمْ إِلَى الْمُشْتَرِيِّ، فَإِنَّهَا إِذَا سَلِمَتْ إِلَيْهِ لَمْ يَصَحَّ الْإِشْهَادُ عَلَيْهِ؛ لِخُرُوجِهِ عَنْ أَنْ يَكُونَ خَصْمًا؛ إِذْ لَا يَدُلُّهُ وَلَا مَلِكٌ، أَوْ الْمُشْتَرِيَّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَا يَدٍ؛ لِأَنَّهُ مَالِكٌ. يَنْظُرُ: «دَرَرُ الْحُكَامِ» (٢: ٢٠٩).

(٢) فِي «ذَخِيرَةِ الْعَقَبِيِّ» (ص ٥٦١).

(٣) فِي «ذَخِيرَةِ الْعَقَبِيِّ» (ص ٥٦١).

ثُمَّ يَطْلُبُ عِنْدَ قَاضٍ فَيَقُولُ: اشْتَرَى فَلَانٌ دَارًا كَذَا، وَأَنَا شَفِيعُهَا بَدَارُ كَذَا لِي، فَمُرُهُ يُسَلِّمُ إِلَيَّ، وَهُوَ طَلَبُ تَمْلِيكِ وَخُصُومَةٍ، وَبِتَأْخِيرِهِ لَا تَبْطُلُ الشُّفْعَةُ

اعْلَمْ أَنَّ هَذَا الطَّلَبَ إِنَّمَا يَجِبُ عِنْدَ التَّمَكُّنِ<sup>(١)</sup> مِنَ الْإِشْهَادِ عِنْدَ الدَّارِ وَعِنْدَ صَاحِبِ الْيَدِ حَتَّى لَوْ تَمَكَّنَ، وَلَمْ يَشْهَدْ بَطَلَتْ شَفَعَتُهُ، وَفِي «الدَّخِيرَةِ»: إِذَا كَانَ الشَّفِيعُ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ فَطَلَبَ طَلَبَ الْمَوَاتِبَةِ، وَعَجَزَ عَنِ طَلَبِ الْإِشْهَادِ عِنْدَ الدَّارِ، أَوْ عِنْدَ صَاحِبِ الْيَدِ يُوَكِّلُ وَكَيْلًا إِنْ وَجَدَ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ يَرْسُلُ رَسُولًا، أَوْ كِتَابًا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَهُوَ عَلَى شَفَعَتِهِ، فَإِذَا حَضَرَ طَلَبَ، وَإِنْ وَجَدَ وَلَمْ يَفْعَلْ بَطَلَتْ شَفَعَتُهُ.

ثُمَّ يَطْلُبُ عِنْدَ قَاضٍ فَيَقُولُ<sup>(٢)</sup>: اشْتَرَى فَلَانٌ دَارًا كَذَا، وَأَنَا شَفِيعُهَا بَدَارُ كَذَا لِي، فَمُرُهُ يُسَلِّمُ إِلَيَّ، وَهُوَ طَلَبُ تَمْلِيكِ وَخُصُومَةٍ، وَبِتَأْخِيرِهِ لَا تَبْطُلُ الشُّفْعَةُ<sup>(٣)</sup>

[١] أقوله: إِنَّمَا يَجِبُ عِنْدَ التَّمَكُّنِ... إلخ؛ كما إِذَا كَانَ الشَّفِيعُ حَاضِرًا وَقَدْ بَاعَ، أَوْ لَمْ يَغِبْ عَنِ بَلَدِهِ مَدَّةَ السَّفَرِ: يَعْنِي لَمْ يَكُنْ غَائِبًا عَنِ الْبَلَدِ. كَذَا فِي «الْفَوَائِدِ الْعَارِفِيَّةِ».

[٢] أقوله: ثُمَّ يَطْلُبُ عِنْدَ قَاضٍ فَيَقُولُ... إلخ؛ لَفْظٌ: لِي؛ جَارٌ وَمَجْرُورٌ مَعَ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، صِفَةُ الدَّارِ، وَحَرْفُ الْبَاءِ لِلْسَّبَبِيَّةِ: أَيِ بِسَبَبِ دَارٍ مَعْهُودٍ هِيَ حَقٌّ لِي، وَهِيَ بَيْتُهُ، وَلَفْظٌ: فَمُرُهُ، صِيغَةُ أَمْرٍ مَعَ ضَمِيرِ الْمَفْعُولِ، هَذَا هُوَ الطَّلَبُ الثَّالِثُ، وَلَا تَسْقُطُ الشُّفْعَةُ بِتَأْخِيرِ طَلَبِ الْخُصُومَةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ رحمهما، وَقَالَ مُحَمَّدٌ رحمهما: إِنْ تَرَكَ شَهْرًا بَعْدَ الْإِشْهَادِ وَبَطَلَتْ شَفَعَتُهُ.

وَجِهَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ رحمهما: إِنَّهُ لَوْ لَمْ يَسْقُطْ بِتَأْخِيرِ الْخُصُومَةِ أَبَدًا يَتَضَرَّرُ بِهِ الْمُشْتَرِي، فَلَا يُمْكِنُ التَّصَرُّفُ حَذَارَ نَقْضِ الْبَيْعِ مِنْ جِهَةِ الشَّفِيعِ، فَقَدَّرْنَا الضَّرَرَ بِالشَّهْرِ؛ لِأَنَّهُ آجِلٌ، وَمَا دُونُهُ عَاجِلٌ، وَوَجِهَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ رحمهما وَأَبِي يُوسُفَ رحمهما: إِنَّ الْحَقَّ مَتَى ثَبِتَ أَوْ اسْتَقَرَّ لَا يَسْقُطُ إِلَّا بِاسْقَاطٍ، وَهُوَ التَّصْرِيحُ بِلِسَانِهِ، كَمَا فِي سَائِرِ الْحَقُوقِ. كَذَا فِي «الْفَوَائِدِ الْعَارِفِيَّةِ».

[٣] أقوله: وَبِتَأْخِيرِهِ لَا تَبْطُلُ... إلخ؛ يَعْنِي لَا تَسْقُطُ الشُّفْعَةُ بِتَأْخِيرِ هَذَا الطَّلَبِ،

(١) وَهُوَ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ، وَفِي «الْهِدَايَةِ» (٤: ٢٨)، وَ«الْمُلْتَقَى» (ص ١٧٨)، وَ«الدَّرُ الْمُخْتَارُ»

(٥: ١٤٤)، وَ«الْفَرُّ» (٢: ٢١٠)، وَ«تَنْوِيرُ الْأَبْصَارِ» (ص ٢٠٣): وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى.

وقال محمد ﷺ: إذا أخره شهراً بطلت، وبه يفتى وإذا طلب

وقال محمد ﷺ: إذا أخره شهراً بطلت، وبه يفتى<sup>(١)</sup>.

وإذا طلب<sup>(١)</sup>

وهو طلب الأخذ بعدما استقرت شفעתه بالإشهاد، وهذا قول الإمام وأبي يوسف ﷺ في ظاهر الرواية.

وفي العيني: الفتوى على قول الإمام، وعن الثاني إذا ترك المخاصمة في مجلس من مجالس القاضي من غير عذر بطلت شفעתه، وقال محمد ﷺ: وإن أخر إلى شهر من غير عذر بطلت شفעתه لتغير أحوال الناس في قصد الإضرار بالغير.

ومحل الخلاف إذا أخر بغير عذر، ولو كان بعذر من مرض أو حبس ولم يمكنه التوكيل، أو قاض لا يرى الشفعة بالجوار في بلدته، لا تسقط بالإجماع، وإن طالت المدة؛ لكونه لا يتمكن من الخصومة في مصره.

وجه قول الإمام ﷺ: إن حقه قد تقرر فلا يسقط بالتأخير بعد ذلك، وما ذكره من الضرر يمكن دفعه بأن يرفع المشتري الأمر إلى الحاكم، فيؤمر الشفيع بالأخذ أو الترك على أنه مشكل فيما إذا كان الشفيع غائباً، حيث لا يسقط بالتأخير، ولو كان ضرورة تراعى سقطت إذ لا فرق في الضرر بين أن يكون حاضراً أو غائباً، وفي «الكافي»: لو لم يكن في البلدة قاض لا تبطل بالتأخير بالإجماع. كذا في «البحر الرائق»<sup>(٢)</sup>.

١١ أقوله: وإذا طلب... إلخ؛ أي سأل القاضي الخصم عن مالكية الشفيع الدار المشفوعة بها: أي عن كونه مالكا للدار التي يشفع بسببها الدار المبيعة، وكيفية طلب الخصومة، هكذا على ما ذكر في الشرح والمقتن جميعاً: يعني إذا تقدم الشفيع إلى القاضي فادعى الشراء، وطلب الشفعة، سأل القاضي المدعي فإن اعترف المشتري بملك

(١) قائله شيخ الإسلام وقاضي خان ومشى عليه المصنف والشارح في «النقاية» (ص ٢٥١)،

و«الذخيرة» و«المحيط»، و«الخلاصة»، و«المضمرات»، و«المغني»، وفي «الشرنبلالية» (٢):

٢١٠ عن «البرهان»: إنه أصح ما يفتى به، وإليه مال ابن عابدين في «رد المحتار» (٥: ١٤٤)،

وأيدته.

(٢) «البحر الرائق» (٨: ١٤٨).

سأل القاضي الخصم عنها، فإن أقر بملك ما يشفع به، أو نكل عن الحلف على العلم بأنه مالك كذا، أو برهن الشفع سأل عن الشراء، فإن أقر به أو نكل عن الحلف على الحاصل أو السبب

سأل القاضي الخصم<sup>(١)</sup> عنها: أي عن مالكية الشفع الدار المشفوع بها، (فإن أقر بملك ما يشفع به، أو نكل عن الحلف على العلم بأنه مالك كذا، أو برهن الشفع سأل عن الشراء، فإن أقر به أو نكل عن الحلف على الحاصل أو السبب)

الشفيع: يعني الملك: أي يشفع به فيها ولا كلفه بإقامة البينة؛ لأن اليد ظاهر محتمل، فلا تكفي اليد لإثبات الاستحقاق.

ثم يسأل القاضي المدعي قبل أن يعترف المشتري بملكه الذي يشفع به، وكلف القاضي الشفع إقامة البينة... الخ، عن موضع الدار وحدودها؛ لأن الشفع ادعى حقاً في تلك الدار، وصار كما ادعى رقبته: يعني ذات دار حق، وملك من باست، فإذا بين ذلك سأل عن سبب شفيعته؛ لاختلاف أسبابها، فإنها تحتمل أن يكون السبب يد ملك، ويحتمل أن يكون عارية أو إجارة وغير ذلك فإن قال: أنا شفيعها بدار تلاصقها الآن، ثم دعواه.

وإذا عجز عن البينة استحلف القاضي المشتري: بالله لا يعلم أن الشفع مالك للذي ذكره مما يشفع به؛ لأنه ادعى على المشتري، فلو أقر المشتري به لزمه، وهذا الاستحلاف إنما هو على [ما] في يد غيره، فيحلف المشتري على العلم، فإن نكل المشتري أو قامت البينة للشفيع ثبت ملكه الدار التي بها يشفع وثبت الجوار، وبعد ذلك سأل القاضي المدعي عليه، هل ابتاع أم لا؟ يعني هل مشتري أم لا؟

فإن أنكر الابتاع قيل للشفيع: أقم البينة؛ لأن الشفعة لا تجب إلا بعد ثبوت البيع، وثبوته بالحجة، فإن عجز عن البينة استحلف القاضي المشتري: بالله ما ابتاع أو بالله استحق الشفع في هذا الدار شفعة من الوجه الذي ذكره، فهذا على الحاصل، والأول أعني ما ابتاع على السبب. كذا في «الفوائد العارفية».

[١] أقوله: سأل القاضي الخصم؛ قيل: مما يجب عليه أن يسأل بعده عن سبب شفيعته؛ لاختلاف أسبابها، فإنها على مراتب كما عرفت فيما سبق، فلا بد من بيان

### أو برهن الشفيعُ قضىَ له بها، وإن لم يحضر الثمن

اعلم أن ثبوت الشفيعِ إن كان متفقاً عليه يحلفُ على الحاصل: بالله ما استحقَّ هذا الشفيعُ الشفعةَ عليّ، وإن كان مختلفاً فيه كشفعة الجوارِ يحلفُ على السبب: بالله ما اشتريتُ هذه الدارَ؛ لأنَّهُ ربّما يحلفُ على الحاصلِ بمذهب الشافعيّ ﷺ، وقد سبق في «كتاب الدعوى»<sup>(١)</sup>، (أو برهن الشفيعُ قضىَ له بها، وإن لم يحضر الثمن<sup>(٢)</sup>

السبب؛ ليعلم هل هو محجور بغيره أو لا، وربّما ظنّ ممّا ليس بسببٍ كالجارِ المقابل سبباً، فإنّه سببٌ عند شريح ﷺ إذا كان أقرب باباً. كذا في «الأكمليّة» قاله الجلبى<sup>(٣)</sup>.

[١] قوله: وقد سبق في «كتاب الدعوى»؛ عبارة: «كتاب الدعوى» هكذا؛ ولا يردُّ اليمين على المدّعي، وإن نكلَ خصمه فيه خلاف الشافعي ﷺ، فإنّ عنده إذا نكلَ الخصمُ يردُّ اليمينَ على المدّعي.

وعندنا هذا بدعة، وأوّل من قضى به معاوية ﷺ، وهو مخالف للحديث المشهور. انتهى. والحديث المشهور هو قوله ﷺ: «الينة على المدّعي واليمينُ على من أنكر»<sup>(٤)</sup>.

[٢] قوله: وإن لم يحضر الثمن... إلخ؛ أي لا يلزمُ الشفيعُ إحضارَ الثمن وقت الدعوى، بل يجوز له المنازعة، وإن لم يحضر الثمن إلى مجلس القاضي، فإن قضى له بشفعةٍ يأمره بإحضارِ الثمن، وهو ظاهرُ الرواية.

وعن محمد ﷺ: إنّه لا يقضى له بالشفعة حتى يحضرَ الثمن احترازاً [عن طلب الشفيع الشفعةَ وراجعةً إلى القاضي، والقاضي يؤجّله ثلاثة أيامٍ لنقدِ الثمن فإن جاء به إلى هذه المدة فيها، وإلا أبطلَ شفعتَه.

وفي «فتاوى أبي الليث»: الشفيعُ إذا طلب الشفعة، قال المشتري: هاتِ الدراهم وخذ شفعتك، فإن أمكن إحضارُ الدراهم في ثلاثة أيام صحّت الدعوى، وإلاّ بطلت شفعتُه، قال الصدر الشهيد ﷺ: والمختارُ أنّها لا تبطل، وفي «الحاوي»: إنّها تبطل، وفي «جامع الفتاوى»: الفتوى اليوم على قول «الحاوي»<sup>(٥)</sup>.

(١) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٦١).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) ينظر: «البحر» (٨: ١٤٨).

وقت الدعوى وإذا قضي لزمه إحضاره ، وللمشتري حبس الدار لقبض ثمنه ، فلو قيل للشفيع : أدّ الثمن فأخر لا تبطل شفعته والخصم البائع إن لم يسلم

وقت الدعوى وإذا قضي لزمه إحضاره<sup>(١)</sup> ، وللمشتري حبس الدار لقبض ثمنه<sup>(٢)</sup> ، فلو قيل للشفيع : أدّ الثمن فأخر لا تبطل شفعته والخصم البائع إن لم يسلم<sup>(٣)</sup> : أي خصم الشفيع البائع إن لم يسلم المبيع إلى المشتري.

[١] أقوله : لزمه إحضاره ؛ هذا ظاهر الرواية ، وعن محمد ﷺ : إنه لا يقضي حتى يحضر الشفيع الثمن ، وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة ﷺ ؛ لأن الشفيع عساه يكون مفلساً ليتوقف القضاء على إحضاره ، حتى لا يهلك مال المشتري ، وجه الظاهر أنه لا ثمن له عليه قبل القضاء ؛ ولهذا لا يشترط تسليمه ، فكذا لا يشترط إحضاره. هذا ما في «الهداية»<sup>(١)</sup>.

[٢] أقوله : لقبض ثمنه ؛ وينفذ القضاء عند محمد ﷺ أيضاً ؛ لأنه فصل مجتهد فيه ، ووجب عليه الثمن فيه ، فلو أخر أداء الثمن بعدما قال له : ادفع الثمن إليه لا يبطل شفعته ؛ لأنها تأكدت بالخصومة عند القاضي. كذا في «الهداية»<sup>(٢)</sup>.

[٣] أقوله : والخصم البائع إن لم يسلم... إلخ ؛ يعني إذا حضر الشفيع [و] البائع ، والمبيع في يد البائع فللشفيع أن يخاصم البائع في الشفعة ؛ لأن اليد للبائع ، واليد يد مستحقة معتبرة كيد المالك ، ولا يسمع القاضي البيّنة حتى يحضر المشتري.

يفسخ البيع بمحضّر من المشتري ، ويقضي بالشفعة على البائع ، ويجعل العهدة على البائع ؛ لأن الملك للمشتري واليد للبائع ، والقاضي يقضي بهما للشفيع ، فلا بد من حضور البائع والمشتري ، بخلاف ما إذا كانت الدار قد قبضها المشتري ، حيث لا يعتبر حضور البائع ؛ لأنه صار أجنبياً ، إذ لا يبقى له يد ، ولا ملك. كذا في «الفوائد العارفية»<sup>(٣)</sup>.

(١) «الهداية شرح بداية المبتدي» (٤ : ٢٩).

(٢) «الهداية» (٤ : ٢٩).

(٣) ينظر : «العناية» (٩ : ٣٨٧ - ٣٨٨).

ولا يسمعُ البيّنةُ عليه حتى يحضرَ المشتري فيفسخُ بحضوره ويقضى للشفيع بالشفعة، والعهدةُ على البائع

(ولا يسمعُ البيّنةُ عليه حتى يحضرَ المشتري فيفسخُ بحضوره)، إنَّما يشترطُ حضورُ البائع والمشتري<sup>(١)</sup>؛ لأنَّ الملكَ له، واليدُ للبائع، فإذا سلَّم إلى المشتري لا يشترطُ حضورُ البائع؛ لأنَّه صارَ أجنبياً، (ويقضى للشفيع بالشفعة، والعهدةُ على البائع<sup>(١٢)</sup>)، حتى يجب تسليمُ الدَّارِ على البائع، وعند الاستحقاق يكون عهدُ الثمن على البائع، فيطلبُ منه.

[١١] قوله: حضورُ البائع والمشتري... الخ؛ فلا بُدَّ من اجتماعهما؛ لأنَّ القضاءَ على الغائب لا يجوز؛ لأنَّ أخذَه من يد البائع يوجبُ فوات المبيع قبل القبض، وفواته قبل القبض يوجبُ الفسخ؛ لكونه قبل تمامه.

كما إذا هلك قبل القبض، ولا يجوزُ الفسخُ عليهما إلا بحضورتهما، بخلاف ما بعد القبض، حيث لا يشترطُ حضورُ البائع؛ لأنَّ العقد قد انتهى بالتسليم وصار البائع أجنبياً عنهما. كذا في «البحر الرائق»<sup>(٢)</sup>.

[٢٢] قوله: والعهدةُ على البائع... الخ؛ يعني قبل تسليم المبيع إلى المشتري، وأمَّا بعده فلا ريبَ في أنَّ العهدةَ على المشتري. كما صرَّح به في «الهداية»<sup>(٣)</sup>، فعبارة المصنِّف لا تخلو من نوع إخلال، فليتأمل.

وقال الشافعي رحمته الله: العهدةُ على المشتري بكلِّ حالٍ سواء يأخذها من يد البائع أو من يد المشتري؛ لأنَّ عنده حقوق العبد ترجع إلى المالك. كذا في «الكفاية»<sup>(٤)</sup>، قاله جليبي<sup>(٥)</sup>.

(١) أي يجعل ما يترتب على البيع من الأحكام على البائع قبل تسليم المبيع إلى المشتري، والعهدة على المشتري لو كان ذلك بعد؛ لأن البائع يصير أجنبياً. ينظر: «مجمع الأنهر» (ص ٤٧٦).

(٢) «البحر الرائق» (٨: ١٤٩).

(٣) «الهداية» (٤: ٢٩).

(٤) في «الكفاية» (٨: ٣١٣ - ٣١٤).

(٥) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٦١).



وللشفيع خيار الرؤية والعيب، وإن شرط المشتري البراءة عنه، وإن اختلف الشفيع والمشتري في الثمن صدق المشتري ولو برهنا، فالشفيع أحق

(وللشفيع<sup>(١)</sup>) خيار الرؤية والعيب، وإن شرط المشتري البراءة عنه، وإن اختلف الشفيع والمشتري في الثمن صدق المشتري<sup>(٢)</sup>؛ أي مع الحلف، لأن الشفيع يدعي استحقاق الدار عند نقد الأقل والمشتري ينكره.

(ولو برهنا، فالشفيع أحق)، هذا عند أبي حنيفة رحمهما ومحمد رحمهما، وحجتهم ما ذكرنا، وأيضاً<sup>(٣)</sup>؛ يمكن صدق البيتين بمرتين العقد مرتين، فيأخذ الشفيع بالأقل<sup>(٤)</sup>، وعند أبي يوسف رحمهما بينة المشتري أحق لأنها أكثر إثباتاً.

١١ أقوله: وللشفيع... إلخ؛ لأن الأخذ بالشفعة بمنزلة الشراء، ألا يرى أنه مبادلة المال بالمال، فيثبت فيه الخياران كما في الشراء، ولا يسقط بشرط البراءة من المشتري، ولا برؤيته؛ لأنه ليس بنائب عنه، فلا يملك إسقاطه. كذا في «الهداية»<sup>(٥)</sup>.

٢١ أقوله: صدق المشتري؛ أي صدق المشتري مع الحلف كما قال الشارح رحمهما، ولا يتحالفان؛ لأن الشفيع إن كان يدعي عليه استحقاق الدار، فالمشتري لا يدعي عليه شبهة لتخيره من الترك والأخذ، ولا نص هاهنا فلا يتحالفان. كذا في «الهداية»<sup>(٦)</sup>.

٣١ أقوله: وأيضاً؛ وهذا دليل ثانٍ لهما، وتلخيصه؛ لأنه لا تنافي بين البيتين في حق الشفيع لجواز تحقق البيع مرةً بالف وأخرى بألفين على ما شهد عليه البيتان، وفسخ أحدهما بالآخر لا يظهر في حق الشفيع، لتأكد حقه، فيجمع بينهما، فجاز أن يجعله موجودين في حقه وله أن يأخذ بأيهما شاء.

وهذا بخلاف البائع والمشتري؛ لأنهما لا يتوالى بينهما عقدان إلا بانفساخ الأول فالجمع بينهما غير ممكن، فيصار إلى أكثرهما إثباتاً؛ لأن المصير إلى الترجيح عند تعذر التوفيق<sup>(٧)</sup>.

(١) أي لا تنافي بين البيتين في حق الشفيع لاحتمال أنه اشترى مرةً بالأقل ومرةً بالأكثر، وللشفيع أن يأخذ بأيهما شاء. ينظر: «فتح باب العناية» (٢: ٣٩٥).

(٢) «الهداية» (٤: ٣٠).

(٣) «الهداية» (٤: ٣٠).

(٤) ينظر: «الهداية» (٤: ٣٠).

وإن ادعى المشتري ثمناً، وبائعه أقل منه بلا قبضه فالقول له ومع قبضه المشتري وأخذ في حط الكل بالكل وفي الشراء بثمانٍ مثلي بمثله، وفي غيره بالقيمة، وفي عقار بعقار أخذ كل بقيمة الآخر، وفي ثمن مؤجل بحال أو طلب في الحال وأخذ بعد الأجل، ولو سكت عنه، بطلت

(وإن ادعى المشتري ثمناً، وبائعه أقل منه بلا قبضه فالقول له): أي بلا قبض الثمن، فالقول للبائع<sup>(١)</sup>، (ومع قبضه المشتري): أي مع قبض الثمن، فالقول للمشتري<sup>(٢)</sup>، (وأخذ في حط الكل بالكل<sup>(٣)</sup>)، مسألة حط البعض قد مرّت في «باب المراجعة» بقوله: والشفيع يأخذ بالأقل في الفصلين.

(وفي الشراء بثمانٍ مثلي بمثله، وفي غيره بالقيمة، وفي عقار بعقار أخذ كل بقيمة الآخر<sup>(٣)</sup>، وفي ثمن مؤجل بحال أو طلب في الحال وأخذ بعد الأجل<sup>(٤)</sup>)، هذا عندنا، وأمّا عند زفر والشافعي<sup>(٥)</sup> في قوله القديم، فله أن يأخذه في الحال بالثمن المؤجل، (ولو سكت عنه، بطلت): أي إن سكت عن الطلب

١١ أقوله: فالقول للبائع... إلخ؛ وكان ذلك حظاً عن المشتري، وهذا لأن الأمر إن كان على ما قاله البائع فقد وجبت الشفعة به، وإن كان على ما قاله المشتري فقد حطّ البائع بعض الثمن، وهذا الخط يظهر في حق الصحيح. بين صاحب «الهداية»<sup>(٦)</sup> في فصل فيما يؤخذ به المشفوع.

(١) وأخذ الشفيع العقار بقول البائع قبل قبض البائع الثمن، ويقول المشتري بعد قبض البائع الثمن. ينظر: «فتح باب العناية» (٢: ٣٩٥).

(٢) أي إذا حطّ البائع عن المشتري كل الثمن يأخذ الشفيع بكل الثمن؛ لأنه لا يظهر في حقه فلا يلتحق بأصل العقد وإلا بقي العقد بلا ثمن وهو فاسد لا باطل. ينظر: «رد المحتار» (٥: ١٤٦).

(٣) يعني إذا بيع عقار بعقار يأخذ شفيع كل من العقارين كلاً منهما بقيمة الآخر؛ لأنه بدله، وهو من ذوات القيم. ينظر: «درر الحكام» (٢: ٢١١).

(٤) أي إذا كان العقار بثمانٍ مؤجل خير الشفيع بين الأخذ في الحال، وبين طلب الشفعة في الحال، والأخذ بعد الأجل الذي وقع العقد عليه حتى لم يطلب في الحال بطلت شفيعته. ينظر: «الدر المنتقى» (٢: ٤٧٨).

(٥) ينظر: «التنبيه» (ص ٨٠)، وغيره.

(٦) «الهداية» (٤: ٣١).

وفي شراء ذميٍّ بخمرٍ أو خنزيرٍ ، والشفيعُ ذميٌّ بمثلِ الخمرِ وقيمةِ الخنزيرِ ، والشفيعُ المسلم بقيمةِ كلِّ . وفي بناءِ المشتريِ وغرسِهِ بالثمنِ وقيمةِ البناءِ والغرسِ مقلوعين ، كما في الغصب ، وإن شاء كُلَّفَ المشتري قلعهما

وصبرَ حتى يطلبَ عند الأجلِ بطلتْ شفَعَتُهُ<sup>(١)</sup> .

(وفي شراءِ ذميٍّ بخمرٍ أو خنزيرٍ ، والشفيعُ ذميٌّ بمثلِ الخمرِ وقيمةِ الخنزيرِ ، والشفيعُ المسلم بقيمةِ كلِّ<sup>(٢)</sup> .

وفي بناءِ المشتريِ وغرسِهِ بالثمنِ وقيمةِ البناءِ والغرسِ مقلوعين ، كما في الغصب ، وإن شاء كُلَّفَ المشتري قلعهما) : أي أخذَ الشفيعُ فيما إذا بنى المشتري أو غرسَ بالثمنِ وقيمتُهما مقلوعين ، أو كُلَّفَ المشتري قلعَ البناءِ أو الغرسِ ، والمرادُ بقيمتُهما مقلوعين قيمتُهما مستحقي القلع ، كما مرَّ في «الغصب» ، وعن أبي يوسف رحمته الله : أنه لا يكلفُ بالقلع ، بل يخيرُ بين أن يأخذَ

[١] أقوله : بطلتْ شفَعَتُهُ...الخ ؛ وقد روى ابنُ أبي مالك عن أبي يوسف رحمته الله : إنه كان يقول أولاً كقولهما ، وهو ما ذكرَ في الكتاب ، ثم رجَعَ وقال : له أن يأخذها عند حلول الأجل ، وإن لم يطلب في الحال ؛ لأنَّ الطلبَ إنما هو بلا أخذ .

وهو في الحال لا يتمكّن منه على الوجه الذي يطلبه ؛ لأنَّه إنما يريدُ الأخذَ بعد حلول الأجل أو ثمن مؤجَّلٍ في الحال لا يتمكّنُ من ذلك ، فلا فائدة في طلبه في الحال ؛ لسكوته لعدم الفائدة في الطلب ، لا لإعراضه عن الأخذ . قاله جليبي<sup>(١)</sup> .

[٢] أقوله : والشفيعُ ذميٌّ ؛ قال في «العناية»<sup>(٢)</sup> : هذا احترازٌ عمّا إذا كان مرتداً فإنَّه لا شفعةَ له ، سواء قتلَ على الردّةِ أو مات أو لحقَ بدار الحرب ، ولأُورثه له ؛ لأنَّها لا تورث . قاله جليبي<sup>(٣)</sup> .

[٣] أقوله : بقيمةِ كلِّ...الخ ؛ أمّا الخنزيرُ فظاهر ، فإنَّه من ذواتِ القيم ، وكذا الخمرُ لا متنازعٌ التسليم والتسليم في حقِّ المسلم ، فالتحقَ بغيرِ المثلي ، وإن كان شفيعاً مسلماً أو

(١) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٦٢) .

(٢) «العناية» (٩ : ٣٩٧) .

(٣) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٦٢) .

ورجع الشفيع بالثمن فقط إن بنى أو غرس، ثم استحق

بالثمن وقيمة البناء والغرس، وبين أن يترك، وهو قول الشافعي<sup>(١)</sup>؛ لأن التكليف<sup>(٢)</sup> بالقلع من أحكام العدوان، والمشتري هنا محق في البناء، قلنا: بنى في موضع تعلق به حق متأكد من غير تسليط<sup>(٣)</sup>.

(ورجع الشفيع<sup>(٣)</sup> بالثمن فقط إن بنى أو غرس، ثم استحق): أي إن أخذ

الشفيع بالشفعة وبنى أو غرس، ثم استحق الأرض رجع بالثمن فقط

ذمياً أخذ المسلم نصفها بنصف قيمة الخمر، والذمي نصفها بنصف مثل الخمر اعتباراً للبعض بالكل.

[١] أقوله: لأن التكليف... الخ؛ وصار كالموهوب له والمشتري شراءً فاسداً، وكما إذا زرع المشتري فإنه لا يكلف بالقلع؛ وهذا لأن في إيجاب الأخذ بالقيمة دفع أعلى الضررين بتحمل الأدنى، فيصار إليه.

ووجهها في «المتن» على ما قال الشارح<sup>(١)</sup> إنه بنى في محل تعلق به حق متأكد للغير من غير تسليط من جهة من له الحق، فينتقض كالراهن إذا بنى في المرهون؛ وهذا لأن حقه أقوى من حق المشتري؛ لأنه يتقدم عليه؛ ولهذا ينقض بيعه وهبته وغيره من تصرفاته بخلاف الهبة والشراء الفاسد؛ لأنه حصل بتسليط من جهة من له الحق، وزيادة التفصيل في «الهداية»<sup>(٢)</sup>.

[٢] أقوله: من غير تسليط... الخ؛ أي من جهة من له الحق، وهو الشفيع هاهنا احترازاً عن الموهوب له، والمشتري بالشراء الفاسد، فإن بناءهما حصل بتسليط الواهب والبائع. قاله جلبي<sup>(٣)</sup>.

[٣] أقوله: ورجع الشفيع... الخ؛ يعني لو أخذها الشفيع فبنى فيها، أو غرس ثم استحق رجع الشفيع بالثمن على المشتري أو على البائع؛ لأنه تبين أن الشفيع أخذه بغير حق، ولا يرجع الشفيع بقيمة البناء والغرس، لا على البائع إن أخذها منه، ولا على المشتري إن أخذها منه.

(١) ينظر: «النكت» (ص ٦٢٢)، وغيرها.

(٢) «الهداية» (٤: ٣٣).

(٣) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٦٢).

وبكل الثمن إن خربت، أو جف الشجر، وأخذ العرصة لا النقض بحصتها إن هدم المشتري البناء

ولا يرجع بقيمة البناء، أو الغرس على أحد بخلاف المشتري<sup>(١)</sup>، فإنه يرجع بقيمة البناء أو الغرس على البائع؛ لأنه مسلط من جهته بخلاف الشفيع، فإنه أخذ جبراً. (وبكل الثمن<sup>(٢)</sup> إن خربت، أو جف الشجر): أي اشترى داراً فخربت، أو بستاناً فجف الشجر، فالشفيع إن أراد أن يأخذ بالشفعة يأخذ بجميع الثمن. (وأخذ العرصة<sup>(٣)</sup> لا النقض بحصتها إن هدم المشتري البناء)، إنما يأخذ بالحصّة؛ لأن المشتري قصد الإتلاف، وفي الأول تلاف بأفة سماوية، ولا يأخذ النقض؛ لأنه ليس عقاراً، ولم يبق تبعاً.

وعن أبي يوسف رحمته الله: إنّه يرجع على بائعه بقيمة البناء؛ لأنه متملك عليه، فنزلاً منزلة البائع والمشتري.

[١] أقوله: بخلاف المشتري؛ إشارة إلى [الجواب عن فتوى أبي يوسف رحمته الله برجوع القيمة فيهما، بناءً على أنّ الشفيع من أخذها منه، صار كالمشتري المغرور من جهة البائع. قاله الجلبلي<sup>(١)</sup>.

[٢] أقوله: وبكل الثمن... الخ؛ يعني إذا انهدمت الدار أو أحرقت بناؤها أو جف شجر البستان بغير فعل أحد فالشفيع بالخيار إن أخذها بجميع الثمن؛ لأن البناء والغرس تابع، حتى دخلا في البيع من غير ذكر، فلا يقابلها شيء من الثمن ما لم يصر مقصوداً؛ وذلك لأن قيام البناء بالأرض كقيام الوصف.

وفوات الوصف لا يسقط شيئاً من الثمن إذا كان بأفة سماوية؛ لأن الثمن مقابلة الأصل دون الوصف، وإن شاء ترك؛ لأن للشفيع أن يمتنع عن تملك الدار بماله. هذا خلاصة ما في «الهداية»<sup>(٢)</sup> فعليك بالتأمل.

[٣] أقوله: وأخذ العرصة... الخ؛ يعني إن نقض المشتري البناء قيل للشفيع: إن شئت فخذ العرصة بحقها من الثمن، وإن شئت فدع؛ لأنه صار مقصوداً بالإتلاف

(١) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٦٢).

(٢) «الهداية» (٤ : ٣٣).

وفي شراء أرضٍ مع ثمر نخيل فيها، أو لا ثمر عليها فأثمر معه أخذها بثمرها وبمحصولها من الثمن إن جدّه المشتري في الأول، وبالكُلّ في الثاني

(وفي شراء أرضٍ مع ثمر نخيل فيها، أو لا ثمر عليها فأثمر معه أخذها<sup>(١)</sup> بثمرها وبمحصولها من الثمن إن جدّه<sup>(٢)</sup> المشتري في الأول، وبالكُلّ في الثاني)، اشترى أرضاً وذكر ثمر النخيل في البيع، إذ لا يدخل بدون الذكر، أو شري ولم يكن على الشجر ثمر فأثمر في يد المشتري، فالشفعُ يأخذ الأرض مع الثمر في الفصلين<sup>(٣)</sup>، وإن جدّه المشتري، فالشفعُ يأخذ الأرض بدون ثمر النخيل، لكن في الفصل الأول فيقابلها شيء من الثمن، فيقسم الثمن على قيمة الأرض والبناء يوم وقعَ الشراء، فيأخذ الأرض بمحصولها من الثمن.

بخلاف الصورة الأولى؛ لأنّ الهلاك بأفةٍ سماويةٍ، وليس للشفيع أن يأخذ النقص؛ لأنّه صار مفصولاً، فلم يبق تبعاً. كذا في «الهداية»<sup>(١)</sup>.

١١ أقوله: أخذها... الخ؛ هذا الذي ذكره استحسان، وفي القياس: لا يأخذه؛ لأنّه ليس ببيع، ألا ترى أنّه لا يدخل في البيع من غير ذكر، فأشبه المتاع في الدار، وجه الاستحسان: أنّه باعتبار الإيصال صار تبعاً للعقار: كالبناء في الدار، وما كان مركباً فيه فيأخذه الشفع. كذا في «الهداية»<sup>(٢)</sup>.

٢١ أقوله: جدّه... الخ؛ اعلم أنّ الجدّ في الأصل: القطع، ومنه: جدّ النخل: صرّمه: أي قطع ثمره جداداً، فهو جادّ. هكذا في «المغرب»<sup>(٣)</sup>، ويفهم منه الدالّ المهملة بصورة الكتابة، وقيل بالذال المعجمة يختص بالثمر المجذوة، والزرع المحصود.

٣١ أقوله: في الفصلين؛ أي في فصل ما إذا كان في النخيل حين وقع الشراء ثم جدّه المشتري، وفي فصل ما إذا لم يكن على النخيل ثمر إذ وقع الشراء على الأرض بالنخيل، ثم أثمر النخيل، ثم جدّه المشتري، ثم جاء الشفع. كذا في «النهاية».

(١) «الهداية شرح بداية المبتدي» (٤ : ٣٤).

(٢) «الهداية» (٤ : ٣٤).

(٣) «المغرب» (ص ٧٧).

يأخذُ بحصّة الأرض<sup>(١)</sup> من الثمن، وفي الفصل الثاني يأخذُ بكل الثمن؛ لأن الثمر لم يكن موجوداً وقت العقد فلا يقابله شيء من الثمن.

[١] أقوله: يأخذ بحصّة الأرض... الخ؛ قيل: طريق معرفة الحصّة أن تقوم الأرض والنخل وحدهما، ويقوم الثمر وحده، ثم يضم ويقسم الثمن عليهما، فما أصاب الثمار سقط من الشفع، وما أصاب الأرض والنخل أخذ به الشفع. قاله الجلبى<sup>(١)</sup>.



(١) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٦٢).

باب ما هي فيه أو لا، وما يبطلها

[فصل ما تجب فيه الشفعة وما لا تجب]

إنما تجب قصداً في عقار مُلْكٍ بعوض هو مال

باب<sup>(١)</sup> ما هي فيه أو لا<sup>(٢)</sup>، وما يبطلها

أي باب ما يكون فيه الشفعة أو لا يكون، وما يبطل الشفعة.

[فصل ما تجب فيه الشفعة وما لا تجب]

(إنما يجب<sup>(٣)</sup> قصداً في عقار مُلْكٍ بعوض هو مال

[١] قوله: باب... الخ؛ ذكر تفصيل ما يجب فيه الشفعة وما لا يجب بعد ذكر نفس الوجوب مجملًا؛ لأن التفصيل بعد الإجمال أوقع في النفس. كذا في «العناية»<sup>(١)</sup>.  
[٢] قوله: ما هي فيه أو لا؛ والحق في العبارة أن يقال: ما هي فيه وما لا فيه؛ بالواو وزيادة الموصولة كيلا يرد كون الشفعة في الشيء وعدم كونها في ذلك، قلنا: هذا إذا كان كلمة: لا، منفية فقط، بل هي حرف عطف، والمعطوف محذوف كما ذكرنا، فتأمل. كذا في «الفوائد العارفية».

[٣] قوله: إنما تجب... الخ؛ اعلم أن الشفعة على نوعين:

شفعة قصديّة مختصّ بالعقار بلا واسطة.

وشفعة غير قصديّة، وهو ما يكون بواسطة العقار، كما في الشجر، والشجر تبعاً للعقار: يعني بيت الرحي مع الرحي، فتكون الشفعة قصديّة في البيت، وغير قصديّة في الرحي.

والعقار: وهو كلّ ما له أصل من دار أو ضيعة، والرّبع الدار حيث كانت في المصر أو القرى. كما صرح به في «الكفاية»<sup>(٢)</sup>.

ثمّ قال الشارح رحمه الله: إنّ عوض البناء لا بد أن يكون مالا... الخ؛ لأن الدار وإن كانت مالا لكنّ الخلع الذي هو عوض عن الدار ليس بمال، ثمّ قال: لأنّ الشفعة لدفع ضرر مؤنة القسمة عنده، قيل: هي الضرر الذي يلحقه للشريك بأجرة القسّام وكثرة

(١) «العناية» (٩: ٤٠٣).

(٢) «الكفاية» (٨: ٣٢٨).



### وإن لم يقسم كرحى وحمام وبئر لا في عرض

وإن لم يقسم كرحى وحمام<sup>(١)</sup> وبئر: أي الشفعة القصديّة تختصّ بالعقار، بخلاف غير القصديّة فإنّها تثبت في غير العقار، فإنّ الشجرَ والثمرَ يؤخذان بالشفعة تبعاً للعقار، ثمّ لا بدّ أن يكون العقار ملك بعوض حتى لو ملك بهبة لا تثبت الشفعة، ثمّ العوض لا بدّ أن يكون مالا، حتى لو خولع على دار لا تثبت الشفعة، وإنّما قال: وإن لم يقسم؛ لأنّ الشفعة لا تثبت عند الشافعي<sup>(٢)</sup> فيما لا يقسم، لأنّ الشفعة لدفع مؤنة القسمة عنده، وعندنا: لدفع ضرر الجوار.

(لا في عرض<sup>(٣)</sup>)

الماء مثلاً، والأرض المشترك، وعندنا: إنّ وجوب الشفعة لدفع ضرر الجوار أيضاً، فإنّ الشفعة يكون للجوار أيضاً.

وتوضيح المسألة الشفعة واجبة؛ أي ثابتة في العقار وإن كان ممّا لا يقسم كالحمام والرحى: يعني سنك آسيا والبئر والطريق، وقال الشافعي<sup>(٤)</sup>: لا شفعة فيما لا يحتمل القسمة؛ لأنّ الشفعة إنّما وجبت دفعاً لمؤنة القسمة، وهذا لا يتحقّق فيما لا يقسم، فإنّه لو قسّم قسمة لا ينتفع به كالحمام والرحى.

ولنا: قوله<sup>(٥)</sup>: «الشفعة في كلّ شيء»<sup>(٦)</sup>؛ عقاراً أو ريعاً أو غير ذلك من العمومات؛ ولأنّ الشفعة سبب الاتّصال في الملك، والحكمة دفع ضرر الجوار، وهذا ينتظم ما يقسم وما لا يقسم.

١ أقوله: كرحى وحمام... الخ؛ ذكر في «البحر»<sup>(٧)</sup>: ويدخل في الحمام ما كان مركباً في بنيانه دون المنفصل؛ كالقصعة، ويدخل في الرحى الحجر الأسفل دون الأعلى؛ لأنّه مبني في الأرض.

٢ أقوله: لا في عرض؛ وهو على وزن الفلس: المتاع، وكلّ شيء افهوا عرض

(١) ينظر: «النكت» (ص ٦١٨)، وغيرها.

(٢) عرض: المتاع، وكلّ شيء فهو عرض إلّا الدارهم والدنانير، فإنّهما عيان، قال أبو عبيد<sup>(٣)</sup>: العروض الأمّعة التي لا يدخلها كيل ولا وزن ولا يكون حيواناً ولا عقاراً. ينظر: «الصحاح» (٩٨: ٢)

(٣) سبق تخريجه.

(٤) «البحر» (٨: ١٥٧).

وَفُلْكَ وَبِنَاءٍ وَتَحْلٍ بَيْعاً قَصْداً

وَفُلْكَ<sup>(١)</sup> وَبِنَاءٍ وَتَحْلٍ بَيْعاً قَصْداً) حتى إن بيعَ البناء<sup>(٢)</sup> والنَّخِيلُ بِتَبْعِيَّةِ الْأَرْضِ تَجِبُ فِيهِمَا الشُّفْعَةُ

إِلَّا الدَّارَهُمَ وَالِدَنَانِيرَ، فَإِنَّهُمَا عَيْنَانِ، قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ رحمته الله: الْعُرُوضُ الْأَمْتَعَةُ الَّتِي لَا يَدْخُلُهَا كَيْلٌ وَلَا وَزْنٌ وَلَا يَكُونُ حَيَوَاناً وَلَا عَقَاراً. كَذَا فِي «الصَّحَاحِ»<sup>(١)</sup>. قَالَ الْجَلْبِي<sup>(٢)</sup>.

١١ أقوله: لَا فِي عَرْضِ وَفُلْكَ... إلخ؛ قَالَ فِي «الْبَحْرِ»<sup>(٣)</sup>: يَعْنِي لَا تَجِبُ الشُّفْعَةُ فِي عَرْضِ وَفُلْكَ، وَقَالَ مَالِكٌ رحمته الله: يَجِبُ فِي السَّفِينَةِ؛ لِأَنَّهَا تَسْكُنُ كَالْعَقَارِ.

وَلَنَا: مَا رَوَى عَنْهُ رحمته الله إِنَّهُ قَالَ: «لَا شُفْعَةَ إِلَّا فِي رِبْعٍ أَوْ حَائِطٍ»<sup>(٤)</sup>؛ وَلِأَنَّ الْأَخْذَ بِالشُّفْعَةِ ثَبَتَ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ، فَلَا يَجُوزُ إِنْجَازُ الْحَائِطِ الْمَنْقُولِ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي مَعْنَى الْعَقَارِ، وَهَذَا الْاِسْتِدْلَالُ فِيهِ شَيْءٌ، فَإِنَّ ظَاهِرَهُ حَصْرُ ثُبُوتِ الشُّفْعَةِ فِي الرِّبْعِ وَالْحَائِطِ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى انْتِفَاءٍ حَقِّ الشُّفْعَةِ فِي غَيْرِهِمَا مِنَ الْعُرُوضِ وَالسُّفُنِ.

فِيرَدُ عَلَيْهِ أَنَّ مَقْتَضَى الْحَصْرِ أَنْ لَا تُثَبِّتَ الشُّفْعَةُ فِي عَقَارٍ غَيْرِ رِبْعٍ وَحَائِطٍ، كَضَمَّةٍ خَالِيَةٍ مِثْلاً، وَلَيْسَ كَذَلِكَ قِطْعاً، فَكَيْفَ يَتَمَسَّكُ بِهِ.

قُلْتُ: يُمْكِنُ حَمْلُ الْقَصْرِ عَلَى الْقَصْرِ الْإِضَافِيِّ دُونَ الْحَقِيقِيِّ، فَالْقَصْرُ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِمَا لَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى جَمِيعِ مَا عَدَاهُمَا، فَتَأَمَّلْ، قَالَ فِي «الْعِنَايَةِ»<sup>(٥)</sup>: الرِّبْعُ: الدَّارُ، وَالْحَائِطُ: الْبَسْتَانُ، وَأَصْلُهُ مَا أَحَاطَ بِهِ.

٢١ أقوله: الْبِنَاءُ... إلخ؛ الْمُرَادُ بِالْبِنَاءِ وَالنَّخِيلِ ذَاتُهُمَا وَأَنْفُسُهُمَا بِلَا وَاسِطَةِ الْأَرْضِ، وَأَمَّا بِوَاسِطَةِ الْأَرْضِ فَالشُّفْعَةُ فِيهِمَا ثَابِتَةٌ كَمَا مَرَّرَ غَيْرَ مَرَّةٍ، وَكَذَا لَا شُفْعَةَ فِي الْإِرْثِ وَالصَّدَقَةِ لِعَدَمِ الْعَوْضِ، فَالْإِرْثُ وَالصَّدَقَةُ وَالْهَبَةُ قَدْ خَرَجَتْ بِقَوْلِهِ: مَلِكٌ بِعَوْضٍ، فَإِنَّ الْعَقَارَ بِهَذِهِ الْأَسْبَابِ وَإِنْ كَانَتْ تَمْلِكُ لَكِنْ لَا بِعَوْضٍ، فَلَا شُفْعَةَ بِهَا.

أَمَّا لَوْ كَانَتْ الْهَبَةُ مُشْرُوطَةً بِشَرَطِ الْعَوْضِ فِي صُلْبِ الْعَقْدِ يَكُونُ بَيْعاً انْتِهَاءً

(١) «الصَّحَاحُ» (٢: ٩٨).

(٢) فِي «ذَخِيرَةِ الْعَقَبِيِّ» (ص ٥٦٣).

(٣) «الْبَحْرِ» (٨: ١٥٧).

(٤) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ.

(٥) «الْعِنَايَةُ» (٩: ٤٠٣).

وإرثٍ وصدقةٍ وهبةٍ إلا بعوض، ودارٍ قسمت أو جعلت أجره أو بدل خلع أو عتق أو صلح عن دم عمد، أو مهر وإن قوبل ببعضها مال

(وإرثٍ وصدقةٍ وهبةٍ إلا بعوض<sup>(١١)</sup>)، ودارٍ قسمت؛ لأن في القسمة معنى الإفراز<sup>(١٢)</sup>، (أو جعلت أجره أو بدل خلع أو عتق أو صلح عن دم عمد، أو مهر وإن قوبل ببعضها مال)، فمن قوله: أو جعلت أجره خلاف الشافعي<sup>(١٣)</sup>؛ فإن هذه الأعواض متقومة عنده.

ولنا: أن تقوم المنافع ضروري، فلا تظهر في حق الشفعة، وكذا الدم والعتق، وإذا قوبل ببعضها مال كما إذا تزوجها على دار على أن ترد عليه ألفاً، فلا شفعة في جميع الدار عند أبي حنيفة<sup>(١٤)</sup>، وقالوا: تجب في حصّة الألف إذ فيها فيوجب الشفعة فيها، بخلاف الهبة التي لا يكون مشروطاً بشرط العوض في صلب العقد، وإن دفع العوض في المقابلة لا يكون بيعاً انتهاء.

[١] أقوله: إلا بعوض؛ أي بشرط عوض مقبوض بلا شيوع في الموهوب، وعوضه لأنها هبة ابتداءً، وإن لم يكن العوض مشروطاً فلا شفعة فيها. قاله الجلبلي<sup>(٤)</sup>.  
[٢] أقوله: خلاف الشافعي<sup>(٥)</sup>؛ قال في «البحر»<sup>(٥)</sup>: وقال الإمام الشافعي<sup>(٥)</sup>: يجب فيها الشفعة، فيأخذ هذا بقيمتها عند تعذر الأخذ بمثلها بخلاف الهبة بلا عوض؛ لتعذر الأخذ بلا عوض، إذ هو غير مشروع. انتهى.

ولنا على ما قال الشارح<sup>(٦)</sup>: إن تقوم المنافع ضروري، فلا تظهر في حق الشفعة، وأيضاً: إن الشفع يتملك بما يملك به المشتري من السبب، لا بسبب آخر، وهاهنا لو أخذه كان يأخذ بسبب آخر وهو غير مشروع.

[٣] أقوله: عند أبي حنيفة<sup>(٧)</sup>؛ لأن معنى البيع فيه تابع فلا شفعة في الأصل

(١) أي أن تكون الهبة بلا عوض مشروط في العقد مقبوض غير مشاع، فإن هذه الهبة بيع انتهاء فيعتبر الطلب عند التقاض. ينظر: «الدر المنقذ» (٢: ٤٨٠).

(٢) الشفعة لم تشرع إلا في المبادلة المطلقة. ينظر: «مجمع الأنهر» (ص ٢: ٤٨١).

(٣) ينظر: «النكت» (ص ٦١٩)، وغيرها.

(٤) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٦٣).

(٥) «البحر» (٨: ١٥٧).

أو بيعت بخيار البائع وما سقط خياره أو بيعاً فاسداً وما سقط حق فسخه

مبادلة مالية، وهو يقول: معنى البيع تابع فيه؛ ولهذا ينعقد بلفظ النكاح، ولا يفسد بشرط النكاح، ولا شفعة في الأصل، فكذا في البيع.

(أو بيعت<sup>(١)</sup> بخيار البائع وما<sup>(١)</sup> سقط خياره) حتى إذا سقط الخيار ثبتت الشفعة<sup>(٢)</sup>، (أو بيعاً فاسداً<sup>(٣)</sup> وما سقط حق فسخه)، فإنه إذا بيع بيعاً فاسداً وسقط

فكذا في البيع، ألا ترى أن المضارب إذا كان رأس ماله ألفاً فأحجر وربح ألفاً، ثم اشترى بألفين داراً في جوار رب المال، ثم باعها بألفين، فإن رب المال لا يستحق الشفعة في حصة المضارب، تبعاً لرأس المال؛ لأن المضارب وكيل في حقه، وليس في بيع الوكيل شفعة، وكذا في حق المضارب. كذا في «العناية»<sup>(٤)</sup>.

[١] أقوله: أو بيعت بخيار البائع... الخ؛ وأما إن اشترى بشرط الخيار وجبت الشفعة؛ لأنه لا يمنع زوال الملك عن البائع بالاتفاق، والشفعة تبتنى على زوال ملك البائع على ما مر في أوائل الكتاب في قوله: ويجب بعد البيع إلى آخره.

[٢] أقوله: ثبتت الشفعة... الخ؛ لأنه زال المانع عن زوال الملك عن البائع، ويشترط الطلب عند سقوط الخيار في الصحيح؛ لأن البيع يصير سبباً لزوال الملك عند سقوط الخيار، وإنما قلنا: في الصحيح؛ احترازاً عن قول بعض المشايخ: إنه يشترط الطلب عند وجود البيع؛ لأنه هو السبب. هذا ملخص ما في «الهداية»<sup>(٣)</sup>، و«العناية»<sup>(٤)</sup>.

[٣] أقوله: بيعاً فاسداً... الخ؛ أي بيعت الدار بيعاً فاسداً، فلا شفعة للشفيع لا قبل القبض ولا بعده، أما قبل القبض فلعدم زوال ملك البائع، وأما بعد القبض فلا احتمال الفسخ، وحق الفسخ ثابت بالشرع لدفع الفساد.

وفي إثبات حق الشفعة تقرير الفساد فلا يجوز، بخلاف ما إذا كان الخيار للمشتري في البيع الصحيح؛ لأنه صار أخص به تصرفاً، وفي البيع الفاسد ممنوع عنه.

(١) في «الغرر» (٢: ٢١٣): ولم.

(٢) «العناية» (٩: ٤٠٧).

(٣) «الهداية» (٤: ٣٥).

(٤) «العناية» (٩: ٤٠٦).

أو ردُّ بخيار رؤية أو شرط أو عيب بقضاء بعدما سلّمت وتجبُّ بردُّ بلا قضاء،  
وبإقالة وتجبُّ بردُّ بلا قضاء، وبإقالة

حقُّ الفسخ بأن بنى المشتري فيها يثبت الشفعة<sup>(١١)</sup>، (أو ردُّ بخيار رؤية أو شرط أو عيب بقضاء بعدما سلّمت): أي بيعت وسلّمت الشفعة، ثم ردُّ البيع بخيار الرؤية وبقضاء القاضي فلا شفعة؛ لأنّه فسخ<sup>(١٢)</sup> لا بيع.

(وتجبُّ بردُّ بلا قضاء، وبإقالة)<sup>(١٣)</sup>: أي يثبت الشفعة في الردِّ بالعيب بلا قضاء القاضي؛ لأنّه لما لم يجب الردُّ فأخذهُ بالرّضاء صار كأنّه اشتراه، وكذا تجبُّ الشفعة بالإقالة؛ لأنّ الإقالة بيع في حقِّ الثالث، والشّفعيُ ثالثهما.

١١ أقوله: يثبت الشفعة؛ لزوال المانع، وإن بيعت دارً بجنبها وهي في يدِ البائع بعد فله الشفعة؛ لبقاء ملكه، وإن سلّمها إلى المشتري فهو شفعيها؛ لأنّ الملك له، ولا يؤدي إلى تقرير الفساد؛ لأنّ الفسخ ممكنٌ بعد الأخذ، ولا فساد في المأخوذ.  
ثم إن سلّم البائع الدارَ المبيعة بالبيع الفاسد إلى المشتري قبل الحكم بالشفعة للبائع بطلت الشفعة؛ لزوال ما كان يستحقّها به، كما إذا باع رجل داره قبل الحكم بالشفعة له بطلت شفعته.

٢١ أقوله: لأنّه فسخ؛ فعادَ إلى قديم ملكه، والشفعة في إنشاء العقد لا في الاستمرار والبقاء على ما كان.

٣١ أقوله: وتجبُّ بردُّ بلا قضاء وبإقالة... الخ؛ قال في «تكملة البحر»<sup>(١)</sup>: يعني تجبُّ الشفعة إن ردّها المشتري بعيبٍ بغير قضاء، أو تقايلا البيع، وقال زفر رحمته الله: لا تجب؛ لأنّ شفعته بطلت بالتسليم، والردُّ بالعيب بغير قضاء إقالة، والإقالة فسخٌ لقصدتهما ذلك، والعبرة لقصدِ العاقلين.

قلنا: الإقالة سبب للملك بتراضيهما كالبيع غير أنّهما قصدا الفسخ، فيصحُّ فيما لا يتضمّن إبطال حقِّ الغير؛ لأنّ لهما ولايةً على أنفسهما، فيكون فسخاً في حقهما، ولا ولاية لهما على غيرهما، فيكون بيعاً جديداً في حقِّ الشفعي، فيتجدّد له به حقُّ الشفعة.

وللعبد المأذون مديوناً في بيع سيده، ولسيده في مبيعه ولمن شري أو اشترى له، لا لمن باع أو بيع له، أو ضمن الدرك

(وللعبد المأذون مديوناً في بيع سيده، ولسيده في مبيعه): أي تجب الشفعة للعبد المأذون حال كونه مديوناً ديناً محيطاً برقبته وكسبه، فله الشفعة فيما باع سيده، وكذا للسيد حق الشفعة فيما باع العبد المأذون المذكور بناءً على أن ما في يده ملك له.

(ولمن شري أو اشترى له، لا لمن باع أو بيع له، أو ضمن الدرك<sup>(١)</sup>): أي تجب الشفعة للمشتري<sup>(٢)</sup> سواء اشترى أصالة أو وكالة، وكذا تجب الشفعة لمن اشترى له: أي لمن وكل آخر بالشراء فاشترى لأجل الموكل، والموكل شفيع كان له الشفعة، وفائدته: إنه لو كان المشتري أو الموكل بالشراء شريكاً، وللدار شريكاً

قال الشارح<sup>(٣)</sup>: قال صاحب «الهداية»<sup>(٤)</sup>: ومراده بالرد بالعيب: الرد بعد القبض، قال: وهذا إنما يستقيم على قول محمد<sup>(٥)</sup>؛ لأن بيع العقار عنده قبل القبض لا يجوز كما في المنقول، وأما على قولهما يجوز بيعه قبل القبض، فلا يفيد القيد المذكور، والله أعلم.

[١] قوله: ضمن الدرك... الخ؛ يعني إذا ضمن الشفيع الدرك عن البائع فلا شفعة له؛ لأن تمام المبيع إنما كان من جهته فليس له أن ينقض ما تم من جهته. كذا في «تكملة البحر»<sup>(٦)</sup>.

[٢] قوله: أي تجب الشفعة للمشتري... الخ، أي يثبت للمشتري مطلقاً، وللموكل بالشراء الشفعة في مشتراه، ولما أورد عليه أنه ما فائدة أخذ الشفعة في ملك نفسه، وأجاب عنه بقوله: وفائدته... الخ، صورة المسألة التي تظهر فيها الفائدة دار بين ثلاثة، ولها جار ملاصق.

(١) الدرك: ما يأخذه المشتري من البائع رهناً بالثمن خوفاً من استحقاق المبيع. ينظر: «معجم الفقهاء» (ص ٢٠٨).

(٢) في «التبيين» (٥: ٢٥٦).

(٣) «الهداية» (٤: ٣٧).

(٤) «تكملة البحر» (٨: ١٦١).

ولا فيما بيع إلا ذراعاً من طول حد الشفع

آخر، فلهما الشفعة ولو كان هو شريكاً، وللدار جارٍ فلا شفعة للجار مع وجوده، ولا يكون للبائع شفعة<sup>(١)</sup> سواء كان أصيلاً أو وكيلًا، وكذا لا شفعة لمن بيع له: أي إن وكل بالبيع، والموكل شفع فلا شفعة له، وكذا إذا ضمن الدرك فبيع، وهو شفع له، لا شفعة له؛ لأن الاستخلاص عليه<sup>(٢)</sup>.

(ولا فيما بيع إلا ذراعاً<sup>(٣)</sup> من طول حد الشفع)، هذا حيلة لإسقاط شفعة الجوار، وهي أن تباع الدار إلا مقدار عرض ذراع، أو شبر، أو أصبع، وطوله تمام

فإذا بيعت الدار اشتراها أحد الشركاء ثبتت الشفعة للمشتري، سواء اشتراها أصالة أو وكالة، كما ثبت للموكل إذا اشتراها الوكيل لأجله، وثبت أيضاً للشريك الآخر لا للملاصق. قاله الجلبى<sup>(٤)</sup>.

[١] قوله: ولا يكون للبائع شفعة؛ أي مطلقاً؛ لأن أخذ الشفعة لكل واحد منهم سعى في نقض ما تم من جهته، وهو مردود. قاله الجلبى<sup>(٥)</sup>.

[٢] قوله: ولا فيما بيع إلا [ذراعاً... الخ]؛ قال صاحب «الدرر»<sup>(٦)</sup>: ولما وقع في «الوقاية» من قوله: ذراعاً بالنصب كأنه سهو... اهـ.

ورد عليه صاحب «الدر المختار»<sup>(٧)</sup> بقوله: والقول بأن نصب ذراعاً سهو؛ سهو، وقال صاحب «رد المحتار»<sup>(٨)</sup> في توضيحه: قوله: والقول مبتدأ، وسهو الثاني خبره، هذا رد على صاحب «الدرر»<sup>(٩)</sup> حيث قال: وكذا لا يثبت فيما بيع إلا ذراع، وما في «الوقاية» من قوله إلا ذراعاً بالنصب كأنه سهو... اهـ.

(١) يعني إذا ضمن الشفع الدرك عن البائع فلا شفعة له؛ لأن تمام المبيع إنما كان من جهته فليس له أن ينقض ما تم من جهته. ينظر: «تكملة البحر» (٨: ١٦١).

(٢) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٦٣).

(٣) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٦٣).

(٤) «درر الحكام» (٢: ٢١٤).

(٥) «الدر المختار» (٦: ٢٤٣).

(٦) «رد المحتار» (٦: ٢٤٤).

(٧) «الدرر» (٢: ٢١٤).

أو شرى سهماً منهما بثمن ثم باقياً إلا في السهم الأول  
ما يلاصق من الدار المبيعة دار الشفيع ؛ فإنه إذا لم يبع مالا يلاصق دار الشفيع ، لا  
تثبت الشفعة<sup>(١)</sup>.

(أو شرى سهماً منهما بثمن ثم باقياً إلا في السهم الأول)<sup>(٢)</sup>

وأجاب عنه في «العزيمة» : بأنه مستثنى من مالا من ضمير بيع ، فالنصب على  
التبعية باعتبار محل المجرور ، والتبعية بضمير بيع ، تقتضي الرفع ؛ لأنه كلام تام من كلام  
تام غير موجب ... اهـ ملخصاً.

أقول : أما النصب في عبارة المصنف - أي مصنف «تنوير الأبصار» - فواجب  
بلا شبهة ؛ لأنه استثناء من كلام تام موجب ، وأما في عبارة «الوقاية» و«الدرر»  
فكذلك ، والاستثناء من ضمير بيع لا من الموصول ، وهو من كلام تام موجب أيضاً ؛  
لأن النفي غير متوجه إليه.

توضيحه : لو أهانك جماعة إلا زيدا منهم ، فقلت : لا أكرم من ما هانوني إلا  
زيداً ، على أن زيدا مستثنى من الواو ، لا من الموصول ، ووجب فيه النصب ؛ لأنه  
مستثنى من الواو قبل دخول النفي ؛ لأن معنى : من أهانوني إلا زيدا لا أكرمهم ،  
وصار زيداً كالمسكوت عنه في حصول الإكرام له وعدمه.

ولو جعلته مستثنى من الموصول إن كان من المهيئين أيضاً جاز فيه النصب  
والرفع ؛ لأنه من كلام تام غير موجب ، وصار محكوماً عليه بالإكرام قطعاً.

وعبارة «الدرر» من قبيل الأول ؛ لأن المعنى ما يبع إلا ذراعاً لا شفعة فيه ، ولو  
كان الذراع من الموصول لكان المعنى أن الشفعة تثبت فيه ، ولا يخفى فساده ، فاعتنم هذا  
التحليل في هذا المقام ، فقد زلّ فيه كثير من الأفهام.

[١] قوله : لا تثبت الشفعة ؛ لو وهب هذا القدر بعد بيع ما عدا هذا للمشتري ،  
ومثله ما لو باعه له ؛ لأنه صار شريكاً في الحقوق ، فلا شفعة للجار.

[٢] قوله : في السهم الأول ؛ أي في السهم الأول فقط ، والباقي للمشتري ؛ لأنه  
شريك : أي نظراً إلى ما قبل الأخذ منه.

قال في «العناية»<sup>(١)</sup> : لأنه حين اشترى الباقي كان شريكاً لشراء الجزء الأول ،



أو شري بثمانٍ ثم دفع عنه ثوباً لا يأخذ إلا بالثمن ولا يكره حيلة إسقاط الشفعة والزكاة عند أبي يوسف رحمته الله، وبه يفتى في الشفعة وبضده في الزكاة

هذه حيلة أخرى لإسقاط شفعة الجوار، وهي أنه إذا أراد أن يشتري الدار بألفٍ يشتري شيئاً قليلاً منها، كسهم واحدٍ من ألفٍ سهم مثلاً، بألفٍ إلا درهماً، ثم يشتري الباقي بدرهم، فالشفيع لا يأخذ الشفعة إلا في السهم الأول بثمانه، لا في الباقي لأن المشتري صار شريكاً وهو أحق من الجار.

(أو شري بثمانٍ ثم دفع عنه ثوباً لا يأخذ إلا بالثمن)، هذه حيلة أخرى تعم الجوار وغيره<sup>(١)</sup>، وهي ما إذا أريد بيع الدار بمئة فيشتري الدار بألفٍ ثم يدفع ثوباً يساوي مئة في مقابلة الألف، فالشفيع لا يأخذ إلا بألف<sup>(٢)</sup>.

(ولا يكره حيلة إسقاط<sup>(٣)</sup> الشفعة والزكاة عند أبي يوسف رحمته الله، وبه يفتى في الشفعة وبضده في الزكاة)، اعلم أن حيلة إسقاطهما لا يكره عند أبي يوسف رحمته الله، ويكره عند محمد رحمته الله

واستحقاق الشفيع الجزء الأول لا يبطل شفعة المشتري في الجزء الثاني قبل الخصومة؛ لكونه في ملكه، فيتقدم على الجار. كذا في «رد المحتار»<sup>(١)</sup>.

[١] أقوله: هذه حيلة أخرى تعم الجوار وغيره... الخ؛ أي بخلاف ما قبلها، فإنهما لا يحتال لهما في حق الشريك؛ لأنهما لإسقاط شفعة الجوار.

[٢] أقوله: لا يأخذ إلا بالألف... أه؛ في «رد المحتار»<sup>(٢)</sup>؛ ولا يرغب الشفيع في ذلك المبيع؛ لكثرة الثمن، وأشار إلى أن هذه الحيلة لا تبطل شفيعته، إذ لو رضي بدفع ذلك الثمن له الأخذ، بخلاف الحيلة الأولى كما قدمناه.

[٣] أقوله: ولا يكره حيلة إسقاط... الخ؛ اعلم أن الخلاف فيما إذا لم يكن ثابتة بعد، وأما إسقاط الثابتة فمكروه اتفاقاً، وهي أن يقول المشتري للشفيع بعد أخذ الشفعة: أنا أبيعها منك بما أخذت، فلا فائدة في الأخذ بالشفعة، فاعتز الشفيع بكلامه الحلو فسلم الشفعة فسقط، فبقى الدار في يد المشتري سالمة. كذا في «البرزانية» و«الكافي».

(١) «رد المحتار» (٦: ٢٤٤).

(٢) «رد المحتار» (٦: ٢٤٤).

ويفتى في الشُّفْعَةِ<sup>(١)</sup> بقول أبي يوسف رحمه الله؛ لَأَنَّهُ مَنَعٌ<sup>(٢)</sup> عن وجوب الحقِّ لا إسقاطاً للحقِّ الثَّابِتِ، وهكذا يقول في الزَّكَاةِ<sup>(٣)</sup>، لكن هذا في غاية الشَّنَاعَةِ؛ لَأَنَّهُ إِثَارٌ للبخل، وقطعُ رزق الفقراءِ الذي قدَّرَهُ اللهُ جلَّ جلاله في مال الأغنياء، والانخراط<sup>(٤)</sup> في سلك الذين يكتزون الذهبَ والفضَّةَ ولا ينفقونها في سبيلِ الله جلَّ جلاله

[١] أقوله: في الشُّفْعَةِ؛ يفتي بقول أبي يوسف رحمه الله، قِيَدُهُ في «السَّراجِيَّةِ» بما إذا كان الجارُ غيرَ محتاجٍ إليه، واستحسنه محشَّى «الأشباه»، ونقل في «النهاية»: إِنَّ مِنْهُمْ مَنْ قال: إِنَّهُ لا خلافَ فيها، وفي «الْبَزَازِيَّةِ»: وإن قبل الثبوت لا بأس به، عدلاً كان الشفيعُ أو فاسقاً في المختار؛ لَأَنَّهُ ليس بإبطال.

[٢] أقوله: لَأَنَّهُ مَنَعٌ... الخ؛ أي منع عن وجوب الحقِّ لا إسقاط فيه، إشارة إلى تصوير المسألة في إسقاطِ الشُّفْعَةِ قبل الوجوب، فَإِنَّهُ يَكْرَهُ الحِيلَةَ لإسقاطها بعده بالاتِّفَاقِ على ما في «النهاية» و«الخلاصة».

لكنَّه ذكر في «المبسوط»<sup>(١)</sup>: لا بأسَ بالاحتِيال بعد الوجوب أيضاً إذا لم يكن [قصْدُ المشتري الإضرارَ به، وإِنَّمَا قصْدُهُ الدَّفْعَ عن ملك نفسه، ثم قال: قيل: هذا قولُ أبي يوسف رحمه الله، فأما عند محمد رحمه الله فيكره.

في «بيوع» «الملتقط»: كلَّ حيلةٍ لا تُؤدِّي إلى الضررِ يجوزُ عن الربا، ولا يَأْتُم، وكلَّ حيلةٍ لا يُؤدِّي إلى الضررِ بأحدهما لا يجوزُ في الديانة، وإن جازَ في الفتوى، وعليه يحمل ما جاء في الكراهة، قاله شيخ الإسلام.

[٣] أقوله: في الزَّكَاةِ؛ وكذا في الحج، وآية السجدة، كأن يبيعَ السائمةَ بغيرها قبل حلولِ الحول، أو يهبَ لابنِهِ المالَ قبله أو قبل أشهرِ الحجِّ، أو يقرأ سورة السجدة، ويدعُ آيتها، أو يقرأها سرّاً بحيث لا يسمعُ نفسه على المشهور؛ لأنَّ المعتبرَ اسماعُ نفسه لا مجرد تصحيح الحروف.

[٤] أقوله: والانخراط؛ اعلم أنَّ الانخراطَ من باب الانفعال، بمعنى الدخول، يعني: درميان جماعتي رفتن وجوب تراشیدن وسخن بدرواد اشتن كسي را. كذا في «كنز اللغات».

والاستبشار<sup>(١)</sup> بما بشرهم الله تعالى.

وأقول: الشفعة إنما شرعت لدفع ضرر الجوار، فالمشتري إن كان ممن يتضرر به الجيران لا يحل إسقاطها، وإن كان رجلاً صالحاً ينتفع به الجيران، والشفيع متعنت لا يجب جواره فحينئذ يحتال في إسقاطها<sup>(٢)</sup>.

[أقوله: والاستبشار... الخ؛ المراد به قوله ﷺ: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾<sup>(٣)</sup>، وبياب الاستئعال بمعنى الدخول في الفعل، فهذا معطوف على قوله؛ لأنه إيثار، فالمعنى هو داخل في البشارة الموعودة.

❦❦❦

(١) وقد نقل ملا خسرو في «الدرر» (٢: ٢١٥) كلام الشارح وتابعه.

(٢) آل عمران: ٢١.

### [فصل ما يبطل الشفعة]

وبطلها ترك طلب الموائبة أو الإشهاد، وتسليمها بعد البيع فقط ولو من الأب أو الوصي أو الوكيل وصلحها منها على عوض وردّ عوضه

### [فصل ما يبطل الشفعة]

(ويبطلها ترك طلب الموائبة<sup>(١)</sup> أو الإشهاد، وتسليمها بعد البيع فقط) : أي التسليم قبل البيع لا يبطلها<sup>(٢)</sup>، (ولو من الأب أو الوصي أو الوكيل)<sup>(٣)</sup> : أي الوكيل يطلب الشفعة ؛ فإن تسليم هؤلاء يبطل الشفعة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما خلافاً لمحمد وزفر رحمهما، فإن هذا إبطال حق ثابت للصغير، وإنها شرعت لدفع الضرر، ولهما : أنه في معنى ترك الشراء.

(وصلحها<sup>(٤)</sup> منها على عوض وردّ عوضه) : أي الصلح على العوض

[١] أقوله : وبطلها تركه طلب الموائبة... الخ ؛ يعني إذا ترك الشفيع الموائبة أو الإشهاد بعدما علم بالبيع، وهو يقدر على ذلك، بأن لم يأخذ أحد فمه، أو لم يكن في الصلاة المفروضة بطلت شفيعته ؛ لإعراضه عن الطلب، أما إن لم يقدر فلا تبطل شفيعته.

[٢] أقوله : ولو من الأب أو الوكيل أو الوصي ؛ قال محمد وزفر رحمهما : إنه حق ثابت للصغير، فلا يملك الأب أو الوصي إبطاله ؛ ولأنه شرع لدفع الضرر، فكان إبطاله إضراراً بالصغير، وقال الشيخين رحمهما : إن الشفعة في معنى التجارة فيمملكان ترك التجارة. [٣] أقوله : وصلحها... الخ ؛ عطف على ترك طلب الموائبة، قال في «الفوائد العارفية» : إن العوض يكون بمقابلة حق التملك الذي كان للشفيع، وهو ليس عيناً ؛ لأنّ شفعته، فيجب ردّ العوض بطلب الشفعة، وردّ الشفيع إلا بعوض ؛ لأنّ حقّ الشفعة ليس بحقّ مقررّ في المحلّ بل هو مجرد التملك، فلا يصحّ الاعتياض عن حقّ الشفعة، ولا يتعلّق إسقاطه بالجائز من الشرط، فبالفاسد أولى، فبطل الشرط.

(١) لأنه أسقطها قبل وجود سببها إن كان سببها البيع، وقبل وجود شرطه إن كان سببها اتصال الأملاك، والبيع شرطه. ينظر : «فتح باب العناية» (٢ : ٣٩٨).

## وموت الشفيع لا المشتري

يبطل الشفعة<sup>(١)</sup>؛ لأنه تسليم، لكن الصلح غير جائز؛ لأنه مجرد حق التملك فيجب ردّ العوض. (وموت الشفيع لا المشتري<sup>(٢)</sup>)، فإن الشفيع إذا مات تبطل الشفعة، ولا تورث عنه

وبيان ذلك: لو قال الشفيع: أسقطت شفعتي فيما اشتريت على أن تسقط شفعتك فيما اشتريت، فإنه يسقط المشتري شفيعته فيما اشترى الشفيع، فعلم أن إسقاط الشفعة لا يتعلق بالشرط الجائز.

[١] أقوله: يبطل الشفعة... الخ؛ لأن حق الشفعة ليس بحق مقرر، فإن قيل: حق الشفعة ليس بحق مقرر في المحل حتى يصحّ الاعتياض عنه: كحق القصاص والطلاق والعتاق في كونها غير أموال، والاعتياض عنها صحيح، قلنا بما في «الهداية»<sup>(١)</sup> بخلاف القصاص؛ لأنه حق مقرر، وبخلاف الطلاق والعتاق؛ لأنه اعتياض عن ملك في المحل. ونظيره إذا قال للحرّة: اختاريني بألف، أو قال العنين لامرأته: اختاري ترك الفسخ بألف، فاختارت سقط الخيار، ولا يثبت العوض والكفالة بالنفس في هذا بمنزلة الشفعة في رواية، وفي أخرى لا تبطل الكفالة، ولا يجب المال، وقيل: هذه رواية في الشفعة، وقيل: هي في الكفالة خاصّة، يعني لا تبطل الكفالة بالصلح على مال، وتبطل الشفعة بالصلح على مال، وقد فصل هذا في موضعه فتدبر.

[٢] أقوله: لا المشتري؛ أي إن مات المشتري لم تبطل الشفعة؛ لأن المستحق باق ولم يتغيّر سبب حقه، بخلاف موت الشفيع، فإن السبب الذي كان يأخذه به الشفعة يزول بموته وهو ملكه، وقيام السبب إلى وقت الأخذ شرط؛ ولهذا لو باع ملكه قبل أن يأخذ المشفوع لم يكن له أن يأخذ بالشفعة، فكذا إذا زال بموته.

والثابت للوارث جواراً وشركة حادث بعد البيع، فلا يستحق به الشفعة، فلا تباع الدار في دين المشتري ووصيته، ولو باعه القاضي أو الوصي أو أوصى المشتري فيها بوصية، فللشفيع أن يبطله، ويأخذ الدار لتقدّم حقه؛ ولهذا ينقض تصرفه في حياته. هذا ملخص بعض حواشي «الهداية»<sup>(٢)</sup>.

(١) «الهداية» (٤: ٣٨).

(٢) «العناية»، و«الكفاية» (٩: ٤١٧).

وبيع ما يشفع به قبل القضاء بها

خلافاً<sup>(١)</sup> للشافعي<sup>(٢)</sup>؛ لأنها ليست بمال، وهذا إذا مات بعد البيع قبل القضاء، أما إذا مات بعد قضاء القاضي قبل نقد الثمن أو بعده تصير للورثة. (وبيع ما يشفع به<sup>(٣)</sup> قبل القضاء بها)؛ لزوال سبب الاستحقاق قبل التملك بخلاف ما إذا كان البيع بشرط الخيار.

١١ أقوله: خلافاً للشافعي<sup>(٤)</sup>... إلخ؛ قال في «الهداية»<sup>(٥)</sup>: وقال الشافعي<sup>(٦)</sup>: يورث عنه، قال في «الكفاية»<sup>(٧)</sup> في توجيهه: فإنّ عنده كما تورث الأملاك تورث الحقوق اللازمة ما يعتاض عنها بالمال، وما لا يعتاض في ذلك سواء بطريق أن الوارث يقوم مقام المورث، فإنّ حاجة الوارث كحاجة المورث.

ونحن نقول: مجرد الرأي والمشئة لا يجري فيه الإرث؛ لأنه لا يبقى بعد موته ليخلف الوارث فيه، والثابت له بالشفعة مجرد المشئة بين أن يأخذ أو يترك.

٢١ أقوله: خلافاً للشافعي<sup>(٨)</sup>... إلخ؛ قال صاحب «الهداية»<sup>(٩)</sup>: وهذا نظير الاختلاف في خيار الشرط، وأوضحه صاحب «الكفاية»<sup>(١٠)</sup>: بأنه أي لا يورث خيار الشرط عندنا.

وعند الشافعي<sup>(١١)</sup> يورث، ف كذلك في الشفعة، ووجه الإلحاق به ما ذكره في «الإيضاح»: إنّ الثابت للشفيع حق أن يملك، فظهر أثر هذا الحق في أن يتخير بين أن يأخذ وبين أن لا يأخذ، والإرث لا يجري في الخيار.

٣١ أقوله: وبيع ما يشفع به... إلخ؛ يعني وإذا باع الشفيع بالشفع به قبل أن يقضي له بالشفعة بطلت شفيعته؛ لأنّ بقاء ما يشفع به شرط إلى وقت القضاء بالشفعة، وانتفاء

(١) ينظر: «التنبيه» (ص ٨١)، و«الفرغ البهية» (٣: ٢٨٠)، و«تحفة المنهاج» (٦: ٨١)، وغيرها.

(٢) أي بلا خيار؛ لأن الشفيع لو باع ما يشفع به على أنه بالخيار لا تبطل شفيعته؛ لأن ملكه لم يزل فوجد سبب الشفعة، وهو الاتصال بملكه. ينظر: «فتح باب العناية» (٢: ٣٩٩).

(٣) «الهداية» (٤: ٣٨).

(٤) «الكفاية» (٨: ٣٣٩).

(٥) «الهداية» (٤: ٣٨).

(٦) «الكفاية» (٨: ٣٣٩).

(فإن سمعَ شراكَ فسَلِّمْ فظهرَ شراءَ غيرِكَ

(فإن سمعَ شراكَ فسَلِّمْ<sup>(١)</sup> فظهرَ شراءَ غيرِكَ

الشرط يستلزم انتفاء المشروط، أو لزوال سبب الاستحقاق قبل التملك، وهو الاتصال بملكه؛ ولهذا يزولُ به.

وأن يعلم بشراء المشفوعة؛ لأن العلم بالمسقط ليس بشرط؛ لصحة الإسقاط، كما إذا سلم صريحاً أو أبرأ عن الدين، وهو لا يعلم به، وهذا بخلاف ما إذا باع الشفيع داره بشرط الخيار له؛ لأن الخيار للشفيع البائع يمنع الزوال فبقي الاتصال.

[١] أقوله: فإن سمعَ شراكَ فسَلِّمْ... الخ؛ يعني قيل له: إن المشتري فلان فسَلِّمْ، ثم ظهر أنه غيره، فله الشفعة، قال في «البحر»<sup>(٢)</sup>: لتفاوت الناس في الأخلاق، فمنهم من يرغب في معاشرته، ومنهم: من يجتنب مخافة شره، فالتسليم في حق البعض لا يكون تسليمًا في حق غيره، ولو علم أن المشتري هو مع غيره، كان له أن يأخذ نصيب غيره؛ لأن التسليم لم يوجد في حقه.

قال محمد ﷺ في «الجامع الصغير»: ولو قال الشفيع: سلّمتُ الشفعة في هذه الدار إن كنت اشتريتها لنفسك، وقد اشتراها لغيره، فهذا تسليم؛ وذلك لأن الشفيع علّق التسليم بشرط، وصح هذا التعليق؛ لأن تسليم الشفعة إسقاط الحق، كالطلاق، فصح تعليقه بالشرط، ولا يترك إلا بعد وجوده.

وقال صاحب «العناية» بعد نقل كلام محمد ﷺ هذا: «وهذا كما ترى يناقض قوله: ولا يتعلّق إسقاطه بالشرط الجائز، فبالفاسد أولى»<sup>(٣)</sup>.

وقد يجاب بأنه فرق بين شرط وشرط فيما سبق كان من الشروط التي تدل على الإعراض عن الشفعة، والرضا بالجواز مطلقاً، وما ذكرناه من الشروط التي لا تدل على الإعراض والرضا. فتأمل.

(١) يعني قيل له: إن المشتري فلان فسَلِّمْ، ثم ظهر أنه غيره، فله الشفعة؛ لتفاوت الناس في الأخلاق. ينظر: «تكملة البحر» (٨: ١٦٣).

(٢) «البحر» (٨: ١٦٣).

(٣) انتهى «العناية» (٩: ٤١٩).

أو بيعه بألفٍ فسَلَمَ وكان بأقلُّ أو بكيليٍّ أو وزنيٍّ أو عدديٍّ متقاربٍ قيمته ألف أو أكثرُ فهي له

أو بيعه بألفٍ فسَلَمَ<sup>(١)</sup> وكان بأقلُّ أو بكيليٍّ أو وزنيٍّ أو عدديٍّ متقاربٍ قيمته ألف أو أكثرُ<sup>(٢)</sup> فهي له

[١] قوله: أو بيعه بألفٍ فسَلَمَ... إلخ؛ توضيحه على ما في «تكملة البحر»<sup>(١)</sup>: فإن قيل للشفيع: إنها بيعت بألفٍ فسَلَمَ، ثم عِلِمَ أنها بيعت بأقلُّ أو بِرٍّ أو شعيرٍ قيمته ألف، أو أكثرُ فله الشفعة؛ لأنَّ تسليمه كان لاستكثارِ الثمن أو لتعذرِ الجنسِ ظاهراً. فإذا تبَيَّنَ خلافه كان له الأخذُ للتيسيرِ وعدمِ الرضا، على تقديرِ أنَّ الثمنَ غيره؛ لأنَّ الرغبة في الأخذِ تختلفُ باختلافِ الثمنِ قدرًا وجنسًا، فإذا سَلَمَ على بعضِ الوجوه لا يلزمُ منه التسليمُ في الوجوه كلها.

وكذا كلُّ موزونٍ أو مكيلٍ أو عدديٍّ متفاوت، وكذا لو أخبر أنَّ الثمنَ عروض كالثياب والعبيد فظهرَ أنَّه مكيلٌ أو موزونٌ، أو أخبر أنَّ الثمنَ مكيلٍ أو موزونٍ فظهرَ من خلافِ جنسه من المكيلِ والموزون، فهو على شفيعته لما ذكرنا.

بخلاف ما إذا علمَ أنها بيعت بعروضٍ قيمتها ألف أو أكثر، كما أشار إليه بقوله: وبعرض كذلك لا؛ لأنَّ الواجب فيه القيمة، وهي دراهم أو دنانير، فلا يظهر فيه التيسير، فلا يكون له الأخذ وإن ظهر أنه جنس آخر من العروض قيمته مثل قيمة الذي بلغه، أو ظهر أنه ذهبٌ أو فضةٌ قدره مثلُ قيمة ذلك، فلا شفعة له بعدم الفائدة؛ لأن في غير المكيل والموزون الواجب القيمة فلا يظهر التفاوت.

[٢] قوله: قيمته ألف أو أكثر... إلخ؛ قال صاحب «النهاية»: تقييده بقوله: قيمته ألف أو أكثر غير مفيد، فإنه لو كان قيمته أقلَّ من ألف، فتسَلَّمه باطل؛ لإطلاق «المبسوط» و«الإيضاح» حيث قالوا: ثم ظهر له مكيلٌ أو موزونٌ فهو على شفيعته، وأجيب: بأنَّه مفيد؛ لأنه إذا علمَ أنَّ الشفعة لا تبطل إذا ظهرَ أنَّه أكثر، علم بطريق الأولى أنها لا تبطل إذا ظهرَ أنَّه أقلُّ<sup>(٢)</sup>.

(١) «تكملة البحر» (٨: ١٦٢ - ١٦٣).

(٢) ينظر: «تكملة البحر» (٨: ١٦٣).



وبعرض كذلك لا، وشفع حصّة أحد المشتريين، لا أحد الباعة، والنصف مفرّزاً بيع مشاعاً من دار فقسماً

وبعرض كذلك لا<sup>(١)</sup>: أي سمع البيع بالفِ فسلم وكان بأقلّ أو كان بكيلي أو وزني أو عدديّ متقارب قيمته ألف أو أكثر، فالشفعة ثابتة له؛ لأنّ هذه الأشياء من ذوات الأمثال، فالشفيع يأخذ بها وربما يكون له الأخذ بهذه الأشياء أيسر، وإن كانت قيمتها أكثر من ألف فيكون له حق الشفعة، بخلاف ما إذا ظهر أنّ البيع كان بعرض قيمته ألف أو أكثر، فإنّه لا يبقى له الشفعة؛ لأنّ الشفيع يأخذ هنا بالقيمة، فإن كانت قيمته ألفاً فقد سلّم البيع به، وإن كانت قيمته أكثر، فتسليم البيع بالفِ تسليم المبيع بالأكثر بالطريق الأولى.

(وشفع حصّة أحد المشتريين، لا أحد الباعة): أي اشترى جماعة من واحد، فللشفيع أن يأخذ نصيب أحدهم، وإن باع جماعة من واحد لا يأخذ حصّة أحد البائعين، ويترك حصّة الباقية، بل إن شاء أخذ كلّها؛ لأنّ هنا يتفرّق الصفقة على المشتري، وثمة لا يتفرّق، وأيضاً يتحقّق في الأوّل دفع ضرر الجار لا في الثاني.

(والنصف مفرّزاً بيع مشاعاً من دار فقسماً<sup>(٢)</sup>): أي اشترى نصفاً مشاعاً من دار، فقسّم البائع والمشتري، فالشفيع يأخذ النصف مفرّزاً؛ لأنّ القسمة من تمام القبض.

١١ أقوله: وبعرض كذلك لا... الخ؛ كالثياب والعبيد، وفي «المحيط»: ولو بلغه أنّ الثمن عبد، فظهر أنّه جارية، ينظر إن كان قيمة الجارية كقيمة العبد أو أكثر بطلت، وإن كان أقلّ من قيمة العبد لا تبطل، فهو كما لو خبر أنّ الثمن ألف وظهر أقلّ، ولو أخبر أنّ الثمن ألف درهم فسلم، فإذا هو مئة دينار.

ولم يذكره في «الأصل» أيضاً، وذكر الكرخي رحمته الله ينظر إن كان قيمة الدنانير ألف درهم أو أكثر صحّ التسليم، وهو قول شيخ الإسلام رحمته الله. كذا في «التجريد».

❦❦❦

(١) وإن وقع في غير جانبه؛ يعني اشترى رجل نصف دار غير مقسوم فقسّم المشتري البائع أخذ الشفيع نصيب المشتري الذي حصل له بالقسمة. ينظر: «مجمع الأنهر» (٢: ٤٨٦).

## كتاب القسمة

هي تعيين الحق الشائع، وغلب فيها الإفراز في المثلي، والمبادلة في غيره

### كتاب القسمة<sup>(١)</sup>

(هي تعيين الحق الشائع، وغلب<sup>(٢)</sup> فيها الإفراز في المثلي، والمبادلة في غيره)

[١] أقوله: كتاب القسمة... إلخ؛ مناسبة القسمة بالشفعة من حيث أن كلا منهما من نتائج النصيب الشائع، لما أن أقوى أسباب الشفعة الشركة، فأحد الشريكين إذا أراد الافتراق مع بقاء ملكه طلب القسمة ومع عدم البقاء باع، فوجب عنده الشفعة، وقدم الشفعة؛ لأن بقاء ما كان على ما كان أصل، وهاهنا يحتاج إلى معرفة شرعية القسمة، وتفسيرها، وركنها، وشرطها، وحكمها، وسببها، ودليلها.

أما دليل المشروعية فهو قوله ﷺ: ﴿وَيَتَنَّهُمْ أَنْ أَلَاءَ قِسْمَةٍ يَنْتَهُمُ﴾<sup>(١)</sup>، ومن السنة ما روي أنه ﷺ [عندما] فتح خيبر قسمها بين الغائين، وعليه إجماع الأمة.

وأما تفسيرها لغة: فهو عبارة عن الاقتسام، كالقدرة للاقتدار. وأما شرعاً: فيذكرها المصنف ﷺ.

وأما ركنها: فالفعل الذي يقع به الإقرار.

وأما شرطها: فمتاع لا تتبدل منفعته بالقسمة، ولا يفوت.

وأما حكمها: فتعيين نصيب كل واحدٍ منهما من نصيب آخر ملكاً وانتفاعاً.

وسببها: طلب كل واحدٍ من الشريكين الانتفاع بنصيبه على الخصوص.

وأما محاسنها: أن أحد الشريكين يحصل من صاحبه، سوء الخلق، وضيق

الفطن، وقوة الرأس، وليس له مخرج من هذه الأمور إلا الرجوع إلى الاقتسام.

وأما صفتها: فهي واجبة على الحاكم عند طلب بعض الشركاء، «تكملة

البحر»<sup>(٢)</sup>.

[٢] أقوله: غلب؛ - بالتخفيف والتشديد - على صيغة المعلوم على الأول، وعلى

صيغة المجهول على الثاني؛ أي رجح من معنى القسمة الإقرار في المثلي، والمبادلة في

(١) القمر: ٢٨.

(٢) «تكملة البحر» (٨: ١٦٧).

فياخذ كل شريك حصته بغية صاحبه في الأول لا في الثاني، وإن أجبر عليها في متحد الجنس فقط عند طلب أحدهم، وينصب قاسم يرزق من بيت المال ليقسم بلا أجر، وهو أحب

فياخذ كل شريك حصته بغية صاحبه في الأول لا في الثاني، وإن أجبر عليها في متحد الجنس فقط عند طلب أحدهم: أي المبادلة غالباً في غير المثلي، مع أنه يُجبر على القسمة في غير المثلي إذا كان متحد الجنس، مع أن المبادلة لا يجري فيه الجبر، فإنه إنما يُجبر عليها؛ لأن فيها معنى الإفراز مع أن الشريك يريد الانتفاع بخصته، فأوجب الجبر على أن المبادلة قد يجري فيها الجبر إذا تعلق حق الغير به، كما في قضاء الدين<sup>(١)</sup>.

(وينصب قاسم<sup>(٢)</sup> يرزق من بيت المال ليقسم بلا أجر، وهو أحب<sup>(٣)</sup>)

غيره كالحیوانات والعقار والعروض وغير ذلك.

والمراد بالمثلي: المكيل والمعدود المتقارب؛ لعدم التفاوت بين العامة، فكان أخذ أحدهما من نصيبه مثل ما ترك على الآخر صورة ومعنى، فتعين أخذ المثل كذلك بمنزلة أحد المعين، والمراد من الإفراز: التميز المحض، ومن المبادلة: هو الإعطاء من الجانبين. كذا في «الفوائد العارفية حاشية شرح الوقاية».

[١] أقوله: كما في قضاء الدين؛ يعني إن المديون يجبر على القضاء، والديون تقضى بأمثالها فصار ما يؤدي بدلاً عما في ذمته، وهذا جبر ظاهر في المبادلة قصداً، وقد جاز؛ فلأن يجوز بلا قصد إليه أولى؛ لأن المقصود الأصلي هاهنا انتفاع أحدهم بنصيبه على الخصوص دون الإجبار على غيره. قاله الجلبى<sup>(١)</sup>.

[٢] أقوله: ينصب قاسم... إلخ؛ على صيغة المجهول؛ يعني ينبغي للقاضي أن ينصب قاسماً يرزقه من بيت المال؛ ليقسم بين الناس بغير أجر؛ لأن القسمة من جنس عمل القضاء من حيث إنه يتم به قطع المنازعة، فأشبه رزق القاضي، ورزق القاضي يكون من بيت المال؛ فلذا رزق القاسم.

[٣] أقوله: وهو أحب؛ لأنه أرفق بالناس، حيث لم يصرف إلى القسام مال

وإن نصب بأجرٍ صحّ، وهو على عدد الرؤوس، ويجبُ كونه عدلاً عالمًا بها، ولا يعيّن واحد لها

وإن نصب بأجرٍ<sup>(١)</sup> صحّ، وهو على عدد الرؤوس، هذا عند أبي حنيفة رحمته الله، وقالوا: الأجرُ يجبُ على قدرِ الأنصاء؛ لأنه مؤنة الملك، له: أن الأجر مؤنة مقابل بالتمييز، وهو لا يتفاوت بل قد يصعبُ في القليل، وقد ينعكس، فتعذرُ اعتباره فاعتبر أصلُ التمييز.

(ويجبُ<sup>(٢)</sup> كونه<sup>(٣)</sup> عدلاً عالمًا بها، ولا يعيّن واحد لها)<sup>(٤)</sup>

المقتسمين وأبعد عن التهمة؛ لأنه متى يصلُ إليه أجرٌ عملُه على الدوام، لا يميل إلى البعض طمعاً للرشوة. قاله الجلبى<sup>(١)</sup>.

١١ أقوله: وإن نصب بأجر... الخ؛ أي بأجر على المتقاسمين؛ لأنّ النفع لهم على الخصوص، ويقدرُ أجر مثله، كيلا يحكم بالزيادة، والأفضلُ أن يرزقه من بيت المال كما مرّ آنفاً.

٢١ أقوله: ويجبُ كونه عدلاً... الخ؛ ولقد أحسن المصنّف رحمته الله حيث لم يأخذ الأمانة مع العدالة كصاحب «الهداية»، وهي مستلزمة لها قطعاً، واعتذار «العناية» و«الكفاية»: بأن ذكر الأمانة بعد العدالة، وإن كانت من لوازمها لجواز أن يكون غير ظاهر الأمانة، لعلّ معناه: إن ذكر الشيء في محلّ واحدٍ مرةً تبعاً، ومرةً أخرى أصالة يجوز أن يكون للدلالة على ظهوره في ذلك المحلّ، فيردُّ عليه أن الشرطَ المعتبر في القسام إن كان هو نفس العدالة بلا اعتبار ظهورها فلتكن الأمانة كذلك، وإن اعتبر ظهورها فيستلزمه ظهورُ الأمانة قطعاً؛ لأنّ استلزام ظهور الملزوم ظهورُ اللازم، مما لا يشبه على أحد. جلبى<sup>(٢)</sup>.

٣١ أقوله: ويجبُ كونه... الخ؛ لأنه من جنسِ عمل القضاء؛ ولأنّه لا بُدَّ من القدرة وهي بالعلم ومن الاعتماد على قوله: وهو بالأمانة اللازمة للعدالة.

٤١ أقوله: ولا يعيّن واحد لها؛ يعني لا يعيّن من جهة الإمام قاسم واحد

(١) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٦٤).

(٢) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٦٤).

ولا يشترك القسّام وصحّت برضا الشّركاء إلا عند صغر أحدهم

لأنّ الأمر قد يضيّق على النّاس، والأجر يصير غالباً، (ولا يشترك القسّام)<sup>(١)</sup> : أي إن قسم واحد لا يكون الأجر مشتركاً بينهم، فإنّه يفضي إلى غلاء الأجر<sup>(٢)</sup>.  
(وصحّت برضا الشّركاء)<sup>(٣)</sup> إلا عند صغر أحدهم؛ إذ حينئذ لا بُدّ من أمر القاضي.

للقسمة، ولو بلا أجر يضيّق الأمر على النّاس، تصير الأجرة غالباً - بالغين المعجمة والياء المثناة التحتانية - : يعني كران وكم ياب. كذا في «الفوائد العارفية».

[١] أقوله : ولا يشترك القسّام... إلخ؛ القسّام بضم القاف، بتشديد السين المهملة، جمع قاسم، والمعنى : ولا يترك القاضي يشتركون؛ لثلاث تصير الأجرة غالبية، بيان ذلك لا يخلّي القاضي القاسمين المعنيين أنفسهم على رأيهم في اشتراك بحيث لا يتجاوز أمر القسمة عنهم إلى غيرهم، بل يقول القاضي لكل واحد منهم : أشهدت أنت بالقسمة من غير مشاركة الآخر، فكان كل واحد منهم مأذوناً ومجازاً بالقسمة من جانب القاضي.

فحينئذ يتنازع كل القسّام إلى ما تيسر من الأجر، فتتقسم الأموال المشتركة بأرخص الأجور كيلا يفوت منه ذلك الأجر، والحاصل لا يترك الإمام القاسمين أن يشتركوا في الأجر، بل يأمر كلّاً بالإنفراد في ذلك، وإلا وقد يتفقون على الأجر الزائد. كذا في «الفوائد العارفية».

[٢] أقوله : وصحّت برضاء الشّركاء... إلخ؛ قال في «الدر المختار»<sup>(٢)</sup> وشرحه «رد المحتار»<sup>(٣)</sup> : وصحّت برضاء الشّركاء [على] ما مر في القسمة بالجبر، وهذا في القسمة بالتراضي، إلا إذا كان فيهم صغير أو مجنون استثناء منقطع، كما يفيدّه قوله : بعد لعدم لزومها استثناء من محذوف؛ أي ولزمت... اهـ «ط».

(١) بخلاف ما إذا لم يشتركوا، فإن كل قاسم يسارع حينئذ إلى الأجر اليسير حذراً من الفوت فيرخص الأجر. ينظر : «فتح باب العناية» (٢ : ٤٠٢).

(٢) «الدر المختار» (٦ : ٢٥٧).

(٣) «رد المحتار» (٦ : ٢٥٧).

وَقُسِّمْ نَقْلِي يَدْعُونَ إِرْثَهُ بَيْنَهُمْ ، وَعَقَارٌ يَدْعُونَ شِرَاءَهُ أَوْ مَلَكُهُ مُطْلَقاً ، فَإِنْ أَدَّعَا إِرْثَهُ عَنْ زَيْدٍ لَا حَتَّى يُبْرِهِنُوا عَلَى مَوْتِهِ وَعَدَدِ وَرَثَتِهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله

(وَقُسِّمْ نَقْلِي يَدْعُونَ إِرْثَهُ بَيْنَهُمْ<sup>١١</sup> ، وَعَقَارٌ يَدْعُونَ شِرَاءَهُ أَوْ مَلَكُهُ مُطْلَقاً ، فَإِنْ أَدَّعَا إِرْثَهُ عَنْ زَيْدٍ لَا حَتَّى يُبْرِهِنُوا عَلَى مَوْتِهِ وَعَدَدِ وَرَثَتِهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله) ، حَضَرَ جَمَاعَةٌ عِنْدَ الْقَاضِي وَطَلَبُوا قِسْمَةَ مَا فِي أَيْدِيهِمْ ، فَإِنْ كَانَ نَقْلِيّاً ، فَإِنْ أَدَّعَا شِرَاءَهُ ، أَوْ مَلَكُهُ مُطْلَقاً ، قُسِّمْ لَكِنْ هَذَا غَيْرُ مَذْكُورٍ فِي «الْمَتْنِ» ، فَإِنْ أَدَّعَا إِرْثَهُ عَنْ زَيْدٍ قُسِّمْ أَيْضاً<sup>١٢</sup> ، وَإِنْ كَانَ عَقَاراً ، فَإِنْ أَدَّعَا شِرَاءَهُ أَوْ مَلَكُهُ مُطْلَقاً قُسِّمْ أَيْضاً ، أَمَّا إِذَا أَدَّعَا إِرْثَهُ عَنْ زَيْدٍ لَا يُقَسَّمُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله حَتَّى يُبْرِهِنُوا عَلَى الْمَوْتِ وَعَدَدِ الْوَرَثَةِ

وَأَرَادَ بِالصَّحَّةِ لِلزُّومِ لَا نَائِبَ عَنْهُ أَوْ غَائِبٌ لَا وَكِيلَ عَنْهُ ؛ لِعَدَمِ لَزُومِهَا حِينَئِذٍ إِلَّا بِإِجَازَةِ الْقَاضِي ، الظَّاهِرُ رُجُوعُهُ لِلْمُسْتَثْنَايَا الثَّلَاثَ ، أَوِ الْغَائِبِ أَوِ الصَّبِيِّ إِذَا بَلَغَ ، وَلَوْ مَاتَ الْغَائِبُ أَوِ الصَّبِيُّ فَأُجَازَتْ وَرَثَتُهُ نَفَذَتْ عِنْدَهُمَا ، خِلَافاً لِمُحَمَّدٍ رحمته الله «نِيَّةُ الْمُفْتِي» ، وَالْأَوَّلُ : اسْتِحْسَانٌ ، وَالثَّانِي : قِيَاسٌ ، وَكَمَا تَبَيَّنَ الْإِجَازَةُ صَرِيحاً بِالْقَوْلِ ، تَبَيَّنَتْ دَلَالَةُ بِالْفِعْلِ كَالْبَيْعِ . كَمَا فِي «التَّائَارِخَانِيَّةِ» .

وَفِي «الْمَنْحِ» عَنْ «الْجَوْهَرَةِ» : طِفْلٌ وَبَالِغٌ اقْتَسَمَا شَيْئاً ، ثُمَّ بَلَغَ الطِّفْلُ وَتَصَرَّفَ فِي نَصِيْبِهِ ، وَبَاعَ الْبَعْضُ يَكُونُ إِجَازَةً ، أَوْ وَلِيَّهُ ؛ هَذَا لَوَرَثَتِهِ : أَيُّ لَزُومِهَا بِإِجَازَةِ الْقَاضِي وَنَحْوِهِ لَوْ كَانُوا شُرَكَاءَ فِي الْمِيرَاثِ ، فَلَوْ شُرَكَاءَ فِي غَيْرِهِ تَبَطَّلَ ، وَمَقْتَضَاهُ إِنَّهَا لَا تَنْفُذُ بِالْإِجَازَةِ ، فَيَتَأَمَّلُ .

[١١] أقوله : وَقُسِّمْ نَقْلِي يَدْعُونَ إِرْثَهُ بَيْنَهُمْ... الخ ؛ يَعْنِي إِذَا حَضَرَ الشُّرَكَاءُ عِنْدَ الْقَاضِي وَفِي أَيْدِيهِمْ مَالٌ مُشْتَرَكٌ ، فَهَاهُنَا عِدَّةُ صُورٍ : أَحَدُهَا : إِنْ كَانَ نَقْلِيّاً ، فَإِنْ أَدَّعَا شِرَاءَهُ أَوْ مَلَكُهُ مُطْلَقاً ، وَهَذِهِ الصُّورَةُ غَيْرُ مَذْكُورَةٍ فِي «الْمَتْنِ» ، وَتَمَامُ الْكَلَامِ مَذْكُورٌ فِي الشُّرُوحِ وَالْحَوَاشِي .

[١٢] أقوله : قَسْمٌ أَيْضاً... الخ ؛ أَيُّ بَيْنَهُمْ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْقِسْمَةِ قِضَاءٌ عَلَى الْغَيْرِ ؛ لِأَنَّهُمْ مَا أَقْرَأُوا بِالْمَلِكِ لْغَيْرِهِمْ ، قَالَ فِي «الْهَدَايَةِ» : هَذِهِ رَوَايَةُ «كِتَابِ الْقِسْمَةِ» . وَفِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» : أَرْضٌ أَدَّعَاهَا رَجُلَانِ ، وَأَقَامَا الْبَيِّنَةَ أَنَّهَا فِي أَيْدِيهِمَا ، وَأَرَادَ الْقِسْمَةَ لَمْ يَقْسِمَا حَتَّى يَقِيمَا الْبَيِّنَةَ أَنَّهَا لِهَمَا ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ تَكُونَ لْغَيْرِهِمَا .

ولا يقسم إن برهنا أنه معهما حتى يبرهنا أنه لهما

وعندهما: يُقَسَّمُ<sup>(١)</sup> كما في الصُّورِ الأخر.

له: أن ملك المورث باق بعد موته، فالقسمة قضاء على الميت فلا بد من البيّنة بخلاف صورة الشراء؛ لأن الملك بعد الشراء غير باق للبائع، وبخلاف غير العقار إذا ادّعوا إرثه؛ لأن القسمة تفيد زيادة الحفظ، والعقار محصن بنفسه، فلا احتياج إلى القسمة، فالمسألة التي لم تذكر في «المتن» فهم حكمها من قسمة النقل الموروث، وكذا من قسمة العقار المشتري بالطريق الأولى؛ فلهذا لم يذكر.

(ولا إن برهنا<sup>(٢)</sup> أنه معهما حتى يبرهنا أنه لهما)، الضمير في أنه يرجع إلى

العقار، فقيل: هذا قول أبي حنيفة رحمته الله، والأصح أنه قول الكل؛ لأنهما إذا

ثم قيل: هو قول أبي حنيفة رحمته الله خاصة، وقيل: هو قول الكل وهو الأصح؛ لأن قسمة الحفظ في العقار غير محتاج إليه، وقسمة الملك تفتقر إلى قيامه، ولا ملك بدون البيّنة فامتنع الجواز.

[١] قوله: وعندهما يقسم... الخ؛ أي يقسم باعترافهم، كما في الصور الأخر، وهي النقل مطلقاً، والعقار المدعى شراؤه، أو ملكية مطلقة، دليلهما: إنه في أيديهم، وهو دليل الملك، ولا منازع لهم.

وله: أي لأبي حنيفة رحمته الله: إن ملك المورث باق إلى آخره.

[٢] قوله: ولا إن برهنا... الخ؛ أي ولا يقسم، قال العيني تبعاً للزُّبَيْدِيِّ<sup>(١)</sup>: وهذه المسألة بعينها هي المسألة السابقة، وهي قوله: أو ملكه مطلقاً؛ لأن المراد فيها أن يدّعوا الملك، ولم يذكروا كيف انتقل إليهم، ولم يشترط فيها إقامة البيّنة على أنه ملكهم، وهو رواية القدوري رحمته الله، وشرط هاهنا، وهو رواية «الجامع الصغير».

فإن كان قصد المصنف رحمته الله تعيين الروايتين، فليس فيه ما يدل على ذلك، وإلا فتقع المسألة مكررة، وأجاب المقدسي رحمته الله: بحمل ما في «الجامع الصغير» على ما ذكر أنه بأيديهما فقط، وبرهنا عليه فيكون من اختلاف الروايتين؛ لاختلاف الموضوع، فلا تكرار.

ولو برهنا على الموت وعدد الورثة، وهو معهما، ومنهم طفل أو غائب قُسم ونصب مَنْ يقبضُ لهما

برهنا أنه معهما كان القسمة قسمة الحفظ<sup>(١)</sup>، والعقار غير محتاج إلى ذلك، فلا بُدَّ من إقامة البيّنة على الملك.

(ولو برهنا على الموت<sup>(٢)</sup> وعدد الورثة، وهو معهما، ومنهم طفل أو غائب قُسم ونصب مَنْ يقبضُ لهما) : أي إن حضر وارثان، وبرهنا على الموت، وعدد الورثة، والعقار معهما<sup>(٣)</sup>، ومن الورثة طفل أو غائب قسم ونُصب مَنْ يقبض للطفل أو الغائب، وعبارة «الهداية»: «الدار في أيديهم<sup>(٤)</sup>». فقليل : هذا سهو، والصواب

أقول : وهو الظاهر من قول «الهداية»، وفي «الجامع الصغير»: أرض أذعاهما رجلان وأقاما البيّنة أنّها في أيديهما لم تقسم حتى يبرهنا أنّها لهما ؛ لاحتمال أن تكون لغيرهما ؛ أي بوديعة أو إجارة أو إعارة، فافهم. كذا في «ردّ المحتار»<sup>(٥)</sup>.

[١] أقوله : كان القسمة قسمة الحفظ... إلخ ؛ يعني إنّ القسمة نوعان : قسمة بحق الملك لتكميل المنفعة، وبحق اليد لأجل الحفظ والصيانة، والثاني في العقار غير محتاج إليه ؛ لأنّه محفوظ بنفسه، فتعيّن قسمة الملك، وقسمة الملك تفتقر إلى قيام الملك، ولا ملك بدون البيّنة، فامتنع الجواز. كذا في «العناية»<sup>(٦)</sup>.

[٢] أقوله : ولو برهنا على الموت ؛ يعني إذا حضر وارثان وأقاما البيّنة على الوفاة، وعدد الورثة، والدار في أيديهم، ومعهم وارث غائب، قسّمه القاضي بطلب الحاضرين، وينصب وكيلًا لقبض نصيب الغائب، وتأمّ الكلام مذكور في «الهداية».

واعترض الشارح رحمه الله على «الهداية» بقوله : هذا سهو... إلخ ؛ لأنّه لو كانت في أيديهم لكان البعض في يد الطفل أو الغائب، وحينئذ لا يقسم، والجواب : إنّهُ أطلق الجمع وأراد المثني بقرينة قوله : وارثان، فتأمّل. كذا في «الفوائد العارفية».

[٣] أقوله : والعقار معهما... إلخ ؛ قال الجلبلي في «حاشيته»<sup>(٧)</sup> : أقول : تغيير صيغة

(١) انتهى من «الهداية» (٤ : ٤٢).

(٢) «ردّ المحتار» (٦ : ٢٥٨).

(٣) «العناية» (٩ : ٤٣٢ - ٤٣٣).

(٤) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٦٤).



فإن برهنَ واحد، أو شروا وغابَ أحدهم، أو كان مع الوارث: الطفل، أو الغائب، أو شيء منه لا، وقُسّم بطلبِ أحدهم

في أيديهما، حتّى لو كان في أيديهم لكان البعضُ في يدِ الطفل، أو الغائب، وسيأتي أنّه إن كان كذلك لا يُقسّم.

(فإن برهنَ واحد، أو شروا وغابَ أحدهم<sup>(١)</sup>، أو كان مع الوارث: الطفل، أو الغائب، أو شيء منه لا<sup>(٢)</sup>): أي إن حضرَ واحدٌ وأقامَ البيّنة لا يقسم<sup>(٣)</sup> إذ لا بُدّ من اثنين؛ لأنّ الواحد لا يصلح مُقاسِماً ومُقاسِماً، ومُخاصِماً ومُخاصِماً، ولو كانَ مقامَ الإرث الشراء وغابَ أحدهم لا يُقسّم؛ لأنّ في الإرث يتصبّبُ أحدُ الورثة خصماً عن الباقيين، وإن كان في صورةِ الإرث العقار أو شيءٌ منه في يدِ الغائب أو الطفل لا يُقسّمُ أيضاً؛ لأنّ القسمة تصيرُ قضاءً على الغائب أو الطفل من غير خصمٍ حاضر عنهما.

(وقُسّم بطلبِ أحدهم<sup>(٣)</sup>): أي أحدِ الشركاء

معهم إلى معهما إشعارٌ منه ﷺ بعدم ارتضاء لفظِ المصنّف ﷺ، وأيّده بنقلِ عبارة «الهداية»، والتخطئة بهما؛ لورود ما أوردوا على «الهداية». انتهى كلامه. أقول: ما رأينا في نسخة من نسخ «الوقاية» لفظ: معهم؛ لعلّ الله يحدثُ بعد ذلك أمراً.

[١] أقوله: فإن برهنَ واحدٌ أو شروا وغابَ أحدهم؛ أي إن حضرَ أحدٌ لم يقسم، وإن أقام البيّنة؛ لأنّه لا بُدّ من حضور خصمين؛ لأنّ الواحد لا يصلحُ مُخاصِماً ومُخاصِماً، وكذا مقاسِماً ومُقاسِماً. كذا في «الفوائد العارفية».

[٢] أقوله: لا يقسم؛ وإن أقاموا البيّنة على الشراء، والفرق بين الشراء والإرث المذكور في «الهداية» مفصّلاً. قاله الجلبى<sup>(٢)</sup>.

[٣] أقوله: وقسم بطلبِ أحدهم... الخ؛ أي بطلبِ أحد الشركاء: يعني إذا كان كلُّ

(١) أي كان العقار مع الوارث أو الصغير أو الغائب أو كان معه شيء من العقار لا يجوز القسمة؛ لأنه قضاء عليهما بإخراج شيء مما في أيديهما بلا خصم حاضر عنهما. ينظر: «درر الحكام» (٢: ٤٢٢).

(٢) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٦٤).

إن انتفع كلٌ بحصته، وبطلب ذي الكثير فقط إن لم ينتفع الآخر؛ لقلة حصته، ولا يقسم إلا بطلبهم

(إن انتفع كلٌ بحصته، وبطلب ذي الكثير<sup>(١)</sup> فقط إن لم ينتفع الآخر؛ لقلة حصته): أي لا يقسم بطلب ذي القليل<sup>(٢)</sup>؛ لأنه لا فائدة له، فهو متعنت في طلب القسمة<sup>(٣)</sup>. وقيل<sup>(٤)</sup>: على العكس؛ لأن صاحب الكثير يطلب ضرراً صاحبه، وصاحب القليل يرضى بضرره.

وقيل<sup>(٥)</sup>: يقسم بطلب كل واحد.

(ولا يقسم إلا بطلبهم<sup>(٦)</sup>)

واحد من الشركاء ينتفع بنصيبه، قسم القاضي بطلب أحدهم؛ لأن القسمة حق لازم على القاضي فيما يحتمل القسمة عند طلب أحدهم على ما بيناه قبل.

[١] أقوله: بطلب ذي الكثير... الخ؛ صورته: إن كان ينتفع أحدهم ويستضر به الآخر لقلة نصيبه، فإن طلب صاحب الكثير قسم، وإن طلب صاحب القليل لم يقسم؛ لأن الأول؛ أي صاحب الكثير منتفع به، فاعتبر؛ لأنه طالب؛ لأنه يخصه بالانتفاع بملكه، ويمنع الغير عن الانتفاع بملكه.

وهذا منه طلب الحق والإنصاف، وإن له أن يمنع غيره من الانتفاع بملكه، والقاضي نصب نظراً لاتصال الحقوق إلى أهلها، ودفع المظالم، والثاني: إن ذي القليل متعنت في طلبه فلم يعتبر.

[٢] أقوله: متعنت في طلب القسمة؛ والقاضي يجيب المتعنت بالرد، وتعذر الانتفاع بنصيبه لقلة نصيبه، لا لمعنى من جهة صاحب الكثير. «كفاية»<sup>(٧)</sup>.

[٣] أقوله: ولا يقسم إلا بطلبهم... الخ؛ يعني إن طلب صاحب القليل لم يقسم

(١) ذكره الخصاص، وقال في «الكافي»: ما ذكره الخصاص أصح، وفي «الذخيرة»: وعليه الفتوى. وقال في «الدر المختار» (٥: ١٦٥): وعليه مشى أصحاب المتون فعليه المعول، وأيده ابن عابدين في «رد المحتار» (٥: ١٦٥). وينظر: «الدر» (٢: ٤٢٣).

(٢) ذكره الجصاص. ينظر: «الدر» (٢: ٤٢٣).

(٣) ذكره الحاكم في «مختصره»، وقال في «الخانية»: وهو اختيار الإمام المعروف بخواهر زاده، وعليه الفتوى. ينظر: «الدر» (٢: ٤٢٣)، و«الدر المختار» (٥: ١٦٥).

(٤) «الكفاية» (٨: ٣٥٧).

إن تضرر كل للقلّة وقسم عروض اتحد جنسها لا الجنسان والرقيق والجواهر  
والحمائم إلا برضاهم

إن تضرر كل للقلّة<sup>(١)</sup> وقسم عروض<sup>(٢)</sup> اتحد جنسها لا الجنسان<sup>(٣)</sup> والرقيق والجواهر  
والحمائم إلا برضاهم، قالوا: يقسم الرقيق<sup>(٤)</sup> والجواهر بطلب البعض، كما يقسم  
الإبل وسائر العروض، له: أن التفاوت فاحش<sup>(٥)</sup> في الآدمي فصار كالأجناس  
المختلفة

لأن القسمة لتكميل المنفعة، وفي هذا تقويتها، فإن طلبوا والتزموا الضرر عليهم فلهم  
الأمر؛ لأن الحق لهم، وهم أعرف لشأنهم. كذا في «الفوائد العارفية».

[١] أقوله: إن تضرر كل للقلّة؛ بأن كان بيتاً صغيراً بينهما لم يقسمها عند طلب  
أحدهما؛ لأن الطالب للقسمة متعنت للآخر.

[٢] أقوله: وقسم عروض... الخ؛ لأن عند اتحاد الجنس يتحد المقصود، فيحصل  
التعديل في القسمة، والتكميل في المنفعة.

[٣] أقوله: لا الجنسان؛ عطف على ما أقيم مقام الفاعل؛ أي عروض، أو على  
الجملة بتقدير الفعل؛ أي لا يقسم الجنسان المختلفان اسماً ومعنى، بأن يجعل حصّة  
أحد في جنس واحد، وحصّة آخر في جنس آخر؛ لفحش التفاوت، فيقسمان قسمة  
فرد، بأن يقسم كل جنس بانفراده.

فلو كان المقسوم إبلاً وغنماً مثلاً، لم يجمع نصيب أحد من الوارثين في الإبل  
خاصّة، ونصيب الآخر منهما في الغنم خاصّة، بل يقسم الإبل بينهما، ثم الغنم  
كذلك، وعلى هذا المكيل والموزون وغير ذلك. «فوائد عارفية».

[٤] أقوله: وقالوا: يقسم الرقيق؛ لاتحاد الجنس، والتفاوت في الجنس الواحد لا  
يمنع القسمة، كما في الإبل والغنم، ولهذا يقسم الرقيق في الغنمة بين الغائمين. كذا في  
«تكملة البحر»<sup>(١)</sup>.

[٥] أقوله: له إن التفاوت فاحش؛ لتفاوت المعاني الباطنة، كالذهن والكياسة،  
بخلاف سائر الحيوانات؛ لأن الانتفاع بهما لا يختلف إلا شيئاً يسيراً، وذلك مفتقر في

## ودورٌ مشتركة، أو دارٌ وضيعة

وفي الجواهر<sup>(١)</sup> قد قيل: إذا اختلفَ الجنسُ لا يقسم.

## (ودورٌ مشتركة، أو دارٌ وضيعة)

القسمة، ألا ترى أنَّ الذكَرَ والأنثى من بني آدم جنسان مختلفان، ومن الحيوانات جنس واحد، فلا يجوزُ القياس، وقسمةُ الغنائم تجري في الأجناس، فلا تلزم.

وهذا الخلاف فيما إذا كان الرقيقُ وحدهم، وليس معهم شيءٌ آخر من العروض، وهم ذكور فقط، أو إناثٌ فقط، وأما إذا كانوا مختلفين بين الذكور والإناث لا يقسم بالإجماع؛ لأنَّ الذكورَ والإناثَ من بني آدم جنسان؛ لاختلافِ المقاصد، وإن كان مع الرقيق شيءٌ آخر مما يقسم جازت القسمةُ في الرقيق تبعاً لغيرهم بالإجماع، ويجبرهم القاضي لطلب البعض، وكم من شيءٍ يدخل تبعاً وإن لم يجز دخوله قصداً. كذا في «تكملة البحر»<sup>(١)</sup>.

[١] قوله: وفي الجواهر... اهـ؛ قال في «تكملة البحر»<sup>(٢)</sup>: وأما الجواهر؛ فلأنَّ جهالتها متفاحشة، ألا ترى أنَّه لا يصلحُ غير العين منها عوض عما ليس بمال: كالنكاح والخلع، وقيل: لا يقسم الكبار لفحش التفاوت، ويقسم الصغار لقلّة التفاوت، وقيل: إن اختلف جنسهما لا يقسم، وإن اتحد يقسم كسائر الأجناس.

وتوضيحُ المقام على ما في المتون والشروح أنَّه قال في «العتابية»: والقُمُوم والطَّشْت المتَّخذة من صفر تلحقُ بمختلفة الجنس، فلا يقسمها جبراً، وكذلك الأثوابُ المتَّخذة من القطن والكُتَّان إذا اختلفَ بالصنعة؛ كالقُبَاءِ والجَبَّةِ والقَمِيص كذلك، وفي «مختصر خواهر زادته»: ولا يقسم السرج ولا الفرش ولا المصحف.

وفي «التجريد»: لو أوصى لهما بصوفٍ على ظهر غنم أو لبنٍ في ضرع، أو بما في بطون الغنم لا يقسم قبل الجزِّ والحلب والولادة، وفي «الخانبة»: إذا كان بين رجلين ثوبٌ مخيطٌ لا يقسم القاضي بينهم، ولو غير مخيط فاقسمهما طولاً أو عرضاً جازت القسمة، وأما الحمامُ وكذا البئر والرحى فلما دُكِرَ من إلحاقِ الضررِ بالكلِّ، ولو اقتسما

(١) «تكملة البحر» (٨: ١٧٢).

(٢) «تكملة البحر» (٨: ١٧٢ - ١٧٣).

## أو دارٌ وحانوت قُسِمَ كُلُّ وَحْدَهَا

أو دارٌ وحانوت قُسِمَ كُلُّ وَحْدَهَا: أي إذا كانت الدُّورُ قَرِيبَةً بَأَن كَانَتْ كُلُّهَا فِي مَصْرٍ وَاحِدٍ، قُسِمَ كُلُّ وَحْدَهَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله <sup>(١)</sup>، وَقَالَا: يَقْسَمُ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ <sup>(٢)</sup>، وَإِنْ كَانَتِ الدُّورُ بَعِيدَةً: أَيْ فِي مَصْرَيْنِ، فَقَوْلُهُمَا كَقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله.

الْحَمَامُ أَوْ الْبُئْرُ بِأَنْفُسِهِمْ جَازٌ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ نَوْعٌ مُنْفَعَةٌ، بِأَن يَتَّخِذَ نَصِيْبَهُ مِنَ الْحَمَامِ بَيْتًا، وَإِنْ طُلِبَا جَمِيعًا الْقِسْمَةُ مِنَ الْقَاضِي هَلْ يَقْسَمُ، فِيهِ رَوَايَتَانِ: فِي رَوَايَةٍ لَا يَقْسَمُ؛ لِأَنَّهَا تَضَمَّنَتْ تَفْوِيتَ مُنْفَعَةٍ، وَلَيْسَ لِلْقَاضِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ سَفَهًا يُمْكِنُهُ.

وَفِي رَوَايَةٍ: يَقْسَمُ؛ لِأَنَّهُمْ رَضُوا بِذَلِكَ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ الْمُصَنِّفُ رحمته الله بِقَوْلِهِ: إِلَّا بِرِضَائِهِمْ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ نَوْعٌ مُنْفَعَةٌ. كَذَا فِي «الْمَحِيطِ»، وَفِي «التَّائَارِخَانِيَّةِ»: وَإِذَا كَانَتْ قَنَاةٌ أَوْ بئرٌ أَوْ نَهْرٌ، وَلَيْسَ مَعَهُ أَرْضٌ، فَأَرَادَ بَعْضُ الشَّرَكَاءِ الْقِسْمَةَ، فَإِنَّهَا لَا تَقْسَمُ، وَإِذَا كَانَتْ أَرْضٌ لَهَا شَرْبٌ قَسَمَ الْأَرْضَ وَتَرَكَ الشَّرْبَ، وَالْقَنَاةَ وَالْبئرَ كَالشَّرْكَاءِ.

وَفِي «الْخُلَاصَةِ»: وَلِكُلِّ مِنْهُمَا شَرْبُهُ، وَإِنْ كَانَ يَقْدَرُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنْ يَجْعَلَ لِأَرْضِهِ شَرْبًا مِنْ مَوْضِعٍ آخَرَ، قَسَمَ ذَلِكَ كُلَّهُ فِيمَا بَيْنَهُمَا، وَفِي «الْأَصْلِ»: لَوْ كَانَتْ أَنْهَارًا وَأَبَارًا لِأَرْضٍ مُخْتَلِفَةٍ قَسَمَ الْأَبَارَ وَالْعْيُونَ وَالْأَرْضِي، وَفِي «النُّوَادِرِ»: وَلَوْ قَسَمَ الْبئرَ بِالْجِبَالِ جَازٌ؛ لِأَنَّ التَّفَاوُتَ فِيهَا قَلِيلٌ.

[١] قَوْلُهُ: عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله؛ لَهُ: إِنَّ الدُّورَ أَجْنَاسٌ مُخْتَلِفَةٌ؛ لِاخْتِلَافِ الْمَقْصُودِ بِاعْتِبَارِ الْمَحَالِّ وَالْجَوَارِي وَالْقُرْبِ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَكَانَ اخْتِلَافًا فَاحِشًا، فَلَا يُمْكِنُ التَّعْدِيلُ فِي الْقِسْمَةِ، فَلَا يَجُوزُ جَمْعُ نَصِيبِ كُلِّ وَاحِدٍ فِي دَارٍ إِلَّا بِالتَّرَاضِي، وَالسَّاحَةِ كَالدُّورِ؛ لِأَنَّهُ بَيْنَ الْبَيْتِ وَالْدَّارِ، فَأَخَذَ حَظَّهُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَذَا. فِي «تَكْمِلَةِ الْبَحْرِ» <sup>(١)</sup>.

[٢] قَوْلُهُ: وَقَالَا: يَقْسَمُ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ؛ إِذَا كَانَتْ فِي مَصْرٍ وَاحِدٍ، وَكَانَتِ الْقِسْمَةُ أَصْلَحَ لَهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ جَنْسٌ وَاحِدٌ، نَظَرًا إِلَى اتِّحَادِ الْأَسْمِ وَالصُّورَةِ، وَأَصْلُ السَّكْنَى جَنْسَانِ؛ نَظَرًا إِلَى اخْتِلَافِ الْأَغْرَاضِ، وَتَفَاوُتِ السَّكْنَى، وَإِذَا قَسَمَ كُلُّ دَارٍ عَلَى حِدَةٍ رُبَّمَا يَتَضَرَّرُ لِقَلَّةِ نَصِيبِهِ. كَذَا فِي «تَكْمِلَةِ الْبَحْرِ» <sup>(٢)</sup>.

(١) «تكملة البحر» (٨: ١٧٣).

(٢) «تكملة البحر» (٨: ١٧٣).

وَيَصَوِّرُ الْقَاسِمُ مَا يَقْسَمُ وَيَعْدِلُهُ وَيَذَرُّهُ وَيَقُومُ بِنَاءِهِ وَيَفْرُزُ كُلَّ قِسْمٍ بِطَرِيقِهِ وَشَرِبِهِ  
(وَيَصَوِّرُ<sup>(١٢١)</sup> الْقَاسِمُ مَا يَقْسَمُ وَيَعْدِلُهُ وَيَذَرُّهُ وَيَقُومُ بِنَاءِهِ<sup>(١٣)</sup> وَيَفْرُزُ كُلَّ قِسْمٍ  
بِطَرِيقِهِ وَشَرِبِهِ<sup>(١٤)</sup>)

[١] أقوله: ويصور... الخ؛ أي إذا شرع القاسم في القسمة ينبغي أن يصور ما يقسمه؛ أي يكتب على كاغده: إن فلاناً نصيبه كذا، وفلاناً كذا؛ ليتمكن حفظه إذا أراد رفع ذلك الكاغد إلى القاضي؛ ليتولى الإقراع بينهم بنفسه. كذا في «العناية»<sup>(١)</sup>.

[٢] أقوله: ويصور... الخ؛ قال الإمام حميد الدين رحمته الله: صورته: أرض بين جماعة؛ لأحدهم سدسها، وللآخر نصفها، وللآخر ثلثها، يجعلها ستة أسهم، ويلقب الجزء الأول بالسهم الأول، والذي يليه بالثاني، وعلى هذا، ويكتب أساميهم، ويجعلها قرعة، فمن خرج اسمه أولاً فله السهم الأول، فإن كان ذلك السهم بأن كان صاحب السدس فله الجزء الأول، وإن كان صاحب الثلث فله الجزء الأول، والذي يليه، وإن كان صاحب النصف فله الجزء الأول، واللدان يليانه.

فالحاصل: إنه يخرج القرعة، فمن خرج اسمه أولاً فله السهم الأول، ومن خرج اسمه ثانياً فله السهم الثاني، وهذا الطريق إنما يستقيم إذا كانت الأنصبة متساوية، والأصل أن ينظر إلى أقل الأنصبة حتى إذا كان الأقل ثلثاً جعلها أثلاثاً، وإن سدسها جعلها أسداساً؛ ليتمكن القسمة.

صورة المسألة: إذا كان الوارث ابناً وبناتاً، فيكتب على القرعة اسمها وسمى الثلث المسمى بالأول مع ما يليه، ويتعين الثلث الآخر للبنات، ولو خرج اسم البنت أولاً تأخذ البنت الثلث المسمى بالأول، ويتعين الثلثان الآخران للابن، وإنما شرعت القرعة لطيب القلوب، وإزاحة تهمة الميل هذا. كذا في «الفوائد العارفية».

[٣] أقوله: يقوم ببناء... الخ؛ لحاجته إليه بالآخر، إذ البناء يقسم على حدة، فربما يقع في نصيب أحدهم شيء منه، فيكون عالماً بقيمتها. قاله الجلبلي<sup>(٢)</sup>.

[٤] أقوله: ويفرز كل قسم بطريقة وشربه... الخ؛ بيان الأفضل، فإن لم يفعل أو

(١) «العناية» (٩: ٤٤٠).

(٢) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٦٤ - ٥٦٥).

وَيَلْقَبُ الْأَقْسَامَ بِالْأَوَّلِ وَالثَّانِي وَالثَّالِثَ، وَيَكْتُبُ أَسْمَاءَهُمْ وَيَقْرَعُ، وَالْأَوَّلُ لِمَنْ خَرَجَ اسْمُهُ أَوَّلًا، وَالثَّانِي لِمَنْ خَرَجَ ثَانِيًا، وَلَا يُدْخِلُ الدَّرَاهِمَ فِي الْقِسْمَةِ إِلَّا بِرِضَاهُمْ

وَيَلْقَبُ الْأَقْسَامَ بِالْأَوَّلِ وَالثَّانِي وَالثَّالِثَ، وَيَكْتُبُ أَسْمَاءَهُمْ وَيَقْرَعُ<sup>(١)</sup>، وَالْأَوَّلُ لِمَنْ خَرَجَ اسْمُهُ أَوَّلًا، وَالثَّانِي لِمَنْ خَرَجَ ثَانِيًا: أَيُصَوِّرُ الدَّارَ الْمُقْسُومَةَ عَلَى قَرطاسٍ؛ لِيَرْفَعَ إِلَى الْقَاضِي، وَيَعْدِلُهَا: أَيُسَوِّيْهَا عَلَى سَهَامِ الْقِسْمَةِ، وَيَذَرُهَا وَيُصَوِّرُ الدُّرْعَانَ عَلَى ذَلِكَ الْقَرطاسِ بِقَلَمِ الْجَدُولِ، فَيَكُونُ كُلُّ ذِرَاعٍ فِي ذِرَاعٍ بِشَكْلِ لَبَنَةٍ، وَيُقَدَّرُ الْبُيُوتُ وَالصُّفَّةُ، وَغَيْرُهُمَا بِتِلْكَ الدُّرْعَانِ، وَيَقُومُ الْبِنَاءُ وَيَبْتَدِئُ الْقِسْمَةُ مِنْ أَيِّ طَرَفٍ شَاءَ، فَإِنْ جَعَلَ الْجَانِبَ الْغَرْبِيَّ أَوَّلًا يَجْعَلُ مَا يَلِيهِ ثَانِيًا، ثُمَّ مَا يَلِيهِ ثَالِثًا وَهَكَذَا، وَيَكْتُبُ أَسْمَاءَ أَصْحَابِ السَّهَامِ إِمَّا عَلَى الْقِرْعَةِ أَوْ غَيْرِهَا، فَمَنْ خَرَجَ اسْمُهُ أَوَّلًا يُعْطَى نَصِيبُهُ مِنَ الْجَانِبِ الْغَرْبِيِّ جَمْلَةً مِنَ الْعَرِصَةِ وَالْبِنَاءِ إِلَى أَنْ يَتِمَّ نَصِيبُهُ، ثُمَّ مَنْ خَرَجَ اسْمُهُ ثَانِيًا يُعْطَى نَصِيبُهُ مُتَّصِلًا بِالْأَوَّلِ، وَهَكَذَا إِلَى أَنْ يَتِمَّ سَوَاءُ كَانَتِ الْأَنْصِبَاءُ مُتَسَاوِيَةً أَوْ مُتَفَاوِتَةً.

(وَلَا يُدْخِلُ الدَّرَاهِمَ فِي الْقِسْمَةِ<sup>(٢)</sup> إِلَّا بِرِضَاهُمْ): أَيُ لَا يَدْخُلُ فِي قِسْمَةِ الْعَقَارِ الدَّرَاهِمَ إِلَّا بِالتَّرَاضِي، حَتَّى إِذَا كَانَ أَرْضٌ وَبِنَاءٌ يُقْسَمُ بِطَرِيقِ الْقِيَمَةِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رحمته الله، وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله أَنَّهُ يَقْسِمُ الْأَرْضَ بِالمَسَاحَةِ، فَالَّذِي وَقَعَ الْبِنَاءُ فِي نَصِيبِهِ يَرُدُّ عَلَى الْآخِرِ دَرَاهِمَ حَتَّى يَسَاوِيَهُ، فَيُدْخِلُ الدَّرَاهِمَ ضَرُورَةً، وَعَنْ مُحَمَّدٍ رحمته الله أَنَّهُ يَرُدُّ عَلَى شَرِيكِهِ مِنَ الْعَرِصَةِ فِي مُقَابَلَةِ الْبِنَاءِ، فَإِذَا بَقِيَ فَضْلٌ وَلَا يَكُنُ التَّسْوِيَةُ فَحِينَئِذٍ يَرُدُّ الْفَضْلُ دَرَاهِمَ؛ لِأَنَّ الضَّرُورَةَ فِي هَذَا الْقَدْرِ.

لَمْ يَكُنْ جَازًا. كَذَا فِي «الْهِدَايَةِ»<sup>(١)</sup>.

[١] أقوله: وَيَقْرَعُ... الخ؛ بَأَن يَكْتُبَ الْقَاضِي أَسْمَاءَ الشُّرَكَاءِ فِي بَطَاقَةٍ بَعَيْنِهَا، وَيَجْعَلُهَا فِي قِطْعَةٍ مِنْ طِينٍ ثُمَّ يَدْلِكُهَا بَيْنَ كَفَيْهِ حَتَّى تُصِيرَ مُسْتَدِيرَةً، فَيَكُونُ شَبِيهَ الْبَنْدَقَةِ. كَذَا فِي «الْعَنَايَةِ».

[٢] أقوله: وَلَا يَدْخُلُ الدَّرَاهِمَ فِي الْقِسْمَةِ... الخ؛ الْمُرَادُ بِالْدَّرَاهِمِ هِيَ الَّتِي لَيْسَتْ مِنْ

فإن وَقَعَ مَسِيلُ قِسْمٍ أو طَرِيقُهُ في قِسْمٍ آخر بلا شرطٍ فيها صُرِفَ إن أمكنَ وإلا فسُخِطَ.

(فإن وَقَعَ مَسِيلٌ<sup>(١)</sup> قِسْمٍ أو طَرِيقُهُ في قِسْمٍ آخر بلا شرطٍ فيها صُرِفَ إن أمكنَ وإلا فسُخِطَ<sup>(٢)</sup>).

التركة، يعني لا يدخلُ من خارجِ التركةِ الدراهمُ في قسمةِ التركة، فلو كان في القسمة فضلٌ لا يستوي بالدراهم، بل بما كان من جنسِ المقسوم كفضلِ بناءٍ فإنه عوضٌ بالأرضِ دونِ القيمة.

صورة المسألة: دارٌ بين جماعة، فأرادوا قسمتها، وفي أحدِ الجانبين فضلُ بناءٍ فأرادَ الشركاءُ أن يكونَ عوضَ البناءِ الدراهم، والآخر أن يكونَ عوضه من الأرض، فإنه يجعلُ عوضَ البناءِ من الأرض، ولا يتكلفُ الذي وقعَ البناءُ في نصيبه أن يردّها بإزاءِ البناءِ من الدراهم إلا إذا تعدّرَ صحَّ ذلك.

ولمّا قلنا: الدراهم التي ليست من التركة، حتى لو كان كذلك فيجزّ بها نقصانُ بعضِ الأنصباء، هل يجبرُ النقصانُ بشيءٍ من التركة، والدليلُ على عدمِ الدخولِ أنّه لا شركة في الدراهم، والقسمة من حقوقِ الاشتراك. كذا في «الفوائد العارفية».

[١] أقوله: فإن وقع مسيل... الخ؛ صورته: دارٌ بين رجلين فيها صفةٌ وبيتٌ كان بابُه ومسيلُ ماءِ البيتِ على ظهرِ الصفةِ، فاقترسماها، فأصابَ الصفةَ مع قطعةٍ من الساحةِ أحدهما، ولم يشترط في القسمة أن يتركَ الطريقَ والمسيلَ على ما كان قبل.

وصاحب البيتِ يقدرُ أن يفتحَ بابَه فيما أصابه من المساحة، ويسيلُ ماؤه في ذلك، فليس له كذلك، بل حرف باب البيتِ ومسيلُ الماءِ إلى ما أصابه من الساحة تحقيقاً لمعنى القسمة، وهو قطع الشركة، وإن لم يقدر فسُخِطتِ القسمة؛ لاختلالها ببقاء الاختلاط من وجه. كذا في «الفوائد العارفية».

(١) أي صرف لإمكان تحقق معنى القسمة، وهو قطع الشركة وتكميل المنفعة من غير المضرة، وإن لم يمكن صرفه فسُخِطتِ القسمة، واستؤنفت على وجه يمكن لكل واحد أن يجعل لنفسه مسيلاً وطريقاً؛ لأنها وقعت مختلة لبقاء الاختلاط وعدم حصول المقصود بها. ينظر: «فتح باب العناية» (٢: ٤٠٦).



سُفِّلَ ذُو عَلُو، وَسُفِّلَ وَعَلُو مَجْرَدَانِ قَوْمٌ كُلُّ وَحْدَةٍ، وَقُسِمَ بِهَا عِنْدَ مُحَمَّدٍ ۖ وَبِهِ يُفْتَى، فَإِنْ أَقْرَأَ أَحَدُ الْمُتَقَاسِمِينَ بِالْإِسْتِيفَاءِ، ثُمَّ ادَّعَى أَنْ بَعْضَ حَصَّتِهِ وَقَعَ فِي يَدِ صَاحِبِهِ غَلْطًا لَا يُصَدَّقُ إِلَّا بِحُجَّةٍ

سُفِّلَ ذُو عَلُو، وَسُفِّلَ<sup>(١)</sup> وَعَلُو مَجْرَدَانِ<sup>(٢)</sup> قَوْمٌ كُلُّ وَحْدَةٍ، وَقُسِمَ بِهَا عِنْدَ مُحَمَّدٍ ۖ وَبِهِ يُفْتَى<sup>(٣)</sup> : أَيُ قِسْمٍ بِالْقِيَمَةِ عِنْدَهُ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ۖ يَقْسَمُ بِالذَّرَاعِ كُلُّ ذِرَاعٍ مِنَ السُّفْلِ فِي مُقَابَلَةِ ذِرَاعَيْنِ مِنَ الْعُلُو، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ ۖ يَقْسَمُ بِالذَّرَاعِ أَيْضًا، لَكِنِ الْعُلُوَّ وَالسُّفْلَ مُتَسَاوِيَانِ.

(فَإِنْ أَقْرَأَ أَحَدُ الْمُتَقَاسِمِينَ بِالْإِسْتِيفَاءِ، ثُمَّ ادَّعَى أَنْ بَعْضَ حَصَّتِهِ وَقَعَ فِي يَدِ صَاحِبِهِ غَلْطًا لَا يُصَدَّقُ إِلَّا بِحُجَّةٍ)، قَالُوا: لِأَنَّهُ يَدَّعِي فَسْخَ الْقِسْمَةِ فَلَا يُصَدَّقُ إِلَّا بِالْبَيِّنَةِ، قَالَ فِي «الْهِدَايَةِ»: يَنْبَغِي أَنْ لَا يَقْبَلَ دَعَاؤُهُ لِلتَّنَاقُضِ<sup>(٤)</sup>. وَفِي «الْمَبْسُوطِ»<sup>(٥)</sup>، وَفِي «فَتَاوَى قَاضِي خَانَ»<sup>(٦)</sup> مَا يُؤَيِّدُ هَذَا<sup>(٧)</sup>، وَجَهُ رَوَايَةِ «الْمَتَنِ»؛ أَنَّهُ اعْتَمَدَ عَلَى فِعْلِ الْقَاسِمِ فِي إِقْرَارِهِ بِإِسْتِيفَاءِ حَقِّهِ، ثُمَّ لَمَّا تَأَمَّلَ حَقَّ التَّأَمُّلِ ظَهَرَ الْغَلْطُ فِي فِعْلِهِ، فَلَا يُوْخَذُ بِذَلِكَ الْإِقْرَارُ عِنْدَ ظُهُورِ الْحَقِّ<sup>(٨)</sup>.

[١] قوله: علو وسفل... الخ؛ صورة المسألة: أن يكون العلو مشتركاً بين رجلين

(١) أي عن العلو والسفل. ينظر: «الغرر» (٢: ٤٢٥).

(٢) لأن السفل يصلح لما يصلح له العلو كالكثر والسرداب والاصطبل وغير ذلك فصارا كالجنتين فلا يمكن التعديل إلا بالقيمة. ينظر: «الدرر» (٢: ٤٢٥)، و«الدر المختار» (٥: ١٦٧)، و«الشرنبلالية» (٢: ٤٢٥)، وغيرها.

(٣) انتهى من «الهداية» (٤: ٥٠).

(٤) «المبسوط» (١٥: ٦٧).

(٥) «فتاوى قاضي خان» (٣: ١٥٣).

(٦) أي قول صاحب «الهداية».

(٧) وفق في «الحامدية» بينهما توفيقاً حسناً يحمل ما في «المتن» على ما إذا باشر القسمة غيره، وما في «الخانبة» و«المبسوط» على ما إذا باشر القسمة بنفسه. قال ابن عابدين ۖ في «رد المحتار» (٥: ١٦٨): وظاهر كلام صدر الشريعة أنهما روايتان فلا حاجة إلى التوفيق، بل الأهم الترجيح، فنقول: عامة المتون على ما مشى عليه المصنف، وهي الموضوعات لنقل المذهب، ولما عليه الفتوى. وعبرة «متن المواهب»: تقبل بينته، وقيل: لا. وفي «الاختيار»: وقيل: لا تقبل دعواه للتناقض، فأفاد عدم اعتماد الثانية.

## وشهادة القاسمين حجة فيها

(وشهادة القاسمين<sup>(١)</sup> حجة فيها): أي في القسمة، هذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله، وعند محمد رحمهما الله، والشافعي<sup>(١)</sup> رحمهما الله ليست بحجة، لأنها شهادة على فعل أنفسهما

وسفله لآخر، أو سفله مشتركاً بينهما وعلوه لآخر، طلباً القسمة من القاضي أو طلباً أحدهما.

ف عند أبي حنيفة رحمهما الله يحسب في القسمة ذراع من السفلى والعلو، فإن كانت قيمتها على السواء يحسب ذراع بذراع، وإن كانت قيمة أحدهما ضعف قيمة الآخر يحسب من الذي قيمته على الضعف ذراع بدرهمين من الآخر، حتى يستويا في القسمة. كذا في «الفوائد العارفية».

[١] أقوله: وشهادة القاسمين... الخ؛ يعني إذا أنكر بعض الشركاء بعد القسمة استيفاء نصيبه، فشهد القاسمان أنه استوفى نصيبه، فتقبل شهادتهما سواء كان من جهة القاضي أو غيره، وهذا عند الشيخين رحمهما الله، وقال محمد رحمهما الله: لا تقبل، وهو قول الثاني أولاً، وبه قال الشافعي رحمهما الله، وذكر الخصاف رحمهما الله قول محمد رحمهما الله مع قولهما. لمحمد رحمهما الله؛ إنها شهادة على فعل أنفسهما فلا تقبل، كمن علق عتق عبده على فعل فلان، فشهد ذلك الغير على فعله، فلا يقبل.

لهما: إنها ليست كذلك، بل شهادة على فعل غيرهما، وهو الاستيفاء والقبض، وهو فعل غيرهما؛ لأن فعلهما التميز لا غير، ولا حاجة إلى الشهادة على التميز، وقال الطحاوي رحمهما الله: إن اقتسما بالأجرة لا تقبل شهادتهما بالإجماع، وإليه مال بعض المشايخ رحمهما الله؛ لأنهما يدعيان إيفاء ما استأجرا عليه، فكانت شهادة صورة، ودعوى معنى، فلا تقبل.

قلنا: هنا لم يجر لهذه الشهادة إلى أنفسهما نفعاً؛ لأن الخصمان يوافقهما على إيفاء العمل، وهو التميز، وإنما الخلاف في الاستيفاء، فانتهت التهمة، ولو شهد قاسم

وإن قال: قبضته ثم أخذ بعضه، حُلِفَ خصمه، وإن قال: قبل إقراره أصابني كذا ولم يُسَلِّم إليّ، تحالفاً وفُسِخَتْ

قلنا: لا بل شهادة على فعل غيرهما<sup>(١)</sup>، وهو الاستيفاء.

(وإن قال: قبضته ثم أخذ بعضه، حُلِفَ خصمه<sup>(٢)</sup>): أي قال: قبضتُ حقِّي ولكن أخذ بعضه بعدما قبضته حُلِفَ خصمه.

(وإن قال قبل إقراره<sup>(٣)</sup>: أصابني كذا ولم يُسَلِّم إليّ، تحالفاً<sup>(٤)</sup> وفُسِخَتْ؛ لأنه اختلافٌ في مقدار ما حصل له بالقسمة، فصار كالاختلاف في مقدار المبيع.

واحدٌ لا تقبل شهادته؛ لأنَّ شهادة الفرد غير مقبولة، ولو أمر القاضي أمينه بدفع المال فيقبل قول الأمين في دفع الضمان عن نفسه، ولا يقبل في إلزام الآخر إذا كان منكراً<sup>(٥)</sup>.  
[١] قوله: على فعل غيرهما؛ وهو الاستيفاء؛ لأنَّ فعل القاسمين الإفراز والتعمير، وهو مستغن عن الشهادة؛ لكونه محسوساً بخلاف الاستيفاء، فإنه فعل صاحب الحصّة، وهو في غاية الظهور. قاله الجلبى<sup>(٦)</sup>.

[٢] قوله: حلف خصمه؛ لأنه يدّعي الغصب وهو منكر، والقول قول المنكر مع الحلف، في «تكملة البحر»<sup>(٧)</sup> قال: ولو اقتسما مئة شاة وقبضا ثم ادّعى أحدهما على صاحبه أنك أخذت خمسة من نصيبي غلطاً، وأنكر الآخر، وقال: اقتسما على أن يكون لي خمسة وخمسون، ولك خمسة وأربعون، فالقول قوله مع يمينه؛ لأنَّ القسمة قد تمت.

ثم ادّعى أحدهما على الآخر أنه أخذ خمسة غلطاً، وأنكر الآخر، فإن قامت بينة عمل بها، وإلا استحلف المدّعي عليه. كذا في «الحيط»، ففي المسألة الأولى هو يدّعي الأخذ بطريق الغصب، وفي هذه الأخذ بطريق الغلط فافترقا.

[٣] قوله: تحالفاً... الخ؛ ولا يخفى أنّه يبدأ بيمين أيهما شاء، ولقائل أن يقول:

(١) أي بالاستيفاء. ينظر: «الدرر» (٢: ٤٢٥).

(٢) ينظر: «تكملة البحر» (٨: ١٧٦).

(٣) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٦٥).

(٤) «تكملة البحر» (٨: ١٧٧).

فإن استحقَّ بعضُ حصّةٍ أحدهما شاعَ أو لا لم تُفسَخْ، ورجَعَ بقسطه في  
(فإن استحقَّ<sup>(١)</sup> بعضُ حصّةٍ أحدهما شاعَ أو لا لم تُفسَخْ، ورجَعَ بقسطه في

التحالف في البيع فيما إذا كان قبل القبض على وفاق القياس، كما علم في محله، وأمّا بعد القبض فمخالف للقياس؛ لأنّ أحدهما لا يدّعي على الآخر شيئاً حتى ينكره الآخر، فيحلف عليه، والآخر يدّعي، ولكنّا عرفناه في البيع بالنص.

وفيما نحن فيه بالتحالف مخالف للقياس؛ لأنّ كلّاً منهما ليس مدّعيّاً، وهو وارد في البيع بعد القبض على خلاف القياس، وقد تقرّر أنّ ما ورد على خلاف القياس، فلا يقاسُ عليه غيره، ولا يمكن إلحاقه بطريق دلالة النص؛ لأنّ القسمة ليست في معنى البيع من وجه أو فيها معنى الإفراز والمبادلة، فيتأمل في الجواب.

فإن أراد أحدهما القسمة بعد التحالف فليس له ذلك؛ لأنّه لا يمكن؛ لأنّها لا تكون إلا بالقرعة، وقد يقع نصيب أحدهما في جانب الآخر، فيتضرّر، ولو أقام أحدهما بينة عمل بها، ولو أقاما بينة عمل بالبينّة التي هي أكثر إثباتاً. كذا في «المحيط». كذا في «تكملة البحر»<sup>(١)</sup>.

١١ أقوله: فإن استحقَّ... الخ؛ يعني إذا استحقَّ بعض نصيبه أحدهما بعينه لم يفسخ القسمة عند الإمام، ورجّح المستحقّ بحصّة نصف ما استحقَّ عليه في نصيب شريكه، وقال أبو يوسف رحمته الله بالفسخ.

صورة المسألة: إذا أخذ أحدهما الثلث المقدّم من الدار، والآخر الثلثين من المؤخّر، وقيمتُهما سواء، ثمّ استحقَّ نصف المقدّم؛ يعني استحقَّ النصف من الثلث المقدّم الذي وقع في نصيب أحدهما.

ف عند الطرفين: إن شاء نقض القسمة دفعاً لضرر التشقيص، وإن شاء رجّع على صاحبه يربع ما في يده من المؤخّر؛ لأنّه لو استحقَّ كلّ المقدّم رجّع بنصف ما في يده، فإذا استحقَّ النصف رجّع بنصف النصف، وهو الربع اعتباراً للجزء بالكلّ.

توضيح ذلك: أنّ جميع قيمة الدار ألف ومئتا درهم، وباستحقاق النصف من الثلث المقدّم تبين أنّ المشترك بينهما تسعمئة فحقّ كلّ واحدٍ منهما في أربعمئة وخمسين،

(١) «تكملة البحر» (٨: ١٧٧).

### حصة شريكه، وتفسخ في بعض مشاع في الكل

حصة شريكه، وتفسخ في بعض مشاع في الكل، اعلم أن الاستحقاق<sup>(١)</sup> إما في بعض نصيب أحدهما:

فإن كان بعضاً شائعاً لا تفسخ عند أبي حنيفة رحمته الله، وتفسخ عند أبي يوسف رحمته الله، والأصح<sup>(٢)</sup> أن محمداً مع أبي حنيفة رحمته الله. وصورته: أنهما اقتسما داراً فوق النصف الغربي لأحدهما، فاستحق النصف الشائع من هذا النصف الغربي، فإذا لم تفسخ، فالاستحق منهم بالخيار: إن شاء نقص القسمة دفعاً لضرر التبعض، وإن شاء رجع على الآخر بالرُّبع.

والذي بقي في يد صاحب المقدّم يساوي ثلاثمئة، وما في يد صاحب المؤخر يساوي تسعمئة، فيرجع ربع ما في يده، وقيمتُه مئة وخمسون، حتى يسلم لكل واحد منهما ما يساوي أربعمئة وخمسين.

ذكر في «العناية»: هاهنا ثلاثة أوجه باستحقاق بعض معين في أحد النصيبين أو فيهما جميعاً، واستحقاق بعض شائع في النصيبين، ففي الأول لا يفسخ القسمة بالاتفاق، وفي الباقي يفسخ بالاتفاق، وفي الثالث يفسخ عند أبي حنيفة رحمته الله، ولكن يخيّر إن شاء رجع بحصة ذلك في حصة صاحبه، وإن شاء ردّ ما بقي وأقسم ثانياً. كذا في «الفوائد العارفية».

[١] قوله: اعلم أن الاستحقاق... الخ؛ ذكر في «الهداية»: إذا استحق بعض نصيب أحدهما بعينه لم يفسخ القسمة عند أبي حنيفة رحمته الله، ورجع المستحق بحصة نصف ما استحق عليه في نصيب شريكه، وقال أبو يوسف رحمته الله: يفسخ القسمة، والمراد بالبعض الشائع هو الربع والثلث والخمس، وغير ذلك، أمّا في استحقاق بعض معين لا تفسخ القسمة بالإجماع، وإذا استحق بعض شائع في الكل بالاتفاق فهذه ثلاثة أوجه:

الأول: أن يستحق جزءاً شائعاً من كل الدار.

والثاني: أن يستحق جزءاً بعينه.

(١) ذكره أبو حفص، وهو الأصح، لما ذكر أبو سليمان قول محمد مع أبي يوسف رحمته الله. ينظر: «فتح باب العناية» (٢: ٤٠٦).

## وصحّت المهايأة

وإن كان بعضاً معيناً من نصيب أحدهما، فقد قيل: إنه على الاختلاف، والصحيح أنها لا تفسخ بالإجماع، بل يرجع بقسطه في حصّة شريكه، كما إذا كانت الدار بينهما نصفين فقسمت، فاستحقّ من يد أحدهما بيت هو خمسة أذرع رجّع بنصف ما استحقّ في نصيب صاحبه. وإن كانت أثلاثاً ثلث لأحدهما، والثلثان للآخر، فاستحقّ من يد صاحب الثلث رجّع بثلثي ما استحقّ من صاحب الثلثين، وإن استحقّ من يد صاحب الثلثين رجّع بثلث ما استحقّ. وإن استحقّ البعض من نصيب كل واحد، فإن كان شائعاً، فسخت القسمة، وإن كان معيناً لم يذكر هذه المسألة.

فأقول: لا تفسخ القسمة، بل يُجعل هذا المستحقّ كأن لم يكن، فإن كان الباقي في يد كل واحدٍ منهما بقدر نصيبه، فلا رجوع لأحدهما على صاحبه، وإن نقص من نصيب أحدهما يرجع بالحصّة، كما إذا كانت الدار نصفين، والمستحقّ عشرة أذرع خمسة من نصيب هذا، وخمسة من نصيب ذلك، فلا رجوع لأحدهما على صاحبه، وإن كانت أربعة من هذا وستة من ذلك يرجع الثاني على الأول بذراع.

(وصحّت المهايأة)<sup>(١)</sup>: المهايأة مفاعلة من الهيأة، أو من التهيو، فكان أحدهما

والثالث: إذا استحقّ جزءاً شائعاً من نصيب أحدهم. لأبي يوسف رحمته الله: إن باستحقاق بعض شائع ظهر شريك ثالث لهما، والقسمة بدون رضاه باطلة، كما إذا استحقّ بعض شائع في النصيبين، وهذا يعني بطلان القسمة؛ لأنّ باستحقاق جزء شائع ينعدم معنى القسمة، وهو الإفراز؛ لأنّه يوجب الرجوع بحصّته في نصيب الآخر شائعاً بخلاف المعين.

ولهما: إن معنى الإفراز لا ينعدم باستحقاق جزء شائع في نصيب أحدهما؛ ولهذا جازت القسمة على هذا الوجه في الابتداء. هذا ملخص ما في «الفوائد العارفية».

[١] أقوله: وصحّت المهايأة؛ بالياء المثناة التحتيّة، وهي عبارة عن قسمة المنافع في الأعيان المشتركة، لا يمكن الانتفاع بها مع بقاء عينها، ولا ينافيها أنّها تجبر عليه إن طلب أحدهما، وقيل: المهايأة بإبدال الهمزة ألفاً في بعض اللغات، يعني: نوبت بنوبت قرار

في سكون دار هذا بعضاً من دار وهذا بعضاً، وهذا علوها وهذا سفلها أو خدمة عبد هذا يوماً وهذا يوماً كسكني بيت صغير، وعبدان هذا هذا العبد والآخر الآخر يهيء الدار؛ لانتفاع صاحبه، أو يتهياً للانتفاع به، كما إذا فرغ من انتفاع صاحبه. (في سكون هذا<sup>(١)</sup> بعضاً من دار وهذا بعضاً، وهذا علوها وهذا سفلها، أو خدمة عبد هذا يوماً وهذا يوماً): أي خدمة عبد زيداً يوماً، وعمروراً يوماً، (كسكني بيت صغير): بأن يسكن فيه زيداً يوماً، وعمروراً يوماً. (وعبدان هذا هذا العبد، والآخر الآخر): أي يخدم زيداً هذا العبد، ويخدم عمرراً العبد الآخر.

كرفتن دتيل، التهاؤ جمع على التعاقب، وهو مهموز اللام من الهياة. لما فرغ من قسمة الأعيان، شرع في بيان قسمة الأعراض، وهي المهايأة لغة، فإنها مشتقة من الهياة، وهي: الحالة الظاهرة للتهيئ للشيء، والتهاؤ: تفاعل منهما، وهو أن يتواضعا على أمر فتراضوا به، وحقيقة أن كلا منهما يرضى لهياة واحدة، أو أن الشريك الثاني ينتفع به الشريك الأول، وأما شرعاً فهي عبارة عن قسمة المنافع، وأما حكمها: فهو الجواز.

وأما كيفية جوازها فقد اختلف العلماء فيها، قال بعضهم: إن جرت المهايأة في الجنس الواحد والمنفعة متفاوتة فتفاوتت يسيراً كما في الثياب والأراضي يعتبر إفراناً من وجه، مبادلة من وجه حتى لا يتضرر أحدهما عليها، وإن جرت في الجنس المختلف كالدور والعبيد، يعتبر مبادلة كل وجه حتى لا يجوز من غير رضائهما. هذا خلاصة ما في «الفوائد العارفية».

قوله: صحّت؛ استحساناً، فأما القياس فيأبأها؛ لأنها مبادلة المنفعة بجنسها، إذ كل واحد من الشريكين في نوبته منتفع بملك شريكه عوضاً عن انتفاع الشريك بملكه في نوبته، ولكننا تركنا القياس، وجوزناها لقوله ﷺ: ﴿لَهَا شَرْبٌ وَلَكُمُ شَرْبٌ يَوْمَ مَعْلُومٍ﴾<sup>(١)</sup>. كذا في «النهاية».

[١] قوله: في سكون هذا؛ أي المتهايين بعضاً يعني موضعاً معيناً من دار مشتركة بينهما، والآخر منهما بعضاً آخر من الدار. كذا في «الفوائد العارفية».

## كتاب المزارعة

هي عقدُ الزُّرع ببعضِ الخارج، ولا تصحُّ عند أبي حنيفة رحمته الله

### كتاب المزارعة<sup>(١)</sup>

(هي) عقدُ الزُّرع ببعضِ الخارج، ولا تصحُّ<sup>(٢)</sup> عند أبي حنيفة رحمته الله؛ لما روي عن النبي صلَّى الله عليه وآله: «نَهَى عن المَخَابِرَةِ»<sup>(٣)</sup>

[١] أقوله: كتاب المزارعة؛ بالزاء المعجمة الأولى، والراء المهملة الثانية، وهي في اللغة من الزرع، وطرح الزراعة بالضم، وهي البذر. وأما في الشرع فهي عبارة عن عقد الزرع ببعض الخارج؛ أي عقد بالزرع على نحو شركة، بأن يقول مالك الأرض: دفعْتُها إليك مزارعة، هكذا: ويقول العامل: قبلت.

فركنُها الإيجابُ والقبول، والمرادُ بالخارج حاصلُ ما طرحَ في الأرضِ من بذرِ البرِّ والشعير ونحوهما، والباءُ متعلِّقٌ بالزرع.

ثمَّ اعلم أنَّ الزراعةَ لغة من بابِ المفاعلة، وهو يكون بين الطرفين، وهما من طرفٍ واحد، وهذا القدرُ كافٍ، والمرادُ بالمخابرة هو المزارعة، والخبيرُ الأكار؛ أي المعالجُ لرخوة الأرض، وقيل: المخابرةُ على الثلث والربع.

ثمَّ لما كان الخارجُ في عقدِ المزارعة من أنواع ما يقعُ فيه القسمة ذكرَ المزارعة بعد القسمة.

[٢] أقوله: هي؛ أي المزارعة، وهي لغة: مفاعلة من الزرع، وفي الشريعة ما ذكره المصنِّف رحمته الله من عقدِ الزرع ببعضِ الخارج.

[٣] أقوله: ولا تصحُّ... الخ؛ والحيلة للجوازِ عنده أن يستأجرَ العاملَ بأجرٍ معلومٍ إلى مدَّة معلومة، فإذا مضت المدَّة يعطيه ببعضِ الخارج عوضاً عما وجبَ له من الأجرِ في دَمَّة صاحبِ البذر، فيجوز ذلك بتراضيهما كما في سائر الديون. قاله الزَّيْلَعِيُّ<sup>(٤)</sup>.

[٤] أقوله: المخابرة؛ من الخبير، وهو الأكار لمعالجته الخبار؛ وهو الأرض الرخوة،

(١) من حديث جابر بن عبد الله رحمته الله في «صحيح البخاري» (٢: ٨٣٩)، و«صحيح مسلم» (٣: ١١٧٤)، وغيرهم.

(٢) في «التبيين» (٥: ٢٧٩).



## وصحّت عندهما، وبه يفتى

ولأنّها استئجار<sup>(١)</sup> الأرض ببعض ما يخرج من عملها، فكان<sup>(٢)</sup> في معنى قفيز الطحان، (وصحّت عندهما<sup>(٣)</sup>، وبه يفتى)<sup>(٤)</sup>؛ لتعامل الناس، وللاحتياج بها، والقياس على المضاربة.

وقيل: من الخبرة، وهي النصيب. كذا في «الكفاية»<sup>(١)</sup>.

[١] أقوله: استئجار... الخ؛ والدليل على أنّه استئجار هو أنّه لا يصحّ بدون ذكر المدة؛ وذلك من خصائص الإجازات، فكان هذا استئجاراً ببعض ما يخرج منه، فيكون في معنى قفيز الطحان، وقد «نهى النبي ﷺ عن قفيز الطحان»<sup>(٢)</sup>، وهو أن يستأجر رجلاً ليطحن له كذا من حنطة بقفيز من دقيقها. كذا في «الكفاية»<sup>(٣)</sup>.

[٢] أقوله: فكان... الخ؛ وهو أن يستأجر ثوراً ليطحن به برّاً بقفيز من دقيقه، وهذا أصل كبير تعرف به فساد كثير من الإجازات سيّما في ديارنا كما مرّ في باب الإجارة الفاسدة. قاله الجلبلي.

[٣] أقوله: وصحّت عندهما... الخ؛ لما روي أن النبي ﷺ عامل أهل خيبر على نصف ما يخرج من تمر أو زرع؛ ولأنّه عقد شركة بين المال والعمل، فيجوز اعتباراً بالمضاربة، والجامع دفع الحاجة، فإنّ ذا المال قد لا يهتدي إلى العمل، والقوي عليه لا يجد المال، فمست الحاجة إلى انعقاد هذا العقد بينهما.

بخلاف دفع الغنم والدجاج ودود القزّ معاملةً بنصف الزوائد إلى أولاد الإبرسم، فإنّ تلك الزوائد تتولد من العين؛ لأنّه لا أثر هناك للعمل في تحصيلها، فلم يتحقق شركة.

[٤] أقوله: وبه يفتى... الخ؛ أي بقول الصاحبين ﷺ يفتى؛ لحاجة الناس إليها، ولظهور تعامل الأمة بها، والقياس بترك التعامل، كما في الاستصناع، ثمّ المزارعة لصحّتها على قول من يميزها شروط ثمانية، أشار إليها المصنّف ﷺ بقوله: بشرط

(١) «الكفاية» (٨: ٣٨٥).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) «الكفاية» (٨: ٣٨٥).

## بشرط : صلاحية الأرض للزرع ، وأهلية العاقلين ، وذكر المدة

(بشرط :

١. صلاحية الأرض للزرع.

٢. وأهلية العاقلين.

٣. وذكر<sup>(١)</sup> المدة<sup>(٢)</sup>.

صلاحية الأرض إلى قوله : والشركة في الخارج ، ويوضحها ما في «الهداية»<sup>(١)</sup> مفصلاً حيث قال :

أحدها : كون الأرض صالحة للزراعة ؛ لأن المقصود لا يحصل دونه.

والثاني : أن يكون رب الأرض والمزارع من أهل العقد ، وهو لا يختص به ؛ لأن عقداً ما لا يصح إلا من الأهل.

والثالث : بيان المدة ؛ لأنه عقد على منافع الأرض ، أو منافع العامل ، والمدة هي المعيار لها ؛ ليعلم بها.

والرابع : بيان من عليه البذر قطعاً للمنازعة ، وإعلاماً للمعقود عليه ، وهو منافع الأرض أو منافع العامل.

والخامس : بيان نصيب من لا بذر من قبله ؛ لأنه يستحقه عوضاً بالشرط ، فلا بد أن يكون معلوماً ، وما لا يعلم لا يستحق شرطاً بالعقد.

والسادس : أن يخلي رب الأرض بينها وبين العامل ، حتى لو شرط عمل رب الأرض يفسد العقد بفوت التولية.

والسابع : الشركة في الخارج بعد حصوله ؛ لأنه ينعقد شركة في الانتهاء ، فما يقطع هذه الشركة كان مفسداً للعقد.

والثامن : بيان جنس البذر ؛ ليصير الأجر معلوماً.

١١ أقوله : وذكر المدة... الخ ؛ لأنها عقد على منافع الأرض أو العامل ، ولا تعرف إلا بالمدة ، وعند محمد بن سلمة رحمته الله : لا يشترط بيان المدة ، ويقع على سنة واحدة. جلبي<sup>(٢)</sup>.

٢٢ أقوله : وذكر المدة... الخ ؛ بأن يقول : إلى سنة أو سنتين أو ما أشبه ذلك ، وإن

(١) «الهداية» (٤ : ٥٤).

(٢) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٦٥ - ٥٦٧).

وربُّ البذر وجنسه وقسطِ الآخر والتَّخْلِيَةِ بين الأرضِ والعامل والشَّرْكَةِ في الخارجِ

٤. وربُّ البذر<sup>(١)</sup>.

٥. وجنسه.

٦. وقسطِ الآخر<sup>(٢)</sup>.

٧. والتَّخْلِيَةِ بين الأرضِ والعامل<sup>(٣)</sup>.

٨. والشَّرْكَةِ<sup>(٤)</sup> في الخارجِ<sup>(٥)</sup>.

بَيِّنَ وقتاً لا يتمكَّن فيه من الزراعة، فسدت الزراعة، فصارَ ذكره ولا ذكره سواء، وكذلك إذا بَيَّنَ مدَّة لا يعيشُ أحدهما إلى مثلها غالباً؛ لأنَّه يصيرُ في معنى اشتراطِ العقد إلى بعد الموت. كذا في «الكفاية»<sup>(٦)</sup>.

[١] قوله: وربُّ البذر... الخ؛ لأنَّ المعقودَ عليه يختلفُ باختلافه، فإنَّ البذرَ إن كان من قبلِ العامل، فالمعقودُ عليه منفعةُ الأرض، وإن كان من قبلِ ربِّ الأرضِ فالمعقودُ عليه منفعةُ العامل، فلا بدُّ من بيانِ المعقودِ عليه، إذ الجهالةُ مؤدِّي إلى المنازعة بينهما. كذا في «الكافي».

[٢] قوله: وقسطِ الآخر... الخ؛ أي نصيبُ من لا بذر؛ لأنَّه أجره عمله أو أرضه، فلا بدُّ أن يكون معلوماً. كذا في «حاشية الجلبي»<sup>(٧)</sup>.

[٣] قوله: والشَّرْكَةِ في الخارج؛ أي عند حصوله؛ لأنَّه هو المقصودُ بها، فينعقدُ إجارة في الابتداء، ويتمُّ شركة في الانتهاء، وفيما يقطعُ هذه الشركة كان مفسداً للعقد، ويؤيِّده التفرُّع بقوله: فتبطلُ إن شرط لأحدهما... الخ. كذا في «الجلبي»<sup>(٨)</sup>.

[٤] قوله: والشَّرْكَةِ في الخارج؛ يعني ينبغي أن لا يشترطَ فيه مقدار معيَّن لأحدهما، إذ يجوز أن لا يخرجَ من الأرضِ إلا ذلك القدر، فلم تبقَ شركة على ذلك التقدير، ومن شرطها بقاء الشركة. كذا في «الكفاية»<sup>(٩)</sup>.

(١) حتى إذا اشترط في العقد ما ينعدم به التخليه مثل علم رب الأرض والنخيل مع المزارع أو بيع العامل لا يجوز. ينظر: «المحيط» (ص ٦٤).

(٢) «الكفاية» (٨: ٣٨٦).

(٣) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٦٦).

(٤) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٦٦).

(٥) «الكفاية» (٨: ٣٨٧).

فتبطل إن شرط ؛ لأحدهما قَفْزَانٌ مسمّاة ، أو ما يخرجُ من موضعٍ معيّن ، وللآخر ما يخرج من موضع آخر ، أو رَفَعَ رَبُّ البذرِ بذره ، أو رَفَعَ الخراج وتنصيف الباقي أو التَّبَنُّ لأحدهما والحبُّ للآخر أو

فتبطل إن شرط<sup>(١)</sup> ؛ لأحدهما قَفْزَانٌ مسمّاة ، أو ما يخرجُ من موضعٍ معيّن ، وللآخر ما يخرج من موضع آخر ، أو رَفَعَ رَبُّ البذرِ بذره<sup>(٢)</sup> ، أو رَفَعَ الخراج<sup>(٣)</sup> وتنصيف الباقي ؛ هذا إذا كان الخراجُ خراجاً موظّفاً ، أمّا إذا كان الخراجُ خراجَ مقاسمةٍ كالربع والخمس لا يفسدُ العقد ، كما شرط رفع العشر ؛ لأنّ هذا لا يؤدي إلى قطع الشّركة.

(أو التَّبَنُّ<sup>(٤)</sup> لأحدهما والحبُّ للآخر) ؛ لقطع الشّركة فيما هو المقصود ، (أو

[١] أقوله : إن شرط...الخ ؛ أي فإن شرطاً لأحدهما قفزانا مسمّاة فهي باطلة ؛ لأنّ به تنقطع الشّركة ؛ لأنّ الأرضَ عساها لا تخرجُ إلا هذا القدر ، وصار كاشتراط دراهم معدودة لأحدهما في المضاربة. كذا في «الهداية»<sup>(١)</sup>.

[٢] أقوله : أو رفعَ رَبِّ البذرِ بذره...الخ ؛ يعني إذا شرطاً أن يرجعَ صاحبُ البذرِ بذره ، ويكون الباقي بينهما نصفين ؛ لأنّه يؤدي إلى قطع الشّركة في بعض معيّن أو في جميعه ، بأن لم يخرج إلا قدرَ البذر. كذا في «الهداية»<sup>(٢)</sup>.

[٣] أقوله : رفع الخراج ؛ يعني إذا شرطاً رفع الخراج ، والأرضُ خراجيّة ، وأن يكون الباقي بينهما فهي باطلة أيضاً ، بخلاف ما إذا شرطَ صاحبُ البذرِ عشرَ الخارج لنفسه أو للآخر ، والباقي بينهما ؛ لأنّه معيّنٌ مشاع ، فلا يؤدي إلى قطع الشّركة. كذا في «الهداية»<sup>(٣)</sup>.

[٤] أقوله : أو التَّبَنُّ...الخ ؛ أي إذا شرطَ لأحدهما التَّبَنُّ والآخر الحبّ ، فتبطل أيضاً ؛ لأنّه عسى تصيبه آفة ، فلا ينعقدُ الحبّ ، ولا يخرجُ إلا التَّبَنُّ. كذا في «الهداية»<sup>(٤)</sup>.

(١) «الهداية» (٤ : ٥٥).

(٢) «الهداية شرح بداية المبتدي» (٤ : ٥٥).

(٣) «الهداية» (٤ : ٥٥).

(٤) «الهداية» (٤ : ٥٥ - ٥٦).

تنصيف الحب والتبن لغير ربّ البذر أو تنصيف التبن والحب لأحدهما فإن شرط تنصيف الحب والتبن لصاحب البذر، أو لم يتعرض للتبن صحت وكذا لو كانت الأرض والبذر لزيد والبقر والعمل لآخر، أو الأرض، أو العمل له، والبقية لآخر وبطلت لو كانت الأرض والبقر لزيد، أو البذر والبقر له، والآخرا للآخر، أو البذر له والباقي لآخر

تنصيف الحب والتبن<sup>(١)</sup> لغير ربّ البذر؛ لأنه خلاف مقتضى العقد، (أو تنصيف التبن والحب لأحدهما)؛ لقطع الشركة في ما هو المقصود، (فإن شرط تنصيف الحب والتبن لصاحب البذر، أو لم يتعرض للتبن صحت)؛ لأن في الأول الشرط مقتضى العقد، فإنه ثناء ملكه، وفي الثاني الشركة فيما هو المقصود حاصلة، وحينئذ التبن لصاحب البذر، وعند البعض<sup>(٢)</sup> مشترك<sup>(٣)</sup> تبعاً للحب.

(وكذا لو كانت الأرض والبذر لزيد والبقر والعمل لآخر، أو الأرض، أو العمل له، والبقية لآخر.

وبطلت لو كانت الأرض والبقر لزيد، أو البذر والبقر له، والآخرا للآخر، أو البذر له والباقي لآخر)، اعلم أنها بالتقسيم العقلي على سبعة أوجه؛ لأنه إما أن يكون الواحد من أحدهما، والثلاثة من آخر، وهذا على أربعة أوجه، وهو إما أن يكون الأرض، أو العمل، أو البذر، أو البقر من أحدهما، والباقي من الآخر، والأولان جائزان، والثالث لا؛ لاحتمال الربا، والرابع غير مذكور في «الهداية»، وهو أيضاً غير جائز؛ لأنه استئجار البقر بأجر مجهول.

[١] قوله: عند البعض مشترك؛ والبعض هم مشايخ بلخ، وإنما يكون مشتركاً عندهم، اعتباراً للعرف فيما لم ينص عليه المتعاقدان؛ ولأنه تبع للحب، والتبع يقوم بشرط الأصل.

(١) رفع التبن عطفاً على تنصيف، وكذا قوله: والحب لأحدهما. ينظر: «رد المختار» (٥: ١٧٦).

(٢) وهم مشايخ بلخ، وما قاله صدر الشريعة هو ظاهر الرواية. ينظر: «الشرنبلالية» (٢: ٣٢٦)،

و«رد المختار» (٥: ١٧٦). وفي «الدر المختار» (٥: ١٧٦): وفي «شرح الوهبانية»: عن «الفتية»:

المزارع بالربع لا يستحق من التبن شيئاً وبالثلث يستحق النصف.

وإذا صحّت، فالخارج على الشرط، ولا شيء للعامل إن لم يخرج، ويُجبرُ مَنْ  
أبى عن المضىّ إلّا ربّ البذر ومتى فسدت فالخارجُ لربّ البذر، وللآخر أجرٌ مثل  
أرضه، أو عمله، ولا يزاو ما على شرط

وإمّا أن يكونَ اثنان من أحدهما، واثنان من الآخر، وهو على ثلاثة أوجه،  
وذلك إمّا أن يكونَ الأرضُ مع البذر، أو مع البقر، أو مع العمل من أحدهما،  
والباقيان من الآخر، والأوّل جائزٌ دون الآخرين، إذ لا مناسبة بين الأرضِ  
والعمل<sup>(١)</sup>، وكذا بين الأرضِ والبقر، وعن أبي يوسف رحمته الله جوازُ هذا.

(وإذا صحّت، فالخارج على الشرط، ولا شيء للعامل إن لم يخرج، ويُجبرُ  
مَنْ أبى<sup>(٢)</sup> عن المضىّ إلّا ربّ البذر)؛ لأن المضى عليه لا يخلو عن ضرر، وهو  
إهلاك البذور، (ومتى فسدت فالخارجُ لربّ البذر، وللآخر أجرٌ مثل أرضه، أو  
عمله، ولا يزاو ما على شرط)، وعند محمد رحمته الله بالغاً ما بلغ.

[١] أقوله: إذ لا مناسبة بين الأرضِ والعمل... الخ؛ وقانون الفقهاء في معرفة  
التجانس والتناسب أن ما صدرَ فعله من القوى الحيوانية فهو جنسٌ واحد، كالعامل  
والثور، وما صدرَ من غيرها فهو جنسٌ آخر، كالبذر والأرض. قاله جليبي<sup>(١)</sup>.

[٢] أقوله: ويجبر من أبى... الخ؛ هذا شروعٌ لبيان صفة عقد المزارعة، تكون لازماً  
أو غيره، وهو إمّا لازمٌ في حال دون حال، أمّا بعد إلقاء البذر في الأرضِ فإنه لازمٌ من  
الجانبين، ليس لأحدهما فسخه إلّا بعذر.

وأمّا قبله فلازمٌ من جهة مَنْ ليس البذر منه، وغير لازمٌ من جهة مَنْ هو منه،  
فإن امتنع صاحبُ البذر لم تجبر عليه؛ لأنّه لا يمكنه المضى في العقد إلا بضرر يلزمه،  
وهو استهلاك البذر في الحال، ولم يدركه خارجٌ أم لا.

فصار كمن استأجر رجلاً لعدم داره، فندّم قبله فله أن يرضى به؛ لأنّه امتناعٌ عن  
إتلاف ملكه، وإن امتنع غيره أجبر الحاكم على العمل؛ لأنّه لا يلحقه بالوفاء بالعقد  
ضرر سوى ما التزمه بالعقد، وهو إقامة العمل وهو قادرٌ عليها، كما التزمه.  
فإن قيل: أليس الحال في جانب صاحب البذر كذلك.

ولو أبى ربُّ البذر والأرض وقد كرب العامل، فلا شيء له حكماً، ويسترضى ديانة. وتبطلُ بموتِ أحدهما، وتفسخُ بدينٍ محوجٍ إلى بيعها فإن مضتِ المدّة ولم يدركِ الزرعُ فعلى العاملِ أجرٌ مثل نصيبه من الأرض حتى يدرك ونفقةُ الزرعِ عليهما بالحصص

(ولو أبى ربُّ البذر والأرض وقد كرب<sup>(١)</sup> العامل، فلا شيء له حكماً، ويسترضى ديانة.

وتبطلُ بموتِ أحدهما، وتفسخُ بدينٍ محوجٍ إلى بيعها)<sup>(٢)</sup>، هذا قبل أن ينبت الزرعُ لكن يجبُ ديانةُ أن يسترضى إذا عمِلَ العامل، أما إذا نبتَ الزرعُ ولم يستحصداً لا يباعُ الأرضُ لتعلق حقِّ المزارع.

(فإن مضتِ المدّة ولم يدركِ الزرعُ فعلى العاملِ أجرٌ مثل نصيبه من الأرض حتى يدرك): أي أجرٌ مثل ما فيه نصيبه<sup>(٣)</sup>، (ونفقةُ الزرعِ عليهما بالحصص)

قلنا: نعم؛ إلا أنّ في إلزامٍ موجب العقد إياه ضرر فيما يتناوله العقد؛ لأنّ البذرَ ليس بمعقودٍ عليه، بخلاف العمل. هذا زبدة ما في «العناية»<sup>(٢)</sup>، و«الكفاية»<sup>(٣)</sup>.

[١] أقوله: وقد كرب؛ أي والحال أنّه أي العامل قد قلبَ الأرض للزرع، كما فهم من «الصحاح»<sup>(٤)</sup>.

[٢] أقوله: وتفسخُ بدينٍ محوجٍ إلى بيعها... الخ؛ قال في «الهداية»<sup>(٥)</sup>: فإذا فسخت المزارعةُ بدينٍ قاذحٍ لحقَّ صاحب الأرض فاحتاجَ إلى بيعها فباعَ جاز، كما في الإجارة، وليس للعامل أن يطالبه بما كربَ الأرض وحفرَ الأنهار بشيء؛ لأنّ المنافع إنّما تتقوم بالعقد، وهو إنّما قوّم بالخارج، فإذا انعدم الخارجُ لم يجب شيء، ولو ثبت الزرعُ ولم يستحصداً.

(١) لأن المزارع استوفى منفعة بعض الأرض لتربية حصته فيها إلى وقت الإدراك. ينظر: «درر الحكام» (٢: ٣٢٧).

(٢) «العناية» (٩: ٤٧٣).

(٣) «الكفاية» (٨: ٣٩٤ - ٣٩٥). ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٥٦٦).

(٤) «الصحاح» (٢: ١١١).

(٥) «الهداية» (٥: ٥٧).

كأجر الحصاد، والرِّفَاع، والدوس، والتذرية فإن شُرِطَ على العامل فسدت  
مثل أجرة السقي وغيره من العمل يكون عليهما<sup>(١)</sup> بقدر الحصّة، (كأجر الحصاد<sup>(٢)</sup>،  
والرِّفَاع<sup>(٣)</sup>، والدوس، والتذرية)، فإنه يكون عليهما بقدر حصّة كلّ واحد منهما.  
(فإن شُرِطَ<sup>(٤)</sup> على العامل فسدت)؛ لأنه شرطٌ مخالفٌ لمقتضى العقد، فإنّ

ثمّ بيع الأرض في الدين حتى يستحصّد الزرع ويخرجه القاضي من الحبس إن كان  
 حبسه بالدين؛ لأنّه لما امتنع بيع الأرض لم يكن هو ظالماً، والحبس جزء الظلم. انتهى.  
 وأشار الشارح رحمه الله إلى هذا التفصيل بقوله: هذا قبل أن تثبت الزرع... الخ.

[١] أقوله: يكون عليهما... الخ؛ أي بقدر ملكهما بعد انقضاء مدّة المزارعة؛ لأنّه  
 عملٌ مشترك، حيث انتهى العقد باعتبار المدّة، واستحقاق العمل على العامل إنّما كان  
 في المدّة بالعقد، ولم يبق بخلاف ما إذا مات ربّ الأرض، والزرع بقي بحيث يكون  
 العمل فيه على العامل؛ لأنّ العقد فيه ثمة يبقّي في مدّته.

وهذا معنى قول صاحب «الهداية»: «لأنّ هناك نفس العقد في مدّته، والعقد  
 يستدعي العمل على العامل»<sup>(١)</sup>، وبهذا ينكشف أنّ قول صدر الشريعة رحمه الله بعيد هذا.  
 فالحاصل: إنّ كلّ عملٍ قبل الإدراك فهو على العامل، محمولٌ على ما إذا كان  
 قبل مضيّ مدّة المزارعة؛ ليتصوّر بقاء العقد، واستحقاق العمل على العامل، إذ لو  
 مضت فلا عقد ولا استحقاق، فلا منافاة بين قوله: يكون عليهما، وبين قوله: فهو  
 على العامل، فليتأمل. قاله الجلبّي<sup>(٢)</sup>.

[٢] قوله: كأجر الحصاد... الخ؛ الحصاد قطع الزرع بعد إدراكها، والرِّفَاع بفتح  
 الراء المهملة وكسرهما: أن يحمل الزرع إلى البيدر، والدوس وطء الزرع لإخراج الحبوب  
 من غلافها، والتذرية: تميّز الحبّ من التبن بالريح. كذا في معتبرات كتب اللغة. قاله  
 الجلبّي<sup>(٣)</sup>.

[٣] قوله: فإن شرط؛ أي العمل الذي يكون بعد انتهاء الزرع كالحصاد وأخواته

(١) الرِّفَاع بفتح الراء المهملة وكسرهما: أن يحمل الزرع إلى البيدر. ينظر: «الشرنبلالية» (٢: ٣٢٧).

(٢) انتهى من «الهداية» (٤: ٥٧).

(٣) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٦٦ - ٥٦٧).

(٤) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٦٧).



وعن أبي يوسف رحمته الله أنه يصح ولزمه للتعامل، قال الإمام السرخسي رحمته الله : هو الأصح في ديارنا

الزرع إذ أدرك انتهى العقد، (وعن أبي يوسف رحمته الله أنه يصح<sup>(١)</sup>) : أي يصح الشرط، (ولزمه للتعامل. قال الإمام السرخسي رحمته الله <sup>(١)</sup> : هو الأصح في ديارنا<sup>(٢)</sup>) ؛ لوقوع التعامل.

فسدت المزارعة ؛ لأنه شرط لا يقتضيه العقد، وفيه منفعة لأحدهما، فيفسد العقد كشرط الحمل والطحن على العامل. قاله الجلي<sup>(٣)</sup>.

[١] قوله : وعن أبي يوسف رحمته الله أنه يصح ؛ أي أن المزارعة تصح إذا شرط ذلك على العامل للتعامل اعتبارا بالاستصناع، وهو اختيار مشايخ بلخ، قال الزيلعي رحمته الله <sup>(٤)</sup> : وهم يزيدون على هذه الرواية ويقولون : يجوز شرط التبعية، والحمل إلى منزله على العامل للتعامل، قال الشارح رحمته الله : قال شمس الأئمة السرخسي رحمته الله : وهذا هو الأصح في ديارنا.

وفي «الهداية»<sup>(٥)</sup> : فالحاصل أن ما كان من عمل قبل الإدراك كالسقي والحفظ فهو على العامل، وما كان منه بعد الإدراك قبل القسمة فهو عليهما على الاشتراك على قدر الحصاص في ظاهر الرواية، كالحصاد والدياس وأشباههما على ما بيناه، وما كان بعد القسمة فهو عليهما.

والمعاملة : أي المساقاة على قياس هذا ما كان قبل إدراك الثمر من السقي والتلقيح والحفظ، فهو على العامل، وما كان بعد الإدراك كالجداد، والحفظ فهو عليهما.

(١) في (المبسوط) (٢٣ : ٣٧).

(٢) في (التنوير) (ص ٢٠٨) : وهو الأصح، وفي (الملتقى) (ص ١٨٣) : وعليه الفتوى. ينظر : «الدر المختار» (٥ : ١٧٩).

(٣) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٦٧).

(٤) في «تبين الحقائق» (٥ : ٢٨٣).

(٥) «الهداية» (٤ : ٥٨).

فالحاصل<sup>(١)</sup> أن كلَّ عملٍ قبل الإدراك، فهو على العامل، وما بعده فعليهما بالخصص.

ولو شرط الجداد على العامل لا يجوز بالاتفاق؛ لأنه لا عرف فيه، وما كان بعد القسمة فهو عليهما؛ لأنه مالٌ مشترك ولا عقد، ولو شرط الحصاد في الزرع على رب الأرض لا يجوز بالإجماع لعدم العرف فيه.

أقول: فالحاصل... الخ؛ يعني إن الأعمال ثلاثة:

الأول: ما كان قبل الإدراك كالحفظ والسقي وكري الأنهار فهو على العامل.

والثاني: ما كان بعد الإدراك قبل القسمة كالحصاد ونحوه فهو عليهما على الاشتراط.

والثالث: ما كان بعد القسمة كالحمل إلى البيت والطحن، فهو على كل واحد منهما في نصيبه خاصة.

الأول معدود من أعمال المزارعة لا الآخران، قال الزاهدي: معنى الطيب في قوله ﷺ: «كُلُوا مِنَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا»<sup>(١)</sup>: «إِنَّ مَنْ زَرَعَ الْأَرْضَ مُحَافِظًا عَلَى الصَّلَاةِ فِي مَوَاقِيتِهَا بِالْجَمَاعَةِ فَهُوَ طَيِّبٌ، لَكِنَّهُ لَوْ أَخَّرَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا بِالزَّرَاعَةِ لَا يَكُونُ زَرْعُهُ طَيِّبًا».

وكذا لو زرع أو غرس بغير طهارة أو منع الأجرة من الأجير أو أخره بعدما جف عرقه، وكذا إذا أخر أداء الثمن بعد حلول الأجل أو أذاه متفرقاً بدون رضاء البائع، ويستحب أن يقع البذر على الطهارة، ثم يصلي ركعتين ثم يقول: أنا عبدٌ ضعيفٌ سلّمت إليك هذا، فسلمه لي، وبارك لي فيه، ثم يصلي على النبي ﷺ، فإن الله ﷻ يحفظ هذا الزرع عن آفاته، وبارك فيه. قاله الجلي<sup>(٢)</sup>.

حجج

(١) البقرة: ١٦٨.

(٢) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٦٧).

## كتاب المساقاة

هي دفعُ الشَّجرِ إلى مَنْ يصلحُه لجزءٍ من ثمره، وهي كالْمزارعةِ حكماً، وخلافاً،  
وشروطاً

### كتاب المساقاة<sup>(١)</sup>

(هي دفعُ الشَّجرِ<sup>(٢)</sup> إلى مَنْ يصلحُه لجزءٍ من ثمره، وهي كالْمزارعةِ حكماً،  
وخلافاً، وشروطاً)، فإنَّ حكمَ المساقاةِ حكمُ المزارعةِ في أنَّ الفتوى على صحتها،  
وفي أنَّها باطلةٌ عند أبي حنيفةٍ رحمته الله خلافاً لهما، وفي أنَّ شروطها كشروطها في كلِّ  
شرطٍ يمكنُ وجودها في المساقاة، كأهليَّةِ العاقدَيْن، وبيان نصيبِ العامل، والتَّخليةِ  
بين الأشجارِ وبين العامل، والشَّرْكةِ في الخارج، فأما بيانُ البذرِ ونحوه، فلا يمكنُ  
في المساقاة، وعند الشَّافعيِّ رحمته الله <sup>(٣)</sup> المساقاةُ جائزة، والمزارعةُ إنَّما تجوزُ في ضَمَنِ  
المساقاةِ<sup>(٤)</sup>؛ لأنَّ الأصلَ هو المضاربة، والمساقاةُ أشبهه بها؛ لأنَّ الشَّرْكةَ في الربحِ<sup>(٥)</sup>

[١] أقوله: كتاب المساقاة؛ لا يخفى مناسبتها مع المزارعة، هي المشاركة في الخارج  
ثمَّ مع كثرةِ القائلين بجوازها وورود الأحاديث في معاملةِ النبي صلَّى الله عليه وآله أهلَ خيبر قدِّمَتْ  
المزارعةُ عليها لشدةِ الحاجةِ إلى معرفةِ أحكامها وكثرةِ فروعها ومسائلها. كما أفاده في  
«النهاية». كذا في «رد المحتار»<sup>(١)</sup>.

[٢] أقوله: هي دفعُ الشَّجرِ... الخ؛ ولو ضمَّ إليه غيره بعطفه عليه لكانَ سالماً عن  
اتِّهامِ التخصيصِ المخالفِ كما سيجيء من قوله: وتصحُّ في الكرم، إلى قوله: والنخيل.  
هذا قاله جلبي<sup>(٢)</sup>.

[٣] أقوله: في ضَمَنِ المساقاة؛ بأن يكون بين النخيل والكرم أرضٌ يبيضاء يسقي بماء  
النخيل، وقد أخذَ النخيلُ مع الأرضِ معاملةً جاز، حتى لو كانت الأرضُ تسقى بماءٍ  
على حدة لا يجوز. قاله العيني<sup>(٣)</sup>.

[٤] أقوله: في الربح فقط؛ أي شركة في الزيادة دون الأصل، وفي المزارعة: لو

(١) ينظر: «التنبيه» (ص ٨٢)، وغيره.

(٢) «رد المحتار» (٦: ٢٨٦).

(٣) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٦٧).

(٤) في «البنية» (٨: ٧٤٢).

## إِلَّا الْمُدَّةُ ؛ فَإِنَّهَا تَصَحُّ بِلا ذِكْرِهَا

فقط ، وفي المزارعة لا تجوز الشَّرْكَة في مجرِّد الرِّيح ، وهو ما زادَ على البذر .  
(إِلَّا الْمُدَّةُ ؛ فَإِنَّهَا تَصَحُّ بِلا ذِكْرِهَا) ، استحساناً<sup>(١)</sup> ؛ فَإِنَّ لِإِدْرَاكِ الثَّمَرِ وَقْتاً<sup>(٢)</sup> معلوماً  
شرط الشَّرْكَة في الربح دون البذر بأن شرط رفعه من رأس الخارج يفسد ، فجعلنا  
المعاملة أصلاً ، وجوِّزنا المزارعة تبعاً لها : كالشرب في بيع الأرض ، والمنقول في وقف  
العقار . كذا في «الهداية»<sup>(٣)</sup> .

١١ أقوله : استحساناً ؛ في «الهداية»<sup>(٢)</sup> : وفي الاستحسان : إذا لم يبيِّن المدة يجوز ،  
ويقعُ على أوَّل ثمرٍ يخرجُ ؛ لأنَّ الثمرَ لِإِدْرَاكِهَا وَقْتٌ معيَّنٌ معلومٌ ، وقلَّما يتفاوت  
ويدخلُ فيها ما هو المتيقن ، وإدراكُ البذرِ في أصولِ الرطبةِ في هذا بمنزلةِ إدراكِ الثمار ؛  
لأنَّ له نهايةً معلومةً ، فلا يشترطُ بيانُ المدة ، وشرطُ المدة قياسٌ فيها ؛ لأنها إجارةٌ معنى  
كما في المزارعة .

٢١ أقوله : فَإِنَّ لِإِدْرَاكِ الثَّمَرِ وَقْتاً... إلخ ؛ بخلافِ الزرع ، فَإِنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَزْرَعُ فِي  
الخريف ، ومنهم مَنْ يَزْرَعُ فِي الربيع ، ومنهم مَنْ يَزْرَعُ فِي الصيف ، وإذا كان ابتداءُ  
العملِ ممَّا يتقدَّم ويتأخَّر كان الانتهاءُ أيضاً كذلك ، فكانت المدة مجهولةً فلا يجوز . كذا في  
«الجلالية» ، قال الزَّيْلَعِيُّ<sup>(٣)</sup> : هي كالمزارعةِ في جميع ما ذكرنا إلا في أربعة أشياء :  
أحدها : إذا امتنع أحدهما يجبرُ عليه ؛ لأنه لا ضررَ عليه في المضي ، بخلاف  
المزارعةِ حيث لا يجبرُ صاحبُ البذر إذا امتنع .

والثاني : إذ انقضت المدة يتركُ بلا أجر ، ويعملُ بلا أجر ، وفي المزارعة بأجرٍ على  
ما بيناه .

والثالث : إذا استحقَّ النخيل يرجعُ العاملُ بأجرٍ مثله ، وفي المزارعة بقيمة الزرع .

والرابع : المدة وهي مذكورة في «الكتاب» ، قاله الجلبلي رحمته الله<sup>(٤)</sup> .

(١) «الهداية» (٤ : ٥٩) .

(٢) «الهداية» (٤ : ٥٩) .

(٣) في «التبيين» (٥ : ٢٨٤) .

(٤) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٦٧ - ٥٦٨) .

وتقع على أول ثمرة يخرج، وإدراك بذرة الرطبة كإدراك الثمر، وذكر مدة لا يخرج به الثمر فيها يفسدها، ومدة قد يبلغ فيها وقد لا

(وتقع على أول ثمرة<sup>(١)</sup> يخرج، وإدراك بذرة الرطبة<sup>(٢)</sup> كإدراك الثمر)، الرطبة بالفارسية: سيست تر، فإنه إذا دفع الرطبة مساقاة لا يشترط بيان المدة فيمتد إلى إدراك بذرة الرطبة؛ فإنه كإدراك الثمر في الشجر.

أقول: الغالب أن البذر فيها غير مقصود، بل يخصص في كل سنة ست مرأت أو أكثر، فإن أريد البذر يخصص مرة، ويترك في المرة الثانية إلى أن يدرك البذر ففيم لا يؤخذ البذر ينبغي أن يقع على السنة الأولى: أي على السنة التي تنتهي الرطبة فيها بعد العقد.

(وذكر مدة لا يخرج به الثمر<sup>(٣)</sup> فيها يفسدها، ومدة قد يبلغ فيها وقد لا

[١]أقوله: وتقع على أول ثمرة...الخ؛ أي في أول السنة؛ لأن لإدراك الثمر وقتاً معلوماً عادة، والثابت عادة كالثابت شرعاً، فصارت المدة معلومة، وإن تقدم أو تأخر، فذلك يسير لا يقع بسببه منازعة عادة.

وقد تيقنا بأن العقد يتناول أول ثمرة تخرج، وفيما وراء ذلك شك، فلا يثبت إلا المتيقن، حتى قالوا: إن المساقاة تفسد إن لم تخرج الثمرة في هذه السنة؛ لعدم تناول العقد غير هذه السنة، فكأنهما نفعاً على ذلك. قاله الجلبلي رحمته الله <sup>(١)</sup>.

[٢]أقوله: الرطبة؛ - بالفتح - : الاسفست، وفي «كتاب العشر»: البقول غير الرطاب، فإثما البقول مثل الكراث، ونحو ذلك، والرطاب هو: القثاء، والبطيخ، والباذنجان وما يجري مجراه، والأول هو المذكور فيما عندي من كتب اللغة فحسب. كذا في «المغرب» <sup>(٢)</sup>.

[٣]أقوله: لا يخرج [به] الثمر فيها...الخ؛ كما إذا كان العقد بينهما على أن يغرس شجراً لا يخرج ثمراً في مقدار هذه المدة، كالكرم في سنة واحدة مثلاً. قاله جلبلي رحمته الله <sup>(٣)</sup>.

(١) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٦٨).

(٢) «المغرب» (ص ١٩٠).

(٣) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٦٨).

يصحّ فلو خرجَ في وقتِ سُمِّي فعلى الشرط ، وإلا فللعامل أجرُ المثل ، وتصحُّ في الكرم ، والشجر ، والرطاب ، وأصول الباذنجان ، والنخل وإن يصح<sup>(١)</sup> : أي ذكرُ مدة كذا يصحّ.

(فلو خرجَ في وقتِ سُمِّي فعلى الشرط ، وإلا<sup>(١)</sup> فللعامل أجرُ المثل) : أي ليعمل إلى إدراك الثمر<sup>(٢)</sup>.

(وتصحُّ في الكرم ، والشجر ، والرطاب<sup>(٣)</sup> ، وأصول الباذنجان ، والنخل وإن

أقوله : وإلا ؛ أي وإن لم يخرجْ بالفعل ، بل تأخر خروجهُ المحقق ، فللعامل أجرُ مثله ؛ لفساد العقد ؛ لأنّه تبين الخطأ في المدة المسماة ، بخلاف ما إذا لم يخرج أصلاً ؛ لأنّه لمّا حدث من الآفة لا يتبين أنّ الثمار لا تخرج في المدة المذكورة ، فلم يتبين الفساد ، فيبقى العقد صحيحاً ، وموجبه الشركة في الخارج ، ولا خارج فلم يكن لواحد منهما على صاحبه شيء. كذا في «الكافي»<sup>(٢)</sup>.

٢١ أقوله : ليعمل إلى إدراك الثمر... الخ ؛ فيه تكلف ؛ لأنّ هذه العبارة مشعرة بأنّ الأجر إنّما هو في مقابلة العمل اللاحق إلى نضج الثمر ، وليس كذلك ؛ لأنّه لمّا تبين فساد العقد بعدم الخروج لزم أجرُ العمل السابق ؛ ليحصل الانقطاع بينهما بالكلية.

ويمكن أن يقال : إنّ معنى قوله : ليعمل : ليدوم عمله ، ومعنى قوله : إلى إدراك الثمر : إلى خروجه ؛ لأنّه ما لم يخرج لم يستحقّ الأجر أصلاً بناءً على جواز أن لا يخرج أبداً ؛ لآفة سماوية ، فليتمل. قاله الجلبلي<sup>(٣)</sup>.

٢٢ أقوله : والرطاب ؛ يعني : البقول كالكراث والاسفاناخ ونحوهما ، وهو المشهور. قاله الجلبلي<sup>(٤)</sup>.

(١) أي ذكر مدة يتقن أنه لا يخرج الثمر فيها يفسد المساقاة ؛ للتيقن بفوات المقصود ، وهو الشركة في الثمر بخلاف مدة قد يخرج الثمر فيها ، وقد لا يخرج ؛ لعدم التيقن بفوات المقصود. ينظر : «فتح باب العناية» (٢ : ٥٥٥).

(٢) ينظر : «ذخيرة العقبى» (ص ٥٦٨).

(٣) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٦٨).

(٤) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٦٨).

كان فيه ثمر وإلا مدركاً، كالمزارعة فإن مات أحدهما، أو مضت مدتها والثمر ني<sup>١</sup> يقوم العامل عليه أو

كان فيه ثمر وإلا مدركاً، كالمزارعة)، هذا عندنا، وعند الشافعي<sup>(١)</sup> لا تصح إلا في الكرم والنخل، وإنما تصح فيهما بحديث خبير<sup>(٢)</sup>، وفي غيرهما بقي على القياس، وعندنا تصح في جميع ما ذكر الحاجة الناس، ثم إذا صحت تصح وإن كان الثمر على الشجر إلا أن يكون الثمر مدركاً؛ لأنه يحتاج إلى العمل قبل الإدراك لا بعده كالمزارعة تصح إذا كان بقلأ، ولا تصح إذا استحصد، لكن إجارة الأرض لا تصح إلا وأن تكون خالية عن زرع المالك.

(فإن مات أحدهما، أو مضت مدتها والثمر ني<sup>١</sup> يقوم العامل عليه أو

[١] قوله: ني؛ وهو - بكسر النون، وتشديد الياء - ما لا يبلغ إلى كماله من كل شيء، كاللحم الغير المطبوخ مثلاً، والمراد هاهنا هو الثمر الذي لا يستوفى، ولا يدرك إلى كماله الممكن، كالبر الأخصر. كذا قاله الجلبلي<sup>(٣)</sup>.

[٢] قوله: يقوم العامل؛ كما كان، ولو التزم العامل أن يأخذ حصته ويتخير ورثته بين أن يقتسموا الخارج على الشرط، وأن يعطوه قيمة نصيبه منه، وأن ينفقوا عليه حتى يبلغ فيرجعوا بذلك في حصة العامل فيه.

ولو ماتا جميعاً كان الخيار إلى ورثة العامل، لما بينا، فإن أبوا كان لورثة رب الأرض خيار ثلاث على ما وصفنا، وإنما لم يتعرض لشرح قوله: أو مضت؛ لأن حكم مضي المدة والثمر ني في موتها، وموت أحدهما سواء، هذا زبدة ما في «الهداية»<sup>(٤)</sup>، و«العناية»<sup>(٥)</sup>. قاله الجلبلي<sup>(٦)</sup>.

(١) في «التنبية» (ص ٨٢): ويجوز على الكرم والنخل، وفيما سواهما من الأشجار قولان.

(٢) وهو عن ابن عمر<sup>رضي الله عنهما</sup>: «أنه دفع إلى يهود خبير نخل خبير وأرضها على أن يعتملوها من أموالهم ولرسول الله<sup>صلى الله عليه وسلم</sup> شطر ثمرها»، وفي لفظ: «إن رسول الله<sup>صلى الله عليه وسلم</sup> عامل أهل خبير بشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع» في «صحيح مسلم» (١١٨٦ - ١١٨٧)، و«جامع الترمذي» (٣: ٦٦٦).

(٣) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٦٨).

(٤) «الهداية» (٤: ٦٠).

(٥) «العناية» (٩: ٤٨٢).

(٦) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٦٨).

وارثه، وإن كره الدافع أو ورثته ولا تفسخ إلا بعذر، وكون العامل مريضاً لا يقدر على العمل، أو سارقاً يخاف على سَعْفِهِ، أو ثمره عُذْرٌ ودفع فضاء مدّة معلومة؛ ليغرس، ويكون الأرض والشجر بينهما لا يصح، والثمر والغرس لرب

وارثه، وإن كره الدافع أو ورثته: أي مات العامل والثمرني يقوم ورثة العامل عليه وإن كره الدافع، وإن مات الدافع يقوم العامل كما كان، فإن كره ورثة الدافع استحساناً<sup>(١)</sup> دفعاً للضرر.

(ولا تفسخ إلا بعذر، وكون العامل مريضاً لا يقدر على العمل، أو سارقاً يخاف على سَعْفِهِ<sup>(٢)</sup>، أو ثمره عُذْرٌ<sup>(٣)</sup>).

ودفع فضاء<sup>(٣)</sup> مدّة معلومة؛ ليغرس، ويكون الأرض والشجر بينهما لا يصح؛ لا شراط الشركة فيما هو حاصل قبل الشركة (والثمر والغرس<sup>(٣)</sup> لرب

[أقوله: استحساناً؛ والقياس أنه قد انتقضت المساقاة بينهما، وكان البسر بين ورثة صاحب الأرض وبين العامل أنصافاً إن شرطاً أنصافاً؛ لأن صاحب الأرض يستأجر العامل بعبء الخارج، والإجارة تنتقض بموت أحد المتعاقدين. كذا في «العناية»<sup>(٤)</sup>.

[أقوله: على سَعْفِهِ؛ وهو - بفتح السين والعين المهملتين، وبالفاء - : ورق غصن النخل، وقد يطلق على نفس الغصن الذي يعمل منه الزنبيل، والمراد هاهنا المعنى الثاني. قاله أخى الجلبلي<sup>(٥)</sup>.

[أقوله: والغرس... الخ؛ - بفتح الغين المعجمة، وسكون الراء المهملة - : المغروس، وقد جاء فيه الكسر، ومنه قولهم: يأخذ غرسه. كذا في «المغرب»<sup>(٦)</sup>.

(١) السَعْف: ورق جريد النخل الذي يسوى منه الزبل والمراوح، وعن الليث: أكثر ما يقال له: السَعْف إذا ييس، وإذا كانت رطبة فهي الشطبة، وقد يقال للجريد نفسه سَعْف الواحدة سعة. ينظر: «المغرب» (ص ٢٢٥ - ٢٢٦).

(٢) خبر المبتدأ الذي هو كون العامل. ينظر: «فتح باب العناية» (٢: ٥٥٥).

(٣) أي أرضاً بيضاء غير مغروسة. ينظر: «فتح باب العناية» (٥: ٥٥٥).

(٤) «العناية» (٩: ٤٨١).

(٥) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٦٩).

(٦) «المغرب» (ص ٣٣٩).



### الأرض ، وللآخر قيمةُ غرسه وأجرُ عمله

الأرض ، وللآخر قيمةُ غرسه وأجرُ عمله) ؛ لأنه في معنى قفيز الطحان ؛ لأنه استتجار ببعض ما يخرج من عمله ، وهو نصف البستان ، وإنما لا يكون الغرس لصاحبه ؛ لأنه غرس برضاه<sup>(١)</sup> ورضى صاحب الأرض ، فصارت تبعاً للأرض ، وحيلة الجواز أن يبيع نصف الأغراس بنصف الأرض ، ويستأجر صاحب الأرض العامل ثلاث سنين مثلاً بشيء قليل ؛ ليعمل في نصيبه.

[١] أقوله : لأنه غرس برضاه... إلخ ؛ ولأنه تعدّر ، والغرس لاتصالهما بالأرض ، فإنه لو قلع الغرس وسلمها لم يكن تسليمًا للشجرة ، بل يكون تسليمًا خشبة ، ولم يكن مشروطاً ، بل المشروط تسليم الشجر بقوله : على أن يكون الأرض والشجر بين رب الأرض والغراس نصفين.

وفي «فتاوى قاضي خان» : رجل دفع إلى رجل أرضاً مدّة معلومة على أن يغرس المدفوع إليه فيها أغراساً على أن لما يحصل من الأغراس أو الثمار يكون بينهما جاز ، فيلوفّق بينه وبين قول المصنّف<sup>(١)</sup>.



## كتاب الأضحية

هي شاة من فرد، وبقرة أو بعير منه إلى سبعة إن لم يكن لفرد أقل من سبع

### كتاب الأضحية<sup>(١)</sup>

(هي شاة من فرد<sup>(٢)</sup>)، وبقرة أو بعير منه إلى سبعة إن لم يكن لفرد أقل من سبع، حتى لو كان لأحد السبعة أقل من السبع لا يجوز عن أحد؛ لأن وصف

[١] أقوله: كتاب الأضحية؛ أورد عقب الذبائح؛ لأنها ذبيحة خاصة، والذبائح عام، والخاص بعد العام، وتعقب بأنهم إن أرادوا أن الخاص بعد العام في الوجود، فهو ممنوع؛ لأنه تقرر أن لا وجود للعام إلا في ضمن الخاص، وإن أرادوا في التعقل، فهو إنما يكون إذا كان العام ذاتياً للخاص، وكان الخاص معقولاً، كما عرف في موضعه، وكون الأمر كذلك ممنوع فيما نحن فيه.

ويمكن أن يجاب بتميز الذاتي من العرضي إنما يتعسر في الحقائق النفسانية، وأما في الأمور الوضعية والاعتبارية كما نحن فيه، فكل من اعتبر داخلاً في مفهوم شيء يكون ذاتياً له، ويكون تصور ذلك الشيء تصوراً له بالكلية، ولا شك أن معنى الأضحية داخل في معنى الأضحية، فتوقف تعلقها على تعقل معنى الذبح، فيتم التعريف على اختيار الشق الثاني.

وهي في اللغة كما في «النهاية»: شاة نحرها تذبح في يوم الأضحية، ولا يخالفه ما في «القاموس» و«الصحاح» من أنها شاة من غير لفظ: نحرها؛ لأن لفظ النحر مراد بدليل الأضحية.

وتجمع على أضاحي بالتشديد، ويقال: أضحية وضحايا، كهدية وهدايا، ويقال: أضحاة وتجمع على أضحي.

وعند الفقهاء كما في «النهاية»: اسم حيوان مخصوص، وهي الشاة فصاعداً من هذه الأنواع الأربعة والجذع من الضأن تذبح بنية القرية في يوم مخصوص، أشار إليه المصنف رحمه الله بقوله: وهي شاة... الخ.

[٢] أقوله: هي شاة من فرد؛ الشاة أفضل من سبع البقرة إذا استويا في القيمة واللحم، وإن كان سبع البقرة أكثر قيمة كان أفضل والكبش أفضل من النعجة، وإن كانت النعجة أكثر قيمة أو لحماً فهي أفضل، والأنثى من المعز أفضل من التيس، إذا

وَيُقَسَّمُ اللَّحْمُ وَزَنًا لَا جِزَافًا إِلَّا إِذَا ضُمَّ مَعَهُ مِنْ أَكَارِعِهِ أَوْ جِلْدِهِ، وَصَحَّ اشْتِرَاكُ سِنَّةٍ فِي بَقَرَةٍ مُشْرِئَةٍ لِأَضْحِيَةٍ اسْتِحْسَانًا، وَذَا قَبْلَ الشِّرَاءِ أَحَبُّ

الْقُرْبَةِ لَا يَتَجَزَأُ<sup>(١)</sup>، وَعِنْدَ مَالِكٍ ﷺ <sup>(١)</sup> عَنْ أَهْلِ بَيْتٍ وَاحِدٍ وَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ سَبْعَةٍ، وَلَا يَجُوزُ عَنْ أَهْلِ بَيْتَيْنِ وَإِنْ كَانُوا أَقَلَّ مِنْ سَبْعَةٍ.

(وَيُقَسَّمُ اللَّحْمُ وَزَنًا لَا جِزَافًا إِلَّا إِذَا ضُمَّ مَعَهُ مِنْ أَكَارِعِهِ أَوْ جِلْدِهِ) : أَيِ يَكُونُ مَعَ اللَّحْمِ أَكَارِعُ أَوْ جِلْدٌ، فَفِي كُلِّ جَانِبٍ شَيْءٌ مِنَ اللَّحْمِ وَشَيْءٌ مِنَ الْأَكَارِعِ، أَوْ يَكُونُ فِي كُلِّ جَانِبٍ شَيْءٌ مِنَ اللَّحْمِ، وَبَعْضٌ مِنَ الْجِلْدِ، أَوْ يَكُونُ فِي جَانِبٍ لَحْمٌ وَأَرْكَاعٌ، وَفِي آخَرٍ لَحْمٌ وَجِلْدٌ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ صَرَفًا لِلْجِنْسِ إِلَى خِلَافِ الْجِنْسِ.

(وَصَحَّ اشْتِرَاكُ سِنَّةٍ فِي بَقَرَةٍ مُشْرِئَةٍ لِأَضْحِيَةٍ اسْتِحْسَانًا)، وَفِي الْقِيَاسِ لَا يَجُوزُ، وَهُوَ قَوْلُ زُفَرٍ ﷺ ؛ لِأَنَّهُ أَعَدَّهَا لِلْقُرْبَةِ، فَلَا يَجُوزُ بَيْعُهَا، وَجِهَ اسْتِحْسَانُ: قَدْ يَجِدُ بَقَرَةً سَمِينَةً، وَلَا يَجِدُ الشُّرَكَاءَ وَقْتَ الْبَيْعِ، فَالْحَاجَةُ مَاسَّةٌ إِلَى هَذَا، (وَذَا قَبْلَ الشِّرَاءِ أَحَبُّ)، ذَا إِشَارَةٍ إِلَى الْإِشْرَاقِ، وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ﷺ يُكْرَهُ الْإِشْرَاقُ بَعْدَ الشِّرَاءِ.

اسْتَوِيَا قِيَمَةً، وَالْأُنْثَى مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ أَفْضَلُ مِنَ الذَّكَورِ إِذَا اسْتَوِيَا فِي الْقِيَمَةِ. كَذَا فِي «مَنِيَةِ الْمُفْتِيِّ»<sup>(٢)</sup>.

١١ أقوله: لَا يَتَجَزَأُ...الخ؛ وَإِذَا لَمْ يَجْزَ عَنِ الْبَعْضِ لَمْ يَجْزَ عَنِ الْكُلِّ، كَمَا إِذَا مَاتَ وَتَرَكَ امْرَأَةً وَابْنًا وَبَقَرَةً، فَضَحِّيَا بِهَا يَوْمَ الْعِيدِ لَمْ يَجْزَ؛ لِأَنَّ نَصِيبَ الْمَرْأَةِ أَقَلَّ مِنَ السَّبْعِ، فَلَمْ يَجْزَ نَصِيبُهَا وَلَا نَصِيبُ الْإِبْنِ أَيْضًا.

وَفِي «شَرْحِ الْقُدُورِيِّ»: يَجُوزُ النَّاقَةُ وَالْبَعِيرُ عَنِ عَشْرَةٍ، وَهُوَ الْقِيَاسُ لِفَضْلِهِمَا عَلَى الْبَقَرَةِ، لَكِنَّا تَرَكْنَاهُ لِظَاهِرِ النُّصُوصِ. قَالَه الْجَلْبِي ﷺ <sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: «المُدَوَّنَةُ» (١: ٤٦٩)، «الْمُنْتَقَى» (٣: ٩٦)، وَغَيْرُهُمَا.

(٢) ينظر: «ذَخِيرَةُ الْعَقَبِيِّ» (ص ٥٧٣).

(٣) فِي «ذَخِيرَةِ الْعَقَبِيِّ» (ص ٥٧٣).

## ولا تجب إلا على مَنْ عليه الفطرة لنفسه لا لطفله في ظاهر الرواية

(ولا تجب<sup>(١)</sup> إلا على مَنْ عليه الفطرة)، وقد مرَّ في الفطرة، وإنَّما تجب لقوله ﷺ: «مَنْ وَجَدَ سَعَةً وَلَمْ يَضَحْ، فَلَا يَقْرُبَنَّ مُصَلًّا»<sup>(١)</sup>.

وعند الشافعي<sup>(٢)</sup> ﷺ هي سُنَّةٌ<sup>(٣)</sup> (لنفسه لا لطفله في ظاهر الرواية)، وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة<sup>(٤)</sup> ﷺ تَجِبُ لطفله كما في الفطرة، قلنا: سبب الفطرة<sup>(٥)</sup>

[١] قوله: ولا تجب... إلخ؛ والمعتبر في غناء الفطرة والأضحية من كتب الفقه: ما زاد على الواحد، ومن التفاسير والأحاديث: ما زاد على الاثنين، ومن المصاحف: لمن يحسن القراءة، ما زاد على الواحد.

وقيل: كل ذلك معتبر في كتب الطب والأدب كلها معتبرة في الغنى، فيتعلّق بهذا النصاب أحكام وجوب صدقة الفطر والأضحية، وحرمة وضع الزكاة فيه، ووجوب نفقة الأقارب، ومن أراد زيادة تفصيل فليُنظر في أوّل باب الفطرة والأضحية من «فتاوى قاضي خان»<sup>(٦)</sup>.

[٢] قوله: وعند الشافعي<sup>(٧)</sup> ﷺ هي سُنَّةٌ؛ مؤكّدة وهو أحد قوليّه، وفي قوله الآخر: تطوّع، وروى ابن زياد عن أبي حنيفة<sup>(٨)</sup> ﷺ، وابن رستم عن محمد<sup>(٩)</sup> ﷺ: إنّها فريضة. كذا قال الجلبلي<sup>(١٠)</sup> ﷺ.

[٣] قوله: قلنا: سبب الفطرة رأس يمونه؛ من ما نؤمن مؤناً: إذا حمل مؤنته، وقام بكفايته. كذا في «الصحيح»<sup>(١١)</sup>، وقوله: ويلي عليه؛ من الولاية، وهما موجودان في الصغير. كذا في «الهداية».

(١) من حديث أبي هريرة في «مسند أحمد» (٢: ٣٢١)، و«سنن ابن ماجه» (٢: ١٠٤٤)، و«سنن البيهقي الكبير» (٣: ٧٧)، و«سنن الدارقطني» (٤: ٢٨٥)، و«المستدرک» (٤: ٢٥٨)، قال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه. ينظر: «نصب الراية» (٤: ٢٠٧)، و«الدراية» (٢: ٢١٣)، و«التحقيق» (٢: ١٦٠)، وغيرها.

(٢) ينظر: «النكت» (ص ٢١١)، وغيرها.

(٣) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٥٧٣).

(٤) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٧٣).

(٥) «الصحيح» (ص ٥٢١).

بل يضحى عنه أبوه أو وصيه من ماله وأكل منه الطفل، وما بقي يُبدل بما ينتفع بعينه

رأس يموئه ويلي عليه<sup>(١)</sup>، (بل يضحى عنه أبوه<sup>(٢)</sup> أو وصيه من ماله)، هذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف<sup>(٣)</sup>، وقال محمد<sup>(٤)</sup> والشافعي<sup>(٥)</sup> : يضح عنه أبوه من مال نفسه لا من ماله.

(وأكل منه الطفل، وما بقي يُبدل بما ينتفع بعينه): كالثوب، والخف لا بما يُنتفع به بالاستهلاك كالخبز، ونحوه

بخلاف الأضحية، فإنها عبادة وقربة محضة، والأصل فيها أن لا يجب على الغير بسبب الغير؛ ولهذا لا يجب عن عبده، وإن كان تجب عنه صدقة الفطر. «جلبي»<sup>(٦)</sup>.

[١] أقوله: قلنا: سبب الفطرة رأس يموئه ويلي عليه؛ وهما موجودان في الصغير والأضحية قربة محضة؛ لأن الإراقة قربة من العبد للرب من غير شائبة ومشاركة، ولا كذلك التصدق بالمال؛ لأن المال كما يتقرب به إلى الله تعالى يتقرب به إلى العبد، والأصل في القرب أن لا يجب على الغير بسبب الغير؛ ولهذا لا يجب الأضحية من عبده، وإن كان عنه صدقة الفطر. «علوي».

[٢] أقوله: بل يضحى عنه أبوه... الخ؛ قال الشارح<sup>(٧)</sup>: هذا عند أبي حنيفة<sup>(٨)</sup> وأبي يوسف<sup>(٩)</sup>، وقال محمد<sup>(١٠)</sup> والشافعي<sup>(١١)</sup> : يضحى عنه أبوه من مال نفسه لا من ماله، فالخلاف في هذا كالخلاف في صدقة الفطر.

وقيل في «باب صدقة الفطر»: إن كان للصغار مال يؤدي من مالهم عند أبي حنيفة وأبي يوسف خلافاً لمحمد<sup>(١٢)</sup>؛ لأن الشرع أجراه مجرى المؤنة، فأشبه النفقة. وقيل: لا يجوز الأضحية من مال الصغير في قولهم؛ لأن القربة تتأدى بالإراقة

(١) من الولاية، وهما موجودان في الصغير بخلاف الأضحية، فإنها عبادة وقربة محضة، والأصل فيها أن لا يجب على الغير بسبب الغير؛ ولهذا لا يجب عن عبده، وإن كان تجب عنه صدقة الفطر. ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٥٧٣).

(٢) ينظر: «التنبه» (ص ٥٨)، وغيره.

(٣) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٢١).

### وأول وقتها بعد الصلاة إن ذبح في مصر

ولأنما يجوز<sup>(١)</sup> أن يُبدلَ بذلك لا بهذا قياساً على الجلد، فإنَّ الجلد يجوز أن يُنتفع به بأن يُتخذَ جراباً، فإنه إذا بُدِّلَ بما ينتفعُ بعينه، فللبدل حكمُ المبدل، فهو كالانتفاع بعينه؛ لكن التبديل بالدرهم تمول، وما ينتفعُ به بالاستهلاك في حكم الدرهم، فإذا كان الحكم في الجلد هذا قاسوا عليه اللحم إذا كان للصبي ضرورة.

### (وأول وقتها<sup>(٢)</sup> بعد الصلاة إن ذبح في مصر): أي بعد صلاة العيد يوم النحر

والصدقة بعدها تطوع، فلا يجوز التطوع من مال الصغير، ولا يمكنه أن يأكل كلّه، والفتوى على ما في المتن.

قال في «الهداية»<sup>(١)</sup>: والأصح أن يضحي من ماله، ويأكل منه ما أمكنه، ويتناغ بما بقي ما ينتفعُ بعينه.

١١ أقوله: ولأنما يجوز... إلخ؛ ولأنما لا يجوز التصدقُ به؛ لأنَّ الواجب عليه هو الإراقة، وقد تمَّ فيكون التصدقُ تبرعاً من مال الصبي، ولا يملكه أحد. قاله الجلبى رحمته الله<sup>(٢)</sup>.

٢١ أقوله: وأول وقتها... إلخ؛ والأصل فيه قوله ﷺ: «مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلْيَعِدْ ذَبِيحَتَهُ، وَمَنْ ذَبَحَ بَعْدَ الصَّلَاةِ فَقَدْ تَمَّ نَسَكُهُ، وَأَصَابَ سَنَةَ الْمُسْلِمِينَ»<sup>(٣)</sup>، أخرجه البخاري ومسلم عن براء بن عازب رضي الله عنه.

وقال ﷺ: «إِنْ أُولَى نَسَكُنَا فِي هَذَا الْيَوْمِ: الصَّلَاةُ ثُمَّ الْأَضْحِيَّةُ»<sup>(٤)</sup>، أخرجه البخاري، ومسلم بمعناه عن براء بن عازب رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا نَبْدَأُ بِهِ فِي يَوْمِنَا هَذَا أَنْ يُصَلِّيَ، ثُمَّ نَرْجِعُ فَنَنْحِرُ»، زَيْلَعِي رحمته الله<sup>(٥)</sup>، غير أنَّ هذا في حق مَنْ عليه الصلاة، وهو المصري دون أهل السواد؛ لأنَّ التأخير لا احتمال الاشتغال به عن الصلاة.

(١) «الهداية» (٤: ٧١).

(٢) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٧٣).

(٣) في «صحيح البخاري» (١: ٣٣٤)، و«صحيح مسلم» (٣: ١٥٥١)، وغيرهما.

(٤) «صحيح البخاري» (١: ٣٣١)، و«صحيح مسلم» (٣: ١٥٥٣)، وغيرهما.

(٥) في «نصب الراية» (٤: ٢١٢).

وبعد طلوع فجر يوم النحر إن ذُبح في غيره، وآخره قبيل غروب اليوم الثالث، واعتبر الآخر للفقير وضده، والولادة والموت

(وبعد طلوع فجر يوم النحر إن ذُبح في غيره، وآخره قبيل غروب اليوم الثالث<sup>(١)</sup>)، فالمعتبر في هذا المكان الفعل لا مكان مَنْ عليه، لكن الأضحية لا تجب على المسافر، كذا في «الهداية»<sup>(١)</sup>، وعند مالك<sup>(٢)</sup>، والشافعي<sup>(٣)</sup> لا تجوز بعد الصلاة قبل نحر الإمام، وتجوز عند الشافعي<sup>(٤)</sup> في أربعة أيام.

(واعتبر الآخر للفقير وضده، والولادة والموت): أي إذا كان غنياً في أول الأيام فقيراً في آخرها لا تجب عليه، وعلى العكس تجب، وإن وُلِدَ في اليوم الآخر تجب عليه، وإن مات فيه لا تجب عليه.

ولا معنى للتأخير في حق القروي إذ لا صلاة عليه، وما روينا حجة على مالك والشافعي<sup>(٥)</sup> في نفيهما الجواز بعد الصلاة قبل نحر الإمام. كذا في «الهداية»<sup>(٥)</sup>.

[١] أقوله: وآخره قبيل غروب اليوم الثالث؛ وقيل: هي جائزة إلى المحرم، ولو صلى الإمام، ثم تبين أنه صلى بغير طهارة تعاد الصلاة دون الأضحية، ولو وقعت في البلدة فتنة، ولم يبق فيها وال ليصلي بهم العيد، فضحوا بعد طلوع الفجر قبل صلاة العيد، أجزأتهم، ولو شهدوا عند الإمام أنه يوم عيد فصلّى ثم انكشف أنه يوم عرفة، أجزأتهم الصلاة والتضحية. كذا ذكره الزيلعي<sup>(٦)</sup>.

[٢] أقوله: وتجوز عند الشافعي<sup>(٧)</sup>؛ لقوله ﷺ: «أيام التشريق كلها أيام ذبح»<sup>(٧)</sup>، رواه أحمد في «مسنده»، وابن حبان في «صحيحه»: عن جبير بن مطعم ﷺ.

(١) «الهداية» (٤: ٧٠).

(٢) ينظر: «المدونة» (١: ٤٨١)، وغيرها.

(٣) ينظر: «النكت» (ص ٢١٤)، وغيرها.

(٤) ينظر: «النكت» (ص ٢١٦)، وغيرها.

(٥) «الهداية» (٤: ٧٢).

(٦) في «التيبين» (٦: ٥).

(٧) في «مسند أحمد» (٤: ٨٢)، و«صحيح ابن حبان» (٩: ١١٦)، ولفظه: «كل أيام التشريق

ذبح».

وكره الذَّبْحُ ليلاً، فإن تركت، ومضت أيامها تصدَّقُ النَّاذِرُ، وفقيرٌ شراها للأضحية بها حيَّة، والغنيُّ بقيمتها شراها أو لا

(وكره الذَّبْحُ<sup>(١)</sup> ليلاً، فإن تركت): أي التَّضْحِيَّة، (ومضت أيامها تصدَّقُ النَّاذِرُ<sup>(٢)</sup>)، وفقيرٌ شراها للأضحية بها حيَّة، والغنيُّ بقيمتها شراها أو لا<sup>(٣)</sup>)، المراد أنَّه نذرَ أن يُضْحِيَ<sup>(٤)</sup> بهذه الشاة، فإنَّه حينئذٍ يتعلَّقُ بالمحلِّ، والفقيرُ إنما يجبُ عليه بالشراء بنية الأضحية، فأما الغنيُّ فالواجبُ يتعلَّقُ بذمته شَرَى الشاة أو لا.

ولنا: ما روي عن عمرَ وعليٍّ وابنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهم أنَّهم قالوا: أيام النحر ثلاثة أفضلها أولُها، وقد قالوه سماعاً؛ لأنَّ الرأي لا يهتدي إلى المقادير، وفي الأخبار تعارضٌ فأخذ بالمتيقن وهو الأقل، وأفضلها أولُها كما قالوا؛ ولأنَّ فيه مسارعةً إلى أداءِ القرية، وهو الأصلُ إلا بمعارض. كذا في «الهداية»<sup>(٥)</sup>.

[١] أقوله: وكره الذَّبْح؛ في لياليها، والمراد بها الليلتان المتوسطتان لا غير، إلا أنَّ الذَّبْحَ في الليالي مكروه؛ لاحتمالِ الغلطِ في المذبح، أو في الشاةِ في أنَّها له أو لغيره في ظلمة الليل. كذا في «الهداية»<sup>(٦)</sup>.

[٢] أقوله: تصدَّقُ النَّاذِرُ... إلخ؛ بأن يكون في ملكه شاة فيقول: لله عليَّ أن أضحيَّ بهذه الشاة، سواء كان ذلك الموجبُ فقيراً أو غنياً، ولو نذرَ أن يضحيَّ ولم يسمَّ شيئاً، يقع على الشاة، ولا يأكلُ النَّاذِرُ منها، ولو أكل فعليه قيمة ما أكل، قاله الجلببي رحمته الله<sup>(٧)</sup>.  
[٣] أقوله: المراد أنه نذرَ أن يضحي... إلخ؛ المراد أنه لو لم يضحَّ حتى مضت وقته

(١) بيان المسألة: أي إن تركت حتى مضت أيام التضحية تصدق بالأضحية نفسها حيَّة، من كان في ملكه شاة وقال لله عليَّ أن أضحي بهذه الشاة تصدق بها، أيضاً فقير شرى أضحية للتضحية فإنها تجب على الفقير بالشراء بنية التضحية، وتصدق بقيمة الأضحية من كان غنياً اشترى أو لم يشتري؛ لأنها واجبة على الغني، فإذا فات الوقت وجب عليه التصدق إخراجاً له عن العهدة كالجمعة تقضى بعد فواتها ظهراً، والصوم بعد العجز فدية. ينظر: «درر الحكام» (١): ٢٦٨ - ٢٦٩.

(٢) «الهداية» (٤: ٧٣).

(٣) «الهداية» (٤: ٧٣).

(٤) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٧٣).



وصحَّ الجذعُ من الضَّأن، والثَّنيُّ فصاعداً من الثلاثة، وهو ابنُ خمسٍ من الإبل وحولين من البقر وحول من الشاة

(وصحَّ الجذعُ<sup>(١)</sup> من الضَّأن)، الجذعُ شاةٌ لها ستَّة أشهر<sup>(٢)</sup>، والضَّأن ما تكونُ له إلية، (والثَّنيُّ فصاعداً من الثلاثة): أي من الشاةِ أعمُّ من أن يكونَ ضأناً أو معزاً، ومن البقرِ ومن الإبل، (وهو ابنُ خمسٍ من الإبل وحولين من البقرِ<sup>(٣)</sup> وحول من الشاة)

فالغنيُّ إن نذرَ أن يضحِّيَ بهذه الشاة؛ أي شاةٍ بعينها يلزمه التصدُّقُ بقيمتها شراها للتضحية أو لا؛ لأنَّ الواجبَ يتعلَّقُ بذمِّته.

وكذا الفقيرُ أوجبَ على نفسه شراها للأضحية، يلزمه التصدُّقُ بعينها؛ لأنه يتعلَّقُ بالحلِّ، ووقعَ اليأسُ عن التقربِ بالإراقة، وقد بقي العيْنُ مستحقَّ الصرفِ إلى الله ﷻ، فيلزمه التصدُّقُ بعينها.

وإنما يجبُ على الفقيرِ بالشراء بنيةِ الأضحية؛ لأنَّ الشراء من الفقيرِ مقرونٌ بنيةِ التضحية، بمنزلةِ النذر، فإذا تعدَّرَ الذبيحُ بفواتِ وقتها فعليه التصدُّقُ كالجمعة يقضي ظهراً بعد فواتِ وقتها، قاله العلوي.

[١] قوله: وصحَّ الجذعُ... إلى قوله: من الثلاثة؛ إشارةً إلى بيان الأنواع التي لا يجوزُ الأضحية إلا بها، وتصريحٌ بسنّها الذي لا يجوزُ فيما دونه. قاله الجلبى<sup>(١)</sup>.

[٢] قوله: لها ستَّة أشهر... إلخ أي في مذهبِ الفقهاء، وإنما قيّدنا بهذا؛ لأنَّ عند أهل اللغةِ الجذعُ: من الشاةِ ما تمَّت لها سنة. كذا في «النهاية»، والفقهاءُ إنما جَوَّزوها في ستَّة أشهر إذا كانت عظيمة، بحيث لو خلطت بالثنيان يشتهه على الناظر من بعيد. قاله الجلبى<sup>(٢)</sup>.

[٣] قوله: وحولين من البقر؛ يدخل فيه الجاموس للمجانسة، والمولود بين الأهليِّ والوحشيِّ يتبع لأمِّ؛ لأنها هي الأصل في التبعية؛ لأنّه جزؤها؛ ولهذا يتبعها في الرقِّ والحرية؛ وهذا لأنَّ المنفصلَ من الفحلِّ الماء، وإنه غير محلٍّ لهذا الحكم، ومن الأم

(١) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٧٤).

(٢) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٧٤).

كالجماء والخصي والثولاء دون العمياء، والعوراء، والعجفاء، والعرجاء التي لا تمشي إلى المنسك

قيل: الثنايا<sup>(١)</sup> ابنُ حول، وابنُ ضعف، وابنُ خمسٍ من ذوي ظلف وخفّ.  
(كالجماء والخصي والثولاء دون العمياء<sup>(٢)</sup>، والعوراء، والعجفاء، والعرجاء التي لا تمشي إلى المنسك<sup>(٣)</sup>)، الجماء: التي لا قرن لها، والثولاء<sup>(٤)</sup>: المجنونة<sup>(٥)</sup>،  
والعوراء: ذات عين واحدة

الحيوان، وهو محلّ له، فاعتبر بها. قاله الجلبلي<sup>(٦)</sup>.  
[١] أقوله: قيل: الثنايا؛ أقول: الثنايا جمع الثنى، والمراد بابن حول يعني ابن سنة واحدة هو الغنم.

وابنُ ضعفٍ: يعني مضاعف سنة واحدة وهو البقر.  
وابنُ خمسٍ: هو الإبل.  
والظلف بكسر الظاء المعجمة وسكون اللام مختصّ بالبقر والغنم.  
والخفّ مختصّ بالإبل، وهو بالفارسيّ: موزه اشتر، كأنّه عبارة عمّا يقوم مقام ظفره، وفيه لفّ ونشر مرّتب كما لا يخفى. قاله الجلبلي<sup>(٧)</sup>.  
[٢] أقوله: دون العمياء؛ وهي التي لا عين لها أصلاً.  
والعجفاء بالفارسية: لاغر، والعجف: بفتح الجيم مصدره.  
والعرجاء: هي التي لها عرج، وهو بالفارسية: لنكي.  
لا يمشي إلى المنسك: وهو - بفتح الميم، وكسر السين المهملة - : موضع التضحية. قاله الجلبلي<sup>(٨)</sup>.

[٣] أقوله: والثولاء؛ وهي المجنونة؛ لأنّه لا تخلّ بالمقصود إذا كانت تعتلف، فإن

(١) المنسك: المذبح. ينظر: «طلبة الطلبة» (ص ٢٩).

(٢) لأن العقل غير مقصود وإنما المقصود اللحم، وإنما يجوز إذا كانت سميّة ولم يكن بها ما يمنع الرعي، وإن كانت بخلاف ذلك لا يجزيه. ينظر: «حاشية اللكنوي على الجامع الصغير» (ص ٤٧٣).

(٣) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٧٤).

(٤) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٧٤).

(٥) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٧٤).

ومقطوعٌ يدها، أو رجلها، وما ذهبَ أكثرُ من ثلثِ أذنها، أو ذنبها أو عَينها، أو إلیتها

وقد قيِّدت<sup>(١)</sup> العجفاء: بأنَّها لا تنقى: أي ما يكون عَجْفُها إلى حدٍّ لا يكون في عظامها نقي أي مخ.

(ومقطوعٌ يدها، أو رجلها، وما ذهبَ أكثرُ من ثلثِ أذنها، أو ذنبها<sup>(٢)</sup> أو عَينها، أو إلیتها)، هذه روايةُ «الجامع الصغير»<sup>(٣)</sup>، وقيل: الثلث، وقيل: الربع،

كانت سميتها ولم يتلف جلدها جاز؛ لأنَّه لا يخلُ بالمقصود.

وقال في «تكملة البحر»<sup>(٤)</sup>: ولا يجوز: بالحثماء التي لا أسنانَ لها إن كانت لا تعتلف، وإن كانت تعتلفُ جازٌ هو الصحيح، ولا الجلالة: التي تأكل العذراء ولا تأكلُ غيرها، ولا مقطوعةُ الضرع، ولا التي لا تستطيعُ أن ترضعَ ولدها، ولا التي يبسَ ضرعُها، ولا مقطوعةُ الأنفِ والذنبِ والطرف. كذا في «المحيط».

[١] أقوله: وقد قيِّدت... إلخ؛ أقول: وقد قيِّدَ في الحديث العوراء أيضاً، حيث قال ﷺ: «العوراءُ البينُ عورها»<sup>(٥)</sup>، فالأظهرُ أن لا يتعرَّضُ الشارحُ ﷺ إليه أيضاً.

واعلم أنَّ الأصلَ أنَّ المانعَ فيه هو العيبُ الفاحشُ لا اليسيرُ؛ لأنَّ الحيوانَ قلماً يخلو عن يسيرِ العيب، واليسيرُ هو الذي ليس له تأثيرٌ في نقصانِ اللحم، ومنه يعلمُ الفاحش.

والنَّقْيُ: بكسر النون وسكون القاف. والمُخَّ: بضم الميم، وتشديد الخاء المعجمة، كلاهما بالفارسية، مغزاستخوان. قاله الجلبى ﷺ<sup>(٦)</sup>.

[٢] أقوله: أو ذَنَّبها؛ - بفتحی الذال المعجمة والنون -، معروف، والفرقُ بينه وبين الإلية أنَّها تختصُّ بالغنمِ دونه. قاله الجلبى ﷺ<sup>(٧)</sup>.

(١) «الجامع الصغير» (ص ٤٧٣).

(٢) «تكملة البحر» (٨: ٢٠١).

(٣) في «سنن النسائي» (٣: ٥٣)، و«المجتبى» (٧: ٢١٤)، «صحيح ابن حبان» (١٣: ٢١٤)، «صحيح ابن خزيمة» (٤: ٢٩٢)، وغيرها.

(٤) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٧٤).

(٥) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٧٤).

فإن مات أحد سبعة، وقال ورثته: اذبحوها عنه وعنكم صح، كبقرة عن أضحية ومتمعة وقران

وعندهما إن بقي أكثر من النصف أجزاء، ثم طريق معرفة ذهاب ثلث العين، أن يشد العين المأوفة، فيقرب إليها العلف إذا كانت جائعة، فينظر أنها من أي مكان رأت العلف، ثم تشد العين الصحيحة، ويقرب إليها العلف، فينظر أنها من أي مكان رأت العلف، فينظر إلى تفاوت ما بين المكانين، فإن كان ثلثاً، فقد ذهب الثلث، وهكذا.

(فإن مات<sup>(١)</sup> أحد سبعة، وقال ورثته<sup>(٢)</sup>: اذبحوها عنه وعنكم صح)، وعن أبي يوسف رحمته الله أنه لا يصح، وهو القياس؛ لأنه تبرع بالإتلاف، فلا يجوز عن الغير كالإعتاق عن الميت، وجه الاستحسان: أن القرية قد تقع عن الميت كالتصدق بخلاف الإعتاق، فإن فيه إلزام الولاء على الميت، (كبقرة عن أضحية ومتمعة وقران<sup>(٣)</sup>)

[١] قوله: فإن مات... الخ؛ صورة المسألة إذا اشترى سبعة بقرة أو إبلاً ليضحوا بها، فمات أحدهم قبل النحر، وقالت الورثة: اذبحوها عنه وعنكم، صح. ووجهه: إن البقرة والإبل يجوز عن سبعة، لكن من شرطه أن يكون قصد الكل القرية، وإن اختلف جهاتها كالأضحية والقرآن والتمتع عندنا؛ لاتحاد المقصود، وهو القرية، وقد وجد هذا الشرط؛ لأن التضحية عن الغير عرفت قرية.

ألا ترى «أن النبي صلى الله عليه وسلم ضحى عن أمته»<sup>(٤)</sup>، رواه ابن ماجه عن عائشة رضي الله عنها، وهذا الذي ذكرناه استحسان، والقياس خلافه، وهو رواية عن أبي يوسف رحمته الله، كما قال الشارح رحمته الله، وعن أبي يوسف رحمته الله: إنه لا يصح، وهو القياس.

[٢] قوله: وقال ورثته... الخ؛ ولو ذبحها الباقيون بغير إذن الورثة لا يجزئهم؛ لأنه لم يقع بعضها قرية؛ لعدم الإذن منهم، فلم يقع الكل قرية ضرورة عدم التجزؤ في حق القرية.

(١) لاتحاد المقصود وهو القرية وإن اختلفت جهاتها. ينظر: «فتح باب العناية» (٣: ٧٧).

(٢) في «سنن ابن ماجه» (٢: ١٠٤٣)، وغيره.

وإن كان أحدهم كافراً، أو مرید اللحم لا، ويأكل منها ويؤكل ويهب من يشاء،  
ونُدب التَّصَدُّق بثلثها وتركه لذی

وإن كان أحدهم كافراً، أو مرید اللحم لا<sup>(١)</sup>؛ لأنَّ البعض ليس بقربة وهي لا  
تتجزأ.

(ويأكل<sup>(٢)</sup> منها ويؤكل ويهب<sup>(٣)</sup> من يشاء، ونُدب التَّصَدُّق بثلثها<sup>(٤)</sup>)

[١] قوله: وإن كان أحدهم كافراً أو مریداً للحم لا؛ أي لا تجزأ عن واحدٍ منهم؛  
لأنَّ شرط الجواز أن يكون قصداً لكلِّ قربة، ولم يوجد؛ لأنَّ الكافر ليس من أهلها،  
وكذا قصد اللحم ينافي القربة، وإذا لم يقع البعض قربة، والإراقة تتجزأ في حق القربة،  
لم يقع الكلُّ أيضاً، فامتنع الجواز من «الهداية»<sup>(١)</sup>.

[٢] قوله ويأكل... الخ؛ هذا في الأضحية الواجبة، والسنة سواء إذا لم تكن واجبةً  
بالنذر، وإن وجبت بالنذر فليس لصاحبها أن يأكل منها شيئاً، وأن يطعم غنيّاً، سواء  
كان الناذر غنيّاً أو فقيراً؛ لأنَّ سبيلها التَّصَدُّق، وليس للمتصدّق أن يأكل من صدقته،  
ولا أن يطعم الأغنياء، ولو أكل فعليه قيمة ما أكل. قاله الزَّيْلَعِيُّ رحمته الله<sup>(٢)</sup>.

[٣] قوله: يؤكل ويهب... الخ؛ أقول كان الأوّل يشعر إلى جواز طعام الفقراء،  
والثاني إلى الأغنياء كما لا يخفى، وقد صرَّح بعضُ شراح «الوقاية» بفتح الكاف في  
يؤكل، بناءً على عدم ورود الأفعال من الأكل. قاله الجلبى رحمته الله<sup>(٣)</sup>.

[٤] قوله: ونُدب التَّصَدُّق بثلثها؛ لأنَّ الجهات ثلاثة: الأكل والادِّخار؛ لقوله  
رحمته الله: «فكلوا منها وادَّخروا»، والإطعام؛ لقوله رحمته الله: «وَأَطْعَمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ»<sup>(٤)</sup>،  
فانقسم عليها أثلاثاً.

قال في «البدائع»<sup>(٥)</sup>: والأفضل أن يتصدّق بالثلث، ويتخذ الثلث ضيافةً لأقربائه  
وأصدقائه، ويدّخر الثلث، ويستحبُّ أن يأكل منها، ولو حبس الكلَّ لنفسه جاز؛ لأنَّ  
القربة في الإراقة، والتَّصَدُّق باللحم تطوع.

(١) «الهداية» (٤: ٧٥).

(٢) في «تبيين الحقائق» (٦: ٨).

(٣) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٧٤).

(٤) الحج: ٣٦.

(٥) «البدائع» (٥: ٨١).

وتركه لذي عيال ؛ توسعة عليهم ، والدُّبْحُ بيده إن أحسن ، وإلا أمر غيره ، وكره إن ذبحها كتابي

وتركه<sup>(١)</sup> لذي عيال ؛ توسعة عليهم ، والدُّبْحُ بيده<sup>(٢)</sup> إن أحسن ، وإلا أمر غيره ، وكره إن ذبحها كتابي<sup>(٣)</sup>

[١] أقوله : وتركه...الخ ؛ أي ندب ترك التصدق لذي عيال غير موسع الحال ، توسعة عليهم ؛ أي على العيال الغير الموسع.

[٢] أقوله : والدُّبْحُ بيده...الخ ؛ أي ندب أن يذبح بيده إن أحسن ، لكن الأولى في القرب أن يتولأها الإنسان بنفسه ، وإن أمر به غيره فلا يضر ؛ لأنه ﷺ ساق مئة بدنة فنحر بيده نيلاً وستين ، ثم أعطى الحربة علياً فنحر الباقي.

وإن كان لا يحسن ذلك ، فالأحسن أن يستعين بغيره ، كيلا يجعلها ميته ، ولكن ينبغي أن يشهد بها بنفسه ؛ لقوله ﷺ لفاطمة رضي الله عنه : «قومي فاشهدي أضحتك ، فإنه يغفر لك بأول قطرة من دمها كل ذنب ، - وزاد في «رد المحتار»<sup>(١)</sup> - وقولي : ﴿لَئِنْ صَلَّيْتُ وَتَشَكَّى وَنَحَّى وَنَمَاقَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (١٣٠) لَا شَرِيكَ لَهُ. »<sup>(٢)</sup> (٣).

[٣] أقوله : وكره أن ذبحها كتابي...الخ ؛ في «تكملة البحر»<sup>(٤)</sup> : وكره ذبح الكتابي ؛ لأنه قرية ، وهو ليس من أهلها ، ولو أمره فذبح جاز ؛ لأنه من أهل الذكاة ، والقرية أقيمت بإنابته.

وفي «رد المحتار»<sup>(٥)</sup> : وظاهر كلام الزَّيْلَعِيِّ<sup>(٦)</sup> وغيره عدم الكراهة لو كان بأمره ، وبه صرح مسكين مستدلاً عليه بقول «الكافي» : ولو أمر المسلم كتابياً بأن يذبح أضحيته

(١) ينظر : «رد المحتار» (٦ : ٣٠١).

(٢) الأنعام : ١٦٢ ، ١٦٣.

(٣) في «المعجم الأوسط» (٣ : ٦٩) ، و«مسند الروياني» (١ : ١٣٤) ، و«سنن البيهقي الكبير» (٥ :

٢٣٨) ، و«مسند عبد بن حميد» (١ : ٥٥) ، وقوله : زاد في «رد المحتار» لم أقف عليها في «رد المحتار» ، وعلى كل هذه الزيادة المذكورة في الأحاديث.

(٤) «تكملة البحر» (٨ : ٢٠٤).

(٥) «رد المحتار» (٦ : ٣٢٨).

(٦) في «تبين الحقائق» (٦ : ٩).

ويتصدقُ بجلدها، أو يعملُه آلة كجراب، أو خفّ، أو فرو، أو يبدله بما ينتفعُ به باقياً لا بما ينتفعُ به مستهلكاً كخل ونحوه، فإن بيعَ اللحم أو الجلد تصدّقَ بشمه. ويتصدقُ بجلدها<sup>(١)</sup>، أو يعملُه آلة كجراب، أو خفّ، أو فرو، أو يبدله بما ينتفعُ به باقياً لا بما ينتفعُ به مستهلكاً كخل ونحوه<sup>(٢)</sup> فإن بيعَ اللحم أو الجلد تصدّقَ بشمه<sup>(٣)</sup>.

جاز، وكره بدون أمره، لكن نقل أبو السعود عن الحموي: إن بعضهم ذكر أن عبارة «الكافي» على خلاف ما نقل عنه.

وفي «الجوهرة»<sup>(٤)</sup>: فإذا ذبحها للمسلم بأمره أجزأه ويكره، والله أعلم.  
 ١١ أقوله: ويتصدقُ بجلدها؛ لأنه جزءٌ منها، وكان له التصدّق والاتفاغُ به، ألا ترى أن له أن يأكل لحمها، ولا بأس أن يشتري به ما ينتفعُ بعينه مع بقاءه، وذلك مثل ما ذكرنا؛ لأنّ للبدل حكمُ المبدل، ولا يشتري به ما لا ينتفعُ به إلا بعد الاستهلاكِ نحو اللحم والطعام، ولا يبيعه بالدرّاهم لينفقَ الدراهم على نفسه وعياله.  
 والمعنى فيه أنّه لا يتصدقُ على قصدِ التّمولِ، واللحم بمنزلةِ الجلد في الصحيح، فلا يبيعه بما لا ينتفعُ بها إلا بعد الاستهلاك ولو باعها بالدرّاهم ليتصدقَ بها جاز؛ لأنه قرينةٌ كالتصدق بالجلد واللحم، وقوله ﷺ: «مَنْ باعَ جلدَ أضحيّته فلا أضحيةَ له»<sup>(٥)</sup>، تفيدُ كراهيةَ البيع، وأمّا البيعُ فجائزٌ لوجود الملك والقدرة على التسليم. كذا في «تكملة البحر»<sup>(٦)</sup>.

٢١ أقوله: كخلٌ ونحوه...الخ؛ وهو - بالخاء المعجمة، معروف، وبالمهملة - وهن السمسّم. «جلبي»<sup>(٧)</sup>.

٣١ أقوله: تصدّق بشمه...الخ؛ في «الدر المختار»، وشرحه «رد المحتار»<sup>(٨)</sup>: فإنّ بيع

(١) أي ينتفع به مع بقاء ما ينتفع به استحساناً كغريال؛ لأنّ للبدل حكم المبدل، ولا يشتري به ما لا ينتفع به إلا بعد الاستهلاك كخل وشبهه، ولا يبيعه بالدرّاهم لينفقَ الدراهم على نفسه وعياله. ينظر: «مجمع الأنهر» (٢: ٥٢١).

(٢) «الجوهرة النيرة» (٢: ١٩٠).

(٣) في «المستدرک» (٢: ٤٢٢)، و«سنن البيهقي الكبير» (٩: ٢٩٤)، وغيرها.

(٤) «تكملة البحر» (٨: ٢٠٣).

(٥) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٧٥).

(٦) «رد المحتار» (٦: ٣٢٨ - ٣٢٩).

اللحم والجلد به : أي بمستهلك أو بدراهم ، أفاد أنه ليس [له] بيعهما بمستهلك ، وأن له بيع الجلد بما تبقى عينه ، وسكت عن بيع اللحم به ، للخلاف فيه .

ففي «الخلاصة» وغيرها : لو أراد بيع اللحم ليتصدق بثمنه ليس له ذلك ، وليس له فيه إلا أن يطعم أو يأكل ، والصحيح كما في «الهداية»<sup>(١)</sup> وشروحا : إنهما سواء في جواز بيعهما بما ينتفع بعينه دون ما يستهلك .

وأَيُّده في «الكفاية»<sup>(٢)</sup> بما روى ابنُ سَمَاعَةَ رحمهُمُ اللهُ عن مُحَمَّدٍ رحمهُمُ اللهُ : لو اشترى باللحم ثوباً ، فلا بأس بلبسه ، وفي «القنية» : اشترى بلحمها مأكولاً فأكله لم يجب عليه التصديق بقيمته استحساناً ، ودفع اللحم إلى فقير بنية الزكاة لا يحسب عنها في ظاهر الرواية ، لكن إذا دفع الغني ثم دفع إليه بنيتها يحسب ، «قَهْستاني» .

ليصدق بثمنه ؛ أي بالدراهم فيما لو أبدله بها ، ومفاده صحة البيع ، وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهُمُ اللهُ . «بدائع» . لقيام الملك والقدرة على التسليم «هداية»<sup>(٣)</sup> ، مع الكراهة للحديث الآتي ، وعن الثاني باطل ؛ لأنه كالوقف . «مجتبى» .

ولا يعطي أجر الجزار عنها ؛ لأنه كبيع ، لأن كلا منهما معاوضة ؛ لأنه إنما يعطي الجزار بمقابلة جزره ، والبيع مكروه ، فكذا ما في معناه . «كفاية»<sup>(٤)</sup> .

واستفيدت كذا في بعض النسخ ، والضمير للكراهة ، لكن صاحب «الهداية»<sup>(٥)</sup> ذكر ذلك الحديث في البيع ، ثم قال بعد قوله : ولا يعطي أجر الجزار منها ؛ لقوله رحمهُمُ اللهُ : «تصدق بجلالها وحطامها ، ولا تعط أجر الجزار منها شيئاً»<sup>(٦)</sup> .

(١) «الهداية» (٤ : ٧٦) .

(٢) «الكفاية» (٨ : ٤٣٧) .

(٣) «الهداية» (٤ : ٧٦) .

(٤) «الكفاية» (٨ : ٤٣٧) .

(٥) «الهداية» (٤ : ٧٦) .

(٦) في «صحيح البخاري» (٢ : ٦١٣) ، و«صحيح مسلم» (٢ : ٩٥٤) ، ولفظه : «عن علي رحمهُمُ اللهُ قال أمرني رسول الله ﷺ أن أقوم على بدنه وأن أتصدق بلحمها وجلودها وأجلتها ، وأن لا أعطي الجزار منها ، قال : نحن نعطيه من عندنا» .



ولو غلطَ اثنان، وذَبَحَ كُلُّ شَاةٍ صَاحِبِهِ صَحَّ بِلَا غُرْمٍ، وَصَحَّتِ التَّضْحِيَةُ بِشَاةِ  
الْغَصْبِ لَا الْوَدِيعَةِ، وَضَمْنَهَا

ولو غلطَ اثنان، وذَبَحَ كُلُّ شَاةٍ صَاحِبِهِ صَحَّ بِلَا غُرْمٍ، وفي القياس أن لا يصحَّ،  
ويضمن<sup>(١)</sup> لآثِهِ ذَبَحَ شَاةٍ غَيْرِهِ بِغَيْرِ أَمْرِهِ، وجه الاستحسان: أَنَّهَا تَعَيَّنَتْ لِلأُضْحِيَةِ<sup>(٢)</sup>،  
ودلالة الإذن حاصلة، فَإِنَّ الْعَادَةَ جَرَتْ بِالِاسْتِعَانَةِ بِالْغَيْرِ فِي أَمْرِ الذَّبْحِ.

(وَصَحَّتِ التَّضْحِيَةُ بِشَاةِ الْغَصْبِ لَا الْوَدِيعَةِ، وَضَمْنَهَا)؛ لِأَنَّ فِي الْغَصْبِ

والنهي عنه نهى عن البيع أيضاً؛ لِآثِهِ فِي مَعْنَى الْبَيْعِ اهـ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ فِي كُلِّ مِنْ  
الْحَدِيثَيْنِ دَلَالَةٌ عَلَى الْمَطْلُوبِ مِنَ الْمَوْضِعَيْنِ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ بَاعَ جِلْدَ أَضْحِيَةٍ فَلَا  
أُضْحِيَةَ لَهُ»<sup>(١)</sup>. كما في «الهداية»<sup>(٢)</sup>.

[١] أقوله: وَيُضْمَنُ؛ أَيِ يَضْمَنُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِصَاحِبِهِ، وَهُوَ قَوْلُ زُفَرٍ؛ لِآثِهِ  
مَتَعَدُّ بِالذَّبْحِ بِغَيْرِ أَمْرِهِ، فَيُضْمَنُ كَمَا إِذَا ذَبَحَ شَاةً اشْتَرَاهَا الْقَصَّابُ، وَالتَّضْحِيَةُ قُرْبَةٌ،  
فَلَا تَتَأَدَّى بَنِيَّةً غَيْرَهُ.

[٢] أقوله: إِنَّهَا تَعَيَّنَتْ لِلأُضْحِيَةِ؛ لِتَعَيُّنِهَا بِالْأُضْحِيَةِ، حَتَّى وَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَضْحِيَ  
بِهَا بَعِيْنَهَا فِي أَيَّامِ النَّحْرِ، وَيَكْرَهُ أَنْ يَبْدَلَ بِهَا غَيْرَهَا، فَصَارَ الْمَالِكُ مُسْتَعِيناً بِمَنْ يَكُونُ أَهْلًا  
لِلذَّبْحِ، فَصَارَ مَا ذُونَا لَهُ دَلَالَةً؛ لِأَنَّهَا تَفُوتُ بِمَضِيِّ هَذِهِ الْأَيَّامِ، وَيَخَافُ أَنْ يَعْجَزَ عَنْ  
إِقَامَتِهَا لِعَارِضٍ يَعْتَرِيهِ.

فَصَارَ كَمَا إِذَا ذَبَحَ شَاةً وَشَدَّ الْقَصَّابَ رَجُلِيهَا، وَكَيْفَ لَا يَأْذَنُ لَهُ، وَفِيهِ مَسَارَعَةٌ  
إِلَى الْخَيْرِ، فَتَحْقِيقُ مَا عَيَّنَهُ، وَلَا يَبَالِي لِفَوَاتِ مَبَاشَرَتِهِ وَشُهُودِهِ، لِحَصُولِ مَا هُوَ أَعْظَمُ  
مِنْ ذَلِكَ، وَهُوَ مَا يَبْنَاهُ فَيَصِيرُ أَدْنَى دَلَالَةٍ، وَهُوَ كَالصَّرِيحِ وَمِنْ هَذَا الْجَنْسِ مَسَائِلُ  
اسْتِحْسَانِيَّةٌ لِأَصْحَابِنَا. كَذَا فِي «تَكْمَلَةِ الْبَحْرِ»<sup>(٣)</sup>.

(١) سبق تخريجه.

(٢) «الهداية» (٤: ٧٦).

(٣) «تكملة البحر» (٦: ٢٠٤).

يُثبتُ الملك من وقت الغضب، وفي الودعة يصيرُ غاصباً بالذبح في غير الملك.  
أقول: بل يصيرُ غاصباً بمقدّمات الذبح كالإضجاع وشدّ الرجل، فيكون  
غاصباً<sup>(١)</sup> قبل الذبح<sup>(٢)</sup>.

[١] قوله: فيكون غاصباً... الخ؛ وقد نقل الزاهدي رحمه الله عن قاضي خان رحمه الله ما ذكره  
الشارح رحمه الله هاهنا حيث قال: وقيل: ينحر إلا أنه ضمنها بالإضجاع والشدّ، وقد  
يتكلّف في جوابه ما به وإن سلّم أنّ مقدّمات الذبح قد تعدّ غصباً، لكن لا شكّ فيه أنّه  
لا يتقرّر قبل الذبح؛ لأنّ بعض المقدّمات كشدّ الرجل مثلاً يجوز أن يكون للحفظ  
الواجب على المودع، فلا يتعيّن الغصب إلا بالذبح بخلاف ما إذا غصب أولاً، فليتأمل.  
ولك أن تقول: الغصب عبارة عن إزالة اليد المحققة وإثبات اليد المبطلة، كما تقرّر  
في موضعه، ونهاية ما يتصور فيما ذكره الشارح رحمه الله هو الثاني، وأمّا الإزالة فلا يتحقّق  
إلا بنفس الذبح كما هو مذهب الجمهور، والله أعلم. كذا في «حاشية الجلبي»<sup>(٣)</sup>.



(١) قال صاحب «الدرر» (١: ٢٧٢) بعد نقل كلام صدر الشريعة هذا: حقيقة الغصب كما تقرّر في  
موضعه إزالة اليد المحققة بإثبات اليد المبطلة، وغاية ما يوجد في الإضجاع وشدّ الرجل إثبات اليد  
المبطلة، ولا يحصل به إزالة اليد المحققة وإنما يحصل ذلك بالذبح كما ذهب إليه الجمهور. انتهى.  
وأجاب عنه صاحب «مجمع الأنهر» (٢: ٥٢٣): لكن الظاهر تحقّق إزالة اليد المحققة  
بالإضجاع وشدّ الرجل للذبح فإنهما ليسا من أحكام الودعة ولا من شن المودع، تأمل.  
(٢) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٧٥).

## كتاب الذبائح

حَرَمَ ذَبِيحَةً لَمْ تَذَكَّ

### كتاب<sup>(١)</sup> الذبائح

(حَرَمَ ذَبِيحَةً لَمْ تَذَكَّ)<sup>(٢)</sup>، أَرَادَ بِالذَّبِيحَةِ حَيَوَانًا مِنْ شَأْنِهِ الذَّبِيحُ حَتَّى يُخْرَجَ

١١ أقوله : كتاب الذبائح ؛ ذكرها بعد المساقاة ؛ لِأَنَّ فِي كُلِّ مِنْهُمَا إِصْلَاحٌ مَا لَا يَنْتَفِعُ بِهِ بِالْأَكْلِ فِي الْحَالِ لِلانْتِفَاعِ فِي الْمَالِ. كَذَا نَقَلَ فِي «رَدِّ الْمُحْتَارِ»<sup>(١)</sup>.

والذبائحُ جمع ذبيحة ، وهي اسمُ ما يذبح ، كالذبيح بالكسر ، والذبيحُ مصدرُ ذبح : إِذَا قَطَعَ الْأَوْدَاجَ ، وَالذَّكَاءَ : الذَّبِيحَ ، إِذَا ذُبِحَهَا .

٢١ أقوله : الذبائح ؛ الذبيحُ يتعلّق بثلاثة أشياء : الذابح ، والمذبوح ، وآلة الذبيح ، أمّا الذابحُ فيكون مسلماً أو كتابياً ، كما قال المصنّف ﷺ : وَشَرَطُ كَوْنِ الذَّابِحِ مُسْلِمًا أَوْ كِتَابِيًّا... الخ ، والمذبوح أن يكون مأكول اللحم ، أشار إليه بقوله : ذبيحة ، أَرَادَ بِالذَّبِيحَةِ حَيَوَانًا مِنْ شَأْنِهِ الذَّبِيحَ ، وَأَمَّا آلَةُ الذَّبِيحِ فَكُلُّ مَا أَفْرَى الْأَوْدَاجَ ، أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : وَحَلَّ بِقَطْعِ... الخ .

٣١ أقوله : حرم ذبيحة لم تذكّ ؛ قال في «الهداية»<sup>(٢)</sup> : الذكاة شرط حلّ الذبيحة ؛ لقوله ﷺ : ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾<sup>(٣)</sup> ، يعني إنّ الذبيحَ شرطٌ لكلِّ ما يؤكَلُ لحمه من الحيوانات ؛ لقوله ﷺ : ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ ، بعد قوله ﷺ : ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ﴾<sup>(٤)</sup>... الخ .

استثنى من الحرمة المذكى فيكون حلالاً ؛ لِأَنَّ حَكْمَ مَا بَعْدَ الْإِسْتِثْنَاءِ يَخَالِفُ مَا قَبْلَهُ ؛ وَلِأَنَّ بَهَا تَمَيِّزَ الدَّمِ النَّجَسِ مِنَ اللَّحْمِ الطَّاهِرِ ، وَكَمَا يَثْبُتُ بِهِ الْحَلُّ يَثْبُتُ بِهِ الطَّهَارَةُ فِي الْمَأْكُولِ وَغَيْرِهِ ، فَإِنَّهَا - أَيِ الذَّكَاءِ - لُغَةٌ تَنَبَّأَتْ عَنْهَا ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ ﷺ : «ذَكَاءُ الْأَرْضِ يَبْسُهَا»<sup>(٥)</sup> .

(١) «رَدِّ الْمُحْتَارِ» (٦ : ٢٩٤) .

(٢) «الهداية» (٤ : ٦٢) .

(٣) المائدة : ٣ .

(٤) المائدة : ٣ .

(٥) في «سنن البيهقي الكبير» (٢ : ٤٢٧) موقوفاً من كلام التابعي أبي قلابة ، قال ابن حجر في «الدراية» (١ : ٩٢) : لم أره مرفوعاً .

السَّمَكُ والجُرَادُ؛ إذ ليس من شأنهما الذَّبْحُ، وإنَّما حملناه على ذلك لا على المعنى الحقيقي، إذ لو حُمِلَ على المعنى الحقيقي لكان المعنى حرم مذبوح لم يذكَّ

وهي اختيارية كالجرح فيما بين اللَّبَّةِ واللَّحْيَيْنِ، واضطرارية؛ وهي الجرحُ في أي موضع كان من البدن، والثاني - يعني الذكاة الاضطرارية - كالبدل عن الأول؛ لأنه لا يصار إليه إلا عند العجز عن الأول، وهذا آية البدلية، وهذا لأنَّ الأول أكمل في إخراج الدم، والثاني أقصر فيه، فاكتفى به عند العجز عن الأول، إذ التكليف بحسب الوُسْعِ. قوله: حَرَّمَ ذَبِيحَةً لم تذكَّ... الخ؛ لما وردَ على ظاهرِ العبارةِ الكلية: إِنَّ السَّمَكَ والجُرَادَ ليسا بذكَّيين، مع أنَّهما حلالان.

أجاب الشارحُ عن ذلك بأنَّ المرادَ بالذبيحة حيوانٌ من شأنه الذبح، فخرجَ السمكُ والجُرَادُ إذ ليس شأنهما الذبح، فعلى هذا تتناولُ العبارةُ حرمةً ما ليس بمذبوح: كالمتردية والنطيحة، وكذا تتناولُ حرمةَ العضوِ المقطوعِ من الحي، فالحاصلُ بالذبيحة معناه المجازي لا الحقيقي.

إذا عرفت هذا فاعلم أنَّ عبارةَ الشرح لا تخلو عن الخدشة والقلق، حيث لم يستعمل ما خفى على أذهان الطالبين من مقصودِ العبارة بسرعة، وبيان ذلك وجوه: الأول: إنَّ المقصودَ ببيانِ حرمةِ مذبوح لم تذكَّ شرعاً، ولا شكَّ أنَّ مثلَ السمك والجُرَادِ لا يذبح، فهما قد خرجا بقيدِ الذبيحة، فلا حاجة إلى إرادةِ المعنى المجازي، فينبغي أن يرادَ بالذبيحة معناه الحقيقي.

ويمكن أن يحاب عنه: بأنَّ مقصودَ الشارح ﷺ: إخراجُ السمكِ المذبوحِ بالسمك ونحوه، فإنَّ القاعدةَ الكليةَ صادقةٌ عليه مع أنَّه حلال، وكذا الحالُ في الجُرَادِ، وإن لم يأمر الشرعُ بذبحهما.

والثاني: لما كان خروجُ السمكِ والجُرَادِ، ودخولُ حرمةِ المتردية والنطيحة متفرعين على قوله الشأن، ينبغي أن يبدلَ قوله: إنَّما حملناه، بقوله: ويشمل أو يتناول حرمةً ما ليس بمذبوح.

الثالث: إنَّه يردُّ على قوله: من شأنه الذبح، فإنَّ المرادَ: بالشأن؛ أمَّا معناه بحسب اللُّغَةِ أو بحسبِ الشرع، فإنَّ أريدَ ذلك بحسبِ اللُّغَةِ، فهذا صادقٌ على كلِّ ذي

أي لم يذكر اسمُ الله ﷻ عليه ، فلا يتناولُ حرمةَ ما ليس بمذبوح : كالمتردية<sup>(١)</sup>  
روح حتى النملة ؛ لأنه يمكن بالقوة أن تذبح بالسكين ، وإن لم يوجد الذبحُ فيها  
بالفعل ، وإن أُريدَ ذلك بحسب الشرع.

بمعنى أن الشرع قد حكم بإخراج الدم المسفوح من الحيوان ، فسَلَمْنَا أن مثل  
السّمك والجراد والنملة وغير ذلك قد خرجَ بقيد ؛ الشأن ؛ على زعمكم ، لكن تنقّض  
تلك العبارة بوجهين :

أما أولاً ؛ فلأن المتردية والنطيحة غيرُ صادق عليهما ذلك الشأن بعد الموت ،  
وذلك ظاهر ، وأما قبل الموت فاسمها الحيوان لا المتردية والنطيحة ، وبيانه : إنهما قبل  
الموت مختصّان باسم الحيوان ، وبعده باسم المتردية والنطيحة ، وليس شأنهما أن تذبحا في  
هذه الحالة ، فلا تتناول العبارة حرمتُهما.

وأما ثانياً ؛ فلأن تلك العبارة على هذا التقدير تشمل حلَّ الأسد والكلب  
المذبوحين بالتسمية.

وبيان ذلك : إن المفهوم المخالف معتبرٌ في الروايات ، فيكون معنى العبارة : هكذا  
يحلّ حيوانٌ من شأنه الذبحُ شرعاً إذا كان مذبوحاً بالتسمية ، فالكلبُ والأسد مثلاً إذا  
ذبحا بذكر اسم الله عليهما ينبغي أن يكونا حلالان ؛ لأنهما من شأنهما الذبحُ بحسب  
الشرع ؛ لأنّ الذبحَ بالتسمية قد أوجب الطهارةَ فيهما في الشرع ، وإن لم يؤكل.

فالحاصل إنّ الحرمةَ مختصةٌ بعدم ذكية ، فما من شأنه الذبحُ شرعاً يكون حلالاً  
بالتسمية ، بناءً على اعتبار المفهوم المخالف مع أنّ الكلبَ والأسد حرامان اتفاقاً.

وقال بعض الشارحين لل«مختصر» : المرادُ بالذبيحة : مأكولُ اللحمِ بالذبح ، فخرجُ  
سباع البهائم والطيور ، وكذا أنواع السمك والجراد ، وكذا الكلب والأسد المذكورين ،  
ويمكن أن يقال : تخصيصُ الذبح بالأكْل شرعاً ممنوع ؛ لأنّ الشرع كما أمر بذبح  
المأكولات للأكل كذلك أمر بذبح غير المأكولات للطهارة ، فالفرقُ بينهما تحكّم ،  
فليتأمل فإنّ ذلك دقيق لكتابه غفر له الله العزيز.

[١] قوله : كالمتردية ؛ من تردّى في البئر إذا سقط فيها ، أو من جبل فماتت

وذكاة الضرورة جرح أين كان من البدن، والاختيار ذبح بين الحلق واللبة وعروقه: الحلقوم

والنطيحة، ونحوهما<sup>(١)</sup>، ولا ما إذا قطع من الحيوان الحي عضو، وإذا حُمِلَ على المعنى المجازي، وهو ما من شأنه أن يذبح يتناول الصور المذكورة.

ثم فسر التذكية<sup>(٢)</sup> بقوله: (وذكاة الضرورة جرح أين كان من البدن، والاختيار ذبح بين الحلق واللبة)<sup>(٣)</sup>، اللبة: المنحر من الصدر، (وعروقه: الحلقوم

والنطيحة هي التي ضربت بالقرن فماتت منه. قاله الجلبلي رحمته الله<sup>(١)</sup>.

[١] أقوله: ونحوهما؛ كالمنخقة والموقوذة وما أكل السبع<sup>(٢)</sup>.

[٢] أقوله: ثم فسر التذكية؛ وهو بالذال المعجمة، اسم للذبح الخاص، وهو ما لم يذكر فيه غير الله تعالى، وإنما سمى الذبح بها لأنها في اللغة: إمّا بمعنى الحدة أو السرعة، يقال: فلان ذكي: إذا كان سريع الفهم، بحدّة خاطره، ومسك ذكي: إذا كان يفوح غاية.

وإمّا بمعنى الطهارة، قال تعالى: «دباغ الأديم ذكاته»<sup>(٣)</sup>، ويجوز إطلاقهما على الذبح بكلا المعنيين؛ لما فيه من سرعة الموت وطهارة المذبح عن الدم المسفوح الذي هو نجس. كذا في «المعراجية»<sup>(٤)</sup>.

[٣] أقوله: ذبح بين الحلق واللبة... الخ، هذه رواية القدوري، وفي «الجامع الصغير»: لا بأس بالذبح في الحلق كله وسطه وأعلاه وأسفله، والأصل فيه قوله تعالى: «الذكاة ما بين اللبة واللحين»<sup>(٥)</sup>؛ ولأنه يجمع المجرى والعروق، فيحصل بالفعل فيه إنهار الدم على أبلغ الوجوه، فكان حكم الكل؛ أي الأعلى والأسفل والوسط سواء.

(١) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٦٩).

(٢) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٥٦٩).

(٣) في «السنن الصغير للبيهقي» (١: ١٦٢)، و«السنن الكبير للبيهقي» (١: ٢١)، و«سنن

الدراطيني» (١: ٤٥)، قال ابن الملقن في «الخلاصة» (١: ٢٤)، قال البيهقي: إسناده صحيح

ورجاله كلهم ثقات، وصححه ابن حبان.

(٤) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٥٦٩).

(٥) سيأتي تخريجه.

### والمريء، والودجان فلم يَجْزُ فوقَ العقدة

والمريء، والودجان<sup>(١)</sup> الحلقوم: مجرى النفس، والمريء: مجرى الطعام والشراب، وفي «الهداية»<sup>(٢)</sup> عكسُ هذا، وهو سهوٌ من الكاتب أو غيره<sup>(٣)</sup>، (فلم يَجْزُ فوقَ العقدة)<sup>(٤)</sup> والبعض<sup>(٥)</sup> أفتوا بالجواز

[١] قوله: والودجان؛ والودج والوداج: عرق في العنق، وهما ودجان؛ أي عرقان، تحرّك فيهما الدم. كذا في «الصحيح»<sup>(٦)</sup>.

[٢] قوله: وهو سهو من الكاتب أو غيره؛ كأنَّ الأوّل إشارة إلى كاتب غير صاحب «الهداية»، والثاني إليه، كما صرّح به صاحب «العناية»<sup>(٧)</sup> حيث قال، وفي بعض النسخ بالعكس، وليس بجيد. كذا في «الجلبي»<sup>(٨)</sup>.

[٣] قوله: فلم يَجْز فوقَ العقدة... الخ؛ وهي الموضع المرتفع في أعلى العنق، وإنّما لم يَجْز؛ لأنّه لا يوجد فيه قطع الحلقوم المريء. كذا في «الجلبي»<sup>(٩)</sup>.

(١) عبارة «الهداية» (٤: ٦٥): أما الحلقوم فيخالف المريء، فإنه مجرى العلف والماء والمريء مجرى النفس.

(٢) دار اختلاف في هذه المسألة بين علماء المذهب:

١. فمنهم من أجاز مطلقاً سواء كان الذبح في وسطه أو أعلاه أو أسفله، وهو رواية الرستغني وعليه مشى صاحب «درر الحكام» (٢: ٢٧٦) و«الملتقى» (٢: ٥١٠)، والحصكفي في «الدر المختار» (٥: ١٨٦).

٢. ومنهم من جزم أنه لا بد أن يكون الذبح تحت العقدة، وعليه مشى المصنّف والشارح وابن كمال باشا في «الإيضاح» (ق ١٥١/ب)، والزيلعي في «التبيين» (٥: ٢٩٠).

وحرر ابن عابدين في «رد المحتار» (٥: ١٨٧) المسألة فقال: والتحرير للمقام أن يقال: إن كان بالذبح فوق العقدة حصل قطع ثلاثة من العروق، فالحق ما قاله شراح «الهداية» تبعاً للرستغني، وإلا فالحق خلافه إذا لم يوجد شرط الحل باتفاق أهل المذهب، ويظهر ذلك بالمشاهدة أو سؤال أهل الخبرة، فاغتنم هذا المقال ودع عنك الجدل.

(٣) «الصحيح» (٢: ٦٧٤)، وينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٥٦٩).

(٤) «العناية» (٩: ٤٩٤).

(٥) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٦٩).

(٦) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٦٩).

وَحَلَّ بِقَطْعِ أَيِّ ثَلَاثٍ مِنْهَا وَبِكُلِّ مَا أَفْرَى الْأَوْدَاجَ ، وَأَنْهَرَ الدَّمَ وَلَوْ بَلِيْطَةً وَمَرُوَةً لِقَوْلِهِ ﷺ : «الذَّكَاءُ بَيْنَ اللَّبَّةِ وَاللَّحْيَيْنِ»<sup>(١)</sup> .

(وَحَلَّ بِقَطْعِ أَيِّ ثَلَاثٍ مِنْهَا)<sup>(١)</sup> ، إِقَامَةً لِلْأَكْثَرِ مَقَامَ الْكُلِّ ، (وَبِكُلِّ مَا أَفْرَى<sup>(٢)</sup> الْأَوْدَاجَ ، وَأَنْهَرَ الدَّمَ وَلَوْ بَلِيْطَةً وَمَرُوَةً) ، اللَّيْطَةُ : قَشْرُ الْقَصْبِ ، وَالْمَرُوَةُ<sup>(٣)</sup> : الْحَجَرُ الَّذِي فِيهِ حِدَّةٌ .

١١ أقوله : وَحَلَّ بِقَطْعِ أَيِّ ثَلَاثٍ مِنْهَا ؛ أَيِ ثَلَاثٍ مِنَ الْعُرُوقِ الْأَرْبَعَةِ ، قِيلَ : لَا يَشْتَرُطُ خُرُوجُ الدَّمِ وَلَا الْحَرَكَةُ ، لَكِنْ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ حَيَاتُهُ يَشْتَرُطُ أَحَدَهُمَا ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : الْخُرُوجُ لِلدَّمِ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، قَالَ ﷺ : «أَفْرَى الْأَوْدَاجَ بِمَا شِئْتَ»<sup>(٢)</sup> مِنْ السَّكِينِ وَغَيْرِهِ .

وَالْأَوْدَاجُ جُمْعٌ ، وَأَقْلَهُ الثَّلَاثُ ، فَيَتَنَاوَلُ الْمَرِيءُ وَالْوُدَجِينَ ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ قَطْعُ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ إِلَّا بِقَطْعِ الْحَلْقُومِ بِالْإِقْصَاءِ ؛ لِأَنَّ قَطْعَ مَجْرَى النَّفْسِ أُبْلَغُ إِلَى حَصُولِ الْمَقْصُودِ مِنْ قَطْعِ مَجْرَى الْعِنَقِ .

٢١ أقوله : وَبِكُلِّ مَا أَفْرَى ؛ يُقَالُ : أَفْرَى الشَّيْءَ بِالْفَاءِ وَالرَّاءِ الْمَهْمَلَةِ : قَطَعَهُ لِإِفْسَادِهِ ، يُقَالُ : أَفْرَى الذَّنْبَ بَطْنِ الشَّاةِ ، قَالَ الْكَسَائِيُّ ﷺ : إِفْرَاءُ الْأَدِيمِ : قَطْعُهُ عَلَى جِهَةِ الْإِفْسَادِ ، وَفَرَأَ : قَطَعَهُ عَلَى جِهَةِ الْإِصْلَاحِ . كَذَا فِي «الْمَعْرَاجِيَّةِ»<sup>(٣)</sup> .

٣١ أقوله : وَالْمَرُوَةُ ؛ أَقُولُ : قَدْ صَحَّحَهَا بَعْضُ شُرَاحِ «الْوَقَايَةِ» بِكَسْرِ الْمِيمِ ، وَلَمْ

(١) قَالَ الزُّبَيْلِيُّ فِي «نَصَبِ الرَّايَةِ» (٤ : ١٨٥) : غَرِيبٌ ، وَلَمَّا فِي الدَّارِقُطْنِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَدِيلَ بْنَ وَرْقَاءَ الْخَزَاعِيَّ عَلَى جَمَلٍ أَوْرَقٍ يَصْبِيحُ فِي فِجَاجٍ مَنَى : إِلَّا إِنْ الذَّكَاءُ فِي الْحَلْقِ وَاللَّبَّةِ ، قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الدَّرَايَةِ» (٢ : ٢٠٧) : إِسْنَادُهُ وَاهٍ ، وَقَدْ أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ» (٤ : ٢٥٥) ، وَعَبْدُ الرَّزَاقِ فِي «مُصَنَّفِهِ» (٤ : ٤٩٥) عَنْ عُمَرَ ﷺ وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ كَذَلِكَ مُوقُوفًا .

(٢) قَالَ الزُّبَيْلِيُّ فِي «نَصَبِ الرَّايَةِ» (٤ : ١٨٥) : غَرِيبٌ ، وَفِي «مُصَنَّفِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ» (٤ : ٢٥٥) : عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ : كُلُّ مَا أَفْرَى الْأَوْدَاجَ إِلَّا سَنَ أَوْ ظَفَرَ ، وَفِي «مَعْجَمِ الْكَبِيرِ» ، وَ«الْوَسْطُ» : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «هَلْ أَفْرَيْتَ الْأَوْدَاجَ : قَالَتْ نَعَمْ : قَالَ : كُلُّ مَا أَفْرَى الْأَوْدَاجَ مَا لَمْ يَكُنْ قَرَضَ سَنَ أَوْ حَزَ ظَفَرٍ» .

(٣) يَنْظُرُ : «ذَخِيرَةُ الْعَقَبِيِّ» (ص ٥٧٠) .



## إلا سنّاً وظفراً قائمين وندبٌ إحدادُ شفرته قبل الإضجاع

(إلا سنّاً وظفراً قائمين)<sup>(١)</sup>، أمّا إذا كان ملزومين تحلّ الذبيحة عندنا لكن يكره، وعند الشافعي رحمته <sup>(٢)</sup> الذبيحة ميتة؛ لقوله رحمته : «ما خلا الظفر والسنّ فإنّهما مدى الحبشة»<sup>(٣)</sup>، ونحن نحمّله على غير المنزوع، فإنّ الحبشة كانوا يفعلون ذلك.

(ونذب<sup>(٤)</sup> إحدادُ شفرته قبل الإضجاع

نجدّه في المعبرَاتِ من اللغات وقد أوردها صاحب «الدستور» في الميم المفتوحة قاله «الجلبي».

[١] قوله: إلا سنّاً وظفراً قائمتين؛ يعني يجوز الذبح بالظفر والسن إذا كانا منزوعين، حتى لا يكون بأكله بأس، إلا أنّه يكره هذا الذبح، يعني يكره هذا الفعل، وقال الشافعي رحمته : المذبوح ميتة؛ لقوله رحمته : «كلّ ما أنهر الدم وأفرى الأوداج ما خلا الظفر والسن، فإنّهما مدى الحبشة»<sup>(٣)</sup>؛ ولأنّه فعلٌ غير مشروع فلا يكون ذكاة، كما إذا ذبح بغير المنزوع.

ولنا: قوله رحمته : «أنهر الدم بما شئت»، ويروى: «أفر الأوداج بما شئت»<sup>(٤)</sup>، وما رواه محمولٌ على غير المنزوع، فإنّ الحبشة كانوا يفعلون ذلك؛ ولأنّه آلة جارحة فيحصلُ به ما هو المقصود، وهو إخراجُ الدم، وصار كالحجر والحديد بخلاف غير المنزوع؛ لأنّه يقتل بالثقل، فيكون في معنى المنخقة.

[٢] قوله: وندب...الخ؛ لقوله رحمته : «إنّ الله كتب الإحسان على كلّ شيء، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبيحة، وليحدّ أحدكم شفرته ويرح

(١) ينظر: «النكت» (ص ٢٣٧)، وغيرها.

(٢) ورد بألفاظ قريبة منها عن رافع بن خديج رحمته قلت يا رسول الله رحمته : إنا لاقوا العدو غداً وليس معنا مدى قال رحمته : «أعجل أو أرني ما أنهر الدم وذكر اسم الله فكل ليس السن والظفر، وسأحدثك، أما السن فعظم، وأما الظفر فمدى الحبشة» في «صحيح البخاري» (٥): ٢٠٩٦، و«صحيح مسلم» (٣: ١٠٥٣)، واللفظ له، و«سنن أبي داود» (٣: ١٠٢)، وغيرها.

وينظر: «نصب الراية» (٤: ١٨٦).

(٣) سيأتي تحريجه.

(٤) سبق تحريجه.

وكره بعده والجُرُّ برجلها الى المذابح، وذبحها من قفائها

وكره بعده<sup>(١)</sup>؛ إرفاقاً بالمذبوح، (والجر<sup>(٢)</sup> برجلها الى المذابح)، قوله: والجرُّ بالرفع عطفٌ على الضمير في كرهه، وهو جائزٌ لوجود الفصل (وذبحها من قفائها<sup>(٣)</sup>

ذبيحته<sup>(١)</sup>)، أخرجه الجماعة إلا البخاري عن شداد بن أوس<sup>(٢)</sup>.

الحداد: جعل الشيء سريع القطع.

والشفرُ بفتح الشين المعجمة، وسكون الفاء، وبالراء المهملة: سكينٌ عظيم، وفي «المغرب»<sup>(٢)</sup>: هي السكينُ العريض التي يستعملها القصاب، والمرادُ هاهنا المعنى الأخير.

١] أقوله: وكره بعده... الخ؛ أي كره أن يضجعها ثم يحد الشفرة، لما روي عن النبي ﷺ أنه رأى رجلاً أضجع شاةً وهو يحد شفرته، فقال ﷺ: «لقد أردت أن تميتها موتات، هلاً حددتها قبل أن تضجعها»<sup>(٣)</sup>، رواه الحاكم في «مستدركه»، يعني كان الشاة تموت إذا رأت تحديد الذابح شفرة مرة، وبالذبح مرة أخرى.

قال في «ذخيرة العقبى»<sup>(٤)</sup>: قيل عليه: هذا إنما يستقيم إذا كان المذبوح من ذوي العقول، يعقل أن التحديد لذبحه والأمر بخلافه.

أجيب: بأن هذا السؤال الذي أورده على [حديث] زبدة الكونين صلوات الله عليه مع كونه سوء أدب لا يتوجه أصلاً؛ لأن الوهم كافٍ في إدراك الخوف والآلام، والعقل إنما يحتاج إليه في إدراك الكليات، وما نحن فيه ليس منها.

٢] أقوله: والجر... الخ؛ والحاصل أن ما فيه زيادة إيلام لا يحتاج إليه في الذكاة مكروه. «هداية»<sup>(٥)</sup>.

٣] أقوله: وذبحها من قفائها... الخ؛ ضميرهما، وضميرُ رجلها راجعة إلى الذبيحة المذكورة في أول الباب، والحلُّ مع الكراهة في الذبح من القفاء مختص إذا بقيت حية

(١) في «صحيح مسلم» (٣: ١٥٤٨)، «سنن الترمذي» (٤: ٢٣)، و«سنن أبي داود» (٣: ١٠٠)،

و«سنن النسائي» (٣: ٦٢)، و«سنن ابن ماجه» (٢: ١٠٥٨)، وغيرها.

(٢) «المغرب» (ص ٢٥٢).

(٣) في «المستدرک» (٤: ٢٥٧)، وقال: صحيح على شرط البخاري، ولم يخرجاه.

(٤) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٧٠).

(٥) «الهداية» (٤: ٦٦).

## والنخع والسَّلْخُ قبل أن تبرُد

والنَّخَعُ: أي الذَّبْحُ الشَّدِيدُ حتى يبلغَ النخاع<sup>(١١)</sup>، وهو بالفارسية: حرام مغز،  
(والسَّلْخُ قبل أن تبرُد<sup>(١٢)</sup>): أي يسكنَ عن الاضطراب.

حتى يقطعَ العروق، وإن مات قبل قطع العروق لا تؤكل؛ لوجود الموت بلا ذكاة. كذا في «المجمع».

ووجه الكراهة أن فيه زيادة الألم من غير حاجة فصار كما إذا جرحها ثم قطع الأوداج<sup>(١٣)</sup>.

١١ أقوله: حتى يبلغَ النخاع؛ بفتح النون والكسر والضم لغة فيه، فسره صاحب «الهداية»<sup>(١٤)</sup>، بأنه عرق أبيض في عظم الرقبة، ونسبه صاحب «النهاية» إلى السهو، وقال: وهو خيط أبيض في جوف عظم الرقبة، يمتد إلى الصلب، ورد بأن الحيوان مركب من عظام وأعصاب وعروق، وهي شرايين وأوتار، وما ثمة شيء سمي بالخيط أصلاً.

ثم ذكر في «الهداية»<sup>(١٥)</sup>: الأصل الجامع في إفادة معنى الكراهة هو أن كل ما فيه زيادة ألم لا يحتاج إليه في الذكاة مكروه. «جلي»<sup>(١٦)</sup>.

١٢ أقوله: قبل أن تبرُد... الخ - بضمّ الراء - من باب حسن من البرودة، فتفسيره بالسكون تفسير لازم كما لا يخفى<sup>(١٦) (١٧)</sup>.

(١) وهو خيط أبيض في جوف عظم الرقبة، وفيه إشارة إلى أن قطع الرأس مكروه بالأولى. ينظر: (الشربلالية) (١: ٢٧٧).

(٢) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٥٧٠).

(٣) «الهداية» (٤: ٦٦).

(٤) «الهداية» (٤: ٦٦).

(٥) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٧٠).

(٦) ينظر: «ذخيرة العقبى» (صص ٥٧٠ - ٥٧١).

(٧) وهنا بحث نفيس لشيخنا العلامة محمد تقي العثماني حفظه الله يتعلّق بطرق الذبح الآلي في الدجاج والبقر والغنم يحسن ذكره، أما في الدجاج فإن فيه عدّة مآخذ من الناحية الشرعية:

١. غمس الدجاج قبل ذبحه في الماء البارد الذي فيه تيار من الكهرباء، فإنه لا يؤمن منه أن يموت الدجاج بالكهرباء.

٢. تعذر التسمية على ما يذبح عن طريق السكين الدوار.

وشرط كون الذابح مسلماً ، أو كتابياً : ذمياً أو حربياً  
(وشرط كون الذابح مسلماً ، أو كتابياً : ذمياً أو حربياً) <sup>(١)</sup> : قال الله ﷻ :

٣. الشبهة في قطع العروق في بعض الحالات.  
ويمكن أن يختار الطريق الآلي للذبح الشرعي بطرق آتية :
  ١. أن يستغنى عن طريق استعمال التيار الكهربائي للتخدير ، أو يقع التأكد في خفة قوته بحيث لا يسبب موته قبل الذبح.
  ٢. أن يستعاض السكين الدوار بأشخاص يقومون ويذبحون بالتسمية عند الذبح.
  ٣. أن يكون الماء الذي غمر منه الدجاج بعد الذبح لا يبلغ إلى حد الغليان.
- أما في البقر والغنم عليه مؤاخذتان :
- الأولى : أن الطرق التي تستخدم للتخدير من إطلاق المسدس ، واستخدام الغاز من ثاني أكسيد الكربون ، والصدمة الكهربائية لا يؤمن معها من موت الحيوان قبل الذبح ، فيجب تعديل هذه الطرق إلى ما يقع التأكد من أنها ليست مؤلمة للحيوان ، ومن أنها لا تسبب موته.
- والثانية : أن الذبح قد لا يقع عن طريق قطع العروق.
- فإذا وجدت الطمأنينة بإبعاد هذين الاحتمالين جاز استخدام الطريق الآلي للذبح. وتماهه في «بحوث في قضايا فقهية معاصرة» (ص ٤٤٣ - ٤٤٤).
- (١) المراد بأهل الكتاب اليهود والنصارى الذي يؤمنون بعقائدهم الأساسية ، وإن كانوا يؤمنون بالعقائد الباطلة من التثليث والكفارة وغيرها. أما من لا يؤمن بالله ولا بالرسول والكتب السماوية ، فهو من الماديين ، وليس له حكم أهل الكتاب ، وإن كان اسمه مسجلاً كنصراني أو يهودي.
- وعليه : فإن اللحم الذي جهل ذابحه في بلاد المسلمين ، يحمل على كونه ذكياً بالطريقة الشرعية ، ويحلّ أكله ، إلا إذا ثبت أن ذابحه لم يذبحه بالطريقة الشرعية. والدليل على ذلك حديث عائشة رضي الله عنها في ذبائح الأعراب ، وما يوجد في أسواق أهل الكتاب يعتبر من ذبائح أهل الكتاب ، إلا إذا ثبت كون الذابح من غيرهم.
- والنصارى اليوم خلعوا ربقة التكليف في قضية الذبح وتركوا أحكام دينهم ، فلا يلتزمون بالطرق المشروعة ، فلا تحلّ ذبائحهم اليوم إلا إذا ثبت في لحم بعينه أنه ذكاه نصراني بالطريق المشروع. فلا يحلّ اللحم الذي يباع في أسواقهم ولا يعرف ذابحه.
- وما يستورد من اللحوم من البلاد غير المسلمة لا يجوز أكلها ، وإن كانت توجد عليها التصريح بأنها مذبوحة على الطريقة الإسلامية ، فإنه قد ثبت أن هذه الشهادات لا يوثق بها ، والأصل في أمر اللحوم المنع. ينظر : «بحوث في قضايا فقهية معاصرة» (ص ٤٤٣ - ٤٤٤).

فحل ذبيحتهما ولو مجنوناً أو امرأة أو صبيّاً يعقل ويضبط أو أفلج، أو أخرس لا ذبيحة وكُنِيّ ومجوسي ومرتد وتارك التسمية عمداً

﴿وَلَكُمْ فِيهَا حُلٌّ لِّكُلِّ﴾ <sup>(١)</sup>؛ وذلك لأنهم يذكرون اسم الله ﷻ عليها، (فحل ذبيحتهما ولو مجنوناً أو امرأة أو صبيّاً يعقل ويضبط)، حتى ولو كان المجنون أو الصبي بحيث لا يعقل ولا يضبط التسمية لا يحل ذبيحتهما، (أو أفلج <sup>(١)</sup>، أو أخرس لا ذبيحة وكُنِيّ ومجوسي ومرتد وتارك التسمية عمداً <sup>(٢)</sup>، هذا عندنا؛ لقوله ﷻ: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ <sup>(٣)</sup> خلافاً للشافعي <sup>(٤)</sup>، وأقوى حجة قوله ﷻ: ﴿قُلْ لَا أَمْرٌ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ إلى قوله ﷻ: ﴿أَوْ فَسَقًا أَوْ لَغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ <sup>(٥)</sup>، فيحمل قوله ﷻ: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفُسْقٌ﴾ <sup>(٦)</sup> على ما أهل لغير الله به بقرينة قوله ﷻ: ﴿وَإِنَّهُ لَفُسْقٌ﴾ <sup>(٦)</sup>، وأيضاً إذا لم يوجد <sup>(٧)</sup> هذا في المحرم يكون حلالاً.

[١] قوله: أو أفلج... الخ؛ أفلج: هو ما لا يختن، والأخرس: الذي لا لسان له، والوثني: عابد الصنم، والمجوس: عابد النار. «جلبي» <sup>(٧)</sup>.

[٢] قوله: وتارك التسمية عمداً... الخ؛ أي لا يحل ذبيحته؛ لأن النهي المطلق في قوله ﷻ: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا﴾ <sup>(٨)</sup> يقتضي التحريم، والمسلم والكتابي في ترك التسمية سواء، قاله الجلبي <sup>(٩)</sup>.

[٣] قوله: وأيضاً إذا لم يوجد... الخ فإن ما قيل: الفرق بين حاصل قوله: أقوى

(١) من سورة المائدة، الآية (٥).

(٢) من سورة الأنعام، الآية (١٢١).

(٣) ينظر: «النكت» (ص ٢٣٥).

(٤) من سورة الأنعام، الآية (١٤٥).

(٥) من سورة الأنعام، الآية (١٢١).

(٦) من سورة الأنعام، الآية (١٢١).

(٧) «ذخيرة العقبي» (ص ٥٧١).

(٨) الأنعام: ١٢١.

(٩) في «ذخيرة العقبي» (ص ٥٧١).

## فإن تركها ناسياً حلّ لعذر النسيان

قلنا: لا ضرورة في الحمل فإذا لم يحمل فيكون ﴿قُلْ لَا أَجِدُ﴾ نازلاً قبل قوله ﷺ: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا﴾<sup>(١)</sup>؛ لئلا يلزم الكذب.

(فإن تركها ناسياً حلّ لعذر النسيان)، قال الله ﷻ: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن سَيِّئَاتِنَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾<sup>(٢)</sup>، فقوله ﷺ: «تسمية الله تعالى في قلب كل مسلم»<sup>(٣)</sup> يحمل على حالة النسيان

حجة، وبين قوله: وأيضاً.

قلنا:

الأول: احتجاج بحمل قوله ﷻ: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا﴾<sup>(٣)</sup> الآية على قوله ﷻ: ﴿أَوْ فَسَقًا أَهْلَ لَعْنٍ لِّغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾<sup>(٤)</sup>، بناءً على قرينة قوله ﷻ: ﴿وَلَّاهُ لُفْسُقًا﴾<sup>(٥)</sup>.  
والثاني: احتجاج بحمله عليه، بناءً على عدم عدّه من المحرمات<sup>(٦)</sup>.

١ أقوله: نازلاً قبل قوله: ولا تأكلوا... الخ، فيه مناقشة وهي أنّ ظاهر هذا الكلام مخالف للحديث الذي نقله الزمخشري والبیضاوي في تفسيرهما في آخر سورة الأنعام، حيث قال: عن رسول الله ﷺ: «نزلت عليّ سورة الأنعام جملة واحدة»<sup>(٧)</sup> الحديث؛ لأنّ نزولها جملة واحدة ينافي ظاهر كون نزول أحدهما قبل الأخرى، فليتأمل. كذا في الجلبی<sup>(٨)</sup>.

(١) من سورة البقرة، الآية (٢٨٦).

(٢) في «رسالة لطيفة في أحاديث متفرقة ضعيفة» لابن قدامة (ص ٤٦)، بلفظ: «اسم الله في قلب كل مسلم».

(٣) الأنعام: ١٤١.

(٤) الأنعام: ١٤٥.

(٥) الأنعام: ١٤١.

(٦) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٥٧١).

(٧) قال البيهقي في «مجمع الزوائد» (٧: ١٩): رواه الطبراني في «المعجم الصغير»، وفيه يوسف بن عطية الصفار، وهو ضعيف.

(٨) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٧١).

وَكُرْهٌ أَنْ يَذْكُرَ مَعَ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى غَيْرُهُ وَصَلَاً لَا عَطْفًا، كَقَوْلِهِ: بِسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ فُلَانٍ، وَحَرَمُ الذَّبِيحَةِ إِنْ عُطِفَ نَحْوُ: بِسْمِ اللَّهِ، وَاسْمِ فُلَانٍ، أَوْ وَعِنْدَ مَالِكٍ <sup>(١٧١)</sup> : لَا يَحِلُّ فِي النِّسْيَانِ أَيْضًا.

(وَكُرْهٌ أَنْ يَذْكُرَ <sup>(١٧٢)</sup> مَعَ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى غَيْرُهُ وَصَلَاً لَا عَطْفًا، كَقَوْلِهِ: بِسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ فُلَانٍ <sup>(١٧٣)</sup>، وَحَرَمُ الذَّبِيحَةِ إِنْ عُطِفَ نَحْوُ: بِسْمِ اللَّهِ، وَاسْمِ فُلَانٍ، أَوْ

[١] قَوْلُهُ: وَعِنْدَ مَالِكٍ <sup>(١٧١)</sup>؛ لَا يَحِلُّ فِي النِّسْيَانِ أَيْضًا، هَذَا بِصَرِيحِهِ مُخَالَفٌ لِمَا ذَكَرَهُ الْيَضَاوِيُّ وَابْنُ الْبُغْوَيْ <sup>(١٧٢)</sup> فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ <sup>(١٧٣)</sup> : ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ <sup>(١٧٤)</sup> الْآيَةِ، حَيْثُ صَرَّحًا بِحِلِّ مَتْرُوكِ التَّسْمِيَةِ نَاسِيًا عِنْدَ مَالِكٍ <sup>(١٧٥)</sup>، وَإِنْ كَانَ مُوَافِقًا لِلْجَمْعِ وَالْعِيُونَ وَالْبَحَارِ، وَيُمْكِنُ التَّوْفِيقُ بَيْنَ هَذِهِ الْمَعْتَبَرَاتِ بِحِمْلَةٍ عَلَى اخْتِلَافِ الرِّوَايَاتِ عَنْ مَالِكٍ <sup>(١٧٦)</sup>. قَالَهُ الْجَلْبِي <sup>(١٧٧)</sup>.

[٢] قَوْلُهُ: وَكُرْهٌ أَنْ يَذْكُرَ...إِلخ؛ وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

الأوّل: مَكْرُوهٌ.

والثاني: حَرَامٌ.

والثالث: لَا بَأْسَ بِهِ.

أَشَارَ الْمُصَنِّفُ <sup>(١٧٨)</sup> إِلَى الْأَوَّلِ بِقَوْلِهِ: وَصَلَاً لَا عَطْفًا، وَإِلَى الثَّانِي بِقَوْلِهِ: وَحَرَمُ الذَّبِيحَةِ إِنْ عُطِفَ، وَإِلَى الثَّالِثِ بِقَوْلِهِ: فَإِنْ فَضِّلَ صُورَةٌ وَمَعْنَى...إِلخ، قَالَهُ الْجَلْبِي <sup>(١٧٩)</sup>.

[٣] قَوْلُهُ: بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ فُلَانٍ...إِلخ، قَالَ الزَّيْلَعِيُّ <sup>(١٨٠)</sup>: أَوْ يَقُولُ: بِسْمِ اللَّهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ <sup>(١٨١)</sup> بِالرَّفْعِ، فَيَكْرَهُ وَلَا يَحْرُمُ الذَّبِيحَةَ، وَإِنْ قَالَ بِالْخَفْضِ لَا يَحِلُّ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هَذَا إِذَا كَانَ يَعْرِفُ النَّحْوَ، وَالْأَوْجُهُ أَنْ لَا يَعْتَبَرُ الْإِعْرَابُ، وَجِهٌ

(١) المصريح به في كتب المالكية خلاف ذلك، ففي «مختصر خليل» (ص ٧٨): وتسمية إن ذكر.

وينظر: «التاج والإكليل» (٤: ٢٣٩)، و«منح الجليل» (٢: ٤٣٠)، وغيرهما.

(٢) لأن الشركة لم توجد، فلم يكن الذبح لغير الله فلا يحرم، ولكن يكره؛ لوجود القرآن في الصورة فينزه لكمال الاحتياط. ينظر: «فتح باب العناية» (٣: ٦٢).

(٣) الأنعام: ١٤١.

(٤) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٧١).

(٥) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٧١).

فلان فإن فصلَ صورةً ومعنى كالدُّعاء قبل الإضجاع، وقبل التسمية لا بأس به وحُبَّ نحرُ الإبل وكُرَّه ذَبْحُهَا، وفي البقر والغنم عكسه ولَزِمَ ذَبْحُ صَيْدِ استأنس، وكفى جرحُ نَعَمٍ تَوَحَّشَ، أو سَقَطَ في بئر ولم

فلان): أي باسم الله وفلان، (فإن فصلَ صورةً ومعنى كالدُّعاء قبل الإضجاع، وقبل التسمية لا بأس به.

وحُبَّ نحرُ الإبل<sup>(١)</sup> وكُرَّه ذَبْحُهَا، وفي البقر والغنم عكسه، هذا عندنا، وعند مالك<sup>(٢)</sup> إن ذَبْحَ الإبل أو نحر البقر والغنم لا يحل.

(ولَزِمَ ذَبْحُ صَيْدِ استأنس<sup>(٣)</sup>، وكفى جرحُ نَعَمٍ تَوَحَّشَ، أو سَقَطَ في بئر ولم الكراهة: وجودُ الوصلِ صورة، والقرآنُ ظاهراً، ووجه الحل؛ فقدانُ معنى الشركة، قاله الجلبلي<sup>(٤)</sup>).

١ أقوله: وحُبَّ نحرُ الإبل... الخ، وهو قطعُ العروقِ عند الصدر، والذبحُ قطعُ العروقِ في أعلى العنقِ تحت اللحيين، وجه الاستحبابِ في الكلِّ موافقةُ السنة واجتماعُ العروقِ في الإبلِ في أسفلِ العنقِ عند الصدر، وفيهما في المذبح، ووجه الكراهة في الكلِّ مخالفةُ السنة، وهي بمعنى في غيره، فلا يمنعُ الجواز والحل<sup>(٥)</sup>.

وفي «الكافي»: إن موضع النحر من الإبل باللحم عليه وما سوى ذلك من حلقه عليه لحم غليظ وعروقها مجتمعة في المنحر، فأما في البقر والغنم فالذبح أيسر لاجتماع العروق في المذبح.

٢ أقوله: ولَزِمَ ذَبْحُ صَيْدِ استأنس... الخ؛ أي صارَ أنيساً بعدما كان وحشياً، والمراد باللزوم الجواز، ولفظُ نَعَمٍ بفتحتي النون والعين المهملة، وقد يُسَكَّنُ العين: الحيوان الراعية، وأكثر استعماله في الإبل.

(١) في كتب المالكية تفصيل، ففي «التاج والإكليل» (٤: ٣٣٠): قال مالك: لا يذبح ما ينحر ولا ينحر ما يذبح خلا البقر، فإن النحر والذبح فيها جائز. واستحبَّ مالك فيها الذبح قال مالك: والغنم تذبح ولا تنحر، والإبل تنحر ولا تذبح، فإن نحرَ الغنم أو ذبحت الإبل من غير ضرورة لم تؤكل.

(٢) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٧١).

(٣) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٥٧١).



يُمْكِنُ ذَبْحُهُ وَلَا يَحِلُّ جَنْينٌ مَيِّتٌ وَجَدَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ

يُمْكِنُ ذَبْحُهُ<sup>(١)</sup> <sup>(٢)</sup>، هذا عندنا<sup>(١)</sup>، وعند مالك<sup>(٣)</sup> لا يحلُّ إلا بالذكاة الاختيارية. (ولا يحلُّ جنينٌ مَيِّتٌ<sup>(٢)</sup> وَجَدَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ)، هذا عند أبي حنيفة<sup>(٤)</sup>، وعندهما وعند الشافعي<sup>(٥)</sup> إذا تَمَّ خَلْقُهُ أَكِلًا، وذكاة الأم ذكاة له

ومعنى توحَّش: صار وحشيًّا بعدما كان أنيساً، وقيل: النعم: كلُّ حيوانٍ أنسي كالذجاجة والحمامة والإبل والبقر والغنم وغير ذلك. كذا في «الفوائد العارفية».

١١ أقوله: هذا عندنا... الخ؛ لأننا نقول: المعتبر حقيقة العجز، وقد تحقَّق، فيصار إلى البذل: أي ذكاة الاضطرار، ولا تُسَلَّم للندرة، بل هو طالب، وقال مالك<sup>(٦)</sup>: لا يحلُّ إلا بالذكاة الاختيارية لا بذكاة الاضطرارية في الوجهين؛ لأن ذلك نادر، ولا عبرة للنادر في الأحكام.

٢١ أقوله: ولا يحلُّ جنينٌ مَيِّتٌ... الخ؛ في «تكملة البحر»<sup>(٥)</sup>: يعني لا يصيرُ الجنين مذكًى بذكاة أمِّه حتى لا يحلَّ بذكاتها، وهذا عند الإمام وزفر والحسن<sup>(٦)</sup>.

وقال أبو يوسف ومحمد<sup>(٧)</sup> وجماعة آخر: إذا تَمَّ خَلْقُهُ حَلًّا أَكَلَهُ بذكاتها؛ لقوله<sup>(٨)</sup>: «ذكاة الجنين ذكاة أمِّه»<sup>(٦)</sup>، ولقوله<sup>(٩)</sup> لَمَّا قِيلَ لَهُ: إِنَّا ذَبَحْنَا الناقَةَ وَذَبَحْنَا الشاةَ فِي بَطْنِهَا الجنين، أُنْقِيَهُ أَمْ نَأْكُلُهُ، قال<sup>(١٠)</sup>: «كُلُّهُ إِنْ شِئْتَ، فَإِنَّ ذَكَاتَهُ ذكاةُ أُمِّهِ»<sup>(٧)</sup>؛ ولأنه

(١) أي وعلم موته بالجرح أو أشكل؛ لأن الظاهر أن الموت منه وإن علم أنه لم يمت من الجرح لا يؤكَل. ينظر: «الشرنبلالية» (١: ٢٨٠).

(٢) لأن ذكاة الاضطرار إنما يصار إليها عند العجز عن ذكاة الاختيار، والعجز موجد في الثاني لا الأول. ينظر: «الدرر» (١: ٢٨٠).

(٣) ينظر: «شرح الخرشبي» (٣: ٩)، و«حاشية الدسوقي على الشرح الكبير» (٢: ١٠٣)، و«منح الجليل» (٢: ٤٢٠)، وغيرها.

(٤) ينظر: «النكت» (ص ٢٣٩)، وغيرها.

(٥) «تكملة البحر» (٨: ١٩٥).

(٦) في «سنن أبي داود» (٤: ٢٧٤)، و«صحيح ابن حبان» (٧: ٢٠)، و«مستدرک الحاكم» (٤: ١٢٨)، وغيرها.

(٧) في «سنن أبي داود» (٣: ١٠٣)، و«سنن ابن ماجه» (٢: ١٠٦٧)، و«المنتقى» (١: ٢٧٧).

ولا ذوناب أو مخلب من سبع أو طير، ولا الحشرات، والحرر الأهلية، والبغل  
(ولا ذوناب<sup>(١)</sup> أو مخلب من سبع أو طير، ولا الحشرات<sup>(٢)</sup>)، والحرر الأهلية، والبغل  
 جزء من أمه حقيقة؛ لكونه متصلاً بها، وحكماً حتى يدخل في الأحكام الواردة على  
 الأم من البيع والهبة والعق.

وللإمام قوله رحمه الله: إن الله حرم الميتة، وهو اسم حيوان مات من غير ذكاة،  
 والجنين مات حتف أنفه، فيحرم بالكتاب، ويكره ذبح الشاة إذا تقارب ولادتها؛ لأنه  
 يضيع ما في بطنها.

الدجاجة إذا تعلق فرماها وأصابها، ينظر إن كان لا يهتدي إلى منزله حلّ أكله؛  
 لأنه عجز عن الذكاة الاختيارية، وإن كان يهتدي ذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله: إن أصاب  
 المذبح حلّ، وإن أصاب غيره فعند محمد رحمه الله لا يحلّ، وعن غيره: يحلّ.

[١] أقوله: ولا ذوناب... الخ؛ هذا بيان فيما يحلّ وما لا يحلّ، أعلم أنّ النبي صلى الله عليه وسلم  
 نهى عن أكل ذي ناب من السباع، وعن أكل ذي مخلب من الطيور، وكذا سباع الطير  
 والبهايم لا كل ما له مخلب أو ناب.

والمراد بالسبع: كلُّ مختطفٍ منتهبٍ جارحٍ قاتلٍ عادة، ثم الاختلاب من فعل  
 الطيور، والانتهاب من فعل السباع، والمخلب للطائر كالظفر للإنسان، والناب  
 بالفارسي: جهاز دندان شتر.

والحشرات هي صغار دواب الأرض، جمع الحشرة، كالنملة، والفأرة،  
 والوزغة، وسام أبرص، والحية، والضفدع.

والجرث: بفتح الجيم، وتشديد الراء المهملة، وآخره ثاء مثناة: نوع من السمك  
 هو حرّام عندنا، وكذا مارماهي.

والانتهاب: غارت كردن. والاختطاف: ربودن، فالأول ينسب إلى كلاغ يشبه.

أعلم أنّ الغراب على أربعة أنواع:

نوع تاكل الحبوب فقط، فهو حلال اتفاقاً؛ لأنه ليس من سباع الطير، ولا تاكل  
 الجيف.

(١) ينظر: «مواهب الجليل» (٣: ٢٢٠)، و«الفواكه الدواني» (١: ٣٨٥)، وغيرها.

والخيل، والضبع، والزنبور، والسلحفاة، والأبقع الذي يأكل الجيف،  
والغذاف، والفيل، واليربوع، وابن عرس، ولا حيوان مائي سوى  
والخيل<sup>(١)</sup>، والضبع<sup>(٢)</sup>، والزنبور<sup>(٣)</sup>، والسلحفاة، والأبقع الذي يأكل الجيف،  
والغذاف<sup>(٤)</sup>، والفيل، واليربوع<sup>(٥)</sup>، وابن عرس<sup>(٥)</sup>، ولا حيوان مائي سوى

ونوع يأكل الجيف فحسب، فهو حرام بالاتفاق.  
ونوع معدود من سباع الطير فهو حرام أيضاً اتفاقاً.  
ونوع يجمع بين الحب والجيفة وهو حلال عند الأعظم رحمته، يقال له: العقق،  
وهو بالفارسي: عكه، وقيل: هو مكروه، وهو طائر طويل الذنب فيه سواد وبياض،  
قيل: غراب الزرع يقال له: الزيتون، وهو طائر صغير الجثة، أحمر الرجل، أسود  
البدن لم يأكل إلا الحب.

[١] قوله: والخيل... الخ؛ أي ولا يحل الخيل، والمفهوم من «المجمع»: الحرمة، ومن  
«الهداية»: كراهة تحريم، قيل في الفرق بين الحرام والمكروه التحريمي: إنَّ فاعلَ الأوّل

(١) الضبع: حيوان قليل العدو، قبيح المنظر، ينهش القبور ويخرج الجيف، والعرب تزعم أنها لا  
تأكل إلا لحوم الشجعان. ينظر: «عجائب المخلوقات» (٢: ٢٣٤). «خريدة العجائب» (ص ٢٠٤)  
(٢) الزنبور: وهو صنفان جبلي وسهلي يأوي الجبال وتعشش في الشجر، ولونه إلى السواد، ويتخذ  
بيوتاً من تراب كبيوت النحل، وغذاؤه من الثمار والأزهار، ويتميز ذكورها من إناثها بكبر الجثة،  
والسهلي لونه أحمر ويتخذ عشه تحت الأرض، ويخرج من التراب كما يفعل النمل، ويختفي في  
الشتاء، وتماه في «حياة الحيوان» (٢: ٩).

(٣) الغداف: وهو غراب القيد، وجمعه غدافان، وربما سموا النسر الكثير الريش غداف، قال ابن  
فارس: الغداف: هو الغراب الضخم، وقال العبدري: هو غراب صغير أسود لونه كلون الرماد.  
ينظر: «حياة الحيوان» (٢: ١٧٢).

(٤) اليربوع: حيوان طويل الرجلين قصير اليدين جداً وله ذنب كذنب الجرد لونه كلون الغزال،  
يسكن بطن الأرض؛ لتقوم رطوبتها له مقام الماء، وهو يجتر ويعبر. ينظر: «حياة الحيوان» (٢: ٤٠٨ - ٤٠٩).

(٥) ابن عرس: وهو حيوان دقيق طويل، وهو عدو الفأر يدخل جحرها ويخرجها، ويحب الحلي  
والجواهر ويسرقها، وتماه في «عجائب المخلوقات» (٢: ٢١٤).

## سمك لم يطف، والجريث، والمارماهي

سمك لم يطف، والجريث، والمارماهي<sup>(١)</sup>، النَّاب: بالفارسية: دندان نيش، وذو ناب: حيوانٌ يَنْتَهَبُ بالنَّابِ<sup>(٢)</sup>، وذو المخلب: طائرٌ يَخْتَطِفُ بالمخلب، وفي الحمرِ الأهلية خلافُ مالك<sup>(٣)</sup>، وفي الخيل خلافهما، وخلافُ الشَّافِعِيِّ<sup>(٤)</sup>، ولنا: قوله ﷺ: ﴿وَالْخَيْلُ وَالْإِبَالُ وَالْحَمِيرُ لَتَرْكَبُونَهَا﴾<sup>(٥)</sup> الآية، وفي الضُّعِ خلافُ الشَّافِعِيِّ<sup>(٦)</sup>، وهو بالفارسية: كفتار، والسُّلْحَفَاة: سنك بشت،

معاقبٌ في العقبي دون الثاني، وقيل: الصحيحُ أَنَّهُ مكروهٌ كراهة تنزيهية. كذا في الشروح. كذا في «حاشية جلبي»<sup>(٧)</sup>.

[١] أقوله: والجريث والمارماهي... الخ؛ بالجرّ عطفٌ على السمك، فيكونان مستثنين من محرّماتِ الحيوانِ المائي، فإن قيل: لم خصّ هذين النوعين بالحكم بالحلّ أولاً مع أَنَّهُ سيحكمُ على أنواعِ السمكِ به، وهما نوعان منه كما سيصرّح الشارحُ ﷺ، ولو لم يذكرهما أولاً لدخلا في الحكم الآتي قطعاً، فما فائدة إفرادهما بالذكر. قلنا: كَأَنَّهُ تبادرَ الرُّدُّ على ما نقلَ في «المغرب»<sup>(٨)</sup> عن الرِّبَّانِيِّ من أَنَّ جميعَ السمكِ حلالٌ غيرِ الجريث والمارماهي، قاله الجلبي ﷺ<sup>(٩)</sup>.

[٢] أقوله: ينتهب بالناب... الخ؛ الانتهابُ بالفارسية: غارت كردن، وهو ينسبُ إلى السباع، والمخلب: جيكال بازي وغيره، والاختطاف: ربودن، وهو ينسبُ إلى الطيور.

والمراد من النَّابِ والمخلب ما هو سلاح، فخرجَ البعير وإن كان له ناب، والحمامة وإن كان لها مخلب، والمؤثّر في الحرمة الإيذاء، وهو قد يكون بالنَّاب وقد يكون

(١) قال الباجي: في كراهة أكل لحوم الحمر الأهلية وحرمتها روايتان. ينظر: «التاج والإكليل» (٤): ٣٥٦، وغيره.

(٢) ينظر: «النكت» (ص ٢٤٨)، وغيرها.

(٣) من سورة النحل، الآية (٨).

(٤) «ذخيرة العقبي» (ص ٥٧٢).

(٥) «المغرب» (ص ٧٩).

(٦) في «ذخيرة العقبي» (ص ٥٧٢).

### وحل الجراد وأنواع السمك بلا ذكاة

والأبقع<sup>(١)</sup>: كلاغ بيشه، والغذاق: كلاغ سياه بزرک، واليربوع: موش دشتی، وهو حلال عند الشافعي<sup>(٢)</sup>، وابن عرس: راسو.

قوله: لم يطف من الطفو، أي لم يعمل على الماء ميتاً حتى إن طفى<sup>(٣)</sup> الماء ميتاً حرم، والجريث<sup>(٤)</sup>: نوع من السمك، وهو غير المارماهي. كذا في «المغرب»<sup>(٥)</sup>.

### (وحل الجراد وأنواع السمك بلا ذكاة)

بالمخلب، والخبث وهو قد يكون خلقة كما في الحشرات.

وقد يكون بعارض كالبقرة التي يأكل النجاسات، لقوله ﷺ: ﴿وَيَحْرِمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَ﴾<sup>(٦)</sup>، والخبث ما يستخبث الطبع السليم. قاله الجلبلي<sup>(٧)</sup>.

[١] أقوله: والأبقع: - بالباء الموحدة والقاف - ، اعلم أن الغراب أربعة أنواع كما مرّ آنفاً، والنوع الرابع: حلال عند الأعظم ﷺ، يقال له بالفارسية: عكه؛ لأنه كاللدجاجة، وعن الثاني: إنه مكروه؛ لأن غالب أكله الجيف، والأول ما أصح. كذا في «التبيين»، وفيه نوع مخالفة للعناية. قاله الجلبلي<sup>(٨)</sup>.

[٢] أقوله: حتى إن طفى... الخ؛ هي إن طفى ميتاً حرم، وقد يشترط أن يكون بطنه من فوق، حتى لو كان ظهره من فوق أكل؛ لأنه ليس بطاف. كذا في «التممة»<sup>(٩)</sup>.

[٣] أقوله: والجريث؛ نوع من السمك يقال بالفارسية: ما هي كول، قاله الجلبلي

ﷺ<sup>(١٠)</sup>.

(١) ينظر: «النكت» (ص ٢٤٨)، وغيرها.

(٢) «المغرب» (ص ٧٩).

(٣) الأعراف: ١٥٧.

(٤) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٧٢).

(٥) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٧٢).

(٦) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٥٧٢).

(٧) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٧٢).

وغرابُ الزَّرْعِ، والأرنب، والعقَّعُ معها

وغرابُ الزَّرْعِ، والأرنب، والعقَّعُ<sup>(١)</sup> معها: أي مع الذُّكَاة.

[١] أقوله: والأرنب؛ ولا بأسَ بأكلِ الأرنب؛ لأنَّ «النبي ﷺ أكلَ منه لَمَّا أَهْدِي إليه مشويًّا، وأمرَ أصحابه بالأكلِ منه»<sup>(٢)</sup>؛ ولأنَّه ليس من السَّبَاعِ، ولا من أَكَلَةِ الجَيفِ. قاله الجلبِي ﷺ<sup>(٣)</sup>.

﴿﴾

(١) العقَّعُ: وهو طائر على قدر الحمامة، وهو على شكل الغراب وجناحاه أكبر من جناحي الحمامة، وهو ذو لونين أبيض وأسود، طويل الذنب. ينظر: «حياة الحيوان» (٢: ١٤٨). «خريدة العجائب» (ص ٢٠٨).

(٢) في «مسند أبي حنيفة» (ص ١٣١)، وغيره.

(٣) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٧٢).

## كتاب الكراهية

ما كُرِهَ حرامٌ عند محمد ﷺ ولم يلفظ به لعدم النصّ القاطع

### كتاب الكراهية<sup>(١)</sup>

(ما كُرِهَ حرامٌ عند محمد ﷺ<sup>(٢)</sup> ولم يلفظ به لعدم النصّ القاطع<sup>(٣)</sup>) ، فنسبةُ

المكروه إلى الحرام كنسبة الواجب إلى الفرض

[١] أقوله : كتاب الكراهية ؛ وهي في اللغة : ضد الرضاء والإرادة ، وهي مصدرُ الكراهة ، والكراهية : بدل وشوارد اشتن ، وفي اصطلاح الفقهاء ما استفيد من قول المصنّف ﷺ : ما كره حرام... الخ ، قد عنوان الكتاب بالكراهية مع أنّ فيه بيان ما لا يكره أيضاً ؛ لأنّ بناء المكروه أهم لوجوب الاحتراز عنه . وأورد الكراهية بعد الأضحية ؛ لأنّ عامة مسائل كلّ واحدٍ منهما لم تخلق من أصل أو فرع تردّ فيه الكراهية .

ألا ترى أنّ في وقت الأضحية في ليالي أيام النحر ، وفي التصرف في الأضحية بجزّ الصوف وحلب اللبن وغيرها من المسائل كيف تحققت الكراهة ، وفي «كتاب الكراهة» أيضاً .

[٢] أقوله : ما كره حرامٌ عند محمد ﷺ... الخ ، يؤيّد ما استفيد من «توضيح» الشارح ﷺ ، و«تلويح»<sup>(٢)</sup> التفتازاني ﷺ من أنّ المكروه تحريماً ما لا يجوز فعله ، بل يجب تركه كالحرام ، إلا أنّ النهي عن الفعل بدليل قطعيّ حرام ، وبدليل ظنيّ مكروه كراهة تحريميّة .

وأما المكروه كراهة تنزيهيّة : ما يجوز فعله ، ولا يمنع عنه ، فما نصّ محمد ﷺ من أنّ كلّ مكروه حرام ، هو المكروه كراهة تنزيهيّة عند محمد ﷺ ، وليس بحرام ، فليتنظر في لفظ مفتي الثقلين في باب قسمة الغنائم<sup>(٣)</sup> .

[٣] أقوله : لعدم النصّ القاطع... الخ ؛ أي لعدم النصّ القاطع ، أما إن وجد نصّاً يثبت

(١) فإذا استعمل الكراهة في كتبه أراد به الحرام . ينظر : «درر الحكام» (١ : ٣٠٩) .

(٢) «التلويح» (١ : ١٧) .

(٣) ينظر : «ذخيرة العقبى» (ص ٥٧٥) .

## وعندهما إلى الحرام أقرب

(وعندهما<sup>(١)</sup> إلى الحرام أقرب) المكروه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما ليس بحرام، لكنه إلى الحرام أقرب<sup>(٢)</sup>، وهذا هو المكروه كراهةً تحريراً، وأمّا المكروه كراهةً تنزيهيةً فإلى الحل أقرب<sup>(٣)</sup>.

القول في المنصوص بالتحرير والتحليل، وفي غير المنصوص يقول في الحل: لا بأس، وفي الحرمة: أكره، أو لم يؤكل.

[١]أقوله: وعندهما...الخ؛ لتعارض الأدلة فيه، وتغليب جانب الحرمة؛ لقوله رحمهما: «ما اجتمع الحلال والحرام إلا وقد غلب الحرامُ الحلال»<sup>(٢)</sup>، قالوا معناه: دليلُ الحلِّ ودليلُ الحرمة. كذا في «الاختيار»، أقول: وجه قوله رحمهما دراية أن الحرام يجب تركه، والحلال يباح فعله.

يؤيده ما فهم من «التلويح»<sup>(٣)</sup> حيث قال: فعلى رأيهما إما أن يكون تركه أولى من فعله فهو مع المنع عن الفعل حرام، وبدونه مكروه كراهةً تنزيهيةً، وإن كان إلى الحل أقرب، بمعنى أنه لا يعاقب فاعله ولكن يثاب تاركه أدنى ثواب، وكراهةً التحريم إن كان إلى الحرام أقرب، بمعنى أن فاعله يستحق محذوراً دون العقوبة بدون التحريم، كحرمات الشفاعة.

[٢]أقوله: وأمّا المكروه...الخ؛ قال بعض الفضلاء في الفصل بين التحريمي والتنزيهي: إن الكراهة المذكورة في «كتاب الصلاة» وما يتعلق بها تنزيهية، وما ذكر في «كتاب الصيد» و«الخطر والإباحة» «تحريمية»<sup>(٤)</sup>.

[٣]أقوله: فإلى الحل ما قرب...الخ؛ وأمّا عند محمد رحمهما فهو ما كان تركه أولى مع عدم المنع عن الفعل، ويقابله المندوب. قاله الجلببي رحمهما<sup>(٥)</sup>.

(١) لتعارض الأدلة فيه، وتغليب جانب الحرمة فيه فيلزمه تركه وتكلموا في المكروه، والصحيح ما قاله الشيخان كما في «جواهر الفتاوى». ينظر: «مجمع الأنهر» (٢: ٥٢٣).

(٢) وهو موقوف على ابن مسعود رحمهما في «مصنف عبد الرزاق» (٧: ١٩٩)، و«السنن الكبير للبيهقي» (٧: ١٦٩)، قال البيهقي: رواه جابر الجعفي عن الشعبي عن ابن مسعود وجابر ضعيف والشعبي عن ابن مسعود منقطع. وينظر: «نصب الراية» (٤: ٣١٤).

(٣) «التلويح» (١: ١٧).

(٤) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٥٧٦).

(٥) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٧٦).



### فصل [في الأكل والشرب]

الأكل فرضٌ إن دَفَعَ به هلاكه، ومأجورٌ عليه إن مكَّنهُ من صلاته قائماً ومن صومه، ومباحٌ إلى الشَّبَع ليزيد قوته، وحرامٌ فوقه إلا لقصدِ قوَّةِ صوم الغد، أو لئلا يستحيي ضيفه، وكُرِهَ لبْنُ الأتان، وبولُ الإبل

### فصل [في الأكل والشرب]

(الأكلُ فرضٌ إن دَفَعَ به هلاكه، ومأجورٌ عليه إن مكَّنهُ من صلاته قائماً ومن صومه، ومباحٌ إلى الشَّبَع ليزيد قوته، وحرامٌ فوقه إلا لقصدِ قوَّةِ صوم الغد، أو لئلا يستحيي ضيفه، وكُرِهَ لبْنُ الأتان، وبولُ الإبل، فحُكْمُهُ حُكْمُ لحمه، وأما بولُ الإبلِ فحرامٌ عند أبي حنيفة رحمته، وعند أبي يوسف رحمته يَحِلُّ به التداوي<sup>(١)</sup> لحديث العرنين<sup>(٢)</sup>، وعند محمد رحمته يَحِلُّ مطلقاً؛ لأنه لو كان حراماً لا يَحِلُّ به التداوي، قال رحمته: «ما وضع شفاؤكم فيما حرم عليكم»<sup>(٣)</sup>

[١] قوله: يَحِلُّ به التداوي... الخ؛ ولا بأس بالاستغفار بالتداوي إذا اعتقد أنَّ الشافي هو الله رحمته لا الدواء.

وفي «مجمع الفتاوى»: إذا وقع الوباء في أرضٍ وكان بحالٍ لو دخلَ وابتلى به وقعَ عنده أنَّه ابتلى بدخوله، ولو خرجَ منها فنَجى ما وقعَ عنده أنَّه نَجى لخروجه، فلا يدخل ولا يخرج؛ صيانةً لاعتقاده، فأما إذا كان يعلم أنَّ كلَّ شيءٍ بقدرَةِ الله رحمته، وأنَّه لا يضرُّه إلا ما كتب، فلا بأس بأن يدخل ويخرج. انتهى كلامه جلبي رحمته.<sup>(٣)</sup>

(١) عن أنس رحمته: «إن ناساً من عرينة قدموا على رسول الله رحمته المدينة فاجتووها، فقال لهم رسول الله رحمته: إن شئتم أن تخرجوا إلى إبل الصدقة فتشربوا من ألبانها وأبوالها ففعلوا فصحوا، ثم مالوا على الرعاة فقتلوهם وارتدوا عن الإسلام وساقوا ذود رسول الله رحمته فبلغ ذلك النبي رحمته فبعث في إثرهم فأتي بهم فقطع أيديهم وأرجلهم وسمل أعينهم وتركهم في الحرَّة حتى ماتوا» في «صحيح البخاري» (٦: ٢٤٩٥)، و«صحيح مسلم» (٣: ١٢٩٦)، واللفظ له، وغيرهما.

(٢) رواه موقوفاً على ابن مسعود رحمته البخاري في «معلقات» «صحيحه» (٥: ٢١٢٩)، والحاكم (٤: ٤٢٤)، ورفعَه البيهقي عن أم سلمة في «السنن الكبير» (١٠: ٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣: ٣٢٦)، وصححه ابن حبان. ينظر: «الخلاصة» (٢: ٣٢٠).

(٣) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٧٦).

## والأكل والشرب والادّهان والتطيب من إناء ذهب وفضّة

وأبو يوسف رحمه الله يقول: لا يبقى حينئذ<sup>(١)</sup> حراماً للضرورة، وأبو حنيفة رحمه الله يقول: الأصل في البول الحرمة، وهو رحمه الله قد علّم شفاء العرنين وحيّاً، وأمّا في غيرهم، فالشفاء فيه غير معلوم فلا يحلّ.

(والأكل والشرب والادّهان<sup>(٢)</sup> والتطيب من إناء ذهب وفضّة): أي للرجال والنساء، قال رحمه الله: «إنما يُجرّج<sup>(٣)</sup> في بطنه نار جهنّم»<sup>(٤)</sup>.

[١] أقوله: لا يبقى حينئذ... الخ؛ قيل: يجوز التدوي بالحرام كالخمر والبول إذا أخبره طبيب مسلم أنّ فيه شفاء، ولم نجد غيره ما يقوم مقامه، والحرمة ترتفع بالضرورة، فلم يكن متداوياً بالحرام، فلم يتناوله حديث النهي، ويحتمل أنّه قاله في داء عرف له دواء غير المحرم. جلبلي رحمه الله (٣).

[٢] أقوله: والادّهان... الخ؛ قيل: صورة الادّهان المحرم، هو أن يأخذ الآنية المحرّمة، ويصبّ الدهن منها على الرأس بالذات، أمّا إذا أدخل يده فيها وأخذ الدهن ثمّ صبّه منها عليه، فإنّه لا يكره.

قال صاحب «العناية»: وكذا ذكره صاحب «الذخيرة» في «الجامع الصغير»، وروى أنّه مخالف كما ذكره في المكحلة، فإنّ الكحل لا بدّ أن ينفصل عنها حين الاكتحال، ومع ذلك فقد ذكره في المحرّمات. كذا قاله الجلبلي رحمه الله (٤).

[٣] أقوله: قال رحمه الله... الخ؛ الجرجرة: بانك كردن وريختن، فعلى الأول قوله: نار جهنم؛ بالرفع، وعلى الثاني بالنصب، واختار في «المغرب»<sup>(٥)</sup> النصب، فقال: هكذا كان محفوظاً من الثقات بنصب الراء، ومعناه: يردّها، فله: جرجر العجل: إذا ردّد صوته في حنجرته. قاله الجلبلي رحمه الله (٦).

(١) الجرجرة الصوت: أي يردّها في جوفه مع صوت، وقيل: الجرجرة الصب. ينظر: «طلبة الطلبة» (ص ٢٠).

(٢) من حديث أم سلمة في «صحيح البخاري» (٥: ٢١٣٣)، و«صحيح مسلم» (٣: ١٦٣٤).

(٣) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٧٦).

(٤) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٧٦).

(٥) «المغرب» (ص ٧٩).

(٦) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٧٦).

وجلسه على مفضضٍ متقياً موضعَ الفضة وحلّ من إناءٍ رصاص، وزجاج، وبلّور، وعقيق، ومن إناءٍ مفضض، وجلسه على مفضضٍ متقياً موضعَ الفضة (وحلّ من إناءٍ رصاص، وزجاج، وبلّور<sup>(١)</sup>، وعقيق<sup>(٢)</sup>، ومن إناءٍ مفضض<sup>(٣)</sup>)، وعند الشافعي رحمه الله يكرهه، (وجلسه على مفضضٍ متقياً موضعَ الفضة)، فقوله: وجلسه عطفٌ على الضمير في حلّ، وهذا يجوزُ لوجودِ الفصل، فعند أبي حنيفة رحمه الله الأكل والشرب من الإناء المفضض، والجلوسُ على الكرسي، أو السرير، أو السرج، أو نحوه مفضضاً إنَّما يحلُّ إذا كان متقياً موضعَ الفضة: أي لا يكون الفضة في موضعِ الفم، وفي موضعِ اليد عند الأخذ، وفي موضعِ الجلوسِ على الكرسي، وعند أبي يوسف رحمه الله يكرهه مطلقاً، ومحمد رحمه الله قد قيل: إنَّه مع أبي حنيفة رحمه الله، وقد قيل<sup>(٤)</sup>: إنَّه مع أبي يوسف رحمه الله.

[١] أقوله: وقد قيل... إلخ؛ وعلى هذا الخلاف الإناء المضرب بالذهب والفضة، والكرسيّ المضرب بهما، وكذا إذا جعل ذلك في السيف والمشد وحلقة المرأة، أو جعل المصحف مذهباً أو مفضضاً، وكذا الاختلاف في اللجام والركاب والشفر إذا كان مفضضاً، وكذا الثوب فيه كتابةٌ بذهبٍ أو فضةٍ على هذا الخلاف، وهذا الاختلاف فيما يخلص، فأما التمويه الذي لا يخلص فلا بأس به بالإجماع. لهما: إنَّ مستعملَ جزءٍ من الإناء مستعملٌ جميعَ الأجزاء فيكره، كما إذا استعمل موضعَ الذهب والفضة.

ولأبي حنيفة رحمه الله؛ إنَّ ذلك تابع، ولا عبرة بالتوابع، فلا يكره كالجبة المكفوفة بالحرير، والعلم في الثوب، ومسمارُ الذهب في الفص. كذا في «الهداية»<sup>(٥)</sup>.

(١) بلور: حجرٌ معروف، وأحسنه ما يجلبُ من جزائر الزنج، وفيه لغتان كسر الباء مع فتح اللام مثل: سنّور، وفتح الباء مع ضم اللام وهي مشددة فيهما مثل: تنّور. ينظر: «المصباح» (ص ٦٠).

(٢) العقيق: حجر يعمل منه الفصوص. ينظر: «المصباح» (ص ٤٢٢).

(٣) أي مزوق ومرصع بالفضة. ينظر: «الدر المختار» (٦: ٣٤٣).

(٤) «الهداية» (٤: ٧٩).

وَقِيلَ قَوْلُ كَافِرٍ قَالَ: شَرَيْتُ اللَّحْمَ مِنْ مُسْلِمٍ أَوْ كِتَابِيَّ فَحَلٌّ، أَوْ مَجُوسِيٍّ فَحَرَمٌ  
وَقَوْلُ فَرْدٍ كَافِرٍ، أَوْ أُنْثَى، أَوْ فَاسِقٍ، أَوْ عَبْدٍ، أَوْ ضِدُّهَا فِي الْمَعَامَلَاتِ

(وَقِيلَ قَوْلُ كَافِرٍ قَالَ: شَرَيْتُ اللَّحْمَ مِنْ مُسْلِمٍ أَوْ كِتَابِيَّ فَحَلٌّ، أَوْ مَجُوسِيٍّ فَحَرَمٌ)، فَإِنَّ قَوْلَ الْكَافِرِ مَقْبُولٌ<sup>(١)</sup> فِي الْمَعَامَلَاتِ؛ لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِ إِذِ الْمَعَامَلَاتُ كَثِيرَةُ الْوُقُوعِ.

(وَقَوْلُ فَرْدٍ كَافِرٍ، أَوْ أُنْثَى، أَوْ فَاسِقٍ، أَوْ عَبْدٍ، أَوْ ضِدُّهَا<sup>(٢)</sup>) فِي الْمَعَامَلَاتِ

[١] أقوله: مقبول...الخ؛ لا يقال: كان ينبغي أن لا يقبل قوله؛ لأنه إخبارٌ بأن هذا لحمٌ حلال، والحلّ والحرمة من الديانات، ولا يقبل في الديانات إلا قول العدل، والمجوسي وكذا المشرك ليس بعدل.

لأننا نقول: إنه إخبارٌ بالشراء من يهوديٍّ أو نصرانيٍّ أو مسلم، وإنه من المعاملات، وإنما يثبت الحلّ في ضمنه، وكذلك لو قال: اشتريته من غيرهم؛ إثبات الحرمة فيه ضمنياً، فلما قُبلَ قوله في الشراء يثبت ما في ضمنه؛ لأنه كم من شيء يثبت ضمناً ولا يثبت قصداً، كوقف المنقول ضمناً بغير المنقول، وكبيع الشرب وغيره. كذا في «الكفاية»<sup>(٢)</sup>.

[٢] أقوله: وقول فرد...الخ؛ أي قبل قول فرد...الخ، والأصل أن المعاملات يقبل فيها خبر كلٍّ مميّز حرّاً كان أو عبداً، مسلماً كان أو كافراً، كبيراً كان أو صغيراً؛ لعموم الضرورة، فإن الإنسان قلماً يجد المستجمع لشرائط العدالة ليعاينه أو يستخدمه ويبيعه إلى وكلائه ونحو ذلك، ولا دليل مع السامع سوى الخبر؛ ولأن المعاملات ليس فيها إلزام واشتراط العدالة إلزام.

فلا معنى للاشتراط فيها؛ لأنّ الحال فيه حالٌ مسالمة، لا حالٌ منازعة؛ ولأنّ المعاملات كثير كما مرّ من الشارح رحمته الله، فإذا قبل فيها قول المميّز وكان في ضمن قبوله فيها قبوله في الديانات، يقبل في الديانات ضمناً ضرورة، وكم من شيء لا يصحّ قصداً يصحّ ضمناً؛ ولأنّ كلّ معاملة لا تخلو عن ديانة، فلو لم يثبت فيها في ضمن المعاملات

(١) أي ضد هذه الجماعة من مسلم أو ذكر أو عدل أو حر. ينظر: «شرح ابن ملك» (ق/٢٨٦/ب).

(٢) «الكفاية» (٨: ٤٤٤).

كشراءٍ ذِكْرٍ، والتوكيلُ، وقولُ العبد، والصَّبِيَّ في الهدية، والإذنُ، وشُرْطُ العدلِ في الديانات كالتَّخْبَرِ عن نجاسةِ الماء، فيتيمَّمُ إن أَخْبَرَ بها

كشراءٍ ذِكْرٍ<sup>(١)</sup>، والتوكيلُ)، كما إذا أخبرَ أَنِّي وكيلُ فلانٍ في بيعِ هذا يجوزُ الشراءُ منه، (وقولُ العبد، والصَّبِيَّ في الهدية، والإذنُ)، كما إذا جاءَ بهديَّة، وقال: أهدي فلانٌ إليك هذه الهدية، يحلُّ قَبُولُهُ منه، أو قال: أنا مأذونٌ في التَّجَارَةِ يُقْبَلُ قوله.

وشُرْطُ العدلِ في الديانات<sup>(٢)</sup> كالتَّخْبَرِ عن نجاسةِ الماء<sup>(٣)</sup>، فيتيمَّمُ إن أَخْبَرَ بها

لأدَّى إلى الحرج، بخلاف الديانات المقصودة. كذا في شروح «الهداية»<sup>(٤)</sup>.

١] أقوله: كشراء ذكر؛ أي قبل هذا، لقوله: اشتريت اللحم في القبول؛ لأنَّ المعاملةَ كثيرَين أجناسِ الناس، فلو شرطَ شرطَ زائدٍ لأدَّى إلى الحرج، فقليل: مطلقاً؛ دفعاً للحرج، فما ذكره بعضُ شراح «الوقاية»، من ذكية بدل ذكر، ثم فسره بقوله: يعني إذا أخبرَ أنَّ هذا اللحم مذبوحٌ يجوزُ شراؤه، فتصحيفٌ بعيدٌ عن المقام<sup>(٥)</sup>.

٢] أقوله: وشرط العدل في الديانات... الخ؛ اعلم أنَّ الديانات لا يكثر وقوعها حسب وقوع المعاملات، فجاز إن شرطَ فيها زيادةً شرط، فلا يقبل فيها إلا قول المسلم العدل؛ لأنَّ الفاسقَ متهَم، والكافرُ لا يلتزم الحكم، فليس له أن يلزم المسلم، بخلاف المعاملات؛ لأنَّ الكافرَ لا يمكنه المقامُ في ديارنا إلا بالمعاملة، ولا يتهيأ له المعاملة إلا بعد قبول قوله فيها، فكان فيه ضرورة فيقبل، ولا يقبلُ قول المستور في ظاهر الرواية.

وعن أبي حنيفة رحمته الله: إنَّه يقبلُ قوله فيها جرياً على مذهبه، إنَّه يجوزُ القضاءُ به، وفي ظاهر الرواية: المستور والفاسقُ سواء حتى يعتبر فيهما أكثرُ الرأي. كذا في «الهداية»<sup>(٦)</sup>.

٣] أقوله: كالتَّخْبَرِ عن نجاسةِ الماء... الخ؛ قال في «الهداية»<sup>(٧)</sup>: ومن الديانات الإخبارُ

(١) «العناية» و«حاشية السعدي» و«الكفاية» (٨: ٤٤٤).

(٢) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٥٧٧).

(٣) «الهداية» (٤: ٧٩ - ٨٠).

(٤) «الهداية» (٤: ٨٠).

مسلمٌ عدلٌ ولو عبداً، ويتحرى في الفاسق والمستور، ثم يعملُ بغالب رأيه، ولو أراق فتيممَ في غلبة صدقه، وتوضاً فتيممَ في كذبه فأحوط. ومقتدي دُعي إلى وليمة فوجدَ ثمةً لعباً أو غناءً لا يَقْدِرُ على منعه يخرجُ البتة، وغيره إن قعدَ وأكلَ جاز، ولا يحضرُ إن عَلِمَ من قبل، وقال أبو حنيفة رحمته الله: ابتليتُ بهذا مرةً فصبرت، وذا قبل أن يقتدى به، ودلَّ قوله على حرمة كلِّ الملاهي؛ لأنَّ الابتلاءَ بالمحرم يكون

مسلمٌ عدلٌ ولو عبداً، ويتحرى في الفاسق والمستور، ثم يعملُ بغالب رأيه<sup>(١)</sup>، ولو أراق فتيممَ في غلبة صدقه، وتوضاً فتيممَ في كذبه فأحوط. ومقتدي دُعي إلى وليمة فوجدَ ثمةً لعباً أو غناءً لا يَقْدِرُ على منعه يخرجُ البتة، وغيره إن قعدَ وأكلَ جاز، ولا يحضرُ إن عَلِمَ من قبل<sup>(٢)</sup>، وقال أبو حنيفة رحمته الله: ابتليتُ بهذا مرةً فصبرت، وذا قبل أن يقتدى به، ودلَّ قوله على حرمة كلِّ الملاهي؛ لأنَّ الابتلاءَ بالمحرم يكون<sup>(٣)</sup>.

بنجاسة الماء، حتى إذا أخبره مسلمٌ مرضي لم يتوضأ به وتيمم، ولو كان المخبرُ فاسقاً أو مستوراً تحرى، فإن كان أكبر رأيه أنه صادقٌ تيممَ ولا يتوضأ، وإن أراق الماء، ثم تيممَ كان أحوط، ومع العدالة يسقط احتمال الكذب، فلا معنى للاحتياط بالإراقة. أمّا التحريُّ فمجردُ ظنٍّ، ولو كان أكبر رأيه أنه كاذبٌ يتوضأ به ولا تيمم لترجح جانب الكذب بالتحري، وهذا جوابُ الحكم، أمّا في الاحتياط تيممٌ بعد الوضوء لما قلنا.

١١ أقوله: لأنَّ الابتلاءَ بالمحرم يكون... إلخ؛ يعني إنَّ الابتلاءَ لا يكون إلا بالشرِّ، بشهادة تقديم الظرف. قاله الجلبى رحمته الله<sup>(٣)</sup>.

(١) فإن غلب على ظنه صدقه تيمم ولم يتوضأ به أو كذبه توضأ به، أما في السعة والاحتياط، فالأفضل أن يتيمم بعد الوضوء. ينظر: «رد المحتار» (٥: ٢٢٠).

(٢) سواء كان ممن يقتدى به أو لا؛ لأنَّ حقَّ الدعوة إنما يلزمه بعد الحضور لا قبله. ينظر: «الدر المختار» (٥: ٢٢٢).

(٣) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٧٧).

اعلم أنه لا يخلو أنه إن عَلِمَ قبل الحضور أن هناك لهواً لا يجوز الحضور، وإن لم يعلم قبل الحضور لكن هُجِمَ بعده، فإن كان قادراً على المنع يمنع، وإن لم يكن قادراً، فإن كان الرجل مقتدى يخرج؛ لئلا يقتدي الناس به، وإن لم يكن مقتدى، فإن قعد<sup>(١)</sup> وأكل جاز؛ لأن إجابة الدعوة سنة<sup>(٢)</sup> فلا تترك بسبب بدعة<sup>(٣)</sup> كصلاة الجنائز تحضرها النياحة، قال أبو حنيفة رحمته الله: ابتليت<sup>(٤)</sup> بها مرة فصبرت، قالوا:

[١] قوله: فإن قعد وأكل جاز...الخ؛ هذا إذا كان الغناء في ذلك المنزل لا في البيت الذي فيه المائدة، أما إذا كان عليها لا ينبغي أن يقعد، وإن لم يكن مقتدى. كذا في «الهداية»<sup>(١)</sup>.

[٢] قوله: لأن إجابة الدعوة سنة؛ كما أخرج مسلم في «النكاح»: عن أبي هريرة رضي الله عنه: إن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «شر الطعام طعام الوليمة، يمنعها من يأتيها، ويدعى إليها من يأبأها، وإن لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله»<sup>(٢)</sup>. كذا قاله الزيلعي رحمته الله<sup>(٣)</sup>.

[٣] قوله: فلا تترك بسبب بدعة؛ قيل: عليه إن قياس السنة على الفرض، وهو غير مستقيم، فإنه لا يلزم من تحمّل المحذور لإقامة الفرض تحمّله لإقامة السنة. وأجيب: بأنها سنة في قوة الواجب؛ لورود الوعيد على تاركها، قال رحمته الله: «من لم يجب الدعوة فقد عصى أبا القاسم»<sup>(٤)</sup>، ويجوز أن يقال: وجه التشبيه اقتران العبارة بالبدعة، مع قطع النظر عن صفة تلك العبارة. قاله الجلبى رحمته الله<sup>(٥)</sup>.

[٤] قوله: ابتليت؛ يدل على الحرمة...الخ، دلّت المسألة على أن الملاهي كلّها حرام؛ لأن محمداً صلى الله عليه وسلم أطلق اسم اللعب والغناء بقوله: فوجدتمة اللعب والغناء، واللعب هو اللهو، وهو حرام.

(١) ينظر: «الهداية» (٤: ٨٠).

(٢) في «صحيح مسلم» (٢: ١٠٥٥)، وغيرها.

(٣) في «نصب الراية» (٤: ٢٢١).

(٤) في «مسند أبي يعلى» (١٠: ٢٩٥)، وغيره.

(٥) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٧٧).

قوله: ابتليت، يدل على الحرمة، ويمكن أن يقال<sup>(١)</sup>: الصبر على الحرام لإقامة السنة لا يجوز، والصبر الذي قال أبو حنيفة رحمته الله أن يكون جالساً معرضاً عن ذلك اللهو منكراً له، غير مشغول ولا متلذذاً به.

لا يقال: إن الحياة الدنيا لعب ولهو؛ لقوله رحمته الله: ﴿إِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾<sup>(١)</sup>، وهي ليست بحرام؛ لأنَّ الحاصل من هذا القياس أنَّ بعض اللهو واللعب ليس بحرام، وهو ما استثناه النبي صلى الله عليه وسلم في قوله: «لهو المؤمن باطل إلا في ثلاث: تأديبه لفرسه، ورميه عن قوس، وملاعبته مع أهله»<sup>(٢)</sup>. قاله الجلبى رحمته الله<sup>(٣)</sup>.

١١ أقوله: ويمكن أن يقال؛ هذا اعتراض منه على قول المصنّف رحمته الله: وذا قبل أن يقتدي به، يعني: ولو سلمنا أنَّ الأعظم رحمته الله كان غير مقتدى به حين الابتلاء فلا يجوز له أن يصبر على الحرام؛ لإقامة السنة.

ثم أجاب عنه بقوله: والصبر الذي قال أبو حنيفة رحمته الله: حاصله إنَّ الابتلاء بذات المحرم من حيث هو، والصبر عليه والقبول به من غير المقتدى من حيث تجرده عما نشأ عنه الحرمة من اشتغال النفس، والتذاذها به. قاله الجلبى رحمته الله<sup>(٤)</sup>.



(١) محمد: ٣٦.

(٢) في «سنن النسائي» (٣: ٣٩)، و«سنن أبي داود» (٣: ١٣)، و«سنن الترمذي» (٤: ١٧٤)، وقال حسن صحيح، ولفظه: «كل ما يلهو به الرجل المسلم باطل إلا رمية بقوسه وتأديبه لفرسه وملاعبته أهله فإنهن من الحق».

(٣) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٧٧).

(٤) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٧٧).



## فصل [في اللبس]

لا يلبس رجلٌ حريراً إلا قدرَ أربعةِ أصابع

## فصل [في اللبس]

(لا يلبسُ رجلٌ<sup>(١)</sup> حريراً إلا قدرَ أربعةِ أصابع): أي في العرض، أرادَ مقدارَ العلم، وروى أَنَّهُ ﷺ: «لبسَ جُبَّةً مكفوفةً بالحرير»<sup>(١)</sup>، وعند أبي حنيفة ﷺ: لا فرقَ بينَ حالةِ الحربِ وغيره، وعندهما: يحلُّ في الحربِ ضرورة، قلنا: الضَّرورةُ

[١] قوله: لا يلبس رجل... الخ؛ والأصلُ في لبسِ الحرير ما في «الهداية»: لا يحلُّ للرجال لبس الحرير؛ لأنَّ النبي ﷺ «نهى عن لبس الحرير والديباج، وقال: إنما يلبسه مَنْ لا خلاق له في الآخرة»<sup>(٢)</sup>.

وإنما حلَّ للنساءِ بحديث آخر، وهو ما رواه عِدَّةٌ من الصحابة ﷺ؛ منهم عليّ ﷺ: إنَّ النبي ﷺ خرجَ ويأحدي يديه حريراً وبالأخرى ذهب، وقال: «هذان محرَّمان على ذكورِ أمتي، حلالٌ لإنائهم»<sup>(٣)</sup>، ويروى: «حلَّ لإنائهم»<sup>(٤)</sup>.

إلا أنَّ القليلَ عفو، وهو مقدارُ ثلاثةِ أصابع أو أربع كالأعلام، والمكفوف بالحرير، لما روي أَنَّهُ ﷺ «نهى عن لبسِ الحريرِ إلا موضعَ إصبعين أو ثلاث أو أربع»<sup>(٥)</sup>.

(١) من حديث أسماء في «السنن الصغرى للبيهقي» (١: ٢٣٠)، و«شرح معاني الآثار» (٤: ٢٤٥)، و«معتصر المختصر» (٢: ٢٨٧)، وفي مسلم (٣: ١٦٤١): عن أسماء قالت هذه جبة رسول الله ﷺ فأخرجت إلي جبة طيالة كسروانية لها لبنة ديباج وفرجها مكفوفين بالديباج، فقالت: هذه كانت عند عائشة رضي الله عنها حتى قبضت، فلما قبضت قبضتها، وكان النبي ﷺ يلبسها فنحن نغسلها للمرضى يستشفى بها.

(٢) في «سنن النسائي» (٥: ٤٧٢)، و«مسند أحمد» (٢: ٥١)، و«المعجم الكبير» (٢٣: ٢١٦)، وقال الزيلعي وابن حجر: كأنه ملفق من حديثين. ينظر: «الدراية» (٢: ٢١٨)، و«نصب الراية» (٤: ٢٢٢).

(٣) في «الآثار» (٢: ٢٣٠)، «معتصر المختصر» (٢: ٢١٤)، وغيرهما.

(٤) في «سنن ابن ماجه» (٢: ١١٨٩)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (٥: ١٥١)، و«شرح معاني الآثار» (٤: ٢٥١)، و«سنن البيهقي الكبير» (٤: ١٤١)، قال الكنانى في «مصباح الزجاجة» (٤: ٨٧): إسناده ضعيف.

(٥) في «صحيح مسلم» (٣: ١٦٤٣)، وغيره.

ويتوسدّه ويفترشه، ويلبس ما سداه إبريسم ولحمته غيره، وعكسه في الحرب فقط تندفع بما لحمته<sup>(١)</sup> إبريسم، وسداه<sup>(٢)</sup> غيره، (ويتوسدّه ويفترشه)، هذا عند أبي حنيفة رحمته؛ لما روي أنه رحمته : «جلس على مرفقة من حرير»<sup>(٣)</sup>، وقالوا: يكره.

(ويلبس ما سداه إبريسم ولحمته غيره<sup>(٤)</sup>)، وعكسه في الحرب فقط<sup>(٥)</sup>، إنما أراد الأعلام، وعنه رحمته : «إنه كان يلبس جبة مكفوفة بالحرير»<sup>(٥)</sup>، يقال: ثوب مكفف، لما كف جيبه، وأطراف كميه بشيء من الديباج. كما صرحه صاحب «الذخيرة العقبى»<sup>(٦)</sup>.

[١] أقوله: بما لحمته إبريسم وسداه... الخ؛ والأول بضم اللام، وسكون الحاء المهملة، بالفارسية: يود، والثاني: بفتح السين والبدال المهملتين، بالفارسية: تار. قاله الجلبى رحمته<sup>(٧)</sup>.

[٢] أقوله: وعكسه في الحرب فقط؛ اعلم أن هذه المسألة على ثلاثة أوجه: الأول: ما يكون كله حريراً وهو الديباج، لا يجوز لبسه في الحرب اتفاقاً، أما في

(١) لحمته الثوب: بالفتح ما ينسج عرضاً والضم لغة، وقال الكسائي: بالفتح لا غير واقتصر عليه ثعلب. ينظر: «المصباح» (ص ٥٥١).

(٢) السدى وزان الحصى من الثوب خلاف اللحمته وهو ما يمد طولاً في النسج. ينظر: «المصباح» (ص ٢٧١).

(٣) قال الزيلعي في «نصب الراية» (٤: ٢٢٧): غريب جداً، وروي أنه كان على بساط ابن عباس رحمته مرفقة حرير.

(٤) أي غير الإبريسم سواء كان مغلوياً أو غالباً أو مساوياً للحرير كالقطن والكتان والصوف يعني في الحرب وغيره؛ لأن الثوب يصير بالنسج، والنسج باللحمته فهي معتبرة؛ لكونها علة قرية، فيضاف الحكم من الحل والحرمة إليها دون السدى، فتكون العبرة لما يظهر دون ما يخفى، وقيل: لا يلبس إلا إذا غلب اللحمته على الحرير والصحيح الأول وهذا بالإجماع. ينظر: «مجمع الأنهر» (٢: ٥٣٥).

(٥) في «صحيح مسلم» (٣: ١٦٤١)، ولفظه في «السنن الصغرى للبيهقي» (١: ٢٣٠)، و«شرح معاني الآثار» (٤: ٢٤٥)، و«معاصر المختصر» (٢: ٢٨٧)، وغيرها.

(٦) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٧٧).

(٧) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٧٧).

ولا يتحلّى بذهبٍ أو فضّةٍ إلا بخاتمٍ، ومنطقة، وحليّة سيفٍ منها، ومِسمارٍ ذهبٍ لثقبِ فصٍّ، وحلٌّ للمرأةِ كلّها. ولا يتختمُ بالحجرِ والحديدِ والصُّفَرِ وتركُّهُ لغيرِ الحاكمِ أحبُّ

اعتبروا في المخلوطِ اللّحمَةِ حتى لو كانت من الإبريسم لا يحلُّ، وإن كانت من غيره يحلُّ اعتباراً للعلّة القريبة.

(ولا يتحلّى<sup>(١)</sup> بذهبٍ أو فضّةٍ إلا بخاتمٍ، ومنطقة<sup>(١)</sup>، وحليّة سيفٍ منها، ومِسمارٍ ذهبٍ لثقبِ فصٍّ<sup>(٢)</sup>، وحلٌّ للمرأةِ كلّها.

ولا يتختمُ بالحجرِ والحديدِ والصُّفَرِ، لكن يجوزُ إن كانَ الحلقةُ من الفضّة، والفصُّ من الحجر، (وتركُّهُ لغيرِ الحاكمِ أحبُّ): أي تركُّ التّختمِ لغيرِ السُّلطانِ والقاضى أحبُّ لكونه زينة، والسُّلطانُ والقاضى يحتاجُ إلى التّختمِ.

غير الحربِ فعند أبي حنيفة رحمته الله لا يجوز، وعندهما يجوز، ودليلُ الفريقين مذكورٌ في «الهداية»<sup>(٣)</sup>.

والثاني: ما يكون سداً حريراً ولحمته غيره، ولا بأس بلبسه في الحرب وغيره؛ لأنّ الحكمَ إذا تعلّق بعلّة ذات وصفين يضافُ إلى آخرهما وجوداً واللّحمَةُ كذلك.

والثالث: عكس الثاني، وهو مباحٌ في الحرب، والضرورة وهي إيقاع الهيبة في عين العدو لبريقه ولمعانه، ولا ضرورةً في غيره، فيكون مكروهاً. كذا في «الأكمليّة». قاله الجلبى رحمته الله<sup>(٤)</sup>.

١١ أقوله: ولا يتحلّى... الخ؛ بالحاء المهملة من الحلية. والمنطقة: بكسر الميم معروفة. والمِسمار: بكسر الميم وسكون السين المهملة: وتد، ومعنى الثقب فصٌّ ليجعلَ في ثقبه فصّاً خاتماً للإحكام، والصُّفَرُ: بضم الصاد المهملة والفاء: ذهبٌ أصابه بردٌ يمنعه عن نضجه. قاله الجلبى رحمته الله<sup>(٥)</sup>.

(١) النّطاق والمنطق كلّ ما تشد به وسطك، والمنطقة اسم خاص، وموضع المنطقة الزناير فوق ثيابهم. ينظر: «المغرب» (ص ٤٦٨).

(٢) لأنه تابع كالعلم، ولا يعدّ لابساً له. ينظر: «الدر المنتقى» (٢: ٥٣٦).

(٣) «الهداية» (٤: ٨١).

(٤) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٧٧).

(٥) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٧٨).

ولا يشدُّ سنُّه بذهبٍ بل بفضة، وكرهَ إلباسُ الصَّبِيِّ ذهباً أو حريراً أو خرقةً لوضوءٍ أو مخاط، ولا الرِّتم

(ولا يشدُّ سنُّه بذهبٍ بل بفضة)، هذا عند أبي حنيفة رحمته الله، (وكرهَ إلباسُ الصَّبِيِّ ذهباً أو حريراً)، كما أن شُرْبَ الخمرِ حرامٌ <sup>(١)</sup>، فكذا إشرابُها حرامٌ. (لا خرقةً لوضوءٍ <sup>(٢)</sup> أو مخاط) <sup>(١)</sup>، عند البعض يكرهُ ذلك؛ لأنَّه نوعٌ تجبِرُ لكنَّ الصَّحِيحَ أنَّها إذا كانت للحاجة لا يكره، وإن كانت للتكبر يكره، (ولا الرِّتم): هو الخيطُ الذي يعقدُ على الإصبع لتذكُرَ الشَّيء، فعقدُه لا يكره؛ لأنَّه ليس بعبث؛ لأنَّ فيه غرضاً صحيحاً وهو التَّذكُر، إنَّما ذكرَ هذا؛ لأنَّ من عادةِ بعضِ النَّاسِ شدُّ الخيوطِ على بعضِ الأعضاء، وكذا السَّلاسلُ وغيرها، وذلك مكروهٌ؛ لأنَّه محضُ عبث، فقال: إنَّ الرِّتمَ ليس من هذا القبيل.

[١] أقوله: كما إنَّ شُرْبَ الخمرِ حرامٌ... إلخ؛ لا يقال: هذه العبارة تقتضي الحرمة لا الكراهية؛ لأنَّا نقول: معنى كلامه إن اقتضاء كراهية اللُّبسِ كراهية الإلباس، يشبه اقتضاء حرمة الشرب حرمة الاشراب، فلا إشكال فيه أصلاً. قاله الجلبى رحمته الله <sup>(٢)</sup>.

[٢] أقوله: لا خرقة لوضوء... إلخ؛ بفتح الواو: بقيَّةُ البللِ من الوضوء على الأعضاء كما مرَّ في أوَّل الكتاب، ومُخاط: بضم الميم، وفتح الحاء المعجمة، والطاء المهملة: ما يسيلُ من الأنف، وقد مَخَطَه من أنفه؛ أي رمى به. قاله الجلبى رحمته الله <sup>(٣)</sup>.



(١) لأن المسلمين قد استعملوا في عامة البلدان متاديل الوضوء والخرق للمخاط ومسح العرق، وما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن، ولو حملها بلا حاجة يكره. ينظر: «الدرر» (١: ٣١٣).

(٢) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٧٨).

(٣) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٧٨).

## فصل في النظر واللمس والوطء

وينظر الرجلُ من الرجلِ سوى ما بينَ سرِّتهِ إلى تحتِ ركبتيه

## فصل في النظر واللمس والوطء

(وينظر<sup>(١)</sup> الرجلُ من الرجلِ سوى ما بينَ سرِّتهِ إلى تحتِ ركبتيه<sup>(٢)</sup>)، السَّرةُ

ليست بعورةٍ عندنا، والركبةُ عورةٌ، وعند الشَّافعي<sup>(٣)</sup> : على العكس.

[١] أقوله: وينظر... الخ؛ اعلم أنَّ مسائل [النظر] أربعة: نظرُ الرجلِ إلى امرأةٍ، ونظرُها إليه، ونظرُ الرجلِ إلى الرجلِ، ونظرُ المرأةِ إلى المرأةِ، والأوَّلُ على أربعةِ أقسام: نظرُهُ إلى الأجنبيةِّ الحرَّةِ، ونظرُهُ إلى مَنْ تحلُّ له من الزوج والأمة، ونظرُهُ إلى ذوات محارمه، ونظرُهُ إلى أمةٍ الغير. كذا في «العناية».

[٢] أقوله: سوى ما بين سرِّتهِ إلى تحت ركبتيه... الخ؛ لقوله ﷺ: «عورةُ الرجلِ ما بين سرِّتهِ إلى ركبته»<sup>(٤)</sup>، ويروى: «ما دون سرِّتهِ حتى تجاوزَ ركبته»، وبهذا ثبت أنَّ السَّرةَ ليست بعورةٍ خلافاً لما يقوله أبو عصمة والشَّافعي<sup>(٥)</sup>، والركبةُ عورةٌ خلافاً لما قاله الشَّافعي<sup>(٦)</sup>، والفخذُ عورةٌ خلافاً لأصحاب الظواهر.

وما دون السَّرةِ إلى منبتِ الشعرِ عورةٌ، خلافاً لما يقوله الإمام أبو بكرٍ محمد بن الفضل الكماري<sup>(٧)</sup> معتمداً فيه العادة؛ لأنَّه لا عبرةَ بها مع النصِّ بخلافه.

وقد روى أبو هريرة<sup>(٨)</sup> عن النبي ﷺ أنه قال: «الركبة من العورة»<sup>(٩)</sup>، وأبدى الحسن بن عليٍّ لالتماسِ أبي هريرة<sup>(١٠)</sup> سرِّته فقبَّلها<sup>(١١)</sup>، ثبتَ بها أنَّ السَّرةَ ليست بعورةٍ. وقال جرهد<sup>(١٢)</sup> وقد انكشف فخذُه: «أما علمتَ أنَّ الفخذَ عورةٌ»<sup>(١٣)</sup>، هذا نصٌّ

(١) في «الغرر البهية» (١: ٣٤٧): والسَّرة والركبة ليستا بعورةٍ يجب ستر بعضهما ليحصل سترهما.

وفي «تحفة المحتاج» (٨: ١٩٨): ويحلُّ نظر رجلٍ إلى رجلٍ إلا ما بين سرة وركبة ونفسهما.

(٢) في «سنن البيهقي» (٢: ٢٨٨) بلفظ قريب منه، قال ابن حجر وابن الملقن: رواه الحارث في

«مسند»: بإسناد ضعيف، ينظر: «التلخيص» (١: ٢٧٩)، و«الخلاصة» (١: ١٥٣)، وغيرها.

(٣) في «سنن الدراطيني» (١: ٢٣١)، وله شواهد ينظر: «نصب الراية» (١: ٢٩٦)، وغيرها.

(٤) ولفظه في «صحيح ابن حبان» (١٢: ٤٠٥): عن عمير بن إسحاق قال كنت مع أبي هريرة<sup>(٨)</sup>

فقال للحسن بن عليٍّ أرني المكان الذي رأيت رسول الله ﷺ يقبِّلُ منك قال فكشف عن سرِّته فقبَّلها، فقال شريك: لو كانت السَّرة من العورة ما كشفها.

(٥) في «سنن أبي داود» (٤: ٤٠)، و«سنن الترمذي» (٥: ١١٠)، وقال: حديث حسن.

ومن عرسه وأمته الحلال إلى فرجهما

(ومن عرسه وأمته الحلال<sup>(١)</sup> إلى فرجهما)

على كون الفخذ عورة؛ ولأن الركة ملتقى عظم الفخذ والساق فاجتمع المحرم والمباح، وفي مثله يغلب المحرم.

وحكم العورة في الركة أخف منه في الفخذ، وفي الفخذ أخف منه في السوءة، حتى أن كاشف الركة ينكر عليه برفق، وكاشف الفخذ يعتف عليه، وكاشف السوءة يؤدب إن لج.

قال التفتازاني<sup>(٢)</sup> في «شرح المقاصد»: في «بحث الأمر بالمعروف»: وفي الفخذ الضرب، وفي السوءة يقتل إن لج، وكشف إزاره في الموضع المعد للغسل كالحمام للغسل وغيره لا بأس به، ويغض الناظر بصره، والإثم في الناظر لا الكاشف للضرورة. [أقوله: ومن عرسه وأمته الحلال... الخ؛ أي ينظر الرجل من عرسه وأمته الحلال إلى فرجهما، وهذا إطلاق في النظر إلى سائر بدنهما عن شهوة وغير شهوة.

والأصل فيه قوله<sup>(٣)</sup>: «غض بصرك إلا عن أمتك وامراتك»<sup>(١)</sup>؛ ولأن ما فوق ذلك من المسيس والغشيان مباح، فالنظر أولى بالجواز إلا أن الأدب أن لا ينظر كل واحد منهما إلى عورة صاحبه، لما روى الطبراني في «معجمه»: عن أبي أمامة<sup>(٢)</sup> قال: قال رسول الله<sup>(٣)</sup>: «إذا أتى أحدكم أهله فليستر ما استطاع، ولا يجردان كجرد العيرين»<sup>(٢)</sup>.

قال جلبي<sup>(٣)</sup>: احترز بقيد الحل عن المجوسية أو المشركة أو أمه أو أخته من الرضاع، أو أم امرأته أو بنتها؛ لأن حكمها حكم أمة الغير في النظر إليها؛ لأن إباحة النظر إلى جميع البدن مبنية على حل الوطء، فينتفى بانتفائه، وقد عرفت بما ذكرنا أن الأمة التي انحكت للغير حكمها في باب النظر حكم أمة الغير؛ لوجود حرمة الوطء فيها ما دامت منكوحة له، كما لا يخفى.

(١) بلفظ: «احفظ عورتك إلا من زوجتك أو مما ملكك يمينك» في «سنن أبي داود» (٤: ٤٠)، و«سنن النسائي» (٥: ٣١٣)، و«المستدرک» (٤: ١٩٩)، و«سنن الترمذي» (٥: ٩٧)، وقال: حديث حسن.

(٢) في «المعجم الكبير» (١٠: ١٩٦)، وغيرها.

(٣) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٧٨).

ومن محرمه إلى الرأس والوجه والصدر والساق والعضد إن أمن شهوته وإلا فلا، ولا إلى الظهر والبطن والفخذ كأمة غيره، وما حلّ نظراً منهما، حلّ مساً، وله مسٌ ذلك إن أراد شراءها وإن خاف شهوته، وأمة بلغت لا تعرض في إزار واحد، ومن الأجنبية إلى وجهها

ومن محرمه إلى الرأس<sup>(١)</sup>، والوجه والصدر والساق والعضد إن أمن شهوته وإلا فلا، ولا إلى الظهر والبطن والفخذ كأمة غيره) فإن حكم أمة الغير حكم المحرم لضرورة رؤيتها في ثياب المهنة.

(وما حلّ نظراً منهما، حلّ مساً<sup>(٢)</sup>، وله مسٌ ذلك إن أراد شراءها<sup>(٣)</sup> وإن خاف شهوته، وأمة بلغت لا تعرض في إزار واحد<sup>(٤)</sup>، ومن الأجنبية إلى وجهها

[١] أقوله: ومن محرمه إلى الرأس... الخ؛ والأصل فيه قوله ﷺ: ﴿وَلَا يُدْبِرُ زِينَتَهُنَّ إِلَّا﴾<sup>(١)</sup> الخ، والمراد والله أعلم مواضع الزينة، وهي ما ذكره المصنف رحمه الله، ويدخل في ذلك الساعد والإذن من مواضع الزينة.

بخلاف الظهر والبطن والفخذ؛ لأنها ليست من مواضع الزينة؛ ولأن بعض المحارم يدخل على البعض من غير استئذان، والمرأة في بيتها في ثياب الخدمة عادة، فلو حرم النظر إلى هذه المواضع أدى إلى الحرج.

[٢] أقوله: حلّ مساً... الخ؛ ومن أدلة جواز مس المحارم خاصة أن النبي ﷺ كان يقبل رأس فاطمة رضي الله عنها، ويقول: «أجد منها ريح الجنة»، وكان لا على شهوة قطعاً، فيجوز المس. كذا في «حاشية الجلبي»<sup>(٢)</sup>.

[٣] أقوله: إن أراد شراءها... الخ؛ قال مشايخنا: يباح النظر في حالة الشراء، وإن انتهى للضرورة، ولا يباح المس إذا انتهى، أو كان أكبر رأيه ذلك؛ لأنه نوع استمتاع، وفي غير حالة الشراء يباح النظر والمس بشرط عدم الشهوة. كذا في «هداية»<sup>(٣)</sup>.

[٤] أقوله: لا تعرض في إزار واحد؛ أي لا تعرض على البيع في إزار: أي في ثوب

(١) النور: ٣١.

(٢) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٧٨).

(٣) «الهداية» (٤ : ٨٧).

وكفيها فقط، وكذا السيِّدة، فإن خاف، لا ينظرُ إلى وجهها إلا لحاجةٍ كقاضٍ يحكم، وشاهدٍ يشهدُ عليها، ومن يريدُ نكاحَ امرأةٍ أو شراءَ أمةٍ، ورجلٍ يداويها، فينظرُ إلى موضعِ مرضها بقدرِ الضُّرورة.

وكفيها فقط)، هذا في ظاهرِ الرواية، وعن أبي حنيفة رضي الله عنه: أنه يحلُّ النظرُ إلى قدمها، وقد مرَّ في «كتابِ الصَّلَاةِ»: أنَّ القدمَ ليستُ بعورةٍ، قلنا: في الصَّلَاةِ ضرورة، وليسَ في نظرِ الأجنبيِّ إلى القدمِ ضرورةٌ بخلافِ الوجهِ والكفِّ، (وكذا السيِّدة)، فإنَّها في النظرِ إلى قدميها كالأجنبيَّة.

(فإن خاف): أي الشَّهوة، (لا ينظرُ إلى وجهها إلا لحاجةٍ كقاضٍ يحكم، وشاهدٍ يشهدُ عليها، ومن يريدُ نكاحَ امرأةٍ أو شراءَ أمةٍ، ورجلٍ يداويها)، فإنَّ لهؤلاءِ محلَّ لهم النظرُ مع خوفِ الشَّهوةِ للحاجة، (فينظرُ إلى موضعِ مرضها بقدرِ الضُّرورة.

واحدٍ يسترُ ما بين السرةِ والركبةِ فقط؛ لأنَّه إذا كان كذلك لا يسترُ ظهرها، وقد سبق من المصنَّف رحمته الله قيل هذا: إنَّه لا يحلُّ النظرُ إليه من أمةٍ الغير، بقوله: كأمةٍ غيره. كذا في الجلبى رحمته الله (١).

[١] أقوله: وكذا السيِّدة... الخ؛ فإنَّها في النظرِ كالأجنبيَّة، وقال مالك رحمته الله: المملوكُ كالحرِّ، وهو أحدُ قولَي الشافعي رحمته الله؛ لقوله رحمته الله: «أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ» (٢)؛ ولأنَّ الحاجةَ متحقِّقةً لدخوله عليها من غيرِ استئذان.

ولنا: إنَّه فحلٌّ غيرُ محرَّم، ولا زوج، والشهوةُ متحقِّقةٌ لجوازِ النكاحِ في الجملة، والحاجةُ قاصرةٌ؛ لأنَّه يعملُّ عادةً خارجَ البيت، والمرادُ بالنصِّ: الإمام، قال سعيد والحسنُ البصريُّ رحمته الله وغيرهما: لا تغرَّتكم سورةُ النور، فإنَّها في الإناثِ دون الذكور. كذا في حواشي «الهداية».

[٢] أقوله: ورجلٍ يداويها... الخ، بالجرِّ عطْفٌ على قاضٍ، وإنَّما لم يذكره قبل قوله: وإن خيفَ لا ارتباطه بقوله: فليُنظرَ إلى موضعِ مرضها، كما لا يخفى (٣).

(١) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٧٨).

(٢) النور: ٣١.

(٣) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٥٧٨).



وتنظرُ المرأةُ من المرأةِ كالرجلِ من الرجلِ ، وكذا من الرجلِ إن أمنتُ شهوتها ،  
والخصيُّ والمجبوبُ والمخنثُ في النظرِ إلى الأجنبية كالفحل . ويعزلُ عن أمتهِ بلا  
إذنِها ، وعن عرسِهِ به

وتنظرُ المرأةُ من المرأةِ كالرجلِ<sup>(١)</sup> من الرجلِ ، وكذا من الرجلِ إن أمنتُ  
شهوتها ، والخصيُّ والمجبوبُ والمخنثُ<sup>(٢)</sup> في النظرِ إلى الأجنبية كالفحل .  
ويعزلُ<sup>(٣)</sup> عن أمتهِ بلا إذنِها ، وعن عرسِهِ به ، العزل : أن يطأ فإذا قُربَ إلى  
الإنزال أخرجَ ذكره ، ولا يُنزَلُ في الفرج .

[١] أقوله : كالرجل... الخ ؛ يعني ما جازَ للرجلِ أن ينظرَ إليه من الرجلِ ، جازَ  
للمرأةِ أن تنظرَ إليه من المرأةِ بوجوه من جملتها : تحقق الضرورة إلى الانكشاف فيما  
بينهن .

قال في «النهاية» : أي في الحمام ، وهذا دليلٌ على آتِهْن لا يمنعن عن الدخول في  
الحمام ، خلافاً لما يقوله بعض الناس ؛ لأنَّ العرفَ الظاهر في جميع البلدان بناءُ  
الحمامات للنساء وتمكينهنَّ من دخول الحمامات دليلٌ على صحة ما قلنا ، وحاجة النساء  
إلى دخول الحمامات فوق حاجة الرجلِ إليه ؛ لأنَّ المقصود تحصيلُ الزينة ، والمرأةُ إلى  
هذا أحوج ، ويتمكَّن الرجلُ من الاغتسال في الأنهارِ والحياض ، والمرأةُ لا تتمكن من  
ذلك<sup>(١)</sup> .

[٢] أقوله : والمخنث... الخ ؛ أي الذي يفعل الرديء ، يعني يَمَكَّن من نفسه فحلاً  
ليجامعه ، احترازٌ عن المخنث الذي في أعضائه لينٌ وتكسَّر بأصل الخلقة ، ولا يشتهي  
النساء ، فإنَّه رخصَ بعض مشايخنا في تركِ مثله مع النساء . قاله الجلبى رحمه الله<sup>(٢)</sup> .

[٣] أقوله : ويعزل... الخ ؛ لأنَّه ﷺ نهى عن العزل عن الحرَّة إلا بإذنِها ، وقال لمولى  
أمةٍ : «عزلُ عنها إن شئت»<sup>(٣)</sup> ؛ ولأنَّ الوطء حقُّ الحرَّة قضاءً للشهوة ، وتحصيلاً للولد ،  
ولا حقَّ للأمة في الوطء<sup>(٤)</sup> .

(١) ينظر : «ذخيرة العقبى» (ص ٥٧٨ - ٥٧٩) .

(٢) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٧٩) .

(٣) في «صحيح مسلم» (٢ : ١٠٦٤) ، وغيرها .

(٤) حكم إسقاط الحمل : قال في «النهر» : يباح إسقاط الحمل ما لم يتخلق منه شيء ولن يكون  
ذلك إلا بعد مئة وعشرين يوماً ، وهذا يقتضي أنهم أرادوا بالتخليق نفخ الروح وإلا فهو غلط

### [فصل في الاستبراء وغيره]

وَمَنْ مَلَكَ أُمَّةً بِشَرَاءٍ أَوْ نَحْوِهِ، وَلَوْ بَكَراً وَمُشْرِئَةً مِنْ امْرَأَةٍ، أَوْ عَبْدٍ أَوْ مُحْرَمِهَا

### [فصل في الاستبراء وغيره]

(وَمَنْ مَلَكَ أُمَّةً بِشَرَاءٍ أَوْ نَحْوِهِ): كَالْوَصِيَّةِ وَالْإِثْرِ وَنَحْوَهُمَا، (لَوْ بَكَراً وَمُشْرِئَةً مِنْ امْرَأَةٍ، أَوْ عَبْدٍ<sup>(١)</sup> أَوْ مُحْرَمِهَا): أَيُّ مُحْرَمِ الْأُمَّةِ، لَكِنْ غَيْرَ ذِي رَحِمٍ مُحْرَمٍ

[١] أقوله: أَوْ عَبْدٌ... الخ؛ أَمَّا مَنْ عَبْدٌ غَيْرُهُ فَبِالِاتِّفَاقِ، وَأَمَّا مَنْ عَبْدٌ الْمُشْتَرَى إِذَا كَانَ مَدِينُونَاً مُسْتَعْرِقاً، فَكَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ الْمَوْلَى حِينَئِذٍ كَسَبِهِ. وَأَمَّا عِنْدَهُمَا: إِنْ حَاضَتْ عِنْدَ الْعَبْدِ لَا يَلْزَمُ الْإِسْتِبْرَاءُ لِلْمَوْلَى؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ كَسَبَهُ، وَيَتَصَرَّفُ فِي مَالِهِ، فَقَبْضُهُ كَقَبْضِهِ، وَإِنَّمَا عَدَّ الْعَبْدَ مِنْ هَذَا الْعِدَادِ؛ لِأَنَّهُ مِمَّنْ لَا يَمْلِكُ شَيْئاً أَصْلاً، فَضْلاً عَنِ الْجَارِيَةِ وَوِطْئِهَا. قَالَ الْجَلْبِي رحمته الله.<sup>(١)</sup>

لأن التخليق يتحقق بالمشاهدة قبل هذه المدة. وإطلاقهم يفيد عدم توقف جواز إسقاطها قبل المدة المذكورة على إذن الزوج. وفي (كراهة) «الخانية»: ولا أقول بالحل إذ المحرم لو كسر بيض الصيد ضمنه؛ لأنه أصل الصيد فلما كان يؤاخذ بالجزاء فلا أقل من أن يلحقها إثم هنا إذا سقط بغير عذرها. قال ابن وهبان: ومن الأعداء أن يقطع لبنها بعد ظهور الحمل وليس لأب الصبي ما يستأجر به الظئر ويخاف هلاكه. ونقل عن «الذخيرة»: لو أرادت الإلقاء قبل مضي زمن ينفخ فيه الروح هل يباح لها ذلك أم لا؟ اختلفوا فيه: وكان الفقيه علي بن موسى يقول: إنه يكره، فإن الماء بعدما وقع في الرحم ماله الحياة فيكون له حكم الحياة كما في بيضة صيد الحرم ونحوه في «الظهيرية»، قال ابن وهبان: فإباحة الإسقاط محمولة على حالة العذر، أو أنها لا تأثم إثم القتل. وبما في «الذخيرة»: تبين أنهم ما أرادوا بالتحقيق إلا نفخ الروح، وأن قاضي خان مسبوق بما مر من التفقه. والله تعالى الموفق انتهى كلام «النهر».

أخذ في «النهر» من هذا وما قدمه الشارح عن «الخانية» والكمال أنه يجوز لها سد فم رحمها كما تفعله النساء مخالفاً لما بحثه في «البحر» من أنه ينبغي أن يكون حراماً بغير إذن الزوج قياساً على عزله بغير إذنها. قلت: لكن في البزازية أن له منع امرأته عن العزل. اهـ.

قال ابن عابدين في «رد المحتار» (٣: ١٧٦): نعم النظر إلى فساد الزمان يفيد الجواز من الجانبين فما في «البحر» مبني على ما هو أصل المذهب، وما في «النهر» على ما قاله المشايخ والله الموفق.

أو من مالٍ صبيٍّ حَرَّمَ عليه وطؤها ودواعيه حتى يستبرئ بحیضة فيمن تحيضُ،  
وبشهرٍ في ذواتٍ شهر، وبوضع الحمل في الحامل

لها، حتى لا تعتق الأمة عليه، (أو من مالٍ صبيٍّ): أي إن كانت الأمة من مالٍ صبيٍّ، (حَرَّمَ عليه وطؤها ودواعيه حتى يستبرئ بحیضة فيمن تحيضُ، وبشهرٍ في ذواتٍ شهر، وبوضع الحمل في الحامل)، فإنَّ الحكمة في الاستبراء تعرفُ براءة الرَّحم صيانةً للماءِ المحترم<sup>(١)</sup> عن الاختلاط، وذلك عند أبي حنيفة رحمته الله: حقيقة الشغل بماءٍ محرَّم، أو توهمُ الشغل بماءٍ محترم، لكنَّهُ أمرٌ خفيٌّ، فأدير الحكمُ على أمرٍ ظاهر، وهو استحداثُ الملك<sup>(٢)</sup>، وإن كان عدمُ وطء المولى معلوماً كما في الأمور التي عدَّها، وهي قوله: ولو بكرأ... إلى آخره.

فإنَّ الحكمة تراعى في الجنس لا في كلِّ فرد، ولكن يردُّ عليه<sup>(٣)</sup> أنَّ الحكمة لا تراعى في كلِّ فرد، لكن تراعى في الأنواع المضبوطة، فإن كانت الأمة بكرأ أو

[١] قوله: للماء المحترم... الخ؛ وهو بأن يكون من زنا، وإنَّما قيَّد بذلك، وإن كان الحكمُ في غير المحترم كذلك، فإنَّ الجارية الحامل من الزنا لا يحلَّ وطؤها حملاً للحال على الصلاح. قاله الجلبلي رحمته الله.<sup>(١)</sup>

[٢] قوله: وهو استحداث الملك... الخ؛ أي تجدِّده، وفيه بحث؛ لأنَّه أعمُّ من الانتقال من ملكٍ إلى ملك، فيخالفُ قوله في باب خيار الشرط؛ لأنَّ الاستبراء إنَّما يجبُ بالانتقال من ملكٍ إلى ملكٍ بأداة القصر؛ لأنَّه يوجبُ انتفاء الوجوب في المسيات، وأخذ الاستحداث هنا يصرِّح بتحقيق الوجوب فيها، فليتأمل. قاله الجلبلي رحمته الله.<sup>(٢)</sup>

[٣] قوله: ولكن يردُّ عليه... الخ؛ تلخيصه ما ذكر في «الكافي»: من أنَّ عدم وطء المولى إذا كان معلوماً، فكيف يتوهمُ شغلُ الرحم بالماء؛ ليلزَم اشتباه الأنساب. وأجيبَ عنه: بأنَّ الشغل لا يلزَم أن يكون من المولى؛ لجواز أن يكون من غيره، وكذا التوهم ثابتٌ في البكر أيضاً؛ لأنَّ الشغل يتصورُ بدون زوال البكارة.

(١) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٧٩).

(٢) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٧٩).

مشريّةٌ مَن لا يثبتُ نسبٌ ولدها منه ، وهو أن يكون<sup>(١)</sup> الولد ثابتَ النسبِ ينبغي أن لا يجب ؛ لأنَّ عدمَ الشغلِ بالماءِ المحترمِ متيقّنٌ في هذه الأنواع .  
والجوابُ : أنّه إنّما يثبتُ بالنّصِّ لقوله ﷺ في سبائِ أوطاس : «ألا لا توطؤوا الحبالى حتى يضعنَ حملهن ، ولا الحبالى حتى يستبرئنَ بحیضة»<sup>(١)</sup>

يؤيّدُه قول قاضي خان ﷺ في كتاب «الحظر والإباحة» : إذا جومتِ البكرُ في ما دون الفرج ، فدخلَ المنى فرجها ، فحبلت ، وقد دنا أو أن ولادتها ، ينبغي أن يزالَ بكارثتها بيضةً أو بحرفِ درهم ؛ لأنَّ خروجَ الولد دون ذلك لا يكون .  
قيل : يردُّ عليه إذا كان الشغلُ من غير المولى كان من الزنا ، ونكاحُ المزنّةِ ووطئها جائزٌ بلا استبراءٍ عندهما ، خلافاً لمحمّدٍ ﷺ ، فكيف يوجبُ توهُمُ الشغلِ من الزنا الاستبراء .

ويمكن دفعُهُ بالشغل إذا كان من غير المولى لا يجبُ كونه من الزنا ؛ لجوازِ أن يكون زوجها بآخر ، كما سيأتي هذا من كلام الأستاذ في «غرره» .  
وقوله : كما سيأتي إشارةً إلى ما سنذكره في بيان معنى قول الشارح ﷺ : وهو أن يكون الولدُ ثابتَ النسب ، حيث قال : بأن يكون الولدُ ثابتَ النسب من غيره إن زوجَ المولى أمته ثم حبلت منه طلقها ، وبعد انقضاء عدّتها باعها من رجل .  
فكان ينبغي أن لا يجب الاستبراء على المشتري ؛ لأنَّ الحمل ثابتُ النسب فلا يلزمُ اختلاطُ المياه واشتباهُ الأنساب . انتهى كلام ذلك الفاضل . ونحن نقول : ليت شعري ما معنى قوله : لأنَّ الحمل ثابتُ النسب بعد قوله : وبعد انقضاء عدّتها باعها من رجلٍ مع أن أولاتِ الأحمالِ أجلهن أن يضعنَ حملهن . قاله الجلبلي ﷺ<sup>(٢)</sup> .  
[١] قوله : وهو أن يكون... الخ ؛ تردّد أكثرُ الناظرين في هذا المقام في مرجع هذا

(١) من حديث عن أبي سعيد ﷺ قال أصبنا سبائا يوم أوطاس ، فقال رسول الله ﷺ : «لا يطأ رجل حاملاً حتى تضع حملها ، ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة» في «سنن أبي داود» (٤ : ١١٢) ، واللفظ له ، و«سنن الدارمي» (٢ : ٢٢٤) ، و«المستدرک» (٢ : ٢١٢) ، وقال المحاكم : صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه .  
(٢) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٧٩ - ٥٨٠) .

فإنَّ السَّبايا<sup>(١)</sup> لا تخلو من أن يكونَ فيها بَكَراً، ومسيّةً من امرأةٍ ونحو ذلك، ومع هذا حكمَ النبي ﷺ حكماً عاماً فلا يختصُّ بالحكمة، كما أنَّه ﷺ بينَ الحكمةَ في حرمةِ الخمرِ بقوله ﷺ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ﴾<sup>(٢)</sup> الآية، فلا يمكنُ أن يقولَ أحدٌ إنِّي أشربُها بحيثُ لا يقعُ العداوة، ولا يصدُنِّي عن الصَّلَاة، فإذا كانت المصلحةُ غالبيةً في تحريره، فالشرعُ يحرمُ على العموم؛ لِمَا أنَّ في التَّخصيصِ ما لا يخفى من الخبط، وتجاسرُ النَّاسِ<sup>(٣)</sup> بحيثُ ترتفعُ الحكمة، فإذا ثبتَ الحكمُ في السَّبيِ على العموم ثبتَ في سائرِ أسبابِ الملكِ كذلك قياساً، فإنَّ العلةَ معلومة، ثمَّ تأييدُ ذلك بالإجماع.

الضمير، فتعسّفوا فيه ما تعسّفوا، والذي عندي: إنَّ مرجعه عدمُ الثبوتِ المستفادِ من قوله: لا يثبت، ويقدرُ الباءُ في أن يكون.

ولفظ: من غير البائع؛ بعد قوله: ثابتُ النسبِ فالمعنى وهو أي عدمُ ثبوتِ النسبِ من البائع بأن يكون الولدُ ثابتَ النسبِ من غير البائع. قاله الجلبلي ﷺ<sup>(٤)</sup>.

[١] قوله: فإنَّ السَّبايا... إلخ؛ وعن أبي يوسف ﷺ إنَّه لا يجبُ في هذه الصور؛ لتيقنُ فراغِ رحمها من ماء البائع، كما أنَّ المطلقةَ قبل الدخولِ لا تعتدُّ بهذه العلةَ بعينها. وقالوا: نعم، إنَّ الشغلَ غيرُ ثابتٍ هنا، ولكن لا يخلو عن نوعِ توهمِ الشغل، وإن كان من غير ذلك أيضاً إن رَحِمَ الباكِرة قد يشغلُ بالمنى مع ثبوتِ الباكِرة بأن يخطفه في الحمام. قاله الجلبلي ﷺ<sup>(٥)</sup>.

[٢] قوله: وتجاسرُ النَّاسِ؛ يعني جرأتهم وإقدامهم على الوطء بلا استبراء، وإن كان من مواضعِ توهمِ الشغل، وهذا معنى قوله: بحيثُ ترتفعُ الحكمة<sup>(٦)</sup>.

(١) من سورة المائدة، الآية (٩١) وتامها: ﴿يَتَكُمُ الْعَذَاةَ وَالْبَغَضَاءَ فِي الْقَهْرِ وَالْيَتِيمَ وَيَصَدِّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ

وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوْنَ﴾<sup>(١)</sup>.

(٢) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٨٠).

(٣) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٨٠).

(٤) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٥٨٠).

ولم تكف حيزةً ملكها فيها، ولا التي قبل القبض، ولا ولادةً كذلك، وتجب في شراء أمة إلا شقصاً هوله لا عند عود الآبقة، ورد المغصوبة، والمستأجرة، وفك المرهونة

(ولم تكف<sup>(١)</sup> حيزةً ملكها فيها، ولا التي قبل القبض): أي ولا الحيزة التي وجدت بعد سبب من أسباب الملك قبل القبض، (ولا ولادةً كذلك، وتجب في شراء أمة<sup>(٢)</sup> إلا شقصاً هوله)<sup>(١)</sup>؛ لأن الملك تم له، والحكم يضاف إلى العلة القريبة، (لا عند عود الآبقة<sup>(٣)</sup>، ورد المغصوبة، والمستأجرة، وفك المرهونة)؛ لأنه لم يوجد استحداث الملك.

١١ أقوله: ولم تكف... إلى قوله: كذلك؛ هذا عند الأعظم ومحمد ﷺ خلافاً لأبي يوسف ﷺ، فإن عنده: تكفي تلك الحيزة للتيقن بفراغ الرحم، كما لو طلقها قبل الدخول لا يجب العدة كذلك.

ولهما: إن السبب استحداث الملك واليد، والحكم لا يسبق السبب، وكذا لم تكف بالاستبراء الحاصل قبل الإجازة في بيع الفضولي، وإن كانت في يد المشتري ولا بالحاصل بعد القبض في الشراء الفاسد قبل أن يشتريها شراءً صحيحاً لما قلنا.

٢١ أقوله: وتجب في شراء أمة... الخ؛ لأن السبب محل الوطء، وهو ملك الرقبة، قد تم؛ أي بعدما ملك جميع رقبته، وملك بعض الرقبة بمنزلة بعض العلة، وثبوت الحكم عند كمال العلة، هكذا في بعض حواشي «الهداية».

٣١ أقوله: لا عند عود الآبقة... الخ؛ لانعدام السبب، وهو استحداث الملك واليد، وهو سبب متعين، فأدير الحكم عليه وجوداً وعدماً، قال في «العناية»<sup>(٢)</sup>: الآبقة التي أبقّت في دار الإسلام، ثم رجعت إلى مولاها لا يجب الاستبراء، فإن أبقّت إلى دار الحرب ثم عادت إليه بوجه من الوجوه فكذلك عند الأعظم ﷺ؛ لأنهم لا يملكونها،

(١) أي الشقص للمشتري، يعني يجب الاستبراء في الجارية للمشتري فيها شقص فاشترى الباقي؛ لأن حدوث ملك آخر يثبت ملك الرقبة، يعني يكون بعد ملك جميع رقبته، وملك بعض الرقبة بمنزلة بعض العلة وثبوت الحكم يكون عند كمال العلة. ينظر: «شرح ابن ملك» (ق/٢٨٨ ب).

(٢) «العناية» (١٠: ٤٥).

وَرُخِّصَ حَيْلَةُ إِسْقَاطِ الْإِسْتِبْرَاءِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ خِلَافاً لِمُحَمَّدٍ ﷺ، وَأَخَذَ بِالْأَوَّلِ إِنْ عَلِمَ عَدَمَ وُطْءِ بَائِعِهَا فِي ذَلِكَ الطَّهْرِ، وَبِالثَّانِي إِنْ قَرِبَهَا: وَهِيَ إِنْ لَمْ تَكُنْ تَحْتَهُ حُرَّةً أَنْ يَنْكِحَهَا، ثُمَّ يَشْتَرِيهَا

(وَرُخِّصَ حَيْلَةُ إِسْقَاطِ الْإِسْتِبْرَاءِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ خِلَافاً لِمُحَمَّدٍ ﷺ، وَأَخَذَ بِالْأَوَّلِ إِنْ عَلِمَ عَدَمَ وُطْءِ بَائِعِهَا فِي ذَلِكَ الطَّهْرِ، وَبِالثَّانِي إِنْ قَرِبَهَا: وَهِيَ إِنْ لَمْ تَكُنْ تَحْتَهُ حُرَّةً أَنْ يَنْكِحَهَا، ثُمَّ يَشْتَرِيهَا<sup>(١)</sup>)، إِذْ بِالنِّكَاحِ لَا يَجِبُ الْإِسْتِبْرَاءُ<sup>(٢)</sup>، ثُمَّ إِذَا اشْتَرَى زَوْجَتَهُ لَا يَجِبُ أَيْضاً.

فَلَمْ يَحْدِثُ الْمَلِكُ، وَعِنْدَهُمَا: يَجِبُ الْإِسْتِبْرَاءُ لِأَنَّهُمْ مَلَكُوها. هَكَذَا فِي «ذَخِيرَةِ الْعَقَبَى»<sup>(١)</sup> لِلْجَلْبِي.

[١] أقوله: أَنْ يَنْكِحَهَا ثُمَّ يَشْتَرِيهَا؛ وَقَدْ عَطَفَ الزَّيْلَعِيُّ: عَلَى يَشْتَرِيهَا لَفْظًا: يَقْبِضُهَا، فَقَالَ: هَكَذَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ «الْهِدَايَةِ»، ثُمَّ قَالَ: «وَهَذَا لَا يَفِيدُ إِذَا كَانَ الْقَبْضُ بَعْدَ الشِّرَاءِ؛ لِأَنَّهُ بِالشِّرَاءِ يَنْفَسُخُ النِّكَاحُ، فَيَجِبُ الْإِسْتِبْرَاءُ بِالْقَبْضِ بِحُكْمِ الشِّرَاءِ، وَإِنَّمَا يَفِيدُ لَوْ كَانَ الْقَبْضُ قَبْلَ الشِّرَاءِ، كَيْلَا يَوْجَدَ الْقَبْضُ بِحُكْمِ الشِّرَاءِ بَعْدَ فُسَادِ النِّكَاحِ. قَالَ ظَهِيرُ الدِّينِ: عِنْدِي أَنْ يَشْتَرِطَ الدَّخُولُ قَبْلَ الشِّرَاءِ؛ لِأَنَّ مَلِكَ النِّكَاحِ يَفْسُدُ عِنْدَ الشِّرَاءِ سَابِقاً عَلَى الشِّرَاءِ ضَرُورَةً أَنَّ مَلِكَ النِّكَاحِ لَا يَجَامِعُ مَلِكَ الْيَمِينِ، فَلَمْ تَكُنْ عِنْدَ الشِّرَاءِ مَنْكُوحَةً وَلَا مَعْتَدَةً، بِخِلَافِ مَا إِذَا دَخَلَ بِهَا قَبْلَ الشِّرَاءِ؛ لِأَنَّهَا تَبْقَى مَعْتَدَةً مِنْهُ بَعْدَ فُسَادِ النِّكَاحِ، فَلَا يُلْزَمُهُ الْإِسْتِبْرَاءُ بِهِ، ذَكَرَهُ قَاضِي خَانَ ﷺ». انْتَهَى كَلَامُهُ<sup>(٢)</sup>.

أَقُولُ: لَوْ قَالَ بَدَلَ صَاحِبِ «الْهِدَايَةِ»: صَاحِبِ «الْكَافِي» لَكَانَ صَوَاباً؛ لِأَنَّ لَفْظًا: يَقْبِضُهَا؛ لَمْ يَقَعْ فِي «الْهِدَايَةِ»، بَلْ فِيهِ، فَلْيَتَأَمَّلْ. قَالَهُ أَخِي جَلْبِي ﷺ<sup>(٣)</sup>.

[٢] أقوله: إِذْ بِالنِّكَاحِ لَا يَجِبُ الْإِسْتِبْرَاءُ؛ لِأَنَّهُ بِهِ يَثْبُتُ لَهُ الْفَرْشُ عَلَيْهَا، فَلَمَّا اشْتَرَاهَا وَهِيَ عَلَى فِرَاشِهِ، وَقِيَامُ الْفَرْشِ لَهُ عَلَيْهَا دَلِيلٌ شَرْعِيٌّ عَلَى تَعْيِينِ فِرَاشِ رَحْمَتِهَا مِنْ مَاءِ الْغَيْرِ.

(١) «ذَخِيرَةُ الْعَقَبَى» (ص ٥٨١).

(٢) أَيِ الزَّيْلَعِيِّ فِي «تَبْيِينَ الْحَقَائِقِ» (٦: ٢٣ - ٢٤).

(٣) فِي «ذَخِيرَةِ الْعَقَبَى» (ص ٥٨١).

وإن كانت أن يُنكحها البائع قبل الشراء أو المشتري قبل قبضه من يوثق به ثم يشتري ويقبض، فيطلق الزوج

(وإن كانت أن يُنكحها البائع قبل الشراء أو المشتري قبل قبضه من يوثق به ثم يشتري ويقبض، فيطلق الزوج): أي إن كانت تحت حرة، فالحيلة أن يُنكحها البائع قبل شراء المشتري رجلاً عليه اعتماد أن يطلقها<sup>(١)</sup>، ثم يشتري المشتري، ثم يطلق الزوج، فإنه لا يجب الاستبراء؛ لأنه اشترى منكوحة الغير، ولا يحل وطؤها، فلا استبراء، فإذا طلقها الزوج قبل الدخول حل على المشتري، وحينئذ لم يوجد حدوث الملك فلا استبراء، أو يُنكحها المشتري قبل القبض<sup>(٢)</sup> ذلك

ثم الحل له لم يتجدد بملك الرقة؛ لأنها كانت حلالاً له قبل ذلك بالنكاح، وهذا معنى قول الشارح رحمه الله: ثم إذا اشترى زوجته لا يجب أيضاً. قاله الجلبلي رحمه الله<sup>(١)</sup>.

[أقوله: رجلاً عليه اعتماد أن يطلقها؛ لأنه إذا لم يكن ثقة يجوز أن لا يطلقها، فكان احتيالاً عليه لا له، والحيلة في تسمية هذه الحيلة أن يزوجه المشتري على أن يكون أمرها بيده، يطلقها متى شاء. قاله الجلبلي رحمه الله<sup>(٢)</sup>].

[٢] أقوله: أو ينكحها المشتري قبل القبض... الخ؛ ولو قبضها يبيعها من آخر، ثم يفعل ما مر، فيسقط. كذا في «التسهيل»، قال قاضي خان رحمه الله: إلا أن في هذا نوع شبهة، فإن عند أبي يوسف رحمه الله وإحدى الروایتين عند محمد رحمه الله كما اشتراها يجب الاستبراء إلا الوجوب، يتأكد بالقبض، والتزويج بعد الشراء لا يسقط، والاستبراء وجب بنفس العقد إلا أن تحيض عند المشتري بحيضة قبل الطلاق.

فحينئذ لا يجب الاستبراء في قولهم، وقيل: في إسقاطه لا بد أن يكتبها المولى ثم يأمرها بالعجز على سبيل الرفق واللفظ، فإذا عجزت نفسها صارت قنة، ولا استبراء؛ لأنه سقط بالكتابة أولاً، والساقط لا يعود، وهذا الوجه هو الأليق بالأمر والسلاطين. قاله الجلبلي رحمه الله<sup>(٣)</sup>.

(١) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٨١).

(٢) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٨١).

(٣) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٨١ - ٥٨٢).



وَمَنْ فَعَلَ بِشَهْوَةٍ إِحْدَى دَوَاعِي الْوُطْءِ بِأَمْتِيهِ، لَا تَجْتَمَعَانِ نِكَاحاً، حَرَّمَ عَلَيْهِ وَطْؤُهُمَا بِدَوَاعِيهِ حَتَّى يَحْرُمَ أَحَدُهُمَا

الرَّجُلُ، ثُمَّ يَقْبِضُهَا ثُمَّ يَطْلُقُهَا الزَّوْجُ<sup>(١)</sup>، فَإِنَّ الْإِسْتِبْرَاءَ يَجِبُ بَعْدَ الْقَبْضِ، وَحِينَئِذٍ لَا يَحِلُّ الْوُطْءُ<sup>(٢)</sup>، وَإِذَا حُلَّ بَعْدَ طَلَاقِ الزَّوْجِ لَمْ يَوْجَدْ حَدُوثُ الْمَلِكِ.

(وَمَنْ فَعَلَ بِشَهْوَةٍ إِحْدَى دَوَاعِي الْوُطْءِ بِأَمْتِيهِ، لَا تَجْتَمَعَانِ<sup>(٣)</sup> نِكَاحاً، حَرَّمَ عَلَيْهِ وَطْؤُهُمَا بِدَوَاعِيهِ حَتَّى يَحْرُمَ أَحَدُهُمَا)، دَوَاعِي الْوُطْءِ هِيَ الْقَبْلَةُ، وَالْمَسُّ بِشَهْوَةٍ، وَالنَّظَرُ إِلَى فَرْجِهَا بِشَهْوَةٍ، فَإِنَّ لِدَوَاعِي الْوُطْءِ حَكْمَ الْوُطْءِ<sup>(٤)</sup>، وَتَحْرِيمُ أَحَدُهُمَا يَكُونُ بِإِزَالَةِ الْمَلِكِ كَلّاً أَوْ بَعْضاً أَوْ بِإِنكَاحِهَا.

١] أقوله: ثُمَّ يَقْبِضُهَا ثُمَّ يَطْلُقُهَا الزَّوْجُ... الخ؛ وَإِنَّمَا اعتُبرَ تَقْدِيمُ الْقَبْضِ عَلَى الطَّلَاقِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ طَلَّقَهَا قَبْلَهُ كَانَ عَلَى الْمُشْتَرِي الْإِسْتِبْرَاءُ إِذَا قَبَضَهَا فِي أَصَحِّ الرَّوَاتِبِينَ عَنْ مُحَمَّدٍ عليه السلام؛ لِأَنَّهُ إِذَا طَلَّقَهَا قَبْلَ الْقَبْضِ، فَإِذَا قَبَضَهَا وَالْقَبْضُ بِحَكْمِ الْعَقْدِ؛ أَيِّ بَمَنْزِلَةِ الْعَقْدِ، صَارَ كَأَنَّهُ اشْتَرَاهَا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ، وَلَيْسَتْ فِي نِكَاحٍ وَلَا عَدَّةٍ، فَيَلْزِمُهُ الْإِسْتِبْرَاءُ. جَلْبِي عليه السلام (٢).

٢] أقوله: وَلَا يَحِلُّ الْوُطْءُ... الخ؛ فَلَا يَجِبُ الْإِسْتِبْرَاءُ؛ لِأَنَّ الْقَبْضَ إِذْ ذَلِكَ لَيْسَ بِمُمْكِنٍ مِنَ الْوُطْءِ، وَجُزْءُ الْعِلَّةِ هُوَ الْمُمْكِنُ مِنْهُ، أَلَا تَرَى أَنَّ تَزْوِيجَ الْمُشْتَرِي وَإِنْ كَانَ قَبْضاً حَكْماً لَمْ يَعْتَبَرْ لِكُونِهِ مَزِيلاً لِلتَّمَكُّنِ. قَالَ الْجَلْبِي عليه السلام (٣).

٣] أقوله: بِأَمْتِيهِ لَا تَجْتَمَعَانِ... الخ؛ هَذِهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ: قَبْلَهُمَا، أَوْ لَمْ يَقْبَلْ وَاحِدَةً مِنْهُمَا، أَوْ قَبْلَ إِحْدَاهُمَا، فَإِنْ لَمْ يَقْبَلْهُمَا أَصْلاً كَانَ لَهُ أَنْ يَقْبَلَ وَطْءَ أُيْهُمَا شَاءَ، سِوَاءَ كَانَ اشْتَرَاهُمَا مَعاً أَوْ عَلَى التَّعَاقُبِ، وَإِنْ كَانَ قَبْلَ إِحْدَاهُمَا كَانَ لَهُ أَنْ يَطَأَ الْمَقْبَلَةَ دُونَ الْأُخْرَى.

وَأَمَّا إِذَا قَبَّلَهُمَا بِشَهْوَةٍ فَالْحَكْمُ مَا ذَكَرَهُ فِي «الْمَتَنِ»، وَإِنَّمَا قَيَّدْنَاهُ بِشَهْوَةٍ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُمَا بِهَا لَا يَكُونُ مَعْتَبِراً، وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ عَلِيٍّ عليه السلام؛ لِإِطْلَاقِ قَوْلِهِ عليه السلام:

(١) لِأَنَّ النَّصَّ مُطْلَقٌ فَيَتَنَاوَلُهَا، أَوْ لِأَنَّ الدَّاعِيَ إِلَى الْوُطْءِ بِمَنْزِلَتِهِ فِي التَّحْرِيمِ يَنْظُرُ: «فَتَحَ بَابُ الْعَنَاءِ» (٣: ٢٠).

(٢) فِي «ذَخِيرَةِ الْعَقْبِيِّ» (ص ٥٨٢).

(٣) فِي «ذَخِيرَةِ الْعَقْبِيِّ» (ص ٥٨٢).

وَكُرْهَ تَقْيِيلِ الرَّجُلِ وَعَنَاقَهُ فِي إِزَارٍ وَاحِدٍ، وَجَازَ مَعَ قَمِيصٍ وَمَصَافَحَتِهِ

(وَكُرْهَ تَقْيِيلِ الرَّجُلِ<sup>(١)</sup>) وَعَنَاقَهُ<sup>(٢)</sup> فِي إِزَارٍ وَاحِدٍ، وَجَازَ مَعَ قَمِيصٍ وَمَصَافَحَتِهِ)، عَطَفَ عَلَى الضَّمِيرِ فِي جَازَ، هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَا بِأَسَ بِهِمَا فِي إِزَارٍ وَاحِدٍ، وَأَمَّا مَعَ الْقَمِيصِ فَلَا بِأَسَ بِالْإِجْمَاعِ

﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾<sup>(٣)</sup>، وَالْمُرَادُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا طَوَّاءً وَعَقْدًا؛ لِأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى الْحَرَمَاتِ كَذَلِكَ، وَلَا تَتَعَارَضُ هَذِهِ الْآيَةُ بِقَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾<sup>(٤)</sup>؛ لِأَنَّ التَّرْجِيحَ لِلْمَحْرَمِ.

وَكَذَا يَحْرُمُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا فِي الدَّوَاعِي؛ لِأَنَّ دَاعِيَ الطَّوَّاءِ بِمَنْزِلَةِ الطَّوَّاءِ؛ لِأَنَّ النَّصَّ مُطْلَقٌ فَيَتَنَاوَلُهُمَا بِشَهْوَةٍ، وَالنَّظَرُ إِلَى الْفَرْجِ بِشَهْوَةٍ كَالْتَقْيِيلِ حَتَّى تَحْرَمَا عَلَيْهِ، إِلَّا حَرَمَ فَرْجُ أَحَدِهِمَا لَزَوَالِ الْجَمْعِ، لِتَحْرِيمِ فَرْجِ أَحَدَاهُمَا عَلَيْهِ، وَتَمْلِكُ الْبَعْضُ كِتْمَانِ الْكُلِّ، وَإِعْتِاقُ الْبَعْضِ كِإِعْتِاقِ الْكُلِّ.

أَمَّا عِنْدَهُمَا فَظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَجَزَّأُ، وَكَذَا عِنْدَ الْإِمَامِ، وَإِنْ كَانَ يَتَجَزَّأُ لَكِنَّهُ يَحْرُمُ الطَّوَّاءُ وَرَهْنُ أَحَدِهِمَا، وَالْإِجَارَةُ وَالتَّدْبِيرُ لَا يَحِلُّ الْآخَرَى؛ لِأَنَّ فَرْجَهَا لَا تَحْرُمُ بِهِذِهِ الْأَشْيَاءُ.

١١ أقوله: وَكُرْهَ تَقْيِيلِ الرَّجُلِ وَعَنَاقَهُ... الخ، وَإِنَّمَا عُدِلَ عَنْ صِيغَةِ الْمَفَاعَلَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي «الْهِدَايَةِ»، مَعَ أَنَّ الْجَوْهَرِيَّ صَرَّحَ بِأَنَّ الْعَنَاقَ بِمَعْنَى الْمَعَانِقَةَ، قَصْدًا لِلِاخْتِصَارِ بِإِضَافَتِهِ إِلَى الرَّجُلِ، يُقَالُ: عَانَقَهُ؛ إِذَا جَعَلَ يَدَهُ فِي عُنُقِهِ وَضَمَّهُ إِلَى نَفْسِهِ. وَقَوْلُهُ: فِي إِزَارٍ وَاحِدٍ؛ قِيلَ عَلَيْهِ: إِنْ تَعَلَّقَ الظَّرْفُ بِالْعَنَاقِ فَقَطْ كَمَا يَقْتَضِيهِ سَوْقُ الْكَلَامِ لَفْظًا وَمَعْنَى، وَيَفْصَحُ عَنْهُ قَوْلُ صَاحِبِ «الْهِدَايَةِ»: وَلَا بِأَسَ بِالتَّقْيِيلِ وَالْمَعَانِقَةَ؛ لِمَا رَوِيَ... إِلَى آخِرِهِ.

وقوله: قالوا الخلاف في المعانقة في إزار واحد، حيث ذكرهما أولاً ولم يذكر الظرف المذكور معهما، ثم ذكر المعانقة بلا تقبيل، وذكر معهما الظرف المذكور، فقد

(١) في فمه أو شيء منه. ينظر: «فتح باب العناية» (٣: ٢٠).

(٢) النساء: ٢٣.

(٣) النساء: ٣.

والخلاف فيما يكون للمحبة<sup>(١)</sup>، وأمّا بالشهوة فلا شك في الحرمة إجماعاً.

يأبى عنه قول الشارح رحمه الله: لا بأس بهما لضمير التثنية في جميع النسخ التي رأيناها، وإن تعلّق بالعناق والتقبيل معاً كما هو مقتضى شرح الشارح رحمه الله، وهو قول صاحب «الهداية»<sup>(٢)</sup>: لا بأس بالتقبيل والمعانقة، فتوجيه معنى كون التقبيل في إزار واحد لا يخلو عن ارتكاب التكلفات.

ونحن نقول: لا نسلم أولاً أن ضميرهما في عبارة الشارح رحمه الله راجع إلى التقبيل والعناق، فلم لا يجوز أن يرجع إلى المتعانقين الذين أشار إليهما المصنّف رحمه الله بلفظ: وعناقه.

فالمنعنى: ولا بأس عند أبي يوسف رحمه الله بالمتعانقين بسبب عناقهما، وإن كان ذلك في إزار واحد، وسلم فلا ريب أنّ التقبيل في الثوب الذي لا يستر إلا من سرته إلى تحت الركبة أفضى إلى الشهوة من الذين يستر جميع البدن، فأتضح وجه تعلّق الظرف بالتقبيل، كالمعانقة. قاله الجلبى في «حاشيته»<sup>(٣)</sup>.

[١] قوله: والخلاف فيما يكون للمحبة؛ والشيخ أبو المنصور رحمه الله وفق بين الأحاديث، فقال: المكروه من المعانقة ما كان على وجه الشهوة، وعبر عنه المصنّف رحمه الله بقوله: في إزار واحد، فإنّه سبب يفضي إليها، وأمّا على وجه البر والكرامة إذا كان عليه قميص أو جبة فلا بأس.

وأما تقبيل يد العالم، والسلطان العادل، أو شخص معروف بالزهد والورع للتبرك، فمرخّص عند بعض من المتأخّرين، وسنة عند بعضهم، وأمّا يد غيرهم فلا رخصة في تقبيله، ولم يذكر القيام تعظيماً للغير، وروى أنس رحمه الله أنّ النبي ﷺ كان يكره القيام. قاله الجلبى رحمه الله<sup>(٣)</sup>.



(١) «الهداية» «الهداية» (٤ : ٩٠).

(٢) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٨٢ - ٥٨٣).

(٣) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٨٣).

### [فصل في البيع]

وَكُرِهَ بَيْعُ الْعَذْرَةِ خَالِصَةً، وَصَحَّ فِي الصَّحِيحِ مَخْلُوطَةُ كَيْبِ السَّرْقَيْنِ، وَالِانْتِفَاعُ بِمَخْلُوطَتِهَا لَا بِخَالِصَتِهَا، وَجَازَ أَخْذُ دَيْنٍ عَلَى كَافِرٍ مِنْ ثَمَنِ خَمْرِ بَاعَهُ بِخِلَافِ الْمُسْلِمِ

### [فصل في البيع]

(وَكُرِهَ<sup>(١)</sup> بَيْعُ الْعَذْرَةِ<sup>(٢)</sup> خَالِصَةً<sup>(٣)</sup>)، وَصَحَّ فِي الصَّحِيحِ مَخْلُوطَةُ كَيْبِ السَّرْقَيْنِ، وَالِانْتِفَاعُ بِمَخْلُوطَتِهَا لَا بِخَالِصَتِهَا، فَإِنَّ بَيْعَ السَّرْقَيْنِ جَائِزٌ عِنْدَنَا، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ<sup>(٤)</sup> لَا يَجُوزُ.

(وَجَازَ أَخْذُ دَيْنٍ عَلَى كَافِرٍ مِنْ ثَمَنِ خَمْرِ بَاعَهُ بِخِلَافِ الْمُسْلِمِ): أَيُّ بِخِلَافِ

أَقُولُهُ: وَكَرِهَ...الخ؛ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ<sup>(٥)</sup>: لَا يَجُوزُ بَيْعُ السَّرْقَيْنِ أَيْضاً؛ لِأَنَّهُ نَجِسُ الْعَيْنِ، فَشَابَهُ الْعَذْرَةُ، وَالْخَالِصَةُ، وَجُلْدُ الْمَيْتَةِ قَبْلَ الدِّبَاغِ.

وَلَنَا: إِنَّهُ مُنْتَفَعٌ بِهِ؛ لِأَنَّهُ يَلْقَى فِي الْأَرْضِ لَاسْتِكْثَارِ الرِّبْحِ، فَكَانَ مَالاً؛ لِأَنَّ الْمَالَ مَا يَتَمَوَّلُ؛ أَيُّ يَذْخَرُ لَوْ قَاتِ الْحَاجَةَ، وَقَدْ يَتَمَوَّلُ الْمُسْلِمُونَ السَّرْقَيْنِ، وَانْتَفَعُوا بِهِ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ مِنْ أَحَدٍ مِنَ السَّلَفِ، وَالْمَالُ مُحَلٌّ لِبَيْعِ الْخَالِصَةِ الْعَذْرَةِ؛ لِأَنَّهُ مُنْتَفَعٌ بِهَا بِمَخْلُوطَةٍ، وَيَجُوزُ بَيْعُ الْمَخْلُوطِ، وَهُوَ الْمُرُوءِيُّ عَنْ مُحَمَّدٍ<sup>(٦)</sup>، وَهُوَ الصَّحِيحُ.

وَكَذَا يَجُوزُ الْانْتِفَاعُ بِالْمَخْلُوطِ لَا بِغَيْرِ الْمَخْلُوطِ، وَفِي الصَّحِيحِ: الْمَخْلُوطُ بِمَنْزِلَةِ زَيْتٍ خَالِطَتِهِ النَّجَاسَةُ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُهُ، وَيَجُوزُ الْانْتِفَاعُ بِهِ بِالِاسْتِصْبَاحِ اتِّفَاقاً، وَالْعِلَّةُ الْجَامِعَةُ كَوْنُهُمَا مُنْتَفَعَةً بِهِمَا.

وَقَالَ فِي «الْكَافِي»: وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ<sup>(٧)</sup> إِنَّهُ لَا بَأْسَ بِالِانْتِفَاعِ بِالْعَذْرَةِ الْخَالِصَةِ، وَقَالَ أَخِي جُلَيْبِي<sup>(٨)</sup>: قَالَ الزَّيْلَعِيُّ<sup>(٩)</sup>: وَالصَّحِيحُ عِنْدَ الْأَعْظَمِ<sup>(١٠)</sup> أَنَّ الْانْتِفَاعَ بِخَالِصَتِهَا يَجُوزُ.

(١) الْعَذْرَةُ: الْغَائِظُ رَجِيعُ الْإِنْسَانِ. يَنْظُرُ: «الدَّرُ الْمُنْتَقَى» (٢: ٥٤٦).

(٢) لِأَنَّ الْعَادَةَ لَمْ تَجْرَ بِالِانْتِفَاعِ بِهَا وَإِنَّمَا يَنْتَفِعُ بِهَا بِرَمَادٍ أَوْ تَرَابٍ غَالِبٍ عَلَيْهَا بِالْإِلْقَاءِ فِي الْأَرْضِ فَحِينَئِذٍ يَجُوزُ بَيْعُهَا. يَنْظُرُ: «مَجْمَعُ الْأَنْهَرِ» (٢: ٥٤٦).

(٣) يَنْظُرُ: «النَّكَتُ» (ص ٣٨٠)، وَغَيْرُهَا.

(٤) فِي «ذَخِيرَةِ الْعَقَبِيِّ» (ص ٥٨٣).

## وتحلية المصحف، ودخول الدمي المسجد، وعبادته

دين على المسلم، فإنه لا يؤخذ من ثمن خمر باعه المسلم؛ لأن بيعه باطل، فالثمن الذي أخذه حرام<sup>(١)</sup>.

(وتحلية المصحف<sup>(٢)</sup>)، بالرفع عطف على أخذ دين، (ودخول الدمي المسجد)، هذا عندنا، وعند مالك<sup>(١)</sup> والشافعي<sup>(٢)</sup> يكره<sup>(٣)</sup>؛ لقوله ﷺ: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَأُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾<sup>(٤)</sup>، قلنا: لا يراؤ نهى الكفار عن هذا؛ لأن قوله ﷺ: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾<sup>(٥)</sup>، لا يوجب الحرمة بعد عامهم هذا، بل المراد بشاره المسلمين بأن الكفار لا يتمكنون من الدخول بعد عامهم هذا. (وعبادته<sup>(٦)</sup>)

[١] قوله: حرام... الخ؛ في «العناية»: وروي عن محمد ﷺ أنه قال: هذا إذا كان القضاء والاقتضاء بالتراضي، فإن كان بقضاء القاضي بأن قضى عليه بهذا الثمن غير عالم بكونه ثمن الخمر، طاب له ذلك بقضائه.

[٢] قوله: وتحلية المصحف... الخ؛ أي جاز بتحلية المصحف، لما فيه من تعظيم القرآن، وصار كنقش المسجد وتزيينه بماء الذهب.

[٣] قوله: وعند مالك والشافعي يكره... الخ؛ المتبادر من هذه العبارة اتحاد مذهبهما بلا تفاوت، وليس بذلك؛ لأن مذهب مالك ﷺ حرمة دخول كل مسجد؛ لأنه معلل عنده بالنجاسة، فيعم الحكم، ومذهب الشافعي ﷺ حرمة دخول المسجد الحرام؛ لورود النهي خاصة، فلينظر في «الهداية»<sup>(٥)</sup>.

[٤] قوله: وعبادته... الخ؛ أي يجوز عبادته؛ أي عبادة الذمي اليهودي والنصراني، وفي المجوسي اختلاف:

(١) ينظر: «أحكام القرآن» لابن العربي (٢: ٤٦٩)، و«بلغة السالك» (١: ١٧٨)، وغيرها.

(٢) عند الشافعي ﷺ عدم دخول الكافر المسجد خاص بالمسجد الحرام فقط. ينظر: «الأم»

(١: ٧١)، و«أحكام القرآن» للشافعي (١: ٨٤)، و«أسنى المطالب» (١: ١٨٥)، وغيرها.

(٣) من سورة التوبة، الآية (٢٨).

(٤) من سورة التوبة، الآية (٢٧).

(٥) «الهداية» (٤: ٩٥).

وخصاء البهائم، وإنزاء الحمير على الخيل، والحقنة، ورزق القاضي

وخصاء البهائم<sup>(١)</sup>، وإنزاء الحمير على الخيل، والحقنة<sup>(٢)</sup>، ورزق القاضي: أي من بيت المال، فإن القضاء وإن كان عبادة ولا أجر على العبادة، فهذا يجوز<sup>(٣)</sup>؛ لأن في المنع الامتناع عن القضاء

قيل: يجوز؛ لأنهم من أهل الذمة، وهو مروى عن محمد عليه السلام.

وقيل: هم أبعد عن الإسلام.

ألا ترى أنه لا يباح ذبيحتهم ولا نكاحهم، واختلفوا في الفاسق أيضاً، والأصح أنه لا بأس به لأنه مسلم، والعبادة من حقوق المسلمين. كذا في «العناية»<sup>(١)</sup>.

١١ أقوله: وخصاء البهائم... الخ، ولقد أحسن حيث غير لفظ: الإخصاء الواقع من ابن الساعاتي وغيره إلى الخصاء؛ لأنه صرح في «الجلالية» بأنه يقال: أخصاه إذا نزع خصيته، يخصيه خصاءً، والإخصاء في معناه خطأ، ولكن يمكن أن يقال: إن عبارة الرباني في مؤلفاته على صيغة الإفعال.

ولا ريب أنه أوثق من المطرزي هو مستند صاحب «النهاية» و«الجلال»، وأيضاً يجوز أن يكون اختيار الإخصاء هنا لرعاية ازدواج بينه وبين الإنزاء الذي هو إفعال من النزل، وهو وثبة الذكر على الأنثى، ورواية الازدواج عندهم من الأهمية بحيث يخرجون لها الكلم عن أوضاعها الأصلية في المواضع العديدة. قاله الجلبلي عليه السلام<sup>(٢)</sup>.

٢١ أقوله: والحقنة... الخ؛ يريد التداوي؛ لأن التداوي مباح بالإجماع، وقد ورد بإباحة التداوي أحاديث، ولا فرق بين الرجال والنساء، إلا أنه لا ينبغي أن يستعمل المحرم كالخمر ونحوها؛ لأن الاستشفاء بالمحرم حرام، أما إذا علم أن فيه شفاءً ولا دواءً سواه يجوز الاستشفاء به.

وأما قول ابن مسعود عليه السلام: إن الله جل جلاله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم، فيحتمل أنه قال: فيما كان للمرض دواءً آخر غير المحرم. كذا في «حواشي الهداية».

٣١ أقوله: فهذا يجوز؛ لأن في المنع الامتناع عن القضاء؛ ولأنه محبوس لحق

(١) «العناية» (١٠: ٦٣ - ٦٤).

(٢) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٨٤).

وسفر الأمة وأم الولد بلا محرم، وشراء ما لا بُدُّ للطفل منه، وبيعه لأخ وعم وأم (وسفر الأمة<sup>(١)</sup> وأم الولد بلا محرم)، فإنَّ مسَّ أعضائهما في الأركابِ كمسِّ أعضاء المحارم.

(وشراء ما لا بُدُّ للطفل<sup>(٢)</sup> منه، وبيعه لأخ وعم وأم

المسلمين، فتكون نفقته في مالهم، وهو مال بيت المال؛ وهذا لأنَّ الحبسَ من أسباب النفقة، كما في الوصيِّ والمضارب إذا سافر بمال المضاربة، وهذا الجواز فيما يكون كفاية، فإن كان شرطاً فهو حرام؛ لأنَّه استتجارٌ على الطاعة، إذ القضاء طاعة بل أفضل منها.

ثمَّ القاضي إذا كان فقيراً فالأفضل بل الواجبُ عليه الأخذ؛ لأنَّه لا يمكنه إقامة فرض القضاء إلا به، إذ الاشتغال بالكسب يقعده عن إقامته، وإن كان غنياً فالأفضل الامتناع على ما قيل رفقاَ ببيت المال، وقيل: الأخذ أفضل، وهو الأصحَّ صيانةً للقضاء عن الهوان، ونظراً لمن يعطى بعده من المحتاجين؛ لأنَّه إذا انقطع زماناً يتعذر إعادته.

[١] أقوله: وسفر الأمة... الخ؛ قال في «تكملة البحر»<sup>(١)</sup>: يعني يجوز لهما السفر بغير محرم؛ لأنَّ الأمة بمنزلة المحرم لسائر الرجال، فيما يرجع إلى النظر والمسَّ على ما بيناه، وأمُّ الولد والمكاتبة والمدبرة كالأمة؛ لقيام الرقَّ فيهنَّ، وكذا معتقة البعض عند الإمام، ولأنَّها كالمكاتبة عنده.

وفي «الكافي» قالوا: هذا في زمانهم لغلبة أهل الصلاح، أمَّا في زماننا فلا يجوز لغلبة أهل الفسق والفساد، ومثله في «النهاية» معزياً إلى شيخ الإسلام رحمته الله.

[٢] أقوله: وشراء ما لا بُدُّ للطفل... الخ؛ يعني يجوز لهؤلاء الثلاثة أن يشتروا ويبيعوا للصغير ما لا بُدَّ منه؛ وذلك مثل النفقة والكسوة؛ ولأنَّه لو يكن لهم ذلك لتضرَّر الصغير، وهو ممنوع.

والأصلُ فيه أنَّ التصرفات مع الصغير على ثلاثة أقسام: نفع محض، فيملكه كل واحدٍ هو في عياله، ولياً كان أو أجنبياً: كالبهية والصدقة، ويملكه الصبيُّ بنفسه لو كان مميزاً وضرر محض كالعتاق والطلاق، فلا يملكه عليه أحد.

وملتقطٌ هو في حجرهم، وإجارته لأمه فقط، وبيع العصير ممن يتخذ خمرًا، وحمل خمر ذمي بأجر

وملتقطٌ هو في حجرهم<sup>(١)</sup>، وإجارته لأمه فقط<sup>(٢)</sup>، فإن الأم تملك إتلاف منافعه بالاستخدام، ولا كذلك غيرها.

( وبيع العصير ممن يتخذ خمرًا )، فإن المعصية لا تقوم بعين العصير، بخلاف بيع السلاح ممن يعلم أنه من أهل الفتنة، فإن المعصية تقوم بعينه<sup>(٣)</sup>.

( وحمل خمر ذمي بأجر )، هذا عند أبي حنيفة رحمته الله، وعندهما: لا يجوز، ولا يحل له الأجر<sup>(٤)</sup>

ومتردد بين النفع والضرر؛ مثل البيع والإجارة للاسترباح، فلا يملكه إلا الأب والجد ووصيهما سواء كان الصغير في أيديهم أو لا؛ لأنهم يتصرفون عليه بحكم الولاية. هكذا في «الكافي».

[١] أقوله: في حجرهم؛ وهو بفتح الحاء المهملة وكسرها، قالوا: فلان في حجر فلان؛ أي في حضنه، وكنفه، ومنعه، ومنه قوله رحمته الله: **وَرَبِّبْكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ** رحمته الله<sup>(١)</sup>. جلبي رحمته الله<sup>(٢)</sup>.

[٢] أقوله: وإجارته... الخ؛ إن الصغير لا يؤجره أحد من هؤلاء الثلاثة إلا الأم، فإنها تؤجره إذا كان في حجرها، ولا يملكه هؤلاء، وهي رواية «الجامع الصغير»، وفي رواية «القدوري»: يجوز أن يؤجره الملتقط ويسلمه في صناعة، فجعله من النوع الأول.

[٣] أقوله: فإن المعصية تقوم بعينه... الخ؛ في «غاية البيان»: فوزان بيع العصير ممن يتخذ خمرًا يبيع الحديد من أهل الفتنة، فكلاهما لا يكره، ووزان يبيع السلاح من أهل الفتنة يبيع الخمر؛ لأن الفساد يقع بعين المبيع، ولكن بيع الخمر بعينه لا يجوز أصلاً؛ لأنها ليست بمتمقومة في حق المسلم، وبيع السلاح منهم يجوز، ويكره لأن السلاح مال متقوم، والكراهة للمعصية المجاورة.

[٤] أقوله: ولا يحل له الأجر؛ لأنه إعانة على المعصية، وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم لعن



وإجارة بيتٍ بالسَّوَادِ لِيَتَّخِذَ بَيْتَ نَارٍ أَوْ كَنِيسَةً أَوْ بَيْعَةً، أَوْ يَبَاعُ فِيهِ الْخَمْرُ، وَفِي سَوَادِنَا لَا يُمْكِنُونَ مِنْهَا فِي الْأَصَحِّ

(وإجارة بيتٍ بالسَّوَادِ لِيَتَّخِذَ بَيْتَ نَارٍ أَوْ كَنِيسَةً أَوْ بَيْعَةً، أَوْ يَبَاعُ فِيهِ الْخَمْرُ)، هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله لِتَحْلُلِ فِعْلِ الْفَاعِلِ الْمُخْتَارِ، وَقَالَا: لَا يَجُوزُ<sup>(١)</sup>، وَإِنَّمَا قَيِّدَ بِالسَّوَادِ<sup>(٢)</sup>؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي الْأَمْصَارِ اتِّفَاقًا، ( وَفِي سَوَادِنَا لَا يُمْكِنُونَ مِنْهَا فِي الْأَصَحِّ )، فَإِنَّ مَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله يُخْتَصُّ بِسَوَادِ الْكُوفَةِ؛ فَإِنَّ أَكْثَرَ أَهْلِهَا ذِمِّيٌّ، فَأَمَّا فِي سَوَادِنَا، فَأَعْلَامُ الْإِسْلَامِ فِيهِ ظَاهِرَةٌ.

فِي الْخَمْرِ عَشْرًا، حَامِلُهَا وَالْمَحْمُولُ إِلَيْهِ<sup>(١)</sup>.

ولهُ: إِنَّ الْمَعْصِيَةَ فِي شَرْبِهَا، وَهُوَ فِعْلٌ فَاعِلٌ مُخْتَارٌ، وَلَيْسَ الشَّرْبُ مِنْ ضَرُورَاتِ الْحَمْلِ، وَلَا يَقْصُدُ بِهِ، وَالْحَدِيثُ مُحْمُولٌ عَلَى الْحَمْلِ الْمَقْرُونِ بِقَصْدِ الْمَعْصِيَةِ. كَذَا فِي «الْهِدَايَةِ»<sup>(٢)</sup>.

[١] أقوله: وَقَالَا: لَا يَجُوزُ؛ فِي «الْهِدَايَةِ»<sup>(٣)</sup>: وَقَالَا: لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكْرِهَ لَشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِعَانَةٌ عَلَى الْمَعْصِيَةِ، وَلَهُ: إِنَّ الْإِجَارَةَ تُرَدُّ عَلَى مَنْفَعَةِ الْبَيْتِ؛ وَلِهَذَا تَجِبُ الْأَجْرَةُ بِمَجَرَّدِ التَّسْلِيمِ، وَلَا مَعْصِيَةَ فِيهِ، وَإِنَّمَا الْمَعْصِيَةُ بِفِعْلِ الْمُسْتَأْجِرِ، وَهُوَ مُخْتَارٌ فِيهِ، فَقَطَعَ نَسَبَتَهُ عَنْهُ، قَالَ زَيْلَعِيُّ رحمته الله<sup>(٤)</sup>.

فَصَارَ كَبِيعِ الْجَارِيَةِ مِمَّنْ لَا يَسْتَبْرِئُهَا أَوْ يَأْتِيهَا مِنْ دَبْرِهَا أَوْ يَبِيعُ الْغُلَامَ مِنَ الْوِطْءِ، وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَوْ أَجَرَهُ لِلسُّكْنَى جَازٌ، وَهُوَ لَا يَدُلُّهُ مِنْ عِبَادَتِهِ فِيهِ.

[٢] أقوله: وَإِنَّمَا قَيِّدَ بِالسَّوَادِ... الخ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يُمْكِنُونَ مِنْ اتِّخَاذِ الْبَيْعِ وَالْكُنَائِسِ وَإِظْهَارِ بَيْعِ الْخَمْرِ وَالْخَنَازِيرِ فِي الْأَمْصَارِ؛ لظُهُورِ شُعَائِرِ الْإِسْلَامِ فِيهَا بِخِلَافِ السَّوَادِ

(١) وَلَفْظُهُ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رحمته الله قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «أَتَانِي جَبْرِيلُ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ الْخَمْرَ وَعَاصِرَهَا وَمَعْتَصِرَهَا وَشَارِبَهَا وَحَامِلَهَا وَالْمَحْمُولَةَ إِلَيْهِ وَيَابِعَهَا وَسَاقِيَهَا وَمُسْقِيَهَا»، أَبُو دَاوُدَ (٣: ٣٢٦)، وَ«سُنَنُ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ» (٤: ٩٠)، وَ«مُسْنَدُ الرَّبِيعِ» (٢: ٣٧)، وَ«الْمُسْتَدْرَكُ» (١: ٢٤٦)، وَاللَّفْظُ لَهُ، قَالَ الْحَاكِمُ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ.

(٢) «الْهِدَايَةُ» (٤: ٩٤).

(٣) «الْهِدَايَةُ» (٤: ٩٤).

(٤) فِي «نَصَبِ الرَّايَةِ» (٦: ٢٩).

وبيعُ بناءِ بيوتِ مكةَ ، وتقييدُ العبد ، وقبولُ هديّتهِ تاجراً ، وإجابةُ دعوته ، واستعارةُ دابّتهِ

(وبيعُ بناءِ بيوتِ مكةَ<sup>(١)</sup> ، وتقييدُ العبد ، وقبولُ هديّتهِ تاجراً ، وإجابةُ دعوته ، واستعارةُ دابّتهِ) ، وفي القياسِ لا يجوز ، وجهُ الاستحسان : أنّه ﷺ قبلَ هديّة<sup>(١٧١)</sup> سلمانَ وبريرةَ ﷺ .

قالوا : هذا كان في سوادِ الكوفة ؛ لأنَّ غالبَ أهلها أهلُ الذمّة ، فأما في سوادنا ، فأعلامُ الإسلامِ فيها ظاهرة ، فلا يَمَكُون فيها أيضاً ، وهو الأصح .

[١] أقوله : وبيعُ بناءِ بيوتِ مكةَ ؛ أي جازَ بيعُ بناءِ بيوتِ مكةَ ، قال في «الهداية» : ويكرهُ بيعُ أرضها ، وهذا عند أبي حنيفة ﷺ ، وقالوا : لا بأسُ ببيعِ أرضها أيضاً ، وهذا روايةٌ عن أبي حنيفة ﷺ ؛ لأنّها مملوكةٌ لهم ؛ لظهور الاختصاصِ الشرعيِّ بها ، كالتوارثِ في الأرض ، وقسمتها في الموارث ، فصار كالبناء .

ولأبي حنيفة ﷺ قوله ﷺ : «ألا إنّ مكةَ حرامٌ لا تباعُ رباّعها ، ولا تورث»<sup>(٢)</sup> ؛ ولأنّها حرّةٌ محترمةٌ ؛ لأنّها فناءُ الكعبة ، وقد ظهر أثرُ التعظيمِ فيها ، فكذا في حقِّ البيعِ بخلافِ البناءِ ؛ لأنّه خالصٌ ملكُ الباني ، ألا ترى أنّه لو بنى في المستأجر أو في الوقفِ صار البناءُ ملكاً وجاز بيعه .

[٢] أقوله : وجهُ الاستحسان أنّه ﷺ قبلَ هدية... الخ ؛ وأجاب الصحابة ﷺ دعوةَ مولى أبي أسيد ﷺ ، وكان عبداً ، ولأنَّ في هذه الأشياءِ ضرورةٌ لا يجدُ التاجرُ بداً منها ، ومَن ملكَ شيئاً يملكُ ما هو من ضروراته ، ولا ضرورةٌ في إهداءِ الدراهم ، فبقي على

(١) حديث هدية بريرة رضي الله عنها سبق تخريجه ، وأما حديث هدية سلمان ﷺ ، فهو مذكور ضمن قصة إسلامه الطويلة المشهورة ، ومنها : «فوضعت بين يديه : أي رسول الله ﷺ - فقال : ما هذا قلت : هدية ، فقال بيده : باسم الله خذوا فأكل وأكلوا معه ، وقمت الى خلفه فوضع رداءه ، فإذا خاتم النبوة كأنه بيضة قلت أشهد أنك رسول الله» في «صحيح ابن حبان» (١٦ : ٦٥) ، و«المستدرک» (٣ : ٦٩٦) ، و«سنن الدارمي» (١ : ٤٦) ، و«سنن البيهقي الكبير» (٧ : ٣٩) ، و«مصنف ابن أبي شيبة» (٧ : ٤٤١) ، و«مسند البزار» (٧ : ٤٦٥) ، و«مسند أحمد» (٥ : ٤٤٢) وغيرها .

(٢) في «المستدرک» (٢ : ٦١) ، و«سنن الدارقطني» (٣ : ٥٨) ، وغيرها .

وَكُرْهَ كَسْوَتِهِ ثَوْبًا، وإهداؤه النَّقْدَيْنِ، واستخدامُ الخَصِيِّ، وإقراضُ بَقَالٍ شَيْئًا يَأْخُذُ مِنْهُ مَا شَاءَ، وَاللَّعْبُ بِالشُّطْرَنْجِ وَالنَّرْدِ وَكُلُّ لَهْوٍ

(وَكُرْهَ كَسْوَتِهِ ثَوْبًا، وإهداؤه النَّقْدَيْنِ): أَي كُرْهَ أَنْ يَكْسُو الْعَبْدُ غَيْرَهُ ثَوْبًا، وَأَنْ يَهْدِيَهُ النَّقْدَيْنِ، (واستخدامُ الخَصِيِّ)، فَإِنَّهُ حَثٌّ عَلَى خِصَاءِ الْإِنْسَانِ، وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ، (وإقراضُ بَقَالٍ شَيْئًا يَأْخُذُ مِنْهُ مَا شَاءَ)، فَإِنَّهُ قَرْضٌ جَرٌّ نَفْعًا<sup>(١)</sup>.  
(وَاللَّعْبُ بِالشُّطْرَنْجِ وَالنَّرْدِ وَكُلُّ لَهْوٍ)، هَذَا عِنْدَنَا، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ<sup>(٢)</sup> عَلَيْهِ السَّلَامُ:  
يَبَاحُ لَعْبُ الشُّطْرَنْجِ؛ إِذْ فِيهِ تَشْحِيدُ الْخَاطِرِ لَكِنْ بِشَرَطِ أَنْ لَا تَفُوتَهُ الصَّلَاةُ، وَلَا يَكُونُ فِيهِ مَيْسَرٌ<sup>(٣)</sup>، قُلْنَا: هُوَ مِثْلُ فُوتِ الصَّلَاةِ، وَتَضْيِيعِ الْعَمْرِ، وَاسْتِيلَاءِ الْفِكْرِ الْبَاطِلِ، حَتَّى لَا يَحْسُ بِالْجُوعِ وَالْعَطَشِ فَكَيْفَ بغيرهما.

أصل القياس. قاله الجلبلي عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>(٣)</sup>.

[١] أقوله: فَإِنَّهُ قَرْضٌ جَرٌّ نَفْعًا... الخ؛ هُوَ بَقَاءُ دَرَاهِمِهِ، وَلَوْ كَانَ فِي يَدِهِ لَخَرَجَ مِنْ سَاعَتِهِ وَلَمْ يَبْقَ، فَيَصِيرُ فِي مَعْنَى قَرْضٍ جَرٍّ نَفْعًا، وَهُوَ مَنْهِيٌّ عَنْهُ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُوَدَّعَهُ إِيَّاهُ، ثُمَّ يَأْخُذُ مَا شَاءَ جِزَاءً فَجِزَاءً، وَإِنْ ضَاعَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَالتَّحْقِيقُ أَنَّهُ إِذَا وَضَعَهُ وَلَمْ يَشْرُطْ شَيْئًا كَانَ وَدِيعَةً أَيْضًا، وَلَمْ يَصْرَحْ بِهَا. قَالَ الْجَلْبَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>(٤)</sup>.

[٢] أقوله: وَلَا يَكُونُ فِيهِ مَيْسَرٌ؛ وَهُوَ اسْمٌ لِكُلِّ قِمَارٍ، وَإِنْ لَمْ يَقَامِرْ بِهَا، فَهُوَ عِبَثٌ وَلَهْوٌ، وَإِنْ أُرِدَتْ تَفْصِيلُ الْمَقَامِ فَاعْلَمْ أَنَّهُ قَالَ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»: أَمَّا النَّرْدُ فَهُوَ حَرَامٌ بِالْإِجْمَاعِ، لَمَّا رَوَى أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لَعِبَ النَّرْدَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ»<sup>(٥)</sup>، وَسَلِيمَانُ بْنُ بَرِيدَةَ عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ:

(١) وَيَنْبَغِي أَنْ يَسْتَوْدِعَهُ دَرَاهِمَ يَأْخُذُ مِنْهُ مَا شَاءَ جِزَاءً فَجِزَاءً، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِقَرْضٍ حَتَّى لَوْ هَلَكَ لَا شَيْءَ عَلَى الْآخِذِ. يَنْظُرُ: «(دُرَرُ الْحِكَامِ)» (١: ٣٢١).

(٢) عِنْدَ الشَّافِعِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَكْرَهُ لَعِبَ الشُّطْرَنْجِ إِذَا اقْتَرَنَ بِهِ قِمَارٌ أَوْ فَحْشٌ أَوْ تَأْخِيرُ الصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِهَا عَمْدًا أَوْ سَهْوًا، وَتَكَرَّرَ فَحْرَامُ. يَنْظُرُ: «(رَوْضُ الطَّالِبِ)» (٤: ٣٤٣)، وَ«تَحْفَةُ الْمَحْتَاجِ» (١٠: ٢١٦).

(٣) فِي «ذَخِيرَةِ الْعَقَبِيِّ» (ص ٥٨٤).

(٤) فِي «ذَخِيرَةِ الْعَقَبِيِّ» (ص ٥٨٤).

(٥) فِي «سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (٤: ٢٨٥)، وَ«سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ» (٢: ١٢٣٧)، وَ«صَحِيحِ ابْنِ حِبَانَ» (٣:

١٨١)، وَغَيْرَهَا.

وجعل الغُل في عنق عبده، وبيع أرض مكة وإجارتها

(وجعل الغُل<sup>(١)</sup> في عنق عبده، وبيع أرض مكة وإجارتها)، هذا عند أبي حنيفة رحمته الله؛ لأن مكة حرام، وعندهما: يجوز لأن أرضها مملوكة.

«مَنْ لعب بالنردشير فكأما غمس يده في لحم الخنزير ودمه»<sup>(١)</sup>.

وأما الشطرنج؛ فإن قامر به فهو حرام أيضاً بالإجماع؛ لأن الله تعالى حرم القمار، وإن لم يقامر به فكذلك عندنا، خلافاً للشافعي رحمته الله، ودليله مع جوابنا عنه مذكور في الشرح إجمالاً، وتفصيل الجواب الذي هو حجتنا عليه حقيقة أنه عبث وهو حرام؛ لقوله رحمته الله: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا﴾<sup>(٢)</sup>.

وأيضاً: إنه لهو سوى الثلاث التي ذكرها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فيكون حراماً، ومما يدل على الحرمة صريحاً ما روى عن علي عليه السلام أنه مرّ بقوم يلعبون بالشطرنج فقال: ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون، وروى مثل هذا عن ابن عمر رضي الله عنهما حين مرّ بقوم يلعبون به وقد شبه عملهم بعمل عبدة الأصنام.

وقال في «الكشاف»: وعن علي عليه السلام: النرد والشطرنج من الميسر، وأيضاً: إنه لهو يصد صاحبه عن الجمع والجماعة، وهل رأيت صاحبه يصلي فضلاً عن الجماعة، فمن أباحه فقد أعان الشيطان على الإسلام والمسلمين، وقد أورد الإمام أبو موسى رحمته الله في «كتاب الأمالي» بإسناده إلى حية بن مسلم رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ملعون من يلعب بالشطرنج، والناظر إليها كآكل لحم الخنزير».

ثم اللاعب به إن قامر لم تقبل شهادته، ولا تقبل؛ لأنه متأول، ولا بأس بالسلام عليه عند الأعظم رحمته الله حتى يشغله عما هو فيه، وكره أبو يوسف رحمته الله ذلك إهانة له. هذا زبدة ما في «النهاية»<sup>(٣)</sup>.

١١ أقوله: وجعل الغُل... الخ؛ أي كره أيضاً أن يجعل في عنق عبده طوقاً مسمراً بسمار عظيم يمنع عن تحريك رأسه، هو معتاد بين الظلمة، قال في «النهاية»: الغُل:

(١) في «سنن أبي داود» (٤: ٢٨٥)، و«مسند أحمد» (٥: ٣٥٢)، و«صحيح ابن حبان»

(٣: ١٨١)، وغيرها.

(٢) المؤمنون: ١١٥.

(٣) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٥٨٥).

وقوله في دعائه : بمعقد العز من عرشك ، وبحق رسلك وأنبياك

(وقوله في دعائه : بمعقد العز<sup>(١)</sup> من عرشك ، وبحق رسلك وأنبياك) ؛ لأنه يوهم تعلق عزه بالعرش ، ولا حق لأحد على الله ﷻ ، وعند أبي يوسف ﷺ : يجوز الأول للدعاء المأثور<sup>(١)</sup> .

علامة يعلم بها أنه آبق ، ولا بأس به في زماننا بغلبة الآبق سيمّا في اليهود ، وكان هذا في زمانهم مكروهاً لقلته . قاله الجليبي ﷺ<sup>(٢)</sup> .

١١ أقوله : بمعقد العز... الخ ؛ بتقديم العين وتأخير القاف ، من العقد ، وهو المعروف في هذا الدعاء ، وفيه الخلاف المذكور بينهما ، وبين أبي يوسف ﷺ .

وجه قولهما : إنه توهم تعلق عزه بالعرش ، وإنّ عزّه حادث ، لتعلقه بالحادث ، والله تعالى عزيز ، لم يزل ولا يزال ، وعزّه صفة لم تزل ، ولا تزال موصوفاً به ، ووجه قول الثاني ، وبه قال أبو الليث ﷺ : لا بأس به ، لما روي أنه كان من دعائه ، والأحوط الامتناع لكونه خبراً واحداً ، يخالف القطع .

(١) عن قيلة بنت مخزومة رضي الله عنها كانت إذا أخذت حظها من المضجع بعد العتمة ، قالت : بسم الله وأتوكل على الله ، وضعت جنبي لربي واستغفره لذنبي ، حتى تقولها مراراً ، ثم تقول : أعوذ بالله وبكلماته التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر من شرّ ما ينزل من السماء وما يعرج فيها ، وشرّ ما ينزل في الأرض وشرّ ما يخرج منها ، وشرّ فتن النهار وشرّ طوارق الليل الا طارقاً يطرق بخير ، آمنت بالله واعتصمت به ، الحمد لله الذي استسلم لقدرته كل شيء ، والحمد لله الذي ذل لعزته كل شيء ، والحمد لله الذي تواضع لعظمته كل شيء ، والحمد لله الذي خضع لملكه كل شيء ، اللهم اني أسألك بمعاهد العز من عرشك ، ومنتهى الرحمة من كتابك وجدك الأعلى واسمك الأكبر وكلماتك التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر أن تنظر إلينا نظرة مرحومة ، لا تدع لنا ذنباً إلا غفرته ، ولا فقراً إلا جبرته ولا عدواً إلا أهلكته ولا عرياناً إلا كسوته ولا ديناً إلا قضيته ، ولا أمراً لنا فيه صلاح في الدنيا والآخرة إلا أعطيناه يا أرحم الراحمين آمنت بالله ، واعتصمت به ثم تقول : سبحان الله ثلاثاً وثلاثين والله أكبر ثلاثاً وثلاثين ، والحمد لله أربعاً وثلاثين ، ثم تقول يا بنتي هذه رأس الخاتمة إن بنت رسول الله ﷺ آتته تستخدمه ، فقال : ألا أدلك على خير من خادم ، قالت : بلى فأمرها بهذه المئة عند المضجع بعد العتمة . في «المعجم الكبير» (٢٥ : ١٢) ، قال البيهقي في «مجمع الزوائد» (١٠ : ١٢٥) : إسناده حسن .

(٢) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٨٥) .

وتعشيرُ المصحفِ ونقطُهُ إلا للعجم، فإنه حسنٌ لهم، واحتكارُ قوتِ البشرِ  
والبهائمِ في بلدٍ يضرُّ بأهله

(وتعشيرُ<sup>(١)</sup> المصحفِ ونقطُهُ إلا للعجم، فإنه حسنٌ لهم<sup>(٢)</sup>)، واحتكارُ  
قوتِ<sup>(٣)</sup> البشرِ والبهائمِ في بلدٍ يضرُّ بأهله، التخصيصُ بالقوتِ قولُ أبي حنيفة  
وعند أبي يوسف<sup>(٤)</sup>: كلُّ ما أضرَّ بالعامَّةِ حبسه فهو احتكار، وعن محمد<sup>(٥)</sup>: لا  
احتكارَ في الثياب<sup>(٦)</sup>

ولو جعلَ عزّاً صفةً للعرش؛ لأنَّ العرشَ موصوفٌ في القرآنِ بالمجدِّ والكرم،  
وكذا بالعزِّ، وأمَّا العكسُ فمكروهٌ بالاتِّفاق، لاستقامته، من القعودِ المنبئِ عن المكان؛  
لأنَّ المرادَ من القعودِ هو التمكنُ على العرش، وذلك قولُ المجسِّمة، وهو باطل<sup>(٧)</sup>.  
[١] قوله: فإنه حسنٌ لهم؛ لعجزهم عن التعليم إلا به، وعلى هذا لا بأسُ بكتابة  
أسامي السورِ وعدد الآي. قاله جلبي<sup>(٨)</sup>.

[٢] قوله: واحتكارُ القوت... الخ؛ أي يكرهُ احتكارُ القوت... الخ؛ والأصلُ فيه  
قوله<sup>(٩)</sup>: «الجالِب مرزوق، والمحتكر ملعون»<sup>(١٠)</sup>، أخرجه ابن ماجة عن عمر بن  
الخطاب<sup>(١١)</sup>؛ ولأنَّه تعلق به حقَّ العامَّة، وفي الامتناعِ عن البيعِ إبطالُ حقِّهم، وتضييقُ  
الأمرِ عليهم، فيكره إذا كان يضرُّ بهم ذلك بأن كان المضرُّ صغيراً، بخلاف إذا لم يضرَّ؛  
لأنَّه حابسٌ ملكه من غيرِ إضرارٍ بغيره.

[٣] قوله: لا احتكار في الثياب؛ فإنَّ الحاجةَ اللازمةَ الدائمةَ في الأقواتِ دون

(١) التعشير: أن يجعل على كل عشر آيات من القرآن العظيم علامة. ينظر: «مجمع الأنهر» (٢: ٥٥٤).

(٢) ومشى في «الكنز» (ص ١٦٨)، و«التنوير» (ص ٢١٤) على عدم الكراهة مطلقاً؛ أي إظهار  
إعراجه وبه يحصل الفرقُ جداً خصوصاً للعجم فيستحسن، وعلى هذا لا بأسُ بكتابة أسامي  
السور وعدَّ الآي وعلامات الوقف ونحوها فهي بدعة حسنة. ينظر: «الدر المختار» (٦: ٣٨٦).

(٣) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٥٨٥).

(٤) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٨٦).

(٥) في «سنن ابن ماجة» (٢: ٧٢٨)، قال الكناني في «المصباح» (٣: ١٠): إسناده ضعيف، وله  
شواهد في «سنن الدرامي» (٢: ٣٢٤)، و«سنن البيهقي الكبير» (٦: ٣٠)، و«مسند عبد بن  
حميد» (١: ٤٢).

## لا غلّة أرضه، ومجلوبه من بلد آخر

ومدة الحبس<sup>(١)</sup> قيل: مقدّرة بأربعين يوماً، وقيل: بالشهر<sup>(٢)</sup>، وهذا في حقّ المعاقبة في الدنيا، لكن يَأْتَم وإن قُلّت المدة، ويجبُ أن يأمره القاضي ببيع ما فضلَ عن قوته وقوت أهله، فإن لم يفعلْ عزّره، والصّحيحُ أن القاضي يبيعُ إن امتنع اتّفاقاً، (لا غلّة أرضه، ومجلوبه من بلد آخر)<sup>(٣)</sup>، هذا عند أبي حنيفة رحمته الله<sup>(٤)</sup>، وعند أبي يوسف رحمته الله: كلُّ ذلك يكره، وعند محمد رحمته الله: كلُّ ما يجلبُ منه إلى المصرِ غالباً، فهو حكمُ المصر.

غيرها، والثيابُ لا يقفُ قيام الأبدان، وبقاء الحياة عليها، وقوتُ الحيوان ما كان قوامه به من المأكول.

وقال القدوري في «شرح مختصر الكرخي»: وأما قول محمد رحمته الله: إنَّ حبس الأرز ليس باحتكار، فهو محمولٌ على البلاد التي لا يتقوّتون به، أمّا في الموضع الذي هو قوتهم مثل: طبرستان، فهو احتكار. كذا في «غاية البيان».

١] أقوله: ومدة الحبس... إلخ؛ أي مدة الاحتكار التي يمنعُ فيها مقدّرة بأربعين يوماً؛ لقوله رحمته الله: «مَن احتكرَ طعاماً أربعين ليلةً فقد برئ من الله تعالى وبرئ الله منه»<sup>(٥)</sup>، رواه أحمد في «مسنده»<sup>(٦)</sup> عن ابن عمر رحمتهما الله.

٢] أقوله: وقيل: بالشهر؛ لأنَّ ما دونه قليل عاجل، والشهر وما فوقه كثيرٌ آجل، وقد مرَّ في مواضع عديدة، قال في «الهداية»<sup>(٧)</sup>: ويقعُ التفاوت في المآثم بين أن يترصَّ العدة، وبين أن يترصَّ القحط. والعياذ بالله.

٣] أقوله: هذا عند أبي حنيفة رحمته الله... إلخ؛ أي عدم الكراهة فيهما عند أبي حنيفة رحمته الله، أمّا في الأوّل؛ فلأنّه خالصُ حقّه، لم يتعلّق حقّ العامّة به، ألا ترى أنّ له أن لا يزرع، فكذا لأنّ لا بيع، وأمّا في الثاني؛ فلأنّ حقّ العامّة إنّما يتعلّق بما جمع من المصرِ وجلب إلى فنائها.

(١) لأنه خالصُ حقّه ولم يتعلّق به حقّ العامّة. ينظر: «درر الحُكام» (١: ٣٢٢).

(٢) في «مسند أحمد» (٢: ٣٣)، و«المستدرک» (٢: ١٤)، و«مسند عبد بن حميد» (٢: ١٤).

(٣) في «مسند أحمد» (٢: ٣٣).

(٤) «الهداية» (٤: ٩٣).

ولا يسعّر حاكمٌ إلا إذا تعدّى الأربابُ عن القيمةِ فاحشاً فيسعّرُ بمشورةِ أهلِ الرأي  
(ولا يسعّرُ<sup>(١)</sup> حاكمٌ إلا إذا تعدّى الأربابُ عن القيمةِ فاحشاً<sup>(٢)</sup> فيسعّرُ بمشورةِ  
أهلِ الرأي).

[١] قوله: ولا يسعّر... إلخ؛ لقوله ﷺ: «لا تسعّروا، فإن الله هو المسعّر القابضُ  
 الباسط الرزاق»<sup>(١)</sup>، أخرجه أبو داود، والترمذي في «البيع» عن أنسٍ رضي الله عنه. قال أخي  
 جلبي رضي الله عنه<sup>(٢)</sup>: والمسعّر واجدُ أسعارِ الطعام، والتسعير: تقديره.  
 [٢] قوله: فاحشاً؛ وقد قدرُوا الفحشَ ببيع ما يبيعُ بضعفٍ ما يشتريه.



(١) في «سنن أبي داود» (٣: ٢٧٢)، و«سنن الترمذي» (٣: ٦٠٥)، وغيرها.

(٢) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٨٦).



## كتاب إحياء الموات

هي أرض بلا نفع لانقطاع مائها أو غلبته عليها أو نحوهما عادة

### كتاب<sup>(١)</sup> إحياء الموات<sup>(٢)</sup>

(هي أرض بلا نفع لانقطاع مائها أو غلبته عليها أو نحوهما)، كما إذا نزلت أو صارت سَبْخَةً<sup>(٣)</sup>، (عادة)<sup>(٤)</sup>

[١] أقوله: كتاب إحياء الموات؛ مناسبة هذا الكتاب بكتاب الكراهة يجوز أن يكون من حيث أن مسائل هذا الكتاب ما يكره وما لا يكره، وأمّا مشروعية إحياء الموات فبقوله ﷺ: «(من أحيا أرضاً ميتة فهي له)»<sup>(١)</sup>، وإحياء الأرض عبارة عن جعلها بحيث ينتفع به، وسببه تعلق البقاء المقدور، وحكمه تملك المحيي ما أحياه. كذا في «العناية»<sup>(٢)</sup>.

[٢] أقوله: إحياء الموات؛ هو حيوان مات، وإنما سُمِّي بالترجيع به من الأرض مواتاً؛ لبطلان الانتفاع بها، تشبيهاً بالحيوان إذا مات، فيبطل الانتفاع بها، فالمراد بإحياء الموات تشبيه للحياة النامية، قال الله ﷻ: ﴿فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَلِكَ﴾<sup>(٣)</sup>، وفي الشرع ما ذكره المصنّف بقوله: وهي الأرض. جلبني ﷺ<sup>(٤)</sup>.

[٣] أقوله: سَبْخَةٌ؛ بفتح السين المهملة، وكسر الباء الموحدة، والخاء المعجمة: أرض مالحة لا تنبت شيئاً. قاله الجلبني ﷺ<sup>(١)</sup>.

[٤] أقوله: عادة؛ ليس المراد به ما يقتضيه ظاهر لفظه من أن يكون منسوباً إلى عاد؛ لأنه لم يملك جميع أراضي الموات، بل المراد أنها متقدمة الخراب، كأنها قريب في عهد عاد، وفي العادات الظاهرة ما يوصف بطول مضي الزمان عليه ينسب إلى عاد،

(١) سَبْخَةٌ: أي مالحة. ينظر: «المصباح» (ص ٢٦٣).

(٢) في «صحيح البخاري» (٢: ٨٢٣)، و«سنن الترمذي» (٣: ٦٦٣)، و«سنن أبي داود»

(٣: ١٧٨)، و«سنن النسائي» (٣: ٤٠٤)، وغيرها.

(٣) «العناية» (٩: ٢).

(٤) فاطر: ٩.

(٥) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٨٦).

(٦) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٨٦).

أو مملوكة في الإسلام لا يعرف مالکها بعيدة عن العامر لا يسمع صوت من أقصاها، ومن أحياء مملوكة إن أذن له الإمام ولو ذمياً وإلا فلا

أو مملوكة في الإسلام لا يعرف مالکها بعيدة عن العامر<sup>(١)(٢)</sup> لا يسمع صوت من أقصاها: وعند محمد ﷺ ما كان مملوكاً لمسلم أو ذمياً لا يكون موثقاً، فإذا لم يعرف مالکها كان لعامة المسلمين، ولو ظهر مالکها ترد إليه ويضمن نقصان الأرض، والبعيد عن العامر شرطه أبو يوسف خلافاً لمحمد ﷺ.

(ومن أحياء مملوكة إن أذن له الإمام ولو ذمياً<sup>(٣)</sup> وإلا فلا): أي إن لم يأذن

فمعناه ما تقدم خرابه. قاله جليبي ﷺ<sup>(٤)</sup>.

[١] قوله: بعيدة عن العامر... الخ؛ في «الذخيرة»: الفاصل بين القريب والبعيد مروي عن أبي يوسف ﷺ قال: يقوم رجل جهوري الصوت من أقصى العمرات على مكان عال وينادي بأعلى صوته، فأى الموضع الذي لا يسمع صوته فيه يكون بعيداً. هكذا في «الكفاية»<sup>(٥)</sup>.

[٢] أقوله: لا يسمع... الخ؛ وإن كان يسمع فلا؛ لأنه فناء العامر فينتفعون به؛ لأنهم يحتاجون إليه لرعي مواشيتهم، وطرح حصائدهم، فلم يكن انتفاعهم منقطعاً عنه ظاهراً، فلا يكون موثقاً، قاله الزيلعي ﷺ<sup>(٦)</sup>.

[٣] أقوله: ولو ذمياً؛ لأن الأحياء سبب الملك، إلا أن عند أبي حنيفة ﷺ إذن الإمام من شرطه، فيستويان فيه كما في سائر أسباب الملك، حتى الاستيلاء على أصلنا، يعني إنا نملك مال الكافر بالاستيلاء، فكذا الكافر يملك مال المسلم بالاستيلاء، فكذا هاهنا، وأما الشافعي ﷺ فلا يقول بتملك الكافر أموالنا ولو استولى علينا.

(١) أي البلد والقرية، فإن العامر بمعنى المعمور؛ لأن الظاهر أن ما يكون قريباً من القرية لا ينقطع

احتياج أهلها إليه كرعي مواشيتهم وطرح حصائدهم. ينظر: «مجمع الأنهر» (٢: ٥٥٧).

(٢) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٨٦).

(٣) «الكفاية» (٩: ٢).

(٤) في «تبيين الحقائق» (٦: ٣٥).

ولم يجرَّ إحياء ما عدلَ عنه الماء وجرَّ عوده، فإن لم يجرَّ جاز، ومَن حَجَرَ أرضاً ولم يعمرها ثلاث حججٍ دفعها الإمامُ إلى غيره

الإمامُ لا يملكه، هذا عند أبي حنيفة رضي الله عنه، وهما لم يشترطا إذن الإمام، (ولم يجرَّ إحياء ما عدلَ عنه الماء وجرَّ عوده<sup>(١)</sup>)، فإن لم يجرَّ جاز: أي إن لم يجرَّ عودُ الماء<sup>(٢)</sup> جاز إحياءه.

(ومَن حَجَرَ<sup>(٣)</sup> أرضاً ولم يعمرها ثلاث حججٍ دفعها الإمامُ إلى غيره<sup>(٤)</sup>)، التحجيرُ في الأصل وضعُ الأحجار؛ ليعلمَ الناسُ أنه أخذها، ثم سُمي به الإعلام الذي لا يكونُ بوضع الأحجار، وقيل: اشتقاقه من الحَجَر بالسكون، فإن كَرَبَها وسقاها فهو إحياءٌ عند محمد رضي الله عنه.

[١] أقوله: أي إن لم يجرَّ عودُ الماء... إلخ؛ لأنَّ شرطَ جوازِ الإحياء أن تكون الأرضُ تحت تصرف الإمام، فإذا عدلَ عنه الماء ولم يكن عوده، وذهب عليه الماء فصار في تصرف الإمام، فيجوز إحياءه إذا لم يكن حريماً لعامر. قاله جليبي رضي الله عنه.<sup>(١)</sup>

[٢] أقوله: ومَن حَجَرَ... إلخ؛ اعلم أنَّ الاحتجارَ هو الصحيح، يقال: حَجَرْتُ الأرضَ إذا ضربت عليها مناراً، وعَلِمْتَ علماً في حدودها للحيازة. كذا في «المغرب».

وقد ذكرَ الفقهاء رضي الله عنهم معناه التحجير، والتحجير أيضاً معناه الإعلام بأنَّه قصدُ إحياءِ المواتِ بوضع الحجر ونحوه حوله، واشتقاقه حينئذٍ من الحجر بفتحين، أو من الحجر يسكون الجيم.

فالمعنى: إعلامُ موضعِ المواتِ وتحجيرِ الغير عن إحيائه، فإنَّ من أَعْلَمَ في موضعٍ من المواتِ علامة، فكأنَّه منعَ الغير من إحياءِ ذلك الموضع. كذا في «غاية البيان» و«الكافي».

[٣] أقوله: دفعها الإمامُ إلى غيره... إلخ؛ لأنَّ الدفعَ إلى الأوَّل كان ليعمرها، فتحصلُ المنفعةُ للمسلمين من حيث العشر والخراج، فإذا لم يحصل يدفعه إلى غيره تحصيلاً للمقصود؛ ولأنَّ التحجيرَ ليس بإحياءٍ ليملكه به؛ لأنَّ الإحياءَ إنما هو العمارة.

(١) أي لا يجوز محل عدل عنه ماء الفرات ونحوها واحتمل عوده إليه، فإن لم يحتمل جاز؛ لأنه كالموات إذا لم يكن حريماً لعامر. ينظر: «الدر المنثور» (٢: ٥٨٨).

(٢) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٨٦).

وَمَنْ حَفَرَ بَثْرًا فِي مَوَاتٍ بِالْإِذْنِ فَلَهُ حَرِيمُهَا لِلْعَطَنِ وَالنَّاضِحِ أَرْبَعُونَ ذِرَاعًا مِنْ كُلِّ جَانِبٍ فِي الْأَصَحِّ

وإن فعل أحدهما فهو تحجير<sup>(١)</sup>.

(وَمَنْ حَفَرَ بَثْرًا فِي مَوَاتٍ بِالْإِذْنِ فَلَهُ حَرِيمُهَا لِلْعَطَنِ وَالنَّاضِحِ أَرْبَعُونَ ذِرَاعًا<sup>(٢)</sup> مِنْ كُلِّ جَانِبٍ فِي الْأَصَحِّ)، بَثْرُ الْعَطَنِ الْبَثْرُ الَّتِي يَنَاقُ الْإِبِلُ حَوْلَهَا وَيَسْقَى، وَبَثْرُ النَّاضِحِ الْبَثْرُ الَّتِي يُسْتَخْرَجُ مَآوُهَا بِسِيرِ الْبَعِيرِ وَنَحْوِهِ، وَعِنْدَهُمَا: حَرِيمُهَا سِتُونَ ذِرَاعًا، وَإِنَّمَا قَالَ فِي الْأَصَحِّ؛ لِأَنَّهُ قِيلَ: الْحَرِيمُ أَرْبَعُونَ ذِرَاعًا مِنْ كُلِّ الْجَوَانِبِ

والتحجير للإعلام سُمِّيَ بِهِ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَعْلَمُونَ مَوْضِعَ الْأَحْجَارِ حَوْلَهُ، أَوْ يَعْلَمُونَهُ لِحَجَرٍ غَيْرِهِمْ عَنْ إِحْيَائِهِ، فَبَقِيَ غَيْرُ مَمْلُوكٍ كَمَا كَانَ، هُوَ الصَّحِيحُ، وَإِنَّمَا شَرَطَ ثَلَاثَ سَنِينَ؛ لِقَوْلِ عُمَرَ رضي الله عنه: لَيْسَ لِمُتَحَجَّرٍ بَعْدَ ثَلَاثِ سَنِينَ حَقٌّ.

وَلِأَنَّهُ إِذَا أَعْلَمَهُ لَا بَدَّ مِنْ زَمَانٍ يَرْجِعُ فِيهِ إِلَى وَطَنِهِ، وَزَمَانٍ يَهْيِءُ أُمُورَهُ فِيهِ، ثُمَّ زَمَانٌ يَرْجِعُ إِلَى مَا يَحْجَرُهُ، فَقَدَرْنَاهُ بِثَلَاثِ سَنِينَ؛ لِأَنَّ مَا دُونَهَا مِنَ السَّاعَاتِ وَالْأَيَّامِ وَالشُّهُورِ لَا يَفِي بِذَلِكَ، وَإِذَا لَمْ يَحْفَرْ بَعْدَ انْقِضَائِهَا فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ تَرَكَهَا. كَذَا فِي «الْهِدَايَةِ»<sup>(١)</sup>.

[١] أقوله: فهو تحجير... الخ؛ ولو حفر أنهارها ولم يسقها يكون تحجيراً، وإن كان سقاها مع حفر الأنهار كان إحياءً؛ لوجود الفعلين، ولو حوَّطها؛ أي جعلها حائطاً وسنَّمها؛ أي جعل لها السنَّام، بحيث يعصم الماء تكون إحياءً؛ لأنه من جملة البناء، وكذا إذا بذرها. كذا في «الهداية»<sup>(٢)</sup>.

[٢] أقوله: أربعون ذراعاً... الخ؛ لقوله رضي الله عنه: «مَنْ حَفَرَ بَثْرًا فَلَهُ مِمَّا حَوْلَهَا أَرْبَعُونَ ذِرَاعًا عَطْنًا لِمَا شِئَتْ»<sup>(٣)</sup>، أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَغْفَلٍ رضي الله عنه.

وَرَوَى أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ»: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حَرِيمُ الْبَثْرِ أَرْبَعُونَ ذِرَاعًا مِنْ جَوَانِبِهَا كُلِّهَا»<sup>(٤)</sup>؛ وَلِهَذَا قَالَ فِي «الْهِدَايَةِ»<sup>(٥)</sup>: ثُمَّ قِيلَ: أَرْبَعُونَ

(١) «الهداية» (٤ : ٩٩).

(٢) «الهداية» (٤ : ١٠٠).

(٣) في «سنن ابن ماجه» (٢ : ٨٣١)، قَالَ الْكُتْنَانِي فِي «المصباح» (٣ : ٨٥) : هَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ.

(٤) فِي «مُسْنَدِ أَحْمَدَ» (٢ : ٤٩٤)، وَغَيْرِهِ.

(٥) «الهداية» (٤ : ١٠٠).

وللعين خمسمئة كذلك، ومُنِعَ غَيْرُهُ من الحفر فيه لا فيما وراء  
وذراع العامة<sup>(١)</sup> ستة قبضات، وعند الحساب كذلك، فإنهم قدروه بأربع وعشرين  
إصبعاً، كلُّ إصبع<sup>(٢)</sup> ست شعيرات مضمومة بطون بعضها بطون البعض.  
(وللعين خمسمئة كذلك)<sup>(٣)</sup>: أي من كل جانب.

(ومُنِعَ غَيْرُهُ<sup>(٤)</sup> من الحفر فيه لا فيما وراء  
من كل الجوانب، والصحيح أنه من كل جانب؛ لأن في الأراضي رخوة، ويتحول الماء  
إلى ما حفر دونها.

[١] أقوله: وذراع العامة: أي المكسر، وهو ست قبضات، فكسر منه، قيد الذراع  
بالعامة؛ لأن ذراع الملك سبع قبضات فكسر منه قبضة.

[٢] أقوله: كل إصبع... الخ؛ وفي بعض النسخ: ثلاث شعيرات، والصحيح  
الست، كما صرح به الزَّيْلَعِيُّ حيث قال في أوائل «باب التيمم»: وعرض الإصبع ست  
حبَّات شعير، فلصقه ظهر البطن، لكن فيه نوع مخالفة لهذا الشرح؛ لأنه شرط انضمام  
البطون، والزَّيْلَعِيُّ: انضمام الظهر بالبطن، ويؤيد صحة لفظ الست تقدير أهل الحساب  
بأربعة وعشرين إصبعاً، فلي تأمل. قاله الجلبى<sup>(١)</sup>.

[٣] أقوله: وللعين خمسمئة كذلك؛ أي من كل جانب؛ لما روينا، ولأن العين  
تستخرج للزراعة، فلا بد من وطن يستقر فيه الماء ومن موضع تجري فيه إلى الزرع،  
وقدّر الشارع بخمسمئة، ولا مدخل للرأي في المقادير، ثم قبل الخمسمئة من الجوانب  
الأربعة من كل جانب: مئة وخمس وعشرون ذراعاً، والأصح ما قال المصنف<sup>(٢)</sup>:  
يعني خمسمئة ذراع من كل جانب.

وفي «الكافي» قيل: إن التقدير في البئر والعين بما ذكرنا؛ لصورتها، وفي أراضيها  
يزاد على ذلك لرخاوة الأرض، كيلا يتحول الماء إلى الثانية، فتعطل الأولى، ولو غرس  
شجراً في أرض الموات، هل يستحق لها حريم؟ لم يذكره محمد<sup>(٣)</sup> في «الأصل»، وقال  
مشايخنا: لها حريم بقدر خمسة أذرع، حتى لم يكن لغيره أن يغرس فيها شجرة،  
وللأول منعه، هكذا في بعض الشروح.

[٤] أقوله: ومنع غيره؛ قال في «تكملة البحر»<sup>(٤)</sup>: يمنع منه؛ لأنه صار ملكاً

(١) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٨٦ - ٥٨٧).

(٢) «تكملة البحر» (٨: ٢٤١).

وله الحريم من ثلاثة جوانب ، وللقناة حريمٌ بقدر ما يصلحها

وله الحريم من ثلاثة جوانب<sup>(١)</sup> : أي للذي حفر من منتهى حريم الأول دون الأول .  
(وللقناة<sup>(٢)</sup> حريمٌ بقدر ما يصلحها)<sup>(١)</sup> هذا عند أبي حنيفة رحمته الله ، وقيل : إذا لم يخرج الماء فهو كالنهر ، فلا حريم له ، وعند ظهور الماء كالعين ، فله الحريم خمسمئة ذراع .

لصاحب البئر ضرورة ؛ لتمكّنه من الانتفاع ، فكان الحافر متعدياً بالحفر في ملك غيره ، فإذا حفر كان للأول أن يمنعه لما ذكرنا ، والحفر ليس لقيد .

قال في «الحنانية» : ولو بنى الثاني في حريم الأول كان له أن يمنعه ، ولو أراد الأول أن يأخذ الثاني بحفره كان له ذلك ؛ لأنه أتلف ملكه بالحفر ، ثم اختلفوا فيما يؤاخذ به ، قيل : بكسبه ؛ لأنه أزاله بتعديّه ، كما لو وضع شيئاً في ملك غيره ، وقيل : بضمّنه النقصان ، ويكسُسُ الأول ما حفره بنفسه ، كما إذا هدم جدار غيره كان لصاحبه أن يؤاخذ به بقيمته لا ببناء الجدار ، وهو الصحيح .

وفي «العناية»<sup>(٢)</sup> : طريق معرفة النقصان أن يقوم الأول قبل حفر الثاني وبعده ، فيضمن نقصان ما بينهما ، وما عطب في البئر الأول فلا ضمان عليه ؛ لأنه غير معتد في حفره .

[١] قوله : وله الحريم من ثلاثة جوانب ؛ صورته : ولو حفر الثاني بئراً في منتهى حريم الأول بإذن الإمام فله الحريم من ثلاثة جوانب دون الأول ، بسبق ملك الأول فيه ، ولو ذهب ماء البشر الأولى ، وتحول إلى الثانية فلا شيء عليه ؛ لأنه غير متعد في ذلك ، والماء الذي تحت الأرض غير مملوك لأحد ، فلا يكون له المخاصمة بسببه ، كمن بنى حانوتاً في جنب حانوت غيره فكسد الأول بسببه .

[٢] قوله : وللقناة... الخ ؛ وهي مجرى الماء تحت الأرض ، ولم يقدر حريمه بشيء يمكن ضبطه ، وعن محمد رحمته الله : هو بمنزلة البئر في استحقاق الحريم ، وقيل : هذا قولهما .

(١) أي القناة مجرى الماء تحت الأرض ولم يقدر حريمه بشيء يمكن ضبطه ، وعن محمد : أنه بمنزلة البشر في استحقاق الحريم ، وقيل : هذا عندهما ، وعند أبي حنيفة رحمته الله : لا حريم له ما لم يظهر على وجه الأرض . ينظر : «درر الحكام» (١ : ٣٠٧) .

(٢) «العناية» (١٠ : ٧٦) .

## ولا حريم لنهر في أرض غيره إلا بحجة

(ولا حريم لنهر<sup>(١)</sup> في أرض غيره إلا بحجة<sup>(١)</sup>)، هذا عند أبي حنيفة رحمته الله،  
وعندهما<sup>(٢)</sup>: له مُسْنَأُ النهر يمشى عليها ويلقى عليها الطين، وكذا في أرض موات

وعند الإمام: لا حريم له ما لم يظهر على الأرض؛ لأنه نهر في الحقيقة، فتعتبر بالنهر فلا حريم له، وعند ظهور الماء بمنزلة عين فوارة، فيقدر حريمها بخمسمة ذراع.  
[١] أقوله: إلا بحجة؛ أي بإقامة بيّنة على أنها له، قال في «غاية البيان»: قال «شرح الطحاوي»: ولو أن نهر الرجل وأرضاً على شطّ النهر لرجل آخر، فتنازعا في المُسْنَأ، فإن كان بين الأرضين وبين النهر حامل كالحائط أو نحوه، كان المُسْنَأ لصاحب النهر بالإجماع، وإن لم يكن بينهما حائل.

قال أبو حنيفة رحمته الله: هي لصاحب الأرض، ولصاحب النهر فيها حقّ تسيل الماء حتى أن صاحب الأرض إذا أراد رفعها كان لصاحب النهر منعه عن ذلك، ولصاحب الأرض أن يغرّس فيها؛ لأنّ الملك له، وليس لصاحب النهر منعه عن ذلك.  
وقال أصحابه: المُسْنَأ لصاحب النهر، وقال شيخ الإسلام خواهر زاده في «شرح كتاب الشرب»: وإنما تظهر ثمرة الخلاف في أن الغرس والزراعة لمن يكون فعلى قول أبي حنيفة رحمته الله لربّ الأرض، وعلى قولهما لصاحب النهر.

[٢] أقوله: وهذا عند أبي حنيفة رحمته الله؛ دليله أن استحقاق الحريم في البئر والعين ثبت نصّاً بخلاف القياس، فلا يلحقُ بهما ما ليس في معناهما، ألا ترى أن من بنى قصرًا في الصحراء لا يستحقّ حريمًا، وإن كان محتاجاً إليه لإبقاء الكناسة؛ لأنه يمكن الانتفاع بالقصر دون الحريم.

[٣] أقوله: وعندهما... الخ؛ لأنّ استحقاق الحريم للحاجة، وصاحب النهر يحتاج إليه كصاحب البئر والعين؛ لأنه يحتاجُ إلى شيء على حافتي النهر ليجري الماء إذا حبس بشيء وقع فيه إذ لا يمكنه المشي في وسط الماء، وكذا يحتاجُ إلى موضع يلقي عليه الطين عند الكرب، وفي «الكبرى»: الفتوى على قولهما.

(١) النهر: مجرى كبير لا يحتاج إلى الكري في كلّ حين، فصورة المسألة: أن من كان له نهر في أرض غيره فليس له حريم عند الإمام إلا أن يقيم بينة على ثبوت الحريم له. ينظر: «مجمع الأنهر» (٢):

فَمُسْنَاةٌ بَيْنَ نَهْرٍ رَجُلٍ وَأَرْضٍ الْآخَرِ، وَلَيْسَتْ مَعَ أَحَدٍ لِمُصَاحِبِ الْأَرْضِ  
 (فَمُسْنَاةٌ بَيْنَ نَهْرٍ<sup>(١)</sup> رَجُلٍ وَأَرْضٍ الْآخَرِ، وَلَيْسَتْ مَعَ أَحَدٍ لِمُصَاحِبِ الْأَرْضِ): أي  
 إن لم يكن لأحدهما عليها غرس أو طينٌ مُلْقَى فهي لمُصَاحِبِ الْأَرْضِ<sup>(٢)</sup> عند أبي  
 حنيفة رحمه الله، وإن كان فصاحبُ الشغل هو صاحبُ اليد، وعند أبي يوسف رحمه الله  
 حريمُهُ مقدارُ نصفِ بطنِ النهرِ من كلِّ جانب، وعند محمد رحمه الله مقدارُ بطنِ النهرِ من  
 كلِّ جانب.

[١] أقوله: فَمُسْنَاةٌ بَيْنَ نَهْرٍ... الخ؛ صورته ما في «الجامع الصغير»: نهرٌ لرجلٍ إلى  
 جنبه مُسْنَاةٌ، والآخر خلف المُسْنَاةِ أرضٌ تلتزقها، وليست المُسْنَاةُ في يد أحد، فهي  
 لمُصَاحِبِ الْأَرْضِ.

وقوله: وليست مع أحد، معناه ليس لأحدهما عليه غرس ولا طين يلقى، كما  
 بيَّنه الشارح رحمه الله فينكشف بها للفظِ موضع الخلاف، وهو أن يكون الحريمُ موازياً  
 للأرض لا فاصلاً بينهما، وأن لا يكون مشغولاً بحق أحدهما. كذا في بعض الحواشي.

[٢] أقوله: فهي لمُصَاحِبِ الْأَرْضِ... الخ؛ وهذا تصريحٌ منه بعدم لزوم الحريم  
 للنهر، قيل: هذا الخلاف في نهرٍ كبيرٍ لا يحتاجُ فيه إلى الكري في كلِّ حين، أمّا الأنهارُ  
 الصغارُ التي يحتاج إلى كريبها في كلِّ وقتٍ فلها حريمٌ بالاتفاق، هكذا ذكر في «النهاية»،  
 وظاهرُ كلام «الهداية» و«الوقاية» يتأفیه، قاله الجلبی رحمه الله <sup>(١)</sup>.





### فصل في الشرب

الشرب: نصيب الماء، والشفة شرب بني آدم والبهايم، ولكل حقها في كل ماء لم يحرز ياناء، وسقي أرضه من البحر ونهر عظيم كدجلة ونحوها، وشق نهر لأرضه منها أو لنصب الرحي إن لم يضر بالعامّة، وإن ضر فلا. لا سقي دوابه إن خيف تخريب النهر لكثرتها وأرضه وشجرة من نهر غيره وقناته وبثره إلا بإذنه، وله سقي شجر أو خضر في داره

### فصل في الشرب

(الشرب<sup>(١)</sup>): نصيب الماء، والشفة شرب بني آدم والبهايم، ولكل<sup>(٢)</sup> حقها في كل ماء لم يحرز ياناء، وسقي أرضه من البحر ونهر عظيم كدجلة ونحوها، وشق نهر لأرضه منها<sup>(٣)</sup> أو لنصب الرحي إن لم يضر بالعامّة، وإن ضر فلا. لا سقي دوابه إن خيف تخريب النهر لكثرتها وأرضه، بالجر عطف على دوابه، (وشجرة من نهر غيره وقناته وبثره إلا بإذنه، وله سقي شجر أو خضر في داره<sup>(٤)</sup>)

[١] أقوله: الشرب؛ هو - بالكسر - : نصيب من الماء مطلقاً، سواء استوفى بالسقا، كشر بني آدم والبهايم، قال الله ﷻ في ناقة صالح ﷻ: ﴿لَمَّا شَرِبَ وَلَكَّرَ شَرِبَ يَوْمَ مَعْلُومٍ﴾ (١٥٥)<sup>(٢)</sup>، أو لسقي الأرض والشجر. وقوله: الشفة، أصلها: الشفة، أسقطت الباء تخفيفاً، والمراد بها هاهنا النصيب المخصوص منه؛ لأن أهل الشفة الذين لهم حق للشرب بشفاهتهم وسقي دوابهم، والاستيفاء بالأواني دون سقي الأرض والشجر، وفيهما عموم وخصوص مطلق. قاله الجلبى رحمه الله<sup>(٣)</sup>.

[٢] أقوله: أو خضر في داره... الخ؛ أي سقى خضراً وقعت في داره بحمل الماء

(١) أي ولكل واحد من بني آدم والبهايم. ينظر: «شرح ابن ملك» (ق ٢٩٢/١ - ب).

(٢) أي من البحر والنهر. ينظر: «شرح ابن ملك» (ق ٢٩٢/ب).

(٣) الشعراء: ١٥٥.

(٤) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٨٧).

حملاً بجراره في الأصح. وكري نهر لم يملك من بيت المال، فإن لم يكن فيه شيء فعلى العامة، وكري نهر ملك على أهله من أعلاه لا على أهل الشفة، ومن جاوز من أرضه قد برئ

حملاً بجراره في الأصح<sup>(١)</sup>.

وكري نهر لم يملك من بيت المال، فإن لم يكن فيه شيء فعلى العامة: أي يجبر الإمام الناس على كربه، (وكري نهر ملك على أهله<sup>(١)</sup> من أعلاه لا على أهل الشفة، ومن جاوز من أرضه قد برئ): أي كل شريك جاوز الذين يكرون النهر عن أرضه لم يكن عليه كري باقي النهر، وهذا عند أبي حنيفة<sup>(٢)</sup>.

بالجرار، وهي جمع جرة: بفتح الجيم والراء المهملة، يقال له الفارسية: سبود، قوله: في الأصح إشارة إلى قول أئمة بلخ<sup>(٣)</sup>: ليس له ذلك إلا بإذن صاحب النهر، وقيل له: أن يمنع سقي بستانه بالقصاع والروايا، وفي غسل الثياب منه كلام.

[١] أقوله: وكري نهر ملك على أهله؛ وهو نوعان:

أحدهما: مملوك، ودخل ماؤه تحت القسمة إلا أنه عام.

وثانيهما: مملوك دخل ماؤه في القسمة، وهو خاص، والفاصل بينهما استحقاق الشفة وعدمه، يعني كل ما يستحق به الشفة خاص، وما لا يستحق به عام، وتكلموا في النهر الخاص الذي يستحق به إياها.

قال بعضهم: إن كان النهر بعشرة فما دونها، وعليه قرية واحدة يقع ماؤه فيها فهو نهر خاص، وإن كان الماء فوق المذكور فعام، وقيل: الخاص ما لا تجري فيه السفن، وأما ما تجري فيه فهو عام. قاله الجليبي<sup>(٤)</sup>.

[٢] أقوله: وهذا عند أبي حنيفة<sup>(٥)</sup>؛ قال قاضي خان<sup>(٦)</sup>: والفتوى على قوله،

اعلم أن هذا الخلاف في النهر الخاص.

وأما العام الذي عليها قرى يشربون منها إذا اتفقوا على كربه فبلغوا فوهته بنهر

(١) لما قال بعض مشايخ بلخ ليس له ذلك إلا بإذن صاحب الماء كما ليس له سقي شجرة أو خضرة في غير داره، وقال شمس الأئمة السرخسي: إنه لا يمنع من هذا المقدار، واختار المصنف ما قال السرخسي؛ لأن الناس يتوسعون فيه ويعدون المنع من الدناءة. ينظر: «مجمع الأنهر» (٢: ٥٦٣).

(٢) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٨٧).

وصحَّ دعوى الشربِ بلا أرض، فإن اختصم قومٌ في شربِ بينهم قسِمَ بقدرِ أراضيهم

وقالا: عليهم كرية من أوله إلى آخره<sup>(١)</sup>.  
(وصحَّ دعوى الشربِ بلا أرض)، هذا استحسان<sup>(٢)</sup>؛ لأنه قد يملكُ بدون الأرض إرثاً، وقد يباعُ الأرضُ ويبقى الشربُ للبائع.  
(فإن اختصم قومٌ في شربِ بينهم قسِمَ بقدرِ أراضيهم<sup>(٣)</sup>)

قرية يرفعُ عنهم مؤنة الكري، وعلى هذا الخلاف إذا احتاجوا إلى إصلاح حافتي النهر. كذا في «حقائق المنظومة». قاله الجلبى<sup>(٤)</sup>.

[١] قوله: هذا استحسان... الخ؛ والقياسُ أن لا يصحَّ؛ لأنَّ المدَّعي يطلبُ من القاضي أن يقضيَ له بالملك فيما يدَّعيه إذا ثبت دعواه بالبيِّنة، والشرب لا يحتمل التملك بغير أرض، فلا يسمع القاضي فيه الدعوى، كالخمر في حق المسلمين، وأيضاً لأنَّ شرطَ صحَّة الدعوى إعلامُ المدَّعي كالشهادة، والشرب مجهولٌ جهالة لا تقبل الإعلام، ودليل الاستحسان ما قاله الشارح بقوله: لأنه... الخ.

[٢] قوله: قسم بقدر أراضيهم... الخ؛ لأنَّ المقصود الانتفاعُ بسقيها، فيتقدَّر بقدره. فإن قيل: إنَّهم قد استووا في إثبات اليد على الماء الذي في النهر، والمساواة في اليد توجبُ المساواة في الاستحقاق.

قلنا: إن إثبات اليد على الماء إنما هو بالانتفاع بالماء، ومن له عشرة قطع لا يكون انتفاعه مثل انتفاع مَنْ له قطعة واحدة، فلا يتحقق التساوي في إثبات اليد. بخلاف الطريق المشترك بين الجماعة، ولا يعرف كيف أصله بينهم، اختلفوا في ذلك، فإنَّه يقسم بينهم على عدد الرؤوس لا على قدر أملاكهم، حتى يعطى لصاحب القليل ما يعطى لصاحب الكثير، وفي الشرب يعطى لصاحب الكثير أكثر مما يعطى

(١) صورة المسألة: لو كان الشركاء في النهر عشرة فعلى كلِّ عشرة المؤنة، فإذا جاوزوا أرض رجل منهم فهي على التسعة الباقين أتساعاً؛ لعدم نفع الأول فيما بعد أرضه، وهكذا فمن الآخر أكثرهم غرامة؛ لأنه لا ينتفع إلا إذا وصل الكري إلى أرضه ودونه في الغرامة من قبله إلى الأول، والفتوى على قول الإمام. ينظر: «رد المحتار» (٥: ٢٨٤).

(٢) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٨٧).

وَمُنْعُ الْأَعْلَى مِنْهُمْ مِنْ سَكْرِ النَّهْرِ وَإِنْ لَمْ يَشْرَبْ بِدُونِهِ إِلَّا بِرِضَاهُمْ ، وَكُلٌّ مِنْهُمْ مِنْ شَقِّ نَهْرٍ مِنْهُ ، وَنَصَبٌ رَحَى أَوْ دَالِيَّةً أَوْ جَسْرَ عَلَيْهِ بِلَا أذنٍ شَرِيكَه ، إِلَّا وَمُنْعُ الْأَعْلَى<sup>(١)</sup> مِنْهُمْ مِنْ سَكْرِ النَّهْرِ وَإِنْ لَمْ يَشْرَبْ<sup>(٢)</sup> بِدُونِهِ إِلَّا بِرِضَاهُمْ<sup>(٣)</sup> ، وَكُلٌّ مِنْهُمْ<sup>(٤)</sup> مِنْ شَقِّ نَهْرٍ مِنْهُ ، وَنَصَبٌ رَحَى<sup>(٥)</sup> أَوْ دَالِيَّةً أَوْ جَسْرَ عَلَيْهِ بِلَا أذنٍ شَرِيكَه ، إِلَّا لَصَاحِبِ الْقَلِيلِ ، وَهَذَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ مَقْدَارَ حَقِّهِمْ ، وَإِذَا عُلِمَ يَقْسَمَ عَلَى مَا كَانَ فِي الْأَصْلِ .

[١] أقوله : ومنع الأعلى... إلخ ؛ يعني إن كان الأعلى منهم لا يشرب حتى يسكر النهر ، فإن سكر منع من السكر لما فيه من إبطال حق الباقي ، ولكنه يشرب بمحضته .  
[٢] أقوله : وإن لم يشرب ؛ أي لا يمكنه أن يسقي أرضه بتمامها إلا بالسكر ، فينساق كل الماء إليه ، ليس له ذلك إلا أن يكون صاحب الأعلى من بقعة لا يصل الماء إليها ، إلا أن يتخذ في النهر سكر أو أرياب الأرضين مقروء بأن مشربها من هذا النهر ، فلا بد أن يسكر النهر من أعلاه حتى يرتفع الماء إليها ، والسكر : حبس الماء من الجريان .  
[٣] أقوله : إلا برضاهم ؛ يعني تراضوا على أن يسكر الأعلى النهر حتى يشرب بمحضته أو اصطالحوا على أن يسكر كل رجل منهم في نوبته جاز ؛ لأن المنع كان حقهم وقد زال بتراضيتهم .

[٤] أقوله : وكلّ منهم... إلخ ؛ أي منع كلّ منهم من شقّ نهرٍ منه ، سواء كان يكري من النهر لأرض كان شربها من هذا النهر أو لا ؛ لأنّ فيه كسر ضفة النهر ، وهي مشتركة بينه وبين غيره . كذا في «الهداية»<sup>(٢)</sup> .

[٥] أقوله : ونصب رحى... إلخ ؛ أي منع نصب... إلخ ؛ لأنّ فيه شغل موضع مشترك بالبناء إلا أن يكون نصب هذه الأشياء لا يضرّ بالنهر ولا بالماء ، أو يكون موضعها في أرض صاحبها ؛ لأنّه تصرف في ملك نفسه ، ولا ضرر في حق غيره ، ومعنى الضرر بالنهر ما يبنيّه من كسر الضفة ، وبالماء أن يتغيّر عن سنّته الذي كان يجري عليه .

(١) يعني إن كان الأعلى منهم لا يشرب حتى يسكر النهر لم يكن له ذلك ؛ لأنّ فيه إبطال حق الباقي فإن تراضوا على أن يسكر الأعلى حتى يشرب بمحضته أو اصطالحوا على أن يسكر كل رجل منهم في نوبته جاز ؛ لأن الحقّ لهم . ينظر : «درر الحكام» (١ : ٣٠٨) .

(٢) «الهداية» (٤ : ١٠٦) .

رحى وُضِعَ في ملكه، ولا يضرُّ بالنهر ولا بالماء، ومن توسيع فم النهر، ومن القسمة بالأيام وقد كانت بالكوى، ومن سوق شربه إلى أرض له أخرى ليس لها منه شرب، والشربُ يورثُ ويوصى بالانتفاع

رحى وُضِعَ في ملكه)، بأن يكون بطنُ النهر وحافته ملكاً له، وللآخر حقُّ التسييل، (ولا يضرُّ بالنهر ولا بالماء، ومن توسيع فم النهر<sup>(١)</sup>، ومن القسمة بالأيام وقد كانت بالكوى)، الكوى جمعُ الكوة، وهي روزن<sup>(٢)</sup> البيت، ثم استعيرت للثقب التي تثقبُ في الخشب؛ ليجري الماءُ فيه إلى المزارع أو الجداول، ولئما يمنع؛ لأنَّ القديمَ يتركُ على قدمه<sup>(٣)</sup>، (ومن سوق شربه إلى أرض له أخرى ليس لها منه شرب)؛ لأنَّه إذا تقادمَ العهدُ يستدلُّ به على أنَّه حقُّ تلك الأرض<sup>(٤)</sup>.

(والشربُ يورثُ<sup>(٥)</sup> ويوصى بالانتفاع

[١] أقوله: من توسيع فم النهر... الخ؛ أي منع من توسيع فم النهر... الخ؛ لأنه يكسر ضفة النهر ويزيد على مقدار حقِّه في أخذ الماء، وكذا إذا أراد أن يؤخِّرها؛ أي الكوى عن فم النهر؛ لاختيار الماء فيه فيرد، أو دخول الماء.

بخلاف ما إذا أراد أن يسفل كواه أو يرفعها، حيث يكون جاز له ذلك في الصحيح؛ لأنَّ قسمة الماء في الأصل باعتبار سعة الكوة وضيقها من غير اعتبار التسفل والرفع، هو العادة، فلم يكن فيه تغيير موضع القسمة.

[٢] أقوله: يستدلُّ به على أنَّه حقُّ تلك الأرض؛ لأنَّهم يتنازعون في الشرب، فيقضي له بشرب الأرضين جميعاً إذا لم يعلم حقيقة الحال؛ لأنَّ الشرب على مقدار الأراضي إذا لم يعلم حقيقة الحال. «غاية البيان».

[٣] أقوله: والشرب يورث؛ بناء على أنَّ الورثة خلف الميِّت، فيقومون مقامه في أملاكه وحقوقه، وعدم جواز بيعه وهبته وصدقته لا يستلزم عدم جواز ذلك.

(١) روزن: وهو الكوة، فارسي معرَّب. ينظر: «طلبة الطلبة» (ص ١٣٦).

(٢) بيانها: ليس لواحد منهم أن يقسم بالأيام ولا مناصفة مع أن القسمة قد كانت من القديم بالكوى، وكذا لا يجوز أن يقسم بالكوى وقد كانت بالأيام؛ لأنَّ القديم يتركُ على قدمه إلا أن يرضى الكل. ينظر: «مجمع الأنهر» (٢: ٥٦٦).

ولا يباع، ولا يؤجر، ولا يوهب، ولا يتصدق به، ولا يجعل مهراً، وبدل الصلح. ولا يضمن مَنْ مَلَأَ أرضه فنزَّت أرضُ جاره، أو غرقت، ولا مَنْ سقى من شرب غيره

ولا يباع<sup>(١)</sup>، ولا يؤجر، ولا يوهب، ولا يتصدق به، ولا يجعل مهراً، وبدل الصلح<sup>(٢)</sup>. ولا يضمن<sup>(٣)</sup> مَنْ مَلَأَ أرضه فنزَّت أرضُ جاره، أو غرقت، ولا مَنْ سقى من شرب غيره، وهو قول الإمام المعروف بخواهر زادَه رحمته، وفي «الجامع الصغير» للبرزدوي رحمته: أنه يضمن.

ألا ترى أن القصاص والدين والخمر تملك بالإرث، وإن لم تملك بالبيع ونحوه، والوصية أحب الميراث. «عناية»<sup>(١)</sup>.

[١] أقوله: ولا يباع... الخ؛ إمّا للجهالة أو للغرر أو لأنه ليس بمال متقوم، حتى لا يضمن إذا سقى من شرب غيره. «هداية»<sup>(٢)</sup>.

[٢] أقوله: وبدل الصلح؛ أي لا يجعل الشرب بدل الصلح، صورته: إذا ادعى رجل قبل رجل دعوى في أرض أو دار فصالحه مَنْ دعواه على شرب بغير أرض، فالصلح باطل؛ لأن الصلح إذا وقع على خلاف جنس الحق كان فيه معنى البيع، وبيع الشرب بلا أرض لا يجوز، فكذا لا يجوز الصلح على الشرب من غير أرض. «غاية البيان».

[٣] أقوله: ولا يضمن... الخ؛ لأنه غير متعدّ فيه؛ لأن كون الفعل علّة للشيء إنما يعرف بالأثر اللازم له، والأثر اللازم لفعله اجتماع الماء في أرضه، وإنما صارت أرض جاره ذات نزّ بالشرب والاجتذاب، وهو أمر اتفاقي قد يكون وقد لا يكون، فلا يضاف إلى فعله إلا أنه لولا فعله لما حصل هذا الفساد.

فصار فعله في حقّ هذا الأثر سبباً محضاً، والمسبب إنما يضمن إذا تعدّى كحافر البئر، وواضع الحجر، وفعله في أرضه مباح، فلم يضمن قالوا: هذا إذا سقى أرضه سقياً معتاداً يتحمّل أرضه عادة، أما إذ سقى سقياً لا يتحمّل أرضه فيضمن؛ لأنه أجرى الماء إلى أرض جاره تقديرأ. «كفاية»<sup>(٣)</sup>.

(١) «العناية» (١٠ : ٨٧).

(٢) «الهداية» (٤ : ١٠٧).

(٣) «الكفاية» (٩ : ٢١).

## كتاب الأشربة

حَرَمَ الخمرُ: وهي التي من ماء العنب إذا غُلِيَ واشتدَّ وقذفَ بالزبد وإن

### كتاب الأشربة<sup>(١)</sup>

(حَرَمَ الخمرُ<sup>(٢)</sup>: وهي التي<sup>(٣)</sup> من ماء العنب إذا غُلِيَ واشتدَّ وقذفَ بالزبد وإن

[١] أقوله: كتاب الأشربة؛ ذكر كتاب الأشربة بعد الشرب لمناسبة بينهما في الاشتقاق، وهي اشتراك اللفظين في المعنى الأصلي والحروف الأصول، ولكن قدّم الشرب لأثّره حلال، والأشربة فيها حرام كالخمر. كذا في «غاية البيان».

[٢] أقوله: الأشربة؛ وهي جمع شراب، وهو ما يشرب من المائعات، وأريد بها في هذا الكتاب ما حرم منها، وسُمّي هذا الكتاب بها؛ لأنّ فيه بيان أحكامها، كما سُمّي كتاب الحدود لما فيه بيان أحكامها، قيل: الشراب: لغة: اسم لما يشرب سواء كان حلالاً أو حراماً، أمّا في استعمال أهل الشرع، فاسمُ الشراب يقوم على ما حَرَمَ منه. اعلم أنّ الأصول التي تتخذُ منها الأشربة هذه الأشياء: العنب، والزبيب، والتمر، والفواكه، والبرّ، والذرة، والفرصاد، والدخن، والألبان، كلبن الإبل، والرماء، وغير ذلك. كذا في «الفوائد العارفية».

[٣] أقوله: حرم الخمر... إلى قوله: والذرة؛ وإن لم يطبخ، تصريحٌ منه بأنّ الأشربة المشهورة ثمانية أصناف: أربعة منها محرّمة، وإن لم يسكر: وهي الخمر والطلاء والنقيعان، وأربعة منها محلّلة أحدها: المثلث، وثانيها: نبذ التمر، وثالثها: الخليلطان، ورابعها: نبذ عسل، وما عطف عليه، هذا زبدة ما في «تبيين الحقائق»<sup>(١)</sup>.

[٤] أقوله: وهي التي... الخ؛ شروع لتفاصيل المواضع العشرة التي ذكرت في «الهداية»<sup>(٢)</sup> في حقّ الخمر:

الأوّل: في بيان ماهيّتها، وقد عبّر عنه المصنّف ﷺ بقوله: وهي التي... إلى آخره.

والثاني: في حدّ ثبوت هذا الاسم، وعبّر عنه بقوله: إلى... الخ.

(١) «تبيين الحقائق» (٦: ٤٥).

(٢) «الهداية» (٤: ١٠٨ - ١١٠).

## قُلْتُ

قُلْتُ، هذا الاسمُ خصَّ هذا الشراب بإجماع أهل اللغة<sup>(١)</sup>، ولا نقول: إنَّ كلَّ مسكرٍ خمر؛ لاشتقاقه من مخامرة العقل، فإنَّ اللغة لا يجري فيها القياس، فلا يُسمَّى الدنَّ قارورة؛ لقرار الماء فيه، ورعاية الوضع الأوَّل ليست لصحَّة الإطلاق بل لترجيح الوضع، وقد حققناه في «التنقيح»<sup>(٢)</sup>، وقذفُ الزبد قولُ أبي حنيفة رحمته الله، وعندهما: إذا اشتدَّ صار مسكراً، لا يشترط قذفُ الزبد، ثمَّ عيَّنها حرام وإنَّ قُلْتُ.

والثالث: قول الشارح: ثمَّ عيَّنها حرام... الخ.

والرابع: كونها نجاسة غليظة، وقد أشار إليه المصنَّف رحمته الله بقوله: غلظاً نجاسة.

والخامس: قوله: ثمَّ يكفرُ مستحلُّها.

والسادس: قوله: وسقط... الخ.

والسابع: قوله: ويحرم... الخ.

والثامن: قوله: ويحدُّ شاربيها.

والتاسع: قوله: ولا يؤثِّر فيها... الخ.

والعاشر قوله: ويجوز... الخ. قاله الجلبى رحمته الله<sup>(٣)</sup>.

١١ أقوله: وقد حققناه في «التنقيح»<sup>(٣)</sup>؛ ليس فيه فائدة جليلة زائدة على ما في

الكتاب، لكن قال في أواخر «فصل حكم المشترك» من «توضيحه»: والمراد بالترجيح الأولوية، فعُلِمَ بهذا أنَّ الوضع قد لا يعتبر فيه المناسبة، كالجدار والحجر، وقد يعتبر كالقارورة والخمر، واعتبار المعنى الأوَّل في الوضع لا الثاني لبيان المناسبة، والأولوية لا لصحَّة الإطلاق، وإلاَّ يلزم إنَّ سَمَّى الدنَّ قارورة.

فلهذا السرُّ لا يجري القياس في اللغة، فلا يقال: إنَّ سائرَ الأشربة بمعنى مخامرة العقل، فإنَّ معنى المخامرة ليس مراعى في الخمر؛ لصحَّة إطلاق الخمر على كلِّ ما يوجد فيه المخامرة، بل لأجل المناسبة والأولوية ليضع الواضع بهذا المعنى لفظاً مناسباً. قاله الجلبى رحمته الله<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: «اللسان» (٢: ١٢٥٩).

(٢) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٨٨).

(٣) «التنقيح» (١: ١٣٤).

(٤) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٨٨).



كالطلاء وهو ماء عنب قد طُبِّخَ فذهبَ أَقْلُ من ثلثيه، وغلظاً نجاسةً

ومن الناس<sup>(١)</sup> مَنْ قال: السكرُ منها حرام، وهذا مدفوع<sup>(٢)</sup> بأنَّ الله تعالى سمَّاها رجساً، وعليه انعقد إجماعُ الأمة، ثمَّ يكفرُ مستحلها، وسقطَ تقوُّمها<sup>(٣)</sup> لا مألئتها عنها، ويحرمُ الانتفاعُ بها، ويحدُّ شارِبُها وإن لم يسكر، ولا يؤثِّرُ فيها الطبخ، ويجوزُ تخليلها خلافاً للشَّافِعِيِّ<sup>(٤)</sup>.  
هذه عشرةُ أحكام.

(كالطلاء وهو ماء عنب قد طُبِّخَ فذهبَ أَقْلُ من ثلثيه<sup>(٣)</sup>، وغلظاً نجاسةً<sup>(٣)</sup>)

[١] أقوله: وهذا مدفوع؛ أي كون الحرام من الخمر، وهو سكرها لا عينها مردودٌ بأنَّ الله تعالى سمَّاها رجساً، وهو ما يكون محرِّم العين، وعلى كونه محرِّم العين انعقد الإجماع، قاله الجلبى<sup>(٤)</sup>.

[٢] أقوله: وسقطَ تقوُّمها... إلخ؛ ويدلُّ عليها عدمُ تضمينِ متلفها وغاصبها، وعدمُ جواز بيعها، وحكمُ الله تعالى بكونها رجساً للإهانة، فإنَّ التقوُّمَ مشعرٌ بالغرَّة. فإن قيل: عدمُ تضمينِ المتلف هل يدلُّ على إباحةِ إتلافها.

قلنا: لا دلالة عليها، لكن اختلفَ فيها، قيل: يباح، وقيل: لا يباح إلا بغرضٍ صحيح بأن وجدت عند فاسق خيفٌ عليه الفسق، وأمَّا إذا كانت في يدٍ صالحٍ فلا يباح؛ لأنَّه يخللُها. هذا زبدة ما في «الهداية»<sup>(٥)</sup>، وشروحه.

[٣] أقوله: فذهبَ أَقْلُ من ثلثيه... إلخ؛ وهو مخالفٌ لما ذكرَ في «المحيط» من أنَّ الطلاءَ اسمٌ للمثلث، وهو ما إذا طُبِّخَ من ماء العنب، حتى ذهب ثلثاه، وبقي ثلثه، وصار مسكراً، وهو الصواب لما روي أنَّ كبار الصحابة<sup>(٦)</sup> كانوا يشربون الطلاء.

ويؤيِّدُ ما في «المحيط» تفسير الجَوْهَرِيِّ إياها بما ذهبَ ثلثاه، فلزمَ التوفيقُ بينهما وبين الشروح و«الهداية» و«القدوري»، فيتأمل. قاله الجلبى<sup>(٦)</sup>.

(١) قيل يريد به مالكاً والشافعي<sup>(٧)</sup>. ينظر: «العناية» (١٠: ٩٠).

(٢) ينظر: «النكت» (٣: ٥٢٤)، وغيرها.

(٣) أي الخمر وما ذهب من ثلثيه.

(٤) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٨٨).

(٥) «الهداية» (٤: ١٠٩).

(٦) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٨٩).

ونقيعُ التمر، ونقيعُ الزبيب نيين، إذا غلت واشتدت

ونقيعُ التمر<sup>(١)</sup>: أي السكر<sup>(٢)</sup>، (ونقيعُ الزبيب نيين<sup>(٣)</sup>، إذا غلت واشتدت)، الضميرُ يرجعُ إلى الطلاء ونقيع التمر ونقيع الزبيب، وعند الأوزاعيَّ رحمته الله الطلاء: وهو الباذق<sup>(٤)</sup> مباح، وكذا نقيعُ الزبيب، وعند شريك بن عبد الله رحمته الله: السكرُ مباح؛ لقوله رحمته الله: ﴿تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا﴾<sup>(٥)</sup>.

[١] أقوله: نقيعُ التمر... الخ؛ قال بعض الشراح: النقيعان مجروران معطوفان على الطلاء، ويجوزُ أن يكون مرفوعين معطوفين على الخمر، كما قال أخي جليبي رحمته الله<sup>(٦)</sup>.

[٢] أقوله: أي السكر؛ وهو بفتحتين، فسره الجوهريَّ رحمته الله: بنبيذ التمر، وفي «الهداية»<sup>(٣)</sup>: السكر هو التي من ماء التمر؛ أي الرطب في «العناية»: إنما فسّر التمر بالرطب؛ لأنَّ المتخذ من التمر اسمه نبيذ التمر إلا السكر، وهو حلالٌ على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمته الله، فبين قول الجوهريَّ و«الهداية» نوع مخالفة، فيتأملُ قاله الجليبي<sup>(٤)</sup>.

[٣] أقوله: نيين؛ حال من النقيعين؛ لبيان الواقع لا للاحتراز؛ لأنَّ عدمَ الطبخ معتبرٌ في مفهوم النقيع في المشهور، كما أنَّ وجودَه معتبرٌ في مفهوم النبيذ، وإنَّما أتى بهذه الحال بصيغة التثنية، وحال النبيذين بالمفرد، حيث قال: مطبوخاً مع أنَّ كلاً منهما عن الشئيين؛ لأنَّ النقيعين كلاهما ملفوظان، ولا يذكرُ من النبيذين إلا أحدهما، قاله الجليبي رحمته الله<sup>(٥)</sup>.

[٤] أقوله: لقوله رحمته الله: ﴿تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا﴾<sup>(٦)</sup>.

ولنا: قوله رحمته الله: «الخمرُ من هاتين الشجرتين»<sup>(٧)</sup>، وإجماعُ الصحابة رحمته الله.

(١) الباذق: ما طبخ من عصير العنب أدنى طبخ فصار شديداً، وهو مسكر. ينظر: «المصباح» (ص ٤١).

(٢) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٨٩).

(٣) «الهداية» (٤: ١١٠).

(٤) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٨٩).

(٥) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٨٩).

(٦) النحل: ٦٧.

(٧) في «صحيح مسلم» (٣: ١٥٧٣)، و«صحيح ابن حبان» (١٢: ١٦٣)، وغيرهما.

وحرمة الخمر أقوى، فيكفر مستحلها فقط، وحل المثلث العنبي مشتدًا

واعلم أن هذه الأشربة إنما تحرم عند أبي حنيفة رحمته إذا غلت واشتدت وقذفت بالزبد، وعندهما: يكفي الاشتداد كما في الخمر.

(وحرمة الخمر أقوى، فيكفر مستحلها فقط.

وحل المثلث العنبي<sup>(١)</sup> مشتدًا: أي بطبخ ماء العنب حتى يذهب ثلثاه وبقي ثلثه، ثم يوضع حتى يغلي ويشد ويقذف بالزبد، وكذا إن صب فيه الماء حتى يرق بعدما ذهب ثلثاه<sup>(٢)</sup>، ثم يطبخ أدنى طبخة، ثم يترك إلى أن يغلي ويشد ويقذف بالزبد

وجواب الآية: إنها منسوخة على مذهب الحنفي وغيره، كما صرح به في «الكشاف»، أو نقول: السكر النبيذ، وهو عصير العنب والزبيب، والتمر إذا بقي ثلاثة واشتد، وهو حلال عند الأعظم رحمته إلى حد السكر مجتمعه، بهذه الآية. كذا في «الكشاف».

ويحمل السكر المذكور في الآية على هذا توفيقاً بين الآية والحديث، وقيل: المراد منه التويخ لا الامتتان، يعني: أنتم لسفاهتكم تتخذون منه سكرًا حراماً، وتركون رزقاً حسناً، قاله الجلبلي رحمته<sup>(١)</sup>.

[٢] قوله: وحل المثلث العنبي... الخ؛ أي ما لم يبلغ حد السكر؛ لأن المقصود، بيان تغيير حكمه، وهو حرمة الفطرة منه بتغير معنى الخمر، وإنما خص بالذكر المثلث العنبي؛ لأن ما عداه صار حلالاً بأدنى طبيخة، وإن لم يذهب عشره، كما يفصح منه قوله: ونبيذ التمر... الخ عطفًا على المثلث، قاله الجلبلي رحمته<sup>(٢)</sup>.

[١] أقوله: بعدما ذهب ثلثاه؛ لأن صب الماء لا يزيد إلا ضعفًا، بخلاف ما إذا صب قبل الطبخ؛ لأن الماء يذهب أولاً عنده للطفاته، أو يذهب منهما، فلا يكون الذاهب ثلثي ماء العنب. قاله الجلبلي رحمته<sup>(٣)</sup>.

(١) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٨٩).

(٢) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٨٩ - ٥٩٠).

(٣) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٩٠).

ونبيذ التمر والزبيب مطبوخاً أدنى طبخة وإن اشتد إذا شرب ما لم يسكر بلا لهو وطرب

وإنما حل المثلث عند أبي حنيفة<sup>(١)</sup> وأبي يوسف<sup>(٢)</sup> خلافاً لمحمد ومالك<sup>(٣)</sup> والشافعي<sup>(٤)</sup>.

(ونبيذ التمر والزبيب مطبوخاً أدنى طبخة وإن اشتد إذا شرب ما لم يسكر بلا لهو وطرب<sup>(٥)</sup>): أي إنما يحل هذه الأشربة إذا شرب ما لم يسكر، أمّا القدح

[١] أقوله: وإنما حل المثلث عند أبي حنيفة<sup>(١)</sup>... الخ؛ لهما قوله<sup>(٢)</sup>: «حرمت الخمر بعينها قليلها وكثيرها»<sup>(٣)</sup>، والسكر من كل شراب خص السكر بالتحريم في غير الخمر، إذ العطف للمغايرة؛ ولأنّ المفسد هو القدح المسكر، وهو حرام عندنا، لا يقال: فحينئذ ينبغي أن لا يكون الحرام من الخمر إلا للقدح الأخير.

لأننا نقول: نعم؛ القياس ذلك، ولكن تركناه؛ لأنّ الخمر لرقبتها ولطافتها تدعو إلى الكثير، فأعطي للقليل حكم الكثير، والمثلث ليس كذلك؛ لأنّ غلظه لا يدعو إليه، بل هو في نفسه غداء، فبقي على الإباحة.

وأدلة الثلاثة الأخيرة قوله<sup>(٤)</sup>: «كل مسكر حرام»، وقوله<sup>(٥)</sup>: «ما أسكر كثيره فقليله حرام»<sup>(٦)</sup>، وقوله<sup>(٧)</sup>: «ما أسكر الجرعة فالجرعة منه حرام»<sup>(٨)</sup>؛ ولأنّ المسكر تفسد العقل فيكون حراماً قليلاً وكثيره كالخمر، وروى عن محمد<sup>(٩)</sup> مثل قولهما، وعنه أنّه كره ذلك، وعنه أنّه قال: لا أحرّمه ولا أبيحه. والله أعلم.

[٢] أقوله: بلا لهو وطرب؛ أي لا يقصد اللهو والطرب، هذا بخلاف فيما إذا قصد به التقوى، أمّا إذا قصد به التلهي والتلعب لا يحل باتّفاق الأئمة كلّها، وهذا القيد لا يختص بهذه الأشربة، بل إذا شرب الماء وغيره من المباحات بلهو وطرب على هيئة الفسقة حرّم. كذا في «الغرر»<sup>(١٠)</sup>.

(١) ينظر: «منح الجليل» (٢: ٤٥٥)، وغيره.

(٢) ينظر: «أسنى المطالب» (١: ١٠)، و«حاشيتا قليوبي وعميرة» (٤: ٢٠٣)، وغيرهما.

(٣) في «سنن النسائي الكبرى» (٤: ١٨٠)، و«المجتبى» (٨: ٣٢١)، وغيرهما.

(٤) في «صحيح ابن حبان» (١٢: ٢٠٢)، و«المنتقى» (١: ٢١٨)، وغيرهما.

(٥) قال الزيلعي في «نصب الراية» (٤: ٣٠٥): هذه الرواية غريبة ويشهد لها الرواية السابقة.

(٦) «غرر الحكام» (٢: ٨٧).

والخليطان، ونبیذ العسل والتین والبُرّ والشعیر والذرة وإن لم يطبخ بلا لهو ولا طرب

الأخیر<sup>(١)</sup>، وهو المسکر حرام اتفاقاً، وشرطه أن يشرب لا لقصد اللهو والطرب، بل لقصد التقوی.

(والخليطان)<sup>(٢)</sup>؛ وهو أن یجمع بین ماء التمر والزبيب ويطبخ أدنی طبخة، ويترك إلى أن يغلی ویشتد، یحل بلا لهو وطرب.

(ونبیذ العسل)<sup>(٣)</sup> والتین والبُرّ والشعیر والذرة وإن لم يطبخ بلا لهو ولا طرب

[أقوله: والخليطان؛ أي یحلّ الخليطان؛ لما روي عن ابن زياد أنه قال: سقاني ابن عمر رضي الله عنه شربة ما كدت أهتدي إلى أهلي، فغدوت إليه من الغد فأخبرته بذلك، فقال: ما زدنا على عجوة وزبيب، وهذا من الخليطين، وكان مطبوخاً؛ لأن المروي عنه حرمة نقيع الزبيب، وهو المنهي عنه.

فإن قيل: إن النبي ﷺ نهى عن الجمع بين التمر والزبيب، وعن الرطب والبسر، فكيف یحلّ.

قلنا: النهي محمولٌ على حالة العسر والقحط، حيث كره للأغنياء الجمع بين النعمتين، بل یستحب أن يأكل أحدهما، ویؤثر الآخر على جاره، حتى لا یشبع هو وجاره جائع، وما رويانا من الإباحة محمولٌ على حالة اليسر والسعة بین الناس، حيث أباح الجمع بین النعمتين، هكذا مروي عن إبراهيم النخعي رضي الله عنه. كذا في «مبسوط شيخ الإسلام».

[٢] أقوله: ونبیذ العسل... الخ؛ أي نبیذ هذه الأشياء حلال، وهو مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف رضي الله عنهما؛ لقوله ﷺ: «الخمر من هاتین الشجرتین»<sup>(٤)</sup>، وأشار إلى الکرمة والنخلة، خصّ التحريم بهما.

والمراد بیان الحكم إذ هو اللائق بمنصب الرسالة، لا بیان اللغة، كما ذهب إليه

(١) أي یحرم القدر المسکر منه، وهو الذي یعلم یقیناً أو بغالب الرأي أنه یسکره، فالحرام: هو القدح الأخیر الذي یحصل السكر بشریه. ينظر: «رد المحتار» (٦: ٤٥٣).

(٢) في «صحیح مسلم» (٣: ١٥٧٣)، وغيره.

وخلّ الخمر ولو بعلاج، والانتبأ في الدباء والحنتم والمزفت والنقير

وخلّ الخمر<sup>(١)</sup> ولو بعلاج: أي بإلقاء شيء فيه، وهذا احتراز عن قول الشافعي<sup>(٢)</sup>، فإنّ التخليل إذا كان بإلقاء شيء لا يحلّ الخلّ قولاً واحداً، وإن كان بغير إلقاء شيء ففيه قولان له.

(والانتبأ في الدباء والحنتم والمزفت والنقير)، الدباء: القرع، والحنتم: الجرة الخضراء، والمزفت: الظرف المطلي بالزفت؛ أي القير، والنقير: الظرف الذي يكون من الخشب المنقور.

اعلم أنّ هذه الظروف كانت مختصة بالخمر، فإذا حرمت الخمر حرم النبي<sup>ﷺ</sup> استعمال هذه الظروف، إمّا لأنّ في استعمالها تشبهاً بشرب الخمر، وإمّا لأنّ هذه الظروف كان فيها أثر الخمر، فلمّا مضت مدة أباح النبي<sup>ﷺ</sup> استعمال هذه

مالك والشافعي<sup>ﷺ</sup>، ثم قيل: يشترط فيه الطبخ لإباحته، وقيل: لا يشترط، وتفصيله في شروح «الهداية».

[١] أقوله: وخلّ الخمر؛ ولو بعلاج؛ أي خلّ الخمر حلالاً مطلقاً عندنا، وكذا التخليل خلافاً للشافعي<sup>ﷺ</sup>، له: إنّ في التخليل اقتراباً من الخمر على وجه التمول، والأمر بالاجتناب ينافيه.

ولنا: قوله<sup>ﷺ</sup>: «نعم الإدأم الخل»<sup>(٣)</sup>؛ ولأنّ بالتخليل يزول الوصفُ المفسد، وتثبت صفة الصلاح من حيث تسكين الصفراء، وكسر الشهوة، والتغذي به، والإصلاح مباح، وكذا الصالح للمصالح اعتباراً بالمتخلل بنفسه وبالذباغ.

[٢] أقوله: أباح النبي<sup>ﷺ</sup>، روى محمد<sup>ﷺ</sup> في كتاب «الآثار» عن النبي<sup>ﷺ</sup> أنّه قال: «نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها، ولا تقولوا هجراً، فقد أذن محمد<sup>ﷺ</sup> في زيارة قبر أمّه، وعن لحوم الأضاحي لا تمسكوها فوق ثلاثة أيّام فامسكوها ما بدا لكم وتزوّدوا.

(١) أي حل الخل الذي يتحوّل الخمر إليه. ينظر: «درر الحكام» (٢: ٨٨).

(٢) ينظر: «روضة الطالب» (١: ١٨)، و«التنبيه» (ص ١٧)، وغيرهما.

(٣) في «سنن الترمذي» (٤: ٢٧٨)، و«سنن أبي داود» (٣: ٣٥٩)، و«سنن النسائي» (٤: ١٦٠)،

و«مسند أبي عوانة» (٥: ١٩٥)، و«سنن الدارمي» (٢: ١٣٨)، وغيرها.

وكره شرب دُرْدِيّ الخمر، والامتنشاط به، ولا يحُدُّ شاربه بلا سكر

الظروف، فإنَّ أثر الخمر قد زال عنها، وأيضاً في ابتداء تحريم شيء يبالغ ويشدّد ليطركه الناس مرةً، فإذا ترك الناس واستقرَّ الأمر يزول ذلك التشديد بعد حصول المقصود.

(وكره شرب<sup>(١)</sup> دُرْدِيّ الخمر، والامتنشاط به<sup>(٢)</sup>)، المراد بالكراهة الحرمة؛ لأنَّ فيه أجزاء الخمر، إلاَّ أنه ذكر لفظ الكراهة لا الحرمة؛ لعدم النصِّ القاطع فيه، (ولا يحُدُّ شاربه<sup>(٣)</sup> بلا سكر)، فإنَّ في الخمر إنما يحُدُّ بشرب القليل؛ لأنَّ قليل الخمر يدعو إلى الكثير، ولا كذلك في الدُرْدِيّ فاعتبر حقيقة السكر.

فإنَّما نهيتكم ليوسع موسعكم على فقيركم، وعن النبيذ في الدباء والخنتم والمزقت فاشربوا في كلِّ ظرف، فإنَّ الظرف لا يحلُّ شيئاً ولا يحرمه، ولا تشربوا المسكر<sup>(٤)</sup>، وقال ذلك بعد ما أخبر عن النهي عنه، فكان ناسخاً له.

[١] أقوله: وكره شرب... الخ؛ لأنَّ فيه أجزاء الخمر، والانتفاع بالمحرَّم حرام؛ ولهذا لا يجوز التداءي به جرحاً أو دبرة دابة، ولا أن يسقي صبيّاً للتداوي، والوبال على مَنْ سقاه، وكذا الحال في المحرَّمات كلّها كالبنج والأفيون<sup>(٥)</sup>.

[٢] أقوله: والامتنشاط به؛ أي استعمال المشط بالدردِيّ، وإنَّما خص الامتنشاط؛ لأنَّ له تأثير في تحسين الشعر، وذلك شيء يضعه بعض النساء؛ لأنه يزيد في بريق الشعر<sup>(٦)</sup>.

[٣] أقوله: ولا يحُدُّ شاربه؛ أي شارب الدردِيّ بلا سكر، هذا عندنا: أمّا عند الشافعيّ ﷺ فيحدُّ؛ لأنَّه شرب جزء من الخمر.

ولنا: إنَّ قليله لا يدعو إلى كثيره، لما في الطباع من التنوُّع عنه، فكان ناقصاً فأشبهه [غير] الخمر من الأشربة، ولا حدَّ فيها إلا بالسكر، ولأنَّ الغالب عليه الثفل، فصار كما إذا غلب عليه الماء بالامتزاج. كذا في «الهداية»<sup>(٧)</sup>.

(١) دُرْدِيّ: أي العكر. ينظر: «المصباح» (ص ٣٢٤).

(٢) في «صحيح مسلم» (٢: ٦٧٢)، و«صحيح ابن حبان» (١٢: ٢١٣)، وغيرهما.

(٣) ينظر: «الهداية» (٤: ١١٣ - ١١٤).

(٤) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٥٩٠).

(٥) «الهداية» (٤: ١١٤).

## كتاب الصيد

يَحِلُّ صَيْدُ كُلِّ ذِي نَابٍ وَذِي مَخْلَبٍ مِنْ كَلْبٍ أَوْ بَازٍ وَنَحْوَهُمَا

### كتاب<sup>(١)</sup> الصيد<sup>(٢)</sup>

(يَحِلُّ صَيْدُ كُلِّ ذِي نَابٍ وَذِي مَخْلَبٍ مِنْ كَلْبٍ أَوْ بَازٍ وَنَحْوَهُمَا)، قَدْ مَرَّ فِي

«الذَّبَائِح» مَعْنَى ذِي النَّابِ وَذِي الْمَخْلَبِ.

[١] أقوله: كتاب الصيد؛ مناسبة كتاب الصيد بكتاب الأُشْرِيَّةِ مِنْ حَيْثُ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْأُشْرِيَّةِ وَالصَّيْدِ مِمَّا يُوْرَثُ السَّرُورُ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ أُمِّدَ الْأُشْرِيَّةُ بِحَرْمَتِهَا، اعْتِبَاراً بِالْاِحْتِرَازِ مِنْهَا وَمِجَانِبَتِهِ وَمَحَاسِنِ الْمَكَاسِبِ. كَذَا فِي «الْعِنَايَةِ»<sup>(١)</sup>.

[٢] أقوله: الصيد؛ هُوَ مُصْدَرٌ بِمَعْنَى الْاِصْطِيَادِ، ثُمَّ سَمِّيَ بِهِ الصَّيْدُ تَسْمِيَةً لِلْمَفْعُولِ بِالمصدر، فَصَارَ اسْمًا لِكُلِّ حَيَوَانٍ مَتَوَحِّشٍ مِمَّنْ عَنِ الْاَدَمِيِّ، مَأْكُولًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مَأْكُولٍ، لِمَا فِيهِ مِنْ تَحْصِيلِ الْمَنْفَعَةِ مِنْ جُلْدِهِ أَوْ شَعْرِهِ، أَوْ دَفْعِ أَذَاهُ مِنَ النَّاسِ، وَهُوَ حَلَالٌ أَوْ حَرَامٌ؛ لِأَنَّ الصَّائِدَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُحْرِمًا أَوْ لَا؛ فَإِنْ كَانَ مُحْرِمًا فَهُوَ حَرَامٌ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَإِمَّا أَنْ يَصْطَادَ فِي الْحَرَمِ أَوْ لَا، فَالْأَوَّلُ حَرَامٌ أَيْضًا، وَالثَّانِي فَهُوَ حَلَالٌ إِنْ وَجَدَ فِيهِ خَمْسَةَ عَشَرَ شَرْطًا، خَمْسَةٌ فِي الْكَلْبِ:

الْاِثْنَانِ: مِنْهَا أَنْ يَكُونَ مَعْلَمًا وَأَنْ يَقْتَلَ جَرْمًا؛ لِأَقُولُهُ ﷺ: «وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ»<sup>(٢)</sup> الْآيَةُ، هَذَا ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ، وَعَنِ الْأَعْظَمِ ﷺ: «إِنَّهُ لَا يَشْرُطُ الْجَرْحَ، وَقَدْ عَبَّرَ عَنْهُمَا الْمُصَنِّفُ ﷺ بِقَوْلِهِ: بِشَرْطِ عِلْمِهِمَا وَجَرْحِهِمَا؛ أَيَّ عِلْمِ ذِي نَابٍ وَذِي مَخْلَبٍ وَجَرْحِهِمَا.

وَالثَّالِثُ: أَنْ لَا يَشَارَكَهُ فِي الْأَخْذِ مَا لَا يَحِلُّ صَيْدُهُ، وَقَدْ عَبَّرَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ: أَنْ لَا يَشَارَكَهُ الْكَلْبُ... الْحُجْ.

وَالرَّابِعُ: أَنْ يَذْهَبَ عَلَى سَنَنِ الْإِرْسَالِ، وَقَدْ عَبَّرَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ: وَلَا يَطُولُ وَقْفَتُهُ.

وَالْخَامِسُ: أَنْ لَا يَأْكُلَ مِنْهُ، وَقَدْ عَبَّرَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ: إِلَّا إِنْ أَكَلَ الْكَلْبُ.

وْخَمْسَةٌ فِي الصَّائِدِ:

(١) «الْعِنَايَةُ» (٩: ٢١).

(٢) الْمَائِدَةُ: ٤.



ثم أعلم أن الخنزير مستثنى؛ لأنه نجس العين، وأبو يوسف رحمته الله استثنى الأسد؛ لعلو همته، والدب؛ لخساسته، والبعض ألحق الحداة<sup>(١)</sup> به؛ لخساسته، والظاهر أنه لا يحتاج إلى الاستثناء؛ فإن الأسد والدب لا يصيران معلمين لعلو الهمة والخساسة، فلم يوجد شرط حل الصيد.

١. أن يوجد منه الإرسال.
  ٢. وأن يكون من أهل الذبح، بأن يكون مسلماً أو كتابياً.
  ٣. وأن لا يشاركه في الإرسال من لا يحل صيده كالجوسي.
  ٤. وأن لا يترك التسمية عامداً، وقد عبر عن هذه الأربعة بقوله: وإرسال مسلم إياهما مسمياً.
  ٥. والخامس: أن لا يشغل بين الإرسال والأخذ بعمل آخر، وقد عبر عنه بقوله: وأن لا يقعد عن طلبه... الخ.
- وخمسة في الصيد:
- الأول: أن يمنع نفسه عن قصده إما بقوائمه أو بأجنحته، فيخرج منه الحيوانات الأهلية، وقد عبر عنه بقوله: على ممتنع متوحش.
- والثاني: أن لا يكون من الحشرات.
- والثالث: أن لا يكون من الحيوانات البحرية، إلا السمك.
- والرابع: أن لا يكون متعدياً أو صائداً بأنيابه أو مخبله، وقد عبر عن هذه الثلاثة بقوله: يؤكل لآته لا يؤكل شيء منها.
- والخامس: أن يموت، بهذا قبل أن يصل إلى ذبحه، وما وجدته في «المتن» صريحاً، وإن كان بعض عبارته لا يخلو عن الإشارة إليه في الجملة.

(١) حداة: بالكسر: وهي طائر من الجوارح، وهو أخس الطير، يغلبه أكثر الطيور، وينقض على الجردان والدواجن، والغراب يسرق بيض الحداة ويترك مكانه بيضه فالحدأة تحضنها، فإذا فرخت فالحدأة الذكر تعجب من ذلك، ولا يزال يزق ويضرب الأنثى حتى يقتلها، ينظر: «حياة الحيوان» (١: ٢٢٩)، و«عجائب المخلوقات» (٢: ٢٥٩)، و«المعجم الوسيط» (ص ١٥٩).

بشرط: علمهما، وجرحهما: أي موضع منه

(بشرط: علمهما<sup>(١)</sup>)، وجرحهما<sup>(٢)</sup>: أي موضع منه، هذا عند أبي حنيفة رحمته الله ومحمد رحمته الله، وعن أبي يوسف رحمته الله: أنه لا يشترط الجرح

قال الأكمل بعد نقل هذه الشروط من «نهاية الخلاصة»: وفيه تسامح؛ لأن هذه شرائط الاصطياد للأكل بالكلب لا غير، على أنه لو انتفى بعضه لم يحرم، كما لو اشتغل بعمل لكن أدركه حيّاً فذبحه، وكذا إذا لم يمت بهذا، لكنّه ذبحه، فإنه صيد، وهو حلال، هذا خلاصة ما قال أخى جلبي في «حاشيته»<sup>(٣)</sup> فليتأمل فيه.

١١ أقوله: علمهما؛ أي بشرط تعليمها؛ أي ذي ناب وذو مخلب، أما تعليم ذي ناب من كلب أن يترك الأكل ثلاث مرّات.

قال في كتاب «الأصل»: إذا أخذ الصيد ولم يأكل، وأخذ الآخر ولم يأكل، ثم صاد الثالث ولم يأكل فهو مُعَلَّم، والتعليم عندنا أن يرسل ثلاث مرّات كلّ مرة يقتل الصيد ولم يأكل.

وأما تعليم ذي مخلب من بازي أن يرجع ويجب إذا دعوته، وهو مأثور عن ابن عباس رحمته الله؛ ولأنّ بدن البازي لا يحتمل الضرب، وبدن الكلب يحتمله فيضرب؛ لتركه؛ ولأنّ آية التعليم ترك ما هو ألوفّة عادة، والبازي متوحّش مُتَنَفِّر، فكانت الإجابة آية تعليمه.

أما الكلب فهو مألوف يعتاد الانتهاب، فكان آية تعليمه ترك ما ألوفه: وهو الأكل والاستلاب، وإنّما شرط ثلاثاً؛ لأنّ فيما دونها مزيد الاحتمال، فلعلّه ترك مرة أو مرّتين شبعاً، فإذا تركه ثلاثاً دلّ على أنه صار عادة له، وهذا التقدير معتبر في مواضع عديدة<sup>(٤)</sup>.

(١) أي علم ذي ناب وذو مخلب بأخذ الصيد؛ لقوله رحمته الله: ﴿وَمَا عَلَّمْتُمْ﴾. ينظر: «فتح باب العناية» (٣: ٨١).

(٢) لتحقق الذكاة الاضطرارية. ينظر: «فتح باب العناية» (٣: ٨٢).

(٣) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٩٠ - ٥٩١).

(٤) ينظر: «الهداية» (٤: ١١٦).

وإرسال مسلم أو كتابي إياهما مسمياً على ممتنع متوحش يؤكل

(وإرسال مسلم<sup>(١)</sup> أو كتابي إياهما مسمياً) : أي لا يترك التسمية عامداً، (على ممتنع متوحش يؤكل)، يشترط في الصيد أن يكون ممتنعاً<sup>(٢)</sup> بالقوائم أو الجناحين، فالصيد الذي استأنس ممتنع غير متوحش<sup>(٣)</sup>

[١] أقوله: وإرسال مسلم...الخ؛ قال في «الهداية»<sup>(١)</sup>: لما روينا من حديث عديّ رضي الله عنه؛ ولأن الكلب أو البازي آله، والذبح لا يحصل بمجرد الآلة إلا بالاستعمال، وذلك فيهما بالإرسال، فنزل منزلة الرمي، وإمرار السكين، فلا بد من التسمية عنده، ولو تركه ناسياً حل أيضاً على ما بيناه.

[٢] أقوله: يشترط في الصيد أن يكون ممتنعاً...الخ؛ أقول مقتضى كلامه إلى قوله: عن حيز الامتناع أن يقول بعد قوله: ممتنعاً ومتوحشاً؛ لأنه بين الحاجة لكل واحد منهما، اللهم إلا أن يكتفي بذكر أحدهما اعتماداً على ظهور الآخر منه. كذا في «حاشية الجلبى»<sup>(٢)</sup>.

[٣] أقوله: غير متوحش؛ فلا يكون صيداً فيحرم، ولو قتله الكلب أو البازي أو السهم، لا يقال: يخالفه قول الأكل في «جناية الحج» في قوله: المتوحش؛ أي في أصل الخلقة؛ ليدخل فيه الحمام المسرول والطبي المستأنس؛ لأن الاستئناس عارض فيهما؛ لأننا نقول: يمكن التوفيق بينهما بأن الأكل رضي الله عنه عده صيداً في حق المحرم احتياطاً؛ لدخوله تحت قوله رضي الله عنه: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾<sup>(٣)</sup>.

لأن المتبادر منه هو الصيد في أصل الخلقة، وكل ما هو كذلك فهو صيد في حقه، سواء كان ممتنعاً أو متوحشاً، أو لا؛ ولهذا يلزم دم في قتل الحمام والطبي وإن كان مستأنساً، لا في البقر والبعير وإن كانا فارين، بحيث لا يمكن فيهما الذكاة الاختيارية.

وأما في حق صيد غير المحرم، فالمدار هو امتناع الذكاة الاختيارية فيما يمتنع ذكاته بالاختيار، يحل له قتله صيداً كالبعير والبقر الفارين، مع أنهما أهليان خلقة، وما يمكن

(١) «الهداية» (٤: ١١٦).

(٢) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٩١).

(٣) المائدة: ٩٥.

وأن لا يشارك الكلبَ المُعَلَّم كلباً لا يحلّ صيده ولا يطولُ وقفته بعد إرساله ويُعَلَّم المُعَلَّم بتركِ أكل الكلب ثلاثَ مرّات، ورجوعُ البازي بدعائه، فإن أكلَ منه البازي أكلَ، لا إن أكلَ الكلب، ولا ما أكلَ منه بعد تركه ثلاثَ مرّات، ولا ما صادَ بعده حتى يتعلّم، وقبله وبقي في ملكه

والصيدُ الواقعُ في الشبكة والساقطُ في البئرِ والذي أثخنه متوحّشٌ غيرُ ممتنع<sup>(١)</sup> لخروجه عن حيز الامتناع<sup>(٢)</sup>.

(وأن لا يشارك الكلبَ المُعَلَّم كلباً لا يحلّ صيده)، مثلُ كلبٍ غيرِ مُعَلَّم، أو كلبٍ مجوسي، أو كلبٍ لم يرسل للصيد أو أرسلَ وترك التسمية عمداً، (ولا يطولُ وقفته بعد إرساله)، فإنّه إن طال<sup>(٣)</sup> وقفته بعد الإرسال لم يكن الاصطياد مضافاً إلى الإرسال، بخلاف ما إذا كمنَ الفهد، فإنّ هذا حيلة في الاصطياد، فيكون مضافاً إلى الإرسال.

(ويُعَلَّم المُعَلَّم بتركِ أكل الكلب ثلاثَ مرّات<sup>(٤)</sup>)، ورجوعُ البازي بدعائه، فإن أكلَ منه البازي أكلَ، لا إن أكلَ الكلب، ولا ما أكلَ منه بعد تركه ثلاثَ مرّات، ولا ما صادَ بعده حتى يتعلّم، وقبله وبقي في ملكه): أي لا يحلّ ما صادَ فيه الذكاة المذكورة يحرّم له صيده، كالحمام والطبّيّ المستأنس، وإن كانا وحشين خلقاً، قاله الجلبّي رحمته الله<sup>(٥)</sup>.

[١] أقوله: متوحّشٌ غير ممتنع؛ فلا يكون صيداً لا تنفائ شرطه، فلا يحلّ شيء من الثلاثة المذكورة، بقتل الكلب أو البازي أو السهم. كذا قيل، وفيه ما فيه<sup>(٦)</sup>.

[٢] أقوله: فإنّه إن طال... إلخ؛ يعني إن امتدَّ زمان توقّف الكلب بين الإرسال والأخذ ساعة للاستراحة، أو الاشتغال بأمر آخر، وكذا الحال في البازي<sup>(٧)</sup>.

[٣] أقوله: ثلاث مرّات؛ هذا عندهما ورواية عنه، وعنده: لا يثبت التعليم ما لم يغلب على ظنّ الصائد أنّه مُعَلَّم، ولا يقدرُ بالثلاث؛ لأنّ المقادير لا تعرف اجتهداً بل

(١) فلا يجري عليه الحكم المذكور من الذبح الاضطراري. ينظر: «مجمع الأنهر» (٢: ٥٧٥).

(٢) وإنما قدر بثلاث مرّات؛ لأنه ربّما يترك الأكل لشبعه، فقدّر له مدة ضربت للاختبار كما في مدّة الخيار. ينظر: «فتح باب العناية» (٣: ٨٣).

(٣) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٩١).

(٤) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٥٩٢).

(٥) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٥٩٢).

ومن شرطِ الحلِّ بالرمي التسمية، والجرح، وأن لا يقعدَ عن طلبه لو غاب متحاملًا  
سهمه

الكلبُ بعدما أكلَ حتى يَتَعَلَّم: أي يترك الأكلَ ثلاثَ مرَّاتٍ، ولا يحلُّ ما صادَ قبل  
الأكلِ إذا بقيَ في ملكه، فإنَّ الكلبَ إذا أكلَ علِمَ أنَّه لم يكن كلبًا معلَّمًا، وكلَّ ما  
صادَ قبلَ ذلك<sup>(١)</sup> الأكلُ فهو صيدُ كلبٍ جاهلٍ، فيحرَّمُ إذا بقيَ في ملكِ الصيَّادِ.

(ومن شرطِ الحلِّ بالرمي التسمية)<sup>(٢)</sup>: أي لا يتركها عامداً، (والجرح، وأن  
لا يقعدَ عن طلبه لو غاب متحاملًا سهمه): أي رمى فغابَ عن بصره متحاملًا

نصًّا وسماعاً، ولا سماع، فيفوضُ إلى رأي المبتلى به، كما هو أصل الأعظم ﷺ في  
جنسها، ولم يتعرَّضْ في أكثرِ المعتربات لتعيين عددٍ إجابةً البازيِّ حتى يصيرُ معلَّمًا،  
فينبغي أن يكون على الاختلاف الذي ذكر في الكلب.

ولو قيل: يصيرُ معلَّمًا بإجابةٍ واحدةٍ كان له وجه؛ لأنَّ الخوفَ ينفره بخلاف  
الكلب، قاله الجلبلي ﷺ<sup>(١)</sup>.

[١] أقوله: وكلَّ ما صادَ قبلَ ذلك.. الخ؛ أقول: وهو على ما في «الهداية» على  
ثلاثة أقسام: مأكول ومحرز في بيتِ الصيَّاد، وما ليس بمحرز بأن كان في المفازة، بأن لم  
يظفر صاحبه بعد، فحكمُ الأوَّل أن لا يظهر الحرمة فيه؛ لانعدام المحلِّية؛ لأنَّ الحكمَ  
بالمحرمة لا يتصورُ إلا في محلٍّ قائم، وقد فاتَ المحلُّ بالأكل، وحكم الثاني أنَّه محرَّم عند  
الأعظم ﷺ خلافاً لهما.

وجه قولهما: إنَّ الأكلَ لا يدلُّ على الحال فيما مضى؛ لأنَّ الحرفة تنسى، ووجه  
قوله: إنَّ الأكلَ آيةٌ جهله ابتداءً؛ لأنَّ الحرفة لا ينسى أصلها، فإذا تبين أنَّه كان تركه  
للشبع لا للعلم، والحاصلُ أنَّه على قولهما يحكمُ بجهله مقصوراً على وقتِ الأكل،  
وعنده مستنداً، وحكمُ الثالث أنَّه محرَّم إجماعاً؛ لأنَّ معنى الصيدية فيه باقٍ من وجه،  
وهو أنَّه بعد في المفازة<sup>(٢)</sup>.

[٢] أقوله: التسمية؛ لكونِ السهم آلة له، فتشترط التسمية عند الرمي، وجميع  
البدن محلَّ ذكاة الاضطرار، ولا بُدَّ من الجرح ليتحقَّق معنى الذكاة، على ما مرَّ.

(١) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٩٢).

(٢) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٥٩٢).

### فإن أدركه المرسلُ أو الرامي حيًّا ذكاه

سهمه ، فأدركه ميتاً فإن لم يقعدْ عن طلبه حلُّ أكله ؛ لأنَّ هذا ليس في وسعه<sup>(١)</sup> ، وإن قعدَ عن طلبه يحرم ؛ لأنَّ في وسعه أن يطلبه ، وقد قال ﷺ : «لعلَّ هوامَّ الأرض قتلتها»<sup>(١)</sup> .

(فإن أدركه المرسلُ أو الرامي حيًّا ذكاه) ، المراد أنَّه أدركه حيًّا ، وفيه من الحياة فوقَ ما يكون في المذبوح يجبُ التذكية ، حتى لو تركَ التذكيةَ يحرم ، وقد قال في «المتن» : فإن تركها عمداً المرادُ به : أنَّه تركَ التذكيةَ مع القدرة عليها ، أمَّا إن لم يتمكن من التذكية ففي «المتن» إشارةٌ إلى حله كما روي عن أبي حنيفة ﷺ ، وكذا عن أبي يوسف وهو قولُ الشافعيّ ﷺ<sup>(٢)</sup> .

وفي ظاهر الرواية<sup>(٣)</sup> : إنَّه يحرمُ وإن كان حياته مثل حياة المذبوح فلا اعتبارَ لها ، فلا تجبُ التذكية ، أمَّا في المتردِّية وأخواتها

[١] أقوله : لأنَّ هذا ليس في وسعه... إلخ ؛ أقول : لفظ هذا إشارةٌ إلى زيادة ما فهم من قوله : فغاب... إلى فأدركه ميتاً ، يعني عدمُ غيبة صيده عن بصره دائماً غير مقدور لأحد ، يؤيِّده قول صاحب «الهداية» : ضرورة أن لا يعرى الاصطياد عنه ، أمَّا عدم الفراغ عن طلبه الممكن له مقدوراً لكل أحد . قاله الجلبلي ﷺ<sup>(٣)</sup> .

[٢] أقوله : في ظاهر الرواية : إنَّه يحرم ؛ لأن هذه قدرة اعتبارية ؛ لأنَّها تثبتُ يده على المذبوح ، وهو قائم مقام التمكن من الذبح ، إذ لا يمكن اعتباره ؛ لأنَّه لا بدُّ له من مدَّة ، والناسُ يتفاوتون فيها على حسب تفاوتهم في الكياسة والهداية في أمر الذبح ، فإنَّ منهم مَنْ يتمكنُ في ساعة ، ومنهم مَنْ لا يتمكنُ في أكثر ، فأدير الحكمُ على ثبوت اليد على المذبوح . قاله الجلبلي ﷺ<sup>(٤)</sup> .

(١) من حديث أبي رزين وعائشة ﷺ في «المعجم الكبير» (١٩ : ٢١٤) ، وفي لفظ مسلم (٣ : ١٥٣٢) : عن أبي ثعلبة ﷺ عن النبي ﷺ ، قال : «إذا رميت بسهمك فغاب عنك فأدركته

فكله ما لم ينتن» ، وينظر : «نصب الراية» (٤ : ٣١٤) ، و«الدراية» (٢ : ٢٥٥) .

(٢) ينظر : «النكت» (٢ : ٢٣٣) ، وغيرها .

(٣) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٩٢ - ٥٩٣) .

(٤) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٩٣) .

فإن تركها عمداً فمات أو أرسل مجوسي كلبه، فزجره مسلمٌ فأنزجر  
وفي الشاة التي مرضت<sup>(١)</sup> فالفتوى على أن الحياة وإن قلت معتبرة، حتى لو ذكأها  
وفيها حياة قليلة يحل لقوله ﷺ: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾<sup>(٢)</sup>.  
(فإن تركها)<sup>(٣)</sup>: أي التذكية، (عمداً فمات أو أرسل مجوسي كلبه)<sup>(٤)</sup>، فزجره  
مسلمٌ فأنزجر) أي أغراه بالصياح<sup>(٥)</sup> فاشتد<sup>(٦)</sup>

[١] أقوله: وفي الشاة التي مرضت...الخ؛ قال أبو القاسم ﷺ: إذا ذبح الشاة ولم  
يسل منه الدم لا تحل؛ لأنَّ الدم النجس لم يسل، فلا يكون في معنى الذبح، وقال أبو  
بكر الإسكاف ﷺ: تحل؛ لوجود الذكاة في محلها المذكور في الذبائح، والدم يحتبس  
لغلظه أو بضيق المنفذ. قاله الجلبى ﷺ<sup>(٣)</sup>.

[٢] أقوله: فإن تركها...الخ؛ أي ترك التذكية حتى مات، سواء كان فيه الحياة بنية  
أو محضية حرم؛ لأنه قدر على الأصل أي الذكاة الاختياري قبل حصول المقصود  
بالبدل؛ أي الذكاة الاضطرارية، أو المقصود هو إباحة الأكل، ولم تثبت قبل موت  
الصيد، فبطل حكم البدل، هذا إذا تمكَّن من ذبحه.

أمّا إذا وقع في يده ولم يتمكَّن من ذبحه، وفيه من الحياة فوق ما يكون من  
المذبوح، فعلى الخلاف الذي ذكره الشارح ﷺ أنفاً، تحت قول الماتن ﷺ: فإن أدركه  
المرسل أو الرامي...الخ.

[٣] أقوله: أو أرسل مجوسي كلبه...الخ؛ أي إن أرسل مجوسي كلبه فزجره مسلم  
فأنزجر حرم الصيد؛ لأنَّ الزجر دون الإرسال؛ ولهذا لم تثبت به شبهة الحرمة، فأولى  
أن لا تثبت بزجر المسلم الحل، قال في «الهداية»<sup>(٤)</sup>: وكلَّ مَنْ لا تجوزُ ذكاته كالمرتدِّ  
والمحرم، وتارك التسمية عامداً في هذا بمنزلة المجوسي.

[٤] أقوله: أي أغراه بالصياح...الخ؛ الزجر في اللغة: السوق، يقال: زجر البعير

(١) المائدة، (٣).

(٢) إذا المراد بالزجر: الإغراء بالصياح عليه، وبالأنزجار يحصل زيادة الطلب للصيد. ينظر: «تكملة

البحر» (٨: ٢٥٥).

(٣) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٩٣).

(٤) «الهداية» (٤: ١٢٠).

أو قتله معراض بعرضه أو رمى صيداً فوقَ في ماء أو على سطح أو جبلٍ فتردَّى منه إلى الأرض حرم

(أو قتله معراض بعرضه)<sup>(١)</sup>، المعراضُ السهمُ الذي لا ريشَ له، سَمِيَ معراضاً؛ لأنه يصيبُ الشيءَ بعرضه، فلو كان في رأسه حدةً فأصابَ بحدته يحلُّ، أو بندقيةً<sup>(٢)</sup> ثقيلة ذات حدة، إنما قال هذا؛ لأنه يحتملُ أن يكون قد قتله بثقله، حتى لو كان خفيفاً به حدةٌ يحلُّ لتعينَ أنَّ الموتَ بالجرح، (أو رمى صيداً فوقَ في ماء)، فإنه يحتملُ أنَّ الماءَ قتله فيحرم، (أو على سطح أو جبلٍ فتردَّى منه إلى الأرض حرم)<sup>(٣)</sup>؛ لأنَّ الاحترازَ<sup>(٤)</sup> عن مثل هذا ممكن، فإن وقعَ على الأرض ابتداءً فإنَّ الاحترازَ عن مثل هذا غير ممكن، فيحلُّ.

إذا ساقه، لكنَّ المراد هاهنا هو السوقُ المقارنُ للتخصيص؛ لذا فسره بالإغراء المرادف له، قاله الجلببي رحمه الله<sup>(٥)</sup>.

[١] أقوله: أو قتله معراض بعرضه... الخ؛ أي حرمَ لما أخرجه البخاري في «صحيحه» مسنداً إلى الشعبي قال: قال عدي بن حاتم: سألت رسول الله ﷺ عن المعراض، فقال: «إذا أصابَ بحدته فكل، وإذا أصابَ بعرضه فلا تأكل»<sup>(٦)</sup>، فإنه قيد، ولأنه لا بُدَّ من الجرح ليتحقق معنى الذكاة على ما مرَّ.

[٢] أقوله: حرم؛ جزاء لقوله: فإن تركها مع معطوفاته، والأصلُ في هذه المسائل أنَّ الموتَ إذا كان مضافاً إلى الجرح يبينُ كان الصيدُ حلالاً، وإذا كان مضافاً إلى الثقل يبينُ كان حراماً، وإن وقعَ الشكُّ ولا يدرى ماتَ بالجرح أو بالثقل كان حراماً احتياطاً، هذا ما في «الهداية»<sup>(٧)</sup> وشروحه.

[٣] أقوله: فإنَّ الاحتراز... الخ، وفي اعتبارِ الاحترازِ سدَّ بابِ الاصطياد، بخلاف ما

(١) البُنْدُقُ: ما يعمل من الطين ويرمى به، الواحدة منها بُنْدُقَةٌ، وجمع الجمع البنادق. ينظر: «المصباح» (ص ٣٩).

(٢) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٩٣).

(٣) في «صحيح البخاري» (٢: ٧٢٥)، وغيره.

(٤) «الهداية» (٤: ١٢٣).



أو أرسل مسلم كلبه فزجره مجوسي فانزجر، أو لم يرسله أحد

(أو أرسل مسلم<sup>(١)</sup> كلبه فزجره مجوسي فانزجر، أو لم يرسله أحد<sup>(٢)</sup>)

تقدم وهو ما إذا وقع على جبل ونحوه، ثم تردى إلى الأرض حرم؛ لأنه يمكن التحرز عنه.

فصار الأصل أن سبب الحرمة والحل إذا اجتماعا وأمكن التحرز عما هو سبب الحرمة ترجح جهة الحرمة احتياطاً، وإن كان مما لا يمكن التحرز عنه جرى وجوده مجرى عدمه؛ لأن التكليف بحسب الوسع. كذا في «الهداية»<sup>(١)</sup>.

[١] أقوله: أو أرسل مسلم... إلخ؛ إن أرسل مسلم فزجر مجوسي فإن زجر حل، وأطلق في قوله: فزجره مجوسي إلى آخره، فشمّل ما إذا زجره في حال طلبه أو بعد وقوفه فانزجر.

والمراد الأوّل لما ذكره شمس الأئمة رحمهم الله في شرح «كتاب الصيد»: فيما إذا أرسل مسلم كلبه فزجره مجوسي إنما يحل إذا زجره في ذهابه، أمّا إذا وقف الكلب عن سنن الإرسال، ثم زجره مجوسي بعده فإنزجر لا يؤكل.

والفرق بين هذه المسألة وبين المسألة السابقة يعني: أرسل مجوسي كلبه فزجره مسلم فإن زجر حرم: أن إرسال المسلم قد صحّ، وصيحة المجوسي لا تفسده؛ لأنه تقوية الإرسال، وتحريض للكلب، وليس الإرسال منه ابتداءً، فلا ينقطع الإرسال بالزجر فبقي صحيحاً، فأما الإرسال من المجوسي فإنه وقع فاسداً، فلا ينقلب صحيحاً بالزجر.

وكذا إذا أرسل وترك التسمية عامداً، فزجره مسلم وسمّى لم يحل، ولو وجدت التسمية من المرسل فزجره من لم يسمّ حلّ، والأصل فيه أن أصل الفعل متى وقع صحيحاً لا ينقلب فاسداً، ومتى وقع فاسداً لا ينقلب صحيحاً، هذا خلاصة ما في «تكملة البحر»<sup>(٢)</sup>.

[٢] أقوله: أو لم يرسله... إلخ؛ إلى أن لم يرسله أحد فزجره مسلم فانزجر أكل،

(١) «الهداية» (٤: ١٢٢).

(٢) «تكملة البحر» (٨: ٢٥٥ - ٢٥٦).

### فزجره مسلمٌ فانزجر أو أخذ غير ما أرسل عليه أكل

فزجره مسلمٌ فانزجر)، اعلم أنه إذا اجتمع الإرسال والزجر: أي السوق، فالاعتبار للإرسال، فإن كان الإرسال من المجوسي والزجر من المسلم حرم، وإن كان على العكس حل، وإن لم يوجد الإرسال ووجد الزجر يعتبر الزجر، فإن كان من المسلم حل، وإن كان من المجوسي حرم.

(أو أخذ غير ما أرسل عليه أكل<sup>(١)</sup>)، هذا عندنا، فإنه لا يمكن التعليم بحيث يأخذ ما عيَّنه، وعند مالك<sup>(١)</sup> لا يؤكل، وإن أرسله فقتل صيداً ثم قتل صيداً آخر أكلاً، كما لو رمى سهماً إلى صيد فأصابه وأصاب آخر، وكذا لو أرسل على صيود كثيرة، وسمى مرة واحدة، بخلاف ذبح الشاتين بتسمية واحدة.

هذا استحسان، والقياس أن لا يؤكل؛ لأن الإرسال جعل ذكاة عند الاضطرار للضرورة، فإذا لم يوجد انعدم الذكاة حقيقةً وحكماً فلا يحل، والزجر بناء عليه فلا يعتبر.

وجه الاستحسان: إن الزجر عند عدم الإرسال يجعل إرسالاً؛ لأن انزجاره عقيب زجره دليل طاعته، فيجب اعتباره، فيحل إذ ليس في اعتباره إبطال السبب. ١١ أقوله: أكل؛ جزاء لقوله: فإن وقع مع معطوفاته؛ أي إن أخذ كلبه غير ما أرسل عليه أكل هذا عندنا، وقال مالك<sup>(١)</sup>: لا يؤكل، كما صرح به الشارح<sup>(١)</sup>. وجه قول مالك<sup>(١)</sup> أنه أخذه بغير إرسال، إذ الإرسال يختص بالشار، والتسمية وقعت عليه، فلا تتحول إلى غيره، فصار كما لو أضجع شاة وسمى عليها وخلأها، فذبح غيرها بتلك التسمية.

وقال ابن أبي ليلي<sup>(١)</sup>: يتعين الصيد بالتعيين مثل قول مالك<sup>(١)</sup>، حتى لا يحل غيره بذلك الإرسال، ولو أرسل من غير تعيين يحل ما أصابه خلافاً لمالك، وهذا بناء على أن التعيين شرط عند مالك<sup>(١)</sup>، وعنده ليس شرط، ولكن إذا عيَّن تعيَّن. ودليلنا ما ذكره الشارح<sup>(١)</sup>، وأيضاً عندنا التعيين ليس بشرط، ولا يتعين بالتعيين؛ لأن الصياد لا يكلف بما لا يقدر عليه، وفي وسعه إيجاد الإرسال دون التعيين.

(١) ينظر: «المدونة» (١: ٥٣٤)، و«مواهب الجليل» (٣: ٢١٦)، وغيرهما.

## كصيد رمى فقطع عضو أكل منه لا العضو

(كصيد رمى فقطع عضو أكل منه لا العضو<sup>(١)</sup>)، هذا عندنا، وعند الشافعي<sup>(١)</sup> «أكلًا جميعاً<sup>(٢)</sup>، لنا قوله ﷺ: «ما أبين من الحيّ فهو ميتة»<sup>(٣)</sup>

[١] أقوله: أكل منه لا العضو... الخ؛ لما رواه ابن ماجه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما قطع من بهيمة وهي حيّة، فما قطع منها فهو ميتة»<sup>(٣)</sup>، ذكر الحيّ مطلقاً فينصرف إلى الحيّ حقيقةً وحكماً، والتفصيل المذكور في «تكملة البحر»<sup>(٤)</sup> فانظر هاهنا.

[٢] أقوله: وعند الشافعي ﷺ «أكلًا جميعاً؛ إن مات الصيد منه؛ لأنّه مبان بذكاة الاضطرار، فيحلّ المبان والمبان منه، كما إذا انقطع الرأس بذكاة الاختياريّ.

أما إذا لم يمت بالقطع الذي حصل به الإبانة، واحتيج إلى ذكاة أخرى فلا يحلّ؛ لأنّ هذا المبان لم يحصل بسبب الذكاة؛ لأنّه لم يحلّ المبان منه في هذا القطع، حتى يكون الإبانة حاصلة بسبب الذكاة، وما أبين من الحيّ لا بسبب الذكاة فهو حرام، هذا تفصيل ما في «الهداية»<sup>(٥)</sup>.

[٣] أقوله: قوله ﷺ؛ قال في «الهداية»: إنّ الحديث وإن تناول السمك وما أبين منه فهو ميتة، إلا أن ميتته حلال بالحديث الذي رويناه، وهو قوله ﷺ: «أحلت لها ميتتان والدمان»<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: «النكت» (٢: ٢٣٣)، وغيرها.

(٢) من حديث أبي واقد الليثي وابن عمر والحذري وقيم الداري في «جامع الترمذي» (٤: ٧٤)، وقال: حديث حسن غريب، و«صحيح ابن خزيمة» (٤: ٣٠٠)، و«سنن الدارمي» (٢: ٢٨)، ولفظه: «ما قطع من بهيمة حية فهو ميتة»، وينظر: «نصب الراية» (٤: ٣١٧)، و«الدراية» (٢: ٢٥٦).

(٣) في «سنن ابن ماجه» (٢: ١٧٢)، وغيرها.

(٤) «تكملة البحر» (٨: ٢٦١).

(٥) «الهداية» (٤: ١٢٤).

(٦) في «سنن ابن ماجه» (٢: ١٠٧٣)، و«مسند الشافعي» (ص ٤٣٠)، و«مسند الربيع» (١: ٢٤٣)، و«سنن الدارقطني» (٤: ٢٧١)، وغيرها.

وإن قطع أثلاثاً وأكثره مع عجزه أو قطع نصف رأسه أو أكثره أو قد بنصفين أكل كله

(وإن قطع<sup>(١)</sup> أثلاثاً وأكثره مع عجزه) : أي قطعه قطعتين ، بحيث يكون الثلث في طرف الرأس ، والثلثان في طرف العجز ، (أو قطع نصف رأسه أو أكثره أو قد بنصفين أكل كله) ؛ لأن في هذه الصور لا يمكن حياته فوق حياة المذبوح ، فلم يتناوله قوله ﷺ : «ما أبين من الحي فهو ميت» ، بخلاف ما إذا كان الثلثان في طرف الرأس والثلث في طرف العجز لإمكان الحياة في الثلثين فوق حياة المذبوح ، وبخلاف ما إذا قطع أقل من نصف الرأس لإمكان الحياة في الثلثين فوق حياة المذبوح.

١١ أقوله : وإن قطع... الخ ؛ أي أكل كله ، قال في «تكملة البحر»<sup>(١)</sup> : لأن المبأن منه حي صورة لا حكماً ، إذ لا يتوهم سلامته وبقاؤه حياً بعد هذه الجراحة ، فوقع ذكاة في الحال ، فحل أكله ، كما إذا أبين رأسه في الذكاة الاختيارية ، أشار إليه الشارح بقوله : فلم يتناوله... الخ.

بخلاف ما إذا قطع يداً أو رجلاً أو فخذاً ، أو ثلثه مما يلي القوائم ، أو أقل من نصف الرأس ، حيث يحرم المبأن ، ويحل المبأن منه ؛ لأنه يتوهم بقاء الحياة في الباقي ، أشار إليه بقوله : لإمكان الحياة... الخ.

وإن ضرب عنق شاة فأبان رأسها تحل ؛ لقطع الأوداج ، ويكره لما فيه من زيادة الألم بإبلاغه النخاع ، وإن ضربها من قبل القفاء إن ماتت قبل قطع الأوداج لا تحل ، وإن لم يميت حتى قطع الأوداج حلت كما مر في «كتاب الذبائح».

ولو ضرب صيداً فقطع يده أو رجله ولم ينفصل حتى مات إن كان يتوهم التثامه واندماله حل أكله ؛ لأنه بمنزلة سائر أجزائه ، وإن كان لا يتوهم أن يبقى معلقاً بجلده حل ما سواه دونه ؛ لوجود الإبانة معنى ، والعبرة للمعاني.

فإن رمى صيداً فرماه آخرُ فقتله فهو للأول وحرم، وضمنَ الثاني له قيمته مجروحاً إن كان الأول أثخنه، وإلا فللثاني وحلّ

(فإن رمى صيداً فرماه آخرُ فقتله فهو للأول وحرم<sup>(١)</sup>)، وضمنَ الثاني<sup>(٢)</sup> له قيمته مجروحاً إن كان الأول أثخنه، وإلا فللثاني وحلّ): أي رمى صيداً فرماه آخرُ فقتله، فإن كان الأول أخرجَه عن حيزِ الامتناع فهو ملك للأول، ويكون حراماً؛ لأن ذكاته ذكاة اختيارية، فيحرم حيث قتلَه بالرمي، وإذا كان ملكاً للأول وحرم برمي الثاني فالثاني يضمنُ قيمته حال كونه مجروحاً برمي الأول، وإن لم يكن الأول أخرجَه عن حيزِ الامتناع فهو ملك للثاني؛ لأنه قد صاده، ويكون حلالاً؛ لأنَّ ذكاته اضطرارية.

[١] أقوله: وحرم... إلخ؛ لاحتمال الموت بالثاني، وهو ليس بذكاة، للقدرة على ذكاة الاختيار، بخلاف المسألة الثانية التي أشار إليها بقوله: وإلا... إلخ، وهذا إذا كان الرمي الأول بحال ينجو منه الصيد؛ لأنه حينئذ يكون الموت مضافاً إلى الرمي الثاني. أمّا إذا كان الأول بحال لا يسلم منه الصيد بأن لا يبقى فيه من الحياة إلا بقدر ما يبقى من المذبوح، كما إذا بان رأسه يحلّ؛ لأنَّ الموت لا يضاف إلى الرمي الثاني؛ لأنَّ وجوده وعدمه سواء.

وإن كان الرمي الأول بحيث لا يعيشُ منه الصيد إلا أن يبقى فيه من الحياة أكثر مما يكون بعد الذبح، بأن كان يعيش يوماً أو دونه، فعلى قول أبي يوسف رحمته الله: لا يحرم بالرمي الثاني؛ لأنَّ هذا القدر من الحياة لا عبرة بها عنده.

وعند محمد رحمته الله: يحرم؛ لأنَّ هذا القدر من الحياة معتبر عنده، فكان الجواب في هذه المسألة عنده كالجواب فيما إذا كانت الرمية الأولى أثخنه، وكان بحال يتوهم أن يسلم الصيد منها، فمتى رماه الثاني لا يحلّ، فكذا هذا.

[٢] أقوله: وضمنَ الثاني... إلخ؛ لأنه بالرمي أتلَفَ صيداً مملوكاً للأول؛ لأنه ملكه بالرمي المثلخن، وهو منقوص بجراحة، وقيمة المثلث تعتبر يوم الإتلاف.

(١) لاحتمال موته بالرمي الثاني، وهو ليس بذكاة له؛ لوجود القدرة على الذكاة الاختيارية. ينظر:

«فتح باب العناية» (٣: ٨٨).

ويصاد ما يؤكل لحمه، وما لا يؤكل

(ويصاد ما يؤكل<sup>(١)</sup> لحمه، وما لا يؤكل)، فما لا يؤكل لحمه فبالاصطياد يطهر لحمه وجلده.

قال صاحب «الهداية»<sup>(١)</sup> في تأويله: إنه إذا علم أن القتل حصل بالثاني بأن كان الأول بحال يجوز أن يسلم الصيد منه، والثاني بحال لا يسلم الصيد منه؛ ليكون القتل كله مضافاً إلى الثاني، وقد قتل حيواناً مملوكاً للأول منقوصاً بالجراحة، فلا يضمته كملاً، كما إذا قتل عبداً مريضاً وإن علم أن الموت حصل من الجراحتين أو لا يدري. قال في «الزيادات»: يضمّن الثاني ما نقصته جراحته، ثم يضمّن نصف قيمته مجروحاً بجراحتين، ثم يضمّن نصف قيمة لحمه.

أمّا الأول؛ فلائه جرح حيواناً مملوكاً للغير، وقد نقصه، فيضمّن ما نقصه أولاً. وأمّا الثاني؛ فلائن الموت حصل بالجراحتين، فيكون هو متلفاً بنصفه، وهو مملوك لغيره، فيضمّن نصف قيمته مجروحاً بالجراحتين؛ لأنّ الأولى ما كانت بصنعه، والثانية ضمنها مرة فلا يضمّنها ثانياً.

وأما الثالث؛ فلائن بالرمي الأول صار بحال يحلّ بذكاة الاختيار أولاً رمي الثاني، فهذا بالرمي الثاني أفسد عليه نصف اللحم، فيضمّنه ولا يضمّن النصف الآخر؛ لآئه ضمّنه مرة، فدخل ضمّان اللحم فيه.

١١ أقوله: ويصاد ما يؤكل... الخ؛ لا إطلاق قوله ﷺ: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾<sup>(٢)</sup>، والصيد غير مختص بمأكول اللحم عند أهل اللغة، ولأنّ الاصطياد سبب الانتفاع بجلده أو شعره أو ريشه، أو لاستدفاع شرّه، وكل ذلك مشروع.



(١) «الهداية» (٤: ١٢٥).

(٢) المائدة: ٢.

## كتاب الرهن

هو حبسُ الشيءِ بحقٍّ يمكن أخذه منه كالدين

### كتاب الرهن<sup>(١)</sup>

(هو حبسُ الشيءِ بحقٍّ يمكن أخذه منه كالدين)

[١] أقوله : كتاب الرهن ؛ وجه مناسبة كتاب الرهن لكتاب الصيد من حيث أن كلَّ واحدٍ من الرهن والصيد سببٌ لتحصيل المال ، والكلامُ في الرهن يقعُ في مواضع : الأوّل في معناه اللغوي ، والثاني : في دليله ، والثالث : في ركنه ، والرابع : في شرط لزومه ، والخامس : في شرط جوازه ، والسادس : في حكمه ، والسابع : في سببه ، والثامن : في صفته ، والتاسع : في معناه عند الفقهاء ، والعاشر : في محاسنه .  
أمّا معناه اللغويّ فهو عبارةٌ عن الحبس بأي شيء كان قال الله ﷻ : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينٌ ۖ ﴾<sup>(١)</sup> : أي محبوسة بما كسبت من المعاصي ، يقال : رهنتُ الشيءَ وارتهنته ، والجمع رهن ورهون ورهان ، والرهن المرهون تسميته بالمصدر .  
وأمّا دليله : فقوله ﷻ : ﴿ فَهِنَّ مَقْبُوءَاتٌ ﴾<sup>(٢)</sup> ، أمرٌ بأخذ الرهن وقبضه حال المدانية .

وأمّا ركنه فهو الإيجاب : وهو قول الراهن : رهنتُ عندك هذا الشيء بما لك عليّ من الدين ، أو خذه ، والقبول شرطٌ له ؛ لأنّ الرهن عقد تبرّع ؛ لأنّه لم يستوجب الرهن بذاته شيئاً ، والتبرّع يتمّ بالإيجاب من غير قبول ، حتى لو حلف لا يرهن فرهن ولم يقبل الآخر يحنث .

وأمّا شرط اللزوم : فهو القبض .  
وأمّا شرط الجواز : فكونه مقسوماً مفرزاً فارغاً عن الشغل بحق الغير ، وأن يكون الرهنُ بحيث يمكن الاستيفاء منه كالدين ، حتى لا يصحّ الرهنُ بما ليس بمال كالحدود والقصاص والعقق .  
وأمّا حكمه فملك المرتهن المرهون في حقّ الحبس ، حتى يكون أحقّ بإمساكه إلى

(١) المدثر : ٣٨ .

(٢) البقرة : ٢٨٣ .

## وينعقد

فإن الدين يمكن أخذه<sup>(١)</sup> من الرهون بأن يباع الرهون بخلاف العين، فإن الصورة مطلوبة فيها ولا يمكن تحصيل<sup>(٢)</sup> صورتها من شيء آخر.  
(وينعقد)

وقت إيفاء الدين في حال الحياة، وأما إذا مات الراهن فهو أحق به من سائر الغرماء، فيستوفي منه دينه، وما فضل فهو للغرماء.

وأما سببه فهو الحاجة إليه؛ لأن الإنسان قد لا يجد من لا يقرضه مجاناً من غير رهن أو يصبر عليه بغير رهن.

وأما صفته: قال عامة العلماء بأن الرهن مضمون على المرتهن كما سيأتي بيانه. وأما تفسيره شرعاً: فيتكلم عليه الماتن.

وأما محاسنه: فهو فك عسرة الطلب عن الراهن، ووثوق قلب المرتهن بما يحصل ماله، ولو ارتهن على أنه إن ضاع بغير شيء وأجاز الراهن جاز الرهن، وبطل الشرط؛ لأنه تغيير لعقد موضوع بحكم مشروع، وتبديل المشروع لا يجوز، والمقبوض بحكم الرهن الفاسد مضمون.

وذكر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمهما الله: لو رهن نصف دار وسلم الدار إلى المرتهن وهلك لم يذهب من الدين شيء، وهكذا ذكر في «نوادير هشام» عن محمد رحمهما الله أنه في الرهن الفاسد لا يذهب بهلاكه الدين، وفي «الجامع الكبير»: لو اشترى مسلم خمرًا ورهن بثمانه رهنًا فضاع الرهن عنده لا يضمن؛ لأنه رهن باطل في الأول، وينعقد فاسداً، والله أعلم، هذا خلاصة ما في «تكملة البحر»<sup>(١)</sup>.

[١] أقوله: يمكن أخذه؛ احتراز عن ارتهان الخمر، وعن الرهن عن الحدود والقصاص والعقاق.

[٢] أقوله: ولا يمكن تحصيل... الخ؛ فلا يجوز الرهن بالعين الغير المضمونة، كالودائع والعواري، والمضمونة بغيرها، كالمبيع في يد البائع والرهن في يد المرتهن، بخلاف الأعيان المضمونة بنفسها: كالمغصوبة والمهر والبدل عن الخلع أو الصلح عن دم



بإيجاب وقبول غير لازم، فللرَّاهن تسليمه والرجوع عنه  
بإيجاب وقبول<sup>(١)</sup> غير لازم: أي ينعقد حال كونه غير لازم، (فللرَّاهن تسليمه  
والرجوع عنه)<sup>(٢)</sup>

عمد، فإنَّ الرهن يصحُّ بها كما يصحُّ الدين؛ لأنَّ مالها إلى الدين، كما يفهم من قول  
«الهداية».

ويمكن أن يقال... إلى آخره، فيجوز أن يكون إيراد لفظ الدين على سبيل  
التمثيل دون الحصر، واختيار لفظ الحق على الدين لا يخلو عن الإشارة إلى هذا  
التعميم، قاله الجلبلي رحمته الله<sup>(٣)</sup>.

١ أقوله: بإيجاب وقبول... الخ؛ الإيجاب هو قولُ الراهن: رهتُك هذا المال بدين  
لك عليّ، وما أشبه ذلك، والقبول هو قولُ المرتهن: قبلت.

قال شيخ الإسلام خَواهر زادَه رحمته الله: الركنُ الإيجاب بمجردَه؛ لأنَّه عقدُ تبرُّع،  
وكلُّ ما هو كذلك يتمُّ بالتبرُّع، فإنَّ الرهنَ يتمُّ بالتبرُّع، أمَّا المقدَّمة الأولى؛ فلأنَّ الراهنَ  
لا يستوجبُ بإزاء ما أثبتَ للمرتهن من اليدِ شيئاً، ولا نعني بالتبرُّع إلاَّ هذا، وأمَّا  
الثانية: أي إنَّ ما هو كذلك يتمُّ بالتبرُّع، وكالهبة والصدقة وغيرهما، والقبضُ شرط  
للزوم.

وقال مالك رحمته الله: يلزمُ بنفسِ العقد؛ لأنَّه يختصُّ بالمال من الجانبين، فصار  
كالبيع؛ ولأنَّه عقدٌ وثيقة فأشبهه الكفالة.

ولنا: قوله رحمته الله: ﴿قَرْنًا مَّقْبُوضَةً﴾ رحمته الله<sup>(٤)</sup>، وصف الرهن بكونها مقبوضة،  
والنكرة إذا وصفت عمت كقوله: والله لا أكلِّم إلا رجلاً كوفيّاً.

فيقتضي أن يكون كلُّ الرهن مشروعاً لهذه الصفة، ولأنَّه عقد تبرُّع، لما أنَّ  
الراهن لا يستوجبُ بمقابلته على المرتهن شيئاً؛ ولهذا يجبرُ عليه، فلا بدَّ من إمضائه كما  
في الوصية، وذلك بالقبض، هذا ما في شروح «الهداية».

(١) أي قبض القبض، لأن القبض شرط لزوم. ينظر: «الهداية» (٤: ١٢٦).

(٢) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٩٣).

(٣) البقرة: ٢٨٣.

### فإذا سلم فقبض محوزاً مفرغاً متميزاً لزم

أي تسليم الرهن بمعنى المرهون<sup>(١)</sup>، والرجوع عن الرهن بمعنى العقد، (فإذا سلم فقبض<sup>(١)</sup> محوزاً<sup>(٢)</sup>): أي مقسوماً غير شائع، (مفرغاً): أي غير مشغول بحق الراهن، حتى لا يجوز رهن الأرض بدون النخل، والشجر بدون الثمر، ودار فيها متاع الراهن بدون المتاع، (متميزاً لزم)<sup>(٤)</sup>: أي إن كان متصلاً بحق الراهن خلقة

[١] أقوله: بمعنى المرهون؛ لا يخلو عن الإشارة إلى ضمير تسليمه من قبيل الاستخدام.

[٢] أقوله: محوزاً؛ أي مقسوماً، كأنه اعتبر فيه معنى قولهم: تجاوز الفريقان في الحرب؛ أي انعزل كل فريق من الآخر، كما يفهم من لفظ الجوهري، وأما من جعله احترازاً عن المفرق كالزاهدي والأكمل، ومثله: بالثمار على رؤوس الأشجار، فقد أخذه من الحوز، بمعنى الجمع، كما هو المشهور. قاله الجلبلي رحمته الله<sup>(٢)</sup>.

[٣] أقوله: محوزاً؛ قال في «الكفاية»<sup>(٣)</sup>؛ أي مقسوماً، وهو احتراز عن رهن المشاع، فإنه لا يجوز عندنا، وقوله: مفرغاً؛ أي عن ملك الراهن، وهو احتراز عن رهن دار فيها متاع الراهن، وقوله: متميز؛ أي لم يكن الرهن متصلاً بغيره اتصال خلقة، كما لو رهن الثمر على رأس الشجر دون الشجر، لأن المرهون متصل بغير المرهون خلقة، فصار كالشائع.

[٤] أقوله: لزم؛ أي العقد؛ لوجود القبض بكماله، قال في «الهداية»<sup>(٤)</sup>: وما لم يقبضه فالراهن بالخيار إن شاء سلمه، وإن شاء رجع عن الرهن، لما ذكرنا أن اللزوم بالقبض، إذ المقصود لا يحصل قبله.

(١) أي يأذن الراهن صريحاً أو ما جرى مجراه في المجلس وبعده بنفسه أو بنائبه كأب ووصي وعدل.

ينظر: «رد المحتار» (٥: ٣٠٨).

(٢) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٩٤).

(٣) «الكفاية» (٨: ٦٩).

(٤) «الهداية» (٤: ١٢٦).

### والتخلية قبض فيه كما في البيع، وضمن بأقل من قيمته ومن الدين

كالشمر على الشجر يجب أن يميز ويفصل عنه، فالفرع يتعلق بالحل، فيجب فراغه عما حل فيه كالشمر، وهو ليس بمرهون سواء كان اتصاله به خلقة أو مجاورة، والتميز يتعلق بالحال في الحل، فيجب انفصاله عن محل غير مرهون إذا كان اتصاله به خلقة، حتى لو كان اتصاله بالمجاورة لا يضر كرهن المتاع الذي في بيت الراهن.

(والتخلية قبض فيه كما في البيع)، التخلية أن يضعه الراهن في موضع يتمكن المرتهن من أخذه، هذا في ظاهر الرواية، وعن أبي يوسف رحمته الله لا يثبت في المنقول إلا بالنقل؛ لأنه قبض موجب للضمان بمنزلة الغصب، وعند مالك رحمته الله يلزم بدون القبض.

### (وضمن<sup>(١)</sup> بأقل من قيمته ومن الدين)، اعلم أن هذا تركيب مشكل<sup>(٢)</sup> غفل

قال في «الكفاية»<sup>(٣)</sup>: لأن الرهن استيفاء الدين حكماً، والاستيفاء حقيقة لا يكون بدون القبض، فكذا الاستيفاء حكماً؛ ولأن المقصود إضجار الراهن؛ ليتسارع إلى قضاء الدين، وإنما يحصل هذا المقصود بدوام يد المرتهن عليه، وذلك إنما يكون بالقبض.

[١] أقوله: وضمن؛ شروع لبيان كيفية الضمان، وكميته بعد بيان دخوله تحت الضمان بقوله: فإذا سلم وقبض... الخ، قال في «الهداية»<sup>(٤)</sup>: فإذا سلم إليه وقبضه دخل في ضمانه، قاله الجلبلي رحمته الله.

[١] أقوله: مشكل؛ وقال خواهر زاده رحمته الله: هذا خطأ، واعتبر هذا بقول الرجل: مررت بأعلم من زيد وعمر، ويكون الأعلم غيرهما، ولو قال: بالأعلم من زيد وعمر، يكون الأعلم واحداً منهما، وكلمة: من؛ للتمييز. كذا في «مشكلات القدوري». قاله الجلبلي رحمته الله.

(١) ينظر: «الشرح الصغير»، و«حاشية الصاوي» عليه (٣: ٣١٣)، وغيرهما.

(٢) «الكفاية» (٨: ٧٠).

(٣) «الهداية» (٤: ١٢٧).

(٤) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٩٤).

(٥) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٩٤).

فلو هلك وهما سواء سقط دينه، وإن كانت قيمته أكثر، فالفضل أمانة، وفي أقل سقط من دينه بقدرها، ورجع المرتهن بالفضل

الناس عن إشكاله، وهو أنه يتوهم أن كلمة: من؛ هي التي تستعمل مع أفعل التفضيل، وليس كذلك؛ لأنه إن أريد أنه مضمون بأقل من كل واحد فهذا غير مراد، وإن أريد أنه مضمون بأقل من المجموع أو بأقل من أحدهما إن كان الواو بمعنى: أو؛ فهذا شيء مجهول غير مفيد، بل المراد أنه مضمون بما هو الأقل، فإن كان الدين أقل من القيمة فهو مضمون بالدين، وإن كانت القيمة أقل من الدين فهو مضمون بالقيمة فيكون: من؛ للبيان، تقديره: أنه مضمون بما هو أقل من الآخر الذي هو القيمة تارة، والدين أخرى، ثم إذا علم الحكم فيما إذا كانت القيمة أكثر، وهو أنه مضمون بالدين، والفضل أمانة، فهم الحكم في صورة المساواة أنه يكون مضموناً بالدين.

(فلو هلك وهما سواء<sup>(١)</sup> سقط دينه، وإن كانت قيمته أكثر، فالفضل أمانة، وفي أقل سقط من دينه بقدرها، ورجع المرتهن بالفضل)، فالحاصل أن يد المرتهن على الرهن يد استيفاء؛ لأنه وثيقة لجانب الاستيفاء؛ لتكون موصلة إليه، فيكون استيفاء من وجه، ويتقرب بالهلاك، فإذا كان الدين أقل من القيمة فقد استوفى الدين، والفضل أمانة، وإن كانت القيمة أقل يكون مستوفياً بقدر المالية، وهي القيمة، فيرجع بالفضل، هذا عندنا، وعند مالك<sup>(٢)</sup> هو مضمون بالقيمة<sup>(٣)</sup>، وعند الشافعي<sup>(٤)</sup> هو غير مضمون، بل هو أمانة.

١١ أقوله: فلو هلك وهما سواء... الخ؛ بيانه: إذا رهن ثوباً قيمته عشرة عشرة، فهلك عند المرتهن يسقط دينه، وإن كان قيمة الثوب خمسة يرجع المرتهن على الراهن بخمسة أخرى، وإن كانت قيمته خمسة عشرة فالفضل أمانة عندنا.

٢٢ أقوله: وعند مالك هو مضمون بالقيمة؛ أي الكاملة، سواء كانت مساوية للدين أو أكثر منه أو أقل، هذا إذا كان الهلاك بأمر خفي، وأما إذا كان بأمر ظاهر؛

(١) ينظر: «المدونة» (٤: ١٥١)، و«مختصر خليل» (ص ١٨٣)، وغيرها.

(٢) ينظر: «النكت» (٢: ٤٣٥)، وغيرها.

وللمرتهن طلب دينه من راهنه، وحبسه به، وحبس رهنه بعد فسخ عقده حتى يقبض دينه أو يبرئه

(وللمرتهن طلب دينه من راهنه)، فإنه لا يسقط بالرهن طلب الدين، (وحبسه به)<sup>(١١)</sup>: أي حبس الرهن بالدين، (وحبس رهنه بعد فسخ عقده حتى يقبض دينه)<sup>(١٢)</sup> أو يبرئه)، فإنه لا يبطل إلا بالرد على الراهن على وجه الفسخ؛ لأنه يبقى مضموناً ما بقى القبض والدين.

كموت وحرق وغرق فهو أمانة عند مالك عليه السلام أيضاً. كذا في «العيون» و«شرح البخاري»، وقد وقع في «الهداية» وشروحا، وشروح «المجمع»: زفر عليه السلام بدل مالك، فليتأمل في التوفيق بينهما. قاله الجلبى عليه السلام <sup>(١)</sup>.

قوله: عند مالك عليه السلام... الخ، وفي «الهداية»: وقال زفر عليه السلام: الرهن مضمون بالقيمة، حتى لو هلك الرهن وقيمته يوم رهن ألف وخمسمئة، والدين ألف، رجع الراهن على المرتهن بخمسمئة، له حديث علي عليه السلام قال: يتراذان الفضل في الرهن، ولأن الزيادة على الدين مرهونة؛ لكونها محبوسة به، فيكون مضمونة اعتباراً بقدر الدين.

ومذهبنا مروى عن عمر وعبد الله بن مسعود عليهما السلام؛ ولأن يد المرتهن يد الاستيفاء، فلا يوجب الضمان إلا بالقدر المستوفى كما في حقيقة الاستيفاء، والزيادة مرهونة ضرورة امتناع حبس الأصل بدونها، ولا ضرورة في حق الضمان، والمراد بالتراد فيما روى حالة البيع، فإنه روى عنه أنه قال: المرتهن أمين في الفضل.

[١١] أقوله: وحبسه به؛ لأن حقه باق بعد الرهن، والرهن لزيادة الصيانة فلا تمتنع به المطالبة، والحبس جزاء الظلم، فإذا ظهر مطله عند القاضي بحبسه، كما تقرّر في «كتاب أدب القاضي» أنه يترك الحبس إذا ثبت الحق بإقراره؛ لأنه لم يعرف كونه ماطلاً، وأما إذا ثبت بالبينه حبسه، كما يثبت لظهور المطل بإنكاره.

[٢٢] أقوله: حتى يقبض دينه... الخ؛ أي لو أراد الراهن أن يبيع الرهن [الكي يقضي] بشمته الدين لا يجبر المرتهن أن يمكّنه من البيع حتى يقبض الدين؛ لأن حكم الرهن

لا الانتفاع به باستخدام ولا سكنى ولا لبس ولا إجارة ولا إعارة، وهو متعدّد لو فعل، ولا يبطل الرهن به

(لا الانتفاع به<sup>(١)</sup> باستخدام ولا سكنى ولا لبس ولا إجارة ولا إعارة، وهو متعدّد<sup>(٢)</sup> لو فعل، ولا يبطل الرهن به): أي بالتعدّي.

الحبس الدائم إلى أن يقضي الدين لا القضاء من ثمنه.

فلو قضاء البعض فله أن يحبس كل الرهن حتى يستوفي البقية كما في حبس المبيع، فإذا قضى الراهن جميع الدين سلم المرتهن الرهن إليه لزوال المانع من التسليم؛ لوصول حق المرتهن إليه.

قال في «تكملة البحر»<sup>(١)</sup>: «فلو هلك الرهن بعد قضاء الدين قبل تسليمه إلى الراهن، استردّ الراهن ما قضا من الدين؛ لأنه تبين بالهلاك أنّه صار مستوفياً من وقت القبض السابق، فكان الثاني استيفاء بعد استيفاء، فيجب الردّ؛ وهذا لأنّه بإيفاء الدين لا يفسخ الرهن حتى يرده إلى صاحبه، فيكون مضموناً على حاله بعد قضاء الدين ما لم يسلمه إلى الراهن أو يورثه المرتهن عن الدين.

١١ أقوله: لا الانتفاع به... إلخ؛ أي لا يجوز الانتفاع بالرهن؛ لأنّ الرهن يقتضي الحبس إلى أن يستوفي دينه دون الانتفاع، فلا يجوز الانتفاع إلا بتسليط دين الراهن، وإن فعل كان متعدّداً، ولا يبطل الرهن بالتعدّي.

قال في «المبسوط»: «وليس للمرتهن أن ينتفع بالمرهون إلا بإذن الراهن، فإذا أذن له جاز أن يفعل ما أذن له فيه، ولو فعل من غير إذن صار ضامناً بحكم الرهن، وقابضاً للغصب، وإن ترك الاستعمال عاد لكونه رهناً.

ولو استعمل المرتهن بإذن الراهن فإن هلك حالة الانتفاع لم يسقط من الدين شيء؛ لأنّه بالإذن صار مقبوضاً بحكم العارية، وإن خالف وهلك في حال الاستعمال يضمن ضمان الغصب»<sup>(٢)</sup>.

٢٢ أقوله: وهو متعدّد لو فعل؛ فلو هلك به ضمنه ضمان الغصب بجميع قيمته

(١) «تكملة البحر» (٨: ٢٧١ - ٢٧٢).

(٢) ينظر: «تكملة البحر» (٨: ٢٧١).

وإذا طلب دينه أمر بإحضار رهنه، فإن أحضره سلم كل دينه أولاً، ثم رهنه، وإن طلب في غير بلد العقد إن لم يكن للرهن مؤنة حمل، وإن كان سلم دينه بلا إحضار رهنه

(وإذا طلب دينه أمر بإحضار رهنه<sup>(١١)</sup>، فإن أحضره سلم كل دينه أولاً<sup>(١٢)</sup>، ثم رهنه، وإن طلب في غير بلد العقد إن لم يكن للرهن مؤنة حمل<sup>(١٣)</sup>، وإن كان سلم دينه بلا إحضار رهنه<sup>(١٤)</sup>)، إنما يسلم الدين أولاً لتعيين حق المرتهن كما ذكرنا في البيع أن الثمن يسلم أولاً لهذا المعنى، وقوله: وإن طلب، متصل بما سبق، وهو قوله: أمر بإحضار رهنه؛ أي يؤمر بإحضار الرهن، وإن كان طلب الدين في غير بلد العقد، وهذا الحكم وهو الأمر بإحضار الرهن في غير بلد العقد إنما يثبت إن لم يكن للرهن مؤنة الحمل، حتى إن كان للرهن مؤنة الحمل سلم دينه بلا إحضار الرهن.

لأن الزيادة على مقدار الدين أمانة كما مر والأمانات تضمن بالتعدي، كما سيجمله المصنف رحمه الله بقوله: وتعديه. قاله الجلبى رحمه الله<sup>(١٥)</sup>.

[١١] قوله: أمر بإحضار رهنه...الخ؛ لأن قبض الرهن قبض استيفاء، فلا يجوز أن يقبض ماله مع قيام يد الاستيفاء؛ لأنه يتكرر الاستيفاء على اعتبار الهلاك في يد المرتهن وهو محتمل.

[١٢] قوله: سلم كل دينه أولاً؛ أي أمر الراهن بتسليم الدين أولاً ليتعين حقه، كما تعين [حق] الراهن [في الرهن] تحقيقاً للتسوية، كما في تسليم المبيع والثمن، يحضر المبيع ثم يسلم الثمن أولاً.

[١٣] قوله: حمل...الخ؛ لأن الأماكن كلها في حق التسليم كمكان واحد فيما له حمل ومؤنة، ولذا لا يشترط بيان مكان الإيفاء فيما ليس له حمل أو مؤنة في باب السلم إجمالاً.

[١٤] قوله: بلا إحضار الرهن؛ لأن هذا نقل، والواجب عليه التسليم بمعنى رفع الممانعة، والنقل من مكان إلى مكان ليس بواجب عليه؛ لأنه يتضرر به زيادة الضرر، ولم يلتزمه.

ولا يكلفُ مرتَهْنُ طلبَ دينه بإحضارِ رهنٍ وضعَ عند عدلٍ ، ولا ثمنَ رهنٍ باعَهُ المرتَهْنُ بأمره حتى يقبضَهُ ، ولا مرتَهْنُ معه رهنًا تمكينه من بيعه حتى يقضيَ دينه (ولا يكلفُ<sup>[١]</sup> مرتَهْنُ طلبَ دينه بإحضارِ رهنٍ وضعَ عند عدلٍ ، ولا ثمنَ رهنٍ باعَهُ المرتَهْنُ بأمره حتى يقبضَهُ) : أي لأنَّ أمرَ الراهنِ المرتَهْنُ ببيعِ رهنِهِ فباعَهُ ، فإن لم يقبضِ الثمنَ لا يكلفُ بإحضارِ الثمنِ إذا طلبَ دينه ، وإن قبضَ الثمنَ يكلفُ بإحضاره .

(ولا مرتَهْنُ<sup>[٢]</sup> معه رهنٌ تمكينه من بيعه حتى يقضيَ دينه) : أي لا يكلفُ مرتَهْنُ معه رهنٌ أن يَمَكِّنَ الراهنُ من بيعِ الرهنِ ، ثم هذا الحكمُ وهو عدمُ التكليفِ المذكورُ مغياً إلى قضاء الدين .

[١] أقوله : ولا يكلفُ... إلخ ؛ ولا يكلفُ مرتَهْنُ طلبَ دينه بإحضارِ الرهنِ ؛ لأنَّهُ لم يؤتمنَ عليه ، حيث وُضِعَ على يد غيره ، فلم يكن تسليمه في قدرته .

وضع عند عدلٍ ؛ مؤتمنٌ يوضع عنده الرهنُ ، يعني بأمرِ الراهنِ وضع .

ولا إحضارُ ثمنٍ رهنٍ باعَهُ المرتَهْنُ بأمره ؛ أي بأمرِ الراهنِ ، حتى يقبضَهُ لإذنه بالبيع ، فصار كأنَّهُما تفاسخا الرهنِ ، وصار الثمنُ رهنًا ، ولم يسلمَ إليه ، بل وضعَهُ على يدِ عدلٍ ، وتماه في شروح «الهداية»<sup>(١)</sup> .

[٢] أقوله : باعَهُ... إلخ ؛ أطلق المصنّف البيع ولم يقيّد بشيء ، وقال في «الهداية»<sup>(٢)</sup> : فباعَهُ بنقدٍ أو نسيئةٍ . فيصار كلامه على ما في «الهداية» ، وعِلَّةُ بقوله : لإطلاق الأمر .

وفصلُهُ صاحبُ «العناية» حيث قال : قال القاضي الإمام أبو عليّ النسفي رحمته الله : إذا تقدّم من الراهنِ ما يدلّ على النقد بأن قال : إنّ المرتَهْنُ يطالبني بدينه ويؤديني ، فبعه حتى أنجو منه ، فباعه بالنسيئة لا يجوز ، بمنزلة ما لو قال لغيره : بع عيدي فإنّي أحتاجُ إلى النفقة .

[٣] أقوله : ولا مرتَهْنُ... إلخ ؛ أي لا يكلفُ المرتَهْنُ... إلخ ؛ كما قال الشارح رحمته الله ؛ لأنَّهُ صار دينًا بالبيع بأمرِ الراهنِ ، فصار كأنَّ الراهنَ رهنَهُ وهو دينٌ ؛ لأنَّهُ لمَّا باعَهُ بإذنه

(١) «الهداية» (١٠ : ١٤٧) .

(٢) «الهداية» (٤ : ١٢٩) .



ولا مَنْ قضى بعضَ دينه تسليمَ بعضِ رهنه ، حتى يقبضَ البقيةَ ، وله حفظُهُ بنفسِه وعياله

(ولا مَنْ قضى بعضَ دينه<sup>(١)</sup> تسليمَ بعضِ رهنه ، حتى يقبضَ البقيةَ) : أي لا يكلفُ مرتتهنُ قضى بعضَ دينه تسليمَ بعضِ رهنه ، ثمَّ هذا الحكمُ وهو عدمُ التكليفِ المذكورِ مغياً إلى قبضِ بقيةِ الدينِ .  
(وله حفظُهُ بنفسِه وعياله) : كالزوجةِ والولدِ<sup>(٢)</sup>

صار كاتهما تفاسخا الرهن ، وصارَ الثمنُ رهنًا بتراضيهما ابتداءً ، لا بطريقِ انتقالِ حكمِ الرهن إلى الثمنِ .

ألا ترى أَنَّهُ لو باعَ الرهنَ بأقلَّ من الدينِ لا يسقطُ شيءٌ من دينِ المرتهنِ ، فصار كَأَنَّهُ رهنه ولم يُسَلِّمْ ، بل وضعه على يديَّ عدلٍ . كذا في «زيادات قاضي خان» .  
فإن قيل : لو رهنَ الدينَ ابتداءً لا يصحُّ ، قلنا : نعم ، ولكن يبقى حكمُ الرهنِ في ثمنِ المرهونِ ؛ لكونه بدلا عن المقبوض ، وهو قد كان صالحاً لذلك ، ثم يثبتُ هذا الحكمُ في خلفه تبعاً لا مقصوداً .

[١] أقوله : ولا مَنْ قضى بعضَ دينه... الخ ؛ أي لا يكلفُ مرتتهنُ قضى بعضَ دينه تسليمَ بعضِ رهنه ، حتى يقبضَ البقيةَ من الدينِ اعتباراً بمجسِّ المبيع عند البائع ، فَإِنَّهُ لا يلزمُهُ تسليمُ بعضِ المبيع بقبضِ بعضِ الثمنِ ، لكن لو رهنَ عبيدين ، وسمَّى لكلِّ واحدٍ شيئاً من الدينِ ، له قبضُ أحدهما بأداء ما سمَّى له بخلاف البيع .  
[٢] أقوله : والولدُ ؛ وفي «الهداية»<sup>(١)</sup> : قال - يعني محمداً ﷺ - معناه أن يكون الولد في عياله أيضاً .

وقال في «الكفاية»<sup>(٢)</sup> : وذكر محمد ﷺ من جملة مَنْ في عياله : زوجته وولده وأجيرُه الخاص الذي استأجره مشاهرة أو مسانهة ، ثم قال : والحاصلُ أَنَّ العبرةَ في هذا للمساكنة ، ولا عبرة للنفقة ، ألا ترى أَنَّ المرأةَ إذا ارتهنت فدفعتَ الرهنَ إلى زوجها لا تضمن ، وإن لم يكن الزوج في نفقتها ؛ لأنَّهما يسكنان معا . قاله الجلبى ﷺ<sup>(٣)</sup> .

(١) «الهداية» (٤ : ١٣٠) .

(٢) «الكفاية» (٨ : ٧٩) .

(٣) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٩٤) .

وَضَمِّنَ بِحِفْظِهِ بغيرهم، وإيداعه وتعدّيه، وجعله خاتمَ الرهنِ في خنصره لا يجعله في إصبع آخر، وعليه مؤنة حفظه وردّه إلى يده، أو ردّ جزء منه، كأجرة بيت حفظه وحافظه، فأما جعلُ الآبقِ ومداواة الجرحِ فمنقسمٌ على المضمون والأمانة والخادم الذين في عياله<sup>(١)</sup> (وَضَمِّنَ بِحِفْظِهِ بغيرهم<sup>(٢)</sup>)، وإيداعه وتعدّيه، وجعله<sup>(٣)</sup> خاتمَ الرهنِ في خنصره لا يجعله في إصبع آخر<sup>(٤)</sup>، فإنَّ جعله في الخنصر استعمالٌ، وجعله في إصبع آخر لا لعدم العادة، بل هو من باب الحفظ.

(وعليه مؤنة حفظه وردّه إلى يده، أو ردّ جزء منه<sup>(٥)</sup>)، كأجرة بيت حفظه وحافظه، فأما جعلُ الآبقِ ومداواة الجرحِ فمنقسمٌ على المضمون والأمانة: أي على المُرتَهِنِ مؤنة الحفظ كأجرة بيت الحفظ وأجرة الحافظ، وكذا مؤنة ردّه إلى يد<sup>(٦)</sup> [١] أقوله: في عياله: من عال عيلة: افتقر، وعيال الرجل بالكسر: من يفتقر إليه. جلبي رحمته الله<sup>(١)</sup>.

[٢] أقوله: وضمن بحفظه بغيرهم... الخ؛ وذلك لأنَّ الأيدي تختلف بالحفظ والأمانة، والمالك لم يأذن له في ذلك فيضمن، فالرهن بمنزلة الوديعة في يده، فما لا يجوز للوديعة من التصرف فإنه لا يجوز في الرهن، وما جاء في الوديعة جاز في الرهن. كذا في «غاية البيان».

[٣] أقوله: وجعله... الخ؛ أي ضمنَ يجعله خاتم الرهن في خنصره؛ لأنَّه متعدّ بالاستعمال، لأنَّه غير مأذون فيه، وإنَّما الأذن بالحفظ، واليمنى واليسرى في ذلك سواء؛ لأنَّ العادة فيه تختلف. كذا في «الهداية»<sup>(٢)</sup>.

[٤] أقوله: لا يجعله في إصبع آخر؛ لأنَّه لا يلبسُ كذلك عادة، فكان من باب الحفظ، وكذا الطيلسان إن لبسه لبساً معتاداً ضمِّن، وإن وضعه على عاتقه لم يضمن؛ لأنَّه ليس بلبس، بل هو حفظ.

[٥] أقوله: أو ردّ جزء منه... الخ؛ أي من الرهن: كمداواة الجروح والقروح؛ بأن ينتقص عين الرهن أو يحدث به مرض آخر، فالمداواة على المُرتَهِنِ؛ لأنَّ ردَّ كلِّ الرهن

(١) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٩٤).

(٢) «الهداية» (٤: ١٣٠).

وعلى الراهن مؤنٌ تبقيته وإصلاح منافعِهِ كنفقةِ رهنِهِ وكسوته، وأجرِ راعيه، وظئر ولدِ الرهن، وسقى البُستان والقيام بأموره

المرتهن إن خرجَ من يده، كجعلِ الآبق<sup>(١)</sup>، فهو على المرتهن إذا كان قيمةُ الرهنِ مثل الدين، وكذا مؤنةُ ردِّ جزءٍ من الرهنِ إلى يدِ المرتهن، كمدَاواةِ الجرح إذا كان قيمتهُ مثل الدين.

أما إذا كان قيمتهُ أكثرَ منه فيقسم على المضمون والأمانة، فما هو مضمونٌ فعلى المرتهن، وما هو أمانةٌ فعلى الراهن، وهذا بخلافِ أجرَةِ بيت الحفظ، فإنَّ تمامه على المرتهن، وإن كان قيمةُ المرهونِ أكثرَ من الدين؛ لأنَّ وجوبَ ذلك بسببِ الحبس، وحقَّ الحبسِ في الكلِّ ثابتٌ له.

(وعلى الراهن مؤنٌ تبقيته وإصلاح منافعِهِ كنفقةِ رهنِهِ وكسوته، وأجرِ راعيه، وظئر ولدِ الرهن<sup>(٢)</sup>، وسقى البُستان والقيام بأموره).

واجبٌ عليه، فكذا جزؤه، وفي المدَاواةِ فقط الجزءُ المراد. كذا في شروح «الهداية». قاله الجلبلي رحمته الله<sup>(١)</sup>.

١ أقوله: كجعلِ الآبق، ما يجبُ للعاملِ على عمله، ثم غلبَ استعمالُهُ في أجرَةِ ردِّ الآبق. جلبلي رحمته الله<sup>(٢)</sup>.

٢ أقوله: وظئر ولدِ الرهن... الخ، وبكسر الظاء المعجمة، وسكون الهمزة وآخره راء مهملة: مَنْ يقومُ على الولد في تربيته.



(١) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٩٤).

(٢) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٩٤).

## باب ما يصح رهنه والرهن به وما لا يصح

لا يصح رهنُ مشاعٍ وثمرٍ على نخلٍ دونه، وزرع أرضٍ ونخل أرضٍ دونها

## باب ما يصح رهنه<sup>(١)</sup> والرهن به وما لا يصح

(لا يصح رهنُ مشاعٍ<sup>(٢)</sup> وثمرٍ على نخلٍ دونه، وزرع أرضٍ ونخل أرضٍ دونها)

[١] أقوله: بابُ ما يصحُّ رهنه؛ لما ذكرَ مقدّمات مسائل الرهن ذكرَ في هذا الباب تفصيل ما يجوز رهنه والرهن به، وما لا يجوز، إذ التفصيل إنما يكون بعد الإجمال. كذا في «تكملة البحر»<sup>(١)</sup>.

[٢] أقوله: رهن مشاع؛ أي لا يصحُّ رهن المشاع، فظاهره أنه لا فرق بين ما يحتمل القسمة وما لا يحتمل، قال صاحب «العناية»<sup>(٢)</sup>: رهنُ المشاع قابل للقسمة وغيره فاسدٌ يتعلّق به الضمان إذا قبض.

وقيل: باطل لا يتعلّق به الضمان، وليس بصحيح؛ لأنَّ الباطل منه فيما إذا لم يكن الرهن مالاً ولم يكن المقابل به مضموناً، وما نحن فيه ليس كذلك، بناءً على أنَّ القبض شرطُ تمام العقد لا شرطُ جوازه، وقال الشافعي رحمته الله: يجوز؛ لأنَّ موجبَه عنده بيعه، والمشاع لا يمتنعُ بيعه.

ولنا: إنَّ موجبَه ثبوتُ يد الاستيفاء، واستحقاقُ الحبس الدائم، ولا يتصورُ الحبسُ الدائم فيه؛ لأنَّه يطلُّ بالمهاياة قبضه، كأنَّه رهْنُهُ يوماً ويوماً لا؛ ولذا يستوي فيه ما يقبلُ القسمة وما لا يقبلها، بخلافِ الهبة حيث تجوزُ فيما لا يحتمل القسمة؛ لأنَّ موجبَها الملك، ولا يمتنعُ بالشيوع.

ولا يجوز من شريكه أيضاً؛ لأنَّ ثبوتَ اليد في المشاع لا يتصور؛ ولأنَّه لو جازَ لأمسكه يوماً بحكم الرهن ويوماً بحكم الملك، فيصير كأنَّه رهْنُهُ يوماً ويوماً لا، بخلاف الإجارة حيث تجوز في المشاع من الشريك؛ لأنَّ حكمها التمكن من الانتفاع لا الحبس، والشريك متمكّن من ذلك.

والشيوع الطارئ يمنع بقاء الرهن في رواية الأصل، وعن أبي يوسف رحمته الله لا يمنع؛ لأنَّ حكمَ البقاء أسهل من الابتداء، فأشبه الهبة.

(١) «تكملة البحر» (٨: ٢٧٥).

(٢) «العناية» (١٠: ١٥٧ - ١٥٨).

## وكذا عكسها

لعدم كونه متميِّزاً<sup>(١)</sup>، (وكذا عكسها): أي لا يصح<sup>(٢)</sup> رهنُ نخْلِ بدون ثمر، وأرضٍ بدون زرع أو نخل؛ لعدم كونه مفرغاً<sup>(٣)</sup>، فلا يتم القبض، وعن أبي حنيفة رضي الله عنه وجه رواية «الأصل» أن الامتناع لعدم المحلِّية، وفي مثله يستوي الابتداء والبقاء، بخلاف الهبة؛ لأنَّ المشاع لا يمنع حكمها، وهو الملك والمنع في الابتداء لنفي الغرامة، ولا حاجة إلى اعتباره في حالة البقاء؛ ولهذا يصح الرجوع في بعض الموهوب، ولا يصح الفسخ في بعض المرهون. «تكملة البحر»<sup>(١)</sup>.

[١] قوله: لعدم كونه متميِّزاً؛ والقبض شرط في الرهن على ما مرَّ غير مرَّة، ولا يمكن قبض المتصل وحده، فصار في معنى المشاع، وفي رواية عن أبي حنيفة رضي الله عنه: إنَّ رهن الأرض دون الشجر جائز؛ لأنَّ الشجر اسم النبات، فيكون استثناء الأشجار بمواضعها، بخلاف ما إذا رهن الدار دون البناء؛ لأنَّ البناء اسم للمبني، فتكون الأرض جميعاً رهنًا، وهي مشغولة بملك الراهن.

ولو رهن النخل بمواضعها جاز؛ لأنَّه رهن الأرض بما فيها من النخل، وذلك جائز، ومجاورة ما ليس برهن لا يمنع الصحة، ويدخل في رهن الأرض النخل والتمر على النخل، والزرع والرطوبة والبناء والغرس؛ لأنَّه تابع لاتصاله، فيدخل تبعاً تصحيحاً للعقد.

بخلاف البيع، حيث لا تدخل هذه في بيع الأرض سوى النخل؛ لأنَّ بيع الأرض بدون هذه الأشياء جائز، فلا حاجة إلى إدخالها في البيع من غير ذكر. كذا في «تكملة البحر»<sup>(٢)</sup>.

[٢] قوله: لا يصح؛ لأنَّ الاتصال بالطرفين، والأصل فيه: إنَّ المرهون إذا كان متصلاً بما ليس بمرهون لم يجز؛ لأنَّه لا يمكن قبض المرهون وحده، والقبض شرط في الرهن.

[٣] قوله: لعدم كونه مفرغاً؛ إشارة إلى تعليل جميع هذه المذكورات بالأصل

(١) «تكملة البحر» (٨: ١٧٥ - ١٧٦).

(٢) «تكملة البحر» (٨: ١٧٦).

### ورهن الحر والمدبر والمكاتب وأم الولد، ولا بالأمانات

أن رهن الأرض بدون الشجر جائز؛ لأن الشجر اسم للنابت، فيكون استثناء الأشجار بمواضعها فيجوز؛ لأن الاتصال حينئذ يكون اتصال مجاورة، ولو رهن النخل بمواضعها جاز أيضاً؛ لأن الاتصال حينئذ اتصال مجاورة، (ورهن الحر<sup>(١)</sup> والمدبر والمكاتب وأم الولد).

ثم لما ذكر ما لا يجوز رهنه أراد أن يذكر ما لا يجوز الرهن به، فقال: (ولا بالأمانات): كالوديعة<sup>(٢)</sup>، والمستعار، ومال المضاربة، والشركة

الجامع، وهو أن اتصال الرهن بغير الموهون يمنع جواز الرهن؛ لانقضاء القبض في الموهون وحده؛ لاختلاطه بغيره.

[١] أقوله: ورهن الحر... الخ؛ أي لا يصح رهن هؤلاء؛ لأن حكمه ثبوت يد الاستيفاء، ولا يتصور استيفاء الدين من هذه الأعيان؛ لأنه لا يجوز بيعها، أمّا الحر فلعدم المالية، وأمّا الباكون فلقيام المانع فيهم، وهو حق الحرية؛ ولهذا لو طرأت عليه هذه التصرفات أبطلته<sup>(١)</sup>.

[٢] أقوله: كالوديعة... الخ؛ لأن القبض في «باب الرهن» قبض مضمون، فلا بد من ضمان ثابت ليقع القبض مضموناً، ويتحقق استيفاء الدين منه، وكذلك لا يصح بالأعيان المضمونة بغيرها، كالمبيع في يد البائع؛ لأن الضمان ليس بواجب، فإنه إذا هلك العين لم يضمن البائع شيئاً، لكنه يسقط الثمن، وهو حق البائع، فلا يصح الرهن.

وإنما سمّاه مضموناً بغيره باعتبار سقوط الضمان إن لم يقبض ورده إذا قبض، وإلا فهو ليس بمضمون؛ لأنه إذا هلك يهلك ملك البائع، فلا يجب عليه شيء، كما إذا هلك الوديعة.

فأمّا الأعيان المضمونة بعينها، وهي أن يكون مضموناً بالمثل أو بالقيمة عند هلاكه مثل: المغصوبة وبدل الخلع والمهر وبدل الصلح عن دم العمد يصح الرهن بها؛ لأن الضمان متقرر، فإنه وإن كان قائماً وجب تسليمه، وإن كان هالكا تجب قيمته، فكان رهناً بما هو مضمون فيصح.

(١) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٥٩٥).

ولا بالدرك ، ولا بعين مضمونة بغيرها كبيع في يد البائع ولا بالكفالة بالنفس وبالقصاص بالنفس وما دونها ، وبالشفعة

(ولا بالدرك<sup>(١)</sup>) ، صورته<sup>(٢)</sup> : باع زيد من عمرو داراً فرهن بكرٌ عند المشتري شيئاً بما يدركه في هذا البيع ، وكذا لو رهن شيئاً بما ذاب له على فلان لا يجوز ، ولو كفل<sup>(٣)</sup> بهذا يجوز .

(ولا بعين مضمونة بغيرها) ، المراد أن لا تكون مضمونة بالمثل أو بالقيمة : (كمبيع في يد البائع)<sup>(٤)</sup> : أي باع شيئاً ولم يسلمه فرهن به شيئاً لا يجوز ؛ لأنه إذا هلك العين لم يضمن البائع شيئاً ، لكنه يسقط الثمن ، وهو حق البائع .

(ولا بالكفالة بالنفس)<sup>(٥)</sup> وبالقصاص بالنفس وما دونها ، وبالشفعة

[١] أقوله : ولا بالدرك ؛ أي لا يصح الرهن بالدرك ؛ لأن الرهن للاستيفاء ، ولا استيفاء قبل الوجوب ؛ لأن معنى الدرك ضمان الثمن عند استحقاق المبيع ، فما لا يستحق لا يجب على البائع رد الثمن ، وكذا بعد الاستحقاق حتى يحكم برد الثمن ، ويفسخ البيع ؛ لاحتمال أن يجيز المستحق البيع .

[٢] أقوله : صورته... الخ ؛ أقول : هذا التصوير لوهم أن وضع المسألة على أن الراهن هو الثالث الأجنبي دائماً ، وليس كذلك ؛ لأن أخذ الرهن من البائع أيضاً باطل ، كما صرح به الأكمل رحمته الله . كذا في «حاشية الجلبي»<sup>(١)</sup> .

[٣] أقوله : ولو كفل... الخ ؛ أي بما ذاب له على فلان ، فإنها عقد التزام ، والالتزامات مما يصح تعليقها بالأخطار ، كإيجاب الصوم والصلاة والصدقة ، فإنها تحتمل التعليق بالخطر والإضافة .

[٤] أقوله : كمبيع في يد البائع ؛ لأنه مضمون بغيره ، والرهن لا يجوز إلا بالأعيان المضمونة بنفسها ، ولا يجوز بالأعيان المضمونة بغيرها ، فإن هلك الرهن بالمبيع ذهب بغير شيء ؛ لأنه اعتبار الباطل ، فلا يجب على المشتري شيء .

[٥] أقوله : ولا بالكفالة بالنفس ؛ أي لا يصح الرهن بالكفالة بالنفس ، قال في «الكفاية»<sup>(٢)</sup> : لا يجوز لمعنيين :

(١) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٩٥) .

(٢) «الكفاية» (٩ : ٨٩) .

## وبأجرة النائحة والمغنية، وبالعبد الجاني أو المديون

أي كفلَ بنفس رجلٍ فرهَنَ بها شيئاً ليسلمه، وإذا وجبَ عليه القصاصُ فرهَنَ شيئاً لثلاً يمتنع عن القصاص لا يجوز، وكذا إذا رهَنَ البائعُ أو المشتري شيئاً عند الشفيع ليسلم الدارَ بالشفعة لا يجوز لعدم الدين في هذه الصور<sup>(١)</sup>.

(وبأجرة النائحة والمغنية<sup>(٢)</sup>)، وبالعبد الجاني أو المديون، فإنه غير مضمون على المولى<sup>(٣)</sup>، فإنه لو هلك لا يكون على المولى شيء، فإذا لم يصح الرهن في هذه الصور فللرهن أن يأخذ المرهون من المرتهن، ولو هلك المرهون في يد المرتهن قبل طلب الراهن هلك بلا شيء؛ لأنه لا حكم للبطل، فبقي القبض بإذن المالك.

أحدهما: إن استيفاء المكفول به، واستيفاء القصاص من الرهن غير ممكن. والثاني: إن المكفول به غير مضمون في نفسه، فإنه لو هلك لم يجب شيء، وإنما ذكر عدم جواز الرهن بمقابلة القصاص في النفس، وما دونه؛ لأنه لو رهن ببدل الصلح عن دم العمد يصح؛ لأن البدل مضمون بنفسه. وهذا الخلاف إذا كان القتل خطأ فصالحه على عين، ثم رهن به رهناً لم يصح؛ لأنه غير مضمون، فإنه إذا هلك يفسخ الصلح، فصار كالمبيع. كذا في «الإيضاح» في آخر «ما يجوز به الارتهان».

[١] أقوله: لعدم الدين في هذه الصور؛ أمّا في الكفالة والقصاص فظاهر، وأمّا في الشفعة؛ فلأن المبيع غير مضمون على المشتري<sup>(٣)</sup>. [٢] أقوله: فإنه غير مضمون على المولى؛ تعليل لعدم جواز أخذ الرهن من المولى، فهلكه عليه لا لعبد الجاني ولا لعبد المديون.

وأما عدم جواز الرهن بأجرة النائحة والمغنية؛ فلأنه لو استأجر أحدهما بأجر معلوم وأعطاهما بالأجر رهناً، فضاغ في يدها لم يكن عليها في ذلك الرهن ضمان؛ لأن

(١) فإنه لا يجوز أخذ الرهن من المشتري الذي وجب عليه تسليم المبيع من أجل الشفعة؛ لأن المبيع غير مضمون عليه. ينظر: «رد المحتار» (٥: ٣١٧).

(٢) لبطان الإجارة فلم يكن الرهن مضموناً إذ لا يقابله شيء مضمون. ينظر: «رد المحتار» (٥: ٣١٧).

(٣) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٥٩٥).



ولا رهنَ خمرٍ وارتهانها من مسلمٍ أو ذميٍّ للمسلم ، ولا يضمنُ له مرتهنُها ذميًّا ، وفي عكسِهِ الضمان ، وصحَّ بعينٍ مضمونةٍ بالمثلِ أو بالقيمة ؛ كالمغصوبِ وبدلِ الخلع ، والمهر ، وبدلِ الصلح عن دم عمد ، وبالدين ولو موعوداً ، بأن رهنَ

(ولا رهنَ خمرٍ وارتهانها من مسلمٍ أو ذميٍّ للمسلم) : أي لا يجوز<sup>(١)</sup> للمسلم أن يرهنَ خمرًا ويرتهنَها من مسلمٍ أو ذميٍّ ، (ولا يضمنُ له مرتهنُها ذميًّا ، وفي عكسِهِ الضمان)<sup>(٢)</sup> : أي إن رهنَ المسلمُ من ذميٍّ خمرًا فهلك في يدِ الذميِّ لا يضمنُ للمسلم شيئاً ، وإن رهنَ الذميُّ من المسلمِ خمرًا فهلك في يدِ المسلم للذميِّ ؛ لأنها مالٌ متقومٌ في حقِّ الذميِّ دون المسلم وصحَّ.

(وصحَّ بعينٍ مضمونةٍ بالمثلِ أو بالقيمة ؛ كالمغصوبِ وبدلِ الخلع ، والمهر ، وبدلِ الصلح عن دم عمد) ، فإنَّ هذه الأشياء إذا كانت قائمةً يجبُ عيْنُها ، وإن هلكَت يجبُ المثلُ أو القيمة ، فيصحُّ الرهنُ بها ، (وبالدين ولو موعوداً ، بأن رهنَ الإجارة على ذلك باطلة ، والأجرة غير مضمونة ، والرهن إذا لم يكن في مقابلته شيء مضمون كان باطلاً. كذا في «البيان»)<sup>(٣)</sup>.

١١ أقوله : أي لا يجوز...الخ ؛ وذلك لأنَّ الرهنَ للاستيفاء والإيفاء ، والمسلم لا يملك الإيفاء إذا كان هو الراهن ، ولا يملك الاستيفاء إذا كان هو المرتهن ، وكذا الحال في الخنزير ، وقوله : ولا يضمنُ للمسلم شيئاً.

كما لا يضمنُ الذميُّ لو غصبَ خمرَ المسلم ، وقوله : يضمنُ المسلمُ للذميِّ كما يضمنُها لو غصبها منه فرهنها بالنسيئة إلى الذميِّ غير باطل ؛ بناءً على أنَّ الرهنَ إذا كان في مقابلته شيءٌ مضمون لم يكن باطلاً ، كما فهم من كلام صاحب «البيان» ، وإن كان ارتهانها باطلاً بالنسيئة إلى المسلم بناءً على قوله المذكور آنفاً. كذا في «حاشية الجلبي»<sup>(٤)</sup>.

(١) أي إذا كان الراهن ذميًّا والمرتهن مسلم فهلك في يد المرتهن يضمن المسلم الخمر للذمي ؛ لأنها مال متقوم في حقه فتصير الخمر مضمونة على المسلم للذمي بأقل من قيمتها ومن الدين كما يضمنها بالغصب. ينظر : «مجمع الأنهر» (٢ : ٥٩٤).

(٢) ينظر : «ذخيرة العقبى» (ص ٥٩٥).

(٣) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٩٦).

ليقرضه كذا، فهلكه في يد المرتهن عليه بما وعده، ويرأس مال السلم وثن الصرف والمسلم فيه

ليقرضه كذا، فهلكه في يد المرتهن عليه بما وعده<sup>(١)</sup> : أي إن هلك في يد المرتهن فللراهن على المرتهن المقدار الذي وعد إقراضه، فهلكه : بالرفع مبتدأ، وفي يد المرتهن : صفته، وعليه : خبره، واعلم أن الرهن إنما يكون مضموناً بالدين الموعود إذا كان الدين مساوياً للقيمة أو أقل، أما إذا كان أكثر فلا يكون مضموناً بالدين بل بالقيمة، وإنما لم يذكر هذا القسم ؛ لأن الظاهر أن لا يكون الدين أكثر من قيمة الرهن، وإن كان على سبيل الندرة فحكمه يعلم مما سبق، فاعتمد على ذلك.

### (ويرأس مال السلم وثن الصرف والمسلم فيه<sup>(٢)</sup>)

[١] أقوله : عليه بما وعد ؛ يعني بقوله : رهنك لتقرضني ألف درهم، فقبض الرهن فهلك في يد المرتهن قبل أن يقرضه هلك مضموناً على المرتهن، حيث يجب عليه تسليم الألف إلى الراهن بعد الهلاك ؛ لأن الموعود جعل كالموجود باعتبار الحاجة. فإن الإنسان يحتاج إلى استقراض شيء، وصاحب المال لا يعطيه قبل قبض الرهن، فيجعل الدين موجوداً احتيالاً للجواز؛ دفعاً للحاجة عن المستقرض، فكان الرهن حاصلًا بعد القرض حكماً، إذ الظاهر أن الخلف لا يجري في الوعد، ويؤدي إلى الوجود غالباً. هذا زبدة ما في «العناية»<sup>(٣)</sup>.

[٢] أقوله : والمسلم فيه ؛ أي يجوز الرهن بهذه الأشياء، وقال زفر رحمته الله : لا يجوز ؛ لأن حكمه الاستيفاء، وذلك بالاستبدال، والاستبدال حرام في بدل الصرف والسلم. ولنا : إنه استيثاق من الوجه الذي عنى، وهو المقصود بالرهن، وإنما يصير مستوفياً بالمالية لا بالعين ؛ ولهذا يكون عينه أمانة في يده، حتى نفقته حياً وكفنه ميتاً على الراهن، ولو كان مستوفياً به لوجب على المرتهن، وهما من حيث المالية جنس واحد، فيجوز استيفاء لا مبادلة.

(١) صورته : رهن ليقرضه ألف درهم وهلك الرهن في يد المرتهن فهلكه على المرتهن بمقابلة الألف الموعود فيجب عليه تسليم الألف إلى الراهن. ينظر : «درر الحكام» (٢ : ٢٥٢ - ٢٥٣).

(٢) «العناية» (١٠ : ١٥٦). ينظر : «ذخيرة العقبى» (ص ٥٩٦).

فإن هلك في المجلس فقد أخذ، وإن افترقا قبل نقد هلك بطلا، ورهن المسلم فيه رهن ببدله إذا فسخ

فإن هلك في المجلس فقد أخذ<sup>(١)</sup>، وإن افترقا قبل نقد وهلك بطلا: أي إذا رهن برأس مال السلم أو ثمن الصرف، فإن هلك الرهن قبل الافتراق فالمرتهن قد استوفى حقه، وإن افترقا قبل نقد المرهون به وقبل هلاك المرهون بطل السلم والصرف<sup>(٢)</sup>، وهذا التفصيل لا يتأتى في الرهن بالمسلم فيه، فيصح مطلقاً، فإن هلك الرهن يصير مستوفياً للمسلم فيه، فلا يبقى السلم.

(ورهن المسلم فيه رهن ببدله إذا فسخ): أي إذا كان الشيء مرهوناً بالمسلم فيه، ثم فسخا عقد السلم فهو رهن بالبدل<sup>(٣)</sup>: أي يكون لرب السلم أن يحبس الرهن حتى يقبض رأس المال.

[١] أقوله: فقد أخذ... إلخ؛ لتحقيق القبض، واتحاد الجنس من حيث المالية، وهو المضمون فيه، هذا إذا هلك الرهن قبل الافتراق، وإن افترقا قبل الهلاك بطل الصرف والسلم؛ لفوات القبض حقيقةً وحكماً، هذا إذا كان رهنًا ببدل الصرف أو برأس مال السلم، وإن كان رهنًا بالمسلم فيه لا يبطل بالافتراق.

كما قال الشارح رحمه الله بقوله: وهذا التفصيل... إلخ؛ لأن قبضه لا يجب في المجلس، ثم إن هلك قبل الافتراق يصير مستوفياً لدينه حكماً، فتم السلم، كما إذا كان رهنًا برأس المال أو بدل الصرف، وهلك قبل الافتراق يصير مستوفياً لدينه.

[٢] أقوله: بطل السلم والصرف؛ لفوات شرط صحتها الذي هو القبض في المجلس، أمّا الفوات حقيقةً فهو ظاهر، وأمّا حكماً؛ فلأن المرتهن إنما يصير قابضاً بعد الهلاك، فكان بعد التفرق. قاله الجلبى رحمه الله<sup>(١)</sup>.

[٣] أقوله: فهو رهن بالبدل؛ استحساناً؛ لأنه بدله فقام مقامه، وصار كالمغصوب إذا هلك، وبه رهن، يكون رهنًا بقيمته، فيكون لرب السلم أن يحبس الرهن لاستيفاء رأس المال، وإن لم يكن رهنًا به؛ لأن في الرهن بالمسلم فيه استيفاء له من وجه. فصار كما لو استوفاه حقيقةً، ولو استوفاه حقيقةً ثم تقايلا كان له أن يحبسه

لو هلك رهنته بعد الفسخ هلك به، وبدين عليه عبد طفله

(لو هلك رهنته بعد الفسخ هلك به)<sup>(١)</sup>: أي إذا رهن المسلم إليه عند رب السلم شيئاً بالمسلم فيه، ثم فسخا عقد السلم فهلك الرهن في يد رب السلم فهلك الرهن في يد رب السلم فيه: أي يكون على رب السلم أن يؤدي إلى المسلم إليه مقدار الطعام المسلم فيه؛ لأنه إذا هلك الرهن صار كأن رب السلم استوفى حق المسلم فيه؛ لأن يد المرتهن على الرهن يد استيفاء، فيتقرر بالهلاك، فصار كأن رب السلم استوفى المسلم فيه، ثم فسخا العقد، فعلى رب السلم أداء المسلم فيه إلى المسلم إليه.

(وبدين عليه عبد طفله)<sup>(٢)</sup>: عطف على رأس المال: أي صح الرهن بدين على الأب عبد طفله، هذا عندنا، وعند أبي يوسف رحمته الله وزفر رحمته الله لا يصح، وهو لاستيفاء ما يقابله تحقيقاً للمساواة في الإقالة التي هو في معنى العقد، فكذا إذا صار مستوفياً من وجهه. كذا في شروح «الهداية».

[١] أقوله: هلك به... الخ؛ فعلى المرتهن أن يعطي مثل الطعام الذي كان له على المسلم إليه، ويأخذ رأس ماله؛ لأنه يقبض المال صارت ماله مضمونة بطعام السلم، وقد بقي حكم الرهن إلى أن هلك فصار بهلاك الراهن مستوفياً طعام السلم، وهو استوفاه حقيقة قبل الإقالة، ثم تقايلا يلزمه رد المستوفى لاستواء رأس المال، فكذا هنا؛ لأن الإقالة في باب السلم لا تحتل الفسخ بعد ثبوتها.

فهلاك الرهن لا يبطل الإقالة، وإنما جعله هالكاً بالطعام لا برأس المال؛ لأنه ليس برهن به، لكنه محبوس به لما قلنا، ويجوز أن يكون الشيء محبوساً بالشيء ولا يكون مضموناً به. كذا في «غاية البيان».

[٢] أقوله: عبد طفله... الخ؛ أطلق المصنف الطفل، وقيد صاحب «الهداية»<sup>(١)</sup> بالصغير، حيث قال: ويجوز للأب أن يرهن بدين عليه عبد لابنه الصغير. ووجه صاحب «العناية»<sup>(٢)</sup> بأن الصغير احتراز عن الكبير، فإنه لا يجوز للأب أن

(١) «الهداية» (٤: ١٣٥).

(٢) «العناية» (١٠: ١٥٩).

ويضمن عبداً أو خلاً أو ذكياً إن ظهر العبدُ حراً، والخلُّ خمرأً، والذكىُّ ميتةً وببدلٍ صلح عن إنكارٍ إن أقرَّ أن لا دين

القياس اعتباراً بحقيقة الإيفاء<sup>(١)</sup>، وجه الاستحسان: أن في حقيقة الإيفاء إزالة ملك الصغير بلا عوض في الحال، وفي هذا نصب حافظ لماله مع بقاء ملكه<sup>(٢)</sup>.

(ويضمن عبداً أو خلاً أو ذكياً إن ظهر العبدُ حراً، والخلُّ خمرأً، والذكىُّ ميتة): أي اشترى عبداً أو خلاً أو شاةً مذبوحة، ورهنَ يثمنَ المشتري، وهو عشرة دراهم مثلاً شيئاً، ثم ظهر العبدُ حراً، والخلُّ خمرأً، والشاةُ ميتةً فالرهنُ مضمون؛ أي إن هلكَ وقيمتُهُ عشرة دراهم أو أكثر فعلى المرتهن عشرة دراهم يؤديها إلى الراهن، وإن كانت قيمته أقل فعليه القيمة؛ لأنَّ رهنه بدين واجب ظاهراً<sup>(٣)</sup>.

(وببدلٍ صلح عن إنكارٍ إن أقرَّ أن لا دين)، صالح مع إنكارٍ<sup>(٤)</sup> ورهنَ ببديل الصلح شيئاً

يرهن عبده بدين نفسه إلا بالإذن، فلعلَّ المصنف رحمه الله أراد المقيّد بالطلق، ويؤيد ذلك قول الشارح رحمه الله في بيان وجه الاستحسان حيث قال: وجه الاستحسان أن في حقيقة الإيفاء إزالة ملك الصغير بلا عوض... إلخ، فليتأمل.

[١] أقوله: بحقيقة الإيفاء؛ يعني ليس للأب أن يؤدّي دينه من الصغير، فكذا ليس له أن يدفع مال الصغير بجهة الإيفاء؛ لأنَّ الرهنَ محبوسٌ بجهة الإيفاء.

[٢] أقوله: بدين واجب ظاهراً؛ ألا ترى أن البائع والمشتري لو اختصما إلى القاضي قبل ظهور الحرية والاستحقاق فالقاضي يقضي بالثمن، ووجوب الدين ظاهراً يكفي لصحة الرهن، ويصير وزنه مضموناً. كذا في «العناية»<sup>(١)</sup>.

[٣] أقوله: صالح مع إنكار... إلخ؛ توضيح هذه الصورة: أن رجلاً ادعى ألف درهم فجحد المدعى عليه، ثمَّ صالحه من ذلك على خمسمئة على الإنكار، وأعطاه بها رهنًا يساوي خمسمئة، فهلك الرهن عند المرتهن ثمَّ تصادقا على أن لا دين، فإنَّ

(١) أي إن قيام المرتهن بحفظه أبلغ خوفاً من الغرامة ولو هلك يهلك مضموناً والوديعة تهلك أمانة والوصي كالأب. ينظر: «درر الحكام» (٢: ٢٥٣).

(٢) «العناية» (١٠: ١٥٩).

ورهن الحجرين والمكيل والموزون، فإن رهن بجنسه فهلكه بمثله قدرأ من دينه، ولا عبرة للجودة

ثم تصادقا على أن لا دين، فالرهن مضمون<sup>(١)</sup> كما ذكر.

(ورهن الحجرين<sup>(٢)</sup> والمكيل والموزون، فإن رهن بجنسه فهلكه بمثله قدرأ من دينه، ولا عبرة للجودة)، قوله: قدرأ؛ تميز من مثله؛ أي يعتبر المماثلة<sup>(٣)</sup> في القدر، وهو الوزن والكيل بلا اعتبار الجودة، وعندهما: يعتبر القيمة فيقوم بخلاف الجنس، ويكون رهناً<sup>(٤)</sup> مكانه، فإن رهن إبريق<sup>(٥)</sup> فضة وزنه عشرة دراهم بعشرة دراهم، فهلک

على المرتهن قيمة الرهن خمسمئة للراهن في ظاهر الرواية. جلبى<sup>(٦)</sup>.

[١] أقوله: فالرهن مضمون؛ وفي «الهداية»<sup>(٢)</sup>: وعن أبي يوسف<sup>(٣)</sup> خلافه... الخ. وفي «العناية»<sup>(٣)</sup>: لأنهما لما تصادقا أن لا دين، فقد تصادقا على عدم الضمان، وتصادقهما حجة في حقهما، والاستيفاء بدون الدين لا يتصور.

[٢] أقوله: ورهن الحجرين؛ أي يجوز رهن الذهب والفضة لما عرفت أن كل ما يمكن الاستيفاء منه جاز أن يرهن بدين مضمون، والذهب والفضة على هذه الصفة، فيجوز رهنهما.

[٣] أقوله: أي يعتبر المماثلة... الخ؛ فلا يعتبر بالجودة عند المقابلة بجنسها، وهذا عند أبي حنيفة<sup>(٤)</sup>؛ لأن عنده يصير مستوفياً باعتبار الوزن دون القيمة.

[٤] أقوله: ويكون رهناً... الخ؛ لأنه لو صار مستوفياً يتضرر المرتهن، فالأصل عنده أن حالة الهلاك حالة الاستهلاك، والاستيفاء إنما يكون بالوزن، وعندهما: حالة الهلاك حالة الاستيفاء إذا لم يفرض إلى الضرر. «كفاية»<sup>(٥)</sup>.

[٥] أقوله: إبريق؛ كوزه بالوله بادرسته واين معرب ابريزست، أباريق جمع. كذا في «منتخب اللغات».

(١) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٩٦).

(٢) «الهداية» (٤: ١٣٥).

(٣) «العناية» (١٠: ١٥٩).

(٤) «الكفاية» (٩: ٩١).

فعند أبي حنيفة رحمته الله <sup>(١)</sup> هلك بالدين ، وعندهما <sup>(٢)</sup> إن كان قيمته مثل وزنه أو أكثر فكذا ، وإن كان قيمته أقل وهي ثمانية مثلاً يشتري بثمانية دراهم ذهب ؛ ليكون رهنًا مكانه .

فإن قيل <sup>(٣)</sup> : في هذا التركيب ، وهو قوله : فهلكه بمثله قدرًا من دينه ؛ نظر ؛ لأن الدين إذا كان خمسة عشر ووزنه عشرة وقد هلك ، فقد هلك بعشرة دراهم من الدين ، فعلى المدين خمسة ، فيكون : من ؛ للتبعض ، فلا يتناول ما إذا كان وزنه عشرة والدين عشرة ؛ لأن التبعض غير ممكن ، ولا يكون للبيان هنا ؛ لأنه لما

١١ أقوله : فعند أبي حنيفة رحمته الله ؛ دليله أن الجودة ساقطة العبرة في الأموال الربوية عند المقابلة بمنسها ، واستيفاء الجيد بالردىء جائز ، كما إذا تجوز به في بدل الصرف والسلم ، وقد حصل الاستيفاء بالإجماع ؛ ولهذا يحتاج إلى نقضه ، ولا يمكن نقضه بإيجاب الضمان ؛ لأنه لا بد له من مطالب ومطالب ، وكذا الإنسان لا يضمن ملك نفسه ، ويتعذر التضمن بتعذر النقض . كذا في «الهداية» <sup>(١)</sup> .

٢١ أقوله : وعندهما... إلخ ؛ دليلهما أنه لا وجه إلى الاستيفاء بالوزن لما فيه من الضرر بالمرتهن ، ولا وجه إلى اعتبار القيمة ؛ لأنه يؤدي إلى الربا ، فصرنا إلى التضمن ، بخلاف الجنس لينتقض القبض ، ويجعل مكانه ، ثم يتملكه .  
فإن قيل : إن القبض قد انتقض لفوات المحل ، وهو فعل حسي ، فلا يتصور بدون المحل .

قلنا : القبض لا ينتقض إلا بالرد أو بالاستيفاء ، ولم أجدهما ، فيكون القبض باقياً حكماً ، وإن فات المحل ، فيصار إلى التضمن ، بخلاف الجنس ؛ ليم القبض صورة ومعنى .

٣١ أقوله : فإن قيل... إلخ ؛ بيانه : إن لا بد من كون لفظة : من ؛ في قوله : من دينه ؛ للتبعض ؛ لأن الدين إذا كان زائداً ، ووزن الرهن الهالك أقل منه ، كما إذا كان الدين خمسة عشرة والوزن عشرة ، فإذا هلك ما وزنه عشرة ، فقد هلك من الدين ما

أريد به التبعض في صورة لا يكون للبيان في صورة أخرى ؛ لأن المشترك لا عموم له<sup>(١)</sup>، ولا يتناول أيضاً : ما إذا كان وزنه خمسة عشر والدين عشرة ؛ لأنه يصير معناه أن هلاكه بمقدار خمسة عشر من الدين ، وهو عشرة ، فهذا غير مستقيم .

قلنا : ليس غرضه بيان أنه بأي شيء مضمون في كل صورة ، بل الغرض أنه هالك باعتبار الوزن لا باعتبار القيمة ، فتقديره : أنه هالك بمثله وزناً من الدين إذا كان الدين زائداً ، فإذا علم الحكم في هذه الصورة يعلم في صورة المساواة ، وفي صورة أن يكون الوزن زائداً على الدين ، لما عرف أن الفضل أمانة .

يوازن عشرة دراهم ، فيجب على المديون خمسة دراهم ، وهذا لا يمكن إلا إذا كان : من ؛ للتبعض .

وإذا وجب كونها للتبعض فيرد عليه أن في العبارة قصوراً ؛ فإنها لا تناول ما إذا كان الوزن مساوٍ للدين مثلاً يكون الوزن عشرة والدين عشرة ، فإن من الظاهر أن التبعض حينئذٍ غير ممكن لمساواتهما ، فإن أريد كونها للبيان ؛ ليشمل هذه الصورة .

فيرد عليه : إنه قد وجب حملها على التبعض في صورة ، فإن كان للبيان في صورة أخرى لزم عموم المشترك ، مع أنه قد تقرر في أصول الفقه أن المشترك لا عموم له ، ولو ارتكب هذا المخطوطة فلا مخلص أيضاً عن الإيراد .

فإنه لا يتناوله حينئذٍ ما إذا كان وزنه زائداً ، والدين أقل مثلاً يكون الوزن خمسة عشر ، والدين عشرة بعدم صحة التبعض والبيان كليهما ؛ فإنه يصير حينئذٍ معناه إن هلاكه بمقدار خمسة عشر من جملة عشر دراهم ، وهو كما ترى .

وتلخيص الجواب إن : من ؛ للتبعض ، وليس للبيان ؛ لأن الغرض بيان كون الهلاك معتبراً بالوزن دون القيمة ، وهذا القدر ظاهر من العبارة على صورة التبعض ، وأما كون العبارة غير متناولة لصورة المساواة أو صورة كون الوزن زائداً على الدين فغير مضر ؛ لأن المقصود تصوير الغرض لا غير ، فتأمل .

١١ أقوله : لأن المشترك لا عموم له ... إلخ ؛ اعلم أن المشترك ما يتناول أفراداً مختلفة الحدود على سبيل البدل ، كمن فيما نحن فيه ، فإنها مشتركة في معنى التبعض والبيان ، ولا عموم له ؛ أي للمشارك عندنا ؛ لأن الواضع خصص اللفظ للمعنى ، بحيث لا يراد



وَمَنْ شَرَى شَيْئاً عَلَى أَنْ يَرَهْنَ شَيْئاً، أَوْ يُعْطَى كَفَيْلاً بَعَيْنِهِمَا مِنْ ثَمْنِهِ وَأَبَى صَحُّ  
استحساناً

(وَمَنْ شَرَى شَيْئاً عَلَى أَنْ يَرَهْنَ شَيْئاً، أَوْ يُعْطَى كَفَيْلاً بَعَيْنِهِمَا مِنْ  
ثَمْنِهِ وَأَبَى<sup>(١)</sup> صَحُّ استحساناً)، والقياسُ أن لا يجوز؛ لأنَّه صفقةٌ في صفقة،  
وجه الاستحسان: أنَّه شرطٌ ملائم؛ لأنَّ الكفالةَ والرهنَ للاستيثاق،  
والاستيثاقُ ملائمٌ للوجوب<sup>(٢)</sup>؛ فاعتبارُ وضعه لهذا المعنى يوجب إرادته خاصّة

به غيره، فاعتبارُ وضعه لهذا المعنى يوجبُ إرادته خاصّة، واعتبارُ وضعه لذلك المعنى  
يوجبُ إرادته خاصّة، فيلزم أن تكون كلُّ منهما مراداً، وغير مراد، فلا يكون ذلك إلا  
بأن يراَد أحدَ المعنيين على أنَّه نفس الموضوع له، والآخر على أنَّه يناسبه، فيكون جمعاً  
بين الحقيقة والمجاز، وهو باطل.

وقال الشافعي رحمته الله: يجوز ذلك بشرط أن لا يكون بينهما مضادة، فإذا كان بينهما  
مضادة لا يجوز بالاتفاق، وكذا لا يجوز إرادة المجموع من حيث هو مجموع بالاتفاق،  
وزيادة التوضيح في «التلويح»<sup>(٣)</sup>.

[١] أقوله: ملائم للوجوب؛ فإذا كان الرهنُ معيّناً والكفيلُ حاضراً في المجلس  
اعتبرنا فيه معنى الشرط، وهو ملائم، فصَحَّ العقد، وإذا لم يكن الرهن ولا الكفيل  
معيّناً، أو كان الكفيلُ غائباً حتى افترقا لم يبقَ معنى الكفالة، والرهنُ للجهالة، فبقي  
الاعتبار لعينه فيفسد، ولو كان غائباً فحضر في المجلس، وقبل: صَحَّ.

ولو امتنع المشتري عن تسليم الرهن لم يجز عليه، وقال زفر رحمته الله: يجز؛ لأنَّ  
الرهن إذا شرط في البيع صارَ حقاً من حقوقه كالوكالة المشروطة في الرهن، فيلزمه  
بلزومه، ونحن نقول: الرهنُ عقدٌ تبرُّع من جانب الراهن على ما بيناه، ولا جبر على  
التبرعات.

ولكن البائع بالخيار إن شاء رضي بترك الرهن، وإن شاء فسَخَ البيع؛ لأنَّه وصف  
مرغوب فيه، وما رضي إلا به، فيتخيَّر بفواته إلا أن يدفع المشتري الثمن حالاً لحصول

(١) أي للمشتري أن يرهن ما سماه أي يعطي كفيلاً سماً. ينظر: «الدرر» (٢: ٢٥٣)

(٢) «التلويح» (١: ١٢٧ - ١٢٨).

ولا يجبرُ على الوفاء، وللبائع فسخه إلا إذا سَلَّمْ ثمنه حالاً، أو قيمة الرهن رهناً وإنما قال بعينهما؛ لأنه لو لم يكن الرهن أو الكفيل معيناً يفسد البيع<sup>(١)</sup>، (ولا يجبرُ على الوفاء)، هذا عندنا؛ لأنه لا جبر على التبرعات، وعند زفر<sup>(٢)</sup> : يجبر؛ لأن الرهن إذا شرط في البيع صار حقاً من حقوقه كالوكالة المشروطة في الرهن<sup>(٣)</sup>، (وللبائع فسخه<sup>(٣)</sup> إلا إذا سَلَّمْ ثمنه حالاً، أو قيمة الرهن رهناً)، إذ عندنا لما صحَّ الشرط فإنه وصف مرغوب فيه بفواته يكون للبائع حق الفسخ.

المقصود أو يدفع قيمة الرهن رهناً؛ لأنَّ يد الاستيفاء تثبت على المعنى وهو القيمة. كذا في «الهداية»<sup>(١)</sup>.

١١ أقوله: يفسد البيع؛ لأنهما إذا كانا مجهولين أو كان الكفيل غائباً فات معناه، وهو الاستيفاء؛ لأنَّ المشتري ربُّما يأتي بشيء يساوي عشراً من حقه أو يعطي كفيلاً غير غني، وليس في ذلك من التوثق، فبقي الاعتبار بعين الشرط، وهي تفسد العقد. قاله الجلبلي<sup>(٢)</sup>.

٢١ أقوله: كالوكالة المشروطة في الرهن... إلخ؛ أي الرهن يثبت في ضمن عقد لازم وهو البيع، فيصير الوفاء به مستحقاً، كما إذا وكل الراهن العدل أو المرتهن ببيع الرهن عند حلول الدين، فالوكالة لازمة، ولا يملك الراهن عزله عنها. ولنا: إنَّ الرهن عقد تبرع، ولا جبر على المتبرع كما مرّ، وإنما صار حقاً من حقوقه إذا وجد التسليم ولم يوجد بعد؛ ولأنَّ الرهن عقد منفرد، والعقود لا تكون بعضها من حقوق بعض. قاله الجلبلي<sup>(٣)</sup>.

٣١ أقوله: وللبائع فسخه... إلخ؛ أي إنَّ للبائع الخيار إن شاء رضي بترك الدين، وإن شاء فسخ البيع؛ لأنه وصف مرغوب فيه؛ لفواته يوجب الخيار؛ كسلامة المبيع عن العيب في البيع إلا أن يدفع المشتري الثمن حالاً؛ لحصول المقصود أو يدفع قيمة الرهن رهناً؛ لأنَّ المقصود من الرهن المشروط يحصل بقيمته.

(١) «الهداية» (٤ : ١٣٩).

(٢) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٩٦).

(٣) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٩٦ - ٥٩٧).

فإن قال لبائعه: أمسك هذا حتى أعطي ثمنك فهو رهن، وإن رهن عينا من رجلين بدين لكل منهما صح، وكله رهن من كل منهما

(فإن قال لبائعه: أمسك هذا حتى أعطي ثمنك فهو رهن): أي أعطى المشتري البائع شيئا غير مبيعه، وقال: أمسك هذا حتى أعطي ثمنك يكون رهنا؛ لأنه تلفظ بما ينبئ عن الرهن، والعبرة للمعاني، وعند زفر<sup>(١)</sup> لا يكون رهنا<sup>(٢)</sup>. وإن رهن عينا من رجلين بدين لكل منهما صح، وكله رهن من كل منهما): أي يصير كله محبوسا بدين كل واحد، لا أن نصفه<sup>(٣)</sup> يكون رهنا عند هذا

[١] أقوله: وعند زفر<sup>(١)</sup>؛ أي قال زفر<sup>(٢)</sup>: لا يكون رهنا، ومثله عن أبي يوسف<sup>(٣)</sup>؛ لأن قوله: أمسك، يحتمل الرهن والإيداع، والثاني: أقلهما، فيقضى بشبوته، بخلاف ما إذا قال: أمسكه بدينك أو بمالك علي؛ لأنه لما قابله بالدين أو بالمال فقد عين الرهن.

ولنا ما قاله الشارح<sup>(٤)</sup> بقوله: لأنه تلفظ بما ينبئ عن الرهن، وهو الحبس إلى إيفاء الثمن، والعبرة في العقود للمعاني، حتى كانت الكفالة بشرط براءة الأصل حوالة، والحوالة بشرط عدم براءة المحيل كفالة.

ألا ترى أنه لو قال: ملكتك هذا بكذا يكون بيعا؛ للتصريح بموجب البيع، كأنه قال له: بعثك هكذا أو أطلق في قوله هذا، فشمّل الثوب المبيع وغيره، إذ لا فرق بين أن يكون ذلك الثوب هو المشتري أو لم يكن بعد أن كان بعد القبض؛ لأن البيع بعد القبض يصلح أن يكون رهنا بثمنه، حتى يثبت فيه حكم الرهن، بخلاف ما إذا كان قبل القبض؛ لأنه محبوس بالثمن وضمانه.

[٢] أقوله: لا يكون رهنا... الخ؛ لأن لفظ: أمسك؛ يحتمل الرهن والإيداع، والإيداع أقلهما، فيقضى بشبوته، قلنا: لما والى الإعطاء علم أن مراده الرهن. قاله الجلبى<sup>(١)</sup>.

[٣] أقوله: لا أن نصفه... الخ؛ لأن الرهن أضيف إلى جميع العين في صفقة

حصته، فإن قضي دين أحدهما، فكله رهن للآخر

ونصفه عند ذلك، وهذا بخلاف الهبة من رجلين، حيث لا يصح عند أبي حنيفة رحمته، فإن الأول لا يقبل الوصف بالتجزؤ بخلاف الهبة.

(وإذا تهاينا فكل في نوبته كالعدل في حق الآخر<sup>(١)</sup>)، ولو هلك ضمن كل حصته، فإن عند الهلاك يصير كل مستوفياً حصته، والإستيفاء مما يتجزأ، (فإن قضي دين أحدهما، فكله رهن للآخر)؛ لما مر<sup>(١١)</sup>

واحدة، ولا شيوع فيه، قال صاحب «العناية»<sup>(٢)</sup> أخذاً من «البنية»<sup>(٣)</sup> قيل: هو منقوض بما إذا باع من رجلين أو وهب من رجلين على قول أبي يوسف رحمته ومحمد رحمته، فإن العقد فيهما أضيف إلى جميع الدين في صفقة واحدة، وفيه الشيوع، حتى كان المبيع والمرهون بينهما نصفين، كما لو نص على المناصفة.

والجواب: إن إضافة العقد إلى اثنين توجب الشيوع فيما يكون العقد مفيداً للملك؛ كالهبة والبيع، فإن العين الواحدة لا يمكن أن تكون مملوكة لشخصين على الكمال، فتجعل شائعة، فتقسم عليهما للجواز، والرهن غير مفيد للملك، وإنما يفيد الاحتباس، ويجوز أن تكون العين الواحدة محتبسة بحقين على الكمال، فيمتنع الشيوع فيه تحريماً للجواز؛ لكون القبض لا بد منه في الرهن، والشيوع يمنع عنه. إلى هنا كلامه.

أقول: بخلاف الهبة من رجلين، حيث لا يجوز عند الإمام؛ لأن العين تنقسم عليهما لاستحالة ثبوت الملك لكل واحد منهما في الكل، فيثبت الشيوع ضرورة، وقد تقدم بيانه في «كتاب الهبة»، وكل واحد منهما في نوبته كالعدل في حق الآخر، هذا إذا كان مما لا يتجزأ ظاهر، وإن كان مما يتجزأ وجب أن يحبس كل واحد منهما النصف، فإن دفع أحدهما كله إلى الآخر، وجب أن يضمن الدافع عند الإمام خلافاً لهما.

[١] قوله: لما مر أن كله رهن؛ يعني أن جميع العين رهن في يد كل واحد منهما

(١) يعني إذا تهاينا رهننا فأمسك هذا يوماً والآخر يوماً، فإن كل واحد منهما في اليوم الذي أمسكه كالعدل في حق الآخر. ينظر: «شرح ابن ملك» (ق ٢٩٩/ب).

(٢) «العناية» (١٠: ١٧١).

(٣) الكلام منقول من «ذخيرة العقبى» (ص ٥٩٧)، ولا يوجد فيه: قال صاحب «العناية» أخذاً من «البنية»، ومعلوم أن صاحب «البنية» متأخر عن صاحب «العناية»، والله أعلم.

وإن رهنا رجلاً رهناً بدين عليهما صحَّ بكلِّ الدين، ويمسكه إلى قبض الكلِّ، وبطل حجة كلِّ منهما أنه رهن هذا منه وقبضه أن كله رهن<sup>(١)</sup> عند كلِّ واحد.

(وإن رهنا رجلاً رهناً بدين عليهما صحَّ بكلِّ الدين، ويمسكه إلى قبض الكلِّ)، وإنما صحَّ هذا؛ لأن قبض الرهن وقع في الكلِّ بلا شيوخ. (وبطل حجة كلِّ منهما أنه رهن هذا منه وقبضه)، هذه مسألة مبتدأة لا تعلق لها بما سبق، وصورتها: أن كلَّ واحدٍ من الرجلين ادَّعى أن زيداً رهن هذا العبد من هذا المدعي وسلَّمه إليه، وأقام على ذلك بينة تبطل حجة كلِّ واحد؛ لأنه لا يمكن القضاء لكلِّ واحدٍ منهما<sup>(٢)</sup>، ولا لأحدهما؛ لعدم أولويته، ولا إلى القضاء لكلِّ بالنصف<sup>(٣)</sup> للشيوخ.

من غير تفرُّق، واعتراض عليه بأن المرتهن الذي استوفى حقه انتهى مقصوده. وهو كونه وسيلة إلى الاستيفاء الحقيقي بالاستيفاء الحكمي، فينبغي أن يكون الرهن في يد الآخر من كلِّ وجه من غير نيابة عن صاحبه؛ وذلك يقتضي أن لا يستردَّ الراهن ما قضاؤه إلى الأول من الدين عند الهلاك؛ لكنَّه يسترده.

وأجيب: بأن ارتهان كلِّ واحدٍ منهما باقٍ ما لم يصل الرهن إلى الراهن كما ذكرنا، فكان كلُّ واحدٍ منهما مستوفياً دينه من نصف مالية الرهن، فإن فيه وفاء بدينهما، فتعيَّن أن القابض استوفى حقه مرتين، فعليه ردُّ ما قبضه ثانياً. قاله الجلببي رحمته الله<sup>(١)</sup>.

[١] قوله: أن كله رهن؛ قال في «الشامل»: ولو قضى دين أحدهما ليس له أخذ شيء منه، لما عرف أنه رهن كلِّ واحدٍ منهما مستوفياً دينه من نصف مالية الرهن، فإن هلك عنده بعد ما قضى دينه يستردُّ ما أعطاه كما لو كان واحداً. كذا في «غاية البيان».

[٢] قوله: لكلِّ واحدٍ منهما... إلخ؛ لأنَّ الشيء الواحد يستحيل أن يكون رهناً لهذا وكله رهناً لذلك في حالة واحدة.

[٣] قوله: لكلِّ بالنصف؛ لأنه يؤدي إلى الشيوخ فتعدَّر العمل بهما، وتعيَّن التهاثر.

ولو مات رهنه والرهن معهما، فبرهن كل كذلك كان مع كل نصفه رهنًا بحقه  
 (ولو مات رهنه والرهن معهما<sup>(١)</sup>)، فبرهن كل كذلك كان مع كل نصفه رهنًا  
 بحقه، هذا قول أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما وهو استحسان، وعند أبي يوسف رضي الله عنه هذا  
 باطل، وهو القياس<sup>(٢)</sup> كما في الحياة، وجه الاستحسان: أن حكمه في الحياة<sup>(٣)</sup> هو  
 الحبس، والشيوع يضره، وبعد الممات الاستيفاء بالبيع في الدين والشيوع لا  
 يضره<sup>(٤)</sup>.

[١] أقوله: والرهن معهما؛ قيد بالمعينة؛ لأنه إذا كان في يد أحدهما كان صاحب  
 اليد أسبق لدلالة يده عليه، وسبق التاريخ بمنزلة اليد في هذا الحكم، ولا فرق بين كونه  
 معهما وكونه خارجاً عن يد كل واحد منهما. قاله الجلبى رحمته الله.<sup>(٥)</sup>  
 [٢] أقوله: هذا باطل، وهو القياس... الخ؛ لأن الحبس للاستيفاء حكم أصلي  
 مقصود بعقد الرهن، فيكون القضاء به قضاء بعقد الرهن، وإنه باطل الشيوع كما في  
 حالة الحياة.

[٣] أقوله: إن حكمه في الحياة... الخ؛ أي حالة الحياة هو الحبس، وهو المقصود،  
 والشيوع يضره، وبعد الممات الاستيفاء بالبيع والشيوع لا يضره، وصار كما إذا ادعى  
 الرجلان نكاح امرأة، أو ادعت اختان النكاح على رجل، وأقاموا البيّنة، تهاوتت في  
 حالة الحياة، ويقضي بالميراث بينهم بعد الممات؛ لأن الميراث يقبل الانقسام.



(١) إذ بعد الممات ليس له الحكم إلا الاستيفاء بأن يبيعه في الدين شاع أو لم يشع. ينظر: «مجمع  
 الأنهر» (٢: ٥٩٩).

(٢) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٩٧).

## باب الرهن عند عدل

يتمُّ الرهنُ بقبضِ عدلٍ شرطاً وضعه عنده

### باب الرهن عند عدل<sup>(١)</sup>

(يتمُّ الرهنُ بقبضِ عدلٍ شرطاً وضعه عنده)، هذا عندنا، وقال مالك رحمه الله: لا يجوز<sup>(٢)</sup>؛ لأنَّ يده يدُ المالكِ؛ ولهذا يرجعُ عليه<sup>(٣)</sup> عند الاستحقاق، فاعدمُ القبض<sup>(٤)</sup>

[١] أقوله: باب الرهن عند عدل؛ لما ذكرَ حكم الرهن إذا كان في يد المرتهن، ذكر حكمه إذا كان في يد العدل، وهو الذي يثقُ الراهن والمرتهن بكون الرهن في يده، فإنَّه نائبٌ عن المرتهن، والنائب يقفو المنوب، قال الحاكم الشهيد رحمه الله: وليس للعدل بيع الرهن، ما لم يسكِّط عليه؛ لأنَّه مأمور بالحفظ فحسب<sup>(٢)</sup>.

[٢] أقوله: لا يجوز؛ قال صاحبُ «الهداية» في أوَّل الكتاب: وقال مالك رحمه الله: يلزمُ بنفسِ العقد، فإذا كان كذلك ينبغي أن لا يشترطَ قبضُ العدل أصلاً، ويجوز أن يكون عن مالك رحمه الله روايتان في اشتراطِ القبض في الرهن. كذا في «غاية البيان».

[٣] أقوله: ولهذا يرجع عليه... إلخ؛ يعني إذا هلك الرهنُ في يد العدل، ثمَّ استحقَّ وضمن العدل قيمته يرجع على الراهن بما ضمن، ولو لم يكن يده يد الراهن لم يرجع. كذا في «العناية»<sup>(٣)</sup>.

[٣] أقوله: فاعدمُ القبض... إلخ؛ مشعرٌ باشتراطِ القبض عند مالك رحمه الله، وقد ذكرَ صاحبُ «الهداية» في أوَّل هذا الكتاب: وقال مالك رحمه الله: يلزمُ بنفسِ العقد، وهو نصٌّ على عدمِ اشتراطه، فكان له قولان في اشتراطه، وذكر في «المبسوط»، و«شرح الأقطع»: ابن أبي ليلى مكان مالك رحمه الله، فإنَّه أنسب هاهنا.

(١) ينظر: «الشرح الصغير» (٣: ٣١٣)، و«شرح كفاية الطالب» (٢: ٢٧٢)، و«الفواكه الدواني» (٢: ١٦٥)، وغيرهم.

(٢) ينظر: «حاشية الشلبي» (٦: ٨٠).

(٣) «العناية» (١٠: ١٧٥).

ولا أخذ لأحدهما منه، وضمن بدفعه إلى أحدهما، وهلكه معه هلك رهن، فإن وكل العدل أو غيره بيعه إذا حل أجله صح، فإن شرط في الرهن لا ينزل

قلنا: يده على الصورة<sup>(١)</sup> يد المالك، وفي المالية يد المرتهن؛ لأن يده يد ضمان والمضمون المالية، فنزل منزلة شخصين، (ولا أخذ لأحدهما منه<sup>(٢)</sup>)، وضمن<sup>(٣)</sup> بدفعه إلى أحدهما، وهلكه معه هلك رهن، فإن وكل العدل أو غيره بيعه إذا حل أجله صح<sup>(٤)</sup>، فإن شرط: أي التوكيل، (في الرهن لا ينزل<sup>(٥)</sup>)

[١] قوله: يده على الصورة... إلخ؛ يعني أن قبض العدل كقبض المرتهن، فيتم به الرهن، وهذا لأن اليد في «باب الرهن» على الصورة أمانة، وعلى المعنى مضمون، فكانت يده... إلخ. «كفاية»<sup>(١)</sup>.

[٢] قوله: ولا أخذ لأحدهما منه؛ أي من العدل؛ لأنه تعلق به حقهما لأن حق الراهن تعلق بالحفظ في يده وأمانته، وحق المرتهن في الاستيفاء، فلا يملك كل واحد منهما إبطال حق آخر، ولو شرط أن يقبض المرتهن ثم جعله على يد عدل جاز؛ لأن ما جاز للعدل أن يقوم مقام المرتهن في الابتداء، فكذلك في البقاء.

[٣] قوله: وضمن... إلخ؛ أي وإن دفع العدل الرهن إلى الراهن والمرتهن يضمن؛ لأنه متى دفع إلى المرتهن فقد دفع الأمانة بغير إذنه، كما لو دفع إلى أجنبي، ومتى دفع إلى الراهن فقد أبطل تلك اليد، والحبس على المرتهن؛ فإنه يثبت له ملك اليد والحبس بقبض العدل، وإبطال ملك السيد كإبطال ملك العين في إيجاب الضمان، فإن من أ تلف الرهن يضمن للمرتهن كما يضمن الراهن.

[٤] قوله: صح؛ لأن الراهن مالك، فله أن يوكل من شاء من الأهل ببيع ماله مطلقاً ومنجزاً؛ لأن الوكالة يجوز تعليقها بالشرط؛ لكونها من الإسقاطات؛ لأن المانع من التصرف حق المالك، وبالتالي على بيعه أسقط حقه، والإسقاطات يجوز تعليقها بالشروط.

[٥] قوله: لا ينزل... إلخ؛ لأنها لما شرطت في ضمن عقد الرهن صار وصفاً من أوصافه حقاً من حقوقه، ألا ترى أنه لزيادة الوثيقة، فيلزم بلزوم أصله؛ ولأنه تعلق



بالعزل، ولا بموتِ الراهنِ أو المرتهن، بل بموتِ الوكيل، وله بيعُهُ بغيبَةٍ ورثته، ولا يبيعُ الراهنُ أو المرتهنُ إلا برضا الآخر

بالعزل، ولا بموتِ الراهنِ أو المرتهن، بل بموتِ الوكيل<sup>(١)</sup>، سواء كان الوكيل المرتهنُ أو العدلُ أو غيرهما، وإذا ماتَ الوكيلُ لا يقومُ وارثُهُ أو وصيُّه مقامه عندنا، وعند أبي يوسف رحمته إن وصيَّ الوكيلِ يملكُ بيعه، (وله بيعُهُ بغيبَةٍ ورثته): أي للوكيلِ بيعُ المهرُونِ بغيبَةٍ ورثته الراهن.

(ولا يبيعُ<sup>(٢)</sup> الراهنُ أو المرتهنُ إلا برضا الآخر): أي لا يكونُ للراهنِ بيعُ الرهنِ إلا برضاءِ المرتهن، وأيضاً لا يكونُ للمرتهنِ بيعُ الرهنِ إلا برضاءِ الراهن، بأن وكلَّه أو باعَه، فأجازَ الراهنُ بيعه<sup>(١)</sup>.

به حقُّ المرتهن، وفي العزل إتواءُ حقه، وصار كالوكيلِ بالخصومة بطلب المدعي. «هداية»<sup>(٢)</sup>.

[١] أقوله: بل بموتِ الوكيل... إلخ؛ لأنَّ الوكالةَ لا يجري فيها الإرث؛ ولأنَّ الموكلَ رضيَ برأيه لا برأي غيره، وعن أبي يوسف رحمته؛ لأنَّ وصيَّ الوكيلِ يملكُ بيعه؛ لأنَّ الوكالةَ لازمةٌ، فيملكُ الوصيُّ كالمضارب إذا مات، والماليَّةُ عروضٌ يملكُ وصيُّ المضارب بيعها لما آتته لازم بعدما صار عروضاً.

[٢] أقوله: ولا يبيع... إلخ؛ أي لا يجوزُ أن يبيعَ الراهنُ الرهنَ إلا برضاءِ المرتهن؛ لأنَّ المرتهنَ أحقُّ بماليَّته من الراهن، ولا يقدرُ الراهنُ على تسليمه بالبيع، وأيضاً لا يجوزُ للمرتهنِ أن يبيعه إلا برضاءِ الراهن؛ لأنَّه ملكه وما رضي ببيعه، هذا إذا لم يكن الراهن سَلَطَهُ على بيعه.

أمَّا إذا باعَه غيرَ إذنِ الراهنِ أو بالعكس توقف [على] إجازة صاحبه فإن أجازَه جاز، ويكون الثمن رهناً وإن لم يحزه لا يجوزُ البيع، وله أن يطله، ولعبده رهناً، هذا ملخَّص ما في «غاية البيان».

(١) أي يوقف على إجازة الراهن فإن أجازَه صح، ويكون الثمن رهناً وإن لم يحز لا يجوز البيع، وله أن يطله ويعيده رهناً. ينظر: «الفتاوى الكاملية» (ص ٢٤٤).

(٢) «الهداية» (٤: ١٤٢).

فإن حلَّ أجله وراهنه غائب أجبر الوكيل على بيعه، كوكيل بالخصومة غاب موكله وأباها، (وكذا يجبر لو شرط بعد الرهن في الأصح

(فإن حلَّ أجله وراهنه غائب أجبر الوكيل<sup>(١)</sup> على بيعه، كوكيل<sup>(٢)</sup> بالخصومة غاب موكله وأباها)، فإن الوكيل يجبر على الخصومة، فالحاصل أن الوكيل لا يجبر على التصرف، إلا أن في هذه الصورة إذا غاب الراهن وأبى الوكيل عن البيع، فإن المرتهن يتضرر، فيجبر الوكيل<sup>(٣)</sup> على البيع، كما يجبر على الخصومة إذا غاب الموكل، فإن الموكل اعتمد عليه وغاب، فلو لم يخاصم يتضرر الموكل ويضيع حقه، فيجبر الوكيل على الخصومة.

(وكذا يجبر لو شرط بعد الرهن في الأصح)، اعلم أن في الجبر قولين:

[١] أقوله: أجبر الوكيل؛ كيفية الإجبار أن يحبس القاضي أياماً لبيع، فإن لم يبع بعد الحبس أياماً فالقاضي يبيع عليه، وهذا على أصلهما ظاهر، وأمّا على أصل أبي حنيفة رحمته فكذلك عند البعض؛ لأنه تعيّن جهة لقضاء الدين هاهنا، وقيل: لا يبيع، كما لا يبيع مال المديون عنده لقضاء الدين، ولا يفسد البيع بهذا الإجبار؛ لأنه إجبار لحق، فصار كالاختيار. كذا في «الكفاية»<sup>(١)</sup>.

[٢] أقوله: كوكيل... إلخ؛ صورته: إن رجلين بينهما خصومة، فوكل المدعى عليه رجلاً بخصومة لطلب المدعى، فغاب الموكل وأبى الوكيل أن يخاصمه؛ فإنه يجبر؛ لأن فيه إتواء الحق، بخلاف الوكيل بالبيع؛ فإنه لا يجبر لو امتنع عن البيع؛ لأن الوكيل كالبيع إذا امتنع عن البيع لا يتضرر به الموكل؛ لأنه يتمكن من البيع بنفسه.

[٣] أقوله: فيجبر الوكيل... إلخ؛ أي وإن شرط التوكيل بعد عقد الرهن؛ لأن الدليل جارٍ فيه وهو تعلق حق المرتهن، وتضييع حقه لو لم يجبر، وقوله: لأن عدم الدليل، وهو كون الوكالة في ضمن عقد الرهن نازلاً منزلة وصف من أوصافه، وحق من حقوقه، وقوله: على عدم المدلول، وهو الجبر، وقوله: إذا وجد دليل آخر، يعني تعلق حق المرتهن وتضييعه لو لم يجبر كذا سمع من الأستاذ. فليتأمل. قاله الجلبى رحمته<sup>(٢)</sup>.

(١) «الكفاية» (٩: ١٠٧).

(٢) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٩٨).

فإن باعَهُ العدلُ فالثمنُ رهنٌ، فهلكهُ كهلكِهِ، فإن أوفى ثمنهُ المرتهنُ فاستحقَّ، ففي الهالكِ ضمَّنَ المستحقُّ الراهنَ قيمتهُ وصحَّ البيعُ والقبضُ، أو العدلُ ثمَّ هو الراهنُ وصحَّ، أو المرتهنُ ثمنه وهو له ورجعَ المرتهنُ على رَاهِنِهِ بدينه

أحدهما: إنَّ الجبرَ إنما يثبتُ إذا كانت الوكالةُ لازمةً، وهي أن تكونَ في ضمنِ عقدِ الرهنِ، فإذا كان بعده لا يجبر.

والآخر: إنَّ الجبرَ بناءً على أنَّ حقَّ المرتهنِ يضيعُ، فيجبرُ الكوكيلُ بالخصومة إذا غابَ الموكلُ، وإنَّما كان هذا القولُ أصحَّ؛ لأنَّ عدمَ الدليلِ لا يدلُّ على عدمِ المدلولِ، خصوصاً إذا وجدَ دليل آخر.

(فإن باعَهُ العدلُ فالثمنُ رهنٌ<sup>(١)</sup>)، فهلكهُ كهلكِهِ، فإن أوفى ثمنهُ المرتهنُ فاستحقَّ: أي الرهنِ، (ففي الهالكِ): أي إذا هلكَ الرهنُ في يدِ المشتري، (ضمَّنَ المستحقُّ الراهنَ قيمتهُ وصحَّ البيعُ والقبضُ، أو العدلُ ثمَّ هو الراهنُ وصحَّ، أو المرتهنُ ثمنه وهو له ورجعَ المرتهنُ على رَاهِنِهِ بدينه): أي المستحقُّ إما أن يضمنَ<sup>(٢)</sup> الراهنَ قيمةَ الرهنِ؛ لأنَّه غاصبٌ، وحينئذٍ صحَّ البيعُ وقبضُ الثمنِ؛ لأنَّ الراهنَ ملكه بأداءِ الضمانِ، وإمَّا أن يضمنَ العدلُ القيمةَ؛ لأنَّه متعدي بالبيع والتسليم

[١] أقوله: فالثمنُ رهنٌ... إلخ؛ أي كان الثمنُ رهنًا؛ لقيامه مقامَ ما كان مقبوضاً، وإذا تَوَيَّ الثمنُ عندَ العدلِ كان مالَ المرتهنِ؛ لبقاءِ عقدِ الرهنِ في الثمنِ؛ لقيامه مقامَ الرهنِ المبيعِ، فيكون هلاكُ الثمنِ كهلاكَ المرهونِ.

وكذلك إذا قتلَ العبدَ المرهونَ، وغرِمَ القاتلُ قيمتهُ؛ لأنَّ المالكَ يستحقُّ هذا الضمانَ من حيثِ الماليَّةِ، وإن كان بدلَ الدمِّ فأخذَ هذا الضمانَ، حكمَ ضمانِ المالِ في حقِّ المستحقِّ، فبقي عقدُ الرهنِ، وكذلك لو قتلَه عبدٌ فدفعَ به؛ لأنَّه قائمٌ مقامَ الأوَّلِ لحماً ودماً، هذا ما يستفاد من «الهداية»<sup>(١)</sup>.

[٢] أقوله: أن يضمنَ... إلخ؛ أي إن شاء المستحقُّ يضمنُ الراهنَ القيمةَ؛ لأنَّه وكيلٌ من جهته، وعاملٌ له، فيرجعُ عليه بما لحقه من العهدة، وصحَّ البيعُ وقبضُ الثمنِ، فلا يرجعُ المرتهنُ عليه بشيءٍ من دينه.

وفي القائم أخذه من مشتريه، ورجع هو على العدل بشميه، ثم هو على الراهن به، وصح القبض ثم هو على الراهن بدينه

وحينئذ العدل بالخيار، إما أن يضمّن الراهن القيمة، وحينئذ صح البيع وقبض الثمن، وإما أن يضمّن المرتهن الثمن الذي أداه إليه<sup>[١]</sup>، وهو له؛ أي ذلك الثمن يكون للعدل، فيرجع المرتهن على راهنه بدينه.

(وفي القائم أخذه): أي المستحق الموهون، (من مشتريه، ورجع<sup>[٢]</sup> هو على العدل بشميه، ثم هو على الراهن به<sup>[٣]</sup>، وصح القبض): أي على المرتهن<sup>[٤]</sup> بشميه، (ثم هو على الراهن بدينه): أي العدل بالخيار، إما أن يرجع على الراهن بالثمن، وحينئذ صح قبض المرتهن الثمن، وإما أن يرجع على المرتهن، ثم المرتهن يرجع على الراهن بدينه.

[١] أقوله: أداه إليه؛ لأنه تبين أنه أخذ الثمن بغير حق؛ لأنه ملك العبد بأداء الضمان، ونفذ بيعه عليه، والثمن له دائماً أداه إليه على حساب أنه ملك الراهن، فإذا تبين أنه ملكه لم يكن راضياً به، فله أن يرجع به عليه، وإذا رجع بطل الاقتضاء، فيرجع المرتهن على الراهن بدينه.

[٢] أقوله: ورجع... الخ؛ أي رجع المشتري على العدل بشميه؛ لأنه العاقد، فتعلق به حقوق العقد، وهذا الرجوع من حقوقه حيث وجب بالبيع، وإنما أدى المشتري الثمن إلى العدل ليسلم للمشتري المبيع، ولم يسلم.

[٣] أقوله: على الراهن به؛ أي بالثمن؛ لأنه هو الذي أدخله في العهدة، فيجب عليه تخصيصه، وإذا رجع العدل على الراهن صح قبض المرتهن؛ لأن المقبوض سلم له.

[٤] أقوله: أي على المرتهن؛ أي إن شاء العدل يرجع على المرتهن بشميه؛ لأنه إذا انتقض العقد بطل الثمن، وقد قبضه ثناً، فيجب نقض قبضه ضرورة، وإذا رجع عليه وانتقض قبضه عاد حقه في الدين كما كان، فيرجع به على الراهن.

ولو أن المشتري سلم الثمن إلى المرتهن لم يرجع على العدل؛ لأنه في البيع عامل للراهن، وإنما يرجع عليه إذا قبض ولم يقبض، فبقي للضمان على الموكل.

وإن لم يشترط التوكيل في الرهن رجع العدل على الراهن فقط ، قبض المرتهن ثمنه أو لا

(وإن لم يشترط<sup>(١١)</sup> التوكيل في الرهن رجع العدل على الراهن فقط ، قبض المرتهن ثمنه أو لا) : أي ما ذكر من خيار العدل بين تضمين الراهن أو المرتهن إنما يكون<sup>(١٢)</sup> إذا كانت الوكالة مشروطة في عقد الرهن ، فإنه حينئذ تعلق حق المرتهن بالوكالة ، فللعدل تضمين المرتهن ؛ لأنه باعه لحقه .

أما إذا لم تكن مشروطة في الرهن تكون كالوكالة المفردة ، فإنه إذا باع الوكيل وأدى الثمن إلى آخر بأمر الموكل ، ثم لحقه عهدة لا يرجع على القابض ، فها هنا لا يرجع إلا على الراهن سواء قبض المرتهن الثمن أو لم يقبض .

وصورة ما لم يقبض أن العدل باع الرهن بأمر الراهن ، وضاع الثمن في يد العدل بلا تعديده ، ثم استحق المرهون ، فالضمان الذي يلحق العدل يرجع به على الراهن .

[١١] قوله : وإن لم يشترط ؛ أي وإن كان التوكيل بعد عقد الرهن غير مشروط في العقد عما لحق العدل من العهدة ، رجع به العدل على الراهن فقط ، قبض الثمن المرتهن أو لا يقبض ؛ لأنه لم يتعلق بهذا التوكيل حق المرتهن ، فلا رجوع كما في الوكالة المفردة عن الرهن إذا باع الوكيل ودفع الثمن إلى من أمره الموكل ثم لحقه عهدة ، لا يرجع به على القابض .

بخلاف الوكالة المشروطة في العقد ؛ لأنه تعلق به حق المرتهن ، فيكون البيع لحقه ، وقد سلم له ذلك جاز أن يلزمه بالضمان ، هكذا يفهم من «الهداية» وشروحه .

[٢٢] قوله : إنما يكون ؛ خبر قوله : أي ما ذكر ، والمطلب ظاهر ، وهذا في التفريق بين الوكالة المشروطة في عقد الرهن ، والوكالة الغير المشروطة في الرهن الذي ذكره المصنف والشارح تبعاً للكرخي<sup>(١٣)</sup> ، حيث ذكره في «مختصره» .

وهذا يؤيد قول من لا يرى جبر هذا الوكيل على البيع ، وقال شمس الأئمة السرخسي<sup>(١٤)</sup> : هو ظاهر الرواية ؛ لأن رضاء المرتهن بالرهن بدون التوكيل قد تم ، فصار التوكيل مستأنفاً في ضمن عقد الرهن ، فكان منفصلاً عنه ضرورة ، على أن فخر الإسلام وشيخ الإسلام<sup>(١٥)</sup> قالوا قول من يرى جبر هذا الوكيل أصح ؛ لإطلاق

فإن هلك الرهن مع المرتهن فاستحق وضمن الراهن قيمته هلك بدينه، وإن ضمن المرتهن رجع على الراهن بقيمته وبدينه

(فإن هلك<sup>[١]</sup> الرهن مع المرتهن فاستحق وضمن<sup>[١٢]</sup> الراهن قيمته هلك بدينه) : أي يكون مستوفياً دينه، (وإن ضمن المرتهن<sup>[١٣]</sup> رجع على الراهن بقيمته وبدينه) : أي المستحق بالخيار بين تضمين الراهن أو المرتهن، فإن ضمن الراهن ملكه بأداء الضمان، فصح الرهن، وإن ضمن المرتهن يرجع على الراهن بالقيمة؛ لأنه مغرور<sup>[١٤]</sup> من جهة الراهن وبالدين؛ لأنه انتقض قبضه فيعود حقه كما كان

محمد ﷺ في «الجامع الصغير» و«الأصل» ما بيناه، فتكون الوكالة غير المشروطة في العقد كالمشروطة فيه في جميع ما ذكرنا من الأحكام هناك.

[١] أقوله: فإن هلك... الخ؛ توضيحه: إن هلك الشيء المرهون مع المرتهن؛ أي يد المرتهن، فاستحق؛ أي ثم استحقه رجل، فله الخيار إن شاء ضمن الراهن وإن شاء ضمن المرتهن؛ لأن كل واحد منهما متعد في حقه.

أما الراهن فتسليم الرهن إلى المرتهن، وأما المرتهن فبالقبض، فصار الراهن كالغاصب، والمرتحن كغاصب الغاصب، فالمستحق يضمن أيهما شاء، أشار الشارح ﷺ إليه بقوله: الآتي؛ أي المستحق بالخيار... الخ. هكذا في «الهداية»<sup>(١)</sup>.

[٢] أقوله: وضمن... الخ؛ أي ضمن المستحق الراهن، فقد ملك بين المرتهن؛ أي يكون مستوفياً بدينه؛ لأن الراهن ملك المرهون بأداء الضمان فصح الإيفاء.

[٣] أقوله: وإن ضمن المرتهن... الخ؛ بقيمته أو بدينه، أما بالقيمة؛ فلأنه مغرور من جهة الراهن، والمغرور يرجع على الغار بما لحقه من الضمان، كما يرجع المستأجر على المؤجر، والمودع على المودع، وإما بالدين فلأنه انتقض اقتضاء المرتحن، فيعود حقه كما كان.

[٤] أقوله: لأنه مغرور؛ أي الراهن غيره حيث رهن ملك الغير وصار كأنه هو الذي أوجب عليه الضمان.

قيل عليه<sup>(١)</sup>: لَمَّا كَانَ قَرَارُ الضَّمَانِ عَلَى الرَّاهِنِ وَالْمَلِكُ فِي الْمَضْمُونِ يَثْبِتُ لِمَنْ عَلَيْهِ قَرَارُ الضَّمَانِ، فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ رَهْنٌ مَلِكٌ نَفْسَهُ.

١١ أقوله: قيل عليه...الخ؛ قاله أبو خازم القاضي رحمته الله الذي طعن على الإمام محمد بن الحسن رحمته الله.

وتقريره: لَمَّا كَانَ قَرَارُ الضَّمَانِ عَلَى الرَّاهِنِ بِرَجُوعِ الْمُرْتَهِنِ عَلَى الرَّاهِنِ بِضَمَانِ الْقِيَمَةِ، وَالْمَلِكُ فِي الْمَضْمُونِ يَثْبِتُ لِمَنْ عَلَيْهِ قَرَارُ الضَّمَانِ، فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ رَهْنٌ مَلِكٌ نَفْسَهُ، فَصَارَ كَمَا إِذَا ضَمَّنَ الْمُسْتَحَقُّ الرَّاهِنَ ابْتِدَاءً، وَيَنْبَغِي أَنْ يَحْكَمَ هَاهُنَا أَيْضاً بِأَنَّهُ مَاتَ بِالْدَيْنِ، وَلَا يَرْجِعُ الْمُرْتَهِنُ عَلَى الرَّاهِنِ بِدَيْنِهِ.

والجواب عنه: إِنَّهُ إِنْ الْمُرْتَهِنُ يَرْجِعُ عَلَى الرَّاهِنِ بِالضَّمَانِ بِسَبَبِ الْغُرُورِ، وَالْغُرُورِ بِالتَّسْلِيمِ، كَمَا ذَكَرَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُتَعَدٍّ فِي حَقِّهِ بِالتَّسْلِيمِ أَوْ بِالانتِقَالِ مِنَ الْمُرْتَهِنِ إِلَيْهِ، كَأَنَّهُ وَكَيْلٌ مِنْهُ، وَالْمَلِكُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ التَّسْلِيمِ، وَالانتِقَالُ مُتَأَخِّرٌ عَنْ عَقْدِ الرَّهْنِ.

أَمَّا بِالتَّسْلِيمِ فَظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ التَّسْلِيمَ كَانَ بَعْدَ الْعَقْدِ، فَتَبَيَّنَ لَهُ رَهْنٌ غَيْرُ مَلِكَةٍ. وَأَمَّا بِالانتِقَالِ؛ فَلِأَنَّ الْمُرْتَهِنَ غَاصِبٌ فِي حَقِّ الْمُسْتَحَقِّ، فَإِذَا ضَمَّنَ مَلِكُ الْمَضْمُونِ، وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ قَرَارُ الضَّمَانِ عَلَى الرَّاهِنِ انْتَقَلَ مَلِكُهُ إِلَيْهِ، فَيَمْلِكُهُ مِنْ جِهَةِ الْمُرْتَهِنِ، وَالْمُرْتَهِنُ مَلِكُهُ مِنْ حِينَ الْقَبْضِ؛ لِأَنَّهُ صَارَ غَاصِباً بِهِ، فَيَمْلِكُ الرَّاهِنَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ جِهَتِهِ، فَيَكُونُ مَلِكُ الرَّاهِنِ مُتَأَخِّراً عَنْ عَقْدِ الرَّهْنِ، فَكَأَنَّهُ رَهْنٌ غَيْرُ مَلِكَةٍ بِخِلَافِ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَحَقَّ يَضُمَّهُ بِاعْتِبَارِ الْقَبْضِ السَّابِقِ عَلَى الرَّهْنِ، فَيَسْتَدُّ الْمَلِكُ إِلَيْهِ، فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ رَهْنٌ مَلِكٌ نَفْسَهُ. هَكَذَا فِي شُرُوحِ «الْهِدَايَةِ»<sup>(١)</sup>.



(١) «الكفاية شرح الهداية» (٩: ١١٠).

## باب التصرف والجناية في الرهن

وَقَفَ بَيْعُ الرَّاهِنِ رَهْنَهُ ، فَإِنْ أَجَازَ مَرْتَهُنَّ أَوْ قَضَى دَيْنَهُ نَفَذَ ، وَصَارَ ثَمْنُهُ رَهْنًا

### باب التصرف<sup>(١)</sup> والجناية في الرهن

(وَقَفَ<sup>(٢)</sup> بَيْعُ الرَّاهِنِ رَهْنَهُ ، فَإِنْ أَجَازَ<sup>(٣)</sup> مَرْتَهُنَّ أَوْ قَضَى دَيْنَهُ نَفَذَ<sup>(٤)</sup> ، وَصَارَ ثَمْنُهُ رَهْنًا

[١] أقوله : باب التصرف... إلخ ؛ لما كان التصرف في الرهن بعد ثبوت الرهن ، وكذلك الجناية على الرهن ، وجنانيته على غيره عقيب مسائل الرهن ؛ لأن كل ترتيب يجب طبعاً يجب وضعاً للمناسبة. كذا في «غاية البيان».

[٢] أقوله : وقف... إلخ ؛ أي إذا باع الراهن رهنه بغير إذن المرتهن ، فالبيع موقوف ؛ لتعلق حق الغير وهو المرتهن ، فيتوقف على إجازته ، وإن كان التصرف في ملكه كمن أوصى بجميع ماله ، فالوصية فيما زاد على الثلث موقوف على إجازة الورثة ؛ لتعلق حقهم به ، فلذا هذا.

[٣] أقوله : فإن أجاز... إلخ ؛ أي المرتهن نفذ ؛ لأن التوقف كان لحقه وقدره ؛ أي بسقوطه أو قضى دينه ؛ أي إن قضى الراهن الدين نفذ أيضاً ؛ لأن المانع من النفوذ قد زال ، والمقتضي لنفاذ البيع موجود ، وهو التصرف الصادر من الأهل في المحل المملوك ، وصار ثمنه رهناً ؛ أي إذا نفذ البيع بالإجازة يكون بدل المرهون ، وهو الثمن رهناً ، إلا في رواية عن أبي يوسف رحمته الله ، وهي أنه إن شرط عند الإجازة أن يكون الثمن رهناً كان رهناً وإلا فلا ؛ لأنه إذا أجاز بهذا الشرط فما رضي ببطلان حقه عن العين إلا وأن يكون متعلقاً بالبدل.

فأما إذا لم يشترط سقط حقه عن المرهون ، والثمن ليس بمرهون ، فلا يتعلق حقه ، والصحيح ما في «الكتاب» ؛ لأن حقه تعلق بالمالية ، والبدل له حكم المبدل منه ، وأيضاً : إن خروجه بالبيع والبيع أوجب الزوال إلى بدل ، فيتعلق حقه بالبدل ، سواء شرط أو لا ، كما لو استهلكه إنسان ، فإنه يتعلق حقه بالقيمة ، فصار كالعبد المديون إذا بيع برضاء الغرماء ، ينتقل حقهم إلى البدل ؛ لأنهم رضوا بالانتقال دون السقوط رأساً ، فكذا هذا.

(١) لأن المانع من النفاذ قد زال بالإجازة. ينظر : «شرح ابن ملك» (ق ٣٠١/ب).



وإن لم يَجْزُ وفسخ لا يفسخ في الأصح، وصبر المشتري إلى فك الرهن، أو رفع إلى القاضي ليفسخ، وصح إعتاقه وتديره واستيلاؤه رهنه، فإن فعلها غنياً وإن لم يَجْزُ وفسخ<sup>(١)</sup> لا يفسخ في الأصح، وصبر المشتري إلى فك الرهن، أو رفع إلى القاضي ليفسخ).

اعلم أن المرتهن إذا فسخ يفسخ في رواية<sup>(٢)</sup>، والأصح أنه لا يفسخ؛ لأن حقه في الحبس لا يبطل بانعقاد هذا العقد، فبقي موقوفاً، فالمشتري إن شاء صبر إلى فك الرهن، أو رفع الأمر إلى القاضي؛ ليفسخ البيع.  
(وصح إعتاقه<sup>(٣)</sup> وتديره واستيلاؤه رهنه، فإن فعلها غنياً)

١١ أقوله: وإن لم يَجْزُ، وفسخ... إلخ؛ أي وإن لم يَجْزُ المرتهن البيع وفسخ، ففيه روايتان:

في رواية: الفسخ، حتى لو افتك الراهن رهنه لا سبيل للمشتري عليه؛ لأن الحق الثابت للمرتهن بمنزلة الملك، فصار كالمالك له أن يبيع وله أن يفسخ. وفي رواية وهي أصح الروايتان لا يفسخ بفسخه أشار إليه المصنف رحمه الله بقوله: لا يفسخ في الأصح؛ لأنه لو ثبت حق الفسخ له ثبت ضرورة صيانة حقه، وحقه في الحبس وهو لا يبطل بانعقاد هذا العقد، فبقي موقوفاً، فالمشتري إن شاء صبر إلى فك الرهن إذا عجز البائع عن التسليم على شرف الزوال، أو رفع الأمر إلى القاضي. والمقتضى أن يفسخ؛ لفوات القدرة على التسليم، وولاية الفسخ للقاضي لا له، وصار كما إذا أبق العبد المشتري قبل القبض، فإن المشتري بالخيار إن شاء صبر حتى يرجع الأبق، وإن شاء رفع الأمر إلى القاضي، يفسخ بحكم العجز عن التسليم، وكذلك هذا<sup>(٤)</sup>.

٢١ أقوله: صح إعتاقه... إلخ؛ أي نفذ سواء كان موسراً أو معسراً؛ لصدوره من أهله في محله، وهو ملكه، فلا يلغو تصرفه بعدم إذن المرتهن، وامتناع النفاذ في البيع

(١) وهي رواية محمد بن محمد بن سماعة عن محمد بن الحسن أنه يفسخ، والأصح أنه لا يفسخ فبقي موقوفاً. ينظر: «شرح ابن ملك» (ق ٣٠١/ب).

(٢) ينظر: «الهداية» (٤: ١٤٥).

ففي دينه حالاً أخذ دينه ، وفي مؤجله قيمته للرهن بدله إلى محل أجله ، وإن فعلها مُعْسِراً ففي العتق سعى العبد في أقل من قيمته ومن دينه

ففي دينه حالاً<sup>(١)</sup> أخذ دينه ، وفي مؤجله<sup>(٢)</sup> قيمته للرهن بدله إلى محل أجله) : أي أخذ قيمته لأجل أن يكون رهناً عوضاً عن المرهون إلى زمان حلول الأجل ، وفائدته تظهر إذا كانت القيمة من غير جنس الدين ، كما إذا كانت القيمة دراهم ، والدين كرُبر ولا قدرة له على أداء الدين في الحال ، فيكون الدراهم رهناً إلى محل الأجل.

(وإن فعلها مُعْسِراً ففي العتق<sup>(٣)</sup> سعى العبد في أقل من قيمته ومن دينه

والهبة ؛ لانعدام القدرة على التسليم ، وتما في «الهداية»<sup>(١)</sup> ، ومثل الاعتاق الوقف. وفي «الإسعاف» وغيره : لو وقف المرهون بعد تسليمه أجبره القاضي على دفع ما عليه إن كان موسراً ، فإن كان معسراً أبطل الوقف وباعه فيما عليه ، هكذا في «رد المحتار»<sup>(٢)</sup>.

[١] أقوله : ففي دينه حالاً... الخ ؛ يعني إذا كان الدين حالاً طالب المرتهن الراهن بعد العتق بالدين إذا كان موسراً ؛ لأنه إذا طوّل بالرهن كان له أن يأخذه بدينه إذا كان من جنس حقه ، فيكون إيفاء واستيفاء ، فلا فائدة فيه.

[٢] أقوله : وفي مؤجله... الخ ؛ يعني لو كان الدين مؤجلاً يؤخذ من المعتق قيمة الرهن ، وتجعل رهناً مكان المرهون إذا كان معسراً ؛ لأن سبب الضمان قد تحقق ، وفي التضمين فائدة ، وفي حصول الاستيثاق من الوجه الذي ينسأه ويحبسها إلى حلول الأجل ، فإذا حل اقتضاء بحقه إذا كان بجنسه ؛ لأن للغريم أن يستوفي حقه من مال غريمه إذا ظفر بجنس حقه ، وإن كان فيه فضل رده لانتفاء حكم الرهن بالاستيفاء ، وإن كان أقل من جنسه رجع بالزيادة ؛ لعدم ما يسقطه. كذا في «تكملة البحر»<sup>(٣)</sup>.

[٣] أقوله : وإن فعلها معسراً ، ففي العتق... الخ ؛ لأن حق المرتهن كان متعلقاً به

(١) «الهداية» (٤ : ١٤٦).

(٢) «رد المحتار» (٦ : ٥٠٩).

(٣) «تكملة البحر» (٨ : ٣٠٠).

ورجع على سيده غنياً، وفي أخيه سعى في كل الدين ولا رجوع

ورجع على سيده غنياً<sup>(١)</sup>، وفي أخيه سعى في كل الدين ولا رجوع، فإن الراهن إذا أعتق وهو معسر، فإن كان الدين أقل من القيمة سعى العبد في الدين، وإن كانت القيمة أقل سعى في القيمة؛ لأنه إنما يسعى لأنه لما تعدد للمرتهن استيفاء حقه من الراهن، يأخذه ممن ينتفع بالعتق والعبد إنما ينتفع بمقدار ماليته، ثم يرجع بما سعى على السيد إذا أيسر سيده؛ لأنه قضى دينه، وهو مضطر فيه بحكم الشرع، فيرجع عليه بما تحمّل عنه، وفي التدبير والاستيلاد سعى في كل الدين؛ لأن كسب المدبر والمستولدة ملك المولى، فيسعيان في كل دينه، ولا رجوع.

فإذا تعدد الرجوع على المعتق لعسرتة رجع عليه؛ لأنه هو المنتفع بهذا العتق، وظاهر عبارة المصنف أنه يبقى في الأقل من الشئين المذكورين، والمنقول في غيره أنه يسعى في الأقل من ثلاثة أشياء.

قال في «الجامع الصغير»: إذا أعتق الراهن المرهون وهو معسر ينظر إلى ثلاثة أشياء: إلى قيمة يوم العتق، وإلى ما كان مضموناً بالدين، وإلى ما كان محبوساً به، فإنه يسعى في الأقل من هذه الأشياء.

أما القيمة؛ فالأته حبس بالعتق من حق المرتهن هذا القدر، فلا تلزمه السعاية إلا في [هذا] القدر، كالعبد المشترك إذا أعتقه أحدهما وهو معسر.

وأما المضمون بالدين إذا كان أقل؛ لأن العبد مضمون بقدر الدين بالعتق، وما يحدث بالزيادة المتصلة بعد القبض لم تصر مضمونة؛ وهذا لأن السعاية في حق الزيادة، فإن كانت محبوسة بالدين فلا يمكن إيجاب الغاية على العبد في حق الزيادة، وإن كان المحبوس أقل من المضمون ومن قيمته يسعى بقدره، وإن شئت زيادة التوضيح فليرجع إلى «تكملة البحر»<sup>(١)</sup>.

١ أقوله: ورجع على سيده... إلخ؛ حاصله أنه إذا سعى العبد المعتق وأدى يرجع العبد بالسعاية على سيده إذا أيسر؛ لأنه قضى دينه وهو مضطر فيه، ولم يكن العبد متبرعاً، فصار كمعير الرهن.

وإتلافه رهنه كإعتاقه غنياً، وأجنبيّ أتلّفه ضمّنه مرتهنه وكان رهناً معه ورهنّ أعاره مرتهنه راهنه أو أحدهما بأذن صاحبه آخر سقط ضمانه فهلكه مع مستعيره هلك بلا شيء، ولكل منهما أن يردّه رهناً، فإن مات الراهن قبل ردّه فالمرتهن أحقّ به من الغرماء

(وإتلافه رهنه كإعتاقه غنياً): أي إن أتلّف الراهن الرهن فكما أعتقه غنياً؛ أي إن كان الدين حالاً أخذ منه الدين، وإن كان مؤجّلاً أخذ قيمته؛ ليكون رهناً إلى زمان حلول الأجل.

وأجنبيّ أتلّفه<sup>(١)</sup> ضمّنه مرتهنه وكان): أي الضمان (رهناً معه. ورهنّ أعاره<sup>(٢)</sup> مرتهنه راهنه أو أحدهما بأذن صاحبه آخر سقط ضمانه<sup>(٣)</sup>، فهلكه مع مستعيره هلك بلا شيء، ولكل منهما<sup>(٤)</sup> أن يردّه رهناً، فإن مات الراهن

بخلاف العبد المستسعى إذا كان بين الشريكين، وأعتق أحدهما نصيبه، والمعتق معسر، والسعي في نصيب الآخر، وأدى بحيث لا يرجع؛ لأنّه يؤدّي ضماناً واجباً عليه؛ لأنّه يسعى في تكميل العتق عندهما، ولتحصيل العتق عند الإمام، وهنا يسعى في ضمان على غيره بعد تمام إعتاقه فافترقا<sup>(١)</sup>.

[١] أقوله: وأجنبيّ أتلّف... إلخ؛ أي إن أتلّفه أجنبيّ فالمرتهن يضمّنه قيمته، ويكون الضمان رهناً عنده، يعني أنّ المرتهن هو الخصم في تضمينه قيمته، فيكون رهناً عنده؛ لأنّه أحقّ بعين الرهن حال قيامه، هكذا في استرداد ما قام مقامه، والواجب في هذا المستهلك قيمته يوم هلك باستهلاكه، بخلاف ضمان المرتهن، وقد تقدّم بيانه.

[٢] أقوله: ورهنّ إعاره؛ فيه تسامح؛ لأنّ الإعاره تمليك المنافع بغير عوض، والمرتهن لا يملكها، فكيف يملكها غيره، ولكن لما عوملَ معاملة الإعاره من عدم الضمان وتمكّن استرداد المعير أطلق الإعاره. هذا ما أفاده أخي جليبي في «حاشيته»<sup>(٢)</sup>.

[٣] أقوله: سقط ضمانه؛ من المرتهن؛ لأنّ الضمان باعتبار القبض فقد زال.

[٤] أقوله: ولكل منهما؛ أي الراهن والمرتهن أن يردّ المستعار، فإنّ عقد الرهن باقٍ

(١) ينظر: «تكملة البحر» (ص ٣٠٤).

(٢) «ذخيرة العقبى» (ص ٥٩٨).

قبل ردِّه فالمرتتهنُّ أحقُّ به من الغرماء ومرتهنُّ أذنَّ باستعمالِ رهنِهِ أو استعارَهُ من رَاهِنِهِ لعملٍ، إن هلكَ قبلَ عملِهِ أو بعده ضَمِنَ كالرَّهنِ، ولو هلكَ حالَ عملِهِ لا، وصحَّ استعارَةُ شيءٍ ليرهن، فيرهنُ بما شاء

قبل ردِّه فالمرتتهنُّ أحقُّ به من الغرماء؛ لأنَّ حكمَ الرهنِ باقٍ فيه؛ لأنَّ يدَ العاريةِ ليست بلازمة، وكونُهُ غيرُ مضمونٍ لا يدلُّ على أنَّه غيرُ مرهون، فإنَّ ولدَ الرهنِ مرهونٌ غيرُ مضمون.

(ومرتهنُّ<sup>(١)</sup> أذنَّ باستعمالِ رهنِهِ أو استعارَهُ من رَاهِنِهِ لعملٍ، إن هلكَ قبلَ عملِهِ أو بعده ضَمِنَ كالرَّهنِ، ولو هلكَ حالَ عملِهِ لا<sup>(١)</sup>).  
وصحَّ استعارَةُ شيءٍ ليرهن، فيرهنُ بما شاء<sup>(٢)</sup>

إلا في حكم الضمان في الحال فكان لهما استرداده، إذ لكلٍّ واحدٍ منهما حقٌّ محترَّم فيه بخلافِ ما إذا أجَّره أو وهبه أحدهما من أجنبيٍّ بإذن الآخر، بحيث يخرجُ عن الرهن فلا يعودُ رهنًا إلا بعقد مبتدأ<sup>(٣)</sup>.

[١] أقوله: ومرتهن؛ إلى قوله: لا؛ يشتمل على مسألتين:

الأولى: كونُ المرتتهن مأذوناً من الراهن باستعمال الرهن من غير جريان عقد

الاستعارة بينهما.

والثانية: كونه مستعيراً للرهن منه؛ لأنَّهما متَّحدان في الحكم، وهو كونُ المرتتهن ضامناً لو هلك قبل العمل وبَعْدَهُ، وغير ضامن لو هلك حال العمل، ويجوز أن يفرَّقَ بينهما بأنَّ الإذنَّ إباحةً، فلا يثبتُ به جوازُ الإعارة، والإذنُّ لشخصٍ آخر، بخلاف الإعارة، فإنَّها يستلزمُ جوازَ الإعارة والإذن لغيره ممَّن لا يتفاوت، فليتامَّل<sup>(٣)</sup>.

[٢] أقوله: فيرهن بما شاء... إلخ؛ أي فيرهنُ المستعيرُ بما شاء من قليلٍ أو كثيرٍ إذا

(١) لأن حكم الرهن باقٍ فيه إذا يد العارية ليست بلازمة وكونه غير مضمون لا يدل على أنه غير مرهون، فإن ولد المرهون مرهون، وليس بمضمون بالهلاك، فظهر منه أن الضمان ليس من

لوازم الرهن من كلِّ وجه. ينظر: «مجمع الأنهر» (٢: ٦٠٦).

(٢) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٥٩٨).

(٣) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٥٩٩).

وإن قيّدَ تقيّدَ بما عيّنَ من قدرٍ وجنسٍ ومرتهنٍ وبلدٍ، فإن خالفَ ضَمَنَ المعيرُ مستعيره، ويتمُّ رهْنُهُ بينه وبين مرتهنِهِ، أو إِيَّاهُ، ورجعَ هو بما ضَمَنَ وبدينِهِ على رَاهِنِهِ، فإن وافقَ وهلكَ مع مرتهنِهِ فقد أخذَ كُلَّ دينِهِ إن كانت قيمَتُهُ مثلَ الدينِ أو أكثرَ، وضَمَنَ مستعيره قدرَ دينِ أوفاهُ منه لا القيمةَ، أو بعضَ دينِهِ إن كانت أقلَّ وباقي دينِهِ على رَاهِنِهِ

وإن قيّدَ<sup>(١)</sup> تقيّدَ بما عيّنَ من قدرٍ وجنسٍ ومرتهنٍ وبلدٍ، فإن خالفَ<sup>(٢)</sup> ضَمَنَ المعيرُ مستعيره، ويتمُّ رهْنُهُ بينه وبين مرتهنِهِ، أو إِيَّاهُ: الضميرُ راجعٌ إلى المرتهنِ<sup>(٣)</sup>، وهو معطوفٌ على المستعيرِ، (ورجعَ هو بما ضَمَنَ وبدينِهِ على رَاهِنِهِ، فإن وافقَ<sup>(٤)</sup> وهلكَ مع مرتهنِهِ فقد أخذَ كُلَّ دينِهِ إن كانت قيمَتُهُ مثلَ الدينِ أو أكثرَ، وضَمَنَ مستعيره قدرَ دينِ أوفاهُ منه لا القيمةَ، أو بعضَ دينِهِ إن كانت أقلَّ وباقي دينِهِ على رَاهِنِهِ): أي إن وافقَ وهلكَ الرهنُ مع المرتهنِ.

أطلق؛ لأنَّ الإطلاقَ يجبُ اعتباره سيّما في الإعارة؛ لأنَّ الجهالةَ فيها غيرُ مفسدة<sup>(٥)</sup>.

[١] أقوله: وإن قيّدَ؛ أي المعير بنوع بيّنه؛ أي بين المستعير الذي هو الراهن<sup>(٦)</sup>.

[٢] أقوله: فإن خالف... إلخ؛ أي إن خالفَ المستعيرُ كان ضامناً، ثم إن شاء المعيرُ ضَمَنَ المستعير، وإن شاء ضَمَنَ المرتهن، فإن ضَمَنَ المستعير يتمُّ عقدُ الرهن؛ لأنَّه ملكه بأداء الضمان، فتبيّن أنَّه رهنٌ ملك نفسه، وإن ضَمَنَ المرتهنُ يرجعُ المرتهنُ بما ضَمَنَ، وبالدينِ على الراهن، كما بيّن في استحقاقِ الرهنِ قبل.

[٣] أقوله: فإن وافق... إلخ؛ بأن رهْنُهُ بمقدارِ ما أمره به، وهلكَ عند المرتهن، فإن كانت قيمَتُهُ مثلَ الدينِ أو أكثر سقطَ دينُ المرتهنِ عن الراهنِ لتمام الاستيفاءِ بالهلاك.

ووجبَ مثله للمالك على الراهن؛ لأنَّه صارَ قاضياً دينَهُ بماله لهذا القدر، وهو الموجبُ للرجوعِ دون القبضِ بذاته؛ لأنَّه برضاه، وإن كانت قيمَتُهُ أقلَّ من الرهنِ ذهبَ

(١) أي ضَمَنَ المرتهن؛ لأنه أيضاً متعدّ فصار الراهن كالغاصب والمرتهن كغاصب الغاصب. ينظر: «درر الحكाम» (ص ٢٥٨).

(٢) بأن رهْنُهُ بمقدار ما أمره به. ينظر: «درر الحكाम» (ص ٢٥٨).

(٣) ينظر: «ذخيرة العقبي» (ص ٥٩٩).

(٤) ينظر: «ذخيرة العقبي» (ص ٥٩٩).

ولا يمتنع المرتهن إذا قضى المعير دينه، وفك رهنه، ويرجع على الراهن بما أدى،  
فلو هلك مع الراهن قبل رهنه أو بعد فكّه لا يضمن

فإن كانت قيمته عشرة والدين عشرة، فقد أخذ المرتهن كل الدين، ويضمن المستعير الدين الذي أوفاه وهو عشرة للمعير، وإن كانت قيمته خمسة عشر والدين عشرة، فقد أخذ المرتهن كل الدين، فيضمن المستعير الدين الذي أوفاه: أي العشرة، ولا يضمن القيمة؛ لأنه قد وافق فليس بمتعد، وإن كانت القيمة عشرة والدين خمسة عشر فقد أخذ المرتهن بعض الدين وهو عشرة، وباقي الدين على الراهن، ويضمن المستعير قدر ما أوفاه من الدين وهو العشرة.

(ولا يمتنع<sup>(١)</sup> المرتهن إذا قضى المعير دينه، وفك رهنه)<sup>(١)</sup>: أي إذ هو يسعى في تخليص ملكه، (ويرجع على الراهن بما أدى)؛ لأنه غير متبرّع كما ذكرنا.  
(فلو هلك مع الراهن قبل رهنه أو بعد فكّه لا يضمن<sup>(٢)</sup>)

بقدر القيمة، ويقدر دينه على الراهن؛ لأنه لم يقع الاستيفاء بالزيادة على قيمته، وعلى الراهن المستعير للمالك ما صار به موفياً؛ لأنه صار قاضياً دينه.  
[أقوله: ولا يمتنع... الخ؛ حاصله: إن أراد المعير المالك أن يفتك المستعار بغير رضا الراهن، فليس للمرتهن أن يمتنع إذا قضى المعسر دينه؛ لأنه غير متبرّع في انفكاكه. بل له حقّ وملك في المهرن [حيث] يخلص ملكه؛ ولهذا يرجع [على الراهن] بما أدى [المعير]، فأجبر المرتهن على الدفع، بخلاف الأجنبي إذا قضى بالدين؛ لأنه متبرّع، إذ هو لا يسعى في تخليص ملكه، ولا في تفريغ ذمته، فكان لرب الدين أن لا يقبله. هكذا في «الهداية»<sup>(٣)</sup>.

[٢] أقوله: لا يضمن؛ لأنه لم يصّر قاضياً دينه به.

(١) حاصله: إن أراد المعير المالك أن يفتك المستعار بغير رضا الراهن، فليس للمرتهن أن يمتنع إذا قضى المعسر دينه؛ لأنه غير متبرّع في انفكاكه، بل له حقّ وملك في المهرن حيث يخلص ملكه؛ ولهذا يرجع على الراهن بما أدى المعير، فأجبر المرتهن على الدفع، بخلاف الأجنبي إذا قضى بالدين؛ لأنه متبرّع، إذ هو لا يسعى في تخليص ملكه، ولا في تفريغ ذمته، فكان لرب الدين أن لا يقبله. ينظر: «الهداية» (٤: ١٤٩).

(٢) «الهداية» (٤: ١٤٩).

وإن استخدمه أو ركبه من قبل، وجناية الرّاهن على الرّهن مضمونة، وجناية المرتهن عليه تسقط من دينه

وإن استخدمه أو ركبه من قبل<sup>(١)</sup>؛ لأنّه أمينٌ خالف ثمّ عاد إلى الوفاق فلا يضمن<sup>(٢)</sup>، خلافاً للشّافعي<sup>(٣)</sup>.

(وجناية الرّاهن على الرّهن مضمونة<sup>(٤)</sup>، وجناية المرتهن عليه تسقط من دينه)

[١] قوله: وإن استخدمه أو ركبه من قبل... إلخ؛ إن وصليّة؛ أي بأن كان المستعار عبداً فاستخدمه، أو دابةً فركبها قبل أن يرهّنها، ثمّ رهنهما بمال مثل قيمتها، ثمّ قضى المال فلم يقبضهما حتى هلكا عند المرتهن، فلا ضمان على الرّاهن؛ أي ضمان التعدي لا ضمان قضاء الدين؛ لأنّ الرّاهن بعدما قضى الدين يرجع بما أدّى؛ لأنّ الرهن كمّا هلك في يد المرتهن صار مستوفياً حقّه من مالية الرهن، فيرجع المعير على الرّاهن بما وقع به الإيفاء. هكذا في «رد المحتار»<sup>(٢)</sup>.

[٢] قوله: ثمّ عاد إلى الوفاق فلا يضمن؛ لكن في «الشّرنبلاي»<sup>(٣)</sup>: عن «العمادية»: المستأجر أو المستعير إذا خالفا ثمّ عادا إلى الوفاق لا يبرأ عن الضمان على ما عليه الفتوى.

قال في «رد المحتار»<sup>(٤)</sup>: هذا في المستأجر أو المستعير لشيء ينتفع به، وكلامنا في مستعير شيء ليرهنه، وهو بمنزلة المودع لا المستعير، كما مرّ آنفاً، والمودع يبرأ بالعود إلى الوفاق.

وفرق بينهما في «الهداية» وشروحها: بأن يد المستعير يد نفسه، فلا يصير بالعود راداً على المالك لا حقيقة ولا حكماً، بخلاف المودع؛ لأنّ يده كيد المالك، فبالعود إلى الوفاق يصير راداً عليه حكماً، قلت: وكذا المستأجر يده يد نفسه؛ لأنّه يمسك العين لنفسه لا بصاحبها، فلي تأمل.

[٣] قوله: على الرهن مضمونة؛ لأنّه تفويت حق لازم محترم، وتعلق مثله بالمال

(١) ينظر: «النكت» (٢: ٥٨٥)، وغيرها.

(٢) «رد المحتار» (٦: ٥١٥).

(٣) «الشّرنبلاي» (٢: ٢٥٨).

(٤) «رد المحتار» (٦: ٥١٥).



بقدرها، وجناية الرهن عليهما، وعلى مالهما هدر

بقدرها<sup>(١)</sup>، وجناية الرهن عليهما، وعلى مالهما هدر، هذا عند أبي حنيفة رحمته الله، وقالوا: جناية الرهن على المرتهن معتبرة؛ لأنها حصلت على غير مالكة، وفي الاعتبار فائدة: وهي الدفع بالجناية إلى المرتهن، فإن شاء الرهن والمرتهن أطلا الرهن ودفع بالجناية إلى المرتهن، فإن قال المرتهن: لا أطلب الجناية، فهو رهن على حاله، وله<sup>(٢)</sup>: إن الجناية حصلت في ضمان المرتهن، فعليه تخليصه فلا يفيد وجوب الضمان له مع وجوب التخليص عليه.

يجعل المالك كالأجنبي في حق الضمان، كتعلق حق الورثة بمال المريض مرض الموت بمنع نفاذ تبرعه فيما وراء الثلث، والعبد الموصى بخدمته إذا أتلّفه الورثة ضمنوا قيمته؛ ليشتري بها عبداً يقوم مقامه. هكذا في «الهداية»<sup>(١)</sup>.

[١] أقوله: من دينه بقدرها؛ معناه أن يكون الضمان على صفة الدين، بأن يكون الدين دراهم أو دنانير، أما إذا كان الدين مكيلاً أو موزوناً فلا يسقط، وهذا لأن العين ملك المالك، وقد تعدى عليه المرتهن، فيضمنه للمالك.

[٢] أقوله: وله؛ في «الهداية»<sup>(٢)</sup>: إن هذه الجناية لو اعتبرناها للمرتهن كان عليه التطهير عن الجناية؛ لأنها حصلت في ضمانه، فلا يفيد وجوب الضمان له مع وجوب التخليص عليه، وجنانيته على مال المرتهن لا تعتبر بالاتفاق إذا كانت قيمته والدين سواء؛ لأنه لا فائدة في اعتبارها؛ لأنه لا يملك العبد، وهو الفائدة.

وإن كانت القيمة أكثر من الدين فعن أبي حنيفة رحمته الله إنه يعتبر بقدر الأمانة؛ لأن الفضل ليس في ضمانه، فأشبه جناية العبد الوديع على المستودع، وعنه أنها لا تعتبر؛ لأن حكم الرهن وهو الحبس فيه ثابت، فصار كالمضمون، وهذا بخلاف جناية الرهن على رهن الراهن، أو من المرتهن؛ لأن الأملاك حقيقة متباينة، فصار كالجناية على الأجنبي.

(١) «الهداية» (٤: ١٥٠).

(٢) «الهداية» (٤: ١٥١).

وَمَنْ رَهْنَ عَبْدًا يَعدُلُ ألفاً بِألفٍ مُؤَجَّلٍ فَصارتُ قيمتهُ مئةً فقتلهُ رجلٌ ، وَغَرِمَ مئةً ، وحلَّ أَجلُهُ قبضَ مرتهنهُ المئةَ من حقِّه وسقطَ باقيه ، وإن باعَهُ بأمرِه ، وقبضَ ثمنهُ رجعَ بما بقي

(وَمَنْ رَهْنَ عَبْدًا يَعدُلُ ألفاً بِألفٍ مُؤَجَّلٍ فَصارتُ قيمتهُ مئةً فقتلهُ رجلٌ ، وَغَرِمَ مئةً ، وحلَّ أَجلُهُ قبضَ مرتهنهُ المئةَ من حقِّه وسقطَ باقيه) ؛ لأنَّ نقصانَ السَّعرِ<sup>(١١)</sup> لا يوجبُ سقوطَ الدَّيْنِ عندنا ، خلافاً لَزَفَرٍ<sup>(١٢)</sup> ، فإذا كان الدَّيْنُ باقياً ، ويدُ المرتهنِ يدُ الاستيفاءِ فيصيرُ مستوفياً للكلِّ من الابتداء .

(وإن باعَهُ بأمرِه<sup>(١٣)</sup> ، وقبضَ ثمنهُ رجعَ بما بقي) : أي إن باعَهُ المرتهنُ بأمرِ الرَّاهِنِ بالمئة ، بعد أن صارَ قيمتهُ مئةً ، وقبضَ ثمنهُ ، رجعَ بما بقي ؛ لأنَّ الدَّيْنَ لم يسقطْ بنقصانِ السَّعرِ ؛ لأنَّ نقصانَ السَّعرِ ليسَ هلاكاً ؛ لاحتمالِ العودِ على ما

١١ أقوله : لأنَّ نقصانَ السَّعرِ... إلخ ؛ توضيحه : أنَّ نقصانَ السَّعرِ عبارةٌ عن فتورِ رغباتِ الناسِ ، وذلك لا يعتبرُ في البيعِ حتى لا يثبتَ به الخيار ، ولا في الغصبِ حتى لا يجبَ الضمانُ بخلافِ نقصانِ العينِ ؛ لأنَّ بفواتِ جزءٍ منه يتقرَّرُ الاستيفاءُ فيه ، إذ يدُ المرتهنِ يدُ الاستيفاءِ .

وإذا لم يسقطْ شيءٌ من الدَّيْنِ بنقصانِ السَّعرِ بقيَ مرهوناً بكلِّ الدينِ ، فإذا قتلهُ حرٌّ غَرِمَ قيمتهُ مئةً ؛ لأنَّه تعتبرُ قيمتهُ يومَ الإتلافِ في ضمانِ الإتلافِ ؛ لأنَّ الجابرَ بقدرِ الفائتِ ، وأخذهُ المرتهنِ ؛ لأنَّه بدلُ المَالِيَّةِ في حقِّ المستحقِّ ، وإن كان مقابلاً بالدمِ على أصلنا حتى لا يزدادَ على دِيَّةِ الحرِّ ؛ لأنَّ المولى استحقَّه بسببِ المَالِيَّةِ ، وحقُّ المرتهنِ متعلِّقٌ بالمالية ، فكذا فيما قام مقامه ، ثم لا يرجعُ على الرَّاهِنِ بشيءٍ ؛ لأنَّ يدَ الرهنِ يدُ الاستيفاءِ من الابتداء .

٢١ أقوله : خلافاً لَزَفَرٍ<sup>(١٤)</sup> ؛ هو يقول : إنَّ المَالِيَّةَ قد انتقصت ، فأشبه انتقاصَ العينِ .

٣١ أقوله : وإن باعَهُ بأمرِه... إلخ ؛ صورته : إنَّ المرتهنَ باعَ العبدَ المرهونَ الذي تراجعَ قيمتهُ إلى النقصانِ ، وقبضَ ثمنَهُ قضاءً من حقِّه رجعَ بما بقي من الدَّيْنِ ؛ لأنَّ المرتهنَ إذا باعَهُ بإذنِ الرَّاهِنِ صارَ كأنَّ الرَّاهِنَ استردهُ وباعَهُ بنفسه ، ولو كان كذلك يبطل ، ويبقى الدينُ إلَّا بقدر ما استوفى كذا هذا .

وإن قتلَهُ عبدٌ يعدلُ مئةَ فِدفعَ به فكَ بَكلِّ دينِهِ

كان، وإذا كان الدينُ باقياً، وقد أمرَ الرَّاهنُ أن يبيعهُ بمئةٍ يكونُ الباقي في ذمَّتِهِ.  
 (وإن قتلَهُ عبدٌ يعدلُ مئةَ فِدفعَ به فكَ<sup>(١)</sup> بَكلِّ دينِهِ<sup>(١)</sup>)، هذا عند أبي حنيفةً  
 وأبي يوسف<sup>(٢)</sup>، وعند محمدٍ<sup>(٣)</sup> : هو بالخيار إن شاء فكه، وإن شاء سَلِمَ العبدُ  
 المدفوعُ إلى المرتهن بماله، وعند زفرٍ<sup>(٤)</sup> : يصيرُ رهنًا بمئةٍ ؛ لأنَّهُ بقيَ الخلفُ بقدر  
 العشر، فيبقى الدينُ بقدره. قلنا لزفرٍ<sup>(٥)</sup> : إنَّ العبدَ الثاني قائمٌ مقامُ الأولِ فصارَ  
 كما كان الأولُ قائماً<sup>(٦)</sup> وتراجعَ سعرُهُ.

ثم لمحمدٍ<sup>(٧)</sup> : أنَّ المرهونَ تغيَّرَ في ضمان المرتهن، فيخيرُ الرَّاهنُ كالمبيعِ إذا  
 قُتِلَ قبلَ القبضِ<sup>(٨)</sup>، ولهما : أنَّ التَّغْيِيرَ لم يظهرْ في حقِّ العبدِ لقيام الثاني مقامه<sup>(٩)</sup>.

[١] أقوله : فكَ ؛ أي خَلَصَ الرهن بأداء كلِّ دينه.

[٢] أقوله : قائماً ؛ مقامُ الأولِ صورةٌ ومعنى، أمَّا صورةٌ فظاهر، وأمَّا معنى فلا ن  
 القاتل كالمقتول في الأدمية، والشرعُ اعتبره حرّاً من حيث الأدمية دون المالية، ألا ترى  
 إلى استوائهما في حقِّ القصاص، فكذا في حقِّ الدفع. كذا في «العناية»<sup>(١٠)</sup>.

[٣] أقوله : كالمبيعِ إذا قتل قبل القبض ؛ والمغصوبُ إذا قتلَ في يد الغاصب ؛ أي  
 قتلها عبدٌ ودفع مكانهما، وإنَّما قيدَ فيهما بالقتل ؛ لأنَّ سعرهما لو نقصَ ممَّا كان عليه  
 وقت البيع والغصب لا خيار للمشتري والمغصوب منه، بل يأخذهما من غير خيار.  
 أمَّا لو قتلها عبدٌ فدفعَ مكانهما يتخيرُ المشتري بين أن يأخذ المدفوعَ بَكلِّ الثمن،  
 وبين أن يفسخَ البيعَ ؛ لتغيُّر المبيع، وفي الغصب يتخيرُ المغصوبُ منه بين أن يأخذ المدفوعَ  
 وبين أن يطالبَ الغاصبَ بقيمة المغصوب. هكذا في «الكفاية»<sup>(١١)</sup>.

[٤] أقوله : لقيام الثاني مقامه ؛ كما ذكرناه آنفاً، وعينُ الرهن أمانةٌ عند المرتهن  
 عندنا، فلا يجوز تملكه منه بغير رضاه ؛ ولأنَّ جعلَ الرهن بالدين حكمٌ جاهليٌّ، وهو  
 منسوخٌ بخلاف البيع ؛ لأنَّ الخيار فيه حكمه الفسخ، وهو مشروع، وبخلاف الغصب ؛  
 لأنَّ تملكه بأداء الضمان مشروع.

(١) أي دفع العبد الجاني مقام العبد المقتول بسبب قتله افتكه الراهن بكل دينه ؛ لقيام الثاني مقام  
 الأول لحماً ودماً. ينظر : «الدر المنقذ» (٢ : ٦٠٩).

(٢) «العناية» (١٠ : ١٩١).

(٣) «الكفاية» (٩ : ١٢٤ - ١٢٥).

فإن جنى الرهن خطأ فداءه مرتتهنه، ولم يرجع، فإن أبى دفعه الراهن أو فداءه، وسقط الدين، ولو مات الراهن باع وصيه رهنه، وقضى دينه

(فإن جنى الرهن خطأ فداءه مرتتهنه<sup>(١)</sup>، ولم يرجع): أي على الراهن؛ لأن الجناية حصلت في ضمان المرتهن، ولا يملك الدفع؛ لأن المرتهن غير مالك، (فإن أبى<sup>(٢)</sup> دفعه الراهن أو فداءه، وسقط الدين): أي إن أبى المرتهن أن يفديه قبل للرهن: ادفع العبد، أو افد عنه، وأياً فعل سقط الدين. واعلم أن الدين إنما يسقط بتمامه إذا كان الدين أقل من قيمة الرهن أو مساوياً، أما إذا كان أكثر يسقط من الدين مقدار قيمة العبد، ولا يسقط الباقي، لكن لم يذكر في «المتن» هذا؛ لأن الظاهر أن لا يكون الدين أكثر من قيمة الرهن.

(ولو مات الراهن باع وصيه رهنه، وقضى دينه)، هذه مسألة مبتدأة لا تعلق لها بمسألة الجناية، أي إذا مات الراهن فوصي ببيع الرهن بإذن المرتهن ويقضى

[١] قوله: فداءه مرتتهنه؛ لأن العبد في ضمانه، فيقال للمرتهن: خذ العبد من الجناية، هذا إذا كان القيمة والدين سواء، أما إذا كانت القيمة أكثر يسقط من الدين مقدار قيمة العبد، ولا يسقط الباقي، ولو فدى طهر المحل، فبقى دين المرتهن على حاله، ولم يرجع بشيء من الفداء على الراهن؛ لأن الجناية حصلت في ضمان المرتهن، فكان عليه إصلاحها، ولا يملك المرتهن الدفع؛ لأنه غير مالك، فلا يملك التملك.

[٢] قوله: إن أبى؛ أي المرتهن أن يفديه، قيل للراهن... الخ؛ لأن الملك في الرقبة قائم للراهن، وإنما يحكم إلى المرتهن بالفداء؛ لقيام حقه، فإذا أنكر عن الفداء يطالب الراهن بحكم الجناية، ومن حكمها التخيير بين الدفع والفداء، فإن اختار الدفع سقط الدين؛ لأنه استحق بمعنى في ضمان المرتهن، فصار كالهلاك.

وكذا إن اختار الفداء؛ لأن العبد كالحاصل له بعوض كان على المرتهن، وإذا كان على المرتهن فقد أداه الراهن، فيجب للراهن على المرتهن مثل ما أدى إلى ولي الجناية، وللمرتهن على الراهن دين، فالتقيا قصاصاً، فسلم الرهن للراهن، ولا يكون الراهن متبرعاً في أداء الفداء؛ لأنه يسعى في تخليص ملكه، كمصير الراهن. هكذا في «الهداية» وشروحاتها.

فإن لم يكن له وصي نُصِبَ وصيٌ يبيعه

دينه، كما إذا كان الرَّاهنُ حياً فلهُ البيعُ بإذنِ المرتهنِ كذا هاهنا، (فإن لم يكن له وصي نُصِبَ وصيٌ<sup>(١)</sup> يبيعه).

[١] قوله: نصب وصي... إلخ؛ أي نصب القاضي له وصياً يبيع الرهن؛ لأن القاضي نُصِبَ ناظراً لحقوق المسلمين إذا عجزوا عن النظر لأنفسهم، وقد تعيّن النظر في نصب الوصي؛ ليؤدّي ما عليه لغيره، ويستوفي حقوقه من غيره، ولو كان على الميت دينٌ فرهن الوصي بعض التركة عند غريم له من غرمائه لم يجز، وللآخرين أن يردّوه؛ لأنه إيثارٌ لبعض الغرماء بالإيفاء الحكمي، فأشبهه الإيثار بالإيفاء الحقيقي، والجامع ما في كل واحدٍ منهما من إبطال حق غيره من الغرماء.

ألا ترى أن الميت بنفسه لا يملك ذلك بمرض موته، فكذا من قام مقامه وإن قضى دينهم قبل أن يردّوه جاز؛ لزوال المانع، ووصول حقهم، ولو لم يكن للميت غريم آخر جاز الرهن اعتباراً بالإيفاء الحقيقي، وبيع في دينه ما لا يباع فيه قبل الرهن، فكذا بعده وإذا ارتهن الوصي بدين للميت على رجلٍ جاز؛ لأنه استيفاء، فيملكه وله أن يبيعه. هذا تلخيص ما في «الهداية»<sup>(١)</sup>.



### فصل [في المتفرقات]

عصير قيمته عشرة رهن بها فتخمر وتخلل ، وهو يعدلها ، بقي رهناً بها

### فصل<sup>(١)</sup> [في المتفرقات]

(عصير قيمته عشرة رهن بها فتخمر وتخلل ، وهو يعدلها) : أي الخل يعدل عشرة ، (بقي رهناً بها) ، فالحاصل أن ما هو محل للبيع محل<sup>(٢)</sup> للرهن ، وما ليس محلاً للبيع ليس محلاً للرهن

[أقوله : فصل ؛ هذا الفصل بمنزلة المتفرقة المذكورة في أواخر الكتب ، فلذا أخره استداركاً لما فات فيما سبق .

[٢] أقوله : إن ما هو محل للبيع محل... الخ ؛ أقول : لقائل أن يقول : لو كان مدار المسألة المذكورة على هذا القدر من التعليل لما ظهر فائدة قوله : وتخلل في وضع مسألة ، بل كان يكفي أن يقال : رهن بها فتخمر بقي رهناً بها ؛ لكفاية التعليل المذكور بعينه في إثبات هذا المعنى العام ، فتأمل .

وقال صاحب «العناية»<sup>(١)</sup> : ولقائل أن يقول : ما يرجع إلى المحل فالابتداء والبقاء فيه سواء ، فما بال هذا تخلف عن ذلك الأصل ، وقال : ويمكن أن يجاب عنه بأنه كذلك فيما يكون المحل باقياً ، وهاهنا يتبدل المحل حكماً بتبدل الوصف ، فكذا تخلف عن ذلك الأصل .

أقول : قوله : وتخلل بعد قوله : قيمته عشرة رهن بها... الخ ، يشير إلى أن المعتبر فيه الزيادة والنقصان في القيمة وليس كذلك بل المعتبر القدر ؛ لأن العصور والخلل من المقدرات ؛ لأنه إما مكيل أو موزون ، وفيها نقصان القيمة لا يوجب لسقوط شيء من ذلك الدين كما في انكسار القلب .

ولأنما يوجب الخيار على ما ذكرنا ؛ لأن الغاية فيه مجرد الوصف ، وفوات كل شيء من الوصف في المكيل والموزون لا يوجب سقوط شيء من الدين بالإجماع ، فيكون الحكم فيه أنه إن نقص شيء من القدر سقط بقدره شيء من الدين ، وإلا فلا ، وأشار بقوله : وتخلل إلى أن المرهون عند مسلم ، والراهن فلو كان ذمياً .

وشاة قيمتها عشرة رهنّت بها، فماتت فدبغ جلدُها، فعدلَ درهماً، فهو رهنٌ به والخمرُ ليس محلاً للبيع ابتداءً، لكن محلٌّ له بقاء<sup>(١)</sup>، فكذا الرهن.

(وشاة قيمتها عشرة رهنّت بها، فماتت فدبغ جلدُها، فعدلَ درهماً، فهو رهنٌ به<sup>(٢)</sup>).

[١] أقوله: بقاء؛ حتى أن من اشترى عصيراً فتخمر قبل القبض يبقى العقد إلا أن يتخير في البيع لتغير وصف المبيع بمنزلة ما إذا تعيب، وإنما قلنا بقاء العقد؛ لأنّ الخمر مالٌ إلا أنه ليس بمتقوم.

فبالنظر إلى جهة المالية يقتضي المحلية، وبالنظر إلى أنه ليس بمتقوم يقتضي انعدام المحلية، فعملنا بالشبهين، فقلنا بأنه ليس بمحلّ ابتداءً، وأنه محلّ بقاء، ولم نقل بالعكس؛ لأنّ ما يكون محلاً للابتداء فهو محلّ للبقاء، فإن البقاء أسهل من الابتداء، فلا يمكن اعتبار الشبهين. هذا ملخص ما في «الكفاية»<sup>(١)</sup>.

[٢] أقوله: فهو رهن به؛ أي بدرهم؛ لأنّ الرهن يتقرر بالهلاك، فإذا حبي بعض المحلّ يعود حكمه بقدره، هذا إذا كانت قيمة الجلد يوم الرهن درهماً.

وأما إذا كانت قيمة الجلد يوم الرهن درهمين كان الجلد رهناً بدرهمين، وإنما يعرف هذا فيما إذا نظر إلى قيمة الجلد وإلى قيمة اللحم يوم الارتهان، فإن كانت قيمة اللحم تسعة، وقيمة الجلد درهماً كان الجلد رهناً بدرهم، وإنما يعرف إذا نظر إلى قيمة الشاة حيّة، وإلى قيمتها مسلوخة، فإن كانت قيمتها حيّة عشرة وقيمتها مسلوخة تسعة عُلِمَ أنّ قيمة الجلد درهم يوم الرهن؛ لأنه بإزاء كلّ درهم من الشاة درهم من الدين، فيسقط من الدين تسعة، ويبقى الجلد رهناً بدرهم.

وإن كانت قيمتها حيّة عشرة، وقيمتها مسلوخة ثمانية عُلِمَ أنّ قيمة الجلد درهمان، فيكون الجلد رهناً بدرهمين، وإنما وجب النظر إلى قيمة الجلد واللحم يوم الارتهان لا يوم الدباغة؛ لأنّ الأصل أنّ قيمة الرهن إنّما تعتبر يوم الارتهان، هذا الذي ذكرنا فيما إذا كانت قيمة الشاة مثل الدين، وأما إذا كانت قيمة الشاة أكثر من الدين، فتفصيله مذكور في «الكفاية شرح الهداية»<sup>(٢)</sup> فانظر هناك.

(١) «الكفاية» (٩: ١٢٨ - ١٢٩).

(٢) «الكفاية شرح الهداية» (٩: ١٢٩ - ١٣٠).

ونماء الرهن كولدِه ولبنِه وصوفِه وثمرِه لراهِنِه ، وهو رهنٌ مع أصلِه ، ويهلكُ بلا شيء ، فإن هلك أصلُه وبقي فُكْ بقسطِه يقسمُ الدينُ على قيمتِه يومَ فُكْ ، وقيمةُ أصلِه يومَ قبضِه ، وتسقطُ حصّةُ أصلِه ، وفُكْ بقسطِه ، والزيادةُ في الرهنِ تصحُّ ، وفي الدينِ لا

ونماء الرهنِ كولدِه ولبنِه وصوفِه وثمرِه لراهِنِه <sup>(١)</sup> ، وهو رهنٌ مع أصلِه ، ويهلكُ بلا شيء ) ، فإنّه لم يدخلْ تحتَ العقدِ مقصوداً ، ( فإن هلك أصلُه وبقي هو فُكْ بقسطِه <sup>(٢)</sup> يقسمُ الدينُ على قيمتِه يومَ فُكْ ، وقيمةُ أصلِه يومَ قبضِه ، وتسقطُ حصّةُ أصلِه ، وفُكْ بقسطِه ) كما إذا كان الدينُ عشرةً ، وقيمةُ الأصلِ يومَ القبضِ عشرةً ، وقيمةُ النماءِ يومَ الفُكْ خمسةً ، فثلثا العشرةِ حصّةُ الأصلِ فيسقطُ ، وثلثُ العشرةِ حصّةُ النماءِ ، فيفكُ به .

(والزيادةُ في الرهنِ تصحُّ ، وفي الدينِ لا <sup>(٣)</sup>) هذا عند أبي حنيفةً ومحمدٍ رضي الله عنهما وعند أبي يوسف رضي الله عنه : يجوزُ الزيادةُ في الدينِ أيضاً ، فإنَّ الدينَ بمنزلةِ الثمنِ ، والزيادةُ

[١] أقوله : لراهنه ؛ لأنّه متولّد من ملكه ، وهو رهنٌ مع أصلِه ؛ لأنّه تبعٌ له ، والرهنُ حقٌّ لازمٌ ؛ أي متأكّد بحيث لا اختيارَ فيه ، فيسري إليه ، ألا ترى أنّ الراهنَ لا يملكُ البطالةَ بخلافِ ولدِ الجاريةِ الجانية ، حيث لا يسري حكمُ الجناية إلى الولدِ ، ولا يتبعُ أمّه فيه ؛ لأنَّ الحقَّ فيها غيرُ متأكّد حتى ينفردَ المالكُ بإبطاله بالفداء .

[٢] أقوله : فُكْ بقسطِه ؛ لأنَّ الرهنَ يصيرُ مضموناً بالقبضِ ، والزيادةُ تصيرُ مقصودةً بالفكالك إذا بقي إلى وقته ، والتبعُ يقابله شيءٌ إذا صار مقصوداً كولدِ المبيعِ فيما أصاب الأصلَ يسقطُ من الدينِ ؛ لأنّه يقابله الأصلُ مقصوداً ، وما أصاب النماءَ افتكه الراهنُ لما ذكرنا ، هكذا في «الهداية» <sup>(١)</sup> .

[٣] أقوله : وفي الدينِ لا ؛ أي لا يجوزُ الزيادةُ في الدينِ ، كما إذا رهنَ عبداً بألف ، ثمّ حدث للمرتهن دين آخر بالشراء والاستقراض ، فيجعل الرهن بالدين القديم رهناً بدون الدين الحادث . كذا في الجلبلي رضي الله عنه <sup>(٢)</sup> .

(١) «الهداية» (٤ : ١٥٥) .

(٢) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٩٩) .



فإن رهنَ عبداً يعدلُ ألفاً بألف ، فدفعَ عبداً كذلك رهناً بدلَ الأول فهو رهن حتى يردّه إلى راهنه ، ومرتهنه أمينٌ في الآخر حتى يجعله مكانَ الأول ، ولو أبرأ المرتهن راهنه عن دينه ، أو وهبه منه فهلك الرهن هلك بلا شيء

في الثمن تجوز ، قلنا : الزيادة في الدين توجبُ الشبوع في الرهن ، وعند زفر<sup>(١)</sup> والشافعي<sup>(٢)</sup> : لا تجوزُ في شيءٍ منهما ، كما لا تجوزُ في المبيع والثمن عندهما ، وقد مرَّ في «البيوع».

(فإن رهنَ عبداً يعدلُ ألفاً بألف ، فدفعَ عبداً كذلك رهناً بدلَ الأول فهو رهن) : أي الأول رهن ، (حتى يردّه إلى راهنه ، ومرتهنه أمينٌ في الآخر حتى يجعله مكانَ الأول<sup>(١)</sup>) ، بأن يردَّ الأول إلى الراهن ، فحينئذ يصيرُ الثاني مضموناً . (ولو أبرأ المرتهن راهنه عن دينه ، أو وهبه منه فهلك الرهن) : أي في يد المرتهن ، (هلك بلا شيء<sup>(٢)</sup>) ، وهذا استحسان<sup>(٣)</sup> ، وفي القياس هلك بالدين وهو قولُ زفر<sup>(٤)</sup>.

[١] أقوله : حتى يجعله مكانَ الأول... إلخ ؛ لأنَّ الأولَ إنما دخل في ضمانه بالقبض والدين وهما باقيان ، فلا يخرجُ عن الضمان إلا بنقض القبض ، ما دام الدين باقياً ، وإذا بقيَ الأولُ في ضمانه لا يدخلُ الثاني في ضمانه ؛ لأنهما رضياً بدخول أحدهما فيه ، لا بدخولهما ، فإذا ردَّ الأول دخلَ الثاني في ضمانه . كذا في «الهداية»<sup>(١)</sup>.

[٢] أقوله : هلك بلا شيء ؛ لأنَّ الرهنَ مضمونٌ بالدين أو بجهته عند توهم الوجود ، كما في الدين الموعود ، ولم يبقَ الدينُ بالإبراء أو الهبة ، ولا جهة الدين لسقوطه ، إلا إذا حدثَ منعاً ؛ لأنه يصيرُ به غاصباً إذ لم تقبل له ولاية المنع . كذا في «الهداية»<sup>(٢)</sup>.

[٣] أقوله : وهو قول زفر<sup>(٣)</sup> ؛ فإنه قال : يضمنُ المرتهنُ للراهن قدر الدين إن

(١) وهو إن ضمان الرهن باعتبار القبض والدين ؛ لأنه ضمان استيفاء ، وإذا لا يتحقق إلا باعتبار الدين وبالإبراء لم يبق أحدهما وهو الدين ، والحكم الثابت بعلّة ذات وصفين يزول بزوال أحدهما ؛ ولهذا لو ردَّ الرهن سقط الضمان لعدم القبض وإن بقي الدين فكذا أبرأ عن الدين سقط الضمان لعدم الدين وإن بقي القبض . ينظر : «درر الحكام» (٢ : ٢٦١).

(٢) «الهداية» (٤ : ١٥٧).

(٣) «الهداية» (٤ : ١٥٧).

ولو قبضَ المرتهنُ دينَهُ أو بعضَهُ من رَاهِنِهِ أو غَيْرِهِ أو شَرَى بِالذَّيْنِ عَيْنًا أو صَالِحَ  
عنه على شيء أو أَحَالَ الرَّاهِنُ مَرْتَهَنَهُ بِدَيْنِهِ على آخر، ثُمَّ هَلَكَ رَهْنُهُ معه هَلَكَ  
بِالذَّيْنِ، وَرُدَّ مَا قَبِضَ إِلَى مَنْ أَدَّى، وَبَطَلَتِ الْحَوَالَةُ. وكذا لو تصادقا على أن لا  
دينَ ثُمَّ هَلَكَ هَلَكَ بِالذَّيْنِ

(ولو قبضَ المرتهنُ دينَهُ أو بعضَهُ من رَاهِنِهِ أو غَيْرِهِ أو شَرَى بِالذَّيْنِ عَيْنًا أو  
صَالِحَ عنه على شيء أو أَحَالَ الرَّاهِنُ مَرْتَهَنَهُ بِدَيْنِهِ على آخر، ثُمَّ هَلَكَ رَهْنُهُ معه  
هَلَكَ بِالذَّيْنِ، وَرُدَّ مَا قَبِضَ إِلَى مَنْ أَدَّى، وَبَطَلَتِ الْحَوَالَةُ.

وكذا لو تصادقا على أن لا دينَ ثُمَّ هَلَكَ هَلَكَ بِالذَّيْنِ<sup>(١١)</sup>، حَكَمَ هَذِهِ الْمَسَائِلُ  
مُسْنِيٌّ عَلَى أَنَّ يَدَ الْمَرْتَهَنِ يَدُ اسْتِيفَاءٍ، يَنْقَرُّ ذَلِكَ بِالْهَلَاكِ، فَإِذَا هَلَكَ تَبَيَّنَ أَنَّ  
الاسْتِيفَاءَ وَقَعَ مَكْرَرًا فَيَرُدُّ مَا قَبِضَ إِلَى مَنْ أَدَّى، فَإِنْ أَدَّى الْمُدْيُونُ يَرُدُّ إِلَيْهِ، وَإِنْ  
أَدَّى غَيْرُهُ يَرُدُّ إِلَى ذَلِكَ الْغَيْرِ، وَإِنْ أَحَالَ تَبَطَّلَ الْحَوَالَةُ<sup>(١٢)</sup>، وَفِي صُورَةِ التَّضَادِقِ<sup>(١٣)</sup>

كَانَتْ قِيَمَةُ الدَّيْنِ قَدَرَ الدَّيْنِ أَوْ أَكْثَرَ، فَأَمَّا إِذَا كَانَتْ أَقَلَّ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِلَّا قَدَرُ قِيَمَةِ  
الرَّهْنِ، لَهُ إِنْ قَبِضَ الْمَرْتَهَنُ اسْتِيفَاءً مِنْ وَجْهِهِ، فَلَمَّا هَلَكَ الرَّهْنُ بَعْدَ الْإِبْرَاءِ تَمَّ ذَلِكَ  
الْقَبْضُ، فَصَارَ مُسْتَوْفِيًّا حَقِيقَةً مِنْ حِينَ الْقَبْضِ، فَيَرُدُّ مِثْلَ مَا اسْتَوْفَى. كَذَا فِي «الْمَصْنُوعِ».

١١ أقوله: هَلَكَ بِالذَّيْنِ؛ وَجْهُ الْفَرْقِ أَنَّ الْإِبْرَاءَ يَسْقُطُ الدَّيْنُ أَصْلًا كَمَا ذَكَرْنَا  
أَنْفَاءً، وَبِالْإِسْتِيفَاءِ لَا يَسْقُطُ؛ لِقِيَامِ الْمَوْجِبِ إِلَّا أَنَّهُ يَتَعَذَّرُ الْإِسْتِيفَاءُ؛ لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ؛ لِأَنَّهُ  
يَعْقِبُ مَطَالِبَةً مِثْلَهُ. هَذَا مَا يَسْتَفَادُ مِنْ «الْهِدَايَةِ»<sup>(١٤)</sup>.

٢١ أقوله: تَبَطَّلَ الْحَوَالَةُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ الْمَطَالِبَةُ بِهَلَاكِ الرَّهْنِ لِتَقَرُّرِ الْإِسْتِيفَاءِ،  
وَهَلَكَ بِالذَّيْنِ؛ لِأَنَّهُ بِالْحَوَالَةِ لَا يَسْقُطُ الدَّيْنُ، وَلَكِنْ ذِمَّةُ الْمُحْتَالِ عَلَيْهِ تَقُومُ مَقَامَ ذِمَّةِ  
الْمُحِيلِ؛ وَلِهَذَا يَعُودُ إِلَى ذِمَّةِ الْمُحِيلِ إِذَا مَاتَ الْمُحْتَالُ عَلَيْهِ مَفْلَسًا؛ وَلِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْبَرَاءَةِ  
بِطَرِيقِ الْأَدَاءِ؛ لِأَنَّهُ يَزُولُ بِهِ عَنِ مَلِكِ الْمُحِيلِ مِثْلَ مَا كَانَ لَهُ عَلَى الْمُحْتَالِ عَلَيْهِ أَوْ مَا يَرْجِعُ  
عَلَيْهِ بِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمُحِيلِ عَلَى الْمُحْتَالِ دَيْنٌ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْوَكِيلِ.

٣١ أقوله: وَفِي صُورَةِ التَّضَادِقِ؛ أَيِ لَوْ تَصَادَقَا عَلَى أَنَّ لَا دِينَ ثُمَّ هَلَكَ هَلَكَ

وجود الدين محتمل<sup>(١)</sup>.

إذا عرفت هذا؛ فزفر ﷺ قاس المسألة الخلافية على هذه الصورة، ووجه الاستحسان هو الفرق بينهما، وهو أن الهلاك بالدين يقتضي وجود الدين، وبالإبراء والهبه لا يبقى الدين أصلاً، بخلاف الاستيفاء، فإن بالاستيفاء لا ينعدم الدين، بل يثبت لكل منهما على الآخر دين، فيسقط الطلب لعدم الفائدة.

بالدين، ذكر شمس الأئمة السرخسي ﷺ في «المبسوط»<sup>(١)</sup>: إذا تصادقا على أن لا دين بقي ضمان الرهن إذا كان تصادقهما بعد هلاك المرهون؛ لأن الدين كان واجباً ظاهراً حين هلك المرهون.

ووجوب الدين ظاهراً يكفي لضمان الرهن، فصار مستوفياً، فأما إذا تصادقا على أن لا دين، والرهن قائم، ثم هلك الرهن، فإنه هناك يهلك أمانة؛ لأن تصادقهما ينتفي الدين من الأصل، وضمان الرهن لا يبقى بدون الدين.

[١] قوله: محتمل؛ لتوهم وجوب الدين بالتصادق على قيامه، يعني بعد التصادق على عدمه؛ لجواز أن يتذكرا وجوبه بعد التصادق على انتفائه، فتكون الجهة باقية، وضمان الرهن يتحقق بتوهم الوجوب، بخلاف الإبراء، فإنه لم يبق الدين فيه ولا جهته، هذا خلاصة ما في «العناية»<sup>(٢)</sup> و«الكفاية»<sup>(٣)</sup>.

❦❦❦

(١) «المبسوط» (٢١ : ٩١).

(٢) «العناية» (٩ : ١٣٦).

(٣) «الكفاية» (٩ : ١٣٦).

## كتاب الجنایات

### كتاب الجنایات<sup>(١)</sup>

[١] أقوله : كتاب الجنایات ؛ أورد الجنایات بعد الرهن ؛ لأن كل واحد منهما للوقاية والصيانة ، فإن الرهن وثيقة لصيانة المال ، وحكم الجنایة لصيانة النفس ، ألا ترى إلى قوله ﷺ : ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَأْتِيهِ الْأَلْبَسُ ﴾<sup>(١)</sup> ، ولما كان المال وسيلة لبقاء النفس ، قَدِّمَ الرهن على الجنایات ، بناءً على تقدُّم الوسائل على المقاصد ، كذا في أكثر الشروح.

وما قال في «غاية البيان» : ولكن قَدِّمَ الرهن ؛ لأنه مشروع بالكتاب والسنة بخلاف الجنایة ؛ فإنها عبارة عما ليس للإنسان فعله ؛ ليس بشيء ؛ لأن المقصود بالبيان في كتاب الجنایات إنما هو أحكام الجنایات دون أنفسها ، ولا شك أن أحكامها أيضاً مشروعة وثابتة بالكتاب والسنة.

وأيضاً لا معنى لتأخيرها من هذه الحيثية ، ثم إن الجنایة في اللغة اسم لما تجنيه من شيء ؛ أي تكسبه ، وهي في الأصل مصدر جنى عليه شر جنایة ، وهو عام في كل ما يبيح بسوء إلا أنه في الشرع خص بفعل محرم حل بالنفس والأطراف ، والأول يُسمى قتلاً ، وهو فعل من العباد نزول به الحياة ، والثاني يسمى قطعاً وجرحاً ، وفي الشروح : الكلام في الجنایات من أوجه :

الأول : في معرفة مشروعيتها.

والثاني : في سبب وجوبها.

والثالث : في تفسيرها لغة.

والرابع : في تفسيرها عند الفقهاء.

والخامس : في ركنها.

والسادس : في شرطها.

والسابع : في حكمها.

## القتلُ العمدُ

اعلم أن القتلَ على خمسة أنواع<sup>(١)</sup> : عمدٍ، وشبه عمدٍ، وخطأً، وجارٍ مجرى الخطأ، والقتلُ بسبب، فبین هذه الأنواعَ بأحكامها فقال :

## (القتلُ العمدُ)

أما الأولُ فهو معرفةُ مشروعيَّتها ؛ لقوله ﷺ : ﴿يَتَأْتِيهَا الْبَيْنَاءُ أَمْ نَوَأُ كُنِبَ عَلَيْكُمْ الْقِصَاصُ﴾<sup>(٢)</sup> الآية، وقوله ﷺ : «العمد قود، والقتلُ عدوان»<sup>(٣)</sup>.

وسبب مشروعيَّة القصاص ؛ رفعُ الفسادِ من الأرض.  
وأما معناه اللغويُّ فما مرَّ آنفاً.

وأما في الشرع، فهو اسمٌ لفعلٍ محرَّم شرعاً، سواءً كان من مالٍ أو نفسٍ، لكنَّه في عرفِ الفقهاء يرادُّ به عند إطلاقه اسمُ الجناية الواقعة في النفس والأطرافِ من الأدميِّ، والجناية الواقعة في المال يسمَّى غصباً، والجناية الواقعة من المحرم أو في الحرم على الصيد جناية المحرم.

وأما ركنه ؛ فهو القتل، وهو فعلٌ مضافٌ إلى العبادِ نزولٌ به الحياة بمجرّد العادة.  
فأما شرطه ؛ فالمماثلة والمعادلة في الاستيفاء ؛ لأنَّ المماثلة مشروطة في أجزئة السيئات، وضمنان العدوانات.

وأما حكمه ؛ فهو وجوبُ القصاصِ أو الديةِ أو الإثم. هذه خلاصة ما في «تكملة البحر»<sup>(٣)</sup>.

١١ لقوله : القتل على خمسة أنواع ؛ المرادُ من المحصورِ عليها ما إذا وجدَ ترتّب عليه شيء من الأحكام المذكورة من الإثم والقصاص ونحوهما.  
فاندفع ما توهم من أنّ الحصرَ ممنوعٌ لوجود خمسة أنواعٍ آخر مثل : القتل قصاصاً للقتل، ورجماً للزنا، وصلباً ؛ لقطع الطريق، وقتل المرتد، وقتل الحرّبي ؛ لأنَّ شيئاً منها لا يترتّب عليه شيء من تلك الأحكام، وإلى هذه أشار صاحبُ «الهداية» بقوله :

(١) البقرة: ١٧٨.

(٢) في «سنن الدارقطني» (٣: ٩٤)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (٥: ٢٦٠) بلفظ: «عن ابن عباس

قال : قال رسول الله ﷺ العمد قود إلا أن يعفو ولي المقتول».

(٣) «تكملة البحر» (٨: ٣٢٧ - ٣٢٨).

ضربه قصداً بما يفرق الأجزاء كسلاح ومحدد من خشب أو حجر أو لينة ونار  
ضربه<sup>(١)</sup> قصداً بما يفرق الأجزاء كسلاح ومحدد<sup>(٢)</sup> من خشب أو حجر أو لينة<sup>(٣)</sup> ونار<sup>(٤)</sup>  
 والمراد بيان قتل متعلق به الأحكام. هذا ما أفاده أخي جلبي رحمه الله <sup>(١)</sup>.

[١] أقوله: ضربة؛ من قبيل ذكر السبب وإرادة المسبب؛ أي إرهاب الروح بالضرب القصدي وإلا فلا شك في أن الضرب ليس عين القتل عمداً<sup>(٢)</sup>.

[٢] أقوله: كسلاح ومحدد... الخ؛ السلاح بكسر السين المهملة ما أعد للحرب من آلة الحديد، كذا في «شرح المشارق»، والمحدد: اسم مفعول من حدد السيف؛ أي جعله حاداً أو حديداً بمعنى قاطعاً بسرعة<sup>(٣)</sup>.

[٣] أقوله: ولينة؛ - بكسر اللام - ، وسكون الياء المثناة التحتانية، والطاء المهملة: قشر القصب، وفي «المغرب»<sup>(٤)</sup>: ولهذا يجوز الذبح باللينية<sup>(٥)</sup>.

[٤] أقوله: ونار؛ أقول: الذي يتبادر إلى الطباع السليمة كونه عطفاً على محدّد؛ لأن النار من قبيل المفرقات، كما صرح به الإيتقاني رحمه الله بقوله: وما لم يكن من جنس الحديد إنّ عمل عمله فهو عمد، كما إذا أحرقه بالنار، فإنه عمدٌ يوجب القصاص؛ لأنها نشقت الجلد.

وقال في «الكفاية على الهداية»<sup>(٦)</sup>: ألا ترى أنّها تعمل عمل الحديد، حتى إذا وضعت في المذبح فقطعت ما يجب قطعه في الذكاة، وسال بها الدم حلّ، وإنّ انحسم ولم يسال لا يحلّ، فعلى هذا لو وقع لفظة النار بالواو لا ياء، كما في أكثر النسخ لكان أظهر<sup>(٧)</sup>.

(١) في «ذخيرة العقبى» (ص ٦٠٠).

(٢) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٦٠٠).

(٣) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٦٠٠).

(٤) «المغرب» (ص ٤٣٤).

(٥) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٦٠٠).

(٦) «الكفاية على الهداية» (٩: ١٣٩).

(٧) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٦٠٠).

## وبه یأثم، ویجبُ القودُ عیناً

هذا عند أبي حنيفة رحمته الله <sup>(١)</sup>، وعندهما وعند الشافعي رحمته الله <sup>(٢)</sup>: ضربُهُ قصداً بما لا يطيقه البنية <sup>(٣)</sup>، حتى إن ضربَهُ بحجرٍ عظیمٍ أو خشبٍ عظیمٍ، فهو عمد، (وبه یأثم <sup>(٤)</sup>، ویجبُ القودُ <sup>(٥)</sup> عیناً <sup>(٦)</sup>)، هذا عندنا خلافاً للشافعي رحمته الله <sup>(٧)</sup>

[١] أقوله: وهذا عند أبي حنيفة رحمته الله؛ أي اشتراطُ الحدة بمعنى أن القتلَ بما ليس له حدة كشيء يقتل، أو صفحة حديدٍ أو نحاسٍ، لا یوجبُ القصاصَ عنده، وقد ذكر قاضي خان رحمته الله؛ إن الجرحَ لا یشرطُ في الحديد وما يشبهه؛ كالنحاس وغيره في ظاهر الرواية. كذا في «التبيين» <sup>(٨)</sup>.

[٢] أقوله: به یأثم؛ لقوله رحمته الله <sup>(٩)</sup>: وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِداً فِيهَا <sup>(١٠)</sup>، وقد نطق به كثيرٌ من السنة، وعليه انعقد الإجماع، والآية المذكورة وإن أفادت الإثم في قتل المؤمن متعمداً فقط بعبارة النصّ ألا أنها تفيدُ المأثم في قتل الذميِّ عمداً أيضاً بدلالة النصّ، بناءً على ثبوت المساواة في العصمة بين المسلم والذميّ نظراً إلى التكليف أو الدار.

[٣] أقوله: ویجبُ القود؛ لقوله رحمته الله <sup>(١١)</sup>: كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ <sup>(١٢)</sup>، والآية بظاهرها لم تفصل بين العمد والخطأ، لكنها تقيّد بوصفِ العمديّة لقوله رحمته الله <sup>(١٣)</sup>: «العمد قود» <sup>(١٤)</sup>؛ ولأن الجنایة بها تتكامل، وحكمة الزجر تتوفّر، والعقوبة المتناهية لا شرع لها دون ذلك القود - بفتحيتين - : القصاص.

[٤] أقوله: عیناً؛ أي ليس حقُّ المولى إلا فيه، وليس له أخذ الدية من الجاني إلا برضاه. هذا خلاصة ما في شروح «الهداية».

(١) ينظر: «النكت» (٣: ٣٤٢)، وغيرها.

(٢) البنية: البدن، بنى الطعام بدنه: سمنه، ولحمه: أنبته. ينظر: «القاموس» (٤: ٣٠٧). و«رد المحتار» (٦: ٥٢٨).

(٣) ينظر: «النكت» (٣: ٣٤٦)، وغيرها.

(٤) «التبيين» (٦: ٩٨).

(٥) النساء: ٩٣.

(٦) البقرة: ١٧٨.

(٧) سبق تخريجه.

## لا الكفارة

فإنَّ القَوْدَ غيرَ متعيّنٍ<sup>(١)</sup> عنده، بل الوليُّ مخيرٌ بينَ القَوْدِ وأخذِ الدِّيةِ. لنا: أنَّ المالَ<sup>(٢)</sup> إنما يجبُ في الخطأ ضرورةً صيانةً الدِّمِّ عن الهدر، إذ لا ماثلةَ بينه وبين النفس، ففي العمدِ لا يجبُ مع احتمالِ المثلِ صورةً ومعنى، (لا الكفارة)، خلافاً للشافعي<sup>(٣)</sup>، وهو يقول: لَمَّا وجبتُ في الخطأ، فأولى أن تجبَ<sup>(٤)</sup> في العمد، ونحن نقول: لا يلزمُ من كونِ الكفارةِ ساترةً للخطأ كونُها ساترةً للعمد، وهو كبيرةٌ محضة<sup>(٥)</sup>.

[١] أقوله: فإنَّ القَوْدَ غيرَ متعيّنٍ؛ يعني الواجبُ أحدهما أي القَوْدُ أو الدِّيةُ لا بعينه، ويتعيّنُ باختيارِ الوليِّ؛ لأنَّ حقَّ العبدِ شرعٌ جابراً، وفي كلِّ واحدٍ نوعٌ جبر، فيتخيرُ بينَ القَوْدِ وأخذِ الدِّيةِ.

[٢] أقوله: لنا أنَّ المالَ... إلخ؛ توضيحه: إنَّ المالَ لا يصلحُ موجِباً لعدمِ الماثلة، والقصاصُ يصلحُ للتماثل، وفيه مصلحةُ الأحياء، زجراً وجبراً، فيتعيّن، وفي الخطأ: وجوبُ المالِ ضرورةً صونِ الدِّمِّ عن الهدر، ولا يتيقّنُ بعدمِ قصدِ الوليِّ بعدَ أخذِ المال، فلا يتعيّنُ دفعاً للهلاك.

[٣] أقوله: فأولى أن تجب... إلخ؛ لأنَّ الحاجةَ إلى الكفارةِ في العمدِ أمسُّ منها إليه في الخطأ، فكان العمدُ أدعى إلى إيجابها.

ولنا: إنَّ العمدَ كبيرةٌ محضةٌ إلى حرامٍ ليس فيه شبهةُ الحلِّ، وفي الكفارةِ معنى العبادة، فلا تناطُ بمثلها؛ ولأنَّ الكفارةَ من مقاديرِ الشرع، وتعيّنها في الشرعِ لدفعِ الأدنى، لا بعينها لدفعِ الأعلى، ومن حكمه حرمانُ الميراثِ وإن لم يصرَّح به، ولكن أشارَ بعدَ بقوله: ولا إرث إلا هاهنا كما سيأتي، ودليلُ الحرمانِ قوله ﷺ: «لا ميراث لقاتل»<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: «روض الطالب»، وشرحه «أسنى المطالب» (٤: ٣)، وغيرهما.

(٢) بيانه: أن الكفارة فيما كان دائراً بين الخطر والإباحة والقتل كبيرة محضة لا تليق أن تكون الكفارة ساترة له لوجود معنى العبادة فيها. ينظر: «مجمع الأنهر» (٢: ٦١٦)، «المحيط» (ص ١٢٧ - ٢١٨).

(٣) في «القاتل لا يرث» في «سنن الترمذي» (٤: ٤٢٥)، و«سنن الدارمي» (٢: ٤٧٩)، و«سنن ابن ماجه» (٢: ٨٨٣)، و«الآثار» (١: ١٦١)، و«سنن الدارقطني» (٤: ٩٦)، و«سنن البيهقي الكبير» (٦: ٢٢٠)، قال البيهقي: شواهد تقويه.



وشبه العمد: ضربُهُ قصداً بغيرِ ما ذكر، وفيه الإثم والكفارة، ودِيَّةٌ مغلظةٌ على العاقلة، بلا قود، وهو فيما دون النفس عمد

(وشبه العمد<sup>(١)</sup>: ضربُهُ قصداً بغيرِ ما ذكر): كالعصا والسوط، أو الحجر الصغير، وأما الضربُ بالحجرِ العظيم، والخشبِ العظيم فمن شبه العمدِ أيضاً عند أبي حنيفة رحمته الله، خلافاً لغيره<sup>(٢)</sup>، (وفيه الإثم والكفارة، ودِيَّةٌ مغلظةٌ على العاقلة)، سيأتي تفسيرُ الدِّيَّةِ المغلظة، وتفسيرُ العاقلة إن شاء الله تعالى، (بلا قود. وهو فيما دون النفس عمد): أي ضربُهُ قصداً بغيرِ ما ذكر فيما دون النفسِ عمدٌ موجبٌ للقصاص، فليسَ فيما دون النفسِ شبه عمد.

[١] أقوله: وشبه العمد؛ إنما سمي هذا شبه العمد؛ لأنَّ في الفعلِ معنيين، معنى العمد باعتبار قصدِ الفاعلِ إلى الضرب، ومعنى الخطأ باعتبار انعدام قصدِ القتلِ بالنظرِ إلى الآلة التي استعملها، إذ هي آلة الضربِ للتأديبِ دون القتل، وإنَّما يقصدُ إلى كلِّ فعلٍ بآلته، فكان ذلك خطأ يشبه العمدَ صورةً، من حيث إنَّه كان قاصداً إلى الضرب، وإلى ارتكاب ما هو محرَّم عليه. كذا في «الكفاية»<sup>(١)</sup>.

[٢] أقوله: خلافاً لغيره؛ قال في «الهداية»<sup>(٢)</sup>: وقال أبو يوسف رحمته الله ومحمد رحمته الله، وهو قولُ الشافعي رحمته الله: إذا ضربَ بحجرٍ عظيم أو بخشبةٍ عظيمة فهو عمد، وشبهُ العمد أن يتعمد ضربَه بما لا يقتلُ به غالباً كالعصا الصغير إذا لم يوالِ في الضربات. أمّا إذا والى فيها فهو عمد، لكن فيه يتقاصرُ معنى العمديَّة باستعمالِ آلةٍ صغيرة لا يقتلُ غالباً لما أنَّه يقصدُ بها غيرَ القتلِ كالتأديب ونحوه، فكان شبه العمد. ولأبي حنيفة رحمته الله قوله رحمته الله: «ألا إنَّ قتلَ خطأ العمد - أي شبه العمد - قتلٌ السوط والعصا فيه مئة من الإبل»<sup>(٣)</sup> رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» عن الحسن رحمته الله؛ ولأنَّ الآلةَ غيرَ موضوعةٍ للقتلِ ولا مستعملة فيه.

(١) «الكفاية» (٩: ١٤٤).

(٢) «الهداية» (٤: ١٥٩).

(٣) في «مصنف ابن أبي شيبة» (٥: ٣٤٨)، و«صحيح ابن حبان» (٣: ٣٦٤)، وغيرها.

وفي الخطأ، ولو على عبد قصداً: كرميه مسلماً ظنّه صيداً أو حربياً، أو فعلاً: كرميه غرضاً فأصاب آدمياً

(وفي الخطأ، ولو على عبد)، إنّما قال هذا لدفع توهم أنّ العبد مال، وضمن الأموال لا يكون على العاقلة، فمع ذلك إذا كان قتله خطأ تكون الدية على العاقلة، (قصداً: كرميه مسلماً ظنّه صيداً أو حربياً، أو فعلاً: كرميه غرضاً فأصاب آدمياً)، الخطأ ضربان<sup>(١)</sup>: خطأ في القصد، وخطأ في الفعل.

فالخطأ في الفعل: أن يقصد فعلاً فصدر منه فعل آخر، كما إذا رمى الغرض<sup>١</sup> فأخطأ فأصاب غيره.

والخطأ في القصد: أن لا يكون الخطأ في الفعل، وإنّما يكون الخطأ في قصده، بأنّه قصد بهذا الفعل حربياً، لكن أخطأ في ذلك القصد حيث لم يكن ما قصده حربياً، وليس في الخطأ<sup>(٢)</sup> إثم القتل، بل إثم ترك الاحتياط، فإنّ شرع الكفارة دليل الإثم

[١] أقوله: الخطأ ضربان؛ وإنّما صار الخطأ نوعين؛ لأنّ الإنسان يتصرف بفعل القلب والجوارح، فيحمل الخطأ في كلّ واحدٍ منهما على الانفراد، كما ذكره الشارح<sup>رحمته الله</sup> أو على الاجتماع، بأن رمى آدمياً ظنّه صيداً فأصاب غيره من الناس. كذا في الزيلعي<sup>رحمته الله</sup> (١).

[٢] أقوله: كما إذا رمى الغرض؛ وهو - بالغين المعجمة، والراء المهملة المفتوحتين، وآخره ضادّ معجمة - : الهدف الذي يرمى فيه، والرامي يظنّه ذلك، وهو في نفس الأمر كذلك، فلا خطأ في هذا القصد، وإنّما الخطأ في فعله الذي هو إيصال السهم إلى غير ما قصده.

[٣] أقوله: وليس في الخطأ... إلخ؛ أي في النوعين منه إثم القتل؛ أي إثم قصد القتل؛ لقوله<sup>رحمته الله</sup>: «رفع عن أمّتي الخطأ والنسيان». وأمّا القتل في نفسه فلا يعرى عن الإثم من حيث ترك العزيمة كما ذكره الشارح<sup>رحمته الله</sup>.

وما جرى مجراه: كرائم سقط على آخر فقتله كفارةً وديةً على عاقلته. وفي القتل بسبب كتلفه بوضع حجر، وحفر بئر في غير ملكه ديةً على العاقلة بلا كفارة ولا إرث إلا هنا

(وما جرى مجراه: كرائم سقط على آخر فقتله): أي قتل نائم<sup>(١)</sup> سقط على آخر فتلّف ذلك الشخص بسبب سقوطه عليه، (كفارةً وديةً على عاقلته. وفي القتل بسبب كتلفه): أي كإتلافه (بوضع حجر، وحفر بئر في غير ملكه ديةً على العاقلة بلا كفارة ولا إرث إلا هنا<sup>(٢)</sup>)، هذا عندنا، وعند الشافعي<sup>(٣)</sup>: تجب الكفارة، ويثبت به حرمان الميراث إلحاقاً بالخطأ<sup>(٤)</sup>، قلنا: القتل معدوم حقيقة، والحق بالخطأ في حق الضمان، ففي غيره بقي على أصله<sup>(٥)</sup>.

قال في «الكفاية»<sup>(٦)</sup>: وهذا الإثم إثم القتل؛ لأنّ نفس ترك المبالغة في الاحتياط ليس باثم، وإنّما يصير به أثماً إذا اتصل به القتل فتقصر الكفارة لذنب القتل، وإن لم يكن فيه إثم قصد القتل. هكذا في الجلبى<sup>(٧)</sup>.

[١] أقوله: كقتل نائم... إلخ؛ إشارة إلى مساححة في قول المصنّف: كرائم، وإنّما عدّ هذا بما أجري مجرى الخطأ؛ لأنّه كالخطأ في الحكم؛ لأنّ النائم لا قصد له فلا يوصف فعله بالعمد، ولا في الخطأ إلا أنّه في حكمه لحصول الموت بفعله كالحايط. كذا في «الهداية»<sup>(٨)</sup>.

[٢] أقوله: إلا هنا؛ أي لا إرث في كلّ نوع من القتل إلا في القتل بسبب.

[٣] أقوله: إلحاقاً بالخطأ؛ أي يلحق بالخطأ في أحكامه؛ لأنّ الشرع جعل المسبّب كال مباشر في حقّ الضمان، فكذا في الكفارة والحرمان.

[٤] أقوله: بقي على أصله؛ وهو أي المسبّب إن كان يأثم بالحفر في غير ملكه لا يأثم بالموت على ما قالوا، وكفارة القتل كفارة ذنب القتل، وكذا الحرمان بسببه.

(١) ينظر: «أسنى المطالب» (٣: ١٧)، و«تحفة المحتاج» (٦: ٤١٧)، وغيرهما.

(٢) «الكفاية» (٩: ١٤٨).

(٣) في «ذخيرة العقبى» (ص ٢٠١).

(٤) «الهداية» (٤: ١٥٩).

فإن قيل : الحافرُ في غير ملكه يَأْثِمُ [وما فيه إثم] من القتل يصحُّ تعليقُ الحرمان به ، كما ذكرتم في الخطأ.

قلنا : هو وإن كان يَأْثِمُ بالحفر في غير ملكه إلا أنَّ حرمانَ الإرثِ إِنَّمَا يتعلَّقُ على الإثمِ الحاصلِ بنفسِ القتل ، وما ذكرتم ليس كذلك ، فإنَّ إثمهُ إثم الحفر لا الموت<sup>(١)</sup>.

محيي

(١) ينظر : «ذخيرة العقبى» (ص ٦٠٢).

**باب ما يوجب القود وما لا يوجب**  
**هو يجبُ بقتل ما حُقِنَ دمهُ أبداً عمداً ، فيقتلُ الحرُّ بالحرِّ والعبدُ**

**باب ما يوجب القود<sup>(١)</sup> وما لا يوجب**  
(هو يجبُ بقتل ما حُقِنَ دمهُ أبداً عمداً)<sup>(٢)</sup> : أي ما حُفِظَ دمهُ أبداً<sup>(٣)</sup> ، وهو المسلمُ والذميُّ ، وأبداً : احترازٌ عن المستأمن ، فإنَّ حَقْنَ دمهِ مؤقَّتٌ إلى رجوعه .  
(فيقتلُ الحرُّ بالحرِّ والعبدُ) ، هذا عندنا ، وعند الشافعيّ رحمته الله <sup>(١)</sup> لا يقتلُ الحرُّ بالعبد ؛ لقوله رحمته الله : ﴿ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ ﴾<sup>(٤)</sup>

[١] أقوله : بابُ ما يوجبُ القود... الخ ؛ لما فرَّغَ عن بيانِ أقسامِ القتل ، وكان من جملةِها العمد ، وهو قد يوجبُ القصاص ، وقد لا يوجبه ، احتاج إلى تفصيل ذلك في بابٍ على حدة ، هكذا في «العناية»<sup>(٢)</sup> .

[٢] أقوله : هو يجبُ بقتل ما حُقِنَ دمهُ أبداً عمداً ؛ هذه ضابطةٌ كليّةٌ لمعرفة ما يجب به القصاص<sup>(٣)</sup> .

[٣] أقوله : أبداً ؛ احترازٌ عن المستأمن ، فإنَّ في دمهِ شبهةُ الإباحة بالعودِ إلى دارِ الحربِ المزيلةِ للمساواة المنبئُ عنها القصاص ، أمّا العمدية فلقوله رحمته الله : ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا ﴾<sup>(٤)</sup> الآية ، ولقوله رحمته الله : «العمد قود» إلى موجبهِ ؛ لأنَّ الجنائية تتكاملُ بالعمدية ، وفيه بحث من أوجه ذكرت في «العناية»<sup>(٥)</sup> بأجوبتها ، فلينظر فيها .

[٤] أقوله : لقوله رحمته الله : ﴿ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ ﴾<sup>(٦)</sup> الخ ؛ فهذا يقتضي مقابلة الجنس بالجنس ، ومن ضرورة المقابلة أن لا يقتلَ الحرُّ بالعبد ؛ ولأنَّ القصاصَ يقتضي المساواة ، ولا مساواة بينهما إذ الحرُّ مالك والعبد مملوك ، والمالكيّة إمارة القدرة ، والمملوكية إمارة العجز .

(١) ينظر : «النكت» (٣ : ٣٢٩) ، وغيرها .

(٢) «العناية» (١٠ : ٦١٥) .

(٣) ينظر : «ذخيرة العقبى» (ص ٦٠٢) .

(٤) النساء : ٩٣ .

(٥) «العناية» (١٠ : ٢١٥ - ٢١٦) .

(٦) البقرة : ١٧٨ .

## والمسلم بالذمي

ولنا<sup>(١)</sup>: أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ، وقوله: الحرُّ بالحرِّ؛ لا يدلُّ على النَّفْيِ فيما عداه على أصلنا، على أنه إن دلَّ يجب أن لا يقتل العبد بالحرِّ؛ لقوله ﷺ: ﴿وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾، (والمسلم بالذمي)

١١ أقوله: ولنا... إلخ؛ تفصيله: ولنا: العمومات، نحو قوله ﷺ: ﴿وَكُنَّا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾<sup>(١)</sup>، وقوله ﷺ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله ﷺ: «العمد قود»، ولا يعارض بما تلى؛ لأنَّ فيه مقابلةً مقيّدةً، وفيما تلونا مقابلةً مطلقاً، فلا يحمل على المقيّد على أن مقابلة الحرِّ بالحرِّ لا تنافي الحرِّ بالعبد؛ لأنّه ليس فيه إلا ذكر لبعض ما شمله العموم، على موافقة حكمه، وذلك لا يوجب تخصيص ما بقي.

ألا ترى أنّه قابل الأنثى بالأنثى دليلٌ على جريان القصاص بين الحرّة والأمة، وفائدة هذه المقابلة في الآية على ما قال ابن عباس ؓ: كانت بين النضير وبني قريظة مقابلة، وكانوا بنو قريظة أقلّ منهم عدداً، وكان بنو النضير أشرف عندهم، فتراضوا على أن العبد من بني النضير بمقابلة الحرّ من بني قريظة، والأنثى منهم بمقابلة الذكر من بني قريظة، فأنزل الله تعالى الآية ردّاً عليهم، وبياناً على أن الجنس يقتل بجنسه على اختلاف مواضعهم من القبيلتين جميعاً، فكانت اللام لتعريف العهد، لا لتعريف الجنس.

ولأنّها مستويان في العصمة، إذ هي بالدين عنده، وبالدار عندنا، وهي المعتبرة، فيجري القصاص منهما حسماً لمادّة الفساد، وتحقيقاً لمعنى الزجر، ولو اعتبرت المساواة في غير العصمة في النفس لما جرى القصاص بين الذكر والأنثى، والقصاص يجب باعتبار أنّه آدميٌّ، ولم يدخل في الملك من هذا الوجه، بل هو مبقى على أصل الحرّة من هذا الوجه؛ ولهذا يقتل العبد بالعبد، وكذا يقتل العبد بالحرّ، ولو كان مالاً لما قتل. وكذلك عجزه وموته وبقاء أثر كفره حكميٌّ، فلا يؤثّر ذلك في سقوط العصمة

(١) المائدة: ٤٥.

(٢) البقرة: ١٧٨.

## لا هما بمستأمن

هذا<sup>(١)</sup> عندنا، خلافاً للشافعي<sup>(٢)</sup>، (لا هما بمستأمن<sup>(٣)</sup>)

ولا یورث شبهة، ولو أورث شبهة لَمَّا جرى القصاصُ بین العبدِ بعضهم ببعض، ووجوب القصاص في الأطرافِ یعتمدُ المساواة في الجزءِ المبَانِ بعد المساواة في العصمة، ولهذا لا تقطعُ الصحيحة بالشلاء، وفي النفس لا یشرط ذلك حتى یقتلَ الصحيح بالزمن والمفلوج، ولا مساواة بین أطراف الحر والعبد إلا في العصمة، لِمَا أَنَّ العبدَ من حیث النفس آدميٌّ مكلفٌ خلقَ معصوماً<sup>(٤)</sup>.

[١] أقوله: هذا؛ أي قتل المسلم بالذمي عندنا؛ خلافاً للشافعي<sup>(١)</sup>؛ أي لا یقتل المسلم به لما روى علي بن أبي طالب<sup>(٢)</sup> عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لا یقتل مسلم بكافر ولا ذو عهد في عهده»<sup>(٣)</sup> الحديث.

ولنا: ما تلونا من كتاب الله، وما رويناه من السنّة، فإنّه بإطلاقه یتناولُهُ، وقد صحَّ عن عبد الرحمن بن سلمة ومحمد بن المنکدر<sup>(٤)</sup> أنّ رسولَ الله ﷺ أتى برجلٍ من المسلمين قد قتلَ معاهداً من الذمّة، وأمرَ به فضرَبَ عنقه، فقال: «أنا أولى من وافى بذمّته»<sup>(٥)</sup>.

والقصاصُ یعتمدُ العصمة على ما بیننا في العبد، وقد وجدت نظراً إلى الدار وإلى التکلیف، وقد قال عليّ<sup>(٦)</sup>: إنّما بذلوا الجزية لتكون دمائهم كدمائنا وأموالهم [كأموالنا]، وذلك بأن تكون معصومة بلا شبهة كالمسلم. والتفصيل المزیّد في «تكملة البحر»<sup>(٥)</sup>.

[٢] أقوله: لا هما بمستأمن... إلخ؛ أي لا یقتل المسلم ولا الذمي بحربي دَخَلَ دارنا

(١) ينظر: «النکت» (٣: ٣٣٦)، وغيرها.

(٢) ينظر: «التبيين» (٦: ١٠٣).

(٣) في «صحيح ابن حبان» (٣: ٣٤١)، و«المستدرک» (٢: ١٥٣)، و«المنتقى» (١: ٢٦٩)، وغيرها.

(٤) في «شرح معاني الآثار» (٣: ١٩٥)، و«سنن البيهقي الكبير» (٨: ٣١)، و«سنن الدارقطني»

(٣: ١٣٥)، و«مسند الشافعي» (ص ٣٤٣)، و«مسند أبي حنيفة» (ص ١٠٤) بلفظ: «أنا أحق

من وفي بذمته».

(٥) «تكملة البحر» (٨: ٣٣٧).

بل هو بِنْدُهُ، والعاقِلُ بالمجنون، والبالغُ بالصَّبِيّ، والصَّحِيحُ بالأعمى والزَّيْنُ وناقصِ الأطراف، والرَّجُلُ بالمرأة، والفرعُ بأصلٍ لا بعكسه.

بل هو بِنْدُهُ<sup>(١)</sup>: أي يقتلُ المستأمنُ بمثله، وهو المستأمن، (والمعاقلُ<sup>(٢)</sup> بالمجنون، والبالغُ بالصَّبِيّ، والصَّحِيحُ بالأعمى والزَّيْنُ<sup>(٣)</sup> وناقصِ الأطراف، والرَّجُلُ بالمرأة، والفرعُ بأصلٍ لا بعكسه<sup>(٤)</sup>.

بأمان، دمه ليس بمحقون على التأبيد كما مرّ، فأنعدمت المساواة، وكذا كفرُهُ باعثٌ على الحرب لقصدَه الرجوع إلى داره.

[١] أقوله: بل هو بِنْدُهُ؛ ويقتلُ المستأمنُ بالمستأمن قياساً؛ لوجود المساواة بينهما، قال في «تكملة البحر»<sup>(١)</sup>: لا يقتلُ المستأمنُ بِنْدَهُ استحساناً؛ لوجود الميِّح، والنِّدْ بكسر النون: المثل والنظير، وقد وقع بعض النسخ: المثل، بدل: الند، والأظهرُ ما كتبناه كما لا يخفى.

[٢] أقوله: والمعاقِلُ... إلخ؛ أي يقتلُ العاقلُ بالمجنون، وأمّا العكسُ فلا، كذا في قاضي خان.

[٣] أقوله: والزَّيْنُ: بفتح الزاء المعجمة، وكسر الميم صفة مشبهة من الزمانة: وهي آفة في الحيوانات، وهي وما عطف عليها معطوفات على الأعمى<sup>(٢)</sup>.

[٤] أقوله: لا بعكسه؛ أي لا يقتلُ الأصلُ بفرعه؛ لقوله ﷺ: «لا يقادُ الوالد بولده، ولا السيد بعبده»<sup>(٣)</sup>؛ ولأنَّ الوالدَ لا يقتلُ ولده غالباً؛ لوفور شفقتِه، فيكون ذلك شبهة في سقوطِ القصاص؛ ولأنَّ الأبَ لا يستحقُّ العقوبة بولده؛ لأنَّه سبب لإحيائه فَمِنْ المحال أن يكون الولدُ سبباً لإفئائه.

وبهذا لا يقتله إذا وجدَه في صفِّ المشركين مقاتلاً أو زانياً وهو محصن؛ وهذا لأنَّ القصاصَ يستحقُّه الوارثُ بسبب انعقد للميت خلافُه، ولو قتل به كان القاتلُ هو الابنُ نيابة.

(١) «تكملة البحر» (٨: ٣٣٨).

(٢) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٦٠٢).

(٣) الشطر الأول منه في «سنن ابن ماجه» (٨٨٨)، و«سنن الدارقطني» (٣: ١٤١)، و«سنن

الترمذي» (٤: ١٨)، وغيرها.



ولا سيّد بعبدِه، ومدبرِه، ومكاتبِه، وعبدِ ولده، وعبدِ بعضِه له، ولا بعبدِ الرهنِ حتى يجتمعَ عاقداه وبمكاتبِ قتلِ عمداً عن وفاء، ووارثِ وسيّد وإن اجتمعا

ولا سيّد بعبدِه، ومدبرِه، ومكاتبِه، وعبدِ ولده، وعبدِ بعضِه له، ولا بعبدِ الرهنِ<sup>(١)</sup> حتى يجتمعَ عاقداه؛ لأنَّ المرتهنَ لا ملكَ له فلا يليه، والراهنُ لو تولاهُ لبطلَ حقُّ المرتهنِ في الدينِ، فيشترطُ إجماعهما؛ ليسقطَ حقُّ المرتهنِ برضاه.

(ولا بمكاتبِ<sup>(٢)</sup> قتلِ عمداً عن وفاء، ووارثِ وسيّد وإن اجتمعا)؛ لأنَّه ظهرَ الاختلافُ بينَ الصحابةِ رضي الله عنهم في موتهِ حرّاً أو رقيقاً، فإن ماتَ حرّاً فالوليُّ هو الوارثُ، وإن ماتَ رقيقاً فالوليُّ هو المولى، فاشتبهَ مَنْ له الحقُّ فلا يقتصُّ قاتله وإن اجتمعَ الوارثُ والمولى

وطولبَ بالفرق بين هذا وبين مَنْ زنى بابنته وهو محصن، فإنه يرجم، أوجب بأنَّ الرجمَ حقُّ الله ﷻ على الخصوص بخلاف القصاص. فإن قيل: فيجبُ أن يحدَّ إذا زنى بجارية ابنه أوجبَ بأنَّ له حقُّ الملكِ لقوله ﷻ: «أنت ومالك لأبيك»<sup>(١)(٢)</sup>.

[١١] قوله: ولا بعبدِ الرهن؛ يعني إذا قتلَ عبدَ الرهن غيرَ العاقلين ليس للراهن قتل قاتله إلا برضاء المرتهن.

[٢٢] قوله: ولا بمكاتب... الخ؛ وقد صوّرت هذه المسألة بأربع صور:  
الأولى: أنّه قتلَ عمداً وتركَ مالاً يفي ببدلِ الكتابة ووارثاً حرّاً وسيّداً، فحكمُها عدمُ القصاصِ عند الجميع، وإن اتَّفَقَ الوارثُ والسيّدُ على القصاصِ بناءً على أنّه بما يندرجُ بالشبهات.

والثانية: أنّه تركَ وفاء ولم يترك وارثاً سوى سيّده، فحكمُها القصاصُ عندهما، بناءً على تيقنِ حقِّ الاستيفاءِ للمولى، وقال محمدٌ ﷺ: لا أرى فيها قصاصاً؛ لاشتباه سببِ استيفائه، فإنه الولاءُ إن ماتَ حرّاً والملكُ إن ماتَ عبداً، فاندرا به.

والثالثة: أنّه لم يترك وفاءً، وله ورثةٌ أحرار، فحكمُها وجوبُ القصاصِ للمولى عندهم جميعاً؛ لأنَّه عبدٌ لانفاسخِ الكتابةِ بالموت لا عن وفاء، وقد أورد المصنّف ﷻ

(١) سبق تخريجه.

(٢) ينظر: «تكملة البحر» (٨: ٢٣٨).

فإن لم يدع وارثاً غير سيده أو تركه ولا وفاء أقاد سيده، ويسقط قود ورثه على أبيه، ولا يقاد إلا بالسيف

(فإن لم يدع وارثاً غير سيده أو تركه ولا وفاء أقاد سيده)، هذا عند أبي حنيفة<sup>(١)</sup> وأبي يوسف<sup>(٢)</sup> خلافاً لمحمد<sup>(٣)</sup>، وإن لم يترك وفاء قاد السيد أيضاً؛ لأنه متعين. (ويسقط قود ورثه على أبيه): أي إذا قتل الأب شخصاً<sup>(٤)</sup>، وولي القصاص ابن القتال يسقط القصاص حرمة الأبوة.

(ولا يقاد إلا بالسيف)، هذا عندنا، وعند الشافعي<sup>(٥)</sup>: يفعل به مثل ما فعل، فإن مات فيها<sup>(٦)</sup>، وإلا تجز رقبته تحقيقاً للتسوية.

هذه الثلاثة على الترتيب، ولم يذكر الرابعة التي هي أنه ما ترك وفاء ولا وارثاً سوى المولى أصلاً، أو ترك ورثة أرقاء، فإن حكمها يفهم بطريق الأولوية من الثالثة. فإنه لما كان مجرد عدم ترك الوفاء مع وجود وارث آخر سبباً لانفساخ الكتابة ووجوب القصاص للمولى فيها، فعند عدم الوارث سواء أولى. كذا فهم من تقرير الأكمل<sup>(٧)</sup>. هكذا في الجلبى<sup>(٨)</sup>.

[١] قوله: هذا عند أبي حنيفة<sup>(٩)</sup>؛ قيد بقوله: فإن لم يدع؛ أي ما ترك الوفاء، وقوله: وإن لم يترك وفاء شرح بقوله: أو ترك ولأى ووفاء، والمراد من هذا الشرح بيان أن الخلاف المذكور يختص بالمسألة الأولى كما ذكرناه آنفاً<sup>(١٠)</sup>.

[٢] قوله: أي إذا قتل الأب شخصاً؛ كأم ابنه مثلاً، أقول: لعل وجه التخصيص بالأب والابن لورود النص على لفظه، وإلا فالحال في الأم والأجداد والجدات من الطرفين، وأولاد الأولاد ذكوراً كانوا أو إناثاً كذلك، فإن النص الوارد فيهما نص فيهم دلالة. كذا فهم من تقرير «الكافي» و«التبين»<sup>(١١)</sup>.

[٣] قوله: فإن مات فيها؛ أي إن مات بمثل ما فعل فقد تم الأمر، وإن لم يمت تجز رقبته؛ أي يقطع عنقه. كذا ذكره الجوهرى في «باب الهاء المهملة»<sup>(١٢)</sup>.

(١) ينظر: «روض الطالب» وشرحه «أسنى المطالب» (٤: ٣٩)، وغيرهما.

(٢) في «ذخيرة العقبى» (ص ٦٠٢ - ٦٠٣).

(٣) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٦٠٢).

(٤) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٦٠٢).

(٥) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٦٠٣).

ويقيد أبو المعتوه قاطعُ يده، وقاتلُ قريبه، ويصالحُ ولا يعفو، وللوصيِّ الصلحُ فقط، والصبيُّ كالمعتوه، والقاضي كالأب، هو الصحيح، ويستوفي الكبيرُ قبلَ كِبَرِ الصَّغِيرِ قَوْدًا لهما

ولنا: قوله ﷺ: «لا قودَ إلا بالسَّيفِ»<sup>(١)</sup>، وأيضاً يحتملُ أن لا يموتَ فيحتاجَ إلى جزِّ الرقبة، فلا تسوية.

(ويقيدُ أبو المعتوه قاطعُ يده، وقاتلُ قريبه، ويصالحُ ولا يعفو)<sup>(٢)</sup>، وللوصيِّ الصلحُ فقط): أي ليس له العفو ولا القتل، إذ ليس له الولاية على نفسه بل على ماله، والقتلُ قصاصٌ من باب الولاية على النفس، وليس له ولايةُ القصاصِ في الأطراف، (والصبيُّ كالمعتوه، والقاضي كالأب، هو الصحيح)<sup>(٣)</sup>، حتى يكونَ لأبيه ووصيه ما يكونُ لأب المعتوه ووصيه، والقاضي بمنزلة الأب.

(ويستوفي الكبيرُ قبلَ كِبَرِ الصَّغِيرِ قَوْدًا لهما)، هذا عند أبي حنيفة رحمته الله، وقالوا<sup>(٤)</sup>: ليسَ للكبيرِ ولايةُ القصاصِ حتى يدركَ الصَّغِيرُ البلوغَ؛ لأنَّه حقٌّ مشتركٌ

[١] أقوله: وقالوا... الخ؛ الخلافُ مختصٌّ بما ليس من أولياء القتلِ كبير له ولاية للصغير، أما إذا كان الكبير ولياً للصغير ممن له التصرفُ في ماله كالأب والجدُّ يستوفيه الكبيرُ قبل أن يبلغَ الصغيرُ بإجماع أصحابنا، سواء كانت الولاية لهما بالملك بأن يكون

(١) روي مرسلاً عن الحسن رحمته الله، ومرفوعاً عن أبي هريرة والنعمان بن بشير في «ابن ماجه» (٢)؛ ٨٨٩، و«مسند البزار» (٩: ١١٥)، و«المعجم الكبير» (١٠: ٨٩)، و«شرح معاني الآثار» (٣: ١٨٣)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (٥: ٨٣٢)، و«سنن البيهقي الكبير» (٨: ٦٢)، و«سنن الدارقطني» (٣: ٨٧)، وأسانيدُه فيها ضعف إلا أن بعضها يعضد بعض. ينظر: «الدراية» (٢: ٢٦٥)، و«الخلاصة» (٢: ٢٦٥).

(٢) يعني إذا قطع رجل يدَ المعتوه عمداً أو قتل قريبه كولدِه فولِي أبا المعتوه، يقتص من جانب المعتوه؛ لأنه من الولاية على النفس، شرع لأمر راجع إلى النفس، وهي تشفي الصدر فيله كالإنكاح، ولأبي المعتوه أن يصالح القاطع على مال قدر الدية أو أكثر؛ لأنه أنظرَ في حقِّ المعتوه، ولو صالح على أقلِّ منه لا يجوز فتجب دية كاملة، وليس له ولايةُ العفو؛ لأنه إبطال لحقه بلا عوض. ينظر: «مجمع الأنهر» (٢: ٦٢٠).

(٣) وهو احتراز عمَّا روي عن محمد أن القاضي لا يستوفي القصاصَ لا في النفس ولا فيما دون النفس ولا أن يصالح. ينظر: «مجمع الأنهر» (٢: ٦٢١).

وَيُقْتَصُّ فِي جَرْحِ ثَبْتِ عَيَانًا أَوْ بِحِجَّةٍ، وَجُعِلَ الْمَجْرُوحُ ذَا فَرَّاشٍ حَتَّى مَاتَ، وَفِي قَتْلِ  
بِحَدِّ مَرٍّ، لَا فِي قَتْلِ بَظْهِرِهِ أَوْ عَوْدِهِ، أَوْ مَثْقَلٍ، أَوْ خَنْقٍ

كما إذا كان بين الكبيرَيْن وأحدهما غائب، له: أَنَّهُ حَقٌّ لَا يَتَجَزَّأ؛ لِثَبُوتِهِ بِسَبَبٍ لَا  
يَتَجَزَّأ، وَهُوَ الْقَرَابَةُ فَيُثَبَّتُ لِكُلِّ كَمَلًا كَمَا فِي وَلايَةِ الْإِنْكَاحِ، وَاحْتِمَالُ الْعَفْوِ عَنْ  
الصَّغِيرِ مَنْقَطَعٌ بِخِلَافِ الْكَبِيرَيْنِ.

(وَيُقْتَصُّ فِي جَرْحِ ثَبْتِ عَيَانًا أَوْ بِحِجَّةٍ<sup>(١)</sup>، وَجُعِلَ الْمَجْرُوحُ ذَا فَرَّاشٍ حَتَّى  
مَاتَ، وَفِي قَتْلِ بِحَدِّ مَرٍّ<sup>(٢)</sup>، لَا فِي قَتْلِ بَظْهِرِهِ أَوْ عَوْدِهِ<sup>(٣)</sup>، أَوْ مَثْقَلٍ، أَوْ خَنْقٍ

المقتول عبدًا مشتركًا بين الأب والابن، أو بالقرابة.

وإن كان الكبيرُ وليًّا لَا يَقْدِرُ عَلَى التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ كَالْأَخِ، فَعَلَى الْخِلَافِ  
الْمَذْكُورِ، وَإِنْ كَانَ أَجْنَبِيًّا عَنِ الصَّغِيرِ لَا يَمْلِكُ الْكَبِيرُ الْإِسْتِيفَاءَ فِي الْكُلِّ. كَذَا فِي  
«التبيين»<sup>(٣)</sup>.

[١] أقوله: ثَبِتَ عَيَانًا أَوْ بِحِجَّةٍ؛ يَعْنِي أَنَّ طَرِيقَ ثَبُوتِ الْقِصَاصِ سِوَى الْإِقْرَارِ  
أَمْرَانِ:

أحدهما: أَنْ يَجْرَحَ رَجُلٌ رَجُلًا بِمَحْضَرِ جَمَاعَةٍ، فَمَاتَ مِنْهَا.

والثاني: أَنْ يَشْهَدَ رَجُلَانِ أَنَّهُ جَعَلَهُ مَجْرُوحًا، وَذَا فَرَّاشٍ حَتَّى مَاتَ. كَذَا فِي  
«الغرر»<sup>(٤)</sup>.

[٢] أقوله: مَرٍّ؛ فِي «الدَّرِ الْمُخْتَارِ»<sup>(٥)</sup>: الْمَرَّ يَفْتَحُ الْمِيمَ: مَا يَعْمَلُ بِهِ فِي الطِّينِ، وَقَالَ  
الْعَيْنِيُّ رحمته الله (٦): الْمَرُّ: - يَفْتَحُ الْمِيمَ، وَتَشْدِيدُ الرَّاءِ الْمَهْمَلَةِ - : هُوَ خَشَبَةٌ طَوِيلَةٌ فِي رَأْسِهَا

(١) الْمَرُّ: هُوَ خَشَبَةٌ طَوِيلَةٌ فِي رَأْسِهَا حَدِيدَةٌ عَرِيضَةٌ مِنْ فَوْقِهَا خَشَبَةٌ عَرِيضَةٌ، يَضَعُ الرَّجُلُ رِجْلَهُ  
عَلَيْهَا وَيَحْفَرُ بِهَا الْأَرْضَ. يَنْظُرُ: «رَمَزَ الْحَقَائِقُ» (٢: ٣٠٣)

(٢) يَعْنِي مَنْ ضَرَبَ رَجُلًا بِمَرٍّ فَقَتَلَ فَإِنْ أَصَابَهُ بِحَدِّهِ وَجَرَحَهُ فَعَلِيهِ الْقِصَاصُ؛ لِأَنَّ الْحَدِيدَ إِذَا لَمْ  
يَجْرَحْ لَمْ يَكُنْ عَامِلًا بِمَعْنَاهِ الْمَوْضُوعِ، وَهُوَ تَفْرِيقُ الْأَجْزَاءِ فَصَارَ كَالْحَجَرِ الْعَظِيمِ وَإِنْ أَصَابَ الْعُودَ  
أَوْ ظَهَرَ الْحَدِيدَ فَعَلِيهِ الدِّيَّةُ... وَتَمَامُهُ فِي «شَرْحِ ابْنِ مَلِكٍ» (ق ٣٠٥/ب).

(٣) «تَبْيِينَ الْحَقَائِقِ» (٦: ١٠٩).

(٤) «غُرَرُ الْحُكَامِ» (٢: ٩٢).

(٥) «الدَّرِ الْمُخْتَارِ» (٦: ٥٤٢).

(٦) فِي «رَمَزِ الْحَقَائِقِ» (٢: ٣٠٣).

أو تغريق، أو سوط وإلى في ضربه فمات

أو تغريق<sup>(١)</sup>، أو سوط وإلى في ضربه فمات، المرء بالفارسية كلند، وإن أصابه بظهره فلا قصاص عند أبي حنيفة رحمته الله، وعنه وجوب القصاص نظراً إلى الآلة<sup>(٢)</sup>، وعنه: أنه يجب إذا جرح<sup>(٣)</sup>، وعندهما وعند الشافعي رحمته الله: يجب وإن أصابه بعود المرء، فإن كان ممّا يطيقه الإنسان فلا قصاص بالاتفاق، وإن كان ممّا لا يطيقه ففيه خلاف كما مرّ، وفي الخنق والتغريق لا قصاص عند أبي حنيفة رحمته الله خلافاً لغيره

حديد عريضة من فوقها خشبة عريضة، يضع الرجل رجله عليها ويحفر بها الأرض، كذا في حواشي «الهداية».

[١] قوله: أو تغريق؛ أي لا قصاص لو غرق رجلاً، ذكر شيخ الإسلام رحمته الله في شرح «ديّات» «الأصل»: إن غرق إنساناً بالماء إن كان الماء قليلاً لا يقتل منه غالباً أو يرجى منه النجاة في الغالب، فمات من ذلك فهو خطأ العمد عندهم جميعاً، فأما إذا كان الماء عظيماً إن كان بحيث يمكنه النجاة منه بالسباحة فإن كان غير مشدود ولا مثقل، وهو يحسن السباحة، فمات فإنه يكون خطأ العمد.

وإن كان بحيث لا يمكنه النجاة فعلى قول أبي حنيفة رحمته الله هو خطأ العمد، فلا قصاص، وعلى قولهما: هو عمد محض، ويجب القصاص.

وفي «الخانية»: ولو ألقاه في الماء فغرق من ساعته لا قصاص فيه في قول أبي حنيفة رحمته الله، وفي قول صاحبيه يجب القصاص.

[٢] قوله: نظراً إلى الآلة؛ وهو الحديد؛ لأن الحديد معدّ لذلك في الدنيا والآخرة، قال الله ﷻ: ﴿وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾<sup>(١)</sup>، وهو القتل، وقوله ﷻ: ﴿وَلَكُمْ مَقْلِعٌ مِنْ حَدِيدٍ﴾<sup>(٢)</sup>، كذا في «الكفاية»<sup>(٣)</sup>.

[٣] قوله: إنه يجب إذا جرح؛ لأن بدون الجرح لا يتكامل إفساد الظاهر، فلا يستدعي العقوبة المتناهية.

(١) الحديد: ٢٥.

(٢) الحج: ٢١.

(٣) «الكفاية» (٩: ١٦٣ - ١٦٤).

ولا في قتل مسلم مسلماً ظنّه مشركاً عند التقاء الصّفين، بل يكفر ويدي، وفي موت بفعل نفسه وزيد وسبع وحية ثلث الدية على زيد

وفي موالاة السوط لا قصاص خلافاً للشافعي (١)(٢).

(ولا في قتل مسلم مسلماً ظنّه مشركاً<sup>(١)</sup> عند التقاء الصّفين، بل يكفر ويدي): أي يعطي الدية.

(وفي موت بفعل نفسه وزيد وسبع وحية ثلث الدية على زيد)؛ لأنه مات بثلاثة أفعال، ففعل السبع والحية جنس واحد لكونه هدراً مطلقاً، وفعل نفسه

١١ أقوله: خلافاً للشافعي (٢)؛ أي قصاصٌ عنده في موالاة السوط، له أن الموالاة في الضربات إلى أن مات دليل العمدية، فيتحقق الموجب للقصاص، ولنا: ما روينا: «ألا إن قتل خطأ العمد»، ويروى: «شبه العمد» الحديث<sup>(٣)</sup>؛ ولأن فيه شبهة العمدية؛ لأن الموالاة قد تستعمل للتأديب، أو لعل غرضه القصد في خلال الضربات فيعبر أول الضرب عنه، وعساه أصاب المقتل بغير قصد، والشبهة دائرة للقود، فوجب الدية. هكذا في «الهداية»<sup>(٤)</sup>.

٢١ أقوله: ولا في قتل مسلم مسلماً ظنّه مشركاً... إلخ؛ يعني إذا التقا صفان من المشركين والمسلمين، فقتل مسلم مسلماً بظن أنه مشرك، فلا قصاص عليه بل الكفارة؛ لأن هذا أحد نوعي الخطأ، والخطأ بنوعيه لا يوجب القود، بل يوجب الكفارة، وكذا الدية على ما نطق به الكتاب وهو قوله (٥): «وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى آلِهِ» الآية<sup>(٦)</sup>.

ولما اختلف سيوف المسلمين على إيمان أبي حذيفة (٧) قضى رسول الله (٨) بالدية، هذا إذا كانا مختلطين، أما إذا كان المسلم في صف المشركين فلا تجب الدية لسقوط عصمته بتكثير سوادهم؛ لقوله (٩): «من كثر سواد قوم فهو منهم»، أخرجه أبو يعلى الموصلي في «مسنده»: عن عمر بن الحارث عن ابن مسعود (١٠).

(١) ينظر: «فتوحات الوهاب» (٥: ٢٥)، وغيرها.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) «الهداية» (٤: ١٦٣).

(٤) النساء: ٩٢.

(٥) ينظر: «مجمع الأنهر» (٢: ٦٢٢).

## و یجب قتلُ مَنْ شَهَرَ سِيفاً علی المسلمین

جنسٌ آخر، وهو أنه هدرٌ فی الدُّنیا لا فی الآخرة<sup>(١)</sup>، وفعلُ زیدٍ جنسٌ آخر، ف یجبُ ثلثُ الدِّیة.

أقول: یجبُ<sup>(٢)</sup> أن ینظرَ إلى ما هو مؤثِّرٌ فی الموت، و ینظرُ إلى اتِّحادِهِ وتعدُّدِهِ، فالسَّبُعُ والحیةُ اثنان، ولا اعتبارٌ فی ذلك لكونهما هدرًا.

(و یجبُ قتلُ مَنْ شَهَرَ سِيفاً<sup>(٣)</sup> علی المسلمین)

[١] أقوله: لا فی الآخرة؛ حتى یؤثم علیه، وفی «النوادر»: إنَّ عند أبي حنیفة رحمته الله ومحمد رحمته الله یغسل ویصلی علیه، وعند أبي یوسف رحمته الله: یغسلُ ولا یصلی علیه. قال فی «الكفاية»<sup>(١)</sup>: هذا أثرٌ كون فعله غیرُ معتبرٍ؛ لآثِهِ لَمَّا كان یغسلُ ویصلی علیه صارَ كأنَّهُ ماتَ حتفَ أنفه بمرَضِهِ من غیر فعلِهِ علی نفسه عندهما.

أمَّا عند أبي یوسف رحمته الله فجنايَتُهُ علی نفسه معتبرةٌ حتى لا یصلی علیه، وصار بمنزلةِ الباغی، ولو كان فعلُهُ هدرًا أصلاً كنهشِ الحیة، ولم یكن جنایةً مع كونه مقتولاً حقيقة، لكان شهیداً، ویسقطُ غسله، فلم یكن فعلُهُ هدرًا مطلقاً، فكان جنساً آخر، وفعل السبع والحیة هدرٌ فی الدنیا والآخرة، وفعلُ الأجنبيِّ معتبرٌ فی الدنیا والآخرة، فیکون التالفُ بفعلِ كلِّ واحدٍ ثلاثة، ف یجب علیه ثلثُ الدِّیة.

[٢] أقول یجب... الخ؛ اعترض به علی قوله: ثلثُ الدِّیة علی زید، حاصلُهُ: إنَّ المؤثِّرَ هاهنا أمورٌ أربعة؛ لكلٍّ واحدٍ منها تأثیرٌ فی القتل، فلا اعتبارٌ للاتِّحاد فی كونها هدرًا فی الدنیا والآخرة، فلمَّا كان فعلُ المؤثِّرات الثلاث هاهنا هدرًا ینبغي أن یجبَ علی الرابع رِبعُ الدِّیة لا ثلثُها، فضمیرُ اتِّحادِهِ وتعدُّدِهِ راجعٌ إلى ما، واللامُ فی لكونهما صلةً للاعتبار لا لتعلیق عدم الاعتبار، كما لا یخفی، هذا ما أفاده أخي جلیبی رحمته الله.<sup>(٢)</sup>

[٣] أقوله: و یجب قتل من شهر سيفاً... الخ؛ فیهِ نوعُ تعسفٍ؛ لأنَّ الواجبَ دفعُ الشرِّ والضرر علی أيِّ طریقٍ كان لا عین القتل، وإنَّما یجب لكونه طریقاً متعیناً له، لا

(١) «الكفاية» (٩: ١٦٦).

(٢) فی «ذخيرة العقبی» (ص ٦٠٣).

ولا شيء بقتله، ولا في مَنْ شَهَرَ سلاحاً على رجل ليلاً أو نهاراً في مصر وغيره، أو شَهَرَ عليه عصاً ليلاً في مصر أو نهاراً في غيره فقتله المشهور عليه

ولا شيء بقتله<sup>(١)</sup>، فإن قلت: لَمَّا قال يجبُ قتلُ مَنْ شَهَرَ، فما الاحتياجُ إلى قوله: لا شيء بقتله، قلت: يحتملُ أن يجبَ قتلهُ دفعاً للشرِّ، ومع ذلك يجبُ بقتله شيء.

(ولا في مَنْ شَهَرَ سلاحاً<sup>(٢)</sup> على رجل ليلاً أو نهاراً في مصر وغيره، أو شَهَرَ عليه عصاً ليلاً في مصر أو نهاراً في غيره فقتله المشهور عليه)، السلاحُ إذا شَهَرَهُ فلا شيء بقتله مطلقاً؛ لأنَّه غيرُ ملبث<sup>(٣)</sup>، والعصا إذا شَهَرَهُ ليلاً في مصر أو نهاراً في غيره فلا شيء بقتله أيضاً؛ لأنَّه وإن كان ملبثاً ففي الليل في المصر لا يلحقه الغوث<sup>(٤)</sup>، وكذا في النهار في غير المصر.

من حيث هو شَهَرُ سيفه: أي سلَّه وجرَّده من غمده<sup>(١)</sup>.

[١] أقوله: ولا شيء بقتله؛ أي دمه هدرٌ؛ لما رواه النَّسَائِيُّ من حديث ابن أبي الزبير والحاكم في «المستدرک»: عن معمر رضي الله عنه مرفوعاً: «مَنْ شَهَرَ سيفه - أي على المعلمين - فدمه هدر»<sup>(٢)</sup>؛ ولأنَّه باغٌ فتسقط عصمته ببغيه، ولأنَّه تعيَّن طريقاً لدفع القتل عن نفسه فله قتله.

[٢] أقوله: ولا في مَنْ شَهَرَ سلاحاً... إلخ؛ أي لا شيء على القاتل في هذه الصور لما ذكرنا في المسألة التي قبل هذا، دفعٌ دخلٍ مقدرٌ، وهو أنَّ من الجائز أن يجوز قتله، وعليه الضمان، كما في قتل الجمل الصائل، وأكل مال الغير حال المخمصة، فقال في دفعه: ولا في مَنْ شَهَرَ سلاحاً... إلخ.

[٣] أقوله: لأنَّه غير ملبث؛ فيحتاج إلى دفعه بالقتل، والعصاء الصغيرة وإن كان يلبث ولكن في الليل لا يلحقه الغوث، فيضطرُّ إلى دفعه بالقتل، وكذا في النهار في غير المصر، لا يلحقه الغوث، فإذا قتله كان دمه هدرًا، قال الفقهاء: فإن كان عصاً بسبب عظمه لا تلبث، يحتمل أن يكون مثل السلاح عندهما، فيستوي فيه أن يُشَهَرَ ليلاً أو نهاراً، وفي مصر أو في غير مصر.

[٤] أقوله: لا يلحقه الغوث... إلخ؛ الغوث: بالغين المعجمة كالنصر والعون وزناً

ومعنى.

(١) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٦٠٤).

(٢) في «المستدرک» (٢: ١٧١)، قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.



ولا على مَنْ تبع سارقَهُ المخرجَ سرقةً ليلًا فقتله، وقُتِلَ بِقَتْلِ مَنْ شَهَرَ عَصاً نهاراً في مصر، ويقتلُ مَنْ شَهَرَ سيفاً فضربَ ولم يقتل فرجعَ فقتلهُ آخر

(ولا على مَنْ تبع سارقَهُ المخرجَ سرقةً ليلًا فقتله)، هذا إذا لم يتمكن من الاسترداد إلا بالقتل؛ لقوله ﷺ: «قاتلُ دونَ مالك»<sup>(١)</sup>، وكذا إذا قتلهُ قبل الأخذ<sup>(٢)</sup>، إذا قصدَ أخذَ ماله، ولا يتمكنُ من دفعه إلا بالقتل، وكذا إذا دخلَ رجلٌ دارَ رجلٍ بالسَّلاح، فغلبَ على ظنِّ صاحبِ الدارِ أَنَّهُ جاءَ لقتلهِ يحلُّ قتلهُ.

(وقُتِلَ بِقَتْلِ مَنْ شَهَرَ عَصاً نهاراً في مصر)، فإنَّ العصا ملبث، والظاهرُ حقوق الغوثِ نهاراً في مصر، فلا يفضي إلى القتلِ غالباً<sup>(٣)</sup> خلافاً لهما.

(ويقتلُ مَنْ شَهَرَ سيفاً فضربَ ولم يقتل فرجعَ فقتلهُ آخر)، فإنَّهُ إذا ضربَ ولم يقتل ورجعَ، عادتْ عصمتهُ، فإذا قتلهُ آخر<sup>(٤)</sup>

[١] أقوله: وكذا إذا قتله قبل الأخذ... إلخ؛ قال في «الحانية»: رأى رجلاً يسرقُ ماله فصاح به ولم يهرب، أو رأى رجلاً يثقبُ حائطه أو حائطَ غيره وهو معروفٌ بالسَّرقَة، فصاح به ولم يهرب، حلَّ له قتلهُ، ولا قصاص عليه.

قال في «الدَّر المختار»<sup>(٢)</sup>: هذا إذا لم يعلم أَنَّهُ لو صاح عليه طرحَ ماله، وإن عَلِمَ ذلك فقتله مع ذلك، وجب عليه القصاص لقتله بغير حق.

[٢] أقوله: فلا يفضي إلى القتلِ غالباً... إلخ؛ أي قتلَ نفساً معصومةً متقومةً عمداً بغير حق، وهو غيرُ مضطرٍ إليه، وقالوا: لا قصاصَ عليه؛ لأنَّه قتله دفعاً مضطراً، فصار كما لو قصدَ قتله بالسيفِ نهاراً، أو بالعصا ليلًا، أو في المفازة ليلًا أو نهاراً. كذا في «الكافي»<sup>(٣)</sup>.

[٣] أقوله: فإذا قتله آخر؛ وهو الشخص الذي جرَّد عليه السيف وضرب به<sup>(٤)</sup>.

(١) من حديث أبي هريرة والمخارق بهذا اللفظ في «سنن النسائي الكبير» (٢: ٣٠٧)، و«المجتبى» (٧: ١١٣)، و«المعجم الكبير» (٢٠: ٣١٣)، وبلغظ: «من قتل دون ماله فهو شهيد» في «صحيح مسلم» (١: ١٢٤)، و«صحيح البخاري» (٢: ٨٧٧)، وينظر: «نصب الراية» (٤: ٣٤٨)، و«الدراية» (٢: ٢٦٨).

(٢) «الدَّر المختار» (٦: ٥٤٧).

(٣) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٦٠٤).

(٤) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٦٠٤).

وَيَجِبُ الدِّيَةُ بِقَتْلِ مَجْنُونٍ أَوْ صَبِيٍّ شَهَرَ سَيْفًا عَلَى رَجُلٍ فَقَتَلَهُ هُوَ  
فَقَدْ قَتَلَ مَعْصُومًا ، فَعَلِيهِ الْقَصَاصُ<sup>(١)</sup>.

(وَيَجِبُ الدِّيَةُ<sup>(٢)</sup> بِقَتْلِ مَجْنُونٍ أَوْ صَبِيٍّ شَهَرَ سَيْفًا عَلَى رَجُلٍ فَقَتَلَهُ هُوَ)

١١ أقوله : فعليه القصاص ؛ هذا إذا ضربَه الأول ، وكَفَّ عن الضرب على وجهٍ لا يريد ضربَه ثانياً ؛ لأنَّه لما شَهَرَ حِلَّ دَمِهِ دفعاً لشرِّه ، فلمَّا لم يقتاد كَفَّ عنه ، اندفع شرُّه ، وعادت عصمته ، فإذا قتله فقد قتلَ شخصاً معصوماً من غير دفع ضرر ، فلزمه القصاص . هكذا في «الكفاية»<sup>(١)</sup>.

٢١ أقوله : ويجب الدية... إلخ ؛ أي وإن شَهَرَ المَجْنُونُ أَوْ الصَّبِيُّ سَيْفًا عَلَى رَجُلٍ فَقَتَلَهُ المشهورُ عليه عَمْدًا يَجِبُ الدِّيَةُ ، قال في «تكملة البحر»<sup>(٢)</sup> : وعلى هذا الدابة ، وعن أبي يوسف رحمته الله : لا تجبُ الديةُ في الصَّبِيِّ المَجْنُونِ .

وقال الشافعي رحمته الله : لا يجب الضمان في الكل ؛ لأنَّه قتله دافعاً عن النفس ، فصار كالبالغ العاقل ، وهذا لأنَّه يصيرُ محمولاً على قَتْلِهِ بفعله ، كأن قال له : اقتلني وإلا قتلتك ، وكون الدَابَّةِ مملوكة للغير لا تأثِّرُ له في وجوبِ الضمان ، كالعبد إذا شَهَرَ سَيْفًا عَلَى رَجُلٍ فَقَتَلَهُ ، فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ الضَّمان ، فكذا هذا ، فصار كالعبد إذا صالَ على الحرِّ فَقَتَلَهُ .

ولأبي يوسف رحمته الله : إنَّ فعلَ الصَّبِيِّ والمَجْنُونِ معتبرٌ أصلاً حتى لا يعتبر في حقِّ وجوبِ الضمان ؛ لأنَّ جنايةَ العجماء جبار ، وكذا عصمتها لحقَّها ، وعصمةُ الدَابَّةِ لحقَّ المالك ، فكان فعلُهما مسقطاً لحقَّهما بعصمتيهما فلا يضمنان ، ويضمنُ الدابةُ بخلافِ الصيدِ إذا صالَ على المحرم أو صيدَ الحرم على الحلال ؛ لأنَّ الشارعَ أذن في قتله ، ولم يوجب علينا بحمل أذاه .

ألا ترى أنَّ الخمسَ الفواسقَ أباح قتلها مطلقاً ؛ لتوهَم الأذى منها ، فما ظنُّكَ في إذا تحقَّق الأذى ومالكُ الدَابَّةِ لم يأذن ، فيجبُ الضَّمان ، وكذا عصمةُ عبدٍ الغير لحقَّ نفسه ، وفعله محظور ، فسقط به عصمته .

(١) «الكفاية» (٩ : ١٦٧) .

(٢) «تكملة البحر» (٨ : ٣٤٤) .

## عمداً في ماله، والقيمة في قتل جمل صال عليه

أي المشهور عليه، (عمداً في ماله): أي يجب الدية في ماله؛ لأن العاقلة لا تتحمل العمد<sup>(١)</sup> (والقيمة): أي يجب القيمة، (في قتل جمل صال<sup>(٢)</sup> عليه)، هذا عندنا؛ لأنه قتل شخصاً معصوماً، وأتلف مالا معصوماً؛ لأن فعل الصبي والمجنون والدابة لا يسقط العصمة، وإنما لا يجب القصاص لوجود المبيع وهو دفع الشر. وعن أبي يوسف رحمته الله: أنه يجب الضمان في الدابة لا في الصبي والمجنون؛ لأن عصمتها لحقهما، فتسقط بفعلهما، وعصمة الدابة لحق صاحبها فلا يسقط بفعلهما، وعند الشافعي رحمته الله: لا يجب الضمان في شيء أصلاً؛ لأنه قتل لدفع الشر كما في العاقل البالغ.

ولنا: إن الفعل من هذه الأشياء غير متصف بالحر، فلم يقع بغياً، فلا تسقط العصمة به؛ لعدم الاختيار الصحيح؛ ولهذا يجب القصاص على الصبي والمجنون بقتلها، فإذا لم تسقط كان قضيتها أن يجب القصاص؛ لأنه قتل نفساً معصومة، إلا أنه لا يجب القصاص؛ لوجود المبيع وهو دفع الشر، فتجب الدية.

[١] أقوله: لا تتحمل العمد؛ والأصل فيه: حديث ابن عباس رضي الله عنهما: إن رسول الله صلوات الله وسلاماته عليه قال: «لا يعقل العواقل عمداً»<sup>(١)</sup> الحديث، فلينظر في «كتاب المعاقل» من «الهداية».

[٢] أقوله: صال؛ بالصاد المهملة بمعنى: وثب، وعزم: صفة جمل، ومنه: جمل صول<sup>(٢)</sup>.



(١) قال الزيلعي في «نصب الراية» (٤: ٤٣٧): «غريب مرفوعاً، وأخرجه البيهقي عن الشعبي عن عمر رضي الله عنه قال: العمد والعبد والصلح والاعتراف لا تعقل العاقلة انتهى. قال البيهقي: وهذا منقطع والمحفوظ أنه من قول الشعبي ثم أخرجه عن الشعبي قال: لا تعقل العاقلة عمداً ولا عبداً ولا صلحاً ولا اعترافاً انتهى. ورواه أبو القاسم بن سلام في آخر كتابه «غريب الحديث».

(٢) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٦٠٤).

## باب القود فيما دون النفس

هو فيما يمكن حفظ المماثلة فقط ، فيقتص قاطع اليد عمداً من الفصل

### باب القود فيما دون النفس<sup>(١)</sup>

(هو فيما يمكن حفظ المماثلة فقط ، فيقتص<sup>(٢)</sup> قاطع اليد عمداً من الفصل) ،  
إنما قال : من الفصل ، احترازاً عما إذا قطع من نصف الساعد<sup>(٣)</sup> ، أو من نصف  
الساق إذ لا يمكن حفظ المماثلة<sup>(٤)</sup>

[١] قوله : باب القود فيما دون النفس ؛ لما فرغ من بيان القصاص في النفس ، شرع  
في بيان القصاص فيما دون النفس ؛ لأن الجزء يتبع الكلّ.

[٢] قوله : فيقتص... الخ ؛ لقوله ﷺ : ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾<sup>(١)</sup> ؛ أي ذو  
قصاص ؛ لقوله ﷺ : ﴿وَالْيَسَنُ بِالْيَسَنِ﴾<sup>(٢)</sup> ، والقصاص ينبئ على المماثلة ، ولذا قال  
المصنّف رحمه الله : هو فيما يمكن حفظ المماثلة فقط ؛ أي فكل ما أمكن فيه رعاية المماثلة  
يجب فيه القصاص ، وما لا فلا.

وعلى هذه القاعدة الكلية فرّع تفريعات ، فقال : فيقتص ، وقد أمكن المماثلة في  
هذه الأشياء التي ذكرناها ، وإذا قلنا بالمماثلة ، وقلنا : لا عبرة بكبر العضو ؛ لأنه لا  
يوجب التفاوت في المنفعة ، فيثبت أنّ المدار على التساوي في المنفعة ، فينبغي أن لا تقطع  
اليمنى باليسرى ، ولا الصحة بالشلاء ، ولا يد المرأة بيد الرجل ، ولا يد الحرّ بيد العبد ،  
وقيّد قوله : قاطع اليد ، بقوله : من الفصل ؛ لأنه لو قطع ذلك من غير الفصل لا  
قصاص فيه. كذا في «تكملة البحر»<sup>(٣)</sup>.

[٣] قوله : من نصف الساعد ؛ وهو ما بين المرفق والكفّ. كذا في «المغرب»<sup>(٤)</sup>.

[٤] قوله : إذ لا يمكن حفظ المماثلة ؛ لأنه ليس هناك حدّ ينتهي إليه القطع ، فلا  
يجب فيه القصاص ، بل حكومة عدل. كذا في «البيان» ، وسيفسرها المصنّف رحمه الله في

(١) المائة : ٤٥.

(٢) المائة : ٤٥.

(٣) «تكملة البحر» (٨ : ٣٤٥).

(٤) «المغرب» (ص ٢٢٥).

وإن كانت يده أكبر مما قطع كالرجل، ومارن الأنف، والأذن والعين إذا ضربت فذهب ضوؤها، وهي قائمة

(وإن كانت يده أكبر مما قطع<sup>(١)</sup> كالرجل<sup>(٢)</sup>، ومارن الأنف<sup>(٣)</sup>)، فإن الرجل إذا قطعت من المفصل يجب القصاص، وفي مارن الأنف يجب القصاص لا في قسبة الأنف؛ لأنه لا يمكن فيها حفظ المائلة.

(والأذن<sup>(٤)</sup> والعين إذا ضربت فذهب ضوؤها، وهي قائمة

«باب الديات»: بأن يقوم المجرع بلا هذا الأثر، ثم معه، فقدّر التفاوت بين القيمتين هو حكومة عدل<sup>(١)</sup>.

[١] أقوله: وإن كانت يده أكبر مما قطع؛ بمعنى لا اعتبار بكبر اليد وصغرها؛ لأن منفعة اليد لا تختلف بذلك، وكذلك الرجل ومارن الأنف والأذن؛ لإمكان رعاية المائلة فيها.

[٢] أقوله: كالرجل؛ أي كما يقتص قاطع الرجل، ومارن الأنف، وهو ما لأن منه، وفصل عن القسبة. هكذا في «الجلبي»<sup>(٢)</sup>.

[٣] أقوله: مارن الأنف؛ وفي «نوادير ابن سماعه»: عن محمد ﷺ: ولو قطع المارن، وهو أرنبة الأنف ففيها القصاص، وإن قطع من أصله لا قصاص عليه؛ لأنه عظم وليس بمفصل، ولا قصاص في العظم، وقال أبو حنيفة ﷺ: لو قطع ذكره من أصله، أو من الحشفة اقتص منه؛ لأنه أمكن استيفاءه على سبيل المساواة، إذ له حدّ معلوم، فأشبهه اليد من الكوع.

[٤] أقوله: والأذن؛ أي يقتص قاطع الأذن، وفي «النوادر»: روى الحسن ﷺ عن أبي حنيفة ﷺ: إنه إذا قطع شحمة إذنه يقتص منه، وإن قطع نصف إذنه وكان يقدر أن يقتص مثل ذلك اقتص منه؛ لأن شحمة الإذن لها حدّ معلوم، وللاذن مفاصل معلومة، فإذا قطع شيء منها يعلم أن القطع من أي المفصل أمكن القصاص.

وكذلك إذا قطع غضروف الأذن قطعاً استطاع فيه القصاص، اقتص منه، يعمل

(١) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٦٠٤).

(٢) «ذخيرة العقبى» (ص ٦٠٤).

فيجعلُ على وجهه قطنٌ رطب، ويقابلُ عينهُ بمرآةٍ محمّاةٍ، ولو قلعتُ لا، وكلُّ شجّةٍ تراعى فيها المماثلة

فيجعلُ على وجهه<sup>(١)</sup> قطنٌ رطب، ويقابلُ عينهُ بمرآةٍ محمّاةٍ<sup>(٢)</sup>، ولو قلعتُ لا؛ إذ في القلع لا يمكنُ رعايةَ المماثلة.

(وكلُّ شجّةٍ<sup>(٣)</sup> تراعى فيها المماثلة): كالموضحة: وهي أن يظهرَ العظم.

ذلك بحديدة أو بغير حديدة، وإن جذبَ أذنه فانتزعَ شحمته لا قصاصَ فيه، وعليه الأرض في ماله، وإن كان إذنُ القاطعُ سَكَا أي صغيرة الخلقه، وإذنُ المقطوعُ صحيحة كبيرة، كان بالخيار؛ إن شاء ضمّنه نصف الدية، وإن شاء قطعها على صغرها. وكذلك لو كانت أذنُ القاطعِ مقطوعة أو خرماء أو مشقوقة كان المقطوع بالخيار، وإن كانت الناقصة هي المقطوعة كان له حكومة عدل لا قصاص فيه<sup>(٤)</sup>.

[١] قوله: فيجعل على وجهه؛ وإنما احتيجَ إليه لحفظ الوجه والعين الأخرى التي ليس فيها قصاص، هذا ما أفاده أخي جلبي<sup>(٥)</sup>.

[٢] قوله: بمرآة محمّاة؛ تقرب من عينه حتى يذهبَ ضوئها، وهو مأخوذ من أحمى الحديد في النار، وهو محمّي؛ أي جعله في شدّة الحرارة.

قال في «رد المحتار»<sup>(٦)</sup>: المرآة: بكسر الميم، ومد الهمزة: آلة الرؤية، ورأيتُ بخط بعض العلماء أن المراد هاهنا قولاً: صقيل يرى به الوجه، لا المرآة المعروفة من الزجاج، وهذا ما ذكره المصنّف<sup>(٧)</sup> مأثور عن الصحابة<sup>(٨)</sup>، كما قال صاحب «الهداية»<sup>(٩)</sup>.

وفي «الزّيْلعي»<sup>(١٠)</sup>: كانت هذه الحادثة وقعت في زمن عثمان<sup>(١١)</sup>، فشاؤروا الصحابة<sup>(١٢)</sup>، فقال علي<sup>(١٣)</sup>: يجب القصاص، فبيّن إمكانه بالطريق الذي ذكرناه.

[٣] قوله: كلُّ شجّة؛ عطف على الرجل، اعلم أن الصغر والكبر لا يعتبر في المسألة السابقة، حتى أجرى القصاص في الكل، ويعتبر بالشجّة في الرأس إذا كانت

(١) ينظر: «تكملة البحر» (٨: ٣٤٥).

(٢) في «ذخيرة العقبى» (ص ٦٠٤).

(٣) «رد المحتار» (٦: ٥٤٨).

(٤) «الهداية» (٤: ١٦٥).

(٥) «تبيين الحقائق» (٦: ١١١).

## ولا قودٌ في عظم إلا في السنّ

(ولا قودٌ<sup>(١)</sup> في عظم إلا في السنّ<sup>(٢)</sup>)

استوعبت رأس المشجوج، وهي لم تستوعب رأس الشاجّ، فأثبت للمشجوج الخيار إن اقتصر وأخذ بقدر شجته، وإن شاء أخذ أرش ذلك؛ لأنّ ما لحقه من الشين أكثر؛ لأنّ الشجّة المستوعبة لما بين قرينته أكثر شيناً من الشجّة التي لم تستوعب ما بين قرينته.

بخلاف قطع العضو، فإنّ الشين فيه لا يختلف، وكذا منفعته لا تختلف، فلم يمكن إلا القصاص؛ لوجود المساواة فيه من كلّ وجه.

[١] أقوله: ولا قود... الخ؛ قال عمر رضي الله عنه: إنّنا لا نقيد من العظام، وقال ابن عباس رضي الله عنه: ليس في العظام قصاص، ونحوه عن الشعبيّ والحسن رضي الله عنه، رواه ابن شيبّة في «مصنّفه»<sup>(١)</sup>. كذا في «شرح النقاية».

[٢] أقوله: إلا في السنّ؛ أي إن كان السنّ عظماً، فاستثناء؛ إلا؛ متصل، ولا بدّ من فرق بينها وبين غيرها من العظام، وهو إمكانيّ القصاص فيها، بأنّ برد السنّ بالمبرد بقدر ما كسر منها، أو إلى أصلها، فإن قلّعها، ولا يقلع لتعدّر المماثلة، فربّما يفسد به الثانية. كذا في «المبسوط».

وإن كان غير عظم فالاستثناء منقطع، وقد اختلف الأطباء في ذلك: فمنهم من: قال هو طرف عصب يابس؛ لأنّه يحدث وينمو بعد تمام الخلقة، ومنهم من قال: هو طرف عظم، ثمّ تحقيق المقام على ما في «تكملة البحر»<sup>(٢)</sup>: إنّّه إذا قلّع رجل سنّ غيره، هل يقلع سنّه قصاصاً أم يبرد بالمبرد إلى أن ينتهي إلى اللحم؟

فيه روايتان كما أفصح عنه في «المحيط البرهاني» حيث قال: إن كانت الجنائية بكسر بعض السنّ يؤخذ من سنّ الكاسر بالمبرد مقدار ما كسر من سنّ الآخر، وهذا بالاتفاق، وإن كانت الجنائية بقطع سنّ ذكر القدوريّ أنّه لا يقلع سنّ القالع، ولكن يبرد سنّ القالع بالمبرد إلى أن ينتهي إلى اللحم، ويسقط الباقي، وإليه مال شمس الأئمة السرخسيّ رحمته الله.

(١) «مصنّف ابن أبي شيبة» (٥: ٣٨٠).

(٢) «تكملة البحر» (٨: ٣٤٦).

وذكر شيخ الإسلام رحمه الله في «شرحه»: إنه يقلع سنّ القالع، وإليه أشار محمد رحمه الله فيقلع إن قلعت، وتبرد إن كسرت، ولا بين رجل وامرأة، وبين حرّ وعبد، وبين عبدّين في الطّرف

فيقلع إن قلعت<sup>(١)</sup>، وتبرد إن كسرت<sup>(٢)</sup>، ولا بين رجل وامرأة، وبين حرّ وعبد، وبين عبدّين في الطّرف، هذا عندنا، وعند الشافعي رحمه الله<sup>(٣)</sup>: يجب القصاص إلا إذا قطع الحرّ طرف العبد؛ فإنه لا قصاص عنده أيضاً، وإنما لا يجري القصاص عندنا.

في «الجامع الصغير» حيث ذكر بلفظ النزع، والنزع والقلع واحد، وفي «الزيادات» نصّ على القلع، إلى هاهنا لفظ «الحيط».

وفي «الأصل»: ينبغي أن يؤخذ الضرر بالضرر، والثنية بالثنية، والنانب بالناب، ولا يؤخذ الأعلى بالأسفل بل بالأعلى، وفي «الخلاصة»: الحاصل أنّ النزع مشروع، والأخذ بالمبرد احتياط.

وفي «الجامع الصغير»: وإذا كسر من السنّ، وسنّ الكاسر أكبر يقتصر منه، وكذلك في القلع، ولا قصاص في السنّ الزائدة، وإنما فيها حكومة عدل، وإذا كسر سنّ رجل، والسنّ المكسور بمثل ربع سنّ الكاسر، يقتصر منه، ولا يكون على قدر الصغر والكبر، بل يكون على قدر ما كسره من السن.

[١] قوله: فيقلع إن قلعت؛ أقول: ظاهر هذا مخالف لقول صاحب «النهاية»، وكذلك إن كان قلع السنّ فإنه لا تعلق سنّه قصاصاً؛ لتعدّد اعتبار المماثلة فيه، فربّما يفسد به شيء من فكّه، ولكن يبرد بالمبرد إلى موضع السنّ. انتهى. فليتأمل. هكذا قال أخي جلبي رحمه الله<sup>(٢)</sup>.

[٢] قوله: وتبرد إن كسرت، من: بردت الحديد بالمبرد؛ أي ينقص السنّ بالآلة المعهودة، بقدر ما كسر منها<sup>(٣)</sup>.

[٣] قوله: وعند الشافعي رحمه الله: يجب القصاص في جميع ذلك الصور؛ لكون

(١) ينظر: «نهاية المحتاج» (٨: ٤١٧)، و«أسنى المطالب» (٤: ٢٣)، و«تحفة المحتاج» (٨: ٤١٤).

(٢) في «ذخيرة العقبى» (ص ٦٠٤).

(٣) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٦٠٤).



ولا فی قطع ید من نصف الساعد ، وجائفة برأت

لأن الأطراف یسلك بها مسلكُ الأموال<sup>(١)</sup> فتععدم المماثلة<sup>(٢)</sup> بالتفاوت فی القيمة.

(ولا فی قطع ید من نصف الساعد<sup>(٣)</sup> ، وجائفة برأت) فإن الجائفة<sup>(٤)</sup> إذا برأت لا

الأطراف تابعة للنفوس ، فكما یجری القصاص فی النفوس من الرجال والنساء فكذلك

فی الأطراف ، قوله : إلا إذا قطع الحر طرف العبد... الخ ؛ لعدم المماثلة بینهما.

[١] أقوله : یسلك بها مسلكُ الأموال ؛ لأن الأطراف خلقت وقایةً للأنفس ،

كالمال.

فإن قلت : قوله ﷺ : ﴿وَالْعَيْنُ وَالْأَنْفُ وَالْأُذُنُ وَالْأُذُنُ﴾

﴿١﴾ مطلقٌ یشمل مواضع النزاع ، فیکون علیکم حجة.

قلنا : قد خص منه الحربي والمستأمن بالاتفاق ، والنص المطلق إذا خص منه شيء

یحوز تخصيص الباقي بخبر الواحد ، كما تقرّر فی الأصول ، فخصصناه بما روینا. هكذا فی

«الكفاية»<sup>(٢)</sup>.

[٢] أقوله : فتععدم المماثلة... الخ ؛ الأصل فی جریان القصاص فیما دون النفس

اعتبار المماثلة فی الفعل والمحل المأخوذ بالفعل ؛ لأن المماثلة فی ضمان العدوان منصوص

علیه ، فیحجب اعتبارها.

فإن قيل : یشکل بما إذا قطع عبد ید عبد ، وقيمتها سواء ، ومع ذلك لا یجری

القصاص عندکم.

قلنا : لأن طریق معرفة القيمة بالحزر والظن ، والمماثلة المشروطة لا یشبّه بطریق

الظن والحزر.

[٣] أقوله : ولا فی قطع ید من نصف الساعد ؛ أي لا قصاص فی قطع... الخ ؛ إذ

لا یمكن حفظ المماثلة كما مرّ من أنه لیس هناك حدٌ یتهی إليه القطع ، فلا یجب فی

القصاص بل حكومة عدل.

[٤] أقوله : فإن الجائفة ؛ قال أخى جلبي ﷺ<sup>(٣)</sup> : وهي الطعنة التي تبلغ الجوف.

(١) المائدة : ٤٥.

(٢) «الكفاية» (٩ : ١٦٩ - ١٧٠).

(٣) فی «ذخيرة العقبی» (ص ٦٠٤).

واللسان والذكر إلا أن يقطع الحشفة، وطرف المسلم والذمي سواء، وخير المجني عليه إن كانت يده القاطع شلاء، أو ناقصة بأصبع، أو الشجة لا تستوعب ما بين قرني الشاج، واستوعب ما بين قرني المشجوج

يجري فيها القصاص؛ لأن البرء فيها نادر، فالظاهر أن الثاني يفضي إلى الهلاك، أما إذا لم تبرأ، فإن كانت سارية يجب القصاص، فإن لم تسر بعد لا يقتص إلى أن يظهر الحال من البرء والسرية، (واللسان والذكر إلا أن يقطع الحشفة)<sup>١١</sup>، هذا عندنا؛ لأن الانتقاض والانبساط يجري فيهما فلا تراعى المائلة، وعن أبي يوسف رحمته الله : إن كان القطع من الأصل يقتص.

(وطرف المسلم والذمي سواء<sup>١٢</sup>، وخير المجني عليه إن كانت يده القاطع شلاء، أو ناقصة بأصبع، أو الشجة لا تستوعب ما بين قرني الشاج، واستوعب ما بين قرني المشجوج) : أي شج رجل رجلاً موضحة حتى وجب القصاص، والشجة طولها مقدار شبر

ويؤيد هذا التفسير ما في «الغاية» حيث قال : وأما الجائفة وهي التي تصل البطن من الصدر أو الظهر، ولا يكون في الرقبة، ولا في الحلق، ولا في اليدين ولا في الرجلين. انتهى. أقول : لا ضرورة بالتأييد؛ لأن الشارح رحمته الله فسر الجائفة بهذا التفسير في «كتاب الصوم» حيث قال : الجائفة الجراحة التي بلغت الجوف. فتأمل.

١١ أقوله : إلا أن يقطع الحشفة؛ أي يجب القصاص إن قطع الحشفة؛ لأن موضع القطع معلوم كالمفصل، ولو قطع بعض الحشفة أو بعض الذكر فلا قصاص فيه؛ لأن البعض لا يعلم مقداره بخلاف الإذن إذا قطع كله أو بعضه؛ لأنه لا ينقبض ولا يتبسط، وله حد معلوم، فيمكن اعتبار المساواة، والشقة إذا قطعت كلها يجب القصاص؛ لإمكان اعتبار المساواة بخلاف قطع البعض؛ لأنه يتعدر اعتبارها.

٢٢ أقوله : سواء؛ فيجب القصاص في الأطراف بين المسلم والكافر؛ للتساوي بينهما في الإرث.

٣١ أقوله وخير؛ على صيغة المجهول؛ أي خير المجني عليه إن شاء قطع اليد المعيبة، ولا شيء له غير اليد المعيبة، وإن شاء أخذ الأرض كاملاً؛ لأن استيفاء الحق كاملاً متعذر، فله أن يعفو بدون حقه، وله أن يعدل إلى العوض، كالمثلي إذا لم يبق منه

وَسَقَطُ الْقَوْدُ بِمَوْتِ الْقَاتِلِ ، وَبَعْفُو الْأَوْلِيَاءِ ، وَبِصَلَحِهِمْ عَلَى مَالِ قُلٍّ أَوْ جَلٍّ  
وَالرَّأْسُ الْمَشْجُوجُ<sup>(١)</sup> صَغِيرٌ اسْتَوْعَبَ الشَّجَّةَ مَا بَيْنَ قَرْنَيْهِ ، وَرَأْسُ الشَّاجِّ عَظِيمٌ لَا  
تَسْتَوْعِبُ الشَّجَّةُ وَهِيَ شَبْرٌ مَا بَيْنَ قَرْنَيْهِ فَالشَّبْرُ الَّذِي لِحَقِّ الْمَشْجُوجِ أَكْثَرُ مِمَّا يَلْحَقُ  
الشَّاجَّ ، فَالْمَشْجُوجُ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ اقْتَصَصَ ، وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ الْأَرْضَ<sup>(٢)</sup> .  
(وَسَقَطُ الْقَوْدُ<sup>(٣)</sup> بِمَوْتِ الْقَاتِلِ ، وَبَعْفُو الْأَوْلِيَاءِ ، وَبِصَلَحِهِمْ عَلَى مَالِ قُلٍّ

أَوْ جَلٍّ

إِلَّا نَاقِصٌ بِالصَّفَةِ ، كَانَ الْمَالِكُ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ أَخَذَهُ نَاقِصًا ، وَإِنْ شَاءَ عَدَلَ إِلَى الْقِيَمَةِ ،  
كَذَا هَاهُنَا ، فَيَسْقَطُ حَقُّهُ كَمَا إِذَا رَضِيَ بِالرَّدِيِّ مَكَانَ الْجَيِّدِ .

[١] لقوله: والرأس المشجوج... إلخ؛ قال في «الهداية»<sup>(١)</sup>: وفي عكسه يُخَيَّرُ أيضاً؛  
لأنه يَتَعَدَّرُ الاستيفاء كمالاً للتعدّي إلى غير حقه، وكذا إذا كانت الشجّة في طول الرأس  
وهي تأخذ من جبهته إلى قفاه، ولا تبلغ إلى قفا الشاجّ، فهو بالخيار؛ لأنّ المعنى لا  
يختلف.

[٢] لقوله: ويسقط القود... إلخ؛ لقوله ﷺ: «مَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ» الآية<sup>(٢)</sup>،  
على ما قيل: نزلت الآية في الصلح، وقوله ﷺ: «مَنْ قَتَلَ لَهُ قَتِيلًا فَأَهْلُهُ بَيْنَ خَيْرَتَيْنِ إِنْ  
شَاؤُوا أَقَادُوا، وَإِنْ شَاؤُوا أَخَذُوا الدِّيَةَ»<sup>(٣)</sup>.

والمراد الأخذ بالرضا على ما يُبَيَّن في موضعه؛ ولأنّه حقٌّ ثابتٌ للورثة يجري فيه  
الإسقاط عفواً وكذا تعويضاً؛ لاشتماله على إحسان الأولياء وأحياء القاتل، فيجوز  
بالتراضي، والقليل والكثير فيه سواء؛ لأنّه ليس فيه نصٌّ مقدّر<sup>(٤)</sup>.

(١) في عكسه يُخَيَّرُ أيضاً؛ لأنّه يَتَعَدَّرُ الاستيفاء كمالاً للتعدّي إلى غير حقه، وكذا إذا كانت الشجّة  
في طول الرأس وهي تأخذ من جبهته إلى قفاه، ولا تبلغ إلى قفا الشاجّ، فهو بالخيار؛ لأنّ المعنى  
لا يختلف. ينظر: «الهداية» (٤: ١٦٧).

(٢) «الهداية» (٤: ١٦٧).

(٣) البقرة: ١٧٨.

(٤) في «سنن الترمذي» (٤: ٢١)، و«سنن البيهقي الكبير» (٨: ٥٧)، وغيرها.

(٥) ينظر: «تبيين الحقائق» (٦: ١١٣).

وَيَجِبُ حَالاً وَبِصْلَحٍ أَحَدَهُمْ وَبِعَفْوِهِ، وَلَمَنْ بَقِيَ حَصَّتُهُ مِنَ الدِّيَةِ، فَإِنْ صَالَحَ بِالْأَلْفِ وَكَيْلَ سَيِّدِ عَبْدٍ وَحَرَّ قَتْلًا فَالْصُّلْحُ عَنْ دُمَهُمَا بِالْأَلْفِ بِنِصْفِ

وَيَجِبُ حَالاً<sup>(١)</sup>: أَيِ إِنْ لَمْ يَذْكُرِ الْحُلُولَ وَالتَّأْجِيلَ يَجِبُ حَالاً، وَلَا يَكُونُ كَالدِّيَةِ مُؤْجَلًا، (وَبِصْلَحٍ أَحَدَهُمْ وَبِعَفْوِهِ<sup>(٢)</sup>)، وَلَمَنْ بَقِيَ حَصَّتُهُ مِنَ الدِّيَةِ: أَيِ لَمَنْ بَقِيَ مِنَ الْوَرِثَةِ، فَإِنَّ الْقَصَاصَ وَالدِّيَةَ حَقٌّ جَمِيعُ الْوَرِثَةِ<sup>(٣)</sup> عِنْدَنَا، خِلَافًا لِلْمَالِكِ وَالشَّافِعِيِّ رحمهما الله فِي الزَّوْجَيْنِ.

(فَإِنْ صَالَحَ<sup>(٤)</sup> بِالْأَلْفِ وَكَيْلَ سَيِّدِ عَبْدٍ وَحَرَّ قَتْلًا فَالْصُّلْحُ عَنْ دُمَهُمَا بِالْأَلْفِ بِنِصْفِ): أَيِ إِنْ كَانَ الْقَاتِلُ حُرًّا وَعَبْدًا، فَأَمَرَ الْحُرُّ وَمَوْلَى الْعَبْدِ رَجُلًا بِأَنْ يَصَالِحَ مِنْ دُمَهُمَا عَلَى أَلْفٍ ففعل، فَالْأَلْفُ عَلَى الْحُرِّ وَالْمَوْلَى نِصْفَانِ.

١] أقوله: وَيَجِبُ حَالاً؛ لِأَنَّهُ مَالٌ وَاجِبٌ بِالْعَقْدِ، وَالْأَصْلُ فِي أَمْثَالِهِ الْحُلُولُ نَحْوَ الْمَهْرِ وَالثَّمَنِ، بِخِلَافِ الدِّيَةِ؛ لِأَنَّهَا مَا وَجِبَتْ بِالْعَقْدِ.

٢] أقوله: حَقٌّ جَمِيعُ الْوَرِثَةِ؛ فَكُلُّ مَنْهُمْ يَتِمَكَّنُ مِنَ الْاِسْتِيفَاءِ وَالْإِسْقَاطِ عَفْوًا وَصِلْحًا، وَمِنْ ضَرُورَةِ سَقُوطِ حَقِّ الْبَعْضِ فِي الْقَصَاصِ سَقُوطُ حَقِّ الْبَاقِيْنَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَجَزَأُ.

٣] أقوله: خِلَافًا لِلْمَالِكِ وَالشَّافِعِيِّ رحمهما الله فِي الزَّوْجَيْنِ؛ لِأَنَّ الْوَرِاثَةَ خِلَافَةٌ، وَهِيَ بِالنِّسْبِ دُونَ السَّبَبِ؛ لِانْقِطَاعِهِ بِالمَوْتِ، قُلْنَا: إِنَّهُ فَاسِدٌ بِالنَّقْلِ وَالْعَقْلِ؛ أَمَّا الْأَوَّلُ فَبِحَدِيثِ امْرَأَةِ أَشِيمٍ، وَأَمَّا الثَّانِي؛ فَلِأَنَّهُمَا مَوْرُوثَانِ كَسَائِرِ الْأَمْوَالِ بِالِاتِّفَاقِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ فِي حَقِّ الزَّوْجَيْنِ كَذَلِكَ.

٤] أقوله: فَإِنْ صَالَحَ؛ صَوْرَتُهُ: قَتَلَ الْحُرُّ وَالْعَبْدُ رَجُلًا، فَأَمَرَ الْحُرُّ وَمَوْلَى الْعَبْدِ شَخْصًا بِأَنْ يَصَالِحَ عَنْ دَمِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرِثَةِ الْمُقْتُولِ عَلَى أَلْفٍ دَرَاهِمٍ ففعل، فَالْأَلْفُ عَلَى الْحُرِّ وَمَوْلَى الْعَبْدِ نِصْفَانِ؛ لِأَنَّ عَقْدَ الصِّلَحِ أَضْيَفُ إِلَيْهِمَا؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ بَدَلَ عَنْ

(١) لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَتِمَكَّنُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي نَصِيْبِهِ اسْتِيفَاءً وَإِسْقَاطًا بِالْعَفْوِ أَوْ الصِّلَحِ؛ لِأَنَّهُ تَصَرُّفٌ فِي خَالِصِ حَقِّهِ وَمِنْ ضَرُورَةِ سَقُوطِ حَقِّ الْبَعْضِ فِي الْقَصَاصِ سَقُوطُ حَقِّ الْبَاقِيْنَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَجَزَأُ. يَنْظُرُ: «مَجْمَعُ الْأَنْهَرِ» (٢: ٦٢٧).

(٢) فِي «أَسْنَى الْمَطَالِبِ» وَ«حَوَاشِيهِ» لِلرَّمْلِيِّ (٤: ٣٥): إِنْ الدِّيَةُ تَثَبَّتْ حَقًّا لَجَمِيعِ الْوَرِثَةِ، فَكَذَا الْقَصَاصُ.

ويقتلُ جمعٌ بفرد، وبالعكسِ اكتفاءً إن حضرَ وليُّهم، وإن حضرَ واحدٌ قتلَ له، وسقطَ حقُّ البقية

(ويقتلُ جمعٌ<sup>(١)</sup> بفرد، وبالعكسِ اكتفاءً إن حضرَ وليُّهم): أي يقتلُ فردٌ بجمع، ويكتفى بقتله، ولا شيء لأوليائهم غير ذلك خلافاً للشافعي<sup>(٢)</sup> فإنَّ عنده يقتلُ للأول ويحبُّ للباقيين المال، وإن لم يدر الأولُ قتلَ لهم جميعاً، وقسمَ الديات بينهم، وقيل: يقرعُ فيقتلُ لمن خرجتْ قرعته، (وإن حضرَ واحدٌ قتلَ له، وسقطَ حقُّ البقية): أي إن حضرَ وليٌّ واحدٌ قتلَ له

القصاص، والقصاص عليهما على السواء، فيقسمُ البدلُ عليهما على السواء؛ كرجلين اشترى عبداً كان الثمن عليهما على السواء؛ لأنَّ الثمن بدل العبد، وقد ملكاه على السواء، فبدله كذلك.

فإن قيل: يجب أن يكونَ الألفُ عليهما على قدر قيمتهما؛ لأنَّه بالصلح اشترى كلُّ واحدٍ منهما دمه المستحقُّ بوليِّ القتل، كمن خالغ امرأته على ألفِ درهم، يقسمُ الألفَ عليهما على قدر قيمة بضعهما.

قلنا: الألفُ بدلُ دم المقتول، وهما في إتلافه على السواء، والمجامع بدل بضعهما، فيقسم على قيمة بضعهما. هكذا في «الكفاية»<sup>(٣)</sup>.

١١ أقوله: ويقتلُ جمعٌ... الخ؛ في «العناية»<sup>(٤)</sup>: والقياس لا يقتضيه؛ لانتهاء المساواة، لكنَّه ترك بما روي أنَّ سبعةً من أهل صنعاء قتلوا رجلاً، ف قضى عمرُ<sup>(٥)</sup> بالقيصاص عليهم، وقال: لو تمألاً عليه أهل صنعاء لقتلتهم، التمالؤ: التعاون. قال أخى جلبي<sup>(٦)</sup>: قال الزاهدي<sup>(٧)</sup>: إنما يقتصَّ جميعهم إذا وجدَ من كلِّ

(١) في «الغرر البهية شرح البهجة المرضية» (٥: ٤٦): لو قتل واحد جماعة فإن كان مرتباً قتل بأولهم وللباقيين الديات، أو معاً، أو أشكل الحال قدم بالقرعة، وهي واجبة فلو تمألاً عليه أولياء القتل وقتلوه جميعاً وقع القتل عن جميعهم موزعاً عليهم، فيرجعُ كلُّ منهم بقسطه من الدية فإن كانوا ثلاثة رجَّع كلُّ منهم بثلثي الدية، وقيل: يقرع بينهم ويجعل القتل واقعاً عمن خرجت له القرعة وللباقيين الديات، وقيل: يكتفى بالقتل عن جميعهم ولا رجوع بشيء.

(٢) «الكفاية» (٩: ١٧٥).

(٣) «العناية» (١٠: ٢٤٣).

(٤) في «ذخيرة العقبى» (ص ٦٠٥).

ولا يقطعُ يدان بيد، وإن أمراً سكيناً على يدٍ فقطعت، وضمنا ديتها، فإن قطعَ رجلٌ يَمِينِيَّ رجلَيْنِ فلهما يمينه، وديةُ يدٍ فإن حضرَ أحدهما وقطع، فللآخر الديةُ وسقطَ حقُّ الباقيين عندنا<sup>(١)</sup>.

(ولا يقطعُ يدان بيد، وإن أمراً سكيناً على يدٍ فقطعت، وضمنا ديتها<sup>(٢)</sup>)، هذا عندنا، وعند الشافعي<sup>(٣)</sup> : إذا أخذَ رجلان سكيناً<sup>(٤)</sup> وأمرأً على يدٍ آخر قطعُ يدهما اعتباراً بالنفس، ولنا: أن الانقطاع وقعَ بَاعْتِمَادِهِمَا، والمحلُّ متجزئ، فيضافُ إلى كلِّ واحدٍ البعضُ بخلافِ النفس، فإنَّ زهوقَ الروح غيرُ متجزئ. (فإن قطعَ رجلٌ يَمِينِيَّ رجلَيْنِ<sup>(٥)</sup> فلهما يمينه، وديةُ يدٍ فإن حضرَ أحدهما وقطع، فللآخر الديةُ)

واحدٍ منهم جرح يصلح لزهوقِ الروح، فأما إذا كانوا نظارةً مقرنين أو معينين بالإمساك والأخذ لا قصاص عليهم. انتهى.

[١] أقوله: عندنا؛ وبه قال مالك خلافاً للشافعي<sup>(٦)</sup>، كما بيّنه الشارح<sup>(٧)</sup> بقوله: فإنَّ عنده... إلخ؛ هكذا في الجلبلي<sup>(٨)</sup>.

[٢] أقوله: ديتها؛ أي ديةُ اليد، وديةُ اليد نصفُ ديةِ النفس، فهو عليهما، فعلى كلِّ واحدٍ منهما ربعُ ديةِ النفس من مالهما. كذا في «التبيين».

[٣] أقوله: إذا أخذَ رجلان سكيناً؛ أي كلُّ واحدٍ من جانبٍ واحد، وأما إذا أمرَّ أحدهما سكيناً من جانب، والآخر سكيناً أخرى من جانبٍ آخر، حتى التقى السكّينان في الوسط، وبانت اليد فلا يجبُ فيه القصاص على واحدٍ منهما بالاتفاق؛ لأنه لم يوجد من كلِّ واحدٍ منهما إمرار السلاح على بعض العضو، وإمراره شرطٌ للقصاص. كذا في «التبيين»<sup>(٩)</sup>، هذا ما أفاد أخى جلبلي<sup>(١٠)</sup>.

[٤] أقوله: وإن قطعَ رجل يَمِينِيَّ رجلين؛ قيّد بذلك؛ لأنه لو قطعَ يمين أحدهما ويسار الآخر قطعت يداه، ولا يقال: تنتفي المماثلة حينئذٍ؛ لأنه ما فوّت على كلِّ واحدٍ

(١) ينظر: «الأم» (٧: ١٩١)، وغيرها.

(٢) في «ذخيرة العقبى» (ص ٦٠٥).

(٣) «تبيين الحقائق» (٦: ١١٥).

(٤) في «ذخيرة العقبى» (ص ٦٠٥).

ویقَادُ عبدٌ أقرَّ بقَوْدَ، وَمَنْ رمى رجلاً عمداً فنَفَذَ إلى آخر فماتاً، يُقْتَصُّ لِلأَوَّلِ،  
وعلى عاقلته

هذا عندنا<sup>(١)</sup> سواءً قطعهما على التعاقبِ أو معاً، وعند الشافعي<sup>(٢)</sup> : في التعاقبِ  
يقطعُ بالأوَّلِ، وفي القرآن يقرع<sup>(٣)</sup>.

(ویقَادُ عبدٌ أقرَّ بقَوْدَ)، هذا عندنا؛ لأنَّه غیرُ متَّهمٍ فيه؛ لأنَّه مضرٌّ به؛ ولأنَّه  
مُبَقَّى على أصلِ الحرِّيةِ في حقِّ الدَّمِ<sup>(٣)</sup>، وعند زفر<sup>(٤)</sup> : لا یصحُّ إقراره كما في المالِ  
للملاقاةِ حقَّ المولی.

(وَمَنْ رمى رجلاً عمداً فنَفَذَ إلى آخر فماتاً، يُقْتَصُّ لِلأَوَّلِ، وعلى عاقلته

منهما جنسُ المنفعة، وهما فوتاهُ عليه؛ لأنَّ المعتبرَ في حقِّ كلِّ واحدٍ ما استوفاه  
وليس في ذلك تفويتُ جنسِ المنفعة، ولا زيادةٌ على حقه. كذا في «العناية»<sup>(١)</sup>.

[١] أقوله : هذا عندنا؛ ولنا : إنَّهما استويا في سببِ الاستحقاق، فيستويان في  
حكمه، كالغريمين في التركة، والقصاص ملك الفعل يثبتُ مع المنافي، فلا یظهرُ إلا في  
حقِّ الاستيفاء، أمَّا المحلُّ فخالٍ عنه، فلا یمنعُ ثبوتُ الثاني بخلاف الرهن؛ لأنَّ الحقَّ  
ثابتٌ في المحل. هكذا في «الهداية»<sup>(٢)</sup>.

[٢] أقوله : وفي القرآن یقرع؛ لأنَّ اليدَ استحقَّها الأوَّلُ فلا یثبتُ استحقاقُ القطع  
فيها للثاني، كالرَّهن بعد الرهن، وفي القرآن : اليدُ الواحدةُ لا تفي بالحقَّین، فترجَّح  
بالقرعة. هكذا في «الدراية».

[٣] أقوله : في حقِّ الدَّمِ؛ عملاً بالأدْمِيةِ حتى لا یصحَّ إقرارُ المولی علیه بالحدود  
والقصاص، وبطلانُ حقِّ المولی بطريقِ الضمن فلا یبالي به.  
وقال صاحب «العناية»<sup>(٣)</sup> : وكلُّ ما لا یصحَّ إقرارُ المولی علیه العبدُ فيه بمنزلةِ  
الحرِّ؛ ولهذا وقع طلاقُ زوجته بالإقرار؛ لوقوعه بالإيقاع، وإذا أقرَّ بسببِ یوجب الحدَّ  
یؤخذُ فيه.

(١) «العناية» (١٠ : ٢٤٦).

(٢) «الهداية» (٤ : ١٦٩).

(٣) «العناية» (١٠ : ٢٤٧).

## الدِّيةُ لِلثَّانِي

الدِّيةُ لِلثَّانِي) ؛ لَأَنَّ الْأَوَّلَ عَمَدٌ، وَالثَّانِي خَطَأٌ<sup>(١)</sup>.

[١] أقوله : والثاني خطأ ؛ أي أحد نوعي الخطأ ، كأنه رمى إلى صيدٍ فأصاب آدمياً والفعل يتعدّد بتعدّد الأثر ؛ لأنّ الرمي الواحد جاز أن يتعدّد بتعدّد آثاره ؛ فإنّ الإنسان إذا أرسل سهماً يسمّى رمياً ، وإذا فرّق جلد حيوانٍ ولم يمت يسمّى جرحاً ، وإذا أصاب ومات يُسمّى قتلاً.

وإذا أصاب كوزاً وفرّق تركيبه يسمّى كسراً ، وإذا نفذ السهم إلى غير الرمي إليه صار بمنزلة فعل آخر ، ولو فيه مخطئ ، فيجب الدية ، هذا ما في «الهداية»<sup>(١)</sup> ، و«الكفاية»<sup>(٢)</sup> ، ويندفعُ به ما يقال : إنّه رمى واحداً ، فكيف يتعدّد ويصير فعلين متغايرين.



(١) «الهداية» (٤ : ١٦٩).

(٢) «الكفاية» (٩ : ١٨٢).



### [فصل في الفعلين]

وَمَنْ قَطَعَ يَدَ رَجُلٍ ثُمَّ قَتَلَهُ أَخَذَ بِهِمَا فِي عَمْدَيْنِ، وَمُخْتَلَفَيْنِ بَرًّا بَيْنَهُمَا أَوْ لَا، وَخَطَايَيْنِ بَيْنَهُمَا بَرٌّ، وَكَفَتْ دِيَّةٌ إِنْ لَمْ يَبْرَأْ بَيْنَ هَذَيْنِ

---

### [فصل في الفعلين]

(وَمَنْ قَطَعَ يَدَ رَجُلٍ ثُمَّ قَتَلَهُ أَخَذَ بِهِمَا فِي عَمْدَيْنِ، وَمُخْتَلَفَيْنِ بَرًّا بَيْنَهُمَا أَوْ لَا، وَخَطَايَيْنِ بَيْنَهُمَا بَرٌّ، وَكَفَتْ دِيَّةٌ إِنْ لَمْ يَبْرَأْ بَيْنَ هَذَيْنِ)، هَذِهِ ثَمَانِيَةُ مَسَائِلَ؛ لِأَنَّ الْقَطْعَ إِمَّا عَمْدٌ أَوْ خَطَأٌ، ثُمَّ الْقَتْلُ كَذَلِكَ، صَارَ أَرْبَعَةٌ، ثُمَّ إِمَّا أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا بَرٌّ أَوْ لَا يَكُونُ، صَارَ ثَمَانِيَةً<sup>(١)</sup>.

١. فَإِنْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ عَمْدًا، فَإِنْ كَانَ بَرٌّ بَيْنَهُمَا يَقْتَصُّ بِالْقَطْعِ ثُمَّ بِالْقَتْلِ، وَإِنْ لَمْ يَبْرَأْ فَكَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله؛ لِأَنَّ الْقَطْعَ ثُمَّ الْقَتْلَ هُوَ الْمَثَلُ صَوْرَةٌ وَمَعْنَى، وَعِنْدَهُمَا: يَقْتُلُ وَلَا يَقْطَعُ، فَدَخَلَ جَزَاءُ الْقَطْعِ فِي جَزَاءِ الْقَتْلِ، وَتَحْقِيقُ هَذَا فِي أَصُولِ الْفَقْهِ<sup>(٢)</sup> فِي الْأَدَاءِ وَالْقَضَاءِ.

---

[١] أقوله: وصار ثمانية؛ قال أخِي جَلْبِي رحمته الله<sup>(١)</sup> نَاقِلًا عَنْ «الْعَنَاءَةِ»: وَكُلُّ ذَلِكَ إِمَّا أَنْ يَتَحَقَّقَ مِنْ شَخْصٍ وَاحِدٍ أَوْ شَخْصَيْنِ، فَذَلِكَ سِتَّةٌ عَشَرَ وَجْهًا، فَإِنْ كَانَ مِنْ شَخْصَيْنِ، يُوْخَذُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِمَوْجِبِ فَعْلِهِ مِنَ الْقَصَاصِ وَأَخَذَ الْأَرْضِ.

[٢] أقوله: وَتَحْقِيقُ هَذَا فِي أَصُولِ الْفَقْهِ؛ إِشَارَةً إِلَى مَا حَقَّقَهُ فِي «الْفَصْلِ الثَّانِي فِي الْإِتْيَانِ بِالْمَأْمُورِ بِهِ» مِنْ «الْبَابِ الثَّانِي فِي إِفَادَةِ اللَّفْظِ الْحُكْمَ الشَّرْعِيَّ» مِنْ «الرَّكْنِ الْأَوَّلِ» فِي الْكِتَابِ مِنْ «تَوْضِيحِ تَنْقِيحِهِ»<sup>(٢)</sup> بِقَوْلِهِ: وَالْقَضَاءُ بِمَثَلٍ مَعْقُولٍ، إِمَّا كَامِلٌ كَالْمَثَلِ صَوْرَةٌ وَمَعْنَى، وَإِمَّا قَاصِرٌ كَالْقِيَمَةِ إِذَا انْقَطَعَ الْمَثَلُ، أَوْ لَا مَثَلُ لَهُ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ فِي الصَّوْرَةِ، وَقَدْ فَاتَ لِلْعَجْزِ، فَبَقِيَ الْمَعْنَى، فَلَا يَجِبُ الْقَاصِرُ إِلَّا عِنْدَ الْعَجْزِ عَنِ الْكَامِلِ، فَفِي قَطْعِ الْيَدِ ثُمَّ الْقَتْلِ خَيْرُ الْوَلِيِّ بَيْنَ الْقَطْعِ ثُمَّ الْقَتْلِ، وَهُوَ مَثَلٌ كَامِلٌ، وَبَيْنَ الْقَتْلِ فَقَطْ، وَهُوَ قَاصِرٌ. وَعِنْدَهُمَا: لَا يَقْطَعُ.

(١) فِي «ذَخِيرَةِ الْعَقَبِيِّ» (ص ٦٠٥).

(٢) «التَّوْضِيحُ شَرْحُ التَّنْقِيحِ» (١: ٣٢٥ - ٣٢٦).

٢. وإن كان كلُّ منهما خطأ<sup>(١)</sup>، فإن كان برء بينهما أخذ بهما: أي يجب ديةُ القطع والقتل، وإن لم يبرأ بينهما كفت ديةُ القتل؛ لأنَّ ديةَ القطع<sup>(٢)</sup> إنما يجبُ عند استحكام أثر الفعل، وهو أن يُعلمَ عدمُ السَّراية، والفرق<sup>(٣)</sup> بين هذه الصُّورة وبين عمدين لا برء بينهما، أنَّ الدِّيةَ مِثْلٌ غيرُ معقول، فالأصلُ عدمُ وجوبها بخلافِ القصاص؛ فإنَّه مِثْلٌ معقول.

قال في «التلويح»<sup>(١)</sup>: وعندهما ليس للوليَّ أن يقطع، بل له أن يقتل؛ لأنَّه إنَّما يختصُّ بالقطع إذا تبيَّن أنَّه لم يسر إلى القتل بحكم النصِّ، فإذا أفضى إلى القتل بأن كان قتله متعمداً، سقطَ حكمُ القطع في نفسه، وصار قتلاً، ودخلَ موجبُه الشرعيُّ وهو القصاصُ في موجبِ القتل؛ لأنَّ القتلَ قد أتمَّ الأثرَ الثابت بالقطع حساً وحقيقةً، بدليل أنَّ حكمه حكمُ السَّراية، فيكون القطع.

ثم القتل جنائية واحدة بمنزلة ما إذا قتله متعمداً بضربات، فليس للوليَّ فيه إلا القتل، فالحاصلُ أنَّه جعلَ الإفضاءَ إلى القتل بمنزلة السراية إليه. هكذا في الجلبى<sup>(٢)</sup>.  
[١] أقوله: وإن كان كلُّ منهما خطأ؛ وإنَّما خالفَ ترتيبَ المصنَّف<sup>(٣)</sup> حيث قدَّم شرح الخطأين على المختلفين روماً للاجتماع بين المتجانسين، وإن كان ترتيبه لا يخلو عن توجيه وجيه. هكذا في الجلبى<sup>(٣)</sup>.

[٢] أقوله: لأنَّ ديةَ القطع؛ هذا وإن كان المرادُ منه تعليلُ قوله: كفت؛ لكنَّه يلزمُ معرفةُ علَّة وجوب اقتصاص القطع، وجوب دية القطع في قطع العمد وقطع الخطأ إذا تخلَّل بينهما وبين قتلها برء. هكذا في الجلبى<sup>(٤)</sup>.

[٣] أقوله: والفرق... إلخ؛ يعني أنَّ الاشتراك في عدم تخلُّل البرء بين الصورتين إن اقتضى ظاهراً اتِّحاد حكمهما لكن تفرقة المقتولية وعدمها بين القصاص والدية يمنع ذلك. هكذا في الجلبى<sup>(٥)</sup>.

(١) «التلويح» (١: ٣٢٦).

(٢) في «ذخيرة العقبى» (٦٠٥ - ٦٠٦).

(٣) في «ذخيرة العقبى» (ص ٦٠٦).

(٤) في «ذخيرة العقبى» (ص ٦٠٦).

(٥) في «ذخيرة العقبى» (ص ٦٠٦).

### كما في ضرب مئة سوط برأ من تسعين ومات من عشرة

٣. وإن قطع عمداً ثم قتل خطأ، سواء برئ بينهما أو لم يبرأ أخذ بالقتل والقطع: أي يقتصر للقطع وتؤخذ دية النفس.

٤. وإن قطع خطأ ثم قتل عمداً، سواء برئ بينهما أو لا، تؤخذ الدية للقطع، ويقتصر للقتل، لاختلاف الجنائيتين؛ لأن أحدهما عمد، والآخر خطأ.

(كما في ضرب مئة سوط برأ من تسعين<sup>(١)</sup> ومات من عشرة)، فإنه يكفي بدية واحدة<sup>(٢)</sup>؛ لأنه لما برأ من تسعين لم يبق معتبرة إلا في حق التعزير<sup>(٣)</sup>، وكذا كل جراحه<sup>(٤)</sup> اندملت، ولم يبق لها أثر على أصل أبي حنيفة<sup>(٥)</sup>، وعن أبي يوسف<sup>(٥)</sup> في مثله حكومة عدل<sup>(٥)</sup>

[١] قوله: برأ من تسعين... إلخ؛ يعني ضربه تسعين في موضع، وعشرة في موضع آخر فبرأ موضع التسعين وسرى العشرة ومات فيه. هكذا في «الكفاية»<sup>(١)</sup>.

[٢] قوله: بدية واحدة؛ قال في «الكفاية»<sup>(٢)</sup>: قالوا هذا إذا برأ من تسعين ولم يبق لها أثر أصلاً، فإن بقي لها أثر فينبغي أن يجب عليه حكومة عدل للأسواط، ودية للقتل. [٣] قوله: إلا في حق التعزير؛ ألا ترى أنه لو ضربه أو لطمه فتألم ولم يؤثر فيه [لا يجب عليه شيء] ويجب عليه التعزير. كذا في «المعراجية»<sup>(٣)</sup>.

[٤] قوله: وكذلك كل جراحه... إلخ، يعني مثل أن كانت شجة فالتحمت، ونبت الشعر، فإنها لا تبقى معتبرة لا في حق الأرش، ولا في حق حكومة عدل. كذا في «العناية»<sup>(٤)</sup>.

[٥] قوله: حكومة عدل؛ تفسير حكومة العدل: إنه لو كان عبداً مجروحاً يقوم كم قيمته وبدون الجراحة كم قيمته، فيضمن التفاوت الذي منهما في الحر من الدية، وفي العبد من القيمة. هكذا في «الكفاية»<sup>(٥)</sup>.

(١) «الكفاية» (٩: ١٨٥).

(٢) «الكفاية» (٩: ١٨٥).

(٣) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٦٠٦).

(٤) «العناية» (١٠: ٢٥١).

(٥) «الكفاية» (٩: ١٨٥).

وتجب حكومة عدل في مئة سوطٍ جرحته وبقي أثرها، ومَن قطعَ يدَ رجلٍ فعفا عن القطع، فماتَ منه ضَمِنَ له قاطعه دِيته

وعن محمد ﷺ: أجرة الطبيب<sup>(١)</sup>، (وتجب حكومة عدل<sup>(٢)</sup> في مئة سوطٍ جرحته وبقي أثرها): سيأتي في «كتاب الديات» تفسيرُ حكومة العدل.

(ومَن قطع<sup>(٣)</sup> يدَ رجلٍ فعفا عن القطع، فماتَ منه ضَمِنَ له قاطعه دِيته)، هذا عند أبي حنيفة ﷺ، وقالوا: لا يجبُ شيءٌ؛ لأنَّ العفوَّ عن القطع عفوٌّ عن موجبه، وهو القطعُ إن لم يسر، والقتلُ إن سرى، له: آتاه عفا عن القطع، فإذا سرى عِلِمَ أَنَّهُ كان قتلاً لا قطعاً، وإنما لا يجبُ القصاصُ بشبهة العفو.

١١ أقوله: أجرة الطبيب؛ قال أخي جلبي ﷺ<sup>(١)</sup>: أقول لو قال بدلها: ما يحتاج إليه في علاجها لكان جامعاً بينها وبين ثمن الأدوية التي هي أيضاً معتبرة عند محمد ﷺ كما سيصرح الشارح ﷺ في أوائل «كتاب الديات».

٢١ أقوله: وتجب حكومة عدل؛ دون الأرش؛ لأنَّ حكومة العدل إنما تكون لبقاء الأثر، وهو موجود، والأرشُ إنما يجبُ باعتبار الأثر في النفس، بأن لم يبرأ وليس بموجود، وهذا يشير إلى أَنَّهُ إن لم يكن يجرح في الابتداء لا يجب شيء بالاتفاق وإن جرح واندمل ولم يبقَ لها أثرٌ فكذلك، كما هو أصلُ أبي حنيفة ﷺ؛ لأنَّه لم يكن إلا مجرد الألم وهو لا يوجب شيئاً كما لو ضرب ضرباً مؤلماً. هكذا في «العناية»<sup>(٢)</sup>.

٣١ أقوله: ومَن قطع... إلخ؛ توضيحه: ومَن قطعَ يدَ رجلٍ فعفا المقطوع عن القطع، فماتَ منه إلى ذلك القطع ضَمِنَ له قاطعه دِيته؛ أي يجبُ على القاطع في ماله هذا عند أبي حنيفة ﷺ؛ لأنَّ سببَ الضمان قد تحقق وهو قتلُ نفسٍ معصومة متقومة، والعفو لم يتناول به بصرجه؛ لأنَّه عفا عن القطع، وهو غيرُ القتل.

وبالسراية تبين أنَّ الواقعَ قتلٌ، وحقُّه فيه، ونحن نوجب ضمانه، وإن كان ينبغي أن يجب القصاص كما هو القياس؛ لأنَّ القصاص هو الموجب للعمد؛ إلا أنَّ في الاستحسان تجب الدية؛ لأنَّ صورة العفو أورثت شبهة، وهي مزيلة للقصاص، ولا

(١) في «ذخيرة العقبى» (ص ٦٠٦).

(٢) «العناية» (١٠: ٢٥١).

ولو عفا عن الجناية أو عن القطع وما يحدث منه، فهو عفو عن النفس والخطأ من ثلث ماله، والعمد من كله

(ولو عفا عن الجناية أو عن القطع وما يحدث منه، فهو عفو عن النفس والخطأ من ثلث ماله، والعمد من كله): أي إذا كانت الجناية خطأ، وقد عفا عنها فهو عفو عن الدية، فيعتبر من الثلث<sup>(١)</sup>؛ لأن الدية مال فحق الورثة يتعلق بها، فالعفو وصية فيصح من الثلث، وأمّا العمد فموجب القود وهو ليس بمال فلم يتعلق به حق الورثة<sup>(٢)</sup> فيصح العفو عنه على الكمال.

نُسلّم أنّ الساري نوع من القطع وإن السرية صفة له، بل الساري قتل من الابتداء، وزيادة التوضيح في «الهداية»<sup>(١)</sup> وشروحه.

١١ أقوله: فيعتبر من الثلث... إلخ؛ فإن قيل: القاتل واحد من العاقلة، فكيف جوز الوصية بجميع الثلث هاهنا، حتى صح في نصيب القاتل أيضاً مع أن الوصية لا تصح للقاتل.

قلنا: إنّما جوز ذلك؛ لأنّ المجرّح لم يقل: أوصيت لك بثلث الدية، وإنّما عفا عنه المال بعد سبب الوجوب، فكان تبرعاً مبتدأ، وذلك جائز للقاتل، ألا ترى أنّه لو وهب له شيئاً وسلّم جاز، وقال بعضهم: يسقط قدر نصيب القاتل. هكذا في «الكفاية»<sup>(٢)</sup>.

٢٢ أقوله: فلم يتعلّق به حق الورثة؛ لأنّ حقّ الورثة إنّما يثبت بطريق الخلافة، وحكم الخلف لا يثبت مع وجود الأصل، والقياس في المال أيضاً أن لا يثبت فيه تعلّق حقهم إلا بعد موت المورث.

لكن ثبت ذلك لقوله ﷺ: «لأن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكفّفون الناس»<sup>(٣)</sup>، وتركهم أغنياء إنّما يتحقّق بتعلّق حقهم بما يحقّق به الغناء، وهو المال، فلو لم يتعلّق به لتصرّف به، وتركهم عالة يتكفّفون الناس، والقصاص ليس بمال، فلا يتعلّق به، لكنّه موروث؛ لأنّ الإرث خلافة. هكذا في «العناية»<sup>(٤)</sup>.

(١) «الهداية» (٤: ١٧١).

(٢) «الكفاية» (٩: ١٨٨ - ١٨٩).

(٣) في «صحيح البخاري» (١: ٤٣٥)، و«صحيح مسلم» (٣: ١٢٥١)، وغيرها.

(٤) «العناية» (١٠: ٢٥٣ - ٢٥٤).

وكذا الشَّجَّةُ ، فإن قطعت امرأة يد رجل فنكحها على يده ، ثم مات يجب مهر مثلها ، ودية يده في مالها إن تعمَّدت ، وعلى عاقلتها إن أخطأت

فإن قلت <sup>(١)</sup> : القود إنما يجب بعد الموت تشفياً لصدور الأولياء ، فينبغي أن لا يصح عفو المقتول .

قلت : السبب انعقد في حقه فيعتبر ، وسيأتي كيفية وجوب القود .

(وكذا الشَّجَّةُ) : أي لو كانت مقام القطع الشَّجَّةُ ، فهي على الخلاف المذكور <sup>(٢)</sup> .

(فإن قطعت امرأة يد رجل فنكحها على يده ، ثم مات <sup>(٣)</sup> يجب مهر مثلها ، ودية يده في مالها إن تعمَّدت ، وعلى عاقلتها إن أخطأت) : أي إن قطعت امرأة يد رجل عمدا فنكحها على يده فهو نكاح :

إما على الموجب الأصلي للقطع العمد وهو القصاص في الطرف

[١] أقوله : فإن قلت ... الخ ؛ حاصل السؤال أن القود حق الأولياء ؛ تشفياً لصدور الأولياء ، فلا يصح عفو المقتول ، وحاصل الجواب أن السبب إنما تحقق في حياة المقتول ، وهو حقه ، فيصح العفو .

[٢] أقوله : فهي على الخلاف المذكور ؛ أي إذا كانت الشبهة خطأ وقد عفا عنها ، فهو عفو عن الدية ، فيعتبر من الثلث ؛ لأن الدية مال ، فحق الورثة يتعلق بها ، فالعفو وصيته ، فيصح من الثلث ، وإن كانت عمداً فموجب القود ، وهو ليس بمال ، فلم يتعلق به حق الورثة ، فيصح العفو عنه على الكمال <sup>(١)</sup> .

[٣] أقوله : ثم مات ؛ قال في «الكفاية» <sup>(٢)</sup> : قيد بالموت في وجوب مهر المثل ؛ لأنه لو لم يمت فتزوجها على اليد صحت التسمية ، ويصير أرش ذلك ، وهو خمسة آلاف درهم مهرأ لها بالإجماع .

سواء كان القطع عمداً أو خطأ تزوجها على القطع ، [أو على القطع] وما يحدث عنه أو على الجنابة ؛ لأنه لما برأ تبيين أن موجبها الأرش دون القصاص ؛ لأن القصاص لا يجري في الأطراف بين الرجل والمرأة ، والأرش يصلح صداقاً ، كذا ذكره الإمام قاضي خان والمحجوبي رحمهما الله .

(١) ينظر : «درر الحكام» (٢ : ٩٨) .

(٢) «الكفاية» (٩ : ١٨٩) .

فإن نكحها على اليد وما يحدث منها أو على الجنایة ثم مات، ففي العمد فهو لا يصلح<sup>(١)</sup> مهراً<sup>(٢)</sup>، فيجب مهر المثل، وعليها الدية في مالها.

وإما على ما هو واجب بهذا القطع وهو الدية، فإنه لا قصاص بين الرجل والمرأة في الطرف، ثم إذا سرى، ظهر أن اليد غير واجبة فيجب مهر المثل، وإن قطعت خطأ يجب مهر المثل أيضاً لهذا، ودية النفس على العاقلة فلا مقاصة هاهنا<sup>(٣)</sup> بخلاف العمد.

(فإن نكحها على اليد وما يحدث منها أو على الجنایة ثم مات، ففي العمد

[١] أقوله: فهو لا يصلح مهراً... الخ؛ قال في «الكفاية»<sup>(١)</sup> تعليلاً لعدم الصلاحية:

لأنه ليس بمال.

فإن قيل: القصاص متقوم في حق من عليه؛ ولذا لو صالح القاتل في مرض موته يصح من جميع المال، فيصلح مهراً كالمنافع، فإنها غير متقومة في ذاتها، ولكنها لما تقومت عند ورود العقد عليها صلحت مهراً.

قلنا: القصاص ليس بمتقوم في حق من له، والمهر لا بد أن يتقوم في حق الرجل على الإطلاق، قال الله ﷻ: ﴿أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>.

[٢] أقوله: فهو لا يصلح مهراً؛ لا سيما على تقدير السقوط، فإنه إن لم يصلح مهراً على تقدير ثبوته لا يصلح على تقدير سقوطه بالطريق الأولى، والقصاص يسقط هاهنا، إما بقبولها التزوج؛ لأن سقوطه متعلق بالقبول، فلما قبلت سقط، وإما باعتبار تعدد الاستيفاء، فإنه لما جعل مهراً كأنه استوفى.

[٣] أقوله: فلا مقاصة هاهنا؛ لأن الدية تجب على العاقلة في الخطأ، والمهر لها، ويرد عليه أن الصحيح أن الدية تجب على القاتل، ثم يتحمل العاقلة، فيكون أصل الوجوب على القاتل، واعتبار هذا يوجب جواز المقاصة، ويجاب عنه: إن عند بعض المشايخ تجب على العاقلة ابتداءً، وعند بعضهم يتحمل العاقلة عن القاتل بطريق الحوالة، والحوالة توجب البراءة، فلا تقع المقاصة.

(١) «الكفاية» (٩: ١٨٩).

(٢) النساء: ٢٤.

مهرُ المثل، وفي الخطأ رفعُ عن العاقلة مهرُ مثلها، والباقي وصيةٌ لهم، فإن خرجَ من الثلث سقطَ، وإلا سقطَ ثلثُ المال

مهرُ المثل، وفي الخطأ رفعُ عن العاقلة مهرُ مثلها، والباقي وصيةٌ لهم، فإن خرجَ من الثلث سقطَ، وإلا سقطَ ثلثُ المال، إنما يجبُ مهرُ المثل في العمد؛ لأنَّ هذا تزوُّجٌ على القصاص، وهو لا يصلحُ مهرًا فيجبُ مهرُ المثل<sup>(١)</sup>، ولا شيءٌ عليها بسببِ القتل؛ لأنَّ الواجبَ القصاص، وقد أسقطه.

وإن كان خطأ يرفعُ عن العاقلة مهرُ مثلها<sup>(٢)</sup>؛ لأنَّ هذا تزوُّجٌ على الدية، وهي تصلحُ مهرًا<sup>(٣)</sup>، فإن كان مهرُ المثل مساويًا للدية، ولا مالَ له سوى هذا، فلا شيءٌ على العاقلة؛ لأنَّ التزوُّجَ من الحوائجِ الأصلية فيعتبرُ من جميعِ المال، وإن كان مهرُ المثل أكثرَ لا يجبُ الزيادة؛ لأنها رُضيت بأقلَّ من مهرِ المثل، وإن كان مهرُ المثل أقلَّ فالزيادةُ وصيةٌ للعاقلة، وتصحُّ لأنَّهم ليسوا بقتلة، وتعتبرُ من الثلث، فإن خرجتُ من الثلث سقطت، وإلا يسقطُ مقدارُ ثلثِ المال، وهذا الفرقُ بينَ التزوُّجِ على اليد وبينَ التزوُّجِ على الجناية على قولِ أبي حنيفة رحمته الله، وأما عندهما فالحكمُ في التزوُّجِ على اليدِ كما ذكرنا في هذه المسألة، وهي التزوُّجُ على الجناية.

[١] أقوله: فيجب مهرُ المثل؛ على ما بيناه من أنَّه ليس بمال، وصار كما إذا تزوَّجها على خمر أو خنزير، ولا شيءَ عليها؛ أي لا ديةَ ولا قصاص؛ لأنه لما جعلَ القصاصَ مهرًا فقد رضي لسقوطه بجهةِ المهر، كما إذا أسقطَ القصاصُ بشرط أن يصيرَ مالاً، فإنه يسقطُ أصلاً.

[٢] أقوله: يرفعُ عن العاقلة مهرُ مثلها؛ قال في «الهداية»<sup>(١)</sup>: ولهم ثلثُ ما تركَ وصيةٌ؛ يعني أنَّ للزائدِ على مهرِ مثلها يكون وصيةً في حقِّ العاقلة، فلينظر بعد إسقاط مهرِ المثل إن كان للزوج الميِّت مالٌ سوى الزائدِ على مهرِ المثل، والزائدُ يخرجُ من الثلث يكون للعاقلة، وإن لم يكن مالٌ يأخذُ العاقلةُ ثلثَ الزائدِ على مهرِ المثل، والثلثانِ لورثةِ الزوج. هكذا في «الحميدة».

[٣] أقوله: وهي تصلحُ مهرًا؛ إلا أنَّه يعتبرُ بقدر مهرِ المثل من جميعِ المال؛ لأنَّه مريضٌ مرض الموت، والتزوُّجُ من الحوائجِ الأصلية، ولا يصحُّ في حقِّ الزيادة على مهر



فإن مات المقتصُّ له بقطع ، قتل المقتصُّ منه ، وضمن دية النفس من قطع قوداً

فسرى

(فإن مات المقتصُّ له بقطع ، قتل المقتصُّ منه) : أي من قطع يده فاقصص له من اليد ثم مات ، فإنه يقتل المقتصُّ منه<sup>(١)</sup> ، وعند أبي يوسف رحمته الله : لا يقتل ؛ لأنه لما أقدم على القطع قصاصاً أبرأه عملاً وراءه ، قلنا : استيفاء القطع لا يوجب سقوط القود ، كمن له القود إذا قطع يد من عليه القود<sup>(٢)</sup>.

(وضمن دية النفس<sup>(٣)</sup> من قطع قوداً ففسرى) : أي من له القصاص في الطرف فاستوفاه ففسرى إلى النفس يضمن دية النفس عند أبي حنيفة رحمته الله ؛ لأنَّ حقه في القطع ، وقد قتل<sup>(٤)</sup> ، وعندهما<sup>(٥)</sup> لا يضمن شيئاً ؛ لأنه استوفى حقه

المثل ؛ لأنه محاباة ، فتكون وصية ، ويدفع عن العاقلة ؛ لأنهم يتحملون عنها ، فمن المحال أن ترجع عليهم بموجب جنيتها ، وهذه الزيادة وصية لهم ؛ لأنهم من أهل الوصية ؛ لما آتاهم ليسوا بقتلة ، فإن كانت تخرج من الثلث تسقط ، وإن لم تخرج يسقط ثلثه. هكذا في «الهداية»<sup>(٦)</sup>.

١١ أقوله : يقتل المقتصُّ منه ؛ لأنه تبين بالموت أنَّ الجناية كانت قتل عمداً ، وحق المقتصُّ له القود ، واستيفاء القطع لا يوجب سقوط القود ، كمن له القود إذا استوفى طرفاً من عليه القصاص.

٢٢ أقوله : إذا قطع يد من عليه القود ؛ أي يد القاتل ، وإنما أقدم على القطع ظناً منه أنَّ حقه فيه ، وبعد السراية تبين أنَّ حقه في القود ، فلم يكن مبرراً عنه بدون العلم به. كذا في «الهداية»<sup>(٧)</sup>.

٣٢ أقوله : وضمن دية النفس ؛ قال الإنقائي : ولكن الدية فيه تجب على العاقلة ؛ لأنه في معنى الخطأ ؛ لأنه أراد بذلك القطع استيفاء حقه من القطع ، ولم يرد به إتلاف النفس.

٤١ أقوله : وقد قتل ؛ ولهذا لو وقع قطع اليد ثم السراية ظلماً كان قتلاً ؛ ولأنه

(١) في «البرهان» : وهو الأظهر. ينظر : «الشرنبلالية» (٢ : ٩٩).

(٢) «الهداية» (٤ : ١٧٢).

(٣) «الهداية» (٤ : ١٧٢).

وأرْشُ اليَدِ مِنْ قَطْعِ يَدٍ مَنْ لَهُ عَلَيْهِ قَوْدٌ نَفْسٍ فَعَفَا عَنْهُ

وهو القطع ، ولا يمكنه التَّقْيِيدُ بوصفِ السَّلامَةِ ، لما فيه من سدِّ بابِ القصاص ، والاحتراز عن السَّرَايَةِ ليسَ في وسعِهِ<sup>(١)</sup>.

(وأرْشُ اليَدِ<sup>(٢)</sup> مِنْ قَطْعِ يَدٍ مَنْ لَهُ عَلَيْهِ قَوْدٌ نَفْسٍ فَعَفَا عَنْهُ) : أي قَطَعَ وَلِيُّ الْقَتِيلِ يَدَ الْقَاتِلِ ، ثُمَّ عَفَا عَنْ الْقَتْلِ ضَمِنَ دِيَةَ اليَدِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله ؛ لِأَنَّهُ اسْتَوْفَى غَيْرَ حَقِّهِ<sup>(٣)</sup> لَكِنْ لَا يَجِبُ الْقَصَاصُ لِلشُّبْهَةِ.

جَرَحَ أَفْضَى إِلَى فَوَاتِ الْحَيَاةِ فِي مَجْرَى الْعَادَةِ ، وَالْجَرَحُ الْمَفْضِيُّ إِلَى فَوَاتِ الْحَيَاةِ فِي مَجْرَى الْعَادَةِ يُسَمَّى الْقَتْلُ ، إِلَّا أَنَّ الْقَصَاصَ سَقَطَ لِلشُّبْهَةِ فَوَجِبَ الْمَالُ.

١١ أقوله : ليس في وسعه ؛ فصار كالإمام إذا قَطَعَ يَدَ السَّارِقِ ، فَسَرَى فَمَاتَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَكَالْبَزَاغِ وَالْحَجَّامِ إِذَا فَعَلَ فَعَلًا مَعْتَادًا ، وَكَالْمَأْمُورِ بِقَطْعِ اليَدِ ، كَمَا إِذَا قَالَ لِرَجُلٍ : اقْطَعْ يَدِي ، فَقَطَعَ يَدَهُ فَمَاتَ الْمَقْطُوعُ مِنَ الْقَطْعِ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَهَذَا لِأَنَّ السَّرَايَةَ تَبِعَ لابتداء الجناية ، فلم يجوز أن يكون ابتداءُ الجنايةِ مباحاً ، وسرايتها مضمونة .  
ونحن نقول : هذا الاستشهادُ غيرُ صحيح ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ مَكْلَفٌ فِيهَا بِالْفِعْلِ ، إِمَّا تَقْلِيدًا كَالْإِمَامِ ، أَوْ عَقْدًا كَمَا فِي غَيْرِهِ ، وَالْوَاجِبَاتُ لَا تَتَّقِيْدُ بِوَصْفِ السَّلامَةِ ، كَالرَّمِيِّ إِلَى الْحَرْبِيِّ ، وَفِيمَا نَحْنُ فِيهِ لَا التَّزَامَ وَلَا وَجُوبَ إِذْ هُوَ مَنْدُوبٌ إِلَى الْعَفْوِ ، فَيَكُونُ مِنْ بَابِ الْإِطْلَاقِ ، فَأَشْبَهَ الْاِصْطِيَادَ فِي الْإِبَاحَةِ ، وَالْإِبَاحَةُ تَتَّقِيْدُ بِوَصْفِ السَّلامَةِ . هَكَذَا فِي «الهداية»<sup>(١)</sup>.

٢١ أقوله : وأرْشُ اليَدِ ؛ نَصَبَ عَظْفًا عَلَى دِيَةِ النَّفْسِ ، كَمَا يُفْهَمُ مِنْ تَقْرِيرِ الشَّارِحِ رحمته الله ، وَهُوَ بِوِزْنِ الْعَرْشِ : دِيَةُ الْجَرَاحَاتِ . كَذَا فِي «الصَّحَاحِ».

٣١ أقوله : غَيْرَ حَقِّهِ ؛ فَيُضْمَنُ ؛ وَهَذَا لِأَنَّ حَقَّهُ فِي الْقَتْلِ لَا فِي الْقَطْعِ ، وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يَجِبَ الْقَصَاصُ ، لَكِنْ إِنَّهُ سَقَطَ لِلشُّبْهَةِ إِذْ كَانَ لَهُ أَنْ يَتَلَفَ الطَّرْفَ تَبَعًا لِلنَّفْسِ ، وَإِذَا سَقَطَ الْقَوْدُ وَجِبَتْ الدِّيَةُ ، وَإِنَّمَا لَمْ يُضْمَنْ فِي الْحَالِ ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَصِيرَ قَتْلًا بِالسَّرَايَةِ ، فَيُظْهَرُ أَنَّهُ اسْتَوْفَى حَقَّهُ ، وَحَقُّهُ فِي الطَّرْفِ ثَبَتَ ضَرُورَةً ثُبُوتِ الْقَتْلِ ، وَهَذِهِ الضَّرُورَةُ عِنْدَ الْاِسْتِيفَاءِ لَا قَبْلَهُ.

وعندهما: لا یضمنُ شیئاً؛ لأنَّه استحقَّ إتلافَ النَّفسِ بِجميعِ أجزائه<sup>(١)</sup> فأُتلفَ البعضُ، فإذا عفا، فهو عفوٌ عاماً وراءَ هذا البعضِ فلا یضمنُ شیئاً.

فإذا وجدَ الاستیفاءُ ظهرَ حقُّه في الأطرافِ تبعاً، وإذا لم یستوفِ لم یظهرَ حقُّه في الطرفِ لا أصلاً ولا تبعاً، فتبیَّنَ أنَّه استوفى غیرَ حقِّه، فأما إذا لم یعفُ فإنَّما لم یضمنُ لمانع، وهو قیامُ الحقِّ في النفسِ؛ لاستحالةِ أنْ یملکَ قتلَه، وتكونُ أطرافُه مضمونةً علیه. فإنْ زالَ المانعُ بالعفوِ ظهرَ حکمُ السببِ، وإذا سرى فهو استیفاءٌ للقتلِ، فتبیَّنَ أنَّ العفوَ كانَ بعدَ الاستیفاءِ، ولو قطعَ وما عفا وبرئَ فهو علی الخلافِ في الصحیح. هكذا في «تكملة البحر»<sup>(١)</sup>.

[١] أقوله: بِجميعِ أجزائه؛ إذ الأجزاءُ تبعٌ للنفسِ، فبطلَ حقُّه بالعفوِ فیما بقيَ لا فیما استوفاه؛ ولهذا لو لم یعفُ لا یجبُ علیه ضمانُ الیدِ، وكذا إذا عفا ثمَّ سرى لا یضمنُ، والقطعُ الساري أفحشُ من المقتصرِ، أو قَطَعَ وما عفا وما سرى ثمَّ جَزَّ رقبته قبل البرءِ وبعده.

فصار كما لو كانَ له قصاصٌ في الیدِ، فقطعَ أصابعه ثمَّ عفا عن الیدِ، فإنَّه لا یضمنُ أرشَ الأصابعِ، والأصابعُ من الکفِّ كالأطرافِ في النفسِ. هكذا في «تكملة البحر»<sup>(٢)</sup>.



(١) «تكملة البحر» (٨: ٢٦٤).

(٢) «تكملة البحر» (٨: ٣٦٤).

## باب الشهادة في القتل واعتبار حالته

القَوْدُ يَثْبُتُ بِدَأْ لِلْوَرِثَةِ لَا إِرْثًا

### باب الشهادة في القتل<sup>(١)</sup> واعتبار حالته

(القَوْدُ يَثْبُتُ بِدَأْ لِلْوَرِثَةِ لَا إِرْثًا)، اعْلَمْ أَنَّ الْقَصَاصَ يَثْبُتُ لِلْوَرِثَةِ ابْتِدَاءً<sup>(٢)</sup> عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله؛ لِأَنَّهُ يَثْبُتُ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَالْمَيِّتُ لَيْسَ أَهْلًا لِأَنَّهُ يَمْلِكُ شَيْئًا إِلَّا مَا لَهُ إِلَيْهِ حَاجَةٌ كَالْمَالِ مَثَلًا، فَطَرِيقُ ثَبُوتِهِ الْخِلَافَةُ، وَعِنْدَهُمَا: طَرِيقُ ثَبُوتِهِ الْوَرَاثَةُ.

[١] قوله: باب الشهادة في القتل... إلخ؛ لَمَّا كَانَ الْقَتْلُ بَعْدَ تَحْقِيقِهِ رُبَّمَا يَحْدُثُ فَيَحْتَاجُ مَنْ لَهُ الْقَصَاصُ إِلَى إِثْبَاتِهِ بِالْبَيِّنَةِ، فَبَيَّنَ الشَّاهِدَةُ فِيهِ فِي بَابٍ عَلَى حِدَةٍ، وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: وَاعْتَبَارُ حَالِيَّتِهِ إِلَى مَا سَيَجِيءُ فِي آخِرِ الْبَابِ، حَيْثُ قَالَ: وَالْعَبْرَةُ بِحَالَةِ الرَّمِيِّ... إلخ.

[٢] قوله: يَثْبُتُ لِلْوَرِثَةِ ابْتِدَاءً؛ وَإِنَّمَا يَثْبُتُ ابْتِدَاءً بِطَرِيقِ الْخِلَافَةِ بِسَبَبِ الْعَقْدِ لِلْمَيِّتِ؛ أَيْ يَقُومُونَ مَقَامَهُ، فَيَسْتَحِقُّ بِهِ ابْتِدَاءً غَيْرَ أَنْ يَثْبُتَ لِلْمَيِّتِ، كَالْعَبْدِ يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ يَقَعُ الْمَلِكُ فِيهَا لِلْمَوْلَى ابْتِدَاءً بِطَرِيقِ الْخِلَافَةِ عَنْهُ.

وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّ الْقَصَاصَ مَلِكُ الْفِعْلِ فِي الْمَحَلِّ بَعْدَ مَوْتِ الْمَجْرُوحِ، وَلَا يَتَصَوَّرُ الْفِعْلُ مِنَ الْمَيِّتِ؛ وَلِهَذَا صَحَّ عَفْوُ الْوَرِثَةِ قَبْلَ مَوْتِ الْمَجْرُوحِ، وَإِنَّمَا صَحَّ عَفْوُ الْمَجْرُوحِ؛ لِأَنَّ السَّبَبَ انْعَقَدَ لَهُ وَفِي قَوْلِهِ رحمته الله: **وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا** (١)، نَصٌّ عَلَى أَنَّ الْقَصَاصَ يَثْبُتُ لِلْوَارِثِ ابْتِدَاءً بِخِلَافِ الدِّيَةِ وَالْدِّينِ؛ لِأَنَّ الْمَيِّتَ أَهْلُ الْمَالِ؛ وَلِذَا لَوْ نَصَبَ شَبَكَةً وَتَعَلَّقَ بِهَا صَيْدًا بَعْدَ مَوْتِهِ يَمْلِكُهُ.

وَأَصْلُ الْاِخْتِلَافِ رَاجِعٌ إِلَى أَنَّ اسْتِيفَاءَ الْقَصَاصِ حَقُّ الْوَرِثَةِ عِنْدَهُ، وَحَقُّ الْمَيِّتِ عِنْدَهُمَا، فَإِذَا كَانَ الْقَصَاصُ يَثْبُتُ حَقًّا لِلْوَرِثَةِ ابْتِدَاءً عِنْدَهُ، لَا يَنْتَسِبُ أَحَدُهُمْ خَصَمًا عَنِ الْآخَرِينَ فِي إِثْبَاتِ حَقِّهِمْ بَغَيْرِ وَكَالَةٍ مِنْهُ.

وَبِإِقَامَةِ الْحَاضِرِ الْبَيِّنَةُ لَا يَثْبُتُ الْقَصَاصُ فِي حَقِّ الْغَائِبِ، فَيَعِيدُهَا بَعْدَ حُضُورِهِ؛ لِيَتِمَّكَنَ مِنَ الْاسْتِيفَاءِ، وَلَا يُلْزَمُهُ أَنَّ الْقَصَاصَ إِذَا انْقَلَبَ مَالًا يَصِيرُ حَقًّا لِلْمَيِّتِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا انْقَلَبَ مَالًا صَارَ صَالِحًا لِقَضَاءِ حَوَائِجِهِ، فَصَارَ مَفِيدًا بِخِلَافِ الْقَصَاصِ.

فلا يصيرُ أحدهم خصماً عن البقية، فلو أقامَ حجةً بقتل أبيه غائباً أخوه فحضرَ يعيدها

والفرقُ بينهما<sup>(١١)</sup> أنَّ الوراثةَ تستدعي سبقَ ملكِ المورثِ، ثمَّ الانتقالُ منه إلى الوارثِ، والخلافةُ لا تستدعي ذلك، فالمرادُ بالخلافةِ هنا أن يقومَ شخصٌ مقامَ غيره في إقامة فعله، ففي القتل إذا اعتدى القاتلُ على المقتول فالحقُّ أن يعتدي المقتولُ بمثل ما اعتدى عليه، لكنَّهُ عاجزٌ عن إقامته، فالورثةُ قاموا مقامه من غير أن المقتول ملكه، ثمَّ انتقلَ منه إلى الورثة.

ثمَّ إذا ثبتَ هذا الأصلُ فرغَ عليه قوله: (فلا يصيرُ أحدهم خصماً عن البقية)<sup>(١٢)</sup>، اعلم أن كلَّ ما يملكه الورثةُ بطريقِ الوراثة، فأحدهم خصمٌ عن الباقي: أي قائمٌ مقامَ الباقي في الخصومةِ حتى إن ادَّعى أحدُ الورثةِ شيئاً من التركة على أحد، وأقامَ بينةً يثبتُ حقَّ الجميع، فلا يحتاجُ الباقيون إلى تجديدِ الدَّعوى، وكذا إذا ادَّعى أحدٌ على أحدٍ الورثةِ شيئاً من التركة، وأقامَ البينةَ عليه يثبتُ على الجميع، حتى لا يحتاجُ المدَّعي إلى أن يدَّعي على كلِّ واحد، وما يملكه الورثةُ لا بطريقِ الوراثة لا يصيرُ أحدهم خصماً عن الباقيين.

ففرغَ على هذا قوله: (فلو أقامَ حجةً بقتل أبيه غائباً أخوه<sup>(١٣)</sup> فحضرَ يعيدها):

[١] قوله: والفرقُ بينهما؛ أي الفرقُ بين الخلافةِ والوراثةِ هو أنَّ طريقَ الوراثةِ أن يثبتَ الملكُ للمورثِ الوليَّ ابتداءً، ثمَّ للوارثِ، وطريقُ الخلافةِ أن يثبتَ الملكُ لمن يخلفُ ابتداءً كالعبد إذا أتهب، فإنه يثبتُ للمولى ابتداءً بطريقِ الخلافة؛ لأنَّ العبدَ ليس بأهلٍ للملك، فالخلافةُ أعمُّ من الوراثة.

[٢] قوله: عن البقية؛ في استيفاءِ القصاصِ خلافاً لهما، والأصلُ أنَّ كلَّ ما يملكه الورثةُ بطريقِ الوراثةِ فأحدهم خصمٌ عن الباقيين، وقائمٌ مقامَ الكلِّ في الخصومة، وما يملكه الورثةُ لا بطريقِ الوراثةِ لا يصيرُ أحدهم خصماً عن الباقيين، كما صرحَ به الشارحُ رحمته الله.

[٣] قوله: غائباً أخوه؛ فلا يعيدُ إجماعاً حتى يحضرَ الغائب، لكنَّهُ يحبسُ لآته صارَ متهماً، وإنَّما قلنا: لا يعيد، إشارةً إلى أنَّ البينةَ تقبلُ إلا أنَّه لا يقضي بالقصاص

وفي الخطأ والدين لا ، فلو برهنَ القاتلُ على عفوِ الغائب ، فالحاضرُ خصمٌ ، وسقطَ القود

أي فلو أقامَ أحدُ الورثةِ بينةً وأخوهُ غائبٌ أن فلاناً قتلَ أباهُ عمداً يريدُ القصاص ، ثم حضرَ أخوهُ يحتاجُ إلى إعادةِ إقامةِ البينةِ عند أبي حنيفة رضي الله عنه خلافاً لهما .

(وفي الخطأ<sup>(١)</sup> والدين لا) : أي إذا كان القتلُ خطأ لا يحتاج<sup>(٢)</sup> إلى إعادةِ البينة ؛ لأنَّ موجبهُ المال ، وطريقُ ثبوتهِ الميراث ، وفي الدين إذا أقامَ أحدُ الورثةِ البينةَ أنَّ لأبيه على فلان كذا ، فحضرَ أخوهُ لا يحتاجُ إلى إقامةِ البينة .

(فلو برهنَ القاتلُ على عفوِ الغائب ، فالحاضرُ خصمٌ<sup>(٣)</sup> ، وسقطَ القود<sup>(٤)</sup>) : أي إذا كانَ بعضُ الورثةِ غائباً ، والبعضُ حاضراً ، فأقامَ القاتلُ البينةَ على الحاضرِ أنَّ الغائبَ قد عفى ، فالحاضرُ خصمٌ ؛ لأنه يدعي على الحاضرِ سقوطَ حقه في القصاص ، وانتقاله إلى مال ، فيكونُ خصماً .

إجماعاً ما لم يحضرَ الغائب ؛ لأنَّ المقصودَ من القضاءِ الاستيفاءُ ، والحاضر لا يتمكن منه بالإجماع . كما في «الكفاية»<sup>(١)</sup> .

[١] أقوله : وفي الخطأ ؛ أي في قتلِ أبيه خطأ ، وفي الدين لأبيه على آخر ، لو أقام الحاضرُ حجةً على ذلك لا يعيدها الغائبُ إذا حضرَ ؛ لأنَّ المال يثبت للورثةِ إرثاً عند الكل .

وفيه إيماءٌ إلى أنه اتحد القاضي للحاضر والغائب ، فلو أثبت قدرَ نصيبه منه أو كان القاضي متعدداً أعاد الحجة ، وإنما خصَّ الدين ؛ لأنَّ في إعادةِ الحجةِ للعقارِ اختلافاً ، وإن كان الأصحُّ أنه لا يعيدها ، كما في «العمادية» .

[٢] أقوله : لا يحتاج ؛ أي إلى إعادةِ البينة بالإجماع ؛ لما مرَّ من الأصل .

[٣] أقوله : فالحاضرُ خصمٌ ؛ لأنه ادعى حقاً على الحاضر ، وهو سقوطُ حقه في القصاص ، وانقلابه مالاً ، ولا يتمكن من إثباته إلا بإثبات عفوِ الغائب ، فانتصب خصماً عنه ، فإذا قضى عليه صارَ الغائبُ مقضياً تبعاً . كذا في الزيلعي رحمته الله<sup>(٢)</sup> .

[٤] أقوله : وسقطَ القود ؛ أي وإن جاءَ الغائبُ وأنكر العفوَ يصيرُ حقه نصفَ الدية .

(١) «الكفاية» (٩ : ١٩٥) .

(٢) في «تبين الحقائق» (٦ : ١٢٢) .

وكذا لو قُتِلَ عَبْدٌ بَيْنَ رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا غَائِبٌ، فَإِنْ شَهِدَ وَلِيًّا قَوْدٌ بِعَفْوِ أَخِيهِمَا بطلت، وهي

(وكذا لو قُتِلَ عَبْدٌ بَيْنَ رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا غَائِبٌ): أي عبدٌ مشتركٌ بَيْنَ رَجُلَيْنِ، أَحَدُهُمَا غَائِبٌ، قَتَلَ عَمْدًا، فَادَّعَى الْقَاتِلُ عَلَى الْحَاضِرِ أَنَّ الْغَائِبَ قَدْ عَفَى، فَالْحَاضِرُ خَصِمٌ وَسَقَطَ عَنْهُ الْقَوْدُ لَمَّا ذَكَرْنَا<sup>(١)</sup>.

(فَإِنْ شَهِدَ وَلِيًّا قَوْدٌ<sup>(١)</sup> بِعَفْوِ أَخِيهِمَا بطلت، وهي): أي الشَّهادة

[١] أقوله: فَإِنْ شَهِدَ وَلِيًّا قَوْدٌ... الخ؛ صورة المسألة: رجلٌ قَتَلَ رَجُلًا، وَلِلْقَتِيلِ ثَلَاثَةُ بَنِينَ، فَشَهِدَ اِثْنَانُ مِنْهُ عَلَى أَنَّ ثَالِثَهُمْ عَفَا عَنْ الْقَتِيلِ، فَشَهِادَتُهُمَا بَاطِلَةٌ، وَتَكُونُ هَذِهِ الشَّاهِدَةُ عَفْوًا مِنْهُمَا؛ لِأَنَّهُمَا يَجْرَأْنَ بِشَهِادَتِهِمَا إِلَى أَنْفُسِهِمَا مَغْنَمًا وَمَالًا وَنَفْعًا، وَهُوَ انْقِلَابُ الْقَوْدِ مَالًا فَتَكُونُ الشَّاهِدَةُ بَاطِلَةً.

وَأَمَّا تَعْلِيلُ قَوْلِهِ: وَهِيَ عَفْوٌ؛ فَلَأَنَّهُمَا زَعَمَا أَنَّ الْقَوْدَ قَدْ سَقَطَ، وَزَعَمَهُمَا فِي حَقِّهِمَا مَعْتَبَرٌ؛ فَإِنْ صَدَّقَ الْقَاتِلُ الشَّاهِدِينَ فَالِدِّيَّةُ بَيْنَهُمَا ثَلَاثًا، مَعْنَاهُ إِذَا صَدَّقَهُمَا وَحَدَهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا صَدَّقَهُمَا، فَقَدْ أَقْرَبَ بِثُلْثِي الدِّيَّةِ لِهَمَا، فَصَحَّ إِقْرَارُهُ، إِلَّا أَنَّ الْقَاتِلَ يَدَّعِي سَقُوطَ حَقِّ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ، وَالْحَالُ أَنَّ الْمَشْهُودَ عَلَيْهِ يَنْكُرُ، فَلَا يَصْدُقُ دَعْوَى الْقَاتِلِ، وَيَغْرَمُ نَصِيبَ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ.

وإن كَذَّبَهُمَا الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ فَلَا شَيْءَ لِهَمَا، وَلِلْآخِرِ ثَلْثٌ مَعْنَاهُ إِذَا كَذَّبَهُمَا الْقَاتِلُ أَيْضًا، وَهَذَا لِأَنََّّهُمَا أَقْرَأَ عَلَى أَنْفُسِهِمَا بِسَقُوطِ الْقَصَاصِ فَقَبِلَ إِقْرَارَهُمَا، وَادَّعَى انْقِلَابَ نَصِيبِهِمَا مَالًا، فَلَا يَقْبَلُ إِلَّا بِالْحِجَّةِ، وَيَنْقَلِبُ نَصِيبُ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ إِلَّا أَنَّ دَعْوَاهُمَا الْعَفْوُ عَلَى الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ، وَهُوَ يَنْكُرُ بِمَنْزِلَةِ ابْتِدَاءِ الْعَفْوِ مِنْهُمَا، كَأَنَّهُمَا قَالَا: عَفَوْنَا فِي حَقِّ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ سَقُوطَ الْقَوْدِ مُضَافٌ إِلَيْهِمَا، وَإِنْ صَدَّقَهُمَا الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ وَحَدَهُ دُونَ الْقَاتِلِ غَرِمَ الْقَاتِلُ ثَلْثَ الدِّيَّةِ لِلْمَشْهُودِ عَلَيْهِ؛ لِإِقْرَارِ الْقَاتِلِ لَهُ بِذَلِكَ.

وإنما قلنا معناه إذا كَذَّبَهُمَا الْقَاتِلُ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ إِذَا صَدَّقَهُمَا الْقَاتِلُ عَنْهُ تَكْذِيبُ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ يَجِبُ عَلَى الْقَاتِلِ دِيَّةٌ كَامِلَةٌ بَيْنَهُمَا ثَلَاثًا؛ وَذَلِكَ لِأَنََّّهُمَا بِالشَّاهِدَةِ أَقْرَأَ بِسَقُوطِ الْقَصَاصِ، وَانْقِلَابُ نَصِيبِهِمَا مَالًا، وَقَدْ أَقْرَأَ الْقَاتِلُ بِذَلِكَ عَلَى تَقْدِيرِ تَصْدِيقِ

(١) أي في المسألة التي سبقتها.

عفو منهما، فإن صدقهما القاتل وحده، فلكلّ منهما ثلث الدية، وإن كذّبهما فلا شيء لهما، وللآخر ثلث الدية، وإن صدقهما الأخ فقط فله الثلث

(عفو منهما<sup>(١)</sup>)، فإن صدقهما القاتل وحده<sup>(٢)</sup>، فلكلّ منهما ثلث الدية، وإن كذّبهما فلا شيء لهما، وللآخر ثلث الدية، وإن صدقهما الأخ فقط فله الثلث، هكذا ذكر في «الهداية»<sup>(٣)</sup> وفيه نوع نظر؛ لأنه إن أريد بالشهادة حقيقتهما، فهي لا تكون بدون الدعوى، والمدعى هو القاتل، فكيف يكون تكذيب القاتل من أقسام هذه المسألة، وإن أريد بالشهادة مجرد الإخبار لا يصح الحكم بالبطلان مطلقاً، إذ هو مخصوص بما إذا كذّبهما، ومن الأقسام ما إذا صدقهما الأخ، وحينئذ لا يبطل الإخبار.

القاتل فلزمه ثلث الدية لهما، وثلث الدية للمشهود عليه؛ لأنه ما أقر بسقوط القصاص، وإنما سقط القصاص بإقرار غيره.

والحاصل أنّ الوجوه منقسمة على أربعة أقسام على القسمة العقلية، وذلك إمّا يصدقهما المشهود عليه والقاتل جميعاً، أو يكذّبهما المشهود عليه ويصدقهما القاتل، أو على العكس، وهاهنا بحثٌ مذكور في الشرح فلا حاجة إلى البيان.

[١] قوله: عفو منهما؛ لأنهما بالشهادة زعما أنّ القود قد سقط، وزعمهما يعتبر في حقهما.

[٢] قوله: القاتل وحده؛ وكذّبهما المشهود عليه في شهادتهما بعفو الثالث، وإنما قيد بهذا؛ لأنه إذا صدقهما القاتل والمشهود عليه يضمن القاتل ثلثي الدية للشاهدين لا غير؛ لأنهما ادّعى على القاتل المال، وصدقهما القاتل فيه، ولا يضمن للمشهود عليه شيئاً؛ لأنه أقرّ بالعفو، حيث صدّق الشاهدين. هكذا في «الكفاية»<sup>(٢)</sup>.

[٣] قوله: وإن صدقهما الأخ فقط فله الثلث؛ قال في «العناية»<sup>(٣)</sup>: هذا استحسان، والقياس أن لا يلزمه شيء؛ لأن ما ادّعه الشاهدان على القاتل لم يثبت؛ لإنكاره وما أقرّ به القاتل للمشهود عليه قد بطل بتكذيبه.

(١) «الهداية» (٤: ١٧٤).

(٢) «الكفاية» (٩: ١٩٦ - ١٩٧).

(٣) «العناية» (١٠: ٢٦٣).



وأیضاً الأقسامُ أربعةٌ ولم یذكرْ إلا الثلاثة ، فالحقُّ أن یقال : فإن أخبرَ ولياً قودَ بعفوِ أخيهما ، فهو عفوٌ للقصاصِ منهما :

١. فإن صدَّقهما القاتلُ والأخُ فلا شيءَ له ، ولهما ثلثُ الدِّيةِ.

٢. وإن كذَّباهما فلا شيءَ للمخبرينِ ولأخيهما ثلثُ الدِّيةِ.

٣. وإن صدَّقهما القاتلُ وحدهُ فلكلِّ منهما ثلثُ الدِّيةِ.

٤. وإن صدَّقهما الأخُ فقطً فله ثلثُ الدِّيةِ.

أما الأولُ ؛ وهو تصديقهما فظاهر.

وأما الثاني : وهو تكذيبُهما ؛ فلأنَّ إخبارَهما بعفوِ الأخِ إقرارٌ بأنَّ لا حقَّ لهما في القصاصِ ، فلا قصاصَ لهما<sup>(١)</sup> ، ولا مالَ لتكذيبِ القاتلِ والأخِ ، ثمَّ للأخِ ثلثُ الدِّيةِ ؛ لأنَّ حقَّ المخبرينِ لمَّا سقطَ في القصاصِ سقطَ حقُّ الأخِ لعدمِ تجزئِهِ ، وانتقلَ إلى المالِ ، إذ لم یثبتْ عفوُهُ ؛ لأنَّ إخبارَ المخبرينِ بعفوِهِ لم یصحَّ ؛ لأنَّهما یجرَّان به نفعاً<sup>(٢)</sup> ، وهو انتقالُ حقِّهما إلى المالِ.

ووجه الاستحسان : أنَّ القاتلَ بتكذيبِهِ للشاهدينِ أقرَّ للمشهودِ علیه بثلثِ الدِّيةِ ؛ لزعمِهِ أنَّ القصاصَ سقطَ بدعواهما العفوِ على الثالثِ ، وانقلبَ نصیبُهُ مالاً ، والثالثُ لمَّا صدَّقَ الشاهدينِ في العفوِ فقد زعمَ أنَّ نصیبَهُما انقلبَ مالاً ، فصار مقراً لهما بما أقرَّ به له القاتلُ ، فیجوزُ إقرارُهُ بذلكَ بمنزلةِ ما لو أقرَّ رجلٌ بألفِ درهمٍ ، وقال المقرُّ له : هذه الألفُ لیست لی ، ولكنَّها لفلانٍ جاز ، وصارت لفلانٍ ، كذا هذا.

[١] أقوله : فلا قصاصَ لهما ؛ لأنَّهما مأخوذان بقولهما في سقوطِ حقِّهما ، ولا مالَ ؛ لأنَّهما ادَّعيا انقلابَ نصیبِهِما مالاً ، فلا تقبلُ إلا بحجَّة. كذا في حواشي «الهداية»<sup>(١)</sup>.

[٢] أقوله : لأنَّهما یجرَّان به نفعاً ؛ وشهادة مَنْ یجرِّ النفعَ أو یدفع الضررَ باطلة ؛ لكونه متَّهماً فیها<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر : «ذخيرة العقبی» (ص ٦٠٧).

(٢) ينظر : «ذخيرة العقبی» (ص ٦٠٧).

وإن اختلفَ شاهدَا القتلِ في زمانِهِ أو مكانِهِ أو آلتِهِ، أو قالَ شاهد: قتلُهُ بعضا وقال الآخر: جهلتُ آلةَ قتلِهِ، لغت، وإن شهدا بقتلِهِ، وقالَا: جهلنا آلتَهُ تجبُ الدِّيةُ

وأما الثالثُ ؛ وهو تصديقُ القاتلِ فقط، فإنَّ للأخ ثلثُ الدِّيةِ لما ذكرنا، وكذا لكلٍّ من المخبِرين، بتصديقِ القاتلِ ؛ لأنَّ حقَّهما انتقلَ إلى المال.

وأما الرَّابِعُ ؛ وهو تصديقُ الأخ فقط فهو الاستحسان، والقياسُ أن لا يكونَ على القاتلِ شيءٌ ؛ لأنَّ ما ادَّعاهُ المخبرانِ على القاتلِ لم يثبتْ لإنكارِهِ، وما أقرَّ به القاتلُ للأخ يبطلُ بتكذيبِهِ، وجهُ الاستحسان: أنَّ القاتلَ بتكذيبِهِ المخبِرينَ أقرَّ بأنَّ لأخيهِما ثلثُ الدِّيةِ لزعمِهِ أنَّ القصاصَ سقطَ بدعواهما العفوَ على الأخ، وانقلبَ نصيبُ الأخ مالاً، والأخُ لَمَّا صدَّقَ المخبِرينَ في العفوِ فقد زعمَ أنَّ نصيبَهُما انقلبَ مالاً، فصارَ مقرراً لهما، بما أقرَّ به القاتلُ، ووجهُهما مذكورٌ في «الهداية»<sup>(١)</sup>.

(وإن اختلفَ شاهدَا القتلِ في زمانِهِ أو مكانِهِ أو آلتِهِ، أو قالَ شاهد: قتلُهُ بعضا وقال الآخر: جهلتُ آلةَ قتلِهِ، لغت<sup>(٢)</sup>، وإن شهدا بقتلِهِ، وقالَا: جهلنا آلتَهُ تجبُ الدِّيةُ)

١ أقوله: لما ذكرنا؛ إشارة إلى قوله: قبيل هذا؛ لأنَّ حقَّ المخبِرينَ لَمَّا سقطَ في القصاصِ سقطَ حقُّ الأخ؛ لعدم تجزئته إلى آخره. كذا في الجلبى رحمته الله<sup>(٣)</sup>.

٢ أقوله: لغت؛ لأنَّ القتلَ لا يعاد ولا يكرَّر، والقتلُ في زمانٍ أو في مكانٍ غيرُ القتلِ في زمانٍ أو مكانٍ آخر، والقتلُ بالسلاح غيرُ القتلِ بالعصا؛ لأنَّ الأوَّلَ عمدٌ والثاني شبه العمد، ويختلفُ أحكامُها، فكان على كلِّ قتلٍ شهادةُ فرد.

وكذا إذا قال أحدُ الشاهدين: قتلَهُ بعضا، وقال الآخر: لا أعلمُ بأيِّ شيءٍ قتلَهُ، فهو باطل؛ فإنَّ المطلقَ يغيِّرُ المقيَّدَ، فإنَّ المطلقَ يوجبُ الدِّيةَ في ماله، والمقيَّدُ بالعصا على العاقلة. كذا في «الهداية»<sup>(٤)</sup>، وحواشيه.

(١) «الهداية» (٤: ١٧٤).

(٢) في «ذخيرة العقبى» (ص ٦٠٧).

(٣) «الهداية» (٤: ١٧٤).

وإن أقرَّ كلُّ من رجلين بقتل زيد، وقال الوليُّ: قتلتما، فله قتلُهما، ولو قامت بيَّنة بقتل زيد عمرو، وأخرى بقتل بكرٍ إياه، وادَّعى الوليُّ قتلَهما لغتا

القياسُ أن لا يجبَ شيءٌ؛ لأنَّ حكمَ القتلِ يختلفُ باختلافِ الآلة<sup>(١)</sup>، ووجهُ الاستحسان: أنَّهم شهدوا بمطلقِ القتل، والمطلقُ ليسَ بمجملٍ<sup>(٢)</sup> فيثبتُ أقلُّ موجبِهِ وهو الدِّية، وتجبُ في مالِهِ؛ لأنَّ الأصلَ في القتلِ العمدُ فلا يتحمَّلُهُ العاقلة.

(وإن أقرَّ كلُّ من رجلين بقتل زيد، وقال الوليُّ: قتلتما<sup>(٣)</sup>، فله قتلُهما، ولو قامت بيَّنة بقتل زيد عمرو، وأخرى بقتل بكرٍ إياه، وادَّعى الوليُّ قتلَهما لغتا)؛ لأنَّ في الثاني<sup>(٤)</sup> تكذيبَ المشهودِ له الشَّاهدُ في بعضِ ما شهدَ له، وهذا يبطلُ شهادتَهُ

[١] قوله: لأنَّ حكمَ القتلِ يختلفُ باختلافِ الآلة؛ لا يقال: لا تعيينُ للآلة هاهنا، والاختلافُ فرعُه؛ لأنَّا نقولُ معناه يحتملُ الاختلافُ؛ لأنَّهما لو فسَّرا احتملُ أنَّ كلَّ واحدٍ منهما فسَّرَ خلافَ ما فسَّره الآخرُ؛ بأن يقولَ أحدهما: قتله بالسيف، ويقول الآخرُ: قتله بالعصا، فيكون هذا الاحتمالُ بمنزلةِ حقيقةِ الاختلاف.

يؤيِّدُ هذا الجوابُ تقريرُ صاحب «العناية»، وإلى هذا مال قولُ صاحب «الكافي»، والقياسُ أن لا يقبلَ هذه الشهادة؛ لأنَّهما شهدا بقتلِ مجهولٍ؛ لأنَّه إذا جهلتِ الآلةُ فقد جهلَ القتلُ؛ لأنَّه يختلفُ حكمُهُ باختلافِ الآلة. هكذا في الجلبى<sup>(٥)</sup>.

[٢] قوله: والمطلقُ ليسَ بمجملٍ؛ فإنَّ المطلقَ ممكنُ العمل، ألا ترى أنَّ الله تعالى أوجبَ الكفَّارةَ بتحريرِ رقبةٍ مطلقة، ووجبَ العملُ به ولو كان مجملاً لَمَّا وجبَ العملُ به، كذا ذكره الإمامُ الكسائيُّ<sup>(٦)</sup>. هكذا في «الكفاية»<sup>(٧)</sup>.

[٣] قوله: وقال الوليُّ: قتلتما... إلخ؛ ولو قال الوليُّ: صدقتما بدل قوله: قتلتما، لم يكن له أن يقتلَ واحداً منهما؛ لأنَّ معنى قوله: صدقتما، تصديقُ كلِّ واحدٍ منهما بانفراده، وفيه تكذيبُ الآخرِ في الجميع، فهو تكذيبٌ لهما. هكذا في بعضِ حواشي «الهداية».

[٤] قوله: لأنَّ في الثاني... إلخ؛ توضيحُه: إنَّ الإقرارَ والشهادةَ يتناولُ كلُّ واحدٍ منهما وجودَ كلِّ القتلِ ووجوبَ القصاص، وقد حصلَ التكذيبُ في الإقرارِ من المقرِّ

(١) في «ذخيرة العقبى» (ص ٦٠٧).

(٢) «الكفاية» (٩: ١٩٨ - ١٩٩).

والعبرة لحالة الرمي لا للوصول فتجب الدية على من رمى مسلماً فارتد فوصل،  
والقيمة لسيد عبد رمي إليه فأعتقه فوصل

لأن التكذيب تفسيق، وفي الأول تكذيب المقر له المقر في بعض ما أقرب به وهو  
انفراده في القتل، وهذا لا يبطل الإقرار.

(والعبرة لحالة الرمي لا للوصول فتجب الدية على من رمى مسلماً فارتد فوصل)، هذا عند أبي حنيفة رحمته الله، وعندهما: لا يجب شيء إذ بالارتداد سقط تقوُّمه فصار مبرئاً للرَّامي عن موجهه، كما إذا أبرأه بعد الجرح قبل الموت، له: أن المرمي إليه<sup>(١)</sup> حالة الرمي متقوم، (والقيمة لسيد عبد رمي إليه فأعتقه فوصل)، هذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمتهما الله، وقال محمد رحمته الله: فضل ما بين قيمته مرمياً<sup>(٢)</sup> إلى غير مرمي.

له، وهو الولي، وفي الشهادة من المشهود له، وهو الولي أيضاً، غير أن تكذيب المقر له المقر في بعض ما أقرب به لا يبطل إقراره في الباقي، وتكذيب المشهود له الشاهد في بعض ما شهد به يبطل شهادته أصلاً؛ لأن التكذيب تفسيق، فسق الشاهد يمنع القبول، وأما فسق المقر لا يمنع صحة الإقرار. كذا في «الهداية»<sup>(٣)</sup>.

[١] قوله: إن المرمي إليه... إلخ؛ يعني إن الضمان يجب بفعله، وهو الرمي، إذ لا فعل منه بعده، فيعتبر حالة الرمي، والرمي إليه حالة الرمي متقوم.  
فإن قيل: إن كان ما ذكرتم بجميع مقدماته صحيحاً، والفعل كان عمداً فينبغي أن يكون القصاص واجباً.

قلنا: الفعل وإن كان عمداً فالقود يسقط بالشبهة الناشئة من اعتبار حالة الإصابة. كذا في «الجلبي»<sup>(٢)</sup> ناقلاً عن «العناية»<sup>(٣)</sup>.

[٢] قوله: فضل ما بين قيمته مرمياً... إلخ؛ يعني لو كان قيمته قبل الرمي ألف درهم، وبعده ثمانية، يلزمه مئتا درهم.

(١) «الهداية» (٤ : ١٧٥).

(٢) «ذخيرة العقبى» (ص ٦٠٧).

(٣) «العناية» (١٠ : ٢٦٨).

والجزء على محرم رمى صيداً فحلّ فوصل لا على حلال رماء فأحرّم فوصل  
(والجزء على محرم<sup>(١)</sup> رمى صيداً فحلّ فوصل لا على حلال رماء فأحرّم فوصل

دلیل محمد ﷺ: إنّ العتق قاطع للسّراية؛ لاشتباه من له الحق؛ لأنّ المستحقّ حال ابتداء الجنایة المولى، وحال الإصابة العبد؛ لحرّيته، فصار العتق بمنزلة البرء، كما إذا قطع يد عبد أو جرحه ثمّ أعتقه المولى ثمّ سرى، فإنّ العتق لقطع السّراية حتى لا یجب بعد العتق شيء من الدّیة والقيمة، وإنّما یضمن النقصان.

ولهما: إنّ الرامي یصیر قاتلاً من وقت الرمي؛ لأنّ فعله الرمي، والعبد مملوك في حالة الرمي، فیجب قیمته؛ لأنّ الفعل انعقد من الابتداء موجباً للقيمة، فلا یتغیّر باعتراض الحرّیة، بخلاف القطع والجرح؛ لأنّه إتلاف بعض المحلّ، وأنّه یوجب، وأنّه موجب الضمان للمولى؛ لأنّه وردّ على محلّ مملوك.

بعد السراية لو وجب شيء یوجب للعبد، فتصیر النهاية مخالفة للبداية، أمّا الرمي قبل الإصابة لیس بإتلاف شيء؛ لأنّه لا أثر للرمي في المحلّ، وإنّما قلّت الرغبات في العبد، فلا یجب به ضمان، فلا تتخالفُ النهاية والبداية، فیجب قیمته للمولى.

قال في «العناية»<sup>(١)</sup>: إن قولنا: إنّ الرامي یصیر قاتلاً من وقت الرمي ظاهر على مذهب الأعظم ﷺ، فإنّه یعتبر وقت الرمي.

أمّا أبو یوسف ﷺ فیحتاج إلى الفرق بین هذه و بین ما إذا رمى مسلماً فارتدّ والعیاذ بالله قبل الإصابة، حيث اعتبر هناك حالة الإصابة، وهاهنا حالة الرمي، وهو أنّ الرمي إليه خرج بالارتداد عن أن یكون معصوماً، والزمان یعتمد صفة العصمة، فلا یجب الضمان بالمنافی.

وأمّا الإعتاق فإنّه لا ینافی العصمة، فیجب علیه قیمته للمولى، ومن هذا یعلم أنّ أبا یوسف ﷺ یعتبر وقت الرمي إلا في صورة الارتداد، وقال أخى جلبي ﷺ في المنهية ناقلًا عن «البيانة»: قد ذكر الفقيه أبو اللیث قول أبی یوسف ﷺ محمد ﷺ في مسألة الإعتاق بعد الرمي، وفخر الإسلام مع أبی حنیفة ﷺ. والله أعلم.

[١] قوله: والجزء على محرم... الخ؛ هذه مسألتان صورتها: لو رمى المحرم صيداً

ولا يضمن مَنْ رمى مقضيّاً عليه برجم فرجع شاهدُهُ فوصل وحلّ صيداً رماه مسلمٌ  
فتمجّس نعوذُ بالله فوصل، لا ما رماه مجوسيٌّ فأسلم فوصل

ولا يضمن مَنْ رمى مقضيّاً عليه برجم فرجع شاهدُهُ فوصل وحلّ صيداً رماه  
مسلمٌ<sup>(١)</sup> فتمجّس نعوذُ بالله فوصل، لا ما رماه مجوسيٌّ فأسلم فوصل؛ لأنّ المعتبرَ  
حالةَ الرمي.

ثم خرج من الإحرام، فوقع الرمي بالصيد، فعليه الجزاء.

لورمي حلالاً صيداً ثمّ أحرّم فلا شيء عليه؛ لأنّ الضمان إنّما يجب بالتعدي  
وهو رميه في حالة الإحرام، وفي الأوّل هو محرم وقت الرمي، وفي الثاني حلال؛ فلذا  
افترقا في الحكم. كذا في «الهداية»<sup>(١)</sup>.

[أقول: وحلّ صيداً رماه مسلم... الخ؛ صورته: إن رمى مسلمٌ صيداً فتمجّس؛  
أي صار مجوسياً العياذ بالله، فوصل حلّ أكله، وإن رماه مجوسيٌّ فأسلم لا يؤكل؛ لأنّ  
المعتبر حال الرمي في حقّ الحلّ والحرم، إذ الرمي هو الذكاة، فتعتبر الأهلية وانسلاّبها  
عند الرمي. كذا في «الهداية»<sup>(٢)</sup>.<sup>(٣)</sup>

(١) «الهداية» (٤: ١٧٦).

(٢) «الهداية» (٤: ١٧٦).

(٣) ويدخل في الجنائيات حوادث المرور، وقد أفاض في تفصيله قواعد شيخنا العلامة محمد تقي

الدين العثماني حفظه الله في «بحوث في قضايا فقهية معاصرة» (ص ٣١٠ - ٣١٩)، فأوجز بعض

ما قال، فأقول: ضوابط الضمان المتعلقة بحوادث السير مستخلصة من كتب الفقهاء:

١. إذا كان المباشر هو السبب الوحيد في الإتلاف، فهو ضامن سواء كان متعدداً، أو غير  
متعدداً، بمعنى أنه لم يفعل فعلاً محظوراً في نفسه.

٢. إذا اجتمع المباشر والسبب، وليس أحداً منهما متعدداً بالمعنى المذكور فالضمان على المباشر.

٣. إذا اجتمع المباشر والسبب، والمباشر متعدّد والسبب غير متعدّد، فالضمان على المباشر.

٤. إذا اجتمع المباشر والسبب، وكل واحد منهما متعدّد، فالضمان على المباشر.

٥. إذا اجتمع المباشر والسبب، والسبب متعدّد، والمباشر غير متعدّد، فالضمان على السبب.

فالأصل أن سائق السيارة مسؤول عن كل ما يحدث بسيارته خلال تسييره إياها، وذلك

لأن السيارة آلة في يده، وهو يقدر على ضبطها، فكل ما ينشأ عن السيارة، فإنه مسؤول عنه،

وهناك فرق بين الدابة والسيارة من حيث إن الدابة متحركة بنفسها بخلاف السيارة.

## موجبي

وعليه فالأصل أن السائق ضامن لكل ضرر ينشأ من عجلاتها أو مقدمتها أو من خلفها أو من أحد جانبيها؛ لأن السيارة آلة محضة في يد السائق، فتسبب مباشرة الاضرار إليه. فإن كان متعدياً بمخالفة قواعد المرور كأن يسوق بسرعة غير معتادة، فلا خفاء في كونه ضامناً؛ لأن الضرر نشأ بتعديه، والمتعدي ضامن في كل حال.

أما إذا لم يكن متعدياً في السير، بأن ساق سيارته ملتزماً بجميع قواعد المرور، فإنه يضمن الضرر الذي باشره، ويجب لتضمينه أن تصح نسبة المباشرة إليه بدون مزاحم على وجه معقول، على هذا الأساس لا يضمن في الصور الآتية:

١. إذا كان السائق يسوق سيارته ملتزماً بجميع قواعد المرور، ولكن دفع شخص رجلاً آخر أمام سيارته فجأة بحيث لم يمكن له أن يوقف السيارة قبل أن تدهسه.

٢. إذا أوقف السائق سيارته أمام إشارة المرور منتظراً إشارة فتح الطريق فصدمته سيارة من خلفه ودفعته إلى الأمام فصدمت سيارته أحداً، فليس الضمان على سائق السيارة الأمامية، بل الضمان على سائق السيارة التي صدمتها من خلفها؛ لأنه لا تصح نسبة المباشرة إلى السيارة الأمامية، فإنها مدفوعة بمنزلة الآلة للسيارة الخلفية.

٣. إذا كانت السيارة سليمة قبل السير بها، وكان السائق يتعهدا تعهداً معروفاً، ثم طرأ عليها خلل مفاجئ في جهاز من أجهزتها، حتى خرجت السيارة من قدرة السائق ومكنته من ضبطها، فصدمت إنساناً.

٤. إذا ساق إنسان سيارة في شارع عام ملتزماً السرعة المقررة، ومتبعاً خط السير حسب النظام، ومتبصراً في سوقه حسب قواعد السير، فقفز رجل أمامه فجأة؛ إذ كان يقرب منها بحيث لا يمكن للسيارة في سيرها المعتاد في مثل ذلك المكان أن تتوقف بالفرملة، وكان قفزه لا يتوقع مسبقاً لدى سائق متبصر محتاط، فصدمته السيارة رغم قيام السائق بما وجب عليه من الفرملة ونحوها.

## كتاب الديات

الدِّيةُ من الذهب ألفُ دينار، ومن الورق عشرةُ آلافِ درهم، ومن الإبلِ مئة، وهذه في شبه العمدِ أرباع: من بنتٍ مخاض، وبنتٍ لبون، وحيقة، وجدعة، وهي المغلظة، وفي الخطأ أخماسٌ منهما، ومن ابنِ مخاض

## كتاب الديات<sup>(١)</sup>

(الدِّيةُ من الذهب ألفُ دينار، ومن الورق<sup>(٢)</sup> عشرةُ آلافِ درهم، ومن الإبلِ مئة، وهذه في شبه العمدِ أرباع: من بنتٍ مخاض، وبنتٍ لبون، وحيقة، وجدعة، وهي المغلظة<sup>(٣)</sup>، وفي الخطأ أخماسٌ منهما، ومن ابنِ مخاض)

[١]أقوله: كتاب الديات؛ الدِّيةُ في اللغة مصدر: ودَى القاتلُ المقتول: أعطى ديتَه، وأعطى لوليِّه المال الذي هو بدلُ النفس، ثم قيل لذلك المال: الدِّية، تسميةً بالمصدر. كذا في «المغرب»<sup>(١)</sup>.

قال في «القاموس»<sup>(٢)</sup>: الدِّية: حقٌّ للقتيل، جمعُها دِيَّات، وفي «الصَّحاح»<sup>(٣)</sup>: ودِيت القَتيل أدَّت ديتَه: إذا أعطيت ديتَه، وأمَّا معناها شرعاً فالدِّيةُ عبارةٌ عمَّا يؤدَّى، وقد صار هذا الاسمُ علماً على بدلِ النفوس دون غيرها، وهو الأرش.

قال في «العناية»<sup>(٤)</sup>: ذكُر الدِّيَّات بعد الجنائيات ظاهراً المناسبة لما أنَّ الدِّيةَ إحدى مُوجِبِي الجنائية في الآدمي؛ صيانةً له عن القصاص، لكنَّ القصاص أشدُّ جنائية، فلذا قدَّمه.

[٢]أقوله: ومن الورق؛ أي الفضة عشرةُ آلاف درهم، يعني وزنُ سبعة، فظهر منه أنَّ كلَّ دينارٍ في زمنِ رسول الله ﷺ بعشرة دراهم من الدراهم التي كلَّ عشرةٍ منها سبعة مثاقيل. كما ذكر في «كتاب الزكاة».

[٣]أقوله: وهي المغلظة؛ اعلم أن عبارات المتون هاهنا مختلفة المفهوم، فظاهر

(١) «المغرب» (ص ٤٨٠).

(٢) «القاموس» (٤: ٤٠٠).

(٣) «الصَّحاح» (٢: ٦٧٦).

(٤) «العناية» (١٠: ٢٧٠).



الدِّيةُ عند أبي حنيفة رحمته الله لا تكونُ إلا من هذه الأموال الثلاثة، وقالوا: منها، ومن البقر مئتا بقرة<sup>(١)</sup>، ومن الغنم ألف شاة، ومن الحِلل مئتا حلّة، كلُّ حلّة ثوبان؛ لأنَّ عمرَ رحمته الله جعلَ على أهل كلِّ مال<sup>(٢)</sup> منها.

عبارة «الهداية» و«الاختيار» و«الكنز» و«الملتقى» و«تنوير الابصار» أنَّ دِيَةَ شبه العمد لا تكون إلا من الإبل، وعليه فالتغليظ ظاهر؛ لعدم التخيير.

وظاهرُ عبارة «الاصلاح» و«الغرر» وغيرها أنَّها تكون من غير الإبل أيضاً، وإليه مال المصنّف رحمته الله وبه صرح القدوري حيث قال: ولا يثبت التغليظ إلا في الإبل خاصة، فإن قضى من غير الإبل لم تغلظ. انتهى.

وعليه فمعنى التغليظ فيها أنَّها إذا وقعت من الإبل تدفع أرباعاً، بخلاف دِيَةِ الخطأ، فإنَّها أخماس، وفي «المجمع»: تغلّظُ دِيَةِ شبه العمد في الإبل، قال شارحه: حتى لو قضى بالدية من غير الإبل لم تغلّظ، وكذا في «درر البحار» وشرحه «غرر الأفكار».

وفي «جنايات» «غاية البيان»: وتغليظُ الدِّيَةِ في شبه العمد في الإبل إذا فرضت الدية فيها، فأما غيرُ الإبل فلا يغلّظ فيها، وفي «الجواهر»، حتى أنَّه لا يزدادُ في الفضة على عشرة آلاف ولا في الذهب على ألف دينار.

وفي «درر البحار»: اتَّفَقَ الأئمة على أنَّ الدِّيَةَ من الذهب في الخطأ وشبه العمد ألف دينار، فهذه العباراتُ صريحةٌ في أنَّ دِيَةَ شبه العمد لا يختص بالإبل. كذا قال الطحطاوي رحمته الله<sup>(١)</sup>.

[١] قوله: بقرة... الخ؛ وقال الجلبلي رحمته الله<sup>(٢)</sup> عن «العناية»<sup>(٣)</sup>: ويكون قيمة كلِّ بقرة خمسون درهماً، وقيمة كلِّ شاة خمسة دراهم، وقيمة كلِّ حلّة خمسون درهماً، وكلُّ حلّة ثوبان؛ ازار ورداء، وهو المختار، وفي «النهاية»: قيل في زماننا قميص وسراويل.

[٢] قوله: لأنَّ عمرَ رحمته الله جعلَ على أهل كلِّ مال... الخ؛ قال أبو يوسف رحمته الله حدثنا

(١) في «حاشيته على الدر المختار» (٤: ٢٧٩).

(٢) في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٠٨).

(٣) «العناية» (١٠: ٢٧٦).

إن هذه الأشياء مجهولة<sup>(١)</sup>، فلا يصحُّ بها التقدير، ولم يردُّ فيها أثر مشهور بخلاف الإبل، وعند الشافعي<sup>(٢)</sup> : من الورق اثنا عشر ألف درهم.

ثم الدية المغلظة عند أبي حنيفة وأبي يوسف<sup>(٣)</sup> : خمس وعشرون بنت مخاض : وهي التي تمت عليها حول، وخمس وعشرون بنت لبون : وهي التي تمت عليها حولان، وخمس وعشرون حقة : وهي التي تمت عليها ثلاث سنين

ابن أبي ليلى عن الشعبي<sup>(٤)</sup> عن عبيدة السلافي أنه وضع عمر بن الخطاب<sup>(٥)</sup> الديات على أهل الذهب ألف دينار، وعلى أهل الورق عشرة آلاف درهم وعلى أهل الإبل مئة من الإبل وعلى أهل البقر مئتي بقرة، وعلى أهل الشياه ألفي شاه، وعلى أهل الحلة مائتي حلة. كذا في «العناية»<sup>(٦)</sup>.

[١] أقوله : إن هذه الأشياء مجهولة... الخ ؛ توضيحه : إن التقدير إنما يستقيم بشيء معلوم المالية، وهذه الأشياء مجهولة المالية ؛ ولذا لا يقيد بهذه الأشياء ضمان ولم يرد فيها أثر مشهور، بخلاف الإبل.

والجواب عن قضاء عمر<sup>(٧)</sup> أنه يحتمل أن عمر<sup>(٨)</sup> إنما قضى بذلك لطريق الصلح بعدما قضى بالدرهم أو الدينارين، إذ الصلح من الدية على مال آخر جائز. كذا في «الكفاية»<sup>(٩)</sup>.

[٢] أقوله : وعند الشافعي<sup>(١٠)</sup> ؛ وهو قول مالك لما روي عن ابن عباس<sup>(١١)</sup> أن رجلاً قتل فجعل النبي<sup>(١٢)</sup> دية اثنا عشر ألفاً، رواه أبو داود والترمذي ؛ ولأنه لاختلاف أنها من الدينارين ألف دينار، وكانت قيمة الدينار على عهد رسول الله<sup>(١٣)</sup> اثنا عشر درهماً.

لنا : وروي عن ابن عمر<sup>(١٤)</sup> : إن النبي<sup>(١٥)</sup> قضى بالدية في قتل بعشرة آلاف درهم، وما قلنا أولى ؛ للتيقن به ؛ لأنه أقل، أو يحمل ما روياه على وزن خمسة وما

(١) ينظر : «النكت» (٣ : ٣٧١ - ٣٧٤)، وهذا هو قول الشافعي<sup>(١٦)</sup> في مذهبه القديم، وأما في الجديد فقال : قيمة الإبل بالغة ما بلغت.

(٢) «العناية» (١٠ : ٢٧٦).

(٣) «الكفاية» (٩ : ٢١٠).

وخمسٌ وعشرونَ جَدْعَةً : وهي التي تَمَّتْ عليها أربعُ سنين ، وعند محمد ﷺ والشافعي<sup>(١)</sup> : ثلاثونَ حِقَّةً ، وثلاثونَ جَدْعَةً ، وأربعونَ ثنيةً كُلُّها خِلْفَاتٍ في بطونها أولادها ، الثنية : التي تَمَّتْ عليها خمسُ سنين ، والخِلْفَةُ : التي في بطنها ولدٌ مضى عليه سنةٌ أشهر ، والتَّغْلِيظُ مُخْتَلَفٌ فيه بين الصَّحَابَةِ ﷺ<sup>(٢)</sup> ، ونحن أخذنا بقول ابن مسعود ﷺ .

وَدِيَّةُ الْخَطَا عِنْدَنَا عَشْرُونَ ابْنَ مَخَاضٍ : وهو ذَكَرٌ تَمَّتْ عليه حول ، ومن الأصنافِ الأربعةِ المذكورةِ عَشْرُونَ عَشْرُونَ ، وعند الشافعي<sup>(٣)</sup> : عَشْرُونَ ابْنَ لَبُونٍ مَكَانَ ابْنِ مَخَاضٍ .

روينا على وزن سِتَّةٍ ؛ لأنَّ الدراهمَ كانت مختلفة من عهد رسول الله ﷺ إلى عهد عمر ﷺ على ثلاث مراتب :

الأول : وزن عشرة : أي العشرة منه وزن عشرة دنانير وهو قدر الدينار .

والثاني : وزن سِتَّةٍ ؛ أي العشرة منه وزن ستة .

والثالث : وزن خمسة ؛ أي كلُّ عشرةٍ منه وزن خمسة من الدنانير .

فوقعَ التنازعُ بين الناس في الإيفاء والاستيفاء ، فجمعَ عمرُ ﷺ بين الثلاثة فخلط فجعله ثلاثة دراهم ، فصار ثلثُ المجموعِ درهماً ، ولما كان الدينارُ عَشْرُونَ قِيرَاطاً ، فوزنُ العشرةِ يكون مثله عَشْرُونَ قِيرَاطاً ضرورةً استوائهما ، ووزن الستة يكون نصف الدينار وعشرة فيكون اثني عشر قِيرَاطاً ، ووزن الخمسة يكون نصف الدينار فيكون عشرة قِيرَاطٍ .

فيكون المجموعُ اثنين وأربعين قِيرَاطاً ؛ فإن جعلتها أثلاثاً صار كلُّ ثلثٍ أربعةَ عشرَ قِيرَاطاً ، والقِيرَاطُ خمسُ شعيرات ، وهو الذي كانت عليه دراهمهم ، فإذا حملَ ما رواه الشافعي ﷺ على وزن خمسة ، وما روينا على وزن سِتَّةٍ استويا .

[١] أقوله : مُخْتَلَفٌ فيه بين الصحابة ﷺ ؛ فإنَّ عمرَ وزيداً وغيرهما قالوا مثل ما قال

(١) ينظر : «النكت» (٣ : ٣٧٠) ، وغيرها .

(٢) ينظر : «النكت» (٣ : ٣٧١) ، وغيرها .

وكفارُتهما عتقُ مؤمن ، فإن عَجَزَ عنه صامُ شهرينِ ولَاءً ، ولا إطعامَ فيها ، وصحُّ رضيعٍ أحدُ أبويه مسلم لا الجنين

(وكفارُتهما عتقُ مؤمن<sup>(١)</sup> ، فإن عَجَزَ عنه صامُ شهرينِ ولَاءً<sup>(٢)</sup> ، ولا إطعامَ<sup>(٣)</sup> فيها) ؛ لأنه لم يرد به النص ، (وصحُّ رضيعٍ أحدُ أبويه مسلم) ؛ لأنه يكون مؤمناً بالتَّبعية ، (لا الجنين<sup>(٤)</sup>).

محمد والشافعي رحمهما الله ، وقال عليّ رحمهما الله يجبُ أثلاثاً ، ثلاثة وثلاثون حقّة ، وثلاثة وثلاثون جذعة ، وأربعة وثلاثون خِلْفَةً ، وقال ابن مسعود رحمهما الله مثل ما قلنا. هكذا في الجلبى<sup>(١)</sup>.

[١] أقوله : عتق مؤمن ؛ لقوله ﷺ : ﴿ وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسْكَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ ﴾<sup>(١)</sup> الآية.  
[٢] أقوله : صام شهرين ولواء ؛ لقوله ﷺ : ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ﴾<sup>(٢)</sup> الآية.

[٣] أقوله : ولا إطعام... إلخ ؛ لأنه لم يرد به النص ، والمقادير إنّما تعرف بالتوقيف ؛ ولأنّ الواقع بعد الفاء يجبُ أن يكون كلّ الواجب ، وإلّا يقع الالتباس بين كونه كلّ الجزاء أو بقي منه شيء لم يذكر.

ألا ترى أنّه لو قال لامرأته : إن دخلت الدار فأنت طالق ، وفي نيّته أن يقول : وعنده حرّ ، لكنّه لم يقل ، لا يكون الجزاء إلّا المذكور ؛ لثلاثي الاختلاف الفهم ، وأيضاً لو كان المراد غير الجزاء المذكور لذكره ؛ لأنه موضع الحاجة إلى البيان. كذا في «العناية»<sup>(٤)</sup>.

[٤] أقوله : لا الجنين ؛ أي لا يصحُّ عتقُ الجنين في الكفارة ؛ لأنه لم تعرف حياته ولا سلامته ، فلا يجوز ، ولأنّه عضوٌ من وجه فلا يدخل تحت مطلق النص. كذا في الزيّليّ رحمهما الله<sup>(٥)</sup>.

(١) في «ذخيرة العقبى» (ص ٦٠٨).

(٢) النساء : ٩٢.

(٣) النساء : ٩٢.

(٤) «العناية» (١٠ : ٢٧٢).

(٥) في «تبين الحقائق» (٦ : ١٢٨).

وللمرأة نصف ما للرجل في دية النفس وما دونها، وللذمي ما للمسلم  
وللمرأة نصف ما للرجل في دية النفس وما دونها، هذا عندنا<sup>(١)</sup>، وعند  
الشافعي<sup>(٢)</sup> : دون الثلث لا ينصف.

(وللذمي ما للمسلم)، هذا عندنا<sup>(٣)</sup>، وعند الشافعي<sup>(٤)</sup> : دية اليهودي  
[١] قوله: هذا عندنا؛ روي ذلك عن علي<sup>عليه السلام</sup> موقوفاً ومرفوعاً، وقال الشافعي  
: الثلث وما دون الثلث لا يتنصف، لما روي عن سعيد بن المسيب<sup>رضي الله عنه</sup> أنه السنة،  
وقال الشافعي<sup>رضي الله عنه</sup> : السنة إذا أطلقت يراد بها سنة النبي<sup>صلى الله عليه وسلم</sup>.

[ولنا]: ما روينا، وما روي أن كبار الصحابة<sup>رضي الله عنهم</sup> أفتوا بخلافه، ولو كان سنة النبي<sup>صلى الله عليه وسلم</sup>  
لما خالفوه، وقوله: سنة محمول على أنه سنة زيد<sup>رضي الله عنه</sup>؛ لأنه لم يرد إلا عنه موقوفاً.  
الثاني: أنه يؤدي إلى المحال، وهو ما إذا كان ألمها أشد ومصائبها أكبر أن يقل  
أرشها. بيانه: أنه لو قطع أصبع منها يجب عشر من الإبل، وإذا قطع إصبعان يجب  
عشرون، وإذا قطع ثلاثة يجب ثلاثون؛ لأنها تساوي الرجل فيه على زعمه؛ لكونه ما  
دون الثلث.

ولو قطع أربعة يجب عشرون؛ للتنصيف فيما هو أكثر من الثلث، فقطع الرابعة  
لا يوجب شيئاً بل يسقط ما وجب بقطع الثالثة، وحكمة الشارع تنافي ذلك، فلا تجوز  
نسبته إليه؛ لأن من المحال أن تكون الجناية لا توجب شيئاً شرعاً، وأقبح منه أن تسقط ما  
وجب لغيرها، وهذا مما تحيله العقلاء بالبداهة.

الثالث: إن الشافعي<sup>رضي الله عنه</sup> يعتبر الأطراف بالأنف وتتركها هنا، حيث نصف دية  
النفس، ولم ينصف دية الأطراف إلا إذا زاد على الثلث<sup>(٥)</sup>.

[٢] قوله: هذا عندنا؛ لما روي عن ابن عباس<sup>رضي الله عنه</sup> أن النبي<sup>صلى الله عليه وسلم</sup> قضى في مستأمن  
قتله عمرو بن أمية بمئة من الإبل، وقال<sup>رضي الله عنه</sup> : «دية كل ذي عهد في عهده ألف دينار»<sup>(٦)</sup>.

(١) في «الأم» (٦: ١١٢)، و«أسنى المطالب» (٤: ٤٨)، و«المحلى» (٤: ١٣٣): دية المرأة نفساً  
وجرحاً نصف دية الرجل.

(٢) ينظر: «روض الطالب» (٤: ٤٨)، و«نهاية المحتاج» (٧: ٣٢٠)، وغيرهما.

(٣) ينظر: «تبيين الحقائق» (٦: ١٢٨).

(٤) له شواهد كثيرة مذكورة في «الدراية» (٢: ٢٧٥).

## وفي النفس، والأنف، والذكر، والحشفة

والنصراني أربعة آلاف درهم، ودية المجوسي ثمانمائة درهم، وعند مالك<sup>(١)</sup> :  
دية اليهودي والنصراني نصف دية المسلم، ودية المسلم عنده اثنا عشر ألف درهم.  
(وفي النفس، والأنف<sup>(٢)</sup>، والذكر، والحشفة<sup>(٣)</sup>)

وعن الزهري<sup>(٤)</sup> : «إن أبا بكر وعمر<sup>(٥)</sup> كانا يجعلان دية الذمي مثل دية المسلم»، وقال علي<sup>(٦)</sup> : «إنما بذلوا الجزية لتكون دماؤهم كدمائنا وأموالهم كأموالنا»، وفي ظاهر قوله<sup>(٧)</sup> : «وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثق فدية مسلمة إلى أهليه»<sup>(٨)</sup> ؛ دلالة عليه ؛ لأن المراد منه ظاهر ما هو المراد من قوله<sup>(٩)</sup> في قتل المؤمن : «ودية مسلمة إلى أهليه»<sup>(١٠)</sup> ؛ لأنهم معصومون متقوّمون لإحراز أنفسهم بالدار.

فوجب أن يكونوا ملحقين بالمسلمين إذ يجب تقبلهم ما يجب تقبلهم لو كانوا مسلمين، ألا ترى أن أموالهم لما كانت معصومة متقومة يجب بإتلافها ما يجب بإتلاف مال المسلم، فإذا كان هذا في أموالهم فما ظنك في أنفسهم. هكذا في «تكملة البحر»<sup>(١١)</sup>.  
١١ أقوله : والأنف ؛ أي في قطع الأنف دية كاملة، وكذلك في قطع مارنه وأرنبته، وقيل : في أرنبته حكومة عدل على الصحيح.

٢١ أقوله : والذكر والحشفة ؛ أطلق المصنف<sup>(١٢)</sup> في وجوب الدية في الذكر، ولم يفرّق بين شاب وشيخ، ولا بين مريض وصحيح، ولا بين ذكر خصي وعنين، ولا بدّ من بيان ذلك، ولو قال : ويقطع ذكر يفوت به الإيلاج لكان أولى، وفي «المحيط» : وفي ذكر الخصي والعنين حكومة عدل، وعن الشافعي<sup>(١٣)</sup> : كمال الدية.

لنا : ذكر الخصي والعنين لا يتصور منه الإيلاج بنفسه، فلا تجب الدية، وفي ذكر المريض دية كاملة ؛ لأنه بزوال المرض يعود إلى قوّته الكاملة، وفي ذكر الشيخ الكبير إن كان لا يتحرك ولا قدرة له على الوطء حكومة عدل، وإن كان يتحرك ويقدر على

(١) ينظر : «المنتقى» (٧ : ٩٧)، و«التاج والإكليل» (٨ : ٣٣٣)، و«منح الجليل» (٩ : ٩٦).

(٢) النساء : ٩٢.

(٣) النساء : ٩٢.

(٤) «تكملة البحر» (٨ : ٣٧٥).

والعقل، والشم، والذوق، والسمع، والبصر، واللسان إن منع النطق أو أداء أكثر الحروف، ولحية حُلِقَتْ فلم تنبت، وشعر الرأس الدية

والعقل، والشم، والذوق، والسمع، والبصر<sup>(١)</sup>، واللسان<sup>(٢)</sup> إن منع النطق أو أداء أكثر الحروف، ولحية حُلِقَتْ فلم تنبت، وشعر الرأس<sup>(٣)</sup> الدية: أي الدية الكاملة، الوطاء دية كاملة، وفي قطع الحشفة دية كاملة، وفي قطع الذكر المقطوع الحشفة حكومة عدل، وكذا في «تكملة»<sup>(١)</sup>.

١١ أقوله: والعقل والشم والذوق والسمع والبصر؛ يعني يجب في كل واحد منها دية كاملة، أما العقل فلأن بذهابه تذهب منافع الأعضاء كلها؛ لأن أفعال المجنون تجري مجرى أفعال البهائم. وأما الشم فلأن بفواته يفوت إدراك الروائح الطيبة، والتمفرقة بين الرائحة الطيبة والخبيثة.

أما الذوق؛ فلأن لفواته يفوت إدراك الخلاوة والمرارة وغيرها. وأما السمع؛ فلأنه لفواته يفوت جنس المنفعة على الكمال، وهو منفعة الاستماع، وهكذا البصر، وقد روي أن عمر رضي الله عنه قضى بأربع ديات في ضربة واحدة ذهب بها العقل والكلام والسمع والبصر.

٢٢ أقوله: واللسان... الخ؛ قال محمد رضي الله عنه في «الأصل»: وفي اللسان الدية، يريد به حالة الخطأ، وإذا قطع بعض اللسان إن منعه عن الكلام ففيه كمال الدية. وأما إذا منعه عن بعض دون البعض، فإنه يجب الدية بقدر ما فات، ففي النصف نصف الدية، وفي الربع الربع هكذا، وكيف تعرف مقدار الفائت من الباقي؟ فيه اختلاف المتأخرين، فصله صاحب «تكملة البحر»<sup>(٢)</sup>.

٣١ أقوله: ولحية حُلِقَتْ فلم تنبت وشعر الرأس؛ يعني إذا حلق اللحية فلم تنبت، أو حلق شعر الرأس ولم ينبت، ففي كل واحد منهما دية كاملة؛ لأنه أزال الجمال على الكمال.

(١) «تكملة البحر» (٨: ٣٧٧).

(٢) «تكملة البحر» (٨: ٣٧٧).

كما في اثنينٍ ممَّا في البدنِ اثنان، وفي أحدهما نصفُها، وكما في أشْفارِ العينين  
وعند مالك<sup>(١)</sup> والشافعي<sup>(٢)</sup> : يجبُ في اللَّحْيَةِ وشعرُ الرَّأْسِ حكومةُ العدل.  
(كما في اثنينٍ<sup>(٣)</sup> ممَّا في البدنِ اثنان، وفي أحدهما نصفُها، وكما في أشْفارِ  
العينين<sup>(٤)</sup>)

وقال مالك والشافعي<sup>(٥)</sup> : فيهما حكومةُ عدل ؛ لأنَّ ذلك زيادةٌ في الآدمي كَشعرِ  
الصدر وغيره، ولنا : قول علي<sup>(٦)</sup> في الرَّأْسِ إذا حُلِقَ ولم ينبتِ الدِّيَةُ كاملة، والموقوفُ  
فيها كالمرفوع ؛ لأنَّه من المقادير، فلا يهتدى إليه بالرأي.

وهذا كُلُّه إذا أُنْشِدَ المنبت، فإن نَبَتَ حتى استوى كما كان لا يجبُ شيء ؛ لأنَّه لم  
يبقَ بفعلِ الخالق أثرٌ في البدن، ولكنَّه يؤدَّبُ على ذلك. كذا في «التكملة»<sup>(٧)</sup>، ومثل  
الحلقِ التنفُّ صرَّحَ به القهْستاني.

[١] أقوله : كما في اثنين... إلخ ؛ أي يجبُ الدِّيَةُ الكاملةُ في إتلافِ جميعِ العضوين  
الذين خُلِقا في كلِّ شخصٍ اثنين : كاليدَين، والعيْنين، والشفَتين، والحاجبين،  
والرجلين، والأذنين، والأُتْشَيْن، وثديي المرأة. كذا في «التبيين»<sup>(٨)</sup>، وفي إتلافِ كلِّ واحدٍ  
من هذه الأشياءِ المزدوجة نصفُ الدِّيَةِ.

[٢] أقوله : وكما في أشْفارِ العينين... إلخ ؛ الأشْفار : جمع شَفْر : بالضم والفاء  
ساكنة : وهو طرفُ الجفن الذي ينبتُ عليه الشعر، وهو الهدب. كذا في «الصَّحاح»<sup>(٩)</sup>،  
وقد أخطأ بعضهم محمداً<sup>(١٠)</sup> في إطلاقِ الأشْفارِ على الأهداب.

وأجاب عنه صاحبُ «الهداية» بأنَّه يجوزُ أن يكون مرادُه الأهداب مجازاً  
للمجاورة، والحكم فيه هكذا، إذ لو قطعها جميعاً فيه دِيَةٌ واحدة ؛ لأنَّ الكلَّ كشيء

(١) ينظر : «حاشية الصاوي» (٤ : ٣٥٢)، «الشرح الصغير» (٤ : ٣٥٣)، و«التاج والإكليل» (٨ : ٣١٦)، وغيرها.

(٢) في «النكت» (٣ : ٣٧٩) : لا تجب الدية في إتلاف الشعور.

(٣) «تكملة البحر» (٨ : ٣٧٧ - ٣٧٨).

(٤) «تبيين الحقائق» (٦ : ١٢٩).

(٥) «الصَّحاح» (١ : ٦٧٤).



وفي أحدها ربعها، وفي كل أصبع يد أو رجل عشرها، وفي كل مفصل من إصبع فيها مفاصل ثلث عشرها، وفيما فيه مفصلان نصف عشرها، كما في كل سن

وفي أحدها ربعها، وفي كل أصبع يد أو رجل عشرها، وفي كل مفصل من إصبع فيها مفاصل ثلث عشرها، وفيما فيه مفصلان نصف عشرها، كما في كل سن، فإن فيها نصف العشر لما كان عدد الأسنان اثنين وثلاثين، فينبغي<sup>(١)</sup> أن يجب في كل سن ربع ثمن الدية، فما الحكمة في وجوب نصف العشر.

واحد. كذا في «الأكمليّة»، وفي واحد منها ربع الدية؛ لأنّ الأشفار أربعة، وفي اثنين نصف الدية، وفي الثلاثة ثلاثة أرباع. كذا في «التبيين»<sup>(٢)</sup>.

[١] أقوله: فينبغي... إلخ؛ يعني إذا كان إتلاف الأعضاء التي خلقت في كل شخص أحاداً كالأنف موجباً للدية الكاملة كدية النفس، والتي خلقت مثنائي كاليدين والرجلين يوجب في كل واحدٍ منهما نصف الدية، والتي خلقت أرباعاً كالأشفار يوجب في كل واحدة منها ربعها، والتي خلقت عشرة كالأصابع يوجب في كل واحدة منها عشرها، وهو ألف درهم شرعي.

ففي الأسنان التي خلقت اثنين وثلاثين ينبغي أن يجب في كل واحدة منها ربع ثمن الدية التي هو ثلاثمائة واثنان عشر درهماً ونصف دون نصف العشر الذي هو خمسمئة درهم، فما الحكمة في وجوب هذا دون ذاك؟

حاصل الجواب: إنّ الأسنان لها ثلاثة مراتب، فإنّها قد تنبت لبعض الناس اثنان وثلاثون سنّاً، ولبعضهم ثلاثون، ولبعضهم ثمان وعشرون، والوسط ثلاثون، فاعتبرنا الوسط، والدية تجب بتفويت المنفعة أو الجمال، فإذا سقط سنّ فأتت منفعته بالكلية، فينبغي أن يجب عشر ثلث الدية، وفات نصف منفعة السن الواحدة المقابل لها.

فينبغي أن ينصف دية السن الواحدة، وكذلك الجمال، فإذا جمعهما بلغ المجموع نصف العشر، فهذه حكمة وجوب نصف العشر، هذا كلّ مبنّي على وجوب نصف العشر في كل حال من الأحوال الثلاث.

وأما على قول الأكملي<sup>(٣)</sup>: إذا ضرب رجل رجلاً حتى سقطت أسنانه كلّها

(١) «تبيين الحقائق» (٦: ١٢٩)، وينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٦٠٨).

وكلُّ عضوٍ ذَهَبَ نفعُهُ بضربٍ ففيهِ دِيتهُ كَيْدٌ شُلْتُ، وعَيْنٌ عَمِيَتْ.

فيخطرُ بيالي: أنَّ عددَ الأسنان وإن كان اثنين وثلاثين، فالأربعة الأخيرة وهي أسنانُ الحِلْمِ قد لا تنبتُ لبعضِ النَّاسِ، وقد تنبتُ لبعضِ النَّاسِ منها بعضها، وللبعضِ كلها، فالعددُ المتوسِّطُ للأسنانِ ثلاثون، ثمَّ للأسنانِ منفعتانِ الزَّيْنَةُ والمضغُ، فإذا سقطَ سنٌّ يبطلُ منفعُها بالكَلْيَةِ، ونصفُ منفعةِ السِّنِّ التي تقابلُها، وهو منفعةُ المضغِ، وإن كان النِّصْفُ الآخرُ وهو الزَّيْنَةُ باقية، وإذا كان العددُ المتوسِّطُ ثلاثين، فمنفعةُ السِّنِّ الواحدةِ ثلثُ العشر، ونصفُ المنفعةِ سدسُ العشر، ومجموعُهما<sup>(١)</sup> نصفُ العشر، والله أعلمُ بالحقِقة.

(وكلُّ عضوٍ ذَهَبَ نفعُهُ بضربٍ ففيهِ دِيتهُ كَيْدٌ شُلْتُ، وعَيْنٌ عَمِيَتْ.

كانت عليه دِيَّةٌ وثلاثة أخماس الدِّيَّةِ، وهي من الدراهم ستَّة عشر ألف درهم، بناءً على كونها اثنين وثلاثين، كما هو المشهور، فلا مخالفة أصلاً كما لا يخفى.

فإن قيل: فيزيد على دِيَّةٍ كاملة، مع أنَّ إتلافها إتلافُ النفس من وجه، فزيادةُ حكمه على الإتلاف من كلِّ وجهٍ غير معقول.

قلنا: نعم؛ لكن ثبتَ هذا بما روي عن عمرو بن حزم رحمته الله وهو قوله رحمته الله: «وفي السن خمس من الإبل»<sup>(١)</sup> مخالفاً للقياس فلا إشكال، قال في «العناية»<sup>(٢)</sup>: وليس في البدن جنس عضو يجب بتقويمه أكثر من مقدار الدِّيَّةِ سوى الأسنان.

[١] أقوله: ومجموعهما... الخ؛ فعلى هذا دِيَّةُ كلِّ سنٍّ من الإبل خمسة، ومن الدنانير خمسون، ومن الدراهم خمسمئة، ففي الأسنان المعتبرة إذا أتلَفَ كُلُّها مئة وخمسون إبلاً، أو ألف وخمسمئة ديناراً، أو خمسة عشر ألف درهم.



(١) في «صحيح ابن حبان» (١٤ : ٥٠٨)، و«المنتقى» (١ : ١٩٨)، وغيرها.

(٢) «العناية» (١٠ : ٢٨٣).

## [فصل في أحكام الشجاج]

### ولا قَوَدَ في الشَّجَاجِ إِلَّا في المَوْضِحَةِ عمداً

## [فصل في أحكام الشجاج]

ولا قَوَدَ في الشَّجَاجِ<sup>(١)</sup> إِلَّا في المَوْضِحَةِ عمداً ؛ لَأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ حِفْظُ المِثَالَةِ في غير المَوْضِحَةِ ، وفيها يُمْكِنُ ، وهذا عند أبي حنيفة رحمته الله ، وقال محمد رحمته الله : يَجِبُ القِصَاصُ فيما قَبْلَ المَوْضِحَةِ<sup>(١٧٢)</sup>

[١] أقوله : في الشَّجَاجِ ؛ - بكسر الشين - ، جمع الشَّجَّةِ ، - بفتحها - : وتختصَّ الشَّجَّةُ بما يكون بالوجه والرأس ، لغة : وما يكون بغيرهما فهو جراحة. كذا في «الدر المختار»<sup>(٢)</sup>.

[٢] أقوله : فيما قبل الموضحة... الخ ؛ اعلم أن الشجاج عشرة ، كما سيأتي في

«المتن» :

الحارصة : وهي التي تحرص الجلد : أي تحدشه ، ولا تخرج الدم.

والدامعة : وهي التي تظهر الدم ولا تسيله كالدمع في العين.

والدامية : وهي التي تسيلُ الدم ، والباضعة وهي التي تقطع الجلد.

والمتلاحمة : وهي التي تأخذ في اللحم.

والسمحاق : وهي التي تصل إلى السمحاق ، وهي جلدة رقيقة بين اللحم وعظم

الرأس.

والموضحة : وهي التي توضح العظم.

والهاشمة : وهي التي تكسر العظم.

والمُنْقَلَةُ : وهي التي تنقل العظم بعد الكسر أي تحوله.

والآمَةُ : - بالمد - وهي التي تصل إلى أم الرأس ، وهو الذي فيه الدماغ ، وإذا

عرفت هذا فمعنى قوله فيما قبل الموضحة ما قبلها ذكراً ودونها أثراً وشجاً وهي ستة من

(١) وهو ظاهر الرواية إذ يجب القصاص فيما دون الموضحة ، وهو الأصح كما في «الدرر» (٢) :

١٠٥ ، وما ذكر في «المتن» رواية الحسن عن الإمام ، وعليه المتن. ينظر : «الدرر المنتقى» (٢) :

٦٤٢ ،

(٢) «الدر المختار» (٦ : ٥٨٢).

وفيها خطأ نصفُ عشرِ الدِّيةِ. وفي الهاشمة: عشرُها، والمنقلة: عشرُها ونصفُ عشرِها، والآمة والجائفة ثلثُها، وفي جائفة نفذت ثلثاها

بأن يسبر<sup>(١)</sup> غورها بمسبار، ثم يتخذ حديدة بقدر ذلك، ويقطع بها مقداراً ما قطع، وهي ما يوضح العظم: أي يظهره، (وفيها خطأ نصفُ عشرِ الدِّيةِ<sup>(٢)</sup>).

وفي الهاشمة: عشرُها): وهي التي تكسرُ العظم.

(والمنقلة: عشرُها ونصفُ عشرِها): وهي التي تحوّلُ العظمَ بعد الكسر.

(والآمة<sup>(٣)</sup> والجائفة ثلثُها): الآمة: التي تصلُ إلى أمِّ الدِّماغ، وهي الجلدة

التي فيها الدِّماغ، والجائفة: الجراحة التي وصلتُ إلى الجوف.

(وفي جائفة<sup>(٤)</sup> نفذت ثلثاها): لأنَّها بمنزلةِ الجائفتين.

الحارصة إلى السحق. كذا في «النهاية».

[١] أقوله: بأن يسبر؛ من سبرت الجرح أسبر: إذا نظرت ما غوره، والمسبار:

بالكسر ما يقدر به قدر غور الجرح، وهو بالفارسية: فتيله زخم.

[٢] أقوله: نصف عشر الدية... إلخ؛ أخرج عبد الرزاق في «مصنّفه» عن زيد بن

ثابت رضي الله عنه قال: «في الموضحة خمس، وفي الهاشمة عشر، وفي النقلة خمس عشرة، وفي المأمومة ثلث الدية»<sup>(١)</sup>. كذا في «شرح النقاية».

[٣] أقوله: والآمة؛ لما روى في كتاب عمرو بن حزم أنّ النبي صلى الله عليه وآله قال: «في المأمومة

ثلث الدية، وفي الجائفة ثلث، وفي المنقلة خمس عشرة»<sup>(٢)</sup>.

[٤] أقوله: وفي جائفة... إلخ؛ لما روى عن أبي بكر رضي الله عنه أنّه حكم في جائفة نفذت

إلى الجانب الآخر بثلثي الدية؛ ولأنَّها إذا نفذت نزلت منزلة جائفتين، لإحادهما من

جانب البطن، والأخرى من جانب الظهر، وفي كلّ جائفة ثلث الدية، فلذا وجب في

النافذة ثلثا الدية. هكذا في «الهداية»<sup>(٣)</sup>.

(١) في «مصنّف عبد الرزاق» (٩: ٣٠٧)، وغيره.

(٢) في «صحيح ابن حبان» (١٤: ٥٠٨)، و«المستدرک» (١: ٥٥٣)، و«الموطأ» (٢: ٨٥٨)، وغيرها.

(٣) «الهداية» (٤: ١٨٣).

والحارصة، والدَّامعة، والدَّامية، والباضعة، والمتلاحمة والسمحاق حكومة عدل  
(والحارصة<sup>(١)</sup>، والدَّامعة، والدَّامية، والباضعة، والمتلاحمة<sup>(٢)</sup> والسمحاق<sup>(٣)</sup>  
حكومة عدل)

[١] أقوله: الحارصة؛ بالحاء والراء والصاد الغير المعجمات.

والدامعة: بالذال والعين المهملتين.

والدامية: بالذال المهملة والياء المثناة التحتانية.

والباضعة: بالباء الموحدة والصاد المعجمة والعين المهملة.

والسمحاق: بكسر السين والحاء المهملتين على وزون الحرمان، وقد مر معناها

قبل، وفسرها الشارح رحمه الله.

[٢] أقوله: والمتلاحمة؛ قال في «الهداية»<sup>(١)</sup>: وعن محمد رحمه الله أنه جعل المتلاحمة

قبل الباضعة، وقال هي التي يتلاحم فيها الدم ويسود، وما ذكره الشارح رحمه الله بقوله: ما يأخذ في اللحم مروى عن أبي يوسف رحمه الله، وهذا الاختلاف اختلاف عبارة، لا يؤثر في اختلاف الحكم.

فمحمد رحمه الله ذهب إلى أن المتلاحمة مشتقة من التحم الساقان: إذا اتصل أحدهما بالآخر، فالمتلاحمة ما يظهر اللحم ولا يقطع، والباضعة بعدها؛ لأنها تقطعه.

[٣] أقوله: والسمحاق؛ إلى هنا بيان الشجاج العشرة، وبعد هذا شجة أخرى

تسمى الدامغة بالذال المهملة والغين المعجمة: وهي التي تصل إلى الدماغ، وإنما لم يذكرها؛ لأنها تقع مثلاً في الغالب، لا جنائياً مقتصرة مفردة بحكم على حدة، ثم هذه الشجاج تختص بالوجه والرأس لغة، وما كان في غير الوجه والرأس يسمى جراحة.

والحكم مرتب على الحقيقة في الصحيح، حتى لو تحققت في غيرهما نحو الساق واليد لا يكون لها أرش مقدّر، وإنما تجب حكومة العدل؛ لأن التقدير بالتوصيف، وهو إنما ورد فيما اختص بهما؛ ولأنه إنما ورد الحكم فيها لمعنى الشين الذي يلحقه ببقاء أثر الجراحة، والشين يختص بما يظهر منها في الغالب، وهو العضوان هذان لا سواهما.

أما اللحيان فقد قيل: ليسا من الوجه، وهو قول مالك رحمه الله حتى لو وجد فيهما ما

فيقوم عبداً بلا هذا الأثر، ثم معه، فقدر التفاوت بين القيمتين من الدية هو هي  
أي ما يحصر<sup>(١)</sup> الجلد: أي يحدشه، ويظهر الدم ولا يسيل<sup>(٢)</sup> كالدمع من العين<sup>(٣)</sup>،  
وما يسيل الدم، وما يبضع الجلد: أي يقطعه، وما يأخذ في اللحم<sup>(٤)</sup>، وما يصل  
إلى السمحاق، أي: جلدة رقيقة بين اللحم وعظم الرأس.

ثم فسّر حكومة العدل بقوله: (فيقوم عبداً<sup>(٥)</sup> بلا هذا الأثر، ثم معه، فقدر  
التفاوت بين القيمتين من الدية هو هي)، هو؛ يرجع إلى قدر التفاوت. وهي؛  
ترجع إلى حكومة العدل، فيفرض أن هذا الحر عبداً، وقيمتُهُ بلا هذا الأثر ألف  
درهم، ومع هذا الأثر تسعمئة درهم، فالتفاوت بينهما مئة درهم، وهو عشر  
الألف، فيؤخذ هذا التفاوت من الدية وهي عشرة آلاف درهم، فعشرها ألف

فيه أرش مفسد لا يجب المقدر؛ وهذا لأن الوجه مشتق من المواجهة، ولا مواجهة  
لنظر فيهما إلا أن عندنا هما من الوجه لاتصالهما به من غير فاصلة، وقد يتحقق فيه  
معنى المواجهة أيضاً. هكذا في «الهداية»<sup>(٦)</sup>.

[١] أقوله: أي ما يحصر... الخ؛ هذا شروع في تفسير ما في المتن من قوله:  
والحارصة إلى قوله: والسمحاق، ونشر على ترتيب اللف.

[٢] أقوله: وما يأخذ في اللحم؛ أي يذهب في اللحم أكثر مما يذهب الباضعة، هذا  
ظاهر الرواية، فعلى هذا إطلاق المتلاحمة على القاطعة للحم، إنما باعتبار ما يؤول  
إليه أو التفاؤل.

[٣] أقوله: فيقوم عبداً؛ هذا قول الطحاوي، وبه أخذ شمس الأئمة الحلواني رحمهم الله.  
وحاصله: أن يقوم مملوكاً بدون هذا الأثر، ويقوم وبه هذا الأثر، ثم ينظر إلى  
تفاوت ما بين القيمتين، فإن كان نصف عشر القيمة يجب نصف عشر الدية، وإن كان  
ربع عشر فربع عشر الدية. كذا في «الهداية»<sup>(٧)</sup>.

(١) وبعبارة أخرى: الدامعة: هي التي تخرج من الجروح ما يشبه الدمع، يعني تظهر الدمع ولا

تسيل بل يجمع في موضع الجراحة كالدمع في العين. ينظر: «مجمع الأنهر» (٢: ٦٤٣).

(٢) «الهداية» (٤: ١٨٣).

(٣) «الهداية» (١٠: ٢٨٨).

وبه يفتى، وفي أصابع يد بلا كف ومعها نصف الدية، ومع نصف الساعد نصف دية وحكومة عدل

درهم، فهو حكومة العدل، (وبه يفتى)، احترازاً عما قال الكرخي رحمه الله: إنه ينظر<sup>(١)</sup> مقدار هذه الشجة من الموضحة فيجب بقدر ذلك من نصف عشر الدية.

(وفي أصابع يد بلا كف ومعها نصف الدية)<sup>(٢)</sup>: أي في خمس أصابع نصف الدية سواء قطعها مع الكف أو بدونها، فإن الكف تابع لها، (ومع نصف الساعد نصف دية وحكومة عدل)، فإن الذراع ليست تبعاً، وفي رواية عن أبي يوسف رحمه الله

[١] أقوله: إنه ينظر... الخ؛ بيان هذا أن هذه الشجة لو كانت باضعة مثلاً، فإنه ينظر كم مقدار الباضعة من الموضحة، فإن كان مقدارها ثلث الموضحة وجب ثلث أرش الموضحة، وإن كان ربعها يجب ربع أرشها، وإن كان ثلاثة أرباعها، يجب ثلاثة أرباع أرشها؛ لأن ما لا نص فيه يرد إلى المنصوص عليه، قال شيخ الإسلام رحمه الله: هذا هو الأصح. كذا في «الذخيرة».

[٢] أقوله: نصف الدية؛ لأن في كل إصبع عشر الدية؛ لقوله رحمه الله: «في كل إصبع عشر من الإبل»<sup>(١)</sup>، فإن قطعها مع الكف ففيه أيضاً نصف الدية؛ لقوله رحمه الله: «وفي اليدين الدية»<sup>(٢)</sup>، وفي إحداها نصف الدية؛ ولأن الكف تبع للأصابع؛ لأن البطش بها.

[٣] أقوله: ومع نصف الساعد... الخ؛ أي إن قطع لها مع نصف الساعد، ففي الأصابع والكف نصف الدية، وفي الزيادة حكومة عدل، وهو مختار الطرفين، ورواية عن أبي يوسف رحمه الله، وفي رواية أخرى عنه ما قاله الشارح رحمه الله لقوله: إن ما زاد على أصابع اليد... الخ.

ولهما: إن اليد آلة باطشة، والبطش يتعلق بالكف والأصابع دون الذراع فلم يجعل الذراع تبعاً في حق التضمين؛ ولأنه لا وجه إلى أن يكون تبعاً للأصابع؛ لأن بينهما عضواً كاملاً، ولا وجه إلى أن يكون تبعاً للكف؛ لأن الكف تابع للأصابع، ولا

(١) في «سنن أبي داود» (٢: ٥٩٨)، و«سنن الترمذي» (٤: ١٣)، و«المجتبى» (٨: ٦٠)، وغيرها.

(٢) في «مراسيل أبي داود» (ص ٢٩٣)، وغيره.

وفي كف فيها أصبعٌ عشرها، وإن كانت أصبعان فخمسُها، ولا شيء في الكف أن ما زاد على أصابع اليد والرجل إلى المنكب وإلى الفخذ، فهو تبعٌ؛ لأنَّ الشرع أوجب في اليد الواحدة نصفَ الدية، واليد اسمُ هذه الجارحة إلى المنكب. (وفي كف فيها أصبعٌ عشرها، وإن كانت أصبعان فخمسُها، ولا شيء في الكف)، هذا عند أبي حنيفة رحمته الله <sup>(١)</sup>.

وقالا: ينظر إلى إرش الكف <sup>(٢)</sup> والأصبع فيكون عليه الأكثر، ويدخل القليل في الكثير، وإن كانت ثلاثة أصابع يجبُ أرشُ الأصابع، ولا شيء في الكف بالإجماع <sup>(٣)</sup>؛ لأنَّ للأكثر حكمَ الكلِّ، فاستتبع الكف.

تبع للتبع؛ لأنه من حيث التبع لا يجبُ للكف شيء، ومن حيث أنه أصل الساعد وجب أن يجب له شيء فيؤدي إلى الوجوب وعدمه.

ولمَّا لم يكن الساعد تبعاً لا إلى الأصابع ولا إلى الكف وجب اعتباره أصلاً؛ إذ لا وجه إلى إهداره، ولم يرد من الشارع، فيه شيء مقدّر فتجب فيه حكومة عدل، هكذا في بعض حواشي «الهداية».

١١ أقوله: هذا عند أبي حنيفة رحمته الله؛ لأنَّ الأصابع أصل، والكف تابع حقيقةً وشرعاً؛ لأنَّ البطش يقومُ بها، وأوجب الشرع في إصبع واحدة عشرًا من الإبل، والترجيح من حيث الذات، والحكمُ أولى من الترجيح من حيث مقدار الواجب. كذا في «الهداية» <sup>(١)</sup>.

٢١ أقوله: ينظر إلى أرش الكف، وهو حكومة عدل؛ لأنها إذا قطعت عن المفصل ولم يكن فيها شيء من الأصابع كان فيها حكومة عدل، كما صرح به في «البنية» و«الكافي». كذا في «الجلبي».

٣١ أقوله: ولا شيء في الكف بالإجماع؛ لأنَّ الأصابع أصولٌ في التقويم، وللأكثر حكمُ الكلِّ، فاستتبع الكف، كما إذا كانت الأصابع قائمةً بأسرها، فيكون الكف تابعة.



وفي أصبع زائدة، وعين صبي، وذكره، ولسانه، لو لم يعلم الصِّحة بما دلَّ على نظره، وتحرك ذكره، وكلامه حكومة عدل

(وفي أصبع زائدة، وعين صبي، وذكره، ولسانه، لو لم يعلم الصِّحة بما دلَّ على نظره، وتحرك ذكره، وكلامه حكومة عدل<sup>(١)</sup>)، هذا عندنا<sup>(٢)</sup>، وعند الشافعي<sup>(٣)</sup>: يجب دية كاملة؛ لأنَّ الغالب الصحة، أمَّا إن عِلِمَ صحة هذه الأعضاء، فالواجب الدية الكاملة اتفاقاً.

(ودخل أرشُ موضحة أذهبت عقله أو شعر رأسه في الدية<sup>(٣٢١)</sup>)، وإن ذهب سمعه، أو بصره، أو نطقه لا<sup>(٣٢)</sup>)، هذا عندنا، وعند زفر<sup>(٣٣)</sup>: لا يدخل في ذهاب

١١ أقوله: حكومة عدل؛ تشريفاً للأدمي، وهذا عندنا؛ لأنَّ المقصود من هذه الأعضاء المنفعة، فإذا لم تعلم صحتها لا يجب الأرش الكامل بالشك، والظاهر لا يصح حجة للإلزام، بخلاف المارن والأذن الشاحصة؛ لأنَّ المقصود هو الجمال، وقد فوّته على الكمال.

٢١ أقوله: في الدية؛ لأنَّ لفوات العقل تبطل منفعة جميع الأعضاء، فيدخل الجزء في الكل.

٣١ أقوله: لا؛ أي لا يدخل، بل عليه أرش الموضحة مع الدية؛ لأنَّ كل واحد جناية فيما دون النفس، والمنفعة مختصة به، فأشبه الأعضاء المختلفة، والجناية متى وقعت على الأعضاء المختلفة لا يدخل أرش واحد في الآخر.

(١) لأن المقصود من هذه الأعضاء المنفعة، فإذا لم تعلم صحتها لم يجب الأرش كاملاً؛ لأنه لا يجب بالشك، والظاهر لا يصلح حجة للإلزام بخلاف المارن والأذن الشاحصة من الصبي؛ لأن المقصود منها الجمال، وقد فوّته على الكمال. ينظر: «فتح باب العناية» (٣: ٣٦٢).

(٢) ينظر: «النكت» (٣: ٣٨١)، وغيرها.

(٣) يعني إذا شجَّ رجلٌ موضحة فذهب عقله أو شعر رأسه ولم ينبت دخل أرشُ الموضحة في الدية؛ لأن فوات العقل يبطل منفعة جميع الأعضاء إذ لا ينتفع بدونه، فصار كما إذا أوضحه فمات، وأرشُ الموضحة يجب بفوات جزء من الشعر حتى لو نبت الشعر سقط أرشها، والدية وجبت بفوات الشعر، وقد تعلّقاً جميعاً بسبب واحد، وهو فوات الشعر، فيدخل الجزء في الكل كمن قطع أصبع رجل فشلت به يده. ينظر: «درر الحكام» (٢: ١٠٦).

ولا قَوْدَ إن ذهبَ عِناه، بَلِ الدِّيَّةُ فيهما، ولا بقطع أصبع شلَّ جارهُ  
العقل والشَّعر أيضاً ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ جنايةٌ على حدة، قلنا: الرَّأسُ محلُّ العقل  
والشَّعر، فالجَنائاتُ كلها على الرَّأس، فيدخلُ بعضُ الدِّيَّةِ في الكلِّ، والرَّأسُ ليس  
محلاً للسمع والبصر، فالجناية عليهما لا تستتبعُ الموضحة.  
(ولا قَوْدَ إن ذهبَ عِناه، بَلِ الدِّيَّةُ فيهما): أي في الموضحةِ والعينينِ الدِّيَّةُ،  
وهذا عند أبي حنيفة رحمهما الله <sup>(١)</sup>.

وقالا: في الموضحةِ القصاص، وفي العينينِ الدِّيَّةُ، (ولا بقطع أصبع شلَّ  
جارهُ)، هذا عند أبي حنيفة رحمهما الله <sup>(١٢١)</sup>.

[١١] أقوله: وهذا عند أبي حنيفة رحمهما الله؛ ظاهره أنَّ مذهبَ أبي حنيفة رحمهما الله عدمُ القود  
عند ذهاب العينين، ووجوب الدية فيه، وفي الشيخ موضحه، وإنَّ مذهبَ الصحابين  
القصاص في الموضحة، والدية في العينين.

والمفهوم من «الهداية» أنَّ مذهبَ أبي حنيفة رحمهما الله عدمُ القود فقط، وقول  
الصحابين رحمهما الله القصاص في الموضحة، أمَّا وجوب الدية فيهما فلازم على مذهبِ الإمام  
رحمهما الله، وقول المشايخ رحمهم الله، وكذلك وجوب الدية في العينين لازم على قولهما، وقول  
المشايخ رحمهم الله.

وعبارة «الهداية» هكذا: «وفي «الجامع»: ومن شجَّ رجلاً موضحة، فذهبت  
عيناه فلا قصاص في ذلك عند أبي حنيفة رحمهما الله، قالوا: وينبغي أن تجب الدية فيهما،  
وقالا: في الموضحة القصاص، قالوا: وينبغي أن تجب الدية في العينين». انتهى <sup>(٢)</sup>.

[٢١] أقوله: هذا عند أبي حنيفة رحمهما الله؛ أي عدمُ القود في شيء من هذين الإصبعين  
مذهبه، لكن على القاطع دية الإصبعين عنده، وهي خمسُ الديةِ الكاملة. كذا في  
«البيان» <sup>(٣)</sup>.

له: إنَّ الجراحةَ الأولى سارية، والجزءُ بالمثل، وليس في وسعِهِ السَّراية؛ لأنَّ

(١) لأن القصاص غير واجب لعدم المماثلة؛ لأن قطع الثاني على وجه يوجب شل الأخرى غير  
ممكن. ينظر: «مجمع الأنهر» (٢: ٦٤٦).

(٢) من «الهداية» (١٠: ٢٩٢).

(٣) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٦١٠).

وفي أصبعٍ قُطِعَ مفصلُهُ الأعلى، وشُلَّ ما بَقِيَ، بل دِيَّةُ المفصل، والحكومةُ فيما بَقِيَ، ولا بكسرِ نصفِ سنٍّ أسودٍ باقيةا، بل كلُّ دِيَّةِ السِّنِّ. ويجبُ الأَرشُ على مَنْ أَقَادَ سَنَّهُ ثُمَّ نَبَتَتْ أو قَلَعَهَا فَرَدَّتْ إِلَى

وعندهما وعند زفرٍ ﷺ: يقتصُّ من الأول، وفي الثاني أَرشُها<sup>(١)</sup>، (وفي أصبعٍ قُطِعَ مفصلُهُ الأعلى، وشُلَّ ما بَقِيَ، بل دِيَّةُ المفصل، والحكومةُ فيما بَقِيَ، ولا بكسرِ نصفِ سنٍّ أسودٍ باقيةا، بل كلُّ دِيَّةِ السِّنِّ.

ويجبُ الأَرشُ على مَنْ أَقَادَ سَنَّهُ ثُمَّ نَبَتَتْ): أي نبت سنُّ مَنْ أَقَادَ فَعِلِمَ أَنَّهُ أَقَادَ بغيرِ حقٍّ، وكانَ واجباً أَنْ يَسْتَأْنِيَ حَولاً، ثُمَّ يَقْتَصُّ، وَلَمَّا كَانَ بغيرِ حقٍّ يَنْبَغِي أَنْ يَجِبَ الْقَصَاصُ، لكن سقطَ للشُّبْهَةِ فيجبُ الأَرشُ، (أو قَلَعَهَا فَرَدَّتْ إِلَى

الجراحة التي تعملُ قصاصاً، قد تكون سارية، وقد لا تكون سارية، إذ ليس في وسعه فعل ذلك، فلا يكون مثلاً للأولى، ولا قصاصٌ بدون المماثلة فيجب المأل.

[١] أقوله: وعندهما وعند زفرٍ ﷺ يقتصُّ من الأول وفي الثاني أَرشُها؛ لأنَّ الفعل في محلين، فيكون جنائتين مبتدأتين، فالشبهة في إحداهما لا تتعدى إلى بالأخرى، كمن رمى إلى رجلٍ عمداً فأصابته ونفذَ منه إلى آخر فقتله، يجبُ القَوْدُ في الأول.

الجواب عن جانب الإمام: إنَّ الفعلَ فيما نحن فيه واحدٌ حقيقة، وهو الحركة القائمة، وكذا المحلُّ متَّحدٌ من وجه؛ لا تُصَال أحدهما بالآخر، فأورثت نهايته شبهة الخطأ، وفي البداية بخلاف النفسين، فإنَّ السَّرايةَ إنَّما تكون تبعاً، وهو إنَّما يتحقق في شخصٍ واحد، فالفعلُ في النفس الثانية مباشرة على حدة، ليس بسراية الجناية الأولى، إذ لا يتصورُ السَّرايةَ من نفسٍ إلى نفسٍ، فلا بُدَّ أَنْ يجعل ذلك في حكم فعلٍ على حدة، وهو خطأ. كذا في بعض حواشي «الهداية».

[٢] أقوله: ولا بكسر... الخ؛ أي لا قودَ بكسر... الخ؛ قال في «التكملة»: وهذا كله قول أبي حنيفة ﷺ، وقالوا: يجبُ القصاص والدية أو الأَرش، والأصلُ عنده أنَّ الفعلَ الواحد إذا أوجبَ مالا في البعض سقطَ القصاص، سواءً كانا عضوين أو عضواً واحداً لا يجب لهما.

مكانها، ونبت عليه اللحم لا إن قُلِعَتْ فنبتت أخرى، أو التَحَمَتْ شَجَّةٌ أو جُرِحَ بضربٍ ولم يبقَ أثرُه

مكانها، ونبت عليه اللحم): أي يجبُ الأرضُ على مَنْ قلعَ<sup>(١)</sup> سنَّ غيره فردَّ صاحبُ السنِّ سنَّه إلى مكانها، فنبتَ عليها اللحم، وإنما يجبُ الأرضُ؛ لأنَّ نباتَ اللحم لا اعتبارَ له؛ لأنَّ العروقَ لا تعود.

(لا إن قُلِعَتْ فنبتت أخرى)، فإنه لا يجبُ الأرضُ على القالعِ عندَ أبي حنيفةٍ رحمته الله؛ لأنَّ الجنايةَ انعدمتْ معنى، كما إذا قلعَ سنَّ صبيٍّ فنبتتْ أخرى لا يجبُ الأرضُ بالإجماع، وعندهما: يجبُ الأرضُ؛ لأنَّ الجنايةَ قد تحققت، والحادثةُ نعمةٌ مبتدأةٌ من الله تعالى.

(أو التَحَمَتْ شَجَّةٌ أو جُرِحَ بضربٍ ولم يبقَ أثرُه)، فإنه يسقطُ الأرضُ عندَ أبي حنيفةٍ رحمته الله لزوالِ الشَّيْنِ الموجبِ، وعندَ أبي يوسفٍ رحمته الله: عليه أرضُ الألم، وهو حكومةُ العدلِ<sup>(٢)</sup>، قيل: ينظرُ إنَّ الإنسانَ بكمٍ يجرحُ نفسه مثلَ هذه الجراحة، فإنَّ بعضَ النَّاسِ يخرجُ نفسه ويأخذُ على ذلك شيئاً، وعندَ محمدٍ رحمته الله: تجبُ أجرَةُ الطَّيِّبِ<sup>(٣)</sup> وثمنُ الدَّواءِ.

[١] أقوله: يجبُ الأرضُ على مَنْ قلع... الخ؛ في «الكفاية»: قال شيخ الإسلام رحمته الله: هذا إذا لم تعد إلى حالها الأولى بعد النبات في المنفعة والجمال، والغالبُ أن لا تعود إلى تلك الحالة؛ لأنَّ المقلوعَ لا يزلقُ بالعصب والعروق في الغالب، فيكون وجودُ هذا النبات والعدمُ بمنزلةٍ واحدة، وأمَّا لو تصوّرَ عودَ الجمال والمنفعة بالإنبات لم يكن على القالعِ شيء، كما لو نبت السنُّ المقلوعُ كما في «الذخيرة».

[٢] أقوله: وهو حكومة العدل؛ لأنَّ الشَّيْنَ إن زالَ فالألمُ الحاصلُ ما زال، فيجبُ تقويمُ الفائتِ بالألم، وهو الصَّحَّةُ وهو ما زال؛ لأنَّ زوالَ الفائتِ بحصولِ البذل، ولم يحصل، لكن حصل صَحَّةٌ أخرى في زمانٍ آخر، غير قائمةٍ مقامَ الفائتِ. كذا في بعضِ حواشي «الهداية».

[٣] أقوله: تجبُ أجرَةُ الطَّيِّبِ، وثمنُ الدَّواءِ؛ لأنَّه إنَّما لَزِمَهُ أجرَةُ الطَّيِّبِ وثمنُ الدَّواءِ بفعله، فصار كأنَّ الشَّاجَّ أخذَ ذلك من ماله، والجوابُ عن قولِ أبي يوسفٍ رحمته الله ومحمدٍ رحمته الله أنَّ المنافعَ على أصلِنا لا تتقوَّمُ إلَّا بعقدٍ وبشبهة، ولم يوجد في حقِّ الجاني،

ولا يقادُ جرحٌ إلا بعد براءٍ، وعمدُ الصَّبِيِّ والمجنونِ خطأ، وعلى عاقلتهِ الدِّيةُ، ولا كفارةٌ فيه، ولا حرمانٌ إرث.

(ولا يقادُ جرحٌ إلا بعد براءٍ)<sup>(١)</sup>، هذا عندنا، وعند الشَّافِعِيِّ رحمتهُ الله<sup>(٢)</sup> : يقتصُّ في الحال كما في القصاص في النَّفس. وعمدُ الصَّبِيِّ والمجنونِ خطأ، وعلى عاقلتهِ الدِّيةُ، ولا كفارةٌ فيه، ولا حرمانٌ إرث.

فلا يغرم شيئاً. كذا في «الهداية»<sup>(٣)</sup>.

[١] قوله: إلا بعد براءٍ؛ لما روي أَنَّهُ عليه عليه السلام: «نهى أن يقتصَّ من جرح حتى يبرأ صاحبه»<sup>(٤)</sup>، رواه أحمد والدارقُطْنِيّ؛ ولأنَّ الجراحاتَ يعتَبَرُ فيها مالها؛ لاحتمال أن تسري إلى النفس فيظهر أَنَّهُ قتل، فلا يعلم أَنَّهُ جرح إلا بالبراء، فيستقر به. هكذا في «ردِّ المحتار»<sup>(٥)</sup> نقلاً عن الزَّيْلَعِيِّ<sup>(٦)</sup>.

وله: خطأ لما روي عن عليٍّ عليه السلام أَنَّهُ جعل عقل المجنون على عاقلته، وقال: عمده وخطؤه سواء؛ ولأنَّ الصَّبِيَّ مظنةُ الرحمة، والعاقلُ الخاطئ لَمَّا استحقَّ التخفيف، والصَّبِيُّ وهو أعذر أولى بهذا التخفيف، والكفارة تكون بالإثم، ولا إثمَ لهما؛ لأنَّهما مرفوعا القلم، وحرما الميراث عقوبة، وهما ليس من أهل العقوبة. كذا في «الهداية»<sup>(٦)</sup>.



(١) ينظر: «الأم» (٦: ١٢١)، و«روض الطالب» وشرحه «أسنى المطالب» (٤: ٨٧)، وغيرها.

(٢) «الهداية» (٤: ١٨٧).

(٣) في «السنن الصغير» (٦: ٤١٦)، و«سنن الدارقطني» (٣: ٨٨)، و«سنن البيهقي الكبير» (٨: ٦٨)، وغيرها.

(٤) «رد المحتار» (٦: ٥٨٦).

(٥) في «التبيين» (٦: ١٣٨).

(٦) «الهداية» (٤: ١٨٨ - ١٨٩).

### [فصل في الجنين]

وَمَنْ ضَرَبَ بَطْنَ امْرَأَةٍ فَأَلْقَتْ جَنِينًا تَجِبُ غُرَّةٌ خَمْسُمِئَةِ دَرَاهِمٍ عَلَى عَاقِلَتِهِ إِنْ أَلْقَتْ مَيِّتًا ، وَدِيَّةٌ إِنْ أَلْقَتْ حَيًّا فَمَاتَ

### [فصل في الجنين]

وَمَنْ ضَرَبَ بَطْنَ امْرَأَةٍ فَأَلْقَتْ جَنِينًا تَجِبُ غُرَّةٌ<sup>(١)</sup> خَمْسُمِئَةِ دَرَاهِمٍ عَلَى عَاقِلَتِهِ<sup>(٢)</sup> إِنْ أَلْقَتْ مَيِّتًا ، وَدِيَّةٌ إِنْ أَلْقَتْ حَيًّا فَمَاتَ : أَيُّ تَجِبُ الدِّيَّةُ الْكَامِلَةُ إِنْ أَلْقَتْ حَيًّا فَمَاتَ ؛ لِأَنَّ مَوْتَهُ بِسَبَبِ الضَّرْبِ ، وَاعْلَمْ أَنَّ الْغُرَّةَ عِنْدَنَا تَجِبُ فِي سَنَةٍ ، فَإِنَّهُ ﷺ جَعَلَ الْغُرَّةَ عَلَى الْعَاقِلَةِ فِي سَنَةٍ<sup>(٣)</sup> ، وَأَيْضًا هِيَ بَدَلُ الْعَضْوِ مِنْ وَجْهِهِ ، وَمَا كَانَ بَدَلُ الْعَضْوِ يَجِبُ فِي سَنَةٍ إِنْ كَانَ ثَلَاثَ الدِّيَّةِ ، أَوْ أَقَلَّ إِلَى نِصْفِ الْعِشْرِ

[أقوله : غُرَّةٌ ؛ - بضم الغين المعجمة وفتح الراء المهملة المشددة - : عبارة عن خمسمئة ، هاهنا ، وإِنَّمَا سَمِيَ الْغُرَّةُ غُرَّةً ؛ لِأَنَّهَا أَقَلُّ الْمَقَادِيرِ فِي الدِّيَّاتِ ، وَأَقَلُّ الشَّيْءِ أَوَّلُهُ فِي الْوُجُودِ ، وَيُسَمَّى غُرَّةً بِمَعْنَى الْأَوَّلِيَّةِ ؛ لِهَذَا يُسَمَّى أَوَّلُ الشَّهْرِ غُرَّةً ، وَيُسَمَّى وَجْهُ الْإِنْسَانِ غُرَّةً ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ شَيْءٍ يَظْهَرُ مِنْهُ ، وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا يَجِبُ شَيْءٌ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَيَقَّنْ بِحَيَاتِهِ. إِنْ قِيلَ : الظَّاهِرُ أَنْ يَكُونَ حَيًّا .

قلنا : الظَّاهِرُ لَا يَصْلُحُ حُجَّةً لِلِاسْتِحْقَاقِ ، وَوَجْهُ الْإِسْتِحْسَانِ مَا رَوَى فِي «الصَّحِيحِينَ» عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ «قَضَى فِي جَنِينِ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي لُحْيَانَ بَغْرَةً عَبْدًا أَوْ أُمَةً»<sup>(٤)</sup>.

وروى ابنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ» : عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ : إِنَّ عُمَرَ بْنَ خَطَّابٍ ﷺ «قَوَّمَ الْغُرَّةَ خَمْسِينَ دِينَارًا ، وَكُلُّ دِينَارٍ بَعْشَرَةُ دِرَاهِمٍ»<sup>(٥)</sup>.

وَأَخْرَجَ الْبَزَّازُ فِي «مُسْنَدِهِ» : عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرِيدَةَ عَنْ أَبِيهِ : «إِنَّ امْرَأَةً حَذَفَتْ امْرَأَةً فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي وَلَدِهَا بِخَمْسُمِئَةٍ ، وَنَهَى عَنِ الْحَذْفِ».

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ»<sup>(٦)</sup> : عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ ﷺ قَالَ : الْغُرَّةُ خَمْسُمِئَةٌ : يَعْنِي دَرَاهِمًا ، فَتَرَكْنَا الْقِيَاسَ بِالْأَثَرِ ، وَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ ﷺ حَيْثُ قَدَّرَاهَا بِسَمْتَةٍ. هَكَذَا فِي بَعْضِ حَوَاشِي «الْهِدَايَةِ».

(١) قَالَ الزَّيْلَعِيُّ فِي «نَصَبِ الرَّايَةِ» (٤ : ٣٨٣) ، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «الدَّرَايَةِ» (٢ : ٢٨٢) : غَرِيبٌ .

(٢) فِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (٦ : ٢٤٧٨) ، وَ«صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (٣ : ١٣٠٩) ، وَغَيْرَهُمَا .

(٣) فِي «مُصَنَّفِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ» (٥ : ٣٩٣) ، وَغَيْرِهِ .

(٤) «سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (٤ : ١٩٣) .

[٢١]أقوله: على عاقلته؛ احترازاً عن قول مالك رحمه الله حيث قال: في ماله؛ لأنه بدل وغرة ودية إن كان ميتاً فماتت الأم، ودية الأم فقط إن ماتت فآلقت ميتاً

وعند الشافعي رحمه الله: (١) تجب الغرة في ثلاث سنين (٢) كالدية. (وغيرة ودية) (٣) إن كان ميتاً فماتت الأم (٤)، ودية الأم فقط إن ماتت فآلقت ميتاً؛ لأنه لا يمكن أن يكون موته بسبب اختناقهِ بعد موتها (٥)، وعند الشافعي رحمه الله: (٦) يجب الغرة أيضاً (٧).

الجزء فصار كقطع إصبع من أصابعه.

ولنا: ما رواه أبو داود في «سننه» عن المغيرة بن شعبة أن النبي صلى الله عليه وسلم «قضى بالغرة على العاقلة» (٨)؛ ولأنه بدل النفس؛ ولهذا سمّاه صلى الله عليه وسلم دية، حيث قال: «دوه»، وقالوا: أندى من لا صاح ولا استهل... الحديث، إلا أن العواقل لا تعقل ما دون خمسمئة. كذا في «الهداية» (٩).

[١]أقوله: في ثلاث سنين؛ لأنه بدل النفس؛ ولهذا تكون موروثاً بين ورثته لا بين ورثة المرأة.

ولنا: الحديث الذي ذكره الشارح رحمه الله؛ ولأنه إن كان بدل النفس من حيث أنه نفس على حدة، فهو بدل العضو من حيث الاتصال بالأم، فعلمنا بالشبه الأول في حق التوريث، وبالشبه الثاني في حق التأجيل إلى سنة، بخلاف أجزاء الدية؛ لأن كل جزء منها على من وجب يجب في ثلاث سنين. هكذا في «الهداية» (١٠).

[٢]أقوله: وغرة ودية... إلخ؛ أي تجب غرة بإلقائها، ودية بقتل الأم، قال علي القاري رحمه الله: روى الطبراني في «معجمه»: إنه صلى الله عليه وسلم قضى في هذه الصورة بالدية والغرة. [٣]أقوله: وعند الشافعي رحمه الله يجب الغرة أيضاً؛ في الجنين؛ لأن الظاهر موته

(١) ينظر: «الأم» (٦: ١٢١)، وغيرها.

(٢) أي إن آلفت ميتاً سواء كان الجنين ذكراً أو أنثى وماتت الأم فغرة للجنين، ودية للأم؛ لأنه جنى جنائتين فيجب عليه موجهما. ينظر: «مجمع الأنهر» (٢: ٦٤٩).

(٣) لأن موت الأم أحد سببي موته؛ لأنه يختنق بموتها إذ تنفسه بتنفسها فلا يجب الضمان بالشك. ينظر: «الهداية» (٤: ١٩٠).

(٤) ينظر: «الغرر البهية» (٥: ٢٣)، وغيره.

(٥) في «سنن أبي داود» (٤: ١٩٣)، ولكنه عن أبي هريرة رضي الله عنه، والله أعلم.

(٦) «الهداية» (٤: ١٨٩).

(٧) «الهداية» (٤: ١٨٩).

وديتان إن ماتت فألقت حياً فمات ، وما يجب في الجنين لورثته سوى ضاربه ، وفي جنين الأمة نصف عشر قيمته في الذكر

(وديتان<sup>(١)</sup>) إن ماتت فألقت حياً فمات ، وما يجب في الجنين<sup>(٢)</sup> لورثته سوى ضاربه) : أي إن كان الضارب وارثاً للجنين لا يكون له شيء مما وجب ، إذ لا ميراث للقاتل.

(وفي جنين الأمة<sup>(٣)</sup> نصف عشر قيمته<sup>(٤)</sup> في الذكر

بالضرب ، فصار كما إذا ألقته ميتاً وهي حية . ولنا : إن موت الأم أحد سببي موته ، لأنه يختنق بموتها ، إذ تنفسه بتنفسها ، فلا يجب الضمان بالشك .

إن قيل : إن الشك ثابت فيما إذا ألفت جنيناً ميتاً وهي حية . قلنا : إن الغرة في تلك الصورة تثبت بالنص على خلاف القياس كما ذكرنا ، فيبقى على أصل القياس ، وهو عدم وجوب الضمان .

[١] أقوله : وديتان... إلخ ؛ أي دية في الأم ودية في الجنين ؛ لأنه قتل شخصين . [٢] أقوله : وما يجب في الجنين... إلخ ؛ لأنه بدل نفسه ، فيرثه ورثته ، ولا يرثه الضارب ، حتى لو ضرب بطن امرأته فألقت ابنه ميتاً فعلى عاقلة الأب غرة ، ولا يرث منها ؛ لأنه قاتل بغير حق مباشرة ، ولا ميراث للقاتل . كذا في «الهداية»<sup>(٥)</sup> .

[٣] أقوله : وفي جنين الأمة ؛ قال في «الكفاية»<sup>(٦)</sup> : أي الذي لا تحمله من مولاها ، ولا من المغرور ؛ لأن الحمل من أحدهما حر ، فتجب الغرة ذكراً كان أو أنثى .

[٤] أقوله : نصف عشر قيمته ؛ بيان هذا أنه يقوم الجنين بعد انفصاله ميتاً على لونه وهيأته لو كان حياً ، فينظر كم قيمته بهذا المكان ، فإذا أظهر قيمة الكل بعد هذا ، إن كان ذكراً فوجب نصف عشر قيمته ، وإن كان أنثى يجب عشر قيمته .

ولو ضاع الجنين ولم يكن تقويمه باعتبار لونه وهيأته على تقدير أنه حي وقع

(١) أي دية الأم ودية الجنين ؛ لأن قتلها فصار كما إذا ألقته حياً وماتا . ينظر : «درر الحكام» (٢) : ١٠٨ .

(٢) «الهداية» (٤) : ١٩٠ .

(٣) «الكفاية» (٨) : ٢٣٧ .



## وعشر قيمته في الأنثى

وعشر قيمته في الأنثى<sup>(١)</sup>، أعلم أن الجنين إذا كان حراً يجب فيه خمسمئة درهم سواء كان ذكراً أو أنثى، إذ لا تفاوت في الجنين بين الذكر والأنثى، وهي نصف عشر من دية الذكر، وعشر من دية الأنثى، فإذا كان رقيقاً يجب أن تكون نصف عشر قيمته على تقدير ذكوره، وعشر قيمته على تقدير أنوثته؛ لأن دية الرقيق قيمته فيما يقدر من دية الحر يقدر من قيمة الرقيق.

فإن قلت: يلزم أن يكون الواجب في الأنثى أكثر من الواجب في الذكر. قلت: لا يلزم؛ لأن في العادة قيمة الغلام زائدة على قيمة الجارية بكثير، حتى إن قومت جارية بألف درهم يقوم الغلام الذي مثلها في الحسن بألفي درهم، فنصف قيمة الجنين إن كان ذكراً لا يكون أقل من قيمته إن كان أنثى، وعند أبي يوسف رحمته الله: يجب النقصان<sup>(٢)</sup> لو انتقصت الأم بالقائها،

التنازع في قيمته بين الضارب وبين مولى الأمة المضروبة، كان القول قول الضارب لإنكاره الزيادة.

إن قيل: ربما لا يمكن الوقوف على ذكورة الجنين وأنوثته فماذا يجب؟ قلنا: نأخذ بالمتيقن، كمن قتل عبداً خطأ، والمقتول خنثى مشكل، فإنه يجب التيقن، كذا ها هنا. كذا في «الكفاية»<sup>(٣)</sup>.

[١] قوله: وعشر في دية الأنثى... إلخ؛ وكل منهما خمسمئة درهم؛ لأن نصف العشر من عشرة آلاف هو العشر من خمسة آلاف. كذا في «العناية»<sup>(٢)</sup>.

[٢] قوله: وعند أبي يوسف رحمته الله يجب النقصان؛ وعنه في رواية: إنه لا يجب إلا ضمان نقصان الأم إن تمكن فيه نقص، فإن لم يتمكن لا يجب شيء، كما في جنين البهيمة؛ لأن الضمان في قبل الرقيق عنده ضمان مال حتى يجب قيمته بالغة ما بلغت. كذا في الجلبى رحمته الله<sup>(٣)</sup>.

(١) «الكفاية» (٨: ٢٣٧).

(٢) «العناية» (١٠: ٣٠٠).

(٣) في «ذخيرة العقبى» (ص ٦١٠).

فإن ضُرِبَتْ فاعتقَ سيِّدُها حملَها فألقتهُ فماتَ يَجِبُ قيمَتُهُ حَيًّا لا دِيتهُ ، ولا كَفَّارَةُ  
في الجنين

كما في البهائم<sup>(١)</sup> ، فإنَّ الضَّمانَ في قتلِ الرَّقِيقِ ضمانٌ مالٍ عنده .  
وعند الشَّافعي رحمته الله<sup>(٢)</sup> : يَجِبُ عَشْرُ قِيَمَةِ الْأُمِّ<sup>(٣)</sup> .  
فإن ضُرِبَتْ فاعتقَ سيِّدُها حملَها فألقتهُ فماتَ يَجِبُ قيمَتُهُ حَيًّا لا دِيتهُ ؛ لأنَّ  
قتله بالضَّربِ السَّابِقِ ، وقد كانَ في حالةِ الرَّقِّ<sup>(٤)</sup> .  
(ولا كَفَّارَةُ في الجنين) ، هذا عندنا ، وعند الشَّافعي رحمته الله<sup>(٥)</sup> : تجب<sup>(٦)</sup> .

[١] أقوله : كما في البهائم ؛ أي يَجِبُ في جنين البهيمة ما نقصت الأم إن نقصت ،  
وإن لم تنقص الأم لا يَجِبُ فيه شيء . كذا في «السراجية» .  
[٢] أقوله : يَجِبُ عَشْرُ قِيَمَةِ الْأُمِّ ؛ لأنَّه جزءٌ من وجهِ ضمان الأجزاء ، يؤخذُ  
مقدارها من الأصل ، ولنا : إنَّه بدلُ نفسه ؛ لأنَّ ضمانَ الطرف لا يَجِبُ إلا عند ظهور  
النقصان من الأصل .

ولا معتبرٌ بظهور النقصان في ضمان الجنين ، بدليل أنَّه يَجِبُ ضمان الجنين وإن لم  
يظهر في الأم نقصان ، فكان بدلُ نفسه ، فيقدَّر لقيمة نفس الجنين لا لقيمة الأم . كذا في  
«الهداية»<sup>(٣)</sup> ، وحواشيه .

[٣] أقوله : وقد كان في حالة الرَّقِّ ؛ فلهذا تجبُ القيمةُ حَيًّا دون الدِّيَّة ؛ لأنَّه صار  
قاتلاً إيَّاه وهو حيٌّ ، فنظرنا إلى حالتي السبب والتلف ، وقيل : هذا عندهما ، وعند  
محمد رحمته الله تجبُ قيمة ما بين كونه مضروباً إلى كونه غير مضروب ؛ لأنَّ الإعتاقَ قاطعٌ  
للسراية . كذا في «الهداية»<sup>(٤)</sup> .

[٤] أقوله : تجب ؛ لأنَّه نفسٌ من وجه ، فتجب الكفارة احتياطاً .  
ولنا : إنَّ الكفارة فيها معنى العقوبة ؛ لأنَّها شرعت زاجرة ، والزجرُ إنما يكون  
بشيءٍ فيه عقوبة ، حتَّى أنَّها تتأدَّى بالمال ، والمالُ شقيق الروح ، فكان إزالةُ المال منه

(١) ينظر : «أسنى المطالب» (٢ : ١٧٣) ، و«فتوحات الوهاب» (٥ : ١٠١) ، غيرهما .

(٢) ينظر : «التنبيه» (ص ١٤١) ، وغيره .

(٣) «الهداية» (٤ : ١٩٠) .

(٤) «الهداية» (٤ : ١٩٠) .

وما استبانَ بعضُ خلقِه كالتام فيما دُكر، وضَمِنَ الغُرَّةَ عاقلةً امرأةً أسقطتُ ميتاً  
عمداً بدواءٍ أو فعلٍ بلا إذن زوجها فإن أذنُ لا

(وما استبانَ بعضُ خلقِه كالتام فيما دُكر<sup>(١)</sup>).

وضَمِنَ الغُرَّةَ عاقلةً امرأةً<sup>(٢)</sup> أسقطتُ ميتاً عمداً بدواءٍ أو فعلٍ بلا إذن زوجها  
فإن أذنُ لا)، اعلم أنها تجبُ على عاقلة المرأة في سنة واحدة، وإن لم تكن لها  
عاقلة تجبُ في مالها في سنة أيضاً.

بمنزلة الروح، وقد عرفت في النفوس المطلقه فلا تتعداها؛ ولهذا لم يجب كل البدل، بل  
تجب الغرة.

وقال الفقهاء رحمهم الله إلا أن يشاء الضارب ذلك الكفارة؛ لأنه ارتكبَ محظوراً، فإذا  
تقرب بالكفارة إلى الله تعالى كان أفضل له، ويستغفر مما فعل.

[١] قوله: كالتام فيما ذكر؛ لإطلاق ما رويناه قبيل هذا؛ ولأنه ولد في حق  
أموميته وانقضاء العدة والنفاس وغير ذلك، فكذا في حق وجوب الغرة؛ ولأن بهذا  
القدر يتميز من العلة والدم، فكان نفساً. كذا في «الهداية»<sup>(٣)</sup>.

[٢] قوله: وضَمِنَ الغُرَّةَ عاقلةً امرأة... إلخ؛ أي إن شربت المرأة دواءً لتطرحه، أو  
عاجلت فرجها حتى أسقطته ضمنَ عاقلتها إن فعلت بلا إذن زوجها، فإن أذن لا  
تضمن؛ لأنها ألقته متعدية، فيجب عليها ضمانه، وتحمّل عنها العاقلة، لما تقرّر في  
مقره، ولا ترثُ هي من الغرة شيئاً؛ لأنها قاتلةٌ بغير حق، والقاتلُ كذلك لا يرث،  
بخلاف ما إذا فعلت ذلك بإذن الزوج، حيث لا تجبُ الغرة؛ لعدم التعدي. كذا في  
«تكملة البحر»<sup>(٣)</sup>.

﴿٥١١﴾

(١) أي الجنين الذي استبان بعض خلقه كالجنين التام في جميع ما ذكر من الأحكام. ينظر «مجمع  
الأنهر» (٢: ٦٥٠).

(٢) «الهداية» (٤: ١٩٠).

(٣) «تكملة البحر» (٨: ٣٩١).

## باب ما يحدث في الطريق

مَنْ أَحْدَثَ فِي طَرِيقِ الْعَامَّةِ كَنِيفاً أَوْ مِزَاباً أَوْ جُرْصُناً أَوْ دُكَّاناً وَسِعَهُ ذَلِكَ إِنْ لَمْ يَضُرَّ بِالنَّاسِ ، وَلِكُلِّ نَقْضِهِ

## باب ما يحدث في الطريق<sup>(١)</sup>

(مَنْ أَحْدَثَ فِي طَرِيقِ الْعَامَّةِ كَنِيفاً أَوْ مِزَاباً أَوْ جُرْصُناً<sup>(٢)</sup> أَوْ دُكَّاناً وَسِعَهُ ذَلِكَ إِنْ لَمْ يَضُرَّ بِالنَّاسِ) ، الكنيف: المستراح ، والميزاب: مجرى الماء ، والجُرْصُن: البرج ، وقيل: مجرى ماء يركب في الحائط ، وعن الْبَزْدَوِيِّ<sup>(٣)</sup> : جَذَعٌ يَخْرُجُ مِنَ الْحَائِطِ لِيَنِي عَلَيْهِ ، (وَلِكُلِّ نَقْضِهِ)<sup>(٤)</sup> : أَيْ فِي صُورَةٍ لَمْ يَضُرَّ ، فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ إِنْ أَضُرَّ

[١] قوله: باب ما يحدث في الطريق؛ لَمَّا فَرِغَ مِنْ بَيَانِ أَحْكَامِ الْقَتْلِ مُبَاشَرَةً ، شَرَعَ فِي بَيَانِ أَحْكَامِهِ تَسْبِيّاً ، وَقَدَّمَ الْأَوَّلَ لِكَوْنِهِ أَصْلًا ؛ لِأَنَّهُ قَتْلُ بِلَا وَاسِطَةٍ ، وَلِكَوْنِهِ أَكْثَرُ وَقُوعًا ، فَكَانَ أَمْسَ حَاجَةً إِلَى مَعْرِفَةِ أَحْكَامِهِ .

[٢] قوله: جُرْصُناً ؛ - بضم الجيم ، وسكون الراء ، وضم الصاد المهملة - ، هو ليس بعربي أصلي ، فقد اختلف فيه ، فقيل: البرج ، وقيل: مجرى ماء يركب في الحائط ، وعن الإمام الْبَزْدَوِيِّ: جَذَعٌ يَخْرُجُهُ الْإِنْسَانُ مِنَ الْحَائِطِ لِيَنِي عَلَيْهِ . كَذَا فِي «الْمَغْرِبِ»<sup>(١)</sup> .

وقيل: هو الممرّ على العلو ، وهو مثل الرفّ ، وقيل: هو الخشبة الموضوعة على جداري السطحين ، ليتمكن من المرور ، وقيل: هو الذي يعمل قَدَامَ الطَّاقَةِ لِتَوْضِعِ عَلَيْهِ كِيزَانَ وَنَحْوَهَا . كَذَا فِي «رَدِّ الْمُحْتَارِ»<sup>(٢)</sup> .

[٣] قوله: وَلِكُلِّ نَقْضِهِ ؛ قَالَ إِسْمَاعِيلُ الصَّفَّارُ<sup>(٣)</sup> : إِنَّمَا يَنْتَقِضُ بِخُصُومَتِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مِثْلُ ذَلِكَ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ مِثْلُهُ لَا يَلْتَفِتُ إِلَى خُصُومَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَرَادَ بِهِ إِزَالَةَ الضَّرَرِ عَنِ النَّاسِ بَدَأَ بِنَفْسِهِ ، وَحَيْثُ لَمْ يَزَلْ مَا فِي قُدْرَتِهِ عُلِمَ أَنَّهُ مُتَعَتِّتٌ . كَذَا فِي «التَّبْيِينِ»<sup>(٤)</sup> .

(١) «المغرب» (ص ٨٠) .

(٢) «رد المحتار» (٦ : ٥٩٢) .

(٣) وهو الإمام الفقيه إسماعيل بن إبراهيم الزاهد الصَّفَّارُ<sup>(٣)</sup> . ينظر: «الجواهر المضية» (٥ : ٨٨) .

(٤) «التبيين» (٦ : ١٤٢) .

وفي غير نافذ لا يسعُه بلا إذن الشركاء، وإن لم يضر.

بالناس لا يجوز له أن يفعل، وإن لم يضر بهم يجوز، لكن مع ذلك يكون لكل واحد نقضه؛ لأنه تصرف في الحق المشترك، فلكل نقضه كما في الملك المشترك مع أنه لم يضر، (وفي غير نافذ<sup>(١)</sup>) لا يسعُه بلا إذن الشركاء، وإن لم يضر.

وضمن عاقلته دية من مات<sup>(٢)</sup> بسقوطها، كما لو وضع حجراً، أو حفراً بئراً في الطريق، فتلف به نفس، فإن تلف به بهيمة ضمن هو<sup>(٣)</sup> إن لم يأذن به الإمام، فإن الضمان في جميع ما ذكر بإحداث شيء في طريق العامة إنما يكون إذا لم يأذن به الإمام، (فإن أذن<sup>(٤)</sup> أو مات واقع في بئر طريق جوعاً، أو غماً فلا<sup>(٥)</sup>)، هذا عند

١١ أقوله: وفي غير نافذ... إلخ؛ أي من أحدث شيئاً من هذه المذكورات في طريق طائفة مخصوصة لا يجوز له ذلك؛ لأنها مملوكة لأهلها فلا يجوز التصرف فيها إلا باذن الكل.

٢٢ أقوله: وضمن عاقلته دية من مات... إلخ؛ أي إذا أحدث شيئاً من هذه المذكورات فسقط على إنسان فهلك فضمن الدية على العاقلة؛ لأنه مسبب لتلفه، متعد بشغله هواء الطريق، وهذا من أسباب الضمان، وهو الأصل في هذا الباب. كذا في «الهداية»<sup>(١)</sup>.

٣١ أقوله: ضمن هو؛ أي الواضع أو الخافر؛ لأنه متعد، فيضمن، يتولد من تعديه، غير أن العاقلة تتحمل النفس دون المال، فكان ضمان البهيمه في ماله، وإلقاء التراب واتحاد الطين في الطريق بمنزلة إلقاء الحجر والخشب لما ذكرنا من أنه متعد فيه. كذا في «الهداية»<sup>(٢)</sup>.

٤١ أقوله: فإن أذن... إلخ؛ أي فإن أذن الإمام فلا يضمن؛ لأنه غير متعد، حيث فعل ما فعل بأمر من له الولاية في حقوق العامة.

٥١ أقوله: فلا؛ أي فلا يضمن، قال في «الهداية»<sup>(٣)</sup>: لا ضمان على الخافر عند أبي حنيفة رحمته الله؛ لأنه مات لمعنى في نفسه، والضمان إنما يجب إذا مات من الوقوع.

(١) «الهداية» (٤ : ١٩١).

(٢) «الهداية» (٤ : ١٩٣).

(٣) «الهداية» (٤ : ١٩٣).

وَمَنْ نَحَى حَجراً وَضَعَهُ آخِرَ، فَعَطَبَ بِهِ رَجُلٌ ضَمِينَ، كَمَنْ حَمَلَ شَيْئاً فِي الطَّرِيقِ فَسَقَطَ مِنْهُ عَلَى آخِرَ، أَوْ دَخَلَ بِمَحْصِيرٍ، أَوْ قَنْدِيلٍ، أَوْ حَصَاةٍ فِي مَسْجِدٍ غَيْرِهِ

أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله، وَعِنْدَ أَبِي يُونُسَ رحمته الله: إِنْ مَاتَ غَمّاً يَجِبُ الضَّمَانُ؛ لِأَنَّ الْغَمَّ بِسَبَبِ الْوُقُوعِ، الْمَرَادُ بِالْغَمِّ هَاهُنَا: الْإِخْتِنَاقُ مِنْ هَوَاءِ الْبَثْرِ.

(وَمَنْ نَحَى <sup>(١)</sup> حَجراً وَضَعَهُ آخِرَ، فَعَطَبَ بِهِ رَجُلٌ ضَمِينَ)؛ لِأَنَّ فِعْلَ الْأَوَّلِ انْفُسَخَ بِفِعْلِ الثَّانِي، فَالضَّمَانُ عَلَى الثَّانِي، (كَمَنْ حَمَلَ شَيْئاً فِي الطَّرِيقِ فَسَقَطَ مِنْهُ عَلَى آخِرٍ <sup>(٢)</sup>)، أَوْ دَخَلَ بِمَحْصِيرٍ <sup>(٣)</sup>، أَوْ قَنْدِيلٍ، أَوْ حَصَاةٍ فِي مَسْجِدٍ غَيْرِهِ

وَقَالَ أَبُو يُونُسَ رحمته الله: إِنْ مَاتَ جَوْعاً فَكَذَلِكَ، وَإِنْ مَاتَ غَمّاً فَالْحَافِرُ ضَامِنٌ لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا سَبَبَ لِلْغَمِّ سِوَى الْوُقُوعِ، أَمَّا الْجَوْعُ لَا يَخْتَصُّ بِالْبَثْرِ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ رحمته الله: هُوَ ضَامِنٌ فِي الْوُجُوهِ كُلِّهَا؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا حَدَثَ بِسَبَبِ الْوُقُوعِ إِذْ لَوْلَاهُ لَكَانَ الطَّعَامُ قَرِيباً مِنْهُ. [١] أَقُولُهُ: وَمَنْ نَحَى... الْحُ؛ نَحَى بِالنُّونِ وَالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ الْمَشْدُودَةِ؛ أَيُّ أَبْعَدَ عَنِ الطَّرِيقِ الْحَجَرِ الَّذِي وَضَعَهُ غَيْرُهُ. كَذَا فِي الْجَلْبِي رحمته الله <sup>(١)</sup>.

[٢] أَقُولُهُ: كَمَنْ حَمَلَ شَيْئاً فِي الطَّرِيقِ فَسَقَطَ مِنْهُ عَلَى آخِرٍ؛ أَيُّ عَلَى شَخْصٍ آخِرٍ، ضَمِينَ الْحَامِلِ سِوَاءِ تَلَفٍ بِالْوُقُوعِ أَوْ بِالْعَشْرَةِ بِهِ بَعْدَ الْوُقُوعِ؛ لِأَنَّ حَمْلَ الْمَتَاعِ فِي الطَّرِيقِ عَلَى رَأْسِهِ أَوْ ظَهْرِهِ مَبَاحٌ لَهُ، لَكِنَّهُ مَقِيدٌ بِشَرْطِ السَّلَامَةِ بِمَنْزِلَةِ الرَّمِي إِلَى الْهَدَفِ وَالصَّيْدِ.

[٣] أَقُولُهُ: أَوْ دَخَلَ بِمَحْصِيرٍ... الْحُ؛ أَيُّ يَضْمَنُ بِهَذِهِ الْأَفْعَالِ إِنْ كَانَتْ فِي مَسْجِدٍ غَيْرِهِ، وَإِنْ كَانَتْ فِي مَسْجِدٍ حَيٍّ لَا يَضْمَنُ، قَالُوا: هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله. وَقَالَا: لَا يَضْمَنُ فِي الْوُجْهِينِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالِ مِنَ الْقُرْبِ، وَكُلُّ أَحَدٍ مَأْذُونٌ فِي إِقَامَتِهَا، فَلَا يَتَقَيَّدُ لَشَرْطِ السَّلَامَةِ، كَمَا إِذَا فَعَلَهُ مَنْ هُوَ فِي غَيْرِ حَيٍّ بِإِذْنِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْمَسْجِدِ.

لَأَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله، وَهُوَ الْفَرْقُ: إِنَّ التَّدْبِيرَ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَسْجِدِ لِأَهْلِهِ دُونَ غَيْرِهِ؛ كَنْصَبِ الْإِمَامِ، وَاخْتِيَارِ الْمُتَوَلَّى، وَفَتْحِ بَابِهِ وَإِعْلَاقِهِ، فَكَانَ فِعْلُهُمْ مَبَاحاً مُطْلَقاً غَيْرَ مَقِيدٍ بِشَرْطِ السَّلَامَةِ، وَفَعَلَ غَيْرُهُمْ تَعْدِيّاً أَوْ مَبَاحاً مَقِيداً بِهِ، وَقَصْدُ الْقُرْبَةِ لَا يَتَنَافَى الْغَرَامَةُ إِذَا أَخْطَأَ الطَّرِيقَ.

أو جلس فيه غير مصلٍّ، فعطب به أحد، لا من سقط منه رداءً لِبَسَه، أو أدخل هذه الأشياء في مسجد حيٍّ أو جلس فيه مصلِّاً

أو جلس فيه <sup>(١)</sup> غير مصلٍّ، فعطب به أحد، نحو إن سقط الحصير أو القنديل على أحد، أو سقط الظرف الذي فيه الحصة <sup>(٢)</sup> على أحد، أو كان جالساً غير مصلٍّ فسقط عليه أعمى <sup>(٣)</sup> ضَمِنَ.

(لا من سقط منه رداءً <sup>(٤)</sup> لِبَسَه، أو أدخل هذه الأشياء في مسجد حيٍّ أو جلس فيه مصلِّاً)، هذا عند أبي حنيفة رحمته الله، وعندهما: لا يضمن بإدخال هذه

ألا ترى إذا تفرَّد بالشهادة على الزنا، فإنَّ شهادته من حيث أنَّها شهادة في حقوق الله تعالى قربة، ولكن بنقصان عدد شهادة الزنا انقلبت قذفاً، فيجب حدُّ القذف على الشاهد، والطريق فيما نحن الاستئذان من أهله، وعبارات المتون تدلُّ على أنَّ الفتوى على قول الإمام رحمته الله، وفي «تكملة البحر» <sup>(١)</sup>، و«شرح الزيلعي» <sup>(٢)</sup>: قال الحلواني رحمته الله: أكثر المشايخ رحمته الله أخذوا بقولهما، وعليه الفتوى، والله أعلم.

(١) أقوله: أو جلس فيه... الخ؛ الحاصل أنَّ الجالس في المسجد عثر به رجل فعطب فإن كان الجالس في الصلاة لم يضمن، وإلا فيضمن، سواء كان جالساً في مسجد حيٍّ أو غيره، وهذا عند أبي حنيفة رحمته الله، وأمَّا عندهما لا يضمن مطلقاً، سواء كان في الصلاة أو لا.

(٢) أقوله: فيه الحصة؛ وهي ما لا يقبل أن يرمى به لغاية صغره، وهي بالفارسية: سنكر يزه. كذا في الجلبى رحمته الله <sup>(٣)</sup>.

(٣) أقوله: فسقط عليه أعمى؛ فهلك ذلك الأعمى الساقط.

(٤) أقوله: لا من سقط منه رداء... الخ؛ أي لا يضمن، والفرق بين المحمول والملبوس أنَّ حامل الشيء قاصدٌ لحفظه، فلا حرج في التقييد بوصف السلامة، واللابس لا يقصد حفظ ما يلبسه، ففي التقييد بما ذكرنا حرج، فجعلناه مباحاً مطلقاً.

(١) «تكملة البحر» (٨: ٤٠١).

(٢) «تبيين الحقائق» (٦: ١٤٦).

(٣) في «ذخيرة العقبى» (ص ٦١٠).

الأشياء في المسجد سواء كان مسجد حيه أو غير مسجد حيه ؛ لأن القربة لا تتقيد بشرط السلامة. له : أن تدبير المسجد لأهله دون غيرهم ، ففعل الغير مباح فيكون مقيداً بشرط السلامة ، وعندهما : الجالس في المسجد لا يضمن ، سواء جلس للصلاة أو غير الصلاة.

فالحاصل أن الجالس للصلاة في المسجد لا يضمن عند أبي حنيفة رحمته الله سواء في مسجد حيه أو غيره ، والجالس لغير الصلاة يضمن سواء في مسجد حيه أو غيره ، وفي سقوط الرداء إنما لا يضمن عند محمد رحمته الله إذا لبس ما يلبس عادة ، أما إن لبس ما لا يلبس عادة كجوالق القلندين ، فسقط على إنسان فهلك يضمن ، فهذا اللبس بمنزلة الحمل ، وفي الحمل يضمن.

وعن محمد رحمته الله : إنه إذا لبس ما لا يلبس عادة ، فهو كالحامل ؛ لأن الحاجة لا تدعو إلى لبسه عادة ، فتضمن كما قال الشارح رحمته الله بقوله : وعند محمد رحمته الله ... الخ.





سقطا متناهية، ومن يملك مالاً من غيره فحقاً يملكه قدراً، ينفق حله

### افصل في الحائض المائل

ورب حائض مال إلى طريق العامة، وطلب نقضه مسلم أو ذمي ممن يملك نقضه كالراهن بملك رهنه، وأب الطفل، والوصي، والمكاتب، والعبد التاجر

### افصل في الحائض المائل

(ورب حائض مال إلى طريق العامة، وطلب نقضه مسلم أو ذمي ممن يملك نقضه كالراهن بملك رهنه)، فإنه يملك نقضه بملك رهنه، (وأب الطفل، والوصي، والمكاتب، والعبد التاجر

١١ أقوله: وطلب نقضه... الخ؛ في الاكتفاء على الطلب إشارة إلى عدم الاحتياج إلى الإشهاد، وما فعله صاحب «الهداية» من ذكر الإشهاد بعد الطلب فلا يتمكن بإثباته عند الإنكار، كما سيصرح به الشارح.

٢١ أقوله: فإنه يملك؛ لا المرتهن؛ أي الراهن قادر على الهدم، بأن يملك العين، وأعادها إلى يده فيهدم.

٣١ أقوله: وأب الطفل والوصي... الخ؛ أي كأب الطفل والوصي فإنهما يقدران على نقض حائض اليتيم بالولاية، لكن الضمان في مال اليتيم؛ لأن فعلهما كفعله، فالتقدم إليهما كالقصد إليه، وهذا أولى من قول «الهداية»: وإلى أب اليتيم؛ لأنه لا يتيتم مع وجود الأب. كذا قال الحلبي (١).

٤١ أقوله: والمكاتب؛ أي والمكاتب، فإنه ممن يملك نقض حائضه المائل، فلو لم ينقض بعد الطلب منه فسقط أتلّف إنساناً، فعليه الأقل من قيمته، ومن دية المقتول، وكذا العبد التاجر، فإنه أيضاً ممن يملك نقض حائضه المائلة، فإن أتلّف إنساناً وعليه دين أو لا، فعلى عاقلة مولاه دية الإنسان، وإن أتلّف متاعاً ففي عتق العبد، هذا خلاصة ما في «العناية».

ففي «المنح» في صورة المكاتب، وهذا لو أتلّف حال بقاء الكتابة، فلو بعد عتقه فعلى عاقلة المولى، ولو بعد العجز لا يجب شيء على أحد، ويهدر الدم؛ لعدم قدرة المكاتب، وعدم الإشهاد على الولي، وفي «البرجندي» عن قاضي خان: إن أشهد على الولي صحّ الإشهاد أيضاً.

فلم ينقض في مدة يمكن نقضه ضمن مالا تلف به، وعاقلة النفس

فلم ينقض في مدة يمكن نقضه<sup>(١)</sup> ضمن مالا تلف به، وعاقلة النفس<sup>(١٢)</sup>،  
وصورة الطلب أن يقول: إن حائطك هذا مائل فاهدمه، وصورة الإشهاد أن  
يقول: اشهدوا أنني تقدمت إلى هذا الرجل لهدم حائطه، واعلم أنه ذكر في  
الكتب<sup>(٢)</sup> الطلب والإشهاد، لكن الإشهاد ليس بشرط، وإنما ذكر ليتمكن من  
إثباته عند الإنكار، فكان من باب الاحتياط.

١١ أقوله: في مدة تمكن نقضه؛ أي في مدة يقدر على نقضه فيها، فلو ذهب بعد  
الطلب لطلب من يهدمه، وكان في ذلك حتى سقط الحائط لم يضمن؛ لأن مدة التمكن  
من إحضار الإجراء مستثنى في الشرع. كذا في «رد المحتار»<sup>(٣)</sup>.

٢١ أقوله: ضمن مالا تلف به وعاقلة النفس؛ وهذا استحسان، والقياس أن لا  
يضمن، وهو قول الشافعي<sup>(٤)</sup>؛ لأنه لم يوجد منه صنع هو فعل، ولا مباشرة علة،  
ولا مباشرة شرط أو سبب، والضمان باعتبار ذلك، فصار كما إذا لم يشهد عليه،  
وبطل نقضه منه.

ووجه الاستحسان ما روي عن شريح والنخعي<sup>(٥)</sup> وغيرهم من أئمة التابعين ما  
قلناه؛ ولأن الحائط لما مال فقد أشغل هواء الطريق بملكه، ورفع في قدرته، فإذا  
طولب برفعه لزمه ذلك، فإذا امتنع مع التمكن منه صار متعدياً، فيلزمه موجه؛ ولأن  
الضرر الخاص يجب تحمله لدفع الضرر العام، كالكفار إذا تترسوا بالمسلمين، ثم ما تلف  
به من النفوس تحمله العاقلة؛ لئلا يؤدي إلى الإجحاف.

قال محمد: لا تحمّل العاقلة حتى يشهد الشهود على ثلاثة أشياء:

(١) لأن امتناعه من تفريغ الطريق المشتغل هواؤه بملكه مع تمكنه من التفريغ بعد طلبه، كمن وقع في  
يده ثوب إنسان فإنه لا يكون متعدياً في الإمساك، ولكن لو طولب بالرد فلم يرد صار متعدياً،  
فكذا هنا بخلاف ما قبل الإشهاد؛ لأنه بمنزلة هلاك الثوب قبل الطلب؛ ولأن الضمان لو لم يجب  
عليه لا تمتنع عن التفريغ فيقطع المارة خوفاً على أنفسهم فيتضررون. ينظر: «فتح باب العناية»  
(٣: ٣٧١).

(٢) ك«الهداية» (٤: ١٩٥).

(٣) «رد المحتار» (٦: ٦٠٠).

لَا مَنْ أَشْهَدَ عَلَيْهِ فِبَاعٍ وَقَبْضُهُ الْمُشْتَرِي فَسَقَطَ أَوْ طَلَبَ مَنْ لَا يَمْلِكُ نَقْضَهُ  
كَالْمُرْتَهَنِ، وَالْمُسْتَأْجِرِ، وَالْمُودِعِ، وَسَاكِنِ الدَّارِ

(لَا مَنْ أَشْهَدَ<sup>(١)</sup> عَلَيْهِ فِبَاعٍ وَقَبْضُهُ الْمُشْتَرِي فَسَقَطَ أَوْ طَلَبَ مَنْ لَا يَمْلِكُ نَقْضَهُ  
كَالْمُرْتَهَنِ، وَالْمُسْتَأْجِرِ، وَالْمُودِعِ، وَسَاكِنِ الدَّارِ<sup>(٢)</sup>).

على التقدّم في النقض.

وعلى أنّه مات بالسقوط عليه.

وعلى أنّ الدار لفلان.

وما تلف من الأموال فضمائنه عليه؛ لأنّ العاقلة لا تتحمّل المال، والشرط  
الطلب للنقض منه دون الإشهاد، ويصحّ الطلب بكلّ لفظ يفهم منه طلب النقض، من  
أن يقول: حائطك هذه مخوف أو مائل، فاهدمه حتى لا يسقط.

وكذلك لو قال: اشهدوا أنّي تقدّمت إلى هذا الرجل في هدم حائطه هذا يصحّ  
أيضاً، ولو قال ينبغي لك أن تهدمه، فليس هذا بطلب، ولا إشهاد، ويشترط أن يكون  
طلب التفريغ إلى من له ولاية النقض، كالمالك والأب والجدّ والوصيّ إلى آخر ما قال  
الماتن رحمه الله. كذا في «تكملة البحر»<sup>(١)</sup>.

[١] أقوله: لا من أشهد... الخ؛ حائط رجل مال فأشهد عليه فباع الحائط فقبضه  
المشتري فسقط، فلا ضمان على المشتري؛ لأنّه لم يشهد عليه في الهدم، فإذا أشهد  
عليه بعد شرائه فهو ضامن. هكذا في «التكملة»<sup>(٢)</sup>.

[٢] أقوله: كالمُرتهن والمستأجر والمودع وساكن الدار؛ لعدم قدرتهم على  
التصرّف، وحينئذ لو سقط بعد الطلب من هؤلاء وأتلف شيئاً فلا ضمان أصلاً لا على  
ساكن ولا على مالك، كما لو خرج الحائط عن ولايته ببيع أو هبة أو جنون مطبق أو  
ارتداد نعوذ بالله، بعد الإشهاد، ولو كان قبل القبض لزوال ولايته. هكذا في «الدر  
المختار»<sup>(٣)</sup>.

(١) «تكملة البحر» (٨: ٤٠٢ - ٤٠٣).

(٢) «تكملة البحر» (٨: ٤٠٤).

(٣) «الدر المختار» (٨: ٦٠٠).

فإن مالاً إلى دار رجل فله الطلب، فيصح تأجيله وإبرأؤه منها، لا إن مالاً إلى الطريق فأجله القاضي أو من طلب، فإن بنى مائلاً ابتداءً ضمن بلا طلب كما في إشراع الجناح ونحوه

فإن مالاً<sup>(١)</sup> إلى دار رجل فله الطلب، فيصح تأجيله وإبرأؤه منها<sup>(١)</sup>، لا<sup>(٢)</sup> إن مالاً إلى الطريق فأجله القاضي أو من طلب؛ لأنه حق العامة فلا يكون لهما إبطاله.

(فإن بنى مائلاً ابتداءً ضمن بلا طلب<sup>(٣)</sup> كما في إشراع الجناح ونحوه)، إشراع الجناح: إخراج الجذوع من الجدار إلى الطريق والبناء عليها، وأما نحوه: فالكنيف والميزاب.

[١] أقوله: فإن مال... إلخ؛ أي إن مالاً إلى دار رجل من مالك أو ساكن بإجارة أو غيرها، والإضافة لأدنى تعلق وارتباط فله الطلب؛ لأن الحق له، فيصح تأجيله وإبرأؤه منها؛ أي من الجناية.

[٢] أقوله: لا؛ أي لا يصح التأجيل والإبراء إن مالاً إلى الطريق، فأجله القاضي أو من طلب؛ لأنه حق العامة، وتصرف القاضي في حق العامة يؤخذ فيما ينفعهم، لا فيما يضرهم بخلاف تأجيل من بالدار، ولو مال بعضه للطريق وبعضه للدار، فأبى طلب صح الطلب؛ لأنه إذا صح الإشهاد في البعض صح في الكل. كذا في البرجندي.

[٣] أقوله: ضمن بلا طلب؛ لأنه تعدى البناء، فصار كإشراع الجناح، ووضع الحجر، وحفر البئر في الطريق، أطلق المصنف في الميلاق، ولم يفرق بين يسيره وفاحشه. وفي «المنتقى»: إن كان يسيراً وقت البناء لا يضمن؛ لأن الجدار لا يخلو عن يسير الميلاق، وإن كان فاحشاً يضمن، وإن كان لم يتقدم أحد يطلب منه التقص، ولو شغل الطريق بأن أخرج جذعاً فيها، فهو على التفصيل، ومن المشايخ<sup>رحمهم الله</sup> من لا يفصل في الجذع، ولا في الميلاق.

وفي «المنتقى»: قال محمد<sup>رحمهم الله</sup> حائط مائل تقدم إلى صاحبه فيه، فلم يهدمه حتى

(١) أي يصح تأجيل كل من مالك الدار وإبرأؤه، حتى لو سقط بعد مدة الأجل وبعد الإبراء وتلف به شيء لا يضمن؛ لأن الحق له فيصح إسقاطه. ينظر: «مجمع الأنهر» (٢: ٦٥٩).

حائط بين خمسةٍ طُلِبَ نقضُهُ من أحدهم، وسقطَ على رجلٍ ضَمِنَ العاقلةَ خمسَ الدِّيةِ، كما ضَمِنُوا ثلثيها إن حفرَ أحدُ ثلاثةٍ في دارهم بئراً، أو بنى حائطاً (حائطٌ بين خمسةٍ طُلِبَ نقضُهُ من أحدهم، وسقطَ على رجلٍ ضَمِنَ العاقلةَ خمسَ الدِّيةِ<sup>(١)</sup>)، كما ضَمِنُوا ثلثيها إن حفرَ أحدُ ثلاثةٍ في دارهم بئراً، أو بنى حائطاً): أي ضَمِنَ عاقلةً مَنْ طُلِبَ منه النِّقْضُ خمسَ الدِّيةِ؛ لأنَّ الطُّلْبَ صَحٌّ في الخمس، وضَمِنَ عاقلةً حافرُ البئر، وباني الحائطِ ثلثي الدِّيةِ؛ لأنَّ الحافرَ والباني في الثلثين متعدّ.

وهذا عند أبي حنيفة رضي الله عنه<sup>(٢)</sup>، وقالوا: ضَمِنُوا النِّصْفَ في الحائط، والحفرِ والبناء، أمّا في الحائط؛ فلأنَّ التَّلَفَ بنصيبٍ مَنْ طُلِبَ منه معتبر، وفي نصيبٍ غيره لا، فكان قسمين كما في عقرِ الأسد، ونهشِ الحية، وجرحِ الإنسان، وفي مسألةِ الحفرِ والبناءِ التَّلَفُ بنصيبِ المالك لا يوجبُ الضَّمانَ، وبنصيبِ الغاصبِ يوجبُ، فيقسمُ قسمين.

ألقته الريحُ فهو ضامن، وليس هذا كحجرٍ وضعه إنسانٌ على الطريق، وقلبه الريحُ من موضعٍ إلى موضع، فعثر به إنسانٌ فإنه لا يضمن. كذا في «تكملة البحر»<sup>(١)</sup>.  
[١] قوله: ضَمِنَ العاقلةَ خمسَ الدِّيةِ؛ ألا ترى أنّه لو أشهدَ عليهم جميعاً ثمَّ سقطَ على إنسانٍ كان على كلِّ واحدٍ منهم خمسُ الدِّيةِ، فتركَ الإشهادَ، وفي حقِّ الباقي لا يزداد الواجبُ على مَنْ أشهدَ عليه. كذا في «العناية»<sup>(٢)</sup>.

[٢] قوله: وهذا عند أبي حنيفة رضي الله عنه؛ وله: إنّ الموتَ حصلَ بعلةٍ واحدة، وهو الثقلُ المقدّرُ في الحائط، والعمقُ المقدّرُ في البئر؛ لأنَّ أصلَ الثقلِ والعمقِ ليس بعلة، وهو القليلُ حتى يعتبرَ كلُّ جزءٍ علةً، فتجتمعُ العللُ.

وإذا ثبتَ أنَّ العلةَ واحدةً يضافُ الموتُ إلى العلةِ الواحدة، ثمَّ تقسّمَ على أربابها بقدرِ الملكِ بخلافِ الجراحات، فإن كلَّ جراحةٍ علةٌ التلفِ بنفسها صغيرةً أو كبيرةً على ما عرف، إلا أنَّ عند المزاخمة أضيفَ إلى الكلِّ؛ لعدم الأولوية. كذا في «الهداية»<sup>(٣)</sup>.

(١) «تكملة البحر» (٨: ٤٠٤).

(٢) «العناية» (١٠: ٣٢٤).

(٣) «الهداية» (٤: ١٩٧).

### باب جناية البهيمة وعليها

ضَمِنَ الرَّاَكِبُ مَا وَطِئَتْ دَابَّتُهُ وَمَا أَصَابَتْ يَدَيْهَا، أَوْ رَجْلَيْهَا، أَوْ رَأْسَهَا، أَوْ كَدَمَتْ، أَوْ خَبَطَتْ، أَوْ صَدَمَتْ، لَا مَا نَفَحَتْ بِرَجْلِهَا، أَوْ ذَنْبِهَا

### باب جناية البهيمة<sup>(١)</sup> وعليها

(ضَمِنَ الرَّاَكِبُ مَا وَطِئَتْ دَابَّتُهُ<sup>(٢)</sup> وَمَا أَصَابَتْ يَدَيْهَا، أَوْ رَجْلَيْهَا، أَوْ رَأْسَهَا، أَوْ كَدَمَتْ، أَوْ خَبَطَتْ، أَوْ صَدَمَتْ<sup>(٣)</sup>، لَا مَا نَفَحَتْ<sup>(١)</sup> بِرَجْلِهَا، أَوْ ذَنْبِهَا)، فَإِنَّ الْاِحْتِرَازَ عَنِ الْوَطْءِ وَمَا يَشَابَهُهُ مُمْكِنٌ بِخِلَافِ النَّفْحَةِ بِالرَّجْلِ وَالذَّنْبِ، هَذَا عِنْدَنَا. وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ<sup>(٢)</sup> رحمته الله: يَضْمَنُ بِالنَّفْحَةِ أَيْضاً؛ لِأَنَّ فَعْلَهَا يُضَافُ إِلَى الرَّاَكِبِ.

[١] أقوله: باب جناية البهيمة... الخ؛ لَمَّا فُرِغَ مِنْ بَيَانِ أَحْكَامِ جُنَايَةِ الْإِنْسَانِ شَرْعاً فِي بَيَانِ جُنَايَةِ الْبَهِيمَةِ، وَلَا شَكَّ فِي تَقَدُّمِ جُنَايَةِ الْإِنْسَانِ عَلَى الْبَهِيمَةِ. كَذَا فِي «الْنَهَايَةِ»، وَلَكِنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَمْ يَفْرَغْ مِنْ بَيَانِ جُنَايَةِ الْإِنْسَانِ مُطْلَقاً، بَلْ بَقِيَ مِنْهَا جُنَايَةُ الرَّقِيقِ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ مِنَ الْإِنْسَانِ، فَيَقْدَمُ عَلَى الْبَهِيمَةِ، وَكَانَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَقْدَمَ عَلَى جُنَايَةِ الْبَهِيمَةِ، فَلْيَتَأَمَّلْ فِيهِ.

[٢] أقوله: ضَمِنَ الرَّاَكِبُ مَا وَطِئَتْ؛ وَطِئٌ بِالْفَتْحِ: بَائِثَالُ كَرْدَنِ.

الْكَدَمُ: الْعَضُّ بِمَقْدَمِ الْإِنْسَانِ، كَمَا يَكْدُمُ الْحِمَارُ.

الْخَبَطُ بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ: الضَّرْبُ بِالْيَدِ.

الصَّدَمُ: هُوَ أَنْ تُضْرَبَ الشَّيْءُ بِجَسَدِكَ، وَمِنْهُ اصْطَلَمَ الْفَارِسَانُ: إِذَا ضَرَبَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ بِنَفْسِهِ.

يَقَالُ، نَفَحَتِ الدَّابَّةُ بِشَيْءٍ: إِذَا ضَرَبَتْهُ بِحَدِّ حَافِرِهَا، كَذَا فِي «الصَّحَاحِ»، وَ«الْمَغْرِبِ»<sup>(٣)</sup>.

[٣] أقوله: ضَمِنَ الرَّاَكِبُ إِلَى قَوْلِهِ: صَدَمَتْ؛ يَرَادُ بِهِ إِذَا كَانَ الرَّاَكِبُ يَسِيرُ فِي طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ يَسِيرُ فِي مَلَكِهِ إِنْ وَطِئَتْ يَدَيْهَا أَوْ رَجْلَيْهَا يَضْمَنُ، وَإِنْ كَدَمَتْ أَوْ نَفَحَتْ يَدَيْهَا أَوْ رَجْلَيْهَا، أَوْ ضَرَبَتْ يَدَيْهَا فَلَا ضَمَانَ.

(١) نفحت برجلها أو يدها: هو ضربها. ينظر: «طلبه الطلبة» (ص ١٦٨).

(٢) ينظر: «الأم» (٧: ١٥٨)، وغيره.

(٣) «المغرب» (ص ٤٧١).

أو عطب إنسان بما راثت أو بالت في الطريق سائرة، أو أوقفها لذلك، فإن أوقفها لغيره ضمن، فإن أصابت يديها، أو رجلها حصاة أو نواة، أو أثارت غباراً أو حجراً صغيراً، ففقاً عيناً أو أفسد ثوباً لا يضمن، وضمن بالكبير

(أو عطب إنسان بما راثت أو بالت في الطريق سائرة، أو أوقفها لذلك، فإن أوقفها لغيره ضمن)، فإنها إن راثت أو بالت في الطريق حالة السير لا يضمن، أما إذا أوقفها لتروث أو تبول لا يضمن أيضاً؛ لأن بعض الدواب لا يفعل ذلك إلا بعد الوقوف، وإن أوقفها لغير ذلك يضمن لأنه متعد بالإيقاف.

(فإن أصابت يديها، أو رجلها حصاة أو نواة<sup>(١)</sup>، أو أثارت غباراً أو حجراً صغيراً<sup>(٢)</sup>، ففقاً عيناً أو أفسد ثوباً لا يضمن، وضمن بالكبير)؛ لأن الاحتراز عن الأول متعد بخلاف الثاني.

لأن في الوجه الأول صاحب البداية مباشر للإتلاف؛ لأن ثقله وثقل الدابة تصل بالمتلف، فكأنهما وطئا جميعاً؛ ولهذا يجب على الراكب الكفارة إذا وطأت الدابة برجلها أو يديها، ويحرم عن الميراث، والمباشر ضامن سواء كان متعدياً أو لا. كذا في «الكفاية»<sup>(١)</sup>.

والأصل فيه أن المرور في طريق المسلمين مباح مقيد بشرط السلامة لا يتصرف في حقه من وجه، وفي حق غيره من وجه؛ لكونه مشتركاً بين كل الناس، فقلنا: بالإباحة مقيداً بشرط السلامة؛ ليعتدل النظر من الجانبين، ثم إنما يتقيد بشرط السلامة فيما يمكن التحرز عنه، ولا يتقيد بها فيما لا يمكن لما فيه من المنع عن التصرف وسد بابيه وهو مفتوح.

والاحتراز عن الوطء وما يضاهيه ممكن، فإنه ليس من ضرورات التسيير، فقيدناه بشرط السلامة عنه، والنفحة بالرجل والذنب ليس يمكنه الاحتراز مع السير على الدابة فلم يتقيد به. كذا في «الهداية»<sup>(٢)</sup>.

[١] قوله: أو نواة... الخ؛ النواة: حب التمر، بالفارسية: وانه خرما.

[٢] قوله: حجراً صغيراً؛ يعني الذي يقبل أن يرمى به، فهو أكبر من الحصاة

(١) «الكفاية» (٩: ٢٥٧).

(٢) «الهداية» (٤: ١٩٧ - ١٩٨).

وَضَمَنَ السَّائِقُ وَالْقَائِدُ مَا ضَمَنَهُ الرَّاکِبُ، وَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ لَا عَلَيْهِمَا، وَضَمَنَ عَاقِلَةٌ كُلُّ فَارِسٍ دِيَةَ الْآخِرِ إِنْ اصْطَدَمَا وَمَاتَا

(وَضَمَنَ السَّائِقُ وَالْقَائِدُ مَا ضَمَنَهُ الرَّاکِبُ، وَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ لَا عَلَيْهِمَا): أَيْ إِنْ كَانَ مَكَانُ الرَّاکِبِ سَائِقٌ أَوْ قَائِدٌ يَضْمَنُ كُلُّ مَنِهَا<sup>(١)</sup> مَا ضَمَنَهُ الرَّاکِبُ، وَيَجِبُ عَلَى الرَّاکِبِ الْكَفَّارَةُ، لَا عَلَى السَّائِقِ وَالْقَائِدِ، وَالرَّاکِبُ يُحْرَمُ عَنِ الْمِيرَاثِ، لَا الْقَائِدُ وَالسَّائِقُ.

(وَضَمَنَ عَاقِلَةٌ كُلُّ فَارِسٍ<sup>(٢)</sup> دِيَةَ الْآخِرِ إِنْ اصْطَدَمَا وَمَاتَا): هَذَا عِنْدَنَا، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ<sup>(٣)</sup>: يَضْمَنُ كُلُّ نَصَفٍ دِيَةَ الْآخِرِ؛ لِأَنَّهُ هَلَكَهُ بِفَعْلَيْنِ، فَعَلَ نَفْسَهُ، وَفَعَلَ صَاحِبِهِ، فَيُحْذَرُ نَصَفُهُ وَيُعْتَبَرُ نَصَفُ صَاحِبِهِ، قُلْنَا: فَعَلَ كُلُّ مَنِهَا مَبَاحٌ، وَالْمَبَاحُ فِي حَقِّ نَفْسِهِ لَا يُضَافُ إِلَيْهِ الْهَلَاكُ<sup>(٤)</sup>، وَفِي حَقِّ غَيْرِهِ يُضَافُ.

وَأَصْغَرَ مِنَ الْحَجَرِ الْكَبِيرِ الَّذِي لَا يَحْمِلُ وَلَا يَرْمِي بِهِ إِلَّا بِالْمَشَقَّةِ. كَذَا فِي الْجَلْبِيِّ<sup>(٥)</sup>.  
[١] أَقُولُ: يَضْمَنُ كُلُّ مَنِهَا... الخ؛ لِأَنَّهُمَا سَبَبَانِ؛ لِمَبَاشَرَتِهِمَا شَرْطُ التَّلَفِ، وَهُوَ تَقَرُّبُ الدَّابَّةِ إِلَى مَكَانِ الْجَنَاحَةِ، فَيَتَقَيَّدُ بِشَرْطِ السَّلَامَةِ فِيمَا يُمْكِنُ الْإِحْتِرَازُ عَنْهُ كَالرَّاکِبِ إِلَّا أَنَّ عَلَى الرَّاکِبِ الْكَفَّارَةَ فِيمَا أَوْطَأَتْهُ الدَّابَّةُ بِيَدِهَا أَوْ بِرِجْلِهَا؛ وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِمَا، وَلَا عَلَى الرَّاکِبِ فِيمَا وَرَاءَ الْإِطَاءِ؛ لِأَنَّ الرَّاکِبَ مُبَاشِرٌ فِيهِ؛ لِأَنَّ التَّلَفَ بِثَقْلِهِ، وَثَقْلُ الدَّابَّةِ تَجَعُّلُهُ؛ لِأَنَّ سِيرَ الدَّابَّةِ مُضَافٌ إِلَيْهِ، وَهِيَ آلَةٌ لَهُ، وَهُمَا سَبَبَانِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَّصِلُ مَنِهَا إِلَى الْحُلِّ شَيْءٍ.

وَكَذَا الرَّاکِبُ فِي غَيْرِ الْإِطَاءِ، وَالْكَفَّارَةُ حُكْمُ الْمَبَاشَرَةِ لَا حُكْمُ التَّسَبُّبِ.  
وَكَذَا يَتَعَلَّقُ بِالْإِطَاءِ فِي حَقِّ الرَّاکِبِ حُرْمَانُ الْمِيرَاثِ وَالْوَصِيَّةِ دُونَ السَّائِقِ الْقَائِدِ؛ لِأَنَّهُ يَخْتَصُّ بِالْمَبَاشَرَةِ. كَذَا فِي «الْهِدَايَةِ»<sup>(٦)</sup>.

[٢] أَقُولُ: كُلُّ فَارِسٍ؛ وَكَذَا الْمَاشِيَيْنِ، لَكِنْ لَمَّا كَانَ مَوْتُ الْمُصْطَدِمِينَ غَالِبًا فِي الْفَارِسَيْنِ خَصَّهْمَا بِالذِّكْرِ، كَمَا ذَكَرَ فِي «الْأَكْمَلِيَّةِ»، كَذَا فِي الْجَلْبِيِّ<sup>(٧)</sup>.

[٣] أَقُولُ: لَا يُضَافُ إِلَيْهِ الْهَلَاكُ؛ فَلَا يَصْلَحُ مُسْتَدْنَا لِلْإِضَافَةِ فِي حَقِّ الضَّمَانِ:

(١) فِي «ذَخِيرَةِ الْعَقَبِيِّ» (ص ٦١١).

(٢) «الْهِدَايَةُ» (٤ : ١٩٩).

(٣) فِي «ذَخِيرَةِ الْعَقَبِيِّ» (ص ٦١١).



وسائق دابة وقع أداتها على رجل فمات ، وقائد قطار وطئ بعير منه رجلاً ، ضمن الدية وإن كان معه سائق ضمنا ، فإن قتل بعير ربط على قطار بلا علم قائده رجلاً (وسائق دابة<sup>(١)</sup> وقع أداتها<sup>(٢)</sup> على رجل فمات ، وقائد قطار وطئ بعير منه<sup>(٣)</sup> رجلاً ، ضمن الدية وإن كان معه<sup>(٤)</sup> سائق ضمنا ، فإن قتل بعير ربط على قطار بلا علم قائده رجلاً

كالماشي إذا لم يعلم بالبئر ووقع فيها لا يهدر شيء من دمه ، وفعل صاحبه ، وإن كان مباحاً لكن الفعل المباح في غيره سبب للضمان ، كالنائم إذا انقلب على غيره. كذا في «الهداية»<sup>(١)</sup>.

[١]أقوله : وسائق دابة ؛ معطوف عليه ، وقائد قطار معطوف ؛ مبتدأ ، وضمن ؛ خبره ، أي سائق دابة وقع أداتها إلى رجل فمات ، يضمن الدية ؛ لأنه متعد في هذا التسيب ؛ لأن الوقوع بتقصير من السائق ، وهو ترك الشداد والإحكام فيه . بخلاف الرداء ، يعني إذا كان لا يسأ رداء فسقط عنه وعطب به إنسان أو غيره لا يضمن ؛ لأن الإنسان لا يقصد حفظ اللباس عادة ، ولا يمكنه أن يمشي عرياناً ، وما لا يستطيع الامتناع عنه يجعل عفواً .

[٢]أقوله ؛ أداتها ؛ أي آلاتها ؛ كالإكاف والسرّج واللجام .

[٣]أقوله : وقائد قطار وطئ بعير منه ؛ أي من القطار رجلاً ضمن الدية ؛ لأن القائد عليه حفظ القطار ، كالسائق ، وقد أمكن ذلك ، فقد صار متعدياً بالتقصير فيه ، والتسيب بوصف التعدي سبب الضمان ، إلا أنّ ضمان النفس في التسيب على العاقلة ، وضمان المال في ماله . كذا في «الهداية»<sup>(٢)</sup>.

[٤]أقوله : وإن كان معه ؛ أي مع القائد سائق ، ضمنا ؛ أي القائد والسائق ؛ لأن قائد الواحد قائد للكل ، وكذا سائقه ؛ لاتصال الأزيمة ، قال في «الهداية»<sup>(٣)</sup> : هذا إذا كان السائق في جانب من الإبل ، أمّا إذا كان السائق في وسط القطار ، وأخذ زمام واحد

(١) «الهداية» (٤ : ١٩٩) .

(٢) «الهداية» (٤ : ٢٠٠) .

(٣) «الهداية» (٤ : ٢٠٠) .

ضَمِنَ عَاقِلَةُ الْقَائِدِ الدِّيَّةَ ، وَرَجَعُوا بِهَا عَلَى عَاقِلَةِ الرَّابِطِ ، وَمَنْ أَرْسَلَ كَلْباً أَوْ طَيْراً أَوْ سَاقَهُ

ضَمِنَ عَاقِلَةُ الْقَائِدِ الدِّيَّةَ<sup>(١)</sup> ، وَرَجَعُوا بِهَا عَلَى عَاقِلَةِ الرَّابِطِ ؛ لِأَنَّ الرَّابِطَ أَوْقَعَهُمْ فِي هَذِهِ الْعَهْدَةِ<sup>(٢)</sup> .

أقول : يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ فِي مَالِ الرَّابِطِ ؛ لِأَنَّ الرَّابِطَ أَوْقَعَهُمْ فِي خَسْرَانِ الْمَالِ ، وَهَذَا مِمَّا لَا يَتَحَمَّلُهُ الْعَاقِلَةُ<sup>(٣)</sup> .

قالوا : هَذَا إِذَا رِبطَ ، وَالْقَطَارُ فِي السَّيْرِ ؛ لِأَنَّهُ أَمَرَ بِالْقَوْدِ دَلَالَةً ، أَمَّا إِذَا رِبطَ فِي غَيْرِ حَالَةِ السَّيْرِ فَالضَّمَانُ عَلَى عَاقِلَةِ الْقَائِدِ ؛ لِأَنَّهُ قَادَ بَعِيرٍ غَيْرِهِ بِغَيْرِ أَمْرِهِ لَا صَرِيحاً وَلَا دَلَالَةً فَلَا يَرْجِعُ بِمَا لَحَقَهُ مِنَ الضَّمَانِ .  
(وَمَنْ أَرْسَلَ كَلْباً أَوْ طَيْراً أَوْ سَاقَهُ<sup>(٤)</sup>)

ضَمِنَ مَا هَلَكَ بِمَا هُوَ خَلْفَهُ ، وَيُضْمَنَانِ مَا تَلَفَ بَيْنَ يَدَيِ السَّائِقِ ؛ لِأَنَّ الْقَائِدَ لَا يَقْدِرُ مَا خَلْفَ السَّائِقِ ، وَالسَّائِقُ يَسُوقُ مَا يَكُونُ قَدَّامَهُ .

[١] أقوله : ضَمِنَ عَاقِلَةُ الْقَائِدِ الدِّيَّةَ ؛ لِأَنَّهُ يُمْكِنُ لِلْقَائِدِ صِيَانَةَ الْقَطَارِ عَنْ رِبطَ غَيْرِهِ ، فَإِذَا تَرَكَ الصِّيَانَةَ صَارَ مُتَعَدِّياً ، وَفِي التَّسْيِيبِ الدِّيَّةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ كَمَا مَرَّ مَرَّاراً . كَذَا فِي «الْهِدَايَةِ»<sup>(٥)</sup> .

[٢] أقوله : أَوْقَعَهُمْ فِي هَذِهِ الْعَهْدَةِ ؛ فَإِنْ قِيلَ : يَنْبَغِي أَنْ يُجِبَ الضَّمَانُ عَلَيْهِمَا فِي الْإِبْتِدَاءِ ؛ لِأَنَّ كِلَاهُمَا سَبَبٌ .

قلنا : لَا ؛ لِأَنَّ الرِّبْطَ مِنَ الْقَوْدِ بِمَنْزِلَةِ التَّسْيِيبِ مِنَ الْمُبَاشَرَةِ ؛ لِاتِّصَالِ التَّلَفِ بِالْقَوْدِ دُونَ الرِّبْطِ .

(١) أَجَابَ عَمَّا قَالَهُ الشَّارِحُ ﷺ الْحَصَكْفِيُّ ﷺ فِي «الدَّرِّ الْمُنْتَقَى» (٢ : ٦٦٢) ، فَقَالَ : لِأَنَّهُ دِيَّةٌ لَا خَسْرَانٌ ، كَمَا تَوَهَّمَهُ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ ﷺ ، فَلَوْ رِبطَ وَالْقَطَارُ وَاقِفٌ ثُمَّ قَادَ ضَمِنَ الْقَائِدُ ، فَلَا رَجُوعَ لِقَوْدِهِ بِغَيْرِهِ أَمْرَهُ ، وَأَجَابَ شَيْخُ زَادَةَ ﷺ فِي «مَجْمَعِ الْأَنْهَرِ» (٢ : ٦٦٢) : إِنَّ الرِّبْطَ لَمَّا كَانَ مُتَعَدِّياً فِيمَا صَنَعَ صَارَ فِي التَّقْدِيرِ هُوَ الْجَانِي وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجِبَتِ الدِّيَّةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ .

(٢) أَيُ مَشَى خَلْفَهُ مَعَهُ وَإِنْ لَمْ يَمْشِ خَلْفَهُ فَمَا دَامَ فِي فَوْرِهِ سَائِقٌ لَهُ فِي الْحُكْمِ فَيُلْحَقُ بِالسَّوْقِ وَإِنْ تَرَخَى انْقَطَعَ السَّوْقُ . يَنْظُرُ : «الدَّرُّ» (٢ : ١١٣) .

(٣) «الْهِدَايَةُ» (٤ : ٢٠٠) .

فأصابَ في فورِهِ ضَمِنَ في الكلبِ لا في الطَّيْرِ، ولا في كلبٍ لم يسقه

فأصاب<sup>(١)</sup> في فورِهِ<sup>(٢)</sup> ضَمِنَ في الكلبِ لا في الطَّيْرِ، ولا في كلبٍ لم يسقه،  
الحاصلُ أَنَّهُ لا يضمنُ في الطَّيْرِ ساقَ أو لم يسقْ، ويضمنُ في الكلبِ إن ساقَ  
وإن لم يسقْ لا، ففي الكلبِ ينتقلُ الفعلُ إليه بسببِ السَّوقِ، وإن لم يسقْ لا  
ينتقلُ إليه؛ لأنَّه فاعلٌ مختار، ولا يضمنُ في الطَّيْرِ إذا لم يسقْ، وكذا إن ساقَ؛  
لأنَّ بدنه لا يطيقُ السَّوقَ<sup>(٣)</sup>، فوجودُهُ كعدمِهِ<sup>(٤)</sup>.

أقول: نعم؛ لا يطيقُ الضَّرْبُ، أمَّا سوقُهُ فبالزجرِ والصَّيْحِ بخلافِ  
الصَّيْدِ<sup>(٥)</sup>، فَإِنَّهُ يُحِلُّ الصَّيْدَ بمجردِ الإرسالِ للضَّرورةِ، وعن أبي يوسفَ رحمته الله: إِنَّهُ  
أوجبَ الضَّمَانَ في هذا كُلِّهِ احتياطاً، والمشايخُ رحمهم الله أخذوا بقوله.

[١] أقوله: فأصابَ؛ أي قتلَ طيراً مملوكاً كالبطِّ الأهلي، أو أسلى لأي أغرى  
وحرص الكلبا على رجلٍ فعضَّه أو مزق ثوبه<sup>(١)</sup>.

[٢] أقوله: في فورِهِ؛ أي فورِ الإرسال، وهو بفتح الفاء، وسكون الواو في  
الإرسال أن لا يميل يمينا وشمالاً. كذا في «الأكمليَّة»<sup>(٢)</sup>.

[٣] أقوله: لأنَّ بدنه لا يطيقُ السوقَ؛ ولو قال بدله أنَّ مَنْ في الأرض لا يقدرُ على  
ما في الهواء، كصاحب التوفيق لكان أظهر وأسلم من اعتراضِ الشارحِ رحمته الله. هكذا في  
الجلبي رحمته الله<sup>(٣)</sup>.

[٤] أقوله: فوجوده كعدمه؛ ومن ثمة قالوا: لو أرسلَ بازيأ في الحرم، فقتلَ صيدَ  
الحرم لا يضمنُ المرسل. كذا في الزَّيْلَعِيِّ رحمته الله<sup>(٤)</sup>.

[٥] أقوله: بخلافِ الصَّيْدِ؛ يعني إذا أرسلَ الكلبُ إلى صيدٍ حيث يأكل ما أصابه،  
وإن لم يكن سائقاً له لا حقيقة ولا حكماً؛ لأنَّ الحاجةَ مسَّتْ إلى الاحتياط به، فأضيفَ  
إلى المرسل ما دام الكلبُ في تلك الجهة، ولم يقرَّ عنها إذ لا طريقَ للاصطياد سواء. كذا  
في «التبيين»<sup>(٥)</sup> هكذا في الجلبي رحمته الله<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٦١١).

(٢) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٦١١).

(٣) في «ذخيرة العقبى» (ص ٦١١).

(٤) في «التبيين» (٦: ١٥٢).

(٥) «التبيين» (٦: ١٥٢).

(٦) في «ذخيرة العقبى» (ص ٦١١ - ٦١٢).

ولا في دابة منفلتة أصابت نفساً، أو مالا ليلاً أو نهاراً. ومن ضرب دابة عليها راكب، أو نخسها فنفتحت، أو ضربت بيدها آخر، أو نفرت فصدمته وقتلته ضمن هو لا الراكب

(ولا في دابة<sup>(١)</sup> منفلتة<sup>(٢)</sup> أصابت نفساً، أو مالا ليلاً أو نهاراً. ومن ضرب دابة عليها راكب، أو نخسها فنفتحت، أو ضربت بيدها آخر، أو نفرت فصدمته وقتلته ضمن هو لا الراكب)<sup>(٣)</sup>، هذا عندنا<sup>(٤)</sup>، وعند أبي يوسف<sup>(٥)</sup> : إن الضمان على الراكب والناخس نصفين<sup>(٦)</sup>، وهذا إذا نخسها بلا إذن

[١] أقوله : ولا في دابة منفلتة... الخ ؛ أي لا ضمان في دابة منفلتة أصابت نفساً أو مالا ليلاً أو نهاراً، فقلوه<sup>(٧)</sup> : «جرح العجماء جبار»<sup>(٨)</sup> رواه البخاري عن أبي هريرة<sup>(٩)</sup>، وقال محمد<sup>(١٠)</sup> : أي المنفلتة ؛ ولأن الفعل غير مضاف إليه ؛ لعدم الإرسال وأخواته.

[٢] أقوله : منفلتة ؛ مأخوذ من انفلت الشيء إذ خالص من قيده من غير اختيار صاحبه.

[٣] أقوله : لا الراكب ؛ أي لا يضمن الراكب، فإن قيل : القياس يقتضي أن يكون الضمان على الراكب ؛ لكونه مباشراً وإن لم يكن متعدياً ؛ لأن التعدّي ليس من شرطه، فإن لم يختص فلا أقل من الشركة.

الجواب : إن القياس يترك بالأثر، وفيه أثر عمر وابن مسعود<sup>(١١)</sup>، وأيضاً : إن الراكب والمركوب مدفوعان بدفع الناحس، والمدفوع إلى الشيء وإن كان مباشراً لا يعتبر مباشراً، كما في الإكراه الكامل، فلا يجب عليه جزاء المباشرة إن فرض مباشراً ولا التسبب أيضاً ؛ لأنه يعتمد التعدّي وهو مفقود. كذا في «العناية»<sup>(١٢)</sup>.

[٤] أقوله : هذا عندنا ؛ وهو المروي عن عمر وابن مسعود<sup>(١٣)</sup> ؛ ولأن الراكب والمركب مدفوعان بدفع الفاحش، فأضيف فعل الدابة إلى الناحس، كأنه فعله بيده.

[٥] أقوله : نصفين ؛ لأن التلف حصل بثقل الراكب، ووطئ الدابة، والوطء

(١) في «صحيح البخاري» (٥ : ٥٤٥)، وغيره.

(٢) «العناية» (١٠ : ٣٣٤).

وفي فَقْءِ عَيْنِ شَاةِ الْقَصَّابِ ما نقصَها، وفي عَيْنِ بَقَرَةِ الْجَزَّارِ، وَجَزُورِهِ، وَالْحِمَارِ،  
وَالْبَغْلِ، وَالْفَرَسِ رُبْعُ الْقِيَمَةِ

الرَّكَّابِ، أَمَّا إِذَا نَخَسَهَا بِإِذْنِهِ فَلَا يَضْمَنُ؛ لِأَنَّهُ أَمَرُهُ بِمَا يَمْلِكُهُ، إِذَا النَّخَسُ فِي مَعْنَى السَّوْقِ، فَانْتَقَلَ إِلَى الرَّكَّابِ فَلَا يَضْمَنُ بِالنَّفْحَةِ كَمَا إِذَا نَخَسَ الرَّكَّابُ الدَّابَّةَ فَنفحت.

(وفي فَقْءِ عَيْنِ شَاةِ الْقَصَّابِ ما نقصَها<sup>(١)</sup>)، وفي عَيْنِ بَقَرَةِ الْجَزَّارِ<sup>(٢)</sup>، وَجَزُورِهِ، وَالْحِمَارِ، وَالْبَغْلِ، وَالْفَرَسِ رُبْعُ الْقِيَمَةِ؛ لِأَنَّهُ يُكْمَلُ إِقَامَةُ الْعَمَلِ بِهَا بِأَرْبَعِ أَعْيُنَ: عَيْنِيَا وَعَيْنِيَا الْمُسْتَعْمَلِ.

مُضَافًا إِلَى النَّاخِسِ، فَيَجِبُ الضَّمَانُ عَلَيْهِمَا.

[١] أقوله: ما نقصَها؛ فتَقَوُّمُ صَحِيحَةِ الْعَيْنِ وَمَفْقُودَةِ الْعَيْنِ، فَيَضْمَنُ الْفَضْلُ وَالنَّقْصَانُ شَامِلٌ لِلْحَاصِلِ بِالْهَزَالِ مِنْ فَقْدِ الْعَيْنِ. كَذَا فِي «رَدِّ الْمُحْتَارِ»<sup>(١)</sup>.

[٢] أقوله: ما نقصَها؛ لِأَنَّهَا لِلْحِمِّ، وَفِي عَيْنِيهَا يُخَيَّرُ رَبُّهَا إِنْ شَاءَ تَرْكُهَا عَلَى الْفَاقِئِ، وَضَمَّتْهُ قِيَمَتُهَا، أَوْ أَمْسَكَهَا وَضَمَّتْهُ النَّقْصَانُ. كَذَا فِي «الدَّرِّ الْمُخْتَارِ»<sup>(٢)</sup> نَاقِلًا عَنْ الزَّيْلَعِيِّ رحمته الله.

[٣] أقوله: فِي عَيْنِ بَقَرَةِ الْجَزَّارِ؛ أَيِ الْقَصَّابِ، وَالْجَزْرُ الْقَطْعُ، وَجَزْرُ الْجَزْوَرِ نَحْرُهَا، وَهُوَ مَا أَعَدَّ مِنَ الْإِبِلِ لِلنَّحْرِ.

وَلِنَّمَا وَضَعَ الْمَسْأَلَةَ فِي بَقَرَةِ الْجَزَّارِ وَجَزْوَرِهِ؛ لِثَلَا يَتَوَهَّمُ أَنَّهَا لَكُونُهُمَا مَعْدَّيْنِ لِلْحِمِّ يَكُونُ حَكْمُهَا حَكْمُ الشَّاةِ، بَلْ سَوَاءٌ كَانَا مَعْدَّيْنِ لَهُ أَوْ لِلْحَرِثِ وَالرَّكُوبِ، فَفِيهِ رُبْعُ الدِّيَةِ، كَمَا فِي الَّذِي لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ كَالْبَغْلِ وَالْحِمَارِ. كَذَا فِي شُرُوحِ «الْهِدَايَةِ»، هَكَذَا فِي الْجَلْبِي رحمته الله<sup>(٣)</sup>.

(١) «رَدِّ الْمُحْتَارِ» (٦: ٦٠٩).

(٢) «الدَّرِّ الْمُخْتَارِ» (٦: ٦١٠).

(٣) فِي «ذَخِيرَةِ الْعَقَبِيِّ» (ص ٦١٢).

وعند الشافعي رحمته الله يجب النقصان كما في شاة القصاب<sup>(١)</sup>.  
قلنا: في شاة القصاب المقصود اللحم فقط .

١١ بقوله: وعند الشافعي رحمته الله يجب النقصان كما في شاة القصاب؛ والفرق ما قدمناه، لكن يرد عليه أنه لو فقا عيني حمار مثلاً أنه يضمن نصف قيمته، وليس كذلك كما مر، فالأولى التمسك؛ لما روى أنه رحمته الله قضى في عين الدابة بربع القيمة، والتقيد بالعين؛ لأنه لو قطع أذننها أو ذنبها يضمن نقصانها. كذا لسان الثور والحمار. كذا في «الدر المختار»<sup>(١)</sup>.



## باب جنایة الرقيق وعليه

فإن جنى عبد خطأ دفعه سيده بها

### باب جنایة الرقيق وعليه<sup>(١)</sup>

(فإن جنى<sup>(٢)</sup> عبد خطأ<sup>(٣)</sup> دفعه سيده بها) : أي بالجنایة، (ويملكه وليها

[١] قوله : باب جنایة الرقيق وعليه ؛ لما فرغ من بيان جنایة الحرّ على الحرّ، شرع في بيان جنایة المملوك، والجنایة عليه، ولما كان فيه تعلّق الملك بالمملوك البتة من جانب آخره ؛ لاختطاط رتبة المملوك عن المالك.

ويرد عليه أنّ العبد لا يكون أدنى منزلة من البهيمة، فكيف آخر باب جنایته عن باب جنایة البهيمة.

ويجاب عنه ؛ إنّ جنایة البهيمة كانت باعتبار الراكب والسائق وغيرهما، وهم هلاك، وفيه ما فيه فليتأمل.

[٢] قوله : فإن جنى... الخ ؛ أي إن جنى العبد جنایة خطأ فالمولى إمّا يدفعه بالجنایة، أو يفديه به، فإن دفعه يملكه ولي الجنایة، وإن فداه فداه بأرش الجنایة مالا، وكلّ ذلك يلزمه حالا.

أما الدفع ؛ فلأن التأجيل في الأعيان باطل، وعند اختيار المولى الدفع الواجب عين.

وأما الفداء ؛ فلأنه جعل بدلاً عن العبد في الشرع، وإن كان مقدراً بالمتلف ؛ ولهذا سُمّي فداءً، فيقوم مقام العبد، يأخذ حكمه ؛ فلذا وجب حالا كالمبدل. كذا في «الهداية»<sup>(١)</sup>.

[٣] قوله : خطأ ؛ التقييد بالخطأ هاهنا إنّما يفيد في النفس ؛ لأنّ بعمده يقتصر، وأمّا فيما دون النفس فلا يفيد ؛ لاستواء خطئه وعمده فيما دونها، ثم إنّما يثبت الخطأ بالبيّنة أو إقرار مولاه أو علم القاضي لا بإقراره أصلاً، قلت : لكن قوله : أو علم القاضي غير المفتى به ؛ لأنّه لا يعمل بعلم القاضي في زماننا. كذا في «الدر المختار»<sup>(٢)</sup>.

(١) «الهداية» (٤ : ٢٠٤).

(٢) «الدر المختار» (٦ : ٦١٣).

أو فداءه بأرشها حالاً، فإن فداءه فجنى، فهي كالأولى

أو فداءه بأرشها<sup>(١)</sup> حالاً<sup>(٢)</sup>، هذا عندنا، وعند الشافعي<sup>رحمته</sup> <sup>(١٧٣)</sup> : الجناية في رقبته، يباع فيها إلا أن يقضي المولى الأرش، وثمره الخلاف تظهر في اتباع الجاني بعد العتق، فإن المجني عليه يتبع الجاني إذا عتق عند الشافعي<sup>رحمته</sup>.  
(فإن فداءه فجنى، فهي كالأولى)، فإنه إذا فدى طهر عن الأولى، فصارت الأولى كأن لم تكن، فيجب بالثانية الدفع أو الفداء<sup>(١٨)</sup>

[١] أقوله: أو فداءه بأرشها... إلخ؛ فداء الشيء بالكسر، هو الذي عوض عنه، وقائم مقامه، والأرش وإن كان اسماً لما وجب دون النفس، لكن المراد هاهنا ما يقابل الجناية، ويكون عوضاً عنها، سواء كانت في النفس أو فيما دونها، واستعماله في هذا المعنى الأعم في إطلاقات الفقهاء غير عديد. كذا في الجلبى<sup>(٢)</sup>.

[٢] أقوله: حالاً؛ قال أخي جلبى<sup>رحمته</sup> <sup>(٣)</sup>: هذا قيد للدفع والفداء معاً، كأن هذا دفع لتوهم أن الفداء لمّا وجب بمقابلة الجناية في النفس أو العضو أشبه الدية والأرش، وهما يثبتان مؤجلاً، وذلك يقتضي ثبوت الفداء مؤجلاً سنة أو ثلاث سنين، لكن لمّا اختاره المولى صار في ذمته ديناً حالاً، كسائر ديونه؛ لأن الأجل في الديون عارض؛ ولذا لا يثبت إلا بالشرط، هكذا فهم من تقرير الأكمل<sup>رحمته</sup>.

[٣] أقوله: وعند الشافعي<sup>رحمته</sup>... إلخ؛ يعني أن عنده الوجوب على العبد، فيطالب هذا المجني عليه بعد عتقه، وعندنا الوجوب على المولى دون العبد، فلا يستسعيه بعد العتق؛ لأنه بالإعتاق صار مختاراً للفداء، قال أخي جلبى<sup>(٤)</sup>: هذا زبدة ما في «العناية».

[٤] أقوله: فيجب بالثانية الدفع أو الفداء؛ كآته دفع لتوهم أن المولى لا يخاطب ثانياً بأحد هذين الأمرين؛ لأن الجناية إما في رقبة العبد يباع فيها أو غير ذلك. كذا في الجلبى<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: «الأم» (٦: ٩١)، وغيره.

(٢) في «ذخيرة العقبى» (ص ٦١٢).

(٣) في «ذخيرة العقبى» (ص ٦١٢).

(٤) في «ذخيرة العقبى» (ص ٦١٢).

(٥) في «ذخيرة العقبى» (ص ٦١٢).



فإن جنى جنايتين دفعهُ بهما إلى وليّهما يقسمانِهِ على قدرِ حقيهِما أو فداهُ بأرشيهِما.  
فإن وهبه، أو باعَهُ، أو أعتقَهُ، أو دبّرَهُ، أو استولدها

(فإن جنى<sup>(١)</sup> جنايتين دفعهُ بهما إلى وليّهما يقسمانِهِ على قدرِ حقيهِما أو فداهُ بأرشيهِما.

فإن وهبه<sup>(٢)</sup>، أو باعَهُ، أو أعتقَهُ، أو دبّرَهُ، أو استولدها): أي الأمة الجانية،  
(ولم يعلمْ بها، ضَمِنَ الأقلُّ من قيمتِهِ ومن الأرض<sup>(٣)</sup>)

[١] قوله: فإن جنى... إلخ؛ أي فإن جنى العبدُ جنايتين، فللمولى إمّا يدفعُهُ بالجنايتين إلى وليّهما يقسمانِهِ على قدرِ حقيهِما، أو يفديه بأرشيهِما؛ لأنَّ تعلقَ الأولى برقبته لا يمنعُ تعلقَ الثانية بهما، كالديون المتلاحقة.

ألا ترى أنَّ ملكَ المولى يمنعُ تعلقَ الجناية لحقَّ المجني عليه الأوّل أولى أن لا يمنع، ومعنى قوله: على قدرِ حقيهِما على قدرِ إرشِ جنايتهما؛ لأنَّ المستحقَّ إنّما يستحقّه عوضاً عما فات عليه، فلا بدّ من أن يقسم على قدرِ العوض. كذا في «الكفاية».

[٢] قوله: فإن وهبه... إلخ؛ الأصلُ أنّه متى أحدث فيه تصرفاً يعجزُهُ عن الدفع عالماً بالجناية، يصيرُ مختاراً للفداء وإلا فلا، فمثالُ الأوّل ما ذكره المصنّف رحمه الله، ومثال الثاني: وطء الثيب بلا إغلاق؛ لأنّه لا ينقص.

وكذا التزويج والاستخدام، وكذا الإجارة والرهن على الأظهر؛ لأنَّ الإجارة تنقُصُ بالأعذار، وقيامُ حقِّ وليّ الجناية فيه عذر، ولتمكّن الراهن من قضاء الدين، فلم يعجز، والإذن بالتجارة، وإن ركبه دين؛ لأنَّ الإذن لا يفوت الدفع، ولا ينقصُ الرقبة، إلا أن لمولى الجناية أن يمتنع من قبوله؛ لأنَّ الدينَ حقُّه من جهة المولى، فيلزمُ المولى قيمته. كذا في «ردّ المحتار»<sup>(١)</sup>.

[٣] قوله: ضمنَ الأقلُّ من قيمته، ومن الأرض؛ لأنّه فوّت حقّه، فيضمنه، وحقّه في أقلّهما؛ لأنّه ليس له المطالبة بالأكثر، ولا يصيرُ مختاراً للفداء؛ لأنّه لا اختيار بدون العلم.

فإن عَلِمَ بها غَرِمَ الأَرشَ، كما لو عَلَقَ عَتَقَهُ بِقَتْلِ زَيْدٍ أَوْ رَمِيَهُ أَوْ شَجَّهُ ففعل  
فإن عَلِمَ بها غَرِمَ الأَرشَ<sup>(١)</sup>، فإنَّ المولى قبل هذه التَصَرُّفَاتِ كان مختاراً بين الدَّفْعِ  
والفداء، ولَمَّا لم يبقَ محلاً للدَّفْعِ بلا علم المولى بالجناية لم يصِرْ مختاراً للأَرشِ  
فصارتِ القيمةُ مقامَ العبد، ولا فائدة في التَّخْيِيرِ<sup>(٢)</sup> بين الأقلِّ والأكثر، فيجبُ الأقلُّ  
بخلافِ ما إذا عَلِمَ، فَإِنَّهُ يصيرُ مختاراً للأَرشِ.

(كما لو عَلَقَ عَتَقَهُ بِقَتْلِ زَيْدٍ أَوْ رَمِيَهُ أَوْ شَجَّهُ ففعل): أي قال: إن قتلْتَ  
زيداً فأنتَ حرٌّ، فقتل، أو قال: إن رميتَ زيداً فأنتَ حرٌّ، فرمى، أو قال: إن  
شججتَ رأسه، فأنتَ حرٌّ، فشجّه، غَرِمَ الأَرشَ؛ لَأَنَّهُ يصيرُ مختاراً للفداء، حيث  
أَعْتَقَهُ على تقديرِ وجودِ الجناية، كما لو قال: إذا مرضتُ فأنتَ طالقٌ ثلاثاً، فإذا  
مرضَ يصيرُ فاراً، وعند زفر<sup>(٣)</sup>: لا يصيرُ مختاراً للفداء إذ لا جناية وقتَ تَكَلُّمِهِ،  
ولا عَلِمَ بوجودها<sup>(٣)</sup>.

[١] أقوله: غرم الأَرشَ؛ لأنَّ هذه الأمور تمنعه عن الدفع، فالإقدامُ عليهما اختيارٌ  
منه للآخر. كذا في «الهداية»<sup>(١)</sup>.

[٢] أقوله: ولا فائدة في التَّخْيِيرِ... إلخ؛ قال أخي جليبي<sup>(٢)</sup>: لأنَّ كلاً من القيمةِ  
والأَرشِ جنسٌ واحد، وهو المال، فلا جرمَ أنَّ المختارَ فيه الأقلُّ، بخلاف التَّخْيِيرِ بين  
دفعِ عَيْنِ العبد والأَرشِ، فَإِنَّهُ مَقْيَدٌ؛ لَأَنَّهُمَا جنسان مختلفان، فيجوز أن يتيسَّرَ أحدهما  
دون الآخر. كذا فهم من تقرير الزَّيْلَعِيِّ<sup>(٣)</sup>.

[٣] أقوله: ولا علم بوجودها؛ وبعد الجناية لم يوجد منه فعلٌ يصير به مختاراً، ألا  
ترى لو عَلَقَ الطلاقَ أو العتاقَ بالشرط ثمَّ حلفَ أن لا يطلق أو لا يعتق لا يحنث عند  
وجد الشرط وثبت الطلاق أو العتاق، كذا هذا.

ولنا: ما قاله الشارحُ<sup>(٤)</sup> بخلاف ما أورد؛ لأنَّ غرضَ الحالفِ طلاقٌ وعتقٌ  
[يمكنه] الامتناع عنه، إذ اليمين [للمنع] فلا يدخلُ تحتَ الحلف ما لا يمكنها الامتناع عنه.  
كذا في «الهداية»<sup>(٣)</sup>.

(١) «الهداية» (٤ : ٢٠٥).

(٢) في «ذخيرة العقبى» (ص ١٦٢).

(٣) «الهداية» (٤ : ٢٠٥ - ٢٠٦).

فإن قطع عبد يد حرّ عمداً ودفع إليه فأعتقه فسرى، فالعبد صلح بها، وإن لم يعتقه يرد على سيده، فيقتل أو يعفي، فإن جنى مأذوناً مديوناً خطأ فأعتقه سيده بلا علم بها، غرم لرب الدين الأقل من قيمته ومن دينه، ولوليها الأقل منها ومن الأرض

(فإن قطع عبد يد حرّ عمداً ودفع إليه فأعتقه فسرى، فالعبد صلح بها، وإن لم يعتقه يرد على سيده، فيقتل أو يعفي)، فإنه إذا أعتق دلاً على أن قصده تصحيح الصلح، إذ لا صحة له إلا أن يكون صلحاً عن الجناية، وما يحدث منها<sup>(١)</sup>، أما إذا لم يعتق وقد سرى، تبين أن المال غير واجب، وأن الواجب هو القود، فكان الصلح باطلاً، فيرد، ويقال للأولياء: اقتلوه أو اعفوه.

(فإن جنى مأذوناً مديوناً خطأ فأعتقه سيده بلا علم بها، غرم لرب الدين الأقل من قيمته ومن دينه، ولوليها الأقل منها ومن الأرض)، فإن السيد إذا أعتق المأذون المديون فعليه لرب الدين الأقل من قيمته ومن الدين، وإذا أعتق العبد الجاني جناية خطأ، فعليه الأقل من قيمته ومن الأرض، فكذا عند الاجتماع إذ لا يزاحم أحدهما الآخر؛ لأنه لولا الإعتاق يدفع إلى ولي الجناية<sup>(٢)</sup>، ثم يباع للدين.

١١ أقوله: إلا أن يكون صلحاً عن الجناية، وما يحدث منها؛ ولهذا لو نص عليه حين دفع العبد ورضي المولى به يصح، وقد رضي المولى به؛ لأنه لما رضي بكون العبد عوضاً عن القليل يكون أرضى بكونه عوضاً عن الكثير، فإذا أعتق صح. كذا في «الهداية»<sup>(١)</sup>.

٢١ أقوله: يدفع إلى ولي الجناية... الخ؛ قال أخي جلبي رحمته الله<sup>(٢)</sup>: يوضحه قول صاحب «العناية»<sup>(٣)</sup>: والأصل أن العبد إذا جنى وعليه دين يخير المولى بين الدفع والفداء، فإن دفع بيع في دين الغرماء، فإن فضل شيء كان لأصحاب الجناية، وإنما بدأنا بالدفع؛ لأن به توفير الحقين؛ لأن حق ولي الجناية يصير موفى بالدفع، ثم يباع

(١) «الهداية» (٤: ٢٠٦).

(٢) في «ذخيرة العقبى» (ص ٦١٣).

(٣) «العناية» (١٠: ٣٤٨).

فإن ولدت مأذونة مديونة ولدأ يباع معها لدينها، ولا يدفع معها لجنايتها، فإن قتل عبد خطأ ولي حر زعم أن سيده أعتقه فلا شيء للحر عليه

(فإن ولدت مأذونة مديونة ولدأ يباع معها لدينها، ولا يدفع معها لجنايتها)، فإن الدين في ذمة الأمة متعلق برقبته<sup>(١)</sup> فيسري إلى الولد، وفي الجناية الدفع في ذمة المولى لا في ذمتها<sup>(٢)</sup>، وإنما يلاقيها أثر الفعل الحقيقي وهو الدفع، والسرية في الأمور الشرعية لا الحقيقية<sup>(٣)</sup>.

(فإن قتل<sup>(٤)</sup> عبد خطأ ولي حر زعم أن سيده أعتقه فلا شيء للحر عليه): أي قال رجل: هذا العبد قد أعتقه مولاه، فقتل ذلك العبد شخصاً خطأ، وذلك

لأرباب الديون، ومتى بدأنا ببيعه في الدين تعذر الدفع بالجناية؛ لأنه تجدد للمشتري الملك، ولم توجد في يده جناية.

إن قيل: ما فائدة الدفع إذا كان البيع بالدين بعده واجباً.

أجيب: بأنها إثبات حق الاستخلاص لولي الجناية بالفداء بالدين، فإن للناس في الأعيان أغراضاً، وإنما لم يبطل الدين بحدوث الجناية؛ لأن موجبها صيرورته جزءاً جنائته، فإذا كان مشغولاً وجب دفعه مشغولاً، ثم إذا بيع وفضل من ثمنه شيء صرف إلى أولياء الجناية؛ لأنه يبيع على ملكهم، وإن لم يف تأخر إلى حال الحرية، كما لو بيع على ملك المولى الأول. انتهى.

[١] قوله: متعلق برقبته؛ حتى صار المولى ممنوعاً من التصرف في رقبته ببيع أو هبة أو غيرهما. كذا في «العناية»<sup>(١)</sup>.

[٢] قوله: لا في ذمتها؛ حتى لا يصير المولى ممنوعاً من التصرف في رقبته ببيع أو هبة أو غيرهما.

[٣] قوله: لا الحقيقية؛ أي دون الأوصاف الحقيقية بناءً على أن الوصف الحقيقي في محل لا يمكن أن ينتقل إلى غيره، وأما الوصف الشرعي فهو اعتباري يتحول بتحوُّله.

[٤] قوله: فإن قتل... الخ؛ قال في «تكملة البحر»<sup>(٢)</sup>: وفي الأصل جعل المسألة

(١) «العناية» (١٠: ٣٤٨).

(٢) «تكملة البحر» (٨: ٤٢٦ - ٤٢٧).

الرَّجُلُ وَلِيَّ جَنَائِيهِ<sup>(١)</sup> فلا شيء له ؛ لَأَنَّهُ لَمَّا قَالَ : إِنَّ مَوْلَاهُ أَعْتَقَهُ فَأَدَّعَى الدِّيَةَ عَلَى الْعَاقِلَةِ<sup>(٢)</sup>

على ثلاثة أوجه : أما إن أقر وليُّ الجناية أنَّ العبدَ حرُّ الأصل ، أو أقرَّ أنه حرٌّ ، أو أقرَّ أنَّ مَوْلَاهُ أَعْتَقَهُ .

إن أقرَّ أنه حرُّ الأصل فلا ضمانَ لوليِّ الجناية ، لا على العبدِ ولا على المولى ، وكذلك الجواب إذا أقرَّ أنه حرٌّ ، أو أقرَّ أنَّ مَوْلَاهُ أَعْتَقَهُ .

فأما إذا أقرَّ أنه أعتقه ، فإن أقرَّ به قبل الجناية فالجوابُ كالجواب فيما إذا أقرَّ أنه حرُّ الأصل ، وإن أقرَّ أنه أعتقه بعد الجناية فقد أقرَّ ببراءة العبدِ وأدَّعى على المولى الفداء إن ادَّعى أَنَّهُ أَعْتَقَهُ وهو عالم بالجناية .

وإن ادَّعى أَنَّهُ لم يكن عالماً ادَّعى على المولى ضمانَ القيمة ، وأنكرَ المولى ما ادَّعى عليه من ضمان الفداء أو القيمة ، فيكون القولُ قولَ المولى مع يمينه ، وعلى وليِّ الجناية إقامة البينة .

وفي المسألتين الأوليين لا يدَّع على المولى ضماناً ، فلا يكون بين وليِّ الجناية وبين المولى خصومة ، ويكون العبدُ على حاله ، هذا إذا كان الإقرارُ من وليِّ الجناية لقبل الدفع .

فأما إذا كان الإقرار من وليِّ الجناية [بين الولي خصومة ، ويكون المولى بعد الدفع إليه أقرَّ أنه حرُّ الأصل ، أو أقرَّ أنه حرٌّ لم يكن على المولى سبيل ، ولا على العبدِ إلا أنَّ العبدَ يعتقُ ولا يكون لأحدٍ على العبدِ ولاء ، وإن أقرَّ أنه كان أعتقه قبل الجناية فإنه يحكمُ بحرية العبد ؛ لَأَنَّهُ أقرَّ بحريته ، والعبد في ملكه ، ويكون ولاؤه موقوفاً ؛ لَأَنَّهُ لمولى العبد ، ومولى العبد يبرأ من ذلك ، وأقرَّ بآثان لوليِّ الجناية ، فإن زعم أَنَّهُ أعتقَ من جهته فيكون ولاؤه موقوفاً . انتهى .

[١] أقوله : وليَّ جنائيه ؛ أراد الشارحُ ﷺ بالوليِّ الحرَّ الذي أضاف المصنَّف ﷺ إليه الولي الذي أريد به المقتول ؛ لأنَّ هذه الولاية من قبيل التضاييف كما لا يخفى ، هكذا في الجلبى ﷺ<sup>(١)</sup> .

[٢] أقوله: فادّعى الدّية على العاقلة؛ أي عاقلة العبد لكن نظراً إلى كونه معتقاً  
 فإن قال: قتلْتُ أخا زيدٍ قبل عتقي خطأ، وقال زيد: بل بعده، صدّق الأول  
 وأبرأ العبد<sup>(١)</sup> والمولى عن موجب الجناية.

(فإن قال: قتلْتُ أخا زيدٍ قبل عتقي خطأ، وقال زيد: بل بعده،  
 صدّق الأول)، فإنه أسند قتله إلى حالة منافية للضمان، فكان منكراً<sup>(٢)</sup>، فالقول  
 قوله<sup>(٣)</sup>، كما إذا قال العاقل البالغ: طلّقت امرأتي، وبعثت داري، وأنا صبي، أو  
 أنا مجنون، وكان جنونه معروفاً، فالقول قوله.

فإن قلت: ينبغي أن لا يكون لقول العبد اعتبار؛ لأن معنى قول الأخ: إن  
 دية القتل على عاقلتك، ومعنى قول القاتل: إن الواجب على مولاي الأقل من  
 قيمتي، ومن الدية إن لم يعلم بالجناية، والدية إن كان عالماً بها، فلا اعتبار لقول  
 العبد في حق المولى.

عند ولي الجناية؛ لأن العاقلة حينئذٍ حيّ سيّده فيصحّ قوله: وإبراء العبد والمولى لا  
 بالنظر إلى كونه عبداً؛ لأنّه لا عاقلة له إلا مولاه. كذا في الجلبى<sup>(١)</sup>.

[١] أقوله: وأبرأ العبد؛ أي من كلّ الدية، لا من قسطه في الدية، والمولى لأنّه لم  
 يدّع على المولى بعد الجناية إعتاقاً، حتى يصير المولى به مختاراً للفداء، مستهلكاً حق  
 المجني عليه بالإعتاق. كذا في «الكفاية»<sup>(٢)</sup>.

[٢] أقوله: فكان منكراً؛ أي للضمان؛ لأنّه أسنده إلى حالة معهودة منافية للضمان  
 أو الكلام، فيما إذا عرّف رقه، فصار كما إذا قال البالغ العاقل: طلّقت امرأتي وأنا  
 صبي أو مجنون، وكان جنونه معروفاً كان القول له. «الهداية». كذا في «رد المحتار»<sup>(٣)</sup>.

[٣] أقوله: فالقول قوله؛ فإن قلت: إن العبد قد ادّعى تاريخاً سابقاً في إقراره،  
 والمقر له منكرٌ لذلك التاريخ، فينبغي أن يكون القول قول المقر له، أجب بأن اعتبار  
 التاريخ للترجيح بعد وجود أصل إقراره، وهما هنا هو منكر الأصل، فصار كمن يقول  
 العبد: أعتقتك قبل أن تخلق أو أخلق. كذا في «العناية»<sup>(٤)</sup>.

(١) في «ذخيرة العقبى» (ص ٦١٣).

(٢) «الكفاية» (٩: ٢٨١).

(٣) «رد المحتار» (٦: ٦١٦).

(٤) «العناية» (١٠: ٣٤٩).

فإن قال: قطعتُ يدها قبل إعتاقها، وقالت: بل بعده، صدقت، وكذا في أخذ المال منها، لا في الجماع والغلة

قلت: الأخ يدعي على القاتل القتل الخطأ بعد العتق، ولا بينة له، فالقاتل إن أقر بذلك تلزمه الدية؛ لأن ما يثبت بالإقرار لا يتحملُه العاقلة، فهو منكراً ذلك، بل يقول: قتله قبل العتق فيعتبر قوله في نفي قتله بعد العتق، لا في أنه يثبت على المولى شيء؛ لأن قوله لا يكون حجة على المولى.

(فإن قال<sup>(١)</sup>: قطعتُ يدها قبل إعتاقها، وقالت: بل بعده، صدقت، وكذا في أخذ المال منها، لا في الجماع والغلة<sup>(٢)</sup>): أي أعتق أمة ثم قال لها: قطعتُ يدك، أو أخذتُ منك هذا المال قبلما أعتقتك، وقالت: بل بعده، فالقول قولها عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما، وعند محمد رحمته: القول قوله، وهو القياس؛ لأنه ينكر الضمان بإسناد الفعل إلى حالة معهودة منافية للضمان، قلنا: لم يسنده إلى حالة منافية له؛ لأنه يضمن لو فعل وهي مديونة، على أن الأصل في هذه الأمور الضمان، فقد أقر بسبب الضمان، ثم ادعى البراءة عنه<sup>(٣)</sup>

[١] أقوله: فإن قال... الخ؛ هذه المسألة أيضاً بناؤها على إسناد الإقرار إلى حالة منافية للضمان. كذا في «الكفاية».

[٢] أقوله: لا في الجماع والغلة؛ بأن قال: جامعتك وأنت أمتي، أو أخذت منك غلة وأنت أمتي، فقالت: بل كان ذلك بعد العتق، فالقول قول المولى. في «المغرب»<sup>(١)</sup>: الغلة: كل ما يحصل من ربح أرض أو كرائها أو أجرة غلام أو نحو ذلك، وفي «المنتخب»: الغلة: بالفتح درأمد هر جيزي از حبوب ونقود وجزء آن وآمد كرائيه مكان ومرد غلام.

[٣] أقوله: ثم ادعى البراءة عنه؛ فلا يكون القول قوله كما إذا قال لغيره: فقأت عينك اليمنى، وعيني اليمنى صحيحة، ثم فقأت، يريد بذلك براءته عن ضمان العين قصاصاً وأرشاً، فقال المقر: بل فقأتها وعينك اليمنى مفقوءة، يريد به وجوب نصف الدية عليه.

## فإن أمر عبد محجور

بخلاف ما إذا قال<sup>(١)</sup>: جامعتهما قبل الاعتاق، أو أخذت الغلة<sup>(٢)</sup> قبل الإعتاق، فإن تلك الحالة منافية للضمان بسبب الجماع وأخذ الغلة، وأيضاً الظاهر كونهما في حالة الرق.

(فإن أمر عبد محجور<sup>(٣)</sup>)

وهذا بناءً على أن جنس العضو المتلف إذا كان صحيحاً حال الإتلاف، ثم تلف سقط القصاص بناءً على أصل أصحابنا أن موجب العمد القود على سبيل التعيين، وله العدول إلى المال، فقبل العدول إذا فات المحل بطل الحق، فإن القول منا قول المقر له. كذا في «العناية»<sup>(٤)</sup>.

١ أقوله: بخلاف ما إذا قال... الخ؛ الحاصل أن هذه المسألة على ثلاثة أوجه: في وجه يكون القول قول المولى: وهو ما إذا أخذ الغلة أو وطئها. وفي وجه يكون القول قول الجارية: وهو ما إذا أقر المولى أنه أخذ منها مالا وهو قائم في يده.

وفي وجه اختلفوا: وهو ما إذا استهلك مالها أو قطع يدها. وقد اتفقوا على أصلين:

أحدهما: إن الإسناد إلى حالة معهودة منافية للضمان يوجب سقوط المقر به. والآخر: إن من أقر بسبب الضمان، ثم ادعى ما يبرئه لا يسمع منه إلا بحجة. فالوجه الأول: مخرج على الأصل الأول، والوجه الثاني مخرج على الأصل الثاني بالاتفاق، والوجه الثالث أخرجه محمد ﷺ على الأول، وهما على الثاني. كذا في «العناية»<sup>(٥)</sup>.

٢ أقوله: فإن أمر عبد محجور... الخ؛ قيد المصنف ﷺ بالعبد؛ لأنه لو كان الأمر حراً بالغاً، يرجع عاقلة الصبي على عاقلة الأمر، وقيد بالمحجور عليه؛ لأنه لو كان

(١) إلا فيما كان قائماً بعينه في يد المقر؛ لأنه متى أقر أنه أخذها منها فقد أقر بيدها، ثم ادعى التملك عليها، وهي تنكر، فكان القول للمنكر؛ فلذا أمر بالرد. ينظر: «الشرنبلية» (٢: ١١٦).

(٢) «العناية» (١٠: ٣٥٠).

(٣) «العناية» (١٠: ٣٥١).



أو صبيٍّ صبيّاً بقتل رجلٍ فقتله، فالدية على عاقلة القاتل، ورجعوا على العبد بعد عتقه لا على الصبيّ الأمر، فإن كان مأمور العبد مثله دفع السيد القاتل، أو فداءه في الخطأ بلا رجوع في الحال، ويجب أن يرجع بعد عتقه بأقل من قيمته ومن الفداء أو صبيٍّ صبيّاً<sup>(١)</sup> بقتل رجلٍ فقتله، فالدية على عاقلة القاتل<sup>(٢)</sup>، ورجعوا على العبد بعد عتقه لا على الصبيّ الأمر؛ لأنّ المباشر هو الصبيّ المأمور، فتضمن عاقلة ثم يرجعون على العبد إذا أعتق؛ لأنّه أوقع الصبيّ في هذه الورطة، لكن قوله غير معتبر لحق المولى، فيضمن بعد العتق، ولا يرجعون على الصبيّ الأمر لقصور أهليّته.

(فإن كان مأمور العبد مثله<sup>(٣)</sup> دفع السيد القاتل، أو فداءه في الخطأ بلا رجوع في الحال، ويجب أن يرجع بعد عتقه بأقل من قيمته ومن الفداء): أي إن أمر عبد محجور عبداً محجوراً بقتل رجلٍ ففي الخطأ دفع السيد القاتل أو فداءه، ولا رجوع مكاتباً بالغاً يرجع عاقلة الصبيّ عليه بأقل من قيمته، ومن الدية، بخلاف ما إذا كان الأمر عبداً مأذوناً حيث لا يرجعون عليه إلا بعد العتق. كذا في «الكفاية»<sup>(٤)</sup>.  
[١] أقوله: صبيّاً؛ أي حرّاً، وإتما قيدنا بالحرّ؛ لأنّه لو كان عبداً لا يجب الدية، بل يدفع أو يفي به. كذا في «الكفاية»<sup>(٥)</sup>.

[٢] أقوله: على عاقلة القاتل؛ وهو الصبيّ؛ لأنّه هو القاتل حقيقة، وعمده وخطؤه سواء كما تقرّر في محله، ثم يرجعون على العبد الأمر بعد الإعتاق؛ لأنّ عدم اعتبار قوله كان لحق المولى، وقد زال بالعتق لا لنقصان أهلية العبد، بخلاف الصبيّ؛ لأنّه قاصر الأهلية؛ ولذا قال: لا على الصبيّ الأمر؛ أي لا رجوع لعاقلة الصبيّ على الصبيّ الأمر أبداً.

[٣] أقوله: فإن كان مأمور العبد مثله... الخ؛ أي إن كان الأمر عبداً والمأمور عبداً محجوراً عليهما دفع العبد القاتل أو فداءه؛ أي يخاطب مولى القاتل بالدفع أو الفداء في الخطأ؛ أي لا في العمد مطلقاً كما سيأتي، بلا رجوع في الحال؛ أي لا رجوع له على الأوّل في الحال... الخ.

(١) «الكفاية» (٩: ٢٨٣).

(٢) «الكفاية» (٩: ٢٨٣).

على العبد الأمر في الحال، وإنما قال: ويجب<sup>(١)</sup> أن يرجع بعد العتق إذ لا رواية لذلك، فينبغي أن يرجع بأقل من قيمته ومن الفداء؛ لأن القيمة إذا كانت أقل من الفداء فالمولى غير مضطر<sup>(٢)</sup> إلى إعطاء الزيادة على القيمة، بل يدفع العبد، أقول: ينبغي أن لا يرجع بشيء لأن الأمر لم يصح، والأمر لم يوقعه في هذه الورطة لكمال عقل المأمور، بخلاف ما إذا كان المأمور صبياً<sup>(٣)</sup>.

قال في «الكفاية»<sup>(٤)</sup>: هذا الحكم لا يقتضي أن يكون الأمر والمأمور كلاهما محجوراً عليهما لا محالة، بل يكفي بأن يكون الأمر محجوراً عليه؛ لأنه إذا أمر العبد المحجور العبد المأذون، وباقي المسألة بحالها، فالحكم كذلك. أما لو كان الأمر عبداً مأذوناً، والمأمور عبداً محجوراً أو مأذوناً يرجع مولى العبد القاتل بعد الدفع أو الفداء على رقبة العبد الأمر في الحال بقيمة عبده؛ لأن الأمر بأمره صار غاصباً للمأمور، فصار كإقراره بالغصب، والعبد المأذون لو أقر بالغصب يؤخذ به في حال رقه بخلاف المحجور على ما ذكرنا. انتهى كلامه.

١١ أقوله: وإنما قال: ويجب... إلخ؛ يعني إنما غير الأسلوب السابق حيث لم يقل: ورجع بعد عتقه، عطفاً على فداء؛ لأنه لو فعل ذلك لأوهم كون الرجوع بعد العتق مروباً كالدفع أو الفداء، وليس كذلك، فأشار بقوله: ويجب... إلخ؛ إلى أنه تصرف واجتهاد من المصنف رحمه الله ومن صاحب «الهداية» غير مروى عن أحد من المجتهدين. هكذا في الجلبى رحمه الله<sup>(٥)</sup>.

٢١ أقوله: فالمولى غير مضطر؛ أي لا ضرورة له في إعطاء الزيادة؛ لأنه يتخلص

(١) نقل صاحب «مجمع الأنهر» (٢: ٢٧٠) كلام صدر الشريعة رحمه الله دون اعتراض عليه، ولكن صاحب «الإيضاح» (ق ١٦٩ ب)، قال: عبارة «الجامع الصغير»: وليس على الأمر ولا على عاقلته شيء، وقال الفقيه أبو الليث في «شرحه»: يعني لا شيء عليه في الحال، ولكن يجب عليه بعد العتق ثم قال: وهكذا ذكر في «الزيادات»، فمن وهم أنه إنما قال: ويجب أن يرجع بعد العتق إذ لا رواية لذلك فقد وهم، وإنما يجب الرجوع عليه بعد العتق؛ لأنه لما أمر بالقتل حتى صار غاصباً ومرجع هذا الغصب إلى القول فصار كالإقرار منه بالغصب فلا يؤخذ به إلا بعد العتق، هكذا نقل الفقيه أبو الليث رحمه الله عن «الزيادات».

(٢) «الكفاية» (٩: ٢٨٣).

(٣) في «ذخيرة العقبى» (ص ٦١٣).

وكذا في العمد إن كان العبدُ القاتلُ صغيراً، وإن كان كبيراً اقتصر، فإن قتلَ قنَّ عمداً حرّين لكلِّ واحد وليّان، فعفا أحدُ وليّي كلٍّ منهما، دفعَ نصفه إلى الآخرين، أو فداه بديّة، فإن قتلَ أحدهما عمداً والآخر خطأ، وعفا أحدُ وليّي العمد، فدى بديّة لوليّ الخطأ، وبنصفها لأحدِ وليّي العمد، أو دفعَ إليهم، وقسّم أثلاثاً عولاً عند أبي حنيفة رحمته الله، وأرباعاً منازعةً عندهما

(وكذا في العمد إن كان العبدُ القاتلُ صغيراً، وإن كان كبيراً اقتصر): أي في العمدِ دفعَ السيّدُ القاتلُ أو فداهُ ثم رجعَ على العبدِ الأمرُ بأقلِّ من قيمته ومن الفداء إن كان العبدُ القاتلُ صغيراً، فإنَّ عمدَ الصّغيرِ كالخطأ، وإن كان كبيراً يجبُ القصاص.

(فإن قتلَ قنَّ عمداً حرّين لكلِّ واحد وليّان، فعفا أحدُ وليّي كلٍّ منهما، دفعَ نصفه إلى الآخرين، أو فداه بديّة)، وسقطَ حقُّ من عفا في الدّيّة، وانقلبَ حصّةٌ من لم يعفَ مالاً<sup>(١)</sup>، فإنَّ ما أن يدفعَ نصفه أو الدّيّة الواحدة. (فإن قتلَ أحدهما عمداً والآخر خطأ، وعفا أحدُ وليّي العمد، فدى بديّة لوليّ الخطأ، وبنصفها لأحدِ وليّي العمد، أو دفعَ إليهم، وقسّم أثلاثاً عولاً عند أبي حنيفة رحمته الله، وأرباعاً منازعةً عندهما)<sup>(٢)</sup>

عن عهدة الضمان باعطاء الأقلّ من الفداء وقيمة العبد. كذا في «العناية»<sup>(١)</sup>.

[١] قوله: وانقلبَ حصّةٌ من لم يعفَ مالاً؛ فصار كما لو وجبَ المالُ من الابتداء؛ وهذا لأنَّ حقَّهم في الرقبة أو في عشرين ألفاً، وقد سقطَ نصيبُ العافين، وهو النصف، وبقي النصف، فإنَّ ما أن يدفعَ نصفه أو الدّيّة الواحدة.

[٢] قوله: وأرباعاً منازعةً عندهما؛ يعني إنَّ القسمةً عندهما بطريق المنازعة أصل، هذا ما اتَّفَقوا عليه أنَّ قسمةَ العين إذا وجبت بسببِ دينٍ في الذمّة كالغريمين في التركة ونحوها، كانت القسمةً بطريق العول، والمضاربة لعدم التضايق في الذمّة، فيثبتُ حقُّ كلِّ واحدٍ منهما على وجه الكمال، فيضربُ بجميع حقّه. أمّا إذا وجبت قسمةُ العين ابتداءً لا بسببِ دينٍ في الذمّة؛ كمسألة بيع الفضوليّ،

أما طريق العول<sup>(١)</sup> فإن وليّ الخطأ يدّعيان الكلّ، وأحد وليّ العمد يدّعي النصف<sup>٢</sup> فيضرب هذان بالكلّ، وذلك بالنّصف، أصله التركة المستغرقة بالدين، وهذا عند أبي حنيفة رحمته الله، وقالوا: يدفعه أربعاً، ثلاثة أربعاً لوليّ الخطأ، وربّعه لوليّ العمد بطريق المنازعة، فيسلّم النّصف لوليّ الخطأ بلا منازعة، وبقي منازعة الفريقين في النّصف الآخر، فينصف؛ فلهذا يقسم أربعاً.

وهي أنّ فضوليّاً لو باع عبد إنسان كله، وفضوليّاً آخر باع نصفه، وأجاز المولى البيعين، كان العبدان المشترين أربعاً، فكانت القسمة بطريق المنازعة؛ لأنّ حقّ الثابت في العين ابتداءً لا يثبت بصفة الكمال.

إذا ثبت هذا، قال أبو يوسف رحمته الله [ومحمد رحمته الله]: في هذه المسألة ثلاثة أربع العبد المدفوع لوليّ الخطأ، وربّعه للساكت من وليّ العمد؛ لأنّ حقّ وليّ العمد كان في جميع الرقبة، فإذا غفى أحدهما بطل حقه، وفرغ النصف، فيتعلّق حقّ وليّ الخطأ بهذا النصف بلا منازعة، وبقي النصف الآخر، واستوت منازعة وليّ الخطأ، والساكت من وليّ العمد في هذا النصف، فصار هذا النصف بينهما نصفين، وكانت القسمة بينهما بطريق المنازعة أربعاً، كما في مسألة الفضولين.

ولأبي حنيفة رحمته الله أنّ أصل حقّهما ليس في عين العبد، بل في الأرض الذي هو بدل التلف، والقسمة بينهما في غير العين يكون بطريق العول والمضاربة؛ وهذا لأنّ حقّ وليّ الخطأ في عشرة آلاف، وحقّ شريك العافي في خمسة، فيضرب كل واحد منهما بحصّته كرجل عليه ثلاثة آلاف درهم، ألفان لرجل، وألف لآخر، مات وترك ألف درهم، كانت التركة بين صاحبي الدين أثلاثاً بطريق العول والمضاربة، ثلثاها لصاحب الألفين، وثلاثة لصاحب الألف، كذا هذا، بخلاف بيع الفضولي؛ لأنّ الملك يثبت للمشتري ابتداءً. كذا في «العناية»<sup>(١)</sup>.

١١ أقوله: أما طريق العول... إلخ؛ أصل العول هو زيادة سهام الورثة إذا كثرت الفروض على مخرج السهام المفروضة الذي يقال له أصل المسألة.

[٢] قوله: يدعي النصف؛ ففي المسألة كلٌ ونصفٌ فالمسألة من اثنين، ويعول إلى

ثلاثة.

فإن قتلَ عبدهما قريبهما، وعفا أحدهما، بطلَ كله

(فإن قتلَ عبدهما قريبهما، وعفا أحدهما، بطلَ كله)<sup>(١)</sup>: أي عبداً لرجلين قتلَ ذلك العبد قريباً لهما، فعفا أحدهما بطلَ الكلُّ عند أبي حنيفة رحمته الله<sup>(٢)</sup>، وقالوا: يدفعُ الذي عفا نصفَ نصيبه إلى الآخر، أو يفديه بربع الدية.

[١] قوله: بطلَ كله؛ أي بطلَ الدُمُّ كله عند الأعظم رحمته الله؛ لأنَّ القصاصَ واجبٌ لكلٍّ واحدٍ منهما في النصف من غير تعيين، فإذا انقلبَ مالا بعفو أحدهما احتتملَ الوجوب من كلٍّ وجه، بأن يعتبر متعلقاً بنصيب صاحبه، واحتتملَ السقوط من كلٍّ وجه بأن يعتبر متعلقاً بنصيب نفسه، واحتتملَ التنصيف بأن يعتبر متعلقاً بهما شائعاً، فلا يجبُ المالُ بالشكِّ والاحتمال.

ووجه قولهما: إنَّ نصيبَ مَنْ لم يعفُ لَمَّا انقلبَ مالا لعفو صاحبه صارَ نصفه في ملكه ونصفه في ملك صاحبه، فما أصابَ في ملكٍ صاحبه لم يسقط وهو الربع، وما أصابَ ملك نفسه سقط؛ لأنَّ المولى لا يستوجب على عبده مالا قال الجلبى رحمته الله<sup>(٣)</sup>: كذا في «شرح الوافي».



(١) لأن القصاص واجب لكل منهما في النصف من غير تعيين فإذا انقلب مالا احتتمل الوجوب من كل وجه بأن يعتبر متعلقاً بنصيب صاحبه واحتتمل السقوط من كل وجه بأن يعتبر متعلقاً بنصيب نفسه، واحتتمل التنصيف بأن يعتبر متعلقاً بهما شائعاً فلا يجب المال بالشك. ينظر: «رد المحتار» (٥: ٣٩٦).

(٢) في «ذخيرة العقبى» (ص ٦١٣ - ٦١٤).

### [فصل الجنائية على العبد]

دية العبد قيمته فإن بلغت هي دية الحر، وقيمة الأمة دية الحر، نقص من كل عشرة

### [فصل<sup>(١)</sup> الجنائية على العبد]

(دية العبد قيمته فإن بلغت هي دية الحر، وقيمة الأمة دية الحر، نقص من كل<sup>(٢)</sup> عشرة<sup>(٣)</sup>) ، هذا عند أبي حنيفة ومحمد عليهما السلام إظهاراً لأخطاط رتبة العبد عن الحر، وعند أبي يوسف والشافعي عليهما السلام<sup>(١)</sup> : يجب قيمته بالغة ما بلغت<sup>(٤)</sup>.

[١] قوله : فصل ؛ لمّا فرغ عن بيان أحكام الجنائية على العبد، شرع في بيان أحكام الجنائية على العبد، فقدم الأول لترجيح جانب الفاعلية. كذا في «العناية»<sup>(٢)</sup>.

[٢] قوله : نقص من كل ؛ أي كل من قيمة العبد التي بلغت عشرة آلاف، وقيمة الأمة التي بلغت خمسة آلاف. كذا في الجلبى عليه السلام<sup>(٣)</sup>.

[٣] قوله : عشرة ؛ أي عشرة دراهم، فاتضح عنه أنّه لا يزداد ديتهما على دية الحر والحرّة، وإن كان قيمتهما ضعف ديتهما ؛ لأنّ دية العبد عشرة آلاف إلا عشرة، ودية الأمة خمسة آلاف إلا عشرة، وروى الحسن عن أبي حنيفة عليه السلام أنّه ينقص من قيمة الأمة خمسة، وقال أبو الليث رواية الحسن عليه السلام في القياس. كذا في الجلبى عليه السلام<sup>(٤)</sup> ناقلاً عن «البيان».

[٤] قوله : بالغة ما بلغت ؛ لهما : إنّ الضمان بدل المالّة ؛ ولذا يجب للمولى، وهو لا يملك العبد إلا من حيث المالّة، ولو قتل العبد المبيع قبل القبض يبقى العقد، وبقاء العقد بقاء المالّة أصلاً أو بدلاً، وصار كقليل القيمة وكالغصب.

لأبي حنيفة ومحمد عليهما السلام : قوله عليه السلام : ﴿وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾<sup>(٥)</sup>، أوجب الدية مطلقاً، وهي اسمٌ للواجب بمقابلة الأدميّة ؛ ولأنّ في العبد معنى الأدميّة، حتى كان

(١) ينظر : «النكت» (٣ : ٣٧٦)، وغيرها.

(٢) «العناية» (١٠ : ٣٥٤).

(٣) في «ذخيرة العقبى» (ص ٦١٤).

(٤) في «ذخيرة العقبى» (ص ٦١٤).

(٥) النساء : ٩٢.

وفي الغصب قيمته ما كانت، وما قُدِّرَ من دية الحرِّ قُدِّرَ من قيمته، ففي يده نصفُ قيمته

(وفي الغصب<sup>(١)</sup> قيمته ما كانت)، هذا بالإجماع، فإنَّ المعْتَبَر في الغصب المَالِيَّة لا الأَدَمِيَّة.

(وما قُدِّرَ من دية الحرِّ قُدِّرَ من قيمته): أي قيمة العبد، (ففي يده نصفُ قيمته<sup>(٢)</sup>): أي إن كانت قيمته عشرة آلاف أو أكثر، يجبُ في يده خمسة آلاف إلا خمسة دراهم.

مكلفاً، وفيه معنى المَالِيَّة حتى وردَ عليه الملك بلا خلاف، والأَدَمِيَّة أعلاها. فيجب اعتبارها بإهدار الأدنى عند تعذُّر الجمع بينهما، وضمانُ الغصبِ بمقابلة المَالِيَّة، إذ الغصبُ لا يردُّ إلَّا على المال، وليس القتلُ بمنزلة استهلاكِ سائر الأموال؛ لأنَّ ضمانَ المال يشبه ضمانَ التجارة، وبقاء العقد يتَّبَعُ الفائدة حتى يبقى بعد قتله عمداً، وإن لم يكن القصاصُ بدلاً عن المَالِيَّة، فكذلك أمرُ الدية.

وفي قليل القيمة الواجب بمقابلة الأَدَمِيَّة إلَّا أنَّه لا يسمع فيه، فقدرناه بقيمته رأياً بخلاف كثير القيمة؛ لأنَّ قيمة الحرِّ مقدَّرة بعشرة آلاف، كما مرَّ، نقصنا منها في العبد إظهاراً لأخطا ط رتبته، وأمَّا تعيينُ العشرة فبأثر عبد الله بن عباس رضي الله عنه، وهذا كالمروئي عن النبي صلى الله عليه وآله؛ لأنَّ المقاديرَ لا تعرفُ بالقياس، وليس طريق معرفته إلَّا بالسماع عن صاحب الوحي. هكذا في «الهداية» حواشيه.

١١ أقوله: وفي الغصب... الخ؛ صورته رجلٌ غصبَ عبداً قيمته عشرون ألفاً، فهلكَ في يده تجب قيمته بالغَةِ ما بلغت، هذا بلا خلاف، فإنَّ المعْتَبَر في الغصبِ المَالِيَّة لا الأَدَمِيَّة؛ لأنَّ الغصب لا يردُّ إلَّا على المال كما لا يخفى.

٢٢ أقوله: نصف قيمته؛ أي نصفُ قيمة العبد، وفي «المبسوط»<sup>(١)</sup>: يجب نصف قيمته بالغَةِ ما بلغت في الصحيح من الجواب، إلَّا في رواية عن محمد صلى الله عليه وآله: إنَّه يجب في قطع يده خمسة آلاف إلا خمسة.

عبدٌ قُطِعَ يَدُهُ عَمْدًا، فَأَعْتَقَ فَسْرَى، أَقِيدَ إِنْ وَرَثَهُ سَيِّدُهُ فَقَطْ، وَإِلَّا لَا

(عبدٌ<sup>(١)</sup> قُطِعَ يَدُهُ عَمْدًا، فَأَعْتَقَ فَسْرَى، أَقِيدَ إِنْ وَرَثَهُ سَيِّدُهُ فَقَطْ، وَإِلَّا لَا):  
أي إن كان وارثُ المعتق السيدَ فقط، استوفى القَوْدَ عند أبي حنيفة رحمته الله وأبي يوسف رحمته الله، وعند محمد رحمته الله لا؛ لأنَّ القصاص<sup>(٢)</sup> يجبُ بالموتِ مستنداً إلى وقتِ الجرح، فإن اعتبرَ حالةَ الجرح، فسببُ الولايةِ الملك، وإن اعتبرَ حالةَ الموتِ فالسببُ الوراثَةُ بالولاء، فجهالةُ سببِ الاستحقاقِ تمنعُ كجهالةِ المستحقِّ.  
قلنا<sup>(٣)</sup>: لا اعتبارَ لجهالةِ السببِ عند تيقُّنِ مَنْ له الحقُّ، وإن لم يكن الوارثُ السيدَ فقط: أي بقي له وارثٌ غيرُ السيدِ لا يقادُ بالاتِّفاق؛ لأنَّه إن اعتبرَ حالةَ الجرحِ فالمستحقُّ السيدُ فقط، وإن اعتبرَ حالةَ الموتِ فذلك الوارث، أو هو ومع السيدِ، فجهالةُ المقضى له تمنعُ الحكم.

واختارَ هذه الروايةَ صاحبُ «الهداية»<sup>(١)</sup> حيث قال: لا يزادُ على خمسةِ آلافِ إلا خمسة، وتوجيهُ الشارحِ رحمته الله أيضاً دالٌّ على ما ذهب إليه صاحبُ «الهداية» حيث قال: أي إن كانت قيمتهُ عشرةِ آلافِ أو أكثرُ يجبُ في هذه خمسةِ آلافِ إلا خمسةِ دراهم، فليتأمل فيه.

[١] أقوله: عبدٌ قُطِعَ... إلخ؛ صورةُ المسألة: رجلٌ قُطِعَ يَدُ عبدٍ فأعتقه المولى، فسرى فمات العبدُ من ذلك، اقتصرَ منه إن ورثه سيِّده فقط، وكان له ورثة غيرُ المولى، فلا يقتصرُ فيه.

[٢] أقوله: لأنَّ القصاص... إلخ؛ محصله أنَّ سببَ الولايةِ قد اختلف؛ لأنَّ السببَ على اعتبارِ حالةِ الجرحِ قبل العتقِ الملك، وعلى اعتبارِ حالةِ الموتِ بعد العتقِ، الوراثَةُ بالولاء، فنزل هذا الاختلافُ منزلةَ اختلافِ المستحقِّ فيما لا يثبتُ بالشبهات.

[٣] أقوله: قلنا... إلخ؛ توضيحه: أننا تيقَّنا بثبوتِ الولايةِ للمولى فيستوفي القصاصُ؛ لأنَّ المفضي له معلوم، وهو المولى، والحكم وهو استيفاءُ القصاصِ متَّحد، فوجب القولُ بالاستيفاء، بخلافِ الصورةِ الثانية، يعني إذا كان له ورثة سوى المولى؛ لأنَّ المفضي له فيها مجهول، واختلافُ السببِ ليس بمعتبرٍ هاهنا؛ لأنَّ الحكمَ لا يختلف.



فإن أعتقَ أحدَ عبديه فشجاً، فعينُ أحدهما، فأرشُهُما للسيد، فإن قتلَهُما رجلٌ تجبُ ديةُ حرٍّ، وقيمةُ عبدٍ، وإن قتلَ كلاً رجلٌ فقيمةُ العبدَيْنِ

(فإن أعتقَ أحدَ عبديه فشجاً، فعينُ أحدهما، فأرشُهُما للسيد، فإن قتلَهُما رجلٌ تجبُ<sup>(١)</sup> ديةُ حرٍّ، وقيمةُ عبدٍ، وإن قتلَ كلاً رجلٌ فقيمةُ العبدَيْنِ<sup>(٢)</sup>): أي قال لعبديه: أحذكما حرّاً ثم شجاً فيبين السيدُ أنَّ المرادُ بأحدهما هذا المعين، فأرشهما للسيد<sup>(٣)</sup> لما عرف أنَّ البيانَ إظهاراً من وجه، وإنشاءً من وجه، وبعد الشجة يبقى محلاً للإنشاء، فاعتبر إنشاءً، فكأنه أعتقَ وقتَ البيان.

[١] قوله: تجب... إلخ؛ أي تجبُ ديةُ حرٍّ للورثة، وقيمةُ عبدٍ للمولى.  
[٢] قوله: فقيمةُ العبدَيْنِ... إلخ؛ أي إن قتلَ كلُّ واحدٍ منهما معاً رجلٌ، فقيمةُ العبدَيْنِ واجب؛ لأننا لم نتيقن بقتلِ واحدٍ منهما حرّاً، وكلٌّ منهما ينكر ذلك، قال في «الكفاية»<sup>(١)</sup>: هذا إذا قتلتهما معاً ولا يدري أيهما قتلَ أولاً، أما إذا قتلتهما رجلان فإن كان قتلُهُما على التعاقب فعلى القاتلِ الأوّل قيمةُ الأوّل لمولاه، وعلى القاتلِ بالثاني ديةُ لورثته؛ لأنَّ العتقَ تعيّن.

وأما لو قتلاه معاً فعلى كلِّ واحدٍ منهما قيمةُ عبدٍ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ من القاتلين إنما قتلَ أحدهما بعينه، والعتق في حقِّ المعين كأنه غير نازل، فكان كلُّ واحدٍ منهما مملوكاً عيناً، وإنما نزلَ العتقُ في المنكر، ولا تتيقن أنَّ كلَّ واحدٍ منهما قاتلٌ لذلك المنكر، وإنما يجبُ على كلِّ واحدٍ منهما القدرُ المتيقن به وهو القيمة.

[٣] قوله: فأرشهما للسيد... إلخ؛ والفرقُ أنَّ البيانَ إنشاءً من وجه، وإظهاراً من وجه على ما عرفَ في أصولِ الفقه، وبعد الشجة بقيَ محلٌّ للبيان، فاعتبر إنشاءً في حقِّهما، وبعد الموت لم يبقَ محلاً للبيان، فاعتبرناه إظهاراً محضاً، وأحدهما حرٌّ يتيقن، فتجبُ قيمةُ عبدٍ وديةُ حرٍّ.

بخلافِ المسألة الثالثة، حيث تجبُ قيمةُ العبدَيْنِ؛ لأننا لم نتيقن بقتلِ كلِّ واحدٍ منهما حرّاً، وكلٌّ منهما ينكر ذلك. كذا في «الهداية»<sup>(٢)</sup>.

(١) «الكفاية» (٩: ٢٩٢).

(٢) «الهداية» (٤: ٢١١).

وفي فقه عيني عبد دفعه سيده وأخذ قيمته، أو أمسكه بلا أخذ النقصان

(وفي فقه عيني عبد دفعه سيده وأخذ قيمته، أو أمسكه بلا أخذ النقصان):  
أي إن شاء السيد دفع العبد إلى الجاني، وأخذ القيمة، وإن شاء أمسكه بلا أخذ  
النقصان، وهذا عند أبي حنيفة رحمته، وقالوا: يَخِيرُ بَيْنَ الدَّفْعِ وَالْإِمْسَاكِ مَعَ اخْذِ  
النَّقْصَانِ، وقال الشافعي رحمته<sup>(١)</sup>: ضَمَّنَهُ الْقِيَمَةَ وَأَمْسَكَ الْجُثَّةَ الْعَمِيَاءَ، فَإِنَّهُ يَجْعَلُ  
الضَّمَانَ فِي مَقَابِلَةِ الْفَائِتِ فَبَقِيَ الْبَاقِي عَلَى مَلِكِهِ، كَمَا إِذَا فَقَّأَ أَحَدُ عَيْنَيْهِ،  
وَقَالَا: الْمَالِيَّةُ مَعْتَبَرَةٌ فِي حَقِّ الْأَطْرَافِ، وَإِنَّمَا سَقَطَتْ فِي حَقِّ الذَّاتِ فَقَطْ، وَحُكْمُ  
الْأَمْوَالِ مَا ذَكَرْنَا<sup>(٢)</sup>، كَمَا فِي الْخُرْقِ الْفَاحِشِ<sup>(٣)</sup>، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رحمته: الْمَالِيَّةُ إِنْ  
كَانَتْ مَعْتَبَرَةً فَالْأَدْمِيَّةُ غَيْرُ مُهْدَرَةٍ<sup>(٤)</sup>، فَالْعَمَلُ بِالشَّبْهِينِ أَوْجِبَ مَا ذَكَرْنَا.

[١] أقوله: ما ذكرنا... إلخ؛ أي إن شاء أمسك المال وأخذ ما نقصه، وإن شاء دفع  
المال وأخذ قيمته.

[٢] أقوله: كما في الخرق الفاحش؛ أي من خرق ثوب غيره خرقاً فاحشاً؛ إن شاء  
المالك دفع ثوبه إليه وضمته قيمته، وإن شاء أمسك الثوب وضمته النقصان.

[٣] أقوله: فالأدمية غير مهדרه؛ أي في الذات، وفي الأطراف أيضاً، ألا ترى أن  
عبدًا لو قطع يد عبد آخر يؤمر المولى بالدفع أو الفداء، وهذا من أحكام الأدمية؛ لأنَّ  
موجب الجناية على المال أن يباع رقبته فيها، ثم من أحكام الأدمية أن لا تنقسم على  
الأجزاء، ولا يتملك الجثة.

ومن أحكام المالية أن تنقسم ويتملك ألفاً في الجثة، فالعمل بالشبهين أوجب ما  
ذكرناه، يعني بالنظر إلى الأدمية ينبغي أن لا يجب الضمان متوزعاً، بل بإزاء الفائت لا  
غير، وبالنظر إلى المالية ليس له أن يأخذ كل بدل العين من إمساك الجثة، كما أنه ليس له  
ذلك في المال، وفيما قال إلغاء الجانب الأدمية، حيث جعلناه كالثوب المخروق.

وفيما قاله الشافعي رحمته إلغاء الجانب المالية أصلاً، حيث جعله كحر، ففقه عيناه،  
فوفّرنا على الشبهين حفظهما وقلنا: إن شاء المولى رفع عبده وأخذ قيمته نظراً إلى المالية،  
وإن شاء أمسكه ولا شيء له نظراً إلى الأدمية. كذا في الجلبى رحمته<sup>(٥)</sup> ناقلاً عن «العناية»<sup>(٦)</sup>.

(١) في «الأم» (٦: ٥٢) مسألة قريبة منها، وهي: لو كانت الجناية فقه عيني العبد أو إحداهما،  
وكانت قيمة العبد مئتين من الإبل أو ألفي دينار تساوي مئتين من الإبل لم يكن فيه إلا دية حر؛  
لأن الجناية تتم بموته منها إذا مات حراً لا مملوكاً.

(٢) في «ذخيرة العقبى» (ص ٦١٤).

(٣) «العناية» (١٠: ٣٦٣).

### [فصل جناية المدبر وأم الولد]

فإن جنى مُدَبِّرٌ أو أمٌ ولد، ضمنَ السَّيِّدُ الأَقْلَ من القيمة ومن الأرض، فإن جنى أخرى، شارك وليُّ الثانية وليُّ الأولى في قيمةٍ دفعتْ إليه بقضاءٍ

### [فصل<sup>(١)</sup> جناية المدبر وأم الولد]

(فإن جنى مُدَبِّرٌ أو أمٌ ولد، ضمنَ السَّيِّدُ الأَقْلَ من القيمة ومن الأرض<sup>(٢)</sup>)،  
إذ لا حقٌّ لوليِّ الجناية<sup>(٣)</sup> في أكثر من الأرض، ولا منع من المولى في أكثر من القيمة.  
(فإن جنى أخرى، شارك وليُّ الثانية وليُّ الأولى في قيمةٍ دفعتْ إليه<sup>(٤)</sup> بقضاءٍ

١١ أقوله: فصل؛ أي فصل في جناية المدبر وأم الولد كما يفهم من مسأله، لَمَّا ذكر باب جناية المملوك والجناية عليه قدّم مَنْ هو أكمل في استحقاق اسم المملوكية وهو العبد ثم ذكر من هو أخطأ رتبة في اسم المملوكية.

وهو المدبر وأم الولد، غير أن أم الولد أخطأ رتبة أيضاً من المدبر في ذلك الاسم؛ حتى أن القاضي الواقي بيجواز بيعها لا ينفذ بخلاف المدبر، وهي أنثى أيضاً؛ فالأنوثة والخطأ في اسم، أوجبا تأخير ذكرها عن المدبر. كذا في «العناية»<sup>(١)</sup>.

٢١ أقوله: الأقل من القيمة ومن الأرض؛ وإنما يجب الأقل؛ لأنه لا حقٌّ لوليِّ الجناية في أكثر من الأرض، ولا منع من المولى في أكثر من القيمة، ولا يتخير بين الأقل والأكثر؛ لأنه لا يفيد في جنس واحد؛ لاختياره الأقل لا محالة، بخلاف القرن؛ لأن الرغبات كاملة في الأعيان، فيفيد التخيّر بين الدفع والفداء. كذا في «الهداية»<sup>(٢)</sup>.

٣١ أقوله: إذ لا حقٌّ لوليِّ الجناية... إلخ؛ حتى أن الإرش إن كان أقل قيمة فلا حقٌّ لوليِّ الجناية فيما زاد عليه، وإن كان أكثر من قيمته لم ي تلف المولى بالتدبير أو الاستيلاء إلا الرقبة وقيمتها تقوم مقامها. كذا في الجلبى<sup>(٣)</sup>.

٤١ أقوله: دفعت إليه؛ أي إلى وليِّ الأولى، فيقسمانها على قدر حقيهما ولا شيء على المولى.

(١) «العناية» (١٠ : ٣٦٣).

(٢) «الهداية» (٤ : ٢١٢).

(٣) في «ذخيرة العقبى» (ص ٦١٤).

إذ ليس في جناياته إلا قيمة واحدة، وأتبع السيد أو وليّ الأولى إن دفعت بلا قضاء  
إذ ليس في جناياته إلا قيمة واحدة، وأتبع السيد<sup>(١)</sup> أو وليّ الأولى إن دفعت بلا  
قضاء)، هذا عند أبي حنيفة رحمته الله، وعندهما: لا يتبع السيد؛ لأنّ الجناية الثانية لم  
تكن موجودة عند دفع القيمة إلى وليّ الأولى، فقد دفع كلّ الواجب إلى مستحقّه،  
له: أنّ الثانية مقارنة للأولى من وجه؛ ولهذا يشارك وليّ الأولى، فإن دفع إلى  
وليّ الأولى طوعاً كان ضامناً بخلاف ما إذا دفع غير طائع بحكم القاضي.

[١] أقوله: وأتبع السيد... إلخ؛ صورة المسألة أنّه إن كان المولى دفع قيمة المدبّر  
 الجاني بغير قضاء، فولى الجناية الثانية بالخيار إن شاء أتبع المولى، وإن شاء أتبع وليّ  
 الجناية.



### أَبَابُ غَضَبِ الْعَبْدِ وَالصَّبِيِّ وَالْمُدْبِرِ وَالْجَنَائَةِ فِي ذَلِكَ

وَمَنْ غَضِبَ عَبْدًا قَطَعَ سَيِّدُهُ يَدَهُ فَسَرَى، ضَمِنَ قِيَمَتَهُ أَقْطَعَ، فَإِنْ قَطَعَهُ سَيِّدُهُ فِي يَدِ غَاصِبِهِ فَسَرَى فِي يَدِهِ لَمْ يَضْمَنْ، وَضَمِنَ عَبْدٌ مُحْجُورٌ غَضَبَ مِثْلِهِ فَمَاتَ مَعَهُ فَإِنْ جَنَى مُدْبِرٌ عِنْدَ غَاصِبِهِ، ثُمَّ عِنْدَ سَيِّدِهِ أَوْ عَكْسَ، ضَمِنَ قِيَمَتَهُ لِهَمَا

### أَبَابُ غَضَبِ الْعَبْدِ وَالصَّبِيِّ وَالْمُدْبِرِ وَالْجَنَائَةِ فِي ذَلِكَ

(وَمَنْ غَضِبَ عَبْدًا قَطَعَ سَيِّدُهُ يَدَهُ<sup>[١]</sup> فَسَرَى، ضَمِنَ قِيَمَتَهُ أَقْطَعَ<sup>[٢]</sup>، فَإِنْ قَطَعَهُ سَيِّدُهُ فِي يَدِ غَاصِبِهِ فَسَرَى فِي يَدِهِ: أَيِ فِي يَدِ الْغَاصِبِ، (لَمْ يَضْمَنْ)، فَإِنَّ الْغَاصِبَ إِذَا غَضِبَ مَقْطُوعَ الْيَدِ يَجِبُ رَدُّهُ كَذَلِكَ، فَإِذَا امْتَنَعَ فَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ أَقْطَعَ، وَإِنْ قَطَعَ الْمَوْلَى فِي يَدِ الْغَاصِبِ اسْتَوْلَى عَلَيْهِ، فَصَارَ مُسْتَرَدًّا، فَيَبْرَأُ الْغَاصِبُ عَنِ الضَّمَانِ مَعَ أَنَّهُ مَاتَ فِي يَدِهِ.

(وَضَمِنَ عَبْدٌ مُحْجُورٌ غَضَبَ مِثْلِهِ فَمَاتَ مَعَهُ)، فَإِنَّ الْمُحْجُورَ مُوَآخِذٌ بِأَفْعَالِهِ، فَإِنْ كَانَ الْغَضَبُ ظَاهِرًا يَبَاعُ فِيهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ظَاهِرًا بَلْ أَقْرَبُهُ لَا يَبَاعُ فِيهِ، بَلْ يُوَاخِذُ بِهِ إِذَا أُعْتُقَ.

(فَإِنْ جَنَى مُدْبِرٌ عِنْدَ غَاصِبِهِ، ثُمَّ عِنْدَ سَيِّدِهِ أَوْ عَكْسَ، ضَمِنَ قِيَمَتَهُ لِهَمَا<sup>[٣]</sup>)

[١] قوله: قَطَعَ سَيِّدُهُ يَدَهُ... إلخ؛ في «رَدِّ الْمُحْتَارِ»<sup>(١)</sup>: فَلَوْ الْقَاطِعُ أَجْنَبِيًّا، فَإِنْ اقْتَصَرَ مِنْهُ، وَإِنْ شَاءَ ضَمِنَ الْغَاصِبُ، وَقِيَمَتُهُ مَقْطُوعًا، وَلَوْ خَطَأً فَإِنْ شَاءَ أَخَذَ قِيَمَتَهُ صَحِيحًا مِنْ عَاقِلَةِ الْقَاطِعِ، وَرَجَعَتْ الْعَاقِلَةُ عَلَى الْغَاصِبِ بِقِيَمَتِهِ مَقْطُوعًا أَوْ ضَمِنَ الْغَاصِبُ قِيَمَتَهُ مَقْطُوعًا، وَاتَّبَعَ غَيْرُهُ فِي الْبَاقِي.

[٢] قوله: ضَمِنَ قِيَمَتَهُ أَقْطَعَ؛ أَيِ ضَمِنَ الْغَاصِبُ قِيَمَتَهُ أَقْطَعَ؛ لِاسْتِيلَاءِ يَدِهِ وَبَرَاءِ الْغَاصِبِ مِنْ ضَمَانِهِ؛ لَوْصُولِ مَلِكِهِ إِلَى يَدِهِ. كَذَا فِي الزَّيْلَعِيِّ رحمته الله<sup>(٢)</sup>.

[٣] قوله: ضَمِنَ قِيَمَتَهُ لِهَمَا؛ أَيِ ضَمِنَ السَّيِّدُ؛ لِأَنَّ مُوجِبَ جَنَائَةِ الْمُدْبِرِ وَإِنْ كَثُرَتْ قِيَمَةٌ وَاحِدَةٌ فَيَجِبُ ذَلِكَ عَلَى الْمَوْلَى؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي أَعْجَزَ نَفْسَهُ عَنِ الدَّفْعِ بِالتَّدْبِيرِ السَّابِقِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَصِيرَ مُخْتَارًا لِلْفِدَاءِ. كَذَا فِي الزَّيْلَعِيِّ رحمته الله.

(١) «رَدِّ الْمُحْتَارِ» (٦: ٦٢٢).

(٢) ينظر: «البحر» (٨: ٤٤١).

ورجع بنصفها على الغاصب، ودفع إلى الأول، ثم في الأولى رجع به على الغاصب، وفي الثانية لا

ورجع بنصفها على الغاصب، ودفع إلى الأول، ثم في الأولى رجع به على الغاصب، وفي الثانية لا: أي غصب رجل مدبراً فجنى عنده خطأ، ثم رده على المولى، فجنى عنده خطأ، أو كان الأمر بالعكس: أي جنى عند المولى خطأ، ثم غصبه رجل فجنى عنده خطأ، ففي الصورتين يضمن المولى قيمته لأجل الجنائتين، ثم يرجع<sup>(١)</sup> بنصفها على الغاصب، ثم يدفع<sup>(٢)</sup> هذا النصف إلى ولي الجناية الأولى، دون الثانية، لأن حقه لم يجب<sup>(٣)</sup> إلا والمزاحم قائم، فلم يجب، فإذا دفع هل يرجع به على الغاصب أم لا؟

وفي الاتفاقاني: وينبغي أن يكون وجوب القيمة فيما إذا كانت أقل من الأرض؛ لأن حكم جناية المدير أن يلزم الأقل منهما على المولى. كذا في «رد المحتار»<sup>(١)</sup>.

١١ أقوله: ثم يرجع... إلخ؛ أي المولى بنصف قيمته على الغاصب؛ لأنه ضمن القيمة بالجنائتين نصفها بسبب كان عند الغاصب، والنصف الآخر بسبب وجوده عنده، فيرجع عليه بسبب لحقه من جهة الغاصب فصار كأنه لم يرد نصف العبد. كذا في «رد المحتار»<sup>(٢)</sup> ناقلاً عن الزَّيْلَعِيِّ رحمته الله.

٢١ أقوله: ثم يدفع... إلخ؛ أي المولى هذا النصف أي النصف المأخوذ من الغاصب، وهذا الدفع الثاني عندهما خلافاً لمحمد رحمته الله. كذا في «رد المحتار»<sup>(٣)</sup>.

٣١ أقوله: لأن حقه لم يجب... إلخ؛ قال في «رد المحتار»<sup>(٤)</sup>: أي حق ولي الجناية

الثاني.

قال في «العناية»<sup>(٥)</sup>: ولهما: إن حق الأول في جميع القيمة؛ لأنه حين جنى في حقه لا يزاحمه أحد، وإنما انتقص حقه بمزاحمة الثاني، فإذا وجد شيئاً من بدل العبد في يد المالك فارغاً أخذه إتماماً لحقه... إلخ.

(١) «رد المحتار» (٦: ٦٢٢).

(٢) «رد المحتار» (٦: ٦٢٢).

(٣) «رد المحتار» (٦: ٦٢٢).

(٤) «رد المحتار» (٦: ٦٢٢).

(٥) «العناية» (١٠: ٣٦٨).

والقنُّ في الفصلين كالمدبر، لكنَّ السيّد يدفعُ القنَّ وقيمةَ المدبر  
ففي الصُّورة الأولى: يرجع<sup>(١)</sup>.

وفي صورة العكس: لا<sup>(٢)</sup>، وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما، وقال محمد رحمه: نصفُ القيمة التي رجعَ بها على الغاصبِ يُسلَّم للمولى ولا يدفعُ إلى وليِّ الجناية الأولى؛ لأنَّه عوّضَ ما أخذَ وليُّ الجناية الأولى، فلا يدفعُ إليه كيلا يجتمعَ البدلُ والمبدلُ في ملكِ شخص واحد.

لهما: أنَّ حقَّ الأول في جميع القيمة؛ لأنَّه حين جنى في حقِّه لا يزاحمه أحد، وإنَّما ينتقصُ باعتبار مزاحمة الثاني فإذا وجدَ شيئاً من بدلِ العبدِ في يد المالكِ فارغاً يأخذهُ منه لبتَمَّ حقُّه، فإذا أخذَ منه يرجعُ به المولى على الغاصب؛ لأنَّه أخذهُ منه بسببِ كان عند الغاصب، ولا يرجعُ به في صورة العكس؛ لأنَّ الجناية الأولى كانت في يد المالك.

(والقنُّ في الفصلين كالمدبر، لكنَّ السيّد يدفعُ القنَّ<sup>(٣)</sup> وقيمةَ المدبر): أي إذا

وأورد أنَّ هذا يناقض ما تقدّم أنَّ جناية المدبر لا توجب إلا قيمةً واحدة، وهنا أوجبت قيمةً ونصفاً.

وأجيب: إنَّ ذاك فيما إذا تعدّدت الجناية في يد شخص واحد بخلافه هنا تأمل.  
[١] أقوله: يرجع؛ أي رجع المولى بنصف القيمة ولا يدفعه إلى أحد؛ لأنَّه وصل إلى الوليّين تمامُ حقِّهما. كذا في «رد المحتار»<sup>(١)</sup> ناقلاً عن الإيتاني رحمه.

[٢] أقوله: وفي صورة العكس لا؛ يرجع المولى على الغاصب بها ثانياً؛ لأنَّ الجناية الأولى كانت في يد مالكة: أي وما يدفعه المالك ثانياً إنَّما كان بسببها، فلا يرجعُ به على أحد، بخلاف المسألة الأولى؛ لأنَّه كان بسببِ عند الغاصب، فيرجعُ عليه كما مرّ. هذا ما أفاده الزَّيلعي رحمه.

[٣] أقوله: يدفع القن... إلخ؛ لإمكان نقله من ملكٍ إلى ملكٍ بخلاف المدبر، والظاهر أنَّ المراد أنَّه يخير بين الفداء والدفع إلى الوليين، ثم إذا دفعه يرجعُ بنصف قيمته على الغاصب إلى آخر ما مرّ آنفاً.

مدبرٌ غُصِبَ مرتين، فجنى في كل مرة، ضَمِنَ سيِّدُهُ قيمةَ لهما، ورجعَ بقيمتهِ على الغاصب، ودفعَ نصفها إلى الأول، ورجعَ به على الغاصب، ومَن غُصِبَ صبيّاً حرّاً فماتَ معه فجأةً أو بحمى، لم يضمن، وإن ماتَ بصاعقةٍ أو نهشٍ حيّةً ضَمِنَ عاقلتهُ الدِّيةَ

كَانَ مقام المدبرِ قَنَ في الفصلين يدفعُ القَنَ، ثم يرجعُ بنصفِ قيمتهِ على الغاصب، ويسلّمُ للمالكِ عندَ محمدٍ ﷺ، وعندهما: لا يسلمُ له، بل يدفعُهُ إلى الأول، فإذا دفعَهُ إلى الأول يرجعُ في الفصلِ الأول على الغاصب، وفي الثاني لا. (مدبرٌ غُصِبَ مرتين، فجنى في كل مرة، ضَمِنَ سيِّدُهُ قيمةَ لهما، ورجعَ بقيمتهِ على الغاصب، ودفعَ نصفها إلى الأول، ورجعَ به على الغاصب): أي مدبرٌ غُصِبَ زيدٌ مرةً فجنى عنده، ثم رَدَّهُ على المالك، ثم غُصِبَ فجنى عنده، فعلى المالكِ قيمتهُ بينهما نصفين؛ لأنَّه منعَ رقبةً واحدةً بالتدبير فيجبُ عليه قيمتهُ، ثم يرجعُ بتلك القيمةِ على الغاصب؛ لأنَّ الجنائتينِ كانتا عنده، فيدفعُ نصفها إلى الأول، ويرجعُ به على الغاصبِ قبلَ دفعِ النصفِ إلى الأول، وهذا متفقٌ عليه، وقيل: فيه خلافٌ محمدٍ ﷺ<sup>(١)</sup> كما في تلك المسألة.

(ومَن غُصِبَ صبيّاً حرّاً فماتَ معه فجأةً أو بحمى، لم يضمن، وإن ماتَ بصاعقةٍ أو نهشٍ حيّةً ضَمِنَ عاقلتهُ الدِّيةَ)، والقياسُ أن لا يضمنَ بالغصب وهو قولُ زفرٍ والشافعيّ ﷺ<sup>(١)</sup>؛ لأنَّ الغصبَ في الحرِّ لا يتحققُ

١١ أقوله: وقيل فيه خلاف محمد ﷺ؛ يعني قال بعض المشايخ في هذه المسألة خلاف محمد ﷺ أيضاً كما في المسألة الأولى، حتى يسلم للمولى ما رجع به من القيمة على الغاصب، ولا يأخذ وليّ الجناية الأولى ما بقي من حقه.

وقيل: على الاتفاق، ويأخذ وليّ الجناية الأولى تمام حقه وهو نصف القيمة من المولى إذا رجع على الغاصب قيل: هذا هو الصحيح؛ لأنَّ محمدًا ﷺ ذكر هذه المسألة في «الجامع الصغير» بلا خلاف. كذا ذكره فخر الإسلام ﷺ في شرحه فعلى هذا يحتاج محمد ﷺ إلى الفرق بين المسألتين، وقد ذكره صاحب «الهداية»<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر: «النكت» (٣: ٣٨٥)، وغيرها.

(٢) «الهداية» (٤: ٢١٥).



كما في صبيٍّ أودعَ عبداً فقتله، فإن أُتلفَ مالاً بلا إيداعِ ضَمِنَ، وإن أُتلفَ بعده لا وجهُ الاستحسان : أنه لا يضمنُ بالغصب، بل بالإتلافِ تسبيحاً بنقله إلى مكانٍ فيه الصَّواعقُ أو الحياتُ<sup>(١)</sup>.

(كما في صبيٍّ<sup>(٢)</sup> أودعَ عبداً فقتله، فإن أُتلفَ مالاً بلا إيداعِ ضَمِنَ، وإن أُتلفَ بعده لا)، الإيداعُ يتعدى إلى المفعولين، يقال : أودعتُ زيدا درهماً، فالفعلُ المجهولُ وهو أودع، أسندَ إلى المفعول الأول وهو الصَّبِيُّ، فالوديعةُ عنده إن كان

[١]قوله : إلى مكانٍ فيه للصواعقُ أو الحيات ؛ وهذا لأنَّ الصواعقَ والحياتَ والسباعَ لا تكون في كلِّ مكانٍ، فأمكن حفظه عنه، فإذا نقله إليه وهو متعدٍ في ذلك النقل، وقد أزالَ حفظَ الولي فيضاف إليه ؛ لأنَّ شرطَ العلةِ [ينزل] منزلةَ العلةِ إذا كان تعدياً كالحفر في الطريق.

بخلاف الموتِ فجأة، أو بحمى ؛ لأنَّ ذلك لا يختلف باختلاف الأمانة، حتى لو نقله إلى موضع يغلبُ فيه الحمى والأمراض، نقول بأنَّه يضمن فتجبُ الديةُ على عاقلةِ الغاصب ؛ لكونه قتلاً تسبيحاً. هكذا في «الهداية»<sup>(١)</sup>.

[٢]قوله : كما في صبيٍّ... الخ ؛ أي تضمنُ عاقلةُ الغاصب كما يضمنُ عاقلةُ الصبيِّ إذا قتل العبد المودع عنده، ولا يضمن إن أُتلفَ الصبيُّ المال المودع عنده.

وهاهنا احتمالات أربعة ؛ لأنَّ الشيءَ المتلفَ إمَّا مودعٌ عند الصبيِّ أو غير مودع، وهذا الشيء إمَّا عبد أو غيره، ولم يذكر المصنّف ﷺ حكمَ العبد الغير المودع لظهوره وهو الضمان، والفرق بين العبد المودع والمال المودع عند أبي حنيفة ومحمد ﷺ.

قال أبو يوسف والشافعي ﷺ : يضمنُ الصبيُّ المودع في الوجهين، وعلى هذا لو أودع العبدُ المحجورُ عليه مالاً فاستهلكه الصبيُّ، لا يؤخذُ بالضمان في الحال عند أبي حنيفة ﷺ، ويؤخذُ به بعد العتق، وعند أبي يوسف والشافعي ﷺ يؤخذُ في الحال، وعلى هذا الخلاف الإقرارُ في العبدِ والصبيِّ، وكذا الإعادةُ فيهما، ثم إنَّ محمداً ﷺ شرطُ في «الجامع الصغير» أن يكون الصبيُّ عاقلاً.

وفي «الجامع الكبير» وضعُ المسألة في الصبيِّ الذي عمره اثني عشر سنة، وذلك

عبدًا ضمُّهُ بالقتل<sup>(١)</sup>، وإن كان مالاً غيرَهُ لا يضمُّهُ عند أبي حنيفة رحمهُ الله ومحمد رحمهُ الله، ويضمنُ عند أبي يوسف والشَّافعي رحمهُ الله؛ لأنَّهُ أُلْفَ مالاً<sup>(٢)</sup> معصوماً. قلنا<sup>(٣)</sup>: غيرُ العبدِ معصومٌ لحقَّ السيِّد، وقد فوَّتهُ حيثُ وضعَهُ في يدِ الصَّبِيِّ، وأمَّا العبدُ فعصمتهُ لحقهُ إذ هو مبقًى على أصلِ الحرِّيةِ في حقِّ الدَّم.

دليلٌ على أنَّ غيرَ العاقلِ يضمنُ بالاتِّفاق؛ ولأنَّ التسليطَ غيرُ معتبرٍ فيه، وفعلهُ معتبرٌ كذا في «التكملة»<sup>(١)</sup>.

[١] أقوله: ضمُّهُ بالقتل؛ أي صارت دية على عاقلة الصبي بالإجماع. كذا في «الجلبي»<sup>(٢)</sup>.

[٢] أقوله: لأنَّهُ أُلْفَ مالاً؛ أي متقوماً معصوماً حقاً للمالك، فيجبُ عليه ضمانه، كما إذا كانت الوديعةُ عبداً، أو كان الصبيُّ مأذوناً له في التجارة أو في الحفظ من جهة الولي، وكذا إذا أُلْفَ غير ما في يده، ولم يكن معصوماً؛ لثبوت ولاية الاستهلاك فيه.

[٣] أقوله: قلنا؛ توضيحه: إنَّ الصبيَّ أُلْفَ مالاً غير معصوم، فلا يؤاخذ بضمانه، كما لو أُلْفَ بإذنه ورضاه؛ وهذا لأنَّ العصمةَ تثبتُ حقاً له، وقد فوَّتها على نفسه، حيث وضعَهُ في يدٍ غير مانعة، فلا يبقى معصوماً إلا إذا أقامَ غيرهَ مقام نفسه في الحفظ، ولا إقامة هاهنا؛ لأنَّهُ لا ولايةَ له على الصبيِّ حتى يلزمه، ولا ولايةَ للصبيِّ على نفسه، حتى يلتزم بخلاف المأذون له؛ لأنَّ له ولايةَ على نفسه كالبالغ.

وبخلاف ما إذا كانت الوديعةُ عبداً؛ لأنَّ عصمتهُ لحقَّ نفسه، أو هو مبقًى على أصلِ الحرِّيةِ في حقِّ الأمِّ، فكانت عصمتهُ لحقَّ نفسه لا للمالك؛ لأنَّ عصمةَ المالك إنما تعتبرُ فيما له ولايةُ استهلاك، حتى يمكنَ غيره من الاستهلاكِ بالتسليط، وليس للمولى ولايةُ استهلاكِ عبده، فلا يقدر أن يمكنَ غيره من ذلك، فلا يعتبرُ تسليطه، فيضمنُ الصبيُّ باستهلاكِهِ بخلاف سائر الأموال.

(١) «تكملة البحر» (٨: ٤٤٥).

(٢) «ذخيرة العقبى» (ص ٦١٥).

قال في «العناية»<sup>(١)</sup>: وإذا استهلك الصبي ينظر إن كان مأذوناً له في التجارة، وإن كان محجوراً عليه، لكنّه قبل الوديعة بإذن وليّه، ضمّن بالإجماع إن كان محجوراً عليه، وقبلها بغير أمر وليّه، فلا ضمان عليه عند الإمام ومحمد عليهما السلام في الحال ولا بعد الإنزال. وقال أبو يوسف عليه السلام: يضمن في الحال، وأجمعوا على أنّه لو استهلك مال الغير من غير أن يكون عنده وديعة، يضمن في الحال، وهو تقسيم حسن، هكذا في «التكملة»<sup>(٢)</sup>.



(١) «العناية» (١٠ : ٣٢٧).

(٢) «تكملة البحر الرائق» (٦ : ٤٤٥).

## باب القسامة

مِيتٌ به جرحٌ أو أثرٌ ضربٍ أو خنقٌ أو خروجٌ دمٍ من أذنه أو عينه وجدَّ في محلةٍ

## باب القسامة<sup>(١)</sup>

مِيتٌ به جرحٌ أو أثرٌ ضربٍ أو خنقٌ أو خروجٌ دمٍ من أذنه أو عينه وجدَّ في

محلةٍ

[١] أقوله: باب القسامة؛ لَمَّا كان أمرُ القَتِيلِ في بعض الأحوال يؤوَلُ إلى القسامةِ ذكرَه في آخرِ الدِّيَّاتِ في بابٍ على حدة، اعلم أنَّ القسامةَ في اللغةِ اسمٌ وضعَ موضعَ الإقسام، كذا في «المغرب»<sup>(١)</sup>.

وقال في «معراج الدراية»: القسامة لغة: مصدر أقسم كما لا يخفى عن مَنْ [له] درايةٌ بعلم الأدب.

أما في الشريعة: فهي أيمانٌ يقسمُ بها أهلُ محلةٍ أو دارٍ وغير ذلك وجدَّ فيها قَتِيلٌ به جراحةٌ أو أثرٌ ضربٍ أو خنقٌ، ولا يعلم مَنْ قتلَه، يقسمُ خمسون رجلاً من أهلِ المحلة، يقول كل واحدٍ منهم: بالله ما قتلته، ولا علمتُ له قاتلاً. وسببُها: وجودُ القتل كما ذكرنا.

وركنُها: إجراءُ اليمينِ على لسانِ كلِّ واحدٍ من الخمسين: بالله ما قتلته ولا علمتُ له قاتلاً كما سيجيء.

وشرطُها: بلوغُ القسم وعقله وحرِيَّتُه، وأن يكون المِيتُ الموجود على الكيفية المذكورة، وتكميلُ اليمينِ خمسين، فإن لم يبلغ المقسمون هذا العدد، تكرر عليهم اليمين، حتى يبلغ الخمسين.

وحكمها: القضاءُ بوجوبِ الدِّيَّةِ بعد الحلف، والحبسُ إلى الحلف إن أبوا إذا ادَّعى الوليُّ العمد، والحكمُ بالدِّيَّةِ عند النكول إن ادَّعى الولي الخطأ.

ومن محاسنها: حفظُ الدماء وصيانتها عن الإهدار، وخلاص مَنْ يتَّهم بالقتل عن القصاص، وتعيين الخمسين ثبت بالأحاديث المشهورة. كذا في «مجمع الأنهر»<sup>(٢)</sup>.

(١) «المغرب» (ص ٣٨٣ - ٣٨٤).

(٢) «مجمع الأنهر» (٢: ٦٧٧).

أو بدنه بلا رأس، أو أكثره، أو نصفه مع رأسه لا يعلم قاتله، وادّعى وليه القتل على أهلها أو بعضهم حلفَ خمسون رجلاً منهم، يختارهم الولي: بالله ما قتلناه، ولا علمنا له قاتلاً، لا الولي، ثم قضى على أهلها بالدية

أو بدنه<sup>(١)</sup> بلا رأس، أو أكثره، أو نصفه مع رأسه لا يعلم قاتله، وادّعى وليه القتل على أهلها أو بعضهم حلفَ خمسون رجلاً منهم، يختارهم الولي: بالله ما قتلناه، ولا علمنا له قاتلاً<sup>(٢)</sup>، لا الولي<sup>(٣)</sup>، ثم قضى على أهلها بالدية: أي بدنه فالألف واللام يقوم مقام ضمير يعود إلى المبتدأ، وهو ميت، هذا عندنا. وقال الشافعي<sup>(٤)</sup>: <sup>(٢)</sup> إن كان هناك لوث<sup>(٥)</sup> : أي علامة القتل

[١] أقوله: أو بدنه؛ قال أخي جليبي<sup>(٦)</sup>: عطف على ميت، يعني ميت وجد بجميع أجزائه مكملّة، أو وجد بدنه بلا رأس، أو وجد أكثره من أي جانب كان، أو نصفه مشقوقاً بالطول.

وأما إن وجد أقل من نصفه ومع الرأس لا؛ لأنّ هذا حكم عرف بالنص، وقد ورد به في البدن، ولكن للأكثر حكم الكل، فأجرنا عليه أحكامه تعظيماً للآدمي. كذا في «الهداية»<sup>(٧)</sup>.

[٢] أقوله: ما قتلناه ولا علمنا له قاتلاً؛ قال في «الكفاية»<sup>(٨)</sup>: هذا على طريق الحكاية عن الجمع، وأما عند الحلف، فيحلف كل واحد منهم بالله ما قتلناه؛ لجواز أن يكون قاتلاً وحده، وينفي بلفظ الجمع أن يكون قاتلاً مع الجماعة.

إن قيل: يجوز أنه قتل مع غيره، فيجري على يمينه: بالله ما قتل كما في عكسه. قلنا: لا كذلك؛ لأنّه إذا حلف: بالله ما قتل، وكان قتل مع غيره كان كاذباً في يمينه، فإن الجماعة متى قتلوا واحداً يكون كل واحد منهم قاتلاً؛ ولهذا يجب القصاص على كل واحد منهم في العمد والكفارة في الخطأ.

[٣] أقوله: لوث؛ يقال: بينهم لوث؛ أي سر أو حقد، مأخوذ من قولهم: لوث

(١) أي لا يحلف الولي، ولو مع وجود الورثة عندنا. ينظر: «فتح باب العناية» (٣: ٣٨٨).

(٢) ينظر: «الأم» (٦: ٩٧)، و«النكت» (٣: ٤٠٨)، «أسنى المطالب» (٧: ٩٨)، وغيرها.

(٣) في «ذخيرة العقبى» (ص ٦١٥).

(٤) «الهداية» (٤: ٢١٩).

(٥) «الكفاية» (٩: ٣٠٤ - ٣٠٥).

على واحدٍ بعينه<sup>(١)</sup>، أو ظاهرٌ يشهد<sup>(٢)</sup> للمدّعي من عداوةٍ ظاهرة، أو شهادةٍ واحدٍ عدل، أو جماعةٍ غير عدول بأن أهلَ المحلّة قتلوه استحلفَ الأولياءَ خمسينَ يمينا أن أهلَ المحلّة قتلوه، ثم يقضي بالدية على المدّعي عليه سواء كان الدّعوى بالعمد أو بالخطأ.

وقال مالكٌ رحمه الله: يقضي بالقَوَدِ إن كان الدّعوى بالعمد، وهو أحدُ قولَي الشّافعي رحمه الله<sup>(٣)</sup>، وإن لم يكن به لوثٌ فمذهبهُ مثلُ مذهبنا<sup>(٤)</sup>، إلا أنه لا يكرّر اليمين، بل يردّها على الوليِّ

الماء: إذا كدّره، ولو ثيابُه بالطّين؛ أي لطّخه، فیلوث. كذا في «العناية».

[١] أقوله: على واحدٍ بعينه؛ مثل أن يوجد لقربه رجلٌ معه سيف، أو في يده شيء من آلة القتل، وعليه آثارُ القتل، فذلك لوثٌ يوجب القسامة لولائه. كذا في «الجلبي»<sup>(٥)</sup> ناقلاً عن «العناية».

[٢] أقوله: أو ظاهر يشهد؛ أي ظاهر الحال، يشهد المدّعي بأن العداوة بين المقتول وأهل محلة ظاهرة.

[٣] أقوله: مثل مذهبنا... إلخ؛ أي في بداية يمين المدّعي عليه غير أنّه إن لم يكمل أهلُ المحلّة خمسين لا تکرّر اليمينُ عليهم، وفيه نظر؛ لأنّ مذهبَ مالك والشافعي رحمهما الله ليس كذلك، بل يردّ على الأولياء كما في النكول عنده، فالاختلافُ في موضعين في تحليف المدّعي أولاً، وفي براءة أهل المحلّة باليمين.

فالحاصلُ أنّه إذا وجدَ ظاهرٌ [يشهد] للمدّعي عند الشافعي رحمهما الله يحلف المدّعي، فإن حلفَ أنّهم قتلوه خطأ، فله الدّية، وإن حلفَ أنّهم قتلوه عمداً فعليهم القصاص في قول، والدّية في قول، فإن نكل المدّعي عن اليمين حلف المدّعي عليهم. فإن حلفوا برئوا، ولا شيء عليهم، وإن نكلوا فعليهم القصاص في قول،

(١) ينظر: «المدونة» (٤: ٦٤٩)، و«حاشية العدوي» (٢: ٢٩٠)، وغيرهما.

(٢) ينظر: «النكت» (٣: ٤١١)، و«حاشيتا قلوبوي وعميرة» (٤: ١٦٨)، وغيرهما.

(٣) «ذخيرة العقبى» (ص ٦١٥).

وإن حلفوا لا دية عليهم<sup>(١)</sup>.

لنا: أن البيّنة على المدّعي، واليمين على من أنكر، فاليمين عندنا ليظهر القتل، بتحريضهم عن اليمين الكاذبة فيقرّوا، فيجب القصاص، فإذا حلفوا حصلت البراءة عن القصاص، وإنما تجب الدية لوجود القتل بين أظهرهم، وإنه ﷺ جمع بين الدية والقسامة في حديث رواه سهل، وحديث رواه زياد<sup>(٢)</sup> ابن مريم<sup>(٣)</sup>، وكذا جمع عمر<sup>(٤)</sup>.

والدية في قول، وإن لم يكن الظاهر شاهداً للمدّعي، حلف أهل المحلة على ما قلنا. كذا في «الكفاية»<sup>(٥)</sup>.

[١] أقوله: لا دية عليهم؛ إلى هاهنا قول الشافعي<sup>(٦)</sup> ودليله في البداية بيمين المدّعي قوله ﷺ: «لأولياء: (فيقسم منكم خمسون أنهم قتلوه)؛ ولأنّ اليمين تجب على من يشهد له الظاهر؛ ولهذا تجب على صاحب اليد، فإذا كان الظاهر شاهداً للولي يبدأ بيمينه، وردّ اليمين على المدّعي أصل له، كما في النكول، غير أنّ هذه دلالة فيها نوع شبهة، والقصاص لا يجامعها، والمال يجب معها؛ فلهذا وجبت الدية. كذا في «الهداية»<sup>(٧)</sup>.

[٢] أقوله: وحديث رواه زياد ابن مريم<sup>(٨)</sup>... إلخ؛ فحديث سهل ما ذكر، وأمّا حديث زياد ابن مريم فما روى خصيف عن زياد بن أبي مريم<sup>(٩)</sup> أنّه قال: جاء رجل

(١) قال اللكنوي في «مقدمة عمدة الرعاية» (١: ٤٧): لم أعرف إلى الآن المراد من زياد ومن ابن زياد. أقول: المترجم له في كتب الرجال هو زياد بن أبي مريم الجزري، قال العجلي: ثقة تابعي، وذكره ابن حبان في «الثقات»، قال الذهبي: فيه جهالة وقد وثق، قال ابن حجر: من السادسة. ينظر: «تهذيب الكمال» (٩: ٥١٠ - ٥١٤). «الميزان» (٣: ١٣٦). «التقريب» (ص ١٦١).

(٢) «الكفاية» (٩: ٣٠٥).

(٣) «الهداية» (٤: ٢١٦).

(٤) من حديث سهل بن أبي سلمة أخبره «أن عبد الله بن سهل ومحبيصة خرجا إلى خير من جهد أصابهم فأتى محبيصة فأخبر أن عبد الله بن سهل قد قتل وطرح في عين فأتى يهود، فقال: أنتم والله قتلتموه، فقالوا: والله ما قتلناه، ثم أقبل من قدم على رسول الله ﷺ فذكر ذلك له، ثم أقبل هو وحويصة، وهو أخوه أكبر منه وعبد الرحمن بن سهل فذهب محبيصة ليتكلم، وهو الذي كان بخير، فقال رسول الله ﷺ: كبر وتكلم حويصة، ثم تكلم محبيصة، فقال رسول الله ﷺ: إما أن تدوا صاحبكم أو تؤذونا بحرب، وكتب النبي ﷺ بذلك فكتبوا أما والله ما قتلناه،

فإن ادّعى على واحدٍ من غيرهم سقط القسامة عنهم، فإن لم يكن فيها، كرّر الحلف عليهم إلى أن يتم، ومن نكل منهم حُيس حتى يحلف

(فإن ادّعى على واحدٍ من غيرهم<sup>(١)</sup> سقط القسامة عنهم.

فإن لم يكن فيها): أي الخمسون في المحلة، (كرّر الحلف عليهم<sup>(١)</sup> إلى أن يتم، ومن نكل منهم<sup>(٢)</sup> حُيس حتى يحلف

إلى النبي ﷺ قال: «إني وجدتُ أخي قتيلًا في بني فلان، فقال: اختر من شيوخهم خمسين رجلاً فيحلفون بالله ما علمنا له قاتلاً ولا قتلنا، فقال الرجل: وليس لي من أخي إلا هذا، قال: نعم ومئة من الإبل». كذا في «الكفاية»<sup>(٢)</sup>.

[١] أقوله: كرّر الحلف عليهم... إلخ؛ لما روي أن عمر رضي الله عنه قضى في القسامة وأتى إليه تسعة وأربعون رجلاً فكرر اليمين على رجل منهم، حتى تمت خمسين، ثم قضى بالدية.

وعن شريح والنخعي رضي الله عنهما مثل ذلك؛ ولأن الخمسين واجب بالسنة، فيجب إتمامها ما أمكن، ولا يطلب فيه الوقوف على الفائدة لثبوتها بالسنة، ثم فيه استعظام أمر الدم. هكذا في «الهداية»<sup>(٣)</sup>.

[٢] أقوله: ومن نكل منهم... إلخ؛ لأن اليمين فيه مستحقة لذاتها؛ تعظيماً لأمر الدم؛ ولهذا يجمع بينه وبين الدية، بخلاف النكول في الأموال؛ لأن اليمين بدل عن أصل حقه؛ ولهذا يسقط ببدل المدعي، وفيما نحن فيه لا يسقط ببدل الدية.

فقال رسول الله ﷺ لحويصة ومحيصة وعبد الرحمن تحلفون وتستحقون دم صاحبكم، قالوا: لا قال فتحلف لكم يهود قالوا: ليسوا مسلمين فوداه رسول الله ﷺ من عنده فبعث إليهم بمئة ناقة حتى دخلت عليهم الدار، قال سهل: لقد ركضتني منها ناقة حمراء» في «موطأ مالك» (٢: ٨٧٧)، و«سنن النسائي» (٣: ٤٨٣) واللفظ له، وأصله في «صحيح البخاري» (١١٥٨: ٣).

(١) أي إن ادعى الولي القتل على واحد من غير أهل المحلة. ينظر: «فتح باب العناية» (٣: ٣٩٠).

(٢) «الكفاية» (٩: ٣٠٨).

(٣) «الهداية» (٤: ٢١٨).



ولا قسامة على صبيٍّ ومجنون وامرأة، وعبد، ولا قسامة ولا دية في ميتٍ لا أثر به، أو خرج دمٌ من فيه أو دبره أو ذكره، وما تمَّ خلقه كالكبير، وفي قتلٍ وجدٍّ على دابةٍ يسوقها رجل، ضمنَ عاقلته ديتُهُ لا أهلَ المحلّة، وكذا لو قادها أو ركبها، فإن اجتمعوا ضمّنوا، وفي دابةٍ بين قريتين عليها قتيلٌ على أقربهما ولا قسامة على صبيٍّ<sup>(١)</sup> ومجنون وامرأة، وعبد.

ولا قسامة ولا دية في ميتٍ<sup>(٢)</sup> لا أثر به، أو خرج دمٌ من فيه أو دبره أو ذكره، فإن الدّم يخرج من هذه الأعضاء بلا فعلٍ من أحدٍ بخلاف الأذن والعين. (وما تمَّ خلقه كالكبير): أي وجد سقط تام الخلق به أثر الضرب فهو كالكبير.

(وفي قتلٍ وجدٍّ على دابةٍ يسوقها رجل، ضمنَ عاقلته ديتُهُ لا أهلَ المحلّة، وكذا لو قادها أو ركبها، فإن اجتمعوا ضمّنوا): أي السائق والقائد والراكب. (وفي دابةٍ بين قريتين عليها قتيلٌ على أقربهما<sup>(٣)</sup>).

وهذا الذي ذكرناه إذا ادعى الوليُّ القتلَ على جميع أهل المحلّة، وكذا إذا ادعى على البعض لا بأعيانهم، والدّعوى في العمد أو الخطأ؛ لأنهم لا يتميّزون عن الباقي، ولو ادعى على البعض بأعيانهم، بأنّه قتلَ وليّه عمداً أو خطأ، فكذاك الجواب، يدلُّ عليه إطلاقُ الجواب في «القدوري»، وهكذا الجواب في «المبسوط».

وعن أبي يوسف رحمته الله في غير رواية الأصول: إنّ في القياس تسقطُ القسامة والدية عن الباقيين من أهل المحلّة، وتماه في «الهداية»<sup>(١)</sup>.

[١] قوله: ولا قسامة على صبيٍّ... الخ؛ أمّا الصبيّ والمجنون فليسا من أهل القول الصحيح، واليمين قول صحيح، وأمّا المرأة والعبد فليسا من أهل النصرة، واليمين على أهلها.

[٢] قوله: في ميتٍ... الخ؛ لأنّه ليس بقتيل، إذ القتلُ في العرفِ من فاتت حياته بسبب مباشره أحدٍ حي، فهذا ميتٌ حتفَ أنفه؛ لأنّ الدّم يخرج من هذه الأعضاء... الخ.

[٣] قوله: على أقربهما؛ لما روي أنّ النبي صلى الله عليه وآله أتى بقتيل وجد بين قريتين فأمر أن

فإن وجدَ في دار رجلٍ فعلية القسامة، وتُدي عاقلته إن ثبت أنها له بالحجة،  
وعاقلة ورثته إن وجدَ في دار نفسه

فإن وجدَ في دار رجلٍ فعلية القسامة، وتُدي عاقلته إن ثبت أنها له بالحجة<sup>(١)</sup>،  
وعاقلة<sup>(٢)</sup> ورثته إن وجدَ في دار نفسه، هذا عند أبي حنيفة رحمته الله، فإن الدارَ حال  
ظهور القتل للورثة، فالدية على عاقلتهم، وعندهما وعند زفر رحمته الله : لا شيء فيه،  
والحق هذا<sup>(٣)</sup> ؛ لأن الدارَ في يده حال ظهور القتل، فيجعل كأنه قتل نفسه فكان  
هدراً، وإن كانت الدار للورثة<sup>(٤)</sup>، فالعاقلة إنما يتحملون ما يجبُ عليهم تخفيفاً  
لهم، ولا يمكن الإيجاب على الورثة للورثة.

يذرع، وعن عمر رحمته الله مثل هذا.

وقيل : هذا محمولٌ على ما إذا كان بحيث يبلغ أهله الصوت إذا كان لا يبلغهم  
الصوت فلا شيء عليهم ؛ لأنه إذا كان بحيث يبلغه الصوت يلحقه الغوث، فيمكنهم  
النصرة، وقد قصرُوا، وإذا كان في موضع لا يسمعون صوته لا يلزمهم النصرة، فلا  
ينسبون إلى التقصير، فلا يجعلون قاتلين تقديراً. كذا في «الهداية»<sup>(٥)</sup>.

[١] قوله : وإن كانت الدار للورثة... الخ ؛ قال أخي جلبي رحمته الله <sup>(٥)</sup> جواباً عن قول  
الأعظم رحمته الله : فإن الدارَ حال ظهور القتل فيها للورثة، وتلخيصه أن الدية لو وجبت  
على مالك الدار التي وجدَ القتل فيها وهو الوارث في زعم الأعظم، ولا يستحق دية  
المورث إلا وارثه، فيلزم أن يجب على الوارث للوارث، وهو ممتنع، وإن انتقلت إلى  
العاقلة أولاً. كذا فهم من تقرير «العناية».

(١) يعني إن وجد القاتل في دار كان في يد رجل فأنكرت العاقلة أن تكون الدار له، وقالوا: هي  
وديعة في يده لم يعقله العاقلة حتى يشهدوا أنها له، فلا بُدَّ من الملك لصاحب اليد حتى تعقل  
العواقل عنه، واليد وإن كان دليلاً على الملك، ولكنها محتملة فلا يكفي لإيجاب الدية على  
العاقلة. ينظر: «شرح ابن ملك» (ق ٥٢١/ب).

(٢) أي وتدي عاقلة القاتل لورثته إن وجد في دار نفسه. ينظر: «شرح ابن ملك» (ق ٥٢١/ب).

(٣) وفي «درر الحكام» (٢: ١٢٢): وبه يفتى.

(٤) «الهداية» (٤: ٢١٩).

(٥) في «ذخيرة العقبى» (ص ٦١٥ - ٦١٦).

والقسامة على أهل الخطّة دون السّكان والمشتريين، فإن باع كلّهم فعلى المشتريين، فإن وجد في دارين قوم لبعض أكثر، فهي على الرؤوس

(والقسامة على أهل الخطّة)<sup>(١١)</sup>: أي ملاك الأرض، (دون السّكان)<sup>(١٢)</sup> والمشتريين، فإن باع كلّهم فعلى المشتريين، هذا عند أبي حنيفة ومحمد عليهما السلام، فإن نصره<sup>(١٣)</sup> البقعة على أهل الخطّة، وعند أبي يوسف عليه السلام: هي عليهم جميعاً؛ لأنّ ولاية التدبير كما يكون بالملك يكون بالسّكنى، والمشتري وأهل الخطّة سواء في التدبير، وقيل: أبو حنيفة عليه السلام بنى هذا على ما شاهد بالكوفة<sup>(١٤)</sup>.  
(فإن وجد في دارين قوم لبعض أكثر، فهي على الرؤوس)<sup>(١٥)</sup>؛ لأنّ صاحب القليل والكثير سواء في الحفظ والتّقصير.

[١١] قوله: على أهل الخطّة؛ وهي بكسر الخاء المعجمة: المكان المخطط لبناء دار أو غيرها من العمارات والمغارات على أصحاب الأملاك القديمة التي كانوا يملكونها قبل فتح الإمام البلدة، وقسمها بين الغائمين، فإنه يخط خطّة التمييز لأنصبائه. كذا في «النهاية».

[٢٢] قوله: دون السّكان؛ أراد بهم من يسكن الدار بالإجارة أو الإعارة. كذا في «العناية».

[٣] قوله: فإن نصره؛ الخطّة على أهل البقعة متعارف، فإن قلت ما الفرق لما بين المحلة والدار لو كان مشترياً وصاحب خطّة، ووجد القتل فيها، لهما متساويان في القسامة والدية، ولا فرق بينهما بالاجماع، وفي حقّ المحلة فرق بينهما.  
قلت: الفارق بينهما العرف، فإن في العرف أن المشتريين قلّ ما يزاحمون أصحاب الخطّة في التدبير بحفظ المحلّة، وليس حق الدار كذلك.

[٤] قوله: على ما شاهد بالكوفة؛ أي شاهد من عادة أهل الكوفة في زمانه، وهو أن أصحاب الخطّة في كلّ محلة هم الذين يقومون بتدبير المحلّة ولا يشاركونهم المشترون في ذلك، فبنى الجواب على ما شاهد. كذا في «النهاية».

[٥] قوله: فهي على الرؤوس؛ لأن صاحب القليل يزاحم صاحب الكثير في التدبير فكانوا سواء في الحفظ والتّقصير، فيكون على عدد الرؤوس بمنزلة الشفعة، فإنها على عدد الرؤوس لا قدر الأنصباء عندنا. كذا في «الكفاية».

فإن بيعت ولم تقبض فعلى عاقلة البائع، وفي البيع بخيار على عاقلة ذي اليد، وفي الفلک على مَنْ فيه، وفي مسجد محلة على أهلها، وبين القريتين على أقربهما

(فإن بيعت<sup>(١)</sup> ولم تقبض فعلى عاقلة البائع، وفي البيع بخيار على عاقلة ذي اليد)، هذا عند أبي حنيفة رحمته، وقالوا: إن لم يكن فيه خيار فعلى عاقلة المشتري، وإن كان فعلى عاقلة مَنْ تصير له سواء كان الخيار للبائع أو للمشتري. (وفي الفلک على مَنْ فيه<sup>(٢)</sup>، وفي مسجد محلة على أهلها، وبين القريتين على

أقربهما

[١] أقوله: فإن بيعت... الخ؛ صورته: اشترى رجل داراً ولم يقبضها حتى وجد فيها قتيل، فالدية على عاقلة البائع، وإن كان في البيع خيار لأحدهما فالدية على عاقلة من في يده، وهذا عند أبي حنيفة رحمته.

وقالوا: إن لم يكن فيه خيار، فهي على عاقلة المشتري، وإن كان فيه خيار فهي على عاقلة مَنْ تصير له؛ لأنه إنما أنزل قاتلاً باعتبار التقصير في الحفظ، ولا يجب الحفظ إلا على مَنْ له ولاية الحفظ، والولاية تثبت بالملك، ولكون ولاية الحفظ مستفادة بالملك، كانت الدية على عاقلة صاحب الدار دون المودع؛ لعدم ملكه، وإن كان له يد، والملك هنا للمشتري قبل القبض في البيع البات، وفي البيع الذي فيه الخيار يعتبر قرار الملك.

له: إن القدرة على الحفظ باليد بملك اليد لا بالملك، ألا ترى أنه يقتدر على الحفظ باليد بدون الملك ولا يقتدر بالملك بدون اليد، وفي البات: اليد للبائع قبل القبض، وكذا فيما فيه الخيار لأحدهما قبل القبض؛ لأنه دون البات. ولو كان البيع في يد المشتري والخيار له فهو أخص الناس به تصرفاً، ولو كان الخيار للبائع فهو في يده مضمون عليه بالقيمة، كالمغصوب، فتعتبر يده إذ بها يقدر على الحفظ. كذا في «الهداية»<sup>(١)</sup>.

[٢] أقوله: على مَنْ فيه؛ من الركاب والملاحين؛ لأن الفلک في أيديهم، ولفظ فيه يشمل أربابها، حتى تجب على الأرباب الذين فيها، وعلى السكان.

وفي سوق مملوكٍ على المالك، وفي غير مملوكٍ والشارع والسُّجن والجامع لا قسامة،  
والدية على بيت المال

وفي سوق مملوكٍ على المالك<sup>(١)</sup>، هذا عند أبي حنيفة ومحمد عليهما السلام، وعند أبي يوسف عليه السلام: على السُّكان، (وفي غير مملوكٍ والشارع<sup>(٢)</sup> والسُّجن والجامع لا قسامة، والدية على بيت المال)، أمّا عند أبي يوسف عليه السلام فالقسامة على أهل السُّجن؛ لأنهم سكان.

قال في «الكفاية»<sup>(١)</sup>: ذكرَ شيخ الإسلام عليه السلام: قال بعض المشايخ: إنّما تجب على الركّاب إذا لم يكن للسفينة مالك معروف، فإن كان فالقسامة عليه. انتهى. وكذا على مَنْ يمدّها المالك وغيره في ذلك سواء، كما في الدابة، بخلاف المحلّة والدار؛ لأنّهما لا تنتقلان. كذا في «الهداية»<sup>(٢)</sup>.

١١ أقوله: وفي سوق مملوكٍ على المالك؛ قال أخي جلبي عليه السلام:<sup>(٣)</sup> إنّهُ قيل: إذا وجدَ قتيلٌ في صفٍّ من السوق فإن كان أهل ذلك الصفّ يبيتون في حوائثهم فالدية عليهم، وإلا فعلى ملاكها. كذا في «التبيين»<sup>(٤)</sup>.

٢١ أقوله: والشارع؛ أي وجدَ قتيلٌ في الشارع، وهو الطريق الأعظم فلا قسامة، والدية على بيت المال؛ لأنّه للعامة لا يختصّ به واحدٌ منهم في النهاية، وإنّما أرادَ به أن يكون نائياً عن الحال.

أمّا الأسواق التي تكون في المحال فهي محفوظة بحفظ أهل المحلّة، فيكون القسامة والدية على أهل المحلّة، وكذا في السوق اتّفاقي إذا كان مَنْ يسكنها في الليالي، أو كان لأحدٍ منهما دارٌ مملوكةٌ تكون القسامة والدية عليه، إذ يلزمه صيانة ذلك الموضع، فيوصف بالتقصير، فيجب عليه بموجب التقصير.

(١) «الكفاية» (٩: ٣١٧).

(٢) «الهداية» (٤: ٢٢١).

(٣) في «ذخيرة العقبى» (ص ٦١٦).

(٤) «تبيين الحقائق» (٦: ١٧٦).

وفي قوم التقوا بالسيف وأجلوا عن قتيل على أهل المحلة إلا أن يدعي الولي على القوم أو على معين منهم، فإن وجد في برية لا عمارة بقربها، أو ماء يمر به فهدر (وفي قوم التقوا بالسيف وأجلوا عن قتيل): أي انكشفوا عنه، (على أهل المحلة<sup>(١)</sup> إلا أن يدعي الولي<sup>(٢)</sup> على القوم أو على معين منهم. فإن وجد في برية لا عمارة بقربها<sup>(٣)</sup>، أو ماء يمر به فهدر<sup>(٤)</sup>).

[١] قوله: على أهل المحلة؛ لأن القتيل بينهم والحفظ عليهم، فإن قيل: إن الظاهر أن قاتله غير أهل المحلة، فإنه من خصمائه.

أجيب عنه: بأنه قد تعذر الوقوف على قاتله حقيقة، فيتعلق بالسبب الظاهر، وهو وجود قتيل في محلهم. كذا في «العناية»<sup>(١)</sup>.

[٢] قوله: إلا أن يدعي الولي... إلخ؛ فلم يكن على أهل المحلة شيء؛ لأن هذه تضمنت براءة أهل المحلة على القسامة، ولا على أولئك حتى يقيموا البينة؛ لأنه بمجرد الدعوى لا يثبت الحق؛ للحديث الذي رواه الترمذي، وهو قوله ﷺ: «لو يعطى الناس بدعواهم لادعى قوم دماء قوم وأموالهم، لكن البينة على المدعي، واليمين على من أنكر»<sup>(٢)</sup>، أما يسقط به الحق عن أهل المحلة؛ لأن قوله حجة على نفسه لا على غيره.

[٣] قوله: بقربها؛ وتفسير القرب على ما ذكر استماع الصوت؛ لأنه إذا كان بهذه الحالة لا يلحقه الغوث من غيره فلا يوصف أحد بالتقصير، وهذا الحكم إذا لم تكن البرية مملوكة، أما إذا كانت مملوكة، فالدية والقسامة على عاقلة المالك. هكذا في «الهداية»<sup>(٣)</sup>.

[٤] قوله: فهدر؛ لأن كل واحد ليس في يد أحد، ولا في ملك أحد حتى يجب عليه القسامة.

(١) «العناية» (١٠ : ٣٨٨).

(٢) في «سنن البيهقي الكبير» (١ : ٢٥٢)، و«مسند أبي يعلى» (٤ : ٥٥)، قال النووي: حديث حسن.

(٣) «الهداية» (٤ : ٢٢١ - ٢٢٢).

ومستحلف قال: قتله زيد، حلف: بالله ما قتلته ولا عرفت له قاتلاً غير زيد، وبطل شهادة بعض أهل المحلة بقتل غيرهم، أو واحد منهم  
ومستحلف<sup>(١)</sup> قال: قتله زيد، حلف: بالله ما قتلته ولا عرفت له قاتلاً غير زيد.

وبطل شهادة بعض أهل المحلة<sup>(٢)</sup> بقتل غيرهم، أو واحد منهم<sup>(٣)</sup>.

[١] أقوله: ومستحلف؛ أي رجل من أهل المحلة أو الدار، ممن يطلب منه الحلف على صيغة المفعول، أي إذا قال المستحلف: قتله زيد، استحلف بالله ما قتلته ولا عرفت له قاتلاً غير زيد، يعني لا يسقط اليمين عنه بقوله: قتله زيد؛ لأنه يريد إسقاط الخصومة عن نفسه بذلك القول، فلا يقبل، فيحلف على ما ذكرنا؛ لأنه لما أقر بالقتل على أحد صار مستثنى عن اليمين، فبقي حكم من سواه فيحلف عليه.  
[٢] أقوله: وبطل شهادة بعض أهل المحلة... الخ؛ أي لا يقبل: أي إذا ادعى المولى على رجل من غير أهل المحلة، وشهد اثنان منهم عليه، لم تقبل عنده.  
وقالا: تقبل؛ لأنهم كانوا بعرضية أن يصيروا خصماء، وقد بطل ذلك بدعواه على غيرهم: كالوكيل بالخصومة إذا عزل قبلها.

وله: أنهم جعلوا خصماءً تقديراً؛ لإنزالهم قائلين للتقصير الصادر منهم، فإن خرجوا من جملة الخصوم فلا تقبل؛ كالوصي إذا خرج من الوصاية ببلوغ الغلام أو بالعزل، وتماؤه في «العناية»<sup>(٤)</sup>، وغيرها.

أما لو ادعى الولي على واحد منهم بعينه لم تقبل شهادتهما عليه إجماعاً، كما في «الملتقى»؛ لأن الخصومة قائمة مع الكل؛ لأن القسامة لم تسقط عنهم، قال في «الخيرية»: إلا في رواية ضعيفة عن أبي يوسف رحمته الله لا يعمل بها.

نقل الحموي عن المقدسي رحمته الله أنه قال: توقفت عن الفتوى لقول الإمام رحمته الله، ومنعت من إشاعته لما يترتب عليه من الضرر العام، فإن من عرفه من المتمردين يتجاسر

(١) صورة المسألة: وجد قاتل في محلة وادعى الولي قتله على غيرهم، فشهد اثنان من أهل المحلة، لم تقبل شهادتهما عند أبي حنيفة رحمته الله وتقبل عندهما. ينظر: «فتح باب العناية» (٣: ٣٩٣).

(٢) «العناية» (١٠: ٣٩٠).

وَمَنْ جُرِحَ فِي حَيٍّ فَنُقِلَ فَبَقِيَ ذَا فِرَاشٍ حَتَّى مَاتَ فَالْقَسَامَةُ وَالِدِيَّةُ عَلَى الْحَيِّ، وَفِي رَجُلَيْنِ فِي بَيْتٍ بِلَا ثَالِثٍ، وَجَدَا أَحَدَهُمَا قَتِيلًا ضَمِنَ الْآخَرُ دِيَّتَهُ عِنْدَ أَبِي يَوْسُفَ، خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ عليه السلام، وَفِي قَتِيلٍ قَرِيبَةِ امْرَأَةٍ كُرِّرَ الْحَلْفُ عَلَيْهَا

وَمَنْ جُرِحَ فِي حَيٍّ فَنُقِلَ فَبَقِيَ ذَا فِرَاشٍ <sup>(١)</sup> حَتَّى مَاتَ فَالْقَسَامَةُ وَالِدِيَّةُ عَلَى الْحَيِّ <sup>(٢)</sup>.

وَفِي رَجُلَيْنِ فِي بَيْتٍ بِلَا ثَالِثٍ، وَجَدَا أَحَدَهُمَا قَتِيلًا ضَمِنَ الْآخَرُ دِيَّتَهُ عِنْدَ أَبِي يَوْسُفَ، خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ عليه السلام، فَإِنَّهُ لَا يَضْمَنُ عِنْدَهُ لِحَتْمَالِ أَنَّهُ قَتَلَ نَفْسَهُ <sup>(٣)</sup>، وَلَأَبِي يَوْسُفَ عليه السلام: أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَقْتُلُ نَفْسَهُ <sup>(٤)</sup>.

(وَفِي قَتِيلٍ قَرِيبَةِ امْرَأَةٍ <sup>(٥)</sup> كُرِّرَ الْحَلْفُ عَلَيْهَا)

عَلَى قَتْلِ الْإِنْفَسِ فِي الْمَحَلَّاتِ الْخَالِيَةِ عَنْ غَيْرِ أَهْلِهَا مَعْتَمِدًا عَلَى عَدَمِ قَبُولِ شَهَادَتِهِمْ عَلَيْهِ، حَتَّى قُلْتُ: يَنْبَغِي الْفَتْوَى عَلَى قَوْلِهِمَا، لَا سَيِّمًا وَالْأَحْكَامُ تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَيَّامِ، وَقَدْ خَيْرَ الْمَفْتَى إِذَا كَانَ الصَّاحِبَانِ مُتَّفَقَيْنِ، وَتَمَامُهُ فِي «حَاشِيَةِ الرَّحْمَتِي».

لَكِنْ فِي «تَصْحِيحِ الْعَلَامَةِ قَاسِمٍ»: إِنَّ الصَّحِيحَ قَوْلُ الْإِمَامِ عَلَى أَنَّ الضَّرَرَ الْمَذْكُورَ مَوْجُودٌ فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ أَيْضًا، وَقَدْ عَلِمْتُ الْإِتِّفَاقَ فِيهَا إِلَّا فِي رِوَايَةٍ ضَعِيفَةٍ، نَعَمْ الْقَلْبُ يَمِيلُ إِلَى مَا ذَكَرَ، وَلَكِنْ أَتَّبَعَ النُّقْلَ أَسْلَمَ. كَذَا فِي «رَدِّ الْمُحْتَارِ» <sup>(١)</sup>.

[١] أقوله: فَبَقِيَ ذَا فِرَاشٍ؛ إِنَّمَا قَيْدٌ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ صَحِيحًا يَحْيَى أَوْ يَذْهَبُ حِينَ جُرْحِ ثَمَّ مَاتَ فِي أَهْلِهِ، لَا شَيْءَ فِيهِ. كَذَا فِي «الْمَبْسُوطِ» <sup>(٢)</sup>. هَكَذَا فِي «الْكِفَايَةِ» <sup>(٣)</sup>.

[٢] أقوله: عَلَى الْحَيِّ؛ هَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ عليه السلام، وَقَالَ أَبُو يَوْسُفَ عليه السلام: لَا قَسَامَةَ وَلَا دِيَّةَ فِيهِ، وَتَمَامُهُ فِي «الْهَدَايَةِ».

[٣] أقوله: لِحَتْمَالِ أَنَّهُ قَتَلَ نَفْسَهُ؛ أَوْ قَتْلَهُ غَيْرَهُ، فَلَا يَضْمَنُ الْآخَرَ بِالشَّكِّ.

[٤] أقوله: لَا يَقْتُلُ نَفْسَهُ؛ فَكَانَ التَّوَهُّمُ سَاقِطًا، وَصَارَ كَمَا إِذَا وَجَدَ قَتِيلًا فِي مَحَلَّةٍ.

[٥] أقوله: قَرِيبَةِ امْرَأَةٍ؛ أَيِ قَرِيبَةِ هِيَ فِي مَلِكِ الْمَرْأَةِ <sup>(٤)</sup>.

(١) «رَدِّ الْمُحْتَارِ» (٦: ٦٣٦).

(٢) «الْمَبْسُوطِ» (٢٦: ١١٩).

(٣) «الْكِفَايَةِ» (٩: ٣٢٢ - ٣٢٣).

(٤) يَنْظُرُ: «ذَخِيرَةُ الْعَقَبِيِّ» (ص ٦١٦).



## وَتَدَى عَاقِلَتُهَا

وَتَدَى عَاقِلَتُهَا<sup>(١)</sup>، هذا عند أبي حنيفة ومحمد عليهما السلام، وعند أبي يوسف عليه السلام: القسامة على العاقلة أيضاً؛ لأن القسامة على أهل النصرة والمرأة ليست من أهلها<sup>(٢)</sup>.

١١ أقوله: وتدى عاقلتها؛ أي أقرب القبائل إليها نسباً لا جواراً، قال المتأخرون: والمرأة تدخل في التحمل مع العاقلة في هذه المسألة. كذا في «الملتقى»، وهو الأصح. ذكره الزيلعي عليه السلام<sup>(٣)</sup>.

ولأنما قيد بقوله في هذه المسألة؛ لأن المرأة لا تدخل في العواقل في تحمل الدية في صورة من الصور على ما يجيء في المعقل، وتدخل في هذه المسألة؛ لأننا جعلناها قاتلة، والقاتلة تشارك العاقلة؛ لأنها لما وجبت على غير المباشر فعلى المباشر أولى. وموضوع المسألة فيما إذا وجد قتل في دار امرأة في مصر ليس فيه من عشيرتها أحد، أما إذا كانت عشيرتها تدخل معها في القسامة. اهـ. «كفاية»<sup>(٤)</sup>. كذا في «رد المحتار»<sup>(٥)</sup>.

٢١ أقوله: والمرأة ليست من أهلها؛ لضعف إبنيتها؛ ولهذا لا يلزمها القسامة فيما يوجد في المحلة، ولهما: إن الاستخلاف لتهمة القتل، وهي متحققة في حق المرأة، لا في حق العاقلة؛ لأنهم لم يكونوا في القرية فيلزمها القسامة. كذا في «الجلبي»<sup>(٦)</sup> ناقلاً عن «العناية».



(١) في «تبيين الحقائق» (٦: ١٧٦).

(٢) «الكفاية» (٩: ٣٢٥).

(٣) «رد المحتار» (٦: ٦٣٧ - ٦٣٨).

(٤) «ذخيرة العقبى» (ص ٦١٦).

## كتاب المعادل

العاقلة: أهل الديوان لمن هو منهم

### كتاب المعادل<sup>(١)</sup>

(العاقلة: أهل الديوان<sup>(٢)</sup> لمن هو منهم): أي الجيش الذي كُتِبَ أسامهم في الديوان، وهذا عندنا، وعند الشافعي<sup>(٣)</sup>: هم أهل العشيرة؛ لأنه كان كذلك على عهد رسول الله ﷺ، ولا نسخ بعده، ولنا: أن عمر<sup>(٤)</sup> لما دُونَ الدواوين جعل العقل على أهل الديوان، بحضور من الصحابة<sup>(٥)</sup>، فهذا لا يكون نسخاً<sup>(٦)</sup>، بل يكون تقرير المعنى أن العقل على أهل النصرة، وقد كانت بالأنواع بالقرابة ونحوها

[١] قوله: كتاب المعادل... الخ؛ قال أخي جلبي<sup>(٧)</sup>: وهو بفتح الميم على وزن المكارم، جمع معقلة: بفتح الميم، وسكون العين، وضم القاف، وهي العقل، وهي الدية، وإنما سُمِّيَتْ بها؛ لأن إبل الديات كانت تعقل: أي تقيّد بفناء وليّ المقتول، ثم عمم هذا الاسم فسميت الدية معقلة، وإن كانت دراهم أو دنانير. كذا في «الغاية».

[٢] قوله: الديوان: - بالكسر -، مجتمع الصحف، والكتاب يكتب فيه أهل العطية والجيش. كذا في «القاموس»<sup>(٨)</sup>.

[٣] قوله: فهذا لا يكون نسخاً... الخ؛ جواب عن قول الشافعي<sup>(٩)</sup>، حاصله: إن قضية عمر<sup>(١٠)</sup> ليس بنسخ، بل هو تقرير معنى؛ لأن العقل كان على أهل النصرة، وقد كانت النصرة بأنواع بالقرابة والحلف والولاء والعد.

وفي عهد عمر<sup>(١١)</sup>، قد صارت بالديوان، فجعلها على أهل اتّباعاً للمعنى؛ ولهذا قالوا: لو كان اليوم قوم تناصرهم بالحرف، فعاقلتهم أهل الحرفة، وإن كان بالحلف فأهله. كذا في «الهداية»<sup>(١٢)</sup>.

(١) ينظر: «النكت» (٣: ٣٩٥)، وغيرها.

(٢) في «ذخيرة العقبى» (ص ٦١٦).

(٣) «القاموس» (٤: ٢٢٦).

(٤) «الهداية» (٤: ٢٢٥).

وتؤخذ من عطاياهم في ثلاث سنين، فإن خرجت لأكثر منها أو أقل أخذ منه،  
وحية لمن ليس منهم تؤخذ من كل في ثلاث سنين ثلاثة دراهم أو أربعة فقط، في  
كل سنة درهم أو مع ثلث هو الأصح

فصارت في عهد عمر رضي الله عنه بالديوان<sup>(١)</sup>، وكذا لو كانت بالحرف، فالعاقلة على أهل  
الحرفة<sup>(٢)</sup>.

(وتؤخذ من عطاياهم<sup>(٣)</sup> في ثلاث سنين)، وكذا ما يجب في مال القاتل بأن  
قتل الأب ابنة تؤخذ في ثلاث سنين عندنا، وعند الشافعي رضي الله عنه<sup>(٤)</sup>: تجب حالا،  
(فإن خرجت لأكثر منها أو أقل أخذ منه): أي إن أعطيت عطاياهم ثلاث سنين  
بعد القضاء بالدية في سنة واحدة مثلاً، أو في أربع سنين يؤخذ في سنة واحدة، أو  
أربع سنين.

(وحية<sup>(٥)</sup> لمن ليس منهم): أي من أهل الديوان، (تؤخذ من كل في ثلاث  
سنين ثلاثة دراهم أو أربعة فقط، في كل سنة درهم أو مع ثلث هو الأصح)، إنما  
قال: هو الأصح؛ لأن رواية القدوري أنه لا يزاو الواحد على أربعة دراهم في كل  
[١] قوله: فصارت في عهد عمر رضي الله عنه بالديوان، وإن لم يتسع أهل الدية ضم إليهم  
أهل راية أخرى الأقرب فالأقرب في النصرة.

[٢] قوله: فالعاقلة أهل الحرفة؛ قال أخي جلبي رضي الله عنه<sup>(٦)</sup>: أقول: في العبارة نوع  
مساحة، فالظاهر من العبارة أمّا فالعاقلة هي على أهل الحرفة، أو فالعاقلة على أهل  
الحرفة.

[٣] قوله: من عطاياهم؛ العطاء: اسم ما يعطى، والجمع عطية، والعطايا جمع  
عطية، وهي بمعنى العطا. كذا في الجلبي رضي الله عنه<sup>(٧)</sup>.

(١) في «النكت» (٣: ٣٩٧): قال الشافعي: تحمل الدية في ثلاث سنين من يوم القتل. وقال أبو  
حنيفة: ثلاث سنين من يوم الحكم.

(٢) عطف على أهل الديوان: أي العاقلة القبيلة؛ لأن نصرته بهم، وهي المعتبرة في هذا الباب.  
ينظر: «درر الحكام» (٢: ١٢٥). «مجمع الأنهر» (٦٨٨).

(٣) في «ذخيرة العقبى» (ص ٦١٦).

(٤) في «ذخيرة العقبى» (ص ٦١٦).

وإن لم يتسع الحيُّ ضمَّ إليه أقربُ الأحياءِ نسباً، الأقربُ فالأقربُ كما في العصبات، والقاتلُ كأحدهم، وللمعتقِ حيُّ سيِّده

سنة<sup>(١)</sup>، لكنَّ الأصحَّ أنَّه لا يزدادُ على أربعةِ دراهمٍ في ثلاثِ سنين، هكذا نصَّ محمدٌ ﷺ، وعند الشافعي<sup>(٢)</sup> ﷺ: يجبُ على كلِّ واحدٍ نصف دينار<sup>(١)</sup>.

(وإن لم يتسع الحيُّ ضمَّ إليه أقربُ الأحياءِ نسباً، الأقربُ فالأقربُ كما في العصبات، والقاتلُ كأحدهم<sup>(٢)</sup>)، هذا عندنا، وعند الشافعي<sup>(٣)</sup> ﷺ: لا يجبُ على القاتلِ شيءٌ<sup>(٣)</sup>.  
(وللمعتقِ حيُّ سيِّده<sup>(٤)</sup>)

[١] أقوله: نصف دينار؛ أو خمسة دراهم؛ لأنَّها صلة واجبة شرعاً، فيعتبرُ بالزكاة، وأدنى ما يجبُ في الزكاة نصف دينار أو خمسة دراهم. كذا في «الكفاية»<sup>(٤)</sup>.

[٢] أقوله: كأحدهم؛ لأنَّه هو الجاني؛ فلا معنى لإخراجه حال مؤاخذه الغيره، قال في «الكافي»: إذا لم يكن للقاتلِ عاقلة، بأن كان لفظاً أو نحوه فالديةُ في بيت المال، وعن الأعظم ﷺ: إنَّ الديةَ في ماله، وابنُ الملاعة يعقلُ عنه عاقلة أمه. كذا في «الجلبي»<sup>(٥)</sup>.

[٣] أقوله: لا يجبُ على القاتلِ شيءٌ؛ من الدية اعتبار للجزء بالكلِّ في النفي عن القاتل، والجامع كونه معذوراً، قلنا: إيجابُ الكلِّ إجحاف، ولا كذلك إيجابُ الجزء، ولو كان الخاطئ معذوراً فالبرُّ عنه أولى، قال الله ﷻ: ﴿وَلَا تُزِدْ وَازِدَةً وَزَدَ أُخْرَى﴾<sup>(٦)</sup>. كذا في «الهداية»<sup>(٧)</sup>.

[٤] أقوله: حيُّ سيِّده؛ لأنَّ النصرةَ لهم، ويؤيد ذلك ما رواه أبو داود والترمذي

(١) انتهى كلام القدوري في «مختصره» (ص ٩٣).

(٢) ينظر: «الأم» (٦: ١٢٥)، و«أسنى المطالب» (٤: ٨٤)، و«المحلي» (٤: ١٥٥)، وغيرها.

(٣) ينظر: «النكت» (٣: ٣٩٤)، وغيرها.

(٤) «الكفاية» (٩: ٣٣٠).

(٥) «ذخيرة العقبى» «الكفاية» (٣٣٠: ٣٣٠).

(٦) الأنعام: ١٦٤.

(٧) «الهداية» (٤: ٢٢٧).

ولمولى الموالاة مولاؤه وحيه، وتحمل العاقلة ما يجب بنفس القتل، وقدر أرش الموضحة فصاعداً.

ولمولى الموالاة<sup>(١)</sup> مولاؤه وحيه<sup>(٢)</sup>، وتحمل العاقلة ما يجب بنفس القتل<sup>(١)</sup>، وقدر أرش الموضحة<sup>(٢)</sup> فصاعداً<sup>(٣)</sup>.

والنسائي عن ابن أبي رافع رضي الله عنه مولى رسول الله ﷺ قال: «مولى القوم من أنفسهم»<sup>(٣)</sup>. كذا في «الهداية» وبعض حواشيه.

[١] أقوله: ولمولى الموالاة؛ هو الخليف فيعمل عنه مولاؤه الذي عاقده وعاقلته وهو المراد بقوله: وحيه؛ أي حي مولاؤه الذي عاقده؛ لأن العرب يتناصر به، فأشبهه ولأء العتاقة. كذا في الزيلعي رضي الله عنه<sup>(٤)</sup>.

[٢] أقوله: مولاؤه وحيه؛ فيه خلاف الشافعي رضي الله عنه، وقد مر في الولاء من أن الشافعي رضي الله عنه يقول: إن الموالاة ليس بشيء؛ لأن فيه إبطال حق بيت المال. كذا في بعض حواشي «الهداية».

[٣] أقوله: وتحمل العاقلة ما يجب بنفس القتل، وقدر أرش الموضحة، وهو نصف العشر فصاعداً؛ والأصل فيه حديث ابن عباس رضي الله عنه موقوفاً عليه، ومرفوعاً إلى رسول الله ﷺ: «لا تعقل العواقل عمداً، ولا عبداً ولا صلحاً ولا اعترافاً ولا ما دون أرش الموضحة»<sup>(٥)</sup>، وأرش الموضحة نصف عشر بدل النفس؛ ولأن التحمل للتعرض عن الإجحاف، ولا إجحاف في القليل، وإنما هو في الكثير، والتقدير الفاصل عرف بالسمع، فلا تعقل أقل من نصف عشر الدية.

(١) وهو ما يجب بالخطأ أو شبه العمد أو التسبب. ينظر: «مجمع الأنهر» (٢: ٦٨٩).

(٢) وأرش الموضحة نصف عشر بدل النفس، ولأن الإيجاب على العاقلة لدفع الإجحاف على الجاني، وذلك في القليل دون الكثير؛ فلهذا أوجبنا الكثير على العاقلة، والفاصل بينهما أرش الموضحة، وما دون ذلك يكون في مال الجاني. ينظر: «مجمع الأنهر» (٢: ٦٩٠).

(٣) في «سنن أبي داود» (٢: ١٢٣)، و«سنن الترمذي» (٣: ٤٦)، و«سنن النسائي الكبير» (٢: ٥٨)، وغيرها. والبخاري بوب به بهذا اللفظ في «صحيحه» (٦: ٢٤٨٤).

(٤) في «تبيين الحقائق» (٦: ١٧٩).

(٥) في «سنن البيهقي الكبير» (٨: ١٠٤) موقوفاً، بدون زيادة «ولا ما دون أرش الموضحة» ومثله في «سنن الدارقطني» (٣: ١٧٨)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (٥: ٤٠٥)، وغيرها.

لا ما يجب بصلح، أو إقرار لم تصدقه العاقلة، أو عمد سقط قودُه بشبهة  
 لا<sup>(١)</sup> ما يجب بصلح، أو إقرار لم تصدقه<sup>(١×٢)</sup> العاقلة، أو عمد<sup>(٣)</sup> سقط قودُه بشبهة  
 قيل: فيه إشكال، وهو أن من قتل عبد غيره خطأ، وقيمتُه أقل من أرشِ  
 الموضحة فإن العاقلة تتحمل.

والجواب عن هذا الإشكال: إن المراد منه فيما دون النفس، فأما في النفس  
 فالنص ورد بوجوب الدية على العاقلة، وهذا دية؛ لأن القيمة في العبد قائمة مقام الدية  
 في الحر. كذا في «الكفاية»<sup>(٢)</sup>.

[١] أقوله: لا؛ أي لا يحتمل العاقلة ما يجب بصلح أو إقرار؛ لأن الصلح والإقرار  
 لا يلزمان العاقلة؛ لقصور الولاية عنهم، إلا أن في الإقرار يجب الدية في ثلاث سنين،  
 وفي الصلح عن العمد يجب المال حالاً إلا إذا شرط الأجل في الصلح، فيكون مؤجلاً.  
 كذا في «العناية»<sup>(٣)</sup>.

[٢] أقوله: لم تصدقه؛ إنما قيد به لأنه لو تصدقه لتحمله؛ لأنه ثبت بتصادقهم،  
 والامتناع كان لحقهم، ولهم ولاية على أنفسهم. كذا في «الهداية»<sup>(٤)</sup>.

[٣] أقوله: أو عمد... الخ؛ أي في النفس أو الطرف، فإن العمد لا يوجب التخفيف  
 بتحمل العاقلة، فوجب القود به، قال في «الأشباه»: لا تعقل العاقلة العمد إلا في مسألة  
 ما إذا عفا بعض الأولياء أو صالح، فإن نصيب الباقيين ينقلب مالاً، وتتحمله العاقلة.

أقول: وقد قدمناه في باب القود فيما دون النفس عن العلامة قاسم رحمته الله: إنه  
 خلاف الرواية، ولم يقل به أحد، والذي في سائر الكتب أنه في مال القاتل، فتنبه. كذا  
 في «رد المحتار»<sup>(٥)</sup>.

(١) ولو صدق العاقلة الجاني لزمهم الدية؛ لأنها تثبت بتصادقهم والامتناع كان لحقهم، ولهم  
 ولاية على أنفسهم فتجب عليهم. ينظر: «درر الحكام» (٢: ١٢٦).

(٢) «الكفاية» (٩: ٣٣٦).

(٣) «العناية» (١٠: ٤٠٧).

(٤) «الهداية» (٤: ٢٣٠).

(٥) «رد المحتار» (٦: ٦٤٣).

أَوْ قَتْلَهُ ابْنَهُ عَمْدًا، وَلَا بِجَنَائِهِ عَبْدٌ أَوْ عَمْدٌ، وَمَا دُونَ أَرَشٍ مُوضَّحَةٌ، بَلِ الْجَانِي  
أَوْ قَتْلُهُ<sup>(١)</sup> ابْنَهُ عَمْدًا، وَلَا بِجَنَائِهِ<sup>(٢)</sup> عَبْدٌ أَوْ عَمْدٌ، وَمَا دُونَ أَرَشٍ مُوضَّحَةٌ، بَلِ  
الْجَانِي<sup>(٣)</sup>.

[١]أقوله: أَوْ قَتْلَهُ... الخ؛ أي لو قَتَلَ الأبُّ ابْنَهُ عَمْدًا فَلَا تَحْتَمِلُ الْعَاقِلَةُ، وَإِنْ قَالَ  
كَقَتْلِهِ لَكَانَ أَوْلَى؛ لِيَكُونَ تَمَثِيلًا لِلشَّبْهَةِ، وَمِنْهَا مَا إِذَا قَتَلَ رَجُلًا وَأَحَدَهُمَا صَبِيٌّ أَوْ  
مَعْتُوهُ، وَالْآخَرُ عَاقِلٌ بَالِغٌ، أَوْ أَحَدُهُمَا بِحَدِيدٍ وَالْآخَرُ بَعْصًا، هَذَا مَا أَفَادَهُ صَاحِبُ «رَدِّ  
الْمُحْتَارِ»<sup>(١)</sup>.

[٢]أقوله: وَلَا بِجَنَائِهِ... الخ؛ أي لَا تَحْتَمِلُ الْعَاقِلَةُ جَنَائَةَ عَبْدٍ أَوْ عَمْدٍ، وَمَا دُونَ  
أَرَشٍ مُوضَّحَةٌ لَمَّا رَوَيْنَا أَنْفَاءً عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه مَوْقُوفًا عَلَيْهِ، وَمَرْفُوعًا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ  
ﷺ: «لَا تَعْقِلُ الْعَوَاقِلُ...» الخ

[٣]أقوله: بَلِ الْجَانِي... الخ؛ أي بَلِ الْيَكُونُ فِي مَالِ الْجَانِي، وَالْقِيَاسُ فِيهِ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ  
مَا دُونَ الْأَرَشِ؛ وَهُوَ الْقَلِيلُ، وَغَيْرُهُ؛ وَهُوَ الْكَثِيرُ فَيَجِبُ الْكُلُّ عَلَى الْعَاقِلَةِ كَمَا ذَهَبَ  
إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ رحمته الله، أَوِ التَّسْوِيَةُ فِي أَنْ لَا يَجِبَ عَلَى الْعَاقِلَةِ شَيْءٌ إِلَّا [أَنَا] تَرَكْنَا الْقِيَاسَ لَمَّا  
رَوَيْنَاهُ.

وَبِمَا رُوِيَ أَنَّهُ ﷺ أَوْجَبَ أَرَشَ الْجَنِينِ عَلَى الْعَاقِلَةِ، فَهُوَ نَصْفُ عَشْرِ بَدَلِ الرَّجُلِ  
عَلَى مَا مَرَّ فِي الدِّيَّاتِ، فَمَا دُونَهُ يَسْلُكُ بِهِ مَسْلَكَ الْأَمْوَالِ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ تَحْكِيمُ الْعَدْلِ،  
كَمَا يَجِبُ ضَمَانُ الْمَالِ بِالتَّقْوِيمِ؛ فَلِهَذَا كَانَ فِي مَالِ الْجَانِي أَخْذًا بِالْقِيَاسِ. كَذَا فِي  
«الْهِدَايَةِ»<sup>(٢)</sup>.



(١) «رَدِّ الْمُحْتَارِ» (٦: ٦٤٣).

(٢) «الْهِدَايَةِ» (٤: ٢٢٩).

## كتاب الوصايا

هي إيجابٌ بعد الموت ، وندبتٌ بأقلِّ من الثلثِ عند غنى ورثته

### كتاب الوصايا<sup>(١)</sup>

(هي إيجابٌ بعد الموت ، وندبتٌ بأقلِّ من الثلثِ عند غنى ورثته

[١] أقوله : كتاب الوصايا ؛ لا يخفى مناسبة إيراد كتاب الوصايا في آخر الكتاب ؛ لأن آخر أحوال الآدمي في الدنيا الموت ، والوصية معاملته وقت الموت ، وله اختصاص بكتاب الجنائيات والديّات إذ الجناية قد تفضي إلى الموت الذي وقته وقت الوصية . ثم اعلم أنّ الوصايا جمعٌ وصية ، والوصية : اسم بمعنى المصدر ، لما سُمي الموصى به وصية ، وهي في الشرع تملك مضاف إلى ما بعد الموت بطريق التبرع . كذا في «العناية»<sup>(١)</sup> .

[٢] أقوله : هي ... الخ ؛ الوصية أربعة أقسام :

الأول واجبة : كالوصية بالزكاة وفدية الصلاة وفدية الصوم التي فرط فيها .

والثاني : مباحة كالوصية للغني .

والثالث : مكروهة ؛ كالوصية لأهل الفسوق .

والرابع : مستحبة . ابتدأ المصنف بالقسم الرابع حيث قال : وندبت ... الخ .

[٣] أقوله : وندبت ... الخ ؛ أي ندبت الوصية بأقلِّ من الثلث ، ولو عند غناء ورثته

لما قال في «الهداية»<sup>(٢)</sup> : ويستحب أن يوصي بدون الثلث سواء كانت الورثة أغنياء أو فقراء ؛ لأنّ في التقيص صلةً القريب بترك ماله عليهم ، بخلاف استكمال الثلث ؛ لأنّه استيفاءٌ تمام حقه ، فلا صلة .

ثم هل الوصية بأقلِّ من الثلث أولى أم تركها ؟ قالوا : إن كانت الورثة فقراء ولا يستغنون بما يرثون ، فالترك أولى لما فيه من الصدقة على القريب ، وقد قال ﷺ : «أفضلُ الصدقة على ذي الرحم الكاشح»<sup>(٣)</sup> .

(١) «العناية» (١٠ : ٤١١) .

(٢) «الهداية» (٤ : ٢٣٣) .

(٣) في «صحيح ابن خزيمة» (٤ : ٧٧) ، و«المستدرک» (١ : ٥٦٤) ، «سنن الدارمي» (١ : ٤٨٧) ، وغيرها .



### أو استغنائهم بمحصّتهم كتركها بلا أحدهما وصحّت للحمل

أو استغنائهم بمحصّتهم<sup>(١)</sup> كتركها بلا أحدهما: أي إن لم تكن الورثة أغنياء ولا يصيرون أغنياء بمحصّتهم من الثروة، فترك الوصية أفضل.

### (وصحّت للحمل)

وإن كانوا أغنياء أو يستغنون بنصيبهم فالوصية أولى؛ لأنه يكون صدقة على الأجنبي، والترك هبة من القريب، والأولى أولى؛ لأنه من يتبغى بها وجه الله تعالى، وقيل في هذا الوجه بخير لاشتغال كل على فضيلة، وهو الصدقة أو الصلة. اهـ. كلام (الهداية).

وحاصله أنه لا يتبغى الوصية بتمام الثلث، بل المستحبّ التقيص عنه مطلقاً؛ لأنه ﷺ قد استكثر الثلث بقوله: «والثلث كثير»<sup>(١)</sup>، لكن التقيص عنه فقر الورثة، وإن كان مستحباً إلا أنّ ثمة ما هو أولى منه، وهو الترك أصلاً؛ فإنّ المستحبّ تتفاوت درجاته، وكذا المسنون والمكروه وغيرهما.

وفي القهستاني: إذا كان المال قليلاً لا يتبغى أن يوصي على ما قال أبو حنيفة رحمه الله، وهذا إذا كان الأولاد كباراً، فلو صغاراً فالترك أفضل مطلقاً على ما روي عن الشيخين، كما في قاضي خان: قال في «الحاوي القدسي»: من لا وارث له ولا دين عليه فالأولى أن يوصي بجميع ماله بعد التصدق بيده. هذا خلاصة ما في «رد المحتار»<sup>(٢)</sup>.

[١] أقوله: أو استغنائهم بمحصّتهم؛ أي بصيورتهم أغنياء بأن يرث كل منهم أربعة آلاف درهم على ما روي عن الإمام، أو يرث عشرة آلاف درهم على ما روي عن الفضلي. قهستاني عن «الظهريّة»، واقتصر الأتقاني رحمه الله على الأول. كذا قال الشامي رحمه الله<sup>(٣)</sup>.

[٢] أقوله: وصحّت للحمل؛ لأنها استخلاف من وجه؛ لأنه يجعله خليفة في بعض ماله، والجني يصلح خليفة في الإرث؛ فكذا في الوصية لا يقال: شرطها القبول، والجني ليس من أهله؛ لأنها تشبه الهبة والميراث، فليشبهها بالهبة يشترط القبول إذا

(١) في «صحيح البخاري» (٣: ١٠٠٦)، و«صحيح مسلم» (٣: ١٢٥٠)، وغيره.

(٢) «رد المحتار» (٦: ٦٥٢).

(٣) في «رد المحتار» (٦: ٦٥٢).

وبه إن ولدت لأقل من مدته من وقتها، وهي والاستثناء في وصية بأمة إلا حملها، ومن المسلم للذمي وعكسه

وبه<sup>(١)</sup> إن ولدت لأقل من مدته من وقتها: أي إنما تصح الوصية إن ولدت لأقل من ستة أشهر من الوصية، والفرق بين أقل مدة الحمل وبين أقل من مدة من الحمل دقيق، والأول ستة أشهر من وقت الوصية، والثاني أقل من ستة أشهر.

(وهي والاستثناء)<sup>(٢)</sup>: أي إنما تصح الوصية والاستثناء، (في وصية بأمة إلا حملها)، فإن كل ما يصح إفراده بالعقد يصح استثنائه من العقد، فإذا صح الوصية بالحمل، صح استثناء الحمل من الوصية.

(ومن المسلم للذمي وعكسه)<sup>(٣)</sup> قيد بالذمي؛ لأن الوصية للحربي<sup>(٤)</sup> لا تجوز.

أمكن، وشبهها بالمرث يسقط إذا لم يمكن عملاً بالشبهين؛ ولهذا يسقط بموت الموصى له قبل القبول. كذا في الشامي<sup>(٥)</sup>.

[١] قوله: وبه؛ أي بالحمل؛ لأنه يجري فيه الإرث، فيجري فيه الوصية أيضاً؛ لأنها أخته. كذا في الزيلعي<sup>(٦)</sup>.

[٢] قوله: وهي والاستثناء؛ أي تصح الوصية بالأمة، واستثناء الحمل، كما لو قال: هذه الأمة لفلان إلا حملها، لما تقرر في الأصول: كل ما يصح إفراده بالعقد... إلخ.

[٣] قوله: ومن المسلم للذمي وعكسه؛ أي من الذمي للمسلم؛ يعني تصح الوصية من الجانين، أمّا الأول؛ لقوله ﷺ: «لَا يَتَّهَنُكَرُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يَقْنَلُوكُمْ فِي الدِّينِ» الآية<sup>(٧)</sup>، وأمّا الثاني؛ فلا تهم بعقد الذمة ساووا المسلمين في المعاملات؛ ولذا جاز التورع من الجانين في حالة الحياة، فكذا بعد الممات. كذا في «الهداية»<sup>(٨)</sup>.

[٤] قوله: للحربي؛ أي في داره لا تجوز، إنما قيدنا بداره؛ لأن المستأمن كالذمي

(١) في «رد المحتار» (٦: ٦٥٢).

(٢) في «تبين الحقائق» (٦: ١٨٦).

(٣) الممتحنة: ٨.

(٤) «الهداية» (٤: ٢٣٣).

وبالثلث للأجنبي لا في أكثر منه ، ولا لوارثه وقاتله مباشرة إلا بإجازة ورثته  
 (وبالثلث للأجنبي<sup>(١)</sup> لا في أكثر منه ، ولا لوارثه<sup>(٢)</sup> وقاتله<sup>(٣)</sup> مباشرة إلا بإجازة  
 ورثته)، قوله: مباشرة؛ احتراز عن القتل تسبيها: كحفر البئر، وعند الشافعي  
 ؓ تجوز الوصية للقاتل، وعلى هذا الخلاف إذا أوصى لرجل ثم إنه قتل  
 الموصي.

كما أفاده الملا خسرو، قلت: وبه صرح الحذادي والزيلعي وغيرهما، هكذا في «الدر  
 المختار»<sup>(٤)</sup>.

١١ أقوله: وبالثلث للأجنبي... إلخ؛ أي يصح الوصية بالثلث، لا في أكثر من  
 الثلث لما مر من قوله ؓ: «الثلث كثير... إلخ؛ ولأنه حق الورثة، وتماه في «الهداية»<sup>(٥)</sup>.  
 ٢٢ أقوله: ولا لوارثه؛ أي لا تصح الوصية لوارثه؛ لقوله ؓ: «إن الله تعالى  
 أعطى كل ذي حق حقه ألا وصية للوارث»<sup>(٦)</sup>؛ ولأنه يتأذى البعض بإيثار البعض،  
 ففي تجويزه قطعية الرحم، ويعتبر كونه وارثاً أو غير وارث وقت الموت لا وقت  
 الوصية؛ لأنه تمليك مضاف إلى ما بعد الموت، وحكمه يثبت بعد الموت. كذا في  
 «الهداية»<sup>(٧)</sup>.

٢٣ أقوله: وقاتله؛ عطف على: وارثه؛ أي لا تصح الوصية للقاتل عامداً كان أو  
 خاطئاً بعد أن كان مباشراً بقوله ؓ: «لا وصية للقاتل»؛ ولأنه استعجل ما أجره الله  
 تعالى فيحرم الوصية كما تحرم الميراث إلا بإجازة ورثته؛ أي لو أجازتها الورثة جاز عند  
 الطرفين ؓ.

وقال أبو يوسف ؓ: لا تجوز؛ لأن جنايته باقية، والامتناع لأجلها، ولهما أن  
 الامتناع بحق الورثة؛ لأن نفع بطلانها يعود إليهم كنفع بطلان الميراث؛ ولأنهم لا

(١) ينظر: «النكت» (٢: ٦٨٤)، وغيرها.

(٢) «الدر المختار» (٦: ٦٥٥).

(٣) «الهداية» (٤: ٢٣٢).

(٤) في «سنن الترمذي» (٤: ٤٣٤)، وقال: حسن صحيح، و«سنن أبي داود» (٣: ٢١٤)، و«سنن

النسائي» (٤: ١٠٧)، وغيرها.

(٥) «الهداية» (٤: ٢٣٣).

ولا من صبي، ومكاتب وإن ترك وفاءً وقدم الدين عليها، وتقبل بعد موته، وبطل قبولها وردّها في حياته، وبه

(ولا من صبي)<sup>(١١)</sup>، هذا عندنا، وعند الشافعي<sup>(١٢)</sup> تجوز، (ومكاتب<sup>(١٣)</sup> وإن ترك وفاءً وقدم الدين عليها<sup>(١٤)</sup>).

وتقبل<sup>(١٥)</sup> بعد موته، وبطل قبولها وردّها<sup>(١٦)</sup> في حياته، وبه:

يرضونها للقاتل، كما لا يرضونها لأحدهم، كما في «الهداية»<sup>(١٧)</sup>.  
[١] قوله: ولا من صبي؛ لأنها تبرع، والصبي ليس من أهله؛ ولأن قوله غير ملزم، وفي تصحيح وصيته قول بإلزام قوله.

[٢] قوله: ومكاتب... إلخ؛ أي لا تصح وصية المكاتب، وإن ترك وفاء؛ لأنّ ماله لا يقبل التبرع، والوصية تبرع، وقيل: هذا قول أبي حنيفة<sup>(١٨)</sup>، وعندهما: تصح؛ وتماه في «الهداية»<sup>(١٩)</sup>.

[٣] قوله: وقدم الدين عليها؛ أي على الوصية؛ لأنّه أهمّ الحاجتين، فلاّنه فرض والوصية تبرع، وأبدأ يبدأ بالأهمّ فالأهمّ إلا أنّ يرثه الغرماء؛ لأنّه لم يبق الدين فتنفد الوصية على الحدّ المشروع، وهذا في الدين المحيط بماله، أمّا إذا لم يكن محيط فالوصية تجري في ثلث بقية ماله.

[٤] قوله: وتقبل... إلخ؛ لأنّ أوان ثبوت حكمه بعد الموت لتعلقه به، فلا يعتبر قبله، كما لا يعتبر قبل العقد.

[٥] قوله: وبطل قبولها وردّها... إلخ؛ حتى لو ردّها في حياته ثمّ قبلها بعد مماته تصح؛ لأنّ الوصية تمليك متعلّق بالموت، ألا ترى أنّه لو أوصى بثلث [غنمه] استحقّ الموصى له بثلث ما يوجد في ملك الموصي عند موته لا بثلث ما يوجد عند الوصية. كذا في «الجلبي»<sup>(٢٠)</sup> ناقلاً عن «المعراجية».

(١) ينظر: «النكت» (٢: ٦٨٣)، وغيرها.

(٢) أي قبول الوصية لا يعتبر إلا بعد موت الموصي؛ لأنّ أوان ثبوت حكمها بعد الموت. ينظر:

«درر الحكام» (٢: ٤٣٠).

(٣) «الهداية» (٤: ٢٣٣).

(٤) «الهداية» (٤: ٢٣٤).

(٥) «ذخيرة العقبى» (ص ٦١٧).

تملكُ إلا إذا ماتَ موصيه ثم هو بلا قبول فهو لورثته، وله أن يرجعَ عنها بقولٍ صريح، أو فعلٍ يقطعُ حقَّ المالكِ عمَّا غَصَبَ كما مرَّ

أي بالقبول<sup>(١)</sup> بعد الموت، (تملكُ<sup>(٢)</sup> إلا إذا<sup>(٣)</sup> ماتَ موصيه ثم هو): أي الموصى له، (بلا قبول فهو لورثته): أي لورثة الموصى له.

(وله<sup>(٤)</sup> أن يرجعَ عنها بقول صريح، أو فعلٍ يقطعُ حقَّ المالكِ عمَّا غَصَبَ كما مرَّ)، قد مرَّ في «كتاب الغصب» قوله: فإن غصبَ وغيرَ، فَرَأَلَ اسْمُهُ وَأَعْظَمَ

١١ أقوله: بالقبول؛ أي لا يملك الوصية بلا قبول صريح، إلا في مسألة واحدة، وهي ما إذا مات... إلخ، فإنها تملك فيه القبول ضمني؛ لأن موت الموصى له بلا ردِّ كقبوله دلالة. كذا في «الجلبي»<sup>(١)</sup> ناقلاً عن «البيانية».

٢١ أقوله: تملك؛ أي الموصى به يملك القبول خلافاً لفرقة<sup>(٢)</sup>، وهو يقيس الوصية على الميراث، وحكمُ الوراثة ثبت من غير قبول، فكذا هذا، ولنا: إنَّ الوصية إثباتُ ملكٍ جديدٍ لغيره، وإثباتُ الملك لغيره لا يكونُ إلا بالقبول، والميراثُ ليس كذلك، بل هي خلافه فافترقا كما لا يخفى على المتأمل.

٣١ أقوله: إلا إذا... إلخ؛ يعني الموصى به يملك بلا قبول في مسألة واحدة: وهي أن يموتَ الوصي ثم الموصى له قبل القبول، فيدخل الموصى به في ملك ورثة الموصى له استحساناً، والقياس أن تبطل الوصية، لما بيننا من أنَّ الوصية إثباتُ ملكٍ جديد... إلخ. وجه الاستحسان: إنَّ الوصية من جانب الموصى به قد تمت بموته تماماً لا يلحقه الفسخ من جانبه، وإنَّما توقفت من جانب الموصى له، إن شاء رده، وإن شاء أجاز، فإذا مات دخل في ملكه كما في البيع المشروط بالخيار للمشتري إذا مات. هذا خلاصة ما في «الهداية»<sup>(٣)</sup>.

٤١ أقوله: وله... إلخ؛ يعني يجوز للموصي أن يرجع عن الوصية؛ لأنه تبرع لم يتم، فجاز الرجوع عنه كالهبة بقول صريح، وهو يقول: رجعتُ عمَّا أوصيت به لفلان أو بفعلٍ يقطعُ حقَّ المالكِ عمَّا غَصَبَ.

(١) «ذخيرة العقبي» (ص ٦١٧).

(٢) «الهداية» (٤ : ٢٣٤).

أو يزيد في الموصى به ما يمنع تسليمه إلا به : كالتسويق بسمن ، والبناء في دار أوصى بها ، وتصرف يزيل ملكه : كالبيع والهبة ، لا بغسل ثوب أوصى به ، ولا بجحودها ، وتبطل هبة المريض ووصيته لمن نكحها بعدها

منافعه ضمنه وملكه فهذا التغيير رجوع عن الوصية ، (أو يزيد في الموصى به ما يمنع تسليمه إلا به : كالتسويق بسمن ، والبناء في دار أوصى بها ، وتصرف يزيل ملكه : كالبيع والهبة ، لا بغسل<sup>١١</sup> ثوب أوصى به ، ولا بجحودها<sup>١٢</sup>) ، خلافاً لأبي يوسف رحمته الله ، فإن الجحود رجوع عنده<sup>١٣</sup>.

(وتبطل هبة المريض ووصيته لمن نكحها بعدها) : أي وهب المريض لامراً شيئاً ، أو أوصى لها بشيء ، ثم تزوجها ثم مات ، تبطل الهبة والوصية ؛ لأن الوصية إيجاب بعد الموت ، وعند الموت هي وارثة له ، وأما الهبة فهي وإن كانت منجزة فهي كالمضافة إلى الموت ؛ لأن حكمها يتقرر عند الموت ، ألا ترى أنها تبطل

كما أوصى أن هذه الشاة لفلان ثم ذبحها ، أو بزيادة في الموصى به يمنع تسليم الموصى به إلا بما زاد كالتسويق بسمن ، والبناء في دار أوصى بها ، أو بتصرف يزيل ملكه ، كما باع أو وهب الشيء الموصى به.

[١] أقوله : لا بغسل ثوب... الخ ؛ أي غسل الثوب الموصى به لا يكون رجوعاً ؛ لأن من أراد أن يعطي ثوباً غيره يغسله عادة ، فكان هذا الغسل تقريراً للوصية لا رجوعاً<sup>(١)</sup>.

[٢] أقوله : ولا بجحودها ؛ أي لا يثبت الرجوع لجحود الموصي الوصية ؛ بأن قال : لم أوصي لفلان ، أو قال : ما أوصيت له.

[٣] أقوله : رجوع عنده ؛ لأن الرجوع نفي في الحال ، والجحود نفي في الماضي والحال ، فأولى أن يكون رجوعاً ، ولحمّد رحمته الله أن الرجوع إثبات في الماضي ونفي في الحال ، والجحود نفي في الماضي والحال ، فلا يكون رجوعاً ؛ ولهذا لا يكون جحود النكاح فرقة. كذا في «الهداية»<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر : «الهداية» (٤ : ٢٣٥).

(٢) «الهداية» (٤ : ٢٣٦).

كإقراره ووصيته وهبته لابنه كافراً أو عبداً إن أسلم أو أعتق بعد ذلك، وصح هبة مقعد، ومفلوج، وأشل، ومسلول من كل ماله إن طال مدته ولم يخف موته، وإلا فمن ثلثه، وإن اجتمع الوصايا قدم الفرض وإن آخر

بالدين المستغرق، وعند عدم الدين يعبر من الثلث بخلاف الإقرار، فإنه إن أقر لها ثم تزوجها، حيث يصح؛ لأنها عند الإقرار أجنبية.

(كإقراره ووصيته وهبته لابنه كافراً أو عبداً إن أسلم أو أعتق بعد ذلك): أي إن أقر المريض، أو أوصى، أو وهب لابنه الكافر ثم أسلم الابن قبل موت الأب بطل ذلك كله، أما الإقرار؛ فلأن البنوة قائمة وقت الأقرار، فاعتبر في الإيراث تهمة الإيثار، وأما الهبة والوصية فلما مر، فكذا إن كان الابن عبداً أو مكاتباً فتعق لما بينا.

(وصح هبة<sup>(١)</sup> مقعد، ومفلوج، وأشل، ومسلول<sup>(٢)</sup> من كل ماله إن طال مدته ولم يخف موته، وإلا فمن ثلثه.

وإن اجتمع الوصايا قدم الفرض<sup>(٣)</sup> وإن آخر

[١] قوله: وصح هبة... الخ؛ المقعد: من لا يقدر على القيام لداء في جسده كأن الداء قعده، وعند الأطباء: هو الزمّن. كذا في «الكوسجية».

والمفلوج: من ذهب نصفه وبطل عنه الحبس، ولا يقدر على الحركة.

والأشل: من شلت يده؛ لأن الشلل بالشين المعجمة آفة في اليد.

والمسلول: بالسین المهملة، هو الذي به مرض السل، وهو عبارة عن اجتماع المدة في الصدر ونفسها. كذا في «الجلبي»<sup>(٢)</sup> ناقلاً عن «الأكمليّة».

[٢] قوله: قدم الفرض؛ أي قدمه الموصي أو أخره كالزكاة والحج والصوم والصلاة. كذا في الجلبي<sup>(٣)</sup>.

(١) مسلول: وهو الذي به مرض السيل، وهو قرحة تحدث في الرئة: إما تعقب ذات الرئة - أي

التهاب يصيب فصاً أو فصوصاً في الرئة - أو ذات الجنب: أي التهاب في الغشاء المحيط بالرئة -

أو زكام ونزازل، أو سعال طويل ويلزمها حمى هاربة. ينظر: «فتح باب العناية» (٣: ٤٢٨ -

٤٢٩)، و«المعجم الوسيط» (٣٠٧ - ٣٠٨).

(٢) «ذخيرة العقبي» (ص ٦١٧).

(٣) «ذخيرة العقبي» (ص ٦١٧).

وإن تساوت قوّة قدّم ما قدّم، فإن أوصى بحجّ حجّ عنه ركباً من بلده إن بلغ نفقته ذلك، وإلاّ فمن حيث تبلغ، فإن مات حاج في طريقه، وأوصى بالحجّ عنه يحجّ عنه من بلده.

وإن تساوت قوّة قدّم ما قدّم: أي إن اجتمع الوصايا، وضاقَ عنها ثلثُ المال، فإن كان بعضها فرضاً وبعضها نفلاً، قدّم الفرض، وإن كان كلها فرائض، أو كلها نوافل<sup>(١)</sup> قدّم ما قدّم الموصي.

فإن أوصى بحجّ حجّ عنه ركباً من بلده<sup>(٢)</sup> إن بلغ نفقته ذلك، وإلاّ<sup>(٣)</sup> فمن حيث تبلغ، فإن مات حاج في طريقه، وأوصى بالحجّ عنه يحجّ عنه من بلده: أي يحجّ من بلده.

[١] قوله: أو كلّها نوافل؛ كالحجّ التطوع، والصدقة على الفقراء، أو كلّها واجب كال كفارات والنذور وصدقة الفطر. كذا في «العناية»<sup>(١)</sup>.

[٢] قوله: ركباً من بلده؛ لأنّ الحجّ واجب على الموصي من بلده، ولذا يعتبر فيه من المال لا يكفي من بلده، والوصية لأداء ما هو الواجب عليه، وإنما قال: ركباً؛ لأنّه لا يلزمه أن يحجّ ماشياً، فانصرف إليه على الوجه الذي وجب عليه. كذا في «الهداية»<sup>(٢)</sup>.

[٣] قوله: وإلا؛ أي وإن لم تبلغ الوصية النفقة حجّ عنه من حيث تبلغ الوصية، والقياس بأباه؛ لأنّه أمر بالحجّة على صفة عدمناها فيه، لكنّا جوزناه؛ لأنّا نعلم أنّ الموصي قصد تنفيذ الوصية للثواب، فيجب تنفيذها مهما أمكن، والممكن فيه ما ذكرنا من شرط بلوغ النفقة، وهو أولى من إبطالها برأسها. كذا في «الهداية»<sup>(٣)</sup>.

[٤] قوله: فإن مات... إلخ؛ صورة المسألة: خرج رجل من بلده حاجاً فمات في طريقه وأوصى بالحجّ عنه يحجّ عنه من بلده إن بلغ نفقة ذلك، وإن لم تبلغ، فمن حيث تبلغ النفقة، هذا عند أبي حنيفة رحمته الله، وعندهما: يحجّ عنه من حيث مات.

(١) «العناية» (١٠: ٤٧٠)، وينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٦١٧).

(٢) «الهداية» (٤: ٢٤٨).

(٣) «الهداية» (٤: ٢٤٨).



عند أبي حنيفة رحمته الله <sup>١١</sup> إن بلغ نفقته ذلك، وإلا فمن حيث تبلغ، وعندهما يحج من حيث مات، وإن لم تبلغ النفقة ذلك، فمن حيث تبلغ.

[١١] أقوله: عند أبي حنيفة رحمته الله؛ له: إن الوصية تنصرف إلى الحج من بلده؛ لأنه لما مات قبل إتمام العمل صار خروجه بغير الحج كما إذا خرج تاجراً فمات في بعض الطريق يحج من منزله، فكذلك هاهنا.

ولهما: إن السفر نية الحج، وقع قرية وسقط فرض قطع المسافة بقدر سفره، وقد وقع أجره على الله، فيبتدئ من مكان مات فيه كأنه من أهله، بخلاف سفر التجارة؛ لأنه لم يقع قرية، فيحج عنه من بلده، كذا في بعض حواشي «الهداية».

❦❦❦

### باب الوصية بالثلث

في وصيته ثلث ماله لزيد ومثله لآخر، ولم يجزوا، بنصف ثلث بينهما، وثلث له  
وسدس لآخر، بثلث، وثلثه ل بكر وكله لآخر ينصف، وقالوا: يرّبع

### باب الوصية بالثلث

(في وصيته ثلث ماله<sup>(١)</sup> لزيد ومثله لآخر، ولم يجزوا، بنصف ثلث بينهما،  
وثلث له وسدس لآخر، بثلث، وثلثه ل بكر وكله لآخر ينصف، وقالوا: يرّبع)،  
قال أبو حنيفة رحمه الله: الوصية بأكثر من الثلث إذا لم يجز الورثة<sup>(٢)</sup> قد وقّع باطلاً،

[١] أقوله: في وصيته ثلث ماله... إلخ؛ صورته: إذا أوصى بثلث ماله لزيد، ومثله  
لآخر، ولم تجز الورثة، فثلثه بينهما نصفين اتفاقاً، وإن أوصى بثلث لزيد وسدس ماله  
لآخر، فالثلث بينهما أثلاثاً اتفاقاً أيضاً.

أما في صورة إجازة الورثة فظاهر، وإن أوصى بثلث ماله ل بكر، وكله لآخر،  
فينصف: أي ثلثه بينهما نصفان عند أبي حنيفة رحمه الله، وقالوا: يرّبع: أي فالثلث بينهما  
ربعه ل بكر وثلاثة أرباعه لآخر.

[٢] أقوله: إذا لم يجز الورثة؛ فإن أجازوا فعندهما يقسم الكل أرباعاً، ولا نص  
فيه عنه، فقال أبو يوسف رحمه الله: قياس قوله أن يسدس بطريق المنازعة؛ لأنّ الثلثين  
لصاحب الكل، فكان نزاعهما في الثلث، فنصف النصف الذي هو السدس لصاحب  
الثلث، والباقي للآخر.

وقال الحسن رحمه الله: إن هذا تخريج قبيح؛ لاستوائهم [مع سهم] صاحب الثلث في  
حال الإجازة وعدمها، وهو السدس.

فالصحيح أن يرّبع بطريق المنازعة بأن يقسم الثلث أولاً، وهو أربعة من اثني  
عشر بينهما نصفين؛ لأنّ إجازتهم غير مؤثرة في قدر الثلث، وبقي الثلثان ثمانية أسهم  
يدعياها صاحب الكل، وسهمين منها صاحب الثلث، لیتم الثلث، فتسلك الستة  
لصاحب الكل، ويتنازعان في السهمين بنصفين، فيحصل ثلاثة أسهم لصاحب الثلث،  
والباقي للآخر. كما في «الحقائق»، وغيره، «فهُسْتَانِي».

قلت: وعلى قولهما يلزم استواء حالتي الإجازة وعدمها. هكذا في «رد المحتار»<sup>(١)</sup>.

ولا يُضْرَبُ الموصى له بأكثر من الثلث عند أبي حنيفة رحمته الله

فكأنه أوصى بالثلث لكل واحد، فينصف الثلث بينهما<sup>(١)</sup>، وقالوا: إنما يبطل الزائد على الثلث، بمعنى أن الموصى له لا يستحقه حقاً للورثة، لكن يعتبر في أن الموصى له يأخذ من الثلث بحصة ذلك الزائد، إذ لا موجب لإبطال هذا المعنى، فخرج الثلث ثلاثة، فالثلث واحد، والكل ثلاثة صارت أربعة، فيقسم الثلث بهذه السهام، فهذا مبني على أصل مختلف بينهم، وهو قوله:

(ولا يُضْرَبُ الموصى له<sup>(٢)</sup> بأكثر من الثلث عند أبي حنيفة رحمته الله)، المراد بالضرب الضرب المصطلح بين الحساب، فإنه إذا أوصى بالثلث والكل، فعند أبي حنيفة رحمته الله سهام الوصية اثنان، لكل واحد نصف، يضرب النصف في ثلث المال، فالنصف في الثلث يكون نصف الثلث، وهو السدس، فلكل سدس المال،

١ أقوله: فينصف الثلث بينهما؛ لا يقال: ظاهره مخالف لقوله قبيل هذا: وإن اجتمع الوصايا... إلى قوله: قدم ما قدم؛ لأنه يقتضي حرمان من أخره الموصي بالذكر من حصة الثلث؛ لأننا نقول ذلك فيما إذا أوصى بمقوق الله تعالى وضاق منهما الثلث مثل: الحج، وغيره، كما مر. هكذا في «الجلبي»<sup>(١)</sup>.

٢ أقوله: ولا يضرب الموصى له... إلخ؛ قال أخي جلبي رحمته الله<sup>(٢)</sup>: وفي «المغرب»<sup>(٣)</sup>: قال الفقهاء: فلا يضرب فيه بالثلث: أي يأخذ منه شيئاً بحكم ماله من الثلث.

فمعنى «المتن» لا يأخذ الموصى له بأكثر من الثلث بما زاد على الثلث؛ لأن قوله: بأكثر؛ إن تعلق بالموصى له كان مفعول لا يضرب محذوفاً، وهو بما زاد على الثلث، وإن تعلق بلا يضرب كان صلة الموصى له محذوفاً، كما زاد ونحوه.

فالحاصل أن للموصى له بما زاد من الثلث إذا لم يجز الورثة الوصية لا يأخذ من الثلث بقدر نصيبه من الكل على تقدير الإجازة، بل يكون هو والموصى له بالثلث سواء عند الأعظم رحمته الله. كذا في «الكوسجية».

(١) «ذخيرة العقبى» (ص ٦١٧).

(٢) في «ذخيرة العقبى» (ص ٦١٧ - ٦١٨).

(٣) «المغرب» (ص ٢٨٢).

### إلا في المحابة والسعاية والدراهم المرسلة

وعندهما: سهام الوصية أربعة<sup>(١)</sup>: لصاحب الثلث واحد، والواحد من الأربعة ربع، فيضرب الربع في ثلث المال فالربع في الثلث يكون ربع الثلث، ثم لصاحب الكل ثلاثة من الأربعة، وهي ثلاثة أرباع، فيضرب ثلاثة الأرباع في الثلث: يعني ثلاثة أرباع الثلث، ولصاحب الثلث واحد من الأربعة، فيضرب الواحد في الثلث، وهو الربع، يعني ربع الثلث، هذا معنى الضرب، وقد تحير فيه كثير من العلماء.

### (إلا في المحابة<sup>(٢)</sup> والسعاية والدراهم المرسلة)، صورة المحابة: أن يكون للرجل

وقال في «المغرب»<sup>(١)</sup> أيضاً: وقالوا: ضرب في مال بينهما: أي جعل، وعلى هذا قوله في «المختصر»: أبو حنيفة رحمته الله لا يضرب للموصي له فيما زاد على الثلث على حذف المفعول الصحيح، كأنه قيل: لا يجعل له شيئاً فيه، ولا يعطيه، والضرب في اصطلاح الحساب: تضعيف أحد العددين بقدر ما في العدد الآخر من الأحاد. انتهى.

[١] أقوله: وعندهما سهام الوصية أربعة... الخ؛ وعلى هذا الخلاف: لو أوصى لرجل بعبد قيمته مثل ثلث ماله، وآخر بعبد قيمته مثل نصف ماله مثلاً، وتماه في «التاتارخانية» من الخامس.

ولو أوصى لرجل بسيف قيمته مثل سدس ماله، وآخر بسدس ماله، وماله سوى السيف خمسمئة، فالثاني سدسها، ولأول خمسة أسداس السيف، وسدس السيف بينهما؛ لأن منازعتهم في سدس السيف فقط، فينصف بينهما، وهذا عند الإمام، وتماه الكلام في «المجمع» وشروحه. كذا في «الرد المحتار»<sup>(٢)</sup>.

[٢] أقوله: إلا في المحابة؛ أي المعاطاة من حبا يحبو حبة بفتح الحاء المهملة؛ أي أعطاه، والحباء: العطاء. كذا في «الصالح»<sup>(٣)</sup>.

(١) «المغرب» (ص ٢٨٢).

(٢) «رد المحتار» (٦: ٦٦٨).

(٣) «الصالح» (١: ١١٣).

عبدان قيمة أحدهما ثلاثون، والآخر ستون، فأوصى بأن يباع الأول من زيد بعشرة، والآخر من عمرو بعشرين، ولا مال له سواهما، فالوصية في حق زيد بعشرين، وفي حق عمرو بأربعين، يقسم الثلث بينهما أثلاثاً فيباع الأول من زيد بعشرين، والعشرة وصية له، وبيع الثاني من عمرو بأربعين، والعشرون وصية له، فأخذ عمرو من الثلث بقدر وصيته<sup>(١)</sup>، وإن كانت<sup>(٢)</sup> زائدة على الثلث.

وصورة السعاية: أعتق عبيد<sup>(٣)</sup> قيمتهما ما ذكر، ولا مال له سواهما، فالوصية للأول بثلث المال، وللثاني بثلثي المال، فسها<sup>(٤)</sup> الوصية بينهما أثلاث، واحد للأول، واثنان للثاني، فيقسم الثلث بينهما كذلك، فيعتق من الأول ثلاثة، وهو عشرة، ويسعى في عشرين، ويعتق من الثاني ثلثه، وهو عشرون، ويسعى في أربعين، فيضرب كل<sup>(٥)</sup> بقدر وصيته وإن كان زائداً على الثلث.

[١] أقوله: فأخذ عمرو من الثلث بقدر وصيته؛ لأن وصيته له أربعون من ستين، وهو ثلثاه، وقدرها من ثلث جميع المال الذي هو ثلاثون، ثلثاه منه، وهو عشرون.

فلو كان هذا كسائر الوصايا وجب على قول أبي حنيفة<sup>(٦)</sup> أن لا يضرب الموصى له بأربعين في أكثر من ثلثين؛ لأن عنده الموصى له بأكثر من الثلث لا يضرب إلا بالثلث وهو ثلث ماله. هذا حاصل ما في «شرح الأكمل». كذا في «الجلبي»<sup>(٧)</sup>.

[٢] أقوله: وإن كانت؛ أي وصية لعمرو، وهي أربعون زائدة على الثلث: أي على ثلث الكل الذي هو تسعون هو الثلاثون. كذا في «الجلبي»<sup>(٨)</sup>.

[٣] أقوله: أعتق عبيد؛ أي أوصى مريض بعتق عبيده؛ قيمة أحدهما ستون والآخر ثلاثون<sup>(٩)</sup>.

[٤] أقوله: فيضرب كل؛ أي يأخذ، ولو كانت وصية فيما عدا السعاية؛ لكان الثلث الذي هو الثلاثون نصفين بين العبدین عند أبي حنيفة<sup>(١٠)</sup>.

(١) «ذخيرة العقبى» (ص ٦١٨).

(٢) «ذخيرة العقبى» (ص ٦١٨).

(٣) ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٦١٨).

(٤) «ذخيرة العقبى» (ص ٦١٨).

### وَبِمَثَلِ نَصِيبِ ابْنِهِ صَحَّتْ وَبِنَصِيبِ ابْنِهِ لَا

وصورة الدراهم المرسلة: أوصى لزيد بثلاثين درهماً، وللآخر بستين درهماً وماله تسعون درهماً، فيضرب كلُّ بقدر وصيته<sup>(١)</sup>، فيضرب الأولُ الثلثُ في ثلثِ المال، والثانيُ الثلثين في ثلثِ المال.

والمرادُ بالمرسلة المطلقة: أي غير مقيدة بأنها ثلث، أو نصف، أو نحوهما. وإنما فرق أبو حنيفة رحمته بين هذه الصور الثلاث وبين غيرها؛ لأن الوصية إذا كانت مقدرة بما زاد على الثلث صريحاً: كالنصف، والثلثين، وغيرها، والشرع أبطل الوصية في الزائد، يكون ذكره لغواً، فلا يعتبر في حق الضرب بخلاف ما إذا لم تكن مقدرة بأنها أي شيء من المال كما في الصور الثلاث، فإنه ليس في العبارة ما يكون مبطلاً للوصية، كما إذا أوصى بخمسين درهماً، وأتفق أن ماله مئة درهم، فإن الوصية غير باطلة بالكلية؛ لإمكان أن يظهر له مالٌ فوق المئة، وإذا لم تكن باطلة بالكلية، يكون معتبرة في حق الضرب، وهذا فرق دقيق شريف.

(وَبِمَثَلِ نَصِيبِ ابْنِهِ<sup>(٢)</sup> صَحَّتْ<sup>(١)</sup> وَبِنَصِيبِ ابْنِهِ لَا)؛ لأن الوصية بما هو حق الابن لا تصح لغيره، وفيه خلاف زفر رحمته،

١١ أقوله: فيضرب كلُّ بقدر وصيته... إلخ؛ ولو كان وصية المرسلة كسائر الوصايا لكان ثلث الدراهم بينهما نصفين. كذا في «الجلبي»<sup>(٢)</sup>.

٢١ أقوله: وبمثل نصيب ابنه... إلخ؛ توضيحه: أنه إن أوصى بمثل نصيب ابنه صحت الوصية، وإن أوصى بنصيب ابنه لا تصح؛ لأن في الصورة الأولى: وصية بمثل نصيب الابن، ومثل الشيء غيره، وإن كان يتقدر فيجوز، وفي الثانية: وصية بما هو حق الابن، وهو ما يصيب الابن بعد الموت، وما يصيبه هو مال الغير، فالوصية بمال لا تجوز.

وقال زفر رحمته: تجوز في هذه أيضاً كما في الأولى، فنظره في الحال لا إكمال وفي

(١) إذ لا مانع منه؛ لأن مثل الشيء غيره سواء كان له ابن موجود أو لا. ينظر: «مجمع الأنهر» (٢):

(٦٩٨).

(٢) «ذخيرة العقبى» (ص ٦١٨).

وله ثلثٌ إن أوصى مع ابنين، وبجزءٍ من ماله يُبَيِّنُهُ الورثة، وبسهم السُّدُسِ في عُرْفِهِمْ، وهو كالجِزءِ في عُرْفِنَا

(وله ثلثٌ<sup>(١)</sup> إن أوصى مع ابنين.

وبجزءٍ<sup>(٢)</sup> من ماله يُبَيِّنُهُ الورثة): أي يقال للورثة أعطوه ما شئتم؛ لأنه مجهول، والجهالة لا تمنع صحة الوصية، فالبيان إلى الورثة.

(وبسهم<sup>(٣)</sup> السُّدُسِ في عُرْفِهِمْ، وهو كالجِزءِ في عُرْفِنَا)، فالسُّدُسُ قولُ أبي حنيفة رحمته الله بناءً على عُرْفِ بعضِ النَّاسِ، وقالوا: له مثل نصيب أحدِ الورثة، ولا يزداد على الثلث إلا أن يجزى الورثة.

الحال كل المال ماله، والجواب ما قلنا: من أنها وصية بمال الغير. كذا ما يستفاد من «الهداية»<sup>(١)</sup>.

[١] أقوله: وله ثلث... إلخ؛ أي إن أوصى مع ابنين بمثل نصيب ابنه، فللموصى له الثلث، والقياس أن يكون النصف عند إجازة الورثة؛ لأنه أوصى له بمثل نصيب ابنه، ونصيب كل واحدٍ منهما النصف.

ووجه الثلث أن قصده أن يجعله مثل ابنه، ونصيبه مثل نصيب ابنه، لا أن يجعل نصيبه زائداً على نصيب ابنه، وذلك بأن يجعل الموصى له كأحدهم. كذا في «الزَّيْلَعِيَّ»<sup>(٢)</sup>.

[٢] أقوله: وبجزء... إلخ؛ أي ولو أوصى بجزءٍ من ماله، يقال للورثة: أعطوه ما شئتم؛ لأنَّ الجِزءَ مجهول، يتناول القليل والكثير، غير أنَّ الجهالة لا تمنع صحة الوصية؛ لأنَّ باب الوصية أوسع، والورثة قائمون مقام الموصي، فإليهم البيان، هذا توضيح ما في الشرح.

[٣] أقوله: وبسهم... إلخ؛ أي إن أوصى بسهمٍ من ماله، فله السدس في عرفهم؛ أي عرف أهل الكوفة، وهو أي السدس كالجِزءِ في عرفنا: أي الوصية بسهمٍ من ماله كالوصية بجزءٍ من ماله.

(١) «الهداية» (٤: ٢٣٧).

(٢) «تبيين الحقائق» (٦: ١٨٨ - ١٨٩).

فإن قال : سدسٌ مالي له ، ثم قال : ثلثه له ، وأجازوا ، له ثلث

(فإن قال : سدسٌ مالي له ، ثم قال : ثلثه له ، وأجازوا ، له ثلث) <sup>(١)</sup> : أي يكون السدسُ داخلاً في الثلث ، فإن قلت : قوله : ثلثٌ مالي له ؛ إن كان إخباراً فكاذب ، وإن كان إنشاءً يجب أن يكون له النصفُ عند إجازة الورثة ، وإن كان في السدسِ إخباراً ، وفي السدسِ إنشاءً ، فهذا ممتنع أيضاً.

قال في «الهداية» : ومَنْ أوصى بسهم من ماله فله أحسنُ سهام الورثة إلا أن ينقصَ عن السدس ، فيتم له السدس ، ولا يزداد عليه. مآل المصنّف رحمه الله وصاحب «الهداية» واحد ، وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله.

وقالا : له مثل نصيب أحد الورثة الذي له أقلّ الأنصباء ، ولا يزداد على الثلث إلا أن تجزَ الورثة ؛ لأنّ السهم يراد به أحدُ سهام الورثة عرفاً ، لا سيما في الوصية ، والأقلّ متيقن به ، فيصرفُ إليه إلا إذا زاد على الثلث ، فيردُّ عليه ؛ لأنه لا مزيدٌ عليه عند عدم الإجازة.

وله : إنّ السهم هو السدس ، هو المروي عن ابن مسعود رحمه الله ، وقد رفعه إلى النبي ﷺ فيما يروى ؛ ولأنه يذكر ويراد به السدس ، فإنّ إياساً رحمه الله قال : السهم في اللغة عبارة عن السدس ، ويذكر ويراد به سهم من سهام الورثة فيعطى ما ذكرنا. انتهى <sup>(١)</sup>.

[١] أقوله : له ثلث ؛ قال صاحب «رد المحتار» <sup>(٢)</sup> : «أقول : حاصل السؤال أنّ قول الموصي : ثلثٌ مالي له لا يصلح إخباراً ؛ لأنه كذب ، فتعين الإنشاء ، فينبغي أن يكون له النصف ؛ لأنّ عموم السدس والثلث النصف والربع أنا سلّمنا أنّ قوله : سدسٌ مالي له يحتمل أن يكون المراد به زيادة سدس أو ثلثاً آخر غير السدس المذكور ، فيحمل على المتيقن.

وبقي هاهنا شيء ، وهو أنّه لا يخلو من أن يكون الثلث الذي أجازته الورثة ثلثاً زائداً على السدس الذي أجازوه ؛ أو لا يكون ثلثاً زائداً عليه ، أو لا وجه لإجازتهم بلا تعيين المراد ، إذ مرجعه إلى إجازة اللفظ ، ولا معنى له ، والثاني يأباه قوله : وأجازوا ؛ لأنه مستغن عن إجازتهم ، وعلى الأول لا يصح الجواب المذكور.

(١) من «الهداية» (٤) : (٢٣٧).

(٢) «رد المحتار» (٦) : (٦٧١).



قلت<sup>(١)</sup>: لا جواب لهذا السؤال.

ولعلّه لذلك أسقط صاحب «الكنز» القيد المذكور، والجواب أنّ هذا القيد غير احترازي بل ذكره؛ لثلا يتوهم أنّ له النصف عند الإجازة، ويفهم أنّ له الثلث عند عدم الإجازة بالطريق الأولى.

لكن بقي هاهنا إشكال ذكره في «الشرئبلاية»، ونقل نحوه عن قاضي زاده: وهو أنّ صاحب الحق رضي بما يحتمله كلام الموصي من اجتماع الثلث مع السدس، وامتناع ما كان غير متيقن لحق الوارث، فبعد الرضا كيف يتكلف للمنع... اهـ.

وجوابه: أنّه لمّا احتمله كلام الموصي حملناه على المتيقن الذي يملكه وهو الوصية بالثلث كما مرّ، والوصية بإيجاب تمليك، فكان إيجاب الثلث متيقناً، وإيجاب الزائد مشكوكاً فيه، وإجازة الوارث لا تعمل إلا فيما أوجبه الموصي، ولم تتيقن بإيجاب الموصي فيما زاد على الثلث حتى تعمل الإجازة عملها، فلغت؛ لأنّ الإجازة ليست ابتداءً تمليك، وإنّما هي تنفيذ لعقد الموصي المتوقف عليها؛ ولهذا يثبت الملك للمجاز له من قبل الموصي، لا من قبل المجيز، كما سيجيء. هذا خلاصة ما في «رد المحتار»<sup>(١)</sup>.

١١ أقوله: قلت؛ هكذا في النسخ، بلا ذكر حجاب، بل مع بياض بعد قوله: قلت، فلم يعلّل كذب الإخبار في ثلث مالي، وفي سدس مالي، ووجهه: أنّه أضاف الكل إلى نفسه، والإخبار بأنّ ماله لغيره كاذب.

ولعلّ الجواب هو أنّه إنشاء، لكن لو لم يكن السدس داخلاً في الثلث لزم الوصية بما زاد على الثلث؛ وهو لا يجوز على ما سبق، فهذا يكون دليلاً على أنّ الموصي المسلم أراد الدخول في الثلث حملاً لحال المسلم على ما هو اللائق به، فإنّه قال له: من مالي ما زاد على السدس في الثلث، وفي هذا الثلث فقط سواء كان أجازت الورثة أو لم يجيزوا.

فقوله له: أجازت الورثة؛ لبيان أنّه لو لم يجز الورثة له الثلث فقط بالطريق الأولى، هذا تقرير شيخ الإسلام ﷺ في هذا المقام.

### فصل

وفي سدس مالي مكرراً، له سدس، وثُلثِ دراهمه، أو غنمه، أو ثيابه متفاوتة، أو عبيده إن هلك ثلثاهُ فله ما بقي في الأولين، وثُلث الباقي في الآخرين

### فصل

(وفي سدس مالي مكرراً، له سدس)؛ لأنَّ المعرفة إذا أعيدت معرفة كان الثاني عين الأول<sup>(١)</sup>.

(وَبُثِّلَتْ دراهمه، أو غنمه، أو ثيابه متفاوتة، أو عبيده إن هلك ثلثاهُ<sup>(٢)</sup> فله ما بقي<sup>(٣)</sup> في الأولين، وثُلث الباقي في الآخرين)، هذا عندنا وعند زُفَرٍ رحمهُمُ اللهُ ثُلُثُ الباقي في كلِّ الصُّور؛ لأنَّ حقَّ الموصى له شائعٌ في الجميع، فإذا هلك ثُلُثُ المال هلك ثُلُثا حقِّ الموصى له. لنا: أنَّ حقَّ الموصى له مقدَّمٌ على حقِّ الورثة، فكلُّ ما يجري فيه الجبرُّ على القسمة، ويمكنُ جمعُ حقِّ أحدِ المستحقين<sup>(٤)</sup> في الواحد:

[١] أقوله: كان الثاني عين الأول؛ وهو الأعمُّ الأغلبُ في اللغة، أمَّا إذا دلَّ الدليلُ على أنَّه أريدَ بالثاني غير الأول لم يكن عينه إذا كما في قوله رحمهُمُ اللهُ: ﴿وَأَرْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنْ الْكِتَابِ﴾<sup>(١)</sup>. كذا في «الكفاية».

[٢] أقوله: إن هلك ثلثاه؛ أي ثلثا الدراهم أو الغنم، بأن كانت ثلاثة مثلاً، فهلك اثنان وبقي واحد، فله ذلك الباقي تمامه.

[٣] أقوله: فله ما بقي؛ يعني الثلث الكامل منهما، لكن هذا على تقدير أن يخرج هذا الباقي من ثلث ما بقي من جميع أصناف ماله، كما صرَّح به في «الهداية».

قال الفقيه أبو الليث رحمهُمُ اللهُ: وقد اتَّفَقُوا على أنَّه لو استحقَّ الدرهمان، وبقي الدرهم فالدرهم للموصى له، وكذلك إذا هلك الدرهمان، وبقي الدرهم. كذا في «الجلبي»<sup>(٢)</sup>.

[٤] أقوله: ويمكن جمعُ حقِّ أحدِ المستحقين؛ أي يمكن جمعُ حقِّ شائعٍ لكلِّ واحدٍ في فرد.

(١) المائدة: ٤٨.

(٢) «ذخيرة العقبى» (ص ٦١٩).

وبألفٍ وله عينٌ ودين، هو عينٌ إن خرجَ من ثلثِ العين، وإلا ثلثُ العين، وثلثُ ما يؤخذُ من الدين، وثلثُ لزيدٍ وعمرو، وعمروٌ ميتٌ كله لزيد، فإن قال: بينهما، فنصفهُ له

كالدرهم والغنم، يجمعُ حقُّ الموصى له فيه مقدماً<sup>(١)</sup>، فيجمعُ في الباقي بخلافِ ما ليس كذلك: كالثياب المتفاوتة والعييد.

(وبألفٍ وله<sup>(١)</sup> عينٌ ودين، هو عينٌ إن خرجَ من ثلثِ العين، وإلا ثلثُ العين، وثلثُ ما يؤخذُ من الدين.

وثلثُ لزيدٍ وعمرو، وعمروٌ ميتٌ كله لزيد)؛ لأن الميت لا يراحمُ الحيَّ كما لو قال: لزيدٍ وجدار، وعن أبي يوسف رحمته الله أنه إن لم يعلم بموته، فله نصفُ الثلث؛ لأن الوصية عنده<sup>(٢)</sup> صحيحة لعمرو، فلم يرض للحي إلا بنصفِ الثلث بخلاف ما إذا عَلِمَ بموته؛ لأن الوصية للميت لغو، فيكونُ راضياً بتمامِ الثلث لزيد، (فإن قال: بينهما، فنصفهُ له): أي إن قال: ثلثُ مالي بين زيدٍ وعمرو، وهو ميتٌ، فلزيد نصفُ الثلث؛ لأنه صريحٌ في أن لزيد نصفَ الثلث.

[١] أقوله: وبألفٍ وله... إلخ؛ حاصله: ومن أوصى لرجلٍ بألفٍ درهم، وله مال عين ودين على الآخر، فإن خرجَ الألف من ثلثِ العين بأن كان له ثلاثُ آلاف درهم دفع إلى الموصى له؛ لأنه أمكن إيفاء كلِّ ذي حقِّ حقه من غير نقصان.

فيصار إليه، وإلا أي وإن لم يخرج الألف من ثلثِ العين، بأن كان ألفا درهم نقداً، دفعَ إليه ثلثُ العين وثلثُ ما يؤخذُ من الدين؛ أي كلُّ ما خرجَ شيءٌ من الدين أخذَ الموصى له ثلثه، حتى يستوفي الألف؛ لأنَّ الموصى له شريك الوارث، وفي تخصيصه العين بخسٍّ في حقِّ الورثة؛ لأنَّ للعين فضلاً على الدين. كذا في «الهداية»<sup>(٢)</sup>.

[٢] أقوله: لأنَّ الوصية عنده؛ أي عند الموصي صحيحة، بناءً على اعتقاده

(١) أي إذا أمكن جمع حق الموصى له فيما بقي تقديماً للوصية على الإرث؛ لأن الموصي جعل حاجته في هذا المعين مقدمة على حقِّ ورثته قدر الموصى به، فكان حقُّ الورثة كالتابع، وحقُّ الموصى له كالأصل، والأصل في مال اشتمل على أصل وتبع إذا هلك شيء منه أن يجعل الهالك من التبع، كما في مال الزكاة حيث يصرف الهالك إلى العفو أولاً ثم إلى نصاب يليه ثم وثم. ينظر: «درر الحكام» (٢: ٤٣٥).

(٢) «الهداية» (٤: ٢٣٨).

وبئثلث، وهو فقير، له ثلث ماله عند موته، وبئثلث غنمه، ولا غنم له، أو هلك قبل موته، بطلت، وبشاة من مالي، أو غنمي، ولا شاة له قيمتها في مالي، وبطلت في غنمي

(وبئثلث، وهو فقير، له ثلث ماله عند موته) : أي قال: ثلث مالي، ولا مال للموصي، فاكسب مالا، فللموصي له ثلث مال الموصي عند موته<sup>(١)</sup>.  
(وبئثلث غنمه، ولا غنم له، أو هلك قبل موته، بطلت) : قوله: ولا غنم له، معناه: أنه لا غنم له عند الوصية، ولم يستفد غنما، حتى إن استفاد غنما، فالصحيح أن الوصية تصح<sup>(٢)</sup>.

(وبشاة من مالي<sup>(٣)</sup>، أو غنمي، ولا شاة له قيمتها في مالي، وبطلت في غنمي)، فإنه إذا قال: له شاة من مالي، ولا شاة له، علم أن المراد مالية الشاة، وإذا قال: له شاة من غنمي، ولا غنم له، يراد به عين الشاة، وليس موجودة، فتبطل الوصية.

لحياته، فلم يرض فذلك الموصي لزيد إلا بنصف الثلث، فيعطي له ذلك، فبقي النصف الآخر منه في أيدي ورثة الموصي.

[١] أقوله: عند موته؛ لأن الوصية عقد استحلاف مضاف إلى ما بعد الموت، ويثبت حكمها بعد الموت، فيشترط وجود المال عند الموت لا قبله.

[٢] أقوله: تصح؛ لأنها لو كانت بلفظ المال تصح كما مر آنفاً، فكذا تصح إذا كانت باسم نوعه، وهذا لأن وجود ما أوصى به قبل الموت فضل، والمعتبر قيامه عند الموت. كذا في «الهداية»<sup>(١)</sup>.

[٣] أقوله: من مالي؛ ولا شاة له، وليس له شاة يعطي قيمة شاة؛ لأنه لما أضاف إلى المال علم أن مراده الوصية بمالية الشاة، إذ ماليتها توجد في مطلق المال، ومالية الشاة هي القيمة.

أما إذا أوصى بشاة ولم يضيفه إلى ماله وليس له شاة، قيل: لا يصح؛ لأن المصحح هو الإضافة إلى المال، وبدونها تعتبر صورة الشاة ومعناها.

وبثلث ماله لأُمّهاتِ أولاده، وهنّ ثلاث، وللفقراء والمساكين لهنّ ثلاثة أخماس وإعلم أنّه قال في «الهداية»: ولا غنمَ له<sup>(١)</sup>. وقال في «المتن»: ولا شاة له. وبينهما فرق؛ لأنّ الشاةَ فردٌ من الغنم، فإذا لم يكن له شاةٌ لا يكون له غنم، لكن إذا لم يكن له غنمٌ لا يلزم أن لا يكون له شاة؛ لاحتمال أن يكون له واحدٌ لا كثير، فعبارَةُ «الهداية» تناولت صورتين ما إذا لم يكن له شاةٌ أصلاً، وما يكون له شاة، لكن لا غنمَ له، ففي الصّورتين تبطلُ الوصية، وعبارَةُ «المتن» لم تناول إلا الصّورة الأولى، ولم يعلم منها الحكمُ في الصّورة الثانية، فعبارَةُ «الهداية» أشمل، لكنّ هذه أحوط.

(وبثلث ماله لأُمّهاتِ أولاده، وهنّ ثلاث، وللفقراء والمساكين لهنّ ثلاثة أخماس)، هذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله، وعند محمد رحمهما الله يقسمُ الثلثُ على سبعة أسهم، فلاُمّهاتِ الأولادِ ثلاثة منها؛ لأنّ المذكورَ في الفقراء والمساكين وقيل: تصح؛ لأنّه لما ذكرَ الشاةَ وليس في ملكه شاة، علِمَ أنّ مراده المالّية، وإذا قال: شاة من غنمي، وليس في ملكه غنمٌ يرادُ به عينُ الشاة، وليست موجودة، فيبطل الوصية؛ لأنّه لمّا أضافَ إلى الغنم علِمَ أنّ مراده عينُ الشاة، حيث جعلها جزاءً من الغنم، بخلاف ما إذا أضافها إلى المال، وعلى هذا يخرجُ كثيرٌ من المسائل. هذا ما استفادُ من «الهداية»<sup>(٢)</sup>.

[١] أقوله: لهنّ؛ أي لأُمّهاتِ أولاده، وهنّ ثلاث ثلاثة أخماس، فلكلّ واحدٍ خمس، وللفقراء خمس، وللمساكين خمس.

[٢] أقوله: وعند محمد رحمهما الله ... إلخ؛ توضيحه: إنّ الثلثَ يقسم على سبعة أسهم، لهنّ ثلاثة أسهم، ولكلّ فريق من الفقراء والمساكين سهمان. وأصله: أنّ الوصيةَ لأُمّهاتِ الأولادِ جائزةٌ استحساناً؛ لأنّ الوصيةَ مضافةً إلى ما بعدَ عتقها لا حال حلول العتق بها بدلالة حال الموصي؛ لأنّ الظاهرَ من حال الموصي أنّه يقصدُ بالإيصاء وصيةً صحيحة لا باطلة، والوصيةُ إنّما تصحُّ إن لو كانت مضافةً إلى ما بعدَ عتقها، والفقراء والمساكين جنسان كما فسرنا في «كتاب الزكاة».

(١) انتهى من «الهداية» (٤: ٢٣٩).

(٢) «الهداية» (٤: ٢٣٩).

ويُثلث له، وللفقراء نصف، له ونصف لهم، وبمئة لزيد، ومئة لعمرو، أو بها لزيد وخمسين لعمرو إن أشرك آخر معهما، فله ثلث ما لكل في الأول، ونصفه في الثاني

لفظ الجمع، وأقله في الميراث اثنان، والوصية أخت الميراث. لهما: أن الجمع المحلى باللام يراد به الجنس، وتبطل الجمعية: كقوله ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ الْإِنْسَاءُ﴾<sup>(١)</sup>، فيراد به الواحد، فيقسم على خمسة، ولهن ثلاثة منها. (ويُثلث له، وللفقراء نصف، له ونصف لهم)<sup>(٢)</sup>، هذا عندهما، وعند محمد ﴿يَقْسَمُ الثَّلَاثُ اثْنَلَاثًا﴾.

(وبمئة لزيد، ومئة لعمرو، أو بها لزيد وخمسين لعمرو إن أشرك آخر معهما)<sup>(٣)</sup>، فله ثلث ما لكل في الأول، ونصفه في الثاني؛ لأن في الصورة الأولى لمحمد ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ الْإِنْسَاءُ﴾: إن المذكور في الفقراء والمساكين لفظ الجمع، وأقله في الميراث اثنان، نجد ذلك في القرآن، والوصية أخت الميراث كما مر، فكان لكل فريق من الفقراء والمساكين اثنان، وأمّهات الأولاد ثلث، فباعتبار عدد الرؤوس يقسم الثلث على سبعة أسهم.

ولهما: إن الجمع المحلى باللام يراد به الجنس، وتبطل الجمعية؛ كقوله ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ الْإِنْسَاءُ﴾<sup>(٤)</sup>، فيراد به الواحد والجنس، يتناول الأدنى مع احتمال الكل، لا سيما عند تعذر صرفه إلى الكل، فيعتبر من كل فريق واحد، فبلغ الحساب خمسة، فالثلث للثلاث، والاثنان للاثنتين. هكذا يفهم من عبارة الشرح وبعض حواشي «الهداية».

[١] أقوله: وإن أشرك آخر معهما؛ بأن قال لآخر: أشركتكم معهما في الصورتين، فله ثلث الكل، واحد في الأول ونصفه في الثاني؛ لأن الشراكة تقتضي المساواة بقوله

(١) من سورة الأحزاب، الآية (٥٢).

(٢) يعني بين زيد مثلاً والمساكين، ويجوز صرف ما للمساكين لواحد منهم، وعند محمد يقسم الثلث اثلاثاً يعني لزيد ثلثه وثلثه للمساكين، ولا يجوز صرف ما للمساكين لأقل من اثنين عنده. ينظر: «الشرنبلالية» (٤: ٤٣٦).

(٣) الأحزاب: ٥٢.

## وفي له علي دين فصدّقوه صدق إلى الثلث

نصيب زيد وعمرو متساويان، وقد أشرك آخر معهما، فهو شريك للآخرين، فله ثلث ما لكل واحد منهما، ولا يمكن مثل هذا في الصورة الثانية؛ لتفاوت نصيب زيد وعمرو، فهو شريك لكل واحد، فله نصف لكل واحد منهما.

(وفي له علي دين فصدّقوه صدق إلى الثلث): أي أمر أن يصدقوا الدائن في مقدار الدين، يجب عليهم أن يصدقوه إلى الثلث، فأصل الحق دين، ومقداره يثبت بطريق الوصية، وهذا استحسان، وفي القياس لا يصدق<sup>(١)</sup>؛ لأن المدعي لا يصدق إلا بحجة.

﴿إِنْ كَانَ كَانُوا أَكْثَرًا مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾<sup>(١)</sup>، فيستوي الذكور والإناث في الثلث.

ففي الصورة الأولى نصيب زيد وعمرو متساويان وقد، أشرك آخر منهما فهو شريك للآخرين، فله ثلث ما لكل واحد منهما؛ لاتحاد المال، فلآخر يكون ثلاثاً، وهي ست وستون وثلاث درهم، كما لكل من زيد وعمرو.

بخلاف الصورة الثانية؛ لأنه لا يمكن مثل هذا التفاوت نصيب زيد وعمرو، فله نصف ما لكل واحد منهما، وهو خمس وسبعون؛ لأنه كان لزيد مئة ونصفها خمسون، ولعمرو خمسون، ونصفها لا خمسة وعشرون، ولزيد ولعمرو خمسة وعشرون درهماً.

١١ أقوله: لا يصدق؛ لأن المقر بالمجهول وإن كان صحيحاً لكنه لا يحكم به إلا بالبيان، وقوله: فصدّقوه؛ صدر مخالفاً للشرع؛ لأن المدعي لا يصدق إلا بحجة، فالأمر بتصديق المدعي من غير حجة مخالف للشرع، فتعذر إثبات هذا الإقرار إقراراً مطلقاً، فلا يعتبر.

ووجه الاستحسان: أننا نعلم أن من قصده تقديمه على الورثة، وقد أمكن تنفيذ قصده بطريق الوصية، وقد يحتاج إليه من يعلم بأصل الحق عليه دون مقداره سعياً منه في تفرغ ذمته، فبجعلها وصية جعل التقدير فيها إلى الموصي له، كأنه قال: إذا جاءكم

فإن أوصى مع ذلك عَزَلَ ثُلُثَ لها، وثلثاه للورثة، وقيل لكل: صدقوه فيما شئتم، ويؤخذ ذو الثُلُثِ بثلث ما أقرؤا به، وما بقي فلهم، والورثة بثلثي ما أقرؤا به، ويَحْلِفُ كُلُّ على العلم بدعوى الزيادة

(فإن أوصى مع ذلك عَزَلَ ثُلُثَ لها<sup>(١)</sup>، وثلثاه للورثة، وقيل لكل: صدقوه فيما شئتم، ويؤخذ ذو الثُلُثِ بثلث ما أقرؤا به، وما بقي فلهم<sup>(٢)</sup>، والورثة بثلثي ما أقرؤا به<sup>(٣)</sup>، ويَحْلِفُ كُلُّ على العلم بدعوى الزيادة): أي أوصى مع ذلك الدين الذي أمر بتصديق مقداره بثلث ماله لقوم، يُعَزَلُ ثُلُثُ المال للوصية والثلثان للورثة، وقيل للموصى لهم: صدقوه فيما شئتم، فإذا أقرؤا بمقدار فثلث ذلك المقدار يكون في حقهم، وهو ثُلُثُ المال، وما بقي من الثُلُثِ فللموصى لهم<sup>(٤)</sup>

فلانٌ وأدعى شيئاً فأعطوه من مالي ما شاء، وهذه معتبرة من الثلث؛ فلهذا يصدق على الثلث دون الزيادة. كذا في «الهداية»<sup>(١)</sup>.

[١] أقوله: عزل ثلث لها... الخ؛ لأن الوصايا حقوق معلومة في الثلث، والميراث معلوم في الثلثين، وهذا الإقرار ليس بدين معلوم ولا وصية معلومة، فلا يباحم المعلوم، فقد منّا عزل المعلوم. كذا في «الرد المحتار»<sup>(٢)</sup> ناقلاً عن الزيلعي<sup>(٣)</sup>.

[٢] أقوله: فلهم؛ أي للموصى لهم، فإن قيل: قوله: فلان علي دين، فصدقوه إقراراً بدين، والدين مقدّم على حق الورثة، وحق أصحاب الوصايا، فلم يقدّم العزل لهما عليه.

قلنا: الدين إن كان مقدماً على الحقين إلا أنه مجهول، وطريق تعيينه ما ذكر من تصديق الفريقين.

[٣] أقوله: بثلثي ما أقرؤا به؛ لأنه إذا أقر كل فريق بسهم ظهر أن في التركة ديناً شائعاً في النصيبين، فيؤخذ الدين منهم بحساب ما في أيديهم من التركة. كذا في «الرد المحتار»<sup>(٤)</sup> ناقلاً عن العيني<sup>(٥)</sup> وغيره.

[٤] أقوله: فللموصى لهم؛ حتى لو قال: الموصى لهم الدين مئة، يعطى المقر له ثلثها بما في أيديهم، فإن فضل شيء فلهم، وإلا فلا. كذا في «الرد المحتار»<sup>(٥)</sup>.

(١) «الهداية» (٤: ٢٤٠).

(٢) «رد المحتار» (٦: ٦٦٧).

(٣) في «تبين الحقائق» (٦: ١٩٢).

(٤) «رد المحتار» (٦: ٦٧٦).

(٥) «رد المحتار» (٦: ٦٧٦).



وبعين لوارث وأجنبي، له نصف، وخاب الوارث

ويقال للورثة: صدّقوه فيما شئتم، فإذا أقرّوا بشيء، فقلنا ذلك الشيء يكون في حقهم، وهو ثلثا المال، والباقي للورثة<sup>(١)</sup>، وحلّف كل واحد من الوصيّ له والورثة على العلم<sup>(٢)</sup> بدعوى الزيادة<sup>(٣)</sup>.

(وبعين لوارث<sup>(٤)</sup> وأجنبي، له نصف، وخاب الوارث)، وإنّما يكون للأجنبي النصف؛ لأنّ الوارث أهل الوصيّة بخلاف ما إذا أوصى به للحيّ والميت، فإنّ الميت ليس بأهل.

[١] أقوله: والباقي للورثة؛ حتى لو قال الورثة: الدين ثلثمئة، يعطى المقرّ له مئتين ممّا في أيديهم، فإن فضل شيء فلهم، وإلا فلا. كذا في «رد المحتار»<sup>(١)</sup> ناقلاً عن الإقناني رحمته الله.

[٢] أقوله: على العلم؛ أي بأنهم لا يعلمون أنّه أكثر من ذلك؛ لأنّه تخليف على فعل الغير: أي على ما جرى بين المدعيّ والميت، لا على فعل نفسه، فلا يحلف على البتات. كذا في «الرد المحتار»<sup>(٢)</sup>.

[٣] أقوله: بدعوى الزيادة؛ إشارة إلى اشتراط لزوم اليمين؛ لوجود الدعوى كما لا يخفى على المتأمل.

[٤] أقوله: وبعين الوارث... الخ؛ أي إن أوصى بشيء معين لوارث وأجنبي، فللأجنبي نصف ذلك الشيء، وخاب الوارث: أي قطع الرجاء من الوصيّة؛ لبطلانها في حقّه، وإنّما يكون النصف للأجنبي؛ لأنّ الوارث أهل الوصيّة: أي يصلح أن يكون مالكا.

بخلاف ما إذا أوصى به للحيّ والميت، حيث يكون كلّ الوصيّة للحيّ؛ لأنّ الميت ليس بأهل للوصيّة فلا يصلح أن يكون مزاحماً للحي، والوارث من أهلها، ولهذا تصحّ الوصيّة للوارث بإجازة الورثة.

وعلى هذا إذا أوصى للقاتل والأجنبي؛ فللأجنبي نصف الوصيّة، وتبطل

(١) «رد المحتار» (٦: ٦٧٦).

(٢) «رد المحتار» (٦: ٦٧٦).

وبثلاثة أثوابٍ متفاوتةٍ لكلٍّ لرجلٍ إن ضاع ثوب ولم يدر أي هو، والورثة تقول: لكلٍّ تَوَى حَقُّكَ بطلت، لكن إن سلّموا ما بقي أخذ ذو الجيد ثلثي الأعز، وذو الرديّ ثلثي الأخس، وذو المتوسط ثلث كلٍّ.

(وبثلاثة أثوابٍ متفاوتةٍ لكلٍّ لرجلٍ إن ضاع ثوب ولم يدر أي هو، والورثة تقول: لكلٍّ تَوَى حَقُّكَ بطلت<sup>(١)</sup>، لكن إن سلّموا ما بقي<sup>(٢)</sup> أخذ ذو الجيد ثلثي الأعز، وذو الرديّ ثلثي الأخس، وذو المتوسط ثلث كلٍّ): أي أوصى بثلاثة أثوابٍ متفاوتة: جيد، ومتوسط، وردي، وقال: الجيد لزيد، والمتوسط لعمرو، والردي لبكر، فهلك واحد ولا يدرى أي هو، والورثة تقول: لكلٍّ واحد هلك حَقُّكَ، فالوصية باطلة، لكن الورثة إن تسامحوا وسلّموا الثوبين الباقيين إلى زيد وعمرو وبكر، أخذ زيد ثلثي الأجود من الثوبين، وأخذ بكر ثلثي الردي، وعمرو ثلث كلٍّ واحد.

الوصية للقاتل، وهذا بخلاف ما إذا أقرّ بعين أو دين لوارثه، وللأجنبي حيث لا يصحُّ في حقِّ الأجنبي أيضاً، كما لا يصحُّ في حقِّ الوارث. كذا في الشروح.

[١] قوله: بطلت؛ لجهالة المستحق: أي الموصى له: كوصية لأحد هذين الرجلين.

[٢] قوله: لكن إن سلّموا ما بقي؛ من الأثواب الثلاثة فتعودُ صحيحة لزوال المانع من التسليم، لا المانع من الصحة؛ لأنَّ المانعَ منهما الجهالة، وهي باقية، والمانع من التسليم هو الجحود؛ أي جحود الورثة بقاء حقِّ كلٍّ، فتقسم بأن يأخذ ذو الجيد؛ أي الجيد في نفس الأمر ثلثي الأعز إلى الجيد... الخ.

ووجه هذه القسمة: أنَّ ذا الوسط حقه في الجيد من الباقيين إن كان الهالك أرفعَ منهما، وإن كان أردأَ منهما فحقُّه في الرديء منهما، فتعلّق حقه مرةً بهذا ومرةً بالآخر، وإن كان الهالك هو الوسط فلا حقَّ له فيهما.

فقد تعلّق حقه بكلٍّ واحدٍ من الباقيين في حال، ولم يتعلّق في الحالين، فيأخذ ثلث كلٍّ منهما، وذو الجيد مدّعي الجيد منهما لا الرديء، إذ لا حقَّ له فيه قطعاً، وذو الرديء يدّعي الرديء لا الجيد، فيسلّم ثلثا الجيد لذی الجيد، وثلثا الرديء لذی الرديء. هكذا ذكر صاحبُ «ردِّ المحتار»<sup>(١)</sup> ناقلاً عن «شرح الجامع الخاني».

وبيتٍ معيّنٍ من دارٍ مشتركة، قُسِمَتْ فَإِنْ أَصَابَ الموصي، فهو للموصى له، وإلّا فله قَدْرُهُ

(وبيتٍ معيّنٍ من دارٍ مشتركة، قُسِمَتْ فَإِنْ أَصَابَ الموصي، فهو للموصى له، وإلّا فله قَدْرُهُ)، أوصى زيدٌ لعمرٍ وبيتٍ معيّنٍ من دارٍ مشتركة بين زيدٍ وبكرٍ، يجبُ أن تقسم الدار، فإن وقع البيتُ في نصيبِ زيدٍ، فهو للموصى له، وإن وقع في نصيبِ الشريك فللموصى له مثلُ ذراعٍ ذلك البيت من نصيبِ الموصي، وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما وعند محمد رحمهما <sup>١١</sup> له مثلُ ذراعٍ نصفُ ذلك البيت

١١ أقوله: وعند محمد رحمهما... الخ؛ لأن الموصي أوصى بما يملكه وبما لا يملكه؛ لأن الدارَ بجميع أجزائها مشتركة، فنفذ الأول؛ أي الوصية بملكه وتوقّف الوصية بملك غيره على إجازة صاحبه، وهو إن ملكَ بعد ذلك بالقسمة التي هي مبادلة لا تنفذ الوصية السابقة.

كما إذا أوصى بملكٍ الغير ثم اشتراه ثم إذا قسموها، ووقع البيتُ في نصيب الموصي تنفذ الوصية في عين الموصي به، وهو نصف البيت، وإن وقع في نصيب صاحبه له مثل ذرع نصف البيت، تنفيذاً للوصية في بدلِ الموصى به عند فواته؛ كالجارية الموصى بها إذا قتلت خطأ تنفذ الوصية في بدلها.

بخلاف ما إذا بيعَ العبد الموصى به، حيث لا يتعلق الوصية بثمنه؛ لأن الوصية تبطلُ بالإقدام على البيع على ما مرّ في مسائل الرجوع عن الوصية.

ولهما: إنّه أوصى بما يستقرُّ ملكه فيه بالقسمة؛ لأن الظاهر أنّه يقصد الإيصاء بملكٍ منتفع به من كلِّ وجه، وذلك يكون بالقسمة؛ لأن الانتفاع بالمشاع قاصر، وقد استقرَّ ملكه في جميع البيت إذا وقع في نصيبه، فتنفذ الوصية فيه.

ومعنى المبادلة في هذه القسمة تابعٌ، وإنّما المقصودُ الإفرازُ تكميلاً للمنفعة؛ ولهذا يجزى على القسمة فيه.

وعلى اعتبار الإفراز يصيرُ كأن البيتَ ملكه من ابتداء، وإن وقع في نصيب الآخر تنفذ في قدرِ ذرعانٍ جميعه مما وقع في نصيبه، إمّا لآته عوضه كما ذكرناه، أو لأن مراد الموصي من ذكر البيت التقدير به تحصيلاً لمقصوده ما أمكن، إلا أنّه يتعيّن البيتُ إذا وقع في نصيبه جمعاً بين الجهتين التقدير والتملك، وإن وقع في نصيب الآخر عملنا

كما في الإقرار، وبألف عَيْنٍ من مال غير له الإجازة بعد موت الموصي، والمنع بعدها (كما في الإقرار): أي إن كان مكان الوصية<sup>(١)</sup> إقراراً، فالحكم كذلك، قيل: بالإجماع<sup>(٢)</sup>، وقيل: فيه خلاف محمد ﷺ.

(وبألف عَيْنٍ من مال غير له الإجازة بعد موت الموصي، والمنع بعدها)<sup>(٣)</sup>:  
 بالتقدير، أو لأنه أراد التقدير على اعتبار أخذ الوجهين، والتملك بعينه على اعتبار الوجه الآخر.

ثم إذا وقع البيت في نصيب غير الموصي، والدار مئة ذراع، والبيت عشرة أذرع، يقسم نصيبه بين الموصى له وبين الورثة على عشرة أسهم، تسعة منها للورثة وسهم للموصى له.

وهذا عند محمد ﷺ، فيضرب الموصى بخمسة أذرع نصف البيت والورثة بنصف الدار سوى البيت، وهو خمسة وأربعون، فيجعل كل خمسة سهماً، فيصير عشرة. وعندهما يقسم على أحد عشر سهماً؛ لأن الموصى له يضرب بالعشرة، وهم بخمسة وأربعين، فتصير السهام أحد عشر للموصى له سهران، ولهم تسعة. كذا في «الهداية»<sup>(١)</sup>.

[١] قوله: إن كان مكان الوصية... الخ؛ أي إقرار البيت من دار مشتركة مثل الوصية به، حتى يؤمر بتسليم كله إن وقع البيت في نصيب المقر عندهما، وإن وقع في نصيب الآخر يؤمر بتسليم مثله، وعند محمد ﷺ يؤمر بتسليم النصف أو قدر النصف. كذا في «الزَيْلَعِي»<sup>(٢)</sup>.

[٢] قوله: قيل بالإجماع؛ أي قيل: محمد ﷺ في الإقرار معهما لا خلاف فيه، فالفرق له: أن الإقرار بملك الغير صحيح، حتى أن من أقر بملك الغير لغيره ثم ملكه يؤمر بالتسليم إلى المقر له، والوصية بملك الغير لا تصح، حتى لو ملكه بوجه من الوجوه، ثم مات لا تصح وصيته ولا تنفذ. كذا في «الهداية»<sup>(٣)</sup>.

[٣] قوله: والمنع بعدها؛ أي له أن يمنع من التسليم بعد الإجازة؛ لأن هذا تبرع

(١) «الهداية» (٤: ٢٤٢).

(٢) «تبيين الحقائق» (٦: ١٩٣).

(٣) «الهداية» (٤: ٢٤٢).

فإن أقرَّ أحدُ الابنين بعد القسمةِ بوصيةً أبيه بالثلثِ دَفَعَ ثُلُثَ نصيبه، فإن وُلِدَتْ الموصى بها بعد موته فهما له، إن خرجا من الثلثِ وإلا أخذَ الثلثُ منها، ثمَّ منه أي بعد الإجازة، فإنه إن أجاز، فإجازته تبرُّع، فله أن يمتنع من التسليم.

(فإن أقرَّ<sup>(١١)</sup> أحدُ الابنين بعد القسمةِ بوصيةً أبيه بالثلثِ دَفَعَ ثُلُثَ نصيبه)، هذا عندنا، والقياسُ أن يعطيه نصفَ ما في يده، وهو قولُ زُفَرٍ رضي الله عنه؛ لأن إقراره<sup>(١٢)</sup> بالثلثِ يوجبُ مساواته إياه، وجه الاستحسان<sup>(١٣)</sup>: أنه أقرَّ بثُلثٍ شائع، فيكونُ مقرراً بثُلثٍ ما في يده.

(فإن وُلِدَتْ الموصى بها بعد موته فهما له)<sup>(١٤)</sup>: أي الأمةُ الموصى بها وولدها، (إن خرجا من الثلثِ وإلا أخذَ الثلثُ منها، ثمَّ منه)، هذا عند أبي حنيفة رضي الله عنه؛ لأنَّ التَّبَعَ

بمال الغير، فيتوقَّفُ على إجازته، وإذا أجازَ يكون تبرُّعاً منه، فله أن يمتنع من التسليم، بخلاف ما إذا أوصى بالزيادة على الثلث، وأجازت الورثة؛ لأنَّ الوصيةَ في مخرجها صحيحة بمصادقتها ملكَ نفسه، والامتناعُ لحقَّ الورثة، فإذا أجازَ سقط حقهم فتنفذ من جهة الموصي.

[١١] أقوله: فإن أقرَّ... إلخ؛ توضيحه: اقتسم الابنَانُ تركَةَ الأب ثمَّ أقرَّ أحدهما لرجلٍ أن أباه أوصى له بثُلثِ ماله دفع المقرَّ ثُلثَ نصيبه له.

[١٢] أقوله: لأنَّ إقراره... إلخ؛ يعني أن في زعم المقرَّ أن المَالَ يقسم اثلاثاً ونصيبُ الموصى له ونصيبُ كلِّ واحدٍ من الابنين سواء، فلمَّا أنكر أحدهما أو غاب جُعِلَ كأنَّ نصيبه لم يكن، فيقسم الباقي عليهما نصفين؛ لأنَّ نصيبهما سواء. كذا «غاية البيان».

[١٣] أقوله: ووجه الاستحسان: أنه أقرَّ بثُلثٍ شائع؛ في التركة التي نصفها في يد المقرِّ ونصفها في يد غيره، فيكون مقرراً بثُلثٍ ما في يده، بخلاف ما إذا أقرَّ أحدُ الابنين بدينٍ لغيره، فإنه يقضي للمقرِّ له بكلِّ الدين من نصيب المقرِّ، ووجه الفرق في «غاية البيان».

[١٤] أقوله: فهما له؛ أي الأمة والولد للموصى له، إنَّما كان الولدُ والأمةُ للموصى له إذا خرجا من الثلث؛ لأنَّ ما يحدث من النماء قبل القسمة يحدث على حكم ملك الميت، بدليل أنه يقضي به ديونه، وينفذ وصاياه، فينفذ الوصية بالثلث فيهما جميعاً؛ في الأمِّ أصالة، وفي الولد تبعاً؛ لاتصاله بالأم. كذا في «غاية البيان».

لا يزاحم الأصل<sup>(١)</sup>، وعندهما: يأخذ من كل واحد بالحصّة، فإذا كان<sup>(٢)</sup> له ستمئة درهم، وأمة تساوي ثلثمئة، فولدت ولدا يساوي ثلثمئة درهم بعد موت الموصى حتى صار ماله ألفا ومئتين، فثلث المال أربعمئة، فعند أبي حنيفة رحمته الله للموصى له الأم، وثلث الولد<sup>(٣)</sup>، وعندهما ثلثا كل منهما<sup>(٤)</sup>.

[١] أقوله: لا يزاحم الأصل؛ فيأخذ الموصى له ذلك الثلث من الأم، فإن نقص شيء من الثلث أخذه من الولد.

[٢] أقوله: فإذا كان... الخ؛ قال في «الهداية»<sup>(١)</sup>: في «الجامع الصغير»: عين صورة، وقال رجل له ستمئة درهم وأمة تساوي ثلاثمئة درهم، فأوصى بالجارية لرجل ثم مات، فولدت ولدا يساوي ثلاثمئة درهم قبل القسمة، فللموصى له الأم وثلث الولد عنده، وعندهما له ثلثا كل واحد منهما.

لهما: ما ذكرنا من أن الولد دخل في الوصية تبعاً حالة الاتصال، فلا يخرج عنها بالانفصال، كما في البيع والعق، فتنفذ الوصية فيهما على السواء من غير تقديم الأم. وله: إن الأم أصل، والولد تبع فيه، والتبع لا يزاحم الأصل، فلو نفذنا الوصية فيهما جميعاً تنتقض الوصية في بعض الأصل، وذلك لا يجوز بخلاف البيع؛ لأن تنفيذ البيع في البيع لا يؤدي إلى نقضه في الأصل.

بل يبقى تاماً صحيحاً فيه، إلا أنه لا يقابله بعض الثمن ضرورة مقابله بالولد، إذا اتصل به القبض، ولكن الثمن تابع في البيع، حتى يتعقد البيع بدون ذكره، وإن كان فاسداً. انتهى. وإنما قال: فولدت قبل القسمة؛ لأنه إذا ولدت بعد القسمة فهو للموصى له؛ لأنه نماء خالص ملكه؛ لتقرر ملكه فيه بعد القسمة.

[٣] أقوله: الأم وثلث الولد؛ وهو المئة، فالجموع أربعمئة؛ لأن الأم والولد فرض كل واحد منهما مساوي ثلاثمئة درهم، وعندهما: ثلثا كل منهما، فالجموع أربعمئة أيضاً.

[٤] أقوله: وعندهما ثلثا كل منهما؛ لأن الوصية تسري إلى الزوائد الحادثة قبل القسمة، بل إجماع لكون الشركة باقية على ملك الميت، وإذا ثبت السراية صار كأن الوصية وقعت بهما. هكذا في «الجلبي»<sup>(٢)</sup>.

(١) «الهداية» (٤: ٢٤٣ - ٢٤٤).

(٢) «ذخيرة العقبى» (ص ٦٢٠).

### باب العتق في المرض

العبرة لحال العقد في التصرف المنجز، فإن كان في الصحة فمن كل ماله، وإلا فمن ثلثه، والمضاف إلى موته من الثلث وإن كان في الصحة

### باب العتق في المرض<sup>(١)</sup>

(العبرة لحال العقد في التصرف المنجز<sup>(٢)</sup>، فإن كان في الصحة فمن كل ماله، وإلا فمن ثلثه<sup>(٣)</sup>، والمضاف إلى موته<sup>(٤)</sup> من الثلث وإن كان في الصحة)، التصرف المنجز: هو الذي أوجب حكمه في الحال، والمضاف إلى الموت: ما أوجب حكمه بعد موته: كأنت حر بعد موتي، أو هذا لزيد بعد موتي، ففي المنجز يعتبر حالة التصرف، فإن كان صحيحاً<sup>(٥)</sup> في تلك الحال ينفذ من الثلث، فالمراد التصرف الذي هو إنشاء ويكون فيه معنى التبضع، حتى أن الإقرار بالدين في المرض ينفذ من كل المال، والنكاح في المرض بمهر المثل ينفذ من كل المال، وأما المضاف إلى الموت، فيعتبر من الثلث سواء في زمن الصحة أو زمن من المرض.

[١] أقوله: باب العتق في المرض؛ هو من أنواع الوصية، لكن لما كان له أحكام مخصوصة أفرد في باب على حدة، وأخره عن صريح الوصية؛ لأن الصريح هو الأصل. هكذا في «الرد المختار»<sup>(١)</sup>.

[٢] أقوله: المنجز؛ هو الذي أوجب حكمه في الحال: أي حال صدوره، احتزبه عن التصرف المضاف الآتي بيانه، فالعبرة فيه لحال الإضافة. كذا في «الرد المختار»<sup>(٢)</sup>.

[٣] أقوله: فمن ثلثه؛ المراد التصرف المنجز الذي هو إنشاء، ويكون فيه معنى التبضع حتى أن الإقرار لغير الوارث بالدين في المرض ينفذ من كل المال، والنكاح فيه ينفذ بقدر مهر المثل من كل المال. كذا في «الدر المختار»<sup>(٣)</sup>.

[٤] أقوله: والمضاف إلى موته؛ وهو ما أوجب حكمه بعد موته كأنت حر بعد موته، أو هذا لزيد بعد موتي.

[٥] أقوله: فإن كان صحيحاً؛ إن وصليّة؛ لأن التصرف المضاف إلى الموت المعتبر

(١) «رد المختار» (٦: ٦٧٩).

(٢) «رد المختار» (٦: ٦٧٩).

(٣) «الدر المختار» (٦: ٦٧٩).

ومرضٌ صحَّ منه كالصَّحَّةِ، وإعتاقه ومحاباته وهبته وضمائه وصية، فإن حابي فأعتق، فهي أحق، وهما في عكسه سواء

(ومرضٌ صحَّ منه كالصَّحَّة<sup>(١)</sup>).

وإعتاقه<sup>(٢)</sup> ومحاباته وهبته<sup>(٣)</sup> وضمائه<sup>(٤)</sup> وصية، فإن حابي فأعتق، فهي أحق، وهما في عكسه سواء، صورة المحابة، ثم الإعتاق: باع عبدا قيمته مئتان بمئة، ثم أعتق عبداً قيمته مئة، ولا مال له سواهما، يُصَرَّفُ الثُلُثُ إلى المحابة، ويسعى المعتق في كلِّ قيمته، وصورة العكس، أعتق العبد الذي قيمته مئة

فيه حالة الموت، كما في «الدر»<sup>(١)</sup>.

[١] أقوله: ومرض صحَّ منه كالصحة؛ هكذا ذكرت هذه المسألة في هذا المحلِّ في عامَّة المعتمرات، كـ«الملتقى» و«الاصلاح» وغيرهما، والأولى ذكرها قبل قوله: والمضاف؛ لآته لا فرق فيه بين الصحة والمرض، فتأمل.

قال الفهستاني<sup>(٢)</sup>: فلو أوصى بشيء صارت باطلة؛ لآته ظهر بالصحة أنه لا يتعلَّق بما له حقُّ أحد، وهذا إذا قيَّد بالمرض، بأن قال: إن متُّ من مرضي هذا، وأما إذا أطلق ثمَّ صحَّ فباقية، وإن عاش بعد ذلك سنين كما في «التتمة».

والمقعدُ والفلسوج والمسلول إذا تطاول، ولم يقعه في الفراش كالصحيح «المجتبى»، ثمَّ حدَّ التطاول سنة، والحد في المرض المعتبر هو المبيح لصلاته قاعداً. هذا ما في «الدر المختار» وشرحه «رد المحتار»<sup>(٣)</sup>.

[٢] أقوله: وإعتاقه... إلخ؛ يعني حكم كلِّ ذلك كحكم الوصية، فيعتبر من الثلث.

[٣] أقوله: وهبته؛ أي إذا اتَّصل بها القبض قبل موته، أما إذا مات ولم يقبض فتبطل الوصية؛ لأنَّ هبة المريض هبة حقيقة، وإن كانت وصيته حكماً، كما صرح به قاضي خان<sup>(٤)</sup> وغيره. كذا في «رد المحتار»<sup>(٥)</sup>.

[٤] أقوله: وضمائه؛ وهو أعم من الكفالة؛ فإنَّ منه ما لا يكون كفالة، بأن قال

(١) ينظر: «رد المحتار» (٦: ٦٧٩).

(٢) «رد المحتار» (٦: ٦٧٩).

(٣) «رد المحتار» (٦: ٦٨٠).



وقالا : عتقه أولى فيهما ، ففي عتقه بين المحاباتين نصفٌ للأولى ونصفٌ للآخرين ، وفي محابةٍ بين عتقين ، لها نصفُ الثلث ، ولهما نصف ، والعتقُ أولى عندهما فيهما ثمَّ باعَ العبدُ الذي قيمتهُ مِئتانِ مِئَةً ، يَقسِمُ الثلثُ ، وهو المِئَةُ بينهما نصفين ، فالعبدُ المعتقُ يُعتَقُ نصفُهُ مجاناً ، ويسعى في نصفِ قيمته ، وصاحبُ المحابةِ يأخذُ العبدَ الآخرَ بمِئَةٍ وخمسين ، (وقالا : عتقه أولى<sup>(١)</sup> فيهما) ؛ لأنَّه لا يلحقهُ الفسخ<sup>(٢)</sup> . له : أن المحابة أقوى ؛ لأنَّه في ضمنِ عقدِ المعاوضة ، لكن إن وُجدَ العتقُ أولاً ، وهو لا يحتملُ الدَّفْعَ ، فيزاحمُ المحابةَ . (ففي عتقه<sup>(٣)</sup> بين المحاباتين نصفٌ للأولى ونصفٌ للآخرين ، وفي محابةٍ بين عتقين ، لها نصفُ الثلث ، ولهما نصف ، والعتقُ أولى عندهما فيهما .

أجنبي : خالغ امرأتك على ألف على آتي ضامن ، أو قال : بع عبدك هذا على أي ضامن ، لكن بخمسمئة من الثمن سوى الألف ، فإنَّ بدلَ الخلع يكون على الأجنبي لا على المرأة ، والخمسمئة على الضامن لا على المشتري . كذا في «ردِّ المحتار»<sup>(١)</sup> ناقلاً عن «العناية» .

[١] أقوله : وقالوا عتقه أولى... إلخ ؛ أي قال أبو يوسف ومحمد ﷺ : يبدأ بالعتق قبل المحابة ، قدَّم العتقَ أو أخر ، فإن لم يبقَ شيءٌ من الثلثِ بطلت الوصيةُ الباقية ، وإن بقي شيءٌ من الثلث تضاربَ أهلُ الوصايا الباقية على قدرِ وصاياهم ، وكان لكلٍ منهم قدرٌ ما يخصُّ وصيته من ذلك . كذا في «غاية البيان» .

[٢] أقوله : لأنَّه لا يلحقه الفسخ ؛ بخلاف المحابة ؛ لأنَّها ثابتة في ضمن البيع ، والبيع يُقبلُ الفسخ ، وكذا ما يتضمَّنه .

[٣] أقوله : ففي عتقه... إلخ ؛ هذا تفرُّيعٌ للمسألة الأولى ، صورته : إذا حابى ثمَّ أعتقَ ثمَّ حابى قَسِمَ الثلث بين المحاباتين نصفين لتساويهما في وقوعهما في ضمنِ عقدِ المعاوضة ، ثمَّ ما أصابَ المحابةَ الأخيرة قَسِمَ بينها وبين العتق ؛ لأنَّ العتقَ مقدَّمٌ عليها ، فيستويان .

ولو أعتقَ ثمَّ حابى ثمَّ أعتقَ قَسِمَ الثلث بين العتق الأوَّل والمحابة ، وما أصابَ

ووصيته بأن يعتق عنه بهذه المئة عبد لا ينفذ بما بقي إن هلك درهم بخلاف الحج<sup>(١)</sup> ووصيته بأن يعتق<sup>(٢)</sup> عنه بهذه المئة عبد لا ينفذ بما بقي إن هلك درهم بخلاف الحج<sup>(٣)</sup>، هذا عند أبي حنيفة رحمه الله، وعندهما: ينفذ العتق بما بقي<sup>(٤)</sup> كما في الحج. له: إن القرية<sup>(٥)</sup> تتفاوت بتفاوت قيمة العبد بخلاف الحج.

العتق قسّم بينه وبين العتق الثاني، هذا عند أبي حنيفة رحمه الله والعتق أولى عندهما فيهما؛ أي في صورتين. كذا في «الهداية»<sup>(٦)</sup>.

١ أقوله: ووصيته بأن يعتق... الخ؛ توضيحه: من أوصى بأن يعتق عنه بهذه المئة عبد؛ أي يشتري بهذه المئة عبد ويعتق عن الموصي، فهلك منها درهم، لم يعتق عنه بما بقي عند أبي حنيفة رحمه الله.

٢ أقوله: بخلاف الحج؛ أي إن أوصى بأن يحج عنه بهذه المئة فهلك منها درهم يحج عنه بما بقي.

٣ أقوله: وعندهما ينفذ العتق بما بقي؛ كما في الحج؛ لأنه وصية بنوع قرية، فيجب تنفيذها مهما أمكن اعتباراً بالوصية بالحج.

وله: إنه وصية بالعتق لعبد يشتري بمئة، وتنفيذها فيمن يشتري بأقل منه تنفيذ لغير الموصى له؛ لأن القرية تتفاوت بتفاوت قيمة العبد، وذلك لا يجوز بخلاف الوصية بالحج؛ لأنها قرية محضة هي حق الله تعالى، والمستحق لم يتبدل، وصارت هذه الوصية كما إذا أوصى لرجل بمئة فهلك بعضها، يدفع الباقي إليه.

قال في «الهداية»<sup>(٧)</sup>: قيل هذه المسألة بناءً على أصل آخر مختلف فيه، وهو أن العتق حق الله تعالى عندهما، حتى تقبل الشهادة عليه من غير دعوى، فلم يتبدل المستحق، وعنده حق العبد حتى لا تقبل البيّنة عليه من غير دعوى، فاختلف المستحق وهذا أشبه. انتهى.

٤ أقوله: إن القرية... الخ؛ يعني أن هذه وصية بعبد يشتري بمئة؛ لأن الموصي صرح بذلك، فصار الموصى له عبداً قيمته مئة لا من قيمته أقل منها. كذا في «الجلبي»<sup>(٨)</sup>.

(١) «الهداية» (٤: ٢٤٥ - ٢٤٦).

(٢) «الهداية» (٤: ٢٤٦).

(٣) «ذخيرة العقبى» (ص ٦٢٠).

وتبطل الوصية بعق عبده إن جنى بعد موته، فدفعت، وإن فدى لا، فإن أوصى لزید بثلث ماله وترك عبداً فادعى زيد عتقه في صحته، والوارث في مرضه، صدق الوارث، وحرم زيد إلا أن يفضل عن ثلثه شيء، أو يبرهن على دعواه

(وتبطل الوصية<sup>(١)</sup> بعق عبده إن جنى بعد موته، فدفعت، وإن فدى لا<sup>(٢)</sup>)، أوصى بأن يحق الورثة عبده بعد موته، فجنى العبد فدفعت، بطلت الوصية؛ لأن الدفع قد صح، فخرج عن ملكه، فبطلت الوصية، أما إن فدى الورثة كان الفداء في مالهم؛ لأنهم التزموه، فجازت الوصية؛ لأنه طهر عن الجناية.

(فإن أوصى لزید بثلث ماله وترك عبداً فادعى زيد عتقه في صحته، والوارث في مرضه، صدق الوارث، وحرم زيد إلا أن يفضل عن ثلثه شيء، أو يبرهن على دعواه)، أوصى لزید بثلث ماله، وأعتق عبداً، فادعى زيد أن الميت قد أعتق العبد في الصحة؛ لثلاثا يكون وصية، فتنفذ وصيته من ثلث المال، وقال الوارث: أعتقه في مرضه، والعتق في المرض مقدم على الوصية بثلث المال، فالقول للوارث؛ لأنه ينكر استحقاق زيد فيحرم زيد<sup>(٣)</sup>، إلا أن يكون ثلث المال زائداً على قيمة العبد، فتنفذ الوصية لزید فيما زاد الثلث على القيمة، أو يبرهن

[١] قوله: وتبطل الوصية... إلخ؛ لأن الدفع قد صح لما أن حق ولي الجناية مقدم على حق الموصي، فكذا على حق الموصي له؛ لأنه يتلقى الملك من جهته إلا أن ملكه باق، وإنما يزول بالدفع، فإذا خرج به عن ملكه بطلت الوصية، كما إذا باعه الموصي أو الورثة بعد موته. كذا في «الهداية»<sup>(١)</sup>.

[٢] قوله: وإن فدى لا؛ أي لا تبطل الوصية؛ لأن العبد طهر عن الجناية بالفداء، كأنه لم يجن فتنفذ الوصية، وكان الفداء في مالهم كما صرح به الشارح<sup>(٢)</sup>.

[٣] قوله: فيحرم زيد... إلخ؛ ولأن العتق حادث، والحوادث تضاف إلى أقرب الأوقات للتيقن بها، فكان الظاهر شاهداً للوارث، فيكون القول قوله مع اليمين إلا أن يكون ثلث المال زائداً على قيمة العبد... إلخ.

فإن ادعى رجل ديناً على ميت، وعبدُه إعتاقَه في صحته، وصدَّقهما وارثه، سعى العبدُ في قيمته

زيدٌ على أن العتقَ كان في الصَّحَّة<sup>(١)</sup>، فتقبلُ بيئته؛ لأنه خصمٌ<sup>(٢)</sup> في إثبات ذلك؛ ليثبت له الوصية بالثلث.

(فإن ادعى رجلٌ ديناً على ميت، وعبدُه إعتاقَه في صحته، وصدَّقهما وارثه، سعى العبدُ في قيمته)، هذا عند أبي حنيفة رحمته الله، وقالوا: يعتق، ولا يسعى في شيء؛ لأنَّ الدينَ والعتقَ في الصَّحَّةِ ظهراً معاً بتصديق الوارث في كلام واحد، فصار كأنَّهما وقعا معاً، والعتقُ في الصَّحَّةِ لا يوجبُ السَّعاية، له: أن الإقرارَ

[١] أقوله: كان في الصَّحَّة؛ أي لم يكن وقية، فحينئذٍ ثلث المال للموصى له. كذا في «غاية البيان».

[٢] أقوله: لأنه خصم... إلخ؛ جوابٌ عن إشكالٍ على قول أبي حنيفة رحمته الله، فإنَّ العتقَ عنده حقُّ العبد، فلا بدُّ من الخصومة والدعوى حتى تقبلُ البيِّنة، ولم توجد الدعوى من العبد، فينبغي أن لا تقبلُ البيِّنة على العتق.

والجوابُ عنه: إنَّ البيِّنة إنما وجدت من الخصم، فإنَّ الموصى له بهذه البيِّنة يثبتُ لنفسه حقاً، فيكون خصماً، والبيِّنة مقبولة من الخصم. كذا في «الكفاية»<sup>(١)</sup>.

[٣] أقوله: فإن ادعى رجلٌ... إلخ؛ توضيحه: مَنْ ترك عبداً، فقال العبدُ للوارث: أعتقني مورثك في الصَّحَّة، وقال رجل: على مورثك ألف درهم، فصدَّقهما الوارثُ سعى العبدُ في قيمته، هذا عند أبي حنيفة رحمته الله.

وقالوا: يعتق ولا يسعى في شيء؛ لأنَّ الدينَ والعتقَ في الصَّحَّةِ ظهراً معاً بتصديق الوارث في كلام واحد، فصارا كأنَّهما كانا معاً، والعتقُ في الصَّحَّةِ لا يوجبُ السَّعاية، وإن كان على المعتق دين.

له: إنَّ الإقرارَ بالدينِ أقوى؛ لأنه يعتبرُ من جميع المال، والإقرارُ بالعتق في المرض يعتبرُ من الثلث، والأقوى يدفعُ الأدنى، فيجب أن يبطلَ العتقُ أصلاً؛ لكنَّه بعد وقوعه لا يحتملُ البطْلان، فيدفعُ من حيث المعنى بإيجابِ السَّعاية.

بالدين أقوى؛ لأنه في المرض يعتبر من كل المال، والإقرار بالعتق في المرض يعتبر من الثلث، فيجب أن يبطل العتق، لكنه لا يحتمل البطلان، فيبطل معنى بإيجاب السعاية.

وعلى هذا الخلاف: إذا مات الرجل وترك ألف درهم، فقال رجل: لي علي الميت ألف درهم ديناً، وقال الآخر: كان لي عنده ألف درهم وديعة، فقال الوارث: صدقتما، قال في «الهداية»: فعنده الوديعة أقوى، وعندهما: سواء.

قال أستاذ أستاذي أخي المعظم مولانا محمد عبد الحليم أدخله الله في جنات النعيم: هذا من المسامحات، فإن الكبار القدماء رحمهم الله ذكروا الخلاف على العكس، فالحاكم في «مختصر الكافي»، والفقيه أبو الليث في كتاب «مختلف الرواية»، والقُدوري في كتاب «التقريب»، وفخر الإسلام في «شرح الجامع الصغير»، والصدر الشهيد والإمام نجم الدين النسفي في كتاب «الحصر» وغيرهم قالوا: إن عندهما الوديعة أقوى، وعنده <sup>(١)</sup> سواء. والتفصيل في «غاية البيان».



(١) في الأصل: عندهما.

## باب الوصية للأقارب وغيرهم

جاره: مَنْ لصقَ به

### باب الوصية للأقارب<sup>(١)</sup> وغيرهم

(جاره<sup>(٢)</sup>: مَنْ لصقَ به ) ، هذا عند أبي حنيفة رحمته الله <sup>(٣)</sup> ، وعندهما: الملاصق

وغيره<sup>(٤)</sup> سواء.

[١] أقوله: باب الوصية للأقارب... إلخ؛ لَمَّا كان هذا البابُ مشتملاً على الوصايا بالقوم المخصوصين آخرَ ذكره عن الأبواب المتقدمة؛ لِقَلَّةِ فائدته؛ لأنَّ ما تقدَّم لا يختصُّ بقوم دون قوم، فكان لعموم فائدته تقدُّمُهُ ذكراً أولى. كذا في «غاية البيان».

[٢] أقوله: جاره... إلخ؛ أي مَنْ أوصى لجيرانه فهم الملاصقون به؛ لأنَّ جاره مَنْ لصقَ به؛ أي اتَّصل دارُهُ بدارِ الموصي، قربت الأبواب أو بعدت، رجالاً كانوا أو نساء، ذمَّين كانوا أو مسلمين، فالوصية بينهم على السوية.

[٣] أقوله: هذا عند أبي حنيفة رحمته الله؛ وهو القياس؛ لأنَّ الجارَ من المجاورة، وهي الملاصقة حقيقة؛ ولهذا يستحقُّ الشفعة بهذا الجوار؛ ولأنَّه لَمَّا تعدَّرَ صرفُهُ إلى الجميع يصرفُ إلى أخصِّ الخصوص وهو الملاصق.

[٤] أقوله: وغيره؛ يَمْنُ يسكنُ في محلَّة الموصي، ويجمعهم مسجدُ المحلَّة، وهذا استحسان؛ لأنَّ هؤلاء كلُّهم يُسمُّون جيراناً عرفاً، وقد يؤيِّدُ هذا بقول رسول الله ﷺ: «لا صلاةَ لجارِ المسجدِ إلَّا في المسجد»<sup>(١)</sup>.

وفسرهُ عليّ رحمته الله بكلِّ مَنْ سمعَ النداء؛ ولأنَّ مقصدَ الموصي من الوصية هو الجيران، واستجابته ينتظمُ الملاصق وغيره، إلَّا أنَّه لا بدَّ من الاختلاط، وذلك عند اتِّحاد المسجد، قال في «الهداية»<sup>(٢)</sup>: قالوا: ويستوي فيه الساكن والمالك، والذكر والأنثى، والمسلم والذمي؛ لأنَّ اسمَ الجار يتناولهم، وفي العبد الساكن اختلاف.

(١) في «المستدرک» (١: ٣٧٣)، و«سنن البيهقي الكبير» (٣: ٥٧)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (١:

٣٠٣)، و«مصنف عبد الرزاق» (١: ٤٩٧)، و«شرح معاني الآثار» (١: ٣٩٤)، وصححه ابن

حزم، ينظر: «فتح باب العناية» (١: ٢٣١)، وغيرها.

(٢) «الهداية» (٤: ٢٤٩).

وصهره: كل ذي رحم محرم من عرسه، وختنه: كل زوج ذات رحم محرم منه

(وصهره<sup>(١)</sup>: كل ذي رحم محرم من عرسه.

وختنه: كل زوج ذات رحم محرم منه<sup>(٢)</sup>.

وأهله: عرسه<sup>(٣)</sup>، هذا عند أبي حنيفة رحمته الله

[١] أقوله: وصهره؛ - بكسر الصاد المهملة - : كل ذي رحم محرم من زوجته كآبائها وأعمامها وأخوالها وأخواتها وغيرهم، لما روي أنه عليه السلام لما تزوج جويرية عليها السلام أعتق كل ملك من ذي رحم محرم منها، وكانوا يسمون أصهار النبي عليه السلام، فمن أوصى لأصهاره، فالوصية لكل ذي رحم محرم من امرأته، وهذا التفسير اختار محمد عليه السلام. وقال في «الصحيح»<sup>(١)</sup>: الأصهار: أهل بيت المرأة، وقال في «بجمل اللغة»: قال الخليل: لا يقال لأهل بيت المرأة إلا الأصهار، وقال فخر الإسلام في «شرح الروايات»: أما الصهر فقد يطلق على الحتن، لكن الغالب ما ذكره محمد عليه السلام. كذا في «غاية البيان».

وفي «الهداية»<sup>(٢)</sup>: وكذا يدخل فيه كل ذي رحم محرم من زوجة أبيه، وزوجة ابنه، وزوجة كل ذي رحم محرم منه؛ لأن الكل أصهار. انتهى.

[٢] أقوله: زوج كل ذات رحم محرم منه؛ كأزواج البنات والأخوات والعمات والخالات وغيرهن، وهذا المشهور.

قال في «العناية»<sup>(٣)</sup>: الحتن كما يطلق على أزواج المحارم يطلق على محارم الأزواج، فمن أوصى لأختانه فالوصية لزوج كل ذات رحم محرم منه، ويكون كل ذي رحم من أزواج المحارم من الذكر والأنثى، ومحارم الأزواج كلهم في قسمة الثلث سواء. وفي «الهداية»<sup>(٤)</sup>: ويستوي فيه الحر والعبد، والأقرب والأبعد؛ لأن اللفظ يتناول الكل.

[٣] أقوله: وأهله عرسه؛ فمن أوصى لأهل فلان فهي على زوجته عند الأعظم

(١) «الصحيح» (١: ٣٩٨).

(٢) «الهداية» (٤: ٢٤٩).

(٣) «العناية» (١٠: ٤٧٧).

(٤) «الهداية» (٤: ٢٤٩).

وآله: أهل بيته، وأبوه وجده منهم، وأقاربه وأقرباؤه وذو قرابته وأنسابه: محرماه فصاعداً من ذوي رحمه الأقرب فالأقرب غير الوالدين والولد

وعندهما: كل من يعولهم<sup>(١)</sup> ويصيبهم نفقته؛ لقوله ﷺ: ﴿وَأَتَوْفَ بِأَهْلِكُمْ أَجْمَعِينَ﴾<sup>(٢)</sup> له: أنه حقيقة في الزوجة، قال الله ﷻ: ﴿وَسَارَ بِأَهْلِيهِ﴾<sup>(٣)</sup>، ويقال: تأهل فلان.

(وآله: أهل بيته، وأبوه وجده منهم.)

وأقاربه وأقرباؤه وذو قرابته وأنسابه: محرماه فصاعداً من ذوي رحمه الأقرب فالأقرب غير الوالدين والولد، وإنما قال محرماه؛ لأن أقل الجمع هنا اثنان، فاعتبر الأقربة، كما في الميراث، وهذا عند أبي حنيفة رحمته، وقالوا: الوصية لكل من ينسب إلى أقصى أب له أدرك الإسلام، وعند بعض المشايخ رحمته إلى أقصى أب له أسلم، ويدخل الأبعد مع وجود الأقرب، ثم لا يدخل قرابة الولادة<sup>(٤)</sup>، وقد قيل: من قال للوالد قريباً فهو عاق.

[١] أقوله: من يعولهم؛ من عال عياله؛ أي أنفق عليهم، فقوله: وتصيبهم، عطف تفسير منه. كذا في «الجلبي»<sup>(٥)</sup>.

[٢] أقوله: وعند بعض المشايخ؛ قال شراح «الهداية»: ثمرة هذا الخلاف أن الموصي إذا كان علوياً فعلى القول الأول أقصى الأب أبو طالب لأنه أدرك الإسلام وإن لم يسلم فيدخل أولاد عقيل رحمته وجعفر رحمته، وعلى القول الثاني علي رحمته فلا يدخلون. كذا في «الجلبي»<sup>(٦)</sup>.

[٣] أقوله: ثم لا يدخل قرابة الولادة؛ قال محمد رحمته: قال الله ﷻ: ﴿الْوَصِيَّةُ لِلْأُولَئِينَ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُنْقِبِينَ﴾<sup>(٧)</sup>، فأخرج الوالدين من القرابة، فكما يخرج الوالدان من القرابة فكذلك يخرج الولد من قرابة الوالد؛ لأن القرابة يكون

(١) من سورة يوسف، الآية (٩٣).

(٢) من سورة القصص، الآية (٢٩).

(٣) «ذخيرة العقبى» (ص ٦٢١).

(٤) «ذخيرة العقبى» (ص ٦٢١).

(٥) البقرة: ١٨٠.



فإن كان له عمّان وخالان، فذا لعميه، وفي عمّ وخالين نصفٌ بينه وبينهما  
 (فإن كان له عمّان<sup>(١)</sup> وخالان، فذا لعميه)، هذا عند أبي حنيفة رحمته الله، وقالوا:  
 يقسمُ بينهم أرباعاً لعدم اعتبار الأقربة.  
 (وفي عمّ وخالين<sup>(٢)</sup> نصفٌ بينه وبينهما)؛ لأنَّ أقلَّ الجمع إذا كان اثنين،  
 فللواحد النصفُ بقي النصفُ الآخر، فيكون للخالين<sup>(٣)</sup>، وعندهما: يقسمُ أثلاثاً  
 بينهم.

من الجانبين، فلا يسمّى قريباً. كذا في «غاية البيان».  
 [١] أقوله: فإن كان له عمّان... إلخ؛ هذا تفرّيعٌ على قوله: الأقرب فالأقرب؛ أي  
 إن كان للموصي عمّان وخالان فذا: أي الموصى به لعميه؛ لأنّهما أقرب من الخالين؛  
 لأنَّ قرابتهما من جهة الأب، والإنسان ينسبُ إلى أبيه.  
 ألا ترى أنَّ الولاية للعمّ دون الخال في النكاح، فثبت أنّهما أقربُ من طريق  
 الحكم، «اتقاني»، وهذا حيث كان الوارثُ غيرهما، وكذا يقال فيما بعد، وهو ظاهر.  
 هكذا «الرد المحتار»<sup>(١)</sup>.

[٢] أقوله: وفي عمّ وخالين... إلخ؛ أي إذا أوصى لأقاربه، وترك عمّاً وخالين،  
 فللعمّ النصف، والنصفُ الباقي للخالين؛ لأنَّ أقلَّ الجمع... إلخ، وقوله: نصف صيغة  
 ماضٍ، مبني على المفعول من التنصيف، والضمير يرجع إلى الموصى له.  
 [٣] أقوله: فيكون للخالين؛ لأنَّ اللفظَ جمع، فلا بُدَّ من اعتبار الجمع فيه وهو  
 الاثنان في الوصية كما مرّ مراراً، فيضمُّ إلى العمّ الخالان؛ ليصيرَ جمعاً، فيأخذُ العمّ  
 النصف؛ لأنّه أقرب، ويأخذُ الخالان النصف الباقي؛ لعدم مَنْ تقدّم عليه. كذا في  
 الزَّيْلَعِي.

بخلاف ما إذا أوصى لذي قرابة، وللموصي عمّ وخالان، حيث يكونُ الكلُّ  
 للعمّ؛ لأنَّ اللفظَ للمفرد، فيحرزُ الواحد الكلَّ، إذ هو الأقرب. كذا في «الهداية»<sup>(٢)</sup>.

(١) «رد المحتار» (٦: ٦٨٦).

(٢) «الهداية» (٤: ٢٥٠).

وفي عم له نصف، والعم والعمّة سواء فيها، وفي ولد زيد الذكر والأنثى سواء (وفي عم له نصف)<sup>(١)</sup>؛ أي أوصى للأقارب، وله عم واحد له النصف لما ذكرنا آنفاً.

(والعم والعمّة سواء<sup>(٢)</sup> فيها.)  
وفي ولد زيد الذكر والأنثى سواء.

[١] أقوله: وفي عم له نصف؛ أي فيما إذا أوصى للأقارب، وله عم واحد فللعَم نصف الوصية، ويرد النصف على الورثة؛ لعدم من يستحقه؛ لأن اللفظ جمع، وأدناه في الوصية الاثنان، فيكون لكل واحد منهما النصف؛ فلذا يعطى له النصف، والنصف الآخر يرد على الورثة. كذا في «الزّيْلعي»<sup>(١)</sup>.

واعترض بأن في هذا جعل عدم المزاحم بمنزلة وجود المزاحم، حيث قيل: إذا كان معه عم آخر كان له النصف، فكذا إذا لم يكن معه عم آخر كان له النصف، فكان القائل أن يقول: إذا كان له عم واحد كان له الثلث؛ لأنه إذا كان معه عمّان كان له الثلث، فكذا إذا لم يكن معه غيره، وعلى هذا يقال: يجب له الربع أو الخمس عند انفراذه قياساً على تقدير أن يكون معه ثلاثة أو أربعة أعمام.

وأجيب: بأن ذلك غير لازم؛ لأن اعتبار المجموع كلّها ساقطة؛ لتعذّره، فتعيّن أدنى ما يستعمل فيه وهو الاثنان؛ لتيقّنه، والعم الواحد نصف الاثنين، فيكون له نصف مالها، فإذا أخذ العم النصف صار كأن لم يكن، فيكون الباقي للورثة. هكذا في «العناية»<sup>(٢)</sup>.

[٢] أقوله: والعم والعمّة سواء؛ أي إن أوصى لأقاربه وله عم وعمّة فهما سواء في الوصية؛ أي يقسم الموصى به بينهما على السوية؛ لاستواء قرابتهما، والعمّة وإن لم تكن وارثة فهي مستحقة للوصية كما لو كان قريب رقيقاً أو كافراً. كذا في «الهداية»<sup>(٣)</sup>.  
[٣] أقوله: وفي ولد زيد... الخ؛ أي إن أوصى لولد زيد، فالوصية بينهم، والذكر والأنثى فيه سواء في القسمة والاستحقاق؛ لأن اسم الولد يتنظم الكل انتظاماً واحداً،

(١) «تبين الحقائق» (٦: ٢٠٢).

(٢) «العناية» (١٠: ٤٧٩).

(٣) «الهداية» (٤: ٢٥٠).

وفي ورثته ذكر كائنين، وفي أيتام بنيه، وعميانهم، وزمناهم، وأراملهم، دخل فقيرهم وغنيهم، وذكرهم وإنائهم إن أحصوا، وإلا فللفقراء منهم

وفي ورثته<sup>(١)</sup> ذكر كائنين؛ لأنه اعتبر الوراثة، وحكم الإرث هذا.  
(وفي أيتام بنيه<sup>(٢)</sup>، وعميانهم، وزمناهم، وأراملهم، دخل فقيرهم وغنيهم، وذكرهم وإنائهم إن أحصوا، وإلا فللفقراء منهم)، أوصى لأيتام بني زيد، أو عميانهم... إلى آخره

حتى لو كانوا ذكوراً وإنائاً يقسم بينهم بالسوية.  
ولو كان الكل إنائاً دخلن تحت الوصية؛ لأن الوصية حصلت باسم الولد، واسم الولد يطلق على الإنائ حالة الانفراد، وكما يطلق على الذكور، ثم في مسألتنا إن لم يكن له إلا ولد واحد كان الموصى به كله له، بخلاف ما لو أوصى لأولاد فلان وله ولد واحد، فإنه يستحق النصف، ووجه الفرق مذكور في «الكفاية»<sup>(١)</sup>.

١١ أقوله: وفي ورثته... الخ؛ أي إذا أوصى لورثة زيد فالوصية بينهم، للذكر مثل حظ الأنثيين؛ لأنه لما نص على لفظ الورثة أذن ذلك بأن قصده التفضيل كما في الميراث.

قال في «الكفاية»<sup>(٢)</sup>: هذا إذا مات الموصي لورثته، ثم مات الموصي، أما إذا مات الموصي قبل أن يموت الموصى لورثته فالوصية باطلة.

٢٢ أقوله: وفي أيتام بنيه؛ أي لو أوصى لأيتام بني فلان أو لعميانهم أو لزمناهم أو لأراملهم إن كانوا قوماً يحصون دخل في الوصية فقيرهم وغنيهم، ذكورهم وإنائهم؛ لأنه أمكن تحقيق التملك في حقهم، والوصية تملك، وإلا أي وإن كانوا لا يحصلون، فالوصية في الفقراء منهم؛ لأن المقصود من الوصية القرية، وهي في سد الحاجة، وردّ الجوعة، وهذه الأسامي تشعر بتحقيق الحاجة، فجاز حملها على الفقراء<sup>(٣)</sup>.  
اعلم أن الأيتام جمع يتيم؛ وهو اسم لصغير مات أبوه؛ لقول النبي ﷺ: «لا يتم

(١) «الكفاية» (٩: ٤٠٦).

(٢) «الكفاية» (٩: ٤٠٦).

(٣) ينظر: «الهداية» (٤: ٢٥١).

## وفي بني فلان الأثنى منهم

فإن كانوا قوماً يحصون<sup>(١)</sup> دَخَلَ الْفَقِيرُ وَالْغَنِيُّ، فَإِنَّهُ يَكُونُ تَمْلِكاً لَهُمْ، وَإِنْ كَانُوا قَوْمًا لَا يَحْصُونَ، لَا يَكُونُ تَمْلِكاً لَهُمْ، بَلْ يَرَادُ بِهِ الْقَرَبَةُ، وَهِيَ فِي دَفْعِ الْحَاجَةِ، فَيَصْرِفُ إِلَى الْفُقَرَاءِ مِنْهُمْ: أَيِ فُقَرَاءِ أَيْتَامِ بَنِي زَيْدٍ، أَوْ فُقَرَاءِ عَمِيَانِهِمْ، وَكَذَا فِي الْبَاقِي.

(وفي بني فلان<sup>(٢)</sup> الأثنى منهم.

بعد الحلم<sup>(١)</sup>، رواه أبو داود في «سننه»؛ ولأنَّ الْيَتِيمَ عبارة عن الانفراد: يقال: درةٌ يَتِيمَةٌ؛ أي لا نظيرَ لها، منفردة، فَمَنْ انفردَ عَمَّنْ يربيه في حال حاجته إلى التَّربِيَةِ كان يَتِيمًا، وبعد البلوغ قد استغنى عَمَّنْ يربِّيه لقدرته على القيام بمصالح نفسه فلا يسمَّى يَتِيمًا.

والأراملُ جمعُ أرمل، في «التهذيب»: يقال للفقير الذي لا يقدرُ على شيء من رجلٍ أو امرأة أرمل، ولا يقال: التي لا زوجَ لها وهي موسرة أرملة. وقال الشعبي<sup>(٢)</sup>: الأنوثة ليست بشرط، بل يدخل فيه الذكرُ والأنثى إلا أنَّ الصحيح ما فسره محمد<sup>(٣)</sup> أنَّ الأرملة: هي المرأة البالغة التي كان لها زوج فارقها أو مات عنها، دخل بها أو لم يدخل، وقوله حجة في اللغة. وقال بعضهم: الأرملة التي لا زوجَ لها، ولا يشترط أنه كان لها زوج. كذا في «الكفاية»<sup>(٢)</sup>.

[١] أقوله: قوما يحصون؛ تفسيره عند أبي يوسف<sup>(١)</sup> أن يحصون بغير كتاب وحساب، وقال محمد<sup>(٢)</sup>: إذا كانوا أكثر من مئة فهم لا يحصون، وقال بعضهم: مفوض إلى رأي القاضي، وعليه الفتوى، وإليه يشير ما قاله محمد<sup>(٣)</sup>. كذا في «الكفاية»<sup>(٣)</sup> ناقلًا عن «فتاوى قاضي خان».

[٢] أقوله: وفي بني فلان... الخ؛ أي لو أوصى لبني فلان يدخل فيه الإناث، قال

(١) في «سنن أبي داود» (٣: ١١٥)، وغيرها.

(٢) «الكفاية» (٩: ٤٠٤ - ٤٠٥).

(٣) «الكفاية» (٤: ٤٠٤ - ٤٠٥).

## وبطلت الوصية لمواليه فيمن معتقون ومعتقون

وبطلت الوصية لمواليه فيمن معتقون ومعتقون؛ لأن اللفظ<sup>(١)</sup> مشترك<sup>(٢)</sup>، ولا عموم له، ولا قرينة تدل على أحدهما، وفي بعض كتب الشافعي<sup>(٣)</sup> أن الوصية لكل<sup>(٤)</sup>.

في «الكفاية»<sup>(٥)</sup>: إنما يدخل الإنث تحت هذه الوصية فيما إذا اختلط الذكور والإنث، وأما إذا انفرد الإنث فلا شيء لهن بالاتفاق.

وهذا أي دخول الإنث في هذه الوصية أول قول أبي حنيفة<sup>(٦)</sup>، وهو قولهما؛ لأن جمع الذكور يتناول الإنث، ثم رجع وقال: يتناول الذكور خاصة؛ لأن حقيقة الاسم المذكور وانتظامه للإنث يجوز، والكلام حقيقة، بخلاف ما إذا كان بنو فلان اسم قبيلة أو فخذ، حيث يتناول الذكور والإنث؛ لأنه ليس يراد بها أعيانهم؛ إذ هو مجرد الانتساب. كذا في «الهداية»<sup>(٧)</sup>.

١١ أقوله: لأن اللفظ مشترك... إلخ؛ توضيحه: إن الجهة مختلفة؛ لأن أحدهما: أي المعتق بكسر التاء يسمى مولى النعمة، والثاني: أي المعتق بفتح التاء يسمى منعم عليه، فصار لفظ المولى مشتركاً، ولا عموم له؛ أي لا يجوز عموم المشترك، بأن يراد به كلا معنييه معاً بإطلاق واحد، ولا قرينة تدل على أحد: أي لا ترجيح البعض على البعض فبقي مجهول المراد، فلا يدرى أن المراد أيهما.

١٢ أقوله: للكل؛ لأن الاسم يتناولهم؛ لأن كلا منهن يسمى مولى، فصار كالأخوة. كذا في «الهداية»<sup>(٨)</sup>.



(١) أي لفظ المولى مشترك بينهما فلا ينتظمها في موضع الإثبات، وتامه في «فتح باب العناية» (٣): (٤٣٦).

(٢) ينظر: «النكت» (٢: ٦٨٧)، وغيرها.

(٣) «الكفاية» (٤٠٥ - ٤٠٦).

(٤) «الهداية» (٤: ٢٥١).

(٥) «الهداية» (٤: ٢٥١).

## باب الوصية بالسكنى والخدمة

تصح الوصية بخدمة عبده، وسكنى داره مدة معينة وأبدأ وبغلتها، فإن خرجت الرقبة من الثلث سلّمت إليه لها، وإلا قسّم الدار أثلاثاً ويهايا العبد

## باب الوصية بالسكنى والخدمة<sup>(١)</sup>

(تصح الوصية<sup>(٢)</sup> بخدمة عبده، وسكنى داره مدة معينة وأبدأ وبغلتها<sup>(٣)</sup>، فإن خرجت<sup>(٤)</sup> الرقبة من الثلث سلّمت إليه لها) : أي إلى الموصى له لأجل الوصية، (وإلا<sup>(٥)</sup> قسّم الدار أثلاثاً ويهايا العبد) : أي يقسم الدار ويسلم إلى الموصى له مقدار

١ أقوله : باب الوصية بالسكنى والخدمة ؛ لما فرغ من أحكام الوصايا المتعلقة بالأعيان شرع في بيان أحكام الوصايا المتعلقة بالمنافع، وأخر هذا الباب لما أنّ المنافع بعد الأعيان وجوداً، فأخرها عنها وضعاً. كذا في «العناية»<sup>(١)</sup>.

٢ أقوله : تصح الوصية... إلخ ؛ لأنّ المنافع يصحّ تملكها في حالة الحياة ببدل، كما في الإجارة، وبغير بدل كما في العارية، فكذا بعد الممات ؛ لحاجته كما في الأعيان. ويكون محبوساً على ملك الموصى في حقّ المنفعة، حتى يملكها الموصى له على ملكه، كما يستوفي الموقوف عليه منافع الوقف على حكم ملك الواقف، وتصح مؤقّناً ومؤبداً كما في العارية، فإنّها تملك على أصلنا بخلاف الميراث.

٣ أقوله : وبغلتها ؛ أي تصحّ الوصية بغلة العبد والدار ؛ لأنّه بدل المنفعة، فأخذ حكمها، والمعنى يشملهما، الغلة : كلّ ما يحصل من ريع أرض أو كرائتها، أو أجرة غلام أو نحو ذلك. كذا في «المغرب»<sup>(٢)</sup>.

٤ أقوله : فإن خرجت... إلخ ؛ أي إن خرجت رقبة العبد من الثلث سلّمت إلى الموصى له ؛ لأجل الوصية، يعني ليعتد العبد الموصى به للموصى له ؛ لأنّ حقّ الموصى له في الثلث لا تراحه الورثة. كذا في «الهداية»<sup>(٣)</sup>.

٥ أقوله : وإلا... إلخ ؛ أي وإن لم تخرج الرقبة، يعني وإن كان لا مال للموصى

(١) «العناية» (١٠ : ٤٨٥).

(٢) «المغرب» (ص ٣٤٤).

(٣) «الهداية» (٤ : ٢٥٢).

وَبِمَوْتِهِ فِي حَيَاةِ مَوْصِيهِ تَبْطُلُ ، وَبَعْدَ مَوْتِهِ يَعُودُ إِلَى الْوَرِثَةِ ، وَبَشْمَرَةِ بَسْتَانِهِ إِنْ مَاتَ وَفِيهِ ثَمَرَةٌ لَهُ هَذِهِ فَقَطْ ، وَإِنْ ضَمَّ أَبَدًا ، فَلَهُ هَذِهِ وَمَا يَحْدُثُ كَمَا فِي غَلَّةِ بَسْتَانِهِ تُلْثُ الْمَالُ لَيْسَكُنَ فِيهِ ، وَالْعَبْدُ يَخْدُمُ الْمَوْصِي لَهُ بِمَقْدَارٍ مَا صَحَّتْ فِيهِ الْوَصِيَّةُ ، وَيَخْدُمُ الْوَرِثَةَ بِمَقْدَارٍ مَا لَمْ تَصَحَّ.

(وَبِمَوْتِهِ<sup>(١)</sup> فِي حَيَاةِ مَوْصِيهِ تَبْطُلُ ، وَبَعْدَ مَوْتِهِ يَعُودُ إِلَى الْوَرِثَةِ) : أَيِّ بَمَوْتِ الْمَوْصِي لَهُ بَعْدَ مَوْتِ مَوْصِيهِ تَعُودُ إِلَى وَرِثَةِ الْمَوْصِي ؛ لِأَنَّهُ أَوْصَى بِأَنْ يَنْتَفِعَ الْمَوْصِي لَهُ عَلَى مَلِكِ الْمَوْصِي ، فَإِذَا مَاتَ الْمَوْصِي لَهُ يَعُودُ إِلَى وَرِثَةِ الْمَوْصِي بِحُكْمِ الْمَلِكِ . (وَبَشْمَرَةِ بَسْتَانِهِ إِنْ مَاتَ وَفِيهِ ثَمَرَةٌ لَهُ هَذِهِ فَقَطْ) : أَيِّ لِلْمَوْصِي لَهُ الثَّمَرَةُ الْكَائِنَةُ حَالَ مَوْتِ الْمَوْصِي لَا مَا يَحْدُثُ بَعْدَهُ ، (وَإِنْ ضَمَّ أَبَدًا ، فَلَهُ هَذِهِ وَمَا يَحْدُثُ كَمَا فِي غَلَّةِ بَسْتَانِهِ) : أَيِّ أَوْصَى بِغَلَّةِ بَسْتَانِهِ سَوَاءً ضَمَّ<sup>(٢)</sup> لَفْظُ الْأَبَدِ أَوْ لَا ، فَلَهُ هَذِهِ وَمَا يَحْدُثُ .

غَيْرِهِ قِسْمَ الدَّارِ ، وَيُسَلَّمُ إِلَى الْمَوْصِي لَهُ مَقْدَارُ ثُلْثِ الْمَالِ ؛ لِأَنَّ حَقَّهُ فِي الثَّلْثِ ، وَحَقَّهُمْ فِي الثَّلَاثِينَ ، كَمَا فِي الْوَصِيَّةِ فِي الْعَيْنِ ، وَلَا تَمُكِّنُ قِسْمَةَ الْعَبْدِ أَجْزَاءً ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَجَزَّى ، فَصَرْنَا إِلَى الْمَهَايَةِ إِيْفَاءً لِلْحَقِّينَ . كَذَا فِي «الْهِدَايَةِ»<sup>(١)</sup> .

[١] أقوله : وَبِمَوْتِهِ... الخ ؛ أَيِّ مَوْتِ الْمَوْصِي لَهُ فِي حَيَاةِ مَوْصِيهِ تَبْطُلُ الْوَصِيَّةُ ؛ لِأَنَّ إِيْجَابَ الْوَصِيَّةِ يَكُونُ بَعْدَ الْمَوْتِ ؛ لِأَنَّهُ مَتَعَلِّقٌ بِوُجُودِ الْمَوْتِ ، فَإِذَا مَاتَ الْمَوْصِي لَهُ لَمْ يَصَحَّ الْإِيْجَابُ ، كَمَا لَا يَصَحُّ إِيْجَابُ الْبَائِعِ لِلْمَشْتَرِي بَعْدَ مَوْتِهِ . كَذَا فِي «غَايَةِ الْبَيَانِ» .

[٢] أقوله : سَوَاءً ضَمَّ... الخ ؛ وَالْفَرْقُ أَنَّ الثَّمَرَةَ اسْمٌ لِلْمَوْجُودِ عَرَفًا فَلَا يَتَنَاوَلُ الْمَعْدُومَ إِلَّا بِدَلَالَةٍ زَائِدَةٍ مِثْلُ التَّنْصِيصِ عَلَى الْأَبَدِ ، أَمَّا الْغَلَّةُ فَتَنْتَظِمُ الْمَوْجُودَ ، وَمَا يَكُونُ بَعَرَضِ الْوُجُودِ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى عَرَفًا ، فَإِذَا أَطْلَقْتَ يَتَنَاوَلُهُمَا عَرَفًا غَيْرَ مَوْقُوفٍ عَلَى دَلَالَةٍ أُخْرَى بِخِلَافِ الثَّمَرَةِ ؛ فَلِهَذَا يَفْتَقَرُ الْإِنْصَرَفُ فِي الثَّمَرَةِ إِلَى دَلِيلٍ زَائِدٍ . هَذَا خِلَاصَةُ مَا فِي «الْهِدَايَةِ»<sup>(٢)</sup> .

(١) «الهداية» (٤ : ٢٥٢) .

(٢) «الهداية» (٤ : ٢٥٥) .

وبصوفٍ غنمه، وولدها، ولبنها له ما في وقتٍ موته ضمَّ أبداً أو لا، وتورث بيعةً وكنيسةً جعلتاً في الصَّحَّةِ والوصيةُ يجعلُ أحدهما سميَّ قوماً، أو لا تصحَّ

(وبصوفٍ غنمه، وولدها، ولبنها له ما في وقتٍ موته ضمَّ أبداً أو لا)، والفرق بين الثمرة والغلة والصوف: أنَّ الغلة تطلق على الموجود، وعلى ما يوجد مرةً بعد أخرى، والثمره والصوف لا يطلقان إلا على الموجود، إلاَّ أنه إذا ضمَّ أبداً صارَ قرينة دالة على تناول المعدوم، فتصحَّ في الثمرة دون الصوف؛ لأنَّ العقد على الثمرة المعدومة يصحُّ شرعاً كالمساقاة<sup>(١)</sup> لا على الصوف والولد ونحوهما. (وتورث بيعةً وكنيسةً<sup>(٢)</sup> جعلتاً في الصَّحَّةِ)؛ لأنَّ هذا بمنزلة الوقف عند أبي حنيفة رحمته الله، والوقف يورث<sup>(٣)</sup> عنده، وأمَّا عندهما: لا؛ لأنَّ هذه معصية فلا تصحَّ.

(والوصيةُ يجعلُ أحدهما سميَّ قوماً، أو لا تصحَّ)، فإن أوصى يهودي أو نصراني أن يجعلَ القومَ مسمينَ بيعةً أو كنيسةً تصحَّ، ولقوم غير مسمين تصحَّ<sup>(٤)</sup>

[١] أقوله: يصحَّ شرعاً كالمساقاة؛ والإجارة والمعاملة، فإذا جازَ شرعاً بعقد من العقود المذكورة، جاز استحقاقها بالوصية أيضاً؛ لأنَّ باب الوصية أوسع من غيرها، وأمَّا الصوف وأختاها فلا يصحَّ استحقاقها أصلاً بعقدٍ ما، فلم يصحَّ استحقاقها بعقد الوصية. كذا في «الجلبي»<sup>(١)</sup> ناقلاً عن «البيانية».

[٢] أقوله: بيعة وكنيسة؛ بيعة بالكسر: كليهما ترسايمان، وكنيسة كليهما ترسايمان يا يهودان يا كليهماي ويكر كفار. كذا في «المنتخب».

[٣] أقوله: والوقف يورث؛ فإن قيل: هذا في حقهم كالمسجد في حقنا، ولا يورث المسجد ولا يباع، فينبغي أن يكون هذا كذلك، قلنا: إنَّ ملك الباقي ينقطع عن المسجد لا ملكهم عن كنائسهم؛ لأنهم يسكنون ويدفنون موتاهم فيها، ولو كان المسجد كذلك يورث قطعاً. هذا زبدة ما في «الهداية»<sup>(٢)</sup>.

[٤] أقوله: تصحَّ؛ وذلك لأنَّ الوصية لقوم بأعيانهم تمليك، والذي يملك ذلك

(١) «ذخيرة العقبى» (ص ٦٢٢).

(٢) «الهداية» (٤: ٢٥٦). وينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٦٢٢).



كوصية مستأمن لا وارث له هنا بكلِّ ماله لمسلم أو ذمي.

عند أبي حنيفة رحمه الله لا عندهما<sup>(١)</sup>، فإن الوصية بالمعصية لا تصح، له: أنه قرينة في معتقدهم، وهم متروكون على ما يدينون.

(كوصية مستأمن لا وارث له هنا<sup>(٢)</sup> بكلِّ ماله لمسلم أو ذمي)، فإن الوصية بكلِّ المال إنما لا تصح لحقِّ الورثة، وأمَّا المستأمن فورثته في دار الحرب، وهم في حكم الأموات، فلا مانع من الصحة.

معلوم، كما لو أوصى بغير البيعة والكنيسة، وإذا صار ملكاً لهم يصنعون به ما شاؤوا. كذا في «الجلبي»<sup>(٣)</sup>.

[١] أقوله: لا عندهما... إلخ؛ قال في «الكفاية»<sup>(١)</sup>: قال مشايخنا: هذا الاختلاف فيما إذا أوصى ببناء بيعة أو كنيسة في القرى، أمّا في المصر فلا تجوز بالاتفاق؛ لأنهم لا يمتنعون عن إحداث البيعة في الأمصار. كذا في «الجامع الصغير» للرباني رحمه الله.

[٢] أقوله: لا وارث له هنا؛ أي في دارنا، ومفهومه لو كان وارثه هنا لا تجوز بأكثر من الثلث، وعبر الزيلعي وغيره عن هذا المفهوم بلفظ: قيل، فأفاد ضعفه لكن جزم بما ذكره المتون؛ لأنَّ المتون مقدّمة على الشروح.

وبه جزم الإيتاني رحمه الله مستنداً إلى ما في «شرح السرخسي»؛ لأنَّ حقَّ وارثه في دارنا معتبر بسبب الأمان، ولو كان له وارث ثمة آخر شارك الحاضر، ولم يكن للموصي له إلا الثلث. كذا في «رد المحتار»<sup>(٣)</sup>.

﴿﴾

(١) «ذخيرة العقبى» (ص ٦٢٢).

(٢) «الكفاية» (٨: ٤١٧).

(٣) «رد المحتار» (٦: ٦٩٧).

## باب الوصي

وَمَنْ أَوْصَى إِلَى زَيْدٍ، وَقَبِلَ عَنْدَهُ، فَإِنْ رَدَّ عَنْدَهُ رَدًّا وَإِلَّا لَا، فَإِنْ سَكَتَ فَمَاتَ مَوْصِيهِ، فَلَهُ رَدُّهُ وَضَدُّهُ

### باب الوصي<sup>(١)</sup>

يقال: أَوْصَى إِلَى فُلَانٍ: أَيِ فَوَّضَ إِلَيْهِ التَّصَرُّفَ فِي مَالِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَالْأَسْمُ مِنْهُ الْوَصَايَةُ بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ، وَالْمَفْوضُ إِلَيْهِ الْوَصِي.

(وَمَنْ أَوْصَى إِلَى زَيْدٍ، وَقَبِلَ عَنْدَهُ، فَإِنْ رَدَّ عَنْدَهُ رَدًّا<sup>(٢)</sup> وَإِلَّا لَا)، وَإِنَّمَا لَا يَصِحُّ الرَّدُّ بَغْيِيَّتِهِ؛ لِأَنَّهُ اعْتَمَدَ عَلَيْهِ حَيْثُ قَبِلَهُ بِحَضْرِهِ، فَإِنْ صَحَّ الرَّدُّ بَغْيِيَّتِهِ يَلْزَمُ الْغُرُورُ، (فَإِنْ سَكَتَ<sup>(٣)</sup> فَمَاتَ مَوْصِيهِ، فَلَهُ رَدُّهُ وَضَدُّهُ): أَيِ الْقَبُولِ.

١١ أقوله: باب الوصي؛ وهو الموصى إليه، لما فرغ من بيان الموصى له شرعاً في بيان أحكام الموصى إليه، وهو الوصي، لما أنَّ كتاب الوصايا يشملُه، لكن قدَّم أحكام الموصى له؛ لكثرتها وكثرة وقوعها، فكانت الحاجة إلى معرفتها أمسُّ عناية.

واعلم أنَّه لا ينبغي للوصي أن يقبلها؛ لأنها على خطر، وعن أبي يوسف رحمته الله: الدخول فيها أوَّل مرة غلط، والثانية خيانة، والثالثة سرقة، وعن الحسن رحمته الله: لا يقدر الوصي أن يعدل ولو كان عمر بن الخطاب رحمته الله، وقال أبو مطيع: ما رأيت في مدة قضائي عشرين سنة من يعدل في مال ابن أخيه. «فَهُسْتَانِي». كذا في «الرد المحتار»<sup>(١)</sup>.

٢١ أقوله: فَإِنْ رَدَّ عَنْدَهُ رَدًّا؛ أَيِ إِنْ رَدَّ زَيْدٌ عِنْدَ الْمَوْصِي فَهُوَ رَدٌّ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِلْمَوْصِي وَلَايَةُ الْإِزَامَةِ التَّصَرُّفِ، وَلَا غُرُورَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ يُمْكِنُهُ أَنْ يَنْبِذَ غَيْرَهُ.

٣١ أقوله: فَإِنْ سَكَتَ... إلخ؛ أَيِ أَنْ يَسْتَقْبَلَ وَلَمْ يَرُدِّ حَتَّى مَاتَ الْمَوْصِي، فَلَهُ الْخِيَارُ إِنْ شَاءَ قَبْلَ وَإِنْ شَاءَ رَدًّا؛ لِأَنَّ الْمَوْصِي لَيْسَ لَهُ وَلَايَةُ الْإِزَامِ كَمَا مَرَّ، فَبَقِيَ مُخَيَّرًا. فَإِنْ قِيلَ: يَجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ مُخَيَّرًا؛ لِأَنَّهُ لَمَّا بَلَغَهُ الْإِيصَاءُ وَلَمْ يَرُدِّهِ اعْتَمَدَ عَلَى الْمَوْصِي، وَلَمْ يَوْصَ إِلَى غَيْرِهِ، وَفِي ذَلِكَ ضَرَرُّ بِهِ، وَالضَّرَرُّ مَدْفُوعٌ.

وأجيب عليه: بأن الموصي مفترٍ حيث لم يسأله من الرد والقبول فلا يبطل الخيار. كذا في «العناية»<sup>(٢)</sup>.

(١) «رد المحتار» (٦: ٧٠٠ - ٧٠١).

(٢) «العناية» (١٠: ٤٩٨).

وَلَزِمَ بَيْعُ شَيْءٍ مِنَ التَّرَكَةِ، وَإِنْ جَهَلَ بِهِ، فَإِنْ رُدَّ بَعْدَ مَوْتِهِ ثُمَّ قَبِلَ صَحَّ إِلَّا إِذَا نَفَذَ قَاضٍ رَدَّهُ

(وَلَزِمَ بَيْعُ شَيْءٍ مِنَ التَّرَكَةِ، وَإِنْ جَهَلَ بِهِ): أي بالإيصاء، فإن الوصي إذا باع شيئاً من التركة من غير علم بالإيصاء، ينفذ البيع بخلاف الوكيل إذا باع<sup>(١)</sup> شيئاً بلا علم بالوكالة.

(فَإِنْ رُدَّ بَعْدَ مَوْتِهِ ثُمَّ قَبِلَ صَحَّ إِلَّا إِذَا نَفَذَ قَاضٍ رَدَّهُ)، إذ بمجرد الرد<sup>(٢)</sup> لا تبطل الوصاية؛ لأن في بطلانه ضرراً بالميت إلا إذا تأكد ذلك بحكم القاضي. (وإلى عبد<sup>(٣)</sup> أو كافر أو فاسق بدله القاضي بغيره<sup>(٤)</sup>)<sup>(١)</sup>، قيل: الوصاية

١] أقوله: ينفذ البيع لصدوره من الوصي بخلاف الوكيل إذا باع... إلخ؛ حيث لا ينفذ؛ لأن الوصاية خلافه؛ لأنه يختص بحال انقطاع ولاية الميت، فتنتقل الولاية إليه، وإذا كانت خلافه لا يتوقف على العلم كالورثة، أما التوكيل إنابة؛ لثبوته في حال قيام ولاية المنيب، فلا يصح من غير علمه، كإثبات الملك بالبيع والشراء. كذا في «الهداية»<sup>(٢)</sup>. ٢] أقوله: إذ بمجرد الرد... إلخ؛ توضيحه لأن بمجرد الرد لا يبطل الإيصاء؛ لأن في إبطاله ضرراً بالميت، وضرر الوصي في إبقاء الإيصاء مجبوراً بالشواب، ودفع الأول وهو أعلى أولى، إلا أن القاضي إذا أخرجه عن الوصاية يصح ذلك؛ لأنه مجتهد فيه إذ للقاضي ولاية دفع الضرر عن الناس.

وربما يعجز الوصي عن ذلك، فيتضرر ببقاء الوصاية، فيدفع القاضي الضرر عنه، ويغصب حافظ مال الميت متصرفاً فيه، فيندفع الضرر من الجانبين؛ فلهذا ينفذ إخراجُه، فلو قال بعد إخراج القاضي إياه لم يلتفت إليه؛ لأنه قبل بعد بطلان الوصاية بإبطال القاضي. كذا في «الهداية»<sup>(٣)</sup>.

٣] أقوله: وإلى عبد؛ أي عبد غير الموصي، يؤيده قوله بعيد هذا: أو إلى عبده.

٤] أقوله: بدله القاضي بغيره؛ أي أخرجه القاضي عن الوصاية ونصب

(١) هذه الوصية باطلة على ما ذكره محمد ﷺ، وعبرة القُدُوري ﷺ: أخرجه القاضي عن الوصية، وهذا يدل على أن الوصية صحيحة؛ لأن الإخراج إنما يكون بعد الدخول. ينظر: «فتح باب العناية» (٣: ٤٤٠).

(٢) «الهداية» (٤: ٢٥٨).

(٣) «الهداية» (٤: ٢٥٨).

### وإلى عبده صحَّ إن كان ورثته صغاراً وإلا لا

صحيحة، وإنما تبطل بإخراج القاضي، وقيل: في العبد باطلة وفي غيره صحيحة، وقيل: في الكافر باطلة؛ لعدم ولايته على المسلم، وفي غيره صحيحة.

(وإلى عبده صحَّ إن كان ورثته صغاراً وإلا لا)، هذا عند أبي حنيفة رحمته الله، وقالوا: لا تصح وإن كانت الورثة صغاراً، وهو القياس<sup>(١)</sup>؛ لأنه قلب المشروع.

له<sup>(٢)</sup>: أن لعبد من الشفقة ما لا يكون لغيره، والصغار وإن كانوا ملاكاً ليس غيرهم، وهذا يشير إلى صحة الوصية؛ لأن الإخراج يكون بعدها لما ذكر محمد رحمته الله في (المبسوط): إن الوصية باطلة، فاختلف الفقهاء في معنى قوله.

فقال الفقيه أبو الليث رحمته الله: معناه في جميع هذه الصور أن الوصية ستبطل بإخراجه القاضي عنها، وقيل في العبد معناه باطل حقيقة؛ لعدم ولايته، وفي غيره: معناه ستبطل، وذهب إليه شمس الأئمة السرخسي رحمته الله، وقيل: في الكافر باطل أيضاً؛ لعدم ولايته على المسلم.

ووجه الصحة ثم الإخراج أن أصل النظر ثابت؛ لقدرة العبد حقيقة وولاية الفاسق على أصلنا، وولاية الكافر في الجملة، إلا أنه لم يتم النظر؛ لتوقف ولاية العبد على إجازة المولى، وتمكنه من الحجر بعدها، والمعادة الدينية الباعثة للكافر على ترك النظر في حق المسلم، واتهام الفاسق بالخيانة، فيخرجه القاضي من الوصاية، ويقيم غيره مقامه؛ إتماماً للنظر. كذا في «الهداية»<sup>(١)</sup>.

[١] أقوله: وهو القياس... إلخ؛ وجه القياس: إن الولاية متعمدة في عبد نفسه، لما أن الرق ينافيها؛ ولأن فيه إثبات الولاية للمملوك على المالك، وهو قلب المشروع؛ ولأن الولاية الصادرة من الأب، وفي اعتبار هذه تجزئتها؛ لأنه لا يملك بيع رقبته، وهذا نقض الموضوع. كذا في «الهداية»<sup>(٢)</sup>.

[٢] أقوله: له... إلخ؛ لأن العبد مخاطب مستبد بالتصرف، فيكون أهلاً للوصاية، فإن الصغار وإن كانوا ملاكاً ليس لهم ولاية المنع فلا منافاة، وإيصاء المولى إليه يؤذن

(١) «الهداية» (٤: ٢٥٨ - ٢٥٩).

(٢) «الهداية» (٤: ٢٥٩).

وإلى عاجز عن القيام بها ضم إليه غيره، ويبقى أمينٌ يقدر، وإلى اثنين لا ينفرد أحدهما إلا بشراء كفنه، وتجهيزه

لهم ولاية المنع، فلا منافاة بخلاف ما إذا كان البعض كباراً، إذ لهم المنع ويبيع نصيبهم من هذا العبد<sup>(١)</sup>.

(وإلى عاجز عن القيام بها ضم إليه غيره): أي يضم القاضي إليه غيره<sup>(٢)</sup>، (ويبقى أمينٌ يقدر): أي إذا كان الوصي أميناً قادراً على التصرف لا يجوز للقاضي إخراجه، بل يجب تبقيته<sup>(٣)</sup>.

(وإلى اثنين لا ينفرد أحدهما إلا بشراء كفنه<sup>(٤)</sup>)

بكونه ناظراً لهم، وصار كالمكاتب، والوصاية قد تتجزأ على ما هو المروي عن أبي حنيفة رحمته الله. كذا في «الهداية»<sup>(١)</sup>.

[١]أقوله: إذ لهم المنع ويبيع نصيبهم من هذا العبد؛ فيمنعه المشتري، فيعجز عن الوفاء بحق الوصاية، فلا يفيد فائدته.

[٢]أقوله: أي يضم القاضي إليه غيره؛ رعاية لحق الوصي والورثة؛ وهذا لأن تكميل النظر يحصل بضم الآخر إليه؛ لصيانته وبعض كفايته، فيتم النظر بإعانة غيره، ولو شكى إليه الوصي ذلك لا يجيبه حتى يعرف ذلك حقيقة؛ لأن الشاكي قد يكون كاذباً تخفيفاً على نفسه، وإذا ظهر عند القاضي عجزه أصلاً استبدل به رعاية للنظر من الجانبين. كذا في «الهداية»<sup>(٢)</sup>.

[٣]أقوله: بل يجب تبقيته؛ لأنه لو اختار غيره كان دونه، لما آتته كان مختار الميت، فإبقاؤه أولى؛ ولهذا قدم على أب الميت مع وفور شفقتهم فأولى أن يقدم على غيره. كذا في «الهداية»<sup>(٣)</sup>.

[٤]أقوله: إلا بشراء كفنه وتجهيزه؛ لأن في التأخير فساد الميت؛ ولهذا يملكه الجيران عند التأخير، وإن لم يكن لهم ولاية.

(١) «الهداية» (٤: ٢٥٩).

(٢) «الهداية» (٤: ٢٥٩).

(٣) «الهداية» (٤: ٢٥٩).

والخصومة في حقوقه، وقضاء دينه وطلبه، وشراء حاجة الطفل، والاتهاب له، واعتاق عبد عَيْن، وردّ ودیعة، وتنفيذ وصية معيّنين، وجمع أموال ضائعة، وبيع ما يخاف تلفه

والخصومة<sup>[١]</sup> في حقوقه، وقضاء دينه وطلبه، وشراء حاجة الطفل<sup>[٢]</sup>، والاتهاب له<sup>[٣]</sup>، واعتاق عبد عَيْن: أي إذا كان أوصى بإعتاق عبد معيّن فأحد الوصيين يملك إعتاقه؛ لعدم الاحتياج إلى الرأي بخلاف إعتاق العبد غير المعيّن.

(وردّ ودیعة، وتنفيذ وصية معيّنين<sup>[٤]</sup>، وجمع أموال ضائعة<sup>[٥]</sup>، وبيع ما يخاف تلفه)، فإن بعض هذه الأمور مما لا يحتاج إلى الرأي، وبعضها مما يضر فيه التوقّف فلا يشترط الاجتماع، والاجتماع في الخصومة شغب، وهذا قول أبي حنيفة رحمته الله ومحمد رحمته الله، وعند أبي يوسف رحمته الله يتفرّد كل بالتصرّف في جميع الأشياء.

[١] أقوله: والخصومة؛ في حقوقه؛ أي حقوق الميت الموصي؛ لأن الاجتماع فيها متعذّر كأحد الوكيلين بالخصومة، يتفرّد بها أحدهما، وأحد الوصيين أولى؛ لأن ولاية الوصي أعم؛ ولهذا كان للوصي أن يوصي إلى غيره، بخلاف الوكيل، إذ ليس له أن يوكل غيره. كذا في «غاية البيان».

[٢] أقوله: وشراء حاجة الطفل؛ كطعامه وكسوته؛ لأنه يخاف موته جوعاً وعرياناً.

[٣] أقوله: والاتهاب له؛ أي قبول الهبة للموصي؛ لأن في التأخير خيفة الفوات؛ ولأنه يملكه الأم والذي في حجره، فلم يكن من باب الولاية. كذا في «الهداية»<sup>(١)</sup>.

[٤] أقوله: معيّنين؛ أي ودیعة معيّن، ووصية معيّن؛ لأنهما لا يحتاجان إلى الرأي.

[٥] أقوله: وجمع أموال ضائعة... الخ؛ فإنه يضرّ فيهما التوقّف، فلا يشترط الاجتماع، والاجتماع في الخصومة شغب.

ووصي الوصي أو وصى إليه في ماله أو مال موصيه وصي فيهما، وقسمة الوصي عن الورثة

(ووصي الوصي<sup>(١)</sup> أو وصى إليه في ماله<sup>(٢)</sup> أو مال موصيه وصي فيهما<sup>(٣)</sup>).  
وقسمة الوصي عن الورثة

[١] أقوله: ووصي الوصي؛ مبتدأ وأوصى إليه فعل على بناء الفاعل، حال منه، ووصي فيهما خبره.

[٢] أقوله: في ماله؛ أي الوصي الأول إذا أوصى في مال نفسه إلى الوصي الثاني ولم يذكر مال الموصي الأول صار وصياً في المالين في الأصح، كما صرح في «الغاية». فنقول: قوله: أو مال موصيه؛ يشعر بلزوم كونه وصياً على تقدير ذكر مال موصيه، وحده بدون ذكر ماله، ولم نجد فيه رواية المعتبرات من المطولات، بل الموجود أنه إذا جعله وصياً في مال نفسه فقط أو مع مال موصيه، أو قال: جعلته وصياً غير قيد، ففي جميع ذلك يصير وصياً في المالين، وما يشعره «المتن» ليس واحد منهما. كذا في «الجلبي»<sup>(٢)</sup>.

[٣] أقوله: وصي فيهما؛ أي في مال الوصي والموصي الأول عندنا؛ لأن الوصي يتصرف بولاية منتقلة إليه، فيملك الإيصاء إلى غيره كالجد، ألا ترى أن الولاية التي كانت ثابتة للموصي تنتقل إلى الوصي في المال وإلى الجد في النفس، ثم الجد قائم مقام الأب فيما انتقل إليه، فكذا الوصي؛ لأنه خلف عن الميت؛ وهذا لأن الإيصاء وإقامته غير مقامه فيما له ولاية.

وعند الموت كانت له ولاية في التركتين، فيُنزَلُ الثاني منزلة فيهما؛ ولأنه لما استعان به في ذلك مع علمه أنه قد تعثره المنية قبل تتميم مقصوده بنفسه، وهو تلافي ما فرط منه صار راضياً بإيصائه إلى غيره، بخلاف الوكيل؛ لأن الموكل حي يمكنه أن يحصل مقصوده بنفسه، فلا يرضى بتوكيل غيره، والإيصاء إليه. كذا في «الهداية»<sup>(٣)</sup>.

(١) فللوصي أن يوصي بما أوصى له به أطلق له الموصي أو لم يطلق، والثاني وصيهما جميعاً.

ينظر: «آداب الأوصياء» (٢: ٢٥٧).

(٢) «ذخيرة العقبى» (ص ٦٢٣).

(٣) «الهداية» (٤: ٢٦١).

مع الموصى له تصحّ ، فلا ترجعُ عليه إن ضاعَ قسطُهم معه ، وقسمتهُ عن الموصى له معهم لا ، فيرجعُ بثُلث ما بقي ، وصحّت للقاضي ، وأخذَه قسطه مع الموصى له تصحّ<sup>(١)</sup> ، فلا ترجعُ عليه إن ضاعَ قسطُهم معه : أي قسمةُ الوصي التركة مع الموصى له عن الورثة الصغار أو الكبار الغائبين تصحّ ، حتّى لو قبض الوصي نصيبَ الورثة ، وضاعَ في يده ، لا يكون للورثة<sup>(٢)</sup> الرجوعُ على الموصى له بشيء.

(وقسمتهُ عن الموصى له معهم لا ، فيرجعُ بثُلث ما بقي) : أي قسمةُ الوصي عن الموصى له الغائب مع الورثة الكبار الحاضرين لا تصحّ ، لو قبضَ نصيب الموصى له الغائب ، وهلك في يده ، رجعَ الموصى له بثُلث ما بقي ، أمّا عن الموصى له الحاضر ، فقبضُ الوصي نصيبه إن كان بإذنه ، فهو وكيلٌ عن الموصى له بالقبض ، فلا يكون له حق الرجوع ، وإن لم يكن بإذنه ، فله الرجوع .  
(وصحّت للقاضي<sup>(٣)</sup> ، وأخذَه قسطه) : أي صحّت للقاضي قسمةُ التركة عن

[١] قوله : تصحّ ؛ لأنّ الوارثَ خليفة الميت ، حتّى يردّ بالعيب ، ويردّ عليه به ، ويصيرُ مغروراً ؛ لشراء المورث ، والوصي خليفة الميت أيضاً ، فيكون خصماً عن الوارث إذا كان غائباً ، فصحّت قسمته عليه .

[٢] قوله : لا يكون للورثة... إلخ ؛ لأنّ الموصى له ليس بخليفة عن الميت من كلّ وجه ؛ لأنّه ملكه بسبب جديد ؛ ولهذا لا يردّ بالعيب ، ولا يردّ عليه به ، ولا يصيرُ مغروراً بشراء الموصي ، فلا يكون الوصي خليفة عنه عند غيبته ، حتّى لو هلك ما أفرز له عند الوصي كان له ثلث ما بقي ؛ لأنّ القسمة لم تنفذ عليه ، والوصي لا يضمن أيضاً ؛ لأنّه أمين فيه ، وله ولاية الحفظ في التركة ، وتماه في «الهداية»<sup>(١)</sup> .

[٣] قوله : وصحّت للقاضي... إلخ ؛ أي صحّت للقاضي قسمةُ التركة عن الموصى له مع الورثة .

وأخذَه ؛ أي القاضي نصيبُ الموصي له من الورثة .

تصويرُ المسألة : رجلٌ أوصى بثلاثة ألفِ درهم ، فدفعها الورثة إلى القاضي فقسمها القاضي ، والحال أنّ الموصى له غائب ، فقسمته جائزة ؛ لأنّ الوصية صحيحة .



فإن قاسمهم في الوصية بحجّ حجّ بثلث ما بقي إن هلك في يده، أو في يد من يحجّ  
الموصى له مع الورثة، وأخذ القاضي نصيب الموصى له، فقلّقه؛ وأخذ عطف  
على الضمير في صحّت ويجوز لوجود الفصل بينهما.

(فإن قاسمهم في الوصية بحجّ<sup>١١</sup> حجّ بثلث ما بقي إن هلك في يده، أو في يد  
من يحجّ): أي قسّم الموصى مع الورثة في الوصية بحجّ، فهلك المال في يد

قال الفقيه العتائبي رحمته الله في «شرحه» لل«جامع الصغير»: والوصية للغائب  
صححة؛ لأنّ قبوله ليس بشرط؛ ولهذا لو مات الموصى له قبل القبول تصير الوصية  
ميراثاً لورثته، والقاضي نصّب ناظراً لأمر المسلمين لا سيما في حقّ الموتى والغائب؛  
لعجزهم عن التصرف بأنفسهم، ومن النظر إفران نصيب الغائب وقبضه، فنقد ذلك  
وصحّ، حتى لو حضر الغائب وقد هلك المقبوض لم يكن له على الورثة سبيل.

قال في «غاية البيان»: والفرق بين القاضي حيث جازت مقاسمته على الموصى  
له، وبين الوصيّ حيث لم تجز مقاسمته على الموصى له أنّ للقاضي ولاية على الغائب  
فيما ينفعه؛ ولهذا يملك به أن يبيع ما يخشى عليه التلف، فكان قسمته لقسمة الموصى  
له، والوصي لا يملك بيع شيء من مال الموصى له، فلم يكن له ولاية عليه أصلاً، فلم  
ينفذ قسمته.

قال في «الغنية»<sup>(١)</sup>: ذكر الإمام المحبوبي رحمته الله: إن هذا الجواب: يعني صحّة قسمة  
القاضي فيما إذا كانت التركة ممّا يكال أو يوزن؛ لأنّ القسمة فيه تميّز لا مبادلة، حتى  
ينفرد أحد الشريكين بأخذ نصيبه من غير قضاء ولا رضا.

ويجوز لأحدهما أن يبيع نصيبه مراعاة على ما قام عليه من الثمن، فأما فيما لا  
يكال ولا يوزن فلا يجوز؛ لأنّ القسمة فيه معنى المبادلة كالبيع، ويبيع مال الغائب لا  
يجوز، فكذا قسمته، قلت: وضع المسألة في الدراهم، وهي ممّا توزن.

١١ قوله: فإن قاسمهم في الوصية بحجّ... إلخ؛ رجل مات وترك أربعة آلاف  
درهم، وأوصى أن يحجّ عنه، وكان مقدار الحجّ ألف درهم مثلاً، ودفعها الورثة إلى  
الوصي أو إلى الذي يحجّ عنه، فسرق.

الوصي، أو في يد من يحج، حجٌ بثُلث ما بقي عند أبي حنيفة عليه السلام، وعند أبي يوسف عليه السلام : إن كان ما أفرز للحج ثُلث المال لا يؤخذ من الباقي، شيءٌ للحج، وإن كان أقلُّ يؤخذ إلى تمام الثُلث.

وعند محمد عليه السلام : لا يؤخذ شيءٌ في الحالين ؛ لأن إفرار الوصي كإفرار الميت <sup>(١)</sup>، ولو أفرز الميت شيئاً من ماله للحج فضاع بعد موته لا يحج من الباقي. ولأبي يوسف عليه السلام : أن محلَّ الوصية الثُلث، فينفذ <sup>(٢)</sup> إن بقي من الثُلث شيء. ولأبي حنيفة عليه السلام أن تمام القسمة <sup>(٣)</sup> بالتسليم إلى الجهة المسماة، فإذا لم يصرف إلى تلك الجهة، صار كهلاكه قبل القسمة.

قال أبو حنيفة عليه السلام : يؤخذ ثُلث ما بقي من التركة، وهو ألف درهم، فإن سرت ثانياً يؤخذ ما بقي مرةً أخرى وهكذا.

وقال أبو يوسف عليه السلام : يؤخذ ما بقي من ثُلث جميع المال، وذلك ثلاثمائة وثلاثة وثلاثون وثلاث درهم، فإن سرت ثانياً لا يؤخذ مرةً أخرى، وقال محمد عليه السلام : إذا سرت الألف الأولى بطلت الوصية، فلا يؤخذ مرةً أخرى. كذا في «العناية» <sup>(١)</sup>.

[١] أقوله : لأن إفرار الوصي كإفرار الميت... الخ ؛ توضيحه : إن القسمة حق الوصي، ولو أفرز الموصي بنفسه مالا ليحج عنه، فهلك لا يلزمه شيء، وبطلت الوصية، فكذا إذا أفرزه الوصي الذي قام مقامه. كذا في «الهداية» <sup>(٢)</sup>. [٢] أقوله : فينفذ ؛ أي فيجب تنفيذها ما بقي محلها، وإذا لم يبق بطلت لفوات محلها.

[٣] أقوله : ولأبي حنيفة عليه السلام أن تمام القسمة... إلى آخره ؛ ولأن القسمة لا يزداد لذاتها بل المقصود بها، وهي تأدية الحج، فلم تعتبر دونه، وصار كما إذا هلك قبل القسمة، فيحج بثُلث ما بقي. هذا إفادة صاحب «الهداية» <sup>(٣)</sup>.

(١) «العناية» (١٠ : ٥٠٧).

(٢) «الهداية» (٤ : ٢٦٢).

(٣) «الهداية» (٤ : ٢٦٢).

وصح بيع الوصي عبداً من التركة بغية الغرماء، وضمن وصي باع ما أوصى ببيعه، وتصدق ثمنه فاستحق بعد هلك ثمنه معه، ورجع في التركة

(وصح بيع الوصي عبداً من التركة بغية الغرماء): أي يجوز للوصي<sup>(١١)</sup> أن يبيع لقضاء الدين عبداً من التركة بغية الغرماء.

(وضمن وصي باع ما أوصى ببيعه، وتصدق ثمنه فاستحق بعد هلك ثمنه معه، ورجع في التركة)، أوصى الميت بأن يباع هذا العبد، ويتصدق بثمنه، فباع الوصي العبد، وقبض الثمن، فهلك في يده، فاستحق العبد في يد المشتري ضمن الوصي الثمن<sup>(١٢)</sup>: أي يرجع المشتري بالثمن على الوصي، ثم الوصي يرجع في التركة؛ لأنه عامل للميت<sup>(١٣)</sup>

[١] أقوله: أي يجوز للوصي... إلخ؛ لأن الوصي قائم مقام الوصي، ولو تولى للبيع حياً بنفسه يجوز بيعه لغير محضر من الغرماء، وإن كان في مرض موته، فكذا إذا تولاها من قام مقامه.

وهذا لأن حق الغرماء متعلق بالمالية لا بالصورة، والبيع لا يبطل المالية لفواتها إلى خلف، وهو الثمن، بخلاف العبد المأذون المديون، حيث لا يبيعه مولاه أو وصيه لغير محضر من الغرماء؛ لأن لهم حق الاستسعاء، حتى يأخذوا كسبه، فيكون البيع مبطلاً لحقهم، فلهم أن يطلوا البيع.

وها هنا حق الغرماء في الثمن لا غير، فيكون البيع محققاً لحقهم لا مبطلاً، فكان بيع الوصي بمحضر من الغرماء وغير محضر منهم سواء. كذا في «غاية البيان».

[٢] أقوله: ضمن الوصي الثمن؛ أي يرجع المشتري بالثمن على الوصي؛ لأنه هو العاقد، فتكون العهدة عليه؛ لأن المشتري ما رضي ببذل الثمن إلا ليسلم له المبيع، ولم يسلم، فقد أخذ الوصي حال كونه بالغاً مال غيره بغير رضاه، فيجب عليه رده. كذا في «الهداية»<sup>(١)</sup>.

[٣] أقوله: لأنه عامل للميت؛ فيرجع عليه كالوكيل، حيث يرجع على الموكل بما

ضمن.

كما يرجعُ في مالِ الطفلِ وصيُّ باعٍ ما أصابه من التركة، وهلكَ معه ثمنه فاستحقَّ، والطفلُ على الورثةِ بحصتهِ

وكان أبو حنيفة رحمته الله يقول أولاً: لا يرجعُ<sup>(١)</sup> في التركة؛ لأنه ضَمِنَ بقبضه، ثُمَّ رَجَعَ إلى ما ذَكَرَ<sup>(٢)</sup>، وعند محمد رحمته الله يَرْجَعُ في الثلث<sup>(٣)</sup>؛ لأنَّ<sup>(٤)</sup> محلَّ الوصيةِ الثلثُ. (كما يرجعُ في مالِ الطفلِ وصيُّ باعٍ ما أصابه من التركة، وهلكَ معه ثمنه فاستحقَّ، والطفلُ على الورثةِ بحصتهِ): أي قَسَمَ الميراثُ فأصابَ الطفلُ عبداً، فباعَه الوصيُّ، وقبضَ ثمنه، فهلكَ العبدُ في يده، فاستحقَّ العبد، وأخذَ المشتري الثَّمَنَ من الوصيِّ رَجَعَ الوصيُّ في مالِ الطفلِ؛ لأنه عاملٌ له، ويرجعُ الطفلُ على الورثةِ بنصيبه مما بقي في أيديهم؛ لأنَّ القسمةَ قد انتقضت، وصارَ كأنَّ العبدَ لم يكن.

[١] أقوله: لا يرجع؛ أي لا يرجعُ الوصيُّ على أحد؛ لأنه ضَمِنَ بقبضه؛ أي لأنه تبين بطلانُ الوصيةِ باستحقاقِ الغلام، ولم يكن عاملاً للورثة، فلا يرجعُ عليهم بشيء. كذا في «الكفاية»<sup>(١)</sup>.

[٢] أقوله: إلى ما ذكر؛ أي في «المتن» بقوله: ورجع في التركة؛ أي يرجع في جميع التركة. كذا في «الهداية»<sup>(٢)</sup>.

[٣] أقوله: يرجعُ في الثلث؛ لأنَّ الرجوعَ بحكم الوصيةِ؛ لأنَّ البيعَ كان لتنفيذ الوصيةِ، فكان حكمه حكم الوصيةِ، ومحلُّ الوصيةِ الثلث.

ودليلُ قول الإمام أنه يرجعُ - أي الوصيُّ - على الميتِ على تركته، بحكم أنَّ الميتَ غيرَه بقوله: إن هذا ملكي؛ لأنه لما أمرَه ببيع عبده وتصدَّق بثمنه على المساكين كان قائلاً: إنَّ هذا العبد ملكي، فكان الوصيُّ مغروراً من جهته، فكان ذلك الضمان ديناً على الميت، والدين يقضى من جميع التركة، كذا ذكره الإمام قاضي خان رحمته الله. هذا ما أفاده صاحب «الكفاية»<sup>(٣)</sup>.

[٤] أقوله: لأنَّ؛ أي الوصيُّ. عامله؛ أي الطفل. ويرجعُ الطفلُ على الورثة

(١) «الكفاية» (٩: ٤٣١).

(٢) «الهداية» (٤: ٢٦٣).

(٣) «الكفاية» (٩: ٤٣١).

ولا يبيعُ وصيٌّ ولا يشتري إلا بما يُتَغَابَنُ به

(ولا يبيعُ وصيٌّ ولا يشتري إلا بما يُتَغَابَنُ به)، أعلم أنه يجوزُ للوصي أن يبيعَ مالَ الصبيِّ، وهو من المنقولاتِ من الأجنبيِّ بمثل القيمةِ وبما يتغابنُ الناسُ فيه<sup>[١]</sup>، وهو ما يدخلُ تحت تقويمِ القومين، ويجوزُ أن يشتري له من الأجنبيِّ كذلك، لا بالغبنِ الفاحش<sup>[٢]</sup>، وأما الاشتراء من نفسه، فإن كان الوصيُّ وصيَّ الأبِ يجوزُ؛ لا إن كان وصيَّ القاضي، لكن بشرط أن يكونَ للصَّغير فيه منفعةٌ ظاهرة<sup>[٣]</sup>.

بنصبيه: أي الطفل. ممَّا بقيَ في أيديهم: أي الورثة؛ لأنَّ القسمةَ انتقضت باستحقاق ما أصابه، وهو العبد؛ وصار كأنه لم يكن.

[١] أقوله: وبما يتغابنُ الناس فيه؛ غبناً فاحشاً، أعلم أنَّ الفقهاء اختلفوا في تعريفِ الغبنِ الفاحش والغبنِ اليسير، والأصحُّ ما قيل في الفرق بينهما أنَّ ما يدخلُ تحت تقويمِ القومين فهو غبنٌ يسير، وما لا يدخلُ فهو غبنٌ فاحش. كما يفهم من تقرير «النهاية».

[٢] أقوله: لا بالغبنِ الفاحش؛ لأنَّه لا نظرُ في الغبنِ الفاحش، بخلاف اليسير؛ لأنَّه لا يمكنُ التحرُّزُ عنه، ففي اعتبارِ التحرُّزِ عن اليسيرِ انسدادُ بابِ الوصاية، والصبيُّ المأذونُ والعبدُ المأذونُ والمكاتبُ يجوزُ بيعُهم وشراؤهم بالغبنِ الفاحش عند الأعظم<sup>عليه السلام</sup>؛ لأنَّهم يتصرفون بأهليَّتِهِمْ لا بأمرِ المولى أو الأب؛ لأنَّ الإذنَ فكُ الحجر، فلم يكن تصرفُهم نيابةً عن أحد.

بخلافِ الوصيِّ؛ لأنَّه يتصرفُ بحكمِ النيابةِ الشرعيَّةِ نظراً، ولا نظرَ في إتلافِ المال، فيتقيَّدُ بموضعِ النظر، وعندهما لا يملكونه؛ لأنَّ التصرفَ بالفاحشِ منه تبرُّعٌ لا ضرورةٌ فيه، وهم ليسوا من أهلِ التبرُّع. كذا في «الهداية»<sup>(١)</sup>.

[٣] أقوله: منفعةٌ ظاهرة؛ قال الزَّيْلَعِيُّ<sup>عليه السلام</sup>: تفسيرُ المنفعةِ الظاهرة أنَّ يبيعَ ما يساوي خمسةَ عشرَ بعشرةً من الصغير، أو يشتري ما يساوي عشرةً بخمسةَ عشرَ لنفسه من مالِ الصغير، وهو مختارُ الشارح<sup>عليه السلام</sup> في «المنتقى»، وبه يفتي.

وفي «الخانية»: ولهذا فسَّرَ الحَيْرِيَّةُ الإمامُ السَّرْحَسِيَّ<sup>عليه السلام</sup> في غير العقار، وهي في العقار عند البعض أنَّ يشتري بضعفِ القيمة، ويبيعُ بنصفها، وفي «الحافَظِيَّة»: يجوزُ بيعُ

وَفُسِّرَ بَأَنْ يَبِيعَ مَالَهُ مِنَ الصَّغِيرِ، وَهُوَ يَسَاوِي خَمْسَةَ عَشَرَ بَعَشْرَةَ، أَوْ يَشْتَرِي مَالَ الصَّغِيرِ لِأَجْلِ نَفْسِهِ، وَهُوَ يَسَاوِي عَشْرَةَ بِخَمْسَةِ عَشَرَ، وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ رحمهما الله، وَأَمَّا عِنْدَ مُحَمَّدٍ رحمهما الله فَلَا يَجُوزُ بِكُلِّ حَالٍ.

وَأَمَّا بَيْعُ الْأَبِ مَالَ الصَّغِيرِ مِنْ نَفْسِهِ فَيَجُوزُ بِمَثْلِ الْقِيَمَةِ، وَبِمَا يُتَغَابَنُ فِيهِ.

وَأَمَّا عَقَارُ الصَّغِيرِ فَإِنْ بَاعَهُ الْوَصِيُّ مِنْ أَجْنَبِيٍّ بِمَثْلِ الْقِيَمَةِ يَجُوزُ، هَذَا جَوَابُ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَاخْتِيَارُ الْمُتَأَخِّرِينَ <sup>(١)</sup> أَنَّهُ إِنَّمَا يَجُوزُ إِنْ رَغِبَ الْمُشْتَرِي بِضَعْفِ الْقِيَمَةِ، أَوْ الْوَصِيُّ مِنْ نَفْسِهِ، وَشَرَاؤُهُ إِنْ كَانَ فِيهِمَا نَفْعٌ ظَاهِرُهُ كَبِيعِ مَا يَسَاوِي تِسْعَةَ بَعَشْرَةَ، وَشَرَاءُ عَشْرَةٍ بِتِسْعَةٍ.

قلت: وَأَمَّا فِي الْعَقَارِ فَلَا شَكَّ أَنَّ الْخَيْرِيَّةَ فِي الشِّرَاءِ التَّضْعِيفُ، وَفِي الْبَيْعِ التَّنْصِيفُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْدَرُ عَلَى بَيْعِهَا مِنَ الْغَيْرِ إِلَّا بِالضَّعْفِ كَمَا مَرَّ، فَكَيْفَ يَسُوغُ لَهُ الشِّرَاءُ لِنَفْسِهِ بِالْأَقْلَ دَارِي زِيَادَةِ الْإِثْنَيْنِ فِي الْعَشْرَةِ، وَنَقْصُهُ مِنْهُمَا فِيمَا عَدَا الْعَقَارَ كَافٍ فِي الْخَيْرِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ الْغَبْنُ الْفَاحِشُ الَّذِي لَا يَتَحَمَّلُهُ النَّاسُ. انْتَهَى. وَبِهِ عُلِمَ أَنَّ صَحَّةَ شِرَائِهِ غَيْرُ مُخْتَصٍّ فِي الْمَنْقُولِ. فَافْهَمْ. هَكَذَا فِي «رَدِّ الْمُحْتَارِ» <sup>(١)</sup>.

١١ أقوله: وَاخْتِيَارُ الْمُتَأَخِّرِينَ... إلخ؛ قَالَ قَاضِي خَانَ رحمهما الله: أَمَّا عَلَى قَوْلِ الْمُتَأَخِّرِينَ لَا يَجُوزُ لِلْوَصِيِّ بَيْعُ الْعَقَارِ إِلَّا بِشَرَائِطَ:

١. أَحَدُهَا: يَرِغِبُ الْإِنْسَانُ فِي شِرَائِهَا لِضَعْفِ قِيَمَتِهَا.
٢. أَوْ يَحْتَاجُ الصَّغِيرُ إِلَى ثَمَنِهَا لِلنَّفَقَةِ.
٣. أَوْ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْمَيِّتِ دَيْنٌ لَا وِفَاءَ إِلَّا بِثَمَنِهَا.
٤. أَوْ يَكُونَ فِي التَّرَكَةِ وَصِيَّةٌ مَرْسَلَةٌ يَحْتَاجُ فِي تَنْفِيزِهَا إِلَى ثَمَنِ الْعَقَارِ.
٥. أَوْ يَكُونُ بَيْعُ الْعَقَارِ خَيْرًا لِلْيَتِيمِ، بَأَنْ كَانَ خَرَاஜُهَا وَمُؤَنَّتُهَا يَرِوْ عَلَى غَلَّاتِهَا.
٦. أَوْ كَانَ الْعَقَارُ حَانُوتًا أَوْ دَارًا يَرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ وَيَتَدَاعَى إِلَى الْخَرَابِ.

فَإِنْ وَقَعَتِ الْحَاجَةُ لِلصَّغِيرِ إِلَى أَدَاءِ خَرَاஜِهَا، فَإِنْ كَانَ فِي التَّرَكَةِ مَعَ الْعَقَارِ عَرُوضٌ بَيْعٌ مَا سِوَى الْعَقَارِ؛ فَإِنْ كَانَتْ الْحَاجَةُ لَا تَنْدَفَعُ بِمَا سِوَى الْعَقَارِ حِينَئِذٍ يَبِيعُ الْعَقَارَ بِمَثْلِ الْقِيَمَةِ، أَوْ بَغْنٍ يَسِيرٍ، وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْوَصِيِّ بَغْنٍ فَاحِشٍ لَا يَتَغَابَنُ النَّاسُ فِي مِثْلِهِ.

**ويدفع ماله مضاربة، وشركة، وبضاعة**

للمصغير حاجة إلى ثمنه، أو على الميت دين لا يقضي إلا بثمنه<sup>(١)</sup>، قالوا: وبه يُفتى. وأما الأب إن باع عقار صغيره بمثل القيمة، إن كان محموداً عند الناس أو مستوراً الحال يجوز<sup>(٢)</sup>، فالقول بأن بيع العقار من الأجنبي، إنما يجوز عند تحقق الشرائط المذكورة: كرجبة المشتري بضعف القيمة، ونحو ذلك، يؤذن بأن بيعه من نفسه لا يجوز؛ لأن العقار من أنفس الأموال، فإذا باع من نفسه، فالتهمة ظاهرة<sup>(٣)</sup>.

**(ويدفع ماله مضاربة، وشركة، وبضاعة**

وكذا لو اشترى الوصي شيئاً لليتيم لا يجوز شراؤه بغبن فاحش، هذا إذا كانت الورثة كلهم صغاراً، فإن كان الكل كباراً أو هم حضوراً لا يجوز بيع الوصي شيئاً من التركة إلا بأمرهم.

١١ أقوله: يجوز؛ أما لو كان فاسداً، ففي بيعه المنقول روايتان، والشراء كالبيع، وقال في «جامع الفصولين»: للأب شراء مال طفله لنفسه بيسير الغبن لا بفاحشه. انتهى. وفيه: لو باع ماله من ولده لا يصير قابضاً لولده بمجرد البيع حتى لو هلك قبل التمكن من قبضه حقيقة هلك على الوالد، ولو شري مال ولده لنفسه لا يبرأ عن الثمن حتى ينصب القاضي وكيلاً لولده يأخذ الثمن ثم يردّه على الأب، ويتم البيع لقوله: بعث من ولدي، ولا يحتاج إلى قوله: قبلت، وكذا الشراء، ولو وصياً لم يجز في الوجهين ما لم يقل: قبلت.

(١) وزادوا على هذه الثلاث أربعة، وهي:

١. إذا كان في التركة وصية مرسلة لا نفاذ لها إلا منه.
  ٢. إذا كانت غلاته لا تزيد على مؤنته.
  ٣. إذا كان حانوتاً أو داراً يخشى عليه النقصان.
  ٤. إذا كان العقار في يد متغلب وخاف الوصي عليه فله بيعه. ينظر: «إتحاف البصائر في تبويب الأشياء» (ص ٥١٠).
- (٢) لكن صرح في «البحر» لو باع العقار والمنقول على الصغير جاز لكمال الولاية. ينظر: «اللآلئ الدرية» (٢: ١٩).

ويحتال على الأملأ لا على الأعسر، ولا يقرض ويبع على الكبير الغائب إلا العقار

ويحتال<sup>(١)</sup> على الأملأ<sup>(٢)</sup> لا على الأعسر، ولا يقرض<sup>(٣)</sup> ويبع على الكبير الغائب إلا العقار<sup>(٤)</sup>

وجاز للأب لا لوكيله ولا للوصي بيع مال أحد الصغيرين من الآخر، ولو وكل الأب وكيلين بذلك جاز، وفي بيع القاضي ذلك خلاف.

ولو وكل الأب رجلاً ببيع ماله من طفله أو الشراء منه لم يجوز إلا إذا كان الأب حاضراً، ولم يجوز للقاضي بيع مال اليتيم من نفسه، وعكسه إذ الجواز من القاضي على وجه الحكم، ولا يجوز حكمه لنفسه، بخلاف ما شراه من وصيه أو باعه من اليتيم، وقيل وصيه فإنه يجوز، ولو وصياً من جهة هذا القاضي... الخ، ملخصاً. كذا في «رد المحتار»<sup>(١)</sup>.

[١] قوله: ويحتال؛ أي يقبل الحوالة في قبض الدين الذي كان لليتيم على الآخر.

[٢] قوله: على الأملأ؛ أي على الأقدر على أداء الدين من المحيل وهو المديون.

[٣] قوله: ولا يقرض؛ أي لا يقرض الوصي مال اليتيم؛ لأن المفوض إليه الحفظ والقرض ليس من الحفظ، بل فيه ضرر لليتيم فلا يجوز.

[٤] قوله: إلا العقار؛ أي يجوز للوصي أن يبيع على الكبير الغائب في كل شيء إلا العقار، قيد الكبير بالغيبة؛ لأنهم إذا كانوا حاضراً ليس للوصي التصرف في التركة أصلاً، لكن يتقاضى ديون الميت، ويقبض حقوقه، ويدفع إلى الورثة، إلا إذا كان على الميت دين أو أوصى بوصية ولم يقبض الورثة الديون، ولم ينفذوا الوصية من مالهم، فإنه يبيع التركة. كذا في «العناية»<sup>(٢)</sup>.

ثم استثنى المصنف رحمه الله العقار في حق الكبير الغائب، أما في حق الصغير فيملك الوصي بيع العقار أيضاً، وهذا جواب السلف.

وأما جواب المتأخرين أنه إنما يجوز بأحد شروط ثلاثة: إما أن يرغب المشتري فيه

(١) «رد المحتار» (٦: ٧١٠).

(٢) «العناية» (١٠: ٥١٠).



ولا يتجرُّ في ماله، ووصيُّ أبي الطفلِ أحقُّ بما له من الجدِّ، فإن لم يكن له وصيٌّ فالجدُّ

لأنَّ بيعَ ماله<sup>(١)</sup> إنما يجوزُ للحفظِ، والعقارُ محصَّنٌ بنفسه، (ولا يتجرُّ في ماله)<sup>(٢)</sup>؛ لأنَّ المفوضَ إليه الحفظُ لا التجارة.

(ووصيُّ أبي الطفلِ أحقُّ بما له من الجدِّ)<sup>(٣)</sup>، فإن لم يكن له وصيٌّ فالجدُّ.

بضعفِ القيمة، أو للصغيرِ حاجةٌ إلى أئمنها، أو ما يكونُ على الميتِ دينٌ لا وفاءَ له إلا به، قال الصدرُ الشهيد رحمته الله : وبه يفتي. كذا في «الكفاية»<sup>(١)</sup>.

[١] قوله: لأنَّ بيعَ ماله... إلخ؛ وكان القياسُ أن لا يملك الوصيُّ بيعَ غيره غير العقار أيضاً؛ لأنَّه لا يملكه الأبُّ على الكبير، إلا أنا استحسناه لما آتاه حفظٌ؛ لتسارع الفسادِ إليه، وحفظُ الثمنِ أيسر، وهو يملك الحفظ.

أما العقارُ فمحصَّنٌ بنفسه، فلا حاجةٌ فيه إلى البيع، ولو كان عليه دينٌ يبيعُ العقار، ثم إن كان الدينُ مستغرقاً باعَ كلَّه بالإجماع، وإن لم يكن مستغرقاً باعَ بقدر الدينِ عندهما؛ لعدم الحاجةِ إلى أكثر من ذلك.

وعند الأعظم رحمته الله جازَ له بيعُ كلِّه؛ لأنَّه يبيعهُ بحكم الولاية، فإذا ثبتَ في البعض ثبتَ في الكلِّ؛ لأنَّها لا تنجزُ، ولو خيفَ هلاكُه يملكُ بيعَه؛ لأنَّه تعيَّن حفظه كالمقول، والأصحُّ أنَّه لا يملك؛ لأنَّه نادر. كذا أفاد الزَّيْلَعِيُّ رحمته الله<sup>(٢)</sup>.

[٢] قوله: ولا يتجرُّ في ماله؛ لأنَّ المفوضَ إليه... إلخ؛ قال قاضي خان رحمته الله : ولا يجوزُ للوصيِّ أن يتجرَّ لنفسه بمالِ اليتيم والميت، فإن فعلَ وربحَ ضمَّنَ رأسَ المال، ويتصدَّقُ بالربحِ في قول أبي حنيفةَ ومحمد رحمتهما الله، وعند أبي يوسف رحمته الله سَلَّمَ الربح، ولا يتصدَّقُ بشيء. انتهى.

[٣] قوله: ووصيُّ أبي الطفلِ أحقُّ بماله من الجدِّ؛ هذا عندنا، وعند الشافعي رحمته الله الجدُّ أحقُّ؛ لأنَّ الشرعَ أقامه مقامَ الأب عند عديمه، حتى أحرزَ الميراث، فيقدَّمُ على وصيِّ الأب.

(١) «الكفاية» (٩: ٤٣٢ - ٤٣٣).

(٢) في «تبيين الحقائق» (٦: ٢١٢).

فإن لم يكن له وصي فالجّد

فإن لم يكن له وصي فالجّد<sup>(١)</sup>.

ولنا: إنّ بالإيصاء تنتقل ولاية الأب إلى الوصي، فكانت ولايته قائمة معنى، فيقدّم الوصي على الجدّ: كالأب نفسه، وهذا لأنّ اختيار الأب الوصي مع علمه بقيام الجدّ يدلّ على أنّ تصرف الوصي أنظر لبنيه من تصرف أبيه. هذا ما يفهم من كلام صاحب «الهداية»<sup>(١)</sup>.

[١] قوله: فإن لم يكن له وصي فالجّد؛ أي بمنزلة الأب؛ لأنّه أقرب الناس إليه، وأشفقهم عليه، حتى ملك الإنكاح دون الوصي، غير أنّه يقدّم عليه وصي الأب في التصرف لما بيّناه آنفاً. كذا في «الهداية»<sup>(٢)</sup>.

محيي

(١) «الهداية» (٤ : ٢٦٤).

(٢) «الهداية» (٤ : ٢٦٤).

### لفصل الشهادة

ولغت شهادة الوصيين لصغير بمال أو كبير بمال الميت، وصحّت لغيره، كشهادة رجلين للآخرين بدين ألف على ميت، والآخرين للأولين بمثله

### لفصل الشهادة

ولغت شهادة الوصيين<sup>(١)</sup> لصغير بمال أو كبير بمال الميت، وصحّت لغيره<sup>(٢)</sup>؛ لأنّ التصرف في مال الصغير للوصي سواء كان من التركة أو لم يكن، وأمّا مال الكبير، فإن لم يكن من التركة فلا تصرف للوصي فيه، فيجوز الشهادة، وإن كان من التركة لا يجوز الشهادة عند أبي حنيفة رحمته الله، ويجوز عندهما؛ لأنّه لا تصرف للوصي في مال الكبير، قلنا: له ولاية الحفظ، وولاية البيع إذا كان الكبير غائباً. (كشهادة رجلين<sup>(٣)</sup> للآخرين بدين ألف على ميت، والآخرين للأولين بمثله)، فإنّه يجوز الشهادة عند أبي حنيفة رحمته الله ومحمد رحمته الله، وعند أبي يوسف رحمته الله لا يجوز.

١١ أقوله: ولغت شهادة الوصيين... الخ؛ لأنهما متّهمان فيهما؛ لإثباتهما معيّناً لأنفسهما إلا أن يدعيها المشهود له، وهذا؛ أي قبول الشهادة عند دعوى المشهود له الوصاية استحساناً، وهو في القياس كالأول؛ لوجود التهمة فيه أيضاً، ووجه الاستحسان: إنّ للقاضي ولاية نصب الوصي ابتداءً أو ضمّ آخر إليهما برضائه بدون شهادتهما، فتسقط بشهادتهما مشقة التعيين عنه. كذا في «الهداية»<sup>(١)</sup>.  
٢١ أقوله: وصحّت لغيره؛ لعدم التهمة فيه.

٣١ أقوله: كشهادة رجلين؛ أي كصحّة شهادتهما، هذا عند الأعظم والرّباني رحمته الله، وأمّا عند الثاني فهي باطلّة كبطلان شهادة الوصيّة بألف من الجانبين، أو شهادة الأولين بعبد، والآخرين بثلث ماله اتفاقاً، فنقول: قوله: فإنّه يجوز... الخ؛ متعلّق بمسألة شهادة دين ألف.

فإنّه لا خلاف في بطلان الشهادة في الآخرين، والمتبادر من أسلوب الشارح رحمته الله أن يتعلّق ذلك بقول المصنّف رحمته الله بخلاف الشهادة بوصيّة لألف وبطلانه ظاهر عند من

بخلاف الشهادة بوصية ألف ، أو الأولين بعبد ، والآخرين بثلث ماله .

(بخلاف الشهادة بوصية ألف <sup>(١)</sup> ، أو الأولين بعبد ، والآخرين بثلث ماله <sup>(٢)</sup> .

نظر في «الهداية» ، وقول صاحب «العناية» : وجنس هذه المسألة على أربعة أوجه :

الأول : اختلفوا فيه : وهي الشهادة بالدين .

والثاني : ما اتفقوا على عدم جوازه : وهو الشهادة بالوصية بجزء شائع من التركة : كالشهادة بألف مرسلة ، أو بثلث المال .

والثالث : اتفقوا على جوازه : وهو أن يشهد الرجلين بجارية ، ويشهد المشهود له لهما للشاهدين بوصية عبد .

والرابع : وهو المذكور في كتاب آخر : وهو أن يشهد الرجلان بعبد ، ويشهد المشهود لهما للشاهدين بألف مرسلة أو بثلث المال .

ومبنى ذلك كله على تهمة الشركة فما يثبت فيه التهمة ، لا تقبل الشهادة فيه : وهو الثاني والرابع ، وما لم تثبت فيه التهمة قبلت : كالثالث على ما ذكره في الكتاب .

فأما الوجه الأول فقد وقع الاختلاف فيه بناءً على ذلك أيضاً ، فوجه القبول أن الدين يجب في الذمة ، وهي قابلة لحقوق شتى فلا شركة ؛ ولهذا لو تبرع أجنبي بقضاء دين أحدهما ليس للآخر حق المشاركة .

ووجه الرد أن الدين بالموت يتعلق بالتركة [لخراب الذمة به] ، ولهذا لو استوفى أحدهما حقه من الشركة شاركه الآخر فيه ، فكانت الشهادة مثبتة حق الشركة ، فتحقق التهمة بخلاف حياة المديون ؛ لأنه في الذمة ؛ لبقائها لا في المال ، فلا يتحقق الشركة . انتهى . كذا في «حاشية الجلبي» <sup>(٣)</sup> .



(١) لأن الحق فيها لا يثبت في الذمة بل في العين فصار المال مشتركاً بينهم فأورث شبهة . ينظر : «درر الحكام» (٢ : ٤٥١) .

(٢) أي لم يصح أيضاً ؛ لأن الشهادة توجب شركة في المشهود به . ينظر : «الدرر» (٢ : ٤٥١) .

(٣) «ذخيرة العقبى» (ص ٦٣ - ٦٢٤) .

## كتاب الخنثى

وهو ذو فرج وذكر، فإن بال من ذكره فذكر، وإن بال من فرجه فأنثى، وإن بال  
منهما

## كتاب الخنثى<sup>[١]</sup>

(وهو ذو فرج وذكر، فإن بال من ذكره فذكر<sup>[٢]</sup>، وإن بال من فرجه فأنثى،

وإن بال منهما)

[١] أقوله: كتاب الخنثى؛ آخر كتاب الخنثى؛ لوقوع الخنثى نادراً؛ لأن الأصل أن يكون لكل شخص آلة واحدة؛ إما آلة الرجل، وأما آلة المرأة، واجتماع الآلتين في شخص واحد في غاية الندرة، ولكن قد يقع ذلك فيحتاج إلى بيان حكمه، فلأجل هذا أخره عن سائر الكتب. كذا قال صاحب «غاية البيان».

[٢] أقوله: فإن بال من ذكره فذكر؛ [فتقول]: قد جمع هاهنا ذكر الذكر، والمراد بالأولين العضو المخصوص، وبالثالث ضد الأنثى، فلو قال: بدل الثالث فغلام، كما في سائر المعبرات، لكان حسن.

واعلم أن الله سبحانه وتعالى خلق ذكوراً وإناثاً، وبين حكمهما في كتابه المبين، ولم يبين حكم شخص له آلة ذكر وآلة أنثى، فعلم أن الشخص الواحد لا يكون إلا أحدهما لا كليهما جميعاً، ثم يقع الاشتباه بمعارضة الآلتين إلى أن يترجح أحدهما بمرجح، والمرجح عندنا خروج البول، فإن لم يترجح بهذا بقي مشكلاً.

والأصل في اعتبار المبال ما روي عن النبي ﷺ أنه سئل عن مولود له قبل وذكر، كيف يورث، فقال ﷺ: «من حيث يبول»<sup>(١)</sup>، وعن علي عليه السلام مثله، وإن ما يقع به الفصل بين الذكر والأنثى عند الولادة هي آلة البول، وذلك في الأدمي وسائر الحيوانات، وعند انفصال الولد من الأم منفعة تلك الآلة خروج البول منها، وما سواه من المنافع يحدث بعد ذلك.

فعرفنا أن المنفعة الأصلية الآلة، كونها مبالاً، فإذا كان يبول من مبال الرجل عرفنا أن الآلة هذه وإن آخر زيادة بمنزلة الخرق في البدن، وإن كان يبول من مبال

(١) في «سنن البيهقي الكبير» (٦: ٢٦١)، ينظر: «نصب الراية» (٤: ٤١٧).

حُكِمَ بالأسبق وإن استويا فمُشْكِلٌ، ولا يعتبرُ الكثرة، فإن بَلَغَ وخرجَ لحيةً، أو وَطِئَ امرأةً فرجَلٌ، وإن ظهرَ له ثُدْيٌ، أو نُزِلَ

حُكِمَ بالأسبق<sup>(١)</sup> وإن استويا فمُشْكِلٌ، ولا يعتبرُ الكثرة<sup>(٢)</sup>، هذا عند أبي حنيفة  
رحمته، وقالوا: يعتبرُ الكثرة.

(فإن بَلَغَ وخرجَ لحيةً، أو وَطِئَ امرأةً فرجَلٌ<sup>(٣)</sup>، وإن ظهرَ له ثُدْيٌ، أو نُزِلَ

النساء عرفنا أنَّ الآلةَ هذه والآخرى بمنزلة ثولول في البدن.

وقد يقع الاشتباه لعدم آلة التمييز أصلاً، بأن يولد ولدٌ ليس له آلة أصلاً، وهذا أبلغ وجهي الاشتباه؛ ولهذا بدأ محمدٌ رحمته كتاب الخنثى [به].

وسئل الشعبي رحمته عن مولود ليس له آلة أحدهما، بل يخرجُ من سرِّته كهيئة البول الغليظ، فقال: له نصفُ حظِّ الأنثى ونصفُ حظِّ الذكر، وعند محمد رحمته هو والخنثى المعروف سواء. هذا زيدة ما في «الكفاية»<sup>(١)</sup> وغيرها من شروح «الهداية»<sup>(٢)</sup>.

١١ أقوله: حكم بالأسبق؛ لأنَّ السبقَ من أسباب الترجيح، فدلَّ السبق على أنَّه هو المجرى الأصلي، وخروجه بعد ذلك من موضع آخر انصرافٌ عن المجرى لعلَّةٍ أو عارض فلا يلتفتُ إليه. كذا في «غاية البيان».

٢٢ أقوله: يعتبر الكثرة؛ لأنَّ كثرة البول علامةُ قوَّة ذلك العضو، وكونه عضواً أصلياً؛ ولأنَّ للأكثر حكم الكُلِّ في أصول الشرع، فيترجَّح بالكثرة، وله: أنَّ كثرة الخروج ليس تدلُّ على القوة؛ لأنَّه قد يكون لاتِّساع في أحدهما وضيق في الآخر، وإن كان يخرجُ منهما على السواء فهو مشكِلٌ بالاتِّفاق؛ لأنَّه لا مرجَّح هاهنا. كذا في «الهداية»<sup>(٣)</sup>.

٣١ أقوله: فرجلٌ؛ وكذا إذا احتلمَ كما يحتلمُ الرجل، وكان له ثُدْيٌ مستو؛ لأنَّ هذه من علامات الذكران<sup>(٤)</sup>.

(١) «الكفاية» (٩: ٤٣٨).

(٢) ينظر: «ذخيرة العقبي» (ص ٦٢٤).

(٣) «الهداية» (٤: ٢٦٦).

(٤) ينظر: «الهداية» (٤: ٢٦٦).

لبن، أو حاض، أو حَبَل، أو وَطِئَ فأنثى، وإِلَّا فمُشْكِل، ويقفُ بين صفِ الرِّجال، والنِّساء، فإن قامَ في صفهنَّ أعاد وفي صفهنَّ يعيدُ مَنْ بجنبه، ومن خلفه بجذائه، وصَلَّى بقناع

لبن، أو حاض، أو حَبَل، أو وَطِئَ<sup>(١)</sup> فأنثى): أي إن ظهرَ تلك العلامات فقط فذكر، وإن ظهرت هذه العلامات فقط فأنثى (وإِلَّا فمُشْكِل)<sup>(٢)</sup>: أي إن لم يكن كذلك بأن لم يظهرْ شيءٌ من العلامات المذكورة، أو اجتمعت علاماتُ الذُّكور مع علاماتِ الإناث، كما إذا خرجت لحية، وظهر له ثدي فمشكل.  
(ويقفُ بين<sup>(٣)</sup> صفِ الرِّجال، والنِّساء، فإن قامَ في صفهنَّ أعاد<sup>(٤)</sup> وفي صفهنَّ يعيدُ مَنْ بجنبه، ومن خلفه بجذائه، وصَلَّى بقناع

[١]أقوله: أو وَطِئَ؛ على بناءِ المجهول؛ أي أمكن الوصولُ إليه من الفرج فهو أنثى.

[٢]أقوله: وإِلَّا فمشكل؛ ويدفع بهذا ما يقال: لا إشكالَ بعد البلوغ إلا إذا أريد به الغالب، وإن لم يرد فمشكلة؛ لأنه لَمَّا لم يعلم تذكيره وتأنثيه، والأصلُ هو الذكر؛ لأنَّ حواءَ - عليها السلام - خلقت من ضلعِ آدم عليه السلام، فاعتبره. كذا في «حاشية الجلبى»<sup>(١)</sup> ناقلاً عن «الأكمليّة».

[٣]أقوله: ويقفُ بين... إلخ؛ هذا شروعٌ في بيان أحكام الخنثى المشكل، والأصلُ فيه أن يؤخذَ فيه بالأحوط والأوثق في أمور الدين، وأن لا يحكمَ بثبوتِ حكمٍ وقعَ الشكُّ في ثبوته. كذا في المعتبرات.

وبناء المسائل الذي شرعَ فيه على هذا البناء فاحفظه، وإنما قلنا بالوقوفِ بين الصَّفين؛ لاحتمالِ أنَّه امرأةٌ فلا يتخلَّلُ الرجالُ كيلا تفسدَ صلاتُهم، ولا يتخلَّلُ النساءُ؛ لاحتمالِ عكسه، فيفسدُ صلاته.

[٤]أقوله: أعاد؛ أي أعاد صلاته لاحتمالِ أنَّه رجل، وقوله: يعيد من بجنبه ومن خلفه بجذائه؛ لاحتمالِ أنَّه امرأة، ولا يخفى أنَّ في ذلك الاحتياط.

ولا يلبسُ حريراً وحلياً، ولا يكشفُ عند رجلٍ وامرأة، ولا يخلو به غيرُ مُحَرَّم رجلٍ أو امرأة، ولا يسافرُ بلا محرم، وكره للرجُل والمرأة ختنه، وتُبْتَاعُ أمةٌ تَحْتَهُ إن ملكَ مالا، وإلا فمِن بيتِ المال، ثم تُباعُ، فإن ماتَ قبلَ ظهورِ حاله لم يغسلُ ويتيمَّم

ولا يلبسُ حريراً<sup>(١)</sup> وحلياً، ولا يكشفُ<sup>(٢)</sup> عند رجلٍ وامرأة، ولا يخلو به غيرُ مُحَرَّم رجلٍ أو امرأة، ولا يسافرُ بلا محرم، وكره للرجُل والمرأة ختنه، وتُبْتَاعُ<sup>(٣)</sup> أمةٌ تَحْتَهُ إن ملكَ مالا، وإلا فمِن بيتِ المال، ثم تُباعُ<sup>(٤)</sup>، فإن ماتَ قبلَ ظهورِ حاله لم يغسلُ ويتيمَّم، من التيمُّم، وهو جعلُ الغيرِ ذا تيمُّم، وإنما لا يشتري له جاريةً تغسله؛ لأنَّ الجاريةَ لا تكون مملوكةً له بعد الموت، إذ لو كانت لجازَ غسلُ الجارية لسيدها إذا لم يكن خنثى، وكان هذا أولى من غسلِ الرجلِ الرجل.

[١] أقوله: ولا يلبسُ حريراً؛ وإنما كرهَ ذلك؛ لأنَّ لبسه حرامٌ على الرجال، وحالته مجهولة بعد، فيؤخذُ بالاحتياط، فإنَّ الاجتنابَ عن الحرامِ فرض، والإقدامُ على المباحِ مباح، فيكره اللبسُ حذرَ الوقوعِ في الحرام، وكُفِّنَ كالمرأة للاحتياطِ أيضاً. كذا في «حاشية الجلبى»<sup>(١)</sup> ناقلاً عن «شرح المجمع».

[٢] أقوله: ولا يكشفُ... الخ؛ لا يقال: انكشاف العورة حرامٌ مطلقاً، فما معنى لتخصيصه بالخنثى؛ لأنَّا نقول: المرادُ بالانكشافِ هاهنا أن يكون في إزارٍ واحد، لا إبداءَ موضعِ العورة. كذا في «حاشية الجلبى»<sup>(٢)</sup> ناقلاً عن «الأكملية».

[٣] أقوله: وتبتاع؛ أي تشتري له أمةً تحتَهُ إن له مال؛ لأنه يباحُ لمملوكته النظر إليه رجلاً كان أو امرأة. كذا في «الهداية»<sup>(٣)</sup>.

[٤] أقوله: ثم تباع؛ أي بعد تمام مصلحة الختن تباعُ الأمة، ويردُّ ثمنها إلى بيت المال كما كان.

(١) «ذخيرة العقبى» (ص ٦٢٤).

(٢) «ذخيرة العقبى» (ص ٦٢٤).

(٣) «الهداية» (٤ : ٢٦٧).



ولا يحضرُ مراهقاً غُسلَ ميتٍ، وندب تسجيةً قبره، ويوضعُ الرجلُ بقرب الإمام،  
ثُمَّ هو ثَمُّ المرأةُ إذا صَلَّى عليهم

(ولا يحضرُ<sup>[١١]</sup> مراهقاً غُسلَ ميتٍ، وندب تسجيةً قبره<sup>[١٢]</sup>)، قد مرَّ معنى  
التَّسْجِيةِ في «باب الجنائز»، (ويوضعُ الرجلُ<sup>[١٣]</sup> بقرب الإمام، ثُمَّ هو ثَمُّ المرأةُ إذا  
صَلَّى عليهم)؛ ليكون جنازةُ المرأةُ أبعدَ من عيونِ النَّاسِ، ثُمَّ الخنثى.  
(فإن تركه<sup>[١٤]</sup> أبوه وابناً، فله سهمٌ وللابن سهمان<sup>[١٥]</sup>)، وعند الشعبيِّ<sup>ؓ</sup> له<sup>[١٦]</sup>

[١] أقوله: ولا يحضر؛ أي لا يحضرُ إن كان مراهقاً غُسلَ رجلٍ ولا امرأةً؛  
لا احتمالُ أنَّه ذكر أو أنثى.

[٢] أقوله: وندب تسجيةً قبره؛ لأنَّه إن كان أنثى نقيم واجباً، وإن كان ذكراً  
فالتسجيةُ لا تضُرُّه؛ لأنَّه لا بأسَ بأن يسجى القبرُ عند العذرِ كالحرِّ والبرد والمطر،  
واشتباهُ حاله بين الذكورةِ والأنوثةِ أبلغُ به، هكذا في غاية البيان، والتسجيةُ إغطاءُ القبرِ  
بثوبٍ عند الدفن، هذا ما أشاره الشارحُ<sup>ؓ</sup> بقوله: قد مرَّ معنى التسجية... الخ.

[٣] أقوله: ويوضع الرجل إلى ثَمِّ المرأة؛ جزاءً مؤخراً، وقوله: إذا صَلَّى عليهم  
شرط مؤخراً، وإِنَّمَا يفعلُ كذلك اعتباراً لحالة الحياة؛ لأنَّه يقومُ بين صفِّ الرجالِ  
والنساءِ، فكَذلك في الممات. هكذا في «غاية البيان».

[٤] أقوله: فإن تركه؛ أي مات أبو الخنثى وترك ابناً، وهذا الخنثى له سهم وللابن  
سهمان... الخ.

[٥] أقوله: فله سهم وللابن سهمان؛ لأنَّ الخنثى أنثى عنده في الميراث، إلا أن  
يتبيَّنَ غير ذلك، وإِنَّمَا قلنا ذلك؛ لأنَّه قد يظهرُ فيه إحدى علاماتِ المذكورةِ بلا  
تعارض، فحينئذٍ يعتبرُ ذكراً، هذا ما يستفادُ من عبارة «غاية البيان».

[٦] أقوله: وعند الشعبيِّ<sup>ؓ</sup>... الخ؛ أي عند الشعبيِّ<sup>ؓ</sup> نصفُ ميراثِ ذكرٍ،  
ونصفُ ميراثِ أنثى وبه قال أبو يوسفٌ ومحمدٌ<sup>ؓ</sup> لكن اختلفوا في تخريجِ قوله: فقال  
أبو يوسفٍ<sup>ؓ</sup>: المال بينهما على سبعةِ أسهم، للابن أربعة، وللخنثى ثلاثة؛ لأنَّ الابنَ  
يستحقُّ كلَّ الميراث عند الانفراد.

والخنثى يستحقُّ ثلاثةَ الأرباع؛ لأنَّ الخنثى في حال ابن وفي حال بنت، وللبنت في  
الميراثِ نصفُ الابن، فيجعلُ له نصف كلِّ الحال، فيكون له ثلاثةُ أرباعٍ نصيبِ الابن،

نصفُ النَّصِيِّينَ، وذا ثلاثة من سبعةٍ عند أبي يوسف رحمته الله، وخمسةٌ من اثني عشرٍ عند محمد رحمته الله

نصفُ النَّصِيِّينَ، وذا ثلاثة من سبعةٍ عند أبي يوسف رحمته الله، وخمسةٌ من اثني عشرٍ عند محمد رحمته الله، اعلم أنَّ عند أبي حنيفة رحمته الله له أقلُّ النَّصِيِّينَ<sup>(١)</sup> : أي ينظر إلى نصيبه إن كان ذكراً وإلى نصيبه إن كان أنثى، فأَيُّ منهما يكون أقلُّ فله ذلك، ففي هذه الصورة ميراثه على تقدير الأنوثة أقلُّ، فله ذلك.

فيضربُ مخرج الربع، وهو أربعةٌ في سهمٍ ثلاثة أرباع سهم، يحصل سبعة، فللخنثى ثلاثة، وللابن أربعة.

وقال محمد رحمته الله : المالُ بينهما على اثني عشر سهماً؛ للابن سبعة، وللخنثى خمسة؛ لأنَّ الخنثى لو كان ذكراً يكون المالُ بينهما نصفين، وإن كان أنثى يكون المالُ بينهما أثلاثاً؛ للابن ثلثان، وللخنثى ثلث، احتجنا إلى حساب فله نصف وثلث، وأقلُّ ذلك ستةٌ ففي حال المال، يكون بينهما نصفين لكل واحدٍ منهما ثلاثة.

وفي حال أثلاثاً للخنثى سهمان، وللابن أربعة، فسهمان للخنثى ثابtan يقيين، ووقع الشكُّ في السهم الزائد، فينصفُ فيكون له سهمان ونصف، فانكسر فأضعف ليزول الكسر، فصار الحساب من اثني عشر، للخنثى خمسة، وللابن سبعة.

وعُلمَ من هذا التقرير التفاوتُ بين تخريجهما، وهو أنَّ على تخريج قول أبي يوسف رحمته الله ما كان نصيبُ الخنثى أكثرَ مما نصيبه على قول محمد رحمته الله، فإنَّ ثلاثة من السبعة أكثرُ من خمسة من اثني عشر؛ لأنَّا لو زدنا نصفَ سبعٍ على ثلاثة أسباعٍ يصيرُ نصفُ المال، والخمسة لا يصيرُ نصفُ المال إلا بزيادة سهم من اثني عشر، وهو نصفُ السدس ونصفُ السدس أكثر من نصفِ السبع فثبت أنَّ ما قاله أبو يوسف رحمته الله أنفع للخنثى. هذا خلاصةُ ما في «العناية»<sup>(١)</sup>، و«الكفاية»<sup>(٢)</sup>.

[١] قوله: أقلُّ النَّصِيِّينَ... إلخ؛ لأنَّه لا بُدَّ من بيان سببِ استحقاق الخنثى بالذكرورة والأنوثة، فإنَّه ليس الكلامُ في استحقاق أصلِ الميراث، فإنَّ سببه هو القرابة وهو

(١) «العناية» (١٠ : ٥٢٢).

(٢) «الكفاية» (٩ : ٤٤٤ - ٤٤٥).

فإن تركت زوجاً وجدةً، وأخاً لأب، وأمّ، هو خنثى، فعلى تقدير الأنوثة له ثلاثة من سبعة، وعلى تقدير الذكورة اثنان من ستة، فله هذا لأنه أقل من ذلك؛ لأنّ الثلث أقل من ثلاثة الأسباع؛ لأنّ ثلث السبعة اثنان وثلث واحد، وثلاثة أسباع السبعة ثلاثة.

وعند الشعبيّ ﷺ له نصف النصيين: أي يجمع بين نصيبه إن كان ذكراً وبين نصيبه إن كان أنثى، فله نصف ذلك المجموع، ففسره أبو يوسف ﷺ<sup>(١)</sup> ثلاثة من سبعة؛ لأنه له الكل على تقدير الذكورة، والنصف على تقدير الأنوثة، فصار واحداً ونصفاً، فنصفه ثلاثة الأرباع، فيكون للابن الكل إن كان منفرداً، وللخنثى ثلاثة الأرباع، فالخرج أربعة، فالكل أربعة، وثلاثة الأرباع ثلاثة، صار سبعة بطريق العول للابن أربعة، وللخنثى ثلاثة.

معلوم، وإثما الكلام في استحقاق المقدار وسببه الذكورة والأنوثة، ولا شيء منهما بمتيقن فيه، وإثبات المال ابتداءً بدون سبب محقق غير مشروع، فلا بُدَّ من البناء على المتيقن والأقل، وهو ميراث الأنثى متيقن فأوجبناه.

كما إذا كان إثباته بطريق آخر، فإنه يؤخذ بالمتيقن به دون المشكوك، إلا أن يقوم الدليل على الزائد، فإن من قال لفلان عليّ دراهم، يحكم بالثلاثة؛ لأنّ الثلاثة متيقن؛ لكونها أقل الجمع، حتى يقوم الدليل على الزائد، والزائد بغير الدليل مشكوك، فلا يثبت، فكذا هاهنا. هذا خلاصة ما في «العناية»<sup>(١)</sup>.

١١ أقوله: ففسره أبو يوسف ﷺ؛ حاصله أنّه اختلف في تفسير قول الشعبيّ ﷺ، فذهب أبو يوسف ﷺ إلى أن مراده أن المال بينهما يقسم على سبعة: أربعة للابن، وثلاث للخنثى؛ لأنّ الابن يستحقّ كلّ الميراث عند الانفراد، ويستحقّ الخنثى ثلاثة أرباع، فعند الاجتماع يقسم بينهما على قدر حقيهما، يأخذ الخنثى ثلاثة والابن يأخذ أربعة، فيكون سبعة. كذا في «الهداية»<sup>(٢)</sup>.

(١) «العناية» (١٠ : ٥٢٢).

(٢) «الهداية» (٤ : ٢٦٨).

وإن شئت تقول له النصف إن كان أنثى، والكل إن كان ذكراً، فالنصف متيقن، ووقع الشك في النصف الآخر، فنصف صار ربعا، فالنصف والرابع ثلاثة أرباع. وفسره محمد عليه السلام <sup>(١)</sup> بأنه خمسة من اثني عشر؛ لأنه يستحق النصف مع الابن إن كان ذكراً، والثلث إن كان أنثى، والنصف والثلث خمسة من ستة، فله نصف ذلك، وهو اثنان ونصف من ستة وقَعَ الكسر بالنصف، فضرب في اثنين صار خمسة من اثني عشر، وهو نصيب الخنثى، والباقي وهو السبعة نصيب الابن. وإن شئت تقول له: الثلث إن كان أنثى، والنصف إن كان ذكراً، ومخرجهما ستة، فالثلث اثنان والنصف ثلاثة، فاثنان متيقن وقَعَ الشك في الواحد الآخر، فنصف صار اثنين ونصفاً، وقَعَ الكسر بالنصف، فصار خمسة من اثني عشر. وإن أردت أن تعرف أن ثلاثة من سبعة أكثر أم خمسة من اثني عشر، فلا بد من التجنيس، وهو جعل الكسرين من مقام واحد، فاضرب السبعة في اثني عشر، صار أربعة وثمانين، ثم اضرب الثلاثة في اثني عشر، صار ستة وثلاثين، فذلك هو الثلاثة من السبعة، واضرب الخمسة في سبعة، صار خمسة وثلاثين، فهذا هو الخمسة من اثني عشر، والأول وهو ستة وثلاثون زائد على هذا: أي على خمسة وثلاثين بواحد من أربعة وثمانين، فهذا هو التفاوت بين ما ذهب إليه أبو يوسف عليه السلام وما ذهب إليه محمد عليه السلام.

١١ أقوله: وفسره محمد عليه السلام؛ أي ذهب محمد عليه السلام في تفسير قول الشعبي عليه السلام إلى أن مراده أن الخنثى لو كان ذكراً يكون المال بين الخنثى والابن، وإن كان أنثى يكون المال بينهما أثلاثاً، وللخنثى الثلث، احتجنا إلى حساب له نصف وثلث، وأقل ذلك ستة، ففي حال يكون المال بينهما نصفين لكل واحد منهما ثلاثة، وفي حال أثلاثاً؛ للخنثى سهمان.

وللابن أربعة، فسهمان للخنثى ثابتان بيقين، ووقع الشك في السهم الزائد، فينصف، فيكون له سهمان ونصف، فانكسر فيضعف؛ ليزول الكسر، فصار الحساب من اثني عشر؛ للخنثى خمسة، وللابن سبعة. كذا في «الهداية» <sup>(١)</sup>.

## مسائل شتى

### (كتابة الأخرس وإيماءه)

#### مسائل شتى<sup>(١)</sup>

#### (كتابة الأخرس<sup>(٢)</sup> وإيماءه<sup>(٣)</sup>)

[١] أقوله: مسائل شتى؛ اعلم أن ذكر مسائل شتى أو مسائل متفرقة، أو مسائل منثورة ونحوها من دأب المصنفين؛ لتدارك ما لم يذكر فيما كان بحق ذكره. كذا في «الغنية»<sup>(١)</sup>.

[٢] أقوله: كتابة الأخرس وإيماءه؛ مبتدأ، وكالبيان خبره، صورة المسألة: إنه إذا قرء على الأخرس كتاب وصية فقل له: أتشهد عليك بما في هذا الكتاب فأوماً برأسه: أي نعم، أو كتب، فإذا جاء من ذلك ما يعرف أنه إقرار فهو جائز؛ لكونه كالبيان، ولا يجوز ذلك في الذي يعتقل لسانه.

وقال الشافعي رحمه الله يجوز في الوجهين؛ لأن المجوز إنما هو العجز، وقد شمل الفصلين، ولا فرق بين الأصلي والعرضي، والفرق لأصحابنا أن الإشارة إنما تعتبر إذا صارت معهودة معلومة، وذلك في الأخرس دون المعتقل لسانه، حتى لو امتد ذلك الاعتقال، وصارت له إشارات معلومة، قالوا: هو بمنزلة الأخرس. كذا في «الهداية»<sup>(٢)</sup>.

[٣] أقوله: وإيماءه؛ أي إشارته، أما كونها حجة في حق الأخرس في حق هذه الأحكام؛ للحاجة إلى ذلك؛ لأنها من حقوق العباد، ولا يختص بلفظ دون لفظ، فإنه كما ثبت بالعربي ثبت بغيره، وقد ثبت بدون اللفظ كما في بيع التعاطي ونكاح الفضولي مع القدرة على التكلم، فلأن ثبت هاهنا والعجز متحقق أولى.

ولقائل أن يقول: من هذه الأحكام الطلاق على ما صرح به بقوله: ونكاحه وطلاقه، وهو من حقوق الله تعالى؛ لأن فيه تحريم الفرج، وهو حق لله تعالى؛ ولهذا لم يشترط الدعوى في الشهادة عليه بالاتفاق.

ولا بد في كون الإشارة حجة من أن يكون الحكم في حقوق العباد فقط، أو بما

(١) «الغنية» (١٠: ٥٢٤).

(٢) «الهداية» (٤: ٢٦٩).

بما يعرف به نكاحه وطلاقه وبيعته وشرائه وقوده كالبيان

بما يعرف به نكاحه<sup>(١)</sup> وطلاقه وبيعته وشرائه وقوده كالبيان، أمّا الكتابة<sup>(٢)</sup> فهي :

١. إمّا غير مستبين : كالكتابة على الهواء، أو على الماء، فلا اعتبار لها.
٢. وإمّا مستبين غير مرسوم، نحو: أن يكون على ورق شجر، أو على جدار، أو على كاغذ، لكن لا على رسم الكتب، بأن لا يكون معنوّناً

غلب فيه حقّ العبد على حقّ الله ﷻ كالقصاص، وإلا غلب فيه حقّ الله على حقّ العبد كحدّ القذف، وكون الطلاق ممّا غلب فيه حقّ العبد على حقّ الله تعالى ممنوع، فليتأمل. كذا في «نتائج الافكار»<sup>(١)</sup>.

١١ أقوله : بما يعرف به نكاحه ؛ يعني إذا أشار إلى نكاحه بما يعرف به أنّه يريد به النكاح، وكذلك غيره، وقوله : قوده ؛ أي أشار بما يعرف أنّه يقرّ بالقود به.

٢١ أقوله : أمّا الكتابة... إلخ ؛ حاصله : إنّ الكتابة على ثلاث مراتب :

١. مستبين مرسوم ؛ أي معهود كالكتابة المعهودة في زماننا على القراطيس، وهو بمنزلة النطق في الغائب والحاضر على ما قالوا.

٢. ومستبين غير مرسوم ؛ كالكتابة على الجدار وأوراق الأشجار، وينوي فيه ؛ أي يطلب منه النية ؛ لأنّه بمنزلة صريح الكتابة القولية ؛ كقوله : أنت بائن وأمثاله، فلا بدّ من النية.

٣. وغير مستبين ؛ كالكتابة على الهواء والماء ؛ وهو بمنزلة كلام غير مسموع، فلا يثبت به الحكم.

وأما كون الكتابة كالبيان ؛ ولأنّها ممّن نأى بمنزلة الخطاب ممّن دنا، ألا ترى أنّ النبي ﷺ أدّى واجب التبليغ مرةً بالعبارة، وتارةً بالكتابة إلى الغائبين، والمجوز في حقّ الغائب العجز، وهو في الآخرس أظهر وألزم.

وذلك لأنّ الظاهر من حال الغائب أنّه يحضر، وأمّا الآخرس، فالظاهر من حاله أنّه لا يزول خرسه، فلمّا قبل الكتابة من الغائب في ثبوت الأحكام مع رجاء النطق بالحضور، فلأنّ تقبل في حقّ الآخرس أولى، وفي هذا الدليل أنّه يدلّ على أنّ الكتابة حجة في الحدود أيضاً، فليتأمل هكذا في شروح «الهداية».

ولا يحدُّ، وقالوا في معتقل اللسان: إن امتدَّ ذلك

فهو كالكناية<sup>(١)</sup>، لا بدُّ من النية، أو القرينة: كالإشهاد مثلاً<sup>(٢)</sup>.

٣. وإمّا مستبينٌ مرسومٌ: بأن يكون على كاغد، ويكونُ معنواً نحو من فلان إلى فلان، فهذا مثل البيان سواءً من الغائب، أو من الحاضر.

(ولا يحدُّ)<sup>(٣)</sup>: أي إذا أقرَّ بما يوجبُ الحدَّ بطريقِ الإشارة، أو قذفَ بطريقِ

الإشارة، (وقالوا في معتقل اللسان: إن امتدَّ ذلك،

[١] أقوله: فهو كالكناية؛ أي بمنزلة كناية قولية كقوله: أنت بائن، وأمثاله، أمّا

الكتابة فهي ليست بصريح الكناية؛ لأنّها فعل، والكناية في الحقيقة إمّا تكون في القول.

وذكر الإمام الثمريّ رضي الله عنه: وإذا كتب مستبيناً لكن غير مرسوم كالكتابة على

الجدار أو على التراب أو على الكاغد لا على وجه الرسم كان لغواً؛ لأنّه لا عرف في

إظهار الأمر بهذا، فلا يكون حجة إلا بالبيّنة والبيان. كذا في «الكفاية».

[٢] أقوله: كالإشهاد مثلاً؛ أو إمّا قال: مثلاً؛ إشارة إلى الإملاء على الغير؛

ليكتبه؛ لأنّ الكتابة قد تكون للتجربة، وقد تكون للتحقيق، وبهذه الأشياء يتعيّن

الجهة، وقيل: الإملاء من غير إشهاد لا يكون حجة، والأوّل أظهر. كذا في «حاشية

الجلبي»<sup>(١)</sup> ناقلاً عن الزيّلي.

[٣] أقوله: ولا يحدُّ؛ أي حدُّ كان، فيتناول جميع الأنواع؛ أي لا يحدُّ الأخرس إذا

كان قاذفاً بالإشارة أو الكناية، وكذا إذا أقرَّ بالزنا أو السرقة أو الشرب؛ لأنّ المقرّ على

نفسه ببعض الأسباب الموجبة للعقوبة ما لم يذكر اللفظ الصريح لا يستوجب العقوبة.

ولا يحدُّ له أيضاً إذا كان مقدوفاً؛ أي لا يكون كتابته وإيماءه كالبيان في الحدود.

هكذا في «الكفاية»<sup>(٢)</sup>، وقد مرّ أنّ كتابته وإيماءه كالبيان في القصاص، فلا بدُّ لنا من

بيان الفرق بين الحدود والقصاص.

اعلم أنّ الفرق بينهما أنّ الحدَّ لا يثبتُ ببيان فيه شبهة، ألا ترى لو شهدوا بالوطء

الحرام، أو أقرَّ بالوطء الحرام لا يجبُ الحدَّ، ولو شهدوا بالقتل المطلق، أو أقرَّ بمطلقِ

القتل يجبُ القصاص، وإن لم يوجد لفظُ التعمّد.

(١) «ذخيرة العقبى» (ص ٦٢٥).

(٢) «الكفاية» (٨: ٤٤٧).

وَعُلِّمَ إشارته فكذا، وإلا فلا، وفي غنم مذبوحة فيها ميتة

وَعُلِّمَ إشارته<sup>(١)</sup> فكذا، وإلا فلا<sup>(٢)</sup>، المعتقلُ اللسان: هو الذي عرض له احتباس اللسان حتى لا يقدر على الكلام، فعند الشافعي<sup>(٣)</sup> حُكْمُهُ حَكْمُ الأخرس، وعند أصحابنا<sup>(٤)</sup> إن إمتد ذلك وَعُلِّمَ إشارته كان حَكْمُهُ حَكْمُ الأخرس، وإلا فلا، وقُدِّرَ الإمتدادُ بسنة، وقيل: بأن يبقى إلى زمان الموت، قيل: وعليه الفتوى.

(وفي غنم مذبوحة فيها ميتة،

وهذا لأن القصاص فيه معنى العوضيّة؛ لأنه شرع جابراً، فجاز أن يثبت بالشبهة كسائر المعاوضات التي هي حقّ العبد، أما الحدودُ الخالصةُ لله تعالى شرعت زواجر، وليس فيها معنى العوضيّة، فلا يثبت مع الشبهة؛ لعدم الحاجة. هكذا في «الهداية»<sup>(٢)</sup>. ويردّ عليه ما أورد أخيه وأستاذ أستاذه مولانا مولوي محمد عبد الحليم أدخله الله في جنات النعيم، بأنه مخالف لما صرح به فيما مرّ في عدّة مواضع من هذه «الهداية» من أن القصاص أيضاً يندرى بالشبهات، كما قد مرّ في «كتاب الشهادة» و«كتاب الكفالة» و«كتاب الدعوى»، فتأمّل. انتهى.

[١] أقوله: عُلِّمَ إشاراته؛ يعني ما يجيء من الأخرس، ومعتقلُ اللسان على

نوعين:

أحدهما: ما يكون دلالة الإنكار كما إذا حرّك رأسه عرضاً مثلاً.

والثاني: ما يكون ذلك منه دلالة الإقرار، كما إذا حرّك رأسه طولاً، إذا كان ذلك معهوداً منه في نعم، ولا يجوز ذلك في الذي يعتقل لسانه إذا لم يمتدّ اعتقاله. كذا في «حاشية الجلبي»<sup>(٣)</sup> وقد مرّ آنفاً.

[٢] أقوله: وإلا فلا؛ أي إن لم يمتدّ اعتقاله أو لم يعلم إشارته لم يكن حكمه

حكم الأخرس، فلا يعتبر إشارته وكتابته. كذا في «حاشية الجلبي»<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: «الأم» (٥: ٢٦٢)، و«الغرر البهية» (٤: ٤٨)، و«تحفة المحتاج» (٧: ٩١)، وغيرها.

(٢) «الهداية» (٤: ٢٧٠).

(٣) «ذخيرة العقبى» (ص ٦٢٥).

(٤) «ذخيرة العقبى» (ص ٦٢٥).



وهي أقل تحرّى وأكل في الاختيار

وهي أقل تحرّى<sup>(١)</sup> وأكل في الاختيار، إنَّما قال: في الاختيار؛ لأنَّه يحلُّ أكل الميتة في حال الاضطرار، وقال الشافعي رحمه الله: لا يباح التناول<sup>(٢)</sup>؛ لأنَّ التحري دليل ضروري، ولا ضرورة هنا.

قلنا<sup>(٣)</sup>: التحري يصار إليه لدفع الحرج، وأسواق المسلمين لا تخلو عن المسروق، والمغصوب، والمحرم، ومع ذلك يباح التناول اعتماداً على الغالب.

[١] أقوله: وهي أقل؛ أي الميتة أقل تحرّى وأكل، أمّا إن كانت الميتة أكثر أو كانا نصفين لم يؤكل، وهذا إذا كانت الحالة حالة الاختيار؛ أي بأن يجد ذكية ييقن، أمّا في حالة الضرورة يحل له التناول في جميع ذلك؛ لأنَّ الميتة المتيقنة تحلُّ له في حالة الضرورة. فالتى تحتلُّ أن تكون ذكية أولى غير أنّه يتحرّى؛ لأنَّ التحري يوصله إلى الذكية في الجملة، فلا يتركه بلا ضرورة. كذا في «الهداية»<sup>(١)</sup>.

[٢] أقوله: تحرّى؛ أي تحرّى فيها وأكل، وهذا بخلاف الثوب، فإنَّه يتحرّى فيها بكل حال، سواء كانت الغلبة للطاهر أو للنجس إذا استويا، وهذا لأنَّ حكم الثياب أخف؛ ولهذا لو لم يكن معه إلا ثوب واحد وربعه طاهر، يصلي فيه بالإجماع، وإن كان ثلاثة أرباعه نجساً.

وأما إذا كان الطاهر أقل من الربع فكذلك عند محمد رحمه الله وعند أبي حنيفة رحمه الله وأبي يوسف رحمه الله يتخير بين أن يصلي فيه وبين أن يصلي عرباناً قاعداً بالإيماء، فلمّا جازت الصلاة في ثوب نجس حالة الضرورة، فلا يجوز بالتحري حالة الاشتباه أولى. كذا في «الكفاية»<sup>(٢)</sup>.

[٣] قوله: لا يباح التناول؛ في حالة الاختيار، وإن كانت المذبوحة أكثر؛ لأنَّ التحري دليل ضرورة، فلا يصار إليه من غير ضرورة، ولا ضرورة؛ لأنَّ الحالة حالة الاختيار.

[٤] أقوله: قلنا: التحري... الخ؛ توضيحه: إنَّ الغلبة تنزل منزلة الضرورة في إفادة

(١) «الهداية» (٤: ٢٧٠).

(٢) «ذخيرة العقبى»، و«الكفاية» (٤٥٠).

الإباحة، ألا ترى أن أسواق المسلمين لا تخلو عن المحرم والمسروق والمنصوب.  
ومع ذلك يباح تناول اعتماداً على الغالب؛ وهذا لأن القليل لا يمكن الاحتراز  
عنه، ولا يستطيع الامتناع عنه، فسقط اعتباره؛ دفعا للحرص لقليل النجاسة، وقليل  
الانكشاف بخلاف ما إذا كانا نصفين، أو كانت الميتة أغلب؛ لأنه لا ضرورة فيه. كذا في  
«الهداية»<sup>(١)</sup>. هذا آخر الكلام والحمد لله على التمام.



(١) «الهداية» (٤ : ٢٧١).

## فهرس المراجع

١. «القرآن الكريم».
٢. «أحمد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم» لصديق حسن خان القنوجي (ت ١٣٠٧هـ).
- ت: عبد الجبار زكار. ١٩٧٨هـ. دار الكتب العلمية. بيروت.
٣. «أبو حنيفة النعمان إمام الأئمة الفقهاء» لوهبي سليمان غاوجي. دار القلم. دمشق. ط ٤. ١٤٠٧هـ.
٤. «أبو حنيفة النعمان بن ثابت: طبقة، توثيقه، ثناء العلماء عليه» للإمام اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ)، جمع وترتيب وتعليق صلاح محمد أبو الحاج. تحت الطبع.
٥. «أبو حنيفة: حياته وعصره آراؤه الفقهية» للإمام محمد أبو زهرة. دار الفكر العربي.
٦. «إنحاف الأبصار والبصائر بتبويب كتاب الأشباه والنظائر» لمحمد أبو الفتح الحنفي. المطبعة الوطنية. الاسكندرية. ١٢٨٩هـ.
٧. «أثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة الفقهاء» لمحمد عوامة. دار البشائر الإسلامية بيروت. ط ٤. ١٤١٨هـ.
٨. «أحسن الحواشي على أصول الشاشي» لمحمد بركت الله. المطبع المجتبائي. دهلي. ١٣٤٧هـ.
٩. «إحقاق الحق بإبطال الباطل في مغيث الخلق» لمحمد زاهد الكوثري (ت ١٣٧١هـ). المكتبة الأزهرية للتراث. ١٤١٨هـ.
١٠. «أحكام القرآن» لأحمد بن علي الرازي الجصاص (ت ٣٧٠هـ). دار الفكر.
١١. «أحكام القرآن» لمحمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ). ت: عبد الغني عبد الخالق. دار الكتب العلمية. بيروت. ١٤٠٠هـ.
١٢. «أحكام القرآن» لمحمد بن عبد الله ابن العربي (ت ٥٤٣هـ). دار الكتب العلمية.
١٣. «إحكام القنطرة في أحكام البسمله» للكنوي (ت ١٣٠٤هـ): صلاح محمد سالم أبو الحاج مؤسسة الرسالة. ٢٠٠٢م.
١٤. «أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية» للدكتور محمد عبيد الكبيسي. مطبعة الإرشاد بغداد. وزارة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية. ١٣٩٧هـ.
١٥. «إحياء علوم الدين» لمحمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ). دار إحياء الكتب العربية. القاهرة.
١٦. «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» للحسين بن علي الصيمري (ت ٤٢٦هـ). ت: أبو الوفاء الأفغاني. ١٣٩٤هـ. لجنة إحياء المعارف النعمانية. حيدرآباد الهند.
١٧. «آداب الأوصياء» لعلي بن أحمد الجمالي (ت ٩٣١هـ). المطبعة الأزهرية. مصر. ط ١. ١٣٠٠هـ.
١٨. «أدب المفتي» لمحمد عميم البركتي. مطبوعات لجنة النقابة. باكستان. ١٣٨١هـ.

١٩. «إرشاد السالك إلى أشرف المناسك في فقه الإمام مالك». لعبد الرحمن بن عسكر المالكي. ط ٣. ١٣٦٤هـ.
٢٠. «استحسان الاستئجار على تعليم القرآن» لأحمد بن سليمان بن كمال باشا الرومي (ت ٩٤٠هـ). مطبعة إقدام بدار الخلافة العلية. ١٣١٦هـ.
٢١. «إسعاف المبطلين برجال الموطأ» لعبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ). دار الكتب العلمية. بيروت.
٢٢. «أسنى المطالب شرح روض الطالب» لإسماعيل بن المقرئ اليمني. دار الكتاب الإسلامي.
٢٣. «أصول الافتاء» لمحمد تقي الدين العثماني. مصورة عن نسخة بخط اليد من الهند.
٢٤. «أصول السرخسي» لمحمد بن أحمد السرخسي (ت نحو ٥٩٠هـ). ت: أبو الوفاء الأفغاني. دار المعرفة. بيروت. ١٣٤٢هـ.
٢٥. «أصول الشاشي» المنسوب لأحمد بن محمد الشاشي (ت ٣٤٤هـ). دار الكتاب العربي. بيروت. ١٤٠٢هـ.
٢٦. «اعتقادات فرق المسلمين والمشركين» لفخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت ٦٠٦هـ). ت: علي سامي النشار. مكتبة النهضة المصرية. ١٣٥٦هـ.
٢٧. «إعلاء السنن» لظفر أحمد العثماني التهانوي (ت ١٣٩٤هـ). ت: حازم القاضي. دار الكتب العلمية. ط ١. ١٩٩٧م.
٢٨. «أعيان دمشق في القرن الثالث عشر ونصف القرن الرابع عشر» لمحمد جميل الشطي. دار البشائر. ط ١. ١٤١٤هـ.
٢٩. «إفادة الخير في الاستياك بسواك الغير» لعبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). مطبع جشمة فيض. لكنو. ١٣٠٤هـ.
٣٠. «إفاضة الأنوار على متن أصول المنار» لمحمد علاء الدين الحصني (ت ١٠٨٨هـ). ط ٢. مطبعة مصطفى البابي الحلبي. مصر. ١٣٩٩هـ.
٣١. «إقامة الحجّة في أن الإكثار من التعبد ليس ببدعة» لعبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). ت: عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب. ١٩٦٦م.
٣٢. «أقرب المسالك في الفقه على مذهب الإمام مالك» لأحمد بن محمد الدردير. مطبعة الفجالة الجديدة. صفر ١٣٤٣هـ.
٣٣. «أقوم المسالك في بحث رواية مالك عن أبي حنيفة ورواية أبي حنيفة عن مالك» لمحمد زاهد الكوثري (ت ١٣٧١هـ). المكتبة الأزهرية للتراث. ١٤١٨هـ.
٣٤. «أكام المرجان في أحكام الجان» لمحمد بن عبد الله الشبلي (ت ٧٦٩هـ). ت: مجدي محمد الشهاوي. مكتبة الإيمان. المنصورة.
٣٥. «أكام النفائس في أداء الأذكار بلسان فارس» لعبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). المطبع المصطفائي. لكنو. ١٣٠٠هـ.

٣٦. «الإباق والمفقود والغصب والوديعة والعارية والشركة والصيد والذبايح والأضحية من المحيط البرهاني» لمحمود بن أحمد. برهان الدين (٦١٦هـ). ت: عبد خلف الكريم. إشراف: أ.د. عبد الملك السعدي. رسالة دكتوراه. جامعة بغداد. ١٤٢١هـ.
٣٧. «الإبانة الكبرى» لابن بطة، النسخة الالكترونية.
٣٨. «الاتقان في علوم القرآن» لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ). دار الكتب العلمية. بيروت.
٣٩. «الآثار» لمحمد بن الحسين الشيباني (ت ١٨٩هـ). ت: أبو الوفاء الأفغاني. دار الكتب العلمية. بيروت. ط ٢، ١٤١٣هـ.
٤٠. «الأثمار الجنية في طبقات الحنفية» لعلي بن سلطان محمد القاري (ت ١٠١٤هـ). من مخطوطات مكتبة الأوقاف العراقية.
٤١. «الإجارة (٢) من المحيط البرهاني» لمحمود بن أحمد. برهان الدين (٦١٦هـ). ت: إبراهيم خليل العبيدي. إشراف: د. عبد المنعم البيتي. رسالة ماجستير. جامعة بغداد. ١٤٢١هـ.
٤٢. «الإجارة (٣) من المحيط البرهاني» لمحمود بن أحمد. برهان الدين (٦١٦هـ). ت: عمر نجم الجباري. إشراف: أ.د. عبد العظيم البكاء. رسالة ماجستير. جامعة بغداد. ١٤٢١هـ.
٤٣. «الاجتهاد» لمجموعة من كبار علماء الديار الشامية للبيانوني.
٤٤. «الأجوبة الحنفية في مذهب الإمام أبي حنيفة» لسيد عبد الله حسين. المكتبة المحمودية التجارية. مصر.
٤٥. «الأجوبة الصغرى» لعبد القادر بن علي الفاسي. الطبعة الأخيرة. ١٣٧٣هـ. بهامش «عمدة البيان».
٤٦. «الأحاد والمثاني» لأحمد بن عمرو الضحاك الشيباني (ت ٢٨٧هـ). ت: د. باسم فيصل الجوايرة. ط ١. ١٤١١هـ. دار الراية. الرياض.
٤٧. «الأحاديث المختارة» لمحمد بن عبد الواحد المقدسي (٥٦٧ - ٦٤٣هـ). ت: عبد الملك عبد الله. مكتبة النهضة الحديثة. مكة المكرمة. ط ١. ١٤١٠هـ.
٤٨. «الإحكام شرح درر الحكم» لإسماعيل بن عبد الغني النابلسي. من مخطوطات دار صدام. برقم (٢٩٩٧٨).
٤٩. «الاختيار لتعليل المختار» لعبد الله بن محمود الموصللي (ت ٦٨٣هـ). ت: زهير عثمان. دار الأرقم. بدون تاريخ طبع.
٥٠. «الإرشاد في معرفة علوم الحديث» للخليل بن عبد الله الخليلي (ت ٤٤٦هـ). ت: د. محمد سعيد. مكتبة الرشد. الرياض. ١٤٠٩. ط ١.
٥١. «الأساس في البلاغة» لمحمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ). دار مطابع الشعب القاهرة. ١٩٦٠هـ.
٥٢. «الأسامي والكنى» لأحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ). ت: عبد الله الجديع. مكتبة دار الأقصى. الكويت. ط ١. ١٤٠٦هـ.

٥٣. «الاستحسان والكراهية والتحري واللفظ واللقطة من المحيط البرهاني» لمحمود بن أحمد. برهان الدين (٦١٦هـ). ت: محمد دفيش الجميلي. إشراف: أ.د. عبد الملك السعدي. رسالة دكتوراه. جامعة بغداد. ١٤٢٠هـ.
٥٤. «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» ليوسف ابن عبد البر المالكي (ت ٤٦٣هـ). ت: علي محمد البجاوي. ط ١. ١٤١٢هـ. دار الجليل. بيروت.
٥٥. «الإسعاف في أحكام الأوقاف» لإبراهيم بن موسى الطرابلسي (ت ٩٢٢هـ). المطبعة الكبرى المصرية. ١٣٢٠هـ.
٥٦. «الأشباه والنظائر» لزين الدين بن إبراهيم ابن نجيم المصري (ت ٩٧٠هـ). ت: محمد مطيع الحافظ. دار الفكر. دمشق. ط ٢. ١٤٠٣هـ.
٥٧. «الإشفاق في أحكام الطلاق» لمحمد زاهد الكوثري (ت ١٣٧١هـ). المكتبة الأزهرية للتراث. القاهرة. ١٤١٥هـ.
٥٨. «الإصابة في تمييز الصحابة» لأحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ). ت: علي الباجوري. ط ١. ١٤١٢هـ. دار الجليل. بيروت.
٥٩. «الأعلام» خير الدين الزركلي. بدون دار طبع. وتاريخ طبع.
٦٠. «الإفصاح عن شهادة المرأة في الإرضاع» لعبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). المطبع المصطفائي. لكنو. ١٢٩٩هـ.
٦١. «الإقرار من المحيط البرهاني» لمحمود بن أحمد. برهان الدين (٦١٦هـ). ت: فرج توفيق الوليد. إشراف: أ.د. محمد رمضان عبد الله. رسالة دكتوراه. جامعة بغداد. ١٤٢١هـ.
٦٢. «الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع» لمحمد بن أحمد الخطيب الشربيني (ت ٩٧٧هـ). مصطفى البابي الحلبي. الطبعة الأخيرة. ١٣٥٩هـ. وأيضاً: دار الفكر. بيروت. ١٤١٥هـ.
٦٣. «الإكمال» لمحمد بن علي الحسيني (ت ٧٦٥هـ). ت. د. عبد المعطي قلعجي. جامعة الدراسات الإسلامية. كراتشي. ١٤٠٩هـ.
٦٤. «الأم» لمحمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ). دار المعرفة. بيروت ط ٢. ١٣٩٣هـ.
٦٥. «إمام الأئمة الفقهاء أبو حنيفة النعمان بن ثابت» للدكتور صلاح أبو الحاج، دار الوراق، ط ١، ٢٠٠٦م.
٦٦. «الإمام الزهري وأثره في السنة» للدكتور حارث سليمان الضاري. مكتبة بسام. ١٤٠٥هـ.
٦٧. «الإمام عبد الحي اللكنوي علامة الهند وإمام المحدثين والفقهاء» للدكتور: ولي الله الندوي. دار القلم. دمشق. ط ١. ١٩٩٥م.
٦٨. «الإمام علي القاري وأثره في علم الحديث» لخليل إبراهيم قوتلاي. دار البشائر الإسلامية. ط ١. ١٤٠٨هـ.
٦٩. «إمام الكلام فيما يتعلق بالقراءة خلف الإمام» لعبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). المطبع العلوي. لكنو. ١٣٠٤هـ.
٧٠. «إنارة الدجى على تنوير الحجا» لمحمد علي بن حسين المالكي. ط ٢. ١٣٦٧هـ.

٧١. «الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف» لولسي الدين أحمد عبد الرحيم الدهلوي (ت ١١٧٦هـ). ت: عبد الفتاح أبو غدة. دار النفائس. ط ٨. ١٩٩٣هـ.
٧٢. «الإنصاف في حكم الاعتكاف» لعبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). ت: مجد بن أحمد مكي. دار البشائر الإسلامية. بيروت. ط ٣. ١٤٢٠هـ.
٧٣. «أنفع الوسائل» لإبراهيم بن علي الطرسوسي (ت ٧٥٨هـ). ت: مصطفى خفاجي ومحمود إبراهيم. مطبعة الشرق. مصر. ١٣٤٤هـ.
٧٤. «أنوار الحجاج في أسرار الحجاج» لعلي بن سلطان محمد القاري (ت ١٠١٤هـ). دار البشائر الإسلامية. ط ١. ١٩٩٨م.
٧٥. «أنوار الحلل على شرح المنار لابن ملك» لمحمد بن إبراهيم ابن الحلبي (ت ٩٧١هـ). مطبعة عثمانية. در سعادت. ١٣١٥هـ.
٧٦. «الأنوار القدسية في الأحوال الشخصية» لعبد الكريم المدرس. مطبعة الجاحظ. بغداد. ١٤١٠هـ.
٧٧. «إيضاح الإصلاح» لأحمد بن سليمان بن كمال باشا الرومي (ت ٩٤٠هـ). من مخطوطات مكتبة الأوقاف العامة ببغداد برقم (١٠٦٤٢).
٧٨. «إيضاح الدلالات في سماع الآلات» لعبد الغني النابلسي (ت ١١٤٣هـ). المطبعة الحنفية. ١٣٠٢هـ.
٧٩. «إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون» لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم (ت ١٣٣٩هـ). دار الفكر. ١٤١٠هـ.
٨٠. «الايضاح والبيان الظهوري» للدكتور محمد محروس على «التسهيل الضروري لمسائل القدوري» لمحمد عاشق إلهي البرني. بغداد. ١٤٢٠هـ.
٨١. «الآيمان والنذور (١) من المحيط البرهاني» لمحمود بن أحمد. برهان الدين (٦١٦هـ). ت: حاتم هلال الجبوري. إشراف: أ.د. عبد الستار حامد الدباغ. رسالة ماجستير. جامعة بغداد. ١٤٢٠هـ.
٨٢. «الآيمان والنذور (٢) من المحيط البرهاني» لمحمود بن أحمد. برهان الدين (٦١٦هـ). ت: فزاي أحمد الحشماوي. إشراف: أ.د. عبد الستار حامد الدباغ. رسالة ماجستير. جامعة بغداد. ١٤٢٠هـ.
٨٣. «البحر الرائق شرح كنز الدقائق» لإبراهيم بن محمد ابن نجيم (ت ٩٧٠هـ). دار المعرفة. بيروت. بدون تاريخ طبع.
٨٤. «البحر المحيط في أصول الفقه» لمحمد بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ). دار الكتبي.
٨٥. «بحوث في قضايا فقهية معاصرة» لمحمد تقي العثماني. دار القلم. دمشق. ط ١. ١٤١٩هـ.
٨٦. «البدء والتاريخ» لمطهر بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧هـ). مكتبة الثقافة الدينية. القاهرة.
٨٧. «بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع» لأبي بكر بن مسعود الكاساني (ت ٥٨٧هـ). دار الكتاب العربي. بيروت. ط ٢. ١٤٠٢هـ. وأيضاً طبعة دار الكتب العلمية.
٨٨. «بداية المبتدي» لعلي بن أبي بكر المرغيناني (ت ٥٩٣هـ). مطبعة وادي الملوك. مصر. ط ٣. ١٣٧٢هـ.
٨٩. «البداية والنهاية» لإسماعيل بن عمر بن كثير (ت ٧٧٤هـ). مكتبة المعارف. بيروت.

٩٠. «البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع» لمحمد بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ). مطبعة السعادة. مصر. ط ١. ١٣٤٨هـ.
٩١. «البرهان في علوم القرآن» لمحمد بن بهادر الزركشي (٧٤٥ - ٧٩٤هـ). ت: محمد أبو الفضل. دار المعرفة. بيروت. ١٣٩١هـ.
٩٢. «برقة محمودية في شرح طريقة محمدية» لأبي سعيد الخادمي. دار إحياء الكتب العربية.
٩٣. «بستان العارفين» لأبي الليث السمرقندي (ت ٣٧٥هـ). مطبعة البابي الحلبي. مصر. ١٣٠٧هـ.
٩٤. «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة» لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩ - ٩١١هـ). ت: محمد أبو الفضل. المكتبة العصرية. بيروت.
٩٥. «بلغة السالك لأقرب المسالك» «حاشية الصاوي على الشرح الصغير» لأحمد بن محمد الخلوئي الشهير بالصاوي (ت ١٢٤١هـ). دار المعارف. مصر.
٩٦. «بلوغ الأمان في سيرة الإمام محمد بن الحسن الشيباني» لمحمد زاهد بن الحسن الكوثري (ت ١٣٧١هـ). المكتبة الأزهرية للتراث. ١٩٩٨م.
٩٧. «البنية في شرح الهداية» لبدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت ٨٥٥هـ). دار الفكر. ط ١. ١٩٨٠م.
٩٨. «البهجة المرضية شرح الألفية» لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ). ت: مصطفى الحسيني. دار التفاسير. ط ١. ١٣٧٨هـ.
٩٩. «بهجة المشتاق لأحكام الطلاق» لمحمد عبد الرحمن المحلاوي. المطبعة العامرة الشرقية. مصر. ط ١. ١٣١٤هـ.
١٠٠. «بيان فعل الخير إذا دخل مكة من حج عن الغير» لعلي بن سلطان محمد القاري (ت ١٠١٤هـ). دار الطباعة العامرة. ١٢٨٧هـ.
١٠١. «البيوع (٢) من المحيط البرهاني» لمحمود بن أحمد. برهان الدين (ت ٦١٦هـ). ت: محمد عويد الدليمي. إشراف: أ.د. عبد الملك السعدي. رسالة ماجستير. جامعة بغداد. ١٤٢١هـ.
١٠٢. «البيوع من فصل بيع الأب والوصي والقاضي مال الصبي إلى نهاية كتاب البيوع من المحيط البرهاني» لمحمود بن أحمد. برهان الدين (ت ٦١٦هـ). ت: خالد خزعل الجمعي. إشراف: د. عبد الحميد العبيدي. رسالة ماجستير. جامعة بغداد. ١٤٢١هـ.
١٠٣. «تاج التراجم» لقاسم بن قُطْلُوغَا (ت ٨٧٩هـ). ت: محمد خير رمضان. دار القلم. دمشق. ط ١. ١٩٩٢م.
١٠٤. «تاج العروس من جواهر القاموس» للسيد محمد مرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ). طبعة الكويت.
١٠٥. «التاج والإكليل لمختصر خليل» لمحمد بن يوسف العبدري المَوَاق (ت ٨٩٧هـ). دار الكتب العلمية. وأيضاً: دار الفكر. بيروت. ط ٢. ١٣٩٨هـ.
١٠٦. «تاريخ الأدب العربي» لكارل بروكلمان. دار المعارف. مصر. ط ١.
١٠٧. «تاريخ الخلفاء» لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ). ت: محمد محيي الدين عبد الحميد. مطبعة السعادة. مصر. ١٣٧١هـ.



١٠٨. «التاريخ الصغير» لمحمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ). ت: محمود إبراهيم. دار الوعي. مكتبة دار التراث. حلب. القاهرة. ط ١. ١٣٩٧هـ.
١٠٩. «التاريخ الكبير» لمحمد بن إسماعيل الجعفي البخاري (ت ٢٥٦هـ). ت: هاشم الندوي. دار الفكر.
١١٠. «تاريخ النور السافر عن أخبار القرن العاشر» لمحيي الدين عبد القادر العيدروسي (ت ١٦٢٨م). دار الكتب العلمية. بيروت. ط ١. ١٤٠٥هـ.
١١١. «تاريخ اليعقوبي» لأحمد بن أبي يعقوب العباسي. دار صادر. بيروت.
١١٢. «تاريخ بخارا» لمحمد بن جعفر النرخشي (ت ٣٤٨هـ). عربيته من الفارسية د. أمين بدوي ونصر العرازي. دار المعارف بمصر.
١١٣. «تاريخ بغداد» لأحمد بن علي الخطيب (ت ٤٦٣هـ). دار الكتب العلمية. بيروت.
١١٤. «تاريخ جرجان» لحمزة بن يوسف الجرجاني (ت ٣٤٥هـ). ت: د. محمد عبد معيد خان. ط ٣. ١٤٠١هـ. عالم الكتب. بيروت.
١١٥. «تاريخ دمشق» لعلي بن الحسن أبي محمد بن هبة الله، المعروف بابن عساكر (٤٩٩ - ٥٧١هـ)، دار الفكر، دمشق.
١١٦. «تأسيس النظر» لعبد الله بن عمر الدبوسي (ت ٤٣٠هـ). طبع في المطبعة الأديبة. مصر. ط ١.
١١٧. «تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب» لمحمد زاهد بن الحسن الكوثري (ت ١٣٧١هـ). المكتبة الأزهرية للتراث. القاهرة. ط ١. ١٤١٩هـ.
١١٨. «تأييد الحقيقة العلية وتشديد الطريقة الشاذلية» لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، دار الفاتح الإسلامي، ١٤١٥هـ (ط ٢).
١١٩. «التبيان في أقسام القرآن» لمحمد بن أبي بكر الزرعي (ت ٧٥١هـ). دار الفكر.
١٢٠. «التبيان في تفسير غريب القرآن» لأحمد بن محمد الهائم (ت ٨١٥هـ). د. فتحي الدابولي. دار الصحابة للتراث بطنطا. القاهرة. ط ١. ١٩٩٢م.
١٢١. «تبيين الصحيفة في مناقب الإمام أبي حنيفة» لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ). دار إحياء العلوم. ضمن الرسائل التسعة له.
١٢٢. «تبين الحقائق شرح كنز الدقائق» لعثمان بن علي الزيلعي. فخر الدين. المطبعة الأميرية بمصر. ط ١. ١٣١٣هـ.
١٢٣. «التبيين شرح المنتخب الحسامي» لأمير كاتب بن أمير عمر الإقناني (ت ٧٥٨هـ). ت: عبد الكريم يحيى بن أحمد. إشراف: أ. د. عبد القادر العاني. رسالة ماجستير. جامعة بغداد.
١٢٤. «التبيين لأسماء المدلسين» لإبراهيم بن محمد الحلبي (٧٥٣ - ٨٤١هـ). ت: محمد الموصلي. دار الريان. بيروت. ط ١. ١٤١٤هـ.
١٢٥. «التجريد لنفع العبيد» وهو «حاشية البجيرمي على شرح منهج الطلاب» لسليمان بن محمد بن عمر البجيرمي. دار الفكر العربي.

١٢٦. «تحذير المسلمين من الإحاديث الموضوعة على سيد المرسلين» لمحمد بن بشير المدني (١٣٢٩هـ).  
ت: محي الدين مستو. دار ابن كثير. دمشق. ط. ١. ١٤٠٥هـ.
١٢٧. «تحرير العبارة فيمن هو أحق بالإجارة» لمحمد أمين ابن عابدين (ت ١٢٥٢هـ). دار إحياء التراث العربي. بيروت. ضمن مجموع رسائله.
١٢٨. «التحرير في أصول الفقه» لمحمد بن عبد الواحد ابن الهمام (ت ٨٦١هـ). مطبعة الحلبي. ١٣٥١هـ.
١٢٩. «تحرير النقول في نفقة الفروع والأصول» لمحمد أمين ابن عابدين (ت ١٢٥٢هـ). دار أحياء التراث العربي بيروت. ضمن رسائله.
١٣٠. «تحرير تنقيح اللباب». ١٣٤٠هـ. بهامش «تحفة الطلاب».
١٣١. «تحفة الأخيار بإحياء سنة سيد الأبرار» لعبد الحي الكنوي (ت ١٣٠٤هـ). ت: عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب. ط. ١. ١٩٩٢م.
١٣٢. «تحفة الحبيب على شرح الخطيب» المشهور بـ «حاشية البجيرمي على الخطيب» لسليمان بن محمد البجيرمي (ت ١٢٢١هـ). دار الفكر.
١٣٣. «تحفة الطالب» لإسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ). ت: عبد الغني الكبيسي. دار حراء. مكة. ط. ١. ١٤٠٦هـ.
١٣٤. «تحفة الطلاب بشرح تحرير تنقيح اللباب» ليحيى بن زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦هـ). ١٣٤٠هـ.
١٣٥. «تحفة الطلبة في مسح الرقبة» لعبد الحي الكنوي (١٢٦٤ - ١٣٠٤هـ). المطبع المصطفائي. لكنو. ١٣٠١هـ.
١٣٦. «تحفة الفقهاء» لعلاء الدين محمد بن أحمد السمرقندي (ت ٥٣٩هـ). دار الكتب العلمية. بيروت. بدون تاريخ طبع.
١٣٧. «تحفة الكلمة بتحشية مسح الرقبة» لعبد الحي الكنوي (١٢٦٤ - ١٣٠٤هـ). المطبع المصطفائي. لكنو. ١٣٠١هـ.
١٣٨. «تحفة المحتاج بشرح المنهاج» لأحمد بن محمد ابن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤هـ). دار إحياء التراث العربي.
١٣٩. «تحفة الملوك» لمحمد بن أبي بكر الرازي (ت ٦٦٦هـ). ت: د. عبد الله نذير أحمد. دار البشائر الإسلامية. ط. ١. ١٩٩٧م.
١٤٠. «تحفة النبلاء في جماعة النساء» لعبد الحي الكنوي (ت ١٣٠٤هـ). المطبع المصطفائي. لكنو. ١٢٩٩هـ.
١٤١. «تُحْفَةُ النِّسَاكِ فِي فَضْلِ السَّوَالِكِ» للعلامة عبد الغني الغنيمي الميداني الدمشقي (ت ١٢٩٨هـ). اعنتى به: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب. ط. ١. ١٩٩٣م.
١٤٢. «تحقيق الخلاف في أن الحج هل يكفر الكبائر أم لا» لعلي بن سلطان محمد القاري (ت ١٠١٤هـ). دار الطباعة العامة. ١٢٨٧هـ.

١٤٣. «التحقيق في أحاديث الخلاف» لعبد الرحمن بن علي الجوزي (ت ٥٩٧هـ). ت: مسعد السعدني. دار الكتب العلمية. بيروت. ط ١. ١٤١٥هـ.
١٤٤. «تخريج أحاديث إحياء علوم الدين» للعراقي وابن السبكي والزيدي. استخراج: محمود الحداد. دار العاصمة. بيروت. ط ١. ١٤١٨هـ.
١٤٥. «تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي» لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ). ت: صلاح عويضة. دار الكتب العلمية.
١٤٦. «التذهين للتزيين على وجه التبيين» لعلي بن سلطان محمد القاري (ت ١٠١٤هـ). من مخطوطات المكتبة القادرية. ضمن مجموع (١٤٥٦).
١٤٧. «تدوير الفلك في حصول الجماعة بالجن والمملك» لعبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). مطبع جشمة فيض. لكنو. ١٣٠٤هـ.
١٤٨. «التدوين في أخبار قزوين» لعبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني. ت: عزيز الله العطاردي. دار الكتب العلمية. بيروت. ١٩٨٧م.
١٤٩. «تذكرة الحفاظ» لمحمد بن طاهر بن القيسراني (ت ٥٠٧هـ). ت: حمدي السلفي. دار الصميعي. الرياض. ط ١. ١٤١٥هـ.
١٥٠. «تذكرة الراشد برد تبصرة الناقد» لعبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). مطبع أنوار محمد. لكنو. ١٣٠١هـ.
١٥١. «تذكرة العلماء في عدم سقوط الجمعة بصلاة العيد» لقاسم بن نعيم الطائي. بغداد. ١٤٢٢هـ.
١٥٢. «ترتيب العلوم» لمحمد بن أبي بكر المرعشي ساحقلي زاده (ت ١١٤٥هـ). ت: محمد بن اسماعيل السيد أحمد. دار البشائر الإسلامية. ط ١. ١٤٠٨هـ.
١٥٣. «تزيين العبارة بتحسين الإشارة» لعلي بن سلطان محمد القاري (ت ١٠١٤هـ). من مخطوطات المكتبة القادرية. ضمن مجموع (١٤٥٦).
١٥٤. «التسهيل لمنح الجليل» لعبد الله محمد بن أحمد. الشيخ عيش (ت ١٢٩٩هـ). دار الفكر.
١٥٥. «تسهيل الوصول إلى علم الأصول» لمحمد عبد الرحمن المحلاوي. مطبعة مصطفى البابي الحلبي. مصر. ١٣٤١م.
١٥٦. «تصحيح التنبيه» للنووي. مطبعة مصطفى الحلبي. الطبعة الأخيرة. ١٣٧٠هـ.
١٥٧. «التعريفات الفقهية» لمحمد عيمم البركتي. مطبوعات لجنة النقابة. باكستان. ١٣٨١هـ.
١٥٨. «التعريفات» لعلي بن محمد الحسيني الجرجاني الحنفي (ت ١١٦هـ). مطبعة مصطفى البابي. ١٩٣٨م.
١٥٩. «التعليق المجد على موطأ محمد» لعبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). ت: الدكتور تقي الدين الندوي. دار السنة والسيرة بومباي ودار القلم دمشق. ط ١. ١٩٩١م.
١٦٠. «التعليق الميسر على ملتقى الأبحر» لوهبي سليمان غاوجي الألباني. مؤسسة الرسالة. ط ١. ١٤٠٩.
١٦١. «التعليقات السننية على الفوائد البهية» لعبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). ت: أحمد الزعبي. دار الأرقم. بيروت. ط ١. ١٩٩٨م.

١٦٢. «التعليقات المرضية على الهدية». لمحمد سعيد البرهاني. دمشق. ط ١٤١٦ هـ.
١٦٣. «تغليق التعليق» لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ). ت: سعيد القزقي. المكتب الإسلامي. دار عمار. بيروت. عمان. ط ١٤٠٥ هـ.
١٦٤. «تغيير التنقيح» لأحمد بن سليمان بن كمال باشا الرومي (ت ٩٤٠ هـ). مطبعة سي - فلجانجوير. استانبول. ١٣٠٨ هـ.
١٦٥. «تفسير الطبري» لمحمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ). دار الفكر. بيروت. ١٤٠٥ هـ.
١٦٦. «تفسير القرطبي» لمحمد بن أحمد القرطبي (ت ٦٧١ هـ). ت: أحمد البردونني. دار الشعب. القاهرة. ط ١٣٧٢ هـ.
١٦٧. «تفسير النسفي» لعبد الله بن أحمد بن محمود النسفي (ت ٧٠١ هـ).
١٦٨. «تفسير حقي»، النسخة الالكترونية.
١٦٩. «تقريب التهذيب» لأحمد بن علي ابن حَجَر العَسْقلاني (ت ٨٥٢ هـ). ت: عادل مرشد. مؤسسة الرسالة. ط ١٩٩٦ م.
١٧٠. «تقريب المعاني شرح رسالة الإمام ابن أبي زيد القيرواني» لعبد المجيد الشرنوبلي الأزهري. ط ٤. مصر. ١٣٢٣ هـ.
١٧١. «تقريرات الرافعي» المسماة «التحرير المختار لرد المحتار» لعبد القادر الرافعي الفاروقي الحنفي. المطبعة الكبرى الأميرية. ببولاق مصر. ١٣٢٣ هـ.
١٧٢. «التقرير والتحبير شرح التحرير» لمحمد بن محمد. المعروف بابن أمير الحاج (٨٢٥ - ٨٧٩ هـ). دار الفكر. بيروت. ط ١٩٩٦ م.
١٧٣. «تكملة البحر الرائق شرح كنز الدقائق» لمحمد بن حسين الطوري. دار المعرفة. بيروت. ط ٢.
١٧٤. «تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير» لأحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (٧٧٣ - ٨٥٢ هـ). ت: السيد عبد الله هاشم. المدينة المنورة. ١٣٨٤ هـ.
١٧٥. «التلويح في حل غوامض التنقيح» لسعد الدين مسعود بن عمر الفتازاني (ت ٧٩٢ هـ). المطبعة الخيرية. مصر. ط ١٣٢٤ هـ. وأيضاً: مطبعة صبيح بمصر.
١٧٦. «تنبيه الغافل والوسنان على أحكام هلال رمضان» لمحمد أمين ابن عابدين (ت ١٢٥٢ هـ). دار أحياء التراث العربي بيروت. ضمن رسائله.
١٧٧. «التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع» لمحمد بن أحمد المططي الشافعي (ت ٣٧٧ هـ). ت: محمد زاهد الكوثري. المكتبة الأزهرية للتراث. القاهرة. ١٤١٨ هـ.
١٧٨. «التنبيه» لإبراهيم بن علي الشيرازي (ت ٤٧٦ هـ). مطبعة مصطفى الحلبي. الطبعة الأخيرة. ١٣٧٠ هـ.
١٧٩. «التنقيح» لصدر الشريعة عبيد الله بن مسعود المحبوبي (ت ٧٤٧ هـ). دار الكتب العربية الكبرى. مطبوع مع شرحه التوضيح ١٣٢٧ هـ.

١٨٠. «تنوير الأبصار وجامع البحار» لمحمد بن عبد الله التمرتاشي (ت ١٠٠٤هـ). مطبعة الترقى. مصر. ١٣٣٢هـ.
١٨١. «تنوير الأبصار وجامع البحار» لمحمد بن عبد الله الخطيب التمرتاشي الغزّي (ت ١٠٠٤هـ). مطبعة الترقى بحارة الكفارة. ١٣٣٢هـ.
١٨٢. «تنوير الحجا نظم سفينة النجا» لأحمد بن صديق اللاسمي الفاسرواني. ط ٢. ١٣٧٩.
١٨٣. «تهذيب الأسماء واللغات» لمحيي الدين يحيى بن شرف النووي الشافعيّ (ت ٦٧٦هـ). المطبعة المنيرية.
١٨٤. «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» لأبي الحجاج يوسف المزي (٦٥٤ - ٧٤٢هـ). تحقيق : بشار عواد. مؤسسة الرسالة. ط ١. ١٩٩٢م.
١٨٥. «التوضيح شرح التنقيح» لصدر الشريعة عبيد الله بن مسعود المحبوبي (ت ٧٤٧هـ). دار الكتب العربية الكبرى. ١٣٣٧هـ. أيضاً: المطبعة الخيرية. مصر. ط ١. ١٣٢٤هـ.
١٨٦. «التوضيح في صلاتي التراويح والتسابيح» للدكتور فضل حسن عباس. دار الفرقان. عمان. ط ١. ١٤٠٨هـ.
١٨٧. «جامع الرموز في شرح النقاية» لشمس الدين محمد القهستاني (ت نحو: ٩٥٠هـ). المطبعة المعصومية. استانبول. ١٢٩١هـ.
١٨٨. «جامع الصغار» لمحمد بن محمود الاستروشني (ت ٦٣٢هـ). المطبعة الأزهرية. مصر. ط ١. ١٣٠٠هـ.
١٨٩. «الجامع الصغير» لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ). مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده. ط ٣. ١٣٧٧هـ. ضمن شرحه «السراج المنير».
١٩٠. «الجامع الصغير» لمحمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩هـ). عالم الكتب. ط ١. ١٤٠٦هـ. مطبوع مع «النافع الكبير».
١٩١. «جامع الفصولين في الفروع» لمحمود بن إسماعيل ابن قاضي سماونه (ت ٨٢٣هـ). الطبعة الأزهرية. ط ١. ١٣٠٠هـ.
١٩٢. «الجامع الكبير» لمحمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩هـ). ت: أبو الوفا الأفغاني. دار إحياء التراث العربي. بيروت. ط ٢. ١٣٩٩هـ.
١٩٣. «جامع المسانيد» لمحمد بن محمود الخوارزمي (ت ٦٦٥هـ). دار الكتب العلمية. بيروت.
١٩٤. «الجامع لأخلاق السامع والراوي» لأحمد بن علي الخطيب (ت ٤٦٣هـ). ت: محمود الطحان. دار المعارف. الرياض. ١٤٠٣هـ.
١٩٥. «جلاء الأذهان ليس لمكي قران» للحموي. من خطوط مكتبة الأوقاف العامة ببغداد. مجموع (٣٧٩٦).
١٩٦. «الجنائيات (١) من المحيط البرهاني» لمحمود بن أحمد. برهان الدين (٦١٦هـ). ت: كامل حسن الغاني. إشراف: أ.د. عبد العظيم البكاء. رسالة ماجستير. جامعة بغداد. ١٤٢١هـ.

١٩٧. «الجنائيات (٢) من المحيط البرهاني» لمحمود بن أحمد. برهان الدين (٦١٦هـ). ت: أحمد حميد النعيمي. إشراف: أ.د. عبد العظيم البكاء. رسالة ماجستير. جامعة بغداد. ١٤٢٢هـ.
١٩٨. «الجنائيات (٣) من المحيط البرهاني» لمحمود بن أحمد. برهان الدين (٦١٦هـ). ت: سلام محمد الشيخلي. إشراف: أ.د. عبد العظيم البكاء. رسالة ماجستير. جامعة بغداد. ١٤٢١هـ.
١٩٩. «الجواهر المضية بشرح العزية» لصالح عبد السميع الآبي الأزهري. ١٣٦٢هـ. بهامش المقدمة العزية.
٢٠٠. «الجواهر المضية في طبقات الحنفية» لعبد القادر بن محمد بن أبي الوفاء القرشي (٧٧٥هـ). ت: عبد الفتاح الحلو. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط ٢. ١٤١٣هـ.
٢٠١. «الجواهر الكلي شرح عمدة المصلي» لعبد الغني النابلسي. من مصورات مخطوطات مكتبي عن دار صدام.
٢٠٢. «الجوهرة النيرة شرح مختصر القدوري» لأبي بكر بن علي بن محمد الحدّادي (٨٠٠هـ). المطبعة الخيرية. ط ١. ١٣٢٢هـ.
٢٠٣. «حاشية البيجرمي» لسليمان بن عمر البيجرمي. المكتبة الإسلامية. ديار بكر. تركيا.
٢٠٤. «حاشية التلويع» لحسن جلبي بن محمد شاه الفنري (٨٦٦هـ). المطبعة الخيرية. مصر. ط ١. ١٣٢٤هـ.
٢٠٥. «حاشية الجامع الصغير» لعبد الحي اللكنوي (١٣٠٤هـ). عالم الكتب. ط ١. ١٩٨٦م.
٢٠٦. «حاشية الدرر المباحة في الحظر والإباحة» لمحمد سعيد البرهاني. المطبعة العلمية. دمشق. ط ٣. ١٤٠٧هـ.
٢٠٧. «حاشية الدرر على الغرر» لمحمد بن مصطفى الخادمي. مطبعة عثمانية. در سعادت. ١٣١٠هـ.
٢٠٨. «حاشية الدسوقي على الشرح الكبير» لمحمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي (١٢٣٠هـ). دار إحياء الكتب العربية.
٢٠٩. «حاشية الدسوقي» لمحمد عرفة الدسوقي. ت: محمد عlish. دار الفكر. بيروت.
٢١٠. «حاشية الرهاوي على شرح المنار» ليحيى الرهاوي. مطبعة عثمانية. در سعادت. ١٣١٥هـ.
٢١١. «حاشية الشربيني على الغرر البهية» لمحمد الخطيب الشربيني (٩٧٧هـ). المطبعة اليمنية.
٢١٢. «حاشية الشرنبلالي على درر الحكام» لحسن الشرنبلالي (١٠٦٩هـ). الشركة الصحفية العثمانية. ١٣١٠هـ.
٢١٣. «حاشية الشلبي على تبين الحقائق» لأحمد الشلبي الحنفي. المطبعة الأميرية بمصر. ط ١. ١٣١٣هـ. مطبوع بهامش «تبين الحقائق».
٢١٤. «حاشية الطحطاوي على الدر المختار» لأحمد بن محمد الطحطاوي الحنفي (١٢٣١هـ). دار المعرفة. بيروت. ١٩٧٥م.
٢١٥. «حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح» لأحمد بن محمد الطحطاوي الحنفي (١٢٣١هـ). ت: محمد عبد العزيز الخالدي. دار الكتب العلمية. ط ١. ١٤١٨هـ.
٢١٦. «حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني» لعلي الصعیدی العدوي. دار الفكر.

٢١٧. «حاشية العطار على شرح المحلي على جمع الجوامع» لحسن بن محمد بن محمود العطار. دار الكتب العلمية.
٢١٨. «حاشية الغرر البهية في شرح البهجة الوردية» لابن قاسم العبادي. المطبعة اليمنية.
٢١٩. «حاشية القاري على اللباب» لعلي القاري (ت ١٠١٤هـ). دار الطباعة الكبرى العامة. ١٢٨٧هـ.
٢٢٠. «حاشية الهداية» لعبد الحي للكنوي (١٢٦٤ - ١٣٠٤هـ). ديونيد سهارنيور. ١٤٠١هـ.
٢٢١. «حاشية تحفة المحتاج» لأحمد بن قاسم العبادي (ت ٩٩٢هـ). دار إحياء التراث العربي.
٢٢٢. «حاشية تحفة المحتاج» لعبد الحميد الشرواني. دار إحياء التراث العربي.
٢٢٣. «حاشية عبد الكريم المطري الدمايطي على شرح الشهاب الرملي على الستين مسألة» لأحمد بن سليمان. الطبعة الأخيرة. ١٣٦٦هـ.
٢٢٤. «حاشية عزمي زاده على شرح المنار» لمصطفى بن بير علي. عزمي زاده (ت ١٠٤٠هـ). مطبعة عثمانية. در سعادت. ١٣١٥هـ.
٢٢٥. «حاشية عصام الدين على شرح الوقاية» لإبراهيم بن محمد بن سيف الدين الحنفي. عصام الدين. (ت ٩٥١هـ). من مخطوطات وزارة الأوقاف العراقية برقم (٣٨٥١).
٢٢٦. «حاشية على شرح الرملي للستين مسألة» لأحمد الميهي الشيني النعماني. الطبعة الأخيرة. ١٣٥٧هـ.
٢٢٧. «حاشية كشف الحقائق» لعبد الحكيم الأفغاني. المطبعة الأدبية بمصر. ط ١. ١٣١٨هـ.
٢٢٨. «حاشية مرآة الأصول» للإزميري. المطبعة العامة. شركة الصحافية العثمانية. ١٣٩٣هـ.
٢٢٩. «حاشية مرآة الأصول» لمحمد بن أحمد الطرسوسي. مطبعة الحاج محرم أفندي البوسنوي. ١٣٠٤هـ.
٢٣٠. «حاشية ملا خسرو على التلويح» لمحمد بن فراموز، ملا خسرو (ت ٨٨٥هـ). المطبعة الخيرية. القاهرة.
٢٣١. «حاشية نهاية المحتاج» لأحمد بن عبد الرزاق. المغربي الرشدي (ت ١٠٩٦هـ). دار الفكر.
٢٣٢. «حاشية نهاية المحتاج» لنور الدين بن علي الشبراملسي الأقهري (ت ١٠٨٧هـ). دار الفكر.
٢٣٣. «حاشية يعقوب باشا على شرح الوقاية» ليعقوب باشا بن حضر بك بن جلال الدين. (ت ٨٩١هـ). من مخطوطات وزارة الأوقاف العراقية برقم (٤١٦٠).
٢٣٤. «حاشيتا قليوبي وعميرة على شرح المحلي على المنهاج» لشهاب الدين القليوبي وعميرة. دار إحياء الكتب العربية.
٢٣٥. «الحامدي على مرآة الأصول» لحامد أفندي. دار الطباعة العامة. مصر. ١٢٨٠هـ.
٢٣٦. «الحاوي في سيرة الإمام أبي جعفر الطحاوي» لمحمد زاهد بن الحسن الكوثري. المكتبة الأزهرية للتراث. القاهرة. ١٤١٩هـ.
٢٣٧. «الحج الأوفر في الحج الأكبر» لعلي بن سلطان محمد القاري (ت ١٠١٤هـ). دار الطباعة العامة. مصر. ١٢٨٧هـ.

٢٣٨. «الحجة على أهل المدينة» لمحمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩). ت: مهدي الكيلاني القادري. عالم الكتب. بيروت. مصورة عن طبعة لجنة إحياء المعارف النعمانية.
٢٣٩. «حجة القراءات» لعبد الرحمن بن محمد بن زنجلة. ت: سعيد الأفغاني. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط ٢. ١٤٠٢هـ.
٢٤٠. «حجة الله البالغة» لولي الله الدهلوي، النسخة الالكترونية.
٢٤١. «الحدود والأحكام الفقهية» لمصطفى علي بن مجد الدين (ت ٨٧٥هـ). ت: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض. دار الكتب العلمية. بيروت. ط ١. ١٤١١هـ.
٢٤٢. «الحدود والسرقعة من المحيط البرهاني» لمحمود بن أحمد. برهان الدين (ت ٦١٦هـ). ت: محمود عبد الجبار البيهقي. إشراف: أ.د. عبد الملك السعدي. رسالة دكتوراه. جامعة بغداد. ١٤١٩هـ.
٢٤٣. «الحديقة الندية شرح الطريقة المحمدية» لعبد الغني بن إسماعيل النابلسي الحنفي (ت ١١٤٣هـ). طبعة بولاق. مصر.
٢٤٤. «الحديقة الندية شرح الطريقة المحمدية» لعبد الغني بن إسماعيل النابلسي الحنفي (ت ١١٤٣هـ). طبعة بولاق. مصر.
٢٤٥. «حزامة الحواشي لإزاحة الغواشي على التوضيح» لشهاب الدين بن بهاء الدين المرجاني (ت ١٣٠٦هـ). المطبعة الخيرية. القاهرة.
٢٤٦. «الحسامي مع حواشيه» لمحمد إبراهيم. المطبع المجتبائي. دهلي. ١٣٤٧هـ.
٢٤٧. «حسرة العالم بوفاة مرجع العالم» لعبد الحي الكنوي (ت ١٣٠٤هـ). مطبع جشمه فيض. ١٣٠٥هـ.
٢٤٨. «حسن الأسوة» لصديق حسن خان القنوجي (١٢٤٨ - ١٣٠٧هـ).
٢٤٩. «حسن التقاضي في سيرة الإمام أبي يوسف القاضي» لمحمد بن زاهد الكوثري (ت ١٣٧١هـ). دار الأنوار للطباعة والنشر. مصر. ١٣٦٨هـ.
٢٥٠. «حسن الدراية لأواخر شرح الوقاية» للمولوي محمد عبد العزيز. المطبع اليوسفي. ١٣٢٣هـ.
٢٥١. «حلي صغير» لإبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي (ت ٩٥٦هـ). مطبوع في اسطنبول. ١٣٠٣هـ.
٢٥٢. «حلية العلماء في معرفة مذاهب العلماء الفقهاء» لمحمد بن أحمد الشاشي القفال (ت ٥٠٧هـ). ت: د. ياسين درادكة. ط ١. ١٤٠٠هـ. مؤسسة الرسالة ودار الأرقم. الأردن.
٢٥٣. «حواشي الشرواني» لعبد الحميد الشرواني. دار الفكر. بيروت.
٢٥٤. «حواشي ملتقطه على النقاية». مطبع محمدي. دهلي. ١٢٨٧هـ.
٢٥٥. «حياة الحيوان الكبرى» لمحمد بن عيسى الدُميري المصري الشافعي (ت ٨٠٨هـ). المكتبة الإسلامية.
٢٥٦. «الحيل (١) من المحيط البرهاني» لمحمود بن أحمد. برهان الدين (ت ٦١٦هـ). ت: يوسف أحمد بالكي. إشراف: د. جمال الباجوري. رسالة ماجستير. جامعة بغداد. ١٤٢١هـ.



٢٥٧. «الحيل (٢) من المحيط البرهاني» لمحمود بن أحمد. برهان الدين (٦١٦هـ). ت: محمد شاكر الكيلاني. إشراف: أ.د. عبد العظيم البكاء. رسالة ماجستير. جامعة بغداد. ١٤٢١هـ.
٢٥٨. «خريدة العجائب وفريدة الغرائب» لسراج الدين عمر بن الوردي (٧٤٩هـ). المكتبة الشعبية. بيروت.
٢٥٩. «خزانة الفقه» لأبي الليث نصر بن محمد السمرقندي (٣٧٥هـ). ت: د. صلاح الناهي. المطبعة الأهلية. بغداد. ١٣٨٥هـ.
٢٦٠. «خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر» لمحمد أمين المحبي (١٦٩٩م). دار صادر.
٢٦١. «خلاصة الأفكار شرح مختصر المنار» لقاسم بن قطلوبغا، النسخة الالكترونية.
٢٦٢. «خلاصة البدر المنير في تخريج كتاب الشرح الكبير للرأفي» : لعمر بن علي بن الملقن (ت ٨٠٤هـ). ت: حمدي السلفي. ط ١. ١٤١٠. مكتبة الرشد. الرياض.
٢٦٣. «خلاصة التحقيق في بيان حكم التقليد والتلفيق» لعبد الغني النابلسي (ت ١١٤٣هـ). ت: محمد نبهان البيهتي. رسالة ماجستير في كلية العلوم الإسلامية. جامعة بغداد. ١٤٢٠هـ.
٢٦٤. «خلاصة الكيداني» من مخطوطات المكتبة القادرية في العراق.
٢٦٥. «الخيرات الحسان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان» لأحمد بن محمد ابن حجر البيهتي (٩٧٤هـ). بغداد. ١٩٨٩م.
٢٦٦. «الدر المختار شرح تنوير الأبصار» لمحمد بن علي بن محمد الحصكفي الحنفي (ت ١٠٨٨هـ). مطبوع في حاشية رَدِّ الْمُحْتَار. دار إحياء التراث العربي. بيروت. وأيضاً: طبعة دار الكتب العلمية.
٢٦٧. «در المنتقى في شرح المنتقى» لعلاء الدين محمد بن علي الحَصَكْفِي (١٠٨٨هـ). دار الطباعة العامة. ١٣١٦. بهامش مجمع الأنهر.
٢٦٨. «الدراية في تخريج أحاديث الهداية» لأحمد بن علي ابن حَجَرِ الْعَسْقَلَانِي (٧٧٣ - ٨٥٢هـ). دار المعرفة. بيروت. بدون تاريخ طبع.
٢٦٩. «درر الأحكام شرح غرر الأحكام» لمحمد بن فرأؤوز، ملا خسرو (ت ٨٨٥هـ). در سعادت. ١٣٠٨هـ.
٢٧٠. «الدرة السمينية في الصلاة في السفينة» لأحمد بن محمد الحموي (ت ١٠٩٨هـ). من خطوط مكتبة الأوقاف العامة ببغداد. مجموع (٣٧٩٦).
٢٧١. «الدرر البهية فيما يلزم المكلف من العلوم الشرعية» لأبي بكر بن محمد شطا الشافعي. ١٣٣٩هـ.
٢٧٢. «الدرر الحسان في أحكام الحج والعمرة» للدكتور أحمد الحججي الكردي. دار البشائر الإسلامية. ط ١. ١٤١٨هـ.
٢٧٣. «الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة» لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ). دار الجليل.
٢٧٤. «الدرر المباحة في الحظر والإباحة» لخليل بن عبد القادر النجلاوي. المطبعة العلمية. دمشق. ط ٣. ١٤٠٧هـ.

٢٧٥. «دعوى النسب من المحيط البرهاني» لمحمود بن أحمد. برهان الدين (٦١٦هـ). ت: عباس عبد السيد. إشراف: أ.د. خالد رشيد الجميلي. رسالة ماجستير. جامعة بغداد. ١٤٢١هـ.
٢٧٦. «دفع الغواية» الملقبة بـ«مقدمة السعاية» لعبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). باكستان. ١٩٧٦م.
٢٧٧. «الذخائر الأشرافية في ألغاز الحنفية» لعبد البر بن محمد بن الشحنة (ت ٩٢١هـ). ت: محمد حسن الشافعي. دار الكتب العلمية. بيروت. ط ١. ١٤١٨هـ.
٢٧٨. «الذخيرة البرهانية» لمحمود بن أحمد. برهان الدين (٦١٦هـ). من مخطوطات جستر بيتي مصورة في الجامعة الأردنية برقم (٣٨٦٧).
٢٧٩. «ذخيرة العقبي على شرح الوقاية» ليوسف جلبي. مطبع فتح الكريم الواقع في بندار لمبيء. ١٣٠٣.
٢٨٠. «ذيل رفع التردد في عقد الأصابع عند التشهد» لمحمد أمين ابن عابدين (ت ١٢٥٢هـ). دار أحياء التراث العربي بيروت. ضمن رسائله.
٢٨١. «رحلة ابن بطوطة» المسماة «تحفة النظر في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار» لمحمد بن عبد الله ابن بطوطة (ت ٧٧٩هـ). المطبعة الأزهرية بمصر. ط ١. ١٣٤٦هـ.
٢٨٢. «الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة» لعبد الرحمن بن رجب الحنبلي (٧٣٦ - ٧٩٥هـ). ت: د. وليد بن عبد الرحمن. دار عالم الفوائد. مكة المكرمة. ط ١. ١٤١٨هـ.
٢٨٣. «رد المحتار على الدر المختار» لمحمد أمين بن عمر ابن عابدين (ت ١٢٥٢هـ). دار إحياء التراث العربي. بيروت.
٢٨٤. «ردع الإخوان عن محدثان آخر جمعة رمضان» للإمام اللكنوي (١٢٦٤ - ١٣٠٤هـ). المطبع المصطفائي. لكنو. ١٣٠٣هـ.
٢٨٥. «رسائل الأركان» لعبد العلي محمد اللكنوي، بحر العلوم (ت ١٢٢٥هـ). المطبع العلوي. لكنو. ١٣٠٩هـ.
٢٨٦. «رسالة ابن أبي زيد القيرواني» لعبد الله بن أبي زيد عبد الرحمن النفزي القيرواني (ت ٣٨٩هـ). ط ٣. مصر. ١٣٢٣هـ.
٢٨٧. «رسالة في جواز وقف النقود» لمحمد بن مصطفى العمادي الأفندي. ت: صغير أحمد الباكستاني. دار ابن حزم. بيروت. ط ١. ١٤١٧هـ.
٢٨٨. «رسالة في مسنونة السواك» لأبي سعيد الخادمي. دار الطباعة العامة. ١٢٥٧هـ. ضمن «المجموعة الشريفة القدسية».
٢٨٩. «رسالة لطيفة في أحاديث متفرقة ضعيفة» لمحمد بن أحمد بن عبد الهادي بن قدامة المقدسي (ت ٧٤٤هـ). ت: محمد عيد عباسي. دار الثقافة للجميع. دمشق. ط ١. ١٤٠٠هـ.
٢٩٠. «الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة» لمحمد بن جعفر الكتاني. مكتبة الكليات الأزهرية. القاهرة.
٢٩١. «رشحات الأقلام شرح كفاية الغلام» لعبد الغني النابلسي (ت ١١٤٣هـ). مطبعة التقدم. مصر. ١٣٢٢هـ.

٢٩٢. «رفع الاشتباه عن مسألتي كشف الرؤوس ولبس النعال في الصلاة» لمحمد زاهد بن الحسن الكوثري (١٣٧١هـ). المكتبة الأزهرية للتراث. مصر. ١٤١٥هـ.
٢٩٣. «رفع التردد في عقد الأصابع عند التشهد» لمحمد أمين ابن عابدين (ت ١٢٥٢هـ). دار أحياء التراث العربي بيروت. ضمن رسائله.
٢٩٤. «رفع الستر عن كيفية إدخال الميت وتوجيهه إلى القبلة في القبر» لعبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). مطبع دبدبة أحمدي. لكنو. ١٣٠٣هـ.
٢٩٥. «رفع الغشاوة عن جواز أخذ الأجرة على التلاوة» لمحمود أفندي الحمزاوي. مطبعة مجلس المعارف. سورية. ١٣٠٣هـ.
٢٩٦. «رمز الحقائق شرح كنز الدقائق» لبدر الدين محمود بن أحمد العيني (٧٦٢ - ٨٥٥هـ). مطبعة وادي النيل. مصر. ١٢٩٩هـ.
٢٩٧. «روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني» لمحمود الألوسي (ت ١٢٧٠هـ). دار إحياء التراث. بيروت.
٢٩٨. «روض الطالب» ليحيى بن زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦هـ). دار الكتاب الإسلامي.
٢٩٩. «روض المناظر في علم الأوائل والأواخر» لمحمد بن محمد ابن الشحنة (٨١٥هـ). ت: سيد محمد مهني. دار الكتب العلمية. ط ١. ١٤١٧هـ.
٣٠٠. «روضة الطالبين وعمدة المفتين» لمحيي الدين يحيى بن شرف النووي الشافعي (ت ٦٧٦هـ). ط ٢. ١٤٠٥هـ. المكتب الإسلامي. بيروت.
٣٠١. «الرياض البديعة في أصول الدين». ١٣٤٣هـ.
٣٠٢. «زاد الفقير» لمحمد بن عبد الواحد. ابن الهمام (ت ٨٦١هـ). مطبعة جيد برقي بريس. دهللي. ١٣٥٢هـ.
٣٠٣. «زاد المسير في علم التفسير» لعبد الرحمن بن علي ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ). المكتب الإسلامي. بيروت. ط ٣. ١٤٠٤هـ.
٣٠٤. «زبدة النهاية حاشية شرح الوقاية» لمحمد عبد الحميد. المطبع المجتبائي. دهللي. ١٣٤٠هـ.
٣٠٥. «زجاجة المصاييح» لعبد الله بن مظفر الحيدرابادي. مطبع تاج بريس. حيدرآباد الدكن. الهند.
٣٠٦. «الزكاة من المحيط البرهاني» لمحمود بن أحمد. برهان الدين (٦١٦هـ). ت: أحمد عباس العيساوي. رسالة دكتوراه. جامعة بغداد. ١٤هـ.
٣٠٧. «سبائك الذهب في معرفة قبائل وأنساب وتاريخ العرب» لشهاب الدين أبي العباس أحمد. مكتبة بسام. الموصل.
٣٠٨. «سباحة الفكر في الجهر بالذكر» لعبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). ت: عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب. ط ٥. ١٤١٥هـ.
٣٠٩. «السبعة في القراءات» لأحمد بن موسى التميمي (ت ٣٢٤هـ). ت: دشوقي ضيف. دار المعارف. القاهرة. ط ٢. ١٤٠٠هـ.
٣١٠. «سبيل السعادة في معرفة أحكام العبادة» لمحمد بن محمد المالكي. ط ٣. ١٣٧٨هـ.

٣١١. «سبيل الفلاح في شرح نور الإيضاح» لمحي الدين عبد الحميد. مكتبة دار البيروني. دمشق.
٣١٢. «سبيل الوصول إلى علم الأصول» للدكتور صلاح محمد أبو الحاج، دار الفاروق، ط ١، ٢٠٠٦ م.
٣١٣. «السعاية في كشف ما في شرح الوقاية» طبع في المطبع المصطفائي سنة (١٣٠٧ هـ). ثم صورت هذه الطبعة الحجرية في باكستان. والناشر هو: سهيل اكبرمي. لاهور. ١٩٧٦ م.
٣١٤. «سفينة الصلاة» لعبد الله الحضرمي. مطبعة الفجالة الجديدة. صفر ١٣٤٣ هـ.
٣١٥. «سفينة النجا في أصول الدين والفقه» لسالم بن سمير الحضرمي الشامي. شوال ١٣٤٣ هـ.
٣١٦. «سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر» للمراي، النسخة الالكترونية.
٣١٧. «سلم النجاة على سفينة النجاة» لمحمد نوي. مطبعة الفجالة الجديدة. صفر ١٣٤٣ هـ.
٣١٨. «سنن ابن ماجه» لمحمد بن يزيد بن ماجه القزويني (ت ٢٧٣ هـ). ت: محمد فؤاد عبد الباقي. دار الفكر. بيروت.
٣١٩. «سنن أبي داود» لسليمان بن أشعث السجستاني (ت ٢٧٥ هـ). ت: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر. بيروت.
٣٢٠. «سنن البيهقي الكبير» لأحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت ٤٥٨ هـ). ت: محمد عبد القادر عطا. ١٤١٤ هـ. مكتبة دار الباز. مكة المكرمة.
٣٢١. «سنن الترمذي» لمحمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩ هـ). ت: أحمد شاكر وآخرون. دار إحياء التراث العربي. بيروت.
٣٢٢. «سنن الدارقطني» لعلي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥ هـ). ت: السيد عبد الله هاشم. دار المعرفة. بيروت. ١٣٨٦ هـ.
٣٢٣. «سنن الدارمي» لعبد الله بن عبد الرحمن أبي محمد الدارمي (ت ٢٥٥ هـ). ت: فواز أحمد وخالد العلمي. ط ١. ١٤٠٧ هـ. دار التراث العربي. بيروت.
٣٢٤. «سنن النسائي الكبرى» لأحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣ هـ). ت: د. عبد الغفار البنداوي وسيد كسروي حسن. ط ١. ١٤١١ هـ. دار الكتب العلمية. بيروت.
٣٢٥. «سنن سعيد بن منصور» لسعيد بن منصور (ت ٢٢٧ هـ). ت: د. سعد آل حميد. دار العصيمي. الرياض. ط ١. ١٤١٤ هـ.
٣٢٦. «السنة» لأحمد بن محمد الخلال (ت ٣١١ هـ). ت: د. عطية الزهراني. دار الراية. الرياض. ط ١. ١٤١٠ هـ.
٣٢٧. «السنة» لمحمد بن أحمد المروزي (ت ٢٩٤ هـ). ت: سالم أحمد. مؤسسة الكتب الثقافية. بيروت. ط ١. ١٤٠٨ هـ.
٣٢٨. «السنن الصغرى» لأحمد بن حسين البيهقي (ت ٤٥٨ هـ). ت: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي. مكتبة الدار. المدينة المنورة. ط ١. ١٤١٠ هـ.
٣٢٩. «السنن الواردة في الفتن» لعثمان بن سعيد المقرئ الداني (ت ٤٤٤ هـ). ت: د. ضياء الله المباركفوري. دار العاصمة. الرياض. ط ١. ١٤١٦ هـ.

٣٣٠. «السهم المصيب في كبد الخطيب» للملك المعظم أبي المظفر عيسى بن أبي بكر (ت ٦٢٤هـ). دار الكتب العلمية. بيروت.
٣٣١. «السير (١) من المحيط البرهاني» لمحمود بن أحمد. برهان الدين (٦١٦هـ). ت: إيمان خليل السامرائي. إشراف: أ.د. محمد عبید الكبيسي. رسالة دكتوراه. جامعة بغداد. ١٤٢١هـ.
٣٣٢. «السير (٢) من المحيط البرهاني» لمحمود بن أحمد. برهان الدين (٦١٦هـ). ت: فوزي عبد الرحمن السامرائي. إشراف: أ.د. خالد رشيد الجميلي. رسالة ماجستير. جامعة بغداد. ١٩٩٩م.
٣٣٣. «السيف الصقيل في الرد على ابن الزفيل» لعلي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٥٦هـ)، ت: محمد زاهد الكوثري. مكتبة زهران. القاهرة.
٣٣٤. «شذرات الذهب في أخبار من ذهب» لعبد الحي بن أحمد العكري (ت ١٠٨٩هـ). دار الكتب العلمية. بيروت.
٣٣٥. «الشذرة في الأحاديث المشتهرة» لمحمد بن علي الدمشقي (٨٨٠ - ٩٥٣هـ). ت: كمال بسيوني زغلول. دار الكتب العلمية. بيروت. ط ١. ١٤١٣هـ.
٣٣٦. «شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام» لجعفر بن الحسن الحلبي. مؤسسة مطبوعاتي إسماعليان.
٣٣٧. «شرح ابن العيني على المنار» لعبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد (ت ٨٩٣هـ). المطبعة العثمانية في دار الخلافة. ١٣١٦هـ. بهامش «شرح المنار».
٣٣٨. «شرح ابن عاشر المسمى الحبل المتين على نظم المرشد المعين على الضروري من علوم الدين في مذهب الإمام مالك» لمحمد بن محمد بن المبارك المالكي. المكتبة الشعبية.
٣٣٩. «شرح ابن عقيل» لعبد الله بن عقيل العقيلي المصري (ت ٧٦٩هـ). ت: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط ٢. بدون دار نشر وتاريخ طبع.
٣٤٠. «شرح أدب القاضي» لعمر بن عبد العزيز بن مازة البخاري (ت ٥٣٦هـ). ت: د. محيي هلال السرحان. ط ١. مطبعة الإرشاد. بغداد. ١٣٩٧هـ.
٣٤١. «شرح الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية» لمحمد زيد الأبياني. منشورات مكتبة النهضة. بيروت - بغداد.
٣٤٢. «شرح الجامع الصغير» لحسام الدين عمر بن عبد العزيز (ت ٥٣٦هـ) من مخطوطات مكتبة الأوقاف في الموصل برقم (١٣١٥).
٣٤٣. «شرح الدائرة الهندية في معرفة سمت القبلة» لحسين الحسن الخليلي (ت ١٠١٤هـ). ت: دريد نوري. طبعة الأوقاف العراقية. ط ١. ١٤٠١هـ.
٣٤٤. «شرح الزیادات» لقاضي خان حسن بن منصور الأوزجندی (ت ٥٩٢هـ). من مخطوطات مكتبة الأوقاف العامة ببغداد. برقم (٤٠٥٠).
٣٤٥. «شرح الستين مسألة» لأحمد الرملي. الطبعة الأخيرة. ١٣٥٧هـ. بهامش «الحاشية على شرح الرملي للستين مسألة».

٣٤٦. «شرح السير الكبير» لمحمد بن أحمد السرخسي (ت ٥٩٠هـ). ت: د. صلاح المنجد. مطبعة شركة الإعلانات الشرقية. ١٩٧١هـ.
٣٤٧. «شرح الشريفي على الفرائض السراجية» لعلي بن محمد الحسيني الجرجاني الحنفي (ت ٨١٦هـ). المطبعة الأزهرية المصرية. ١٣٢٦هـ.
٣٤٨. «شرح الفقه الأكبر» لعلي القاري الهروي (ت ١١٠٤هـ). مطبعة مصطفى البابي. ط. ٢. ١٣٧٥هـ.
٣٤٩. «الشرح الكبير» لأحمد الدردير. ت: محمد عlish. دار الفكر. بيروت.
٣٥٠. «شرح المنار» لعبد اللطيف بن عبد العزيز الكرمانلي ابن ملك. (ت ٨٠١هـ). المطبعة العثمانية في دار الخلافة. ١٣١٦هـ.
٣٥١. «شرح المواهب اللدنية» لمحمد بن عبد الباقي الزرقاني (١٠٥٥ - ١١٢٢هـ)، ت: محمد الخالدي. دار الكتب العلمية. ط. ١. ١٩٩٦م.
٣٥٢. «شرح النسفية في العقيدة الإسلامية» للدكتور عبد الملك السعدي. دار الأنبار. ط. ٢. ١٤٢٠هـ.
٣٥٣. «شرح النفاية» لعبد الله بن محمد. أبو المكارم (ت: بعد ٩٠٧هـ). من مخطوطات مكتبة وزارة الأوقاف العراقية برقم (٣٥٤٨).
٣٥٤. «شرح الوقاية» لمحمد بن عبد اللطيف ابن ملك الكرماني (ت بعد ٨٠٦هـ). من مخطوطات وزارة الأوقاف العراقية برقم (٩٦٢).
٣٥٥. «شرح تحفة الملوك والسلاطين» لعبد اللطيف بن عبد العزيز بن ملك (ت ٨٠١هـ). من مخطوطات دار صدام برقم (٩٨٦٦).
٣٥٦. «شرح حدود ابن عرفة» لمحمد بن قاسم الرصاع المالكي (ت ٨٩٤هـ). المكتبة العلمية.
٣٥٧. «شرح خلاصة الكيداني» لتاج الدين الريحاني. مطبع در أحمد أحمد حسن خان. الهند. ١٢٩٩هـ.
٣٥٨. «شرح صحيح مسلم»: ليحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦). ط. ٢. دار إحياء التراث العربي. بيروت.
٣٥٩. «شرح عقود رسم المفتي» لابن عابدين (١٢٥٢هـ). ضمن مجموع الرسائل، دار إحياء التراث العربي. بيروت.
٣٦٠. «شرح قطر الندى» لعبد الله بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ). دار إحياء التراث العربي. بيروت. ط. ١١. ١٣٨٣هـ. مصورة عن مطبعة السعادة بمصر.
٣٦١. «شرح كاشفة السجا على سفينة النجا» لأحمد نوي الجاوي. شوال ١٣٤٣هـ.
٣٦٢. «شرح مختصر خليل للخرشي» لمحمد بن عبد الله الخرخشي (١١٠١هـ). دار الفكر.
٣٦٣. «شرح مرشد الحيران إلى معرفة أحوال الإنسان» لمحمد زيد الأبياني ومحمد سلامة السنجلي. مطبعة المعارف. بغداد. ط. ٢. ١٣٧٥هـ.
٣٦٤. «شرح مسند أبي حنيفة» لملا علي القاري (ت ١٠١٤هـ). ت: خليل الميس. دار الكتب العلمية. بيروت.
٣٦٥. «شرح معاني الآثار» لأحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (٢٢٩ - ٣٢١هـ). ت: محمد زهري النجار. دار الكتب العلمية. بيروت. ط. ١. ١٣٩٩هـ.

٣٦٦. «شرح ملا مسكين على كُنز الدقائق» لمعين الدين الهروي المعروف بملا مسكين (ت ٩٥٤هـ). المطبعة الخيرية. مصر. ١٣٢٤هـ.
٣٦٧. «شرح منظومة رسم المفتي» لمحمد أمين بن عابدين (١٢٥٢هـ). دار إحياء التراث العربي. بيروت. مطبوعة ضمن رسائل ابن عابدين.
٣٦٨. «شرح نظم المرشد المعين على الضروري من علوم الدين لابن عاشر الأندلسي» لعبد الواحد بن أحمد. الطبعة الأخيرة. ١٣٧١هـ.
٣٦٩. «شرح وصية أبي حنيفة» للبابرتي، ت: محمد العايدي، وحمزة البكري، عمان، ط ١، ٢٠٠٦م.
٣٧٠. «الشرعية» للأجري، النسخة الالكترونية.
٣٧١. «شعب الإيمان» لأحمد بن الحسن البيهقي (ت ٤٥٨هـ). ت: محمد بسيوني زغلول. دار الكتب العلمية. بيروت. ط ١. ١٤١٠هـ.
٣٧٢. «شفاء العليل في الرد على من أنكر وقوع الطلقات الثلاث المجموعة بمرة أو بمرات بدون رجعة بينهما» لملا محمد بن عبد الله أبي عبيدي. مكتبة ملا صالح العبيدي. السليمانية.
٣٧٣. «الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية» لأحمد بن مصطفى. طاشكيري زاده (ت ٩٦٨هـ). دار الكتاب العربي. بيروت. ١٩٧٥م.
٣٧٤. «الشهادات من المحيط البرهاني» لمحمود بن أحمد. برهان الدين (٦١٦هـ). ت: فوزي شفيق العاني. إشراف: أ.د. عبد الملك السعدي. رسالة ماجستير. جامعة بغداد. ١٤٢١هـ.
٣٧٥. «الصحيح» لإسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ). ت: أحمد عبد الغفور. دار العلم للملايين. ط ١. ١٩٧٩هـ.
٣٧٦. «صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان» لمحمد بن حبان التميمي (٣٥٤هـ). ت: شعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط ٢. ١٤١٤هـ.
٣٧٧. «صحيح ابن خزيمة» لمحمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي (٣١١هـ). ت: د. محمد مصطفى الأعظمي. ١٣٩٠هـ. المكتب الإسلامي. بيروت.
٣٧٨. «صحيح البخاري» لمحمد بن إسماعيل الجعفي البخاري (ت ٢٥٦هـ). ت: د. مصطفى البغا. ط ٣. ١٤٠٧هـ. دار ابن كثير واليماة. بيروت.
٣٧٩. «صحيح مسلم» لمسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ). ت: محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربي. بيروت.
٣٨٠. «الصرف من المحيط البرهاني» لمحمود بن أحمد. برهان الدين (٦١٦هـ). ت: سعد خلف الجنابي. إشراف: د. كامل شطيب الراوي. رسالة ماجستير. جامعة بغداد. ١٤٢٠هـ.
٣٨١. «صفوة الصفوة» لعبد الرحمن بن علي ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ). ت: محمود فاخوري. ود. محمد رواس. دار المعرفة. بيروت. ط ٢. ١٣٩٩هـ.
٣٨٢. «الصلاة (١) من المحيط البرهاني» لمحمود بن أحمد بن مازة البخاري (ت ٦١٦هـ). ت: كامل شطيب. إشراف: أ.د. عبد الله الجبوري. رسالة دكتوراه. جامعة بغداد. ١٤١٧هـ.

٣٨٣. «الصلاة (٢) من المحيط البرهاني» لمحمود بن أحمد. برهان الدين (٦١٦هـ). ت: حيزومه شاكر الشيخلي. إشراف: أ.د. محمد رمضان عبد الله. رسالة دكتوراه. جامعة بغداد. ١٤٢٢هـ.
٣٨٤. «الصلح من المحيط البرهاني» لمحمود بن أحمد. برهان الدين (٦١٦هـ). ت: محمد بن الشيخ علي مرعي. رسالة ماجستير. جامعة بغداد. ١٤هـ.
٣٨٥. «ضوء الدارري في أخبار شمس الدين الفناري» للدكتور صلاح أبو الحاج، دار الوراق، ط ١، ٢٠٠٦م.
٣٨٦. «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع» لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ). دار الكتب العلمية. بدون تاريخ طبع.
٣٨٧. «طبقات الحنفية» لعلي بن أمر الله قتالي زاده. ابن الحنائي (ت ٩٧٩هـ). من مخطوطات دار صدام للمخطوطات.
٣٨٨. «الطبقات السنية في تراجم الحنفية» لتقي الدين بن عبد القادر التميمي. ت: د. عبد الفتاح الحلو. دار الرفاعي. الرياض. ١٤٠٣هـ.
٣٨٩. «طبقات الشافعية الكبرى» لعبد الوهاب بن علي السبكي (٧٢٧ - ٧٧١هـ). دار المعرفة. ط ٢.
٣٩٠. «طبقات الشافعية» لأبي بكر بن هداية الله الحسيني (ت ١٠١٤هـ). ت: عادل نويهض. دار الأفاق الجديدة. بيروت. ط ٣. ١٤٠٢هـ.
٣٩١. «طبقات الشافعية» لأحمد بن محمد بن عمر تقي الدين ابن القاضي شهبة الدمشقي (٧٧٩ - ٨٥١هـ). ت: د. الحافظ عبد العليم خان. دار الندوة الجديدة. بيروت. ١٤٠٨هـ.
٣٩٢. «طبقات الشافعية» لعبد الرحيم بن الحسين الأسنوي (٧٠٤ - ٧٧٢هـ). ت: كمال الخوت. دار الكتب العلمية. بيروت. ط ١. ١٤٠٧هـ.
٣٩٣. «طبقات الفقهاء» لأبي إسحاق الشيرازي (ت ٤٧٦هـ). ت: خليل الميس. دار القلم. بيروت. بدون تاريخ طبع.
٣٩٤. «طبقات الفقهاء» لعلي بن أمر الله بن عبد القادر الحنائي (ت ٩٧٩هـ)، مطبعة الزهراء الحديثة، الموصل، ط ٢، ١٣٨٠هـ.
٣٩٥. «طبقات المفسرين» لمحمد بن علي الداودي (ت ٩٤٥هـ). ت: علي محمد. مكتبة وهبة. مصر. ط ١. ١٣٩٢هـ.
٣٩٦. «طرب الأمائل بتراجم الأفاضل» لعبد الحي اللكنوي (١٢٦٤ - ١٣٠٤هـ). ت: أحمد الزعبي. دار الأرقم. بيروت. ط ١. ١٩٩٨م. وأيضاً: طبعة مطبع دبدبة أحمددي. لكنو. ١٣٠٣هـ.
٣٩٧. «طرح التشريب في شرح التقريب» لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦هـ). دار الفكر العربي.
٣٩٨. «الطلاق من الأيمان بالطلاق إلى العتق من المحيط البرهاني» لمحمود بن أحمد. برهان الدين (٦١٦هـ). ت: سليم ياسين الهيتي. إشراف: أ.د. محمد عبید الكبيسي. رسالة دكتوراه. جامعة بغداد. ١٤٢٠هـ.



٣٩٩. «طلبة الطلبة» لعمر بن محمد النسفي (ت ٥٣٧هـ). ت: محمد حسن الشافعي. دار الكتب العلمية. بيروت. ط ١. ١٤١٨هـ.
٤٠٠. «الطهارات من المحيط البرهاني» لمحمود بن أحمد بن مازة البخاري (ت ٦١٦هـ). ت: لصالح الرواشدة. إشراف: أ.د. عبد الله الجبوري. رسالة دكتوراه. جامعة بغداد. ١٤٠٦هـ.
٤٠١. «ظفر الأماني بشرح مختصر الشريف الجرجاني» لعبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). ت: عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب. ط ٣. ١٤١٦هـ.
٤٠٢. «العبر في خبر من غير» لمحمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ). ت: د. صلاح الدين المنجد. مطبعة حكومة الكويت. ١٩٦٣م.
٤٠٣. «عجائب المخلوقات والحيوانات وغرائب الموجودات» لذكريا بن محمد بن محمود القزويني. المكتبة الإسلامية.
٤٠٤. «عدة أرباب الفتوى» لعبد الله أسعد. بترتيب أبي السعد الشرواني. المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر. ط ١. ١٣٠٤هـ.
٤٠٥. «العرف الشذي شرح سنن الترمذي» لمحمد أنور شاه الكشميري، دار إحياء التراث العربي، ط ١، ٢٠٠٤م.
٤٠٦. «العقد الفريد لبيان الراجح من الخلاف في جواز التقليد» لأحمد الحموي، النسخة الالكترونية.
٤٠٧. «العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم» لعلي بن بالي (ت ٩٩٢هـ). دار الكتاب العربي. بيروت. ١٣٩٥هـ.
٤٠٨. «عقود الجواهر المنيفة في أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة» لمحمد مرتضى الحسيني. طبع في القسطنطينية. ط ٢. ١٣٠٩هـ.
٤٠٩. «العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية» لمحمد أمين بن عمر. ابن عابدين الحنفي (١١٩٨ - ١٢٥٢هـ). الطبعة الميرية ببولاق. مصر. ١٣٠٠هـ.
٤١٠. «العلل المتناهية» لعبد الرحمن بن علي الجوزي (ت ٥٩٧هـ). ت: خليل الميس. دار الكتب العلمية. بيروت. ط ١. ١٤٠٣هـ.
٤١١. «علماء النظاميات ومدارس المشرق الإسلامي» لناجي معروف. مطبعة الإرشاد بغداد. ط ١. ١٩٧٣.
٤١٢. «عمدة البيان في معرفة فروض الأعيان» لعبد اللطيف المرداسي المالكي. ط الأخيرة. ١٣٧٣هـ.
٤١٣. «عمدة الرعاية حاشية شرح الوقاية» لعبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). المطبع المجتبائي. دهلي. ١٣٤٠هـ.
٤١٤. «عمدة السالك وعدة الناسك» لأحمد بن لؤلؤ المشهور بابن النقيب المصري. ط الأخيرة. ١٣٥٧هـ.
٤١٥. «العناية على الهداية» لأكمل الدين محمد بن محمد الرومي البَابَرْتِي (ت ٧٨٦هـ). بهامش «فتح القدير للعاجز الفقير». دار إحياء التراث العربي. بيروت.

٤١٦. «عيون المسائل» لنصر بن محمد. أبو الليث السمرقندي. ت: د. صلاح الدين الناهي. مطبعة أسعد. بغداد. ١٣٨٦هـ.
٤١٧. «غاية الاختصار» لأبي شجاع. ط ٢. ١٣٥٦هـ.
٤١٨. «الغرة المنيفة في تحقيق بعض مسائل الإمام أبي حنيفة» لعمر الغزنوي (ت ٧٧٣هـ). ت: محمد زاهد الكوثري. المكتبة الأزهرية للتراث. مصر. ١٤١٩هـ.
٤١٩. «غرر الأحكام» لمحمد بن فراموز، ملا خسرو (ت ٨٨٥هـ). در سعادت. ١٣٠٨هـ. مع شرحه «درر الحكام».
٤٢٠. «الغرر البهية في شرح البهجة الوردية» ليحيى بن زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦هـ). المطبعة اليمنية.
٤٢١. «غمن عيون البصائر على الأشباه والنظائر» لأحمد بن محمد الحموي (ت ١٠٩٨هـ). دار الطباعة العامرة. مصر. ١٢٩٠هـ.
٤٢٢. «غنية المستملي شرح منية المصلي» لإبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبّي (ت ٩٥٦هـ). مطبعة سنده. ١٢٩٥هـ.
٤٢٣. «غنية ذوي الأحكام في بغية درر الحكام» المشهورة بـ«الشرنبلالية» لحسن بن عمار بن علي الشرنبلالي (ت ١٠٦٩هـ). در سعادت. ١٣٠٨هـ.
٤٢٤. «غيث الغمام على حواشي إمام الكلام» لعبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). المطبع العلوي. لكنو. ١٣٠٤هـ.
٤٢٥. «الفائق في غريب الحديث» لمحمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ). ت: علي محمد. دار المعرفة. لبنان. ط ٢.
٤٢٦. «فتاوى ابن نجيم» لزين الدين ابن نجيم (ت ٩٧٠هـ). المطبعة الأميرية ببولاق مصر. ط ١. ١٣٢٢هـ. في هامش «الفتاوى العتائية».
٤٢٧. «فتاوى أنقروى». المطبعة العامرة السلطانية. الأستانة. ١٢٨١هـ.
٤٢٨. «فتاوى قاضي خان» لحسن بن منصور بن محمود الأوزجندري (ت ٥٩٢هـ). الطبعة الأميرية ببولاق مصر. ١٣١٠هـ. بهامش «الفتاوى الهندية».
٤٢٩. «الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية». وزارة الأوقاف المصرية. القاهرة. ١٤٠٠هـ.
٤٣٠. «الفتاوى البزازية» لمحمد بن محمد بن شهاب. ابن البزاز الكرذري الخوارزمي الحنفي (ت ٨٢٧هـ). الطبعة الأميرية ببولاق مصر. ١٣١٠هـ. بهامش الفتاوى الهندية.
٤٣١. «الفتاوى التاتارخانية» لعالم بن علاء الحنفي الأندريتي (ت ٧٨٦هـ). من مخطوطات وزارة الأوقاف العراقية برقم (٤١٨١).
٤٣٢. «الفتاوى الخيرية لنفع البرية» لخير الدين بن أحمد الرملي الحنفي (٩٩٣ - ١٠٨١هـ). دار المعرفة. ط ٢. ١٩٧٤م. أعيدت بالأوفست عن الطبعة الأميرية. ١٣٠٠هـ.
٤٣٣. «الفتاوى السراجية» لسراج الدين علي بن عثمان الأوشي. المطبع العالي في لكنو. ١٣٠٢هـ. بهامش «فتاوى قاضي خان».
٤٣٤. «الفتاوى الغيائية» لداود بن يوسف الخطيب. المطبعة الأميرية ببولاق مصر. ط ١. ١٣٢٢هـ.

٤٣٥. «الفتاوى الفقهية الكبرى» لأحمد بن محمد ابن حجر الهيتمي (٩٧٤هـ). المكتبة الإسلامية.
٤٣٦. «الفتاوى الكاملية في الحوادث الطرابلسية» لمحمد كامل بن مصطفى الطرابلسي. مطبعة محمد أفندي. مصر. ١٣١٣هـ.
٤٣٧. «الفتاوى المهديّة في الوقائع المصرية» لمحمد العباسي. المطبعة الأزهرية المصرية. ط ١. ١٣٠١هـ.
٤٣٨. «الفتاوى الهندية» للشيخ نظام الدين البرهانفوري والقاضي محمد حسين الجونفوري والشيخ علي أكبر الحسيني والشيخ حامد بن أبي الحامد الجونفوري وغيرهم. المطبعة الأميرية ببلاق. ١٣١٠هـ.
٤٣٩. «الفتاوى الولوالجية» لعبد الرشيد الوُلُولُجِي (ت بعد ٥٤٠هـ). من مخطوطات مكتبة الأوقاف العراقية برقم (٤١٧٥).
٤٤٠. «فتح الباري شرح صحيح البخاري» لأحمد بن علي ابن حَجَر العَسْكَلَانِي (ت ٨٥٢هـ). ت: محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب. ١٣٧٩هـ. دار المعرفة. بيروت.
٤٤١. «فتح العناية بشرح النقاية» لعلّي بن سلطان محمد القاري (٩٣٠ - ١٠١٤هـ). ت: محمد نزار وهيثم نزار. دار الأرقم. ط ١. ١٤١٨هـ.
٤٤٢. «فتح الغفار بشرح المنار» لزين الدين بن إبراهيم. ابن نجيم. مطبعة مصطفى البابي الحلبي. مصر. ط ١. ١٣٥٥هـ.
٤٤٣. «فتح القدير للعاجز الفقير على الهداية» لمحمد بن عبد الواحد ابن الهمام (ت ٨٦١هـ). دار إحياء التراث العربي. بيروت. وأيضاً: طبعة دار الفكر.
٤٤٤. «فتح الله المعين على شرح ملا مسكين» لأبي السعود. مطبعة إبراهيم المويلحي. مصر. ١٢٨٧هـ.
٤٤٥. «فتح المعين بشرح قرة العين بمهمات الدين» لزين الدين المليباري الشافعي. ١٣٤٣هـ.
٤٤٦. «فتوحات الوهاب بتوضيح شرح منهج الطلاب» وهو «حاشية الجمل على شرح المنهج» لسليمان الجمل. دار الفكر.
٤٤٧. «فتوى الخواص في حل ما صيد بالرصاص» لمحمود أفندي الحمزاوي. مطبعة مجلس المعارف. سورية. ١٣٠٣هـ.
٤٤٨. «الفرائد البهية في القواعد الفقهية» لمحمود أفندي حمزه. مطبعة حبيب أفندي. دمشق. ١٢٩٨هـ.
٤٤٩. «الفرائض السراجية» لمحمد بن محمد السجاوندي. المطبعة الأزهرية المصرية. ١٣٢٦هـ.
٤٥٠. «الفرائض والخنثى من المحيط البرهاني» لمحمود بن أحمد. برهان الدين (٦١٦هـ). ت: حميد عوض اليماني. إشراف: أ.د. محمد عبيد الكبيسي. رسالة ماجستير. جامعة بغداد. ١٤٢١هـ.
٤٥١. «الفصل في الملل والأهواء والنحل» لعلّي بن حزم الظاهري (ت ٤٥٦هـ). أوفست مطبعة المثني. بغداد.
٤٥٢. «الفصول في الأصول» لأحمد بن علي الرازي الجصاص (ت ٣٧٠هـ). الطبعة الثانية لوزارة الأوقاف الكويتية.
٤٥٣. «فصول البدائع في أصول الشرائع» لمحمد بن حمزة الفناري. مطبعة يحيى أفندي. ١٢٨٩هـ.
٤٥٤. «فصول الحواشي لأصول الشاشي». المطبع المجتبائي. دهلي. ١٣٤٥هـ.

٤٥٥. «الفقه الإسلامي وأدلته» للدكتور: وهبه الزحيلي. دار الفكر. ط ٤.
٤٥٦. «فقه سعيد بن المسيب» للدكتور هاشم جميل. وزارة الأوقاف العراقية. ١٩٧٤هـ.
٤٥٧. «الفلك الدوار فيما يتعلق برؤية الهلال بالنهار» لعبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). المطبع المصطفائي. لكنو. ١٢٩٩هـ.
٤٥٨. «الفهرست» لمحمد بن إسحاق بن النديم (ت ٣٨٥هـ). دار المعرفة. بيروت. ١٣٩٨هـ.
٤٥٩. «فهرس الآثار الخطية في المكتبة القادرية» لعماد عبد السلام رؤوف. مطبعة المعارف. بغداد. ١٩٨٠هـ.
٤٦٠. «فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة في بغداد» للدكتور عبد الله الجبوري. وزارة الأوقاف العراقية. مطبعة الإرشاد. ط ١. ١٩٧٣م.
٤٦١. «فهرس مخطوطات الموصل» لسالم عبد الرزاق أحمد. ١٣٩٥هـ.
٤٦٢. «فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية» لمحمد مطيع الحافظ. من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق. ١٤٠١هـ.
٤٦٣. «فوات الوفيات» لمحمد بن شاكر الكتبي (ت ٧٦٤هـ). ت: د. إحسان عباس. دار صادر.
٤٦٤. «فواتح الرحموت بشرح مُسَلَّم الثبوت» لعبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري. دار العلوم الحديثة. بيروت.
٤٦٥. «الفوائد البهية في الموارث الشرعية على مذهب أبي حنيفة» لقاسم بن نعيم الطائي الحنفي. بغداد. ط ١. ١٤٢٣هـ.
٤٦٦. «الفوائد البهية في تراجم الحنفية» لعبد الحي اللكنوي (ت ٢٣٠٤هـ). ت: أحمد الزعبي. دار الأرقم. بيروت. ط ١. ١٩٩٨م.
٤٦٧. «الفوائد» لابن منده، النسخة الالكترونية.
٤٦٨. «الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني» لأحمد بن غنيم النفراوي المالكي (١١٢٥هـ). دار الفكر.
٤٦٩. «فيض الباري شرح صحيح البخاري» لمحمد أنور شاه الكشميري. مطبعة حجازي. ١٣٥٧هـ.
٤٧٠. «القاموس المحيط والقابوس الوسيط الجامع لما ذهب من كلام العرب شامطيط» لطاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ). مؤسسة الرسالة. ط ٢. ١٤٠٧هـ.
٤٧١. «القضاء» (٢) من المحيط البرهاني» لمحمود بن أحمد. برهان الدين (٦١٦هـ). ت: عبد الغفور أسامة الكليدار. إشراف: أ.د. عبد الملك السعدي. رسالة ماجستير. جامعة بغداد. ١٤٢١هـ.
٤٧٢. «قمر الأعمار على كشف الأسرار على المنار» لمحمد عبد الحليم اللكنوي (ت ١٢٨٥هـ). المطبعة الأميرية ببولاق. ١٣١٦.
٤٧٣. «قمع أهل الزيف والاحاد عن الطعن في تقليد أئمة الاجتهاد» لمحمد الخضر بن سيدي عبد الله الشنقطي. مطبع دار إحياء الكتب العربية. مصورة عن طبعة عيسى الحلبي. مصر. ١٣٤٥هـ.
٤٧٤. «قنية المنية» لمختار بن محمود الزاهد (ت ٦٥٨هـ). من مخطوطات مكتبة وزارة الأوقاف العراقية برقم (٧٤٣٤).

٤٧٥. «قواطع الأدلة في الأصول» لمنصور بن محمد السمعاني (ت ٤٨٩هـ). ت: محمد حسن. دار الكتب العلمية. بيروت. ط ١. ١٩٩٧هـ.
٤٧٦. «قواعد في علوم الحديث» لظفر أحمد العثماني التهانوي (ت ١٣٩٤هـ). ت: عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية بجلب. ط ٥. الرياض.
٤٧٧. «القوانين الفقهية» لمحمد بن أحمد بن جزى (ت ٧٤١هـ).
٤٧٨. «قوت المغتدين بفتح المقتدين» لعبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). ت: الدكتور صلاح أبو الحاج. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط ١. ٢٠٠٢هـ.
٤٧٩. «القول الأشرف في الفتح من المصحف» لعبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). ت: الدكتور صلاح أبو الحاج. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط ١. ٢٠٠٢هـ.
٤٨٠. «القول الجازم في سقوط الحد بنكاح المحارم» لعبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). الهند. ١٢٩٨هـ.
٤٨١. «القول المنشور في هلال خير الشهور» لعبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). المطبع المصطفائي. لكنو. ١٢٩٩هـ.
٤٨٢. «الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة» لمحمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ). ت: محمد عوامة. ط ٢. ١٤١٣هـ. دار القبلة للثقافة الإسلامية. مؤسسة علو. جدة.
٤٨٣. «الكامل في التاريخ» لعلي بن محمد ابن الأثير الجزري (ت ٦٣٠هـ). دار الكتاب العربي.
٤٨٤. «الكامل في ضعفاء الرجال» عبد الله بن عدي أبو أحمد الجرجاني (٢٧٧ - ٣٦٥هـ). ت: يحيى مختار غزاوي. ط ٣. ١٤٠٩هـ. دار الفكر. بيروت.
٤٨٥. «كتائب أعلام الأخيار من فقهاء مذهب النعمان المختار» لمحمود بن سليمان الكفوي (ت نحو ٩٩٠هـ). من مخطوطات المكتبة القادرية. بغداد. برقم (١٢٤٢).
٤٨٦. «كتاب الخراج» لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم (ت ١٨٢هـ). المطبعة الميرية ببولاق. ط ١. ١٣٠٢هـ.
٤٨٧. «كشف الأسرار شرح أصول البزدوي» لعبد العزيز بن أحمد البخاري (ت ٧٣٠هـ). دار الكتاب الإسلامي.
٤٨٨. «كشف الأسرار شرح المنار» لعبد الله بن أحمد النسفي (ت ٧٠١هـ). المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق. مصر. ط ١. ١٣١٦هـ.
٤٨٩. «كشف الالتباس عما أورده الإمام البخاري على بعض الناس» لعبد الغني الغنيمي الميداني الدمشقي (ت ١٢٩٨هـ). ت: عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية بجلب. ط ١. ١٤١٤هـ.
٤٩٠. «كشف الحقائق» لعبد الحكيم الأفغاني. المطبعة الأدبية بمصر. ط ١. ١٣١٨هـ.
٤٩١. «كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث» لإسماعيل بن محمد العجلوني (ت ١١٦٢هـ). ت: أحمد القلاش. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط ٤. ١٤٠٥هـ.
٤٩٢. «كشف الستر في فرضية الوتر» لعبد الغني النابلسي (ت ١١٤٣هـ). ت: محمد زاهد الكوثري. المكتبة الأزهرية للتراث. مصر. ١٤١٦هـ.

٤٩٣. «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون» لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني الحنفي (١٠١٧ - ١٠٦٧). دار الفكر.
٤٩٤. «كشف الغمة عن جميع الأمة» لعبد الوهاب بن أحمد الشعراني (ت ٩٧٣هـ). مطبعة الكاستلية. ١٢٨١هـ.
٤٩٥. «كشف رموز غرر الأحكام وتنوير درر الحكام» للعالم الفاضل عبد الحلیم. در سعادت. ١٣١١م.
٤٩٦. «كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار» لأبي بكر الحصني الشافعي (ت ٨٢٩هـ). ط ٢. ١٣٥٦هـ.
٤٩٧. «الكفاية على الهداية» لجلال الدين الخوارزمي الكرلاني. دار إحياء التراث العربي. بيروت.
٤٩٨. «الكلام الجليل فيما يتعلق بالمنديل» لعبد الحي الكنوي (١٢٦٤ - ١٣٠٤هـ). المطبع المصطفائي. لکنو. ١٢٩٩هـ.
٤٩٩. «الکلیات» لأبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي (ت ١٠٩٤هـ). ت: د. عدنان درويش ومحمد المصري. مؤسسة دار المعارف. ط ٢. ١٩٩٣م.
٥٠٠. «كمال الدراية بشرح النفاية» لأحمد بن محمد الشُّمْنِي الحنفي. (ت ٨٧٢هـ). من مخطوطات وزارة الأوقاف العراقية برقم (١٠٦٠٣).
٥٠١. «كنز البيان مختصر توفيق الرحمن على كنز الدقائق» لمصطفى بن أبي عبد الله الطائي. طبع على ذمة حضرات مصطفى أفندي بالأزهر وشريكه. ١٣١٩هـ.
٥٠٢. «كنز الدقائق» لعبد الله بن أحمد النُسَفي (ت ٧٠١هـ). طبع بالمطبعة الحميدية المصرية بالمناصرة بمصر. ١٣٢٨هـ.
٥٠٣. «كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال» لعلي بن حسام الدين المتقي الهندي. مؤسسة الرسالة. بيروت. ١٩٨٩م.
٥٠٤. «الكنى والألقاب» لمسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ). ت: عبد الرحيم القشقری. الجامعة الإسلامية. المدينة المنورة. ط ١. ١٤٠٤هـ.
٥٠٥. «الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة» لنجم الدين الغزي. ت: د. جبريل جبور. الناشر: محمد أمين وشركاه. ١٩٤٥م.
٥٠٦. «الكوكب المنير» لمحمد بن أحمد الفتوحی (ت ٩٧٢هـ). مطبعة السنة المحمدية.
٥٠٧. «اللآلئ الدرية في الفوائد الخيرية» لخیر الدين الرملي. المطبعة الأزهرية. مصر. ط ١. ١٣٠٠هـ.
٥٠٨. «لآلئ المحار في تخریج مصادر رد المحتار» للؤي الخليلي، النسخة الالكترونية.
٥٠٩. «لباب المناسك وعباب السالك» لرحمة الله السندي. دار الطباعة العامرة. ١٢٨٧هـ.
٥١٠. «اللباب في شرح الكتاب» لعبد الغني الغنيمي الدمشقي الميداني الحنفي (١٢٢٢ - ١٢٩٨هـ). ت: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار إحياء التراث العربي. بيروت.

٥١١. «لزوم طلاق الثلاث دفعه بما لا يستطيع العالم دفعه» لمحمد الخضر بن سيدي عبد الله الشنقيطي. المطبعة الوطنية. مصر.
٥١٢. «لسان العرب» لمحمد الإفريقي المصري ابن منظور (ت ٧١١هـ). ت: عبد الله الكبير ومحمد حسب الله وهاشم الشاذلي. دار المعارف.
٥١٣. «لمحات النظر في سيرة الإمام زفر» لمحمد زاهد الكوثري (ت ١٣٧١هـ). المكتبة الأزهرية للتراث. مصر.
٥١٤. «المأذون من المحيط البرهاني» لمحمود بن أحمد. برهان الدين (٦١٦هـ). ت: صالح شموان حسين. إشراف: د. إبراهيم الصايل. رسالة ماجستير. جامعة بغداد.
٥١٥. «المبدع» لإبراهيم بن محمد بن مفلح الحنبلي (٨١٦ - ٨٨٤هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤١٠هـ.
٥١٦. «المبسوط» لمحمد بن أبي سهل السرخسي. المتوفى بحدود (٥٠٠هـ). ١٤٠٦هـ. دار المعرفة. بيروت.
٥١٧. «المبسوط» لمحمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩هـ). ت: أبو الوفاء الأفغاني. عالم الكتب. ط ١. ١٤١٠هـ.
٥١٨. «متن الزيد» لأحمد بن رسلان. مطبعة مصطفى البابي الحلبي. مصر. ط ٣. ١٣٥٧هـ.
٥١٩. «متن القدوري» لأحمد بن محمد القدوري (ت ٤٢٨هـ). مطبعة مصطفى الحلبي. مصر. ط ٣. ١٣٧٧هـ.
٥٢٠. «المجتبى من السنن» لأحمد بن شعيب أبو عبد الله النسائي (٢١٥ - ٣٠٣هـ). ت: عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية. حلب. ط ٢. ١٤٠٦هـ.
٥٢١. «المجرد شرح تغيير التنقيح» لأحمد بن سليمان بن كمال باشا الرؤمي (ت ٩٤٠هـ). مطبعة سي - فلجانجيلر. استانبول. ١٣٠٨هـ.
٥٢٢. «مجلة المورد» العددان ٣ - ٤. المجلد ١٠. ١٩٨١م.
٥٢٣. «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» لعلي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ). ١٤٠٧هـ. دار الريان للتراث ودار الكتاب العربي. بيروت.
٥٢٤. «مختارات النوازل» لأبي الليث نصر السمرقندي (ت ٣٧٥هـ). من مخطوطات دار صدام للمخطوطات. برقم (٩٥٧٢).
٥٢٥. «المجموع شرح المذهب» ليحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ). ت: محمود مطرحي. بيروت. دار الفكر. ط ١. ١٤١٧هـ.
٥٢٦. «المحاضر والسجلات من المحيط البرهاني» لمحمود بن أحمد. برهان الدين (٦١٦هـ). ت: عبد علي الشعباني. إشراف: د. عبد المنعم الهيتي. رسالة ماجستير. جامعة بغداد. ١٤٢١هـ.
٥٢٧. «المحلي على المنهاج» لجلال الدين المحلي. دار إحياء الكتب العربية.
٥٢٨. «المحيط البرهاني» لبرهان الدين محمود المحبوبي (ت ٦٦٦هـ)، ت: نعيم أشرف، إدارة القرآن، المجلس العلمي، ط ١، ٢٠٠٤م.

٥٢٩. «المختار» لعبد الله بن محمود الموصلبي الحنفي (ت ٦٨٣هـ). ت: زهير عثمان. دار الأرقم. مطبوع مع الاختيار.
٥٣٠. «مختصر الأخصري» لعبد الرحمن الأخصري المالكي. ١٣٥٢هـ. بهامش هداية المتعبد.
٥٣١. «مختصر الدر الثمين والمورد المعين شرح نظم المرشد المعين» لمحمد بن أحمد المالكي. الطبعة الأخيرة. ١٣٧١هـ.
٥٣٢. «مختصر الطحاوي» لأحمد بن محمد الطحاوي (ت ٣٢١هـ). ت: أبو الوفاء الأفغاني. دار الكتاب العربي.
٥٣٣. «مختصر الفتاوى المهدية» لعبد الرحمن السويسي. مطبعة المؤيد. مصر. ١٣١٨هـ.
٥٣٤. «مختصر المزني» لإسماعيل بن يحيى المزني (ت ٢٦٤هـ). دار المعرفة. بيروت.
٥٣٥. «مختصر خليل في فقه الإمام مالك» لخليل بن إسحاق بن موسى المالكي. مطبعة مصطفى البابي. مصر. ١٣٤١هـ.
٥٣٦. «مختلف الرواية» لمحمد بن عبد الحميد السمرقندي (ت ٥٥٢هـ). ت: عيسى زكي عيسى. ١٤٠٧هـ.
٥٣٧. «مرآة الأصول في شرح مرقاة الوصول» لمحمد بن فراموز بن علي. ملا خسرو (ت ٨٨٥هـ). مطبعة الحاج محرم أفندي البوسنوي. ١٢٩١هـ.
٥٣٨. «مرآة الجنان وعبر اليقظان في ما يعتبر من حوادث الزمان» لعبد الله بن أسعد الياضي (ت ٧٦٨هـ). مؤسسة الأعلمي للمطبوعات. ط ١. ١٩٧٠م.
٥٣٩. «المدخل الفقهي العام» لمصطفى أحمد الزرقاء. دار الفكر. ط ١. ١٣٨٧هـ.
٥٤٠. «المدخل إلى السنن والآثار» للبيهقي، النسخة الالكترونية.
٥٤١. «المدخل لدراسة الفقه الإسلامي» للدكتور صلاح أبو الحاج، دان الجنان، ط ١، ٢٠٠٤م.
٥٤٢. «المدونة الكبرى» لعبد السلام بن سعيد بن حبيب التنوخي. الملقب بسَحْنُون. (١٦٠ - ٢٤٠هـ). دار صادر. بيروت.
٥٤٣. «المدونة» للإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ). دار الكتب العلمية.
٥٤٤. «المذهب الحنفي» لأحمد بن محمد نصير النقيب. مكتبة الرشد. الرياض. ط ١. ١٤٢٢هـ.
٥٤٥. «مرآة المجلة» ليوسف آصاف. المطبعة العمومية. مصر. ١٨٩٤م.
٥٤٦. «مراسيل أبي داود» لسليمان بن أشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ). ت: شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط ١. ١٤٠٨هـ.
٥٤٧. «مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح ونجاة الأرواح» لحسن بن عمَّار الشرنبلالي (ت ١٠٦٩هـ). ت: عبد الجليل عطا. دار النعمان للعلوم. بيروت. ط ١. ١٤١١هـ.
٥٤٨. «مرشد السالك في القرب من ملك الممالك» لعبد الوهاب السيد رضوان. ١٣٦٩هـ.
٥٤٩. «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح» لعلي بن سلطان محمد القاري. المكتب الإسلامي.
٥٥٠. «مسائل من الفقه المقارن» محاضرات ألقاها الدكتور هاشم جميل على طلبة الدكتوراة بكلية العلوم الإسلامية بجامعة بغداد.



٥٥١. «مستزاد الحقيق حاشية زاد الفقير» لمحمد بدر عالم. مطبعة جيد برقي بريس. دهلي. ١٣٥٢هـ.
٥٥٢. «المرقاة شرح مقدمة الصلاة» للدكتور صلاح محمد أبو الحاج، دار الوراق، ط ١، ٢٠٠٦م.
٥٥٣. «المزارعة من المحيط البرهاني» لمحمود بن أحمد. برهان الدين (٦١٦هـ). ت: لمحمد محمود العيساوي. إشراف: د. أحمد العيساوي. رسالة ماجستير. جامعة بغداد. ١٤هـ.
٥٥٤. «المزهر في علوم اللغة وأنواعها» لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ). ت: فؤاد علي منصور. دار الكتب العلمية. بيروت. ط ١. ١٩٩٨هـ.
٥٥٥. «مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر» لشيخ زاده الرؤمي عبد الرحمن بن محمد (ت ١٠٧٨هـ). دار الطباعة العامة. ١٣١٦.
٥٥٦. «المستدرك على الصحيحين» لمحمد بن عبد الله الحاكم (ت ٤٠٥هـ). ت: مصطفى عبد القادر. دار الكتب العلمية. بيروت. ط ١. ١٤١١هـ.
٥٥٧. «مختار الصحاح» لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي. (ت ٦٦٦هـ). ت: حمزة فتح الله. مؤسسة الرسالة. ١٤١٧هـ.
٥٥٨. «المستقصى شرح النافع» لعبد الله بن أحمد النسفي (ت ٧٠١هـ) من مخطوطات دار صدام برقم (٩٠٢٩).
٥٥٩. «مسلم الثبوت» لمحب الله بن عبد الشكور البهاري (ت ١١١٩هـ). المطبعة الحسينية المصرية. ١٣٢٦هـ.
٥٦٠. «مسند ابن الجعد» لأبي الحسن علي بن الجعد الجوهري (ت ٢٣٠هـ). ت: عامر أحمد حيدر. مؤسسة نادر. بيروت.
٥٦١. «مسند أبي حنيفة» لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ). ت: نظير محمد الفاريابي. مكتبة الكوثر. الرياض. ط ١. ١٤١٥هـ.
٥٦٢. «مسند أبي داود الطيالسي» لسليمان بن داود (ت ٢٠٤هـ). دار المعرفة. بيروت.
٥٦٣. «مسند أبي عوانة» ليعقوب بن إسحاق الاسفرائيني. أبي عوانة (ت ٢١٦هـ). ت: أيمن بن عارف. دار المعرفة. بيروت. ط ١.
٥٦٤. «مسند أبي يعلى» لأحمد بن علي أبي يعلى الموصلي (ت ٣٠٧هـ). ت: حسين سليم أسد. دار المأمون للتراث. دمشق. ط ١. ١٤٠٤هـ.
٥٦٥. «مسند أحمد بن حنبل» لأحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ). مؤسسة قرطبة. مصر.
٥٦٦. «مسند إسحاق بن راهويه» لإسحاق بن إبراهيم الحنظلي (ت ٢٣٨هـ). ت: عبد الغفور عبد الحق. مكتبة الإيمان. المدينة المنورة. ط ١. ١٩٩٥م.
٥٦٧. «مسند البزار» (البحر الزخار): لأبي بكر أحمد بن عمرو البزار (ت ٢٩٢هـ). ت: د. محفوظ الرحمن. ط ١. ١٤٠٩هـ. مؤسسة علوم القرآن. مكتبة العلوم والحكم. بيروت. المدينة.
٥٦٨. «مسند الحميدي» لعبد الله بن الزبير الحميدي (ت ٢١٩هـ). ت: حبيب الرحمن الأعظمي. دار الكتب العلمية ودار المتنبى. بيروت والقاهرة.

٥٦٩. «مسند الربيع» للربيع بن حبيب بن عمر الأزدي. ت: محمد بن إدريس. وعاشور بن يوسف. دار الحكمة. مكتبة الإستقامة. بيروت. عُمان. ط١. ١٤١٥هـ.
٥٧٠. «مسند الروياني» لمحمد بن هارون الروياني (ت٣٠٧). ت: أيمن علي أبو يمان. مؤسسة قرطبة. القاهرة. ط١. ١٤١٦هـ.
٥٧١. «مسند الشاشي» للهيثم بن كليب الشاشي (ت٣٣٥هـ). ت: د. محمود الرحمن. مكتبة العلوم والحكم. المدينة المنورة. ط١. ١٤١٠هـ.
٥٧٢. «مسند الشافعي» لمحمد بن إدريس الشافعي (١٥٠ - ٢٠٤هـ). دار الكتب العلمية. بيروت.
٥٧٣. «مسند الشاميين» لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠هـ). ت: حمدي السلفي. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط١. ١٤٠٥هـ.
٥٧٤. «مسند الشهاب» لأبي عبد الله محمد بن سلامة القُضاعي (ت٤٥٤هـ). ت: حمدي السلفي. ط٢. ١٤٠٧هـ. مؤسسة الرسالة. بيروت.
٥٧٥. «مشاهير علماء الأمصار» لمحمد بن حبان (ت٣٥٤هـ). ت: فلايشهمر. دار الكتب العلمية. بيروت. ١٩٥٩م.
٥٧٦. «معالم التنزيل في علم التفسير» لحسين بن مسعود الفراء البغوي (ت٥١٦هـ). ت: خالد العك ومروان سوار. دار المعرفة. بيروت. ١٤٠٧هـ.
٥٧٧. «معتصر المختصر» ليوسف بن موسى الحنفي. عالم الكتب. مكتبة المتنبي. بيروت. القاهرة.
٥٧٨. «المستصفى» لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت٥٠٥هـ). دار العلوم الحديثة. بيروت.
٥٧٩. «المشكاة في أحكام الطهارة والصلاة والزكاة» للدكتور صلاح محمد أبو الحاج، دار الوراق، ط١، ٢٠٠٥م.
٥٨٠. «مصباح الزجاجة» لأحمد بن أبي بكر الكناني (ت٨٤٠هـ). ت: محمد الكشناوي. دار العربية. بيروت. ط٢. ١٤٠٣هـ.
٥٨١. «مصباح السالك شرح نظم أسهل المسالك» لعبد الوصيف محمد. ط٢. ١٣٦٧هـ.
٥٨٢. «المصباح المنير في غريب الشرح الكبير»: لأحمد بن علي الفيومي (ت٧٧٠هـ). المطبعة الأميرية. ط٢. ١٩٠٩م.
٥٨٣. «المصنفى شرح منظومة الخلاف» لعبد الله بن أحمد النُسَفي (ت٧٠١هـ). ت: خالد نهاد. ط١. بغداد. ١٤١٩هـ.
٥٨٤. «المصنف في الأحاديث والآثار» لعبد الله بن محمد بن أبي شَيْبَةَ (١٥٩ - ٢٣٥هـ). ت: كمال الحوت. ط١. مكتبة الرشد. الرياض. ١٤٠٩هـ.
٥٨٥. «المصنف» لعبد الرزاق بن همام الصنعاني (١٢٦ - ٢١١هـ). ت: حبيب الرحمن الأعظمي. ط٢. المكتب الإسلامي. بيروت. ١٤٠٣هـ.
٥٨٦. «المضاربة من المحيط البرهاني» لمحمود بن أحمد. برهان الدين (٦١٦هـ). ت: عبد الله علي القليص. إشراف: أ.د. محمد عبيد الكبيسي. رسالة ماجستير. جامعة بغداد. ١٤٢١هـ.

٥٨٧. «معارف العوارف في أنواع العلوم والمعارف» لعبد الحي بن فخر الدين الحسني (ت ١٣٤١هـ). راجعه: أبو الحسن الندوي. من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق. ١٩٨٣. وهو مطبوع باسم الثقافة الإسلامية في الهند.
٥٨٨. «المعتمد في أصول الفقه» لأبي الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري (ت ٤٣٦هـ). ت: خليل الميس. ط ١. ١٤٠٣هـ. دار الكتب العلمية. بيروت.
٥٨٩. «معجم الأدباء» لأبي عبد الله شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي البغدادي (ت ٦٢٦هـ). مكتبة عيسى البابي الحلبي. الطبعة الأخيرة.
٥٩٠. «معجم الإسماعيلي» لأحمد بن إبراهيم الإسماعيلي (ت ٣٧١هـ). ت: زياد محمود. مكتبة العلوم والحكم. المدينة المنورة. ط ١. ١٤١٠هـ.
٥٩١. «معجم البلدان» لياقوت بن عبد الله الحموي (ت ٦٢٦هـ). دار الفكر. بيروت.
٥٩٢. «معجم الصحابة» لعبد الباقي بن قانع (ت ٣٥١هـ). ت: صلاح سالم. مكتبة الغرباء. المدينة المنورة. ط ١. ١٤١٨هـ.
٥٩٣. «معجم المؤلفين» لعمر كحالة. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط ١. ١٤١٤هـ.
٥٩٤. «معجم المطبوعات العربية والعربية» لإلياس سرقيس. مطبعة سرقيس. مصر. ١٩٢٨م.
٥٩٥. «معجم لغة الفقهاء» للدكتور محمد رواس قلعه جي. والدكتور حامد صادق. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط ٢. ١٤٠٨هـ.
٥٩٦. «معجم لغة الفقهاء» للدكتور: محمد رواس قلعه جي. والدكتور: حامد صادق. دار النفائس. ط ١. ١٩٨٥هـ.
٥٩٧. «معجم مفردات ألفاظ القرآن» للعلامة أبي القاسم بن محمد بن المفضل المعروف بالراغب الأصفهاني (٥٠٢هـ). تحقيق: نديم مرعشلي. دار الفكر.
٥٩٨. «معجم مقاييس اللغة» لأحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ). ت: عبد السلام هارون. دار الكتب العلمية.
٥٩٩. «المعجم الأوسط» لسليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ). ت: طارق بن عوض الله. دار الحرمين. القاهرة. ١٤١٥هـ.
٦٠٠. «المعجم الصغير» لسليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ). ت: عمر شكور محمود. ط ١. ١٤٠٥هـ. المكتب الإسلامي. دار عمار. بيروت. عمان.
٦٠١. «المعجم الكبير» لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ). ت: حمدي السلفي. ط ٢. ١٤٠٤هـ. مكتبة العلوم والحكم. الموصل.
٦٠٢. «المعجم المختص بالحدّثين» لمحمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ). ت: د. روحية السويدي. دار الكتب العلمية. ط ١. ١٤١٦هـ.
٦٠٣. «المعجم المفهرس لألفاظ القرآن» لمحمد فؤاد عبد الباقي. دار الكتب العلمية. ١٩٩٦م.
٦٠٤. «المعجم الوسيط» للدكتور إبراهيم أنيس والدكتور عبد الحليم منتصر وعطية الصوالحي ومحمد خلف. دار إحياء التراث العربي. بيروت.

٦٠٥. «معنى قول الإمام المطلبي» لعلي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٥٦هـ). ت: علي نايف بقاعي. دار البشائر الإسلامية. بيروت. ط ١. ١٤١٣هـ.
٦٠٦. «معونة الرحمن في مذهب أبي حنيفة النعمان» لإسماعيل أحمد الإسلامبولي. مصر.
٦٠٧. «المغرب في ترتيب المغرب» لناصر بن عبد السيد المطرزي (ت ٦١٦هـ). دار الكتاب العربي.
٦٠٨. «مغني الإخوان على مذهب أبي حنيفة النعمان في كتاب العبادات» لخليل جدوع عطية. دار الأنبار. بغداد. ١٩٩٨هـ.
٦٠٩. «المغني في أصول الفقه» لعمر بن محمد الخبازي (ت ٦٩١هـ). ت: د. محمد مظهر بقا. جامعة أم القرى. مكة المكرمة. ط ١. ١٤٠٣هـ.
٦١٠. «مغني اللبيب عن كتب الأعراب» لابن هشام. مطبعة المدني. القاهرة.
٦١١. «مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج» لمحمد الخطيب الشربيني (ت ٩٧٧هـ). دار الفكر.
٦١٢. «مفتاح السعادة ومصباح السيادة» لأحمد بن مصطفى طاشكبري زاده (ت ٩٦٨هـ). دار الكتب العلمية. بيروت. ط ١. ١٤٠٥هـ.
٦١٣. «مفيدة الحسن في دفع ظن الخلو بالسكنى» لحسن بن عمار الشرنبلالي (ت ١٠٦٩هـ). ت: مشهور حسن. منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويتية.
٦١٤. «المقادير الشرعية وأهميتها في تطبيق الشريعة الإسلامية» لمدير حمود الكبيسي. رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة بغداد. ١٤١٤هـ.
٦١٥. «مقالات الكوثري» لمحمد زاهد الكوثري (ت ١٣٧٨هـ). المكتبة الأزهرية للتراث. مصر. ١٤١٤هـ.
٦١٦. «المقتنى في سرد الكنى» لمحمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ). ت: محمد صالح. مطابع الجامعة الإسلامية. المدينة المنورة. ١٤٠٨هـ.
٦١٧. «مقدمات الإمام الكوثري» محمد زاهد بن الحسن الكوثري (ت ١٣٧١هـ). دار الثريا. دمشق. ط ١. ١٩٩٧م.
٦١٨. «مقدمة ابن خلدون» للعلامة عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الأشبيلي (ت ٨٠٨هـ). دار ابن خلدون.
٦١٩. «مقدمة التعليق الممجد على موطأ محمد» لعبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). ت: الدكتور تقي الدين الندوي. دار السنة والسيرة بومباي ودار القلم دمشق. ط ١. ١٩٩١م.
٦٢٠. «مقدمة السعاية في كشف ما في شرح الوقاية» للكنوي (ت ١٣٠٤هـ). باكستان. ١٩٧٦م.
٦٢١. «مقدمة الهداية» لعبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). ديونند سهارنيور. ١٤٠١هـ.
٦٢٢. «مقدمة عمدة الرعاية حاشية شرح الوقاية» لعبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). المطبع المجتبائي. دهلي. ١٣٤٠هـ.
٦٢٣. «المقدمة الحضرمية في فقه السادة الشافعية» لعبد الله بن عبد الرحمن الحضرمي. ١٣٥٥هـ.
٦٢٤. «المقدمة العزبة للجماعة الأزهرية لأبي الحسن المالكي الشاذلي» (ت ٩٣٩هـ). ١٣٦٢هـ.
٦٢٥. «مكانة الإمام أبي حنيفة في الحديث» لمحمد عبد الرشيد النعماني. ت: عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب. ط ٤. ١٤١٦هـ.

٦٢٦. «ملتقى الأنجر» لإبراهيم بن محمد الحلبي (ت ٩٥٦هـ). مطبعة علي بك. ١٢٩١هـ.
٦٢٧. «الملقط في الفتاوى الحنفية» لمحمد بن يوسف السمرقندي (ت ٥٥٦هـ). ت: محمود نصار ويوسف أحمد. دار الكتب العلمية. بيروت. ط ١. ١٤٢٠هـ.
٦٢٨. «الملل والنحل» لمحمد بن عبد الكريم الشهرستاني (ت ٥٤٨هـ). ت: محمد سيد كيلاني. مطبعة مصطفى الحلبي. مصر. ١٣٨١هـ.
٦٢٩. «المنار في أصول الفقه» لحافظ الدين عبد الله بن أحمد النسفي (ت ٧٠١هـ). در سعادت. ١٣٢٦هـ.
٦٣٠. «المناسك من المحيط البرهاني» لمحمود بن أحمد. برهان الدين (ت ٦١٦هـ). ت: أحمد السيد البياتي. إشراف: د. أحمد محمد البالياساني. رسالة ماجستير. جامعة بغداد. ١٤١٨هـ.
٦٣١. «مناقب أبي حنيفة وصاحبيه» لمحمد بن أحمد الذهبي. (ت ٧٤٨هـ). ت: محمد زاهد الكوثري. المكتبة الأزهرية للتراث. مصر. ١٤١٦هـ.
٦٣٢. «المنتخب الحسامي» لحسام الدين الاخسيكي (ت ٦٤٤هـ). المطبع المجتبي. دلهي. ١٣٤٧هـ.
٦٣٣. «مناقب الإمام أبي حنيفة» للموفق المكي. دار الكتاب العربي. بيروت.
٦٣٤. «المنتقى شرح الموطأ» لسليمان بن خلف الباجي الأندلسي (ت ٤٧٤هـ). دار الكتاب الإسلامي.
٦٣٥. «المنتقى من السنن المسندة» لعبد الله بن علي بن الجارود (ت ٣٠٧هـ). مؤسسة الكتاب الثقافية. بيروت. ط ١. ١٤٠٨هـ.
٦٣٦. «منتهى النقاية على شرح الوقاية» للدكتور صلاح أبو الحاج، دار الوراق، ط ١، ٢٠٠٦م.
٦٣٧. «منح الجليل شرح مختصر خليل» لعبد الله. الشيخ عlish (ت ١٢٩٩هـ). دار الفكر.
٦٣٨. «منح الغفار في شرح تنوير الأبصار» لمحمد بن عبد الله الخطيب الثمراشي الغزي الحنفي (ت ١٠٠٤هـ). من مخطوطات وزارة الأوقاف العراقية برقم (٤٠٩٩).
٦٣٩. «منحة الخالق على البحر الرائق» لمحمد بن أمين بن عابدين (ت ١٢٥٢هـ). ط ٢. دار المعرفة.
٦٤٠. «منحة السلوك في شرح تحفة الملوك» لبدر الدين محمود العيني (ت ٨٥٥هـ). ت: محمد فاروق البدري. بإشراف د. محيي هلال السرحان. رسالة ماجستير. جامعة بغداد. ج ٢. ١٤٢١هـ.
٦٤١. «منحة السلوك في شرح تحفة الملوك» لمحمود بن أحمد بدر الدين العيني (ت ٨٥٥هـ). ت: ياسين علي البدري. بإشراف: د. محمود رجب. رسالة ماجستير. جامعة بغداد. ج ١. ١٤٢١هـ.
٦٤٢. «منظومة القرطبي» ليحيى القرطبي الداري. ج ٣. ١٣٥٣هـ.
٦٤٣. «منظومة مبطلات الصلاة» لمحمد الرقيق. ط ٢. ١٣٦٩هـ.
٦٤٤. «منهاج الطالبين وعمدة المفتين» ليحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ). مصطفى البابي الحلبي. الطبعة الأخيرة. ١٣٥٩هـ.
٦٤٥. «المنهاج القويم على المقدمة الحضرمية» لأحمد بن محمد ابن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤هـ). ط ٤. ١٣٥٨هـ.
٦٤٦. «المنهج الفقهي للإمام اللكنوي» لصلاح محمد سالم أبو الحاج. دار النفائس. عمان. ١٤٢٢هـ.

٦٤٧. «المنهج القويم شرح المقدمة الحضرمية» لأحمد بن محمد ابن حجر الهيتمي (٩٧٤هـ). بدون دار طبع. وتاريخ طبع.
٦٤٨. «منية المصلي وغنية المبتدي» لسديد الدين محمد بن محمد الكاشغري (٧٠٥هـ). مطبعة محمدي بمبئي. ١٣١٣هـ.
٦٤٩. «منهج الطلاب» ليحيى بن زكريا الأنصاري (٩٢٦هـ). مصطفى البابي الحلبي. الطبعة الأخيرة. ١٣٥٩هـ.
٦٥٠. «المهذب» لإبراهيم بن علي الشيرازي (٣٩٣ - ٤٧٦هـ). دار الفكر. بيروت.
٦٥١. «مواهب الجليل شرح مختصر خليل» لمحمد بن محمد بن عبد الرحمن المعروف بالخطاب (٩٥٤هـ). دار الفكر. بيروت. ط. ٢. ١٣٩٨هـ.
٦٥٢. «مواهب الرحمن في مذهب أبي حنيفة النعمان» لإبراهيم بن موسى الطرابلسي (٩٢٢هـ). من مخطوطات وزارة الأوقاف العراقية برقم (٣٦٣٨).
٦٥٣. «مواهب الصمد في حل ألفاظ الزيد» لأحمد بن حجازي الفشني. مطبعة مصطفى البابي الحلبي. مصر. ط. ٣. ١٣٥٧هـ.
٦٥٤. «الموسوعة الفقهية الكويتية» لجماعة من العلماء. تصدرها وزارة الأوقاف الكويتية.
٦٥٥. «موطأ مالك» لمالك بن أنس الصبحي (٩٣ - ١٧٩هـ). ت: محمد فؤاد عبد الباقي ز دار إحياء التراث العربي. مصر.
٦٥٦. «مولد العلماء ووفياتهم» لمحمد بن عبد الله الربيعي (٣٩٧هـ). ت: د. عبد الله أحمد. دار العاصمة. الرياض. ط. ١. ١٤١٠هـ.
٦٥٧. «ميزان الأصول في نتائج العقول في أصول الفقه» لمحمد بن أحمد السمرقندي (٥٣٩هـ). ت: د. عبد الملك السعدي. طباعة وزارة الأوقاف العراقية. ط. ١. ١٤٠٧هـ.
٦٥٨. «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» لمحمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ). ت: د. عبد الفتاح أبو سنة. دار الكتب العلمية. بيروت. ط. ١. ١٤١٦هـ.
٦٥٩. «ناظورة الحق في فرضية العشاء وإن لم يرغب الشفق» لشهاب بن بهاء الدين المرجاني (١٣٠٦هـ). طبعة قازان. ١٢٨٧هـ.
٦٦٠. «نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار تكملة فتح القدير على الهداية» لشمس الدين أحمد. قاضي زاده (٩٨٨هـ). دار إحياء التراث العربي. بيروت.
٦٦١. «نزهة الفكر في سبحة الذكر» لعبد الحي اللكنوي (١٣٠٤هـ). ت: صلاح محمد سالم. دار الفتح. عمان. ٢٠٠٠. ط. ١.
٦٦٢. «نسمات الأسحار على شرح إفاضة الأنوار على المنار» لمحمد علاء الدين الحصني الحنفي: للعالم محمد أمين بن عمر ابن عابدين (١٢٥٠هـ). مطبعة مصطفى البابي. ط. ٢. ١٩٧٩م.
٦٦٣. «النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير» لعبد الحي اللكنوي (١٣٠٤هـ). عالم الكتب. ط. ١. ١٤٠٦هـ.

٦٦٤. «نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية» لعبد الله بن يوسف الزيلعي (ت ٧٦٢هـ). ت: محمد يوسف البنوري. دار الحديث. مصر. ١٣٥٧هـ.
٦٦٥. «التفت في الفتاوى» لعلي بن الحسين السغدري (ت ٤٦١هـ). ت: د. صلاح الدين الناهي. مطبعة الإرشاد. بغداد. ١٩٧٥م.
٦٦٦. «النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة» ليوسف بن تغرة بردة الأتابكي (٨١٣ - ٨٧٤). وزارة الثقافة والإرشاد القومي. المؤسسة المصرية العامة.
٦٦٧. «غلبة الأنظار على تحفة الأخيار» لعبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). ت: عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب. ط ١. ١٩٩٢م.
٦٦٨. «نزهة الأرواح فيما يتعلق بالنكاح» لمحمد عبد الرحمن المحلاوي. المطبعة العامرة الشرقية. مصر. ط ١. ١٣١٤هـ.
٦٦٩. «نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر» لعبد الحي بن فخر الدين الحسيني (ت ١٣٤١هـ). دائرة المعارف العثمانية. الهند. راجعه أبو الحسن الندوي. ط ١. ١٩٧٢م.
٦٧٠. «النظامي شرح المنتخب الحسامي» لمحمد نظام الدين الكيرانوي. المطبع المجتباتي. دهلي. ١٣٢٤هـ.
٦٧١. «نظرية العقد قواعده العامة ومصطلحاته» لعيسوي أحمد عيسوي. مصر.
٦٧٢. «نظم أسهل المسالك في مذهب الإمام مالك» لمحمد البشار. ط ٢. ١٣٦٧هـ.
٦٧٣. «نظم مقدمة ابن رشد» لعبد الرحمن الرقعي. ط ٢. ١٣٦٩هـ.
٦٧٤. «نفحات السلوك على تحفة الملوك» للدكتور صلاح محمد أبو الحاج، دار الفاروق، ط ١، ٢٠٠٦م.
٦٧٥. «النفحة القدسية في أحكام قراءة القرآن وكتابته بالفارسية» لحسن بن عمار الشرنبلالي (ت ١٠٦٩هـ). المطبعة الرحمانية. مصر. ط ١. ١٣٥٥هـ.
٦٧٦. «النفحة بتحشية النزهة» للإمام اللكنوي (١٢٦٤ - ١٣٠٤هـ). ت: صلاح محمد سالم. دار الفتح. عمان. ٢٠٠٠. ط ١.
٦٧٧. «النفقات» للخصاف. ت: أبو الوفاء الأفغاني. الدار السلفية. الهند.
٦٧٨. «النفقة من المحيط البرهاني» لمحمود بن أحمد. برهان الدين (٦١٦هـ). ت: طه عبد الرزاق العاني. إشراف: أ.د. محمد عبيد الكبيسي. رسالة ماجستير. جامعة بغداد. ١٩٩٨م.
٦٧٩. «نقاط الهالكين» لتقي محمد البركوي، النسخة الالكترونية.
٦٨٠. «النقاية» لصدر الشريعة عبيد الله بن مسعود (ت ٧٤٧هـ). مطبع دهلي. ١٢٨٦هـ.
٦٨١. «النكاح إلى النفقة من المحيط البرهاني» لمحمود بن أحمد. برهان الدين (٦١٦هـ). ت: مفلح عبد الواحد الهيتي. إشراف: أ.د. عبد الملك السعدي. رسالة دكتوراه. جامعة بغداد. ١٤١٩هـ.
٦٨٢. «النكت في المسائل المختلف فيها» «كتاب النكاح حتى كتاب الإقرار» (٣) لإبراهيم بن علي الشيرازي (ت ٤٦٧هـ). ت: أنس ياسين المولي. رسالة ماجستير. جامعة بغداد. ١٤٢٠هـ.
٦٨٣. «النكت في المسائل المختلف فيها» «من أول الكتاب إلى آخر كتاب الزكاة» (١) لإبراهيم بن علي الشيرازي (ت ٤٦٧هـ). ت: عقيل عبد المجيد فرج. رسالة ماجستير. جامعة بغداد. ١٤٢٠هـ.

٦٨٤. «النكت في المسائل المختلف فيها» «من مسائل الصيام إلى نهاية مسائل الفرائض» (٢). لإبراهيم الشيرازي (ت ٤٦٧ هـ). ت: عيسى أحمد الفلاح. رسالة ماجستير. جامعة بغداد. ١٤٢٠ هـ.
٦٨٥. «نهاية السؤل مع حاشيته» لجمال الدين الأسنوي الشافعي. عالم الكتب.
٦٨٦. «نهاية المحتاج إلى شرح ألفاظ المنهاج» لمحمد بن أحمد الرملي المصري الشهير بالشافعي الصغير (ت ١٠٠٤ هـ). دار الفكر.
٦٨٧. «نهاية المراد في شرح هدية ابن العماد» لعبد الغني النابلسي (ت ١١٤٣ هـ). ت: عبد الرزاق الحلبي. مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث. دبي. ط ١. ١٤١٤ هـ.
٦٨٨. «النهر الفائق شرح كنز الدقائق» لعمر بن إبراهيم ابن نجيم الحنفي (ت ١٠٠٥ هـ). ت: أحمد عزو عناية. دار الكتب العلمية. بيروت. ط ١. ١٤٢٢ هـ.
٦٨٩. «نور الأنور شرح المنار» لأحمد بن أبي سعيد الميهوي الصديقي (ت ١١٣٠ هـ). المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق. مصر. ط ١. ١٣١٦ هـ.
٦٩٠. «نور الإيضاح ونجاة الأرواح» لحسن بن عمار الشرنبلالي (١٠٦٩ هـ). دار النعمان للعلوم. دمشق. بيروت. ط ٢. ١٤١٧ هـ.
٦٩١. «النور اللامع في أصول الجامع» لمحمود أفندي الحمزاوي. مطبعة مجلس المعارف. سورية. ١٣٠٣ هـ.
٦٩٢. «نبيل الفرقدين في رفع اليدين» لمحمد أنور شاه الكشميري. من مطبوعات المجلس العلمي. دهلي. ١٣٥٠ هـ.
٦٩٣. «هبة الفتاح بتكملة مراقي الفلاح» لمحبي الدين عبد الحميد. مكتبة دار البيروني. دمشق.
٦٩٤. «الهبة والصدقة وخمسة فصول من البيوع من المحيط البرهاني» لمحمود بن أحمد. برهان الدين (ت ٦١٦ هـ). ت: عبد الله الحمدي. إشراف: د. حسين الجبوري. رسالة ماجستير. جامعة بغداد. ١٤٢١ هـ.
٦٩٥. «الهداية شرح بداية المبتدي» لعلي بن أبي بكر المرغيناني (ت ٥٩٣ هـ). مطبعة مصطفى البابي. الطبعة الأخيرة.
٦٩٦. «هداية المتعبد السالك» لصالح عبد السميع الآبي الأزهيري المالكي. ١٣٥٢ هـ.
٦٩٧. «هدية الصعلوك شرح تحفة الملوك» لمحرم بن محمد الزبلي. ايدنشدن. ١٢٩٥ هـ.
٦٩٨. «هدية العارفين»: لإسماعيل باشا البغداد (ت ١٣٣٩ هـ). دار الفكر. ١٤٠٢ هـ.
٦٩٩. «الهدية العلائية» لعلاء الدين. ابن عابدين. ت: محمد سعيد البرهاني. ط ٥. ١٤١٦ هـ.
٧٠٠. «هرات تاريخها آثارها رجالها». خليل الله الخليلي. مطبعة المعارف بغداد. ١٩٧٤.
٧٠١. «واقعات المفتين» لعبد القادر بن يوسف. قدرى أفندي. المطبعة الأميرية ببولاق مصر. ط ١. ١٣٠٠ هـ.
٧٠٢. «الوجيز في تفسير الكتاب العزيز» لعلي بن أحمد الواحد (ت ٤٦٨ هـ). ت: صفوان عدنان. دار القلم. الدار الشامية. دمشق. بيروت. ط ١. ١٤١٥ هـ.
٧٠٣. «الوجيز في علامات الكتابة الترقيم» للدكتور توفيق حمارشه. عمان. ط ١. ١٤١٥ هـ.



٧٠٤. «الوسائل إلى معرفة الأوائل» لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩ - ٩١١هـ)، ت: د. إبراهيم العدوي، ود. علي محمد عمر. مكتبة الخانجي. القاهرة. ط ٢. ١٤١٣هـ.
٧٠٥. «الوسيط في أصول فقه الحنفية» لأحمد فهمي أبو سنة. مطبعة دار التأليف. مصر.
٧٠٦. «الوسيط في المذهب» لمحمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ). ت: أحمد محمود إبراهيم ومحمد محمد تامر. ط ١. ١٤١٧هـ. دار السلام. القاهرة.
٧٠٧. «الوشاح على نور الإيضاح ونجاة الأرواح» لعبد الجليل عطا. دار النعمان للعلوم. بيروت. ١٤١٧هـ.
٧٠٨. «الوصايا من المحيط البرهاني» لمحمود بن أحمد. برهان الدين (٦١٦هـ). ت: أحمد عبد العسافي. إشراف: أ.د. عبد الملك السعدي. رسالة دكتوراه. جامعة بغداد. ١٤٢٢هـ.
٧٠٩. «وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان» لأحمد بن محمد ابن خلكان (ت ٦٨١هـ). ت: د. إحسان عباس. دار الثقافة. بيروت.
٧١٠. «الوفيات» لمحمد بن رافع السلامي (٧٠٤ - ٧٧٤هـ). ت: صالح مهدي عباس. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط ١. ١٤٠٢هـ.
٧١١. «الوقف من المحيط البرهاني» لمحمود بن أحمد. برهان الدين (٦١٦هـ). ت: خالد أحمد صالح. إشراف: أ.د. محمد عبيد الكبيسي. رسالة دكتوراه. جامعة بغداد. ١٤١٩هـ.
٧١٢. «الوكالة من المحيط البرهاني» لمحمود بن أحمد. برهان الدين (٦١٦هـ). ت: معاذ عبد العليم السعدي. إشراف: أ.د. عبد الستار حامد الدباغ. رسالة دكتوراه. جامعة بغداد. ١٤٢١هـ.
٧١٣. «الينابيع في معرفة الأصول والفروع شرح القدوري» لمحمد بن رمضان. من مخطوطات مكتبة الأوقاف بغداد. برقم (٣٧٢٣).

## فهرس محتويات الجزء السابع

٣	كتاب المكاتب
٧	افصل في الكتابة الفاسدة
١٢	باب تصرف المكاتب
٣٦	باب كتابة العبد المشترك
٤٦	باب الموت والعجز
٥٦	كتاب الولاء
٦٩	فصل في ولاء الموالاة
٧٢	كتاب الإكراه
٩٤	كتاب الحجر
١٠٨	فصل
١١٠	كتاب المأذون
١٣١	فصل في حكم تصرف الصبي
١٣٥	كتاب الغصب
١٥٣	فصل [في بيان مسائل تتصل بمسائل الغصب]
١٦٨	كتاب الشفعة
١٧٣	[باب طلب الشفعة]
١٨٨	باب ما هي فيه أو لا ، وما يطلبها
١٨٨	افصل ما تجب فيه الشفعة وما لا تجب
٢٠٠	افصل ما يبطل الشفعة
٢٠٦	كتاب القسمة
٢٢٨	كتاب المزارعة
٢٣٩	كتاب المساقاة
٢٤٦	كتاب الأضحية
٢٦٣	كتاب الذبائح
٢٨٣	كتاب الكراهية
٢٨٥	فصل [في الأكل والشرب]
٢٩٣	فصل [في اللبس]
٢٩٧	فصل [في النظر واللمس والوطء]
٣٠٢	افصل في الاستبراء وغيره

٣١٢.....	[فصل في البيع]
٣٢٥.....	كتاب إحياء الموات
٣٣٣.....	فصل [في الشرب]
٣٣٩.....	كتاب الأشربة
٣٤٨.....	كتاب الصيد
٣٦٣.....	كتاب الرهن
٣٧٦.....	باب ما يصح رهنه والرهن به وما لا يصح
٣٩٥.....	باب الرهن عند عدل
٤٠٤.....	باب التصرف والجناية في الرهن
٤١٨.....	فصل [في المتفرقات]
٤٢٤.....	كتاب الجنايات
٤٣٣.....	باب ما يوجب القود وما لا يوجب
٤٤٨.....	باب القود فيما دون النفس
٤٦١.....	[فصل في الفعلين]
٤٧٢.....	باب الشهادة في القتل واعتبار حالته
٤٨٤.....	كتاب الديات
٤٩٥.....	[فصل في أحكام الشجاج]
٥٠٦.....	[فصل في الجنين]
٥١٢.....	باب ما يحدث في الطريق
٥١٧.....	[فصل في الحائط المائل]
٥٢٢.....	باب جناية البهيمة وعليها
٥٣١.....	باب جناية الرقيق وعليه
٥٤٦.....	[فصل الجناية على العبد]
٥٥١.....	[فصل جناية المدبر وأم الولد]
٥٥٣.....	[باب غصب العبد والصبي والمدبر والجناية في ذلك]
٥٦٠.....	باب القسامة
٥٧٤.....	كتاب المعافل
٥٨٠.....	كتاب الوصايا
٥٩٠.....	باب الوصية بالثلث
٥٩٨.....	فصل
٦١١.....	باب العتق في الأرض

٦١٨ .....	باب الوصية للأقارب وغيرهم
٦٢٦ .....	باب الوصية بالسكنى والخدمة
٦٣٠ .....	باب الوصي
٦٤٧ .....	[فصل الشهادة]
٦٤٩ .....	كتاب الخنثى
٦٥٧ .....	مسائل شتى
٦٦٣ .....	فهرس المراجع
٧٠٢ .....	فهرس محتويات الجزء السابع